المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
(٠٣٢)
كليّة الدّعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

بيان موافقة مناهج المتكلمين وعقائدهم لما ذمّه الله تعالى من المناهج والعقائد

رِسَالَةٌ عِلْمِيَّةٌ مُقَدَّمةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ العالِمية (الماجستير)

إعداد الطالب:
لؤي بن غالب بن حسين الصمادي

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور:
سعيد بن محمد معلوي

العام الجامعي
١٤٣٤/١٤٣٥هـ

بيان موافقة مناهج المتكلمين وعقائدهم

لما ذمّه الله تعالى من المنـاهج والعقـائد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرور أنفسِنا وسَيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هَادِيَ له، وأشهدُ أن لا إله إلّا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

أمّا بعد: فإنَّ الله تعالى قد أنزلَ كتابه نورًا وهدىً للناس، فبيّن لهم فيه كل ما فيه سعادتُهم ونجاتُهم في الدُّنيا والآخرة، وحذّرهم مِن كلِّ ضلالةٍ فيها هلاكُهم وشقاؤُهم في الدُّنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

وقد كان بيانُ طريقِ الضَّلالِ والشَّقاء في وَحيِ الله تعالى بيانًا واضِحًا مفصَّلًا، لم يُبقِ حُجّةً لضالٍّ، ولا عُذرًا لمبطِل، قالَ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]، وقال سبحانه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].

وإنَّ مِن أُصولِ الدِّين ومهمّاتِه مبايَنةَ مناهجِ الكافرين، ومخالفةَ أصحابِ الجحيم، كيفَ لا والـمُسلم يقرأُ في كلِّ ركعةٍ مِن صَلاته قولَه تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾؟

وقَد حذّرَ اللهُ عبادَه في كتابِه مِن مُتابعة سبيلِ المجرمين، ومُوافقةِ مسالكِ الكافرين، فقالَ سُبحانه لموسَى وهَارون: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، وقالَ مخاطبًا عبادَه المؤمنين: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقالَ أيضًا: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا

يَسۡمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١]، وقالَ أيضًا: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ۝٣٢﴾ [الروم: ٣١ - ٣٢].

والآياتُ في ذلك كثيرة، وكذا الأحاديثُ النبويّة الصحيحة، فمنها ما رواه الشيخان من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لتتبعُنَّ سنن من قبلكم شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ حتى لو سَلَكوا جُحرَ ضَبٍّ لسَلَكتُموه». قُلنا: يا رسولَ الله! اليهودَ والنصارى؟ قالَ: «فمَن؟»[1].

وما رواه أحمد والنسائيُّ وابن ماجه وغيرهم من حديثِ ابن عبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النبي ﷺ قال: «يا أيُّها الناسُ! إيَّاكم والغلوَّ في الدين، فإنَّما أَهلَكَ مَن كانَ قبلَكُم الغلوُّ في الدِّين»[2].

ولم يزل أهلُ العِلم يُبيِّنونَ هذا الأمر للنّاس، ويُحذِّرونهم من الوقوعِ فيما ذمّ الله به الكافرين، سواءٌ في الاعتقاد، أو في العبادة، أو في السلوك. وأهمُّ ذلك كلِّه الاعتقاد، لأنَّه مِفتاحُ الإِسلام وبابُه، وأساسُ الدين ولُبابه، والانحرافُ فيه سَبيلُ الضَّلال والكُفران، وسببُ الهلاك والخسران، نعوذ بالله من ذلك.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، (رقم٣٤٥٦) وهذا لفظُه، وصحيح مسلم، كتاب العِلم: باب اتّباع سنن اليهود والنصارى، (رقم٢٦٦٩).

(٢) مسند أحمد (٣٥٠/٣، رقم١٨٥١، ٢٩٨/٥، رقم٣٢٤٨)، والمجتبى للنسائي، كتاب مناسك الحج: باب التقاط الحصَى، (رقم٣٠٥٧)، وسنن ابن ماجه، كتاب المناسك: باب قدر حصَى الرمي (رقم٣٠٢٩). ورواه أيضًا ابن سعد في الطبقات (١٦٣/٢)، وابن أبي شيبة في المصنّف (٣٢٣/٨-٣٢٤، رقم١٤٠٩٧)، وأبو يعلى في مسنده (٣١٦/٤، رقم٢٤٢٧، ٣٥٧/٤، رقم٢٤٧٢)، وابن الجارود في المنتقى (مع غوث المكدود) (٩٨/٢، رقم٤٧٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٣٤٩/٢، رقم٢٨٦٧)، وابن حبان في صحيحه (١٨٣/٩-١٨٤، رقم٣٨٧١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥٦/١٢، رقم١٢٧٤٧)، والحاكم في المستدرك (٤٦٦/١)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، وأبو نُعَيم في حلية الأولياء (٢٢٣/٢)، ثمّ قالَ عنه: «حديثُ زياد بن حصين عن أبي العالية، تفرّد به عنه عوفٌ، وهو من جِياد خيارِ حديث أبي العالية وعُيونِه». وصحَّحَ إسنادَه على شَرط مسلم: النوويّ في المجموع (١٧١/٨)، وابنُ تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٩٦)، والألبانيُّ في السلسلة الصحيحة (٢٧٨/٣، رقم١٢٨٣)، وصحَّحه ابن القيم في إعلام الموقعين (٥٨٢/٦).

وقـد وقـع في هـذه الموافقـة طوائِـفُ مـن هـذه الأمّـة مِصـداقًا لمـا أخـبر بـه النبـيُّ ﷺ، وكـانَ للمتكلِّمين من ذلكَ النصيبُ الكبير؛ فإنّ كثيرًا من أقوالِهم وافقَت ما ذمَّهُ اللهُ تعالى مِن أقوالِ أهلِ الكتاب أو المشرِكين أو المنافِقين، ولذلِكَ نبَّهَ كثيرٌ من أهلِ العِلم على بعضِ هذه الموافقَة؛ إلزامًا للمخالفين، وتحذِيرًا من سُلوك سبيلهم الوخيم.

وحولَ هذا الموضوعِ يأتي هذا البحثُ ليناقِشَ هذه القضيّة، ويكشِفَ عن جَوانبها وتفاصيلِها، ويبيِّنَ وجوهَ الموافَقةِ الواقعةِ بين المتكلِّمين ومَا ذمّه الله تعالى في كتابه، في المناهجِ وآثارها، وفي العقائدِ وما تحتَها من الحقَائقِ واللوازِم، فكانَ بعنوان: «**بيان موافقة مناهج المُتكلِّمين وعقائدِهم لما ذمّه الله تعالى من المناهج والعقائد**».

أهمِّيةُ الموضُوع:

تظهر أهمية الموضوع من خلال ما يلي:

١. أنَّ فيه تنبيهًا على حقيقةِ مذاهب المُتكلِّمين وخُطورتِها، وتحذيرًا من اتِّباعها، فإنّ هذا من أوجبِ الواجبات؛ لأنّ فيه نُصرةً لربِّ العالمين، وتنزيهًا له عن وصفِ الجاحدين، وحراسةً لأصلِ الدين، وحمايةً لعقائدِ الموحِّدين، وحفاظًا على مكانةِ الوحي وصيانةً لمنزلته في قلوبِ المؤمنين(١).

٢. أنّ فيه إبرازًا لخطورةِ عِلم الكلامِ المذموم وشُؤمِه ومغبَّته على أهلِه؛ إذ أوقَعهم في موافقةِ ما ذمّ اللهُ به السابقين.

٣. أنَّ فيه بيانًا لمقدارِ الصّلةِ بينَ ضلالاتِ الأُمَم السابقةِ وضلالاتِ المُتكلِّمين في مناهجِهم وعقائدِهم.

٤. أنّ فيه إظهارًا لفضيلةِ منهَجِ أهلِ السُّنّة والجماعَةِ وعقيدتِهم، في موافقَتِهم لمرادِ الله تعالى، وسلامتِهم من الوُقوعِ فيما ذمّه سبحانه.

٥. أن فيه انتفاعًا بكتابِ اللهِ تعالى من جهةِ تفهُّمِ ما فيه من ذمِّ انحرافات أهلِ الضلّال السابقين،

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٠١-٣٠٢).

والاستفادةِ من ذلكَ في نقدِ بعضِ أخطر المناهجِ والعقائد المنحرفةِ التي دخلت على المسلمين من خلالِ أهل الكلام.

٦. أن فيهِ تفصيلًا وبيانًا لتحذيرِ الشارع من اتِّباعِ سَبيلِ الكافرين من أهلِ الكتاب والمشركين والمنافقِين.

٧. أن فيه إظهارًا لوُقوع بعضِ الأمة فيما أخبرَ به النبي ﷺ من اتباعِها سُنَنَ من قَبلَها، وهوَ عَلم من أعلامِ نبوَّته ﷺ.

أسبابُ اختيارِ الموضوع:

كانَ الباعث على الكتابة في هذا الموضوع عدّة أمور، وهي:

١. أهمية الموضوع البالغة، التي سبقَ بيانها.

٢. صلة الموضوع بكتاب الله تعالى، وما فيه من الانتفاع بآياته التي جاءَت في ذمِّ المناهج والعقائد المنحرفة.

٣. ما رأيتُه في كلامِ كثير من أئمة أهل السنّة الرادّين على أهل الكلام من بيان بعض وجوه موافقتهم في مناهجهم وعقائدهم لمن ذمهم الله في كتابه، ممّا دفعني إلى إظهار ذلك وتقصّي نظائرِه.

٤. ما نراهُ في بلاد المسلمين من انتشارِ مذاهب المُتكلِّمين، وتصدُّرهم للدَّعوة والتدريسِ في الجامِعات والمساجِد، وحرصِهم على نشرِ أباطيلهم في الصُّحُف ووسائلِ الإعلام والمؤتمرات والنّدوات والدّورات، ممّا يحتِّم نصحَهم أوّلًا، وتحذيرَ الناس منهم ثانيًا؛ نصيحةً للأمّة، وإبراءً للذمّة.

الدِّراساتُ السابقَة:

لم أقِف – بحسَب ما بحثتُ– على من كتبَ في هذا الموضوع من هذه الجهة من قبل، والله أعلم.

خُطَّةُ البَحث:

تشتمل خطة البحث على: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، ثمّ فهارس، على ما يأتي بيانه:

- **المقدمة**، وهي هذه، وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

☐ **التمهيد**، وفيه أربعة مباحث:

☐ المبحث الأول: التعريفُ بالمتكلِّمين، وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: تعريفُ علم الكلام.
- المطلب الثاني: سببُ تسميته.
- المطلب الثالث: عوامِلُ نشأته.
- المطلب الرابع: ذمُّ السلفِ لعلمِ الكلام.
- المطلب الخامس: الطوائفُ الداخلةُ في مسمَّى أهل الكلام.

☐ المبحث الثاني: تحذيرُ الشارع هذه الأمَّةَ من الوُقوع فيما ذمَّ اللهُ به السابقِين، وإخبارُه بأنَّ منهَا من سيقع في ذلك، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تحذير الشارع هذه الأمَّةَ من الوقوع فيما ذمَّ الله به السابقين.
- المطلب الثاني: إخبارُ الشارع بأنَّ مِن هذه الأمَّةِ مَن سيقعُ فيما ذمَّ الله به السابقين.

☐ المبحث الثالث: منهجُ السَّلف في قياسِ ضَلالاتِ المبتدِعة على ما ذمّ اللهُ به السابقين.

☐ المبحث الرابع: أسبابُ وقوعِ المتكلِّمين فيما ذمَّه الله تعالى، والأحكامُ المترتِّبة على ذلك، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أسبابُ وقوعِ المتكلِّمين فيما ذمّه الله تعالى.
- المطلب الثاني: الأحكامُ المترتِّبة على وقوعِ المُتكلِّمين فيما ذمَّه اللهُ تعالى.

☐ **الباب الأول: الموافقة بين مناهج المُتكلِّمين وما ذمّه الله من المناهج وآثارِها على ملتزِمها، وفيه خمسة فصول:**

- **الفصل الأول: الموافقةُ في منهج مصدر التلقي**، وفيه سبعة مباحث:

☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في الإعراضِ عن الوَحي، وتركِ التحاكُمِ إليه**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الإعراضَ عن الوَحي، وتركَ التحاكُمِ إليه.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإعراضِ عن الوَحي، وتركِ التحاكُمِ إليه، وبيانُ وجهِ موافقتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في الإساءَة إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الإساءَةَ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإساءَةِ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثالث: **الموافقةُ في التَّحاكُم إلى الطَّاغوت، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوت، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الرابع: **الموافقةُ في معارَضَةِ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى معارَضَةَ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن معارَضَةِ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الخامس: **الموافقةُ في قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى قَبولَ بعضِ الوَحيِ وردَّ بعضِه.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

- ☐ المبحث السادس: **الموافقةُ في الجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الجَهلَ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلَها.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث السابع: **الموافقةُ في مضاهاةِ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى مضاهاةَ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن مضاهاةِ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

- **الفصل الثاني: الموافقةُ في منهَجِ الاستدلال**، وفيه خمسةُ مباحث:
- ☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في اتِّباعِ الظنِّ والهوى**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى اتِّباعَ الظنِّ والهوى.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن اتِّباعِ الظنِّ والهوى، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في القَول على اللهِ بلا عِلمٍ**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى القَولَ عليه بلا عِلمٍ.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن القَولِ على اللهِ بلا عِلمٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث الثالث: **الموافقةُ في تحريفِ الكَلِم**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تحريفَ الكَلِم.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تحريفِ الكَلِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث الرابع: **الموافقةُ في ترك المحكَم واتِّباعِ المتشَابِه**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تركَ المحكَم واتِّباعَ المتشَابِه.

- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تركِ المحكَم واتِّباعِ المتشَابِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث الخامس: **الموافقةُ في تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر الله به**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تكلُّفَ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر به سبحانه.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر الله به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

• **الفصل الثالث: الموافقةُ في آثارِ منهجِ التَّلَقِّي والاستِدلال**، وفيه سبعةُ مباحث:

□ المبحث الأول: **الموافقةُ في التفرُّقِ في الدِّين**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التفرُّقَ في الدِّين.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التفرُّقِ في الدِّين، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث الثاني: **الموافقةُ في دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها النّاجيةُ وتضليلِها الأُخرى بلا بُرهانٍ**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلَها الأُخرى بلا بُرهانٍ.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلِها الأُخرى بلا بُرهانٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث الثالث: **الموافقةُ في التَّناقُضِ والاضطِراب**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التَّناقُضَ والاضطِراب.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّناقُضِ والاضطِراب، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث الرابع: **الموافقةُ في الحَيرةِ والشَّكّ**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الحَيرةَ والشَّكّ.

- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الحَيرةِ والشَّكِّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث الخامس: **الموافقةُ في الغلوِّ في الدين**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الغلوَّ في الدين.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الغلوِّ في الدين، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث السادس: **الموافقةُ في التّذبذُبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التّذبذُبَ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التذبذُبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث السابع: **الموافقةُ في حصولِ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى حصولَ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن حصولِ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

• **الفصل الرابع: الموافقةُ في منهَجِ نَشرِ البَاطِل**، وفيه ثمانية مباحث:

□ المبحث الأول: **الموافقةُ في تصنيفِ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتِها إلى الشَّرع**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تصنيفَ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتَها إلى الشَّرع.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تصنيفِ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتِها إلى الشَّرع، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

□ المبحث الثاني: **الموافقةُ في الجِدالِ والمحاجَّةِ بالباطِل**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الجِدالَ والمحاجَّةَ بالباطِل.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الجِدالِ والمحاجَّةِ بالباطِل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

- ☐ المبحث الثالث: **الموافقةُ في لَبسِ الحقِّ بالبَاطِل**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى لَبْسَ الحقِّ بالبَاطِل.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن لَبسِ الحقِّ بالبَاطِل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث الرابع: **الموافقةُ في سَترِ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى سَترَ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن سَترِ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث الخامس: **الموافقةُ في كِتمانِ الحقِّ معَ العِلمِ به**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى كِتمانَ الحقِّ معَ العِلمِ به.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن كِتمانِ الحقِّ معَ العِلمِ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث السادس: **الموافقةُ في ادِّعاء أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى ادِّعاءَ المُبطِلين أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن ادِّعاء أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- ☐ المبحث السابع: **الموافقةُ في الانتسابِ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه**، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الانتسابَ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه.
  - المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانتسابِ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثامن: **الموافقةُ في دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

• **الفصل الخامس: الموافقةُ في منهَجِ مُعاملةِ أهلِ الحقِّ ودُعاتِه**، وفيه مبحثان:

☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في إيذاءِ أهلِ الحقِّ والطَّعنِ فيهِم**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إيذاءَ أهلِ الحقِّ والطَّعنَ فيهِم.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إيذاءِ أهلِ الحقِّ والطَّعنِ فيهِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في الاستعانةِ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الاستعانةَ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الاستعانةِ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ **الباب الثاني: الموافقةُ بين عقائدِ المتكلِّمين وما ذمّه اللهُ من العقائد، وفيه أربعة فصول:**

• **الفصل الأول: الموافقةُ في الانحراف في بابَي الربوبيَّة والألوهيَّة، وفيه مبحثان:**

☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في الانحرافِ في توحِيد الرُّبوبِية**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحِيد الرُّبوبِية.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحِيد الرُّبوبِية، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في الانحرافِ في توحيد الألوهيَّة**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحيد الألوهيَّة.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحيد الألوهيَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

- **الفصل الثاني: الموافقةُ في الانحراف في باب الأسماءِ والصفات، وفيه خمسة مباحث:**

☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في الإلحادِ في أسماءِ الله وصِفاته بتعطيلِها**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الإلحادَ في أسمائِه وصِفاتِه بتعطيلِها.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإلحادِ في أسماءِ الله وصِفاته بتعطيلِها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الإلحادَ في أسمائِه وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثالث: **الموافقةُ في نِسبةِ النقائصِ إلى اللهِ وسُوءِ الظنِّ به**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى نِسبةَ النقائصِ إليهِ وسُوءَ الظنِّ به سبحانه.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبةِ النقائصِ إلى اللهِ وسُوءِ الظنِّ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الرابع: **الموافقةُ في إنكارِ وجودِ رَبٍّ فَوقَ السَّماء**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ وجودَ رَبٍّ فَوقَ السَّماء.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ وجودِ رَبٍّ فَوقَ السَّماء، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الخامس: **الموافقةُ في إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ ﷺ**، وفيه مطلبان:

– المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أنَّ القرآنَ كلامُهُ، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ ﷺ.

– المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ ﷺ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

- **الفصل الثالث: الموافقةُ في الانحراف في بابِ القدَر، وفيه خمسة مباحث:**
  - ☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في إنكارِ القدر**، وفيه مطلبان:
    - – المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ القدر.
    - – المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ القدر، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
  - ☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في المعارَضَةِ بينَ الشَّرعِ والقَدر**، وفيه مطلبان:
    - – المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى المعارَضَةَ بينَ الشَّرعِ والقَدر.
    - – المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن المعارَضَةِ بينَ الشَّرعِ والقَدر، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
  - ☐ المبحث الثالث: **الموافقَةُ في التَّحكُّمِ والإيجابِ على اللهِ سبحانه في أفعالِه**، وفيه مطلبان:
    - – المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التَّحكُّمَ والإيجابَ عليهِ سبحانه في أفعالِه.
    - – المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحكُّمِ والإيجابِ على اللهِ سبحانه في أفعالِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
  - ☐ المبحث الرابع: **الموافقةُ في نِسبَةِ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس**، وفيه مطلبان:
    - – المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى نِسبَةَ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس.
    - – المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبَةِ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
  - ☐ المبحث الخامس: **الموافقةُ في إنكارِ حكمةِ الله تعالى في قضائِه**، وفيه مطلبان:
    - – المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ حكمتِهِ في قضائِه.
    - – المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ حكمةِ الله تعالى في قضائِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.
- **الفصل الرابع: الموافقةُ في الانحراف في بابِ اليومِ الآخِر، وفيه مبحثان:**
  - ☐ المبحث الأول: **الموافقةُ في إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القيامة**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ لقائِهِ يومَ القيامة.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القيامة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ المبحث الثاني: **الموافقةُ في إنكارِ أخبارٍ تتعلّقُ بيومِ القِيامة**، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أخبارٍ تتعلّقُ بيومِ القيامة.
- المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أخبارٍ تتعلّقُ بيومِ القيامة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

☐ **الخاتمة**، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

☐ **الفهارس**، وتشتمل على:

☐ فهرس الآيات.

☐ فهرس الأحاديث.

☐ فهرس الآثار.

☐ فهرس تراجم الأعلام.

☐ فهرس الفِرق والطوائف والأديان.

☐ فهرس الأماكن والبُلدان.

☐ فهرس المُصطلحات العلميّة.

☐ فهرس المصادر والمراجع.

☐ فهرس الموضوعات.

منهَجُ البَحث:

يتلخَّصُ المنهج الذي سارَ عليه البحث في أُمور:

١. اتّباع المنهج الاستقرائي التحليلي في جَمع المادة ودِراستِها.

٢. تصنيفُ المناهجِ والعقائدِ المذمومة في النُّصوص الشرعية، وترتيبُها حسَب خطّة البحث.

٣. تفسيرُ النُّصوص الشرعيّةِ تفسيرًا موضُوعيًّا، اعتمادًا على أقوالِ أئمّة التفسير، مع التركيزِ على التفسيرِ المبنيِّ على المأثور، والاستفادةِ من التفاسير الأخرى.

٤. تحليلُ مقالاتِ المتكلِّمين المندرجةِ تحتَ المبحَثِ المدرُوس، وتنظيرُ المناهِجِ التي ذمَّها الله تعالى بمناهِجِ المُتكلِّمين وعقائدهم، معَ دراسة أوجه الموافقة، ثمّ تلخيصِها في خِتام المبحَث بوجهٍ يصدُقُ على الفريقين: المتكلِّمين والمذمومين شرعًا، إلّا إذا اقتضى المقامُ خلافَ ذلك.

٥. كتابة الآيات بالرَّسم العثماني، مع عزوِها بذِكر اسم السورة ورقم الآية.

٦. عزو الأحاديث إلى المصادر الحديثيّة، مع الاكتفاءِ بالصحيحَين إن كان الحديثُ فيهما أو في أحدهما، وإلا عُزيَ إلى أمّهاتِ كُتب الحديث، مع ذكرِ كلام أهل العلم في بيان درجته. وعندَ العزوِ أكتفي أحيانًا بذكر اسم المصنِّف دون ذكر كتابه، وهذا إذا كانَ له كتابٌ واحدٌ اشتهر به، فأقول مثلًا: أخرجه البخاري، ولا أذكرُ اسم كتابه الصّحيح، وكذا في مثل مصنَّف ابنِ أبي شيبة، ومُسنَد أحمد، ومُستَدرَك الحاكم، ونحوِها.

٧. التعريف الموجَز بالأعلام غيرِ المشاهير، وفي ضبطِ الشُّهرةِ عُسر؛ لأنّه أمرٌ نسبيّ تَتفاوتُ فيه الأنظار، فلذلكَ جرتِ الترجمةُ لبعضِ من قد يُعدُّ مشهورًا.

٨. التعريف الموجَز بالأماكنِ والبُلدان، وبالفِرَق والطَّوائف والأَديان، وما قد يخفَى من المصطلحاتِ العلميّة، وبكلِّ ما يَحتاجُ إلى تعريف.

٩. توثيق الأقوال والنُّقول من مصادرِها الأصِيلة المعتمَدة، فإن لم يُمكن فبالواسِطة مع الإشارة إلى ذلك.

١٠. الالتزام بعلامات الترقيم، وضَبطُ ما يَحتاجُ إلى ضَبط.

١١. وضع فهارسَ تفصيليّةٍ على النحو المبيَّن بالخطّة.

و يجدرُ التنبيه على أمرَين يتعلَّقانِ بمنهج البحثِ:

١. أنّه قد وقع النقل عن بعضِ تفاسير أهلِ الكلام في بيانِ معاني الآيات، وهذا لا يُناقِضُ مقصودَ البحثِ؛ وذلكَ لأنَّ الجهةَ التي انتُقِدوا بها منفَكّةٌ عن جِهة بيانِهم لمعاني النُّصوص حيثُ لم يُخالفُوا طريقةَ السلف، مع أنّ في ذلك فوائدَ أيضًا، منها: محاجَجةُ المتكلِّمينَ بكلامِ بعضِهم، ومنها بَيانُ

أنّ نقدَهم وبيانَ انحِرافِهم في جانبٍ لا يَستلزِمُ إهدارَهم وتركَ الانتفاعِ بما أصَابوا فيه الحقَّ في جوانبَ أخرى.

٢. اقتضت طبيعةُ البحث -لا سيّما في البابِ الخاصّ بالمناهِج- تكرارَ بعضِ المسائِل في عدَدٍ من المباحث؛ وذلكَ لتعلُّقِ المقالةِ الواحِدةِ بأكثرَ مِن مَنهَج، فقد يُنظرُ إلى المقالةِ -مثلًا- من جِهةِ كونها قَبولًا لبعضِ الوَحي دونَ بعضه، ويُنظرُ إليها من جِهةِ كونِها غُلوًّا في الدِّين، ويُنظَر إليهَا من جهةِ كونها لَبسًا للحقِّ بالباطل، وهكذا. فتُذكرُ في كلِّ موضعٍ من الجهةِ المنظورِ إليها منها.

هذا، والحمد لله رب العالمين، وصلّى اللهُ وسلّم على نبيِّنا محمّدٍ وعلى آلِه وصحبه أجمعين.

شُكرٌ وتَقدِير

الحمد لله الذي بنعمَتِه تتمُّ الصالحات، وبمِنّته وجُوده تُنالُ العطايَا والهِبات، فإنّه هو الذي يسّر وأعانَ، وجمّلَ معروفَه وزَان، ولولَا كرمُه ورحمتهُ وإحسانُه ما كانَ للعبدِ الفقير أن يَنظُر ويتعلّم، ولا كانَ له حولٌ ولا قوةٌ في أن يقرأَ ويتفهّم. والخيرُ كلُّه بيدِ الربِّ سبحانه، والشرُّ ليسَ إليه، فما كانَ في هذا البحثِ من حُسنٍ وخيرٍ فإنَّه محضُ هِبته وجودِه وتفضُّله، وما كانَ فيه من نقصٍ وعيبٍ وخللٍ فإنَّه من نفسي ومِن الشَّيطان.

وبعدُ، فإنَّه لا يشكرُ اللهَ من لا يَشكُر الناس، ولذا وجَبَ عليّ أن أتوجّه بالشكرِ والاعترافِ بالفضل لكلِّ من أعانني في إتمامِ هذا البحثِ وإنجازِه، وأخصُّ في ذلكَ والديَّ العزيزَين، اللَّذَين لم يألُوَا جُهدًا في تيسير سبيلِ العِلمِ لي، وتذليلِ صعابه دوني، فكانا لي خير والدَين، تربيةً وحِرصًا، ورعايةً وحُنُوًّا، فاللهمّ ربِّ احفظهما وارحَمهما وأجزِل المثوبة لهما، وأعنِّي على برِّهما والقيامِ بواجِبهما، واغفر لي تقصيري في حقِّهما، ومتِّعهما بالصحّة والعافيةِ وطولِ العمُرِ في طاعتكَ.

كما أشكُرُ أهلَ بيتي على ما كانَ منهم من تَعبٍ وعناءٍ كابَدُوه معِي وتحمَّلوه طِوالَ فترةِ العملِ بالبَحث، واللهُ وحدَه المسؤول أن يجزيَهم عنّي خيرًا.

ثمّ إنِّي أعترفُ بالفضلِ والجميل لجامعَتِنا الحبيبة، التي جعلَها الله مأوىً لطلبة لعِلم وشُداتِه، ممثّلةً بمشايخِها الأفاضِل، وأخصُّ بالذِّكرِ منهم مشايخي في قسمِ العقيدة، الذين لم أزَل أستفيدُ من علمِهم، وأنتفعُ بفهمهِم، فجزاهم ربِّي عنِّي وافرَ الجزاء.

وأخصُّ بالشُّكرِ منهم أستاذي ومُشرفي الكريم: فضيلة الشيخ الدكتور سعيد بن محمد معلوي، على ما أسدَاهُ لي من توجِيهٍ وإرشادٍ ومتابعةٍ طوالَ فترةِ إشرافِه عليّ، مع سماحَةٍ ورحَابةِ صدرٍ، وتحفيزٍ وتشجيع، فأسأل الله أن يحفظه ويرعاه، ويجزيهُ عني أوفرَ الجزاءِ وأوفَاه. وكذلكَ أشكرُ أُستاذِي ومشرفي السابقَ فضيلة شَيخي الأستاذَ الدكتور عبد الرزّاق بن عبد المحسن البدر حفظه الله، فقدِ استفدتُ من تنبيهاتِه وإرشاداته، وتشجيعِه لي في أوائلِ عملي بالرِّسالة، فأثابَهُ الله وجزاه عنّي خيرًا، وبارك له في عِلمِه وعَمَلِهِ وعُمُرِه.

ثمَّ أشكُر فضيلةَ الشَّيخَين الكريمَين، عُضوَي لجنةِ المناقشة، فضيلةِ الشيخ الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد عطا، وفضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن جليدان الظَّفِيري، على تكرُّمهما بقبولِ قراءةِ الرسالةِ ومناقَشَتِها، وأسألُ الله أن يجزيَهما خيرًا على ما بذَلاه من وَقتٍ وجهدٍ، وأن يجعلَ ذلك في صحائفهما، ويثقِّلَ به موازينَهُما.

ثمّ أشكُر من إِخوتِي وأحبّتي كلَّ مَن قدَّم لي مَعونةً أو إشارةً أو نصيحة، وأدعو ربَّ السماء، أن يُوفِرَ لهم الجزاء، ويُجزلَ لهم العطاء.

وأختِمُ بالصَّلاةِ والسلامِ عَلى المبعوثِ بالقرآن، نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ما تعاقبَ الزَّمان.

تمهيد

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول : **التعريف بالمُتكلِّمين.**
- المبحث الثاني : **تحذير الشارع لهذه الأمة من الوقوع فيما ذم الله به السابقين، وإخباره بأن منها من سيقع في ذلك.**
- المبحث الثالث : **منهج السلف في قياس ضلالات المبتدِعة على ما ذمّ الله به السابقين.**
- المبحث الرابع : **أسبابُ وقوع المُتكلِّمين فيما ذمه الله تعالى، والأحكامُ المترتبة على ذلك.**

المبحث الأول

التعريفُ بالمتكلِّمين

وفيه خمسة مطالب:

□ المطلب الأول : **تعريف علم الكلام**.

□ المطلب الثاني : **سبب تسميته**.

□ المطلب الثالث : **عوامل نشأته**.

□ المطلب الرابع : **ذمّ السلفِ لعلمِ الكلام**.

□ المطلب الخامس : **الطوائفُ الداخلةُ في مسمّى أهلِ الكَلام**.

المطلب الأول

تعريفُ علمِ الكلام

تعدَّدت عبارات المتكلِّمين في تعريف علم الكلام، وأبرز تلك التعاريف هي ما يلي:

١. قال شمس الدين السَّمرقندي(١) معرِّفًا علمَ الكلام: «علمٌ يُبحَثُ فيهِ عن ذاتِ اللهِ تعالى وصِفاتِه، وأحوالِ الممكِناتِ في المبدَأ والمعَاد، على قانون الإسلام»(٢).

وتبِعَه الجرجاني(٣) على هذا التعريف(٤).

٢. وقال الإيجي(٥) في تعريفه: «عِلمٌ يُقتدَر معَه على إثباتِ العقائدِ الدينيّة، بإيرادِ

---

(١) هو: محمد بن أشرف الحُسَيني، شمس الدين السمرقندي، متكلِّم فيلسوف، له كتب في الكلام والمنطق والهندسة، منها: «الصحائف الإلهية» في الكلام، و«شرح آداب البحث». توفي بعد سنة ٦٩٠ هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٦/٣٩)، ومقدمة محقق «الصحائف»: أحمد عبد الرحمن الشريف (ص١٣-٤٨). ويظهرُ من كتاب «الصحائف» انتسابُ السمرقنديّ إلى الأشاعرة.

(٢) الصحائف الإلهية (ص٦٦).

(٣) هو: علي بن محمد بن علي الحُسيني الحنفي، السيد الشريف الجرجاني، من كبار علماء الأشعرية. له تصانيف كثيرة، قيل: زادت على الخمسين، أكثرها شروحٌ وحواشٍ، منها «شرح المواقف»، و«شرح المفتاح»، و«التعريفات». ولدَ سنة ٧٤٠هـ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦هـ، وقيل سنة ٨١٤هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٥/٣٢٨-٣٣٠)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/١٩٦)، والبدر الطالع للشوكاني (١/٤٨٨).

(٤) ينظر: التعريفات (ص١٥٠).

(٥) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد، القاضي عضد الدين الإِيجِيّ، من المتكلِّمين الأشاعرة، له معرفة بالأصول والمعَاني والبيانِ والنحوِ ومشاركةٌ في الفقه. صنّف «المواقف في علم الكلام»، و«شرح مختصر ابن الحاجب» في الأصول، و«الفوائد الغياثية» في البلاغة. وُلد بإيج: من نواحي شيراز، بعد سنة ٦٨٠هـ، جرت له محنة مع صَاحب كرمان فحبسه بالقلعة ومات مسجونًا سنة ٧٥٦ هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (١٠/٤٦-٤٧)، والدرر الكامنة لابن حجر (٣/١١٠)، والبدر الطالع للشوكاني(١/٣٢٦).

الحُجَجِ ودَفعِ الشُّبَه»[١].

٣. وعرَّفه التفتازاني[٢] بأنّه: «العِلمُ بالقواعد الشَّرعية الاعتقاديّةِ المكتسَبُ مِن أدلَّتِها اليقينيَّة»[٣].

٤. وأمّا ابن خلدون[٤] فقال: «هو عِلمٌ يتضمَّنُ الحِجاجَ عن العقائدِ الإيمانيّةِ بالأدلّةِ العقليّةِ، والرَّدِّ على المُبتدِعَةِ المُنحرِفين في الاعتِقاداتِ عَن مذاهِبِ السَّلَفِ وأَهلِ السُّنّة»[٥].

٥. وقال الكمالُ ابن الهُمام الحنفي[٦]: «الكلامُ: معرفَةُ النَّفسِ ما عَلَيها من العقَائدِ المنسُوبة إلى دِينِ الإسلام عن الأدلَّة عِلمًا وظنًّا في البعضِ منها»[٧].

---

(١) المواقف (ص٧).

(٢) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، من كبار علماء الماتريدية، عالمٌ بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلَين والمنطق وغيرها، من تصانيفه: «المقاصد في أصول الدين»، و«شرحها»، و«الإرشاد في النحو»، و«شرح تصريف العزي»، و«التلويح في أصول فقه الحنفية». ولد بتفَتازان سنة ٧١٢ هـ، وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٦/ ١١٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٨٥)، والبدر الطالع (٢/ ٣٠٣).

(٣) شرح المقاصد (١/ ١٦٥).

(٤) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي، قاضي القضاة ولي الدين أبو زيد المالكي، المعروف بابن خلدون. كانَ أديبًا مؤرِّخًا، برع في العلوم، وولي قضاء المالكية بمصر غيرَ مرّة. وهو أشعريُّ المعتقد. من أشهر تصانيفه: تاريخُه المسمّى «العِبَر وديوانُ المبتدإ والخبر في تاريخ العرَب والعجم والبربر»، أوّله: «المقدّمة» وتعدّ من أصول علم الاجتماع. وُلد بتونس سنة ٧٣٢هـ، وتوفّي بالقاهرة سنة ٨٠٨هـ. ينظر: رفع الإصر لابن حجر (ص٢٣٣-٢٣٤)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٤٦٢)، والبدر الطالع (١/ ٣٣٧)، والأعلام للزركلي (٣/ ٣٣٠).

(٥) المقدمة لابن خلدون (٣/ ٢٣).

(٦) هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الأصل ثمّ الاسكندري، كمال الدين بنُ هُمام الدين الحنَفي. كان علّامةً في الفِقه والأُصول والنَّحو والتصريفِ والمعانِي والبَيان، وهو من علماءِ الكلام. من تصانيفه: «شرح الهداية»، و«التحرير في أصول الفقه». ولد سنة ٧٩٠هـ تقريبًا، وتوفي سنة ٨٦١هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٨/ ١٢٧- ١٣٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ١٦٦).

(٧) المسامرة شرح المسايرة للكمال ابن أبي شريف (١/ ١٠).

هذه عباراتُ أبرزِ من عرّف علمَ الكلام من المتكلِّمين، وتجتمعُ في أنَّ عِلمَ الكلامِ يَختصُّ بالعقائد الدينية. كما يظهرُ أنَّ أكثرَها يشترِطُ بناءَ تلك العقائدِ على الأدلَّة، ومنها ما يتضمَّنُ بيانَ نوعِ تلكَ الأدلَّة المثبِتة للعقائد، فهي عندَ أكثرهم لا بُدَّ أن تكونَ يقينيَّة، والأدلَّة اليقينيَّة في أصولِ العقائد - عند المتكلِّمين - الأدلَّةُ العقليَّة دون الشَّرعيّة(١)، وهي كذلكَ عندَ بعضِهم في جميعِ العقائِد(٢)، كما يُشيرُ إليه تعريفُ ابنِ خلدون. وتعريفُ ابن الـهُمام فيه إدخالٌ للظنّيّات في علم الكلام، ومرادهُ بذلكَ دخولُ بعضِ ما لا يجبُ اليقينُ به بل يكفي فيه الظنّ، ومثَّل له بـ«بعضِ شروطِ النبوّة، وكيفيّة إعادةِ المعدوم، والسؤال في القبر»(٣)، وقد نُوزِع في ذلك بكونِ الواجبِ اعتقادُه منها هو القَدر المتيقَّن(٤).

وبعضُ التعاريفِ السابقة ينصُّ على أنَّ علمَ الكلام قائمٌ على الحِجاجِ والجِدالِ والرَّدِّ على الخُصوم، كما هو ظاهرٌ في تعريفَي الإيجي وابنِ خلدون، وواقِعُ كُتُب الكلامِ تشهَد لما ذكراه(٥).

وانفردَ ابنُ خلدون في تعريفه بقصرِ علمِ الكلام على ما كان على مذهب السلف وأهل السنّة، في حينِ أنّ غيره لم يشترط ذلك، فيصدُقُ عِلم الكلامِ عندَهم على إثباتِ العقائد الدينية حقًّا كانت أو باطلًا، وهو أشمل وأصحّ؛ لأنّ الأشاعرةَ والمعتزلةَ(٦) لا يُخرج أيٌّ منهما الآخرَ من مسمّى المتكلِّمين، ولذا قال الإيجي شارحًا تعريفَه: «المرادُ... بالدِّينية: المنسوبةُ إلى دينِ محمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّ الخصمَ وإن خطَّأناهُ لا نُخرِجُه من عُلَماء الكَلام»(٧).

---

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (ص٨٨)، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص٢٢)، وشرح المواقف للجرجاني (٢/٥١-٥٨)، وشرح العقيدة الكبرى للسنوسي (ص٥٩-٦٠).

(٢) ينظر ما يأتي (ص١٦٣).

(٣) المسامرة شرح المسايرة للكمال ابن أبي شريف (١/١٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١/١٣).

(٥) ينظر ما يأتي (ص٧٦٦).

(٦) سيأتي التعريف بهم (ص٥٢).

(٧) المواقف (ص٧)، وينظر: حقيقة التوحيد، د. عبد الرحيم السلمي (ص٤٦).

المطلب الثاني
سببُ تسميةِ علمِ الكلام بهذا الاسم

ذُكرت عدة أسباب لتسميةِ علم الكلام بهذا الاسم، أهمُّها ما يلي:

١. أنَّ أشهرَ الاختلافاتِ فيه كانت مسألةَ كلامِ الله تعالى: هل هو قديمٌ أم حادث؟

٢. أنَّه يُورِثُ القدرة على الكلام في الشرعيات وإلزام الخصوم.

٣. أنَّه إنّما يتحقَّق بالتكلُّم بالمباحثَة وإدارةِ الكلامِ من الجانبَين، وغيرُه قد يتحقَّق بالتأمُّل ومطالعةِ الكتب.

٤. أنَّه أكثرُ العُلومِ خلافًا ونزاعًا فيشتدُّ افتقارُه إلى الكلامِ مع المخالِفين والردِّ عليهم[١].

٥. أنَّ أهلَه تكلّموا حيثُ كان السَّلَفُ يسكتون عمّا تكلّموا فيه[٢].

٦. أنّهم لم يُفيدوا عِلمًا لم يكُن معروفًا، وإنّما أَتوا بزيادةِ كلامٍ قَد لا يُفيد[٣].

والسببُ الأولُ من هذه الأسباب فيه نظرٌ، لأنَّ الخلافَ في مسألة كلام اللهِ تعالى متأخِّرٌ عن هذه التسمية[٤]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنّ المتكلِّمين كانوا يُسمَّون بهذا الاسم

---

(١) ينظر لما سبق من الأسباب: شرح العقائد النسفية للتفتازاني (١٦-١٧)، وشرح المقاصد، له (١/١٦٤-١٦٥)، وشرح المواقف للجرجاني (١/٦٦-٦٧)، وذكروا أسبابًا أخرى لا تستحقّ الإيراد لوهائها وظهور تكلّفها.

(٢) ينظر: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية لمصطفى عبد الرزاق (ص٢٦٦-٢٦٧)، ومذاهب الإسلاميين؛ د. عبد الرحمن بدوي (١/٣٠)، وضحى الإسلام لأحمد أمين (٣/٩).

(٣) ينظر: نقض المنطق لابن تيمية (ص٢٠٦).

(٤) الجعد بن درهم هو أوّل من بدأ القول بخلق القرآن، وكان ذلك في سنة نيف وعشرين ومئة، كما قال أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة للالكائي (٢/١٦، رقم٦٤١).

قبل منازعتهم في مسألة الكلام، وكانوا يقولون عن واصلِ بن عطاء[١]: إنَّه متكلِّم، ويصفُونه بالكلام[٢]، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام»[٣].

فيبقى النظر في الترجيح بين بقيّة الأسباب المذكورة، والذي يظهر -والله أعلم - أنَّ السبب الخامس هو الأقرب، وذلكَ يظهَرُ من خِلال بعضٍ ما ورد عن السَّلف من الآثار، كقولِ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لعنَ الله عمرَو بن عُبيد[٤]، فإنَّه فتح للناس الطريقَ إلى **الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام**»[٥]، وقول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إياكم والبدع»، قيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: «أهل البدع الذين **يتكلَّمون في أسماءِ الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان**»[٦].

وعلى هذا فيكونُ إطلاقُ اسمِ الكلامِ على هذا العِلم في أوّلِ ظُهورِهِ محمولًا على الذمّ، بمعنى أنّ

---

(١) هو: واصِل بن عطاء المخزومي مولاهم، أبو حذيفة الغزَّال البصري. كان أحد البلغاء المفَّوهين، لكنه يلثغ بالراء يُبدلها غَيْنًا، وهو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال، وكان يتوقف في عدَالةِ أهل الجمل. وله تصانيف في الاعتزال. ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ، وقيل إنَّه مات سنةَ ١٣١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٦٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٩)، ولسان الميزان (٨/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٢) لم أقِف على ذلك، وإنّما وقفتُ على من وصفَ بذلكَ عمرَو بنَ عُبيدٍ صنوَ واصِل بن عطاء وختنَه. فقد وصفه بذلك الإمامان أبو حنيفة ومالك، فأمّا أبو حنيفة فيأتي كلامُه قريبًا بعد أسطر، وأمّا كلام مالك، فيأتي (ص٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٤)، وينظر: إرشاد القاصد لابن الأكفاني (ص١٦١).

(٤) هو: عمرو بن عُبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان، التميمي مولاهم، أبو عثمان البصري، شيخ القدرية والمعتزلة، كان زاهدًا عابدًا، تركوا حديثه لبدعته، صَحب الحسن ثمّ خالفه واعتزلَ حلقته. وله تصانيف في الاعتزال. مات بطريق مكة، سنة ١٤٣هـ، وقيل: سنة ١٤٤هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٦)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٧٠).

(٥) رواه أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (ص٨٨)، والهروي في ذم الكلام (٥/ ٢٢١، رقم١٠٢٠).

(٦) رواه الصابوني في عقيدة السلف (ص٢٤٣)، وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام» (ص٨٢)، والهروي في ذم الكلام (٥/ ٧٠، رقم٨٥٨)، وأبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ١١٤).

تسميته بهذا الاسمِ كانت من قبيل العيبِ والتنقُّصِ له، لكنّ المتكلِّمين بعد ذلك انتسبوا إلى الكلام، وصَرفُوا اسمَه إلى محامل المدحِ الآنفِ ذِكرُها[١]، وفعلُهم هذا لا يغيِّر من حقيقةِ الأمرِ شيئًا، والله أعلم.

(١) تُنظر الأسباب الثاني والثالث والرابع في أوّل هذا المطلب.

المطلب الثالث

عواملُ نشأة علمِ الكلام

يمكن إجمالُ العواملِ التي تسبَّبت في نَشأةِ علم الكلام فيما يلي:

١. التأثُّر بأصحاب الديانات الأخرى، وقد اختَلفت طُرق هذا التأثر، فقَد وقَع من طَريق التلقِّي مباشرةً عن أصحاب تلك الديانات، ووقعَ من طَريق مناظَرتهم بلا عِلم، ووقَع أيضًا من طريقِ ترجَمة كتبهم إلى العربية.

فأمَّا **الطريق الأوَّل** فيظهر في استمداد الجعدِ بن درهم(١) مقالةَ التعطيل، فقد ذكر العلماءُ أنّ الجعدَ أخذَ بِدعته عن أبانَ بنِ سمعان(٢)، وأخذها أبان عن طالوت(٣) ابنِ أخت لبيد بن الأعصم وختَنِه زوجِ ابنته، وأخذَها طالوت من خالِه لبيد بن أعصم السَّاحر الذي سَحَر رسول الله ﷺ، ولبيدٌ كان يقول بخلق التوراة، وأوَّل من صنَّف في ذلك طَالوت، وكانَ زنديقًا، ثمّ أظهره

---

(١) هو: الجعد بن درهم، مؤدِّب مروان الحمار، أصله من حرَّان، أخذ عنه الجهم بن صفوان مقالة خلق القرآن، مبتدعٌ ضالّ، زعم أنّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلِّم موسى، فقُتل على ذلك بواسِطٍ يومَ النحر، على يد خالدٍ القسري، ذَبَحه أسفلَ المنبر، واستظهر د. محمد التميمي أن قتله كان فيما بين سنة ١٠٦هـ و١١٩هـ، ومال إلى أنَّه كان قبل سنة ١١٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٤٣٣)، ولسان الميزان (٢/٤٣٧)، والأعلام (٢/١٢٠)، ومقالة التعطيل والجعد بن درهم (١٣٢-١٦١).

(٢) هو: أبان بن سمعان التميمي النهدي، وفي أكثر المصادر «بَيانُ بن سمعان»، ظهرَ بالعِراق بعدَ المِئَة، وكانَ مِن الغُلاة في عليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، حتَّى قال بألوهيته، وإليه تُنسب الطائفة البيانية، الذين يقولون إنّ الله عزّ وجل على صورة الإنسان، وأنّه يهلك كلُّه إلّا وجهَه. وادعى بيان أنَّه يدعو الزُّهرةَ فتجيبه، وأنّه يفعل ذلك بالاسم الأعظم، وزعم أنَّه نبيّ، وذكر ابن قتيبة أنَّه أول من قالَ بخلق القرآن، قتلهُ خالد القسري أمير العراق. ينظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (٢/١٤٨)، ومقالات الإسلاميين (ص٥-٦)، ومنهاج السنّة (٢/٥٠٢-٥٠٣)، وتاريخ الإسلام (٣/٢١٤)، والوافي بالوفيات (١٠/٢٠٥-٢٠٦)، ولسان الميزان (٢/٣٧٤).

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

الجعد(١)، يُضاف إلى ذلك أنَّ الجعدَ كان من أهلِ حرّان(٢)(٣)، وكانَ يكثُر فيهم الصَّابئةُ(٤) والفَلاسِفة(٥) المشركُون عبّادُ الكواكب، الذين يعتقِد نُفاتهم في الربِّ أنّه ليست له إلّا صفات

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٢/٩٩-١٠٠)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٦/١٢١)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/١٤٧)، والفتوى الحموية لابن تيمية (ص٢٣٤).

(٢) حرّان: مدينةٌ مشهورَة، هي قصَبة دِيار مُضر، قيل: إنها أوَّل مدينةٍ بُنيت على الأرض بعد الطوفان، وكانت منازلَ الصابئةِ الحرّانيّين الذين يذكُرهم أصحابُ كتب الملل والنحل، وتقعُ اليوم في تُركيًّا قريبًا من حُدودها مع سُوريا، بينَ مدينة الرُّها (أورفه التركية حاليًّا) ومدينة الرَّقّة السورية، وبالقُرب منها منبعُ نهر البليخ. ينظر: معجم البلدان (٢/٢٣٥)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص١٣٤).

(٣) ينظر: السنّة للخلال (٥/٨٣، رقم١٦٧٨).

(٤) الصابئة طائفةٌ كثُر الخلاف في تعيينها وبيانِ معتقدها. وظاهرُ القرآن يدلُّ على أنّهم منقسمونَ إلى مؤمن وكافر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]. وكانَت الصابئة الأمَّةَ التي بُعثَ فيها إبراهيم الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وكانوا بحرَّان، فالمؤمنونَ منهم هم الحُنفاء الذين اتّبعوا ملّته، والمشركونَ كانوا يقولون بقدم الكواكب السبعة والبروج الاثني عشر، ويعظِّمونها ويتقرّبون إليها، ويصوِّرونها في هياكلهم، ويجعلونَ لكلٍّ منها هيكلًا يتعبّدونَ فيه، ويصلّون فيها خمسَ صلواتٍ في اليوم والليلة، شِبهَ صلوات المسلمين. ومنهم من يصوم رمضان، ويستقبلُ الكعبة ويعظِّمها، ويحرِّمونَ الميتة والدم ولحمَ الخنزير، وأكثرهم فلاسفة، ويزعمونَ أنّهم يأخذونَ بمحاسِنِ جميع الأديان. ينظر: الفصل لابن حزم (١/٨٨-٨٩)، والملل والنحل (٢/٦٦٩-٦٧٨)، وإغاثة اللهفان (٢/١٠٠٨-١٠١١).

(٥) الفلسفة معناها باليونانية: محبَّة الحِكمة، والفيلسوف هو محبُّ الحكمة؛ لأنّ «فيلا» هو المحب، و«سوفا»: الحكمة. ومدار الحكمة التي يبحثها الفلاسفة على الحكمة العقلية وهي ما يُتعقّل بالحدود والبراهين، والحكمة الفعلية وهي ما يُفعل لغايةٍ كمالية. وتشمل الفلسفةُ البحثَ في الإلهيّات وتُطلب فيها ماهيات الأشياء وأحوال الوجود، والطبيعيات وتطلب فيها كيفيّات الأجسام وأحوالها، والرياضيات وتبحث فيها الكميات مجرّدةً أو مخالِطةً للمادّة، والمنطق وتطلب فيه المعاني الذهنية وأحوالها. وأقوال الفلاسفة كثيرةُ الاختلاف، وهم موجودون في بلادٍ عدّة، فمنهم فلاسفة الروم (وهم الأصل في الفلسفة)، وفلاسفةُ الهند، والفلاسفة الإسلاميون كالفارابي وابن سينا، ومذهبُهم أنّ العالم قديم، وأنّ العلّةَ الأولى مؤثِّرةٌ فيه بالإيجابِ لا فاعلةٌ بالاختيار، وأكثرُهم ينكرونَ =

سَلبيّة أو إضافية[١] أو مركبّةٌ منها[٢].

وأمّا **الطريق الثاني** فيظهر في المناظَرة التي جَرت لرأسِ الجهمية وشيخِهم الجهم بن صفوان[٣] مع السُّمَنِيّة[٤]، فقد جاء عن أبي معاذٍ البلخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥] أنَّه قال: «كانَ جهمٌ على معبَر

=

علمَ الله تعالى وبعثَه للأجساد. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/٧٩٥-٧٩٨)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص٢٦١)، ومجموع الفتاوى (٥/٥٣٩، ١٧/٢٨٦-٢٩٢)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (١/١٤٨-٤٤١).

(١) الإضافَة: حالة نسبيَّة متكرِّرة، بحيثُ لا تُعقل إحداهُما إلّا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة. وهو معنىً لا وُجودَ له إلّا بالقياس إلى الشيء الآخر. يُنظر: معيار العلم للغزالي (ص٣٢٠-٣٢٣)، والمبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمُتكلِّمين للآمدي (ص١٠٢)، والتعريفات للجرجاني (ص٣١)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٢١٦-٢١٨).

(٢) ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص٢٣٥-٢٤٠).

(٣) هو: الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسِبي مولاهم السمرقندي، المتكلِّم الضالّ، رأس التعطيل وأساس البدعة. وإليه تنسب الطائفة الجهمية، كان ذا فكرٍ وجَدلٍ ومِراء، وستأتي بيان عقيدته في المطلب الخامس. قُتل خارج سور مدينة مرو، على شطِّ نهر بلخ، سنة ١٢٨هـ، على يَد سلْم بن أحوز. ينظر: تاريخ الإسلام (٣/٣٨٩)، والبداية والنهاية (١٣/١٩٩-٢١٦)، ومقالات الجهم لياسر القاضي (ص٦٨-١٢٧).

(٤) السُّمَنية – وتسمّى أيضًا الشُّمَنية-: طائفةٌ من الدّهرية القائلين بقِدَم العالم كانوا بمشارق بَلخ، يقولون بإبطال النظر والاستدلال ويزعمون أنّه لا معلوم إلّا من جهةِ الحواسِّ الخمس فلا وجودَ إلّا لما يمكن الإحساس به. وأنكرَ أكثرُهم المعادَ والبعثَ بعدَ الموت، وقال فريق منهم بتناسُخ الارواح في الصُّور المختلفة بين الإنسان والحيوان. ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٧٥)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص١٢٥)، والرد على المنطقيين لابن تيمية (ص٣٧٤-٣٧٥)، وتحقيق ما للهند من مقولة للبيروني (ص١٥).

(٥) هو خالد بن سليمان، أبو معاذ البَلْخِي، فقيهُ أهل بَلْخ، كان ينتحل الرأي، مات سنة: ١٩٩هـ. ينظر: الثقات لابن حبان (٨/٢٢٤)، وتاريخ الإسلام (٤/١١٠١)، ولسان الميزان (٣/٣٢٢). وجاءَ اسمه في شرح أصول الاعتقاد: (خلف بن سليمان)، وأشار المحقِّق في الحاشية إلى أنَّه (خالد بن سليمان) في إحدى الأصول الخطية، وهو ما في العلو للذهبي (٢/١٠١٧).

تِرمِذ[١]، وكانَ رجلًا كُوفِيَّ الأصل، فصيحَ اللسان، لم يكُن له عِلمٌ ولا مُجالَسةٌ لأهلِ العلم، كانَ تكلَّم كلامَ المتكلِّمين، وكلَّمَهُ السُّمَنِيّة، فقالوا له: صِف لنا ربك الذي تعبدُه، فدخلَ البيتَ لا يخرجُ كذا وكذا، قال: ثمّ خرج عليهم بعد أيّامٍ، فقال: هو هذا الهواءُ، معَ كلِّ شيء وفي كلِّ شيء ولا يخلُو منه شيءٌ». قال أبو معاذ: «كَذَبَ عدوُّ الله! إنَّ اللهَ في السماءِ على عرشِه وكما وصفَ نفسه»[٢].

وذكرهَا الإمام أحمد بسياقٍ آخر، يظهَر فيه تأثر الجهم بالنصارى أيضًا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كانَ ممّا بلغَنا من أمرِ الجَهم عدوِّ الله، أنَّه كانَ من أهلِ خُراسَان[٣] من أهلِ تِرمذ، وكانَ صاحبَ خُصوماتٍ وكَلام، وكانَ أكثرُ كلامِه في اللهِ تعالى، فلقِيَ أُناسًا من المشركين يقال لهم السُّمَنية، فعرَفوا الجهمَ، فقالوا له: نكلِّمُك، فإن ظهرَت حُجَّتُنا عليكَ دخلتَ في دينِنا، وإن ظهرَت حُجَّتك علينا دخلنا في دينك. فكان ممّا كلَّموا بِه الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلها؟ قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيتَ إلهَك؟ قال: لا، قالوا: فهَل سمعتَ كلامَه؟ قال: لا، قالوا: فشممتَ له رائحة؟ قال: لا، قالوا: فوجدتَ له حسًّا؟ قال: لا، قالوا فوجدتَ له مجسًّا؟ قال: لا، قالوا: فما يُدريك أنَّه إله؟! قال: فتحيَّر الجَهم، فلَم يَدرِ من يَعبدُ أربعين يومًا! ثمّ إنَّه استَدرَكَ حُجّةً مثلَ

(١) تِرمِذ: مدينةٌ مشهورةٌ من أمَّهاتِ المدن، كانت مدينةً عامرةً كثيرةَ البساتين مبنيَّةً بالآجُرّ، تقعُ على الجانبِ الشرقيِّ من نهر جيحون، إلى الشمال من مدينة بلخ، وهي اليومَ في أقصى جنوب أوزبكستان، قرب الحدود مع أفغانستان. ينظر: معجم البلدان (٢/٢٦)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٨٤).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الردّ على الجهمية - كما في شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/١٤، رقم٦٣٥)، والعلو للذهبي (٢/١٠١٧)-، والبيهقيُّ في الأسماء والصفات (٢/٣٣٧، رقم٩٠٤).

(٣) خُراسان: إقليمٌ يحوي بلادًا واسعةً، وينقسم إلى أربعةِ أرباع، نُسِبَ كلٌّ منها إلى كُبرى المدن فيه، وهي نيسابور، ومرو، وهراة، وبلخ. ويحدُّها من الشمال والشرق نهرُ جيحون، ومن الغرب قصبة جوين وبَيهق، ومن الجنوب غزنة وسجستان وكرمان، وليسَ ذلك منها إنّما هو أطراف حدودها، وكانت عاصمتا هذا الإقليم بعد فتحه في مرو وبلخ، ثمّ نقلها الأمير عبد الله بن طاهر إلى نيسابور. ينظر: معجم البلدان (٢/٣٥٠)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٢٤).

حجّةِ زنادقةِ النَّصارى، وذلكَ أنّ زنادقةَ النَّصارى يزعمون أنّ الرُّوحَ الذي في عيسى هو روحُ الله مِن ذات الله، فإذا أرادَ أن يُحدِث أمرًا دخَل في بعض خلقِه فتكلَّم على لِسانِ خلقه، فيأمرُ بما يشاء وينهى عما يشاء، وهو روحٌ غائبٌ عن الأبصار.

فاستدرَك الجهمُ حجَّةً مثلَ هذهِ الحجَّة، فقال للسُّمَني: ألستَ تزعُمُ أنَّ فيكَ رُوحًا؟ قالَ: نَعَم، فقالَ: هَل رأيتَ رُوحَك؟ قال: لا، قالَ: فسَمِعتَ كلامَه؟ قال: لا، قال: فوجَدتَ له حِسًّا أو مجسًّا؟ قال: لا، قال: فكذلك الله لا يُرى له وجهٌ، ولا يُسمع له صوتٌ، ولا يُشمُّ له رائحة، وهو غائبٌ عن الأبصار، ولا يكون في مكانٍ دون مكان[١]»[٢].

وأمّا **الطريق الثالث**، وهو تعريبُ كُتُبِ أصحاب الديانات الأخرى، فقد ظهَر جليًّا وقَويَ منذُ زمنِ الخليفةِ العبّاسي المأمون[٣]. ويبيِّنُ ذلكَ الذهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله عنه: «كان ذكيًّا مُتكلِّمًا، له نظَرٌ في المعقول، فاستجلَب كُتبَ الأوائل، وعرَّب حكمةَ اليونان، وقامَ في ذلك وقَعَد، وخبَّ ووضَع، ورفعتِ الجهميةُ والمعتزلةُ رؤوسَها، بل والشيعة[٤]، فإنَّه كان كذلك[٥]، وآلَ به الحالُ أن حمَلَ الأمَّة

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومقصود الجهمِ بهذه الحجة: بيانُ إمكانِ وجود موجودٍ لا سبيل إلى إحساسه، فاحتجَّ عليهم بالنفس الناطقة؛ إذ لا سبيل إلى إحساسها. وهذه حجةُ المشائين من المتفلسفة على الطبيعيين منهم» درء التعارض (٥/ ١٧١).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص١٩٦-١٩٩).

(٣) هو: عبد الله المأمون بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، أبو العبّاس العبّاسي. كان من رِجال بني العبّاس حَزمًا وعزمًا ورأيًا وعقلًا وهيبةً وحلمًا. ومحاسنه كثيرةٌ في الجملة. قرأ العلمَ والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل وأمر بتعريب كتبهم ودَعا إلى القولِ بخَلق القرآن، وصمَّم على امتِحان العلماء، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي سنة ٢١٨هـ بالبَذَنْدُون قرب طرسوس. ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ٤٣٠-٤٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٧٢-٢٩٠).

(٤) الشيعة: اسمٌ يشمل طوائف كثيرة يقولون بإمامةِ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأنّها لا تخرجُ من أولاده، وأنّهم معصُومون، وسُمُّوا بذلك لأنّهم شايعوا عليًّا على الخُصوص، وهم ثلاثةُ أصناف: الغاليةُ الذين يؤلِّهون أئمّتهم، والرافضةُ الاثنا عشرية، والزَّيديةُ، وسيأتي التعريفُ بها. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٥، ١٦، ٦٥)، والملل والنحل (١/ ٢٧٧، ٣٦٣).

(٥) أي أنّ المأمون كان شيعيًّا، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ٢٨١).

على القَول بخَلق القرآن، وامتَحنَ العُلماء، فلم يُمهَل، وهلَك لعامِهِ، وخلَّى بعده شرًّا وبلاءً في الدِّين»[(١)].

وقال الشَّهرَستاني[(٢)]: «ثمّ طالعَ بعد ذلك شيوخُ المعتزلةِ كتبَ الفلاسفة حين نُشرت أيام المأمون، فخَلطت مناهجَها بمناهِجِ الكلام، وأفردَتها فنًّا من فنونِ العلم وسمَّتها باسمِ الكلام»[(٣)].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثمّ إنَّه لما عُرِّبت الكُتبُ اليونانيّة في حُدودِ المائةِ الثانيةِ وقبلَ ذلك وبعدَ ذلك، وأخذَها أهلُ الكلام وتصرَّفوا فيها من أنواعِ الباطل في الأمور الإلهية ما ضلَّ به كثير منهم... وحصَل بسبب تعريبِها أنواعٌ من الفسادِ والاضطراب، مضمومًا إلى ما حصلَ من التقصير والتفريطِ في معرفةِ ما جاءت به الرسل من الكتابِ والحكمة...»[(٤)].

ولاستجلاب تلك الكتب اليونانية من أرض الروم قصةٌ فيها عبرة، فقد جاء عن ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٥)] أنَّ هذه الكتبَ لما طلَب الوزير يحيى البرمَكي[(٦)] من الرُّوم استعارتَها، كانَ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٢٣٦).

(٢) هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح بن أبي القاسم الشَّهْرَسْتَاني، المتكلِّم، ويلقب بالأفضل. كان إمامًا مبرِّزًا في علم الكلام والنظر، واتهم بالإلحاد والتشيُّع الغالي. من مصنفاته: «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام»، و«مصارعة الفلاسفة». ولد بشهرستان سنة ٤٦٧هـ، ومات سنة ٥٤٨هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٤/٢٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢٨٦)، والوافي بالوفيات (٣/٢٢٩).

(٣) الملل والنحل (١/٢٩).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٢/٣٣٨-٣٣٩)، وينظر أيضًا: الفتوى الحموية (ص٢٤١-٢٤٢).

(٥) هو: عبد الله بن عبد الرحمن أبي زيد، أبو محمد القيرواني المالكي، عالمُ أهل المغرب، وإمامُ المالكية في وقته وقُدوتهم، ولخّص مذهبَ مالك حتّى لقّب بمالك الصغير. كانَ على طريقة السلف في الأُصول بريئًا من بدعةِ الكلام، تصانيفه كثيرة منها: «النوادر والزيادات»، و«مختصر المدونة»، و«الرِّسالة»، توفي سنة ٣٨٦هـ، وقيل: سنة ٣٨٩هـ. ينظر: ترتيب المدارك (٦/٢١٥)، وتاريخ الإسلام (٨/٦٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٠).

(٦) هو: يحيى بن خالد بن برمك، أبو علي الفارسي، الوزير الكبير، من رجال الدهر حزمًا وسياسةً وعقلًا وحِذقًا بالتصرُّف، ضمّه المهدي إلى ابنه الرشيد ليربِّيَه ويثقِّفه ويعرفه الأمور، فلما استخلف رفعَ قدرَه ونوّه باسمه، إلى أن نُكب البرامِكة فغَضِبَ عليه، وخلّده في الحَبس إلى أن مات فيه سنة ١٩٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٦/١٩٥)، =

الرُّومُ قد بنَوا عليها بناءً حتّى لا يُوصلَ إليها، فجمَع ملك الروم بطارِقَته، وقال لهم: «قد علمتُ أنَّه ما بنى عليها من كان قبلَنا إلّا أنَّه خاف إن وقعت في أيدي النصارى وقرؤوها كان سببًا لهلاك دينِهم [وتبديد](١) جماعتهم، وأنا أرى أن أبعثَ بها إليه وأسألَه أن لا يردَّها، يُبتلَون بها ونسلمُ من شرِّها... فقالوا: نِعمَ الرأي ما رأيتَ أيها الملك! فأمضِه...»(٢).

٢. الجهلُ بالكتاب والسنّة والتقصيرُ في معرفتها، فإنَّ أهلَ الكلامِ لمّا أراد من أرادَ منهم الدفاعَ عن الإسلام، وتثبيتَ ما يرَونه حقًّا من العقائد، كإثباتِ حدوث العالم، ووحدانيةِ الله تعالى، أقدَموا على ذلكَ من غيرِ رجوعٍ إلى العِلم الصحيحِ الموجودِ في الكتاب والسنّة وآثار السَّلف، وإنّما استحدثوا آراءً باطلةً وطُرقًا منحرِفةً، استمدُّوها مِن غيرهم -كما سبق- ثمّ التزموا تَبِعَاتها، فحصَل لهم المزيدُ من الانحرافِ من جرّاءِ تلك الأصول الباطلة، وقصةُ الجهمِ السابقُ ذكرُها مثالٌ على ذلك، وممّا ورد فيها أنَّه «لم يكن له علمٌ ولا مجالسةٌ لأهل العلم»(٣).

وجاء عن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «ما أعلمُ الناس في زمانٍ أحوجَ منهم إلى طلبِ الحديث من هذا الزمان. قيل: ولِمَ؟ قال: ظهرت بدعٌ، فمَن لم يكُن عندَه حديثٌ وقعَ فيها»(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينبغي أن يُعرف أن عامَّة من ضلَّ في هذا الباب أو عجَز فيهِ عن معرفة الحقّ، فإنَّما هو لتفريطِه في اتِّباعِ ما جاء به الرسول ﷺ، وتركِ النظر والاستدلالِ الموصِل إلى معرفته، فلما أَعرضُوا عن كتاب الله ضلُّوا، كما قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥]، وقوله: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ

=
والمنتظم لابن الجوزي (١٨٨/٩)، وسير أعلام النبلاء (٨٩/٩-٩٠).
(١) في المصدر: (تبديل)، والمثبت من صون المنطق والكلام للسيوطي (ص ٨).
(٢) مختصر الحجة على تارك المحجة لنصر المقدسي (٦٦٣/٢).
(٣) ينظر ما سبق (ص٣٦).
(٤) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص١٨٣).

﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٤]، قال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة»، ثمّ قرأ هذه الآية[1]»[2].

ويقول أبو مُزاحم الخاقاني رَحِمَهُ اللَّهُ[3]:

أهلُ الكلام وأهلُ الرأي قد عَدِموا علمَ الحديث الذي ينجو به الرجلُ

لو أنَّهم عرَفوا الآثار ما انحرفوا عنها إلى غيرها، لكنهم جهِلوا[4]

٣. اتباعُ الهوى، وهذا السببُ قد يقارِنُ الجهل، لكنّه يغلِب على من عرفَ الحقَّ ثمَّ آثرَ الكلامَ لشهوةٍ في نفسه، ومن أمثلتِه ما جاء عن الشافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه دخلَ عليه بشر المريسي[5]، فقال لبِشر: أخبِرني عمّا تدعو إليه، أَكتابٌ ناطق، وفرضٌ مفترض، وسنةٌ قائمة، ووجدتَ عن السلف

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٣٨٢، رقم٦٠٣٣)، وابنُ أبي شيبة (١٥/ ٤٤٦، رقم٣٠٥٧٦)، والطبري في جامع البيان (١٦/ ١٩١-١٩٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٤٨، رقم١٢٤٣٧)، والحاكم (٢/ ٣٨١)، وصحح إسناده، وعنه البيهقي في الشعب (٤/ ١٩٩، رقم١٨٧١)، وينظر: الدر المنثور للسيوطي (١٠/ ٢٥٤).

(٢) درء التعارض (١/ ٥٤)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣).

(٣) هو: موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني، أبو مزاحم، الإمام المقرئ المحدث الحافظ البغدادي، كان ثقة ديِّنًا من أهل السنّة، ذكر ابن الجزري أنَّه أول من صنف في التجويد، توفي سنة: ٣٢٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٤)، وغاية النهاية لابن الجزري (٢/ ٣٢٠-٣٢٢).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص١٤٣).

(٥) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة، أبو عبد الرحمن المَرِيسِي، نسبة إلى مَريسَة بالصَّعيد. مبتدِعٌ ضالّ، كانَ والدُه يهوديًّا، قال العِجلي: «رأيته مرةً واحدةً شيخًا قصيرًا دميمَ المنظَر وسِخَ الثِّياب وافِر الشَّعر، أشبهَ شيءٍ باليهود». اشتغل بالكلام، وجرَّد القولَ بخلق القرآن، وقد أُهين من أجلِ مقالته في عهد الرشيد، وحُكي عنه أقوالٌ شنيعة ومذاهبُ مستنكَرة، أساءَ أهل العلم قولَهم فيه بسببها، وكفَّرهُ أكثرُهُم لأجلِها، وقالوا: هو بِشر الشرّ، وإليه تُنسب الطائفةُ المريسية. وهو جهميٌّ مرجئ، وليس من المعتزلة. ماتَ سنة ٢١٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٧/ ٥٣١)، والمنتظم (١١/ ٣١-٣٤)، ومنهاج السنّة (٢/ ٦٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٩٩-٢٠٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢-٣٢٣)، والوافي بالوفيات (١٠/ ٩٤)، ولسان الميزان (٢/ ٣٠٧-٣٠٨).

البحثَ فيه والسُّؤال؟ فقال بِشر: لا، إلّا أنَّه لا يَسَعُنا خِلافُه، فقال الشّافعي: أقررتَ بنفسك على الخطأ، فأينَ أنتَ عن الكلام في الفقه والأخبار؟ تُواليكَ الناسُ عليه، وتترك هذا؟[1]، قال: **لنا نَهمةٌ فيه**، فلما خرج بِشر، قال الشافعي: لا يُفلح[2].

واتّباعُ الهَوى مرضٌ وزيغٌ في القلب، يُضعِف الإيمان أو ينافِيه، فينشأ عن هذا قلةُ تعظيم النُّصوص، والجُرأةُ عليها بالتحريف أو الردِّ أو التنقُّص، كما سيتبيّن وقوعُ المتكلِّمينَ في ذلكَ في ثنايا المباحث القادمةِ بإذنِ الله[3].

٤. الغلوُّ في تعظيمِ العقل، بإقحامِه فيما لا يبلغُه، وردِّ الحكم إليه عند التنازع، وجعلِ أحكامه قطعيّةً لا يُقبل خِلافُها، ولو كان المخالِفُ لها النُّصوصُ الشّرعيّة من الكتابِ والسُّنّة.

فهذه النزعةُ العقلية كانت عامِلًا مُهمًّا في نشأة علم الكلام، ولم تكن موجودةً بهذه الصورة فيما سبق علمَ الكلام من البدع.

يقول الإمام ابن قيّم الجوزيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ -بعد أن ذكرَ زمانَ الصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وهديَهم وتمسُّكهم بنورِ الرِّسالة- : «فلمّا كانَ في أواخِر عصرِهم، حدَثت الشيعةُ والخوارجُ[4] والقدريةُ[5]

(١) أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ عدم وجود دليل على ما تدعو إليه من كتابٍ أو سنةٍ أو عمل سلف يُسقط اعتقادك ودعوتك إليه، فلِم لا تقتصر على ما ورد، فتنجوَ أنت، وتكسبَ موالاة الناس عليه؟!

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١١٠-١١١)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/٢٠٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/٥٣٥-٥٣٦)، والهروي في ذم الكلام (٦/٧٥، رقم١١٢٠).

(٣) ينظر: (ص٢٠٩، ٢٨٨، ٤٥٢).

(٤) الخوارج: هم كلُّ من خرجَ على الإمام الحقِّ الذي اتفقَت الجماعةُ عليه، وأوّل ما سمُّوا بذلك لأنَّهم خرجُوا على عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وهم مُجمعون على وجوبِ الخروج على وُلاةِ الجور، وعلى تكفيرِ عليٍّ وعثمان وأصحابِ الجمل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ويرَون كُفرَ مرتكبِ الكبيرة، على تفصيلٍ يختلفون فيه. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص١٢٧)، والفرق بين الفرق (ص٨١-٨٢)، والملل والنحل (١/١٩٥-١٩٨).

(٥) القدرية: هم من نفى القدر. وأوّل من أظهر هذه البِدعة معبد الجهني، وكان أوائل القدرية ينكرون علم الله تعالى بالأشياء قبل وقوعها، فينكرون القدر كلَّه، فأجمعَ السلف على تكفيرهم، وقد انقرض هذا المذهب، =

والمرجئة[(١)]، فبَعُدُوا عن النور الذي كانَ عليه أوائل الأمّة، ومع هذا فلم يفارقُوه بالكليَّة، بل كانوا للنُّصوص معظِّمين، وبِها مستدلِّين، ولها على العقُول والآراء مقدِّمين، ولم يدَّعِ أحدٌ منهم أن عنده عَقلياتٍ تُعارض النصوص، وإنَّما أُتُوا من سُوء الفَهم فِيها، والاستبدَادِ بما ظهرَ لهُم منهَا دونَ من قَبلهم، ورأَوا أنَّهم إن اقتفَوا أثَرهم كانُوا مقلِّدين لهُم، فصاحَ بهم من أدركَهم منَ الصحابة وكبارِ التابعين مِن كل قُطر، ورَموهم بالعَظائم، وتبرَّؤوا منهم، وحذَّروا من سبيلِهم أشد التحذير... فلمّا كثرَت الجهمية في أواخرِ عصرِ التَّابعين كانوا هُم أوَّلَ من عارض الوحي بالرأي... ثمّ طَفِئَت تلكَ البدعة فكانت كأنَّها حَصاةٌ رُميَ بها... إلى أن جاء أوَّلُ المائة الثالثة، ووليَ على النّاس عبدُ الله المأمون، وكانَ يُحِبّ أنواعَ العُلوم، وكان مجلسُه عامرًا بأنواع المُتكلِّمين في العُلوم، فغَلب عليه حُبُّ المعقولات، فأمَر بتعريبِ كتُب يُونانَ، وأقدَم لها المترجِمينَ من البِلادِ فعُرِّبت له، واشتغلَ بها الناس»[(٢)].

وقد أخذَ بهذا المنهجِ العقلي جميعُ أهل الكلام، بل هُو من حقيقةِ علم الكلام كما سَبق في تعريفِه، لكن أخذَهم بهذا المنهج متفاوِت، فمستقلٌّ ومستكثِر.

=

وصارَت القدريّة تُقرُّ بالعلم والكتابة، وتنكر دخول أفعال العباد تحت مشيئة الله وخلقه، وهو مذهب المعتزلة والرافضة والزيدية. ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٨)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٢٩)، والمُفهم للقرطبي (١/١٣٢)، ومجموع الفتاوى (٨/٢٨٨، ٤٥٠).

(١) المرجئة: هم كلُّ مَن أخرج العمل عن مسمّى الإيمان، سمُّوا مرجئةً لأنّهم أرجؤوا العمل -أي: أخَّروه- عنِ الإيمان. وهُم ثلاثةُ أصناف. أوَّلُها: من يجعل الإيمان مجرَّد ما في القلب، فيقصره على المعرفة كالجهمية، أو على التصديق كالأشاعرة، وأكثرُ هذا الصنف يدخلون أعمال القلوب في الإيمان. وثانيها: من يزعم أنّ الإيمان قولٌ باللسانِ فَحسب وهم الكرامية. وثالثها: من يقول إنه تصديق القلب وقول اللسان، وهم مرجئة الفقهاء. ينظر: الفرق بين الفرق (ص١٩٩)، والملل والنحل (١/٢٥٧-٢٧٦)، ومجموع الفتاوى (٧/١٩٥).

(٢) الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطّلة (٣/١٠٧٠-١٠٧٢).

المطلب الرابع

ذمُّ السلفِ لعلمِ الكلام

حذّرَ أئمّةُ الإسلام مِن عِلم الكلام منذُ ظهوره، وممّا جاءَ عنهم في ذلك ما يلي:

جاءَ عن محمد بن الحسن الشيباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] أنَّه قال: «قالَ أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "لعنَ الله عمرَو بن عُبيد، فإنَّه فتح للناس الطريقَ إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام". قال: وكان أبو حنيفة يحثُّنا على الفقه، وينهانا عن الكلام»[٢].

وقيلَ لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما تقولُ فيما أحدَث الناسُ من الكلامِ في الأعراضِ[٣] والأجسام[٤]؟ فقال: «مقالاتُ الفلاسفة. عليكَ بالأثَر وطريقةِ السلف، وإيّاك وكلَّ محدثةٍ؛ فإنّها بدعة»[٥].

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني مولاهم، العلامة فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي، كان آيةً في الذكاء، ذا عقلٍ تام وسؤدد، وكثرةِ تلاوة للقرآن، عالمًا به. أصلُه دمشقي من أهل قرية تسمى حَرَستا، وُلِد بواسِط سنة ١٣٢هـ، ومات بالرَّيّ سنةَ ١٨٩هـ ودُفن بها. يُنظر: تاريخ بغداد (٢/٥٦١)، والمنتظم (٩/١٧٣)، وتاريخ الإسلام (٤/٩٥٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/١٣٤-١٣٦)، ولسان الميزان (٧/٦٠).

(٢) سبق تخريجه (ص٣١).

(٣) العرض هو ما يقوم بالجوهر من الصفات. كالحركة والسكون، والحرارةِ والبرودة، والألوان والطعوم. وعند الأشاعرة أنّه لا يبقى وقتَين. ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦-١٧)، وأصول الدين للبغدادي (ص٥٣)، ولمع الأدلة للجويني (ص٨٧)، والدرّة لابن حزم (ص٥٣١)، والتبصرة للنسفي (١/١٨٦).

(٤) الجسم عند الفلاسفة وأكثر المعتزلة: هو الطويل العريض العميق، وقيل: جوهرٌ قابلٌ للأبعادِ الثلاثة، وقالت الأشاعرة: هو المؤلَّف المركَّب. ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦)، والشامل للجويني (ص٢٠٨-٢١٢٠)، والمواقف للإيجي (ص١٨٣-١٨٥)، والتعريفات للجرجاني (ص٦٧).

(٥) رواه أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (ص٨٦)، والهروي في ذم الكلام (٥/٢٠٦، =

وسُئِلَ سفيانُ الثوريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] عن الكلام، فقال: «دعِ الباطل، أين أنت عن الحق؟ اتّبع السنّة ودَعِ الباطل»[٢].

وعن عبدِ الرَّحمنَ بنِ مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣] أنَّه قال: دخلتُ على مالكِ بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعنده رجلٌ يسألُه عن القرآن، فقال: «لعلَّك مِن أصحابِ عَمرو بنِ عبيد، لَعنَ الله عمرًا، فإنَّه ابتدَع هذِه البدَع مِنَ الكلام، ولو كان الكلامُ عِلمًا لتكلَّم فيه الصحابةُ والتَّابِعون كما تكلَّموا في الأحكَام والشّرائع، ولكنَّه باطلٌ يدلُّ على باطل»[٤].

وجاءَ رجلٌ إلى المُزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]، فسأله عن شيءٍ من الكلام، فقال: إنّي أكرهُ هذا، بل أنهى عنه، كما نَهَى عنه الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولقد سمِعتُ الشافعي يقول: «سُئلَ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الكلام

=

رقم١٠٠٦)، والتيمي في الحجة في بيان المحجة (١/١١٥-١١٦)، وعنده: (عليك بالآية..).

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ وسيد العلماء العاملين في زمانه، كان مجمعًا على إمامته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والوَرع والزهد، من مصنفاته كتاب «الجامع»، ولد سنة ٩٧هـ، وتوفي سنة ١٦١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٠/٢١٩-٢٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٧/٢٢٩-٢٧٩)، وتقريب التهذيب (ص٢٤٤).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٥/١٠٩، رقم٨٩٨).

(٣) هو: عبد الرحمن بن مهديّ بن حسّان بن عبد الرحمن العنبري وقيل: الأزدي مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي، الإمام الناقد المجوِّد سيِّد الحفاظ، كان إمامًا حُجَّةً عارفًا بالرِّجالِ والحديث وطُرقه، قُدوةً في العِلم والعَمل، وُلد سنة ١٣٥هـ، وتوفّي بالبصرة سنة ١٩٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١١/٥١٢-٥٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٩/١٩٢-٢٠٩)، وتهذيب التهذيب (٦/٢٧٩-٢٨١)، وتقريب التهذيب (ص٣٥١).

(٤) رواه أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (ص٩٦-٩٧)، والهروي في ذم الكلام (٥/٧٢، رقم٨٦٠).

(٥) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المصري، أبو إبراهيم المزني، الإمام العلامة الفقيه، عَلَم الزهاد، تلميذ الشافعي، قيل إنَّه كانَ مجاب الدعوة، وكان من خيار خَلق الله، ومناقبه كثيرة، من مصنفاته: «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير». ولد سنة ١٧٥هـ، وتوفي سنة٢٦٤هـ بمصر. ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (١/٤٤-٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٩٢-٤٩٥)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/٩٣-٩٥).

والتوحيد، فقال مالك: محالٌ أن يُظَنَّ بالنبي ﷺ أنَّه علَّم أمّته الاستنجاءَ ولم يعلِّمهم التوحِيد، والتوحيدُ ما قاله النبي ﷺ: "أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلّا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلّا بحقها، وحسابهم على الله"[١]، فما عُصم به الدمُ والمالُ فهو حقيقة التوحيد»[٢].

وكان مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «الكلامُ في الدِّين أكرهُه، ولم يزَل أهلُ بلَدِنا يكرهُونَه، وينهَونَ عنه، نحوُ الكَلام في رأيِ جهمٍ والقدَر وكلِّ ما أشبه ذلك، ولا أُحبُّ الكلامَ إلّا فيما تحته عمل، فأمّا الكلامُ في دينِ الله وفي الله عزّ وجلّ فالسكُوت أحبُّ إليّ؛ لأنّي رأيت أهلَ بلَدِنا ينهَون عن الكلام في الدِّين إلّا فيما تحتَه عمَل»[٣]، وعلّق عليه ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] بقوله: «والذي قاله مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه جماعةُ الفقهاء والعلماء قديمًا وحديثًا من أهلِ الحديث والفتوى، وإنّما خالفَ ذلك أهلُ البدع: المعتزِلةُ، وسائر الفرق»[٥].

وقال أبو يوسف القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦]: «من طلَب المالَ بالكيمياءِ[١] أفلس، ومن طلب الدِّين

---

(١) جاء من حديث عدد من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، منهم أبو هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، روى حديثَه البخاري، كتاب الجهاد والسير: باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، (رقم٢٩٤٦)، ومسلم، كتاب الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلّا الله، (رقم٢١).

(٢) رواه أبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (ص٩١-٩٢).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (١/ ٢٤٢، رقم٣٠٨-٣٠٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٨، رقم١٧٨٦).

(٤) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ بن عاصم النَّمَري الأندلسي القرطبي، أبو عمر المالكي، الإمام العلامة، حافظ المغرب، كان سلفيَّ الاعتقاد، متينَ الديانة، وكانَ حافظَ المغرِب في زمانِه، عالمًا بالقِراءآت وبالخِلاف في الفقه، وبعُلوم الحديثِ والرجال، من تصانيفه: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، و«الاستذكار». ولد سنة ٣٦٨هـ، وتوفي سنة ٤٦٣هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٠/ ١٩٩-٢٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣-١٦١)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص ٣٦٧-٣٦٩).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٨).

(٦) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يُوسف الكوفي، الإمامُ المجتهِدُ العلّامة المحدِّث، صاحبُ =

بالكلام تزندَق[٢]، ومن تتبّع غريبَ الحديث كذَب»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلمُ بالخصومةِ والكلامِ: جهلٌ، والجهلُ بالخصومةِ والكلام: عِلمٌ»[٤].

وأمّا الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد كُثرت عنه النقول في ذمِّ الكلام والتحذيرِ من أهله[٥]، فممّا روُي عنه

=

أبي حنيفة، وهو أوّل من دُعي بقاضي القُضاة في الإسلام، وكان عَظيمَ الرُّتبة عندَ هارون الرشيد، قال عمرو الناقد: «كان أبو يوسف صاحبَ سُنّةٍ، وكان لا يصلِّي خلفَ من قال: القرآن مخلوق»، نشرَ فقه أبي حنيفة، وكانَ أوّل من ألَّف في أصوله، ولد سنة ١١٣هـ بالكوفة، وتوفي سنة ١٨٢هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٦/٣٥٩-٣٨١)، وتاريخ الإسلام (٤/١٠٢١-١٠٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥-٥٣٨).

(١) علم الكيمياء في اصطلاح القدماء: علمٌ يعرف به طُرُق سلبِ الخواصّ من الجواهر المعدنية، وجلبِ خواصَّ جديدةٍ إليها. وكان يعتمد على كونِ الفلزّات كلِّها مشترِكة في النوعيّة، وأنّ الاختلافَ الظاهر بينها إنّما هو باعتبار أمورٍ عرَضية يجوز انتقالها. وهو من علوم الفلاسفة، وأوّلُ من اشتهر هذا العلم عنه من أهلِ الإسلام: جابرُ بن حيّان الصوفي. وقد اختَلفُوا فيه قَديمًا؛ هل له حقيقةٌ أم لا؟ ورامَ قومٌ تحصيلَ المالِ به، كاستخراجِ الذهب من طبخِ الكبريت والزئبق! ولمّا عُلمَ بُعْدُ ذلك أنكرَه من أنكره، ووُصفَ بالإفلاسِ من اتخذَه سَبيلًا للرِّزق. ينظر: فهرست النديم (ص٤١٧)، وأبجد العلوم لصديق حسن خان (ص٤٨٩-٤٩٦).

(٢) تزندق: أي صارَ زِنديقًا، والزنديق: فارسيّ معرّب، وهو في اللغة: القائل ببقاء الدّهر، أو الجاحد المعطِّل للخالق، وهو كذلك في اصطلاحِ كثيرٍ من المتكلِّمين والعامّة، أمّا في عُرف الفقهاء فالمرادُ به المنافِق الذي يُظهر الإسلام ويُبطن الكفر. ينظر: لسان العرب (١٠/١٤٧)، مادّة (ز ن د ق)، وشرح حديث جبريل لابن تيمية (ص٣٠٣).

(٣) رواه ابن عدي في الكامل (١/٣٩)، وابن بطة في الإبانة (١/٣٨٤، رقم٦٧٨)، واللالكائي (١/٢٤٠، رقم٣٠٥)، وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام وأهله» (ص٨٥)، والهروي في ذم الكلام (٥/٧١، رقم٨٥٩)، وثبّتهُ الذهبي في العلوّ (٢/٩٩٨، رقم٣٦٨).

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة (١/٣٨٣، رقم٦٧٥)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٩).

(٥) ينظر: ذم الكلام للهروي (٦/٥٢-١٠٤)، وقال الذهبي بعد أن أورد للشافعي آثارًا في ذم الكلام: «قلت: هذا النَّفَسُ الزكيّ متواترٌ عن الشافعي». سير أعلام النبلاء (١٠/٣١).

في ذلك أنَّه قال: «ما ارتدَى أحدٌ بالكلام فأفلَح»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إني اطَّلَعتُ من أهلِ الكلامِ على شيءٍ واللهِ ما توهَّمتُه قطّ، ولأَن يُبتلى المرءُ بجميعِ ما نهى الله عنه ما خَلا الشركَ بالله، خيرٌ من أن يبتليَه اللهُ بالكلام»(٢).

وقال: «حُكمي في أصحابِ الكَلام أن يُضرَبوا بالجريد، ويُحمَلوا على الإبِل، ويطافَ بهم في العَشائر والقَبائل، ويقال: هذا جزاءُ من تركَ الكتابَ والسنَّةَ وأقبلَ على الكلام»(٣).

وأمّا أحمدُ بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد امتُحن بسبب أهل الكلام، وسُجن وجُلِد، ووقَع عليه منهم أذىً وبلاءٌ كثير، وردَّ عليهم، ورُوي عنه الكثيرُ في ذمِّهم(٤)، فمِن ذلك قولُه: «مَن أحبَّ الكلامَ لا يُفلح؛ لا يؤولُ أمرُهم إلى خَير»(٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لستُ بصاحبِ كلامٍ، ولا أرى الكلامَ في شيءٍ إلّا ما كان في كِتاب اللهِ أو حديثٍ عن النبيِّ ﷺ أو عن أصحابِه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أو عن التابعين، فأمّا غيرُ ذلك فالكلامُ فيه غيرُ

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١/٣٨٣، رقم٦٧١)، وأبو نعيم في الحلية (٩/١١٠-١١١)، وأبو الفضل المقرئ في «أحاديث في ذم الكلام» (ص١٠٢)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٦٣)، والهروي في ذم الكلام (٦/٧٦، رقم١١٢١).

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/١١١)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٧٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٣٩، رقم١٧٨٩)، وأبو القاسم التيمي في الحجة (١/٢٢٤)، وروى جُزأَه الثاني ابنُ بطة في الإبانة (١/٣٨٠، رقم٦٦٨)، واللالكائيّ (١/٢٣٩، رقم٣٠٠) ونحوه الهروي في ذم الكلام (٦/٨١، رقم١١٢٨).

(٣) رواه أبو الفضل المقرئ في أحاديث في ذم الكلام(ص٩٨)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٧٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٤١، رقم١٧٩٤)، والهروي في ذم الكلام (٦/٨٥، رقم١١٣٤)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص١٣٦، رقم١٤٥)، وأبو القاسم التيمي في الحجة (١/٢٢٥).

(٤) ينظر: السنّة للخلال من (٥/٨٣، رقم١٦٧٨) إلى آخر الكتاب، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/١٠٢٦-١٠٣١)، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، د. عبد الإله الأحمدي(٢/٣٩٨ وما بعدها).

(٥) رواه الخلال في السنّة (١/١٩٦، رقم٢١٣) مطولًا، وابن بطة في الإبانة (١/٣٨٦، رقم٦٨٣).

محمود»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تُجالِسوا أهلَ الكلام وإن ذبُّوا عن السنّة»[٢].

والكلامُ عمَّن بعدهم من الأئمة كثيرٌ مشهور يضيق عنه هذا المقام[٣]، بل هو محلّ إجماعٍ منهم رحمهم الله وأجزل لهم المثوبة على ما نصحوا وبيّنوا، قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمعَ أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهلُ بدَعٍ وزيغ، ولا يُعَدُّون عندَ الجميعِ في جَميع الأمصارِ في طبقَات الفقهاء، وإنَّما العلماءُ أهلُ الأثر والتفقُّهِ فيه، ويتفاضَلون فيه بالإتقانِ والـمَيْزِ والفَهم»[٤]، وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: «اتّفقَ علماءُ السَّلفِ مِن أهلِ السُّنة على النَّهيِ عَن الجدالِ والخصوماتِ في الصِّفاتِ، وعلى الزجرِ عن الخوضِ في علمِ الكلام وتعلُّمِه»[٦].

---

(١) رواه الخلال في السنّة (٦/١٠٧، رقم١٩٤٨)، وابن بطة في الإبانة (١/٣٦٨، رقم٦٨٢)، وأبو القاسم التيمي في الحجة (١/٢٢٤-٢٢٥)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص١٥٦).

(٢) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص١٥٦)، وأورده ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٢/٤٠٥).

(٣) ينظر مثلًا: شرح السنّة للبربهاري (ص٦٣، ٨٦)، والإبانة لابن بطة (١/٣٣٨ وما بعدها)، وشرح السنّة للبغوي (١/٢١٦-٢١٨)، والحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/١١٠-١١١)، والمُفهم لأبي العبّاس القرطبي(٤/١٤٨٣)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/٢١٩-٢٢٩)، وفضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب، ضمن مجموع رسائله (٤/٥٥، ٦٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٢٥٣)، وينظر للتوسع: صون المنطق والكلام عن فنِّ المنطِق والكلام للسيوطي.

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٢، رقم١٧٩٩).

(٥) هو: الحسين بن مسعود بن محمد بن الفرّاء البغوي، أبو محمد، محيي السُّنة وركن الدين الشافعي، الشيخ الإمام العلّامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام، كان إمامًا في التفسير والحديث والفقه جليلًا ورِعًا زاهدًا، جامعًا بين العلم والعمل سالكًا سبيل السلف، له من التصانيف «معالم التنزيل» في التفسير، و«شرح السنّة»، توفّي بمرو الرُّوذ سنة ٥١٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٤٣٩-٤٤٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/٧٥-٧٧)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/١٦١).

(٦) شرح السنّة (١/٢١٦)، ونقل عليه الإجماع أيضًا الحافظ ابن رجب، ينظر: فتح الباري، له (٥/٧٨).

حقيقة الكلام الذي ذمّه السلف:

حاولَ بعض أهل الكلام منذ القدم أن يتنصَّلوا من ذمّ الأئمّة لعلم الكلام، لا سيّما وقَد ذمّه الأئمّة الأربعة - كما سبق النقل عنهم - وهم أصحابُ المذاهبِ المتبوعَة، فلم يكُن لهؤلاء بدٌّ وقد وقعوا في بعض ما ذمّه أئمّتهم إلّا أن يصرِفوا ذمّهم إلى غيرهم.

ومعلومٌ أنَّه ليس كلُّ كلام مذمومًا بإطلاق، بل علمُ الكلام الذي ذمّه هؤلاء الأئمّة له حقيقةٌ عُرفيّة، وهي الكلام الذي يُؤدِّي إلى مخالفَة الوحي[1]، ويبيِّن ذلك بجَلاءٍ قولُ الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُّ متكلِّمٍ على الكتاب والسنّة فهو الجِدّ، وما سواهُ فهو هذيان»[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسَّلفُ والأئمّة ذمّوا أهلَ الكلام المبتدِعين الذينَ خالَفوا الكتابَ والسنّة. ومن خالَفَ الكتابَ والسنّة لم يكُن كلامه إلّا باطلًا؛ فالكلامُ الذي ذمّه السلف يُذمّ لأنّه باطل، ولأنّه يُخالف الشَّرع. ولكنَّ لفظ الكلام لـمّا كان مجمَلًا، لم يعرِف كثيرٌ من الناس الفرقَ بين الكلام الذي ذمُّوه وغيرِه، فمِن الناس من يظن أنّهم إنّما أنكروا كلامَ القدرية فقط؛ كما ذكره البيهقيُّ[3] وابن عساكر[4] في تفسيرِ كلام الشافعيّ ونحوِه؛ ليُخرجوا أصحابهم عن

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦١).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٦/ ٥٥، رقم١١٠٠)، وروى نحوه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٠)، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠).

(٣) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوجِرديّ الخراساني، أبو بكر البيهقي، العلّامة الثَّبت الفقيه الأصولي الدَّيِّنُ الوَرِع. كانَ واحِدَ زمَانه في الحِفظ، وفَردَ أقرانِه في الإتقانِ والضبط، وكانَ على سيرة العلماء؛ قانعًا باليسِير، متجمِّلا في زُهدِه وَورَعِه. لكنّه خالفَ السّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في عددٍ من المسائل، متأثِّرًا بأئمة الأشاعرةِ كابنِ فورك. من مصنفاته: «السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار»، و«الأسماء والصفات»، و«شعب الإيمان». ولد سنة ٣٨٤هـ، وتوفي بنيسابور سنة ٤٥٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣-١٦٩)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ٢١٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٨)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢١٩-٢٢٠)، والبيهقي وموقفه من الإلهيات، أ.د. أحمد الغامدي (ص٥١-٥٢، ٣٣١).

(٤) هو: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، أبو القاسم بن عساكر الدمشقي، العلّامة الحافظُ
=

الذمّ[١]، وليسَ كذلك، بل الشافعيُّ أنكرَ كلامَ الجهمية: كلامَ حفصٍ الفَرد[٢] وأمثالِه، وهؤلاءِ كانَت منازعَتُهم في الصِّفاتِ والقُرآنِ والرُّؤيةِ لا في القَدر. وكذلكَ أحمدُ بن حَنبَل خُصومُه مِن أهل الكلام هم الجهميّة... وطائفةٌ تظنّ أنّ الكلامَ الذي ذمَّه السلف: هو مُطلقُ النَّظر والاحتجَاج والمناظَرة... وهؤلاءِ أيضًا غالِطُون... والقرآنُ فيه من مُناظَرةِ الكُفَّار والاحتجاجِ عليهِم ما فيهِ من شفاءٍ وكفاية»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «والسلَفُ لم يذُمُّوا جنسَ الكلام؛ فإنَّ كلَّ آدمي يتكلَّم، ولا ذمّوا الاستدلالَ والنظرَ والجدلَ الذي أمرَ اللهُ بهِ رَسولَه ﷺ، والاستدلالَ بما بيَّنهُ اللهُ ورسولُه ﷺ، بل ولا ذمُّوا كلامًا هو حقّ، بل ذمُّوا الكلامَ الباطِلَ وهو المخالفُ للكتابِ والسنّة، وهو المخالفُ للعقلِ أيضًا، وهو الباطل. فالكلامُ الذي ذمَّه السَّلفُ هو الكلامُ البَاطِل، وهُو المخالِفُ للشَّرع والعَقل»[٤].

=

المجوّد، محدّث الشام، كان فَهِمًا متقِنًا ذكيًّا، ولم يكن له نظيرٌ في زمانه، وكان منتسِبًا لأبي الحسن الأشعري. من مصنَّفاته «تاريخ دمشق»، و«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري»، و«فضائل أصحاب الحديث». ولد سنة ٤٩٩هـ، توفي سنة ٥٧١هـ. ينظر: ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي (٤/٤٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٥٥٤-٥٧٠)، ودرء التعارض (٧/٢٧٣).

(١) ينظر كلام البيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٥٤، ٤٦٠)، وكلام ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص٢٥٠-٢٥٢)، والمراد بأصحابهم: الأشاعرة، وينظر نظير ذلك من كلامِ المعتزلة في: الكامل في الاستقصاء للنجراني المعتزلي (ص١٧٣-١٧٤).

(٢) هو: حفص الفرد. أبو يحيى. من أهل مصر. كان مع المعتزلة لكنّه خالفهم بإثباته القدر، وهو من الضِّرارية أتباع ضِرار بن عمرو. ناظره الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكفّره. صنّف كتاب «الاستطاعة»، و«التوحيد». ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤٥٤-٤٥٦)، والفهرست للنديم (ص٢٢٩-٢٣٠)، والملل والنحل (١/١٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٥)، ولسان الميزان (٣/٢٤٠).

(٣) النبوات (٢/٦١٥-٦٢١)، وينظر: درء التعارض (٧/٢٤٢-٢٥٧).

(٤) الفرقان بين الحقّ والباطل، ضمن مجموع الفتاوى (١٣/١٤٧)، وينظر: مجموع الفتاوى أيضًا (١٦/٤٧٣)،

=

وعلى هذا فكلُّ من أوقَعه الكلامُ في مخالَفةِ النُّصوص فهو من أهل الكلام المستَوجِبِين لذمِّ السَّلَف، لكن يلحقُه من الذمِّ بقدرِ ما اقتَبس من علمِ الكلام، زادَ ما زاد[1].

=
ودرء التعارض (١٧٧/٧)، وفتح الباري لابن رجب (٧٥/٥).

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢/٧-٨).

المطلب الخامس

الطوائفُ الداخلة في مُسمّى أهل الكلام

بناءً على ما سبق، يدخلُ في أهل الكلامِ كلُّ من سلَك المنهجَ الكلامي وجعلَهُ أصلًا في أبواب الاعتقاد، وهي فرقٌ كثيرة، أبرزُها ما يلي:

- الجَهْمِيَّة: هم أتباع الجَهم بن صفوانَ التِّرمذي، الذي كانَ لا يصِفُ الله بشيءٍ يُوصَف به خلقُه؛ لأنّه - بزعمِه - يقتضي التشبيه، ككونِه حيًّا وعالِـمًا وشَيئًا وموجودًا[١]، وينفِي قيام الصفاتِ بذاتِ الله، وعلوَّ الله على خلقه، ورؤيةَ المؤمنين ربَّهم، ويقول بخلقِ القرآن، وبأنَّ العبدَ مُضطرٌّ مجبورٌ على فِعله لا اختيارَ لَه، وأنَّه لا فِعلَ في الحقيقةِ إلّا لله، وأنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ بالله فقط، وأنَّ الكُفرَ هو الجهلُ به فقَط، ويقولُ بفنَاءِ الجنَّةِ والنّار، ويرى السَّيف[٢].
- المُعتَزِلَة: هم أتباع واصِل بن عطاء الغزّال، كانَت بدعَتُهم في الأسماءِ والأحكام، وهي المنزلَة بين المنزِلتين، ثمّ تلقّفوا عن الجهمية بدعةَ التعطيل، وأجمعوا على أصولٍ خمسة[٣]، هي:

١. التوحيد: ويَشملُ عندهم إنكارَ صفاتِ الله ورؤيتِه بالأبصار، والقولَ بخَلق القرآن.
٢. العدل: ويشمَلُ عندهم إنكارَ خلقِ الله لأفعال العباد -ولأجل ذلك سمُّوا قَدَريةً وعَدليّة-، والقولَ بأنّه يجبُ على الله رعايةُ مصالحِ العِباد.
٣. المنزلة بين المنزلتين: وتعني أن مرتَكِب الكبيرةِ يُسمّى فاسقًا، وهو خارجٌ عن الإيمان غير

---

(١) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١٠)، ومجموع الفتاوى (١٢/٣١١)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (١/٣٨٤-٣٩٦).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص٢٧٩-٢٨٠)، والتنبيه والرد للملطي (ص١١٠-١٥٤)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٠٩-٢١٠)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص٩٠-٩١)، والملل والنحل للشَّهرَستاني (١/١٣٥-١٣٧)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص١٩١).

(٣) ينظر: الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد للخياط المعتزلي (ص١٢٦-١٢٧).

داخلٍ في الكفر، وهي أُولى بِدَعهم، وبها سمّوا معتزلة، لاعتزالِ واصلٍ منذُ ابتداءِه هذه المقالةَ مجلسَ الحسنِ البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

٤. الوعد والوعيد: وممّا يتضمّنه عندهم أنَّ المؤمِن يستحقُّ الثَّوابَ عِوضًا على طاعَته، وأنَّ حُكم مرتَكِب الكبيرةِ الذي لم يتُب مِنهَا الخُلود في النّار، وأنّه لا يجوزُ لله أن يَغفر لَه، بل عذابه حَتمٌ مؤبّد[٢].

٥. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنه جواز الخروج على الإمام الجائر وقتاله بالسيف[٣].

وكانَ أوّلُ ظهورِ الاعتزال بالبصرة، ثمَّ صارَ المعتزلة قسمَين: بَصريِّين وبغداديِّين، وهم فِرق، وبينهم اختلافٌ كثيرٌ فاحِش، ويكفِّر بعضُهم بعضًا[٤].

ويلتَحقُ بالمعتزلة مَنْ تبِعَهم في منهجهم الكلامي، ووافقهم على أبرز أصولهم الكلامية، ومنهم الرافضةُ الإماميّة[٥]، والإباضيّة[٦]،

(١) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٢/٣٣٩، ١٣/٢٦٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/٧٤٩).

(٢) ينظر لما سبق من أصول المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٢٨-١٤٨)، ومقالات الإسلاميين (ص١٥٥-٢٧٨)، والتنبيه والرد (ص٤٩-٥١)، والفرق بين الفرق (ص١١٩-١٢٠)، والتبصير في الدين (ص٥٣-٥٦)، والملل والنحل (١/٦١-٦٣).

(٣) ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٧٨، ٤٥١، ٤٦٦-٤٦٧)، والبرهان للسكسكي (ص٥٠)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة: د. عوّاد المعتق (ص٢٧٣).

(٤) ينظر: التنبيه والرد للملطي (ص٥١-٥٣).

(٥) الرافضة: هم كلُّ من تبرَّأ من الشيخين: أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ورفض إمامتَهما، وسبَّ الصحابة، وأهمُّ أصولهم حصرُ الإمامة في علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وولدِه، ولذا سمّوا بالإمامية، كان أوائلهم مشبِّهةً مجسِّمة، ثمّ صاروا إلى التعطيل، وأخذوا عن المعتزلة أصلي التوحيد والعدل، وأخذ بعضهم بالأصول الأخرى. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص١٦، ٣٥)، والحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/٥١٤). وتأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة للحفظي (ص٤٦٠-٥٠٩)، ومنهج السلف والمتكلِّمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس (١/٥٠-٥٦).

(٦) الإباضية: إحدى فرق الخوارج، ينتسبون إلى عبد الله بن أباض، وفارقوا الخوارج بقولهم إنّ مرتكب الكبيرة كافرٌ كفرَ نعمة، تحلّ مناكَحته وموارثته، ويحرم مالهُ إلّا في الحرب، ولم يكن في أوائل الخوارج كلامٌ وفلسفة، وإن =

والزيدية[(١)].

• الأَشاعِرةُ: هُم المنتسِبون إلى أبي الحسَن الأشعريّ[(٢)] في طَورِه الثاني بعدَ نبذِه الاعتزال، أَخذُوا الأُصولَ الكلاميَّةَ عن المعتزِلة، وخالَفُوهم في أكثرِ مقالاتِهم، حاوَلوا التوسُّطَ بين السَّلف والمعتزلة، فسلكوا مسلكًا قريبًا من مسلك الكُلّابية[(٣)]، فأثبتوا من الصِّفات -في الجُملة- ما سِوى

=

كانت فيهم خصومةٌ وجدل، ثمّ أخذت الإباضية بالاعتزال بعد ظهوره، وفشا فيهم القول بنفي الصفات والرؤية، والقولُ خلق القرآن، وأمّا القدر فيثبتونه، لكنّهم يثبتون كسبًا ككسب الأشاعرة أو الماتريدية، وقولهم في حكم مرتكب الكبيرة لا يبعد كثيرًا عن قول المعتزلة فيه. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص١٠٤)، والفرق بين الفرق (ص١٠٨)، ومشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي(١/ ٢٠٢-٢٠٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٦٢)، والتنبيه والرد للملطي (ص٦٩)، وتأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة (ص٣٣٥-٣٨٣).

(١) الزيديَّة: فرقة من الشيعة، ينتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٢٢هـ)، وهم عدّة فرق يجمعهم القول بإمامة زيد، وهم في العقيدة معتزلة، أخذوا بالأصول الخمسة للمعتزلة، حتى عُدُّوا معهم كالفرقة الواحدة، بل قال الشَّهرَستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمّا في الأصول: فيرَون رأيَ المعتزلة حذوَ القُذَّة بالقذة، ويعظِّمون أئمةَ الاعتزال أكثرَ من تعظيمهم أئمةَ أهل البيت». الملل والنحل (١/ ٣٢٢)، وينظر: الكتاب نفسه (١/ ٣٠٤)، والعَلَم الشامخ للمَقبلي (ص٥٠-٥٢)، ومقدمة تحقيق: الانتصار للعمراني، أ. د. سعود الخلف (١/ ٧٢)، وتأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة (ص٤٠١-٤٥٩).

(٢) هو: علي بن إسماعيل بن أبي بشر واسمه إسحاق بن سالم الأشعري اليماني البصري، أبو الحسن الأشعري المُتكلِّم، من نسلِ أبي موسى الأشعريّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كانَ ذا عِلمٍ وذَكاء، تصانيفُه جمّة تقضي له بسَعة العلوم. كان معتزليًّا ثمّ تاب من الاعتزال وأخذ يردُّ على المعتزلة، ويهتك عوارهم، لكنّه سلك طريقة ابن كلّاب. مِن مصنفاته: «اللُّمع في الردّ على أهل البدع»، و«مقالات الإسلاميين»، و«الإبانة عن أصول الديانة»، ولد سنة ٢٦٠هـ، ومات سنة ٣٣٠هـ ببغداد. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٠)، وتبيين كذب المفتري (ص٤٠-١٤٠)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٤٩٤-٤٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥-٩٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٤٧-٣٥٢).

(٣) الكلّابية: هُم أتباعُ أبي سعيدٍ عبد الله بن سعيد بن كلّاب القطان البصري (المتوفى بعد سنة ٢٤٠هـ بقليل)، كان يثبت الصفات الذاتية، وينفي الصفات الاختيارية، ويقول إنّ كلامَ الله معنى قائمٌ بنفسه، وإنّ الحروف التي

=

الصِّفات الفِعليّة الاختياريّة[١]، ثـمَّ تطـوَّر مذهبُهم مقترِبًا من المعتزلة والجهميَّة حتّى صار عامّةُ متأخِّريهم يُثبتون سبعَ صفاتٍ أزليّةٍ فقط، منها الكلامُ النَّفسيّ، وينفُون ما سِوى ذلك، كالعُلوِّ والصِّفاتِ الخبرية[٢] والصِّفاتِ الفِعلية، ويُثبِتون رؤيةَ اللهِ في الآخِرة، لكن لا في جهة.

والأشـاعرةُ في بـاب القـدَر يقولُـون بالكَسـب[٣]، وهـو درجـةٌ متوسِّـطة مـن الـجَبر[٤]، وينفـون

=

يتلوها التالون عبارةٌ عنه. والكلابيّة أقربُ إلى مذهب السلف من الأشعريّة. ومن مشاهيرِ الكلابية: الحارث المحاسبي، وأبـو العبّـاس القلانسـي. ينظـر: مقـالات الإسـلاميين (ص٥٤٦- ٥٤٨، ٥٨٥، ٦٠٤)، ومجمـوع الفتاوى (١٠٣/٣، ١٤٧/٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢٩٩/٢).

(١) الصفات الفِعلية -وتسمَّى الاختيارية-: هي الصفات التي تتعلّق بمشيئة الله تعالى وقدرته، مثل: الكلام والغضب والسخط والخَلق والإحسان والاستواء والنزول. وهي نوعان: لازمة ومتعدِّية. ينظر: جامع الرسائل لابـن تيميـة - رشـاد سـالم (٣/٢)، ومجمـوع الفتـاوى (٣٩٤/١٦)، والكواشـف الجلية لعبـد العزيـز السـلمان (ص٤٢٩).

(٢) الصفات الخبرية -وتسمّى السمعيّة والنقلية-: هي الصفات التي لا سبيلَ إلى إثباتها إلّا بالسمّع، فلا ينفردُ العقلُ بإثباتها، وإن كـانَ لا يعارضـها، ومنهـا ذاتيّـة: كالوجـه واليـدين والعينـين، وفعليّـة: كالغضـب والرضـا والاستواء والنزول. ينظر: مجموع الفتاوى (٦٨/٦)، ودرء التعارض (١٦/١)، ومجموع الفتاوى (١٣٩/١٣)، والصفات الإلهية لمحمد أمان الجامي (ص٢٠٧-٢٠٨).

(٣) الكسب -عند الأشاعرة- هو ما يقعُ به المقدورُ في محلِّ قدرته. ويقومُ على إثباتِ قُدرَةٍ للعَبد لكنَّها غيرُ مؤثِّرةٍ أصلًا في فِعلِه، بل وُجودُها وعدَمُها بالنسبةِ إليه سواء ولكنّها قُرنت به مِن غير تأثيرٍ فيه. ينظر: اللمع للأشعري (ص٧٤)، وأصـول الـدين للبغـدادي (ص١٥٥-١٥٨)، والعقيـدة النظاميـة للجـويني (ص١٨٩)، والمطالـب العالية للرازي (٤٧/٩)، وشرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص٢٠٢)، ومجموع الفتاوى (٤٦٧/٨).

(٤) الجبر: هو نفي الفعلَ حقيقةً عن العَبد وإضافتهُ إلى اللهِ تعالى، سُمّي بذلكَ لأنَّ العبدَ به يكونُ مجبُورًا على أفعالِه. والقائلون بالجبر يسمّون الجبريّة والمُجبرة، وهـم صنفان: جبريّةٌ خالصةٌ لا تُثبت للعبد فعلًا ولا قدرةً أصلًا، كالجهمية، وجبريّةٌ متوسِّطةٌ تثبت للعبد كَسبًا، وقدرةً غير مؤثِّرةٍ في الفِعل كالأشاعرة. ومن مقالاتِ الجبريَّة نفيُ حِكمةِ اللهِ في خَلقه وأمرِه، والقول بتكليف ما لا يطاق، ينظر: المِلل والنِّحَل (١٣٣/١-١٣٤)، والتعريفات للجرجاني (ص٦٥)، ومجموع الفتاوى (٤٤٥/٨).

الحكمة والتعليل. وهُم مرجئةٌ في باب الإيمان، وينتَسبونَ إلى السُّنة، وهُم أشهرُ الفرق الكلاميّة في العُصورِ المتأخِّرة[1].

وقد روى الحافظُ ابنُ عبد البر بسندِه عن ابنِ خُوَيز مَندَاد رَحِمَهُ اللَّهُ[2] أنَّه قال شَارحًا قولَ الإمامِ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تجوزُ شَهادةُ أهل البِدع وأهلِ الأهواء»[3]، قال: «أهلُ الأهواء عند مالكٍ وسائرِ أصحابنا هُم أهل الكلام، فكل متكلِّم فهوَ من أهل الأهواء والبدع: أشعريًّا كان أو غير أشعري، ولا تُقبل له شهادةٌ في الإسلام أبدًا، ويُهجَر ويؤدَّب على بدعته، فإن تمادى عليها استُتيبَ منها»[4].

- الماتُرِيدِيّة: وهم أتباع أبي منصور الماتريدي[5]، تقرب أقوالهم جدًّا من أقوال الأشاعرة، غير

---

(١) ينظر في معرفة عقيدة الأشاعرة بإيجاز: لمع الأدلة للجويني (ص٨٦-١٢٢)، وقواعد العقائد للغزالي (ص١٥٨-٢١٤)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٥٠-١٧٠)، وينظر للتوسع: شرح جوهرة التوحيد للباجوري، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله (وقيل: بن علي) بن خويز منداذ (وقيل: خُوين منداد)، أبو بكر أو أبو عبد الله، من كبار فقهاءِ المالكية العراقيين. كان يجانب الكلام جملة، وينافِر أهله. من مصنفاته: «أحكام القرآن»، وكتاب كبيرٌ في الخلاف، وكتابٌ في أصول الفقه. لم أقِف على تاريخ وفاته، لكن جعله الذهبي في الطبقة التاسعة والثلاثين الذين كانت وفاتهم بين عامَي ٣٨١هـ و٣٩٠هـ. ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/ ٧٧-٧٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٦٨٠)، والديباج المُذهَب لابن فرحون (٢/ ٢٢٩).

(٣) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر، كتاب القدر (٢٦/ ١٠٣).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣، رقم١٨٠٠)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٣/ ٥٣٧).

(٥) هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الحنفيّ الماتريدي، نسبتُه إلى «ماتُريد»: محِلّةٌ بسمَرقند. سلك طريقةً في الاعتقاد تقارب طريقةَ الكلّابية. من مصنفاته: «كتاب التوحيد»، و«بيان أوهام المعتزلة»، و«تأويلات أهل السنّة»، مات سنة ٣٠٣هـ بسمرقند. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين القرشي (٢/ ١٣٠-١٣١)، وتاج التراجم لابن قطلوبغا (ص٢٤٩-٢٥٠)، والأعلام للزركلي (٧/ ١٩)، والماتريدية للحربي (ص٤٩٢).

أنّ ممّا فارقُوهم به إثباتَهم صفةً ثامنة هي صفة التكوين(١)، وإثباتَهم الحكمةَ والتعليل، ومنعَهم الاستثناء في الإيمان(٢).

(١) التكوين عند الماتريدية: صفةٌ أزليّة، تقتضي إخراجَ المعدوم من العدَمِ إلى الوجود، دفعهم إلى إثباتها تفريقُهم بينَ الفِعلِ والمفعول، قالوا: إنّ التكوينَ الذي يدخلُ فيه التخليقُ والترزيقُ والإيجادُ والاختراع والفِعلُ هو من الأوصافِ الثابتةِ لله في الأزل، إذ لو كانت حادثةً لامتنعَ قيامها بالله، وحيثُ إنّها أزليّة فيمتنع أن تكونَ هي المكوَّن والمخلوقَ والرِّزقَ والموجَدَ والمُخترَعَ والمفعول؛ لأنّ هذه محدَثات. فأثبتوا التكوين صفةً ثامنة. ينظر: التوحيد للماتريدي (ص١١٠-١١٣)، وتبصرة الأدلة للنسفي (٤٩١/١)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص٦٨-٧١)، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف (٨٩/١-٩٦).

(٢) ينظر: تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي (٤٩١/١، ٩٢٢/٢، ١٠٩٣)، وينظر للتوسع: الماتريدية دراسة وتقويمًا، د. أحمد الحربي، والماتريدية للشمس الأفغاني.

المبحث الثاني

تحذيرُ الشَّارع هذِهِ الأمةَ من الوقوع فيما ذم الله به السابقين، وإخبارُه بأن منها من سيقَع في ذلك

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **تحذير الشارع هذه الأمّةَ مِن الوقوع فيما ذمّ الله به السابقين.**

□ المطلب الثاني : **إخبارُ الشارع بأنَّ مِن هذه الأمّة مَن سيقع فيما ذمّ الله به السابقين.**

المطلب الأول

تحذيرُ الشارع هذه الأمةَ من الوقوع فيما ذم الله به السابقين

إنّ من قواعد الشريعة المتقررةِ وجوبَ مخالفةِ الكافرين، وتركَ مشابهتِهم في سائر شؤونهم التي اختصّوا بها، لا سيّما فيما استحقّوا بسببه ذمَّ الله تعالى من عباداتهم وأقوالِهم وأعمالهم. وهذا أصلٌ من أصولِ الدين، دلّت عليه أدلة كثيرةٌ جدًّا، ولكثرتِها يعسُر استيفاؤُها في هذا المقام، لكنّ في التنبيه على أهمها كفايةً، وهي تنقسم إلى أنواعٍ، بيانُها بما يلي:

١. النهيُ عن مشابهة الكفّار عمومًا، وأهلِ الكتاب خصوصًا:

من الأدلةِ على ذلك ما جاءَ في أعظمِ سورةٍ في القرآن[1] مِن قَولِه تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾، والمغضوبُ عليهم هم اليهود، والضَّالونَ هم النصارى، كما فسَّر ذلك النبيُّ ﷺ[2]، فدلّت الآية على أنّ الهداية إلى الصِّراطِ المستقيم تقتضي مخالفةَ اليهود المغضوبِ عليهم والنّصارى الضّالّين، وهذا يفيد ذمّ مشابهتهم والنهي عنها.

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد أوجبَ اللهُ عليك - يا هذا المسلم! - أن تدعُوَ الله تعالى كلَّ يومٍ وليلةٍ سبعَ عشرةَ مَرَّةً بالهدايةِ إلى الصراطِ المستقيم، صراطِ الذينَ أنعمَ اللهُ عليهم، غيرِ المغضوب

---

(١) كما ثبت عن النبي ﷺ من حديث أبي سعيد بن المعلى رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، الذي رواه البخاري، كتاب التفسير: باب ما جاء في فاتحة الكتاب (رقم٤٤٧٤).

(٢) رواه الترمذي، أبواب تفسير القرآن: باب «ومن سورة فاتحة الكتاب»، (رقم٢٩٥٤)، وأحمد (٣٢/ ١٢٤، رقم١٩٣٨١)، وابن حبان (رقم٧٢٠٦)، من حديث عدي بن حاتم رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وجاء من حديث غيره رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وصحّحه ابن تيمية، كما في مجموع فتاواه (١/ ٦٤)، والألبانيُّ في السلسلة الصحيحة (رقم٣٢٦٣)، وقوّاه ابن القيم في بدائع الفوائد (٢/ ٤٠٨)، وقال ابن أبي حاتم: «ولا أعلم بين المفسِّرين في هذا الحرفِ اختلافًا». تفسير ابن أبي حاتم(١/ ٣١).

عليهم، ولا الضَّالين؛ فكيف تَطيبُ نفسُك بالتشبُّه بقومٍ هذه صفتُهم، وهُم حَصَبُ جهنَّم؟!»[١].

ومن أهمّ الأدلّة على هذا الأصل حديثُ عبدِ الله بنِ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنّ النبيَّ ﷺ قال: «مَن تشبَّهَ بقَومٍ فهُوَ مِنهُم»[٢].

قال ابنُ كثير رَحِمَهُٱللَّهُ: «فيه دَلالةٌ على النَّهيِ الشَّديد، والتَّهديدِ والوَعيد، على التشبُّه بالكفَّار في أقوالِهم وأفعالِهم ولِباسِهم وأَعيادِهم وعِباداتِهم وغيرِ ذلكَ مِن أُمورِهم التِي لم تُشرَع لنَا ولَم نُقرَّر عَليها»[٣].

وقال ابن رجب رَحِمَهُٱللَّهُ: «هذا يدلُّ على... النهيِ عن التَّشبُّهِ بأهلِ الشرِّ، مثلِ أهلِ الكُفر والفُسوقِ والعِصيان، وقَد وبَّخ اللهُ من تشبَّه بِهم في شيءٍ من قَبائحِهم، فقال تعالى: ﴿فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[التوبة: ٦٩]»[٤].

---

(١) تشبُّه الخسيس بأهل الخميس (ص٢١-٢٢)، وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٦٥).

(٢) رواه أبو داود، كتاب اللباس: بابٌ في لبس الشهرة (رقم٤٠٣١)، وأحمد (٩/ ١٢٣، رقم٥١١٤)، و(٩/ ١٢٦، رقم٥١١٥)، وابن أبي شيبة (١٧/ ٥٢٤، رقم٣٣٦٨٧)، وعبد بن حميد كما في المنتخب (٢/ ٥٧، رقم٨٤٦)، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ١٣٥، رقم٢١٦). والإسناد قال فيه الزركشي: «فيه ضعف» اللآلئ المنثورة (ص٦٤)، وأشار السخاوي إلى انجبار ضعفِه بالشواهد؛ المقاصد الحسنة (ص٦٣٩)، وجوَّدَهُ ابنُ تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٦٣)، وصححه ابن مُفلح في الفروع (٢/ ٨٥)، والعراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار -بهامش الإحياء (٣/ ٤٨٧)، ومحمد بن عبد الوهاب كما في مجموع مؤلفاته (٧/ ٣١٢)، وقال الذهبي في السير(١٥/ ٥٠٩): «إسناده صالح»، وحسَّنه ابنُ حجر في فتح الباري (١٠/ ٢٧١)، والألبانيُّ في إرواء الغليل (٥/ ١٠٩، رقم١٢٦٩).

وله شواهدُ مرسلَة، منها عن طاووس، رواه ابن أبي شيبة (١٠/ ٣٠٤، رقم١٩٧٨٣)، وحسّن إسناده ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ٤٤٦)، وآخرُ عن الحسن البصري، رواه سعيد بن منصور في سننه، بتحقيق: الأعظمي (٢/ ١٤٣، رقم٢٣٧٠).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٦).

(٤) الحِكَم الجَدِيرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ بالسيف بين يدي الساعة» لابن رجب، ضمن مجموع =

وقوله ﷺ في الحديث: «فهُوَ منهُم»، معناه: أنّ حُكمَه حكمُهم[١].

وقد فصّل شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحكمَ بقولِه: «وهذَا الحديثُ أقلُّ أحوالِه أن يقتضيَ تحريمَ التشبُّهِ بهِم، وإن كانَ ظاهرُه يقتضي كفرَ المتشبِّه بهم... فقد يُحمل هذا على التشبُّه المطلَق؛ فإنَّه يوجِب الكفرَ ويقتضِي تحريمَ أبعاضِ ذلك، وقد يُحمَل على أنَّه منهم في القدرِ المشتَرك الذي شابهَهُم فيه، فإن كانَ كُفرًا أو معصيةً أو شِعارًا لها كانَ حكمُه كذلك. وبكلِّ حالٍ يقتضي تحريمَ التشبُّهِ بعلَّةِ كونه تشبُّهًا. والتشبُّه يعُمُّ مَن فعلَ الشَّيءَ لأجلِ أنَّهم فعلُوه، وهو نادِر، ومَن تبِعَ غيرَه في فعلٍ لِغَرضٍ له في ذلك، إذا كان أصلُ الفِعل مأخوذًا عَن ذلك الغير»[٢].

٢. النهيُ عن اتِّباعِ أهواءِ الكفّارِ وأهلِ الكتّاب واقتفاءِ سبُلِهم وطاعتِهم:

ممّا دلّ على ذلكَ تحذيرُ الله تعالى نبيَّه ﷺ من اتباعِ أهواء الكافرين المكذبين، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [الرعد: ٣٧]، أي أهواء الأحزابِ المنكرين لبعض الوحي[٣]، المذكورين قبلُ في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ ﴾[الرعد: ٣٦].

ومن ذلكَ أيضًا قولُه تعالى عن أهلِ الكتاب: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٥]، وقولُه تعالى عن اليهود[٤]: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ

=
رسائله (٤/٢٢٧).

(١) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٣/٢٠٤).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٦٤).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري(١٣/٥٥٥-٥٥٦)، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٦٨).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٨/٥٠١).

ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٤٩].

وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٢٠]. قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا فيه النهيُ العظيمُ عن اتِّباع أهواءِ اليهودِ والنصارى، والتشبُّهِ بهم فيما يختصُّ به دينُهم، والخطابُ وإن كان لرسولِ الله ﷺ فإنّ أمَّتَه داخلةٌ في ذلك؛ لأنَّ الاعتبارَ بعمومِ المعنى لا بخُصوص المخاطَب، كما أنَّ العِبرةَ بعُموم اللَّفظِ لا بِخُصوصِ السَّببِ»(١).

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [الجاثية: ١٦ - ١٨]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر سبحانه أنَّه أنعَم على بني إسرائيل بنعم الدين والدنيا، وأنّهم اختلفوا بعد مجيء العلم بغيًا من بعضهم على بعض، ثمّ جعل محمدًا ﷺ على شريعةٍ شرعَهَا له وأمره باتباعِها، ونهاهُ عن اتباعِ أهواء الذين لا يعلمون، وقد دخل في الذين لا يعلمون: كل من خالف شريعته»(٢).

وقد حذّر الله تعالى عبدَيه موسى وهارون عليهما السلام من اتباعِ سبيلِهم، فقال: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩].

ونهى نبيَّه ﷺ والمؤمنينَ عن طاعتِهم، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ [الأحزاب: ١]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/٨٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٦٧).

عمران: ١٠٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٩].

٣. إعلانُ البراءَة من المشركين ودينِهم وأعمالهم، وبيانُ المفاصلة لهم:

البراءةُ من المشركين هي التنزُّه والتباعدُ عنهُم ومجانبَتُهم ومُعاداتهم وبُغضُهم[١]، فتقتَضي تركَ مشابهتِهم في أمورِهم فَضلًا عن الاقتداء بهم.

وممّا جاءَ في الأمر بذلِكَ قَوله تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورى: ١٥]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ هذه براءةٌ منه لمن يخاطِبُ بذلك من المشركين وأهل الكتاب، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١]، ومثلُه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩]، وكذلك قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾، فإنّ هذه الكلمة كقوله: ﴿لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١]، وهي كلمةٌ توجب براءتَه من عمَلِهم، وبراءَتَهم من عملِه؛ فإنَّ حرفَ اللامِ في لُغة العرب يدلُّ على الاختصاص، فقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ يدلُّ على أنّكم مختصُّون بدينِكم، لا أَشرَكُكُم فيه، وأنا مختصٌّ بدِيني لا تَشْرَكوني فيه»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]: «قال تعالى لنبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾، وذلك يقتضي تبرُّؤَه منهم في جميع

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥١٣/١٣)، ولسان العرب لابن منظور (٣٣/١)، مادة (ب ر أ).

(٢) الجواب الصحيح (٣/٥٧-٥٨).

الأشياء. ومَن تابعَ غيرَه في بعضِ أمورِه فهو مِنهُ في ذلك الأمر؛ لأنَّ قول القائل: أنَا من هذا وهذا منّي، أي: أنَا مِن نوعه، وهُو من نوعي؛ لأنَّ الشخصين لا يتَّحِدان إلّا بالنّوع، كما في قوله تعالى: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لعَليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "أنتَ منِّي وأنا منك"[١]، فقول القائل: لستُ مِن هذا في شيء، أي لستُ مشارِكًا له في شيءٍ، بل أنا متبرِّئٌ مِن جَميعِ أُمورِه. وإذا كانَ اللهُ قد برَّأ رسوله ﷺ من جميعِ أمورهم؛ فمَن كان متّبعًا للرسول ﷺ حقيقةً كان متبرِّئًا كتبرُّئِه، ومن كانَ مُوافقًا لهم كانَ مخالِفًا للرَّسولِ ﷺ بقَدرِ موافقتِه لهم؛ فإنَّ الشخصَين المختلِفَين من كلِّ وجهٍ في دينِهما، كُلَّما شابهتَ أحدَهُما خالَفتَ الآخر»[٢].

٤. التذكيرُ بمصير السابقين الأليم، تحذيرًا من سلوك سبيلهم:

ممّا جاء في ذلك قولُه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴿٩﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾﴾ [الطلاق: ٨ - ١٠]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: الأفهامِ المستقيمة، لا تكُونوا مثلَهم فيُصيبَكم ما أصابَهم يا أولي الألباب..»[٣].

وقالَ تعالى بعدَ أن ذكَر عذابَ أقوامٍ مضَوا: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُو۟لَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٤٣]، أي: أنَّ الذي أوجبَ عذابَ أولئكَ الكفَّار هُو ما كانَ مِنهم مِن كُفرٍ وفُسوقٍ عن طاعَة الله، فما يؤمِّنكم إذْ فعلتُم ما فعَلوا فكفرتُم كما كفَروا أن يحِلَّ بكم ما حلَّ بهم؛ فإنَّه ليسَت لكُم فضيلةٌ عليهِم تمنع ذلك. قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿أَكُفَّارُكُمْ﴾ - معشرَ قريش! - ﴿خَيْرٌ مِّنْ أُو۟لَٰٓئِكُمْ﴾ الذين أحللتُ بهم نقمتي من قوم نوحٍ وعادٍ وثمودَ وقوم لوطٍ وآل فرعون، فهم بذلك يأمَلون أن ينجُوا مِن عقابي ونِقمتي على كُفرِهم بي وتكذيبِهم رسولي. يقول: إنَّما أنتُم في كُفرِكم باللهِ وتكذيبِكُم

---

(١) رواه البخاري، كتاب الصلح: باب كيف يُكتَب: هذا ما صالح فلان بن فلان، (رقم٢٦٩٩)، من حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١١٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٤/ ٤٣).

رَسولي؛ كبعضِ هذهِ الأُمَم التي وَصفتُ لكم أمرَهم، وعقوبةُ اللهِ بكم نازلةٌ على كفرِكم به، كالذي نزلَ بهم إن لم تَتُوبوا وتُنيبوا»(١).

ثم قال تعالى في السورةِ نفسها منبِّهًا على هذا المقصد: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ٥١]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقولُ تعالى ذِكرُه لمشركي قريشٍ الذين كذَّبوا رسولَه محمدًا ﷺ: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ ﴾ معشرَ كفّارِ قريش، من الأُمم السالِفة والقرون الخالية، على مثلِ الذي أنتُم عليه من الكُفرِ بالله، وتكذيبِ رسولِه ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ يقول: فهل مِنكُم مُتَّعظٌ يتَّعظُ بذلك، ومُنزَجرٌ ينزَجِرُ به؟»(٢).

وتوعَّد تَعالى مَن قالَ بعد إنعام الله عليه: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [الزمر: ٤٩]، بقوله سبحانه: ﴿ قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٥٠﴾ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ۚ وَٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُوا۟ وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [الزمر: ٥٠-٥١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلَم أنَّ في كتابِ اللهِ من النَّهيِ عن مشابهة الأممِ الكافرةِ وقَصَصِهم التي فيها عبرةٌ لنا بترك ما فعلوه كثيرٌ، مثلُ قوله لما ذَكَر ما فعله بأهل الكتاب من المَثُلات: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ٢]، وقوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف: ١١١] وأمثالِ ذلك»(٣).

٥. نهيُ أهلِ الكتابِ أو ذمُّهم على مشابهة الضُّلّال السابقين لهم:

ممّا دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة: ٧٧]، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤): «أي: لا تتَّبعوا أسلافكم فيما ابتدعُوه بأهوائهم»(١). وقوله تعالى:

---

(١) جامع البيان (٢٢/١٥٤-١٥٥).

(٢) المصدر السابق (٢٢/١٦٤).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٧٠-٧١)، وينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٤١).

(٤) هو: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، أبو الحسن النيسابوري الشافعي، العلّامة الكبير المفسِّر اللغوي. =

﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ ﴾ [التوبة: ٣٠]، ومعنى يُضاهِئُون: يشابهون[٢]، ففيه ذمّهم على مشابهةِ قولِ الذين كفروا قبلهم.

ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١٣٨ - ١٣٩]، فذمّهم على طلبِهم موافقة أولئك المشركين، العاكفين على الأصنام.

ووجه الدَّلالة من هذِه الآيات على هذَا المطلب هو أنَّ الله تعَالى إذا ذمّهم على مُوافقة سَابقِيهم في الكُفر، فإنَّ هذا الذمَّ ينسحِب على كلِّ مَن وقعَت منهُ مِثلُ تلك الموافقَةِ والمشابهة، وإن كانَ من أمّة محمدٍ ﷺ؛ لأنَّ الفعلَ الموجِب للذمِّ واحد.

ومِصداقُ ذلك ما ثبتَ عن أبي واقِد اللَّيثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣] أنَّهم خرجوا عن مكّةَ معَ رَسولِ الله ﷺ إلى حُنَين[٤]، قال: وكان للكُفار سِدرةٌ يعكُفونَ عندَها ويعلِّقُونَ بها أسلحتَهم، يُقالُ لها ذاتُ

=

أصله من ساوَه، كان واحد عصره في التفسير. من مصنفاته: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز» في التفسير، و«التحبير في الأسماءِ الحسنى»، و«شرح ديوان المتنبي»، توفي بنيسابور سنة ٤٦٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٨-٣٤٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٤٠/٥-٢٤٣).

(١) الوجيز (٣٣١/١)، وينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢٩٩/٥).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٤١٣/١١).

(٣) اختلف في اسمه، فقيل الحارث بن مالك أو الحارث بن عوف، وقيل: عوف بن الحارث بن أسيد، قال البخاري: شهد بدرًا، كان يعدّ في أهل المدينة. قيلَ إنَّه أسلم قديمًا، وقيل: بل أسلم عام الفتح، جاور بمكة وتوفي بها سنة ٦٨هـ. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (١٧٧٤/٤)، وسير أعلام النبلاء (٥٧٤/٢-٥٧٦)، والإصابة لابن حجر (٣٧٠/٧-٣٧١)، وتقريب التهذيب (ص٦٨٢).

(٤) حُنين: وادٍ بين مكّةَ والطائف، وقعت فيه غزوةٌ بينَ المسلمين وقبيلةِ هوازِن في سنة ٨هـ، يقع إلى شرقِ مكّةَ بقرابَة ثلاثينَ كِيلًا، يُسمى اليوم وادي الشرائع. ينظر: سيرة ابن هشام (٤٣٧/٢)، ومعجم البلدان (٣١٣/٢)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص١٠٧).

أنواط، قال: فمرَرنا بسِدرةٍ خضراءَ عظيمةٍ، قال: فقلنا يا رسول الله! اجعل لنا ذاتَ أنواط. فقال رسول الله ﷺ: «قلتُم والذي نفسي بيده كما قال قومُ موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، إنَّها السُّنَن! لتركبُنَّ سُنن من كان قبلكم سُنَّة سُنَّة»(١). فذمّ النبيُّ ﷺ موافقتَهم قومَ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في اتِّباعِهم ضلالاتِ عبدةِ الأوثان.

٦. ذمُّ الجاهليّة وأمورها، والنهيُ عن ابتغاءِ سُنّة الجاهلية في الإسلام:

ممّا جاءَ في ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقولُه تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقولُه تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. ففي هذه الآياتِ ذَكر الله تعالى وصفَ الجاهليَّة في سِياق ذمِّه والتحذير منه.

قال الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢) عن لفظ «الجاهليّة»: «الظاهرُ أنَّه نِسبة إلى الجاهِل، أي: الذي

---

(١) رواه الترمذي، أبواب الفتن: باب ما جاء لتركبن سَنن من كان قبلكم (رقم٢١٨٠)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير: باب قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ (رقم١١١٢١)، وعبد الرزاق(٣٦٩/١١، رقم٢٠٧٦٣)، وأحمد (٢٢٥/٣٦، رقم٢١٨٩٧) وهذا لفظُه، والطيالسي (٦٨٢/٢، رقم١٤٤٣)، وابن أبي شيبة (١٥٢/٢١، رقم٣٨٥٣٠)، -وعنه أبو يعلى(٣٠/٣، رقم١٤٤١)، - والحميدي (٩٨/٢، رقم٨٧١)، وابن أبي عاصم في السنّة (٨٢/١، رقم٧٦)، والمروزي في السنّة (ص٦٢، رقم٣٨، ٣٩)، وابن حبان (٩٤/١٥، رقم٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٤٣/٣، رقم٣٢٩٠-٣٢٩٤)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقوّاه ابن القيم في إغاثة اللهفان (١٠٧٥/٢)، وصحّحه الألباني في ظلال الجنة (ص٥٣، رقم٧٦).

(٢) هو: محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعِه بها. كان حريصًا على العلم فصيحًا في النطق بارعًا في البيان واسِع الاطلاع في آداب اللغة، وكانَ من أعضاء المجَمعين العربيين في دمشق والقاهرة، له مصنَّفات مطبوعة من أشهرها: «التحرير والتنوير»، و«مقاصد الشريعة الإسلامية»، وُلد بتونس سنة ١٢٩٦هـ، وتوفي بها سنة ١٣٩٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١٧٤/٦)، ومقدمة تحقيق كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية (١٣-١٦١).

لا يَعلم الدِّين والتَّوحيد... وأحسِب أنَّ لفظَ الجاهلية من مبتكَرات القرآن، وَصَف به أهلَ الشِّرك تنفيرًا من الجهل، وترغيبًا في العلم، ولذلِك يذكُرُه القرآنُ في مقامَاتِ الذمّ»[١].

ومِمّا دلّ من السنَّة على هذا الأمر ما جاءَ في الصحيح عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أبغضُ الناس إلى الله ثلاثة: ملحدٌ في الحَرَم، ومبتغٍ في الإسلامِ سُنةَ الجاهلية، ومطَّلبُ دمِ امرئٍ بغير حقٍّ ليُهْريقَ دمَه»[٢].

قالَ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الابتغاءُ هو الطَّلبُ والإرادة، فكلُّ من أرادَ في الإسلام أن يعملَ بشيءٍ من سُنن الجاهلية دخَل في هذا الحديث. والسُّنّة الجاهلية: كلُّ عَادةٍ كانوا عليها... فمن عَمِل بشيءٍ من سُنَنِهم فقد اتَّبعَ سنةً جاهليّة، وهذا نصٌّ عامٌّ يوجِب تحريمَ متابعةِ كلِّ شيء من سُنن الجاهلية»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قولُه في هذا الحديث: "ومبتغٍ في الإسلامِ سُنةً جاهلية" يندرِجُ فيه كلُّ جاهليةٍ، مطلقةٍ أو مقيدةٍ، يهوديةٍ أو نصرانيةٍ أو مجوسيةٍ[٤] أو صابئةٍ أو وثنية، أو مركبةٍ من ذلك أو بعضِه، أو منتزعةٍ من بعض هذه المللِ الجاهلية؛ فإنَّها جميعَها مبتدَعها ومنسُوخها صارَت جاهليّةً بمبعَث محمدٍ ﷺ، وإن كانَ لفظُ الجاهليّة لا يُقالُ غالبًا إلّا على حالِ العَرب التي كانُوا عليها؛ فإنَّ المعنى واحد»[٥].

(١) التحرير والتنوير (١٣٦/٤).

(٢) رواه البخاري، كتاب الديات: باب من طلب دم امرئ بغير حق (رقم٦٨٨٢).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٥٥).

(٤) المجوسيّة ملةٌ قدِيمة، يُرجع أصحابها الوجود إلى أصلين، هما النور والظلمة، ويرى قدماؤهم النور قديمًا والظلمة حادثة، ولذلك يعظِّمونَ الأنوارَ والنيرانَ ويعبدونها، وتدورُ عقائدهم على قاعدتين: بيانِ امتزاجِ النورِ بالظلمة، وهو المبدأ، وبيانِ خلاصِ النورِ من الظلمة، وهو المعاد، وهم فِرقٌ شتّى، منهم: الكَيومرثية، والزروانية، والزَّردَشْتيّة. ينظر: الفصل لابن حزم (٨٦/١-٨٧)، والملل والنحل (٥٦٦/١-٥٩٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص٢٥٠).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٥٨).

وفي الصحيحينِ عن المعرور بن سويد[١] قال رأيتُ أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعليه حُلَّةٌ وعلى غلامِهِ مثلُها، فسألته عن ذلك، قال فذكر أنَّه سابَّ رجلًا على عهد رسول الله ﷺ فعيَّره بأمه، قال: فأتى الرجلُ النبيَّ ﷺ فذكر ذلك له، فقال النبيُّ ﷺ: «إنّك امرؤٌ فيكَ جاهليّة، إخوانُكم وَخَوَلُكم[٢]، جعلهُم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوهُ تحتَ يديه فليُطعِمهُ ممّا يأكُل، وليُلبِسهُ ممّا يلبَس، ولا تكلِّفُوهُم ما يغلِبُهم، فإن كلَّفتُموهُم فأعينُوهُم عليه»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «في هذا الحديث أنّ كلَّ ما كان من الجاهليّة فهو مذموم؛ لأنَّ قوله: "فيكَ جاهليَّة" ذمٌّ لتلك الخَصلة، فلولا أنَّ هذا الوصفَ يقتضِي ذمَّ ما اشتَمل عليهِ لما حصلَ به المقصود»[٤].

٧. النهيُ عن مشابَهة السابقِين في أوصافٍ مذمومةٍ مخصوصة:

ممّا جاء في ذلك: النهيُ عن التفرُّقِ كتفرُّقِ أهلِ الكتاب، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ومنه ذمُّ من أنكر البعث كما أنكره من أنكرَه من الأوّلين، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [المؤمنون: ٨١ - ٨٢]، والنهيُ عن قَسوة القَلب كما قَست قلوبُ أهل الكتاب من قبلُ، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ

---

(١) هو: المعرور بن سويد، أبو أمية الأسدي الكوفي، الإمامُ المعمَّر، ثقةٌ من كبارِ التابعين. روى عن عمرَ وابن مسعودٍ وغيرهم، عُمِّر وتوفي سنة بضع وثمانين. ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٢٣٨/٨)، وتاريخ الإسلام (١٠٠٨/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧٤/٤)، وتهذيب التهذيب (٢٣٠/١٠).

(٢) «الخَوَل: حَشَمُ الرجل وأتباعُه، واحدُهم خائل. وقد يكون واحدًا، ويقع على العبد والأمة، وهو مأخوذٌ مِن التَّخويل: التَّمليك. وقيل: من الرِّعاية». النهاية لابن الأثير (٨٨/٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان: باب المعاصي من أمر الجاهلية (رقم٣٠)، وصحيح مسلم - واللفظ له -، كتاب الأيمان: باب إطعام المملوك ممّا يأكل (رقم١٦٦١).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٥٤).

وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [الحديد: ١٦]، ومنهُ التحذير من سؤال الرسول ﷺ كما سأل موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قومُه، فقال تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة: ١٠٨]، وكذمِّ الاستمتاع بالخَلاق اتباعًا للشهوات، مع الخوض في الآيات والضلال بالشبهات، كما في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [التوبة: ٦٩]، وكذمِّ تكذيب الرسل كما فعل السابقون، كما في قوله: ﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا۟ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [العنكبوت: ١٨]، وهذا كثيرٌ في القرآن.

ولهُ نظائرُ كثيرةٌ في السنَّةِ أيضًا، كالنهي عن كثرةِ السؤالِ والاختلاف كفِعلِ أهل الكتاب، ففي الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ أنّه قال: «دعُوني ما تركتُكم؛ إنَّما هلَك من كانَ قبلَكُم بسؤالِهم واختلافِهم على أنبيائِهم، فإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتَنبُوه، وإذا أمرتُكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم»[١].

وكالنهي عن اتِّخاذِ قُبور الأنبياءِ والصّالحينَ مساجد كما فعلَ السابقون، كما عند مسلمٍ من حديثِ جُندب بن عبد الله البجليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢] الذي سَمعه من النبيِّ ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ، وفيه: «ألا وإنّ من كان قبلَكم كانوا يتَّخذون قبورَ أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتّخذوا القبور مساجد، إنِّي أنهاكم عن ذلك»[٣].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام: باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (رقم٧٢٨٨)، وصحيح مسلم، كتاب الحج: باب فرض الحج مرة في العمر (رقم١٣٣٧).

(٢) هو: جندب بن عبدِ الله - وقيل: بن خالد، والأوّل أصح - بنِ سفيان، أبو عبد الله البجَلي ثمّ العَلَقي. صحابيٌّ جليل. قال: «كنتُ على عهد رسول الله ﷺ غلامًا حزوّرًا» أي قويًّا. توفي بعد سنة ٦٠ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/١٧٤-١٧٥)، والإصابة لابن حجر (٢/٢٤٨)، وتقريب التهذيب (ص ١٤٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد: باب النهي عن بناء المساجد على القبور (رقم٥٣٢).

وكالنَّهي عن إطراءِ النبيِّ ﷺ كما أطرَتِ النصارى عيسى بنَ مريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما عند البخاريِّ من حديثِ عمرَ بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «لا تُطروني كما أطرت النصارى ابنَ مريم، فإنّما أنا عبدُهُ، فقولوا: عبدُ الله ورسوله»(١).

٨. النهي عن مشابهة الكفّار في صِفةِ عبادَتِهم أو في عاداتهم الخاصةِ بهم:

وجه دلالتِه على المطلب أنّ هذا النهي يدل على أن نفسَ مخالفتِهم مقصودةٌ للشارع، فتكونُ مشابهتُهم فيما ذمَّهم اللهُ به منهيًّا عنها من باب أَولى.

وأمثلة ذلك كثيرةٌ في السنّة الصحيحة(٢)، فمن ذلك ما جاء عن شدّاد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣) أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «خالِفوا اليهود، فإنّهم لا يُصلُّونَ في نِعالِهم ولا في خفافهم»(٤).

وروى مسلمٌ عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «فَصلُ ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكلةُ السَّحَر»(٥).

وروى أيضًا عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّه قال: «رأى رسولُ الله ﷺ عليَّ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء: باب قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ (رقم٣٤٤٥).

(٢) ينظر للتوسع: اقتضاء الصراط المستقيم (ص١١٧-١٤٤)، وجلباب المرأة المسلمة للألباني (ص١٦٥-٢٠٩).

(٣) هو: شدَّاد بن أوسِ بن ثابت بنِ المنذر. ابنُ أخِي حسَّان بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، وقيل: أبو عبد الرحمن. قال عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «شداد بن أوس من الذين أوتوا العِلمَ والحلم، ومن الناسِ من أوتي أحدهما». كانت له عبادةٌ واجتهادٌ في العمل، نزل الشام بناحية فلسطين، توفي سنة ٥٨هـ بفلسطين أيام معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٦٩٤)، والإصابة لابن حجر (٥/٧٩-٨١).

(٤) رواه أبو داود، كتاب الصلاة: باب الصلاة في النعل (رقم٦٥٢)، والبزار (٨/٤٠٥، رقم٣٤٨٠)، وابن حبان (٥/٥٦١، رقم٢١٨٦)، والحاكم(١/٢٦٠)، وصححه، - وعنه البيهقي (٢/٤٣٢)-، والطبراني في الكبير (٧/٢٩٠، رقم٧١٦٤)، قال الشوكاني في نيل الأوطار (٣/٤٨٥): «لا مطعَن في إسناده»، وصحّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود - الكتاب الكبير- (٣/٢٢٤).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصيام: باب فضل السحور (رقم١٠٩٦).

ثوبين مُعَصفَرَين، فقال: «إنّ هذِه من ثياب الكفَّار؛ فلا تلبسها»[١].

وفي الصحيحين عن ابنِ عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنّه قال: قالَ رسول الله ﷺ: «خالِفوا المشركين، أَحفُوا الشوارب، وأَوْفُوا اللِّحَى»[٢]، ولمسلمٍ عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُزّوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالِفوا المجوس»[٣].

وفي الصحيحين عنه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّه قال: قال النبي ﷺ: «إنّ اليهودَ والنصارى لا يَصبُغُون فخالِفوهم»[٤].

وعن الشَّرِيد بن سُويد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[٥] قال: «مرَّ بي رسول الله ﷺ وأنا جالسٌ هكذا، وقد وضعتُ يدي اليسرى خلفَ ظهري، واتكأتُ على أَليةِ يدي[٦]، فقال: «أتقعُد قِعْدَةَ المغضوب عليهم؟!»[٧].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة: باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (رقم٢٠٧٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللباس: باب تقليم الأظفار (رقم٥٨٩٢)، وصحيح مسلم، كتاب الطهارة: باب خصال الفطرة (رقم٢٥٩)، واللفظ له.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطهارة: باب خصال الفطرة (رقم٢٦٠).

(٤) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذُكر عن بني إسرائيل (رقم٣٤٦٢)، وصحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة: بابٌ في مخالفة اليهود في الصبغ (رقم٢١٠٣).

(٥) هو: الشّريد بن سويد الثقفيّ، صحابي، قيل: كان اسمه «مالك»، فوفد على النبي ﷺ شاردًا من المغيرة بن شعبة لما قتل رفقته الثقفيين، فسماه «الشَّريد». شهد بيعة الرضوان. قال أبو نعيم: «أردفه النبي ﷺ وراءَه». مات في خلافة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٧٤/٨)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١٤٨٤/٣)، والاستيعاب (٧٠٨/٢)، والإصابة (٢٧٥/٣)، وتهذيب التهذيب (٣٣٢/٤).

(٦) أي: أليَة الكفّ، وهي أصل الإبهام وما تحتَه، يُنظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٣٦/٣).

(٧) رواه أبو داود، كتاب الأدب: باب في الجلسة المكروهة (رقم٤٨١٥)،- ومن طريقه البيهقي (٢٣٦/٣)-، وعبدُ الرزاق (١٧٦/٢، رقم٣٠٥٧)، وأحمد (٢٠٤/٣٢، رقم١٩٤٥٤)، وابن حبان (٤٨٨/١٢، رقم٥٦٧٤)، والطبراني في الكبير(٣١٦/٧، رقم٧٢٤٢)، والحاكم (٢٦٩/٤) وصحّحه، وصحّحه النووي في =

وقد بلغَ من اهتمام النبيِّ ﷺ بهذا الأَمر أنَّ اليهود الذينَ كانُوا في المدينة عَرفُوا ذلك منه، وشعرُوا أنَّه يريد أن يخالفهم في كلِّ شؤونهم الخاصةِ بهم(١)، حتى إنّهم لما خالفَهم ﷺ في مجانَبتِهم الحائضَ وتركِهم مؤاكلتَها ومجامعَتها في البيوت فقال ﷺ: «اصنعُوا كلَّ شيءٍ إلّا النكاح»، قالوا: «ما يريدُ هذا الرجلُ أن يدعَ مِن أمرِنا شيئًا إلّا خالَفَنا فيه!»(٢).

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا الحديثُ يدلُّ على كثرة ما شَرعَهُ الله لنبيِّه ﷺ مِن مخالفة اليهود، بل على أنَّه خالفَهم في عامَّة أمورِهم»(٣).

٩. الأمر باتِّباع الصالحين من السابقين، من الأنبياء والمؤمنين:

الأمرُ باتباع الصالحين السابقين يفيد بمفهومِ المخالفةِ النهيَ عن اتباع من خَالفَ سبيلهَم مِن أهل أزمانهم من المخالفين وأعداء المرسلين.

وذلك كقولِه تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النساء: ٢٦]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سُبُلَ مَن قَبلَكُم من أهلِ الإيمانِ باللهِ وأنبيائِهِ»(٤).

وكقولِه تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ودلالةُ هذه الآية على ذلك من جِهة مفهومِ المخالفة ظاهرٌ، وذلكَ أنَّ فيها حَصرين، أوّلُهما: حصرُ أهلِ الهدى في أولئك الأنبياءِ المذكورين في الآيات السابقة، وهذا الحصرُ مستفادٌ من تعريفِ المبتدأ والخبر في قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾(٥)، قال ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: هم أهلُ الهداية لا غيرُهم»(٦)، والحصرُ

=

رياض الصالحين (ص٣٣٩)، والألبانيُّ وقال: «على شرط البخاري» جلباب المرأة المسلمة (ص١٩٦).

(١) ينظر: جلباب المرأة المسلمة للألباني (ص١٦٥).

(٢) رواه مسلم، كتاب الحيض: باب جواز غسل رأس زوجها (رقم٣٠٢) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٣٤).

(٤) جامع البيان (٦/٦١٩).

(٥) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور (٧/٣٥٥).

(٦) تفسير القرآن العظيم (٦/١٠٩).

الثاني: حصرُ الأمرِ بالاقتداء في الـهُدى الحاصلِ منهم، وهذا مستفادٌ من تقديم الجار والمجرور - وهو ممّا حقُّه التأخير- في قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾، قال الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «أي اجعل هُداهُم منفردًا بالاقتداء، واجعَل الاقتداءَ مقصورًا عليه»[2].

فإذا عُلم أنَّ الـهُدى الحاصلَ مِن اللهِ مَحصورٌ فيهم، وأنَّ الاقتداءَ محصورٌ في الاقتداء بهُداهم، فمفهوم المخالفة أن غيرَهم لا هُدَى عنده، ولا يُقتدَى به، فيجِبُ إذن مخالفةُ سبيلِ من خالفَ الرسل، وتجنُّبُ موافقتِهم ومشابهتهم.

وقد يَجتمِع في النُّصوص الحثُّ على اتباع سبيلِ الصالحين، مع النهيِ عن اتباعِ سبيل من سواهُم، كما جاء في فاتحة الكتاب قولُه تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، والذين أنعم الله عليهم في هذه الآية هم أهل الصراطُ المستقيم، المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩][3].

---

(١) هو: شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش، أبو الثّناء الآلوسي البغدادي. العلّامة المفسّر. كان شافعيَّ المذهب، إلّا أنَّه في كثير من المسائل يقلِّد الإمامَ أبا حَنيفة، من تصانيفه: «روح المعاني» في التفسير، و«الاجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية»، ولد سنة ١٢١٧هـ ببغداد، وتوفي سنة ١٢٧٠هـ. ينظر: هدية العارفين (٢/٤١٨-٤١٩)، والتفسير والمفسرون (١/٣٥٢-٣٥٤)، والأعلام للزركلي (٧/١٧٦-١٧٧).

(٢) روح المعاني (٨/٢٩٥).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١/١٧٧).

المطلب الثاني

إخبارُ الشارع بأن من هذه الأمة من سيقع فيما ذم الله به السابقين

تقرّر في المطلبِ السابقِ أنّ الله سبحانه برحمتِه وهدايتِه حذّر هذه الأمة من أن تقع في مثل ما وقعت فيه الأممُ قبلَها، إلّا أنَّه جلّ وعلا قضَى بحكمته البالغة -وقضاؤه حقٌّ سبحانه- وقوعَها في هذا الأمر إلّا من رَحم سبحانَه منهم، ولو شاء الله ما فعلوه، ولكنّ الله يحكُم ما يريد.

وقد دلّت السنّة الصحيحة على أنّ مِن هذه الأمة من سيحذو حذوَ الأمم السابقة، ويتَّبع سننهم في كل صغيرة وكبيرة، لا سيّما أهل الكتابين، بل إنّ القرآن الكريم دلَّ على ذلك أيضًا في قولِ بعض المفسرين، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، فقد قال أبو عبيدة معمر بن المثنى رَحِمَهُ اللَّهُ(١): «أي: لتركبنّ سنَّة الأولين، وسنَّة من كان قبلكم»(٢)، وقال السُّدي رَحِمَهُ اللَّهُ(٣): «﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: أعمالَ من قبلكم، منزلًا عن منزِل»، أوردَهُ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ ثمّ قال: «كأنّه أراد معنى الحديثِ الصحيح: «لتركبُنّ سَنَنَ من كان قبلكم»... وهذا مُحتمَل»(٤).

(١) هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري، الإمام العلامة البحر النحوي. كانَ عالمًا بالشعر والغريب والأخبار والأنساب، ورُمي برأي الخوارج. من مصنّفاته: «مجاز القرآن»، و«غريب الحديث». وُلدَ سنة ١١٠هـ، ومات سنة ٢٠٩هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ بغداد (٣٣٨/١٥)، ونزهة الألباء (ص٨٤-٩٠)، والسير (٤٤٥/٩-٤٤٧).

(٢) مجاز القرآن (٢٩٢/٢).

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي مولاهم، الكوفي الأعور، وهو السدي الكبير، سمّي بالسُّدي لجلوسه في سُدة بابِ الجامع. مرَّ به إبراهيمُ النخعي وهو يفسِّر فقال: إنَّه ليفسِّر تفسيرَ القَوم. وجرحهُ الشعبي في تفسيرِه. توفي سنة ١٢٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٤/٥-٢٦٥)، وتهذيب التهذيب (٣١٣/١-٣١٤).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٢٩٨/١٤)، والحديث تقدّم تخريجه (ص٦).

أمّا السُّنَّة فقد جاءت صريحةً في الدّلالة على هذا الأمر، ومن ذلك ما جاء في الصحيحين عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «لتتبعُنَّ سَنَنَ من كان قبلكم شبرًا شبرًا، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ تبعتُمُوهُم»، قُلنا: يا رَسُولَ الله! اليهودَ والنَّصارى؟ قال: «فمن؟»[1].

قال القاضي عياض رَحِمَهُٱللَّهُ[2]: «الشِّبرُ والذراعُ والطريقُ ودخولُ الجُحْر: تمثيلٌ للاقتداء بهم في كلِّ شيء ممّا نهى الشرع عنه وذمه»[3].

وقوله ﷺ في الحديث: «فمن؟»؛ قال ابن حجرٍ رَحِمَهُٱللَّهُ: «هو استفهامُ إنكارٍ، والتقدير: فمَن هُم غيرُ أولئك؟»[4].

وثبتَ من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نحوُه[5]، لكن رواه البخاري بلفظ: «لا تقوم الساعةُ حتى تأخذَ أمتي بأَخْذِ القُرون قَبلَها، شِبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ»، فقيل: يا رسول الله! كفارسَ والروم؟

(١) تقدّم تخريجه (ص٦).

(٢) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو، أبو الفضل اليحصبي الأندلسي ثمّ السبتي، المالكي العلامة الحافظ القاضي، كان إمام الحديث في وقته، وأعرفَ الناس بعلومِه وبالنَّحوِ واللُّغة وكلامِ العرَب وأيامهم وأنسابهم، ولم يكن أحد بسَبتة في عصرِه أكثرَ تصانيفَ منه. من مصنفاته: «الشِّفا»، و«ترتيب المدارك»، و«مشارق الأنوار»، و«إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم»، ولد سنة ٤٧٦هـ، وتوفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ، قال الذهبي: «بلغَني أنَّه قتل بالرماح، لكونه أنكر عصمة ابن تومرت!». ينظر: بغية الملتمس (ص٤٣٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢-٢١٧).

(٣) نقله ابن حجر في فتح الباري (١٣/٣٠١)، وينظر: إكمال المُعلِم للقاضي عياض (٨/١٦٣).

(٤) فتح الباري (١٣/٣٠١).

(٥) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن: باب افتراق الأمم (رقم٣٩٩٤)، وابن أبي شيبة (٢١/١٥٣، رقم٣٨٥٣١)، وأحمد (١٥/٥٠٨، رقم٩٨١٩)، وابن أبي عاصم في السنّة (١/٨٠، رقم٧٢)، والبزار (١٥/١١٤، رقم٨٤١١)، والحاكم (١/٣٧)، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلم»، وحسّن إسناده الألباني في ظلال الجنة (ص٥٢، رقم٧٢).

فقال: «ومن الناس إلّا أولئك»[١].

وجاءَ بنحوِه أيضًا من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٢].

وجاءَ من حديثِ عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه: «وحتّى لو أنَّ أحدَهم ضاجَع أمَّه بالطريقِ لفعلتُم»[٣].

وعن أبي واقِد اللَّيثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله ﷺ لمـّا خَرجَ إلى حُنين، مرَّ بشجرةٍ للمُشركين يقال لها: ذاتُ أنواط، يُعلِّقون عليها أسلحتَهم، فقالوا: يا رسول الله! اجعل لنا ذاتَ أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! (وفي رواية: الله أكبر!) هذا كما قال قومُ موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، والذي نفسِي بيده لتركبُنَّ سُنَّةَ من كان قبلكم». وفي روايةٍ: «إنَّها السُّنَن! لتركَبُنَّ سُنَنَ من كان قبلكم سُنَّةً سُنَّةً»[٤].

وعن سَهل بن سَعدٍ الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لتركبُنَّ سُنَنَ من كان قبلَكم مثلًا بمثلٍ»[٥]، وفي روايةٍ: «حذوَ النَّعْل بالنَّعْل»[٦].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام: باب قول النبي ﷺ: لتتبعن سنن من كان قبلكم (رقم٧٣١٩)، وهي رواية ابن أبي ذئب رَحِمَهُ اللَّهُ، وينظر في الجمع بين الروايتين: «اليهود والنصارى»، و«فارسَ والروم»: فتح الباري لابن حجر (٣٠١/١٣).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنّة (٨١/١، رقم٧٣)، والمروزي في السنّة (ص٦٧، رقم٤٨)، وحسَّن إسناده الألباني في ظلال الجنة (ص٥٢، رقم٧٣).

(٣) رواه البزار-كما في زوائده: كشف الأستار (٩٨/٤، رقم٣٢٨٥)-، والمروزي في السنّة (ص٦٦، رقم٤٤)، والدولابي في الكنى (٧٣١/٢، رقم١٢٧٢)، والحاكم (٤٥٥/٤) وصححه، وقال الهيثمي: «رجالُه ثقات» مجمَع الزوائد (٥٦١/٧)، وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٣٤/٣، رقم١٣٤٨).

(٤) سبق تخريجه (ص٦٩).

(٥) رواه أحمد (٥١٧/٣٧، رقم٢٢٨٧٨)، قال شعيب الأرناؤوط في تخريجه للمسند: صحيحٌ لغيره، وهذا إسناد ضعيفٌ لضعف ابن لهيعة.

(٦) رواه الطبراني في الكبير (٢٠٤/٦، رقم٦٠١٧).

وعن المُسْتَورِد بن شَدّاد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١] أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تَتركُ هذِهِ الأمةُ شَيئًا من سُنَن الأولين حتى تأتيَه»[٢].

وعن شدَّاد بن أوسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ليَحمِلَنَّ شِرارُ هذه الأمة على سنَن الذين خلَوا من قبلِهم أهلِ الكتاب حذوَ القُذَّة بالقُذَّة»[٣].

والقُذّة: ريشَة السهم، والمراد: كما تُقدَّر كل واحدة منهما على قدر صاحبتها وتُقطَع. وهو مَثل يُضرب للشيئين يستويان ولا يتفاوتان[٤].

وهذِه الأحاديثُ المرفوعَة قد جاءَ معناها مَوقوفًا على الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أيضًا، والآثار الواردة عنهم في ذلك لها حُكم المرفوع؛ فإنّها من الغيبيَّات التي لا تقال بالاجتهاد والرأي[٥].

فمن ذلك ما جاءَ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لتركبن سُنَّةَ من قبلكم حُلوَها ومُرَّها»[٦].

---

(١) هو: المستورد بن شداد بن عمرو القرشي الفهري المكي، له ولأبيه صحبة، سكن الكوفة ثمّ مصر، توفي سنة ٤٥هـ بالإسكندرية. ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٤٧٠)، والاستيعاب (٤/ ١٤٧١)، وتقريب التهذيب (ص٥٢٧)، والإصابة (١٠/ ١٣٥).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط(١/ ١٠١، رقم٣١٣)، وقال الهيثمي: «رجاله ثقات» مجمع الزوائد (٧/ ٥٦٢).

(٣) رواه أحمد (٢٨/ ٣٥٩، رقم١٧١٣٥)، والطيالسي (٢/ ٤٤٥، رقم١٢١٧)، وابن الجعد (٢/ ١١٧٨، رقم٣٥٤٩)، -وعنه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٣/ ٢٨٤، رقم١٢٢٠)-، والمروزيُّ في السنّة (ص٦٨، رقم٥٠)، والطبراني في الكبير (٧/ ٢٨١، رقم٧١٤٠)، والآجري في الشريعة (١/ ١٨٧، رقم٣٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٥٦١): «رجالُه مختلَفٌ فيهم»، وفي إسناده شهر بن حوشب: اختلف فيه جدًّا، وخلص فيه ابن حجر في تقريب التهذيب إلى أنَّه «صدوق كثير الإرسال والأوهام»، وشواهد الباب تجبُر ضعفه، ولذا حسّنه الألبانيُّ بشواهده في الصحيحة (٧/ ٩١٣، رقم٣٣١٢).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٢٨).

(٥) ينظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٧/ ٩١٥، رقم٣٣١٢).

(٦) رواه الشافعي في السنن المأثورة (٣٩٨)، وابن أبي شيبة (٢١/ ١٥٣، رقم٣٨٥٣٢)، والمروزي في السنّة =

وعَن عبد الله بن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنّه قال: «لم يكُن في بني إسرائيل شيءٌ إلّا كائنٌ فيكم»[١].
ورُوي أنَّه قال: «ما أشبه الليلةَ بالبارحة، ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، هؤلاءِ بنو إسرائيل أشبهنَاهم، والذي نفسي بيده لتتَّبعُنَّهم، حتى لو دخَل رجلٌ جحر ضبٍّ لدخلتموه»[٢].

وعن حذيفة بن اليمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «لتركبُنَّ سنَّة بني إسرائيل حذوَ النعلِ بالنعل، والقُذَّةِ بالقذة، غيرَ أني لا أدري تعبُدونَ العجلَ أم لا؟»[٣].

وفي روايةٍ أنَّه قال: «لتعمَلُنَّ عملَ بني إسرائيل فلا يكونُ فيهم شيءٌ إلّا كان فيكم مثلُه»، فقال رجلٌ: «تكونُ مِنّا قِرَدةٌ وخنازير؟» قال: «وما يُبريك من ذلك، لا أمَّ لك!»[٤].

وفي روايةٍ زيادة: «لا تُخطِئون طريقَهم، ولا يُخطأُ بكم»[٥].

وذكَروا عندَ حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فقال رجلٌ من القوم: إنَّما هذا في بني إسرائيل، فقالَ حذيفةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «نِعمَ الإِخوةُ

=
(ص٨٥، رقم٦٧)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/١٨٦، رقم٣٣٠)، والهروي في ذم الكلام (١/٨٢، رقم٧١)، وصحّحَ إسنادَه ابنُ حجر في فتح الباري (١٣/٣٠١).

(١) رواه المروزي في السنّة (ص٨٦، رقم٦٨).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١١/٥٥٢)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/٤٣١) إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، واستشهد به ابن تيمية في الاقتضاء (ص٨٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٢١/١٦١، رقم٣٨٥٤٢).

(٤) رواه عبد الرزاق (١١/٣٦٩، رقم٢٠٧٦٥)، وابن أبي شيبة (٢٦/١٥٥، رقم٣٨٥٣٥) وهذا لفظه.

(٥) رواه ابن وضاح في البدع (١٩٤)، والطبري في تهذيب الآثار: مسند ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا (٢/٦٧٢-٦٧٣، رقم١٠٠٦، ١٠٠٧)، والآجري في الشريعة (١/١٨٨، رقم٣٥)، وأبو عمرو الداني في الفتن (٣/٥٣٤، رقم٢٢٥، ٣/٥٩٩، رقم٢٧١)، من طُرقٍ عدّة.

لكم بنو إسرائيل إن كان لكم الحلوُ ولهم المرّ! كلّا والذي نفسي بيده، حتى تُحذَى السنّةُ بالسنّة، حذوَ القُذَّة بالقذَّة»[١].

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أنتُم أشبهُ الناسِ سَمتًا وهَديًا ببني إسرائيل، لتسلُكُنَّ طريقَهم حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّة، والنعلِ بالنَّعل»، وفي روايةٍ: «لا يكونُ فيهم شيءٌ إلّا كانَ فيكم مثلُه»[٢]، بل جاء في روايةٍ: «فقال رجلٌ: أيكون فينا مثلُ قومِ لوط؟ فقال: نعم، ممن أسلمَ وعُرفَ نسبُه»[٣].

وعن أبي عطاء اليَحْبوريِّ[٤] أنَّه قال: قالَ لي عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا فرَّ قُرَّاؤُكُم وعلماؤُكُم منكم، حتى يصيرُوا في رؤوسِ الجبال مع الوَحش؟»، قال قلت: ولِمَ يفعلون ذلك؟ قال: «خشيةَ أن تقتلُوهم»، قال قلت: سبحانَ الله! أنقتُلُهم وكتابُ الله بين أظهُرِنا نقرؤُه؟ قال: «ثكِلَت أبا عطاءٍ أمُّك! ألَم ترِثِ اليهودُ التوراةَ ثمّ ضلُّوا عنها وتركوها؟ ألم ترث النصارى الإنجيلَ ثمّ ضلُّوا عنه وتركُوه؟ إنّما هي السُّنَن يتبَعُ بعضُها بعضًا، وإنَّه واللهِ ما مِن شيءٍ فيمَن كانَ قبلَكُم إلّا سَيكُونُ فيكُم»[٥].

---

(١) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/١٩١)، والمروزي في السنّة (ص٨٥، رقم٦٦) واللفظ له، والطبري في جامع البيان (٨/٤٥٨، ٤٥٩)، والخلال في السنّة (٤/١٦٢، رقم١٤٢٥)، والحاكم (٢/٣١٢) وصحّحه، وأبو نعيم في الحلية (٤/١٧٩).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٢١/١٥٤، رقم٣٨٥٣٣)، والمروزي في السنّة (ص٨٤، رقم٦٥)، وقد روي مرفوعًا لكن الموقوف أصح، قال الألباني: «إسناد صحيح موقوف، ولكنه في حكم المرفوع؛ فإنَّه من الغيبيات التي لا تقال بالاجتهاد والرأي». السلسلة الصحيحة (٧/٩١٥، ٣٣١٢).

(٣) رواه المروزي في السنّة (ص٨٣، رقم٦٤)، وراويه عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مبهَم، لكن يشهد له أثر حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق.

(٤) مجهول. يُعرف بحديثِه هذا عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ذكرَه البُخاريُّ وابنُ أبي حاتم، ولم يذكُرا فيه جرحًا أو تعديلًا، وذكره ابنُ حبّان في «الثّقات». ينظر: التاريخ الكبير: الكنى (٩/٦٠)، والجرح والتعديل (٩/٤١٧)، والثقات (٥/٥٨٧).

(٥) رواه المروزي في السنّة (ص١٠٩، رقم١٠٩)، وابن أبي الدنيا في العقوبات (ص٢٢٠، رقم٣٤٧).

فهذه الأحاديث والآثارُ تدلُّ على أنّ هذه الأمّةَ لا بدّ أن تقعَ فيما وقعَت فيه الأمم السابقة، وأنّ ذلكَ عامٌّ في جليِّ الأمورِ وخفيِّها، وكبيرِها وصَغيرِها، لا يُستثنى من ذلك شيءٌ، ومن ذلكَ: الوقوعُ فيما ذمّه الله تعالى من المناهج المنحرفةِ والعقائد الباطلة.

ويجدُر التنبيه في هذا المقام على أمور:

أولًا: أنَّ إخبارَ النبي ﷺ أمّتَه بوُقوع هذهِ المشابهةِ ليسَ إقرارًا لذلكَ الأمر، وإنّما هو تحذيرٌ لأمّته منه، فهذَا الاتِّباع لمن قبلَنا مُرادٌ لله كونًا وقَدَرًا، لا دينًا وشرعًا، وأظهرُ دليلٍ على ذلك ما سبق من تحذير الشارع من ذلك، وذمٍّ من يفعله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا كلُّه خَرجَ منه مخرجَ الخبر عن وقوعِ ذلك، والذمِّ لمن يفعله، كما كانَ يُخبِر عمّا يفعله الناسَ بين يدَي الساعة من الأشراطِ والأمورِ المحرَّمات، فعُلِمَ أن مشابهتَها اليهودَ والنصارى، وفارسَ والروم، ممّا ذمَّه الله ورسوله، وهو المطلوب. ولا يقال: فإذا كان الكتاب والسنّة قد دلّا على وقوع ذلك، فما فائدةُ النَّهي عنه؟ لأنّ الكتاب والسنّة أيضًا قد دلّا على أنَّه لا يزال في هذه الأمة طائفةٌ متمسكةٌ بالحقِّ الذي بُعث به محمدٌ ﷺ إلى قِيامِ السَّاعة، وأنّها لا تجتَمِعُ على ضلالة، ففي النّهي عن ذلك تكثيرٌ لهذه الطائفةِ المنصورَة، وتثبيتُها، وزيادةُ إيمانُها، فنسألُ الله المجيبَ أن يجعلنا منها»(١).

ثانيًا: وقوعُ هذه الأمّة في ضلالاتِ الأُمَم السّابقَة ليسَ عامًّا لجميع الأمة؛ وذلك لأحدِ وجهين:

١. أنّه قد دلّت النصوصُ على ثباتِ طائفةٍ مِن هذِه الأمة على الحقّ، فلا تدخُل في اتِّباع سُنَن الهالكين من الأمَم السابقة، وتكونُ هذه النصوصُ مخصِّصةً لأحاديثِ اتباع سُنن السابقين.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومع أنَّ الله قد حذَّرنا سبيلَهم، فقضاؤُه نافذٌ بما أخبرَ به رسوله ﷺ، ممّا سبقَ في علمِه»، ثمّ ذكر بعض أحاديث الباب، ثمّ قال: «فأخبرَ أنَّهُ سَيكُون في أمتِه مضاهاةٌ لليهود والنصارى، وهم أهل الكتاب، ومضاهاةٌ لفارس والروم، وهم الأعاجم. وقد كان ﷺ

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٠٩).

ينهَى عن التشبُّه بهؤلاءِ وهؤلاءِ، وليس هذا إخبارًا عن جميعِ الأمة، بل قد تواتَر عنه أنَّه قال ﷺ: "لا تزالُ طائفة من أمّته ظاهرةٌ على الحقِّ حتى تقومَ الساعة"[١]، وأخبر: "أنّ اللهَ لا يجمعُ هذه الأمّةَ على ضَلالة"[٢]، و"أنّ الله لا يزال يَغرِسُ في هذا الدِّين غَرسًا يستعملُهم فيه بطاعته"[٣]»[٤].

٢. أنَّ أهل الكتابين أيضًا كانت فيهم طائفةٌ منصورةٌ قائمةٌ بالحق، غيرُ واقعةٍ في الذم، كما قال سبحانه وتعالى عنهم: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، وقال: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾[الأعراف: ١٦٨].

وروى مسلمٌ من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٥] أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ

(١) رواه البخاري، كتاب الاعتصام: باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقّ يقاتلون»، (رقم٧٣١١)، ومسلم، كتاب الإمارة: باب قوله ﷺ«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، (رقم١٩٢١)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث مستفيضٌ عن جماعةٍ من الصحابة. ينظر: السلسلة الصحيحة للألباني (١/٥٣٩-٥٤٨، رقم٢٧٠).

(٢) المتنُ مرويٌّ من أحاديث عددٍ من الصحابة، فمنها حديثُ أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواهُ ابنُ ماجَه، كتاب الفتن: باب السواد الأعظم (رقم٣٩٥٠)، وعبدُ بن حميد كما في المنتخب من مسنده (٢/٢٤٣، رقم١٢١٨)، وابن أبي عاصم في السنّة (١/٨٨، رقم٨٣، ٨٤)، - ومن طريقه: الضياء في الأحاديث المختارة (٧/١٢٨-١٢٩، ٢٥٥٩)-، وحسّنه الألباني بمجموع طُرُقه في السلسلة الصحيحة (٣/٣١٩، رقم١٣٣١) وظلالِ الجنة (ص٥٧، رقم٨٣)، وينظر: التلخيص الحبير لابن حجر(٥/٢٢٢٥-٢٢٢٧)، والمقاصد الحسنة للسخاوي (ص٧١٦).

(٣) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٧: الكنى/٦١، رقم٥٣٧)، وابن ماجه، كتاب السنّة: باب اتباع سنة رسول الله ﷺ (رقم٨)، وأحمد (٢٩/٣٢٥، رقم١٧٧٨٧)، وابن حبان (٢/٣٢، رقم٣٢٦)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنّة (ص٤٠، رقم٤٣)، من حديث أبي عنبة الخولاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٥٧١، رقم٢٤٤٢).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٥٦-٥٧).

(٥) هو: عِيَاض بن حمار بن أبي حمار بن ناجية بن عقال التميمي المجاشعي، صحابيّ، سكنَ البصرة، وعاش إلى =

اللهَ نظر إلى أهل الأرض فمقَتَهم عربَهُم وعَجَمَهم إلّا بقايا مِن أهلِ الكتاب»، الحديث[١]، فهذا يُفيدُ أنَّه بقيَت منهُم بقيّةٌ على الهدى، وأصرحُ من ذلك حديثُ عوف بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٢] أنَّه قال: قالَ رسول الله ﷺ: «افترَقَت اليهود على إحدى وسبعين فرقةً، فواحدةٌ في الجنّة، وسبعون في النّار، وافترقت النصارى على ثِنتَين وسَبعينَ فرقةً، فإحدى وسبعون في النّار وواحدةٌ في الجنّة، والذي نفس محمدٍ بيده لتفترقنَّ أمتي على ثلاث وسبعين فرقةً، فواحدةٌ في الجنة وثِنتانِ وسبعون في النّار»، قيلَ: يا رسول الله، مَن هُم؟ قال: «الجماعة»[٣]، وهناك أدلّةٌ أخرى أيضًا[٤]، فيكونُ اتباع هذه الأمة لسُنَن أهل الكتابِ عامًّا في الخيرِ والشر، وهو مَا يشيرُ إليه قولُ عبدِ الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لتركبُنَّ سُنَّةَ من قبلكم؛ حُلْوَها ومُرَّها»[٥].

ثالثًا: ما أخبرَ النبيُّ ﷺ بوقوعِه من مُشابهَةِ هذه الأمّة للأُمَم السابقَة قد وقَعَ كَثيرٌ منه كما أخبرَ، والواقعُ شاهدٌ على ذلك، بل إنَّ كثيرًا منه وقعَ مبكِّرًا بعد القرون المفضَّلة.

=

حدود الخمسين. ينظر: الاستيعاب (١٢٣٣/٣)، الإصابة (٥٧٢/٧)، تقريب التهذيب (ص٤٣٧).

(١) صحيح مسلم، كتاب الجنة: باب الصفات التي يعرف بها أهل الجنة وأهل النار (رقم٢٨٦٥).

(٢) هو: عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، اختُلف في كنيته فقيل: أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد، أسلمَ عام خيبر، آخى النبيُّ ﷺ بينه وبين أبي الدرداء، وشهِد الفتح وكانَت معه راية أشجع، سكن الشام وعُمِّر، مات سنة ٧٣هـ في خلافة عبد الملك. ينظر: الاستيعاب (١٢٢٦/٣)، والإصابة (٥٥٦/٧-٥٥٧)، وتهذيب التهذيب (١٦٨/٨).

(٣) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن: باب افتراق الأمم (رقم٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم في السنّة (٧٥/١، رقم٦٣)، والطبراني في الكبير(٧٠/١٨، رقم١٢٩)، وفي مسند الشاميين(١٠٠/٢، رقم٩٨٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٦٩/١، ١٤٩)، والتَّيمي في الحجة (١٢٠/١، رقم١٩)، قال ابن كثير في البداية والنهاية (٣٦/١٩): «إسناده لا بأس به»، وجوّد إسناده العراقيُّ في المغني عن حمل الأسفار -بهامش الإحياء (١٧٥٣/٣)، وصحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٨٠/٣، رقم١٤٩٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٤٩٣/١٦)، والاعتصام للشاطبي (١٨١/٣-١٨٦).

(٥) سبق تخريجه (ص٨٠).

قال أبو بكر الآجريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] -وهو من أهل القَرنِ الرّابع-: «مَن تَصفَّح أمرَ هذهِ الأمةِ مِن عالمٍ عاقلٍ، عَلِم أن أكثرَهُم - العامَّ منهُم- تجرِي أمورُهم على سَنَن أهلِ الكِتابَين، كما قالَ النبي ﷺ، وعلى سَنَن كِسرَى وقيصر، وعلى سَنَن أهل الجاهلية... واللهُ المستعان، ما أقلَّ من يتخلَّصُ من البلاءِ الذي قد عمَّ الناس! ولن يُميِّز هذا إلّا عاقِلٌ عالمٌ قد أدَّبه العِلم»[٢].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شَرحِه لحديثِ اتباعِ السّنَن: «وقد وقع مُعظمُ ما أنذر به ﷺ، وسيقَع بقيَّة ذلك»[٣].

(١) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي، أبو بكر الآجري، الإمام المحدث القدوة، شيخُ الحرم الشريف، كان صدوقًا خَيِّرًا عابدًا، صاحبَ سنة واتباع، من مصنّفاته: «الشريعة»، و«أخلاق العلماء»، توفي بمكّة سنةَ ٣٦٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٣/٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦/١٣٣-١٣٥).

(٢) الشريعة (١/١٨٩).

(٣) فتح الباري (١٣/٣٠١).

المبحث الثالث

منهجُ السَّلفِ في قِياسِ ضلالاتِ المبتدِعة على ما ذمّ اللهُ به السابقين

كان السلفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يستمِدّون من كتابِ الله تعالى العلم والهُدى، ويتحصّنون به في ردِّ الكفر والأهواء، فيجدون فيه حلَّ نوازلهم، ويستنبِطُونَ منه ردّ البدعِ والمُحدثَات التي تظهر في أزمانهم، حتّى قالَ الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما ابتدعَ [أحدٌ] في الإسلام بدعةً إلّا وفي كتاب الله عزَّ وجل ما يكذِّبه»[(١)]، وقال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو تدبَّر إنسانٌ القرآنَ كان فيه ما يردُّ على كل مبتدعٍ بدعته»[(٢)].

ولذلك كانت ردودُهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مليئةً بالاحتجاج على أهل البدع بالقرآن الكريم، وكان من أنواع احتجاجِهم به أن يبيِّنوا مشابهةَ أولئكَ المبتدِعة لَمن ذمَّهم الله في كتابه من أعداء الرسل، كاليهود والنصارى والمشركين والمنافقين.

والمطالِع لكلامِ السلف في الاعتقاد والردِّ على أهل البدع يجدُ أن عقدَ المقارنة والمشابهة بين ضلالاتِ هذه الأمة وضلالات الأمم السابقة أمرٌ ظاهرٌ لديهم، وطريقةٌ متبعةٌ عندَهم، ويمكن إبرازُ منهجِهم في ذلكَ من خلال ما يلي من الأمور:

١. أنّ السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ استندوا في منهجهم في هذِه المقارنات إلى الكتاب والسنّة، فقد جاءت فيهما أمثلةٌ وإشاراتٌ تنبِّه على ربط المقالات بأصولها ومنابتها، وتشبيهِ أصحابِ تلك المقالات بأسلافِهم في الضلال، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٣]، فهذه مقارنةٌ بين قول النصارى واليهود وقول الذين لا يعلمون، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ في تكذيبِ الأنبياءِ والاختلافِ عليهم، فَسبيلُ هؤلاءِ الذين يتلون الكتاب، كسبيلِ مَن لا يعلَمُ الكتاب..»[(٣)]، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ

---

(١) رواه الخلال في السنّة (٥٤٧/٣، رقم٩١٤)، وذكره ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٢٩٤) بلفظ: «ما ابتدع أحدٌ بدعةً إلّا وفي كتاب الله بيانُها»، وأخذتُ منه ما بين المعقوفتين تصحيحًا للعبارة.

(٢) رواه الخلال في السنّة (٥٤٦/٣، رقم٩١٢).

(٣) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٢٦/١).

ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ﴾[التوبة: ٣٠]، فبيَّن أن ضلالَ هؤلاءِ اليهودِ والنصارى مضاهِئٌ - أي: مشابِهٌ - لضلالِ سابقيهم في الكفر[(١)].

ومن ذلك قوله تعالى ردًّا على منكري البعث: ﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[المؤمنون: ٨١ - ٨٢]، فشبّهَ مقالتَهم بمقالةِ الأولين من أسلافهم، وفي كتابِ الله تعالى الكثير من الأمثلة على ذلك[(٢)].

ومن السنّة ما ورَد أنّ النبي ﷺ سمَّى أبا جهلٍ «فرعون هذه الأمة»[(٣)]، وهذا فيه تشبيهٌ لأبي جهلٍ بسلَفِه فرعون في الطغيان والضلال.

وأوضحُ من ذلك ما جاءَ في السنّة من الاستشهادِ على خُصوصِ أهلِ البدع من هذه الأمة بما أنزله الله في الكفّار، مثلُ ما جاء عن أبي غالب[(٤)] أنَّه قال: رأى أبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٥)] رؤُوسًا منصوبةً على درج دمشق، فقال أبو أمامة: «كلابُ النار، شرُّ قتلى تحت أديم السماء، خيرُ قتلى من قتلوه»، ثمّ قرأ ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[آل عمران: ١٠٦] إلى آخر الآية، [فقلت: من هم؟

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٧٨/٧).

(٢) تقدّمت بعض الأمثلةِ على ذلك (ص٦٦-٧١).

(٣) رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب القضاء: باب كيف اليمين (رقم٥٩٦١)، والطيالسي (٢٥٧/١، رقم٣٢٦)، وابن أبي شيبة (٣٢٤/٢٠، رقم٣٧٨٥٢)، وأحمد (٣٧٤/٦، رقم٣٨٢٤) و(٢٧٨/٧، رقم٤٢٤٦)، والبزار (٢٤٨/٥، رقم١٨٦١)، من حديث أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الهيثمي: «هو من رواية أبي عبيدة عن أبيه ولم يسمع منه، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح» مجمع الزوائد (١٠٢/٦)، واستشهد به ابن تيمية كما في مجموع فتاواه (٩/١٢).

(٤) هو: حزوَّر، وقيل: سعيد بن حزوَّر، وقيل: نافِع، أبو غالِب، صاحبُ أبي أمامة، بصري، وقيلَ: أصبهانيّ. صدوقٌ يخطئ، من طبقة صغار التابعين. ينظر: تاريخ دمشق (٣٧١/١٢)، وتقريب التهذيب (ص٦٦٤).

(٥) هو: صُدَيُّ بن عَجلان بن وهب، أبو أمامة الباهلي، غلبت عليه كنيته، صاحب رسول الله ﷺ ونزيل حمص، كان آخرَ من بقيَ بالشام من أصحابِ رسول الله ﷺ. توفي سنة ٨١هـ، وقيل سنة ٨٦هـ. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٧٣٦/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٥٩/٣-٣٦٣)، والإصابة لابن حجر (٢٤١/٥-٢٤٢).

فقال: «الخوارج»،] قلت لأبي أمامة: أنتَ سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: «لو لم أسمعه إلّا مرّةً أو مرّتَين أو ثلاثًا أو أربعًا، حتى عدَّ سبعًا، ما حدّثتُكموه»[١].

فالنبيَّ ﷺ نزَّل الآية على الخوارج كما بيّن أبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، معَ أنَّ سياق الآيات في الكلام عن اليهود والنصارى؛ لأنّه سبحانه قال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٦]، والذين ﴿تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ هم اليهود والنصارى في قول أكثر المفسرين[٢]، كما أنَّ قوله: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ وَصفٌ يعمّ كل كافر[٣]، وهذا يدلّ على أنّ الاستشهاد على أهل البدع بما نزَلَ أصالةً في الكفّار منهجٌ نبويّ.

وقد اتَّبع السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هذا المنهج، فجاء عن قتادةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] أنَّه نزّل نفسَ هذه الآية على

---

(١) رواه الترمذي، أبواب تفسير القرآن: باب ومن سورة آل عمران، (رقم٣٠٠٠)، وأحمد (٣٦/٥٤٢، رقم٢٢٢٠٨)، وعبدُ الرزاق في المصنف (١٠/١٥٢، رقم١٨٦٦٣)، - ومن طريقه ابن المنذر في تفسيره (١/٣٢٦، رقم٧٨٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٦٦، رقم٨٠٣٣)-، وابنُ أبي شيبة في المصنف (٢١/٤٢٩-٤٣١، رقم٣٩٠٤٧)، وعبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٦٣٦-٦٣٨، رقم١٥٤٢-١٥٤٦)، والمروزي في السنّة (ص٧٤، رقم٥٦)، والطبري في جامع البيان مختَصرًا (٥/٦٦٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/٣٣٨، رقم٢٥١٩)، وفيه زيادات عند بعضهم. وهذا لفظ الترمذي، سوى ما بين المعقوفتين فمن السنّة للمروَزي، والحديث حسَّنه الترمذي، وقال الألباني في تعليقه على جامع الترمذي (رقم٣٠٠٠): «حسن صحيح».

(٢) ينظر: معالم التنزيل للبغوي (١/٤٠٠).

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/١٣٩).

(٤) هو: قتادة بن دِعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطّاب السَّدوسي البصري، حافِظ عصره، قدوة المفسِّرين والمحدِّثين، الضرير الأكمه، كان رأسًا في العربية والغَريب وأيامِ العرب وأنسابها، وقد تفوَّه بشيءٍ من القدر فكان يقول: كل شيء بقدرٍ إلّا المعاصي. ولد سنة ٦٠هـ، وتوفي بواسط في الطاعون سنة ١١٧هـ، وقيل سنة =

أهل البدع[(١)]، وجاء نحوُه عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «ما آيةٌ في كتاب الله أشدَّ على أهل الأهواءِ من هذه الآيات»[(٢)].

٢. مِن منهج السلف في هذا الباب أنّ ما جاء في كتابِ الله من ردِّ العقائد والمناهج الباطلة وذمّها وذمّ أصحابها، فإنّ معناه ليس محصورًا فيهم، بل هو شاملٌ لكلِّ من وافقهم في ذلك الأمر، لكنّ لفظَ الآيةِ قد يكونُ عامًّا وقد يكون خاصًّا:

أ- فإذا كان لفظُ الآية عامًّا ولكنْ سببُ نزولها خاصٌّ بذمِّ شخصٍ معيَّن أو طائفةٍ معيَّنة، فإمّا أن يقال: إنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما هو قول أكثر الأصوليِّين[(٣)]، وحينئذٍ فالأمرُ واضحٌ في دخولِ مَن سواهم في عُمومِ ذلك اللفظ، ويكون دخولُه بمنطوقِ الآية، وإمَّا أن يُقال: بل العبرةُ بخصوصِ السبب، وحينئذٍ فإنَّ الآية تتعدّى إلى كلّ ما كان من صورةِ ذلك السبب، وإنْ لم تشمَل كلَّ أفراد اللفظ[(٤)]، ويبيِّن ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «الناسُ وإن تنازعوا في اللّفظ العام الوارد على سبب: هل يختصُّ بسببه أم لا، فلم يقُل أحدٌ من علماءِ المسلمين: إنّ عموماتِ الكتاب والسنّة تختصُّ بالشّخص المعيَّن، وإنّما غايةُ ما يُقال: إنَّها تختصُّ بنوعِ ذلكَ الشَّخصِ فيَعُمُّ ما يُشبهه، ولا يكونُ العموم فيها بحسَب اللَّفظ. والآيةُ التي لها سببٌ معيَّنٌ، إن كانت أمرًا ونهيًا فهي متناولةٌ لذلك الشَّخص ولغيرِه ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدحٍ أو ذمٍّ

=
١١٨هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٣/٣٠١-٣٠٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٦٩-٢٨٣)، وتهذيب التهذيب (٨/٣٥١-٣٥٥).

(١) ينظر: جامع البيان للطبري(٥/٦٦٤)، ومعالم التنزيل للبغوي(١/٤٠٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (١/٤٣٦).

(٢) رواه ابن أبي زمنِين في أصول السنّة (ص٣٠٥، رقم٢٤١)، وعنه أبو عمرو الداني في الرسالة الوافية (ص٦٣).

(٣) ينظر: نهاية الوصول للصفي الهندي (٥/١٧٤٤)، ومجموع الفتاوى (٣١/٤٤، ٥٨).

(٤) ينظر: المحصول للرازي (٣/١٢٥)، وروضة الناظر لابن قدامة مع شرح ابن بدران (٢/١٦٠-١٦٣)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي(٣/١٧٧ وما بعدها)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص٣٢٧).

فهي متناولةٌ لذلك الشخصِ وغيرِه ممن كانَ بمنزلتِه أيضًا»[١].

ومثـال ذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائـدة: ٤٤]، فسياق هذه الآية جاءَ في الكلام عن اليهود، لكنَّ لفظها عامٌّ فيلزمُنا أيضًا[٢]، ولذلك جاء عن السلف ما يؤيِّد ذلك، فقد ذُكرت هذه الآية عند حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال رجلٌ من القوم: إنَّما هذا في بني إسرائيل، فقال حذيفةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نِعمَ الإخوةُ لكم بنو إسرائيل إن كان لكُم الحلوُ ولهُم المرّ! كلّا والذي نفسي بيدِه، حتى تُحذَى السنّةُ بالسنَّة، حذوَ القُذَّة بالقذَّة»[٣]، وعن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] أنَّه قال في الآياتِ نفسِها: «نزلَت هؤلاءِ الآياتُ في بني إسرائيل، ورضيَ لهذه الأمَّةِ بها»[٥]، وجاء عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «نزلَت في اليهود، وهي علينا واجبة»[٦]. فهم يقرّرون أنّ نزولَ الآية في اليهود لا يَعني اختصاصَها بهم دونَ من وقعَ في مدلولها من هذه الأمّة.

ومثالٌ آخر: ما جاء عن سفيانَ بن عُيينةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٧] أنَّه قال: «ليسَ في الأرض صاحبُ بدعةٍ إلّا

---

(١) مقدمة التفسير لابن تيمية: ضمن مجموع فتاواه (١٣/٣٣٩)، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٨١-٨٢).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (١٢/٧)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣/٥٠٤-٥٠٥).

(٣) سبق تخريجه (ص٨٢).

(٤) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران اليماني، ثمّ الكوفي، الإمامُ الحافظ فقيه العراق. كان رجلًا صالحًا فقيهًا متوقّيًا قليلَ التكلف، وكانَ يُبغض المرجئة. ولد سنة ٥٠هـ، ومات مختفيًا من الحجّاج سنة ٩٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٠-٥٢٥)، وتهذيب التهذيب (١/١٧٧-١٧٨).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/١٩١)، والطبري في جامع البيان (٨/٤٦٦-٤٦٧)، والخلال في السنّة (٤/١٥٩، رقم١٤١٦، ٤/١٦٠، رقم١٤٢١).

(٦) أخرجه الطبري في جامع البيان (٨/٤٦٧).

(٧) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عِمران ميمون الهِلالي، أبو محمد الكوفي ثمّ المكّي. الإمامُ الكبير حافظ العصر شيخ الإسلام، كان صاحبَ سُنّةٍ واتباع، تغيَّر حِفظُه في آخرِ عُمُره، وكان ربّما دلّس لكن عن الثِّقات. وُلد بالكوفة سنة ١٠٧هـ، وتوفي سنة ١٩٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٠/٢٤٤-٢٥٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/٤٥٤-٤٧٥)، وتقريب التهذيب (ص ٢٤٥).

وهو يجِدُ ذِلَّةً تغشاه»، قال: «وهي في كتاب الله»، قالوا: وأينَ هي من كتاب الله؟ قال: «أمّا سمعتُم إلى قولِه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[الأعراف: ١٥٢]»، قالوا: يا أبا محمد! هذه لأصحاب العِجل خاصَّةً، قال: «كلّا، اُتلُوا ما بعدها: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾، فهيَ لكلِّ مفترٍ ومبتدعٍ إلى يومِ القيامة»[١]. فجعلَ ابن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُمومَ لفظِ ﴿ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ حُجَّةً في تنزيلِه على كلِّ ما يشملُه، ومِن ذلك أصحابُ البدع، ولم يلتَفِت إلى خُصوصِ السبب، وهو الكلامُ عن بني إسرائيل، وقد يقال: إنّ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ دليلًا على إرادة التعمِيم؛ لأنّه يُفهم منه قصدُ تأسيس قاعدةٍ عامّةٍ لكلِّ مفترٍ[٢].

ب- وأمّا إذا كان لفظ الآية خاصًّا بطائفةٍ معيَّنةٍ أو شَخصٍ معين، فإنَّهم يعمِّمون حُكمَها أيضًا ليشملَ مِن هذه الأُمَّة مَن صَنَع مثلَهم، وممّا يبيِّن منهج السلف في ذلك ما جاء عن الضحّاك رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣] في قولِه تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥]، قال: «يَضرب الله [مثلًا] لهذه الأمة، أي: وأنتم إن لم تعمَلوا بهذا الكتاب كان مَثَلُكُم كمَثَلِهم»[٤].

وعن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان إذا تلا: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾

(١) أخرجَه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٨٠)، وأبو الشيخ -كما في الدر المنثور للسيوطي(٦/ ٥٩٦)-، وأخرجه مختصرًا الطبري في جامع البيان (١٠/ ٤٦٥)، والبيهقيُّ في الشُّعَب (١٣/ ٤٩٨، رقم٩٠٧٧)، وورد نحوُه عن أيوبَ السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رواه ابن منيع البغوي في مسند ابن الجعد (١/ ٥٧٥، رقم١٢٧٥)، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٢٣٥، رقم٢٨٩)، وذكره الذهبي في السير (٦/ ٢١).

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشي (٣/ ٢١١).

(٣) هو: الضحاك بن مزاحم، أبو محمد، وقيل: أبو القاسم الهلالي، صاحب التفسير، لقي سعيد بن جبير بالرَّي فأخذ عنه التفسير، صدوق كثير الإرسال، توفي سنة ١٠٦هـ، وقيل ١٠٥هـ. ينظر: المنتظم (٧/ ١٠٠-١٠١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٨-٦٠٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٤)، وتقريب التهذيب (ص٢٨٠).

(٤) رواه ابن المنذر كما ذكر السيوطي في الدر المنثور (١٤/ ٤٥٧).

[البقرة: ٤٧] قال: «مضَى القوم، وإنّما يُعنَى به أنتم»[١]، ومرادُه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّحذيرُ من ظنٍّ فاسدٍ وشُبهةٍ مضلّةٍ قد ترِدُ على قارئ كتاب الله، وهي ظنُّ كونِ الكلام الذي خوطِب به بنو إسرائيل في هذه الآية ونظائرِها كلامًا خاصًّا بهم، وأنَّنا غيرُ مَعنيِّين به، فبيَّنَ أنّ الآياتِ النازلةَ في شأن الأمم السابقة يشملُنا أيضًا.

وسببُ ذلك أنَّ اللفظ الخاصَّ الواردَ بالذمّ لا بدَّ أن يكونَ مُعلّلًا بوصفٍ اقتَضى ذلك الحكم، والحكمُ يدورُ مع علَّته وجودًا وعدمًا[٢]، فحيثُما وُجِدت العلَّة ولم يُوجد مانعٌ من تأثيرها، ترتَّب الحُكمُ بلا رَيب، والحُكم هنا هو الذمّ لصاحبِ ذلكَ الوصف، أو بعبارةٍ أخرى: ذمُّ من قامت به تلك العلّة، فإدخال المبتدِع في مدلول الآية في هذا المسلك يكون بالقياس.

وقريبٌ من هذا الشأن ما بيّنه أبو سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ[٣] في كلامه عن الجهمية من أنَّ شأنَهم وشأنَ الزنادقة سواءٌ، فيكون كلّ كلامٍ في حق الزنادقة يتنزّل أيضًا على الجهمية، وذلك لأنّهم بمعناهُم، واحتجّ على ذلك بأسلوب القرآن الذي قد يأتي لفظُه خاصًّا بشيءٍ معيّن لكنّه يشمل ما يشبه ذلك الشيءَ أيضًا، فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «الزنادقة والجهمية أمرُهما واحد، ويرجعانِ إلى معنىً واحدٍ ومُرادٍ واحد، وليس قومٌ أشبهَ بقومٍ منهم بعضِهم ببعضٍ، وإنّما يُشبَّه كلُّ صِنفٍ وجنسٍ بجنسِهم وصنفِهم، **فقد كان ينزل بعضُ القرآن خاصًّا في شيءٍ، فيكون عامًّا في مثلِه وما أشبهَه**»[٤].

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٥٨، رقم٥٠٠)، وابنُ المنذر كما ذكر السيوطي في الدر المنثور (١/٣٦٢)، وقتادة رَحِمَهُ اللَّهُ لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/٤١٢-٤١٨)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٥/٥٢٨-٥٢٩).

(٣) هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، أبو سعيد التميمي الدارمي السجستاني، الإمام العلامة الحافظ الناقد، محدِّث هَراة، رحل وطوّف ولقي الكبار، كان جِذعًا في أعيُن المبتدعين، صنف كتابًا في «الرد على بشر المريسي»، وكتابا في «الردّ على الجهمية». توفي سنة ٢٨٠هـ. ينظر: تاريخ دمشق (٣٨/٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٣١٩)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/١٤٦)، والوافي بالوفيات (١٩/٣٢٠).

(٤) الرد على الجهمية (ص٢٥٧-٢٥٨).

ومن هُنا يُعلم أنّ على كلِّ مخاطَبٍ بالقرآن أن يُصغيَ بسمعِهِ إليه، ويتنبَّه لما يدلُّ عليه، ولا يَصرِف فهمَه عنه بقَصرِ الآيات الواردةِ في السابقين عليهِم دونَ مَن سِواهُم، وقد بيَّن العلّامةُ سليمانُ بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] أن هذا الفعلَ من الصوارفِ عن الحقّ، والحوائلِ بين القلب وبين فَهمِ كِتابِ الله، فقال بعد أن ذكر دلالةَ القرآنِ الواضحةَ على إبطال الشِّرك: «...ولكنّ أكثرَ الناسِ لا يشعرون بدُخول الواقعِ تحتَه، وتضمُّنِهِ له، ويظنُّه في نوعٍ وقومٍ قد خلَوا من قبلُ، ولم يُعقِبوا وارثًا، وهذا الذي يحولُ بينَ القلبِ وبين فَهم القرآن، ولَعَمْرُ الله إن كان أولئك قد خَلَوا، فقد ورِثهم من هو مِثلُهم وشرٌّ منهم ودونَهم، وتناوُلُ القرآنِ لهُم كتناولِه لأولئك، ولكنَّ الأمر كما قال عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: "إنّما تُنقَضُ عُرى الإسلام عُروةً عروةً إذا نشأَ في الإسلام مَن لم يعرف الجاهلية"[٢]، وهذا لأنَّه إذا لم يعرف الجاهليّةَ والشِّركَ وما دعا به القرآنُ وذمَّه، وقعَ فيه وأقرَّه، ودعا إليه، وصوَّبَه وحسّنه، وهو لا يعرِف أنَّه الذي كان عليه الجاهليّةُ أو نظيرُه أو شرٌّ منه أو دونَه، فتنتقِض بذلك عُرى الإسلام... ومن له بصيرةٌ وقلبٌ حيٌّ يرى ذلك عيانًا، فاللهُ المستعان»[٣].

ومِن أمثلة إجراء السلفِ القياسَ لمتأخِّري أهل الضلال على متقدِّميهم قولُ أبي أمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصف: ٥]، قال: «هم الخوارج»[٤]، فالآية مَسوقَةٌ للكلام عن قومِ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، لكنَّ الحكم عليهِم بإزاغة قلوبهم مُرَتَّبٌ على وصفٍ قامَ بهم

(١) هو: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، العالم النحرير، والعلامة الذكي الشهير، الفقيه المحدث الأصولي، فقيه من أهل نجد، كان بارعًا في التفسير والحديث والفقه، وكان شديدَ الغَيرة على حُرمات الإسلام والدين، أمّارًا بالمعروف نهّاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومةُ لائم، من مصنفاته: «تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد». ولد سنة ١٢٠٠هـ بالدرعية، ومات مقتولًا على يد إبراهيم باشا عندَما وشى به بعض المنافقين سنة ١٢٣٣هـ. ينظر: مشاهير علماء نجد لعبد الرحمن آل الشيخ (ص٢٩-٣١)، والأعلام للزركلي (٣/١٢٩).

(٢) روى البيهقي نحوه في شعب الإيمان (١١/٢٠٩، رقم٧١١٩).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/٥٩٣-٥٩٤)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٤/٣٢١-٣٢٢).

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٦٣٤، رقم١٥٣٥)، والخلال في السنّة (١/١٥٧، رقم١٣٨).

وهو زيغُهم عن الحقّ، ومن المتقرّر في علم أصول الفقه أنّ ترتيبَ الحُكم على وَصفٍ يدلُّ على أنّ الوصفَ علّةٌ لذلك الحُكم(١)، فدلّ على أنّ زيغهم هو علّةُ إزاغةِ الله لقلوبهم، والخوارجُ قد وُجدت فيهم تلك العلّة، فأثّرت في إيجادِ ذلك الحكم.

ومثالٌ آخرُ: ما جاءَ عن هشام بن عُبيد الله الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢) أنّه قال: «المريسيّ عندنا خليفةُ جَهم بن صفوان الضالّ، وهو وليُّ عهده، ومَثَله عندنا مَثَل بَلعام بن باعُورا(٣) الذي قال الله فيه: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا ﴾[الأعراف: ١٧٥]»(٤).

فهنا تمثيلٌ للمريسي ببَلعام، والحُكمُ في هذا القياسِ هو ما جاءَ مِن ذمِّه والإخبارِ عَن غَوايته وإدراكِ الشيطان له في قوله سبحانه: ﴿ فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ١٧٥ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ١٧٦ ﴾[الأعراف: ١٧٥ - ١٧٦]، والعِلَّة التي ترتَّب عليها الحكم هي الانسلاخُ مِن الآياتِ وتركُها بعد أَن آتاهُ اللهُ إياهَا وإخلادُه إلى الأرض واتباعُه هواه(٥)، فلما اشتركَ المريسيّ مع بَلعام في تحقُّق هذه العلّة، شاركَه في ترتُّبِ حُكمِها عليها.

---

(١) ينظر: روضة الناظر لابن قدامة (٢/٢٩٦).

(٢) هو: هشام بن عبيد الله السِّنِّيُّ -نسبةً إلى السِّنّ- الرازيّ، الفقيه، كان من كبارِ أئمّة السنّة. قال عنه أبو حاتم: صدوق ما رأيت أعظم قدرًا منه بالرَّي، توفي سنة ٢٢١هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٥/٧١٩-٧٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٤٤٦-٤٤٧)، ولسان الميزان (٨/٣٣٥-٣٣٦).

(٣) هو: بلعام -ويُقال: بلعم- بن باعورا -ويقال: باعر، وآبر-. رجلٌ من الكنعانيين، وقيل: من بني إسرائيل. كان يسكن البلقاء، وكانَ صالحًا مجابَ الدعوة، وقيل: إنّه كان يعلم اسمَ اللهِ الأعظم، ثمّ لـمّا قاتلَ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قومَه من الجبّارين، طلبَ منه قومُه أن يدعوَ على موسى وقومه، وألحُّوا عليه، ففعل وانسلخ ممّا كان عليه. ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/٥٦٦-٥٨٢)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/٤٤٨-٤٥٤).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/٢٠، رقم٦٤٤).

(٥) ينظر: الوجيز للواحدي (١/٤٢١).

٣. أنَّ تنزيل السلف لما ذمّ الله به السابقين على أهل البدع يأتي على نوعين:

النوع الأول: أن يُكتفى بتشبيهِ المبتدِعِ أو طائفتِهِ بالأُمَم السابقة، فيُفهَم من ذلكَ دخولُه فيما ذمَّ الله به تلكَ الأمة من الجهة التي شابهَهُم فيها، ومثالُه ما ورَدَ عن الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تشبيهِ الرافضة باليهود -كما سيأتي- فيُفهَم منهُ دخولُ الرافضَةِ في كلِّ ما ذمَّ اللهُ به اليهودَ وأشبَهَتهُم الرافضةُ فيه، كتَحريفِ كِتابِ اللهِ عَلى سبيلِ المِثال، في قوله تعالى عنهُم: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦].

ونحوه أيضًا قولُ سعيدِ بن جُبيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: «المرجئةُ يهودُ القبلة»[٢]، فيُفهَمُ منه دخولُ المرجئة فيما ذُمَّ اليهود به ممّا أشبهتهم المرجئة فيه، كالتفريطِ في العَمل، وكَونِهم ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩][٣].

وأمّا **النوع الثاني**: فهو أن تُنزَّل الآية على تلك الطائفة مباشرةً، وتختلفُ طُرُقُهم في التعبير عن هذا:

أ. فقد يعبِّرون بأنَّ تلك الطائفةَ داخلةٌ في هذه الآية، مثلُ ما جاءَ عن ابن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] في

---

(١) هو: سعيد بن جبير بن هشام الوالبي الأسدي مولاهم الكوفي، أبو محمَّد، وقيل: أبو عبد الله، الإمامُ الحافظ المقرئ المفسر الشَّهيد، ثقةٌ ثَبت فقيه، كان يقال: سعيد بن جبير جِهبِذ العلماء. قتلَه الحجَّاج سنة ٩٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٣٢١-٣٤٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/٦٠)، وتقريب التهذيب (ص٢٣٤).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (١/٣٢٤، رقم٦٦١) (١/٣٤٢، رقم٧٢٣)، والخلال في السنّة (٤/١٣٤، رقم١٣٥٣)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنّة (ص٢٦، رقم١٢)، وابن بطة في الإبانة (٢/٢٨٩، رقم١٢٣٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/٢٧٤، رقم١٨٠٩).

(٣) قال ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المرجئة تقول: حسناتُنا مقبولةٌ، وسيئاتُنا مغفورة»، رواه الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٧٤).

(٤) هو: محمد بن سيرين، أبو بكر، الأنصاري الأنسي البصري، الإمام شيخ الإسلام، مَولى أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ كبيرُ القدر، أدرَك ثلاثين صحابيًا. ولم يكن بالبصرة أحدٌ أعلم بالقضاء منه، وكان مفسِّرًا للأحلام، ولد لسنَتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفي سنة ١١٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٣/٢٨٣-٢٩٢)، =

قولـه تعـالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ﴾[الأنعـام: ٦٨]، قـال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن لم يكُـن أهـلُ القـدَر مِـن الـذين يخوضـون في آيـاتِ الله عـزَّ وجـلّ، فـلا أدري مـا هُـم!»[١].

ب. وقد يذكُرون أنَّ الآيةَ نزلت فيهم، ومرادُهم بذلكَ أنَّ الآية تشملُهم، لا أنَّ فعلَهم هو سببُ نُزولها؛ لأنَّ البدع إنّما ظهرت بعد اكتمالِ الوحي وموتِ النبي ﷺ، ومثالُ هذا ما جاءَ عَن عبدِ الله بن عَون رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢] أنَّه قال: «كان محمدُ (أي ابن سيرين) يرى أن هذه الآية نزَلت في أهلِ الأهواء: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾»[٣].

قال بدر الدين الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: «قد عُرِف من عادة الصّحابة والتابعين أنّ أحدَهم إذا قال: "نزلَت هذهِ الآية في كذا" فإنّه يريدُ بذلك أنَّ هذه الآية تتضمّنُ هذا الحكم، لا أنّ هذا كان السَّببَ في نزولها»[٥].

=

وسير أعلام النبلاء (٤/٦٠٦-٦٢٢)، وتقريب التهذيب (ص٤٨٣).

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٤٣٠، رقم٩٥٦).

(٢) هو: عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون، المزني مولاهم، البصري، الحافظ الإمام القدوة عالم البصرة، ثقةٌ ثبتٌ فاضل، كان من أئمّة العلم والعمل، قال عنه الذهبي: «لابن عونٍ جلالةٌ عجيبةٌ ووقعٌ في النفوس؛ لأنَّه كان إمامًا في العلم، رأسًا في التألُّه والعبادة، حافظًا لأنفاسه، كبيرَ الشأن»، ولد سنة ٦٦هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١٥١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣٦٤-٣٧٢)، وتذكرة الحفاظ (١/١١٧-١١٨)، وتقريب التهذيب (ص٣١٧).

(٣) رواه الفريابي في القدر(ص ٢١٦، رقم٣٧٧)، وابن بطة في الإبانة (١/٢٩١، رقم٣٥٨)،(١/٣٤٨، رقم٥٥١).

(٤) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، بدر الدين المنهاجي، أبو عبد الله. العلامة المُصَنِّف المُحَرِّر. تُركيّ الأصل. من تصانيفه: «البرهان في علوم القرآن»، و«البحر المحيط في أصول الفقه»، و«اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة». ولد سنة ٧٤٥هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٩٤. ينظر: الدرر الكامنة (٥/١٣٣-١٣٥)، وإنباء الغمر بأبناء العمر (١/٤٤٦-٤٤٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٦٧-١٦٨).

(٥) البرهان في علوم القرآن (١/٣١-٣٢)، وينظر: مقدمة التفسير لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (١٣/٣٣٨-٣٤٠).

ج. وقد يذكرونَ بأنّ المراد بالآيةِ تلكَ الطائفةَ من أهلِ البدع، وهو أيضًا محمولٌ على أنَّ المراد شمولُ الآية لها، لا أنَّهم المُرادُون بها دونَ غيرهم، وهذَا كقولِ محمد بن علي بن الحسين رَحِمَهُمُاللَّهُ(١): «لا تجالسوا أهلَ الخصومات، فإنَّهم الذين يخوضون في آيات الله»(٢)، فإنَّه شبيةٌ بمرادِ ابنِ سيرين في كلامه آنف الذِّكر، ومثاله أيضًا ما سبق من قول أبي أمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصف: ٥]، قال: «هم الخوارج»، مع أن هذه الآيةَ هي في الكلام عن قوم موسى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ.

٤. أنّ الذمّ اللاحق لبعض هذه الأمة بسبب وقوعِهم فيما وقَعَ فيه أولئك السابقون، لا يَلزمُ أن يكون مساوِيًا للذمّ الواقع عليهم، بل قد يكون مثلَه، وقد يكون دونَه، وقد يكون أكثرَ منه، فلا شكّ في وجودِ قدرٍ مشترك بين المشبَّه والمشبّه به، وهو ما يسمّى وجهَ الشبه، لكن قَد يكونُ وُجودُه في السابقِين أكثر، وقد يكون أقلّ، وقد يكون مساوِيًا أو قريبًا منه، وإذا عُلِمَ أنَّ هذا الذمّ معلَّلٌ بوصفٍ، فإنَّه يزيدُ بزيادتِه وينقصُ بنقصانه، أي أنَّ من قامَ به هذا الوصفُ استَحقَّ مِن الذمِّ بقَدر ما قامَ به مِن ذلكَ الوَصف.

وليس بلازمٍ مِن كلامِهم في هذا البابِ التسويةُ مِن كلِّ وجهٍ؛ لأنَّ تسويتَهم بِهم مِن كلِّ وجهٍ تقتضِي تكفيرَهم، ومعلومٌ أنَّ السلفَ لم يُكفِّروا جميعَ أهلِ البدع ولم يُخرجوهم من دائرة الإسلام، بل حتّى ما أفاد من كلامهم استحقاقَ المتأخرين للذمِّ أكثر من السابقين، فإنَّه لا يوجِب التكفير

(١) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي العلوي الفاطمي المدني، السيد الإمام، أبو جعفر، ولَد زين العابدين، وهو تابعي جليل القدر، اشتهَر بالباقِر، مِن بقَرَ العلمَ، أي شقّه فعرفَ أصلَه وخفيّه، وكانَ أحدَ مَن جمعَ بينَ العِلم والعَمل، والسؤدَد والشَّرف، والثقة والرَّزانة، وهو بريءٌ من طريقةِ الشيعة الإمامية الذين يبجلونه ويجعلونه أحد الأئمة الاثني عشر، ويقولون بعصمته وبمعرفته بجميع الدين. ولد سنة ٥٦هـ، وتوفي سنة ١١٤هـ وقيل سنة ١١٧هـ بالمدينة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٠١-٤٠٩)، والبداية والنهاية (١٣/٧٢)، وتهذيب التهذيب (٩/٣٥١).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٩/٣١٤)، وابن بطة في الإبانة (١/٣٠١، رقم٣٨٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/١٨٤)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/٨٨) إلى عبد بن حميد.

أيضًا؛ لأنَّ زيادتهم عليهم في الذمِّ قد تكون من وجهٍ دون وجه.

فممّا يُفيد ذمَّهم بما يفوق ذم أولئك الأولين، قول عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١] مخاطِبًا الجهمية الذين عطّلوا صفتي اليد والوجه عن الله تعالى: «لقد سببتُم الله بأقبحَ ممّا سبّتهُ اليهود، قالت اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[المائدة: ٦٤]، وقلتُم أنتم: يدُ الله مخلوقةٌ؛ لِما ادعيتم أنّها نعمتُه ورِزقُه؛ لأنَّ النعمةَ والأرزاقَ مخلوقةٌ كلها، ثمّ زِدتم على اليهود فادَّعيتم أنَّ وجهَ الله مخلوق، إذِ ادعيتم أنَّه وجهُ القِبلة ووجوهُ الأعمالِ الصالحة، وكوجهِ الثَّوبِ والحائِط، وهذِه كلُّها مخلوقَة، فادَّعَيتم أنَّ عِلمَه وكلامَه وأسماءَه محدثةٌ مخلوقةٌ كما هي لكم، فما بقي إلّا أن تقولوا: هو بكمالِه مخلوق، فلذلك قلنا إنكم سبَبتُم الله بأقبح ما سبّته اليهود»[٢].

فالدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدّ قول الجهمية أقبحَ من قول اليهود، وهذا صحيحٌ من جِهةِ باطنِ المقالَة ولوازمِها، لكن إذا نظَرنا إلى ظاهرِ المقالة والباعِثِ عليها فإنَّ قولَ اليهود يُعدُّ أقبح؛ لأنَّ الجهمية قالُوا ذلك بسببِ شُبهة التعطيل التي رانَت على قلوبهم، وظنِّهم الفاسدِ أنَّ هذا يسمى تنزيهًا، وأمّا اليهود فقالوا ذلك تنقُّصًا للباري جلّ وعلا، ورَميًا له بالبُخل تعالى ربنا وتقدّس؛ لأنَّهم استبطَؤوا نِعمه، وتقالُّوا فضلَه وجميله[٣].

وقد يرِد في كلام السلف عن بعض الفرق ما يشير إلى أنّ هذا التشبيهَ لا يُخرجهم من الملة، كقول سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المرجئة:«يهود القبلة»[٤]، فإضافتهم إلى القبلة تشير إلى أنَّهم من أهل الملّة.

---

(١) ذكرت كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتمثيل على منهج السلف، وإن لم يكن داخلًا في اصطلاح السلف الذين هم أهل القرون الثلاثة، لكنّه ممن عُلم سَيرُه على منهجهم مع شدة قرب عهدِه بهم، فمنهجه منهجهم، ومن نفس الباب نقلٌ سيأتي للإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّه كذلك مع كونه أقرب عهدًا بهم.

(٢) النقض على بشر المريسي (ص٤٣٧)، وينظر: الكتاب نفسه (ص١٢٧).

(٣) ينظر: الوجيز للواحدي (٣٢٧/١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢٧٩/٥).

(٤) سبق تخريجه قريبًا (ص٩٨).

وقد يقع في كلامهم ما يقتضي أقلّ من ذلك، بما يفيد مجرَّدَ التَّنبيه على انحرافٍ أشبهَ انحراف الأمم السابقة، كقول حماد بن أبي سليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] لمّا قدم البصرة، فجاء فرقد السبخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)] وعليه ثيابُ صوفٍ وسِخة، فقال له حماد: «يا فرقد! ضع نصرانيَّتك هذه عنك؛ فلقد رأيتُنا نأتي إبراهيمَ النخعي فيخرج إلينا وعليه معَصْفرةٌ، ونحن نرى أنّ الميتة قد حلّت له»[(٣)]، فقوله: «ضع نصرانيَّتك هذه عنك»، غايةُ ما يفيده أنَّه وقَع في شعبةٍ من شُعَب النصرانية، وهي الرَّهبنة، وذلك ممّا قد يقع فيه المسلِمُ المريدُ للحقِّ بخطأٍ أو جهلٍ، ولا يقتَضي ذلكَ الطعنَ المطلقَ فيه، وليست هذه الكلمة بأشدَّ من قوله ﷺ لأبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «إنك امرؤٌ فيك جَاهلية»[(٤)]، وقَد استدلّ به ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على «أنَّ الرجلَ مع فَضلِهِ وعِلمِهِ ودينِهِ، قد يكونُ فيه بعضُ هذه الخصالِ المسمّاةِ بجاهليةٍ وبيهوديّةٍ ونصرانيةٍ، ولا يوجِبُ ذلكَ كُفرَه ولا فسقَه»[(٥)]. وسيأتي لهذا الجانب مزيد تفصيل بإذن الله في المبحث التالي.

٥. أن قياسهم يتنوَّع من حيثُ التعميمُ والتَّخصيص:

أ- فقد يكونُ بوصفِ أهلِ البِدع والأهواء عُمومًا بهذه المشابهة، مثل ما جاء عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «أهلُ البِدع بمنزلةِ اليهود والنصارى»[(٦)].

---

(١) هو: حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي، أصله من أصبهان، العلامة الإمام فقيه العراق. كان أحد العلماء الأذكياء، والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمُّل، وهو من مرجئة الفقهاء. توفي سنة١٢٠هـ وقيل: سنة١١٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٣١-٢٣٧)، تقريب التهذيب (ص١٧٨).

(٢) هو فرقد بن يعقوب السَبَخِي، أبو يعقوب النساج البصري، من سبخة البصرة وقيل: من سبخة الكوفة. أحد العبّاد الأعلام، لكنّه ليِّن الحَديث كثيرُ الخطأ. توفي سنة ١٣١هـ أيام الطاعون بالبصرة. ينظر: تهذيب الكمال (١٦٩/٢٣)، وتاريخ الإسلام (٣/٧٢١)، وتقريب التهذيب (ص٤٤٤).

(٣) رواه الدينوري في المجالسة (٥/١١٠، رقم١٩٢٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/٢٢١).

(٤) سبق تخريجه (ص٧١).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص(١٥٤).

(٦) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/٢١٥، رقم٢٣٣)، والهروي في ذم الكلام (٥/٨، رقم٧٨٨)، =

ب-وقد يكون بوصف طائفةٍ معيّنةٍ منهم بذلك، كالقدرية، أو الخوارج، أو المرجئة، وأمثلته كثيرةٌ سبق بعضها، ومنها ما جاء عن محمد الباقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «ما ليلٌ بليلٍ، ولا نهارٌ بنهارٍ أشبهَ من المرجئةِ باليهود»(١).

ج- وقد يكون بتنزيلِ تلك المشابهةِ على فَردٍ معيَّنٍ من أهل البِدَع، كمثل قول ابنِ المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢) مشبِّهًا قول الجهم بقول أهل الشرك:

فلا أقول بقول الجهم إنَّ له قولًا يُضارِع قول الشرك أحيانًا(٣)

وقول يزيد بن هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤): «المريسي أضرُّ من ماني(٥)»(٦).

=

وهذا لفظه، وفيه يحيى بن مسلم البكاء: ضعيف. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر(١١/٢٧٩).

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/١٠٦، رقم١٥٧٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/٢٧٧، رقم١٨١٥).

(٢) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم، أبو عبد الرحمن التركي ثمّ المروَزي. الإمام شيخ خراسان، وعالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته. قال ابن حجر: «ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ، جُمعت فيه خِصال الخير». ولد سنة ١١٨، وتوفي بهِيت سنة ١٨١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨-٤١٩)، وتقريب التهذيب (ص٣٢٠).

(٣) علقه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/١٤، رقم١٢) بصيغة الجزم، وذكره ابن تيمية في التسعينية (١/٢٤١)، والذهبي في السير (٨/٤١٤).

(٤) هو: يزيد بن هارون بن زاذِي السُّلَمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، الإمام القدوة، ثِقةٌ متقنٌ عَابد. كان رأسًا في السنّة، معادِيًا للجهميّة، منكِرًا تأويلَاتِهم، وكانَ يكفِّر القائلَ بخَلق القرآن، وكان ممن يُعدُّ من الآمِرينَ بالمعرُوف والناهين عن المنكر. ولد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ٢٠٦هـ، بواسط. ينظر: تاريخ بغداد (١٦/٤٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٩/٣٥٨-٣٧١)، وتقريب التهذيب (ص٦٠٦).

(٥) هو: ماني بن فاتك الحكيم، ظهر في زمان سابور بن أردشير، وذلك بعد عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أحدث دِينًا بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ولا يقول بنبوة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وادّعى النبوة، وتبِعه خلق كثير، وهم الذين يسمون المانويّة. وقتله بهرام بن هرمز بن سابور. ينظر: الملل والنحل (٢/٤٩)، والكامل في التاريخ (١/٣٥٥-٣٥٦).

(٦) علقه البخاري في خلق أفعال العباد مجزومًا به (٢/٣٣، رقم٥٠)، وينظر: الرد على الجهمية للدارمي
=

وقول هشام بن عبيد الله الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المريسيّ عندنا خليفةُ جهم بن صفوان الضالّ، وهو وليُّ عهده، ومَثَله عندنا مَثل بلعام بن باعُورا الذي قال الله فيه ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٥]»[١].

وعن الـحَسن الزّعفراني[٢] أنَّه قال: «حجَّ بشر المريسيّ، ثمّ قدِم، فقال: لقد رأيتُ بالحجاز رجلًا، ما رأيت رجلًا مثلَه سائلًا ولا مجيبًا. يعني الشافعيّ. قالَ: فقدم الشافعيُّ علَينا بعدَ ذلِك بغداد، واجتمعَ النَّاسُ إليه، فخَفُّوا عن بِشر[٣]، قال: فجئتُ بشرًا يومًا. فقلتُ: هذا الشافعيُّ الذي كنتَ تزعُم، قَدِم. فقالَ: إنَّه قد تغيّر عمّا كان عَليه! فقال الزعفرانيّ: ما كان مَثَلُه الآنَ (يعني المريسيّ) إلّا كمَثَل اليهودِ في أمر عبدِ الله بن سلَام[٤]، حيثُ قالوا: "سيدُنا وابنُ سيدِنا"، فقال لهم: "فإني قَد أسلمت"، قالوا: "شرُّنا وابنُ شرِّنا!"[٥]»[٦].

=

(ص٢٥٧).

(١) سبق تخريجه قريبًا (ص٩٧).

(٢) هو: الحسن بن محمد بن الصبّاح الزعفراني، أبو علي البغدادي، الإمام العلامة شيخ الفقهاء والمحدثين، صاحب الشافعي، كان من الفصحاء البلغاء. ولد سنة بضع وسبعين ومائة، وتوفي ببغداد سنة ٢٦٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٢٦٢-٢٦٤)، وتقريب التهذيب (ص١٦٣).

(٣) أي قلَّ حُضورهم عند بشرٍ؛ انشغالًا بالشافعي عنه.

(٤) هو: عبد الله بن سلَام بن الحارث الإسرائيلي ثمّ الأنصاري، أبو يوسف، من ذرية يوسف عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ. ومن بني قينُقاع. قيل: كانَ اسمُه في الجاهليَّة الـحُصين، فلمّا أسلمَ سمّاه رسول الله ﷺ عبدَ الله. وكان أحد أحبارِ اليهود، أسلم إذ قدم النبي ﷺ المدينة، وتوفي سنة ٤٣هـ بالمدينة في خلافة معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٣/٩٢١-٩٢٢)، والإصابة لابن حجر (٦/١٩٠-١٩٢).

(٥) قصة اليهود مع عبد الله بن سلّام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أخرجها البخاريُّ في صحيحه (رقم٤٤٨٠)، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ ﴾، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٦) رواه البيهقي في مناقب الشافعي(١/٢٠٢)، وأورده الذهبي في السير(١٠/٤٤).

٦. يُلحظُ في كلام السلف في هذا الباب التنويعُ في التشبيه والقياس بحسَب وجَه الشبه، ومن الأمثلة الواضحة على هذا الأمر قول سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ: «كانوا يقولون: من فسدَ من العلماءِ ففيه شَبَهٌ من اليهود، ومن فسدَ من العُبّاد ففيه شَبَهٌ مِنَ النصارى»[١].

قال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ شارحًا: «ووجهُ هذا أنَّ اللهَ ذمَّ علماءَ اليهودِ بأكلِ السُّحت، وأكلِ الأموالِ بالباطل، والصدِّ عن سبيل الله، وبقتل النبيِّين بغيرِ حقٍّ، وبقتلِ الذين يأمُرون بالقسطِ مِن الناس، وبالتَّكبُّر عَن الحقّ وتَركِهِ عَمدًا؛ خوفًا من زوالِ المآكل والرِّياسات، وبالحَسَد، وبقَسوة القلب، وبكتمانِ الحقّ، وتلبيسِ الحقِّ بالباطل، وكلُّ هذه الخصالِ توجدُ في علماءِ السُّوءِ مِن أهل البدع ونحوِهم. ولهذا شُبِّهت الرافضةُ باليهودِ في نحوٍ من سبعين خَصلة، وأمَّا النصَارى فذمَّهم اللهُ بالجَهلِ والضَّلالة، [وبالغلوِّ][٢] في الدِّين بغير الحقّ، ورفعِ المخلوق إلى درجةٍ لا يستحقُّها، حتّى يُدّعى فيه الإلهيّة، واتباعِ الكُبَراء في التَّحليل والتحريم. وكلُّ هذا يُوجَد في جُهّالِ المسلمِين المنتَسِبين إلى العِبادة مِن هذه الأمّة، فمنهُم مَن يعبُد بالجهل بغيرِ علم، بل يذمّ العلمَ وأهله، ومنهُم مَن يغلو في بعض الشيوخ فيدّعي فيه الحلول[٣]، ومن يدَّعي الحلول المطلق[٤]

---

(١) حكاه عنه ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه، ينظر مثلًا: مجموع الفتاوى (٢٢/٣٠٧)، وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص٨٢)، وكذا ابنُ كثير في البداية والنهاية (١٤/٨٢١)، وابنُ رجب الحنبلي في "الحِكَم الجَدِيرة بالإذاعة" ضمن مجموع رسائله (٤/٢٢٨)، ولم أقف على من خرّجه مسندًا.

(٢) في المصدر (وباللغو)، وهو خطأ.

(٣) الحلول: هو أن يكون الشيءُ حاصلًا في الشيء ومختصًّا به بحيثُ تكون الإشارةُ إلى أحدهما إشارةً إلى الآخر تحقيقًا أو تقديرًا. ومنه حلولٌ سَرياني، وهو اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارةً إلى الآخر، كحلول ماء الورد في الورد، وحلولٌ جِواريّ، وهو كون أحد الجسمين ظرفًا للآخر، كحلول الماء في الكوز. والمرادُ هنا عقيدة الحلول، وهو حلولُ الإله في هذاالشَّخص. ينظر: التعريفات للجرجاني (ص٨٠)، والكليات للكَفَوي (ص٣٩٠)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٧٠٦).

(٤) أي: حلول الإله في جميعِ خلقه. ينظر ما يأتي من التعريف بالحلولية (ص١٤١).

والاتّحاد[١]، ومنهم من يغلو فيمن يعتقده من الشُّيوخ كما يَغلُو النصارى في رهبانِهم»[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلهذا تجدُ أكثرَ المنحرفين من أهلِ الكلام - من المعتزلة ونحوهم - فيه شَبَهٌ من اليهود، حتى إنّ علماء اليهود يقرؤون كُتُبَ شيوخِ المعتزلة ويستحسنون طريقَتَهم، وكذا شيوخُ المعتزلة يميلون إلى اليهود، ويرجِّحونهم على النَّصارى، وأكثرُ المنحَرِفين من العُبّاد -من المتصوفة ونحوهم- فيه شبهٌ من النَّصارى، ولهذا يميلونَ إلى نَوعٍ من الرَّهبانية والحُلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخُ هؤلاء يذمُّون الكلامَ وأهله، وشيوخُ أولئك يعيبُون طريقةَ هؤلاء، ويصنِّفون في ذمِّ السَّماع والوَجد، وكثيرٍ من الزُّهد في العبادة التي أحدَثها هؤلاء»[٤].

٧. يَرِد من كلام السلف في هذا الباب ما فيه توسُّعٌ في التشبيه والقياس: إمّا توسُّعٌ في الأنواع المشبَّهِ بها، وإمّا توسُّعٌ في ذِكر أوجه الشبهِ.

أ- فمن الأوَّل كلامُ عبدِ العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥] في أثناءِ مناظرته بشرًا المريسي، مبيِّنًا

---

(١) الاتِّحاد: هو تصيير الذَّاتين واحدة، وهو ممتنع. ويطلق على غيرِ هذا المعنى تجوُّزًا. والمراد هنا الاعتقاد باتّحاد الخالق بالمخلوقات، كقول أهل وحدةِ الوجود. ينظر: التعريفات (ص١٦)، والتوقيف على مهمات التعاريف (ص٣٧)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٩١).

(٢) الحِكَم الجديرة بالإذاعة لابن رجب، ضمن مجموع رسائله (٤/٢٢٨)، ولابن القيم في بدائع الفوائد (٢/٤٤٠-٤٤١) كلامٌ نحوه.

(٣) هو: علي بن علي بن محمد بن بن محمد بن أبي العز الأذرَعيّ ثمّ الدِّمشقي الصالحيّ، صدر الدين أبو الحسن الحنفي، قاضي القضاة. امتُحن بسبب اعتراضه على قصيدة ابن أَيبك الدمشقي. من مصنفاته: «شرح الطحاوية»، و«التنبيه على مشكلات الهداية»، و«النور اللامع فيما يعمل به في الجامع». ولد سنة ٧٣١هـ، وتوفي سنة ٧٩٢هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٤/١٠٣)، ومقدِّمة تحقيق شرح العقيدة الطحاوية (١/٦٧-١٠٧).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٨٠١)، وينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٨/٧٠)، ومجموع الفتاوى (٨/٢٥٩، ١٣/٩٩-١٠٠).

(٥) هو: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي، كان يلقب بالغُول لدمامة منظره، كان من أهل الفضل والعلم، صدوق في الحديث، جرى بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن في عهد المأمون، صاحب =

أصنافَ الضُّلال الذينَ وقَع المريسيُّ في مشابهتهم واتِّباعِ سبيلِهم، فقالَ مخاطبًا المأمون: «لمّا قرأتُ على بشرٍ القرآن، وأوضحتُ السبيلّ والبرهان، ودللتُه على طريق النجَاة، ونطقتُ بالحقّ الذي أنطقني الله به، قال بشر: إني لَعَلىٰ بينةٍ من ربّي، قال هو: ما دعوتُ الناسَ إلّا إلى سبيلِ الرَّشاد، وكذلك قالَ فرعونُ حينَ أنطقَ الله من وفَّقه لقولِ الحقّ، قال عز وجل: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَـٰدِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿٢٨﴾ يَـٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَـٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٨ - ٢٩]، قلتُ: قالَ هذا المؤمنُ الحقَّ الذي أنطقَ الله به لسانَه، وسددَّ به قولَه، وسَمِعَه فرعونُ وقومُه، قال فرعون لقومِه: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، وكذلك بشرٌ يا أميرَ المؤمنين، حين سَمِعَني أقولُ الحقَّ، وفَّقني اللهُ إليه وأنطقَ به لساني، فقالَ: إنِّي لَعَلى بيِّنةٍ من ربِّي وما دعوتُ الناسَ إلّا إلى سبيل الرشاد، فأجابَ بمثلِ ما أجابَ به فرعونُ عندَ سَماع الحقّ، واتَّبعَ سَبيلَه وما عَدلَ عنها.

فبِشرٌ مرّةً يتَّبع سبيلَ الشَّيطان، ويأمرُ بما أمَر به الشَّيطان، وقَد قال اللهُ عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَـٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

ومرةً يتَّبع سبيل اليهودِ في تحريفِ القرآن عن مواضعه، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦] إلى قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٥٢]، وقال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، ومثلُ هذا كثير.

ومرةً يتَّبع سبيلَ الكُفَّار في التسويةِ بينَ الله وبين خلقه في خَلقِ الأَشياء.

ومرةً يتَّبع سبيلَ عَبَدَةِ الأصنام في الحَيدةِ عن الجواب، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَيْدُ

=
كتاب «الحيدة». توفي بعد ٢٣٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/٢١٢)، وتاريخ الإسلام (٥/٨٧٣-٨٧٤)، وتقريب التهذيب (ص٣٥٩).

ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ ﴾ [غافر: ٢٥].

ومرةً يتبع سبيلَ فرعونَ والقولَ بمثلِ قولِه، وقد قال الله عز وجلّ: ﴿ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴾ [غافر: ٣٧]»[١].

ففِي كلام الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تشبيهُ المريسيّ بفرعونَ، والشيطانِ، واليهودِ، والكفّارِ، وعَبَدة الأصنام، وهذا من التوسُّع في الأصنافِ الضالّة المشبَّه بها؛ لاختلاف وجهِ الشَّبَه في كلٍّ منها.

ب- ومن الثاني: - وهو التوسُّع في ذكر أوجه الشبهِ فقط، مع كونِ المشبّه به طائفةً واحدة- ما رواهُ عبد الرحمن بن مالك بن مغول[٢] عن أبيه[٣] قال: قال الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أُحذِّرك الأهواءَ المضلَّة، وشرُّها الرّافضة، وذلكَ أن منهم يهودًا يغمِصُون[٤] الإسلام لتحيا ضلالتُهم، كما يغمصُ بولس بن شاول[٥] ملكُ اليهود النصرانيةَ... ثمّ قال: لم يدخلوا في الإسلام رَغبةً ولا رهبةً من الله

(١) الحيدة والاعتذار (ص٧٥-٧٦).

(٢) هو عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل الكوفي، أبو بهز البجَلي، متروك. قاله أحمد والدارقطني وأبو حاتم، وقال أبو داود: كذاب، وقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، ينظر: لسان الميزان لابن حجر (٥/١٢١-١٢٣).

(٣) هو: مالك بن مِغْوَل بن عاصم بن غزية بن خرشة الكوفي، أبو عبد الله، البجلي، الإمام الثقة المحدث، كان من سادة العلماء، توفي سنة ١٥٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/١٧٤-١٧٥)، وتاريخ الإسلام (٤/١٩٠)، وتقريب التهذيب (ص٥١٨).

(٤) الغَمص: الاحتقار والعيب. ينظر: النهاية لابن الأثير (٣/٣٨٦)، والقاموس المحيط (ص٦٢٥) مادة (غ م ص)، والمراد أنّهم يَدخلون في الإسلام ظاهرًا ليطعنوا فيه ويُزرُوا به بالأباطيل والأكاذيب.

(٥) هو: بولس، واسمه الأصلي شاول. أصلُه يهوديٌّ من الفريسيين، كانَ شديد العَداء لعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وأتباعه، ثمّ فجأةً أظهر الإيمان به ومحبّته، ونشط في الدعوةِ إلى النصرانيّة مطوِّفًا الأقاليم ينشئ الكنائس، ويلقي الخطب، وينشئ الرسائل، حتى كانت رسائله هي الرسائل التعليميّة بما اشتملَت عليه من مبادئَ في الاعتقاد. كانَ شاول السببَ الرئيس في تبديل دين النصارى وتحريفه إلى الوثنية وإلغاء العمل بالتوراة. وُلد في طرسوس، وتربّى في القدس، ومات مقتولًا -فيما قيل- في اضطهادات نيرون سنة ٦٦ أو ٦٧م. ينظر: سفر أعمال الرسل (٩: ١- =

عزَّ وجل، ولكن مَقتًا لأهلِ الإسلام، وبَغيًا عليهم... وآيةُ ذلك أنَّ محنةَ الرافضة محنةُ اليهود:

قالت اليهود: لا تصلُح الإمامةُ إلّا لرجُلٍ من آلِ داود، وقالت الرّافضة: لا تصلح الإمامة إلّا لرجُلٍ من ولدِ عليٍّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال، وينزل [سيفٌ][1] من السماء، وقالت الرافضة: لا جهادَ في سبيل الله حتى يخرج المهدي، وينادي منادٍ من السماء.

واليهود: يؤخرون صلاة المغرب حتى تشتبك النجوم، وكذلك الرافضة، والحديث عن رسول الله ﷺ: «لا تزال أمَّتي على الفِطرة ما لم يؤخِّروا صلاةَ المغرب حتّى تشتبكَ النجوم»[2].

واليهودُ تزولُ على القِبلة شَيئًا، وكذلكَ الرافضة.

واليهود تَنُود في الصلاة [3]، وكذلكَ الرافضة...

واليهود يستحلون دم كل مسلم، وكذلكَ الرافضة.

واليهود لا يرون على النساء عدَّةً، وكذلكَ الرافضة.

=

٢٢: ٣)، ضمن «الكتاب المقدّس» لدى النصارى، ومحاضرات في النصرانية لمحمد أبو زهرة (ص٦٥-٦٨)، وبولس وتحريف المسيحية، هيم ماكبي (ص٣٥-٤٤).

(١) عند اللالكائي: (عيسى)، وعند الخلال (سَبَب)، والتصويب من منهاج السنّة (١/ ٣٠).

(٢) جاء من حديث عددٍ من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، منها حديثُ العبّاس بن عبد المطلب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. أخرجه ابن ماجه، كتاب الصلاة: باب وقت صلاة المغرب، (رقم٦٨٩)، وابن خزيمة (١/ ٢٠٦، رقم٣٤٠)، وجوّد إسناده النووي في المجموع (٣٨/٣)، وصحّحه الألباني في أحكامه على سنن ابن ماجه (رقم٦٨٩)، ومنها حديث أبي أيوب الأنصاري وعقبة بن عامر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أخرجه أحمد (٢٨/ ٥٦٤، رقم١٧٣٢٩)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب في وقت المغرب، (رقم٤١٨) وسكت عنه، والحاكم في المستدرك (١/ ١٩١)، وقال: «صحيح على شرط مسلم»، وحسّنه النووي في المجموع (٣٨/٣)، وصحّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود- الكتاب الكبير- (٢/ ٢٩٠، رقم٤٤٥).

(٣) أي تتمايل فيها. ينظر: القاموس المحيط (ص٣٢٣) مادة (ن و د).

واليهودُ لا يرونَ الطَّلاقَ الثلاثَ شيئًا، وكذلكَ الرافضة.

واليهود حرَّفوا التوراة، وكذلك الرافضةُ حرَّفوا القرآن.

واليهود يُبغضون جبريل، ويقولون: هو عدوُّنا من الملائكة، وكذلك صنفٌ من الرافضة يقولون: غلِطَ بالوحيِ إلى محمَّدٍ ﷺ.

وفُضِّلت اليهودُ والنصارى على الرافِضة بخَصلَتين:

سُئلَت اليهود: مَن خيرُ أهلِ ملَّتكم؟ قالوا: أصحابُ موسى، وسُئلَت الرَّافِضة: مَن شرُّ أهلِ ملَّتكم؟ قالوا: أصحابُ محمَّد.

وسُئلَت النَّصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حوارِي عيسى، وسئلت الرافضة: من شرُّ أهلِ ملتكم؟ قالوا: حوارِي محمد، أُمِرُوا بالاستغفار لهم فسبُّوهُم...»[(١)].

وهذا الأثر لا يثبُتُ عن الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأجل حالِ عبد الرحمن بن مالك بن مِغوَل؛ فإنَّه متروك، كما أنَّ الرافضة لم تكن تُعرَف بهذا الاسم في حياةِ الشَّعبي[(٢)]، فالظَّاهرُ أنَّه من كلام عبد الرحمن ونَظمِه، قالَه لما رآهُ من حالِ الشيعةِ في زمانِه، أو لِما سمع من أقوال أهل زمانه فيهم، وهو من طبقة تابعي التابعين، فغايةُ ما فيه أنَّه قاله مُنشئًا لا ناقِلًا، وعلى التقديرين فالمقصود حاصل؛ لأنّه يدلُّ على أنَّ الناس في ذلك الزمانِ القَديم مِن عَهد التابعين وتابعِيهم يصفون الرافضة بمثل ذلك، وهو ما أشارَ إليه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]، والشاهِدُ من الأثَر ما فيهِ من تشبيهِ الرافضة باليهود من وجوهٍ كثيرة، مع التوسّع في ذلك.

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٨/ ٣٤٤-٣٤٥، ٢٨٢٣)، ورواه الخلال في السنّة (٣/ ٤٩٦، رقم٧٩١) دون الجزء الأخير في تفضيل اليهود والنصارى على الرافضة، واللفظ ملفّقٌ منهما، وأورده ابن تيمية في منهاج السنّة (١/ ٢٨-٣٤) وعزاه إلى «خُشيش بن أصرم... ومن طريقه أبو عمرو الطلمنكي في كتابه في الأصول»، وفيه عدةُ زيادات على ما هٰهنا.

(٢) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/ ٣٥-٣٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٦، ٥٦).

٨. كلماتُ السَّلف في هذا الباب قد تختلِف في نوعِ الضُّلّال السَّابقين الذين يشبِّهون أهلَ البدع بهم، فعلى سبيل المثال: قد يُشبِّه أحدُهم طائفةً معينةً باليهود، ويُشبِّهُها غيرُه بالنصارى أو المجوس أو الصابِئة، فتختلفُ أقوالهم، ويكونُ أكثر خلافِهم في هذا من قبيل خِلاف التنوُّع الذي يمكن فيه الجمع بين الأقوال، وليس من خلافِ التضَادّ الذي يُعدّ الأخذُ بأحدها مانعًا من الأخذِ بالآخر؛ وذلك لأنَّ الطائفة المعيّنة من أهلِ البدع قد تُشبِهُ أهلَ دينٍ من وجهٍ، وتشبِهُ غيرَهم من وَجهٍ آخر، كما سَبق بيانُه، فيكون اختلافُ الأقوالِ الصادرة من السلف تابعًا لاختلاف تلك الأوجُه.

ومثالُه أنَّه جاء في كلامهم تشبيهُ الرافضة باليهود، كما سبق آنفًا في أثر الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجاء عنهم أيضًا تشبيهُهم بالنصارى، مثلُ ما ورد عن علقمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] أنَّه قال: «لقد غلت هذه الشيعة في عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما غَلت النصارى في عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ»[٢]، فوجهُ الشبهِ هنا هو الغلوُّ في المخلوق، وهي غير أوجه الشبه الكثيرة باليهود المذكورة في أثر الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونحوُه أيضًا تشبيهُهم القدريّةَ بالمجُوس، كقول ابنِ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فيهم: «مجوسُ هذه الأمّة»[٣]،

(١) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، أبو شبل، الكوفي، فقيه الكوفة وعالمها ومقرئها الإمام الحافظ المجود، المجتهد الكبير، ولد في أيام الرسالة المحمدية، وعِداده في المخَضرمين، ماتَ بعد الستين وقيل بعد السبعين. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٣-٦١)، وتقريب التهذيب (ص٣٩٧).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٥٤٤: رقم١٢٧٥، ١٢٧٨، ١٢٨٢)، والخلال في السنّة (٣/٥٠٠، رقم٧٩٦).

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٤٣١، رقم٩٥٨)، والفريابي في القدر (ص ١٥٢، رقم٢١٦)، والطبري في صريح السنّة (ص٣٠، رقم٢١)، وقد روي من حديثه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: أخرجه أبو داود، كتاب السنّة: باب في القدر، (رقم٤٦٩١)، - ومن طريقه الحاكم (١/٨٥)-، وأحمد (٩/٤١٥، رقم٥٥٨٤، ١٠/٢٥٢، رقم٦٠٧٧)، والطبراني في المعجم الأوسط(٣/٦٥، رقم٢٤٩٤) وغيرهم، لكن صحّح الدارقطنيُّ في العلل (١٣/١٠٢) وقفَه على ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وخالفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/٤٤٦) فصحّحه مرفوعًا وموقوفًا، وذكر ابن تيمية -كما في فتاواه- (٨/٤٥٢) أن «طائفةً من أئمة الحديث طعنوا في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك»، وتعقّب العلائيُّ ابنَ الجوزي لإخراجه المرفوعَ في الموضوعات وفي الواهيات، وقال: «بل ينتهي بمجموع طرقه إلى درجة الحسَن الجيِّد المحتجِّ به إن شاء الله تعالى»، نقله ابن عراق الكناني في =

وورد نحوه أيضًا عن مجاهدٍ[١] ويحيى بن أبي كثير[٢] رَحِمَهُمَاٱللَّهُ[٣].

وجاءَ تشبيه القدرية أيضًا باليهود، كما جاء عن سعيد بن جبير رَحِمَهُٱللَّهُ أنَّه قال: «القدريةُ يهود»[٤]، ومنهم من شبَّهَهُم بالنصارى، كمسلم بن يسار رَحِمَهُٱللَّهُ[٥]، حيث قال في رأس القدرية معبدٍ الجهني[٦]: «إنّ معبدًا يقول بقولِ النصارى»[٧].

=

تنزيه الشريعة (٣١٧/١)، وحسّن الألبانيُّ المرفوعَ بمجموع طرقه في ظلال الجنة (ص١٦٢، رقم٣٣٨).

(١) هو: مجاهدُ بن جَبر، أبو الحجّاج المكّي المخزومي مولاهم، الأسود. الإمام شيخُ القرّاء والمفسِّرين، ثقةٌ فقيهٌ عالمٌ كثيرُ الحديث. أخذَ عن ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا القرآنَ والتفسيرَ والفقه. قال قتادة: أعلَمُ من بقي بالتفسير مجاهد. توفي سنة ١٠٢هـ، أو بعدها بسنةٍ أو بسنتَين. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤-٤٥٧)، وتهذيب التهذيب (٤٣/١٠)، وتقريب التهذيب (ص٥٢٠).

(٢) هو: يحيى بن أبي كثير، واسمُ أبيه صالح بن المتوكل، وقيل غير ذلك، أبو نصر الطَّائيّ مولاهم اليمامي. الإمامُ الحافظ العابد، كان طلّابةً للعلم، ثقةً ثبتًا لكنّه يدلِّس ويرسل. قال أيوب: ما بقِي على وجه الأرض مثلُه. توفي سنة ١٣٢هـ، وقيل: سنة ١٢٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/٦)، وتهذيب التهذيب (٢٦٩/١١)، وتقريب التهذيب (ص٥٩٦).

(٣) أثر مجاهد: رواه الفريابي في القدر (ص ١٦٦، رقم٢٤٠)، وعنه الآجري في الشريعة (٥٤١/١، رقم٤٩٧)، وينظر: زاد المعاد لابن القيم (٥٣٢/٣)، وأثر يحيى: رواه ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنّة (ص٢٢، رقم١).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤٤١/٤، رقم١٢٦٧)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢٥٩/٨).

(٥) هو: مسلم بن يسار، أبو عبد الله البصري، ويقال له مسلم سكَّرة، ومسلم المصبِّح؛ لإسراجه مصابيح المسجد، القدوة الفقيه الزاهد، ثقة عابد. توفي سنة ١٠٠هـ. ينظر: تاريخ دمشق (١٢٤/٥٨-١٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٥١٠/٤-٥١٤)، وتقريب التهذيب (ص٥٣١).

(٦) هو: معبد بن عبد الله بن عويمر (وقيل: بن عكيم) الجهني، نزيل البصرة، كان أول من تكلَّم بالقدر في زمن الصحابة، وكان رأسًا في ذلك، قَدِم المدينة فأفسد بها أُناسًا، فأخذه الحجاج بن يوسف فقتله، وكانت وفاتُه قبل سنة ٩٠هـ. ينظر: تاريخ دمشق (٣١٣/٥٩-٣٢٥)، وتاريخ الإسلام (١٠٠٦/٢-١٠٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٨٥/٤-١٨٧)، وتهذيب التهذيب (٢٢٥/١٠).

(٧) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٣٩٢/٢، رقم٨٥٢)، وعنه الخلال في السنّة (٥٢٨/٣، رقم٨٦٠).

ومنهم من جَمعَ بين تشبيههم باليهود وبالنصارى مبيِّنًا وجهَ الشبه، كيونس بن ميسرة بن حَلبَس(١) عالِمِ دمشق رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: «اللّهم إني أُشهدك وكفى بك شهيدًا، أُشهدك شهادة توقِفُني عليها ثمّ تسألُني عنها: أنّ النصارى أشركت المسيح، وأنّ اليهود أشركت عُزَيرًا، وأنّ القدرية أشركت أنفسها والشيطان»(٢).

وقد يختلفون اختلافَ تضادٍّ في هذا الباب لكنَّه قليل، وقد ورَدَ نحوُ ذلك عن بعضِ الصحابةِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وذلكَ أنَّه اختلَفَ قَولا سعدِ بن أبي وقّاص وعليِّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في قول الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٣ - ١٠٤] هل يتنزَّل على الخوارج الحرورية(٣)؟ فعليّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان يرى ذلك، كما روى أبو الطفيل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ(٤)، قال: سألَ عبد الله بن الكوّاء(٥) عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن قوله

---

(١) هو: يونس بن ميسرة بن حَلْبَس، أبو عبيد، وقيل: أبو حلبَس الجبلاني، الأعمى، عالم دمشق، ثقةٌ من عُبّاد أهل الشام. دعا أن يرزقه الله الشهادة فقُتل في دمشق سنة ١٣٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٣٠)، وتهذيب التهذيب (١١/٤٤٨-٤٤٩)، وتقريب التهذيب (ص٦١٤).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٣/١٩١-١٩٢، رقم١٨١٠).

(٣) الحروريّة: همُ الخوارج، وقد سبق التعريف بهم، وإنّما لُقِّبوا بذلكَ لأجلِ أنّهم بعدَ رُجوعِ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مِن صِفِّين إلى الكُوفة انحَازُوا إلى حَروراء (قُرب الكُوفة)، وهُم يومئذٍ اثنَا عشَرَ ألفًا. يُنظر: مقالات الإسلاميين (ص١٢٧)، والفرق بين الفرق (ص٨٤).

(٤) هو: عامر بن واثلة بن عبد اللَّه بن عمرو الليثي الكناني الحجازي، أبو الطفيل، آخرُ الصحابةِ موتًا. كانَ من أنصارِ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وشَهِدَ معهُ حُروبَه. وكانَ عالِمًا شاعرًا فارِسًا. عُمِّر دَهرًا طَويلًا، وُلد سنة ٣هـ، وتوفِّيَ سنة ١١٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/٤٦٧، ٤/٤٦٧)، والإصابة لابن حجر (١٢/٣٨٣-٣٨٤).

(٥) هو: عبد الله بن الكوّاء، له أخبارٌ كثيرة مع عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكان يلزَمه ويُعنِّته في الأسئلة، صارَ من رؤوس الخوارج، ثمّ رجعَ عن مذهَبِهم وعاودَ صُحبةَ عليّ. ينظر: ميزان الاعتدال (٢/٤٧٤)، ولسان الميزان (٤/٥٤٩).

تعالى: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ قال: «أنتُم يا أهل حروراء[1]». وفي رواية: «كانَت أهلُ حَروراء منهم»[2].

وأمّا سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فخالفه في ذلك، فعن ابنِه مصعب[3] أنّه قال: «سألتُ أبي: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ هم الحَروريَّة؟ قال: "لا، هم اليهودُ والنصارى، أمّا اليَهودُ فكذَّبوا محمدًا ﷺ، وأمّا النَّصارى كَفَروا بالجنَّة، وقالوا لا طعامَ فيها ولا شَراب، والحَروريةُ: ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧]"، وكانَ سَعدٌ يسمِّيهم الفَاسِقين[4]»[5].

وفي روايةٍ أخرى أن مُصعَبًا قال: قلتُ لأبي: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ آلحرورية هم؟ قال: «لا، ولكنَّهم أصحابُ الصَّوامع، والحروريةُ قومٌ زاغُوا فأزاغَ الله قُلوبَهم»[6].

٩. يظهر من عباراتِ السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هذا الباب دِقّتُهم في القياس، وانتزاعُهم وجهَ المشابهَة بفِقهٍ عميقٍ، وفَهمٍ راسخ، وأُفُقٍ بعيد، ومِن الأمثلةِ التي يَظهَرُ فيها ذلكَ قولُ سفيانَ بنِ

(١) حَروراء: قيل: هي قريةٌ بظاهر الكوفة، وقيل: موضعٌ على مِيلَين منها. نزَل بها الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فنُسبوا إليها، وبها كان أوَّلُ تحكيمِهم واجتماعِهم. ينظر: معجم البلدان (٢/٢٤٥).

(٢) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/٤١٣)، والطبري في جامع البيان (١٥/٤٢٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٠/٢٤١، رقم٤٠٦١)، والحاكم (٢/٣٥٣) وصححه.

(٣) هو: مصعب بن سعد بن أبي وقاص، أبو زرارة الزهري المدني، كان ثقةً كثير الحديث، توفي سنة ١٠٣هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٣/١٦٧)، وتقريب التهذيب (ص٥٣٣).

(٤) وجهُ تسميته إيّاهم بالفاسقين أنّ هذه الآية صفةٌ لهم، إذ قبلَها قولُه تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

(٥) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾، (رقم٤٧٢٨).

(٦) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٦٣٤، رقم١٥٣٤)، والطبري في جامع البيان(١٥/٤٢٤)، والحاكم (٢/٣٧٠) وصحّحه، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٩/٦٨٩) للفريابي، وسعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وينظر: جامع المسائل لابن تيمية (٦/٢٣).

عُيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقالةِ خلقِ القرآن: «ما نعرفُ القرآنَ إلّا كلامَ الله، ومن قالَ غيرَ هذا فعَليهِ لَعنةُ الله، ما أشبهَ هذا القولَ بقولِ النَّصارى! ولا تُجالسوهم ولا تَسمعوا كلامَهم»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا: «قولُ ابنِ عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ما أشبه هذا الكلام بكلام النصارى" هو كما قال... فإنَّ عيسى مخلوقٌ، وهم يجعلونه نفسَ الكَلِمة، لا يَجعلونه المخلوقَ بالكَلِمَة، وأيضًا فأئمَّةُ النصارى... يقولون: إنّ اللهَ ظهر في صورةِ البشرِ مترائيًا لنا، كما ظهرَ كلامُه لموسَى في الشجرة، فالصَّوتُ المسمُوع هو كلامُ الله، وإن كانَ خلقَه في غيرِه، وهذَا المرئيُّ هوَ الله وإن كانَ قد حلَّ في غيره»(٢).

فكلامُ ابن عُيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاصلٌ من عِلمه بمقالةِ النصارى، وعِلمِه بحقيقةِ قولِ مَن قال بخلق القرآن، ثمّ رَبطِه وتشبيهِه بين المقالَتين، وهذا يدلُّ على عُمق عِلمِ السَّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ(٣).

١٠. أن كلامَهم في هذا البابِ يتنوَّعُ مِن حيث المقصِد:

أ- فمنهُ مَا يكون على جِهة الردِّ بالحُجّة وإظهار بطلان القولِ المخالف؛ لأنَّه إذا كان مساويًا لقولٍ باطلٍ سابقٍ، كان باطلًا كذلك، فيُكتفى ببيانِ تلك المساواة عن إحداثِ ردٍّ عليه؛ لأنَّ الله ردّ عليهِم في القرآن بما يكفي ويشفي.

فمَثلًا: قولُ علقمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لقد غَلَت هذه الشيعة في عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما غَلَت النصارى في عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ»(٤)، فيه ما يكفي في ردِّ مقالة الشيعة؛ لأنَّ القرآنَ الكريم تناوَلَ غُلوَّ النَّصارى في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كثيرًا بذمِّه وردِّه وكشفِ بُطلانه، فإذا كان غلوُّ الشيعة في عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ شبيهًا به، توجّهت تلك الآيات إلى الشيعةِ سواءً.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/٢٩٦)، وعلَّقه البخاري في خلق أفعال العباد مجزومًا به (٢/٢٥، رقم٣٥).

(٢) شرح الأصبهانية (ص٤٩١).

(٣) ينظر: فقه الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في الرد على المخالف، د. عبد العزيز آل عبد اللطيف: مجلة البيان، (العدد ٩٥، رجب ١٤١٦هـ، ص٩٨).

(٤) سبق تخريجه (ص١١١).

ب- ومنه ما يكون على جهة التشنيع، وإظهار شدة فساد المقالة، والتنفيرِ منها، وتقبيحِ قائلِها، كما قال أبو عبيدٍ القاسمُ بن سلّام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «كلّمتُ الناس، وكلّمتُ أهل الكتاب، فلم أر قوما أوسخَ ولا أقذر ولا أخسَّ من الرافضة»[(٢)]، يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تصوير قُبحَ بدعتهم، فذكر أنّهم في خسّة المذهب أشدُّ من كل أحدٍ، بمَن فيهم أهلُ الكتاب من اليهودِ والنصارى، وإذا كانَ المخاطَب بهذا الكلام يُدرك قُبحَ مقالةِ اليهودِ والنصارى وشناعَتَها، وينفِرُ منهُم ومن دينِهم، ثمّ عَلِم أنَّ مذهبَ الرافضةِ أشنعُ من مذهبهم، نفَر منه ومِن أهلِه.

ومثلُه أيضًا قولُ ابنِ المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا شناعَة قول الجهمية: «إنَّا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»[(٣)]. علّق عليه عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «صدق ابنُ المبارك، إنَّ مِن كلامهم في تعطيلِ صفات الله تعالى ما هو أوحشُ من كلام اليهود والنصارى»[(٤)]. وبيّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجه تلك الشناعة بقوله: «فإنَّ قولَهم صريحٌ في مناقضَة ما جاءَت به الرُّسلُ من الكتاب، وحقيقةُ قولهم جُحودُ الصَّانع، ففيهِ جُحود الرَّب، وجحودُ ما أخبرَ به عن نفسه على لسان رُسُلِه»[(٥)].

وقد استخدمَ هذا الأسلوبَ ونوّع فيه عبدُ العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أثناءِ مناظرته بشرًا

---

(١) هو: أبو عبيد القاسم بن سلَّام بن عبد الله، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون ثقة فاضل، من مصنفاته: «فضائل القرآن»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«المواعظ». ولد سنة ١٥٧هـ بهراة، وتوفي سنة ٢٢٤هـ بمكة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠-٥٠٥)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٥٦)، وتقريب التهذيب (ص٤٥٠).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (١/ ٢٧٤، رقم٥٠٦).

(٣) رواه الدارمي في الرد على الجهمية(ص٤٤، رقم٧) ونقضه على المريسي(ص٤، رقم١)، وعبد الله بن أحمد في السنّة (١/ ١١٤، رقم٢٣)، والخلال في السنّة (٥/ ٨٥-٨٦، رقم١٦٨٤، ١٦٨٥)، والآجري في الشريعة (١/ ٥٩٠، رقم٥٧٩)، وأبو عمرو الداني في الرسالة الوافية (ص٦٧)، وعلّقه البخاري مجزومًا به في خلق أفعال العباد (٢/ ١٥، رقم١٦).

(٤) الرد على الجهمية (ص٤٨).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٥).

المريسي، وكان أسلوبًا ظاهرًا في التنفير منه، وقد سبق نقل كلامه في ذلك قريبًا.

ج- ومنهُ ما يكون على جهةِ التكفير لقائلِ تلك المقالة، ببيانِ أن كفرَه مساوٍ لكفرِ أولئكَ السابقين، أو أشدّ.

وهذا كقول علي بن عاصم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] في الجهمية: «ما الذين قالوا: إنّ لله ولدًا أكفرَ من الذين قالوا: إنّ الله لا يتكلَّم»[٢]، وفي رواية: «ما اليهود والنصارى بأعظم على الله فريةً ممن زعم أنَّه لا يتكلَّم»[٣].

وكقولِ البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نظرتُ في كلامِ اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت أضلَّ في كفرِهم منهم (يعني الجهمية)، وإني لأستجهِلُ من لا يكفِّرُهم إلّا من لا يعرِف كُفرَهم»[٤]، وقال: «ما أبالي صليتُ خلف الجهميِّ والرافضيّ، أم صليتُ خلفَ اليهود والنصارى، ولا يسلَّم عليهم، ولا يُعادُون، ولا يناكَحُون، ولا يُشهَدون، ولا تُؤكَل ذبائحهم»[٥].

د- ومن كلامِهم الذي يذكُرونَ فيه أنَّ هؤلاء المبتدعة أشدُّ ضلالةً من سابقيهم: ما يكون من جهة أنَّ المبتدعة هؤلاء قالوا ما لم يسبقهم أحدٌ من أهل الديانات إليه، فتكون مقالتُهم بدعةً: لا في الإسلام فقط، بل في كلِّ دين، ويُعلم بذلكَ شذوذُ قولهم عن كلِّ قولٍ قبلَهم، ويكونون - من هذه الجهة - أشدَّ ضلالًا من اليهود والنصارى؛ لأنَّهم أتَوا بما لم يأتِ به أولئك، كما يظهر في قول

---

(١) هو: علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن، القرشي، التيمي، الإمام العالم شيخ المحدثين مسند العراق، كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقِّي، ولد سنة ١٠٧هـ بواسط، وتوفي سنة ٢٠١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/٢٤٩)، وتقريب التهذيب (ص٤٠٣).

(٢) علقه البخاري مجزومًا به في خلق أفعال العباد (٢/١٩، رقم٢١)، وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٣٢٨).

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة (٤/١٥٤، رقم٢٥٠٣).

(٤) خلق أفعال العباد (٢/٢٤، رقم٣٤).

(٥) المصدر السابق (٢/٣٣، رقم٥١).

سعيد بن عامر الضبعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «الجهمية أشرُّ قولًا من اليهود والنصارى، قد اجتمعت اليهودُ والنصارى وأهلُ الأديان أنّ الله تبارك وتعالى على العرش، وقالوا هم: ليسَ على العرشِ شيءٌ»[(٢)].

ونُقل لأبي عبيد القاسم بن سلّام بعضُ كلامِ المريسيّ في إنكارِ حقيقةِ تكلُّمِ الرَّبّ جلَّ وعلا، فبيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطلانَ كلامِه، ثمَّ قال: «مَن قالَ هذا فليسَ شيءٌ مِن الكُفرِ إلّا وهو دونَه، ومَن قالَ هذا فقد قالَ على اللهِ ما لم يقُلهُ اليهودُ والنصارى، ومذهبُه التعطيلُ للخالق»[(٣)].

وقالَ ابنُ المبارَك رَحِمَهُ ٱللَّهُ منكرًا على القدريّة في قولِهم إنَّ الشرَّ لم يخلُقهُ اللهُ وإنَّما هو من الشيطان:

ولا أقولُ تخلَّى من بريَّتِه ربُّ العِبادِ وولّى الأمرَ شَيطانا
ما قال فِرعونُ هذا في تجبُّرِه فرعونُ موسى ولا هامانُ طغيانا[(٤)]

ووجهُ القياسِ في كلامِهِ أنّ القدريّة فاقُوا فرعونَ في الشرك، بِنِسبتهم بعضَ المخلوقات إلى الشيطانِ دونَ الله تعالى، في جعلِهم الشرَّ من الشيطان إيجادًا وخلقًا، وفرعونُ - وإن جعل نفسَه ربًّا مع الله - لم يجعل الشيطان ربًّا خالقًا منازِعًا لله في خلقه.

---

(١) هو: سعيد بن عامر الضُبَعي، أبو محمد البصري الزاهد، كان رجلا صالحا، صدوقا، في حديثه بعض الغلط، ولد بعد ١٢٠هـ، وتوفي سنة ٢٠٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٨٥/٩)، وتقريب التهذيب (ص٢٣٧).

(٢) علقه البخاري في خلق أفعال العباد (١٧/٢، رقم١٨) مجزومًا به، وعزاه ابن تيمية في الحموية (ص٣٣٥) إلى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، وأورد الذهبي إسنادَه في "العلو" (١٠٣٣/٢، رقم٣٩١).

(٣) علقه البخاري في خلق أفعال العباد (٣٣/٢-٣٤، رقم٥٣-٥٤)، ورواه مختصرًا عبد الله بن أحمد في السنّة (١٣١/١، رقم٧١)، - وعنه الخلال في السنّة (٩٩/٦، رقم١٩٤٥)-، والآجري في الشريعة (٣٠٢/١، رقم١٧٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٦١٥/١، رقم٥٦٠).

(٤) علّقه البخاري في خلق أفعال العباد(١٤/٢، رقم١٢)، وأورده الذهبي في السير (٤١٤/٨)، واللفظ منه، ولفظه في خلق أفعال العباد: «فرعون موسى ولا فرعون هامانا»، وهو مشكل.

وجاء نحوُ هذا المقصِد أيضًا في قياسِ القدرية على الشيطان، كما قال فيهم محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[الأعراف: ١٦]، قال: «[قاتل الله القدريّة]، لَإبليسُ أعلمُ بالله منهم! إنّ إبليسَ لعنه الله يعلمُ من أغواه، وهم يزعمونَ أنّهم يُغوونَ أنفسَهم ويرشدونَها»[٢]. فهم جهِلوا ما علِمه إبليس من أنّ الإضلال بيدِ الله تعالى، يضلُّ من يشاءُ كما يهدي من يشاءُ سبحانه.

ونحوه قول زيد بن أسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: «والله ما قالت القدرية كما قال الله عز وجل، ولا كما قالت الملائكة، ولا كما قال النّبيُّون، ولا كما قال أهل الجنّة، ولا كما قال أهل النّار، ولا كما قال أخوهم إبليس؛

قال الله عز وجل: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[الإنسان: ٣٠].

وقالت الملائكة: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾[البقرة: ٣٢].

وقال شعيب: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾[الأعراف: ٨٩].

وقال أهل الجنة: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[الأعراف: ٤٣].

وقال أهل النار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾[المؤمنون: ١٠٦].

---

(١) هو: محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة (وقيل: أبو عبد الله)، القرظي المدني، تابعي مشهور. كان عالمًا كثيرَ الحديثِ ورعًا، من حُلفاء الأَوس. ولد سنة ٤٠هـ بالكوفة على الصحيح، وتوفي سنة ١٢٠هـ وقيل قبل ذلك. ينظر: تاريخ الإسلام (٣/ ١٦٠-١٦٣)، والإصابة (١٠/ ٥٢٢)، وتقريب التهذيب (ص٥٠٤).

(٢) رواه الفريابي في القدر (ص ١٧١، رقم٢٥١)، وعنه الآجري في الشريعة (١/ ٥٣٦، رقم٤٨٧)، ورواه الطبري في جامع البيان (١٠/ ٩٣) مختصرًا، وما بين المعقوفتين منه.

(٣) هو: زيد بن أسلم، أبو عبد الله وقيل: أبو أسامة، العدوي العمري، المدني الفقيه، الإمام الحجّة القدوة، كان عالمًا بتفسير القرآن، له فيه كتاب رواه عنه ابنه عبد الرحمن، وكان من العلماء العاملين. توفي سنة ١٣٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣١٦-٣١٧)، وتقريب التهذيب (ص٢٢٢)..

وقال أخوهم إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩]»[(١)].

---

(١) رواه الفريابي في القدر (ص١٥٥، رقم٢٢٢)، - وعنه الآجري في الشريعة (١/ ٤٣٠، رقم٣٢٠)، ومن طريقه أيضًا اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٢٧٧، رقم١٠١٢) -، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٥٠، رقم١٣١٠)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٤٨٠) للزبير بن بكار في المُوفَّقيَّات.

المبحث الرابع

أسبابُ وقوعِ المتكلِّمين فيمَا ذمّه الله تعالى، والأحكامُ المترتِّبة على ذلك

وفيه مطلبان:

- ◻ المطلب الأول: **أسبابُ وقوعِ المتكلِّمين فيما ذمّه الله تعالى.**
- ◻ المطلب الثاني: **الأحكامُ المترتِّبة على وقوعِ المُتكلِّمين فيما ذمَّه اللهُ تعالى.**

المطلب الأول

أسبابُ وقوعِ المُتكلِّمينَ فيما ذمَّه اللهُ تعالى

لا شكَّ في أنَّ وُقوعَ المتكلِّمين فيما ذمَّه اللهُ تعالى في كتابِه من أقوال السابقين وأفعالهم أمرٌ يحتاج إلى وقفةِ تأمل، فإنّ المُتكلِّمين يقرؤون هذا القرآن ويحفظونه، بل منهم الذين فسّروه ودرسوا ما فيه، لكنهم مع كل ذلك وقعوا في هذا الذم، وكان وقوعهم فيه من وجوه عديدة تظهر من خلال هذا البحث بإذن الله، فهذه ظاهرةٌ تستحق البحث عن أسبابها، وتلمُّسَ بواعثِها ومصادرِها، والتي تظهر من خلال الأمور التالية:

١. الإعراض عن الاهتداء بالوحي:

مع عنايةِ كثيرٍ من المتكلِّمين بدِراسةِ الوَحيِ المنزَّل مِن اللهِ تعالى، إلّا أنَّهم لم يجعلوا هذا الوحي هو المصدرَ الأساس لاعتقادِهم ومقالاتِهم، بل جعلوا الأصل في ذلك عقولَهم[١]، وهذا السببُ هو أهمُّ أسبابِ وقوعِهم فيما ذمَّ الله به السابقين من الخطأ والانحراف، فإنّ الله تعالى جعلَ وحيَه الذي أنزله على رسوله ﷺ هو الرحمةَ والهدى، وجعل به الكفاية لمن آمن به واتَّبعه، كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقد وعدَ سُبحانه - ووَعدُه حقٌّ - من اتَّبعَ هذا الوحيَ بالهِدايةِ والسَّعادةِ، فقال: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه:١٢٣]، قال ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: «تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فِيهِ أن لا يضِلَّ في الدنيا ولا يشقى في الآخرة»، ثمَّ قرأَ هذِه الآية[٢]، فلو أنَّ المتكلِّمين اكتفَوا بالـهُدى الذي أنزلَه اللهُ على رسولِه ﷺ، لما حصلت

(١) سيأتي التدليل على ذلكَ من كلامهم (ص٢٣٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص٣١).

منهم تلك المشابهة في الانحراف بلا ريب.

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٠ - ١٠١]، وهذا استنكارٌ لأن يقع المؤمنون في التأثُّر بأهلِ الكتاب حتَّى يؤول بهم الأمر إلى الكفر، في حالِ أنَّ فيهِم الكتابَ والسنّة، فإنَّ من اعتصمَ باللهِ لم يُفارق طريقَ الهِداية.

يقول ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآية: «ذَكرَ تعالى السببَ الأعظم والموجِبَ الأكبر لثباتِ المؤمنين على إيمانِهم، وعدمِ تزلزُلهم عن إيقانِهم، وأنَّ ذلكَ مِن أبعد الأشياء»(١).

٢. العدول عن طريقة السلف:

كانَ للسلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من الصحابة والتابعينَ لهم بإحسانٍ الطريقةُ المثلى في تلقِّي نُصوص الاعتقاد وفهمِها والتسليمِ لها، وقد أبانوا عن ذلكَ فيما وصلَ إلينا عنهُم من الآثار، لكنَّ كثيرًا منَ المتكلِّمين لم يعرِفوا حقيقةَ طريقتِهم تلك، بل تصوّروها شيئًا آخر، ثمّ استحسَنَ أكثرُهم طريقةً سلكُوها في تأويلِ النصوص، فبنَوا على ذَينِك الأمرين تفضيلَ طريقتِهم على طريقة السلف، حتى قالوا: طريقةُ السلفِ أسلَم، وطريقةُ الخلَف أعلم وأحكم(٢).

فكانت النتيجةُ أنَّهم أخطؤوا من جهتين: من جهة الجهلِ بحقيقة طريقة السلف، ومن جهة تجويزِ مخالفةِ طريقتهم.

أمّا الجهة الأولى، فإنَّهم ظنُّوا أن طريقةَ السلف هي مجرَّدُ قراءةِ ألفاظ هذه النصوص دونَ فهمٍ

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/٢٠٦٣)، وينظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/٣٧٤).

(٢) ينظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص٥٠)، وهداية المريد للقاني (١/٤٨٩)، وشرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص١٥٠).

لمعناها، وظنّوهم كالأميِّين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، فهُم عندهم قومٌ صالحون عابدون، لكن لا علمَ لهم بصفة الرب الذي يعبدونه ويجاهدون في سبيله!(١)

ولم يدرِ هؤلاءِ المتكلِّمون أنَّ السلفَ هم خيرُ الأمة علمًا بالله وفهمًا لكتابه، وقد قالَ النبي ﷺ: «خيرُ الناس قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونَهم» الحديث(٢)، وهذهِ الخيريَّة -بلا شكٍّ- تشمَل خيريَّة العلمِ والعَمل، ويدخلُ في العِلمِ دُخولًا أوليًّا العلمُ بصِفاتِ ربِّهم سبحانَه.

كما أنَّ السلفَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ تلقَّوا الوحيَ عن النبيِّ ﷺ، ولا شك في أنَّه ﷺ بلَّغهم ألفاظَ الوحيِ ومعانيَه، لأنَّ هذا هو البلاغُ المبين الذي أمره به ربّه جل وعلا، وأهمّ ما في هذا الوحي الذي بلغهم إياه هو معرفة الله جلّ وعلا بأسمائه وصفاته(٣).

وأمّا الجهة الثانية التي أخطَأ فيها المُتكلِّمون، فهي أنَّهم استباحوا لأنفسهم سلوكَ غير طريقةِ السلف، وأقرّوا على أنفسهم بذلك، مع أنّ الله قد توعّد من يخالِف طريقتهم وعيدًا شديدًا في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، ولا شكَّ أن أولى الناس بوصف ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ هم هؤلاء السلف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾ [الأنفال: ٧٤]، فالمهاجرون والأنصار ومن سار على دربهم هم المؤمنون حقّ الإيمان، الذين توعّد الله تعالى من اتَّبَع غيرَ سبيلهم.

---

(١) ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص١٨٨- ١٩٠).

(٢) رواه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ: باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (رقم٣٦٥١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: باب فضل الصحابة ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم، (رقم٢٥٣٣)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص١٧٧-١٨١).

كما أنَّ سبيلَ السلفِ هو الصِّراطُ المستقيم الذي أمرَ الله باتباعه في قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وفي قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]، فعَن عاصم الأحول[١]، عن أبي العالية الرِّياحيّ[٢]، في قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، قالَ: «هو رسول الله ﷺ، وصاحباه من بعدِه أبو بكر وعمر». قال عاصم: فذكرتُ ذلكَ للحسَن، فقال: «صدَق أبو العالية ونصح»[٣].

والعدول عن هذا الصراط ليسَ سببَ ضلالِ المتكلِّمين وحدَهم، بل هو سببُ ضلالِ كلِّ الفِرَق سِوى أهلِ السُّنة والجَماعة، كما قال ابنُ أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسببُ ضلال هذه الفرق وأمثالِهم عدولُهم عن الصراط المستقيم الذي أمرَنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فوحَّد لفظَ صراطِه وسبيلِه، وجَمعَ السُّبُل المخالفةَ له، وقال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ: «خطّ لنا رسولُ اللهِ ﷺ خطًّا وقال: هذا سبيل الله، ثمّ خطَّ خطوطًا عن يمينِه وعن يساره، وقال: هذه سُبُل، على كلِّ سبيلٍ شيطانٌ يدعو إليه، ثمّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن

(١) هو: عاصم بن سُليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، الإمام الحافظ، محدِّث البصرة، كان بالكوفة على الحِسبة في المكاييل والأوزَان، وكان قاضيًا بالمدائن لأبي جعفر. توفي بعد سنة ١٤٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٤/١٦٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/١٣-١٥)، وتهذيب التهذيب (٥/٤٢-٤٣).

(٢) هو: رُفَيع بن مهران، أبو العالية، الرِّياحي البصري، الإمام المقرئ الحافظ المفسِّر. كان ثقةً كثيرَ الإرسال. أدرك زمان النبي ﷺ وهو شابّ، وأسلَم في خلافةِ أبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ ودخلَ عليه. توفي سنة ٩٠هـ، وقيل سنة ٩٣هـ، وقيل بعد ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٠٧-٢١٣)، وتقريب التهذيب (ص٢١٠).

(٣) رواه المروزي في السنّة (ص٥٤، رقم٢٨)، والطبري في جامع البيان (١/١٧٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢١-٢٢، رقم٣٤).

سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[الأنعام: ١٥٣](١)»(٢).

وممّا يدلُّ على أنَّ سلوكَ سبيل السلف يقتضي السلامةَ من الوقوع فيما ذمَّ الله به السابقين، أن مِن منهجِ السلف الحرصَ على مخالفةِ سبيلِ مَن سبقَهم ممن ذمّ الله تعالى، وممّا وردَ عنهم في ذلكَ قولُ المقداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٣) يومَ بدر(٤): «يا رسولَ الله! إنَّا لا نقولُ لك كما قالَت بنو إسرائيلَ لموسَى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، ولكن امضِ ونحن معك»(٥). وفي روايةٍ: «ولكن اذهَب أنتَ وربُّكَ فقَاتِلا إنّا معكُم مُقاتِلون»(٦).

وكذلكَ لـمّا فَزِع حذيفةُ بنُ اليمانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من اختلافِ أهل الشامِ وأهل العراقِ في قراءةِ

---

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير: سورة الأنعام، (رقم١١١٠٩)، والطيالسي (١/١٩٧، رقم٢٤١)، وأحمد (٧/٢٠٧، رقم٤١٤٢)، والدارمي (١/٢٨٥، رقم٢٠٨)، والبزار - مِن طُرق - (٥/٩٩، ١١٣، ٢٥١، رقم١٦٧٧، ١٦٩٤، ١٨٦٥)، وابن حبّان (١/١٨٠، رقم٦)، والحاكم (٢/٣١٨)، وصحّحه، وحسّنه الألباني في ظلال الجنة (ص٣٠، رقم١٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٧٩٩).

(٣) هو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن عامر البهراني وقيل الحضرمي، نُسب إلى الأسود بن عَبد يَغوث لأنّه كان تبنّاه وحالفَه في الجاهلية. شهد بدرًا والمشاهدَ كلَّها، وشهد فتح مصر. تزوَّج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ابنةِ عم النبي ﷺ. توفي بالجُرف سنة ٣٣هـ، وصلّى عليه عُثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ودُفن بالمدينة. يُنظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٤/١٤٨٠-١٤٨١)، والإصابة لابن حجر (١٠/٣٠٦-٣٠٨).

(٤) بَدْر: موضعٌ مشهور بين مكة والمدينة، وكانَت ماءً لغِفار، ثمّ ظهرَت فيها عينٌ جارية، فتكوّنت على العَين قرية، وكانت على طريق القوافل القادمة من الشام ومصر على الساحل الشرقي للبحر الأحمر. ووقعت فيها غزوةُ بدرٍ الكبرى سنة ٢هـ، فكانت يومَ فُرقانٍ بين الإسلام والكفر. وهي اليوم بلدة بأسفل وادي الصفراء، تبعد عن المدينة ١٥٥كِيلًا على الجنوب الغربيِّ منها. ينظر: معجم البلدان (١/٣٥٧)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي (ص٤١).

(٥) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب قوله: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾، (رقم٤٦٠٩).

(٦) رواه أحمد (٣١/١٢٤، رقم١٨٨٢٧)، والطبري في جامع البيان (٨/٣٠٣)، وصحّح إسناده ابن كثير. جامع المسانيد والسنن (٤/٣٨٥، رقم٥٤٥٣).

القرآن حينَ كانوا في الغزو، فقدِمَ إلى عُثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقال له: «يا أمير المؤمنين! أَدرِك هذه الأُمَّةَ قبلَ أن يختلِفُوا في الكِتابِ اختلافَ اليهودِ والنَّصارى»(١).

والآثارُ كثيرةٌ عن السلف في بيانِ مجانبَتِهم سبيلَ من أضلّه الله تعالى من الأمم السابقةِ، فمَن تَبِعَ نهجَهم واقتدَى بهم حصلَت له السَّلامةُ مِن تلكَ المناهِجِ المذمومة، ومن تنكّب عن سبيلِهم كانَ عُرضَةً للوقوعِ فيما ذمّه الله تعالى.

٣. وجودُ نوعٍ من التشابُه في الباطِن بينَ المتكلِّمين ومَن ذمَّهُم اللهُ تعالى:

إنَّ التلازم بين الظاهر والباطن يقضِي بأنّ التشابهَ الظاهر في الأقوال والأعمال ينشَأ عن التشابُه الباطِن في القلوب، وقد بيَّن الله سبحانه ذلك في كتابه فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨]، ففي هذه الآيةِ يرُدّ الله تعالى على النصارى في تمنِّيهم الأمانيَّ واقتراحِهم الآيات عليه سبحانه، وأخبرَ أن هذا القولَ هُو كَقول اليهودِ قبلهم، ثمّ بيَّن سببَ التماثل في هذه الأقوال بين الفرقَتين - النصارى المتأخِّرين، واليهودِ المتقدِّمين- وهو: تشابهُ قلوبِهم.

قال الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ: «أخبرَ اللهُ جلَّ ثناؤُه عنهُم (أي النصارى) أنَّهم قالوا مِن القَولِ في ذلك مثلَ الذي قالته اليهود، وتمنَّت على ربها مثلَ أمانيِّها، وأن قولَهم الذي قالوه من ذلك إنّما يشابِهُ قولَ اليهودِ من أجلِ تشابُهِ قلوبِهم في الضَّلالة والكفر بالله، فهم وإن اختلفت مذاهبُهم في كَذِبهم على الله وافترائهم عليه، فقلوبُهم متشابهةٌ في الكفرِ بربِّهم والفِرية عليه، وتحكُّمِهم على أنبياء الله ورسُله عليهم السلام»(٢).

وقريبٌ من هذه الآية أيضًا قولُه تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ ۝٥٣﴾ [الذاريات: ٥٢ - ٥٣]، يقول ابن سعدي رَحِمَهُٱللَّهُ مفسِّرًا

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن، (رقم٤٩٨٧).

(٢) جامع البيان (٢/٤٧٨)، وينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٤/١٥٧٧).

ذلك: «يقولُ اللهُ تعالى: هذه الأقوالُ التي صدرت منهم -الأوَّلين والآخرين- هل هي أقوالٌ تواصَوا بها، ولقَّنَ بعضهم بعضًا بِها؛ فلا يُستغرب بسبب ذلك اتفاقُهم عليها؟! أَم هُم قَومٌ طاغُون، تشابهَت قلوبُهم وأعمالُهم بالكفرِ والطُّغيان، فتشابهَت أقوالُهم الناشئةُ عن طغيانهم؟! وهذا هو الواقع، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [البقرة: ١١٨]»[١].

وقال الشّنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بيّن أن سببَ تواطُئِهم على ذلك ليسَ التواصيَ به؛ لاختلافِ أزمنتهم وأمكِنَتِهِم، ولكنَّ الذي جَمعَهم على ذلك هو مشابهةُ بعضهم لبعضٍ في الطُّغيان»[٢].

ويدلّ لذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ﴾[الإسراء: ٥٩]، فتكذيبُ الأولين بآيات رسلهم يقتضي أن يكذِّب بها الآخِرون؛ لأنَّ قلوبَهم متشابِهة، قالَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهو يعلمُ أنَّ قُلوبَ هؤلاءِ كقُلوبِ أولئكَ الأوّلين؛ فيكذِّبون بها؛ فيستَحِقُّون بها ما استحقَّهُ أولئك»[٣].

وقد رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أنَّه قال: «لا يُشبِهُ الزِّيُّ الزيَّ حتّى تُشبِهَ القلوبُ القلوبَ»[٤]، فإذا كان التشابُه في الزيِّ واللِّباسِ يقتضِي تشابُهَ البواطِن والقلوب، فإنَّ تشابُه الأقوالِ يقتضي ذلك من باب أولى؛ والألسِنَة - كما قيل - مغاريفُ القُلوب.

والمقصود بتشابُه البواطِن بينَ الفريقين الذي يستوجبه تشابه الأقوال هو مُطلق التشابه، لا

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/١٧١٦).

(٢) أضواء البيان (٥/٨٧٦).

(٣) الجواب الصحيح (٦/٤٤٦)، وينظر: النبوات لابن تيمية أيضًا (٢/٦٥٤)، ومجموع الفتاوى (١٤/٣٢١-٣٢٢).

(٤) رواه وكيع في الزهد (٢/٥٩٧، رقم٣٢٤)، وابنُ أبي شيبة (١٩/١٦٧، رقم٣٥٦٩٠)، وهنَّاد في الزهد (٢/٤٣٨، رقم٨٦٢)، وفي إسناده ضعف؛ لحالِ ليث بن أبي سليم، قال ابن حجر: «صدوقٌ اختلط جدًّا ولم يتميَّز حديثه فتُرك». تقريب التهذيب (ص٨١٨، رقم٥٧٢١).

التشابُه الكامل المطلق؛ وسيأتي لذلك مزيد بيانٍ في المطلب التالي بإذن الله.

٤. تلقِّي المُتكلِّمين أصول علمهم الباطل عمّن ذمهم الله تعالى:

إنَّ الله قَد ذمَّ في كتابِه أصنافًا من المنحرفين، كاليهود والنصارى والمشركين والمنافقين، وقد تلقّى أوائل المُتكلِّمين أولى مبادئِهم ومقالاتهم عن هؤلاء المذمومين، فأوقعهم ذلك في الذمّ المتوجه إليهم.

فإنّ المُتكلِّمين الأوائل استمدّوا علم الكلام من مقالات قومٍ مشرِكين بالله، من الفلاسفة والصابئين، كما أننا إذا نظرنا في عدد من مقالات المُتكلِّمين في الصفات والقدر، نجدها موروثةً عن كفّار أهل الكتاب، كمقالة خلق القرآن وتعطيل الصفات التي كان أصلها من اليهوديّ لبيد بن الأعصم، كما سبق بيانه[١]، وكمقالةِ القدر التي ابتدأَها سَوسنُ النَّصرانيّ[٢]، فقد جاءَ عَن الأوزاعيّ[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «أوَّل من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سَوسن، كان نصرانيًّا، فأسلم، ثمّ تنصّر، وأخذَ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان[٤] عن معبد»[٥].

---

(١) ينظر ما سبق (ص٣٣).

(٢) هو: أبو يونس أو يونس الأسواري، يعرف بسَوسَن، أو سنسويه، أو سَيْسَنوه. من أهل العراق. أوّل من تكلّم في القدر، وكانَ نصرانيًّا فأسلم، ثمّ تنصّر. ينظر: الشريعة للآجري (١/ ٥٧٠-٥٧٣، رقم٥٥١، ٥٥٥، ٥٥٧)، والفهرِست للنديم (ص٢٠١)، ولسان الميزان لابن حجر (٥٧٩/٨).

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو. الفقيه شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام. كان خيِّرًا فاضِلًا حجّةً مأمونًا كثيرَ العِلم والحديث والفقه. ولد ببعلبك سنة ٨٨هـ، وتوفي ببيروت سنة ١٥٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/١٠٧-١٢٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٣٤-١٣٥)، وتقريب التهذيب (ص٣٤٧).

(٤) هو: غيلان بن يونس ويقال: بن مسلم، أبو مروان القدري، ضالٌّ مبتدع، صاحب معبد الجهني، كان قد أظهر القدر في خلافة عمر بن عبد العزيز، وصلبه هشام بن عبد الملك. ينظر: تاريخ دمشق (٤٨/ ١٨٦-١٩٩)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٢٩٤)، ولسان الميزان (٦/ ٣١٤).

(٥) رواه الفريابي في القدر (ص٢٠٥-٢٠٦، رقم٣٤٨)، وعنه الآجري في الشريعة (١/ ٥٧٢، رقم٥٥٥)، وابن =

فلا عجبَ أن يقَعَ المتكلِّمون فيما ذمّ الله به هؤلاء السابقين إذ كانَ أصلُ مقالاتِهم مأخوذًا عنهم.

يقول الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «اعلم أن لكل قوم وارثًا،

واعرفْ موارِدَهم تعرف مصادِرَهُم وخُذ قياسَك تعليلًا وتشبيهًا»[2]

٥. الاتفاقُ في مَصدر الإغواء، وهم الشياطين، معَ اتِّحادِ طَبيعةِ البَشر:

إنَّ إبليس قد أخذَ عهدًا أن يُضِلّ بني آدم، ولقدَ صدَّق عليهم ظنّه، فأضلَّ منهم جبِلًا كثيرًا استحقُّوا ذمَّ الله وعقابه، ولم يزَل يسعى في إضلالهم وإغوائهم، ولن يزالَ إلى يومِ الوقت المعلوم، ولذلكَ فإنّ وساوسَه وشُروره تتكرّر في كلِّ جيل، فيقعُ في كيده مَن شاء الله تعالى أن يقع، وهذا الأمرُ قضَاه الله على جميع الأمم، وجرَت به سنّته سبحانه، يقول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾[الأنعام: ١١٢]، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: وكما جعلنا لك ولأمّتك شياطينَ الإنس والجن أعداءً، كذلك جعَلنا لمن تقدّمك من الأنبياء وأممهم»[3].

=

بطة في الإبانة (٣/٢٦٢، رقم١٩٧٤) واللالكائي (٤/٥٢٠، رقم١٣٩٨)، وقيل بأن اسمه سنسويه، وأنّه كان مجوسيًّا. ينظر: خلق أفعال العباد (٢/١٦٥، رقم٣٢٥).

(١) هو: سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مسفر، العسيري النجدي، أصيب بفقدان بصره ومع ذلك كان يدافع عن الشريعة ويكافح رؤساء الضلال ودعاة البدع الذين ناوَؤُوا دعوةَ التوحيد السلفية، من مصنفاته: «الصواعق المرسلة الشهابية في الرد على الشبه الشامية»، و«كشف غياهب الظلام»، و«الأسنّة الحداد في الردّ على علوي الحدّاد». ولد سنة ١٢٦٦هـ بمدينة أبها، وتوفي سنة ١٣٤٩هـ بالرياض. ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٧٩)، ومشاهير علماء نجد (ص٢٠٠-٢١٢).

(٢) كشف الشبهتين (ص٧٤).

(٣) زاد المسير (٣/١٠٨).

ووساوس الشياطين التي تتكرّر لكلِّ أمة وجيلٍ هي مِن أسباب تشابُه هذه الأَجيال في ضلالاتِها وانحرافاتها، فيقَع المتأخّرون في مِثل ما ذُمّ لأجله السابقون؛ لأنَّ «المشابهة في الموجِب تقتضي المشابهة في الموجَب»[١]، لا سِيّما مع كونِ جنسِ الإنسانِ واحدًا، فطِباعُ بنِي آدمَ لا تتغيَّر إلّا ما سلّم الله تعالى[٢]. وإذا عُلمَ ذلكَ، لم يُستغرَب وقوعُ المتكلِّمين في مثلِ ما وقعَت فيه الأمم السابقة من الانحراف، حيثُ إنّ الباعث واحد، وهو الشياطينُ المضلّة، والمحلّ القابلَ واحد، وهو النفسُ البشريّة.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٧٧)، وينظر: الفتوى الحموية (ص٢٤٢).

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٥٨)، وإيثار الحقّ على الخلق لابن الوزير (ص٢٠٩-٢١٠).

المطلب الثاني

الأحكام المترتبةُ على وقوعِ المُتكلِّمينَ فيما ذمَّه اللهُ تعالى

الكلام في الأحكامِ المترتِّبةِ على وقوعِ المُتكلِّمينَ فيما ذمَّه اللهُ تعالى يُنظرُ إليه من جهتين: من جهة ما يتعلَّق بالمُتكلِّمين أنفسِهم من حيثُ أسماؤُهم وأحكامُهم، ومن جِهةِ ما يتعلَّق بتعامُل أهلِ الحقِّ معهم.

أمّا **الجهة الأولى** فينبغي أن يُعلمَ أنّ اللهَ تعالى إذا مدَح زان، وإذا ذمَّ شان، وليسَ ذلك إلّا لهُ سبحانه، فالمذمومُ والمعيبُ حقًّا هو من ذمَّه الله تعالى، وقد جاءَ عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: قامَ رجلٌ، فقال: يا رسول الله! إنّ حمدي زَينٌ وإنّ ذَمِّي شَين، فقال النبي ﷺ: «ذاكَ الله عز وجل»[(١)]، أي أنَّ الله تعالى هو مَن يزين حمدُه ويعِيبُ ذمُّه على الحقيقة.

وإذا ذمَّ اللهُ تعالى صِنفًا من خَلقِه في كتابِه أو على لِسان نبيٍّ من أنبيائِه فإنَّ مغبَّة ذمِّه سبحانه تلحقُ أولئكَ المذمومِين في الدَّنيا وفي الآخرة.

وإذا عُلم أنّ اللهَ تعالى إنَّما ذمّ من ذمّه في كتابه بسببِ أقوالِ ذلكَ المذمومِ أو أعمالِه، فإنَّ مَن وقع في مِثل ما ذُمّوا لأجله من الأقوال والأعمال لحِقه من ذمّ الله تعالى وعيبِه بقدر ما وقع فيه من ذلك، بمعنى أنَّه لا يلزَم أن يكون الذمُّ الواقع عليهِ وأثرُه بنفسِ درجَتِهما في حقِّ أعيانِ من ذمهم الله تعالى، بل الأثر يقوى ويضعُف في الأصل بحسَب قوة المؤثِّر وضعفه.

ومعلومٌ أنَّ وقوعَ المُتكلِّمين فيما ذمَّه اللهُ تعالى ليسَ هو دائمًا كوقُوع المذمومِين مِن السَّابقين

---

(١) رواه الترمذي، أبواب تفسير القرآن: باب ومن سورة الحجرات، (رقم٣٢٦٧)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير: سورة الحجرات، (رقم١١٤٥١)، والطبري في جامع البيان (٣٤٥/٢١)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٢٤٤/٧) عن إسناد الطبري: «جيّدٌ متصل»، وصحّحه الألباني في تعليقه على جامع الترمذي (رقم٣٢٦٧).

فيه، ولذلكَ فإنّ اشتراكَهم في مُطلق الفعل المقتضي للذمِّ يؤدي إلى اشتراكِهم في أصلِ الذمِّ وما يَتبعُه من آثار، ولا يلزمُ من ذلكَ التساوي في الدَّرجة، بل مقتضَى الموافقة بين الفريقين هو التوافقُ في مُطلق الذم، لا في الذمِّ المطلق.

ومِن باب أَولى أنَّه لا يلزمُ من الاتِّفاق في الذمِّ الاتِّفاقُ في الأسماءِ والأَحكام التي استحقَّها أعيانُ السابقين المذمومين، كالتكفير، وما يتبعه من أحكامٍ دنيوية وأخروية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكر مشابهة بعض هذه الأمة لليهود: «ولا ريبَ أن غالبهم ليس مثلَ اليهود، إذ لا يكون إلّا من كان كافرًا محضًا، لكنْ فيهِم من الشَّبَه بهم بقدرِ ما شاركوهم فيما ذمّهم الله تعالى عليه، وقد يكون في الشخصِ أو الطائفةِ بعضُ المذموم من الخصال والأفعال التي هي ممّا ذمَّ الله تعالى عليه أهلَ الكفر والنِّفاق، وإن كان فيه أيضًا ما يُحمَد عليه من الإيمان»[(١)].

وهذا الأمر مبنيٌّ على معتقد أهل السنّة والجماعة في تبعّض الإيمان والكفر والنفاق ونحوها من أسماء الدين، وأنّها شُعَبٌ وخصالٌ، فقد تجتمع في الإنسان الواحد شُعَبٌ إيمانية وأخرى كفريّة، مع وجودِ أصلِ الإيمان فيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأصلُ قولِ أهلِ السنَّة الذي فارقُوا به الخوارجَ والجهميّة والمعتزلة والمرجِئة أنَّ الإيمانَ يتفاضَل ويتبعَّض، كما قالَ النَّبيُّ ﷺ "يخرجُ من النَّار مَن كانَ في قَلبِه مِثقالُ ذرّةٍ من إيمان"[(٢)]»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والنفاقُ يتبعّض، والكفرُ يتبعَّض ويزيدُ وينقُص، كما أنَّ الإيمان يتبعّض ويزيد وينقص، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ﴾[التوبة: ٣٧]، وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٢٢).

(٢) رواه الترمذي، أبواب صفة جهنم: باب ما جاء أن للنار نفسين، وما ذكر من يخرج من النار من أهل التوحيد، (رقم٢٥٩٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقال: «حديث حسن صحيح»، ومعناه في الصحيحين في حديث الرؤية: رواه البخاري، كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾، (رقم٧٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان: باب معرفة طريق الرؤية، (رقم١٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٣٥٥)، وينظر: الكتاب نفسه (٧/٥١٧، ١٨/٢٧٠).

﴿فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥]، وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقال: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقال: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]»[(١)].

فهذه الأدلّة التي ذكرَها رَحِمَهُ ٱللَّهُ تدلُّ على أنّ الكفرَ والطُّغيانَ والرِّجسَ ومرضَ القلب وما ينشأُ عن ذلك من الخَسارِ هو ممّا يزيدُ وينقُص، وله أبعاضٌ وشُعب. وهذه الشُّعَب نوعان[(٢)]:

النوع الأول: ما قد يجتمع مع أصلِ الإيمانِ ولا يُضادُّه، وهي المعاصي التي لا تُخرِجُ صاحبَها من الملّة، ومن ذلكَ البِدَعُ غير المكفرة، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البدع مشتقةٌ من الكفر، فما من قولٍ مبتَدَعٍ إلّا وفيه شُعبةٌ مِن شُعَبِ الكُفر»[(٣)].

والنوع الثاني: ما يُضادُّ الإيمانَ مِن كلِّ وَجه، وهو الكُفرُ الأكبَر المُخرِجُ من الملّة، كجَحدِ ما أنزلَ الله، وتكذيبِ الأنبياء، والطَّعنِ فيهم.

وإذا كانت الشُّعَب الكفريّة تتبعَّض، فالذمُّ الذي تقتضِيه يتبعَّض أيضًا، وأَثَرُ ذلكَ من العِقابِ الدُّنيويّ والأُخروي أيضًا يتبعَّض، فإذا وقعَ المسلم فيما ذمّه الله بقيام ببعضِ هذهِ الشُّعَبِ الكفريّةِ فيه، لحِقَه من الذمّ ومن استحقاقِ العِقابِ بقَدر ما قامَ به من تلكَ الشُّعَب، فإن وُجِد أصل الإيمان مع تلكَ الشُّعَب فإنَّه يكون مؤمنًا عاصيًا، ويكونُ محمودًا مِن وجهٍ مَذمومًا مِن وجه، ومُستحقًّا للثَّوابِ على ما قامَ بِه مِن شُعَبٍ إيمانيّة، ومستحِقًّا للعِقابِ على ما قامَ به من شُعَبٍ كفريّة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٨٨)، وينظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية أيضًا (ص٣٩-٤٣).

(٢) ينظر: تعظيم قدر الصلاة للمروزي (ص٣٤٦-٣٥٠)، مدارج السالكين لابن القيم (١/٥٨٧-٥٩١).

(٣) منهاج السنّة النبوية (٥/٣٦٨).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن كان موافِقًا (أي لما جاء به الرسول ﷺ) مِن وجهٍ ومخالِفًا من وجه، كالعاصِي الذي يَعلم أنَّه عاصٍ، فهو ممدوحٌ من جهة موافَقَتِه مذمومٌ من جِهةِ مخالفَته، وهذا مذهبُ سَلَفِ الأُمَّة وأئمَّتِها من الصَّحابة ومن سَلك سبيلَهم في مَسائلِ الأَسماء والأَحكام»(١).

وبناءً على ذلك، فإنّ مَن شابهَ السّابِقينَ مِن أهلِ الكتابِ أو المشركينَ فيما ذمَّهُم اللهُ تعالى لأجلِه، كالإعراضِ والتحريفِ ونحوِ ذلك، لم يلزَم أن يُشابِهُم من كُلِّ وَجهٍ، كَأَن يشابِهَهم في كُفرِهم الأكبر، واستحقاقِهم الخلودَ في النّار، وإن كان فِعلُهُ يصِحُّ أن يُسمّى كُفرًا ونِفاقًا وطُغيانًا كما سَبق، ويُسمّى كذلكَ يهوديّةً أو نَصرانيّةً أو مجوسِيّةً أو جاهليّة، بحسَب مَن أَشبهَهم، وإنّما كانَ ذلكَ غيرَ لازِم: لأنّه إذا شابهَهُم في خَصلةٍ ذُمّوا لأجلها، فقَد يكون شَبَهُه بهم في مُطلق تِلكَ الخصلة وأَصلِها، لا في تَمامها وجميعِ أجزائها، بل إنَّ المؤمن الصالح قد يقَع في شيءٍ من ذلك، ولا يوجِب ذلكَ القدحَ فيه بالكُلِّية، وإن كانَ يتوجَّهُ إليه قدرٌ من اللَّوم بحسَبِ ما وقَع فيه من العَمل المقتضِي للذمّ، ويدلّ لذلك حديثُ أبي ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ الذي قال فيه النبيُّ ﷺ له: «إنّك امرؤٌ فيك جاهليّة»(٢)، قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيهِ أنَّ الرجلَ مع فَضلِه وعِلمِه ودينِه، قَد يكونُ فيه بعضُ هذِه الخصالِ المسمّاةِ بجاهليّةٍ وبيهوديّةٍ ونصرانيّةٍ، ولا يوجِبُ ذلك كُفرَه، ولا فِسقَه»(٣).

ونحوُه ما جاء في الصحيحَين عن عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رسولَ الله ﷺ طَرقَه وفاطمةَ بنتَ النَّبيِّ ﷺ ليلةً، فقال: «ألا تُصلِّيان؟»، قالَ: فقُلتُ: يا رسولَ الله، أنفُسنَا بيدِ الله، فإذَا شاءَ أن يبعثَنا بعثَنا، فانصرفَ حينَ قُلنا ذلكَ ولم يَرجِع إليّ شيئًا، ثمّ سَمِعتُه وهُو مُوَلٍّ يَضربُ فخِذَه وهوَ يقول: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٤](٤).

---

(١) شرح الأصبهانية (ص٦٥٧)، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية أيضًا (ص١١٢).

(٢) سبق تخريجه (ص٧١).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٥٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب التهجد: باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل (رقم١١٢٧)، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب الحثّ على صلاة الليل وإن قلّت (رقم٧٧٥).

فالآيةُ تدلُّ بسياقِها على ذمِّ كثرة الجدَل، لكنَّ عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إنّما أخطأَ عن اجتِهاد، ثمّ رجَع إلى ما تبيّنَ له من الحقّ، فلذلك لم يتوجَّه الذمُّ إليه[1]، وهكذا في كلِّ مَن وقع له مثلُ ذلكَ ثمّ رَجَع عنه، أمّا مَن لم يرجع عن موجِبِ الذمّ فيتوجَّه إليهِ ما يقتضِيه فِعلُه بحسَب حالِه، قالَ ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «عُلم بخبره الصِّدق ﷺ أنَّه في أمّته قومٌ مُستمسِكون بهديِه، الذي هو دينُ الإسلام محضًا، وقومٌ منحرِفون إلى شُعبةٍ من شُعَب اليهود، أو إلى شعبةٍ من شُعَب النصارى. وإن كانَ الرَّجُلُ لا يكفُر بكلِّ انحرافٍ، بل وقد لا يَفسُق أيضًا، بل قَد يكونُ الانحرافُ كُفرًا، وقد يكون فِسقًا، وقد يكونُ مَعصيةً، وقد يكون خَطأً. وهذا الانحرافُ أمرٌ تتقاضاه الطِّباع ويُزيِّنُه الشيطان، فلذلكَ أُمِرَ العبدُ بدَوامِ دُعاءِ اللهِ سُبحانه بالهِداية إلى الاستِقامة، التي لا يهوديَّةَ فيها ولا نصرانيّةَ أصلًا»[2].

والـخُلاصة أنَّ الذمّ وما يترتَّب عليه من الآثارِ يتبعَّضُ ويتفاوَتُ، تَبَعًا لتفاوُتِ موجِبه ومقتضِيه، وتوفُّرِ شُروطِه وانتفاءِ مَوانعِه، وفَهمُ هذا الأصلِ مهمٌّ في فَهمِ الآثار التي تَلحَقُ مَن وقَع فيما ذمّه الله؛ فإنَّ هذه الآثارَ لا تخرجُ عن بابِ الأَسماءِ والأَحكام.

وأمَّا تفصيلُ حُكمِ مَن انحرفَ عَن سبيلِ الـمُؤمنِين، وخالفَ الحقَّ بوُقُوعِه فيما ذمّ اللهُ به السابقين، فحاصلُه أنَّ له حالتين:

١. الأُولى: أن لا يَعلمَ بمُخالفتِه، وذلكَ إمّا لعدَم عِلمِه بالحقِّ الذي خالَفه، وإمّا لتأوُّله ما هو عليه أنَّه غيرُ مخالِفٍ لذلكَ الحقّ، لا سيَّما معَ وُجود شُبهةٍ أثَّرت في فَهمِه له، فهذا -إن كان لا يُقدِّم بين يدَي الله ورسوله- غايتُه أنَّه مخطِئ، ولا مؤاخذةَ على الخطأِ لهذهِ الأمَّة، لكنَّه معَ ذلك يكونُ مبتدِعًا ناقصَ الإيمان، وخطؤُه مغفورٌ له لا يُعاقَب عليه، وإن نقصَ به[3].

ولا يعني غُفرانُ خَطئِه وزلَّتِه تركَ الإنكارِ والبيانِ والتحذيرِ من زَلَّتِه ونهيِ الناسِ عن اتِّباعه عليها، يقول ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «هذا أصلٌ عظيم، وهو أن تُعرَفَ الحسنةُ في نفسِها... وتُعرَف

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٦/ ٢٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٥٨).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٥، ١٣/ ٦٣).

السَّيِّئةُ في نفسِها... وإنّه كثيرًا ما يجتمِعُ في الفِعلِ الواحدِ أو في الشَّخصِ الواحدِ الأمران، فالذمُّ والنهيُ والعِقابُ قد يتوجَّهُ إلى ما تضمَّنَه أحدُهُما، فلا يُغفل عمّا فيه مِن النوعِ الآخَر، كما يتوجَّهُ المدحُ والأمرُ والثواب إلى ما تضمَّنَه أحدهما، فلا يغفل عمّا فيه من النوعِ الآخَر، وقد يُمدَحُ الرجلُ بتركِ بعضِ السَّيِّئات البدعِيّة والفُجوريّة، لكن قد يُسلَبُ معَ ذلكَ مَا حُمِد به غيرُه على فِعلِ بعضِ الحَسنات السُّنِّية البرِّية. فهذَا طريقُ الموازَنَة والمعادَلَة، ومن سَلَكهُ كان قائمًا بالقِسط الذي أنزلَ اللهُ له الكتابَ والميزان»[١].

٢. والحالة الثانية: أن يَعلَم بالمخالَفة، ويكونَ وقوعُه في المخالَفة: إمّا لتفريطِه فيما يجبُ عليهِ من اتِّباع القرآن، أو سلوكِه السبيلَ التي نُهي عنها، أو اتِّباعِ هواهُ بغير هدىً من الله[٢]، فهذا:

أ. إن كانَت مخالفتُه لما لا يُعلم ضرورةً فيكونُ فِعلُه إثمًا وظلمًا، لكن قَد يكونُ له من الحسنات الماحية والمصائبِ المكفرة ما يمحو ذلكَ الإثم، وقد لا يكون. فإن أصرَّ عليه كانَ فِسقًا، ثمّ قد يكونُ له ما يَمنعُ مقتَضى ذلكَ الفسقَ أيضًا -على الصحيح-، وقد لا يكون: فيكونُ فيهِ مِن الفسقِ والنِّفاقِ والبِدعة بحسَب ما قام به مِن تِلكَ المخالفة[٣]، وحكمُه في الدُّنيا أن يُعطى من الموالاةِ بقدر إيمانه، ويُعطى من المعاداةِ بقدر فسقه[٤]، وأمّا في الآخرةِ فهو مستحقٌّ للعقاب، لكنّه تحتَ مشيئة الله تعالى، إن شاءَ عذّبه، وإن شاءَ غفرَ له، مع أنَّه إذا دخلَ النَّار لم يُخلّد فيها[٥]، وهذا كحالِ الجهميّة الذينَ ليسُوا غلاةً في التجهُّم[٦]، من المعتزلَة والأشعريَّة ونحوِهم، ممن يعلَم بمخالفَتِه التي وقَع فيها، معَ أن مقالاتِ الجهمية المعطِّلة في حقيقتِها كفرٌ وتكذيب، لكنّها ليست كمقالاتِ

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٣٦٦)، وينظر: الكتاب نفسه (١٧/٤٣٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٣/٣١٧).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٧/٤٩٠)، وينظر: مدارج السالكين لابن القيّم (١/٦٢٨ - ٦٣٠).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٥٧٨).

(٥) ينظر: شرح أصول اعتقاد السنّة والجماعة للالكائي (١/٢٧٥، رقم٣١٨).

(٦) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (١/٦٣٠).

غُلاتهم، فإنّ أكثرَ المُتكلِّمينَ إنّما وقعوا في التعطيلِ من جِهة الشُّبَه والتأويلاتِ الفاسِدة، ولم يتصوّروا حقيقةَ مقالاتِهم ومآلاتِها وفسادَ لوازمها، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر بعض لوازمِ القول بالتفويض: «ولا ريبَ أنّهم لم يتصوَّرُوا حقيقةَ ما قالُوه ولوازمَه، ولو تصوَّروا ذلكَ لعلِموا أنَّه يلزمُهم ما هُو من أقبح أقوالِ الكفّار في الأنبياء، وهم لا يرتضُون مقالةَ من ينتقِص النبيَّ ﷺ، ولو تنقَّصه أحدٌ لاستحلُّوا قتلَه، وهم مصيبُون في استحلالِ قتلِ من يقدَح في الأنبياء عَليهِم السَّلام، وقولُهم يتضمَّن أعظمَ القدح، لكن لم يعرِفوا ذلك. ولازمُ القول ليس بقولٍ؛ فإنَّهم لو عرَفوا أنَّ هذا يلزمُهم ما التزموه»(١).

لكنَّ إعراضهم عن السبيلِ الصحيح الذي ينجُون به من هذه المقالة مع علمهم به فسوقٌ وعصيان، يستحقُّون به ما سبق ذكرُه من الأسماء والأحكام.

ب. وأمّا إن كانَت مخالفتُه لما يُعلم ضرورةً فيكونُ ضلالُه كفرًا أكبر، فيستحقُّ اسمَ الكافِر، ويكونُ حكمُه حكمَ الكُفّار، ومِن ذلكَ البراءةُ التامّة منهُ في الدُّنيا، وأن يعامَلَ معاملةَ المرتدّ، وهذا مثلُ قولِ الجهمية المحضَة، كما وقعَ من الجعد بن دِرهم، والجهم بن صفوان، ويختلِف المعلوم بالضرورة بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة(٢).

ومن الآثار الدنيوية القدريَّة التي تلحق من وقع فيما ذمّ الله عليه السابقين، أن يستوجبَ بذلك من عقوبات اللهِ الكونيةِ ما هو نظير العقوباتِ التي حلّت بمن أشبههم من أولئك السابقين، لأنّ لله تعالى عادةً ماضيةً في الأمم، وسُننًا لا تبديلَ لها، ويكونُ ذلك العقابُ بحسَب حالِهم، ولذلك قال تعالى عن كفّارِ قُريش: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ [فصلت: ١٣]، ثمّ ذَكر كيف أعرضُوا عن رسُلهم فحاقَ بهِم العذاب، ممّا يدلُّ على أنّ التوافُقَ في موجِبِ العِقاب يستلزِم الموافقَةَ في استحقَاقِه، ويقولُ تعَالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ

(١) شرح حديث النزول (ص٣٣٢)، وينظر: الاعتصام للشاطبي (٣/١٣٤-١٣٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٥٢-٣٥٤، ٣٥/٧٥-٧٦)، ودرء التعارض (٧/٢٧).

وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [التوبة: ٦٩]، فاللهُ تعالى «قد أخبرَ أنّ في هذه الأمّة مَن استمتَع بخَلاقِه، كما استمتَعت الأُمَم قبلَهم، وخاضَ كالذي خاضوا، وذمَّهم على ذلك، وتوعَّدهم على ذلك، ثمّ حضَّهم على الاعتبارِ بمن قبلَهم فقال: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِۖ ﴾ الآية [التوبة: ٧٠]»[١].

ومن الآثار الدُّنيوية القدريَّة أيضًا أنَّ موافقَة من ذمَّهمُ اللهُ في كتابِه توجِب اندراسَ الدِّين وخفاءَه وخُفوتَ جَذوته، فإنَّ النبي ﷺ علّق ظهورَ دينِ الإسلامِ وقيامَه بمخالفَةِ اليَهودِ والنَّصارى، كما صحَّ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنّه قال: «لايزالُ الدينُ ظاهرًا ما عجَّل الناسُ الفِطر؛ لأنَّ اليهودَ والنصارى يؤَخِّرون»[٢].

قال الطِّيبي رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: «قولُه: "لأنَّ اليهود والنصارى يؤَخِّرون"، في هذا التَّعليلِ دليلٌ على أنَّ

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٨٢).

(٢) رواه أبو داود، كتاب الصيام: باب ما يستحب من تعجيل الفطر (رقم٢٣٥٣)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الصيام: باب الترغيب في تعجيل الفطر (رقم٣٢٩٩)، وابن ماجه، كتاب الصيام: باب ما جاء في تعجيل الإفطار (رقم١٦٩٨). وابن أبي شيبة (١٢٥/٦، رقم٩٠٣٧)، وأحمد (٥٠٣/١٥، رقم٩٨١٠)، وابن خزيمة (رقم٢٠٦٠). والحاكم (٤٣١/١) وصحّحه على شرط مسلم. وصحّح إسناده النووي في المجموع (٤٠٤/٦)، والبوصيري في مصباح الزجاجة-بهامش سنن ابن ماجه (٣٢٤/٢)، وقال الألباني: «حسنٌ صحيح». سنن ابن ماجه (رقم١٦٩٨).

وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شاهدٌ للجملة الأولى منه: صحيح البخاري، كتاب الصوم: باب تعجيل الإفطار (رقم١٩٥٧)، وصحيح مسلم، كتاب الصيام: باب فضل السحور (رقم١٠٩٨).

(٣) هو: الحسين -وقيل: الحسن- بن محمد بن عبد الله الطِّيبي. كان علّامةً في العربية والمعاني والبيان، وكان كريمًا متواضعًا. قال عنه ابنُ حجر: «كان آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسّنن، مقبلًا على نشر العلم، متواضعًا». من مصنفاته: «شرح الكشاف»، و«التبيان في المعاني والبيان»، و«شرح المشكاة»، توفي سنة ٧٤٣هـ. ينظر: الدرر الكامنة (١٨٥/٢-١٨٦)، والبدر الطالع (٢٢٩/١-٢٣٠)، وبغية الوعاة (٥٢٢/١-٥٢٣)، =

قِوام الدين الحنيفيّ على مخالَفةِ الأعداءِ من أَهل الكتابَين، وأنَّ في موافقَتِهم ثَلمًا للدِّين»(١).

«فربَط النبيُّ ﷺ بينَ ظهور الدين ومخالَفةِ اليهودِ والنصارى، وجعلَ ظهورَ الدين مُعلَّقًا بمخالفتِهم ومباينتِهم، ومفهومُه: أنَّ خفاءَ الدين واندِراسَه متعلِّقٌ بإظهارِ مشابَهتهم»(٢).

ونظيرُ ذلك أيضًا أنَّ أولئك الضُّلَّالَ المقتدَى بهم إذا اعتَدوا على من شَابههم مِن هذِه الأمة، فقد يَحرِم الله هؤلاءِ من النَّصرِ عليهم. يقولُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامِه عن بعض الحلولية(٣): «هؤلاء يُشبِهون النصارى في كثيرٍ من أمورِهم؛ ولهذا سلَّط الله عليهم النَّصارى يُهينونَهم... وكنتُ أقولُ لهم: إنّ الله وعَد بنصره المؤمنينَ على الكافرين، وأنتُم مشابهون للنّصارى! وفيهم من هو أكفرُ من النصارى وأعظم إلحادًا ونفاقًا من النصارى!»(٤). فمَن وافق اليهودَ أو النصارى من هذه الأمّة، قَد يُحرَمُ النَّصرَ عليهم ورفعَ عُدوانِهم؛ لأجلِ ما عندَه مِن الموافقَة والمشابَهة لَهم.

أمَّا **الجهةُ الثانيةُ** من الأحكامِ المترتِّبة على وُقوع المتكلِّمين فيما ذمّه الله تعالى، وهي التي تتعلّق بما شرَعه الله لأهلِ الحقِّ من التَّعامل معهم، فالذِي يظهرُ منها ما يلي:

١. أن يعلمَ الداعِيةُ السُّنِّي أنَّ لهُ أُسوةً بالأنبياءِ السَّابقِين، فيما تحمَّلوا من أذى المخالفين، وصبَروا

= وشذرات الذهب (٨/٢٣٦-٢٤٠).

(١) الكاشف عن حقائق السنن (٥/١٥٨٩).

(٢) مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث وأثرها على المسلمين لأشرف بارقعان (ص١١٨).

(٣) الحلولية: مذهبٌ قالت به طوائفُ مختلفة، يقوم على اعتقادِ حلول الإله في خلقه، وهو نقضٌ لتوحيد الربوبية. والحلولية نوعان: من يقول بالحلول العامّ، وهو حلول الإله في كلِّ مكان، كقول بعض الجهمية، ومن يقول بالحلول الخاصّ، وهو أنّ حلول الإله في بعضِ خلقه. وممن قال به غلاةُ الرافضة كالسبئيّة والبيانية والخطّابية، وغلاةُ المتصوِّفة كالحلّاجية. ينظر: الفرق بين الفرق (ص٢٥٩-٢٦٩)، والتبصير في الدين (ص١٠٨-١١٣)، ومجموع الفتاوى (١٥/٤٢٣-٤٢٤).

(٤) الاستغاثة في الرد على البكري (ص١٦٨-١٦٩).

عليهم، فإذا وقع له مثلُ ذلك الأذى ممّن وافَق أعداء الرسل فيما ذُمّوا عليه: كان في ذلك تخفيفٌ عنه وتسليةٌ له، ولذا تكرَّر في القرآنِ الكريم تذكيرُ النبي ﷺ بما حصلَ لِمَن قبلَه من الرُّسل، وأنّ ذلكَ يُوجِب يقِينَه بوَعدِ الله، وارتقابَه لنَصرِه، كقولِه تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ [الأنعام: ٣٣ - ٣٤]، وقوله: ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنبياء: ٤١]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣][1].

٢. أن يعامِل السُّنِّي مخالفِيه من المتكلِّمين بجنسِ ما أُمر المؤمنون السَّابقُون به مِن مُعاملَةِ مخالِفِيهم الـذين وافقَهُـم المُتكلِّمـون، مـن الـدَّعوة وإنكـار المنكـر أو الجهـاد[2]، ولكِـن إذا كـانُوا في الظـاهِر مُسلمين -كما هو حالُ أغلبِ أهل الكلام- عُصِمَت دماؤُهم وأموالُهم، وانحصَر جهادُهم فيما دُون ذلكَ بحسَب المصلَحَة وقيامِ المقتضِي بهم، كالجِهاد باللِّسانِ والقلم.

٣. أن يُستعمَل في الردِّ على المتكلِّمين بيانُ موافقة مقالَتِهم لمقالَةِ مَن وافقُوهُم من السَّابقِين، وذلك بطَريقَين:

أ. أن تُستعمَل في الرد عليهم طريقةُ القُرآنِ في الردِّ على مَن وافقُوهم مِن السَّابقين؛ لأنَّ طَريقَة القُرآنِ أبلغُ الطُّرق وأقواهَا في رَدِّ الباطِل ودَحضِه، ومثالُ ذلكَ أن يُستعمَل في الردِّ على مُعارضَاتِ المتكلِّمين وحيَ الله بالأقيسةِ الفاسدة التي يقيسونها بعقولِهم ما ردّ الله به على من عارض الوحيَ بقياسِ عقله، كأن يُبيَّن له أنَّ قياسَه مخالفٌ للنصِّ فيكونُ فاسدًا، مثلما ردّ الله على من قاسَ الربا

---

(١) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١٥٧٧/٤)، وينظر أيضًا: جامع البيان للطبري (٤٩٧/٩).

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٨٢-٨٣).

على البيع في الحِلّ بقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[البقرة: ٢٧٥]، أو أن يُبطَل قياسُه ببَيانِ الفارقِ بين المقِيس والمقِيسِ عليه، كما ردَّ رسُلُ اللهُ على الذين أنكرُوا نبوّتَهم بقياسٍ فاسد، حيثُ قاسوا رسلَهم على أنفسِهم في كونهم بشَرًا لا يُوحى إليهم، فأبطَلَ الرسُل قياسَهم ببيان الفارق، وهو تفضُّلُ الله على أنبيائه بما اختصّهم به من النبوة، كما قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[إبراهيم: ١٠ - ١١].

ب. أن يُكتفى في ردِّ مقالَة المتكلِّمين ببيانِ شَبَهِها بمقالَةِ مَن ذمَّهُ اللهُ في كِتابه؛ لأنَّه إذا صحّ تنظيرُ المقالةِ المتأخِّرة بالمقالةِ المردُودةِ سابقًا، كان ردُّ المقالة السابقةِ كافيًا. وهذا الأُسلوبُ قد جاءَ به القرآنُ الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، يقول الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ واقعةٌ موقِعَ الجوابِ لمقالةِ الذين لا يعلَمون، وهو جوابٌ إجماليّ، اقتُصِر فيه على تنظيرِ حالِهم بحالِ مَن قَبلهم، فيكونُ ذلك التنظيرُ كِنايةً عن الإعراضِ عن جوابِ مقالهم، وأنَّه لا يستحق أن يُجاب»(١). ومثالُ ذلك أن يُكتفى في الردِّ على مقالة نُفاةِ العلوّ بتشبيهها بمقالَةِ فرعون حينَ كذّب دَعوى مُوسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ وجودَ ربِّه في السماء، كما سيأتي بيانه في موضعه من البحث بإذن الله.

(١) التحرير والتنوير (١/٦٨٩).

الباب الأول

الموافقةُ بين مناهِجِ المتكلِّمين وما ذمَّهُ اللهُ مِن المناهِجِ وآثارِها على ملتزِمِها

وفيه خمسة فصول:

- الفصل الأول: الموافقةُ في منهجِ مصدَرِ التَّلقِّي.
- الفصل الثاني: الموافقةُ في منهجِ الاستدلال.
- الفصل الثالث: الموافقةُ في آثارِ منهجِ التلقِّي والاستدلال.
- الفصل الرابع: الموافقةُ في منهجِ نشرِ الباطل.
- الفصل الخامس: الموافقةُ في منهجِ معاملةِ أهلِ الحقِّ ودُعاتِه.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الموافقةُ في منهجِ مصدَرِ التَّلقِّي

وفيه سبعة مباحث:

- □ المبحث الأول : **الموافقةُ في الإعراضِ عن الوَحي، وتركِ التحاكُمِ إليه.**
- □ المبحث الثاني : **الموافقةُ في الإساءةِ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصِها والتحرّج منها.**
- □ المبحث الثالث : **الموافقةُ في التحاكُم إلى الطَّاغوتِ، معَ زَعم إرادةِ الإحسانِ والتوفيق.**
- □ المبحث الرابع : **الموافقةُ في معارضةِ الوَحيِ بالقِياسِ الفاسد.**
- □ المبحث الخامس : **الموافقةُ في قَبول بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضه.**
- □ المبحث السادس : **الموافقةُ في الجهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهلها.**
- □ المبحث السابع : **الموافقةُ في مضاهاةِ قولِ الذينَ كفروا من قبل.**

المبحث الأول

الموافقةُ في الإعراضِ عن الوحي، وتركِ التحاكُمِ إليه

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الإعراضَ عن الوَحي، وتركَ التحاكُمِ إليه.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإعراضِ عن الوَحي وتركِ التحاكُمِ إليه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الإعراضَ عن الوَحي، وتركَ التحاكُمِ إليه

لـمّا أَخرجَ اللهُ تعالى آدمَ من الجنَّة، عهِد إليه وإلى ذريته أن يتَّبعوا ما يأتيهم من عنده من الهدى، وتوعّد من يُعرض عنه، قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۢ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٤]، ومع هذا العَهد الذي أوصى الله به بني آدمَ كان الإعراض عن هداه سبحانه وتركُ التحاكم إلى ما جاء عنه، هو دأبَ المخالفين للرسل بلا استثناء، فكانوا كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ [الشعراء: ٥].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والكُفَّار بالرسل من قوم نوحٍ، وعادٍ وثمودَ، وقوم لوطٍ وشعيبٍ، وقومِ إبراهيمَ وموسى، ومشركي العربِ والهندِ والرومِ والبَربَرِ[1] والترك[2] واليونان

(١) البربر: اسمٌ يشمل قبائلَ كثيرة في جِبال المغرب، من بُرقة إلى آخرِ المغرِب والبَحر المُحيط إلى بلادِ السودان، وهم أممٌ وقبائل لا تحصى، يُنسب كلُّ موضعٍ إلى القبيلة التي تنزله، ويقال لمجموع بلادهم بلاد البربر، وقد اختُلف في أصل نسبهم، فقيلَ إنّ أصلهم من العرب، وهو زعمٌ منهم، والأكثر والأشهر أنّهم بقيةُ الجبّارين قومِ جالوت لما قاتلهم طالوت وداود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هربوا إلى المغرب فتحصَّنوا في جبالها وقاتلوا أهل بلادها من الإفرنج ثمّ صالحوهم وأقاموا في الجبال والصحارى، وتركوا المدن للفرنجة. ومن قبائلهم التي سميت بهم الأماكن التي نزلوا بها: هوّارة، وأمتاهة، وصنهاجة، ومصمودة، ومكناسة، وغيرها كثير. وقد اشتهروا بالجفاءِ والحدّة والطيش، والإسراعِ إلى الفتن وسفكِ الدماء واتباعِ دعاةِ الضلالة. ينظر: المسالك والممالك للبكري (٣٢٨/١-٣٢٩)، ومعجم البلدان (٣٦٨/١).

(٢) التُّرك: شعوبٌ تسكن بلاد المشرق، وهم متعدِّدو الأجناس، وأقربهم يسكنون بلادَ تركستان، وهم يمتازون بكثرة العَدد، وزيادة الشجاعة والجلادَة، وهم عِراض الوجوه صغار الأعين فُطس الأنوف عُبل السواعد ضيِّقو الأخلاق، والغالب عليهم الغضبُ والظُّلم والقَهر وأكل لحوم الحيوانات. وفي البخاري (رقم٢٩٢٨) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف =

والكُشْدانيِّين(١) وسائر الأمم المتقدمين والمتأخرين يتَّبعون ظنونَهم وأهواءهم، ويُعرِضون عن ذكرِ الله الذي أتاهم من عندِه»(٢).

والإعراضُ عن شرع الله ووحيهِ كان ولم يَزَل من أعظم أسباب الكفر والضلال؛ بل إنّ الفارق الرئيس بين أهل الحقّ وأهل الضلال على اختلاف أنواعهم ومللهم هو منهجُهم تجاه ما جاء به الوحي قبولًا أو إعراضًا، وقد بيَّن ذلك ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «جِماعُ الفرقانِ بين الحقّ والباطل، والهدى والضلال، والرشادِ والغيّ، وطريقِ السعادة والنجاة وطريقِ الشقاوة والهلاك: أن يُجعلَ ما بعثَ اللهُ به رسلَه وأنزل به كُتُبَه هو الحقَّ الذي يجبُ اتباعُه وبهِ يحصلُ الفرقانُ والهدَى والعِلمُ والإيمانُ، فيصدَّق بأنّه حقٌّ وصِدقٌ، وما سواهُ من كلامِ سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافَقَهُ فهو حقّ، وإن خالفه فهو باطل»(٣).

وقد كثر حديثُ القرآنِ الكريم عن الإعراضِ عن وحيِ الله جلَّ وعَلا، بتصويرِه وبيانِ شناعتِه، وبيانِ أنواعهِ ودرجاته، والتحذير من مغبّته وسوء عاقبته.

- **تصوير الإعراض في القرآن:**

من حُسن بيان القرآن ودقة تصويره وصفُه لإعراض المخالفين في أجلى وصف وأوضح دلالة، فإنَّه وصَفهم بالإعراض وبالتولّي، كما قال تعالى في توبيخه لضُلّال أهل الكتاب: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا

=

الأنوف، كأنَّ وجوههم المِجانّ المطرقة، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر». ينظر: معجم البلدان (٢٣/٢)، ونهر الذهب فى تاريخ حلب (١٠١/٣)، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني (ص٥١٤).

(١) الكُشدانيُّون، بضم الكاف، ويقال: الكسدانيون، بالسين. طائفةٌ من الصابئة عبدةِ الكواكب، كانوا يسكنون حرَّان، وفيهم بُعثَ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. وفي الإسرائيليات أنّهم من عقِب كاسد بن حاوَر. ثمّ صارُوا ملوكَ بابل، ومنهم كانَ بُختَ نصَّرَ. ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٢٢٣/٣)، والبداية والنهاية (٣٢٥/١-٣٢٦)، وتاريخ ابن خلدون (٨٢/٢)، وتاج العروس للزبيدي (١١٠/٩).

(٢) تفسير آيات أشكلت (٧١٢/٢-٧١٣).

(٣) الفرقان بين الحقّ والباطل، ضمن مجموع الفتاوى (١٣٥/١٣-١٣٦).

﴿قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]، والإعراضُ مشتقٌّ في أصله من عُرض الوجه، أي جانبِه، فالمُعرِض عن الشيء يولّيه عُرض وجهه ولا يُقبِل عليه[١]، والتولِّي أصله الإدبار عن الشيء بالجسم[٢].

ووصَفَ الله المخالفينَ كذلك بالصُّدُود، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، والصدود بمعنى الإعراض[٣].

ووصفَهم بالصَّدْف، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، والصَّدف: الإعراض الشديد والانصرافُ والميل عن الشيء[٤].

ووصفَهم بالنُّفورِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١]، قال ابنُ عطية رَحِمَهُ اللَّهُ[٥]: «النفور عبارةٌ عن شدة الإعراض، تشبيهًا بنفور الدابة»[٦].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤/٢٧١-٢٧٢)، والكشاف للزمخشري (٣/٥٤٧)، والكليّات للكفوي (ص٢٨-٢٩)، وأضواء البيان للشنقيطي (٣/٢٣٠).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١/٢٤٠).

(٣) ينظر تفسير ابن المنذر (٢/٧٧٢، رقم١٩٤٩).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/١٠)، والمفردات للراغب الأصفهاني (ص٤٧٨)، والقاموس المحيط، (ص٨٢٦) مادة (ص د ف).

(٥) هو: عبدُ الحقِّ ابن الحافظ أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمّام بن عطية، أبو محمد المحاربي الغِرناطي. الإمام العلّامة شيخُ المفسرين. كان إمامًا في الفِقه والتفسير والعربية، أديبًا نحويًّا شاعرًا بليغًا، قويَّ المشارَكةِ، ذكيًّا فطِنًا مُدرِكًا، مِن أوعيةِ العِلم. صنّف «المحرر الوجيز» في التفسير. وُلد سنة ٤٨١هـ، وتوفي بحِصن لُورقة سنة ٥٤٢هـ أو ٥٤١هـ. ينظر: بُغية الملتمس (ص٣٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٥٨٧).

(٦) المحرر الوجيز (٥/٤٨٤).

ووصفهم بالنُّكُوصِ على الأعقاب، كما قال: ﴿ قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴾[المؤمنون: ٦٦].

ووصفَهم بنبذِ الكتابِ وراءَ الظهر، كما قال: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٠١].

ووصفهم بِلَيِّ الرأس، كما في قوله سبحانه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٥].

ووصفَهم بثَنْيِ العِطْف، وهو الجانب، وثَنيُهُ كنايةٌ عن الإعراض، فقال سبحانه: ﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[الحج: ٩][(١)]، ومثله النَّأْيُ بالجانب، كما في قوله: ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾[الإسراء: ٨٣][(٢)].

ووصفهم بالإِدبار، كما قال تعالى عن جهنم: ﴿ تَدْعُوا۟ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [المعارج: ١٧]. إلى غيرِ ذلك من الأوصاف التي أصلُها يكون بالجسم، ثمّ استُعمِل في الإعراض المعنويّ عن الأمور والأديان والمعتقدات ونحوها من المعاني[(٣)].

وكذلك وصف الإعراض عن آياته بالـهَجر، فقال: ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: ٣٠].

ومن تصوير القرآن أيضًا لحالِ المعرضين عن الوحي بعد بلوغه لهم، تشبيهُ إيَّاهم بالذين لا

---

(١) قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾ أي: متبخترًا لتكبره. وقال مجاهد، وقتادة: لاويَ عنقه. قال عطية، وابن زيد: معرِضًا عما يُدعَى إليه تكبرًا... وعِطفا الرجل: جانبَاه عن يمين وشمال، وهو الموضع الذي يعطِفه الإنسان، أي يلويه ويميله عند الإعراض عن الشيء» معالم التنزيل (٣/٢٠٣). وينظر: المفردات للراغب الأصفهاني (ص٥٧٢).

(٢) قال الزمخشري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النَّأْيُ بالجانب: أن يلويَ عنه عِطفه ويولِّيهُ ظهره» الكشاف (٣/٥٤٧).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١/٢٤٠، ٤/٥٠٦).

يعلَمون؛ لأنّهم بعد استبانةِ الآيات لهم وعلمِهم بها لم يتأثّروا أو ينتفعوا بما علِموا، فكانوا في حالِهم كمن لم يعلم بهذا الوحي، كما قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠١]، ويبيّن هذا ما شهِد به قومُ عادٍ على أنفسِهم لنبيِّهم هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقالوا له: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، فالحالان عندهم سيّان، إذ لا استجابةَ ولا تأثُّرَ لديهم.

وقريبٌ من ذلك أنّ القرآن كثيرًا ما يشبِّهُهم بمن فَقَد العقلَ والسَّمعَ والبصر؛ إذ إنّهم لا ينتفعون بها وإن كانت آلاتها عندهم، بل قد يضيف إلى ذلك تشبيهَهم بالدوابّ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الأنفال: ٢١ – ٢٢].

قال البقاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا ﴾ أي بآذانِنا، ﴿ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ أي لا يستجيبون، فكأنّهم لم يسمعوا، لمّا انتفت الثَّمرة عَدَّ المثمِر عَدَمًا. ولمّا كانت حالُ من هذا شأنُه مشابِهةً لحالِ الأصمِّ في عدم السماع لعدم الانتفاع به، والأبكمِ في عدم كلامه لعدم تكلمه بما ينفع، والعادمِ للعقل في عدم عقله لعدم انتفاعه به، قال معلِّلًا لهذا النهي معبِّرًا بأنسبِ الأشياء لما وصفهم به: ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ ﴾ أي التي على وجه الأرض، جعلهم من جنس الحشرات أو البهائم، ثمّ جعلهم شرَّها... ﴿ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ﴾ أي الطُّرْشُ الخُرْسُ طَرَشًا وخَرَسًا بالِغَين، ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾، أي لا يتجدَّدُ لهُم عَقل، ومن لم ينتفع بسماع الداعي كان كذلك»[2].

---

(١) هو: الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبَاط البقاعي الشافعي، كنَّى نفسَه أبا الحسن الخرباوي. المحدث المفسِّر العلّامة. من تصانيفه: «نظم الدرر في تناسب الآي والسور»، و«عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران»، و«تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي»، ولد سنة ٨٠٩هـ تقريبًا بقريةٍ من عَمل البِقاع ونشأَ بها، وتُوفي بعد أن تفتَّتَ كبِده –كما قيل– بدمشق سنة ٨٨٥هـ. ينظر: الضوء اللامع (١/١٠١)، وشذرات الذهب (٧/٣٣٨-٣٣٩)، والبدر الطالع (١/١٩-٢١).

(٢) نظم الدرر للبقاعي (٨/٢٤٧-٢٤٨).

ونحوُه قولُه تعالى عن اليهود مبيِّنًا عدم انتفاعِهم بما استبان لهم من الآيات: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الجمعة: ٥].

ومِن جَودةِ بيانه أيضًا وصفُه شدّة نفور المعرضين عن سماع الآيات، وقبولِ ما فيها من الحجج والبراهين، بقوله: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ﴾ [الحج: ٧٢]، وشبّههم بالحمير المستنفرة ممن يريد إهلاكها وصيدها، فقال تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ ﴿٥١﴾ ﴾ [المدثر: ٤٩ - ٥١]، والقَسْورة: الأسد، وقيل: الرُّماة(١).

- **أنواعُ إعراض المخالفين عن الوحي:**

دلّت آيات القرآن الكريم على أن ما يقع من المخالِفينَ للرسُل من إعراضٍ عن الوحي يأتي على أنواعٍ:

- فمنه ما يكون بإعراضهم عن سماعِ الآيات والاهتداء بها، كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٧]، وأخبر سبحانه عن نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنَّه قال عن قومه: ﴿ وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا ﴾ [نوح: ٧]، وليس الإعراض عن الآيات إلّا إعراضًا عن الإيمان بها واعتقادِ ما دلّت عليه، فإنّ «الإعراضَ عن الدليل مستلزمٌ للإعراضِ والغفلةِ عن المدلول المقصود»، كما يقول ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢).

- ومنه ما يكون إعراضًا عن تأمُّل الآيات وتدبُّر دلالتها، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٤/ ١٩٠).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٧٠٠).

أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًاۚ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا ﴾[الأنعام: ٢٥]. قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن هؤلاء... مَن يستمع القرآنَ منك، ويستمع ما تدعوه إليه من توحيد ربك، وأمره ونهيه، ولا يفقه ما تقول ولا يُوعِيهِ قلبَه، ولا يتدبَّره، ولا يُصغي له سمعَه، ليتفقَّهه فيفهم حجج الله عليه في تنزيله الذي أنزله عليك، إنّما يسمع صوتك وقراءتك وكلامك، ولا يعقل عنك ما تقول»(١).

ويدخل في هذا النوع: الإعراضُ عن الإيمان بمعاني الوحي التي أُنزل بها، إما بسببِ الجهل بها، أو بسبب تحريفها إلى معانيَ أخرى. فمن الأوَّلِ قولُه تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة: ٧٨]، ومن الثاني قوله تعالى عنهم: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٥]. وسيأتي مزيد تفصيل لهاتين الخصلتين في المباحث القادمة بإذن الله(٢).

- ومنه ما يكون بضَعفِ النَّظَر فيها، وهو دَرَجةٌ دون الإعراضِ التامِّ عنها، كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٧]. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقوله: ﴿يَعْشُ﴾ أي يكُن أَعْشى عَنها، وهو دون العمى، فلم ينظر إليها إلّا نظرًا ضعيفًا»(٣).

- ومنه ما يكون بالشكِّ في مدلولها، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ [إبراهيم: ٩].

- ومن إعراضهم ما يكون بعنادِهم والتعنُّتِ في التسليم لدلالة الآياتِ بعد سماعها، كما في قوله

---

(١) جامع البيان (١٩٦/٩-١٩٧).

(٢) ينظر (ص٣٠٣، ٤٣١).

(٣) منهاج السنّة (٤٣٢/٥).

تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأنعام: ٧]، وقوله: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحجر: ١٤ - ١٥]، فهم يقولون ذلك «لفَرط عِنادهم، وغلوِّهم في المكابرة، وتفاديهم عن قبول الحق»(١).

- ومنه ما يكون بإعراضهم عن أصلِ التحاكم إليها، وبالامتناع عن التسليم لها، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٣]، وقال: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١].

- ومنه ما يكون بإعراضهم عن اتِّباع الحقّ عَمَلًا بما دلَّت عليه الآيات، بعد الإقرار بها والتعهُّد بالتزامها، كفِعلِ بني إسرائيل حيثُ أخبرَ الله عنهم بذلكَ، فقال: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣].

- ومنه ما يكون بترك الاهتمام بها وبالانشغال عنها حتى تذهب وتندرس، وقد وقع ذلك من طائفتي أهل الكتاب، كما قال الله تعالى عن اليهود: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾، ثمّ قال: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [المائدة: ١٣ - ١٤]، فكلا الفريقين نسُوا حظًّا ممّا ذُكروا به، وهذا -كما يقول ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ- «شاملٌ لنسيان عِلمه، وأنّهم نسُوهُ وضاعَ عنهم، ولم يُوجَد كثيرٌ ممّا أنساهم الله إياهُ عقوبةً منهُ لهم، وشاملٌ لِنسيانِ العَمل الذي هو

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (٣/٢٨٩).

التَّرك، فلم يُوفَّقوا للقيامِ بما أُمِروا به»(١).

- ومن إعراضهم إعراضٌ جزئيٌّ انتقائي، وهو ما كان إعراضًا عن بعضِ الوحي دون بعضه، بقبولِهم ما يلائِمهم، وإعراضِهم عمّا سِوى ذلك، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ۝٤٩ ﴾ [النور: ٤٨ - ٤٩]. ففي الآية تنبيهٌ «على أنّهم إنَّما يعُرضون متى عرفُوا الحقَّ لغَيرهم أو شكُّوا، فأمَّا إذا عرفوه لأنفسهم عدلوا عن الإعراض، بل سارعوا إلى الحُكم وأذعنوا ببذلِ الرضا. وفي ذلك دلالةٌ على أنَّه ليسَ بهم اتِّباعُ الحقّ وإنَّما يُريدون النفعَ المعَجَّل»(٢).

- **عواقب الإعراض عن الوحي وآثاره:**

بيّنَ اللهُ تعالى أنَّ الصُّدودَ والإعراضَ عمّا أنزلَ اللهُ تعالى ورَفْضَ التحاكُم إليه يُنافي الإيمان(٣)، فقال تعالى: ﴿ فَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ ءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَءَاتَيۡنَٰهُم مُّلۡكًا عَظِيمٗا ۝٥٤ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن صَدَّ عَنۡهُۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ۝٥٥ ﴾ [النساء: ٥٤ - ٥٥]، فجعل الصَّدَّ عنه ضِدًّا للإيمان به، بل أقسم الله بنفسه على زوال الإيمان عمّن لم يجعل الرسولَ هو الحَكَم فيما يُتنازَعُ فيه، فقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال سبحانه مكذِّبًا من ادّعى الإيمان والطاعة مع تولِّيه وإعراضِه عن شرع الله والتحاكم إليه: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٤٧ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ۝٤٨ ﴾ [النور: ٤٧ - ٤٨].

وبيّن سبحانه أنّ الإعراض عن حُكمه من النفاق، فقال: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/٤٠٦)، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصبهاني (ص٨٠٣).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (٢٤/١٩).

(٣) ينظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٢/٩٢).

وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١]، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجعل الإعراضَ عما جاء به الرسولُ والالتفاتَ إلى غيره هو حقيقَة النِّفاق»[(١)].

ونظيرُ ذلك أنَّه وَصَف من لم يَحكم بالوحي: بالكفر والظلم والفسق، كما قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، ثمَّ قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، ثمّ قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧].

وقد عدَّدَ العلامةُ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض ما جاء به كتابُ الله من نتائج الإعراض عن وحيه سبحانه، وذلك عندَ تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٥٧]، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما ذكره في هذه الآية الكريمة من أنّ الإعراض عن التذكِرة بآيات الله من أعظم الظلم، قد زادَ عليه في مواضع أُخَر بيانَ أشياءَ من النتائجِ السيئة، والعواقب الوخيمة الناشئة من الإعراض عن التذكِرة.

فمن نتائجه السيئة: ما ذكره هنا من أنَّ صاحبه من أعظم الناس ظلمًا.

ومن نتائجه السيئة: جعلُ الأكنَّة على القلوب حتى لا تفقه الحقّ، وعدمُ الاهتداء أبدًا، كما قال هُنا مبيِّنًا بعضَ ما ينشأُ عنه من العواقبِ السيئة: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾.

ومنها انتقامُ الله جلَّ وعلا من المُعرِض عن التذكرة، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ [السجدة: ٢٢].

ومنها كونُ المعرض كالحمار، كما قال تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ ﴾ الآية [المدثر: ٤٩ - ٥٠].

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٤/١٤٤٩).

ومنها الإنذارُ بصاعقةٍ مثلِ صاعقة عادٍ وثمود، كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴾ الآية [فصلت: ١٣].

ومنها المعيشةُ الضَّنْك والعَمَى، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤].

ومنها سَلْكُه العذابَ الصَّعَد، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ﴾ [الجن: ١٧].

ومنها تقييضُ القرناء من الشياطين(١)، كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف: ٣٦]، إلى غير ذلك من النتائج السيئة، والعواقب الوخيمة الناشئة عن الإعراض عن التذكير بآياتِ الله جلَّ وعلا.

وقد أمر تعالى في موضعٍ آخر بالإعراضِ عن المتولي عن ذكره، القاصرِ نظرُه على الحياة الدنيا، وبيَّن أن ذلك هو مبلغُهُ من العلم، فلا علمَ عنده بما ينفعه في معادِه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾[النجم: ٢٩ - ٣٠].

وقد نهى جلَّ وعلا عن طاعةِ مثلِ ذلك المتولِّي عن الذِّكر الغافلِ عنه، في قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ [الكهف: ٢٨]»(٢).

ومِمّا يُضاف أيضًا من عواقب الإعراض: الحرمانُ من الرزق في الدنيا، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ﴾ [المائدة: ٦٦].

ومنها استدراجُ الله للمُعرِضين، حتى يُهلكَهم بغتةً، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٤].

---

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٥/٤٣٢).

(٢) أضواء البيان (٤/١٨٢-١٨٤).

ويكفي في بيان عاقبة الإعراض عن الوحيِ أن يُعلمَ كثرةُ وعيد الله تعالى عليهِ، وتهديدُه لفاعلِه بالخلود في نار جهنم، وتعذيبِه سوءَ العذاب، والانتقامِ منه على إعراضه، كما قال: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَٰلِدِينَ فِيهِ ۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا ﴿١٠١﴾﴾ [طه: ٩٩ - ١٠١]، وقال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾﴾ [الليل: ١٤ -١٦]، وقال سبحانه: ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإعراضِ عن الوَحي وتركِ التحاكُمِ إليه، وبيانُ وجهِ موافقتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

مع ما سبق من تحذير الله تعالى من الإعراض عن وحيِه وترك التحاكم إليه، إلّا أنَّ أهل البدع من المُتكلِّمين، وقعوا في بعض الإعراض الذي وقع فيه السابقون، وإن كانوا متفاوتين فيه على درجاتٍ. وتبرُز مظاهر الإعراض عن الكتاب والسنّة عند المُتكلِّمين فيما يلي:

١- ترك التحاكم إلى الكتاب والسنّة في مسائل العقيدة، وذلك من وجوه:

أ. قولُهم بعَدم إفادَة الأدلّة اللفظيّةِ لليقين:

ظهرَت هذه المقالة عندَ المتأخِّرين من أهل الكلام، وإن كان الجُرجانيُّ يعزو القولَ بها إلى المعتزِلة وجمهورِ الأشاعرة[١]، لكن هذا لو صدقَ فإنَّما يصدُق على متأخِّري الطائفتَين، لا على متقدِّميهم[٢]، على أنِّي لم أَقِف على كلامٍ للمعتزِلة في تقرير ذلك، بل في كتبهم خلافُه[٣]، وشيخُ الإسلام ابن تيمية وتلميذُه ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ ينفيان أن يكونوا قالوا ذلك[٤].

ومن كلامُ المتكلِّمِين في تقريرِ ذلك قولُ أبي المعالي الجويني[٥]: «وإنَّما لم نعتصِم في إثبات النَّظر

---

(١) ينظر: شرح المواقف للجرجاني (٢/ ٥١).

(٢) ينظر: التنكيل للمعلمي (٢/ ٣٣٢).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٠٤)، ومتشابه القرآن، له (ص٣١-٣٢).

(٤) ينظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٣٢٨)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٦٤٠).

(٥) هو: عبد الملك ابنُ الإمام أبي محمد عبدِ الله بن يوسف، أبو المعالي الجُويني ثمّ النّيسابوري، ضياءُ الدين الشافعي، الملقّب بإمام الحرمين. شيخُ الشافعية. كانَ مفرِط الذكاء، إمامًا في فروعِ مذهبِ الشافعيّ وأصولِه، قويَّ المناظرة، فصيحَ العِبارة، ولم يكُن له عِلمٌ بالحديث كما ينبغي. وكان من أكابر الأشعرية، وأثّر في مذهبهم مقارِبًا به طريقة المعتزلة. صنّف كتاب «نهاية المطلب في المذهب»، و«البرهان في أصول الفقه»، و«الشامل» =

بظواهر الكتاب والسنَّة؛ لأنَّ القصدَ إثباتُ علمٍ مقطوعٍ به، والظواهرُ التي هي عُرضَةُ التّأويلِ لا يسُوغُ الاستدلالُ بها في القطعيَّات»[١]، فالنُّصوص الشرعيّة عنده عُرضةٌ للتأويل، ولذلكَ عدّها ظواهرَ لا يُعتمد عليها فيما يُطلَبُ فيهِ اليقينُ والقَطع.

ويقول الآمديّ[٢] عن النصوص الدالَّة على علّو اللهِ الواردةِ في الكتاب والسنّة: «وأمّا الشُّبَهُ النَّقليّة: فمِن باب الظواهر الظنِّية؛ فلا تقعُ في مقابلةِ الأدلةِ العقليَّةِ اليقينيّة»[٣]. وهو يقول هذا مع تنوُّع النصوص الدالّة على العلو وتكاثُرِها جِدًّا، إلّا أنّهُ يراها ظنيّةً، بل إنّه لا يرى أنّها تستحق شَغْلَ الزمان بالجوابِ عنها، وإنّما حقُّها الإعراضُ عنها، فيقولُ بعدَ أن استدَلّ على نفيِ الجهةِ[٤] بالعقل: «ولعلَّ الخصمَ قد يتمسَّكُ هٰهنا بظواهرَ من الكتابِ والسُّنة وأقوالِ بعض الأئمّة، وهي بأسرِها

=

و«الإرشاد» في الاعتقاد، و«غياث الأمم» في الإمامة. ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ. ينظر: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (ص٣٣٠)، والمنتظم (١٦/٢٤٥- ٢٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨- ٤٧٧)، وطبقات الشافعية لابن كثير(١/٤٤٦-٤٥٠)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/٥٢٩-٥٤٢).

(١) الشامل في أصول الدين (ص٢١).

(٢) هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلِبي، سيفُ الدين أبو الحسَن الآمدي، الحنبلي ثمّ الشافعي. العلّامة المتكلّم الأصوليّ. من أعلام الأشاعرة المتأخِّرين، لم يكن في زمانه أحفظُ منه للعلوم الكلامية العقلية، ومع ذلكَ كان يغلبُ عليه الوَقف والحَيرة في كثيرٍ من الأصول الكبار. من مصنّفاته: «أبكار الأفكار» في أصول الدين، و«الإحكام في أصول الأحكام». وُلد بآمد سنة ٥٥١هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٣١هـ. ينظر: عيون الأنباء (ص٦٥٠-٦٥١)، ووفيات الأعيان (٣/٢٩٣- ٢٩٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٣٦٤-٣٦٦).

(٣) أبكار الأفكار (٢/٤٦).

(٤) مراده بنفي الجهة نفيُ علوِّ الله تعالى على عرشِه كما جاء في الكتاب والسنّة، والجهة في اصطلاح الفلاسفة والمتكلِّمين اسمٌ لمُنتهى مأخذ الإشارة ومقصِد المتحرِّك، أو هي ما للشيءِ من الغاية المحدودةِ له. وهي ملازِمةٌ للحيِّز. ولكلِّ جِسمٍ ستّ جهات، وهي: فوق، وأسفل، ويمين، ويسار، وخَلف، وقُدّام. والأُولَيَان حقيقيّتان لا تتبدّلان، بخلاف البواقي. ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٧٤)، والمبين للآمدي (ص٨٩)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/٤٤)، والكليّات للكفوي (ص ٣٤٨-٣٤٩، ٨٢٦)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٥٩٨)، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/٤١٩).

ظنيّةٌ ولا يسوغُ استعمالها في المسائل القطعيّة؛ **فلهذا آثرنا الإعراضَ عنها، ولم نَشغَل الزمانَ بإيرادِها**»[١].

ومثل ذلك قولُه مُضَعِّفًا استدلالَ بعضِ أصحابِهِ على صفتَي السمع والبصر بالنقل: «لرُبَّما استندَ بعضُ الأصحاب ههنا إلى السَّمعيَّات دون العقليَّات، والمحصِّل يعلمُ أنَّ كل ما يُتَمحَّل من ذلك فغيرُ خارجٍ عن قبيل الظنِّيات والتخمينات، وذلك لا مدخلَ له في اليقينيَّات»[٢].

ويقول التفتازاني في كلامه عن إيجاب النظر والاستدلال عليه: «لو قُصِد إثباتُ مجرَّد الوجوب دونَ أن يكون بدليلٍ قطعيٍّ، لكفَى التمسُّكُ بظواهرِ النصوص، كقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [يونس: ١٠١]، إلى غير ذلك»[٣]، فهذه الآيات ليست أدلةً قطعيَّة يُعتمد عليها عنده.

وممّا يوضِّح وقوعَ ذلك عَمَليًّا لدى المتكلِّمين، أنَّ الفخر الرازي[٤] في مناقشَته للفلاسفة حول ثبوت المعاد، احتاج إلى أن يتبرّأ من كونه بنى اعتقادَ ثُبوتِ المعاد على آياتِ القُرآن أو على الأحاديث، فيقول: «قولُكم: "قد دلَلتُم على أنَّ التَّمسُّك بظواهرِ الآياتِ والأخبار لا يفيدُ القطع"، قلنا: لم نتمسَّك في هذا الموضع بآيةٍ معيَّنةٍ ولا بحديثٍ معيَّن، وإنّما تمسَّكنا بما عُلِم ضرورةً من دين

---

(١) غاية المرام (ص٢٠٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٤٧)، وينظر: أبكار الأفكار، له (١/ ٢٨٠).

(٣) شرح المقاصد (١/ ٢٦٨).

(٤) هو: محمد بن عُمر بن الحسين بن الحسن بن علي التَّيمي البكري، الطبَرَستاني الأصل الرازيّ المولد، فخر الدين، المعروف بابن خطيب الرَّي، العلّامة المتكلِّم الأصولي الفقيه الشافعي. فاقَ أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات والفلسفة، وهو من أكبر الأشاعرة المتأخِّرين. قال الذهبي: «رأسٌ في الذكاء والعقليّات، لكنّه عَريٌّ من الآثار، وله تشكيكاتٌ على مسائلَ من دعائمِ الدين تورث حَيرة». له تصانيف كثيرة منها: «التفسير الكبير»، و«المحصول في أصول الفقه»، و«المطالب العالية» في الكلام، و«المباحث المشرقية» في الفلسفة، و«السر المكتوم في مخاطبة النجوم» في السحر. ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي بهراة سنة ٦٠٦هـ. ينظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص٤٦٢-٤٧٠)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨- ٢٥٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٤٠).

الأنبياء عليهم السلام في إثبات المعادِ البدنيّ، وبهذا خَرَج الجواب عن قوله: "إنَّ في كتابِ الله آياتٍ كثيرةً دالـةً عـلى التشـبيه والقـدَر"؛ لأنَّـا لم نتمسَّـك بالآيـاتِ حتـى يلزمنـا الجـواب عـن هـذه المعارضة»(١).

وللفخر الرازي في التنظير لهذه المسألة وإظهارها ما لم يسبقهُ إليهِ أحَد(٢)، فقد قرّر في عددٍ من كُتُبه أنَّ «الدَّليلَ اللفظيَّ لا يفيدُ اليقين إلّا عندَ تيقُّنِ أُمورٍ عَشَرة: عصمةِ رُواةِ مفرَدَاتِ الألفاظ، وإعرابِها، وتصرِيفها، وعَدَمِ الاشتراكِ، والمجَازِ، والنَّقل، والتَّخصيصِ بالأشخاصِ والأزمنة، وعدَم الإضمار والتأخِيرِ والتقديم، والنَّسخِ، وعدَم المعارِض العقليِّ الذي لو كان لرُجِّح عليه، إذ ترجيح النَّقل على العقل يقتضِي القَدحَ في العَقلِ المستلزِمِ للقّدحِ في النَّقل؛ لافتقارِه إليه، وإذا كان المنتِج ظنِّيًّا فما ظنُّك بالنتيجة؟»(٣)، وتبعه على هذا التقرير أيضًا الإيجي والجُرجاني(٤).

ولا شكَّ في أن اشتراطَ عدم المعارِض العقلي كافٍ في منع الاعتماد على الوحي في شيءٍ من المطالب العقلية؛ لأنَّ الجزمَ بانتفاء ذلك المعارض غيرُ ممكِن(٥)، ولم يجد الرازيُّ غضاضةً في

(١) نهاية العقول للرازي مخطوط (٢٦٦- ب) نقلًا عن موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود (٨١٧/٢).

(٢) قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:«ولا يُعرف أحدٌ من فِرقِ الإسلام قبلَ ابن الخطيب (أي الرازي) وضعَ هذا الطاغوتَ وقرَّره وشيّد بُنيانه وأحكمَه مثلُه، بل المعتزلة والأشعرية والشيعة والخوارج وغيرهم يقولون بفسادِ هذا القانون، وأنَّ اليقين يستفادُ من كلام الله ورسوله، وإن كان بعضُ هذه الطوائف يوافقون صاحب هذا القانون في بعض المواضع، فلم يقل أحد منهم قط إنَّه لا يحصُل اليقينُ مِن كلامِ الله ورسوله البتة». الصواعق المرسلة (٦٤٠/٢)، وينظر: موقف المُتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن (١٤٥/١).

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (ص ٥١)، وينظر له أيضًا: المحصول (٣٩٠/١-٤٠٨)، والأربعين في أصول الدين (٢٥٣/٢)، وفيهما استدراكٌ على هذه المسألة بما ليسَ له في الحقيقةِ كبيرُ تأثير. ينظر: موقف المُتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن (١٤٩/١).

(٤) ينظر: المواقف للإيجي (ص٤٠)، وشرحه للجرجاني (٥٧/٢-٥٨).

(٥) ينظر: المواقف في علم الكلام للإيجي (ص ٤٠)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٧٣١/٢-٧٣٢).

التصريح بهذه النتيجة المُرَّة في كتابه "نهاية العقول"[(١)]، حيث يقول: «فإذن: الدليلُ السمعيُّ لا يُفيدُ اليقينَ بوجُود مدلولِه إلّا بشرطِ أن لا يوجَد دَليلٌ عقليٌّ على خلافِ ظاهرِه، فحينئذٍ لا يكونُ الدليلُ النقليُّ مفيدًا للمطلوب إلّا إذا ثَبَت أنَّه ليسَ في العقلِ ما يقتضِي خلافَ ظاهرِه، ولا طريقَ لنا إلى إثبات ذلك الأمر إلّا من وَجهَين: إمّا بأن نُقيمَ دلالةً عقليةً قاطعةً على صِحَّة ما أشعَر به ظاهرُ الدليل النقلي، وحينئذ يصيرُ الاستدلال بالنقلِ فَضلًا غيرَ محتاجٍ إليه، وإمّا بأن نزيِّفَ أدلةَ المنكرينَ لِما دلَّ عليه ظاهرُ النقل، وذلك ضعيف... فَخرجَ ممّا ذكرناهُ أنَّ الأدلَّة النقليَّة لا يجوزُ التمسُّك بها في المسائِلِ العقليَّة»[(٢)].

وقال في آخر ما صنَّفه من الكُتب: «فثبتَ بهذِه الوجوهِ العَشَرة أنَّ الأدلَّة اللفظيَّة لا تفيد إلّا الظَّنَّ... فهذا تقرير البحثِ عن قولِنا: التمسُّك بالدلائل اللفظيَّة في المطالبِ اليقينيَّة لا يجوز»[(٣)].

ومع ما في هذه المقولة من المغالَطاتِ[(٤)]، فإنّه ليسَ لها حقيقةٌ إلّا الإعراضُ عن الكتابِ والسنّة،

---

(١) كتاب «نهاية العقول في دراية الأصول» له مكانةٌ بين كتب الرازي، فقد عدّه ابن تيمية «أجلّ كتبه الكلامية»، ونقل عن مؤلفه أنَّه «ذكرَ أنَّه أورد فيه من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الأوّلين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين! ووصفه بصفاتٍ تطول!» درء التعارض (١٥٧/٢)، وينظر: الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان (ص٣٢٠).

(٢) نهاية العقول في دراية الأصول للرازي (مخطوط) (١٤/١) (نسختا دار الكتب المصرية وهما برقم: ٧٤٨ توحيد، ورقم٥٦٥ طلعت، علم الكلام)، نقلًا عما قابله د. محمد رشاد سالم ممّا نقله ابن تيمية عن كتاب الرازي هذا في دَرءِ التعارض (٣٣١/٥-٣٣٥)، وينظر حاشية المحقِّق (٢٨٩/٥). ويقول الجرجاني: «وقد جَزم الإمام الرازي بأنّه لا يجوز التمسُّك بالأدلّة النقليّة في المسائل العقليّة» شرح المواقف (٥٨/٢).

(٣) المطالب العالية (٧٣/٩)، وهو آخر كتابٍ ألّفه الرازي، ينظر: درء التعارض (٢٣/٣)، و"الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية" للزركان (ص٩٤).

(٤) ينظر للردِّ على هذه الشُّبهة: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤٥٨/٨-٤٩٤)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٦٣٢/٢-٧٩٤)، ومسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، د. خالد عبد اللطيف (٨٠٠/٣-٨٣٨).

والتولِّي عن الاعتماد عليهما والاهتداء بهما، كما هي حال الذين لا يؤمنون ممن ذمّهم الله تعالى، ولذا قال ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخاطِبًا الرازي: «فالمعتَمَد عندكَ في الجزم بالنفي والإثباتِ على الدليل العقلي، والقرآنُ عديمُ التأثير لا يُجزم بنفيِ ما نفاه ولا بإثباتِ ما أثبته، وهذِه حالُ من لا يُؤمن باللهِ وبكتابِه، وحالُ من لا يؤمِنُ بما أنزل الله تعالى من الكتاب ولا بما أرسل من الرسل»[١].

وبيّن ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المعارِضين بين العقلِ، وبين النّقلِ وما أخبر به الرَّسولُ: «قد اعترفوا بأنّ العلمَ بانتفاء المعارِض مطلقًا لا سبيل إليه؛ إذ ما من معارِضٍ بنفسه إلّا ويحتمل أن يكون له معارِضٌ آخر، وهذا ممّا اعتمد عليه صاحب "نهاية العقول"، وجعل السمعيات لا يُحتَجُّ بها على العلم بحال... ولا ريبَ أن هذا القولَ من أفسد أقوال العالَم، وهو من أَعظَمِ أصول أهلِ الإلحاد والزَّندقة، وليس في عَزل الوحي عن مرتبته أبلغُ من هذا»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن فعل هؤلاء بالكتاب والسنّة:

عزلوهُما بل صرَّحوا بالعزل عن ... نَيْلِ اليقين ورُتبةِ البُرهانِ
قالوا: وتلكَ أدلَّةٌ لفظيَّةٌ ... لَسْنا نحكِّمُها على الإيقانِ
ما أنزلت ليُنالَ منها العلمُ بالـ ... إثباتِ للأوصافِ للرَّحمنِ
بَلْ بالعُقولِ يُنالُ ذاكَ وهذِهِ ... عَنهُ بمعزلِ غيرِ ذي سُلطانِ[٣]

وفي بيان لازمٍ خطير يترتَّبُ على مذهبِ الرازيّ ومن تَبِعه فيه يقول المعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] في كلامٍ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٨/٤٥٢-٤٥٣).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/٧٣١-٧٣٢).

(٣) الكافية الشافية (ص١٣٥).

(٤) هو: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المُعَلِّمي العُتْمي اليماني. عالمٌ فقيهٌ محدِّثٌ محقِّقٌ متفنّن. كانَ مشتغلًا بالعلم مكبًّا عليه. حقَّق عددًا من الأمهات، وصنّف الكتب النافعة، منها: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، و«العبادة». وطبع مجموعُ آثاره مؤخَّرًا. ولد بقرية المحاقرة بولاية صنعاء سنة ١٣١٢هـ، وتوفي بمكة سنة ١٣٨٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٣/٣٤٢)، وترجمة العلامة المعلِّمي، ضمن «آثاره» (١/٤١-٢٠٠).

بليغٍ، يستحقّ أن يوردَ بِطُولِه في هذا المقَام لأهمِّيته: «واعلم أن مقتضى كلامِ الرازي في منعه الاحتجاجَ البتَّةَ بالنُّصوص بالعقائد التي لا يَجزم العقل وحده فيها بالجواز أنَّه لو كان الرازيُّ في عهد النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وقد قامت عنده البراهين العقلية اليقينية على أنَّه نبيٌّ صادقٌ وآمن به، ثمّ أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بخبرٍ يتعلق بتلك العقائد، لقال الرازي: لا يمكنني أن أعلم أن هذا المعنى الظاهرَ الواضحَ من كلامك هو مرادُك، لاحتمالِ أن تكون أردتَ خلافه، فلو قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: لم أُرِد إلَّا هذا المعنى وهو الظاهر الواضح وهو كَيتَ وكَيت، لقال الرازي: كلامُك هذا الثاني كالأول، فلو أكَّد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأقسم بآكد الأقسام لقال الرازي: لا تَتعب يا رسول الله! فإنَّ ذاك الأمرَ الذي دلَّ عليه خبرُك يحتمل أن يكون ممتنعًا عقلًا، وما دام كذلك فلا يمكن أن أثِق بمرادِك، فلو قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: إنَّه ليسَ بممتنعٍ عقلًا بل هو واقعٌ حقًا، لقال الرازي: لا يمكنني أن أثق بما يُفهِمُه كلامك مهما صرحت وحقَّقتَ وأكَّدتَ حتى يثبُتَ عِندِي ببرهانٍ عقليٍّ أنَّه غير ممتنعٍ عقلًا!

فليتدبَّر العاقل: هل يصدر مثلُ هذا ممن يؤمن بأن محمدًا رسولُ الله، وأنّه صادقٌ في كل ما أخبره به عن الله؟ مع أنَّ مِن هؤلاء مَن يكتفي في إثباتِ عدم الامتناع العقلي بأن يَرى في بعض كتب ابن سينا[1] عبارةً تُصرِّح بذلك، وإن لم يكُن فيها ذِكرُ دليلٍ عليه! فعلى هذا لو كان أحدُهم مكان الرازي فقال له النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: انظر كتاب (الشفاء) – مثلًا – لابن سينا في باب كذا، فنظر فوجد تلك العبارة المصرِّحة بعدم الامتناع، لصدَّق وقال: اطمأنَّ قلبي، لكن لو قال له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: انظر كتاب الله تعالى في سورة كذا، فنظر فوجد آيةً أصرح من عبارة

(١) هو: الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، أبو علي البلخي، ثمّ البخاري، الملقب بالشيخ الرَّئيس. رأس الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام بعد الفارابي. وهو إسماعيليٌّ باطنيّ مُلحد. له مصنّفاتٌ كثيرة، منها: «الشفاء» و«الإشارات» في الفلسفة، و«القانون» في الطِّب. ولد بقرية أفشنة سنة ٣٧٠، ومات بهمذان سنة ٤٢٨هـ. ينظر: معجم الأدباء لياقوت (٣/ ١٠٧٠)، عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص٤٣٧– ٤٥٩)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٥٧–١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٣١).

ابن سينا وأوضح، لما اعتدَّ بها، بل لقال: حالُ هذه الآية كحالِ كلامك يا رسول الله، لأنّه يحتمل عندي أن يكون هذا المعنى ممتنِعًا عقلًا!

بل أقول: قضيةُ كلامهم أنَّه لو وقف أحدُهم بين يدي الله تعالى وعلم يقينًا أنّ الذي يخاطبه هو الله تعالى، غيرَ أنَّه لا يراه، ولم يكن ثبت عند هذا الرجل بدليلٍ عقليٍّ جوازُ رؤية الله عزَّ وجلَ في الآخرة، فقال له الله تعالى: إنّ المؤمنين سيرونَني بأعيُنِهم في الآخرة، لكان عندهم على الرجل أن لا يجزم بذلك مهما تكرَّر إخبار الله تعالى بالرؤية وبعدم امتناعها، بل عليه أن يطالب اللهَ عزَّ وجل بدليلٍ عقليٍّ على الجواز، فلو لم يُسمعه الله تعالى دليلًا ورجع فلَقِي رجلًا آخر فأخبرَه، فذكرَ له الرجلُ قياسًا من مقاييسهم... يدل على الجواز، فنظر فلم يتهيَّأ له قدحٌ فيه، لصدَّق حينئذٍ، وكذلك لو لم يذكر صاحبه قياسًا ولكن أراه عبارة لابن سينا تُصَرِّح بعدم الامتناع!»[(١)].

ب. زعمُهم أنّ ثبوت الأدلة السمعية يتوقّف على ثبوت أصولِها العقلية كالتوحيد والنبوة، فيمتنع إثباتها بالسمع لئلا يصير دَورًا، فيلزمُ إثباتها بالعقل:

لم يكتفِ المُتكلِّمون بنفي إفادة الكتاب والسنّة القطعَ في المسائل العقلية، بل جاوَزوا ذلك إلى منع الاستدلال بهما أصلًا في أصول المسائل التي تثبت عندهم بالعقل، كوجود الله وحياتِه وقدرته وعِلمِه وإرادته، وكإثبات نبوَّة النبي ﷺ، فلا تفيد الأدلَّة النقليَّةُ في هذه الأصول يقينًا ولا ظنًّا، لأنّ الأدلَّة النقليَّة لم تثبُت إلّا بهذه الأصول، فإثباتُ هذه الأصولِ بالأدلَّة التي إنَّما ثبتَت بها دورٌ ممتنعٌ على حدِّ قولهم!

يقول القاضي عبد الجبار الهمَذاني[(٢)] في ردِّه على من أثبت العلوَّ مستدِلًّا بالقرآنِ الكريم: «الاستدلال بالسَّمع على هذه المسألة غيرُ مُمكِن؛ لأنَّ صحةَ السمعِ موقوفَةٌ عليهَا، لأنّا ما لم نعلم

---

(١) القائد إلى تصحيح العقائد، ضمن التنكيل (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

(٢) هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمَذَاني، أبو الحسن الأسدآبادي، قاضي القضاة بالرَّي، العلامة المُتكلِّم. كانَ أشعريًّا ثمّ صارَ معتزليًّا، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة ومشيَختُها بلا مدافعة، وهو من كبارِ فقهاء الشافعية. من مصنّفاته «دلائل النبوة»، و«تنزيه القرآن عن المطاعن»، و«المغني في أبواب التوحيد =

القديمَ تعالى عدلًا حكيمًا لا نعلم صحَّة السمع، وما لم نعلم أنَّه غنيٌّ لا تجوز عليه الحاجة لا نعلمُه عَدلًا، وما لم نعلم أنَّه ليس بجِسمٍ لا نعلمه غنيًّا، فكيف يمكن الاستدلالُ بالسَّمع على هذه المسألة؟ وهل هذا إلّا استدلالٌ بالفرعِ على الأصل؟!»[١]، وقال نحوَه ردًّا على من استدلَّ بالقرآن على إثباتِ الرؤية أيضًا[٢]، وعلى من استدلّ به في إثباتِ القدَر[٣].

وقال ردًّا على من أبطلَ وجوبَ النَّظَر مستدِلًّا بالقرآن: «واعلَم أن ذِكرَ الآيِ والأخبارِ في هذا البابِ لا يُفيد، لأنّا قد بينّا أنَّه لولا صحّةُ النَّظَر لم يُفِد الكتابُ ولا السنّة، ولما صحّ أن نعرف صحَّتهما فضلًا أن نتعلّق بهما في هذا الباب»[٤].

وتبع القاضيَ عبدَ الجبار على ذلك تلميذُه أبو الحسين البصري[٥][٦].

= والعدل». توفي سنة ٤١٥هـ، وهو من أبناء التسعين. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٤٤)، ولسان الميزان (٥/ ٥٤)، والمنية والأمل لابن المرتضى (ص٩٤)، والأعلام (٣/ ٢٧٣).

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٢٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٢٦٢)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل له (١٧/ ٩٣-٩٤). مع أنَّه تناقضَ في ذلك، فجوّز في موضعٍ آخرَ الاستدلالَ بالسمع على نفي الرؤية! ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٢)، ومتشابه القرآن للقاضي عبد الجبار أيضًا (ص٣٦).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٣٨١). وهو ممّا زادَ فيه المعتزلةُ على الأشاعرةِ في هذا الأمر، إذ جعلوا إثبات السمعِ مبنيًّا على إثباتِ كونِ الله عدلًا حكيمًا لا يُظهِر المُعجِزةَ على يد الكاذب، وإثباتُ القَدَر ينافي عندهم الحِكمة والعدل. ينظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٢/ ١٧٧)، وينظر: الكتاب نفسه (١٧/ ٩٣-٩٤).

(٥) هو: محمد بن علي بن الطَّيِّب، أبو الحسين البصري، المتكلِّم الأصولي، شيخ المعتزلة. كان فصيحًا بليغًا، عَذبَ العِبارة، يتوقّد ذكاءً، ولهُ اطِّلاعٌ كبير. صنّف «المعتمد في أصول الفقه»، و«تصفّح الأدلة» في أصول الدين. توفي ببغداد سنة ٤٣٦هـ، بعد أن شاخ. ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٦٨)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٧)، والمنية والأمل (ص٩٩).

(٦) ينظر: المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٨٨٦-٨٨٧).

ويقرر ذلك الجويني من جهة أن ثبوت الأدلة الشرعية مبنيٌّ على ثبوت صفة الكلام، التي لا تثبت إلّا بإثبات أصولِها عقلًا، بقوله: «أصول العقائد تنقسم إلى: ما يُدرك عقلًا ولا يسوغ إدراكه سمعًا، وإلى ما يدرك سمعًا ولا يتقدّر إدراكُه عقلًا، وإلى ما يجوز إدراكه سمعًا وعقلًا»[1]، فجعل الأول: «كلّ قاعدةٍ في الدين تتقدّم على العلم بكلام الله تعالى ووجوب اتصافه بكونه صدقًا؛ إذ السمعيات تستند إلى كلام الله تعالى، وما يسبق ثبوتُه في الترتيب ثبوتَ الكلام وُجوبًا فيستحيل أن يكون مدرَكُه السمع»[2].

ويوضِّح تلميذه أبو حامد الغزالي[3] ذلك بقوله: «أمّا المعلوم بدليل العقل دون الشَّرع فهو حدوثُ العالم ووجوبُ المحدِث وقدرتُه وعلمُه وإرادتُه، فإنّ كلَّ ذلك ما لم يثبت لم يثبُت الشرع، إذ الشرع يُبنى على الكلام، فإن لم يثبت كلام النفس لم يثبت الشرع. فكلُّ ما يتقدَّم في الرتبة على كلامِ النَّفس يستحيل إثباته بكلام النفس وما يستندُ إليه، ونفس الكلام أيضًا فيما اخترناه لا يمكن إثباته بالشرع. ومن المحقِّقين من تكلَّف ذلك وادّعاه»[4].

ويقول الآمدي: «الفصل السابع: فيما ظُنَّ أنَّه من الأدلَّةِ المفيدة لليقين، وليس منها. وهي

---

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد (ص٣٥٨).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، أبو حامد الغزالي، زين الدين الشافعي، الملقب حجة الإسلام، العلامة الفقيه الأصوليّ المتكلِّم، أحد أكابر الأشعرية، ولم يكن للطائفة الشافعية في آخرِ عصرِه مثلُه. قال الذهبي: «للغزالي غَلَطٌ كثير، وتناقضٌ في تواليفه العقليّة، ودخولٌ في الفلسفة، وشُكوك، ومن تأمّل كتبه العقلية رأى العجائب، وكان مُزجى البضاعة من الآثار، على سَعة علومه وجلالةِ قدرِه وعظَمتِه». صنّفَ كُتبًا كثيرة: منها «إحياء علوم الدين»، و«المستصفى» في أصول الفقه. ولد بالطابران سنة ٤٥٠هـ، وتوفي بها سنة ٥٠٥هـ. ينظر: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (ص٧٣-٧٥)، والمنتظم (١٧/ ١٢٤)، ووفيات الأعيان (٤/ ٢١٦-٢١٩)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٧١).

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٣١).

ستة»[١]، ثمّ قال: «السادس: الاستدلال بما يَتوقَّف كونه دليلًا على معرفةِ مدلوله. وذلك كالاستدلال بكلام الله تعالى على صدقِ رسولِه ووجودِ الباري تعالى ونحوِه؛ وهو دورٌ ممتنع؛ حيث إنَّا لا نَعرِف المذكورَ من كلامه إلّا بعد معرفة وُجودِه وصدقِ رسوله، فإذا توقَّفَ معرفةُ وجودِه وصدقِ رَسوله على معرفةِ كلامه؛ كانَ دَورًا»[٢].

وقال أيضًا بعد أن ذكر ضعف مسالكِ أصحابه الأشاعرة في إثبات صفة الكلام بالعقل: «ولما تخيَّل بعضُ الأصحاب ما في طيِّ هذه المسالك من الزَّيف، واستبانَ ما في ضِمنها من الحَيف، جعلَ مُستندَهُ في ذلك جُمَلًا من الأحاديثِ الواردةِ من السُّنّة وأقاويلِ الأمَّة، وهي مع تقاصُرِها عن ذُروة اليقين، وانحطاطِها إلى درجة الظنِّ والتخمين مِن جِهة المتنِ والسَّنَد، فالاحتجاج ُبها إنّما هو فرعُ إثباتِ الكلام...»[٣].

ويقسِّم الإيجي المطالب بنحو ما قسّمها الجويني في كلامه السابق، فيقول: «المطالب ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يمكن -أي ما لا يمتنع- عقلًا إثباتُه ولا نفيُه، نحو جلوس غرابٍ الآن على منارة الاسكندرية، فهذا المطلوب لا يمكن إثباته إلّا بالنقل.

الثاني: ما يتوقف عليه النقل مثل وجود الصانع، ونبوة محمد ﷺ، فهذا المطلوب لا يثبت إلّا بالعقل؛ إذ لو ثبت بالنَّقل لزم الدَّور.

الثالث: ما عداهُما، نحو الحُدوث[٤]، إذ يمكن إثباتُ الصانع دونه. والوَحدة، فهذا يمكن

---

(١) أبكار الأفكار (١/٢٠٨).

(٢) المصدر السابق (١/٢١٤).

(٣) غاية المرام (ص١١٩-١٢٠).

(٤) هو وجود الشيء بعد عدمه. يُنظر: الشامل للجويني (ص١١٣)، والتبصرة للنسفي (١/١٩٦)، والمواقف للإيجي (ص٤٢)، والتعريفات للجرجاني (ص٧٣).

إثباتُه بالعقل، إذ يمتنع خلافه عقلًا بالدّليل الدّالِّ عليه، وبالنقلِ لعدم توقُّفِه عليه»(١).

وإلى مثل هذه النتيجةِ وصلَ ابن العربي المالكي(٢) حيث قال: «اعلموا -علّمكم الله- أنّ هذا العلمَ المكلَّفَ به لا يحصُل ضَرورةً ولا إلهامًا ولا يَصِحُّ التقليدُ فيه، ولا يصحُّ أَن يكونَ الخبرُ طريقًا إليه، وإنّما الطريق إليه النظَر»(٣)، ومرادُه بالخَبر الكِتاب والسُّنّة، كما صرّح ببيانه الدَّسوقيُّ(٤) في تعليقه عليه(٥).

ويقول السَّنوسي(٦): «من زعم أنّ الطريق بدءًا إلى معرفة الحق: الكتاب والسنّة ويحرُم ما سواهما، فالرَّد عليهِ أن حجتَهُما لا تعرف إلّا بالنظر العقلي»(٧).

---

(١) المواقف (ص٣٩-٤٠).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، أبو بكر ابن العربيّ الأندلسي الإشبيلي المالكي، القاضي الإمام العلامة الفقيه الحافظ. رحلَ ولقي العلماء، وبرعَ في الفنون، وكانَ ثاقب الذهن كريمَ الشمائل أديبًا فصيح المنطق. أخذ الأشعريّة عن الغزالي. صنّف «عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي»، و«أحكام القرآن». ولد سنة ٤٦٨هـ، وتوفي بفاس سنة ٥٤٣هـ. ينظر: الصلة لابن بشكوال (٣/٨٥٥-٨٥٧)، وبغية الملتمس (ص٩٢-٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/١٩٧-٢٠٣)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص٥٧٠).

(٣) نقله السنوسي في شرح أم البراهين عن كتاب "المتوسط في الاعتقاد" لابن العربي، شرح أمّ البراهين مع حاشية الدسوقي (ص٦٧-٦٨).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، الشيخ العلّامة. أشعريُّ المعتقد. امتازت تآليفُه بسهولةِ العبارة. له حاشيةٌ على شرح الدردير على مختصر خليل في الفقه المالكي، وحاشية على «الكبرى» للسنوسي، وعلى شرحه للصغرى. ولد بقرية دَسوق، وتوفي سنة ١٢٣٠هـ. ينظر: عجائب الآثار للجبرتي (٤/٣٦٤-٣٦٦).

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح أمّ البراهين (ص٦٨).

(٦) هو: محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني، أبو يوسف، الحَسَني من جِهة أمّ أبيه. العلّامة المتفنِّن المقرئ المالكيّ. متكلِّمٌ أشعريّ. من مصنّفاته: «العقيدة الكبرى»، و«الصغرى»، و«مختصر شرح الأبّي على مسلم»، وعدّة كتب في المنطق. ولد بعد سنة ٨٣٠هـ، وتوفي سنة ٨٩٥هـ. ينظر: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم المديوني (ص٢٣٧-٢٤٨)، ونيل الابتهاج للتنبكتي (ص٥٦٣-٥٧٢).

(٧) شرح العقيدة الكبرى (ص٥٩-٦٠)، وينظر: الكتاب نفسه (ص٢٧٤).

ولا شكّ في أنَّ هذا القول منهم هو عين الإعراض عن استمداد أصل الإيمان من الوحي، لأنَّ الوحي -بهذا المسلك- يصير لا فائدةَ له في تثبيت الإيمان بالله وصفاته، بل لا يجوز الاعتماد عليه في ذلك حَسَب قولهم.

وسببُ وقوعهم في هذا الانحراف هو أنّهم جعلوا الأدلَّةَ الشرعيةَ أخبارًا محضةً لا تتضمّن البراهينَ العقليّة التي يقومُ عليها إثباتُ معرفةِ الله وصفاته وصِحّةِ الرسالة، معَ أنّ الواقعَ خلافُ ذلك، فالوحيُ الإلهيُّ يتضمَّن الدلالة على المطالبِ الإلهية بأوضح البراهينِ العقليّة، السليمةِ ممّا يَردُ على طرقِ المتكلِّمين من الخطأِ أو التَّعقيد، ولذلكَ كانَ في وحيِ الله تعالى الكفايةُ والغُنيةُ في تحصيلِ الهدى والرَّشاد[1].

ج. ظنُّهم أنّ في ظاهرِ نصوصِ الاعتقاد ما يُعارِض العقلَ ويدلُّ على الباطِل، فيلجَؤون إلى ردِّها أو تفويضها أو تأويلها:

نشأَ هذا التصوُّر نحو النصوص معَ نَشأةِ عِلمِ الكَلام، لأنَّهم منذُ أن قرَّروا أصولَهم الباطلةَ وجدوا أن أدلة القرآن والسنّة تُعارِض ما قرّروه وأسَّسُوه. فما كان مِنهُم إلّا الإعراضُ عن هذه النُّصوص، إمَّا إعراضًا تامًّا بأن يردُّوها من أساسِها، كما صَنَع أكثرهم بالسُّنّة الآحادِيّة، أو إعراضًا عن معانيها مع التسليم بألفاظها كما صنع من فوّض منهم النصوص أو أوّلها.

فهذا أبو بكر ابن فورك[2] يصف كتابه «مشكل الحديث» بقوله: «كتابٌ نَذكُر فيه ما اشتَهَر من

---

(١) ينظر في الرّد على هذه الشبهة: التدمرية لابن تيمية (ص١٤٦-١٦٤)، ومجموع الفتاوى (١٣/١٣٧-١٣٨)، والصواعق المرسلَة لابن القيم (٢/٤٦٠-٤٩٧)، والموافقات للشاطبي (٣/٢٤٧-٢٤٨)، ومنهج السلف والمُتكلِّمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس (٢/٨٣٣-٨٤١).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني، أبو بكر. العلّامة شيخُ المتكلِّمين الأشاعرة. الأصوليّ الأديب النحوي الواعظ. بلغت تصانيفه قريب المائة، ومات مسمومًا بقرب بُسْت سنة ٤٠٦هـ. ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص١٧-١٨)، وتبيين كذب المفتري (ص١٧٩)، ووفيات الأعيان (٤/٢٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٢١٤).

الأحاديثِ المرويَّةِ عن رسول الله ﷺ ممّا توهِمُ ظواهرُها التَّشبيهَ»[١]، ثمّ جعل يسرُد أبوابًا كثيرةً يقول فيها: «ذِكرُ خَبَرٍ ممّا يقتضي التّأويلَ، ويُوهم ظاهرُه التشبيه»[٢].

وهذه التّأويلات إرثٌ يتوارثُه المعطّلة، فابنُ فورك اعترف أنَّه أخذ بعضها عن محمد بن شجاع الثّلجي[٣][٤]، والثلجي اعتمدَ في أكثرها على بشرٍ المريسي، كما ذكر عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]، وتابع ابنَ فورك عليها الجويني، مختصِرًا لكلامه[٦]، وهكذا فعل أتباعُهم بعدَهم[٧].

ومع أنّ الأشاعرة اختلفوا هل تُؤَوَّلَ هذه النصوصُ أو تفوَّضُ معانيها إلى الله، إلَّا أنَّهم اتّفقوا جميعًا على الإعراض عن المعاني التي دلّت عليها ظواهرُ تلكَ النُّصوص، فيَجزِمُون بصَرفِ تلكَ الألفاظِ عن ظَاهرها الذي يفهَمُه المخاطَب بها.

ويوضِّحُ ذلك ما قرَّره الرازي من أنَّ الموقِف الواجبَ حِيالَ النُّصوصِ المخالفة للعقل -في زعمهم- هو الإعراض عنها، فذكر أنَّ الدّلائل النقليّة إذا عارضَت العقلَ «إمَّا أن يُقال إنَّها غيرُ صحيحة، أو يقال إنَّها صحيحة إلّا أنَّ المراد منها غيرُ ظواهرها. ثمّ إن جوّزنا التّأويلَ اشتغلنا على سبيل التبرُّع بذكر تلك التّأويلات على التّفصيل. وإن لم نُجوِّز التأويل فوّضنا العِلمَ بها إلى اللهِ تعالى. فهذا هو القَانونُ الكلّيُّ المرجوعُ إليه في جَميع المتشابِهات»[٨].

---

(١) مشكل الحديث (ص٢).

(٢) المصدر السابق، ينظر مثلًا: (ص٢١، ٥٩، ٦٣).

(٣) هو: محمد بن شجاع ابن الثَّلجِي البغدادي، أبو عبد الله، الفقيه الحنفي. كان عالمًا صاحبَ تعبُّدٍ وتلاوة. وكانَ يَنالُ من أهل السنّة، قال فيه الإمام أحمد: مبتدعٌ صاحبُ هوى. واتّهمَه ابن عديٍّ بالوَضع. ولد سنة ١٨١هـ، ومات سنة ٢٦٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٣/ ٣١٥-٣١٨)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٧-٥٧٩).

(٤) ينظر: مشكل الحديث (ص٧).

(٥) ينظر: نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (ص٥٢).

(٦) ينظر: الشامل في أصول الدين (ص٣١٠).

(٧) كالرازي في «أساس التقديس»، والبدر ابن جماعة في «إيضاح الدليل»، وغيرهما.

(٨) أساس التقديس (ص٣١٥-٣١٦).

وإذا كان الله تعالى قد ذمّ الإعراض عن الوحي كما سبق، فإنّ المتكلِّمين قد وضَعُوا لهذا الإعراضِ قانُونًا كليًّا، ثمّ طبّقوه على نُصوصِ الإيمانِ باللهِ وصِفاتِه عَمَليًّا، حتى أفرغوها من محتواها الذي جاءت به.

ويبيِّن أبو العبّاس ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ حقيقة القول بالتفويض أو التأويل هو الإعراض عما أمر الله بالإيمان به، بل هو من نسيان الكتاب النسيانَ الذي ذمّه الله تعالى، فيقول: «من كان يرى أنّ الذي أمر الله به إمَّا أن تكون الأمّة كلُّها أمّيّةً لا تعقِل معانيَ الكتاب، وإمَّا أن يكون فيها من يحرّفه بالتأويلات المبتدعة، فهو ممن يدعو إلى الإعراض عن معاني كتابِ الله ونسيانها؛ ولهذا صارَ هؤلاء ينسَونَ معانيه حقيقةً كما يُنسى اللَّفظ، فلا يخطُر بقلوبهم المعنى الذي أراده الله ولا يتَفكَّرونه، وهذا نِسيانٌ حقيقيٌّ لمعاني كتاب الله، وإن كان فيهم من يحفظُ حروفه»(١).

وما دام المتكلِّمون يقولون بعدم إفادة الوحي لليقين، وبأنّ ثبوته متوقِّفٌ على ثبوت التوحيد والنبوّة بالعقل فلا يُعتَمَدُ عليهِ في إثبات هذه الأصول، ويقولون بأنّ ظاهرَ الوحي يُعارض العقل ويدلّ على الباطل فلابدَّ من ردِّه أو ردِّ معناه بزعمهم، فإنَّهم بلا أدنى ريبٍ معرضُون إعراضًا سافِرًا عن وَحيِ الله تعالى الذي أوحاه إلى نبيِّه ﷺ، ومُتوَلُّون في حقيقةِ أمرِهم عن الكِتابِ والسنّة، مُدبِرُون صادّون عنهما، بل متنقِّصون لهما مُزرُون بهما؛ إذ لَم يعد لهما فائدةٌ عندهم في الإيمان بالله، بل لا يُفيدان في هذا البابِ لا يقينًا ولا ظنًّا(٢).

وفعلهم هذا هجرٌ لكتاب الله تعالى، فإنّ هجرَه على أنواعٍ منها: «هجرُ تحكيمِه والتحاكُمِ إليه في أصُول الدينِ وفروعه، واعتقاد أنَّه لا يفيدُ اليقين، وأن أدلَّته لفظيّةٌ لا تُحصِّل العلم»، كما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣).

---

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية (ص٢٥).

(٢) وقد بالغ بعض المتكلِّمين فنفى إفادة الكتاب والسنّة علمًا البتة، لا في باب أصول الدين ولا في غيره، وذلك فيما نقله عبد القاهر البغدادي عن النظَّام من «دعواه أنَّه لا يُعلم بإخبار الله عز وجل ولا بإخبار رسوله ﷺ ولا بإخبار أهل دينه شيءٌ على الحقيقة». الفرق بين الفرق (ص١٤٣).

(٣) الفوائد (ص١١٨).

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ متأسِّفًا على ما فَعَله المتكلِّمونَ بكتابِ الله جلَّ وعلا:

هـذا وقـد عَضَـهُوهُ أنَّ نصوَصـهُ   معزولـةٌ عــن إمـرةِ الإيقــانِ
لكـــنَّ غايتَهـــا الظُّنـــونُ وليتَـــه   ظنًّـــا يكـــونُ مطابقًـــا ببيـــانِ
لكـــنْ ظـــواهرُ لا يطـــابقُ ظنُّهـــا   مـــا في الحقيقـــةِ عنـــدنا بـــوِزانِ
فـالقطعُ لـيسَ يفيـدُه والظـنُّ مَنْـ   ـفيٌّ كـذلكَ فـانتفى الأمـرانِ
فلِــمَ الملامــةُ إذْ عزلناهــا ولْــ   لَـيْنَا العُقـولَ وفِكـرةَ الأذهـانِ
فاللهُ يُعظِم في النصوصِ أجورَكم   يـــا أمَّـــةَ الآثـــارِ والقُـــرآن
ماتَـت لـدى الأقـوامِ لا يُـحيُونَها   أبـــدًا ولا تُحيـــيهِمُ لِـــهَوانِ[1]

وممّا يزيد هذا الأمر بيانًا، ويحقِّق إمعانَ المُتكلِّمين في هذا الإعراض والتولّي عن الوحي، أنَّهم يذمُّونَ من بنَى اعتقادَه على الكتاب والسنّة وأقبل على اقتباسِ الهُدى منهما في أصول الدين، ومن ذلك قول ابن المرتضى المعتزلي[2] عمَّن سمّاهم حَشْوية[3]، -ويعني بهم أهلَ السنّة-: «إنّما تمسَّكوا

(١) الكافية الشافية (ص١٤١) باختصار، ومعنى البيت الأخير: أنّهم لـمّا عطّلوا ألفاظ نصوص الوحيين عن معانيها الحقّة أصبحت كالجسد الذي لا روح فيه، فكيف تحيي من يقرؤها؟ وقد فعلوا ذلك لهوانِها عندهم. ينظر: شرح القصيدة النونية للهراس (١/٣٦١).

(٢) هو: أحمد بن يحيى بن المرتضى بن مفضّل بن منصور الحسَني الهاشمي، الملقّب بالإمام المهدي، من كبار علماء الزيدية وأئمّتهم. برعَ في علوم العربية وعلم الكلام، صنَّف في جميع العلوم، من كتبه: «الأزهار»، وشرحه «البحر الزخار»، وهما عمدة فقه الزيدية، و«الملل والنحل» وشرحه: «الأمنية والأمل». بويعَ له بالإمامة في صنعاء سنة ٧٩٣هـ، ثمّ وقعت فتنةٌ، وسُجن سبعَ سنين، ثمّ خرجَ وأكبّ على التصنيف. وُلد في ذَمار سنة ٧٧٥، وتوفي بالطاعون سنة ٨٤٠هـ. ينظر: البدر الطالع للشوكاني (١/١٢٢)، وبلوغ المرام للقاضي حسين العرشي (ص٥٢-٥٣).

(٣) الحشوية: لقبٌ أطلقه أهل البدع على أهل السنّة، وليس اسمًا لفرقةٍ معيَّنة، وكانَ أوّل من أطلقه عمرو بن عبيد المعتزلي حينَ زعمَ أن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كانَ حشْويًّا. ومرادُهم به تنقُّصُ أهلِ السنّة بأنّهم لا وزنَ لهم وأنّهم لا يفهمون، فإنّ الحشوَ مِن الكلام هو الفضلُ الذي لا يُعتَمدُ عليه، وكذلكَ حشوُ الناس هم رُذالتُهُم من العامّة
=

بظواهِر الأَخبار، ولا يرجعون إلى تحقيقٍ ولا نظر»(١).

ويقول الجوينيّ بعد أن سعَى في تأويل أدلّة صفات اليدَين والعينَين والوجهِ عن ظاهرِها: «وكنّا على الإضراب عن الكلام على الظّواهر، فإذا عَرَض فسنُشِير إلى جُمَلٍ منها في الكتاب والسنّة، وقد صرّح بالاسترواحِ إليها الحَشْويّة الرّعاعُ المجسِّمة»(٢).

ويقول الغزالي: «من ظنَّ من الحشْويَّةِ وجُوبَ الجُمودِ على التّقليد واتّباعِ الظّواهر، ما أُتوا به إلّا من ضَعفِ العُقول وقلَّةِ البَصائر... وأنّى يستَتِبُّ الرشادُ لمن يقنعُ بتقليدِ الأَثَرِ والخَبَر، ويُنكِرُ مناهجَ البحثِ والنظر؟!»(٣).

ويقول أيضًا: «أمَّا بعد، فقد سألتَني أرشدَكَ اللهُ عن الأخبارِ الموهِمة للتّشبيه عند الرَّعاعِ والجُهَّال من الحشويّة الضُّلّال، حيثُ اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدَّسُ عنه، مِن الصورة واليدِ والقَدَم والنُّزولِ والانتقالِ والجُلوس على العرش والاستقرار، وما يجري مَجراه، ممّا أخذوه من ظواهر الأخبار وصُوَرها»(٤).

ومُقتضَى كلامِهم هذا أنّ هؤلاء المثبتين للصفات إنّما استحقّوا الذمَّ لقَبولهم بظواهرِ الكِتابِ والسُّنَّة وانقيادِهم لمدلولاتِها، وأنّه لا سبيلَ لهم إلى الخلاص من هذا الذمّ إلّا بالصُّدود والتولّي عَنها، والنأيِ عن الاعتمادِ عليها، والاعتياضِ عنها بالمسالكِ الكلاميّة، ليكونوا حينئذٍ عقلاءَ أَلِبَّاء،

=

الذين لا يُعْبَأ بهم، ولا يقام لهم وزن، وبعضُ من يطلقُه يقصدُ به اشتغالَ أهل السنّة بجمعِ الأخبارِ وروايةِ الأحاديث من غير تمييزٍ للثابتِ من الواهي. وقيل: إنّ المرادَ به من زعمَ أنّ الله جسمٌ؛ فإنّ الجسمَ حشو. ينظر: المحكم لابن سيده (٣/٤٦٤)، ومنهاج السنّة (٢/٥٢٠-٥٢١)، والكافية الشافية لابن القيم (ص١٣١)، والروض الباسم لابن الوزير (١/٢٣٤)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٦٧٩).

(١) المنية والأمل (ص١١).

(٢) الإرشاد (ص١٥٨).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٧-٢٨).

(٤) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٣).

كما فعلَ المُتكلِّمون سواءً بسواء.

٢- اطّراحهم السنّة كلّها أو بعضَها في العقيدة:

أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة والماتريديّة مطبِقون على عَدم قبولِ أخبار الآحاد في العقائد؛ لقولهم إنّ ثبوتَها مظنون، والعقيدةُ مبناهَا على اليقين(١).

فهذا القاضي عبدُ الجبّار يقسِّم الأخبار إلى ما يُعلم صدقه، وما يُعلم كذبه، وما لا يعلم صدقُه ولا كذبه، ثمّ يقول: «وأمّا ما لا يُعلم كونُه صِدقًا ولا كَذِبًا، فهو كأخبارِ الآحاد، وما هذا سبيلُه يجوزُ العمل به إذا ورد بشرائطه، فأمَّا قَبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا»(٢)، ثمّ قال: «وإن كان (أي خبر الواحد) ممّا طريقُه الاعتقادات يُنظر؛ فإن كان موافِقًا لحُجَج العقول قُبِلَ موجَبه، لا لمكانِه بل للحجَّة العقليّة، وإن لم يكن موافِقًا لها، فإنّ الواجب أن يُرَدَّ ويحكم بأنّ النبيّ ﷺ لم يقُله، وإن قاله فإنّما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يَحتمل التّأويل إلّا بتعسُّف، فأمّا إذا احتمله فالواجب أن يُتأوَّل»(٣).

ويقول الجويني: «وأمّا الأحاديثُ التي يتمسَّكون بها فآحادٌ لا تُفضِي إلى العلم، ولو أَضرَبْنا عن جميعِها لكانَ سائِغًا، لكنّا نُومِئُ إلى تَأويلِ ما دُوِّنَ منها في الصِّحاح...»(٤).

ويقول الرّازي: «أمّا التمسُّكُ بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغيرُ جائز، يدلُّ عليه وجوه: الأول أنَّ أخبار الآحاد مظنونةٌ فلم يَجز التمسُّك بها في معرفةِ الله تعالى وصفاتِه...»(٥).

(١) ينظر: مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص١٥٨)، وينظر للرد على هذه الشبهة: مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٤/١٤٥٩-١٦٤٨).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٧٦٩).

(٣) المصدر السابق (ص٧٧٠).

(٤) الإرشاد (ص ١٦١).

(٥) أساس التقديس (ص٣٠٥).

ويقول التفتازاني: «خبرُ الواحِد على تقديرِ اشتمالِه على جَميعِ الشَّرائط المذكورةِ في أُصول الفقه، لا يُفيدُ إلّا الظن، ولا عِبرة بالظَّنِّ فى بابِ الاعتقَادات»[1].

ويجدُر التنبيهُ -إضافةً إلى ما سبق- على أنَّ للمتكلِّمينَ جرأةً في تضعيفِ أحاديثِ الصفات الصَّحيحة، فالرّازي - مثلًا - ذكر أحاديث إثبات صفة الرِّجل والقَدَم، فقال عن حديث الرِّجل: «قال صاحب "شرح السنّة"[2] رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديثٌ متَّفَقٌ على صِحَّته أخرجه الشيخان»[3]، ثمّ ذكرَ حديث القدَم، ثمّ قال: «قال صاحب "شرح السنّة": هذا حديثٌ متّفقٌ على صحَّتِه أخرجَه الشيخان»[4]، ثمّ ساقَ وجوهًا تُعارِض ظاهرَ هذه الأحاديث، ثمّ قال: «فثَبتَ بهذه الوجوه أنّ هذه الأخبار ضعيفةٌ جدًّا»[5].

وأمَّا الخبرُ المتواتر فإنَّهم يقولونَ بإفادته العلمَ القطعي[6]، وإن كان قد نُقِل عن بعضهم خلافُ ذلك، مثل ما نقله عبد القاهر البغدادي[7] عن النظّام[8] من قولِه بأنّه لا حجَّة في الخَبر المتواتِر،

(١) شرح العقائد النسفية (ص١٢٦).

(٢) وهو محيي السنّة البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ، وسبقت ترجمته.

(٣) أساس التقديس (ص٢٦٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٦٦).

(٥) المصدر السابق (ص ٢٦٨)، وينظر نحوه في إيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٦٢).

(٦) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٧٦٨)، والمعتمَد لأبي الحسين البصري (٢/٥٤٦-٥٤٧)، وأصول الدين للبغدادي (ص٣٣)، والإرشاد للجويني (ص٤١٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/٢٢).

(٧) هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، أبو منصور، أحد أعلام الشافعية. فقيهٌ أصوليٌّ أديبٌ شاعر نحويّ. وهو من كبار علماءِ الأشاعرة. صنّف «أصول الدين» في الكلام، و«الفَرق بين الفِرق». توفي بإسفرايين سنة ٤٢٩هـ بعد أن شاخ. ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص٣٦٠-٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٢)، وطبقات الشافعية لابن كثير (١/٣٧٥).

(٨) هو: إبراهيم بن سيّار بن هانئ، أبو إسحاق النظام البصري، مولى آل الحارث بن عباد الضبعي. شيخ المعتزلة، كانَ أديبًا بليغًا، واشتهر بالفسق، واتُّهم بالزندقة، وكفّره جماعة. وكان من أشد الناس إزراءً على أهل الحديث. له =

وأنّه يجوز وقوعه كذبًا(١)، فهذا مجرّد قولٍ شاذّ، يردّه جماهير المُتكلِّمين.

لكنَّ قطعيَّة ثبوتِ المتواتر التي يقول بها أغلبهم لا ترقى في بعض الأحايين إلى التّطبيق العمليّ، لأنّهم قد لا يسلِّمونَ بتَواتر الأحادِيث التي تدلّ على خلاف اعتقادهم، فالمعتزلة يردّون أحاديثَ الرؤية مثلًا مع أنّها متواترة (٢)، ويزعُمُون أنّها إن ثبتَت فهِي آحادٌ لا يُقطع بمضمونها(٣).

ومعلومٌ أنّ الأحاديث المتواترةَ قليلةٌ بالنسبة إلى الأحاديث الثابتة بطريق الآحاد، فتولِّي المتكلِّمين عن السنّة في بابِ الاعتقاد إذا لم تتواتر هو تَوَلٍّ عن أكثرِ السنّةِ، والتولِّي عن السنّة يؤول إلى التولّي عن الرّسول ﷺ، ولا فرقَ بين التولّي عن الرسول والتولّي عن الله؛ لأنّه هو المرسِل له، يقول تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ﴾ [النساء: ٨٠].

٣- قلّة إيرادهم نصوصَ الكتاب والسنّة في كتب عقائدهم:

هذا المظهر من مظاهر إعراض المُتكلِّمين هو نتيجةٌ لما سبق، فإنّ نصوص الوحي إذا لم تصلُح للاعتمادِ في الاعتقاد، لم يعُد أيُّ معنىً لإيرادها في الكُتب التي تقرِّر مسائلَه، فلذلكَ يكتفُون بإيراد الأدلَّة العقلية المبنيَّة على قوانِين علم الكلام، ويَصدِفون عن ذِكر كلامِ الله ورسولِه في أهم أبواب العقيدة.

يقول بعض الباحثين: «جُنوح أغلبِ الأشاعِرة إلى اعتماد الأدلة العقلية دون النَّقلية انعكسَ بوضوحٍ على كُتُبهم، فتجدُها شحيحةً في النُّصوص السمعية، مُثخنةً بالنُّصوص العقلية. فكِتاب

=

كتاب «الطفرة»، و«الجواهر والأعراض». مات وهو سكران سنة بضع وعشرين ومئتين. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٦٤)، وتاريخ بغداد (٦/٦٢٣-٦٢٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٤١-٥٤٢)، ولسان الميزان (١/٢٩٥).

(١) ينظر: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص٣٥).

(٢) ينظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/٢٩-٣٠)، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف مع حاشية ابن قطلوبغا (١/٣٩-٤٣)، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني (ص٢٣٨-٢٤٠).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٦٨-٢٦٩)، ودرء التعارض لابن تيمية (٧/٢٩).

الـرازيّ -مـثلًا- "المحصّـل"، لا تكـادُ تقـرأُ فيـه حـديثًا واحـدًا! وإذا سـاقَ الأشـاعرةُ النصـوص السمعيّة أي الآيات والأحاديث، فلأجل تسليطِ سهامِ التّأويل والتحريف عليها، أي إفراغِها من مدلولها، أو لبيانِ أنّها لا تصلُح للاستدلال؛ لأنّها ليست أدِلّةً قطعيّة»(١).

وهذا هو الواقع عندهم، فإنّهم يُعرضون عن الاستدلال على أُصولِ عقائدهم بالكتاب والسنّة، بل ينتهون من تقرير ما يريدون بأدلّتهم العقلية، حتى إذا انتهَوا من ذلك، تفرَّغوا لردِّ أدلّة الكتاب والسنّة المخالِفة لما قرَّروه، فدفَعُوها دفعًا بأكفِّ التأويل(٢).

وهؤلاء الذين يوردون الأدلّة ليردّوا عليها هُم أحسنُ حالًا من مثلِ الآمديّ، الذي سبق النّقل عنه بما صريحُه أنّ الأدلّة النقليّة من الكتابِ والسنّة المخالِفةِ للعقل لا تستحقّ شَغلَ الزّمان بإيرادِها والجوابِ عليها؛ لكونها ظنيّة، وهذا يقتضي أنّ الاشتغال بالردّ عليها مضيعةٌ للوقت، فهي لا تستحقّ أكثرَ من الإعراضِ عنها، فقد قال بعدَ أن استدَلّ على نفيِ علوّ الله بالعقل: «ولعلَّ الخصمَ قد يتمسكُ ههنا بظواهرَ من الكتابِ والسُّنة وأقوالِ بعض الأئمة، وهي بأسرِها ظنيّةٌ ولا يسوغُ استعمالها في المسائلِ القطعية؛ فلهذا آثرنا الإعراضَ عنها، ولم نَشغل الزمانَ بإيرادِها»(٣).

بل إنّ من المتكلِّمين من لم يقتصِر على تركِ إيراد نُصوص الصفات وأحاديثِها، حتى تجاوَزَه إلى المنع من ذِكرها ونشرِها بين العامّة، وقد فَعلوا هذا الأمرَ مع أبي العبّاسِ ابنِ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مصر، حيث أرسلُوا إليه في سِجنه الذي أودعُوهُ فيهِ كلامًا كانَ فيه: «ونطلبُ منه أن لا يتعرض لأحاديث الصفاتِ وآياتِها عند العوامّ، ولا يكتبَ بها إلى البلادِ، ولا في الفتاوَى المتعلِّقة بها». فقال

---

(١) عقائد الأشاعرة لمصطفى باحو (ص٧٦-٧٧).

(٢) ينظر مثلًا: مشكل الحديث لابن فورك (ص٨-١٩) ثمّ (ص٢١ إلى آخر الكتاب)، والشامل في أصول الدين للجويني (ص١٦٨-٣١٠)، فإنّه قرّر التوحيد وأدلّته على طريقة أهل الكلام مُعرِضًا عن الكتاب والسنّة، ثمّ قال: «بابٌ في ذكر تأويل جُمَلٍ من ظواهرِ الكتابِ والسنّة»! وشَرَعَ في تحريفِ النُّصوص عن ظواهرها (ص٣١٠-٣٢٩)، حتّى قالَ مبيِّنًا ما أسداهُ من تذليلِ درب التأويل لمن ابتغَاه: «ولا يقف محصِّل على ما قرّرناه إلّا تهونُ عليه مدارك التّأويلات في كلِّ ما يُسأَل عنه» (ص٣٢٩).

(٣) غاية المرام (ص٢٠٤).

ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض ردّه على ذلك: «قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة: ١٠١ - ١٠٢]، فذمَّ سُبحانَه من كان من أهل الكتاب نبذَ كتابَ الله وراءَ ظهرِه واتَّبعَ ما تقولُه الشياطين. ومَن أمر بهذا الكلام فقد أمر بنبذِ كتاب الله وراء الظهر؛ حيثُ أمر بترك التعرُّض لما وصفَ اللهُ به نفسَه ووصفَه به رسولُه، وذلك آياتُ الصِّفات وأحاديثُ الصفات، فأمَر بأن لا يُفتى بها، ولا يُكتب بها، ولا تُبلَّغَ لعمُوم الأمة، وهذا من أعظمِ الإعراضِ عنها والنبذِ لها وراءَ الظَّهر»[١].

وحيثُ إنَّه قد يوجَد في بعضِ كُتُبِ المتكلِّمين الاستدلالُ بالكتاب أو السنّة على بعضِ مباحث الاعتقاد، فإنّ ذلكَ لا يُعكِّر على ما سَبَق بيانُه من منهجِهم، لأنّهم لا يستدِلُّون بهما من بابِ الاعتماد وبناءِ العقائِد عليهما، وإنّما من باب الاعتضاد والتكميل، كما قال ابن أبي العزّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامِه عن المعتزِلة: «وعندَهم أنّ التوحيدَ والعدلَ من الأصول العقلية التي لا يُعلم صحة السّمع إلّا بعدَها، وإذا استدلّوا على ذلك بأدلةٍ سمعيّة، إنّما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا تَثبت هذه بالسمع، بل العلم بها متقدِّمٌ على العلم بصحّة النقل! فمنهم من لا يذكُرها في الأصول؛ إذ لا فائدةَ فيها عندهم، ومنهم من يذكُرُها ليبيِّن موافقةَ السَّمع للعقل، ولإيناسِ الناسِ بها، لا للاعتماد عليها! والقرآنُ والحديث فيه عندَهم بمنزلة الشُّهود الزائدِين على النِّصاب! والمَدَدِ اللّاحق بعَسكرٍ مستغنٍ عنهم! وبمنزلةِ من يتّبع هواهُ واتّفق أنّ الشرع ما يهواه!! كما قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "لا تكن ممن يتّبع الحقّ إذا وافقَ هواه، ويخالِفُه إذا خالفَ هواه، فإذاً أنتَ لا تُثابُ على ما وافقتَه من الحقّ، وتُعاقَب على ما تركتَه منه، لأنّك إنّما اتبعت هواك في الموضعين"[٢]»[٣].

---

(١) التسعينية (١/١٢٠-١٢١).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٥/٣٠-٣١، رقم٨١٠) بنحوه.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٧٩٣-٧٩٤).

وهذا قد صرّح بنحوه القاضي عبدُ الجبَّار في مواضعَ عدّة، فقال: «العلمُ بأنّه تعالى بتوحيدِه وعدلِه يجبُ أن يتقدَّمَ العلمَ بصحّةِ كتابه وصدق قوله؛ فلا يصحّ أن يُستدلَّ بالكتاب على بطلان ما لا نعرفُ التوحيد والعدل إلّا به... وإنّما يجب أن يُذكر الكتاب فيما حلّ هذا المحلّ **على جهةِ التّأكيد، وإيرادِ مناقَضَة قولِ الخصم**»(١).

وقال: «ليس يصحُّ الاحتجاجُ بذلك (أي بالقرآن) في إثباتِ التوحيد والعَدل، وإنّما نورِدُه لنبيِّنَ خروجَ المخالفين عن التمسّك بالقرآن، مع زعمهم أنَّهم أشدّ تمسُّكًا به»(٢).

وقال في حقِّ خبر الآحاد: «إن كان موافقًا لحُجَج العقول قُبِلَ مُوجَبُه، لا لمكانِه، بل للحُجَّة العقليَّة»(٣).

وكذلكَ الأشاعرة سارُوا على نفسِ هذا السَّنَن، بل تلقَّوا ذلك من جُملة ما تلقَّوه عن المعتزلة، كما قالَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخاطِبًا الأشعريَّة: «وبالجُملة فعامّة ما ذمّهُ السَّلَفُ والأئمَّةُ وعابُوه على المعتزلَةِ مِن الكلامِ المخالِف للكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ القديم لكُم منه أوفرُ نصيبٍ، بل تارةً تكونون أشدَّ مخالفةً لذلك من المعتزلة، وقد شركتموهم في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلفَ الأُمَّة وأئمَّتَها، ونبذُوا بها كتابَ اللهِ وراءَ ظُهورهم، فإنَّهم لا يثبتون شيئًا من صفات الله تعالى، ولا ينزِّهونه عن شيءٍ بالكتاب والسنّة والإجماع... وإذا استدلوا بالقرآن كان ذلك على وجه الاعتضاد والاستشهاد، لا على وجه الاعتماد والاعتقاد، وما خالفَ قولَهم في القرآن تأوَّلوه على مقتضى آرائهم، واستخفُّوا بالكتاب والسنّة وسمَّوها ظواهر. وإذا استدلُّوا على قولِهم بمثلِ قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام: ١٠٣]، وقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١]، أو قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾[الحديد: ٤]، ونحوِ ذلك، لم تكُن هذه النُّصوصُ هي عمدتَهم، ولكن يدفعونَ بها

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٢/١٦٦-١٦٧)، وينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار أيضًا (ص٣٦-٣٧)، وفضل الاعتزال، له أيضًا (ص١٥٦).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٧/٩٤).

(٣) شرح الأصول الخمسة (ص٧٧٠).

عن أنفسِهم عند المسلمين. وأمّا الأحاديثُ النَّبَوية فلا حُرمةَ لها عندَهم، بل تارةً يردُّونَها بكلِّ طريقٍ ممكنٍ، وتارةً يتأوَّلونها، ثمّ يزعُمونَ أنّ ما وضعُوهُ برأيهم قواطعُ عقلية، وأنّ هذه القواطعَ العقلية تُردّ لأجلها نصوصُ الكتاب والسنّة، إما بالتأويل، وإما بالتفويض، وإما بالتكذيب. وأنتم شركاؤُهم في هذه الأصول كلِّها، ومنهم أخذتُموهَا. وأنتم فروخُهُم فيها، كما يقال: الأشعريةُ مخانيثُ المُعتَزِلَة[١]، والمعتزِلَةُ مخَانيثُ الفلاسِفَة»[٢].

ويشهَدُ لوقوعِ الأشاعرة في هذا المزلق، أنّ الآمديَّ ذكرَ دليلًا من القرآن على جوازِ رُؤية الله تعالى، ثمّ استدرك على نفسه فقال: «وعلى الجُملة فَلَسنا نعتَمدُ في هذه المسألة على غير المسلَك العقليِّ الذى أوضحناه، إذ ما سواه لا يخرج عن الظّواهر السمعيّة والاستبصاراتِ العقليّة، وهي ممّا يتقاصَرُ عن إفادةِ القطع واليقين؛ فلا يُذكر إلّا على سبيلِ التقريب واستدراج قانعٍ بها إلى الاعتقاد الحقيقي، إذ رُبَّ شخصٍ يكون انقيادُه إلى ظواهر الكتاب والسنّة واتفاقِ الأمّة أتمّ من انقيادِه إلى المسالكِ العقليَّة والطُّرُقِ اليقينيَّة؛ لخشونةِ مَعرَكها، وقُصُورِه عن مَدرَكِها»[٣].

وهذا يبيِّنُ مدَى ما وَصلَ إليه الإعراضُ عن الكِتابِ والسُّنّة عندَ القَومُ، فالحقيقةُ أنَّ شيئًا من عقائدِهم في معرفةِ الله سُبحانه وصِفاتِه لم يُبنَ على ما أنزلَ اللهُ من الوحي، وما يُوردونه في هذا الباب لم يعتمِدوا عليه، وإنّما ذكَروه لأَغراضٍ أُخرى، كاستدراجِ العامّة الذين يعظِّمون الكتاب والسنّة والإجماعَ وينقادُون لحكمِها؛ بسبَبِ غفلتِهم وقُصورِ عقُولهم عن إدرَاك طُرق المتكلِّمين العقليَّة، مع أنّها في الحقيقة ليسَت إلّا أهواءً عارضوا بها الوحي، وجعلوها هي العمدة والمرجع دونه؛ ولذا استحقّوا مع سائر أهل البدع اسمَ أهلِ الأهواء، كما قال الشاطبي[٤] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سُمّي

---

(١) عزا شيخُ الإسلام هذا القولَ في موضعٍ آخر إلى أبي إسماعيل الهروي. ينظر: مجموع الفتاوى (٨/٢٢٧).

(٢) التسعينية (٣/ ٩٨١-٩٨٣).

(٣) غاية المرام (ص١٨٤).

(٤) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللَّخمي، أبو إسحاق الشاطبي، الإمام العلامة المحقق الأصوليّ الفقيه النحويّ المفسِّر، كان ثبتًا ورِعًا صالحًا زاهدًا، بحَّاثًا مدقِّقًا بارعًا في العلوم. من تصانيفه: «الموافقات»، و«الاعتصام»، =

أهلُ البدع أهلَ الأهواء؛ لأنّهم اتَّبعوا أهواءَهم، فلم يأخذوا الأدلّة الشرعيّة مأخَذَ الافتقار إليها والتعويلِ عليها حتى يصدُرُوا عنها، بل قدَّموا أهواءَهم واعتمدُوا على آرائهم، ثمّ جعلُوا الأدلةَ الشرعيّة منظورًا فيها من وراءِ ذلك»[١].

٤- الجهلُ بالكتاب والسنّة:

هذا المظهر لإعراضهم هو أيضًا نتيجةٌ لما سبق، فإنَّهم لمّا جعلوا أساسَ اعتمادهم على عقولهم، وأساؤوا الظنَّ بالوحي، لم يبالوا كثيرًا بأن يتعلَّموه ويدرُسوه، لخلوِّهِ من الفائدة في أصول الدين عندهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معلومٌ أنّ أئمّةَ الجهميّةِ النفاةِ والمعتزلةِ وأمثالهم من أبعدِ الناس عن العلمِ بمعاني القرآنِ والأخبارِ وأقوالِ السَّلف، وتجد أئمَّتَهم من أبعدِ الناس عن الاستدلال بالكتابِ والسنّة، وإنّما عُمدتُهم في الشَّرعيّات على ما يظنُّونَه إجماعًا -مع كثرةِ خطَئِهم فيما يظنُّونه إجماعًا وليسَ بإجماعٍ-، وعُمدتُهم في أصولِ الدِّين على ما يظنُّونه عقلياتٍ وهي جهليَّاتٌ، لا سيَّما مثلِ الرَّازي وأمثالِه الذين يمنعُون أن يُستدلّ في هذه المسائل بالكتابِ والسنّة. واعتبِر ذلك بما تجدُه في كُتُبِ أئمّة النُّفاة، مثلِ أبي الحسين البصري وأمثاله، ومثلِ أبي حامدٍ والرازيِّ وأمثالهما. فأبو الحسين البصريُّ وأمثالُه من المعتزلة يعتمدون في أصولِ دينِهم على أحاديثَ قد جَمعها عبدُ الوهاب بنُ أبي حيَّة البغدادي[٢]، فيها الكَذِب والضَّعف، وأضعافُ أضعافِها من الأخبارِ المتواترةِ لا يعرفُونَها البتّة... فأبو الحسَينِ وأمثالُه مِن المعتزِلة وكذلكَ الغزاليُّ والرازيُّ وأمثالُهما من

=

و«شرح ألفية ابن مالك». توفي سنة ٧٩٠هـ. ينظر: برنامج المجاري (ص١١٦-١٢٢)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي (ص٤٨-٥٢).

(١) الاعتصام (١٠٢/٣).

(٢) هو: عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حَيّة: ورّاق الجاحظ، روى عن محمد بن شجاع الثَّلْجي الجهمي وغيرِه، كتب عنه الدارقطني، وقال: «ثقةٌ، يُرمى بالوقف». توفي سنة ٣١٩ هـ. ينظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٥٨٩/٢)، وتاريخ بغداد (٢٨٧/١٢، رقم٥٦٤٨)، وتاريخ الإسلام (٣٥٦/٧).

فُروعِ الجهمية هم مِن أقلِّ الناس عِلمًا بالأحاديثِ النبوية وأَقوالِ السَّلف في أصول الدِّين وفي معاني القرآن وفيما بلَّغوه من الحديث، حتى إنّ كثيرًا منهم لا يظُنُّ أنّ السَّلفَ تكلَّموا في هذه الأبواب!»[١].

ويتبيّنُ هذا الأمرُ بذكرِ بعض الأمثلةِ من كُتُبِهم، ومِن شهادتِهم على أنفسِهم، أو شهادةِ بعضِ أئمّة العِلم عليهِم بذلك.

فشيخ المُتكلِّمين القديم: الجهمُ بن صفوان، يقول عنه عبد العزيز بن أبي سلمة[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يُعَدَّ قَطُّ من أهلِ العلم، ولقد سئلَ جهمٌ عن رجلٍ طلَّق امرأته قبل أن يدخل بها، فقال: عليها العِدّة! فخالفَ كتاب الله بجهلِه! وقال الله سبحانه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾[الأحزاب: ٤٩]»[٣].

والقاضي عبد الجبَّار مثلًا يردّ الحديثَ الدالّ على إثبات الرُّؤية؛ لأنّه من رواية قيس بن أبي حازم[٤]، عن جرير بن عبد الله البَجَلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[٥]، وقيسٌ مطعون فيه

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٩-٣١).

(٢) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله وأبو الأصبغ التَّيمي مولاهم المدَني، الملقّب بالماجِشُون، الإمام الفقيه المفتي الكبير، كان ورِعًا فصيحًا كبيرَ الشأن.، ذُكرَ أنَّه كانَ يقول بالقدر والكلام ثمّ تركه وأقبلَ إلى السُّنّة. نزَل ببغداد وأقامَ بها إلى أن توفي سنة ١٦٤هـ، وصلى عليه المهدي. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/١٩٤-١٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٧/٣٠٩- ٣١٢)، وتهذيب التهذيب (٦/٣٤٤).

(٣) علّقه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/١٨، رقم٢٠).

(٤) هو: قيس بن أبي حازم، واسم أبي حازم: حصين بن عوف، وقيل: عبد عوف بن الحارث، أبو عبد الله البَجَلي الأحمَسي الكوفي، العالم الثِّقةُ الحافِظ المخَضرم، أدركَ الجاهلية وجاءَ إلى النبي ﷺ ليبايعه فوجدَه قد توفِّي. قيلَ إنه جمع الروايةَ عن العشرة، ولم يكن بالكوفَة أحدٌ أروى عن الصحابةِ منه. كبِر حتى جاز المائة بكثير، وتُوفِّي بعد سنة ٩٠هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ بغداد (١٤/٤٦٤-٤٦٧)، وتهذيب التهذيب (٨/٣٧٦-٣٨٩)، وتقريب التهذيب (ص ٤٥٦).

(٥) هو: جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك، البَجَلي القسري، من أعيان الصحابة، كان بديع الحُسن والجمال، ولذا لُقِّبَ يوسف هذه الأمة، شهدَ حجة الوداع مع النبي ﷺ، وشارك في فتح القادسية، سكن قرقيسيا حتى مات =

عنده[١]، ولا يدري أنّ الحديث متواترٌ عن النبي ﷺ[٢].

وابنُ فورَك يقول عن حديث: «فأمَّا النارُ فلا تمتلئُ حتَّى يضع الله تبارك وتعالى رِجلَه...»: «رُوي من وجهٍ غيرِ ثابتٍ عند أهل النقل»[٣]، مع أنّ هذهِ الرِّواية اتَّفقَ على تخريجِها الشَّيخانِ البخاريُّ ومسلم![٤]

وكذلك الجويني يقول: «وممّا تتمسَّكُ به الحشويَّة ممّا روي عن النبيّ ﷺ أنَّه قال: "إنّ الله خلق آدمَ على صُورته"، وهذا الحديثُ غير مُدوَّنٍ بالصِّحاح»[٥]، علمًا أنّ هذا الحديث متَّفقٌ عليه أيضًا![٦].

ويقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجويني: «كانَ قليلَ المراجعة لكُتُبِ الحديثِ المشهورة فَضلًا عن غيرها»[٧]، وذكر أنَّه كان لا يعتني بالأَخبار[٨].

ويقول أيضًا منبِّهًا على حاله وحال تلميذِه الغزاليّ في تخريجهما لحديثٍ[٩]: «قال إمام الحرمين:

= بها سنة ٥١هـ، وقيل سنة ٥٤هـ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٢٣٧-٢٤٠)، وسير أعلام النبلاء (٢/٥٣٠-٥٣٧)، والإصابة في تمييز الصحابة (٢/١٩٠-١٩١).

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٨-٢٦٩).

(٢) ينظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/٢٩)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٤/١٩٨)، ونظم المتناثر للكتاني (ص٢٣٨-٢٤٠).

(٣) مشكل الحديث (ص٦٠، ٦٢).

(٤) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، (رقم٤٨٥٠)، ومسلم، كتاب الجنة: باب النار يدخلها الجبَّارون (رقم٢٨٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الإرشاد (ص١٦٣-١٦٤).

(٦) رواه البخاري، كتاب الاستئذان: باب بدء السلام، (رقم٦٢٢٧)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (رقم٢٨٤١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٧) التلخيص الحبير (٢/٧٣٣)، وينظر: الكتاب نفسه (٣/٩٧٨).

(٨) ينظر: لسان الميزان (٧/٤٩٥).

(٩) هو حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: كان رسول الله ﷺ يقرأُ في الرَّكعة الأُولى من الوِتر ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾... =

"رأيت في كتاب معتَمَدٍ أنّ عائشةَ روت ذلك". وتبعه الغزالي فقال: "قيل: إنّ عائشة روت ذلك". وهذا دليلٌ على عدم اعتنائِهما معًا بالحديث، كيفَ يُقال ذلك في حديثٍ في «سنن أبي داود» التي هي أُمُّ الأحكام؟!»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه لحديثٍ في صحيح البخاريّ[2]: «أقدَمَ جماعةٌ من الأكابِر على الطَّعن في صِحَّة هذا الحديث، مَعَ كثرةِ طُرُقِه واتفاقِ الشَّيخَين وسائرِ الذين خرَّجوا الصَّحيحَ على تصحيحِه، وذلكَ يُنادي على مُنكرِي صِحَّتِهِ بعَدَمِ معرفةِ الحديثِ، وقلَّةِ الاطِّلاعِ على طُرُقه»، ثمّ ذكر مِنهم أبا بكرٍ الباقلاني[3]، والجوينيّ، والغزاليّ[4]، وهؤلاء رؤوس الأشعريّة بعد أبي الحسن الأشعريّ.

بل إنّ الغزالي قد بيّن حال نفسه بنفسه فقال: «بِضَاعَتي في الحديث مزجاة»[5].

ويلخِّص العلاّمة المعلِّميُّ اليمانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حال الغزاليِّ وشيخِه الجوينيّ بقوله: «كان هو وأستاذُه إمامُ الحرمين من أبعدِ النّاس عن معرفة السُّنّة... وبذلك يتبيّن أنّ هذين الإمامين كانَا قليلَي

=

الحديث، وهو في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقرأ في الوتر، (رقم١٤٢٤).

(١) التلخيص الحبير (٢/ ٨٨٠-٨٨١).

(٢) هو حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا الذي فيه صلاة النبي ﷺ على عبد الله بن أبي بن سلول، وهو حديثٌ متفقٌ عليه، رواه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة: ٨٤]، (رقم٤٦٧٢)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، (رقم٢٤٠٠).

(٣) هو: محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر القاضي، المعروف بابن الباقِلاني. العلّامة المتكلِّم، من أكابر متقدِّمي الأشاعرة. كان ثقةً بارعًا، صنّف في الرد على مقالاتِ الفِرق، وانتصرَ لطريقة الأشعري، وخالفه في أمور. من تصانيفه: «التقريب والإرشاد» في أصول الفقه، و«الانتصار للقرآن»، و«تمهيد الأوائل» و«الإنصاف» في الكلام. توفي سنة ٤٠٣هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٤-٣٦٩)، وترتيب المدارك (٧/ ٤٤- ٧٠)، وتبيين كذب المفتري (ص١٦٩-١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠-١٩٣).

(٤) فتح الباري (٨/ ٣٣٨).

(٥) قانون التأويل للغزالي (ص٣٠).

الاعتدادِ بالنُّصوص، فإنِ احتاجا إلى ذكرِها تعسُّفًا بدونِ مبالاة لا يكاد يهمُّها أن يحتجَّا بحديثٍ لا يدريان لعلّه موضوع، ولا أن يُنكِرا وجودَ حديثٍ في الصِّحاح وهو فيها كلِّها!»(١).

وأمّا الفخر الرازي، فقريبٌ من حالِهما في علم الحديث، ويدلّ على هذا أنَّه يعتبر أنّ الأحاديثَ التي يتمسّك بها أهل السنّة في إثباتِ الصفات أحاديثُ ضعيفة، فيقول: «والعَجَب من الحشوية أنّهم يقولون: الاشتغال بتأويلِ الآياتِ المتشابهة غير جائز؛ لأنّ تعيين ذلك التأويل مظنون، والقول بالظنِّ في القرآن لا يجوز. ثمّ إنّهم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد، مع أنّها في غاية البعد من القطع واليقين. وإذا لم يجوِّزوا تفسيرَ ألفاظِ القرآنِ بالطريق المظنُون، فلَأن يمتَنعُوا عن الكلامِ في ذات الحقّ تعالى وفي صفاتِه **بمجرَّدِ الرِّواياتِ الضَّعِيفة** أولى»(٢).

ولذلك وصفَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالهم بقوله: «...فإن فُرِضَ أنّ أحدًا نقلَ مذهب السلف كما يذكره؛ فإمّا أن يكونَ قليلَ المعرفة بآثارِ السلف كأبي المعالي وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب(٣) وأمثالِهم ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديثِ ما يُعَدّون به من عوامِّ أهل الصناعة فَضلًا عن خواصِّها، ولم يكُن الواحِد من هؤلاء يعرِفُ البخاري ومسلمًا وأحاديثَهما إلّا بالسَّماعِ كما يذكر ذلك العامّة، ولا يميِّزون بين الحديثِ الصحيحِ المتواترِ عندَ أهل العِلم بالحديثِ وبينَ الحديثِ المفترى المكذوب، وكتُبُهم أصدق شاهدٍ بذلك؛ ففيها عجائب!»(٤).

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا جهلَ المتكلِّمين عُمومًا بالقرآن والسنّة: «من المعلوم: أنّ المعظِّمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونِهما هُم أبعَدُ عن معرفة الحديثِ وأبعدُ عن اتِّباعه من هؤلاء. هذا أمرٌ محسوس، بل إذا كشفتَ أحوالَهم وجدتَهم من أجهلِ الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن

---

(١) التنكيل (٢/٢٣٣-٢٣٤).

(٢) أساس التقديس (ص ٣٠٦)، وينظر: مجموع الفتاوى (٤/٦٢).

(٣) هو الفخر الرازي، وقد تقدّمت ترجمته.

(٤) مجموع الفتاوى (٤/٧١-٧٢).

أمورِهِ وظواهرِها، حتى لتَجِدُ كثيرًا من العامَّة أعلمَ بذلك منهم، ولَتَجِدُهم لا يميِّزون بينَ ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرِّقون بين حديثٍ متواترٍ عنه وحديثٍ مكذوبٍ موضوعٍ علَيه. وإنّما يعتمِدون في موافَقَته على ما يُوافق قولَهم، سواءٌ كان موضوعًا أو غيرَ موضوع، فيعدِلون إلى أحاديثَ يَعلمُ خاصّةُ الرّسول بالضرورةِ اليقينية أنّها مكذوبةٌ عليه، عن أحاديث يعلم خاصّته بالضّرورة اليقينية أنّها قوله. وهم لا يعلمون مرادَه، بل غالبُ هؤلاء لا يعلمون معانيَ القرآن فضلًا عن الحديث، بل كثيرٌ منهم لا يحفظون القرآن أصلًا! فمن لا يحفَظُ القرآنَ ولا يعرِف معانيَه ولا يعرف الحديثَ ولا معانيَه من أينَ يكون عارفًا بالحقائقِ المأخوذةِ عن الرّسول؟!... حتى تجدُ في أئمّة علماءِ هؤلاء من لا يميِّز بين القرآن وغيرِه، بل ربَّما ذُكرت عنده آيةٌ فقال: "لا نسلِّم صحَّةَ الحديث"، وربّما قال: "لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: كذا"، وتكون آيةً من كتاب الله! وقد بلغنا من ذلك عجائب وما لم يبلغنا أكثر. وحدَّثني ثقةٌ أنَّه تولّى مدرسة مشهد الحُسين بمصر بعضُ أئمّة المُتكلِّمين، رجلٌ يسمّى شمس الدين الأصبهاني[1] شيخ الأيكي[2]، فأعطَوه جزءًا من الرّبعة فقرأ: "بسم الله الرحمن الرحيم، الٓمٓصٓ" حتى قيل له: "ألف لام ميم صاد!"»[3].

---

(١) هو: محمد بن محمود بن محمد بن عبّاد الكافي، أبو عبد الله الأصفهاني، شمس الدين، علّامةٌ في الأصول، وله معرفة جيّدة بالنّحو والأدب والشعر، لكنّه قليل البضاعة من الفِقه والعلوم النقلية. ذُكر أنّه قال مرّةً «وائل بن حَجَر»، فاستُدرك عليه بأنّ الصواب: «حُجْر»، بضمِّ الحاء وإسكان الجيم، فقال: «حُجْر، حَجَر، صحابيٌّ والسَّلام». من مصنّفاته: شرح «المحصول» للفخر الرازي، و«القواعد». وله عقيدةٌ تعقَّبَها شيخُ الإسلام ابن تيمية في كتاب «شرح الأصبهانية»، وذكر فيها أنّه متابعٌ للرازي في طريقته. وليَ تدريس مَشهد الحُسَين. وُلد بأصبهان سنة ٦١٦هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٨٨هـ. ينظر: شرح الأصبهانية (ص٢٩، ٧٢٤)، وتاريخ الإسلام (٦١٩/١٥-٦٢٠)، والطبقات الكبرى للسبكي (١٠٠/٨-١٠٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٠١/٢).

(٢) هو -فيما يظهر-: محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي، شمس الدين الأَيكِي الشافعي، متكلِّم صوفيّ، من العلماءِ بالأصلَين والمنطق والفلسفة، باشرَ في وقتٍ مشيخةَ الشيوخ بمصر. توفّي بمزّة دمشق سنة ٦٩٧هـ، وكان من أبناء السبعين. ينظر: العِبر للذهبي (٣٩٠/٣)، والبداية والنهاية (٧٠٦/١٧)، وأعيان العصر للصفدي (٣٥١/٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٩٥/٤-٩٦).

ومن شواهد التاريخ على هذا الجهل الواقِع لدى المتكلِّمين بالكتاب والسنّة، ما جرى لهم مع شيخ الإسلام أبي إسماعيلَ الأنصاريِّ الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] -وكان مشهورًا بشدّته على الأشاعرة-، وذلك حينما قدِمَ السلطانُ ألب أرسلان رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢] إلى هَراةَ[٣]، ومعَه وزيرُه نظامُ الملك[٤]، اجتمعَ إليهِ أئمّةُ الفريقَين الحنفيّةِ والشافِعيّةِ مِن المتكلِّمين للشَّكوى من الأنصاري ومطالَبتِه بالمناظرة، فاستدعاهُ الوزير، فلمّا حضَرَ قال: «إنّ هؤلاءِ قد اجتمعوا لمناظَرتِك، فإن يكن الحقُّ معكَ رجَعُوا إلى مذهبك، وإن يكن الحقُّ معَهُم، فإمّا أن ترجِعَ أو تسكُتَ عنهم»؛ فقام

---

(١) هو: عبد الله بن محمد بن علي الأنصاريّ، أبو إسماعيل الهروي الحنبلي، من ذرّية الصحابي أبي أيوبَ الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، شيخُ الإسلام، الإمام القدوة الحافظ الكبير، شيخُ خراسان، وإمامُ أهل السنّة بهَراة، كان آية في التذكيرِ والزهد، من سلاطين العلماء، لهُ صولة وهيبة واستيلاءٌ على النفوس ببلدِه، يعظمونه ويفدونه ويتغالون فيه. وكانَ شديدًا على الأشاعرة والمتكلِّمين، صنّف «ذمّ الكلام»، و«الفاروق» في الصفات، و«منازل السائرين» وفيه عباراتٌ أُخذت عليه. ولد سنة ٣٩٦هـ، وقيل: ٣٩٥، وتوفي سنة ٤٨١هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (٣/٤٥٨)، والمنتظم (١٦/٢٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٥٠٣- ٥١٨).

(٢) هو: ألب أرسلان محمّد ابن السلطان جغريبك داود بن ميكائيل بن سلجوق التُّركماني الغزي، أبو شجاع. السلطان الكبير، الملك العادل، عضد الدولة. من عظماء ملوك الإسلام وأبطالهم. دانت له العِراق والعَجم وخراسان، وكانَ محبوبًا من الرعيّة، ونصر الله به جيوشَ الإسلام على طاغية الروم أرمانوس. وُلدَ سنة ٤٢٤هـ، وتوفي مقتولًا سنة ٤٦٥هـ. ينظر: المنتظم (١٦/١٤٤، ١٤٧)، ووفيات الأعيان (٥/٦٩-٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٤١٤-٤١٨).

(٣) هَرَاة: من أمهات مدن إقليم خراسان وعاصمةُ الربع الجنوبي منه، وكانت أحسنَ بلاد هذا الإقليم عمارةً وأجلَّها وأفخَمَها وأحسنَها وجوهَ أهلٍ. افتتحها الأحنفُ بن قيس في خلافة عثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. وهي على نهرٍ يسمّى باسمها، وتقعُ اليوم في الشمالِ الغربي من أفغانستان. ينظر: البلدان لليعقوبي (ص١٠٠)، ومعجم البلدان (٥/٣٩٦)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٤٩-٤٥١).

(٤) هو: الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، أبو علي، قِوام الدين، نِظام الملك، الوزير الكبير. كان عاقلًا سائسًا خبيرًا، متديِّنًا عامرَ المجلس بالقراء والفقهاء، رغّب الطلبةَ في العلم، وأنشأ المدارس. وكانَ فيه تقوى وخير ومحبّةٌ للصالحين، وتأثُّرٌ بمواعظهم. وكانَ شافعيَّ المذهب أشعريّ الاعتقاد. ولد سنة٤٠٨هـ، وتوفي سنة ٤٨٥هـ، مقتولًا بيَدِ أحدِ الباطنية. ينظر: المنتظم (١٦/٣٠٢-٣٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٩٤- ٩٦).

الأنصاريُّ، وقال: «أُناظِر على ما في كُمِّي»؛ قال: «وما في كُمّك؟» قال: «كتابُ الله – وأشار إلى كُمِّه الأيمن– وسنّةُ رسول الله»، وأشار إلى كمِّه الأيسر، وكانَ فيه الصحيحَان، فنظرَ الوزير إليهم مستفهِمًا لهم، فلم يكن فيهم من ناظَره من هذه الطريق![1].

وأختم هذا المطلب بقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا حال هؤلاء:

قالوا الهُدى لا يستفاد بسنةٍ ... كلّا ولا أثرٍ ولا قرآنِ
إذ كلُّ ذاكَ أدلّةٌ لفظيّةٌ ... لم تُبدِ عن علمٍ ولا إيقانِ
والنقلُ آحادٌ فموقوفٌ على ... صِدقِ الرُّواةِ وليسَ ذا بُرهانِ
إذ بعضُهم في البعض يقدح دائمًا ... والقدحُ فيهم فهو ذو إمكانِ
وتواترٌ وهو القليلُ ونادرٌ ... جِدًّا فأين القطعُ بالبرهانِ؟
هذا ويحتاجُ السلامةَ بعدُ مِن ... ذاك المعارِض صاحِبِ السلطانِ
وهو الذي بالعقل يُعرف صِدقُه ... والنفيُ مظنونٌ لدى الإنسانِ
فلأَجلِ هذا قد عزلناها ولـ ... ـَيْنا العقولَ ومنطق اليونانِ
فانظر إلى الإسلام كيفَ بقاؤُه ... مِن بعدِ هذا القولِ ذي البطلانِ
وانظر إلى القرآن معزولًا لديْـ ... ـهِم عن نفوذ وِلاية الإيقانِ
وانظر إلى قولِ الرسول كذاك معْـ ... ـزولًا لديهم ليسَ ذا سلطانِ

حتى قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وانظُر إلى نصِّ الكتاب مجدَّلًا ... وسْطَ العرينِ ممزَّقَ اللُّحمانِ
وانظر إليه ليسَ ينفُذُ حكمه ... بين الخصوم وما له من شانِ
وانظر إليه ليسَ يُقبل قوله ... في العلم بالأوصاف للرحمن
لكنَّما المقبول حُكمُ العَقل لا ... أحكامُه لا يستوي الحَكَمانِ

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٥١٠-٥١١)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٢٢٧).

يَبكــي عليــهِ أهلــه وجنــودُه ... بــدمائِهم ومَــدامعِ الأجفَــانِ[(١)]

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من الإعراضِ عن الوحي، وتركِ التحاكُمِ إليه، فيما يلي:

١. إعراضُهم عن الوحيِ بالتولِّي عن الاهتداءِ به، وتركِ التحاكُمِ إليه والتسليمِ له في معرفة الله تعالى وصِفاته وتصديقِ نبوَّةِ رُسُلِه.

٢. أنَّهم أعرضُوا إعراضًا جُزئيًا انتقَائِيًّا بقَبولِهم بعضَ الوَحيِ دونَ بعضه.

٣. أنَّ من إعراضِهِم ما كانَ بالانشِغالِ عَن الوَحيِ بغَيره، وتركِهم الاهتمامَ به وإيلاءَهُ الرِّعَايةَ والتفهُّم.

٤. أنَّ المتكلِّمينَ فارِقوا المُعرضين من مخالفي الرسل السابقين من جِهةِ إقرارهم بصدق الرسول وما جاء به، وإظهارِهم تعظيمَ الوحي في الجُملة، لكنَّهم زادُوا عليهم بتأصيلِ الشُّبهات الطّاعنة في حجيَّة النصوص ووضعِهم قانونًا لردِّ ما خالف أهواءَهم التي يسمّونها المعقولات، وتعطيلِ بعضِهم أيَّ كلامٍ لله تعالى من أن يُستفاد منه العلم، ولو عُلم أنَّه كلامه سبحانه، وهذا ما لم يخطر على بال المكذِّبين للرُّسُل الجاحدين لنبوَّاتهم.

(١) الكافية الشافية (ص١٣٩-١٤٠) مختصرًا.

المبحث الثاني

الموافقةُ في الإساءَةِ إلى نُصوصِ الوَحيِ بتنقُّصِها والتحرُّجِ منها

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى الإساءَةَ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها.**
- □ المطلب الثاني: **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإساءَةِ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الإساءَةَ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصِها والتحرُّجِ مِنها

ممّا ذمّ الله تعالى عليه الضُّلّالَ السابقين ما كان من تنقُّصهم لنصوصِ الوحي وتحرّجِهم منها، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: ذمّ الله تعالى تنقُّص المخالفين لنصوص الوحي:

لقد كان الوحيُ الذي أنزله الله على رُسله محلَّ تنقُّصِ المبطلين واستهزائِهم منذ القديم، فكانوا يستخفّون بكُتُبِ الله تعالى ولا يُقِيمُون لهَا وزنًا، ويصفونها بالمثالب والنقائص، كما قال الله تعالى عن مشركي قريش[١]: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣١]، فهم يريدون بقولهم: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ﴾ الترفّعَ عن معارضته تصغيرًا لشأنه[٢]، ثمّ طَعَنوا فيه بأنّه ليس إلّا أساطيرَ الأولين، أي: «ما سطَّره الأوّلون وكتبوه مِن أخبارِ الأمم»[٣]. وقد أخبر جلّ وعلا أنّ هذه المقولةَ مماثلةٌ لمقولةِ الضَّالِّين الأوَّلين، فقالَ سبحانه: ﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾[المؤمنون: ٨١ – ٨٣].

وكانت المثالب والنقائص التي يصِفون بها القرآن متعدِّدةً ومتنوِّعة، كما قال سبحانه: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [سبأ: ٤٣]، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذَكَر في هذِه الآية أقوالَهم وأنواعَ كلامهم عندما يُقرأ عليهم القرآن ويسمعون حِكَمَه وبراهينه البيِّنة، فقائلٌ طعَن على النبيِّ ﷺ بأنّه يقدح في الأوثان ودين الآباء، وقائلٌ طعن عليه بأنّ هذا

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٦٣).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (٩/٣٣٠).

(٣) جامع البيان للطبري (١١/١٤٢).

القرآن مفترىً، أي: مصنوعٌ من قِبَل محمد ﷺ ويدَّعي أنَّه من عند الله، وقائل طعن عليه بأنّ ما عنده من الرقَّة واستجلابِ النفوس واستمالةِ الأسماع إنّما هو سِحرٌ يَجلبُ به ويَستدعي، تعالى الله عن أقوالهم وتقدَّست الشريعة عن طعنِهم»(١)، وهذه الطعون التي يرمونَ بها القرآن ليست ناشئةً عن دليلٍ، وإنّما هي محضُ آراءٍ موهومةٍ، ولذا قال سبحانه بعدها: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقولون بآرائهم في كتاب الله تبارك وتعالى، فيقولُ بعضهم: سحرٌ، وبعضُهم: افتراءٌ، وذلك منهم تجرُّؤٌ لا يستندون فيه إلى أثَارةِ علمٍ، ولا إلى خبرِ مَن يُقبَلُ خبرُه»(٢).

وتعدُّد طُعُونهم في القرآن هو ممّا قيل في معنى العَضْه الذي عضَهُوا به كتابَ الله تعالى في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، وهو أنّهم عدّدوا القول فيه وجزّؤوه، فبعضُهم زعمَ أنّه سِحر، وبعضهم زعمَ أنّه شِعر، وبعضهم زعم أنّه كهانة، وبعضهم زعمَ أنَّه أساطير الأولين، كما جاء تفسيره عن عددٍ من السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ(٣).

وكان من دأبِ المخالفين -زيادةً على طعنهم في آياتِ الله- أن يهزؤُوا بها ويسخروا منها، كما قال سبحانه: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء: ١-٢]، جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنّه قال في قوله: ﴿إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: «يستمعون القرآن مستهزئين»(٤)، وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا﴾ [الكهف: ٥٦]. فحال المخالفين للمرسلين أنّهم يقابلون آيات الله بالاستخفافِ بشأنها واتخاذِها مهزوءًا بها.

---

(١) المحرر الوجيز (٧/١٩٢-١٩٣).

(٢) المصدر السابق، وينظر: زاد المسير لابن الجوزي (٦/٤٦٣).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٤/١٣٥، ١٣٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٤/٤١٩)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/٢٨٠).

(٤) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٥/٣٣٩).

وقد سبق في المبحث الأوّل بيانُ إعراض المخالفين للرسل عن وحي الله، لكنّ القرآن ينبّه على أنّ بين هذا الإعراض والاستخفافِ بالوحي نوعًا من التّلازم، فقد قرن الله بينهما في مواضع، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ۝٦ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٧﴾ [لقمان: ٦ – ٧]، فهو متولٍّ عن آيات الله استكبارًا عنها، ومتَّخِذٌ سبيلَ اللهِ هزؤًا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ ۝٥ فَقَدۡ كَذَّبُواْ فَسَيَأۡتِيهِمۡ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٦﴾ [الشعراء: ٥–٦]، قال في «الكشّاف»: «فإن قلتَ: كيف خُولِف بين الألفاظِ والغَرَض واحد، وهي الإعراضُ والتكذيبُ والاستهزاء؟ قلت: إنّما خُولِفَ بينهَا لاختلافِ الأَغراض، كأنَّه قِيل: حين أعرَضوا عن الذِّكر فقَد كذَّبوا به، وحينَ كذَّبوا به فقد خَفَّ عندهم قَدرُه وصار عُرضةً للاستهزاء والسُّخرية، لأنّ من كان قابلًا للحقِّ مقبِلًا عليه، كان مصدِّقًا به لا محالة، ولم يظنّ به التكذيب. ومن كان مصدِّقا به، كان موقِّرا له»(١).

وفي هذا الشأنِ بيّنَ سبحانه أنّ سببَ إعراض المشركين عن القرآن هو استخفافُهُم به وبمبلِّغه إليهم حالَ سماعهم له، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرۡتَ رَبَّكَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِ وَحۡدَهُۥ وَلَّوۡاْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِمۡ نُفُورٗا ۝٤٦ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ إِذۡ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلٗا مَّسۡحُورًا ۝٤٧﴾ [الإسراء: ٤٦ – ٤٧]، فأخبر الله تعالى عن علمه بسببِ إعراضِهم ونُفرتهم، وهو تلك الحالُ التي يستمعون بها إلى الوحي، إذ هي حالُ المستخفِّ المستقلِّ لشأنِ الرسولِ المبلِّغ. قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكأنّه قال: نحنُ أعلمُ بالاستخفافِ والاستهزاءِ الذي يستمعونَ به، أي هو ملازِمُهم»(٢).

وقريبٌ من ذلك قوله تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ [الأنبياء: ١–٣]، فإعراضُهم ولَهوُ

---

(١) الكشاف للزمخشري (٤/٣٧٧).

(٢) المحرر الوجيز (٥/٤٨٨).

قلوبهم عن ذكر ربهم المنزَّلِ من لدُنْه قارَنَ استخفافَهم بِه واستماعَهم له وهم يلعبون ويهزؤون، ولو أنَّهم استمعوه وهم معظِّمون له خاشعون لقَدره لأقبلوا عليه وانتفعوا به.

ويؤكِّدُ هذا المعنى أيضًا قولُه تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ﴾ [محمد: ١٦]، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكان منهم من يقول هذا استخفافًا، أي ما معنى ما قال؟ وما نفعُه؟ وما قدره؟ ومنهم من كان يقول ذلك جهلًا ونسيانًا؛ لأنَّه كان في وقتِ الكلام مُقبِلًا على فِكرتِه في أمرِ دُنياه وفي كُفره، فكانَ القولُ يمُرُّ صَفحًا، فإذا خَرج قال: ﴿مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ﴾؟ وهذا أيضًا فيه ضربٌ من الاستخفاف؛ لأنّه كان يصرِّح أنَّه كان يقصد الإعراضَ وقت الكلام، ولو لم يكن ذلك بِقَصدٍ لم يَبعُد أن يجريَ على بعضِ المؤمنين»[(١)].

وقد نهى الله تعالى عن اتخاذ آياتِه هزوًا، فقال: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا ﴾ [البقرة: ٢٣١]، واتخاذُ آياتِه هزُوًا قد يكونُ بهُزءٍ مباشرٍ أو بهُزءٍ غيرِ مباشر، فإنَّ هذهِ الآية جاءت في سياقِ ذكر بعضِ أحكام الطلاق، ممّا يدلُّ إلى أنّ اتّخاذَ الآياتِ هزوًا غيرُ متوقِّفٍ على السخريةِ المباشِرة بها، بل يدخلُ في ذلك ما يستلزِم الاستخفافَ بها، مثلُ التهاونِ في المحافظةِ عليها، وعدمِ رِعاية حقِّها، ولذا قال أبو السعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: «﴿هُزُوًا ﴾ أي: مهزُوًّا بها بأن تُعرِضوا عنها وتتهاونوا في المحافظةِ على ما في تضاعيفِها من الأحكامِ والحدود، من قولهم لمن لم يجدَّ في الأمر: أنت هازئ، كأنّه نُهي عن الهُزؤ بها وأُريد ما يستلزِمُه من الأمرِ بضدِّه، أي: جِدُّوا في الأخذ بها والعملِ بما فيها وارعَوها حقَّ رعايتها، وإلا فقد أخذتُموها هُزُؤًا ولعبًا»[(٣)].

(١) المحرر الوجيز (٧/٦٤٧).

(٢) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، المولى أبو السعود الحنفي، العلّامة المفسِّر المفتي. اشتغل بالقضاء والتدريس والفتيا في الدولة العثمانية، وصنّف كتاب «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم». ولد بقرية قرب القسطنطينية سنة ٨٩٨هـ، وتوفي بقسطنطينية سنة ٩٨٢هـ. ينظر: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم لعلي بن بالي، بذيل الشقائق النعمانية لطاشكبري زاده (ص ٤٣٩-٤٥٤)، وشذرات الذهب (١٠/٥٨٤-٥٨٦).

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (١/٣٥٤).

وعاقبة تنقُّصِ ما أنزلَه الله تعالى وخيمة جدًا، فقد أوعَد الله تعالى مَن فَعل ذلك بالخلود في النار، والحرمانِ من رضا الله تعالى[١]، فقال: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ ٱتَّخَذۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗا وَغَرَّتۡكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُخۡرَجُونَ مِنۡهَا وَلَا هُمۡ يُسۡتَعۡتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥]، ونهى المؤمنين عن موالاة من وقع في ذلك من أهل الكتاب والكافرين، وأخبر أنَّهم إنّما يفعلون ذلك لأنّهم لا يعقلون، فقال جلّ شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ۝٥٧ وَإِذَا نَادَيۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوٗا وَلَعِبٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ ۝٥٨﴾ [المائدة: ٥٧ – ٥٨]، وجعلَ الطاعنين في الدين أئمّةً في الكفر، فقال: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢]، قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾: «أي: عابوه وسخروا منه، ويدخل في هذا جميع أنواع الطعن الموجهة إلى الدين، أو إلى القرآن»[٢]، ثمّ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾: «خصَّهُم بالذكر لعِظَم جِنايتهم، ولأنّ غيرهم تَـبَعٌ لهم، وليدلَّ على أنّ من طَعَن في الدين وتصدَّى للردِّ عليه، فإنَّه من أئمّة الكفر»[٣].

ولا شكّ في أنّ الاستهزاء الصريح بآيات الله كفرٌ أكبر، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿يَحۡذَرُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيۡهِمۡ سُورَةٞ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمۡۚ قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مُخۡرِجٞ مَّا تَحۡذَرُونَ ۝٦٤ وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ۝٦٦﴾ [التوبة: ٦٤ – ٦٦]؛ فإنَّ أصلَ الإيمان يقومُ على تعظيم الله وآياته ورُسُله، فمن استخفّ بذلك أو ببعضِه فقد نقض أصلَ الدين، وصار من الكافرين[٤].

---

(١) ينظر: الوجيز للواحدي (٦١٦/١).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٦٣٨/٢).

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) ينظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، د. عبد العزيز العبد اللطيف (ص١٠٦-١١٦).

قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاستهزاء بهذه الأمور متلازمٌ؛ فإنَّ من استهزأ بآياتِ اللهِ تعالى التي جاء بها الرسول فهو مستهزئٌ بالرسولِ ضرورةً، ومن استهزأَ بالرَّسولِ فهو مُستهزئٌ بِرِسَالتِه حقيقةً، ومن استهزَأ بآيات الله ورسوله فهو مستهزئٌ به، ومن استهزأ بالله فإنَّه مستهزئ بآياته ورسوله بطريق الأَولى»(١).

ومن أنواع التنقُّص للوحي، ما ذكره الله في كتابه عن السابقين من اعتقادهم نَقص كتب الله في الهداية والدلالة، فإنّ الله تعالى أنزلَ كُتبه إليهم حجّةً باهرة، وبرهانًا ملزِمًا، لكنهّم تعنّتوا في قبولها، وذهبوا يطلبون من أنبيائهم الآياتِ الأخرى، تنقُّصًا لما أنزل الله إليهم، كما قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العنكبوت: ٥٠ - ٥١].

وشبيهٌ بذلك قول عادٍ لنبيّهم هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فيما أخبر الله عنهم: ﴿قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خَلْقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الشعراء: ١٣٦ - ١٣٧]، بقراءَة فتحِ الخاءِ وتسكينِ اللام(٢)، أي ما هذا إلّا اختلاقُ الأوّلين وكَذِبُهم(٣)، فلأجل ذلك جعلوه غير نافعٍ لهم في العدول عن مذهبهم، وجعلوا وجوده كعدمه. وقد ثبتَ في الصحيحِ عن أبي هريرةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»(٤) وفسّره ابن عيينة وتبعَه البخاري رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ بأنَّ المرادَ به الاستغناءُ بالقرآن عمّا سواه(٥)، فعلى هذا التفسير يكون من لم يكتفِ بالقرآن عمّا سواه ليس

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص٣٧٧).

(٢) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني (ص١٦٦)، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي (٢/ ١٥١).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٧/ ٦١٤-٦١٦)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١٩/ ١٧٢-١٧٣).

(٤) رواه البخاري، كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾، (رقم٧٥٢٧).

(٥) ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن: باب من لم يتغنَّ بالقرآن، (رقم٥٠٢٤)، وفتح الباري لابن حجر (٩/ ٦٨).

من أهل الإيمان.

ووحيُ الله تعالى شفاءٌ وهدىً ورحمة، كما قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، بل كلُّ الهدى والنَّفع في وحيِ الله وكتُبه، ولا انتفاعَ إلّا بالوَحي؛ لأنّ الهدَى محصورٌ فيه، كَما قال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٧١]، قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ليس الهدى إلّا الطريقُ التي شرعها الله على لسان رسوله ﷺ، وما عداه، فهو ضلالٌ وردىً وهلاك»[(١)]. وبيّن سبحانه أنّ من لم ينتفع بآياته فيؤمن فلن ينفعه حديثٌ بعدها، فقال سبحانه: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وقال: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠]. قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فبأيِّ حديثٍ بعده يؤمنون؟ أبالباطل الذي هو كاسمه، لا يقومُ عليه شبهةٌ فضلًا عن الدليل؟ أم بكلامِ مشركٍ كذابٍ أفاكٍ مبين؟ فليس بعدَ النور المبين إلّا دياجي الظُّلُمات، ولا بعد الصدق الذي قامَت [عليه] الأدلَّةُ والبراهينُ القاطعة إلَّا الإفك الصراح والكذب المبين، الذي لا يليق إلّا بمن يُناسبه، فتبًّا لهم ما أعماهم! وويحًا لهم ما أخسرَهم وأشقاهم!»[(٢)].

ثانيًا: ذمّ الله تعالى تحرُّجَ المخالفين من نصوصِ الوحي:

يحمِل أغلبُ المخالفين للرُّسل الحَرجَ والضيقَ تجاه ما أنزل الله إليهم؛ لأنّه جاء مخالفًا لما يهوونه من الآراء والاعتقادات. وهذا المسلك هو ممّا نهى الله تعالى عنه، كما في قوله: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٢]، أي لا يكُن في صدرك ضيقٌ من هذا القرآن، كما جاء تفسيره عن أبي العالية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]، وهو قول جمهور العلماء[(٤)]، وإذا كانت هذه

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/٢٨٤).

(٢) المصدر السابق (٤/١٩٢٦).

(٣) ذكره معلَّقًا: الثعلبي في الكشف والبيان (٤/٢١٥)، والبغوي في معالم التنزيل (٢/٨٩).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/٥٤)، وأضواء البيان للشنقيطي (٢/٣٣٧).

الآية خطابًا للنبيِّ ﷺ فكيف بمن هو دونه؟ وقد قيل إن هذا النهي خطابٌ من الله لنبيِّه ﷺ والمرادُ أمَّتُه[١]، وقيل: المراد به النفي لا النهي[٢]، أي أنَّه ليس في صدره ﷺ حرجٌ ممّا أُنزِل إليه.

ولكن المخالفين للرسل تحرّجوا ممّا أنزل الله إليهم، وضاقوا به ذرعًا، بل حملوا له الكُره والبغضاء، كما أخبر الله تعالى عنهم بذلك فقال: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ ﴾ [الحج: ٧٢]، فلشدّة ضيقِهم بآيات الله الباهرة الواضحة ولكرههم لها يُرى في وجوهِهم المُنكَرُ عند سماعها، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: تتبيَّن في وجوهِهم ما يُنكِرُه أهل الإيمان بالله من تغيُّرها، لسماعِهم القرآن، وقوله: ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ﴾ يقول: يكادون يبطِشون بالذين يتلون عليهم آياتِ كتابِ الله من أصحاب النبي ﷺ، لشدَّة تكرُّهِهم أن يسمَعوا القرآن، ويتلى عليهم»[٣].

وإذا ذُكر لهم ما أنزله الله تعالى من وجوبِ توحيده الذي لا يروق لأهوائهم، فإنّ قلوبهم تنكِر ذلك وتشمئزُّ منه، أي: تنقبض من شدة كراهته[٤]، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الزمر: ٤٥]، وقال سبحانه: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل: ٢٢].

وأشار سبحانَه إلى أنّ سببَ هذه الكراهيةِ هو مخالفةُ الحقِّ لأهوائِهم، فقال: ﴿ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ۝٧٠ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾[المؤمنون: ٧٠ - ٧١]، قال الطاهرُ ابنُ عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عُلم من قوله: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ أنّ كراهة

---

(١) ينظر: تفسير السمعاني (١/١٦٣)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢/٨٩).

(٢) ينظر: أحكام القرآن لإلكيا الهراسي (٣/١٣١).

(٣) جامع البيان (١٦/٦٣٢-٦٣٣).

(٤) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٣/٥٣)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٤/٦١٨).

أكثرِهم للحقِّ ناشئةٌ عن كونِ الحقِّ مخالفًا أهواءَهم، فسجَّل عليهم أنَّهم أهلُ هوىً، والهوى شهوةٌ ومحبةٌ لما يلائم غَرَض صاحبه»[1]، فهو عندهم مُبغَضٌ مكروه؛ لأنّه خالف هواهم الذي هو عندهم مرغوبٌ محبوب.

فمخالفةُ الحقِّ لهواهم مع تمكُّن الهوى من نفوسهم جعل قبولَ الحقّ شاقًّا عليهم، كما قال جلّ شأنه: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾[الشورى: ١٣]، يقول العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي شقَّ عليهِم وعَظُمَ ما يدعوهم إليه ﷺ من عبادةِ الله تعالى وحدَه، وطاعتِه بامتثال أمره واجتناب نهيه، ولِعِظَم ذلك ومشقَّتِه عليهم كانوا يكرهون ما أنزَل الله، ويجتهِدون في عدم سماعه لشدَّة كراهتهم له، بل يكادون يبطشون بمن يتلو عليهم آيات ربهم؛ لشدَّة بُغضهم وكَراهتهم لها!»[2].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا انفعال المخالفين للرسل بسبب بغضهم للقرآن حين يسمعونه: «ومن الآيات الموضِّحة لكراهيتهم للحق، أنَّهم يمتنعون من سماعِه، ويستعملون الوسائل التي تمنعهم من أن يسمعوه، كما قال تعالى في قصَّة أوَّلِ الرسُل الذين أرسلهم بتوحيده والنهي عن الإشراك به، وهو نوحٌ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا﴾[نوح: ٧]، وإنّما جعلوا أصابعهم في آذانهم، واستغشوا ثيابهم خَوفَ أن يسمعوا ما يقوله لهم نبيهم نوحٌ -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام-، من الحقِّ والدَّعوةِ إليه، وقال تعالى في أمَّة آخرِ الأنبياء ﷺ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾[فصلت: ٢٦]، فترى بعضَهم ينهى بعضًا عن سماعِه، ويأمرُهم باللغو فيه، كالصياحِ والتصفيقِ المانع من السماع؛ لكراهتِهم للحقِّ، ومحاولتِهم أن يغلبوا الحقَّ بالباطل»[3].

وقد بيّن جلّ وعلا أنّ كُرهَ ما أنزل الله سببٌ لتَعاسةِ العبد، وإضلالِ الله له، وإحباطِ جميع

---

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٨/٩٢).

(٢) أضواء البيان (٧/١٩٢).

(٣) المصدر السابق (٥/٨٧٧).

أعمالـــه، فقـــال تعـــالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٨ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٩ ﴾ [محمد: ٨ - ٩]، قال أبو السعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ ذَٰلِكَ ﴾ أي ما ذُكر من التَّعس وإضلال الأعمال ﴿ بِأَنَّهُمْ ﴾: بسببِ أنَّهم ﴿ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ من القرآن لما فيه من التوحيد وسائر الأحكام المخالفة لما أَلِفوه واشتهتهُ أنفسُهم الأمارة بالسوء ﴿ فَأَحْبَطَ ﴾ لأجل ذلك ﴿ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ التي لو كانوا عمِلُوها مع الإيمانِ لأُثيبُوا عليها»(١).

ويدلُّ على شدَّة وعيد الله تعالى لمن كره وحيَه ما توعّد به سبحانَه مَن أطاع الذين يكرهون ما أنزل اللهُ ولَو في بعضِ الأمر، قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلَم أنّ هؤلاء الذين يكرهون ما أنزل الله يجب على كلِّ مسلمٍ أن يحذرَ كلَّ الحذَر من أن يطيعهم في بعض أمرهم؛ لأنّ ذلك يستلزِمُ نتائجَ سيِّئةً متناهيةً في السوء، كما أوضَحَ تعالى ذلكَ في قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ۙ ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ۝٢٦ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ۝٢٧ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٢٨ ﴾ [محمد: ٢٥ - ٢٨]. فعلى كلِّ مسلمٍ أن يحذَر ثمّ يحذَر ثمّ يحذَر كلَّ الحذَر من أن يقول للذين كفروا الذين يكرهون ما أنزل الله: سنطيعكم في بعضِ الأمر؛ لأنّ ذلك يسبّب له ما ذكره الله في الآيات المذكورة، ويكفيه زجرًا وردعًا عن ذلك قولُ ربِّه تعالى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾»(٢).

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٥/١٤١).

(٢) أضواء البيان (٧/١٩٣-١٩٤).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإساءَةِ إلى نُصوصِ الوَحيِ بتنقُّصِها والتحرُّجِ مِنها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

إنّ من طالعَ كُتبَ أئمةِ الكلامِ والأخبارَ المنقولةَ عنهم، يظهرُ له وقوعُهم في تنقُّصِ نصوص الوحيِ والتحرُّجِ منها، وبيانُ ذلكَ فيما يلي:

أولاً: تنقُّصُ المتكلِّمين للنصوص:

لأهل الكلام آراءٌ وأقوالٌ في نصوصِ الوحيَين، تتضمَّن أحيانًا تنقُّصَها والقدحَ فيها وتستلزِم ذلكَ أحيانًا أخرى، ومع أنّ أكثرَهم لم يريدُوا ذلكَ الطعن في الكتاب والسنّة، لكنّ شؤم علمِ الكلام جرَّهم إلى هذه الآراء، وألزَمَهم بتلكَ اللوازم. وأبرز ما يتضمّنه كلامهم من ذلك ما يلي[1]:

١. قولهم إنّ نصوصَ الكتابِ والسنَّةِ لا تُفيدُ عِلمًا يقينيًّا:

هذا الأمر هو ممّا مضت الإشارة إليه من مذهَب المتكلِّمين، مثل قول الرّازي: «الأدلّةُ اللفظيّة لا تُفيد إلّا الظّنّ... فهذا تقريرُ البحث عن قولنا: التمسُّك بالدّلائل اللفظية في المطالبِ اليقينيَّة لا يجوز»[2].

وقول الآمدي ردًّا على من استدلّ من أصحابِهِ بالقرآن على صفتَي السمعِ والبَصَر: «لربَّما استندَ بعضُ الأصحاب ههنا إلى السمعيات دون العقليات، والمحصِّل يعلم أنّ كل ما يُتَمحَّل من ذلك فغيرُ خارجٍ عن قَبيل الظنِّيَّات والتخمينات، وذلك لا مدخلَ له في اليقينيَّات»[3]، فهي عنده مجرّد تخميناتٍ وظنيَّاتٍ، لا ترقى -مثلَ العقل- إلى أن يستدلّ بها على المطالب اليقينية! وهذا من

---

(١) مع سَبْقِ ذِكرِ بعضِ كلامِهم المتضمّنِ لذلك فيما مضى، لكن ناسبَ إعادةُ بعضِه هنا لتعلّقِه بهذه الجزئيّة.

(٢) المطالب العالية (٩/ ٧٣).

(٣) غاية المرام (ص١٤٧)، وينظر: أبكار الأفكار للآمدي أيضًا (١/ ٢٨٠).

التنقُّص الصريح لكلام الله ورسوله ﷺ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد كلامٍ له عن قول المُتكلِّمين إنّ أدلة القرآن والسنّة لا تفيد علمًا ولا يقينًا: «ولقد أخبرني بعض أصحابنا عن بعض أتباع تلاميذ هؤلاء أنَّه رآه يشتغل في بعض كُتبهم ولم يحفظ القرآن، فقال له: لو حفظت القرآن أولًا كان أولى! فقال: وهل في القرآنِ علم؟!... وقال لي بعض أئمة هؤلاء إنّما نسمع الحديث لأجل البركة، لا لنستفيد منه العلم؛ لأنَّ غيرنا قد كفانا هذه المؤونة، فعُمدتنا على ما فهموه وقرروه!»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هــذا وقــد عضَــهُوهُ أنَّ نُصوصَــهُ ... معزُولَــةٌ عــن إِمــرةِ الإيقــانِ

لكـــنَّ غايتَهـــا الظُّنـــونُ وليتَـــه ... ظنًّـــا يكـــونُ مطابقًـــا ببَيـــانِ

لكـــنْ ظَـــواهرُ لا يطـــابقُ ظنُّهـــا ... مـــا في الحقيقـــةِ عنـــدنا بـــوزانِ

فاللهُ يعظِمُ في النُّصوصِ أجورَكم ... يـــا أمَّـــةَ الآثـــارِ والقُـــرآنِ

ماتَــت لــدى الأقــوام لا يُحيُونَهــا ... أَبـــدًا ولا تُحيـــيهِمُ لهـــوانِ[٢]

أي أنّهم فعلوا ذلك لهوانِ النصوص عليهم[٣].

٢. قولُهم إنَّ الوحيَ ليسَ كافيًا في الهُدى، بل الهدايةُ إلى أهمِّ المطالِب لا تحصُل به:

هذا القول هو ما يتضمَّنهُ منع المتكلّمين من الاستدلالِ بالكتاب والسنّة على إثبات وجود الله ووحدانيّته وحياتِه وعلمِهِ وإرادتِه التي هيَ أهمُّ المطالِب باعترافهم[٤]، فإنَّهم يرَون أنَّ هذه الأمور

(١) الفوائد (ص١٥٢).

(٢) الكافية الشافية (ص١٤١) باختصار.

(٣) ينظر: شرح القصيدة النونية للهراس (١/٣٦١).

(٤) ينظر: المغني للقاضي عبد الجبار (١٧/٩٣-٩٤)، والإشارة في أصول الكلام للرازي (ص٥٣-٥٤)، وغاية المرام للآمدي (ص٤٨)، والمواقف للإيجي (ص٤)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص١٩).

لا تثبتُ إلّا بالعَقل، ولا يجوزُ الاستدلالُ عليها بالوَحي؛ لأنَّ ثبوت الوحي فرعٌ عن ثبوتها، فلا يمكن أن تدلَّ عليه، وقد سبق من أقوالهم ما يدلُّ على تقريرِهم لهذا المبدأ[١].

لكنَّ بعضَهم صرَّحَ بهذا المضمُون، وهو منعُ أن يكونَ القرآنُ هُدىً في إثباتِ الخالق جلّ وعلا وإثباتِ صفاته وإثبات نبوّة محمدٍ ﷺ، وهو كبير الأشاعرة المتأخِّرين فخرُ الدين الرازي، حيث أورد أسئلةً على قوله تعالى عن القرآن: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فقال: «السؤال الثالث: كلُّ ما يتوقَّفُ صحةُ كونِ القرآنِ حجّةً على صحتِه لم يكن القرآن هُدىً فيه، فإذن استحالَ كونُ القرآن هدىً في معرفة ذات الله تعالى وصفاته وفي معرفة النبوة، ولا شكَّ أنَّ هذه المطالبَ أشرفُ المطالب، فإذا لم يكن القرآن هدىً فيها فكيف جَعله الله تعالى هُدىً على الإطلاق؟ الجواب: ليس من شرطِ كونِه هدىً أن يكون هُدىً في كلِّ شَيءٍ، بل يكفِي فيه أن يكونَ هُدىً في بعضِ الأشياء، وذلكَ بأن يكونَ هُدىً في تعريفِ الشرائع، أو يكون هُدىً في تأكيدِ ما في العقول[٢]، وهذه الآية من أقوى الدَّلائل على أنّ المطلَقَ لا يقتضي العُموم؛ فَإنّ الله تعالى وَصَفهُ بكونِه هُدىً مِن غَير تقييدٍ في اللّفظ، **مع أنّه يستحيلُ أن يكون هدىً في إثباتِ الصانعِ وصفاتِه وإثباتِ النُّبوَّة**، فثبت أنّ المطلق لا يفيد العموم»[٣].

فالرازي يصرّح -بلا مُواربةٍ- أنّ القرآن يستحيل أن يكون هُدىً في أعظم المطالب وأشرفِها، وهي معرفةُ اللهِ وصفاتِه ومعرِفةُ النبوّة، وأنّه إنّما يكون هُدىً في بعض الأشياء التي هي دون تلك المطالب، وهذا تنقُّصٌ صريحٌ وطعنٌ في كتابِ اللهِ تعالى، وفي كفايتِه للهدايةِ إلى اللهِ تعالى[٤].

---

(١) ينظر: المبحث السابق (ص١٧٠).

(٢) الله أعلم بمراده من كون القرآن مؤكِّدًا لما في العقول، فإنَّ ظاهر القرآن في هذه المطالب التي تتضمّن إثباتَ صفاتِ الله تعالى وأفعالِه وحكمتِه مخالفٌ عنده لما دلّت عليه العقول، فكيف يكون مؤكِّدًا لها؟!

(٣) مفاتيح الغيب (٢/٢٤-٢٥).

(٤) ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص٢٢٣-٢٣٠)، ودرء التعارض له (٥/٣٧٠-٣٧٥)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/٣١٦-٣١٩).

ولذلك قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا الجهميَّة فإنَّها لا تُوجِبُ بل لا تجوِّز اتّباعَ القرآن في بابِ صفاتِ الله، كما يصرِّحون به كالرازي ونحوِهم من المعتزلة وغيرِهم، فضلًا عن أن يتَّبعوا السُّنَنَ أو إجماعَ السلف، فالجهميةُ أعظمُ قَدحًا في القرآن وفي السُّنَن وفي إجماع الصحابة والتابعين من سائر أهلِ الأهواء»(١).

وقدحُهم هذا يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ زعمَ أهلِ الباطلِ السابقين أنّ وحي أنبيائهم غيرُ نافعٍ ولا حجّةَ فيه، وطلَبَهم الأدلَّة والآياتِ الأخرى تنقُّصًا لكتاب الله تعالى وعدمَ استغناءٍ منهم به.

٣. قولُهم إنّ في ظواهرِ النُّصوصِ ما يخالِفُ العقلَ الصَّحِيح:

لم يكتفِ المتكلِّمون بنفي فائدة الوحي في الإيمان بالله ورُسله، وتعطيلِه عن أن يعتمد عليه في ذلك، بل كرُّوا عليه بالعيبِ والذمّ، فصرّحُوا بأنّ ظاهرَه مُحالٌ، وأنّه يخالِف العقل. فمِن الأوصافِ التي يُطلقها المتكلِّمون على النصوص ما يصرّحون به كثيرًا من أنّ ظاهر هذه الآية أو ذلك الحديثَ مخالفٌ للعقل، وهذا تنقُّصٌ واضحٌ للنصوص، فكفى بالكلام ذمًّا أن يقال فيه: هذا كلامٌ لا يقبلُه العقل، وهذا عينُ ما يصفونَ به الآياتِ والأحاديثَ التي تضمّنت وصفَ الله تعالى بما يخالِف ما قرَّرته عقولهم، وَفقَ علمِ الكلام الذي ابتدعُوه.

والنقولات عنهم في هذا الأَمر أكثرُ مِن أن تُحصَى، وقد سبقَت الإشارة إلى بعضها.

فالقاضي عبد الجبّار يقرِّر «أنّ دليلَ العقل إذا منعَ من شيءٍ، فالواجبُ في السَّمع إذا وَرَد ظاهرُه بما يقتَضي ذلك أن نتأوّلَه»(٢).

ويقولُ الجويني: «وإن كان مضمونُ الشَّرعِ المتّصلِ بنا مخالِفًا لقضيَّةِ العقل فهو مردودٌ قطعًا بأنّ الشَّرعَ لا يُخالفُ العقل»(٣).

ويقول أبو حامد الغزاليُّ: «كلُّ ما ورد السَّمع به؛ يُنظر: فإن كان العقلُ مجوِّزًا له وجَب التصديقُ

---

(١) التسعينية (٢/ ٦٩٤).

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٣/ ٢٨٠).

(٣) الإرشاد (ص٣٥٩-٣٦٠).

به قَطعًا إن كانت الأدلّة السّمعيّة قاطِعةً... ووجب التصديقُ بها ظنًّا إن كانت ظنّيَّةً... وأمّا ما قضَى العقلُ باستحالَتِه فيجِبُ فيه تأويلُ ما ورَدَ السَّمعُ به»(١).

والرازيّ يؤسِّس القانون الكلّيَّ لما ينبغي فعلُه بنصوص الوحي إذا قامت الدلائلُ القطعية العقليَّة على ثبوت شيءٍ، ثمّ وجدنا ظاهرَ تلك النصوص يُشعِر بخلاف ذلك(٢).

وهذا الكلام يتضمّن أنَّ في ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ باطلًا، فإنَّ ما خالفَ العقلَ الصّريحَ باطلٌ، ولو أنّهم أحسنُوا الظَّنَّ بالكتابِ والسنّة وأساؤُوا الظنّ بأنفسِهم وبعقولِهم لَمَا وقعوا في هذا التنقّص والقَدح، فالآفةُ منهم، لا مِن الكتاب والسنّة(٣).

كما أنّ كلامَهم يتضمّن قدحًا آخر، وهو ما نبّه عليه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من «أنّ الله سبحانَه أنكرَ على من لم يكتف بكتابه، فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ومن المُحالِ أن يكون الكتابُ الذي يخالفُه صريحُ العقل كافيًا، وإنّما يكون كافيًا لمن قدَّمه على كلِّ معقول ورأيٍ وقياسٍ وذوقٍ وحقيقةٍ وسياسة، فهذا الكتاب في حقّه كافٍ له، كما أنَّه إنَّما يكون رحمةً وذكرى له دون غيره، وأمّا من أعرضَ عنه أو عارضَه بآراءِ الرِّجال فليسَ بكافٍ له، ولا هُو في حقِّه هُدىً ولا رحمة»(٤).

ومع أنّ من المتكلّمين من ينصُّ على أنّ الشرع لا يرِد بما يقضي العقلُ بخلافِه(٥)، لكنَّ هذا عندَهم في الدليل الشرعيِّ القطعيِّ الثبوتِ والدلالة(٦)، وحدُّ المقطوع بثبوته ودلالته عندهم فيه خللٌ كبير، لأنَّ المقطوع بثبوته لا يشملُ أخبار الآحاد، والمقطوع بدلالته لا يكاد يوجد عند كثير

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٣١-٢٣٢).

(٢) ينظر: أساس التقديس للرازي (ص٣١٥-٣١٦).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١١/٤٩٠).

(٤) الصواعق المرسلة لابن القيم (٤/١٣٥٢).

(٥) ينظر: لمع الأدلة للجويني (ص١٢٣)، والإرشاد، له (ص٣٦٠)، وقانون التأويل للغزالي (ص١٩).

(٦) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٣٥٩)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٢٣٢).

منهم، لا سيَّما المتأخِّرين من الأشاعرة، كما سبقَ في قولِهم إنَّ الدلائلَ اللَّفظيّة لا تُفيدُ اليَقين[١].

٤. قولهم إنّ النصوصَ تُوهِم معنىً فاسدًا في حقِّ الله تعالى، وهو تشبيهُه بخلقه:

هذه العبارةُ تَجري كثيرًا عند المتكلّمين، وهي -من غَيرِ شكٍّ- إساءةٌ بالغةٌ للنصوص، فإنّ اتّهامها بإيهام الباطِلِ والشّرِّ تَنقُّصٌ لها، مع أنّ الوَهم إذا حَصَل فإنّما يحصُل بسبَب سُوءِ فهمِ السامع وفَسادِ ظنّه كما سبق، لا بأمرٍ اقتضاه كلام الله وكلام رسوله ﷺ، لكنَّ المتكلِّمين يُرجعون هذا النَّقصَ إلى نصوص الوحيين نفسِها، فيقولون إنَّها توهم التشبيه.

فمن ذلك قول الجويني مبيِّنًا حاجةَ النصوص إلى التأويل؛ لأنَّ تركها بدون ذلك يفضي إلى إضلالِ الناس: «... الإعراضُ عن التأويلِ حِذارًا من مُواقعة محذورٍ في الاعتقاد يجُرُّ إلى اللَّبْس والإيهام واستزلالِ العوامّ، وتطريقِ الشبهات إلى أصول الدِّين، وتعريضِ بعضِ كتاب الله تعالى لرجمِ الظُّنون»[٢].

ويقول الغزالي مجيبًا على سؤالٍ وَردَ إليه: «أمّا بعد، فقد سألتَني -أرشدكَ الله- عن الأخبار الموهِمة للتشبيه عند الرَّعاع والجهّال من الحشوية الضلّال، حيثُ اعتقدُوا في الله وصفاتِه ما يتَعالى ويتقدَّسُ عنه، من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار، وما يجري مجراه، ممّا أخذوه من ظواهر الأخبار وصوَرِها»[٣].

وقال في انتقاصٍ صريحٍ لحالِ الآيات المثبِتةِ للصِّفات: «من الأدلّة المخصِّصَة ما هِي عقليّةٌ غامضةٌ عجزَ عنها الأكثرون إلّا الرّاسخون في العلم وغَلِطوا فيها، فالألفاظ المتشابهة في القرآن الموهِمة للتشبيه بلغَت الجميع، والأدلّةُ العقليّة الغامضَة لم ينتبه لها الجميع، ولم يرِد الشَّرعُ صريحًا بنَفيِ التشبيه، وقَطعِ الوهم، وذلكَ سببٌ للجهل، والدَّليلُ عليه وقوعُ الجهلِ للمشبِّهة. فإن قيل: العقلُ الذي يدلُّ على التخصيصُ عتيدٌ لكلِّ عاقل، فالحَوالة عليه ليس بتجهيل. قلنا: وأيُّ شيءٍ

---

(١) ينظر ما سبق في المبحث الأول (ص١٦٤).

(٢) الإرشاد (ص٤٢).

(٣) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٣).

ينفع كونُه عَتيدًا ولم يَزُل به جهلُ الأكثرين، وكان يزول بالتصريح والنصِّ الذي لا يوهِم التشبيه أصلًا؟»(١).

وقال الرازي بعد أن قرّر نفي الحيِّز(٢) عن الله تعالى: «إذا عرفتَ هذا الأصلَ؛ فنقول: هٰهنا ألفاظٌ ظواهِرُها مُشعِرةٌ بالجسميَّة والحصولِ في الحيِّز والمكَان(٣)، فمنها: "العظيم"... ومنها "الكبير" وما يُشتَقُّ منه وهو لفظ "الأكبر"، ولفظ "الكبرياء"، ولفظ "المتكبر"... **ومن الأسماء المشعرة بالجسميّة** والجهة الألفاظُ المشتقّة من العلوّ، فمنها قوله تعالى: ﴿ٱلْعَلِيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومنها قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، ومنها: "المتعالي"، ومنها اللّفظ المذكور عند الكلّ على سبيل الإطباق، وهو أنّهم كلّما ذكرُوه أردَفوا ذلك الذكر بقولهم: "تعالى"؛ لقولِه تعالى في أوّل سورة النحل: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾»(٤)، واستعملَ نحوَ هذا التعبير في عددٍ من كتبه أيضًا(٥).

وقال الآمِديُّ بعدَ أن ذكرَ جملةً من النصوص التي فيها إثباتُ الصِّفاتِ كالوَجهِ واليدَين

(١) المستصفى من علم الأصول (٣/٣٦٦-٣٦٧)، وهذا الكلام يدلُّ على المأزقِ الذي وقعَ فيه الأشاعرة تجاه نصوص الصِّفاتِ الكثيرة، حيثُ اعترفَ الغزاليُّ هنا بالإشكال الواردِ عليهم في كونها دالّةً على التشبيه بزعمهم، مع عدمِ وجودِ الدليلِ الكافي لصرفها عن هذه الدّلالة!

(٢) مرادُه بنفي الحيِّز والمكانِ نفيُ علوِّ الله على عرشِه وبينونَته من خَلقه، والحيِّز عند المُتكلِّمين: هو الفراغُ المتوهَّم الذي يشغَلُه شيءٌ ممتدّ، كالجسم، أو غير ممتدّ، كالجوهر الفرد. وعند الفلاسفة: هو السَّطحُ الباطِن من الحاوِي المماسُّ للسطح الظاهِر من المحويّ. ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦)، والشامل للجويني (ص٤٤-٤٦)، والتعريفات للجرجاني (ص٨١)، ودرء التعارض (٦/٢٩٧).

(٣) المكان في اصطلاح المتكلِّمين وبعض الفلاسفة: اسمٌ للفراغ المتوهَّم الذي يشغله الجسم بنفوذه فيه، وهو أخصُّ من الحيِّز، لأنّه لا يَشغلُه الجوهرُ الفرد. ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني (٤/٤٤)، والكليات للكفوي (ص٨٢٦).

(٤) مفاتيح الغيب (١/١٥٠-١٥١).

(٥) ينظر: أساس التقديس (ص٢١١)، والمطالب العالية (٢/٤٨)، وأصول الدين (ص٤٤).

والعينَين والاستواء: «واعلم أنَّ هذه الظواهر وإن **وقع الاغترار بها** بحيث يقال بمدلولاتها ظاهرًا من جهة الوضعِ اللُّغَوي والعُرفِ الاصطلاحي فذلك **لا محالةَ انخراطٌ في سِلك نظامِ التجسيم، ودخولٌ في طرف دائرة التشبيه، وسنبيِّن ما في ذلك من الضلال وما في طيِّه من المحال إن شاء الله،** بل الواجب أن يقال: لَيسَ كمثلِه شيءٌ وهو السميع البصير»(١). فليس عند الآمديِّ أدنى شكٍّ في أنَّ مِن ظواهر الكتاب والسنّة ما يؤدِّي بمن يَغْتَرُّ بها إلى أن ينخَرِط في سِلك نظامِ التجسيم ويدخُلَ في طَرف التشبيه، حتّى يفضيَ به ذلكَ إلى الضَّلال واعتقادِ المُحال، وهذا تنقُّصٌ وطعنٌ صريحٌ في الكتاب والسنّة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعند هؤلاءِ: كلامُ الأنبياء وخِطابهم في أشرفِ المعارفِ وأعظم العلوم، يُمرض ولا يشفي، ويُضلُّ ولا يهدي، ويَضُرُّ ولا ينفع، ويُفسِد ولا يُصلِح، ولا يزكّي النفوسَ ويعلِّمُها الكتابَ والحكمةَ، بل يدسِّي النفوس ويوقِعُها في الضَّلال والشبهة، بل يكون كلامُ من يُسفسِطُ(٢) تارةً ويبيِّن أخرى -كما يوجد في كلامِ كثيرٍ من أهل الكلام والفلسفة، كابنِ الخطيب وابنِ سينا وابن عربيّ(٣) وأمثالِهم- خيرًا من كلام الله وكلام رُسُله، فلا يكون خيرُ الكلام كلامَ الله، ولا أصدقُ الحديث حديثَه، بل يكونُ بعض قرآنِ مسيلمةَ الكذَّاب الذي ليس فيه كَذِبٌ في نفسه، وإن كانت نسبتُه إلى الله كذبٌ، ولكنَّه ممّا لا يفيد، كقوله: "الفيل، وما أدراك ما الفيل، له

---

(١) غاية المرام (ص١٥٦-١٥٧).

(٢) السفسطة: قياسٌ مركّبٌ من الوهميّات، الغرَض منه تغليطُ الخَصم وإسكاتُه، نحو: الجوهر موجودٌ في الذهن، وكلُّ موجودٍ فيه قائمٍ به عَرض؛ لينتج أنّ الجوهر عرض. ينظر: التعريفات للجرجاني (ص١٠١)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص١٩٤).

(٣) هو: محمد بن علي بن محمد بن أحمد. محيي الدين، أبو بكر الطائي الحاتمي الأندلسي المرسي، المعروف بابن عربيّ. الصوفي. كانَ يرى وحدة الوجود ووحدة الأديان، قال فيه العزّ بن عبد السلام: «شيخُ سوءٍ كذّاب، يقولُ بقِدَم العالَم ولا يحَرِّمُ فَرجًا». له تآليفُ كثيرة، منها «فصوص الحكم»، و«الفتوحات المكية». ولد بمُرسية سنة ٥٦٠هـ، وماتَ بدمشق سنة ٦٣٨هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٤/٢٧٣- ٢٧٨)، وفوات الوفيات (٣/٤٣٥-٤٤٠).

زلُّوم طويل، إنّ ذلك من خَلق ربِّنا الجليل" - عند هؤلاء الملاحدة خيرًا من كلامِ الله الذي وصفَ به نفسَه ووصف به ملائكتَه واليومَ الآخر، وخيرًا من كلام رسولِه ﷺ؛ لأنّ قرآنَ مسيلمة وإن لم تكن فيه فائدةٌ ولا منفعة، فلا مضرَّة فيه ولا فساد، بل يُضحِك المستمع كما يَضحك الناس من أمثالِه. وكلامُ الله ورسوله عند هؤلاء أضلَّ الخلقَ وأفسدَ عقولَهم وأديانهم، وأوجَبَ أن يعتقدوا نقيضَ الحقِّ في الإيمان بالله ورسولِه، أو يشكُّوا ويرتابُوا في الحقّ، أو يكونُوا إذا عرفوا بعقلهم تعِبُوا تعبًا عظيمًا في صرفِ الكلام عن مدلولِه ومقتضاه، وصَرف الخَلقِ عن اعتقادِ مضمونِه وفحواه، ومعاداةِ من يقرّ بذلك، وهم السواد الأعظم من أتباع الرسل»[١].

وهذه العبارة التي ينتقصون بها النصوص وُجِدَت أيضًا عند المتأخِّرين منهُم، فقد نظم لهم اللّقاني[٢] هذا المعنى بقوله:

«وكلُّ نصٍّ أوهم التشبيها ... أوِّله أو فوِّض ورُم تنزيها»[٣]

وبيّن الباجوري[٤] مرادَه بالنصّ بقوله: «هو منحصِرٌ في الدَّليل من الكِتاب والسنّة، سواءٌ أكانَ

(١) درء التعارض (٥/٣٦٤-٣٦٥).

(٢) هو: إبراهيم بن الحسن بن عليّ اللقَاني المالكي المصري، وقيل: إبراهيم بن إبراهيم بن الحسن، أبو إسحاق، وأبو الأمداد، برهان الدين. عالمٌ صوفيّ أشعريّ، كانَ واسع الاطلاع في علم الحديث وبقية العلوم. من مؤلّفاته: «قضاء الوطر في توضيح نخبة الفكر»، ومنظومة «جوهرة التوحيد» وثلاثة شروحٍ عليها. توفي قُرب أيلَة في طريق عودته من الحجّ سنة ١٠٤١هـ. ينظر: خلاصة الأثر للمحبِّي (١/٦)، وفهرس الفهارس للكتاني (١/١٣٠)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/٢٩١).

(٣) هداية المريد لجوهرة التوحيد للقاني (١/٤٨٨)، وينظر من كلام المعاصرين أيضًا: كبرى اليقينيات الكونية للبوطي (ص١٣٧)، وتبسيط العقائد الإسلامية لحسن أيوب (ص١٠٨-١٠٩).

(٤) هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري أو البيجوري الشافعي، شيخ الجامع الأزهر. عالمٌ أشعريّ. له مصنّفات وحواشٍ كثيرة، منها «تحفة المريد على جوهرة التوحيد»، وحاشية على «أم البراهين» للسنوسي، ولد سنة ١١٩٨هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٢٧٦هـ. ينظر: حلية البشر للبيطار (ص٨)، والأعلام للزركلي (١/٧١).

صريحًا أو ظاهرًا»[(١)].

وقد يصوِّرُ بعض المتكلِّمين إيهامَ النصوصِ للتشبيهِ بصورةٍ شنيعة، فيزيدُ في تنقُّصِها، ويفصِّلُ في عيبها وشناءَتِها، ومِن ذلكَ قول الرازي مشنِّعًا على من أخذَ بظاهر بعضِ نصوص الصِّفات: «وَرَد في القرآن ذكرُ الوجهِ، وذِكرُ العين، وذِكرُ الجنب الواحد، وذِكرُ الأيدي، وذِكرُ السَّاق الواحِدة، فلو أخَذنا بالظَّاهِر يلزَمُنا إثباتُ شَخصٍ له وجهٌ واحدٌ، وعلى ذلكَ الوجهِ أعينٌ كَثيرة، وله جنبٌ واحدٌ، وعليه أيدٍ كثيرة، وله ساقٌ واحدةٌ، ولا نَرى في الدنيا شخصًا أقبحَ صُورةً من هذه الصورة المتخيَّلَة! ولا أعتقدُ أنّ عاقلًا يرضَى بأن يصِفَ ربَّه بهذهِ الصِّفة!»[(٢)].

ولا يخفى ما في هذا الكلام من تنقُّصٍ صريحٍ للنصوص، وطعنٍ فيها، ولذا قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأجزل مثوبته بعد أن نقل الكلام السابق مُبهِمًا قائله: «قال السنيُّ المعظِّم لحرماتِ كلام الله: قد ادَّعيتَ أيُّها الجهميُّ أنّ ظاهرَ القرآن الذي هو حجّةُ اللهِ على عباده، والذي هو خيرُ الكلام وأصدقُه وأحسنُه وأفصحُه، وهو الذي هَدَى الله به عباده، وجعله شفاءً لما في الصدور، وهدىً ورحمةً للمؤمنين، ولم يَنزل كتابٌ من السماء أهدَى منه، ولا أحسنُ، ولا أكمل، فانتهكت حُرمتَه، وعضهتَه، ونسبتَهُ إلى أقبح النَّقصِ والعَيب، فادَّعيت أنّ ظاهرَه ومدلولَه إثباتُ شخصٍ له وجهٌ وفيه أعينٌ كثيرة، وله جنب واحد وعليه أيدٍ كثيرة، وله ساقٌ واحد، فادَّعيتَ أنّ ظاهرَ ما وصفَ الله به نفسَه في كتابِه يدلُّ على هذه الصفة الشنيعة المستقبَحَة، فيكونُ سبحانه قد وصفَ نفسه بأشنَعِ الصفات في ظاهر كلامه، فأيُّ طَعنٍ في القرآنِ أعظمُ من طَعنِ مَن يجعلُ هذا ظاهرَه ومدلولَه؟! وهل هذا إلّا من جِنسِ قول الذين جَعلوا القرآن عِضين، فعَضَهُوه بالباطل، وقالوا: هو سِحرٌ أو شِعرٌ أو كَذِبٌ مفترى، بل هذا أقبحُ من قولِهم مِن وجهٍ، فإنَّ أُولئك أَقرُّوا بعظَمة الكلام وشرفِ قدرِه وعلوِّه وجلالته، حتى قال فيه رأس الكفر: "واللهِ إنَّ لكلامه لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أسفله لمغدِق، وإنّ أعلاه لجَنَى، وإنّه ليعلو وما يُعلى، وما يشبه كلام

---

(١) شرح جوهرة التوحيد (ص١٤٧).

(٢) أساس التقديس (ص ١٥٥)، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٦٦).

البشر "[١]، ولم يدَّعِ أعداء الرسول الذين جاهروه بالمحاربة والعداوة أنَّ ظاهر كلامه أبطلُ الباطل وأبين المحال، وهو وصف الخالق سبحانه بأقبحِ الهيئات والصُّوَر...»[٢].

٥. قول بعضهم إنّ النصوص تدلّ في ظاهرها على الكفر:

لا شكَّ في أنّ تصريح المتكلِّمين بدلالة القرآن والسنّة على التشبيه يستلزم أن يقولوا بأنَّهما يدلّان على الكُفرِ الصريح، فإنّ وصفَ الله جلّ وعلا بالنَّقص الذي لا يليقُ إلّا بالمخلوق وتشبيهَه بهِ في خصائصِه كفرٌ أكبر، وكثيرٌ منهم يصرِّحون بكُفرِ معتقِدِ التَّشبيه[٣]، لكنّ بعض كبار متأخريهم صرَّح بهذا اللازم القبيح، فقد قال السنوسيّ: «من زعم أنّ الطريقَ بَدءًا إلى معرفة الحق: الكتابُ والسنّة، ويحرم ما سواهما، فالرد عليه أنّ حُجَّتَهُما لا تُعرَفُ إلّا بالنَّظر العقلي، وأيضًا فقد وقعت فيها ظواهرُ من اعتقدها على ظاهرها كَفَر عند جماعة وابتدَع»[٤]، أي عند آخرين.

بل جعلَ الاكتفاءَ بظاهر الوحي من أصولِ الكفر بالله، فقال: «ولهذا قيل: إنَّ أُصولَ الكُفر ستة»، فذكر خمسةً، ثمّ قال: «والتمسُّكُ في أصولِ العقائد بمجرَّد ظواهر الكتاب والسنّة، من غير عرضِها على البراهين العقليَّةِ، والقواطع الشرعية»[٥]، ثمّ قال شارحًا: «التمسُّك في أصولِ العقائد بمجرّد ظواهر الكتاب والسنّة من غير بصيرة في العقل أصلُ ضلال الحشْوية، فقالوا بالتشبيهِ والجهةِ عَمَلًا بظَاهرِ قولِه تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ونحوِ ذلك..»[٦].

---

(١) هو من كلامِ الوليد بن المغيرة، ينظر: تفسير عبد الرزاق (٣/٣٢٨)، وجامع البيان للطبري (٢٣/٤٣٠).

(٢) الصواعق المرسلة (١/٢٣٩).

(٣) ينظر: أصول الدين للبغدادي (ص٣٦١)، والإشارة إلى مذهب أهل الحقّ للشيرازي (ص١٦٢).

(٤) شرح العقيدة الكبرى (ص٥٩-٦٠).

(٥) شرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي (ص٢٥٢).

(٦) المصدر السابق (ص٢٥٤)، وينظر نحوه في شرح المقدِّمات للسنوسي أيضًا (ص٤٦-٤٧).

وقد تبعَه على هذا الكلام الصّاويُّ[١] مقرًّا له[٢].

٦. تلاعبُهم بالنصوص بتحريفِها عن معناهَا الظاهرِ منها.

من نظر في تأويلات المتكلِّمين وتحريفهم للنصوص التي لا توافق تقريراتهم، رأى من تلاعبهم بها الشيءَ الكثير، فإنَّهم يجتهدون في صرف أدلةٍ تكون نصًّا أو ظاهرًا فيما دلّت عليه، إلى وجوهٍ بعيدة لا تردُ على ذهن السامع، إلّا بنوعٍ من الإلغازِ والتعمية، فيصير زعمُ أنّ المتكلِّم أراد تلك المعاني بهذه الألفاظ يتضمّن الطعن في لفظِه وبيانِه.

كما أنَّ ممّا يدلّ على أنَّ تحريفَ المتكلِّمين للنصوص -الذي يدعُونه التأويل- استخفافٌ منهم بها، وتهوينٌ من شأنها قولَ الغزاليِّ: «أمرُ الظواهر هيِّنٌ؛ فإنّ تأويلَها ممكن، والبرهانُ القاطع لا يُدرأ بالظواهر، بل يُسلَّط على تأويلِ الظواهر، كما في ظواهر الآياتِ المتشابهات في حقِّ الله تعالى»[٣].

وقد امتلأت بهذه التأويلات كتبُهم، كما صنعَ الرازيُّ في "أساسِ التقديس"، وقبلهُ الجويني في "الشامل في أصول الدين"، وقبلهما ابن فورك في "مشكل الحديث"، وستأتي أمثلة لتلاعبهم بالنصوص في المبحث الخاصّ بتحريف الكلِم[٤].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك المتأوِّلون، إذا رأيت ما يصرفون إليه الكلام من المعاني، وما يقدِّرونه من المباني، وما يحملون عليه أحسنَ الكلام المتشابِه المثاني، تجدُ من أنواع الهراء، التي هي

---

(١) هو: أحمد بن محمد الصّاوي المالكيّ الخلوَتي، أبو عبد الله، الفقيه. عالمٌ أشعريٌّ متصوِّف. صنّف حاشيةً على «تفسير الجلالين»، وحاشيةً على «شرح الخريدة البهية» للدردير، و«الفرائد السنية على متن الهمزية». توفّي بالمدينة المنورة سنة ١٢٤١هـ. ينظر: اليواقيت الثمينة لمحمد البشير الأزهري (١/ ٦٤)، وشجرة النور الزكية لمخلوف (١/ ٣٦٤).

(٢) ينظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين (٣/ ١٠)، وشرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص٢٤٩-٢٥٣).

(٣) معارج القدس (ص١١٦).

(٤) ينظر (ص٤٦٥).

فوق مطلق الكذب والافتراء، ما يليق أن يُقرَن بحكايات السُّؤَّال، ولو ذكره المَساخرُ[١] لمن يضحكُ منه لأخذوا به الأموال!... وأكثر هذه التأويلات المخالفة لمذهب السلف وأهل الحديث تتضمَّنُ من عَيب كلام الله ورسوله والطعن فيه ما هو من جنس الذين يلمزون النبيّ من المنافقين، لما فيها من دعوى أنّ ظاهر كلامه إفكٌ ومحال، وكفرٌ وضلال، ثمّ صرفها إلى معانٍ يُعلم أنّ إرادتها بتلك الألفاظ من الفهاهة والعِيّ، وسبيل أهل الضلال والغيّ»[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأكثر هذه التأويلات المخالفة للسلف الصالح من الصحابة والتابعين وأهلِ الحديث قاطبة وأئمةِ الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق- يتضمنُ من عَبَث المُتكلِّم بالنصوص وسوءِ الظن بها، من جنسِ ما تضمَّنه طعنُ الذين يلمِزون الرسولَ ودينه وأهلِ النفاق والإلحاد، لما فيه من دعوى أنّ ظاهر كلامه إفكٌ ومحالٌ، وكفرٌ وضلالٌ، وتشبيهٌ وتمثيل أو تخييل، ثمّ صرفها إلى معانٍ يعلم أنّ إرادتها بتلك الألفاظ من نوع الأحاجي والألغاز لا يصدر ممن قصدُه نصحٌ، وبيان»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا محاذير التأويل: «المحذور الرابع: تلاعبهم بالنصوص وانتهاكُ حرماتها، فلو رأيتها وهم يلوكُونها بأفواههم، وقد حلَّت بها المثُلات، وتلاعَبَت بها أمواجُ التأويلات، وتقاذَفت بها رياحُ الآراء، واحتَوشَتها رماحُ الأهواء، ونادى عليها أهل التأويل في سوقِ من يزيد، فبذل كل واحد في ثمنها من التأويلات ما يريد، فلو شاهدتَها بينَهم وقد تخطَّفتها أيدي الاحتمالات، ثمّ قُيِّدت -بعدما كانت مطلقةً- بأنواع الإشكالات، وعُزلت عن سلطنة اليقين، وجُعلت تحت حكم تأويل الجاهلين، هذا وطالَما نُصبت لها حبائلُ الإلحاد، وبقيت عُرضةً للمَطاعِن والإفساد، وقعَد النُّفاةُ على صِراطِها المستقيم بالدَّفع في صُدورها والأَعجاز، وقالوا: لا طريق لكِ علينا وإن كان لا بدّ فعلى سبيل المجاز، فنحنُ أهل المعقولاتِ وأصحابُ البراهين، وأَنتِ أدلّةٌ لفظيَّة وظواهرُ

(١) المساخر جمعُ مَسخَرة، وهو المتّخذ سُخريًّا. ينظر: أساس البلاغة للزمخشري (١/٤٤٣) مادة (س خ ر).
(٢) جواب الاعتراضات المصرية (ص١٠٣-١٠٤).
(٣) الصواعق المرسلة (١/٣٠٢).

سمعيّةٌ لا تُفيدُ العلمَ ولا اليقين، فَسَندُكِ آحادٌ وهُو عُرضَةٌ للطَّعن في النَّاقِلين، وإن صحَّ وتَواتَر ففَهمُ مرادِ المتكلِّم منه موقوفٌ على انتفاءِ عشَرةِ أشياءَ لا سبيلَ إلى العلم بانتفائها عند الناظرين والباحثين! فلا إله إلّا الله والله أكبر! كَم هدمت بهذه المعاولِ من معاقلِ الإيمان، وثُلمَت بها حُصونُ حقائِقِ السنَّةِ والقرآن، وكَم أَطلقَت في نصوصِ الوحي من لسانِ كلِّ جاهلٍ أخرق ومنافقٍ أرعن، وطرَّقت لأعداء الدين الطريق، وفتحت البابَ لكلِّ مبتدعٍ وزنديق! ومن نظر في التأويلات المخالفةِ لحقائقِ النصوص رأى من ذلك ما يُضحِك عَجبًا، ويُبكي حُزنًا، ويُثير حميّةً للنصوصِ وغضبًا»[1].

ثانيًا: تحرُّج المُتكلِّمين من النصوص:

حَرَجُ القلب من النصوص أمرٌ باطنٌ لا يمكن التنبُّؤ به إلّا بدليل، لكن بَدَت على المتكلِّمين أماراتٌ، ونطقت ألسنتهم بعباراتٍ تشِي بما تُكِنّه صدور كثيرٍ منهم تجاهَ ما خالفهم من النصوص.

وهذا شأنُ كلِّ من خالفَ الوحيَ وسلكَ غيرَ سبيلِه؛ لأنّ إعجابه بطريقه الباطل وثقتَه به يوجِبُ كراهتَه لغيرِه وضِيقَ صدره منه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ كل من عارض بين الوحي والعقل وردَّ نصوصَ الكتاب والسنّة بالرّأي الذي يُسمِّيه عقلًا، لا بدّ أن ينقُض تلك النُّصوصَ المخالِفة لعقلِه ويعادِيَها، ويوّد أنّها لم تكن جاءت، وإذا سمعها وجدَ لها على قلبِه من الثِّقَل والكراهة بحسَبِ حالِه، واشمأزَّ لها قلبُه، واللهُ يعلم ذلك من قلوبهم، وهم يعلمونه أيضًا»[2].

وقد تبيّن في المطلب السابق أنّ صاحب الهوى إذا جاء النص على خلاف ما يهوى فلا بدّ أن يجد في نفسه حرجًا وكرهًا لما وردَ به النصّ، إن لم يتداركه الله برحمته فيدع ذلك الهوى؛ فإنّ كلّ ما يخالف المحبوب يؤول إلى أن يصير مكروهًا مُبغَضًا.

---

(١) المصدر السابق (١/٢٩٧-٢٩٨).

(٢) المصدر السابق (٣/١٠٣٦-١٠٣٧).

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تجد قطُّ مبتدعًا إلّا وهو يحب كِتمانَ النصوص التي تخالفه ويبغِضُها ويبغض إظهارها وروايتَها والتحدثَ بها، ويُبغِضُ من يفعلُ ذلك»(١).

وأوائل المتكلِّمين الذين نشأ عِلمُ الكلامِ على أيدِيهم كانوا صَريحِينَ في إفشاءِ ما في صُدورهِم نحوَ الكِتاب والسنّة(٢)، مثلِ ما جاء عن الـجَهم بن صفوان شيخِ المعطِّلة النُّفاة، فقَد جاءَ عن أبي نُعيم البَلخي(٣) أنَّه قال: «كانَ رجلٌ من أهل مَروٍ(٤) صديقًا لجهمٍ، ثمّ قَطَعَهُ وجفَاه، فقيلَ له: لِم جَفَوته؟ فقال: جاءَ منهُ ما لا يُحتَمَل، قرأت يومًا آيةَ كذا وكذا - نسيَها يحيى(٥)- فقال: ما كان أظرفَ محمَّدًا! فاحتملتُها، ثمّ قرأَ سورة طه، فلما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، قال: أمّا والله لو وجدتُ سبيلا إلى حكِّها لحككتها من المصاحف، فاحتملتُها، ثمّ قرأ سورة القصص فلما انتهى إلى ذكر موسى قال: ما هذا؟ ذكر قصةً في موضعٍ فلم يُتمَّها، ثمّ ذكرها هٰهنا فلم يُتمَّها!

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢١).

(٢) ينظر: موقف المُتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن(١/ ١٢١-١٢٥).

(٣) هو: شجاع بن أبي نصر البلخي، أبو نعيم. المقرئ الزاهد. صدوقٌ في الحديث. أخذَ القرآن عن أبي عمرو البصري، وهو من كبارِ أصحابه، سئل عنه أحمد بن حنبل فقال: «بَخٍ بَخٍ! وأينَ مثلُه اليوم؟!» ولد ببلخ سنة ١٢٠هـ، وتوفي ببغداد سنة ١٩٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ١٦٢)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/ ٣٢٤)، وتقريب التهذيب (ص٢٦٤).

(٤) مَرْو -وتسمّى مرو العظمى، ومَرو الشاهِجَان؛ تمييزًا لها عن مرو الصغرى التي هي مرو الرُّوذ-: أشهرُ مدُن إقليمِ خُراسان، وهي عاصمَة الرُّبع الشماليِّ منه، والنسبةُ إليها مروَزيّ على غير قياس، والثوب مرويّ على القياس. خرج من مرو أئمةٌ كبار أعلام، أشهرهم عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل رحمهما الله، وتقع مرو اليوم في الجنوب الشرقي من جمهورية تركمانستان. ينظر: معجم البلدان (٥/ ١١٢- ١١٦)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٤٠-٤٤١).

(٥) هو راوي الخبر، وهو: يحيى بن أيوب المقَابِريّ، أبو زكريا البغدادي العابد، عالمٌ قُدوةٌ حافظ، ثقةٌ في الحديث، كانَ إمامًا في السّنة، عائِبًا للجهميّة ومن قالَ بقولهم، وُلدَ سنة ١٥٧هـ، وتوفي سنة ٢٣٤هـ ببغداد. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٨٦-٣٨٧)، وتقريب التهذيب (ص٦٨٢).

ثمّ رمى بالمصحف من حِجره برجليه فوقع، فوثبتُ عليه»[١].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جَرى بيني وبين بعض رؤساء هؤلاء مناظرةٌ في مسألة الكلام، فقال: "نحن وسائر الأمة نقول: القرآن كلام الله، لا يُنازِعُ في هذه الإضافة أحدٌ، ولكن لا يلزَم منها أن يكون الله بنفسه متكلِّمًا، ولا أنَّه يتكلَّم، فمن أين لكم ذلك؟" فقال له بعضُ من كان معي من أصحابنا: "قد قال النبي ﷺ: «إذا تكلم الله بالوحي»[٢]، وقالت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «ولشأني كان أحقرَ من أن يتكلَّم الله فيَّ بوحيٍ يُتلى»[٣]"، فرأيتُ الجهميَّ قد عَبَسَ وبَسَر، وكلَّحَ وزوى وجهه عنه، كالذي شمَّ رائحةً كريهةً أعرض عنها بوجهِه، أو ذاقَ طعامًا كريهًا مُرًّا مذاقُه.

وهذا أمرٌ لم يزَل عليه كلُّ مُبطِلٍ إذا واجَهتَهُ بالحقِّ المخالفِ له وصدَمتَه به، وقلَّ مَن يتبصَّرُ منهُم عندَ الصدمة الأولى؛ ولهذا قالَ بعض السلف: "ما ابتدعَ أحدٌ بدعةً إلّا خرجت حلاوةُ الحديث من قلبه"[٤]، وقال بعض رؤساء الجهمية -إما بشر المريسي أو غيره-: "ليس شيءٌ أبغضَ لقولِنا من القرآن، فأقرُّوا به ثمّ أوِّلوه"، وقال بِشرٌ أيضًا: "إذا احتجُّوا عليكم بالقرآن فغالِطوهم بالتأويل، وإذا احتجُّوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب"، وقال الإمام أحمد: "قلَّ من نظر في الكلام إلّا وفي قلبِه غلٌّ على الإسلام"[٥]»[٦].

وتحرُّجُ أهلِ الكلام من القرآن الكريم يكونُ على وجوه، يبيِّنها قول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/٤١، رقم٧١) واللفظ له، وعبد الله بن أحمد في السنّة (١/١٦٨، رقم١٩٠)، وصحح إسناده الألباني في مختصر العلو (ص١٦٣).

(٢) رواه أبو داود، كتاب السنّة: باب في القرآن (رقم٤٧٣٨) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري، كتاب التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، (رقم٧٥٠٠)، ومسلم، كتاب التوبة: باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (رقم٢٧٧٠).

(٤) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١١٠، رقم٧)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص١٣٦، رقم١٤٥) عن أحمد الواسطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٥) لم أقف عليه مخرّجًا.

(٦) الصواعق المرسلة (٣/١٠٣٦-١٠٤٠)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٦/٥٢٦-٥٢٩).

«وكذلك الحرج الذي في الصدور منه (أي القرآن)، فإنَّه تارةً يكون حرجًا من إنزاله وكونه حقًّا من عند الله، وتارة يكون من جهة متكلِّمٍ به، أو كونِه مخلوقًا من بعض مخلوقاته أَلهَم غيره أن تكلَّم به، وتارةً يكون من جهة كفايته وعدمها، وأنّه لا يكفي العباد، بل هم محتاجون معه إلى المعقولات والأقيسة أو الآراء أو السياسات، وتارةً يكون من جهة دلالته وهل أريدَ به حقائقُه المفهومة منه عند الخطاب؟ أو أريد به تأويلُها وإخراجُها عن حقائقها إلى تأويلاتٍ مستكرَهَةٍ مشتركة؟ وتارةً يكون من جهة كون تلك الحقائق وإن كانت مرادة فهي ثابتة في نفس الأمر؟ أو أوهم أنّها مرادةٌ لضربٍ من المصلحة؟ فكل هؤلاء في صدورهم حرجٌ من القرآن، وهم يعلمون ذلك من نفوسهم، ويجدونه في صدورهم، ولا تجد مبتدعًا في دينه قط إلّا وفي قلبه حرجٌ من الآيات التي تخالف بدعته، كما أنك لا تجد ظالمًا فاجرًا إلّا وفي صدره حرجٌ من الآيات التي تحول بينه وبين إرادته، فتدبّر هذا المعنى ثمّ ارض لنفسك بما تشاء»[1].

ويدلُّ على تحرُّج المُتكلِّمين من النصوصِ الواردة في الصِّفات والإيمان والقدَر على خِلافِ مذاهبهم أنَّهم يُبغضون مَن يحتجُّ بهذه النُّصوص مِن أهل السُّنة ويَبني اعتقادَه عليها، ويتنقَّصونهم ويسعَون في إيذائِهم، مع أنَّهم يعترفُون بأنَّ هؤلاءِ إنَّما اكتفَوا باتِّباعِ ظَواهِرِ الكِتاب والسنّة[2]، فبُغضهم لهم مع ذلك وذمُّهم لطريقَتهم دلالةٌ ظاهرةٌ على تحرُّجهم من نصوص الكتاب والسنّة وتبرُّمِهم منها.

وفي كلامٍ للجويني ما يبوحُ بشيءٍ من نقصِ الاطمئنان إلى النصوص، وأنَّ الاطمئنانَ الذي يجدُه تجاهَها ليسَ كالذي يجدُه لما يقتضِيه العقلُ عنده، فإنَّه قال: «من أسرار الدين، وهي عِلْقٌ مضِنَّة[3]، أن يعلم اللَّبيب أنّ المعلومات تنقسِم إلى العقليّات والسمعيّات. فما كان معقولًا وَجَد

(١) الفوائد (ص١١٩).

(٢) ينظر: المنية والأمل لابن المرتضى (ص١١)، والإرشاد للجويني (ص١٥٨)، وإلجام العوام للغزالي (ص٣).

(٣) العِلق: النفيس، والمضِنّة: ما يُضنّ ويبخل به، والمقصود أنَّه سرٌّ نفيس يُضنّ بالتصريح به. ينظر: لسان العرب (١٠/٢٦٨) مادة (ع ل ق).

العاقل له ثَلَجًا في نفسه وانشراحًا في قلبه، وما تلقّاه من السّمع فهو غَيرُ مرتابٍ فيه، ولكنّه لا يجِدُ من نفسِه الثَّلَج الذي يجِدُه من المعقولات... وإنّما ذكرتُ هذا حتى إذا وَجَد الموحِّد نفسه في السمعيّات دون وجدانه نفسه في العقليّات، لا يتّهم إيمانه ولا يشكُّ في إيقانه»[1].

هذا مع أنّ الله حصر طمأنينة القلب في ذِكره سبحانه، فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ﴾[الرعد: ٢٨]. فقدَّم ما حقُّه التأخير دلالةً على أنّ اطمئنان القلب محصورٌ في ذكر الله، في حينِ أنّ الجويني يرَى أنّ اطمئنان القلبِ إلى السَّمع -الذي هو كلامُ الله ورسوله- لا يرقى لمثل اطمئنانه إلى العقل، مع أنّ هذا خلاف الواقع لديهم، فإنّ معقولاتهم لم تورثهم إلّا الحيرة وضِيق الصدور كما سيأتي بإذن الله بيانه[2].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من الإساءَةِ إلى نُصوصِ الوَحيِ بتنقُّصِها والتحرُّجِ منها، فيما يلي:

١. طعنُهم الواضِحُ في النُّصوصِ وتنقُّصُهم الصَّريح لها، وإن كانَ أكثر المتكلِّمين يُظهرون تعظيمَ الكتابِ والسنّة من جهةٍ ثمّ يقولون مقالاتٍ تتضمَّن الطَّعنَ في أدلَّتهما من جهةٍ أخرى فيتناقضون، بخلافِ أعداءِ الرُّسُل الذينَ قَصدُوا الطَّعنَ في الوحي من كلِّ وجهٍ لإبطال الرسالة.
٢. أنَّ طُعونَهم مختلفةٌ متنوِّعةٌ، وليسَ لها مبنىً سِوى الأوهامِ والافتراءات القائمَة على الشُّبُهات الفاسِدة.
٣. تنقُّصُ بعضِهم للقُرآنِ بزَعم أنَّه ليس كافيًا في الهداية والدّلالة والإرشاد.
٤. أنَّ المتكلِّمين زادوا طعنًا في النُّصوصِ على المبطِلين السابقين بزعمِهم أنَّ ظاهِرَها وصفُ الله بالقبائح كالتشبيه، وتصريحِ بعضهم بأنّها تدلُّ على المعتقد الفاسد والكُفر البواح في بابِ العلمِ بالله تعالى.

---

(١) العقيدة النِّظَامية (ص٢٤٢).

(٢) ينظر (ص٦٤٣).

٥. أنَّ الله سُبحانَه ذمّ من اتَّخذَ آياتِه هزوًا، وأدخل في مفهومِ ذلك من لم يرعَها حقَّ رعايتها وتهاوَنَ في قدرها، فكيف بمن ألغاها تمام الإلغاء وأمر الناس بعدمِ اعتقاد ما دلت عليه، بل طَعنَ فيها وتنقَّصها صراحةً، وتلاعبَ بها تحريفًا وتبديلًا، وعابَ المؤمنين المستغنِين بها عن كلام المتكلِّمين وتخرصاتهم؟!

٦. أنَّهم تحرَّجُوا من النُّصوصِ التي خالفَت معتقَداتِهم؛ لأنَّها نقضَت ما أبرمُوه وقَوّضَت ما بنَوه، وإن كانَ من المتكلِّمينَ من صرَّح بذلك، ومنهُم من ظَهرت عليه أماراتُه وعلاماتُه.

المبحث الثالث

الموافقةُ في التحاكُمِ إلى الطَّاغُوتِ، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتَّوفِيق

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوت، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق.**

□ المطلب الثاني: **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوت، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق

سبقَ في المبحَث الأوَّل بيانُ خُطورةِ الإعراضِ عَن وحيِ الله وشرعه، وهذا الإعراض لا بدّ أن يصحبه التفاتٌ إلى مصدرٍ آخر، فمن لم يتَّبع وحيَ الله ويتحاكَم إليه فلا بدّ أن يتبعَ غيره ويتحاكمَ إليه.

وقد أشارَ القرآن الكريم إلى هذا التلازُم، كما في قوله جلّ شأنه: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأمَر باتِّباع ما أنزل، ونهى عما يُضادُّ ذلك، وهو اتباعُ أولياء من دونه، فمن لم يتَّبع أحدهما اتَّبعَ الآخر»[(١)]، وكما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٠١ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠١ – ١٠٢]، فنَبْذُ اليهود لكتاب الله تعالى اقترنَ باتباعهم لما تتلوه الشياطين. وكقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنَّهما متلازمان؛ فكل من شاقَّ الرسول مِن بعد ما تبيَّن له الهُدى فقد اتَّبع غيرَ سبيل المؤمنين، وكل من اتَّبع غير سبيل المؤمنين فقد شاقَّ الرسول من بعد ما تبينَ له الهدى»[(٢)]، وقال أيضًا: «قال العلماء: من لم يكن متَّبعًا سبيلَهم كان متبعًا غيرَ سبيلهم»[(٣)].

---

(١) الإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (١٧٣/٧)، وينظر: الرسالة التبوكية لابن القيم (ص٥١)، ضمن "مجموع الرسائل" له.

(٢) الإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (٣٨/٧)، وينظر: الكتاب نفسه (١٧٢/٧).

(٣) المصدر السابق (١٧٣/٧-١٧٤).

وقد نهى الله سبحانه في كتابه عن اتِّباعِ غير سبيله وابتغاءِ غير دينه، فقال سبحانه: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، ونهى عن التحاكُم إلى غيره، فقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وسمّى التحاكم إلى غيره ابتغاءً لحكم الجاهلية، فقال: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وتوعَّد فاعلَه وعيدًا شديدًا، فقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وقال فيمَن تحاكم إلى الطاغوت وصدّ عن التحاكم إلى الرسول: ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢].

وذمَّ اللهُ في كتابِه من استبدَلَ الضَّلالَة بالهُدى، والخيرَ بالشَّر، وأخبر أنّ هذا الاستبدالَ تجارةٌ خاسرة، فقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦]، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤]، وقال: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩]. فمن ترك اتباعَ شرعِ الله ووحيِه، واتّبعَ مِن دونِه وليًّا، يتحاكَمُ إليه ويؤمن بخبره ويطيع أمره من دون الله، فقد اشترى الضلالة بالهدى، والعذابَ بالمغفرة.

وإذا كان الله تعالى قد ذمَّ بني إسرائيل حين لم يصبِرُوا على المنِّ والسلوى، فطلبوا من موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ما تُنبِتُه الأرض من البقلِ والقثّاءِ والفُومِ والعدسِ والبصل، فقال لهم نبيُّهم متعجبًا من فعلهم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فكيف بمن ترك كتاب الله ووحيَه، وذهب يتحاكم إلى ما سوى ذلك، أيًّا كان ذلك المتَحاكَم إليه؟!

وكلُّ من اتّبع غيرَ وحيِ الله وشرعِه فإنّه يكون قد اتّخذ متبوعه الآخر وليًّا من دون الله، كما قال

تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأمر باتباع المُنزَلِ منه خاصةً، وأعْلَمَ أنّ من اتَّبع غيرَه فقد اتَّبع مِن دونِه أولياء»(١)، وهذا الوليُّ المتبوع من دون الله إن لم يكن كارهًا لذلك فإنَّه يكون طاغوتًا، قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦۖ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ﴾ [النساء: ٦٠]، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرَ سبحانه أنّ من تحاكم أو حاكَم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكَّم الطّاغوتَ وتحاكم إليه»(٢).

ولذا قرن الله بين الأمر بعبادته والأمر باجتناب الطاغوت، فقال: ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ ﴾ [الزمر: ١٧]، وقد بيّن أبو جعفر الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنى الطاغوت بقوله: «كلُّ ذي طغيانٍ طغى على الله، فعُبِدَ من دونِه، إمّا بقهرٍ منهُ لمن عَبَده، وإمَّا بطاعةٍ ممَّن عَبَدهُ له، إنسانًا كان ذلك المعبودُ، أو شيطانًا، أو وثنًا، أو صنمًا، أو كائنًا ما كان من شيءٍ»(٣).

وبيانُ طغيانِه على اللهِ أنَّ كلَّ مَنْ سِوى الله فحدُّه أن يكون عابدًا لله، تابعًا لأمره، فإذا طُغي به عن حدِّه وهو غير كارهٍ لذلك، بأن صار هو معبودًا أو متبوعًا أو مطاعًا من دون الله، فهو طاغوت؛ ولذا حدّه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأوضح عبارةٍ فقال: «الطاغوت كل ما تجاوَزَ به العبدُ حدَّه من معبودٍ أو متبوعٍ أو مطاع، فطاغوت كل قومٍ من يتحاكمونَ إليه غيرَ الله ورسوله، أو يعبدونَه من دون الله، أو يتَّبعونه على غير بصيرةٍ من الله، أو يُطيعونه فيما لا يعلمون أنَّه طاعةٌ لله. فهذه طواغيتُ العالَمِ»(٤). وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الطاغوت اسمٌ لكل ما تعدّى حدَّه وتجاوز طورَه، ومعلومٌ أنّ

(١) إعلام الموقعين (١/٨٩).

(٢) المصدر السابق (١/٩٢)، وينظر: تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله (٢/١١٠٣).

(٣) جامع البيان (٤/٥٥٨).

(٤) إعلام الموقعين (١/٩٢).

الذي يتحاكم إليه أهلُ الزَّيغ حدُّه أن يكون محكومًا عليه لا حاكمًا»[(١)].

ويكفي دلالةً على أنّ من اتَّبع غيرَ هدى الله فقد اتَّبع الطاغوت: أنّ كلَّ من أعرض عن سبيل الله فإنّما يتبعُ الشيطان ويطيعُ أمرَه، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْبَٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبَعُواْ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٣]، فالناس في هذه الآية قسمان، مؤمنٌ اتبع الحقَّ من الله، وكافرٌ اتبع الباطل. قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الآية: «الباطل: الشيطان»[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الزخرف: ٣٦ - ٣٧]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى الكلام: ومن لا ينظُر في حجج الله بالإعراض منه عنه إلّا نظرًا ضعيفًا، كنظرِ من قد عَشِيَ بصرُه ﴿نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾»[(٣)]. والشَّيطان طاغوت، بل هو رأس الطواغيتِ كلِّهم، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

وليس كلُّ من يُعرِضُ عن وَحيِ الله وشرعِه إلى الطاغوت يُصرِّح بقَصدِه ويجهَرُ به، بل كثيرٌ منهم يعتذرون بأنَّ قصدَهم الإحسانُ والتوفيق، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾ [النساء: ٦٠ - ٦٣].

قال ابنُ كَثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا إنكارٌ من اللهِ عزَّ وجل على من يدَّعي الإيمانَ بما أنزل اللهُ على

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (١٤٤٩/٤).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٨٢/٢١).

(٣) جامع البيان (٥٩٥/٢٠).

رسولِه وعلى الأنبياء الأقدَمين، وهوَ مع ذلك يريدُ التحاكمَ في فَصل الخُصومات إلى غيرِ كتابِ اللهِ وسُنَّة رسولِه، كَما ذُكر في سبب نزول هذه الآية: أنَّها في رجلٍ من الأنصار ورَجلٍ من اليهود تخاصَما، فجعلَ اليهوديُّ يقول: بيني وبينك مُحمَّد، وذاكَ يقول: بيني وبينكَ كعبُ بن الأشرف[١]. وقيل: في جماعةٍ من المنافقين ممّن أظهروا الإسلام، أرادُوا أن يتحاكَمُوا إلى حُكَّامِ الجاهليَّة، وقيل غيرُ ذلك[٢]. والآيةُ أعمُّ مِن ذلك كلِّه، **فإنَّها ذامَّةٌ لَمن عَدَلَ عن الكِتابِ والسُّنة، وتحاكَموا إلى ما سِواهُما من الباطِل، وهو المراد بالطاغوت** هاهُنا»[٣].

وفي قوله: ﴿يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾، وقوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ «دليلٌ على أنّ التحاكم إلى الطاغوت منافٍ للإيمان، مضادٌّ له، فلا يصحّ الإيمان إلّا بالكُفرِ به، وتركِ التحاكُمِ إليه، فمن لم يكفر بالطاغوت لم يؤمن بالله»[٤].

وقد بيّن اللهُ أنَّ هؤلاءِ إذا أصابَتهُم مصيبةٌ بسبب تولِّيهم وصُدودِهم عن حكم الله، وتحاكمِهم إلى الطاغوت، فإنَّهم يعتذرون بأنّهم لم يريدوا إلّا الإحسان والتوفيق. قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أنَّ المنافقين أتَوا النبيَّ ﷺ، وحلَفوا أنَّهم ما أرادوا بالعدول عنه في المحاكَمة إلَّا توفيقًا بين الخصوم، أَيْ: جمعًا وتألِيفًا، وإحسانًا بالتَّقريب في الحكم دون الحمل على مُرِّ الحقِّ، وكلُّ ذلك كذِبٌ منهم؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ أَيْ: من الشِّرك

---

(١) هو: كعب بن الأشرف الطائي ثمّ النبهاني، وكانت أمُّه من بني النضير، فتهوّد. كانَ شاعرًا فارسًا، وكانَ يؤلِّب الكفار على النبي ﷺ والمسلمين، ويؤذي المسلمين بشعره ويشبّب بنسائهم. قتله بعضُ أصحابِ النبي ﷺ بإشارةٍ منه في سنة ٣هـ. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٥١- ٥٤)، وتاريخ الرسل والملوك للطبري (٣/٤٨٧- ٤٩١)، وفتح الباري لابن حجر (٧/٣٣٨).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٧/١٨٩- ١٩٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٩١)، وأسباب النزول للواحدي (ص ٢٩٨-٣٠١) وزاد المسير لابن الجوزي (٢/١١٨).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٤/١٣٨).

(٤) تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله آل الشيخ (٢/١١٠٤).

والنِّفاق»[١]، وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ: «وهم كَذَبةٌ في ذلك. فإنَّ الإحسان كلَّ الإحسان تحكيمُ الله ورسولِه ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[المائدة: ٥٠]»[٢].

ويقول ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر تعالى عن هؤلاء بأنّهم إذا قيل لهم تعالَوا إلى ما أنزَلَ اللهُ وإلى الرَّسُولِ أعرَضُوا عن ذلكَ، ولم يستجيبوا للداعي، ورضُوا بحكم غيره، ثمّ توعَّدَهُم بأنَّهُم إذا أصابتهم مصيبةٌ في عُقُولِهِم وأديانِهِم وبصائِرِهم وأبدانِهِم وأموالِهِم بسببِ إعراضهم عمَّا جاء به الرسول وتحكيمِ غَيرِه والتحاكمِ إليه؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾[المائدة: ٤٩] - اعتَذَروا بأنَّهُم إنَّما قَصَدُوا الإحسانَ والتوفيق، أي بفعلِ ما يُرضي الفريقَين ويوفِّقُ بينَهما، كما يفعله من يرومُ التوفيقَ بين ما جاء به الرسولُ وبين ما خالَفَه، ويزعم بذلك أنَّه محسنٌ قاصدٌ الإصلاحَ والتوفيق، والإيمانُ إنّما يقتضي إلقاءَ الحربِ بين ما جاء به الرسول وبين كل ما خالفَه من طريقةٍ وحقيقةٍ وعقيدةٍ وسياسةٍ ورَأي، فمَحضُ الإيمان في هذا الحرب، لا في التوفيق، وبالله التوفيق»[٣].

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٧٢).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٣١٨).

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٩٢-٩٣).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

التلازم بين الإعراض عن وحيِ الله والاحتكام إلى غيره أمرٌ واقعٌ لدى أهلِ الكَلام المبتدَع؛ فإنّ السُّنةَ إذا تُركَت حَلَّت البدعةُ محلَّها، كما يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهكذا أهلُ البدع، لا تجد أحدًا ترك بعض السنَّة التي يجب التصديقُ بها والعملُ إلّا وقع في بِدعة، ولا تجدُ صاحبَ بِدعةٍ إلّا تَركَ شيئًا من السنّة»[١].

والمتكلِّمون لمّا تركوا الاحتكام إلى الكتاب والسنّة وأعرضوا عنهما -كما سبق بيانه في المبحث الأول- ابتدَعوا لهم متبوعًا وحاكِمًا آخر، سمَّوه العقل، ولو أنّهم احتكموا في أوّل أمرهم إلى الوحي الذي أنزله الله لوجدوا فيه مُرادَهم، ولحقَّقُوا منه مرامَهم، لكنهم أعرضوا عنه فأحلُّوا عقولهم مكانه.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن توليِتِهم العقلَ وتحكيمهم له:

والله مـا ولَّـوه إلّا بعـد عـزْ ... لِ الوحيِ عن علمٍ وعن إيقانِ
عزلُوه عن سلطانِه وهو اليقيـ ... ـنُ المستفادُ لنا من السُّلطانِ[٢]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد حديثه عن إعراض المتكلّمين عن الاحتكام إلى الوحي في باب العِلميات: «ولما أصَّل أهل الزيغ والضلال هذا الأصل ردُّوا ما تنازع فيه الناس من هذا الباب إلى منطق اليونان، وخيالات الأذهان، ووَحيِ الشيطان، ورأي فلانٍ وفلان، وهؤلاء يتناولهم قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ

(١) الإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (٧/١٧٣).

(٢) الكافية الشافية (ص١٤١).

وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠]»[١].

فحقيقةُ حال المتكلّمين أنّهم نصَّبوا العقلَ قاضيًا، يحتكمون إليه فيما تنازعوا فيه، ويرضَون بحكمه، فعنُه يصدُرون، وإليهِ يرجعون، ووضعوا لهذا التحكيم قوانينَ وقواعد، «يظنُّها القُصَّرُ علميةً، وكلُّها تؤدِّي إلى عبادةِ العقل وتقديسه، وإهمال النَّقل وإبعاده»[٢].

قال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: «واعلم أنّ فصلَ ما بيننا وبينَ المبتدعة هو مسألة العقل، فإنّهم أسَّسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول، وأمّا أهل السنّة؛ قالوا: الأصلُ الاتِّباع والعقُول تَبَع»[٤].

وجميعُ المتكلِّمين يحكِّمون العقل، ويصدُرون عنه في أحكامهم، ويجعلونَه مبدأَ مقالاتِهم والقاضيَ الأعلى فيها، وممّا يدلُّ على هذا أنّ مقالةَ التعطيل التي نشأَت على أيدِيهم تستندُ في حاصلِها إلى أنّ إثبات الصِّفات التي وردَت بها النُّصوص يستلزِم الباطل، كالتّشبيه أو التّجسيم أو التّركيب[٥]، وهذا الاستلزامُ إنّما يستدلّون عليه بالعَقل، فيكون تحكيمُهم العقلَ على الكتاب

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (١٤٤٩/٤).

(٢) جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد لوح (ص٤٦).

(٣) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد، أبو المظفر السمعاني المروزي، الحنفي ثمّ الشافعي، الإمام العلامة الفقيه الأصولي المفسِّر، مفتي خراسان. كان وحيد عصرِه في وقتِه؛ فضلًا وطريقًا وزُهدا وورعًا. انتصر لأهل الحديث والسنّة، وكان حجةً لهم، وشوكًا في أعين المخالفين. وممّا صنّفه: «التفسير» و«قواطع الأدلة» في أصول الفقه. ولد سنة ٤٢٦هـ، وتوفي بمرو سنة ٤٨٩. ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص٤٤٢-٤٤٤)، والأنساب لأبي سعد السّمعاني (حفيده) (٢٢٣/٧-٢٢٦)، وسير أعلام النبلاء (١١٥/١٩-١١٩).

(٤) نقله عنه تلميذه قوام السنّة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٣٤٧/١)، والسيوطي في صون المنطق والكلام (ص٢٣٥).

(٥) التركيب في اصطلاحهم هو التأليفُ من أجزاءٍ كثيرة، ويقابل المركّب: البسيط، كالجسم، فإنّه إذا كان مؤلّفًا من أجزاءٍ كثيرةٍ كانَ مركَّبًا، وإذا لم يكُن كذلك كان بسيطًا. ومرادُ المتكلّمين بنفي التركيب نفيُ الصفات، لا سيّما
=

والسنّة هو أصلَ مقالاتهم، ويُنبوع بِدعتِهم.

وممّا يبيِّن أصالةَ هذا المنهجِ لدَيهم ما قالهُ رأسُ الجهميّة بشرُ المريسي في مناظرته لعبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحضرةِ المأمون لمّا ناظره الكِناني بالقرآن فأفحَمه، فقال: «يا أمير المؤمنين! عندي أشياءُ كثيرةٌ، إلّا أنَّه يقولُ بنصِّ التنزيل، وأنا أقولُ بالنَّظر والقياس، فليَدَع مطالبَتي بنصِّ التّنزيل ويناظِرْني بغَيره...»[1]. فرفَض المريسيُّ التّحاكمَ إلى كِتابِ الله، لعِلمِه أنَّ كتابَ اللهِ ينقُضُ تعطيلَه للصِّفات وقولَه بخَلقِ القُرآن، ويحكُم على مذهبِه بالبُطلان، وقد أَفحمَتْهُ آياته وحُجَجه، فلذلكَ طلَبَ التحاكُم إلى نظرِ العقل وقياسِه.

ولذلك فإنَّ بدعة التّعطيل لم تُبْنَ يومًا على النصوص، وإنّما بُنيَت في أصلِهَا على مَعقولاتِ أصحابِها، بخلافِ البدَع الأُخرى السّابقَة لها. قالَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البِدعُ نوعَان: نوعٌ كان قصدُ أهلِها متابعَةَ النصِّ والرّسول، لكن غلِطوا في فهمِ النُّصوص، وكذّبوا بما يُخالف ظنَّهم من الحديث ومعاني الآيات؛ كالخوارجِ، وكذلكَ الشِّيعةِ المسلمين، بخلافِ مَن كان منافقًا زنديقًا يُظهر التشيُّع، وهو في الباطِن لا يعتقد الإسلام. وكذلك المرجئةُ قصَدُوا اتِّباعَ الأمرِ والنهي، وتصديقَ الوعيدِ مع الوَعد. وأمّا الجهميّةُ النافية للصفات، فلم يكُن أصلُ دينهم اتباعَ الكتابِ والرَّسول؛ فإنّه ليس في الكتابِ والسنّة نصٌّ واحدٌ يدلُّ على قولهِم، بل نصوصُ الكتابِ والسنّةِ متظاهرةٌ بخلافِ قولهم، وإنّما يدّعون التمسّك بالرأي المعقول»[2].

ومن الأمور التي شكَّلت منهَج تحكيمِ العقل في النقل عند المتكلّمين، أنّهم جعلُوا العقلَ هو الأصل، وجعلوا النقل فرعًا عنه، لا يثبُت إلّا به.

=
الذاتية الخبرية، كالوجه واليدينِ. يُنظَر: المعجَم الفَلسفِي؛ د. جميل صليبا (٢/٣٦٢)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (٢/١٦٤)، وبيان تلبيس الجهمية، له أيضًا (٧/٥٩٧).

(١) الحيدة والاعتذار (ص٨١).

(٢) النبوات (١/٤٢٣).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا طريقة كثيرٍ منهم: «يجعلون العقلَ وحدَه أصلَ علمهم ويفردونه، ويجعلونَ الإيمان والقرآن تابعَين له. والمعقولاتُ عندهم هي الأصول الكليَّة الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن»(١).

والنصوص الشاهدة على تقرير المُتكلِّمين لهذا المنهج كثيرة، فمنها قول القاضي عبد الجبار: «اعلم أنّ الدلالةَ أربعةٌ: حجةُ العقل، والكتاب، والسنّة، والإجماع. ومعرفة الله لا تنال إلّا بالعقل»(٢).

ويبيِّن في موضعٍ آخرَ الأدلَّةَ التي من عَلِمها وعَمِل بها سلك الصراط المستقيم، فيقول: «أوَّلها العقل؛ لأنّ به يميَّز بين الحُسنُ والقُبح، ولأنَّ به يُعرفُ أنَّ الكتابَ حُجَّة، وكذلك السنّة والإجماع، وربَّما تعجَّب من هذا الترتيب بعضُهم، فيظنُّ أنّ الأدلة هي الكتاب والسنّة والإجماع فقط، أو يظنُّ أنّ العقل إذا كان يدل على أمورٍ فهو مؤخَّر، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ الله تعالى لم يخاطِب إلَّا أهل العقل، ولأنّ به يُعرف أنّ الكتابَ حجةٌ وكذلك السنّة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب»(٣).

ويَمتثِلُ الزمخشري المعتزليّ(٤) هذا المنهج في تفسيره فيقول في قوله تعالى عن القرآن: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، «تفصيل كلِّ شيءٍ يُحتاج إليه في الدين؛ لأنّه القانون الذي يستند إليه السنّة والإجماع والقياس، **بعد أدلَّة العقل**»(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٨٨).

(٣) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص١٣٩).

(٤) هو: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي، أبو القاسم، جار الله، العلامة النحوي المفسِّر. من كبار المعتزلة ودُعاتِهم. كان رأسًا في البلاغَة والعربيّة والمعاني والبيان. من مصنّفاته: «الكشاف» في التفسير، و«الفائق في غريب الحديث»، و«أساس البلاغة». ولد بقرية زمخشر، بخُوارزم سنة ٤٦٧هـ، وتوفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء (ص٢٩٠-٢٩٢)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/١٥١-١٥٦).

(٥) الكشاف (٣/٣٣١).

ويقول القاسم الرسِّي المعتزلي(١): «العبادة تنقسم على ثلاثة وجوه: أولها معرفة الله. والثاني: معرفة ما يرضيه وما يُسخِطه. والوجه الثالث: اتباعُ ما يُرضِيهُ واجتناب ما يُسخطه... فهذه ثلاثُ عباداتٍ من ثلاثِ حُججٍ احتجّ بها المعبودُ على العباد، وهي: العقلُ والكِتابُ والرَّسول. فجاءت حُجَّةُ العقلِ بمعرفةِ المعبود، وجاءت حجَّة الكتاب بمعرفة التعبّد، وجاءت حجَّة الرسول بمعرفة العبادة. والعقل أصل الحجَّتين الأخيرتين؛ لأنّهما عُرفا به، ولم يُعرف بهما، فافهم ذلك»(٢).

وأمّا عند الأشعرية، فيقرر الباقلانيُّ كونَ الأدلة السمعية «فروعًا لأدلّة العقول وقضاياها»(٣).

ويقول الغزالي: «وأنّى يستَتِبُّ الرشاد لمن يقنعُ بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أو يعلمُ أنّه لا مستندَ للشرع إلّا قولَ سيِّد البشر ﷺ؟! وبرهانُ العقل هو الذي عُرِف به صدقُه فيما أخبر»(٤).

ويقول الكمال ابن أبي شريف(٥): «الشَّرعُ إنّما يثبت بالعقل؛ فإنّ ثبوتَه يتوقف على دَلالةِ المعجزةِ على صِدقِ المبلِّغِ، وإنّما ثبتَت هذه الدلالةُ بالعقل، فلو أتى الشرعُ بما يُكَذِّبُ العقلَ وهو شاهدُهُ

(١) هو: القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمّد الرسّي، منسوبٌ إلى ضَيعة كانت له جهة المدينة يقال لها الرسّ، اختفى فيها من العبّاسيين. وهو معدودٌ في أئمّة الزيدية. ولد سنة ١٦٩هـ، وتوفي سنة ٢٤٦هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (٢٤/٨٣)، وتاريخ اليمن لعبد الواسع الواسعي (ص١٨-١٩).

(٢) أصول العدل والتوحيد للقاسم الرسّي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/١٢٤-١٢٥).

(٣) التمهيد (ص١٣).

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٨).

(٥) هو: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود المري المقدسي، كمال الدين، أبو المعالي ابن أبي شريف الشافعي، برعَ في العلوم وعُرف بالذكاء وحُسن التصور وسُرعة الفهم. من مصنّفاته: حاشية على «شرح العقائد» للتفتازاني، وحاشية على شرح «جمع الجوامع» للجلال المحلي، ولد سنة ٨٢٢هـ ببيت المقدس، وتوفي بها سنة ٩٠٦هـ. ينظر: نَظم العِقيان في أعيان الأعيان (ص١٥٩-١٦٠)، وشذرات الذهب (١١/٥١٠)، والبدر الطالع (٢/٢٤٣-٢٤٤).

لبطل الشرعُ والعقلُ معًا...»[١].

وكذلك الحال عند الماتريديّة، فأبو منصور الماتريدي يقرِّر أنَّ الناسَ مع اختلافِهم يدّعي كلٌّ منهم اتِّباعه دليلَ السَّمع، فلزِمَ أن يكونَ المرجعُ العَقل[٢]، «فمن إليه مرجِعه في الدِّين بما يُجِبُ تحقيقه عنه فهو المُحِقّ»[٣].

وقد سبق النقلُ عن جَمعٍ من المتكلِّمين، بأنَّه يمتنع الاستدلالُ بالسمع على الأصول العقلية كالتوحيد والنبوة؛ لأنَّ السمع إنّما هو فرعٌ عن ثبوتها بالعقل[٤].

ومن جهةٍ أخرى فإنَّ من المتكلِّمين من جعل اليقين محصورًا في أدلة العقل، فالجاحظ[٥] - مثلًا- يقول: «وما الحُكم القاطع إلّا للذِّهن، وما الاستبانة الصحيحة إلّا للعَقل»[٦]، فمفهومُ كلامه أنّ السَّمع لا يفيد اليقين.

ويقولُ بهذا من الأشاعرَةِ من يقولُ إنّ الأدلة اللَّفظية ظنيَّةٌ بأسرِها، لا تفيدُ اليقين، وقد تقدّم نقلُ أمثلةٍ من تقريراتهم لذلك في المبحث الأول[٧].

كقولِ الرازي: «فثبت بهذه الوجوه العشرة أنّ الأدلة اللفظية لا تفيد إلّا الظنّ... فهذا تقرير

(١) المسامرة شرح المسايرة (ص٣٢-٣٣).

(٢) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص٦٦-٦٨).

(٣) الكتاب نفسه (ص٦٦)، وينظر: تفسيره: «تأويلات أهل السنّة» (٣/٤٢١).

(٤) ينظر: (ص١٧٠).

(٥) هو: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري، أبو عثمان الجاحظ. المصنِّف الأديب الأخباري المتبحِّر المتفنِّن. من أئمّة المعتزلةِ البصريين. وُصف بالمُجونِ وقلةِ الدين. تصانيفُه كثيرة جدًّا، منها «الحيوان»، و«البيان والتبيين». توفي بالبصرة سنة ٢٥٥هـ وقد جاوزَ التسعين. ينظر: تاريخ بغداد (١٤/١٢٤-١٣٢)، ونزهة الألباء (ص١٤٨-١٥١)، وسير أعلام النبلاء (١١/٥٢٦-٥٣٠).

(٦) رسائل الجاحظ، الرسائل الأدبية، رسالة التربيع والتدوير (ص٤٦٧).

(٧) ينظر: (ص١٦٤).

البحثِ عن قولنا: التمسُّك بالدلائل اللفظية في المطالبِ اليقينيَّة لا يجوز»[١].

وقولِ الآمديّ عن الأدلة الواردة في الكتاب والسنّة على إثبات علوِّ الله: «وأمّا الشُّبَهُ النَّقليّة: فمِن باب الظواهر الظنِّية؛ فلا تقعُ في مقابلةِ الأدلةِ العقليَّةِ اليقينيّة»[٢].

فهذا الغلوُّ في العقل عند المُتكلِّمين، لمَّا اجتمع معه الإعراضُ عن الكتاب والسنّة، أدّاهم إلى تحكيمِ العقلِ في النقل.

فمن متقدِّمي أهل الكلام مَن بالغ في ردّ النقل إذا عارض العقل، مثل ما ذُكر عن النظام أنَّه يقول إنّ «جهة حُجّة العقل قد تنسخ الأخبار»[٣].

وأمّا متأخِّروهم فقد توارَدَت أقوالُـهم بعرض النقل على العقل، وإيقافه أمامه موقِف المتّهم أمام الحاكِم حتى تثبت براءته من أي مخالفةٍ له، فالعقل هو القاضي الذي يقبل قوله، والنقل هو المحكوم عليه[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ منكرًا على المتكلِّمين طاغوتَهم الذي وضعوه بعقولهم لنفي الصفات:

أنتم وضعتم ذلك الطاغوت ثُـمْ ـــمَ بـه نفيـتم موجَـب القـرآنِ
وجعلتمـوه شـاهدًا بـل حـاكمًا هذا على مَن؟ يا أولي العُدوانِ!
أَعَـلى كتـابِ اللهِ ثـمَّ رسـولِه؟! بـالله اِسـتحيُوا مـن الـرحمنِ!
فقيامــه بــالزُّور مثــلُ قضــائِه بـالجورِ والعـدوانِ والبهتـانِ[٥]

فهذا القاضي عبد الجبار يقرِّر «أنّ دليلَ العقل إذا مَنَعَ من شيءٍ فالواجبُ في السَّمع إذا وَرَد

(١) المطالب العالية (٩/٧٣).
(٢) أبكار الأفكار (٢/٤٦).
(٣) نقله ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص١١٩).
(٤) ينظر: منهج الأشاعرة في العقيدة، د. سفر الحوالي (٨٠-٨١).
(٥) الكافية الشافية (ص٢٠٣).

ظاهرُه بما يقتَضي ذلك أن نتأوّله»(١).

ويقول عن خبر الواحد: «وإن كان ممّا طريقُه الاعتقادات: يُنظر، فإن كان موافقًا لحُجَجِ العُقُول قُبِلَ موجَبُه، لا لمكانِه بل للحُجَّة العقليّة، وإن لم يكن موافِقًا لها، فإنّ الواجب أن يُرَدَّ ويُحكَمَ بأنّ النبيّ ﷺ لم يقله، وإن قاله فإنّما قاله على طريق الحكاية عن غيره، هذا إذا لم يحتمل التأويل إلّا بتعسُّف، فأمّا إذا احتمله فالواجب أن يتأوَّل»(٢).

ونظيره قول عبد القاهر البغدادي فيما يُشترط لقبول خبر الآحاد: «الشرط الثالث: أن يكون متنُ الخبر ممّا يجوزُ في العقل كونُه. فإن روَى الراوي ما يُحيله العقل، ولم يحتَمل تأويلًا صحيحًا فخبرُه مردود... وإن كان ما رواه الراوي الثقةُ يرُوع ظاهره في العقول، ولكنه يحتمل تأويلًا يوافق قضايا العقول قبِلنا روايته وتأوَّلناه على موافقة العقول»(٣).

ويشترط الجويني أيضًا لقبول النقل أن يكون مضمونهُ ممّا يَجوز في العقل، فيقول: «كلُّ ما جوَّزه العقل وَوَرد به الشرع، وَجَب القضاء بثبوته»(٤).

وقال بعد أن قسّم أصول العقائد وتكلّم عمّا يشملُه كلُّ قسمٍ: «فإذا ثبتت هذه المقدّمة فيتعيَّن بعدها على كلِّ معتنٍ بالدين واثقٍ بعقلِه أن ينظُر فيما تعلَّقت به الأدلَّةُ السمعيَّة، فإن صادفَهُ غيرُ مستحيلٍ في العقل، وكانت الأدلةُ السمعية قاطعةً في طُرُقِها، لا مجالَ للاحتمالِ في ثُبوتِ أُصولِها ولا في تأويلِها، فما هذا سبيلُه فلا وجهَ إلّا القطعُ به... وإن كان مضمونُ الشرعِ المتَّصِلِ بنا مخالِفًا لقضيَّةِ العَقل فهُو مردودٌ قطعًا بأنَّ الشرع لا يخالِف العقل، ولا يُتصوَّر في هذا القسم ثبوتُ سمعٍ قاطعٍ. ولا خَفَاءَ به»(٥).

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٣/ ٢٨٠).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٧٦٩- ٧٧٠).

(٣) أصول الدين (ص٣٨).

(٤) لمع الأدلة (ص١٢٦).

(٥) الإرشاد (ص٣٥٩-٣٦٠).

ويقول الغزالي: «أمّا المعلوم بمجرد السَّمعِ فتخصيصُ أحدِ الجائزَين بالوقوع؛ فإنّ ذلك من مواقِف العقول، وإنّما يُعرف من الله تعالى بوحيٍ وإلهام... ثمّ كلّما وردَ السمعُ به يُنظر، فإن كان العقل مجوِّزًا له وجَب التصديقُ به قَطعًا إن كانت الأدلة السمعية قاطعةً... ووجب التَّصديق بها ظنًا إن كانت ظنِّيةً... وأمّا ما قضى العقل باستحالته فيجبُ فيه تأويل ما وردَ السمع به»[١].

وجاء الرازي فأسَّس لهذا الطاغُوت قانونًا كليًّا، نظَّر له، وطبَّقه على نصوص الصفات، ثمّ تَبِعه عليه مَن بعده[٢]، فقال: «اعلم أنّ الدلائلَ القطعيَّة العقليَّة إذا قامت على ثبوت شيءٍ، ثمّ وجدنا أدلةً نقليةً يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

١. إمَّا أن يُصدَّق مقتضى العقلِ والنقلِ، فيلزَم تصديقُ النقيضَين وهو محال.
٢. وإمَّا أن نبطلهما، فيلزمَ تكذيبُ النقيضَين وهو محال.
٣. وإما أن نكذِّبَ الظواهرَ النقلية، ونُصَدِّق الظواهر العقلية.
٤. وإما أن نصدق الظواهر النقلية ونكذب الظواهر العقلية وذلك باطل؛ لأنّه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلّا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثباتَ الصانع وصفاتِه وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ، ولو جوَّزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية، صار العقل متَّهمًا غيرَ مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبولَ القول في هذه الأصول، وإذا لم تَثبُت هذه الأصول خرجت الدّلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أنّ القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا، وإنَّه باطل.

ولما بَطَلت الأقسامُ الأربعة[٣] لم يبقَ إلّا أن يُقطع بمقتضَى الدلائل العقلية القاطعة بأنّ هذه

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٣١-٢٣٢).

(٢) لقد سبق أبو حامد الغزاليُّ الرازيَّ في الإشارة إلى هذا القانون في كتابه «قانون التأويل» (ص١٩-٢٠)، لكنَّ دورَ الرازي في تحريره والتنظير له والاعتمادِ عليه لم يسبقه إليه أحد.

(٣) كذا في المصدر، واستصوب بعض الباحثين كونها (الثلاثة)، لكن في كلام الرازي في مفاتيح الغيب (١٥٢/٧) =

الدلائل النقلية إمّا أن يقال إنّها غيرُ صحيحةٍ، أو يقالَ إنّها صحيحةٌ إلّا أنّ المرادَ منها غيرُ ظواهرها. ثمّ إن جوَّزنا التأويلَ اشتغلنا على سبيلِ التبرُّع بذكر تلك التأويلات على التفصيل. وإن لم نجوز التأويل فوَّضنا العلمَ بها إلى اللهِ تعالى، فهذا هو القانون الكلِّيُّ المرجوعُ إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق»(١).

ويظهر أنّ الرازي استلَّ هذا التقرير من كتب المعتزلة، فإنَّه أورد نحوه في موضعٍ آخرَ مِن كُتبِهِ، وقال: «وهذا الكلام هو الذي تعوِّل المعتزلةُ عليه أبدًا في دفع الظواهر التي تمسَّك بها أهل التشبيه»(٢).

وممن سار على هذا التقرير من بعد الرازي: الأرموي(٣)، والإيجي، والجرجاني، والتفتازاني، وغيرهم(٤).

وحاصلُ قولِهم أنَّه لا يُمكن إهدارُ القواطعِ العقلية؛ لأنّها أصلُ النَّقل، فإن تعارضَت مع ظواهِرِ النُّصوص، التي هي فرعٌ عن العقل، فلا بدَّ من الاحتكام إلى العقل، وأمّا النقل فنردّه إن

=
ما يدلّ على صحة العبارة هكذا.

(١) أساس التقديس (ص٣١٥-٣١٦)، وينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي أيضًا (١/١٦٣-١٦٤).

(٢) مفاتيح الغيب (٧/١٥٢).

(٣) هو: محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، الشيخ صفي الدين الهندي الشافعي. العلّامة الأصولي المدقِّق المتكلِّم. كانَ من أعلم الناس بمذهب الأشعري وأدرَاهُم بأسرارِه، وكان ذا دِينٍ وتعبُّد. وُلد بالهند سنة ٦٤٤هـ، وتوفي سنة ٧١٥هـ. ينظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي (٢/٢١٦)، والطبقات الكبرى للسبكي (٩/١٦٢)، والدرر الكامنة (٥/٢٦٢).

(٤) ينظر: الرسالة التسعينية في الأصول الدينية للأرموي (ص٥١)، والمواقف للإيجي (ص٤٠)، وشرح المواقف للجرجاني (٢/٥٣-٥٥)، وشرح المقاصد للتفتازاني (١/٢٨٣-٢٨٤) - لكنه استدرك عليه في حصر الأقسام الممكنة-، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف (ص٣٢-٣٣)، وشرح عقيدة الإمام الغزالي لزرّوق (ص٦١)، ودرء التعارض لابن تيمية (١/٧)، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، أ. د. عبد القادر صوفي (١/١٦٠-١٧١).

كان لنا إلى ذلك سبيل، أو نردّ معناه فقط بالتأويل أو التفويض، فلا نقبل منه إلّا لفظًا خاويًا فحسب.

ويبيِّن حقيقة قولهم أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول مبيّنًا منهج من خالف أهل الحديث: «طَلَبوا الدين لا بطريقِه؛ لأنّهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم، فطلبوا الدين من قِبَله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسنّة عرضُوه على معيارِ عقولهم، فإن استقامَ قبلوه، وإن لم يستقِم في ميزان عقولهم ردُّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرّفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة، فحادُوا عن الحقّ وزاغُوا عنه، ونبذُوا الدين وراء ظهورهم وجعلوا السُّنَّة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا شناعة قولهم، وخطورةَ لازمه: «ولو قال قائلٌ: "لا إله إلّا الله، عقلي رسول الله"، لم يكن مستنكرًا عند المُتكلِّمين من جهة المعنى!»(٢)، وهذا حقٌّ؛ فإنّ عقلهم أقوى دلالةً على الله عندهم من الرسول، وأولى أن يكون هو المُرسَل من عنده.

وقال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣) واصفًا حال هؤلاء: «وضعوا القياس (أي قياس الصفات بعقولهم)، وحملوا قدرةَ الربِّ وآياتِه وأحكامَه وأمرَه ونهيَه على عقولهم وآرائهم، فما وافق عقولهم قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه!»(٤).

---

(١) نقله عنه تلميذه قوام السنّة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٣٨)، والسيوطي في صون المنطق والكلام (ص٢١٨-٢١٩).

(٢) نقله أيضًا: قوام السنّة الأصبهاني الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٤٤)، والسيوطي في صون المنطق والكلام (ص٢٣٢).

(٣) هو: الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد، شيخ الحنابلة، القدوة الإمام الفقيه الزاهد، كان قوّالًا بالحق، داعيةً إلى الأثر، لا يخافُ في الله لومة لائم. من مصنّفاته «شرح السنّة». توفي سنة ٣٢٩هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (٣/ ٣٦، ٧٩)، والمنتظم (١٤/ ١٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٠).

(٤) شرح السنّة (ص٩٠).

وقد جعل ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القانون في حُكم العقل على النقل: الطاغوتَ الثاني من طواغيت المعطلة الجهمية، وكرّ عليه بالكسر والهدم من أكثر من مئتين وأربعين وجهًا(١).

فواقع المتكلِّمين أنَّهم تحاكموا إلى الطاغوت، لأنّ حدّ العقول التي خلقها الله لهم أن تتلقى وحيَ اللهِ وتُدرك ما فيه من الحُججِ والبراهين، ثمّ تقبَلَهُ وتسلِّم له وتؤمن به، وتقوم بما عليها من عبودية الله تعالى(٢)، فإذا تجاوزوا هذا الحَدَّ بأن جعلوا العقل يحكُم على الوحي، فيقبلُ منه ما راقَ له، ويردُّ منه ما استنكره، فقد اتَّخذوه طاغوتًا يتحاكمون إليه ويتبعونه.

وهذا كان حالَ من ذمّهم الله تعالى، فالمشركون الذين أرسل فيهم رسول الله ﷺ، كانوا يعارضون شرعه بما تقتضيه آراؤهم وعقولهم، كحال الوليد بن المغيرة المخزومي(٣)، الذي أخبر الله تعالى أنَّه خلقه وحيدًا، ورزقه المال والبنين، ثمّ قال عنه: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٥](٤).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان الوحيد من ذوي الرأي والقياس والتدبير من العرب، وهو معدود من حكمائهم وفلاسفتهم. ولهذا أخبر الله عنه بمثل حال المتفلسفة»(٥).

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (الجزآن الثالث والرابع).

(٢) ينظر: كلام أبي المظفر السمعاني فيما نقله عنه تلميذه قوّام السنّة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/ ٣١٤-٣٢٢)، والسيوطي في صون المنطق والكلام (ص٢٣١-٢٣٦).

(٣) هو: الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أبو عبد شمس، كانَ يلقَّب بالعِدل، لأنّه كان عِدلَ قريشٍ كلِّها؛ فإنها كانت تكسو البيت جميعَها ويكسوها هو وحده. مات بعد الهجرة بعد ثلاثة أشهر وهو ابن ٩٥ سنة ودفن بالحجون. وهو والد خالد سيف الله المسلول. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ١٩٤)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (١/ ٥٩٢).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٣/ ٤٢١).

(٥) تفسير آيات أشكلت (٢/ ٧٣٣).

فلا فرق بين من قدّم رأيه على وحي الله من الضلّال السابقين، وبين من قدم العقل على النقل وآثره عليه، ولذا قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت المتكلِّم المبتدع يقول: دعنا من الكتاب والأحاديث الآحاد، وهاتِ العقل، فاعلم أنَّه أبو جهل»[(١)].

ويجدر التنبيهُ على أنّ العقل القطعيّ الذي يزعمونه إنَّما حقيقتُه الأصولُ التي تلقَّوها عن الفلاسفة اليونان، فهم طواغيتهم الذين يتحاكمون إليهم في الحقيقة، لا العقل الصحيح القويم.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد توسَّع مَن تأخَّر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعُهم، ولم يقتنعوا بذلك حتّى مزَجوا مسائل الديانة بكلامِ اليونان وجعلوا كلامَ الفلاسفة أصلًا يردّون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مُستكرَهًا... فالسعيد من تمسّك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف»[(٢)].

والمتكلِّمون في بيانهم لمسلكهم القائم على تقديم العقل على النقل وتحكيمه عليه، يذكرون أنَّهم يريدون «التلفيق بين مقتضيات الشرائع وموجَبات العقول»[(٣)]، بل إنّ علم الكلام قائم على هذه الفكرة، وهي محاولة التوفيق بين العقل والنقل.

وهذا الاعتذار شبيهٌ بما اعتذر به من ذمّهم الله في كتابه، ممن تحاكموا إلى الطاغوت، فلما عوقبوا على ذلك، جاؤوا يحلفون بأنّهم ما أرادوا إلّا الإحسان والتوفيق.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه عن لازِمِ قولِ المعطِّلة بأنَّ معرفة الصفات إنّما تؤخذ من أدلة العقول لا من ظاهر القرآن: «ومضمونه أنّ كتاب الله لا يُهتدى به في معرفة الله، وأنّ الرسول ﷺ معزولٌ عن التعليمِ والإخبارِ بصفاتِ من أرسله، وأنّ الناس عند التنازع لا يردُّون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل إلى مِثلِ ما كانوا عليه في الجاهلية، وإلى مِثلِ ما يَتحاكَمُ إليهِ مَن لا

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٢).

(٢) فتح الباري (١٣/٢٥٣).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٢٧)، وينظر: قانون التأويل، له (ص١٥، ١٩-٢٠)، وكبرى اليقينيات الكونية للبوطي (ص١٣٧).

يُؤمِنُ بالأنبياء كالبراهِمة[(١)] والفلاسِفة -وهم المشرِكون- والمجوس، وبعضُ الصابئين، وإن كان هذا الردّ لا يزيد الأمرَ إلّا شدّة، ولا يرتفعُ الخلافُ به، إذ لكل فريقٍ طواغيتُ يريدون أن يتحاكموا إليهم، وقد أُمروا أن يكفروا بهم.

وما أشبهَ هؤلاء المتكلِّفين بقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: ٦٠ – ٦٢].

فإنّ هؤلاء إذا دُعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرّسول -والدعاءُ إليه بعدَ وفاته هو الدعاءُ إلى سنَّته- أعرضوا عن ذلك وهم يقولون: إنّا قصَدْنا الإحسانَ عِلمًا وعَمَلًا بهذه الطّريق التي سلكناها، والتوفيقَ بين الدلائل العقلية والنقلية.

ثم عامَّة هذه الشبهات التي يسمُّونها دلائل إنّما تقلدوا أكثرها عن طواغيتَ من طواغيتِ المشركين أو الصابئين، أو بعضِ ورثتهم الذين أُمروا أن يكفروا بهم، مثل فلان وفلان، أو عن من قال كقولهم؛ لتشابه قلوبهم، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[النساء: ٦٥]»[(٢)].

---

(١) البراهمة: ديانةٌ وقبيلةٌ فيها أشراف الهند، ينتسبون إلى براهم أو برهمي؛ ملكٍ قديمٍ من ملوكهم. وتقومُ ديانتهم على إنكارِ النبوّات. وهم أَصناف؛ فمِنهُم أصحابُ البدَدَة: والبدّ شخصٌ لا يولدُ ولا يموت ولا يهرم ولا يَطعم، ومنهم أصحاب الفكرة والوهم: يعظِّمون الفِكر ويجرِّدونه بالرياضات والاجتهادات، ويعبدون الكواكب، ومنهم أصحاب التناسخ. ينظر: الفصل لابن حزم (١/١٣٧)، والملل والنحل للشهرستاني (٢/١٢٧٠-١٢٨٠).

(٢) الفتوى الحموية (ص٢٢٥-٢٢٨)، وينظر لابن تيمية أيضًا: التسعينية (١/١٥٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/٥٨)، ومجموع الفتاوى (٣/٣١٧).

وقال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكرَ بعضَ قواعدِ المتكلِّمين: «فهذه القواعد الفاسدةُ هي التي حملَتهم على تلكَ التَّأويلاتِ الباطلة؛ لأنّهم رأَوها لا تُلائم نُصوصَ الوَحي، بل بينَها وبينها الحربُ العَوان؛ فأجهدوا أنفسهم وكدُّوا خواطِرَهُم في الصُّلح، وزَعَموا أنّ ذلك إحسانٌ وتوفيق، وكأنَّ اللهَ سبحانه أنزل هذهِ الآياتِ في شأنهم!»[١]، ثمّ ذكر هذه الآيات.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا مبيِّنًا للمُتكلِّمين مناقضَتهم للمنهَجِ الصحيح المعتمِد على النقل الموافِقِ للعقل والفطرة:

إذ قلتم العقلُ الصحيح يعارضُ الـ ـــمنقولَ مِـن أثَـرٍ ومِـن قُـرآنِ
فنُقَـدمُ المعقـولَ ثـمَّ نُصـرِّف الـ ـــمنقول بالتأويـل ذي الألـوانِ
فـإذا عجَزنـا عنـه ألقينـاه لم نعبـأ بـه قصـدًا إلى الإحسـانِ
ولَكُـمْ بـذا سـلفٌ لَهـمْ تـابعتمُ لمـا دُعـوا للأخـذ بـالقرآنِ
صَـدُّوا فلـما أن أُصـيبوا أقسـموا لَـمُرادُنا توفيـقُ ذي الإحسَانِ[٢]

وقال ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر أنّ المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنّهم إذا دُعوا إلى الله والرسولِ - وهو الدُّعاء إلى كتابِ الله وسنّةِ رَسوله - صَدُّوا صُدُودًا، وأنّهم يزعمون أنّهم إنّما أرادوا إحسانًا وتوفيقًا. وكما يقوله كثيرٌ من المتكلِّمة والمتفلسِفة وغيرهم: إنَّما نريدُ أن نُحِسَّ الأشياء بحقيقتها، أي: نُدْركها ونَعْرفها، ونُريد التوفيقَ بين الدَّلائل التي يُسمُّونها العقليّات - وهي في الحقيقة: جَهليّات - وبينَ الدّلائلِ النّقليةِ المنقولة عن الرسول... وكلُّ من طلب أن يُحَكِّم في شيء من أمر الدين غيرَ ما جاء به الرسول، ويظنُّ أنّ ذلك حَسَن، وأنّ ذلك جمعٌ بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه، فله نصيب من ذلك»[٣].

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٤١).

(٢) الكافية الشافية (ص٢٠٥).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٥)، وينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٠٢-٣٠٩).

وهذا المنهجُ التلفِيقيّ لدى المتكلِّمين ظاهرٌ بوضوحٍ فيما أنتجُوه من العَقائد، فإنَّهم يجمعون فيها بينَ حقٍّ وباطلٍ، فيأخذونَ بعضَ ما في النصوص وإجماعِ السلف من الحقِّ، ويمزِجُونه بمُخرجاتهم الكلاميَّة الباطلة، فينتجُ خليطٌ متناقِض من المصدَرين، كما يظهرُ في إثباتِ المعتزلةِ للأسماء ونفيهم للصفات، وكما يظهرُ في إثبات متأخّري الأشاعرة للرؤية ونفيهم للعلوّ، في أمثلةٍ أخرى يأتي الإشارة إليها في مباحث قادمةٍ بإذن الله.

وقد بيّن ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ مذهب أهل الكلام تركيبٌ ولبسٌ بين الحقِّ الذي جاء به ورثةُ الأنبياء، والباطل الذي عند ورثة الصابئة، وهم الفلاسفة، وأنّهم متفاوتون في هذا التركيب، فالصفاتيَّة[(١)] منهم -كالكلّابية والأشاعرة- أقرب إلى الأَثَارَةِ النبويّة من المعتزلة، وبيّن كيف وقع هذا التركيب بين الأثارتين عندهم في صفة كلام الله تعالى، فقال: «فلما كان هذا منهاجَهم قالوا: إنّ القرآن غير مخلوق؛ لِما دل على ذلك من النصوص وإجماع السلف، ولِما رأوا أنّه مستقيمٌ على الأصل الذي قرروه في الصفات. ورأوا أنّ التوفيق بين النصوص النبوية السمعية وبين القياس العقلي لا يستقيم إلّا أن يجعلُوا القرآن معنىً قائمًا بنفس الله تعالى كسائر الصفات...»[(٢)].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من التحاكُمِ إلى الطَّاغُوتِ، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتَّوفِيق، فيما يلي:

١. اتِّباعُهم طاغوتًا غلَوا فيه وتجاوزوا الحدَّ به؛ نتيجةً لإعراضِهم عَن وحيِ الله تعالى واتِّباعِ أمرِه، وجعلوهُ هو الحاكمَ القاضيَ على النصّ، يقبلُ منه ما شاءَ ويردُّ ما شاء.
٢. أنّهم استبدَلوا الشرَّ بالخير والضلالَ بالهُدى، فاعتمدُوا على الآراءِ الباطلةِ التي ظنُّوهَا معقولاتٍ قطعيَّة، واستغنَوا عن منبَع الهُدى والنُّور الذي هو الوحي الإلهي.

---

(١) الصفاتية: اسمٌ يطلق على من أثبتَ جنس الصِّفات في الجملة، فيدخل فيهم السلف والكلّابية والأشاعرة والكرّاميّة والمشبِّهة. ينظر: الملل والنحل (١/١٤٥-١٤٨)، ودرء التعارض (١/٣٢٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/٣٢٩).

(٢) تفسير آيات أشكلت (٢/٧٥٧).

٣. أنَّهم أظهرُوا فعلَهم هذا في قالَبٍ حَسَن، فزَعَموا أنَّهم لم يريدوا به إلّا الإحسانَ في العِلم والعَمَل، والتوفيقَ بين طاغُوتهم والوَحي، مع أنّ الإحسان كلَّ الإحسان في اتِّباع الوحي، ودَعوى الإيمانِ تقتضي منهم إفراد الله تعالى بالتحكيم والطاعة.

المبحث الرابع

الموافقةُ في معارضَةِ الوَحي بالقِياسِ الفاسِد

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ الله تعالى معارَضَةَ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن معارَضَةِ الوَحي بالقِياس الفاسِد، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى معارَضَةَ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد

من المناهج التي يسلكها أهل الباطل في ردِّ وحي الله تعالى وشرعه أنَّهم يعارضونه بالقياس الفاسد، وقد ذكر الله تعالى عنهم هذا المسلك، وذمّهم عليه.

فأوَّلُ من ابتدع هذا المنهج وسَلكه هو إبليس اللَّعين، إمامُ أهل الباطل وكبيرُهم، فإنَّه لما أمَرَهُ الله تعالى بالسجود لآدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أبى أن يسجُد، وعارَض هذا الأمرَ بعقله، فقاسَ قياسًا فاسدًا، يقول تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، فاعترض على أمر الله تعالى له بالسجود، محتجًّا بسموِّ أصله الذي خُلق منه -وهو النار- على أصل آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ - وهو الطين -، وهذا قياسٌ عقليٌّ فاسد[1]. وجاء عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه تلا هذه الآية، فقال: «قاسَ إبليس، وهو أوَّلُ من قاس»[2]، وبيَّن الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3] بُطلانَ قياسِ إبليسَ بقوله: «وذلك أنّ الله تعالى أمره بالسجود لآدم، فقاسَ ليدفع بقياسه ما أمره الله به نصًّا، فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾، فجعل قوَّةَ النار على الطين دليلًا على أنّ الأضعفَ حكمُه أن يخضع للأقوى، وأنّ آدم أولى بالسُّجودِ له، فوضَع القياسَ في غير موضعه،

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٩٨-٩٩٩)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص٤٤٦).

(٢) رواه الدارمي (١/٢٨٠، رقم١٩٦)، والطبري في جامع البيان (١٠/٨٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٩٢، رقم١٦٧٤)، والهروي في ذم الكلام (٢/٢٠٠، رقم٣٥٥)، وينظر: الملل والنحل للشَّهرَستاني (١/١٢).

(٣) هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أبو بكر، الخطيب البغدادي، الإمامُ الأوحَد العلّامة المفتي الحافظ الناقد محدِّث وقته، أحد الأئمة المشهورين والمصنِّفين المكثرين والحفّاظ المبرّزين ومن خُتم به ديوان المحدثين. كان مهيبًا وقورًا ثقة متحرّيًا حجةً حسنَ الخط، قيل: إنه كان يذهب إلى مذهب أبي الحسن الأشعري. عَمِل نيفًا وخمسين مصنَّفًا، منها: «تاريخ مدينة السَّلام»، و«الكفاية في معرفة الرواية»، ولد سنة ٣٩٢هـ، وتوفي سنة ٤٦٣هـ. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥/٣١-٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٢٧٠-٢٨٩).

فكان ذلك فاسدًا؛ لمخالفةِ النص، ومفارَقَةِ الدلالة»[١]، وتوسّع الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إبطال هذا القياس من وجوهٍ كثيرة[٢].

قال الشَّهرَستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلَم أنّ أول شبهة وقعت في الخليقة: شُبهةُ إبليس لعنه الله، ومصدرُها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختيارُه الهوى في معارضة الأمر، واستكبارُه بالمادة التي خُلق منها وهي النار على مادة آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وهي الطين»[٣].

وقد ورِث جميعُ أهل الباطل هذا المنهج عن إبليسَ اللعين، فوقعوا في الغواية والضَّلال، كما قال ابنُ سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أوّلُ من قاسَ إبليس، وما عُبِدت الشَّمسُ والقَمر إلّا بالمقاييس»[٤]. وقالَ ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ معارضة الوحي بالعقل ميراثٌ عن الشَّيخِ أبي مُرَّة[٥] فهو أوّلُ من عارضَ السَّمعَ بالعقل وقدَّمهُ عليه»[٦]. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعارضةُ بين العقلِ والنَّقل هي أصلُ كُلِّ فسادٍ في العالم، وهي ضدُّ دعوة الرسل من كلِّ وجه، فإنّهم دعَوا إلى تقديم الوحي على الآراء والعقول، وصار خصومُهم إلى ضدّ ذلك، فأتباع الرسل قدَّموا الوحيَ على الرأي والمعقول، وأتباع إبليسَ أو

---

(١) الفقيه والمتفقِّه (١/٥٠٣).

(٢) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٤/١٥٥٤- ١٥٥٩)، والصواعق المرسلة، له (٣/١٠٠٢-١٠٠٧)، وينظر أيضًا: جامع البيان للطبري (١٠/٨٦)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (٢/٥٣٥- ٥٣٦)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص٤٤٦).

(٣) الملل والنحل (١/١٢)، وينظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/٢٠٤).

(٤) رواه ابن أبي شيبة (١٩/٥٣٤، رقم٣٦٩٥٦)، والدارمي (١/٢٨٠، رقم١٩٥)، والطبري في جامع البيان (١٠/٨٧)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/٤٦٦، رقم٥٠٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٨٩٢، رقم١٦٧٥)، والهروي في ذم الكلام (٢/٢٠٠، رقم٣٥٦).

(٥) أبو مُرّة: كُنية إبليس، قال أبو منصور الثعالبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّما يُكنى بهذه الكنية لأنّ الشيخَ النجديَّ الذي ظهرَ إبليسُ في صورتِه فأشارَ على قريشٍ بأن يكونُوا سيفًا واحدًا على النبيِّ ﷺ كان يُكنى أبا مُرّة». ثمار القلوب (١/٣٩٢)، وينظر: الصحاح للجوهري (٢/٨١٤).

(٦) الصواعق المرسلة (٣/٩٩٨).

نائبٍ من نُوَّابه قدَّموا العقلَ على النَّقل»(١). وقال أيضًا: «وكلُّ من عارَض نصوص الأنبياء بقياسِه ورأيِه فهو من خلفائِه وأتباعِه»(٢).

وبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ سرَّ توريث إبليس هذا المسلك لأتباعه وكيفيّتَه بقوله: «ولما عَلِم الشيخُ (أي إبليس) أنَّه قد أصيبَ من معارضة الوحي بالعقل، وعلم أنَّه لا شيءَ أبلغُ في مناقضةِ الوحي والشَّرع وإبطالِه من معارضَته بالعقول: أوحَى إلى تلامذته وإخوانه من الشبهاتِ الخيالية ما يُعارض به الوحي، وأوهَم أصحابه وتلاميذه أنّها قواطع عقلية وقال إن قدَّمتم الوحي عليها فسَدَت عقولُكم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَـٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ومن المعلوم أنّ وحيَهم إنّما هو شُبَهٌ عقلية»(٣).

وهذا الميراث الذي تلقّفه أعداءُ الرسل لم يزَل يسري فيهم منذ القديم، فمن ذلك أنّ المشركين جميعًا سوَّوا بين الخالق والمخلوق، فإنّ عبادتَهم لغير الله تسويةٌ باطلةٌ بين معبوداتِهم وبين الله تعالى الذي يستحق إفراده بالعبادة دون من سواه، وهذا ناشئٌ عن قياس فاسد، قِيسَ به المخلوقُ على الخالق، وقد ذمَّهم الله تعالى على ذلك فقال: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، «أي: يقِيسونه على غيره، ويُسوُّون بينَه وبينَ غيرِه في الإلهيَّة والعُبودية»(٤).

وكما أوقعهم القياس الفاسد في الإشراك بالله وردِّ دعوةِ التوحيد، فقد أوقَعهم أيضًا في التكذيب بالنبوّة، وذلك أنَّهم قاسوا الرسل على أنفسهم في عدم كونهم أنبياء؛ لتساويهم في الخِلقة والصورة والهيئة، فنفَوا الفارق بينهم وبين رسلهم، وطالبوهم -بمقتضَى هذا القياس- بأن يكون الرُّسلُ ملائكةً لا بشرًا، ولذلك نقض الرسُل هذا القياس وبيَّنوا فساده بإثبات الفارق، وهو اصطفاءُ الله تعالى لهم بالرسالة، كما قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٢/٥٤٤).

(٢) بدائع الفوائد (٤/١٥٥٩).

(٣) الصواعق المرسلة (٣/١٠٠١).

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم (٣/٢٠٥-٢٠٦).

كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ١٠ - ١١]، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعنى: صدقتم في قولكم، أي: بشرٌ مثلكم في الأشخاص والخِلقة، لكنْ تباينَّا بفضل الله ومَنِّهِ الذي يختص به من يشاء، ففارقوهم بالمعنى»(١).

قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الشُّبهةُ لم تزَل متوارَثةً بين المكذِّبين من الأمم، وهيَ من أوهى الشُّبَه؛ فإنَّه ليس من شرط الإرسال أن يكون المرسَلُ ملَكًا، وإنّما شرط الرِّسالة أن يأتي الرسول بما يدلّ على صِدقه، فليقدحوا إن استطاعوا بصدقهم بقادحٍ عقلي أو شرعي، ولن يستطيعوا إلى ذلك سبيلًا»(٢).

ومن معارضة الوحي بالقياس الفاسد ما فعله بنو إسرائيل من بعدِ موسى فيما قصّ الله من خبرِهم حيثُ قال: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فإنّ هؤلاء علموا من خبر نبيِّهم أنّ اختيارَ طالوتَ ليكون ملكًا عليهم إنّما هو بأمر الله ووحيه، لكنهم عارضوا ذلك بقياسهم العقليِّ الفاسد، وهو أنّهم جعلوا شرفَ نسبهم وسَعة مالِهم علّةً تقتضي أن يكونوا أولى منه بالمُلك، فأبطل نبيُّهم هذا القياس بأنّه فاسِدُ الاعتبار؛ لوقوعِه في مقابلة النصّ، وأبطلَ تعليلهم بأنّ علّة حُكمِ الله بتمليكِه هي ما فضّله به من العِلم والجِسم(٣).

وقد واجه نبيُّنا محمدٌ ﷺ مثلَ هذه المعارَضات العقلية أيضًا، فمن ذلك أنّ المشركين عارضُوا

---

(١) المحرر الوجيز (٥/ ٢٣٠-٢٣١)، وينظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ٢٦٩)، وأضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٣٣١).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٤/ ١٥٦٧).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٤/ ٤٤٨)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٦)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ١٨٢).

تحريمَ الرِّبا بقياسِه على البيع المبَاح، فجعلوا «الزيادة على رأس المال بعد محِلِّ الدَّين، كالزيادة بالرِّبح في أوَّلِ البيع»(١)، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهذا قياسٌ فاسد، أبطله الله تعالى بقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فردّ عليهم سبحانه بما قطَع مقالتهم، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقال الله عز وجل: ليسَت الزيادة من وجهِ البيع نظيرَ الزيادة من وجهِ الربا؛ لأنّي أحللتُ البيعَ وحرَّمتُ الرِّبا، والأمرُ أمري والخلقُ خلقي، أقضي فيهم ما أشاء، وأستعبِدهم بما أريد، ليسَ لأحدٍ منهم أن يعترض في حُكمي، ولا أن يُخالف في أمري، وإنّما عليهم طاعَتي والتسليمُ لحكمي»(٢).

ونظير هذا الاعتراض بالقياس الفاسد، اعتراض المشركين على تحريم الميتة، بقياسهم لها على المذكّى، فقالوا: إنّ الميتة قتلها الله؛ فهي أولى بالحِلّ ممّا قتله الآدمي، وهو قياسُ أَولى فاسِدٌ، ردّه الله تعالى بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، قالَ ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «يوحي الشياطين إلى أوليائهم من المشركين أن يقولوا: تأكلون ممّا قتلتم ولا تأكلون ممّا قتل الله؟! فقال: إنّ الذي قتلتُم يُذكَرُ اسم الله عليه، وإنّ الذي ماتَ لم يُذكر اسم الله عليه»(٣).

ومن ذلك أيضًا اعتراضُ الكفّار على نزولِ القرآن الكريم مُنَجَّمًا، بقياسٍ عقليٍّ قاسُوا به القرآنَ

(١) الوجيز للواحدي (١/١٩٢).

(٢) جامع البيان (٥/٤٣-٤٤).

(٣) أخرجه الطبري (٩/٥٢٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٨٠، رقم٧٨٤٦)، وأبو الشيخ كما في الدر المنثور للسيوطي (٦/١٨٦)، ورواه بلفظٍ آخرَ مختصَرٍ: أبو داود، كتاب الذبائح: باب في أكل ذبائح أهل الكتاب، رقم(٢٨١٨)، والحاكم (٤/١١٣)، وقال: «صحيحٌ على شرط مسلم»، وصحَّح إسناده ابن كثير في تفسيره (٦/١٥٨)، وابن حجر في فتح الباري (٩/٦٢٤)، وصحّحه الألباني في أحكامه على سنن أبي داود (رقم٢٨١٨).

على الكتُبِ السابقة التي نزلت جُملةً واحدة[(١)]، فأبطل اللهُ تعالى هذا القياس بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴾ [الفرقان: ٣٢].

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا قَالُواْ لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ ﴾[القصص: ٤٨]، فإنّ مشركي قريشٍ طلبوا أن يكون الكتاب الذي أُنزل على محمد ﷺ كالكتاب الذي أنزل على موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، أي: في نزوله جملةً واحدة[(٢)]، وهي حجّةٌ لقَّنها إياهم اليهود، فأبطل الله تلك الحجة بقوله: ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۖ قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ ﴾، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معناه: «أوَلم يكفرِ الذين علَّموا هذه الحجةَ من اليهود بما أُوتي موسى من قبلِك؟»[(٣)]، فأبطل الله قياسَهم بإبطال أصلهم المقيسِ عليه؛ لأنّهم لم يؤمنوا بكتابِ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ حتى يؤمنوا بكتابِ محمدٍ ﷺ، قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنّ قياسَهم على كتاب موسى قياسٌ قد نقضوه؛ فكيف يقيسونه على كتابٍ كفروا به ولم يؤمنوا؟!»[(٤)].

ومن القياس الفاسد الذي عارض به المشركون الوحي، أنّهم لما نزل قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قالوا: إذا كان عيسى قد عُبد من دون الله فهو مع آلهتنا في النار، ونحن نرضَى بذلك، فقاسوا أصنامهم على مَن فضّله الله بنبوَّته ورسالته ودعا إلى عبادة الله وحده[(٥)]، فأبطل الله تعالى ذلك القياس بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وبقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨ إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ وَجَعَلۡنَٰهُ مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ۝٥٩ ﴾ [الزخرف: ٥٧ - ٥٩]، قال

(١) ينظر: الوجيز للواحدي (٧٧٨/٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (٣٣٢/٣).

(٢) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٢٥٣/٧)، والوجيز للواحدي (٨٢٠/٢).

(٣) جامع البيان (٢٦٥/١٨).

(٤) تيسير الكريم الرحمن (١٢٨٤/٣).

(٥) ينظر: الإخنائية لابن تيمية (ص٢٧٦).

الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نزلت هذه الآيةُ حينَ خاصمَه الكُفَّار، لمّا نزَل قولُه تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ الآية، فقالوا: رضِينا أن تكون آلهتُنا بمنزلة عيسى، فجعلوا عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مثلًا لآلهتهم»(١).

ومن الأقيسة الفاسدة التي عارضوا بها النبيَّ ﷺ، أنَّهم كذبوا بنبوَّتِه وداحضوا القرآنَ الذي أُنزل إليه محتجِّين بقياسِهِ على ما يتنزّل على الكهّان من الشياطين، فجعلوهما من جنسٍ واحدٍ بقياسٍ كاذبٍ باطل، وقاسوه أيضًا على الشِّعر بجامع كونِهِ كلامًا موزونًا يؤثر في سامعيه، فكذَّبهم الله تعالى في قياسهم الأول بقوله: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿٢١٢﴾ ﴾ [الشعراء: ٢١٠ - ٢١٢]، فمنَعَ هذا القياس وبيّن فساده.

ثمّ أبطل سبحانه القياسَين ببيان الفارق بين النبي ﷺ وبين الكُهَّان والشُّعرَاء، فقال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٦].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجِماع شُبه هؤلاء الكفّار: أنَّهم قاسُوا الرسول على من فرَّق الله بينه وبينه، وكفرُوا بفضل الله الذي اختصَّ به رُسُلَه، فأُتوا من جِهةِ القياسِ الفاسد. ولا بدَّ في القياس من قدرٍ مشتَرَك بين المشبَّه والمشبه به، مثلِ جنسِ الوحيِ والتنزُّل؛ فإنَّ الشياطين يتنزَّلون على أوليائهم ويُوحون إليهم، كقوله: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١]»(٢). ثمّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الآيات السابقة التي فرّق الله به بين النبي وبين الكاهن والشاعر، فقال: «فذكر الفرقَ بينه وبين من قال: تنزَّلُ عليه الشياطين من الكهان والمتنبئين ونحوِهم، وبين الشعراء؛ لأنّ الكاهنَ قد يُخبِر بغيبٍ بكلامٍ مسجوع، والشاعرُ أيضًا يأتي بكلامٍ منظومٍ يحرِّك به

(١) الوجيز (٢/٩٧٦-٩٧٧).

(٢) تفسير آيات أشكلت (٢/٧٢٦).

النفوس؛ فإنَّ قرين الشيطان مادَّتُه من الشيطان ويعين الشيطان بكذِبه وفجوره. والشاعرُ مادَّته من نفسه وربَّما أعانه الشيطان. فأخبر أنّ الشياطين إنّما تنزَّلُ على من يناسِبها، وهو الكاذِبُ في قوله الفاجرُ في عمله؛ بخلاف الصادق البَرّ، وأنّ الشعراء إنّما يحركون النفوس إلى أهوائها فيتَّبِعهم الغاوون، وهم الذين يتَّبعون الأهواءَ وشهواتِ الغَيّ، فنفى كلًّا منهما بانتفاءِ لازمه، وبيَّن ما تجتمع فيه شياطين الإنس والجن»[١].

والأمثلة كثيرةٌ على القياسات الفاسدة التي عارضَ بها المبطلون خبر الله تعالى وأمرَه[٢]، وقد تكفّل الله تعالى بإبطالِها وردِّها جميعًا، فقال جلّ شأنه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر تعالى نبيَّه أنّ هؤلاءِ الكفرةَ لا يجيئون بمَثَلٍ يضربونه على جهة المعارضَة منهم... إلّا جاءَ القرآن بالحقِّ في ذلك»[٣]. وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر سبحانه أنّ الكفّارَ لا يأتونه بقياسٍ عقليٍّ لباطلهم إلّا جاءه الله بالحقّ، وجاءَه من البيان والدليل وضربِ المثل بما هو أحسن تفسيرًا وكشفًا وإيضاحًا للحقِّ من قياسهم»[٤].

وقد سمّى الله تعالى المعارضين للوحي بآرائهم بالسُّفهاء، ممّا يدلّ على أنّ من عارَض الوحي بعقلِه فمعقولُه سَفهٌ وجهلٌ في الحقيقة، ومن ذلك أنّ الله تعالى أخبر عن معارضة اليهودِ وأهل النفاق ما أمرَ به نبيّه ﷺ من استقبالِ الكعبةِ بدلَ بيتِ المقدس[٥]، فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]. قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي ذلك: الاعتراضُ على حُكمِ الله وشرعِه وفضلِه وإحسانه، فسلّاهم وأخبر بوقوعه، وأنّه إنّما يقع ممن اتصفَ بالسفه، قليلِ العقل والحلم والديانة، فلا تبالُوا بهم، إذ قد عُلِم مصدرُ هذا الكلام، فالعاقِل لا يبالي

---

(١) المصدر السابق (٢/٧٢٧-٧٢٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/٢٨٧-٢٨٨)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٢/٢٦٨- ٢٧٠).

(٣) المحرر الوجيز (٦/٤٣٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/١٠٦)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية أيضًا (١/٤٥٢، ٦/٣٠٠).

(٥) ينظر: جامع البيان للطبري (٢/٦١٦).

باعتراض السفيه، ولا يلقي له ذهنَه. ودلَّت الآيةُ على أنَّه لا يعترِض على أحكام الله، إلّا سفيهٌ جاهلٌ مُعاند، وأمّا الرشيدُ المؤمن العاقل، فيتلقَّى أحكامَ ربِّه بالقَبول والانقيادِ والتسليم»[(١)].

بل أخبر سبحانه أنّ الاعتراض على وحيه سبحانه إنّما هو صنيعُ أهل الكفر به، فقال تعالى: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [غافر: ٤]، وقال: ﴿ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ ﴾ [الكهف: ٥٦][(٢)]، ومعارضةُ وحي الله تعالى بالرأي الفاسد هو من الجدال بالباطل في آياته[(٣)].

وبيّن سبحانه وتعالى أنَّ الدافع إلى معارضة الوحي بالعقل إنّما هو الكِبر الناشِئُ عن الاعتداد بالآراء والعقول، والازدراء للوحي وما جاء به الرسول، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ﴾[غافر: ٥٦]، وقال: ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر: ٣٥]، فهذا يبيِّن ما في قلوب المجادلين في آيات الله والمعارضين لها من الكِبر والاستعلاء عليها، وبيّن سبحانه أنّهم ازدرَوا آياته واتخذوها هزوًا بقوله: ﴿ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوًا ﴾ [الكهف: ٥٦]؛ وبيّن سبحانه اعتدادهم بعِلمِهم وازدراءَهم لرُسُلِ الله في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [غافر: ٨٣]، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبر [الله تعالى] أنّ مصدرَ تلك

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/١٠١).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥/٢٠٦).

(٣) سمّاه الله تعالى بذلك، فقال في قياس المشركين أصنامهم على عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ [الزخرف: ٥٨]، وقال في معارضة تحريم الميتة بالرأي: ﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ [الحج: ٨ - ٩]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: بلا عقلٍ صحيح، ولا نقل صحيحٍ صريح، بل لمجردِ الرأي والهوى». تفسير القرآن العظيم (١٠/٢٠)، وينظر: درء التعارض لابن تيمية (١/١٩٠).

المجادلةِ كبرٌ واستكبارٌ عن قَبول الحقّ ممن يرون أنَّهم أعلمُ منهم... وهذا شأنُ النفوس الجاهلة الظالمة إذا كان عندها شيءٌ من علمٍ قد تميَّزت به عمَّن هو أجهلُ منها، وحصلَ لها به نوعُ رياسةٍ ومال، فإذا جاءَها من هو أعلمُ منها بحيثُ تُمحى رُسوم علومِها ومعارفِها في علمِه ومعرفتِه: عارضتهُ بما عندَها من العلم، وطَعَنت فيما عنده بأنواع المطاعن»[1].

ولذلك كانت عاقبة هؤلاء في الدنيا المقتَ من الله ومن المؤمنين، كما قال في الآية السابقة قريبًا: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٣٥]، وجعل الخزيَ عذابهم في الدنيا، نقيضَ استكبارهم في أنفسِهم، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٩﴾ [الحج: ٨ – ٩]، وثَنيُ العِطف هو ليُّ العُنُقِ استكبارًا وإعراضًا[2]، والخزيُ الذي جُوزوا به، هو- كما قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «الإهانةُ والذلّ، كما أنَّه لما استكبر عن آياتِ الله لقَّاه الله المذلَّة في الدنيا»[3].

وقد توعّد الله من عارض وحيَه تعالى برأيِه الفاسد وعيدًا شديدًا، فقال مبيِّنًا عقابَهم في الدنيا: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥]، وأخبرَ عمّا لهم في الدنيا من الخزي، وفي الآخرة من العذاب، فقال جلّ شأنه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٩﴾ [الحج: ٨ – ٩]. وأخبر سبحانه عن ندمِهم على قياسهم الفاسد واعترافِهم ببطلانه حين يُلقون في النار، فيقولون عن قياسهم آلهتَهم الباطلة على الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧ – ٩٨].

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/٩٠١-٩٠٢).

(٢) ينظر: معالم التنزيل للبغوي (٣/٢٠٣)، والمفردات للراغب (ص٥٧٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٠/٢٠).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن معارَضَةِ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

اقتبس أهل البدع جميعًا شعبةً من ميراث إبليس في معارضة الوحي بالرأي والقياس الفاسد، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُّ بدعةٍ ومقالةٍ فاسدةٍ في أديانِ الرسلِ فأصلُها من القياسِ الفاسد»(١)، ويشهد له قول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أكثرُ ما يخطِئُ الناس من جهة التأويل والقياس»(٢).

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُّ فريق من أرباب البدع يعرِض النصوص على بدعته وما ظَنَّه معقُولًا، فما وافقه قال: إنَّه محكَم، وقبِلَه واحتجَّ به، وما خالفه قال: إنَّه متشابه، ثمّ ردَّه، وسمَّى ردَّه تفويضًا! أو حرَّفه، وسمَّى تحريفه تأويلًا! فلذلك اشتدَّ إنكار أهل السنّة عليهم»(٣).

لكنّ نصيبَ أهل الكلام من ذلك كان أكثرَ من غيرهم، فإنَّهم أوّلُ من اعتمد على العقل اعتمادًا كُليًّا، وتوهَّموا وجود التعارض بين الوحي والعقل، واعتقدوا أنّ العقل أصلٌ لثبوت الوحي، فجعلوه حاكمًا عليه عند ذلك التعارض(٤)، ولذا فإنَّ آفةَ الاعتراضِ على الوحي بالقِياسات العقليَّة هي آفةٌ أصيلةٌ عند المتكلِّمين، وهي في الحقيقة أعظم سببٍ لخطئِهم وانحرافِهم.

وجميعُ الاستدلالات العقلية التي يخالفُ بها المُتكلِّمونَ نصوصَ الكتاب والسنّة هي من هذا

---

(١) إعلام الموقعين (٣/٢٠٦)، وينظر: الحجة في بيان المحجّة للأصبهاني (١/٣٤٧)، ومجموع الفتاوى (٣/٣٥٠).

(٢) نقله ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التدمرية (ص١٠٦-١٠٩)، والإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (٧/٣٩٢).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٥٠٠).

(٤) ينظر: النبوات لابن تيمية (١/٤٢٣-٤٢٤)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١٠٧٠-١٠٧٢).

الباب، وقد تكونُ في باب أسماءِ الله وصفاته أو في غيره، فكلُّ من نفى منهم خبرًا من أخبار الوحي فإنّما بنَى نفيَه على قياسٍ عقليٍّ فاسدٍ أوهَمه تلك المعارضة(١).

ففي باب الأسماء والصفات نفى من نفى من المتكلِّمين بالأقيسة العقلية الفاسدة أسماءَ الله وصفاته، وعلوّه واستواءَه على عرشه، وتكليمه لعباده، وفعلَه ما يشاء متى شاء، وعمومَ مشيئته وخلقِه.

وقد بيّن الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حقيقة القياس الفاسد المذموم في باب توحيد الله تعالى بأنّه «الذي يؤدِّي إلى البدع والإلحاد، نحوِ تشبيهِ الخالق بالخَلق، وتشبيه صفاته بصفات المخلوقين، ودَفعِ قايِسِه ما أثبتَ الله تعالى لنفسه، وَوَصَفتهُ به رُسُله ممّا ينفيه القياسُ بفعله»(٢).

وهذا القياس الفاسد هو عينُ ما وقع فيه المُتكلِّمون، فرأسُ أقيستهم الفاسدة ويُنبوعها هو دليل حدوث الأجسام(٣)، الذي استدلوا به على إثبات الصانع وحدوث العالم، بل اعتبروه أهمَّ الأدلَّة على ذلك وأعظمَها وأوجبَها(٤)، وبيانُه إجمالًا أنَّهم قالوا: إنّ الأجسام ملازِمةٌ للأعراض، والأعراضُ حادثةٌ، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ فالأجسامُ حادِثة. قالوا: فثبتَ أنّ هذا العالَمَ حادِثٌ، ولا بدَّ له حينئذٍ من محدِثٍ يُخرِجُه من العَدَم إلى الوجود، وهذا المحدِث لا يجوز أن

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٣/٢٠٦).

(٢) الفقيه والمتفقِّه (١/٥١١).

(٣) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/٣١٢)، وهذا الدليل له عدّة أسماء عندهم، فهو أيضًا: دليل حدوث العالم بحدوث الأجسام، ودليل الأعراض، ودليل حدوث الجواهر والأعراض. ينظر: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهَبهُم في الصفات، أ. د. عبد القادر صوفي (١/٣١٩).

(٤) قال الرازي: «اعلَم أن جمهور المُتكلِّمين لا يعوِّلون إلّا على هذا الطريق» المطالب العالية (١/١١٧)، وقد نقل عبد القاهر البغدادي اتفاق الأشاعرة على هذا الدليل. الفرق بين الفرق(ص٣٣٤-٣٣٥)، وينظر: التوحيد للماتريدي (ص٣١٢)، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٩٤)، والمختصر في أصول الدين، له، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢٠١-٢٠٢)، ونهاية الإقدام للشَّهرَستاني (ص٩)، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، أ. د. عبد القادر صوفي (١/٣٢٠-٣٢٢).

يكون حادثًا؛ منعًا للتسلسل[١]، فثبت أنّ للعالَمِ صانعًا قديمًا[٢]، وألزمهم هذا الدليل أنّ صانع العالم لا تقوم به الحوادث، وأنّه ليس جسمًا؛ لأنّه قد ثبت أنّ الأجسام حادثة[٣]. فلمّا التزموا ذلك اصطدموا بالنصوصِ التي تثبت فعل الله وكلامه متى شاء، وتثبت وصفه بالمحبَّة والرِّضا والغضب، فسارعوا إلى نفيِها؛ منعًا لقيام الحوادث بذات الله[٤]، وعارض أكثرهم أيضًا النصوص الكثيرة التي تثبت وصفه سبحانه بالعلوّ والاستواء؛ منعًا لوصفِه بالجسمية[٥]، بل عارضت المعتزلة والجهمية جميعَ نصوصِ الصِّفات؛ لأنَّ الصِّفات كلَّها عندهم أعراضٌ لا تقوم إلَّا بحادث[٦]، بل عارضت الجهميةُ الغُلاة نصوصَ أسماء الله تعالى؛ لأنّ إثبات الأسماءِ يستلزمُ إثباتَ ما تضمَّنتهُ من الصفات[٧].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعن هذه الحجَّةِ ونحوِها نشأَ القول بأنَّ القرآن مخلوق، وأنَّ الله تعالى لا يُرى في الآخرة، وأنّه ليس فوق العرش، ونحوِ ذلك من مقالات الجهمية النفاة؛ لأنّ القرآن

---

(١) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية، وهو نوعان: تسلسل في المؤثِّرات كالتسلسل في العلل والمعلولات وهذا باطلٌ بالاتفاق، وتسلسل في الآثار المفعولات وهذا جائز خلافًا لكثيرٍ من المتكلِّمين. ينظر: التعريفات (ص٥٢)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٩٦)، ومنهاج السنّة (١/٤٣٦- ٤٣٨)، ودرء التعارض (١/٣٦٤-٣٦٦)، والصفدية لابن تيمية (٢/٦٨).

(٢) ينظر: التمهيد للباقلاني (ص٢٢-٢٣، ٢٥)، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢٠٣)، ولمع الأدلة للجويني (ص٨٧-٩١)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٥٧-٦٨)، والأربعين في أصول الدين للرازي (١/١٢٤)، والإشارة في أصول الكلام، له (ص٦٩، ٧٢).

(٣) ينظر: التمهيد للباقلاني (ص٢٧-٢٨)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٧١-٧٣، ١٠٢).

(٤) ينظر: إحياء علوم الدين للغزالي (١/١٩٠)، والمطالب العالية للرازي (٢/٧٤)، وأساس التقديس، له (ص١٩٨، ٢٧٨).

(٥) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٨٤).

(٦) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٩٣، ٢٠١، ٢٣٠-٢٣١)، ودرء التعارض لابن تيمية (١/٣٠٥-٣٠٦).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٥).

كلامٌ، وهو صفةٌ من الصفات، والصِّفاتُ عندهم لا تقومُ به، وأيضًا فالكلام يستلزِم فعلَ المُتكلِّم، وعندهم: لا يجوز قيامُ فعلٍ به، ولأنّ الرؤيةَ تقتضي مقابلةً ومعاينةً، والعلوَّ يقتضي مباينةً ومسامتةً وذلك من صفات الأجسام. وبالجملة فقد صاروا ينفون ما ينفونه من صفات الله تعالى؛ لأنّ إثبات ذلك يقتضي أن يكون الموصوف جسمًا، وذلك ممتنعٌ؛ لأنّ الدليل على إثبات الصانع إنّما هو حدوث الأجسام، فلو كان جسمًا لبطَلَ دليلُ إثبات الصانع!»(١).

ولقد صدق وصفُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الدليل وأثره على المُتكلِّمين بأنّه: «أعظمُ القواطع العقلية التي يعارضون بها الكتبَ الإلهية والنصوصَ النبوية وما كان عليه سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها»(٢).

ومع تعظيم المُتكلِّمين لهذا الدليل ومعارضتهم نصوصَ الصفات لأجله، فإنّ من تأمّل فيه وجد أنَّه من باب القياس العقليِّ الفاسد، ويظهر ذلك من وجهين(٣):

١. أنّهم عارضوا بهذا القياس وحي الله تعالى، وإذا كان القياس المخالف للنصِّ قياسًا فاسدَ الاعتبار(٤)، فإنّ هذا القياس يخالِفُ النصوصَ الكثيرةَ المعلومة بالضّرورة من الكتاب والسنّة التي جاءت لإثباتِ ربوبية الله وكمالِ صفاته جلّ وعلا.

٢. أنّ هذا القياسَ باطلٌ في نفسه، ويكفِي في بَيانِ بُطلانِه ما يلي:

أ. أنّه مبنيٌّ على قياسِ الخالق على المخلوق بقياسٍ فاسد، لأنّه يتضمّن الحكم على الله تعالى بما يُحكم به على الأجسام المشاهَدة في العالم(٥)، كمثل قولهم: كلّ ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قولهم: كل ما لا يخلو من الحوادث - أي من الممكِنات المفتقرة - فهو حادث، فأخذوا هذا قضيةً كلية، وقاسُوا فيها الخالقَ على المخلوق قياسًا فاسدًا... والغلط

---

(١) درء التعارض (١/٣٠٦)، وينظر: الكتاب نفسه (١/٤١).

(٢) المصدر السابق (١/٣٠٨).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢/٧).

(٤) ينظر: روضة الناظر لابن قدامة (٢/٣٨٨)، ومجموع الفتاوى (٢٠/٥٠٥).

(٥) ينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤/١٥٦، ٥/٤٠٠).

في القياس يقعُ من تشبيه الشيءِ بخلافه، وأخذ القضيةِ الكليةِ باعتبار القَدْرِ المشترك من غير تمييزٍ بين نوعَيها، فهذا هو القياسُ الفاسد، كقياس الذين قالوا إنّما البيع مثل الربا، وقياس إبليس، ونحو ذلك من الأقيسة الفاسدة»[١].

ب. أنّ كلّ قضيةٍ باطلةٍ يتضمَّنها هذا الدليل فمبناها أيضًا على قياس عقليٍّ فاسد، مثل منعِهم لحوادِثَ لا أوَّل لها[٢]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن أبطل القياس الفاسد الذي استدلوا به على هذا المنع: «فإذا كان منتهى النُّظَّار هو القياسُ العقليُّ والاعتبار، وهم في القياس الذي جعلوه أصلَ أصول الدين يقيسونَ الشيءَ بما يَبِين مفارقتُه إيّاه في عَين الحكمِ الذي سوَّوا بينهما فيه- عُلم أنّ ذلك قياسٌ باطل. وهذا من أعظمِ أصولهم أو أعظمُ أصولهم الذي بنَوا عليها نفيَهم لِما نفَوه من أفعال الرب وصفاتِه وعارَضُوا بذلك ما أَرسلَ به رُسُلَه من أنبائِه وآياتِه»[٣].

ومن أقيسة المتكلِّمين الفاسدةِ التي يُعارضون بها النصوص، قياسُ المعتزلة القدريّةِ أفعالَ الله تعالى على أفعال خلقه فيما يجوز عليه وما لا يجوز، فإنّهم ينزِّهون اللهَ عن فِعلِ القبائح والمعائِب، ثمّ يجعلون ما يتنزَّه عنه الربُّ جلَّ وعلا من القبائح من جِنسِ ما يتنزَّه عنه المخلوق منها، فيجعلون علّة فِعل الله كعلّة فعل عَبدِه[٤]، ولذلك سُمُّوا مشبهةَ الأفعال، ويرتِّبون على ذلك نفيَ القدر، فيقولون الظلم من المخلوق الإضرارُ بمن لا يستحقّ، وهو كذلك من الخالق، ولو قدّر الله الذنوب على العبد ثمّ عذَّبه عليها لكان ظلمًا؛ لأنّه إضرارٌ بغير مستَحِقّ، واللهُ منزَّه عنه، فينفون بناءً على ذلك مشيئة الله لأفعال العباد وخلقه لها[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/ ٢٠٦)، ولمع الأدلة للجويني (ص٩٠).

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٩/ ١٨٧).

(٤) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (٦/ ١/ ١٢٢-١٢٦).

(٥) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية (١/ ١٢٧-١٢٨)، ومنهاج السنّة، له (١/ ٤٤٧)، وشرح الأصول الخمسة =

قال الشَّهرَستاني: «من قال: إنّما يحسُن منه ما يحسن مِنّا، ويقبح منه ما يقبح منّا، فقد شبَّه الخالق بالخَلق»، ثمّ قال مشبّهًا طريقةَ المعتزِلة في تطلُّب علَّةِ فِعل الله بعقولهم بطريقة إبليس حين عارض أمر الله له بالسجود لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ محتجًّا بذلك: «وسِنْخُ[١] القدرية طلبُ العِلَّة في كلِّ شيءٍ، وذاك من سِنخِ اللعين الأول إذ طَلَبَ العِلَّة في الخلق أوّلًا، والحكمةَ في التكليف ثانيًا، والفائدةَ في تكليف السجود لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ثالثًا»[٢].

وقال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]: «أمّا الكَلامُ فليس من شأننا، ولا أرى أكثر من هلك إلّا به، وبِحَمل الدِّين على ما يوجِبُه القياس. ألا ترى أنّ أهلَ القدر حين نظرُوا في قدر الله الذي هو سرُّه بآرائهم وحملُوه على مقاييسهم أرتهُم أنفسهم قياسًا على ما جُعل في تركيب المخلوق من معرفة العدل من الخلق على الخلق، أن يجعلوا ذلك حكمًا بين الله وبين العبد، فقالوا بالتخلية والإهمال، وجعلوا العباد فاعلين لما لا يشاء وقادرين على ما لا يريد، كأنَّهم لم يسمعوا بإجماع الناس على "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"! وقالوا: كيف يُضِلُّ ويُعذِّب، ويُريدُ ويُكرِه، ويحُول ويُكلِّف؟ وهل قصَّر فاعلُ هذا عن أفحَش الظلم؟ ونَسُوا ما يَلزَمُهم في اختلاف الحُكمَين، وأنَّ من مَلك البعضَ ليسَ كمن ملكَ الكُلَّ، وأنّ الخَلقَ كلَّه لله...»[٤].

وممّا يوضِّح معارضة المعتزلة لخبر الوحي في باب القدر بعقولهم الفاسدة بمثالٍ واضحٍ وصريح، ما جاء عن عمرو بن عبيد أنَّه قال عن حديث الصادق المصدوق، وهو قوله ﷺ: «إنَّ

=

للقاضي عبد الجبار (ص٣١٠، ٣٣٢، ٣٤٥)، والملل والنحل للشَّهرَستاني (١/١٦).

(١) «السِّنخ، بالكسر: الأصل». القاموس المحيط (ص٢٥٣) مادة (س ن خ). فالمراد أصل قولهم ومنشؤه.

(٢) الملل والنحل (١/١٦).

(٣) هو: عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينَوري، وقيل: المروَزيّ، العلّامة الكبير ذو الفنون، كان ثقةً دَيِّنًا فاضلًا، وكان ينتصر لمذهب أهل السنّة وسُمِّي خطيب السنّة، من مصنفاته: «غريب القرآن»، و«غريب الحديث»، توفي سنة ٢٧٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١١/٤١١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦-٣٠٢)، ومجموع الفتاوى (١٧/٣٩١-٣٩٢).

(٤) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص١٤).

أحدَكم يُجمعُ خلقُه في بطنِ أمِّهِ أربعين يومًا، ثمّ يكونُ في ذلك علقةً مثل ذلك، ثمّ يكون في ذلكَ مُضغةً مثل ذلك، ثمّ يُرسَل الملكُ فينفخُ فيه الرُّوحَ، ويؤمَرُ بأربعِ كلمات: بكتب رزقِه، وأجلِه، وعملِه، وشقيٌّ أو سعيدٌ...»الحديث[١]، وهذا الحديث جاء من طريقِ الأعمش[٢]، عن زيد بن وهب[٣]، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، فقال عمرو بن عبيد: «لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذّبتُه، ولو سمعتُ زيدَ بن وهب يقول هذا ما أحببتُه، ولو سمعتُ عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قَبِلتُه، ولو سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ هذا لرددتُه، ولو سمعتُ اللهَ تعالى يقولُ هذا لقلتُ له: ليس على هذا أخذتَ ميثاقنا»[٤]. قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ معلّقًا: «وهذا من أقبحِ الكفر، لَعَنهُ الله إن كان قال هذا»[٥].

وللمُتكلِّمين أقيسةٌ عقليّةٌ أخرى كثيرة، يعارِضون بها نصوص الوحيين[٦]، وجميعها أقيسةٌ فاسدةٌ لا تصلح للاستدلال بها فضلًا عن معارضةِ كلام الله ورسوله بها، كمعارضتهم نصوص استواء الله على عرشه بأنّه لو كان الله مستوِيًا على عرشِه حقيقةً للزمِ منه أن يكونَ حَملةُ العَرش

(١) رواه البخاري، كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة، (رقم٣٢٠٨)، ومسلم، كتاب القدر: باب كيفية خلق الآدمي (رقم٢٦٤٣)، واللفظ له.

(٢) هو: سُليمان بن مِهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد، الكوفي الأعمش، الإمام شيخُ المقرئين والمحدِّثين، ثقةٌ حافظٌ ورِعٌ لكنه يدلِّس، كان من أقرأ الناس للقرآن وأعرفهم بالفرائض وأحفظهم للحديث، أصله من نواحي الرَّي، وُلد في بدنباوند سنة ٦١هـ، وتوفي بالكوفة سنة ١٤٧هـ، وقيل سنة ١٤٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٠/٥-١٧)، وسير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦-٢٤٩)، وتقريب التهذيب (ص٢٥٤).

(٣) هو: زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي، مخضرمٌ قديم، ثقةٌ جليل، توفي بعد ٨٠هـ، وقيل سنة ٩٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/١٩٦)، وتهذيب التهذيب (٣/٤٢٧)، وتقريب التهذيب (ص٢٢٥).

(٤) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (١٤/٦٩-٧٠)، وروى نحوه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٤٤٠، رقم٩٩٠).

(٥) البداية والنهاية (١٣/٣٤٥)، وأشار المحقق في الحاشية إلى أنّ تتمّته في بعض النسخ: «وإذا كان مكذوبًا عليه فعلى من كذَبه عليه ما يستحقُّه»، ويُنظر: معارج القبول للشيخ حافظ الحكمي (٣/١١١٤).

(٦) يُنظر: منهج السلف والمتكلِّمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس (٢/٨٤٨-٨٥٦).

من الملائكة يحملونَه سبحانه وتعالى، فيكونُ محتاجًا إلى خلقه[١]. فقاسُوا استواءَ الله الغنيِّ القدير على استواء المخلوق الفقير العاجز، وعارضوا به جميع نصوص الاستواء.

ومثلُها معارضة المعتزلة نصوصَ الصفات، كصفةِ العلم بأنّ الله لو كان عالـمًا بعِلم، لكان يجب في عِلمه أن يكون مثلَ علمِنا؛ لاشتراكهما فيما يتعلَّقان به[٢]. فقاسُوا علمَ الله تعالى العامَّ الشامل لكُلِّ شيءٍ الذي لم يُسبَق بجهلٍ ولا يَعترِيهِ نِسيانٌ، على علمِ المخلوق الضعيفِ النّاقص، المسبوقِ بالجهلِ والمعرَّضِ للنِّسيان، وعارضوا بهذا القياس جميعَ أدلة النقل والعقل والفطرة الدالَّة على علم الله تعالى.

وبالجملة فقد اتفقَ أهلُ الكلام على معارضة الوحي بالعقل، ولم يجدوا غَضاضةً في الاعتراف بهذه المعارضَة بصريحِ العبارة، بل أصَّلوا لهذه المعارضة قانونًا كلِّيًّا أحالُوا فيه كلَّ أخبارِ الشَّرع إلى أن تُعرَضَ على ميزانِ العَقل، فما وافقَها أُجيز، وما عارضَها رُدّ، كما تقدّمَ نقلُ كلامِهم في المبحث السابق.

ومن العوامل التي أسهمت في انحراف المتكلّمين إلى هذا المسلك ثقتُهم وإعجابُهم بمناهجهم العقليّة، واعتقادهم فيها من اليقين والقطع ما لم يَرَوه في النصوص التي ظنوا فيها النقص والعيبَ وعدم الكفاية، فلم تكن تلك النّصوص -ولو تكاثرت وتنوَّعت دلالاتها- لتقوم بإزاءِ عقولهم التي اعتقدوا فيها الكمال.

وهذه الصورة ظاهرةٌ في عباراتهم وتقريراتهم التي سبقت الإشارة إليها، بل تكاد تكون صريحةً في مثل قول الجويني: «يتعيَّنُ... على كلِّ معتنٍ بالدين **واثقٍ بعقلِه** أن ينظُر فيما تعلَّقت به الأدلَّةُ السمعيَّة، فإن صادفَهُ غيرُ مستحيلٍ في العقل، وكانت الأدلةُ السمعية قاطعةً في طُرُقِها، لا مجالَ للاحتمالِ في ثُبوتِ أُصولِها ولا في تأويلِها، فما هذا سبيلُه فلا وجهَ إلّا القطعُ به... وإن كان

(١) ينظر: أساس التقديس للرازي (ص١٠٠-١٠١).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٠١).

مضمونُ الشرعِ المتَّصِلِ بنا مخالِفًا لقضيَّةِ العَقل فهُو مردودٌ قطعًا بأنَّ الشرع لا يخالِف العقل»(١).

وإذا كان الكفّار المعارِضون للرُّسُل قد اتَّفَقُوا على معارَضةِ الوَحي بآرائِهم وأقيِسَتِهم الفاسِدة؛ اعتدادًا منهم بآرائهم واطمئنانًا إليها، فهم سَلَفٌ لكل من سَلك هذا السبيل بعدهم من المتكلِّمين أو غيرهم(٢)، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معارضةُ أمر الرسل وخبرِهم بالمعقولات إنّما هي طريقة الكفَّار، فهم سلفٌ للخلَف بعدَهم، فبئس السلفُ وبئس الخلف»(٣). وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن عارض ما جاءت به الرسل برأيِه فله نَصيبٌ من قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ مُّرۡتَابٌ ٣٤ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾ [غافر: ٣٤-٣٥]»، وذكر آياتٍ أخرى سبق ذكرُها في المطلب السّابق، ثمّ قال: «وأمثالُ ذلك ممّا في كتاب الله تعالى ممّا يَذمُّ به الذين عارضوا رسلَ الله وكُتبَه بما عِندهُم من الرأيِ والكلام. والبِدعُ مشتقَّةٌ من الكُفر، فمن عَارَض الكتاب والسنّة بآراء الرجال كان قوله مُشتقًّا من أقوالِ هؤلاء الضلال»(٤).

بل إنّ حقيقةَ فعلِهم هذا مضاهاةُ إبليسَ اللَّعين، رأسِ أولئك الضلّال وسلفِهم، كما يبيّن ذلك ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «كلُّ من قالَ برأيِه وذَوقِه وسِياسَتِه مع وُجود النص، أو عارَضَ النص بالمعقُول: فقد ضَاهَى إبليسَ، حيثُ لم يُسلِّم لأمرِ ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف: ١٢]»(٥).

ولما كانَ الله تعالى قد أبطلَ معارضاتِ أولئك الضُّلَّال السابقين وقياساتِهم الفاسدة -معَ أنّها أقوَى مِن أكثَرِ مُعارَضاتِ المتكلِّمين- فإنَّ معارضاتِ المتكلِّمين أولَى بالفسادِ والبُطلان، يقول ابن

(١) الإرشاد (ص٣٥٩-٣٦٠).

(٢) ينظر: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، أ. د. عبد القادر صوفي (٣٠٢/١).

(٣) الصواعق المرسلة (٨٩٨/٣)، وينظر: الكتاب نفسه (٩٠١/٣-٩٠٣).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١٨٩/١-١٩١)، وينظر: الإخنائية (ص٢٧٥-٢٧٦).

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (٢٤٢/١).

القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تأمَّل معارضةَ المشركين والكفّارِ للرُّسُلِ بالعُقول وجَدَها أقوى من معارَضَةِ الجهميَّة والنُّفاةِ لخبرهم عن الله وصفاتِه وعلوِّه على خلقه وتكليمه لملائكته ورسُله بعقولهم، فإن كانت تلك المعارَضَةُ باطلةً فهذه أبطل، وإن صحَّت هذه المعارَضَة فتلك أولى بالصحة منها، وهذا لا محيد لهم عنه»(١).

ويوضِّح ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «إنّ القرآنَ مملوءٌ من ذِكر الصفاتِ والعلوِّ على الخَلقِ والاستواءِ على العرش وتكلُّم اللهِ وتكليمِهِ للرُّسُل وإثباتِ الوَجهِ واليَدَينِ والسَّمعِ والبَصَر والحَياةِ والمحبَّةِ والغَضَبِ والرِّضَى للرَّبِّ سُبحانه، وهذا عندَ النفاةِ بمنزلة وصفِه بالأكلِ والشُّربِ والجُوعِ والعَطَشِ والنَّوم والمَوت، كلُّ ذلك مستحيلٌ عليه، ومعلوم أنّ إخبارَ الرّسولِ عنه سبحانَه بما هو مُستحيلٌ عليه من أعظمِ المنفِّراتِ عنه، ومعارضَتَه فيه أسهلُ من معارضَتِه فيما عداه، ولم يعارِضه أعداؤه في حرفٍ واحدٍ من هذا الباب، ولا أنكروا عليه كلمةً واحدةً منه، معَ حِرصِهم على مُعارضَتِه بكلِّ ما يَقدِرون عليه، فهلَّا عارضوه بما عارضَتهُ به الجهميّة والنُّفاة، وقالوا: قد أخبرتَنَا بما يُخالِفُ العقلَ الصَّريحَ، فكيفَ يُمكنُنا تصديقُك؟! بل كانَ القوم على شِركِهم وضلالِهم أعرفَ باللهِ وصِفاتِه من النفاة الجهمية»(٢).

وإذا عُلم أنّ معارضة الوحي بالقياس الفاسد هي آفةٌ خطيرةٌ لدى المتكلِّمين، فإنّ السلامة من هذه الآفة لا يكون إلّا باتهام الرأي والتسليم التامّ لوحي الله تعالى وخبره وشرعه، وتحكيمه على كلِّ قياسٍ وعقل، وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواع الاعتراض على وحي الله تعالى، فقال في النَّوع الأول: «الاعتراضُ على أسمائه وصفاتِه بالشُّبه الباطلة التي يسميها أربابها قواطعَ عقلية، وهي في الحقيقة خيالاتٌ جهليَّة ومُحالاتٌ ذهنية، اعترضوا بها على أسمائه وصفاته عز وجلّ، وحكَموا بها عليه، ونفَوا لأجلِها ما أثبتَه لنفسه وأثبته له رسولُه ﷺ، وأثبتوا ما نفاه، ووالَوا بها أعداءَه، وعادَوا بها أولياءَه، وحرَّفوا بها الكلم عن مواضعه، ونسوا بها نصيبًا كثيرًا ممّا ذُكِّروا به، وتقطَّعوا

(١) الصواعق المرسلة (٣/٨٩٨).

(٢) المصدر السابق (٣/٨٩٨-٨٩٩).

لها أمرَهم بينهُم زُبُرًا كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون. والعاصم من هذا الاعتراض: التسليمُ المحضُ للوحي، فإذا سلَّم القلب له رأى صحةَ ما جاء به، وأنَّه الحقُّ بصريحِ العقل والفطرة، فاجتمع له السمع والعقل والفطرة، وهذا أكملُ الإيمان، ليس كمن الحربُ قائمٌ بين سمعِه وعقلِه وفِطرتِه!»(١).

ويبيِّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢) أنّ التسليم للوحي وترك الاعتراض عليه بالقياس هو مقتضى الإيمان بالله تعالى فيقول: «اعلموا رحمكم الله أنّ من صفات المؤمنين من أهل الحقّ تصديقَ الآثار الصحيحة وتلقِّيَها بالقبول، وتركَ الاعتراض عليها بالقياس ومُواضعة القول بالآراء والأهواء، فإنّ الإيمان تصديقٌ، والمؤمن هو المصدِّق(٣)، قال الله عزّ وجل: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]»(٤).

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من معارضَةِ الوحي بِالقِياسِ الفاسِد، فيما يلي:

١. معارضتُهم وحيَ الله تعالى بقياساتٍ عقليّةٍ فاسدة، بنَوا كثيرًا منها على تسويةِ اللهِ بخلقِه.
٢. بطلانُ قياساتِهم وفسادُها، وذلكَ من جِهةِ مخالفتِها للنصّ، ومن جِهة فسَادِها في نفسِها

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٢٧٤).

(٢) هو: عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكبَري، أبو عبد الله الحنبلي، المعروف بابن بطّة، الإمام القدوة العابد الفقيه المحدِّث، شيخ العراق، كان إمامًا في السنّة والفقه، صاحبَ أحوال وإجابة دعوة، لكنّه ذو أوهام وقلةِ إتقانٍ في الحديث. صنّف «الإبانة الكبرى»، ولد سنة ٣٠٤هـ، وتوفي بعُكبَرا سنة ٣٨٧هـ. ينظر: الأنساب للسمعاني (٢/ ٢٦١-٢٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢٩)، ولسان الميزان (٥/ ٣٤٢-٣٤٥).

(٣) يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيانَ أهمِّ أجزاءِ الإيمان وآكدِ حقائقه، فإنَّ التصديق هو أوّلُ ما يحصل به الإيمان، وتتبعُه سائرُ أجزائه من عَمَل القلب وقول اللسان وعمَل الجوارح. وينظر: شرح حديث جبريل لابن تيمية (ص٤٢٧)، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٦-٤٧٧).

(٤) الإبانة الكبرى (٧/ ٩١).

بقيامها على التسويةِ بين المختِلفَات.

٣. أنّ فسادَ قياساتِهم دليلٌ على ضَعف عقولهم، وهو ما وصف الله به معارضي وحيه بآرائهم.

٤. أنّ مِن دَوافعهم إلى هذا المسلكِ اعتدادَهم بعُقولهم واطمئنانَهم إليها، معَ قَلَقِهم مِن النُّصوصِ وعدمِ رُكونِهم إلى مَدلولاتِها ولا تَجويزِهم الاعتمادَ عليها.

المبحث الخامس
الموافقةُ في قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى قَبولَ بعضِ الوَحيِ وردَّ بعضِه.**

□ المطلب الثاني: **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى قَبولَ بعضِ الوَحيِ وردَّ بعضِه

أنزل الله تعالى الكتُبَ وشرع الشرائع ليُؤمَنَ بها كلِّها كما هي، دونَ تفريق أو انتقاء، ولكنَّ من الناسِ مَن ضلَّ فخالف ذلك، بأنْ آمن ببعضٍ ما جاء من عند الله تعالى وردَّ بعضَه، وقد جاء القرآن الكريم بذمّ هؤلاء ذمًّا شديدًا، وبيانِ أنَّ إيمانهم ببعض الوحي غيرُ معتبَر، وبنَذارَتِهم بالعذاب الشديد في الدنيا والآخرة.

فمن ذلك ما جاءَ في شأنِ أهلِ الكتاب، الذين حكى الله عنهم أنَّهم يؤمنون بما أُنزِلَ عليهم ويكفرون بما وراءه، معَ كونِه حقًّا، وكونِه مصدِّقًا لما معهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، قال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «هم أهلُ الكتاب، جزَّؤُوه أجزاءً، فآمنوا ببعضِه، وكفروا ببعضِه»(١)، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ [الرعد: ٣٦]، قالَ ابنُ سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: ومِن طوائف الكفّار المتحزِّبين على الحقِّ من يُنكِر بعضَ هذا القرآنِ ولا يصدِّقُه»(٢).

وكلُّ فِعلٍ يُردّ به بعضُ الوَحي فهوَ داخِلٌ في هذا المسلَك، ولهذا كانَ مِن كُفرِ أهلِ الكِتاب ما هو ردٌّ صريح، ككُفرِهم بالقرآنِ مع إيمانِهم بالتّوراةِ أو الإنجِيل، ومنه ما كانَ غيرَ صريح، وذلكَ بتحريف النصِّ الذي قصدُوا ردَّه حَذفًا أو تغييرًا للفظهِ أو لمعناه، كَما صنَعُوا بكُتُبِهم التي بينَ أيديهم، فقبِلوا ما وافَقَ أهواءَهم، وحرَّفُوا ما جاءَ مخالِفًا لها، كالبِشارةِ بالنّبيِّ محمّدٍ ﷺ، فكلُّ ذلكَ

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب قوله عزّ وجل: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾، (رقم٤٧٠٥).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٢/٨٣٥)، وينظر: نظم الدرر للبقاعي (١٠/٣٥٦).

داخلٌ في الكفرِ ببعضِ الوحي[١].

وإيمانُ هؤلاءِ ببعضِ الوحي لم يكُن نافِعًا لهم عندَ الله؛ لأنَّ كُفرَهم ببعضِه الآخرِ أحبَطَ ذلك الإيمانَ وأبطلَه، كما أنَّ كفرهم ببعضِه كفرٌ بجِنسِ ما أنزل الله، لأنّ جميع ما أنزله الله تعالى من جنسٍ واحد، فكلّه وحيٌ من عند الله.

ويدلُّ على هذا أنَّ اللهَ جعلَ مَن كذّب برَسولٍ واحدٍ مكذِّبًا بجميعِ الرُّسُل، فقال سبحانه: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقال تعالى مثلَه في عادٍ وثمودَ وقومِ لوطٍ وشعيب عليهما السلام[٢]، وقال أيضًا: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾ [القمر: ٢٣]، فهؤلاء كذّب كلُّ جماعةٍ منهم رسولَهم، لا سيَّما قومِ نوحٍ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، فإنّ رسولَهم كان أوّل الرُّسُل، إلّا أنّ الله عدّهم مكذِّبين بجميع الرسل؛ لأنّ تكذيب رسولٍ واحدٍ تكذيبٌ بجنس الرسالة؛ فإنّ رسالتَهم واحدة. وقد جاء عن الحسَن البصريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه سُئل عن هذه الآيات، فقال: «إنّ الآخِر جاءَ بما جاءَ به الأوّل، فإذا كذّبوا واحدًا فقد كذّبوهم أجمعين»[٣].

فالكفرُ ببعضِ ما جاء اللهُ به كُفرٌ بجميعِه، ولا يجزئُ الإيمانُ ببعضٍ دونَ بعض[٤]، ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٍ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥٢]. فقوله تعالى: «﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾، معناه: يريدون أن يفرِّقوا بين الإيمانِ بالله ورسلِه، ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ

---

(١) ينظر ما يأتي (ص٤٣٩-٤٤١).

(٢) كما في نفس السورة، الآيات: ١٢٣، ١٤١، ١٦٠، ١٧٦.

(٣) رواه الثعلبي في الكشف والبيان (٧/١٧٢)، وتحرَّف فيه اسم الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى «الحسين»، والتصويب من مختصَرِه: معالم التنزيل للبغوي (٣/٣٦٥).

(٤) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص١٧١-١٧٢)، والتنبيه والرد للملطي (ص٢٢).

سَبِيلًا ﴾ أي بين الإيمانِ بالكلِّ وبين الكُفر بالكلِّ، ﴿سَبِيلًا ﴾ أي واسطةً، وهي الإيمان بالبَعضِ دُون البَعض»(١). فجعلَ الله تعالى المجزِّئين للإيمان الذين يريدون الانتقاءَ فيه، وإيجادَ واسطةٍ بين القَبول التام والردِّ التام، بقبولِ بعضٍ وردِّ بعضٍ - هم الكافرينَ الكفرَ المحقّق؛ «ولهذا قال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقًّا ﴾ وذلكَ لئلّا يُتوهَّم أنَّ مرتبتَهم متوسِّطةٌ بين الإيمان والكُفر»(٢).

ويؤكِّد ذلكَ وصفُ الله تعالى مَن كان هذا شأنَهُ منهم بأنّه في شقاقٍ بعيد، كما في قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ﴾ [البقرة: ١٧٦]، فالذين اختلفوا في الكتاب هم المختَلِفون في جنسِ ما أنزله الله من الكتاب، بأن آمنوا ببعضه وكفروا ببعضِه، وكونُهم في شقاقٍ بعيدٍ يقتضي أنّ إيمانهم ببعضِ الكتاب لا يستلزِم قُربَهم من أهل الحقّ بسببِ ذلك، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني بذلك اليهودَ والنصارى، اختلفوا في كتاب الله؛ فكفرت اليهود بما قصَّ الله تبارك وتعالى فيهِ من قَصص عيسى ابن مريم وأمِّه، وصدَّقت النصارى ببعضِ ذلك وكفروا ببعضه، وكفروا جميعًا بما أنزل الله فيه من الأمر بتصديق محمد ﷺ. فقال جلّ ثناؤُهُ لنبيِّه محمدٍ ﷺ: إنّ هؤلاء الذين اختلفوا فيما أنزَلتُ عليك يا محمد لفي منازعةٍ ومفارقَةٍ للحقِّ بعيدةٍ من الرُّشد والصواب»(٣).

وقد بيّن سبحانه أنَّ إيمانَ أهلِ الكتاب ببعض الوحي ليس شيئًا مُعتَبرًا، وأنّهم ليسوا على شيءٍ ممّا يدّعونه حتى يؤمنوا تمامًا بكلِّ ما أنزل الله، فقال تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [المائدة: ٦٨]، أي: «فتعملوا بذلك كلِّه، وتؤمنوا بما فيه من الإيمان بمحمدٍ ﷺ وتصديقِه، وتقرُّوا بأنّ كلَّ ذلك من عند الله، فلا تكذِّبوا بشيءٍ منه، ولا تُفرِّقوا بين رُسُلِ الله فتؤمنوا ببعضٍ وتكفروا ببعضٍ، فإنّ الكفر بواحدٍ من ذلك كفرٌ

(١) مفاتيح الغيب للرازي (١١/٩٣).

(٢) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٣٧٨).

(٣) جامع البيان (٣/٧٣)، وينظر: معالم التنزيل للبغوي (١/١٤٠)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (١/٣٠٥)، ونظم الدرر للبقاعي (٢/٣٥٤-٣٥٥).

بجميعه، لأنّ كتبَ الله يصدِّق بعضُها بعضًا، فمن كذَّب ببعضِها فقد كذَّب بجميعها»(١).

وقد وصف الله هؤلاء بأنّهم يؤمنون قليلًا، فقال: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥]، لكن ليس في هذا ما يفيد أنّهم مؤمنون؛ بل المرادُ وجود بعض الإيمان في نفوسِهم، وهو الإيمانُ ببعضِ الوحي، لا أنّ المرادَ وجودُ إيمانٍ معتَبَرٍ معتدٍّ به عند الله تعالى، فذلكَ إنّما هو الإيمان بجميع ما أخبر الله به سبحانه قولًا وعملًا.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولعلَّ قائلًا أن يقول: هل كانَ للذين أخبر الله عنهم أنّهم "قليلًا ما يؤمنون" من الإيمان قليلٌ أو كثير؛ فيقالَ فيهم: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قيل: إنّ معنى الإيمان هو التصديق(٢). وقد كانت اليهودُ التي أخبر الله عنها هذا الخبرَ تُصدِّق بوحدانيَّة الله، وبالبعث والثواب والعقاب، وتكفرُ بمحمدٍ ﷺ وبنبوته، وكلُّ ذلك كان فرضًا عليهم الإيمانُ به؛ لأنّه في كتُبِهِم، وممّا جاءهم به موسَى، فصدَّقوا ببعضٍ، وذلك هو القليل من إيمانهم، وكذَّبوا ببعضٍ، فذلك هو الكثيرُ الذي أخبر الله عنهم أنّهم يكفرون به»(٣).

وممّا يبيِّن أنَّ الإيمانَ ببعضِ ما جاءَ من عند الله دون بعضٍ لا ينفعُ صاحبَه، أنَّ هذا الإيمان القليلَ ليس دافعُه التسليمَ لله تعالى والانقيادَ لشرعه، وإنّما الدّافع له موافقتُه للهوى، فإنَّه لو كان دافعُ إيمانه هو تسليمَه لله لآمن بجميع ما أنزل، لأنّ مُنزِله واحد، وبرهانَهُ واحد.

يقول ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووجهُ كونهم كافرين حتى بما زعَموا الإيمانَ به: أنَّ كل دليلٍ دلّهم على الإيمان بمَن آمنوا به موجودٌ هو أو مثلُه أو ما فوقَه للنبيِّ الذي كفروا به، وكلُّ شُبهةٍ يزعمون أنّهم يقدحون بها في النبيِّ الذي كفروا به موجودٌ مثلُها أو أعظمُ منها فيمن آمنوا به. فلم يبقَ بعد

---

(١) جامع البيان للطبري (٨/٥٧٢).

(٢) هذا رأيُ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى الإيمان، وهو لا يعارض اعتقاد السلف رحمهم الله من أنّ الإيمان يكون بالقلب واللسان والجوارح، بل هو موافِقٌ له؛ لأنّ التصديق عنده رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكون بالقلب واللسان والجوارح. ينظر: جامع البيان (١/٢٤١، ٢/٦٥٣)، ومجموع الفتاوى (١٢/٤٧٦-٤٧٧).

(٣) جامع البيان (٢/٢٣٥).

ذلك إلَّا التشهِّي والهوى ومجردُ الدعوى التي يمكن كلَّ أحدٍ أن يقابلها بمثلها»[١].

وأمّا عاقبةُ هؤلاء فإنَّها عاقبةٌ أليمة، ونهايةٌ وخيمة، فإنَّ الله تعالى جعل جزاءهم الخزيَ واللعنة، وتوعّدهم بأشدِّ العذاب يوم القيامة، فقال سبحانه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨].

وأحقَّ الله عليهم غضبه وتوعّدهم بالعذاب المُهين، فقال سبحانه في شأن أهل الكتاب الذين زعموا الإيمان بكتبهم، فلمّا جاءهم القرآن مصدِّقًا لها كفروا به: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة: ٨٩ – ٩٠].

وتوعَّدهم في الدُّنيا بأن يكفي الله نبيّه إياهم، فينصُرَهُ عليهم ويُظفِرَه بهم[٢]، فقال: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقرة: ١٣٦ – ١٣٧].

وقد بيّن الله تعالى دوافعَهم في هذا المسلك، وهي تدورُ حولَ فسادِ إرادتهم، وقصدِهم للدنيا وعدم طلبهم للحق، فقد أرجع سبحانه ذلكَ إلى الهوى، كما قال تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، وإلى البغي والحسد، فقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩ – ٩٠].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٣٧٨/١)، وينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٩٤/١١)، ونظم الدرر للبقاعي (٤٥١/٥).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠٥/٢).

وقال تعالى - بعد أن أخبر عن اليهود أنَّهم يؤمنونَ ببعض الكتاب ويكفرون ببعض -: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٨٦]، فبيّن سبحانه بذلك «السبب الذي أوجبَ لهم الكفرَ ببعضِ الكتاب، والإيمانَ ببعضه»[1]، وهو اختيارهم الدنيا على الآخرة.

وبيّن سبحانه أنَّهم إنّما يردّون ما خالف أهواءَهم، فقال تعالى: ﴿ لَقَدۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ رُسُلٗاۖ كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٠].

وأخبر سبحانه عن دوافع أهل النفاق في قبولهم الشرع إن كان الحقُّ لهم، وردِّه والإعراض عنه إن لم يكن كذلك، فقال جلّ شأنه: ﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [النور: ٤٨ - ٥٠].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قولُه: ﴿ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴾ أي: إذا كانت الحكومةُ لهم لا عليهم، جاؤوا سامعين مطيعين، وهو معنى قوله: ﴿مُذۡعِنِينَ﴾، وإذا كانت الحكومةُ عليهِ أعرَض ودعا إلى غيرِ الحقّ، وأحبَّ أن يتحاكَم إلى غير النبي ﷺ ليروجَ باطله ثَمّ. فإذعانه أوّلًا لم يكن عن اعتقادٍ منه أنّ ذلك هو الحقّ، بل لأنّه موافقٌ لهواه؛ ولهذا لـمّا خالفَ الحقُّ قصدَه، عدلَ عنهُ إلى غيره؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥ ﴾، يعني: لا يخرُج أمرهم عن أن يكون في القلوب مرضٌ لازمٌ لها، أو قد عَرض لها شكٌّ في الدين، أو يخافون أن يجورَ اللهُ ورسولُه عليهم في الحكم. وأيًّا ما كان فهو كفرٌ محض، والله عليمٌ بكل منهم، وما هو منطوٍ عليه من هذه الصفات. وقولُه: ﴿بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ أي: بل هم الظالمون الفاجرون، واللهُ

---

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ٧٥).

ورسوله مبرَّآن ممّا يظنُّون ويتوهَّمون من الحَيف والجَور، تعالى الله ورسولُه عن ذلك»[(١)].

وهذه الانتقائيّةُ في القبول التابعةُ للهَوى هي دأبُ المخالفين المفرِّقين للدين، وديدنُهم في التعامل مع الأخبار والشرائع، كما قال تعالى عن اليهود: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ [المائدة: ٤١]، أي: إن آتاكم محمدٌ ما يوافِقكم من الحُكم فاقبلوه وإلا فاحذروه[(٢)].

وقال تعالى عن المنافقين المتخلِّفين عن غزوة تبوك: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [التوبة: ٤٢]، فيُطيعون الأمر عند سهولته عليهم، وموافقتِه لرغبتهم بحصول الغنيمة والمال، لا لوجهِ الله وإظهار كلمته، وإلّا أعرضوا عنه وخالفوه واعتذروا بما يعلَم الله كذبَهم فيه[(٣)].

وقال تعالى عن المنافقين أيضًا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨]، أي أنّهم يطعَنون على النبيِّ ﷺ في قَسْمِهِ الصدقات، وإنكارُهم هو لمجرد مخالفة قَسمِه ﷺ لهواهُم، لا ينكرون للدِّين، وإنّما ينكرون لِحظِّ أنفسهم؛ ولهذا إن ﴿أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ أي: يغضبون لأنفسهم[(٤)].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١٠/٢٥٩-٢٦٠).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٨/٤٢٣-٤٢٤).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤/٣٢٠-٣٢١).

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٢١٧).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

منهج المتكلِّمين في تلقِّي الوَحي أوقعَهم في مُوافقةِ ما ذمّه الله تَعالى من قَبول بعضِ الوَحي وردِّ بعضه؛ فإنَّ منهجهم في ذلك اتّسمَ بالانتقائيَّة؛ لأنَّهم لم يقبَلوا من الوَحي إلّا ما وَافق عُقُولَهم، وردُّوا ما سِوى ذلِك، ثمّ أصَّلوا لهذا المنهجِ الأُصول، وقنَّنوا له القَوانين، وقعَّدوا له القواعد، وكان ذلك ظاهرًا في جميع المتكلِّمين، وفي جميع بدعِهم الكلاميّة.

وردُّهم للنُّصوصِ منه ما كانَ صَريحًا لا خفاءَ به، كَردِّهم لِما خالفَ مذاهبَهم من أحادِيث السُّنّة النبويّة، فإنّهم يصرِّحون بعدَم قَبولِها؛ إمّا بزعمِ ضعفِها، وإمّا بدَعوى كونِها آحادًا لا تفيدُ العِلم. ومنه ما كانَ ردًّا غيرَ صريح، وهو ما يسلُكونَه تجاهَ النُّصوصِ التي لا يقدِرون على دَفعِ ثبوتِها، كأدلَّةِ القرآن الوارِدَةِ على خِلافِ معتقَدِهم، والأَحاديثِ المتواترة التي عُلمَ تواتُرُها، فإنّهم حينئذٍ يلوُونَها ويحرِّفون معانيَها عمّا دلّت عليه، متلطِّفين في ردِّها بما أمكنَهُم من الوجوه[1].

وبيانُ سلوك المتكلِّمين لهذا المسلك في بِدَعِهم الكلاميّة: أنّهم في تحديدِهم لما يُحتَجُّ به في العقائد، ردُّوا من النصوص ما كان دليلًا على إثباتِ وجود الله تعالى وإثباتِ أكثرِ الصِّفات وإثباتِ صِدقِ الرسول وغير ذلك ممّا ينبَني عليه ثُبوتِ السَّمع في نظرهم، ومنعوا الاحتجاجَ بأخبارِ الآحاد، ومنعُوا الاستدلالَ بكلِّ ما لم تَقبلهُ عُقولهم، وما بقي بعدَ ذلك: منهم من قَبِلَه ومنهم من ردَّه أيضًا في جميع المطالِب اليقينيّة، بدَعوى أنّ أيًّا من الأدلة اللَّفظية لا يفيد اليقين، وقد سبق بيان جميع ذلك[2].

---

(١) ينظر ما يأتي (ص٤٤٩) وما بعدها.

(٢) ينظر ما سبق (ص١٦٣) وما بعدها.

وفي باب الصِّفات: قبِلوا من النصوص ما فيه إثباتُ ما يثبتونه من الصفات، وأودعوها في كُتبِهم، وردّوا النصوص التي تدلّ على ما نفوه من الصفات، واجتهدوا في إبطال ثبوتها أو تحريف دلالاتها.

فالجهمُ بن صفوان ومن تبِعه من الجهمية الغلاة ردُّوا جميعَ آياتِ الأَسماءِ والصِّفاتِ وأحاديثِها، ولم يقبل الجهم منها إلّا ما لا يصحّ للمخلوق أن يوصف به، كاسم الخالق والقادر والمحيي والمميت؛ فإنَّ المخلوق عنده لا يوصف بشيءٍ من ذلك، فأنكر كونَ الله شيئًا وموجودًا وحيًّا وعالِمًا إلّا على سبيل المجاز[(١)].

والمعتزلة قبلوا ما فيه إثبات الأسماء، لكنّهم ردّوا مضمونها فأثبتوها أعلامًا محضةً لا معاني تحتها[(٢)]، وردّوا ما فيه إثبات الصفات من النصوص[(٣)]، وما فيه أنّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة[(٤)].

والأشعريّة والماتريديّة قبِلوا النصوص التي تتضمَّنُ الصفات التي أثبتوها، وإن كانتِ النصوصُ التي قبِلها المتقدِّمونَ من الأشاعرةِ أكثرَ من النصوصِ التي قبِلها متأخِّروهم، فإنَّ متأخِّريهم قبِلُوا النصوص التي تُثبِتُ وُجودَ اللهِ، وأزليَّتَه، وبقاءَه، وقيامَه بنفسِه، ووحدانيَّتَه، وتنزيهَه عن المِثل والشَّريك والولَد والوالِد، وحياتَه وعِلمَه وقدرتَه وإرادته وكلامه وسمعه وبصره[(٥)]، وردُّوا ما سوى ذلك.

---

(١) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١٠)، ومجموع الفتاوى (١٢/٣١١)، ومقالات الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية لياسر القاضي (١/٣٨٤-٣٩٠).

(٢) ينظر: المنية والأمل لابن المرتضى (ص١٣)، والملل والنحل للشَّهرَستاني (١/٦٢).

(٣) ينظر ما سبق (ص١٠٥-١٠٦).

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٦١-٢٦٩).

(٥) ينظر: شرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي (٨٤-١٢٦)، وشرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص٩٦-١٣٢).

وأمّا متقدِّموهُم فمنهم من قَبِل -زيادةً على ذلك- ما فيه إثباتُ الصفات الخبريَّة كالوجه واليدين والعينين، كما فعل الباقلّاني وغيره[١]، لكنهم ردُّوا النصوص التي تتضمّن الصفات الفعليّة المتعلقة بالمشيئة[٢].

وفي باب الصفات أيضًا: قَبِل المتكلِّمون النُّصوصَ الدالَّةَ على تَنزيهِ اللهِ تَعالَى عن مماثلةِ خلقه، وردُّوا ما لم يوافق عقولهم من النُّصوص الدالّة على إثبات الصفات، على ما سبَقَ من تفاوُتٍ بينهم.

فقبِلَ المتكلِّمون الشقَّ الأوّل من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وردّوا قولَه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، على تفاوُتٍ بينهم، فالجهميّةُ ردّوا هذين الاسمين الكريمين لفظًا ومعنًى، والمعتزلةُ ردّوا ما تضمّناه فجَعلوهُما علَمين محضَين لا يدلّانِ على صفَةٍ تقومُ بالله تعالى، والأشاعِرةُ قَبِلُوا هذه الدَّلالةَ ظاهرًا، لكنَّهم ردُّوها في باطنِ الأمر؛ فإنّهم نفَوا قيامَ السَّمعِ والبَصَر باللهِ تعالى على حقيقتهما، بحيث يتجدّد السّمعُ والبصرُ بتجدُّد المسمُوعِ والمُبصَر[٣].

وفي باب القدر: قبلت المعتزلة القدريّة النُّصوصَ التي تُثبِتُ حُسنَ أفعال الله تعالى وتنزُّهَه عن الظُّلم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١][٤]، وأنّه لا يُحِبُّ الكفرَ ولا يرضاه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧][٥]، والنصوص التي تُثبِتُ للعبدِ إرادةً، وتنسِبُ الفعلَ

---

(١) ينظر: التمهيد للباقلاني (ص٢٥٨-٢٦٢)، والإنصاف، له (ص٢٤)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٨١، ١١٤، ١١٨).

(٢) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص٢٤)، ودرء التعارض لابن تيمية (٢/ ١٨).

(٣) ينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٤٣)، وشرح المقدّمات للسنوسيّ (ص١٤٥-١٤٦)، وجامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم (٢/ ١٦-١٨).

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٤٥٩-٤٦٠).

(٥) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (٥٩٢)، وشرح الأصول الخمسة، له (ص٤٦٠)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٣١).

إليه، وتجعل سببَ الثواب والعقاب كَسبَه وسَعيه(١). وردّوا النصوص التي تثبت مشيئة الله لأفعال العباد وخلقَه لها، كقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٠٢](٢)، وأنّه يهديهم ويُضِلُّهم، كقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗا﴾ [البقرة: ٢٦](٣)، وأنّ ثواب الله للمطيع محضُ فضلٍ منه سبحانه، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٥](٤).

وقبِلت الجهميّة والأشعرية الجبريّة النصوصَ التي ردّتها القدرية(٥)، وردّوا ما قبِلَته، واجتَهَدوا في تحريفه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧](٦)، وقوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧](٧).

وفي بابِ الأسماءِ والأحكام: قبِلتِ المعتزِلةُ الوعيديّة النصوصَ التي تدُلُّ على زَوالِ اسم الإيمانِ عن الفاسق، كقوله تعالى: ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١](٨)، وعلى استحقاقه للعذاب، كقوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣](٩)، والنصوص المتشابهة في

---

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٣٦١-٣٦٢، ٦١٤).

(٢) ينظر: متشابه القرآن (٢٥١-٢٥٤)، وشرح الأصول الخمسة (٣٢٣)، ومن الأمثلة التي تبيِّن ردّ المعتزلة لأدلة القدر، ما سبق نقله (ص٢٧٣) عن عمرو بن عبيد، في ردّه لحديث الصادق المصدوق.

(٣) ينظر: متشابه القرآن (٥٩-٧٢، ٥٥١).

(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري (٥/١٥٨).

(٥) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٤٥-١٤٧، ١٥٨-١٦١)، والمطالب العالية للرازي (٩/٨١-١٢١، ١٣٥-١٥٩).

(٦) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦٥)، والإرشاد للجويني (ص٢٥٠)، ولمع الأدلة، له (ص١١٣)، والإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٨٧)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٢)، ومجموع الفتاوى (٨/٣٤١).

(٧) ينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (٢/٢٠٧)، والمطالب العالية له (٩/٢٠٠).

(٨) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص ٦٢٤)، وكتاب العدل والتوحيد للقاسم الرسّي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/١٥٥).

(٩) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٦٦٣، ٦٩١).

الوعيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤](١)، وردُّوا النصوص التي أثبتَت لمرتكبِ الكبيرة الإيمانَ وأنَّه تحت المشيئة مع فسقه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨](٢)، وأنَّ مآلَهُ -إن عُذِّب- النّجاةُ من النار ودخولُ الجنة (٣)، وردّوا نصوص الشفاعة لأهل الكبائر(٤).

ومن الأمثِلة على هذا المسلَك الذي سَلكَهُ المعتزِلةُ في قَبول نصوصِ الوعيد وردِّ نصوص الرجاءِ والوَعد ما جاء عن قريشِ بن أنسٍ(٥) أنَّه قال: «سمعت عمرو بن عبيد يقول: "يُؤتى بي يومَ القيامة، فأُقامُ بين يدي الله، فيقول لي: لِمَ قُلتَ: إنّ القاتِلَ في النّار؟ فأقولُ: أنتَ قلتَه"، ثمّ تلا هذه الآية: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، قلتُ له -وما في البيت أصغرُ مني-: "أرأيتَ إن قال لك: قد قلتُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، مِن أينَ علِمتَ أنّي لا أشاءُ أن أغفر؟" قال: فما استطاع أن يردَّ علي شيئًا!»(٦).

وفي المقابِل قَبِلَتِ الجهميةُ والأشعريَّةُ والماتريديّةُ المرجِئَةُ النصوصَ التي تُثبِتُ القلبَ محلًّا

---

(١) ينظر: المصدر السابق (ص ٦٥٧)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٥٩).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦٧٦-٦٨٤)، وكتاب العدل والتوحيد للقاسم الرسّي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/ ١٥١).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦٧٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٦٩٠)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٥٨).

(٥) هو: قريش بن أنسٍ الأنصاري وقيل: الأموي مولاهم، أبو أنس البصري، ثقةٌ إلّا أنّه تغيّر واختلط في آخر حياته، توفي سنة ٢٠٨هـ أو ٢٠٩هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٨٥-٥٨٩)، وتاريخ الإسلام (٥/ ١٤٥)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٣٧٤-٣٧٥).

(٦) رواه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص١٧٢-١٧٣)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٩٩٨)، والدارقطني في أخبار عمرو بن عبيد (ص٨٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٨٢-٨٣).

للإيمان، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢][(١)]، وردّت النصوص التي تُثبِتُ أنّ الأعمال من الإيمان، كقوله تعالى عن الصلاة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣][(٢)].

كما قبلت الجهميّة والأشعريّة والماتريديّة نصوصَ الوعد والرّجاء التي تُثبتُ اسمَ الإيمان لمرتكِب الكبيرة، كتسمية الباغي مؤمِنًا في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩][(٣)]، ودخوله في المؤمنين عمومًا، اسمًا وحكمًا[(٤)]. وردّوا النصوص التي نفت عنه اسمَ الإيمانِ الكامِل، والنُّصوصَ الدّالّة على زيادة الإيمان ونقصانِه، والتَمسُوا لها أنواع التأويل البعيدة[(٥)].

وقد كان المؤثِّرُ في قَبولِ المتكلِّمين للنصُوصِ أو ردِّهم لها هو مدى موافقَتِها لما قرّروه بأصولهم العقليّة، التي هيَ بمعزلٍ عن العَقل الصَّريح فضلًا عن النقل الصحيح، فكانت في الحقيقة مجرّد أهواءٍ تردّ لأجلها النصوص المتكاثرة، إمّا ردًّا لثبوتها أو لدلالتها.

قال ابن بطّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أدلّةً صريحة من كتاب الله على إثبات القدر: «فالقدريّة المخذولة يسمَعون هذا وأضعافَه، ويتلونه ويُتلى عليهم، فتأبى قلوبُهم قَبولَه... فهم لا يسمعون إلّا

---

(١) ينظر: أصول الدين للرازي (ص١٣٨)، وتأويلات أهل السنّة للماتريدي (٩/٥٧٨).

(٢) ينظر: الإرشاد للجُويني (ص٣٩٨-٣٩٩)، وتأويلات أهل السنّة للماتريدي (١/٥٨٧-٥٨٨)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٥/١٩٣، ١٩٨).

(٣) ينظر: أصول الدين للرازي (ص١٣٨-١٣٩)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص١٠٥، ١١٥).

(٤) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٣٩٧)، والعقيدة النظامية، له (ص٢٥٩)، والتمهيد لقواعد التوحيد للنسفي (ص١٣٩).

(٥) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٣٩٩-٤٠٠)، وأبكار الأفكار للآمدي (٥/١٦-١٧)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٥/٢١٤).

ما وافَقَ أهواءَهم، ولا يصدِّقون من كِتابِ الله ولا من سنة نبيِّه إلّا ما استحسنته آراؤهم»(١).

ومن دقَّةِ فهم السلف لهذا الأمر ما كتبَ به عُمرُ بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ابنِه يقول له: «أمّا بعدُ، فاتَّخِذ الحقَّ إمامًا، ولا تكُن ممن يقبلُه إذا وافقَ هواه، ويدَعُه إذا خالفَ هواه، فإذاً أنت لم تؤجر فيما قَبِلتَ منه، ولم تنجُ من الإثم فيما دَفَعتَ منه إذا خالفك»(٢). قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلِّقًا: «وكما أنّ الأعمال بالنيات وإنّما لكل أمرئ ما نوى، والعمل يتبع قَصدَ صاحبِهِ وإرادتَه، فالاعتقادُ القَويُّ يتبَعُ أيضًا علمَ ذلك وتصديقَه، فإذا كان تابعًا للإيمان كان من الإيمان، كما أنّ العملَ الصالح إذا كان عن نيةٍ صالحةٍ كان صالحًا، وإلا فلا، فقولُ أهل الإيمان التابعُ لغير الإيمان كعَمَلِ أهلِ الصلاحِ التابع لغير قَصدِ أهل الصلاح»(٣).

وهذا كلامٌ عظيم، فيه تجليةٌ لهذه الحقيقة، وهي أنّ النظرَ في قَبولِ أحدٍ للحق من حيثُ اعتبارُه والاعتدادُ به يعتَمِدُ على سببِ ذلك القَبول والدافعِ إليه، كما أنّ الاعتداد بالأعمال يعتمد على النية الباعثة إليها، فإنّ القبول المعتَبر هو الإيمان بالغيب تصديقًا وثقةً بالمخبِر، أمّا من قَبِل الخبر لأجل أنَّه وافق ما يهواه فإنَّه لم يقبله في الحقيقة، تمامًا كما أنّ من عمل العمل رياءً وسُمعةً لم يَعبُدِ الله بذلك العمل.

والمتكلِّمون لـمّا كان قبولهم للخَبر متوقِّفًا على موافقته لأهوائهم التي يسمونها المعقولات، صار هذا القَبول غيرَ معتَبر، وصار حالهم في الحقيقة حالَ من ردّ جميع الأخبار، كما أنَّه أيضًا لازمٌ لهم، لأنّ باب الأخبار واحد.

ولقَد وصف الإمام أبو عبد الله البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردِّه على الجهمية حالَ أهل البِدَع في أنّهم لا يعتمدون على سنة النبي ﷺ في مقالاتهم، إلّا فيما يظهر لهم الاستدلال به على باطلهم، فإنّهم

---

(١) الإبانة الكبرى (٢/ ٣٥٠).

(٢) رواه الهروي في ذم الكلام (٥/ ٣٠، رقم ٨١٠).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٩٤).

يأخذونه من أهل الحديث معتمِدين عليهم فيه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حَرَم الله عز وجل أهلَ الأهواءِ كلَّهم أن يجدوا عندَ أشياعهم أو بأسانيدهم حُكمًا من أحكام الرسول ﷺ أو فَرضًا أو سنةً من سُنن المرسلين، إلّا ما يعتلُّون بأهلِ الحديث إذا بَدا لهم، كالذين جعلوا القرآن عِضِين، فآمَنُوا ببعضٍ وكفروا ببعض، فمن ردَّ بعض السنن ممّا نقله أهل العلم، فيلزمه أن يردَّ باقي السُّنَن، حتّى يتخلَّى من السُّنَنِ والكِتابِ وأَمرِ الإسلام أجمع»[١].

ويُضافُ إلى ذلك أنّ قَبولَ المتكلِّمين لبعضِ الوحي، إنّما كان قبولًا على وجهٍ يستلزم ردّ البعض الآخر، ويستلزمُ ردَّ ما قَبِلوه، فهم مثلًا قبِلوا إثباتَ وجودِ الصانع، لكنَّ إثباتَهم كانَ بطريقةٍ استلزمت ردَّ الصفات ونفيَها، بما يقتضي نفيَ وجودِه في الحقيقة؛ وذلك لأنَّهم استدلّوا على إثباته بطُرقٍ باطلة، كطريقة حدوث الأعراض والأجسام، وهذا ألجأَهم إلى تعطيل الله عن كمالاته التي وصفَ بها نفسه، فردُّوا النصوص التي تضمَّنت تلك الكمالات، بل اقتضى قولُهم وصفَه بوصفِ المعدوم لا الموجود[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخاطبًا الأشاعرة: «فإنّكم والمعتزلة تثبتون كثيرًا ممّا يثبتونه من أصول الدين بطرقٍ ضعيفةٍ أو فاسدةٍ، مع ما يتضمَّنه ذلك من التكذيب بكثيرٍ من أصول الدين. وحقيقة قولهم الذي وافقتموه عليه أنَّه لا يمكنُ تصديقُ الرسولِ في بعض ما أخبر به إلّا بتكذيبه في شيءٍ ممّا أخبر به، فلا يُمكِنُ الإيمان بالكتاب كُلِّه، بل يُكفَر ببعضه ويُؤمَن ببعضه، فيُهدَم من الدين جانبٌ ويُبنى منه جانبٌ على غير أساسٍ ثابتٍ... مثل ما يُقال مِن أنَّه لا يمكن الإقرارُ بالصانع إلّا بنفيِ صفاتِه أو بعضِها التي يستلزم نفيُها تعطيلَه في الحقيقة، فيبقى الإنسانُ مثبِتًا له نافيًا له، مقِرًّا بوجودِه مستلزِمًا لعدمه، وإن كانَ لا يشعُر بالتناقُض»[٣].

---

(١) خلق أفعال العباد (٢/ ١٧٠، رقم٣٣٦).

(٢) يأتي مزيد بيان لذلك (ص٩٧٣).

(٣) التسعينية (٣/ ٩٨٥-٩٨٦).

ومن أمثلتِه أيضًا أنّ الأشعريّة الجبريّة لم تقبل إثبات القَدَرِ إلّا على وجهٍ يستلزم ردَّ عَدلِ الله تعالى؛ لأنَّ القدر الذي قبلَتهُ ليسَ فيهِ للعَبدِ قُدرةٌ مؤثِّرةٌ في إيجادِ الفِعل، وإنّما لهُ قُدرةٌ وإرادَةٌ معزولَةٌ عن التّأثير[١]، فاستلزَمَ هذا أن يكون اللهُ تعالى مُجبِرًا للعبدِ على ما يفعلُه وأن يكونَ ظالـمًا، مع أنَّه سبحانَه يتنزَّه عن ذلك؛ فلذلك أعادُوا تفسيرَ الظُّلم[٢]، فِرارًا من هذا اللّازم.

ويُلاحَظُ أنَّ منهجَ التفريق في القبول عند المُتكلِّمين ظهر في تعامِلِهم مع السنّة أكثرَ من ظُهوره في تعامِلِهم مع القُرآن؛ وذلكَ لأنّها تليهِ رتبةً في الثُّبوت، ولما وَردَ فيهَا من دلالاتٍ على عَقائدَ لم تَرِد في القرآن، أو اكتُفي فيه بالإشارة إليها؛ فلذا جَسَروا على ردّها بما لم يجْسُروا على مثله مع القرآن، إلّا بالتماس التّأويلِ له، وقد بيّن شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهج المبتدعة في انتقائيتهم للسنة النبوية وموافقتهم لما ذمّه الله تعالى حيث يقول: «ولهذا تجد غيرهم (أي غير أئمة الحديث) يذكر أحاديثَ مستفيضةً متلقَّاةً بالقبول، وأحاديثَ ضعيفةً أو موضوعة، والجميعُ عنده من جنسٍ واحد، وهو خبرٌ واحد، فيقبل هذا الجنس الذي فيه الحقُّ والباطلُ مُطلقًا إذا وافَقَ بعض أصوله، ويخالِفُه إذا خالف بعضَ أصوله، وهؤلاء لا يُدعَون من أهل الحديث، بل هذا من فِعل أهل الأهواء والبدع، كما قال وكيع بن الجرَّاح[٣]: "من طلبَ الحديث كما جاء فهو صاحبُ سنةٍ، ومن طلبه ليُقوِّيَ به رأيَه فهو صاحبُ بدعة"[٤]. ويروى عن وكيعٍ وعبد الرحمن بن مهديٍّ أو

---

(١) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٢١٠)، وللأشاعرة في هذه المسألة خلافٌ واضطراب، ينظر: المواقف للإيجي (ص٣١١-٣١٣).

(٢) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص٩٧، ١٤١)، والاقتصاد للغزالي (ص٢٠٥).

(٣) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي، الإمام الحافظ الثقة العابد محدِّث العراق. لم يكن بالكوفة في زمانه أفقَهُ ولا أعلمُ بالحديث منه. كان يُكفِّر من شكَّ في أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق. وُلد سنة ١٢٩هـ وتوفي بفَيد سنة ١٩٦هـ وقيل أول سنة ١٩٧هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٥/٦٤٧-٦٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/١٤٠-١٦٨)، وتقريب التهذيب (ص ٥٨١).

(٤) علّقه البخاري مجزومًا به في جزء رفع اليدين (ص١٠٥، رقم٩٦)، ورواه من طريقه مسنَدًا: الهروي في ذم الكلام (١٨٧/٢، رقم٣٣٧)، وذكره الذهبي في السير (١٤٤/٩).

أحدِهما قال: "أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلّا ما لهم"[١].

وهذا حقٌّ؛ فإنّ الذي يقبل من الحديث ما وافقَ رأيهُ وهواهُ بمنزلة الذين يقولون ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ٤٩ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٥٠ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥١ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ٥٢﴾ [النور: ٤٧ - ٥٢]، وبمنزلة ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٤١ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ﴾الآية [المائدة: ٤١ - ٤٢].

ولهذا كان طائفةٌ من أهلِ الحديث لا يُحدِّثون بحديثِ النّبيِّ ﷺ لأهلِ الأهواء؛ لأنّهم لا يقبَلونَهُ على وَجهِه، بل يقبَلونَ منه ما وافقَ آراءَهم وأهواءَهم؛ لموافقَتِه لآرائِهم وأهوائِهم، لا لكونه في نفسِهِ من كلامِ النبيِّ ﷺ، فيصيرونَ بمنزلةِ أهل الكتاب والمنافقين الذين يقولون: ﴿إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ﴾[المائدة: ٤١]. وهؤلاءِ قد خُيِّر الشارعُ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بين الحكمِ بينهم وتركِه، وقد يكونُ التركُ أصلحَ، كما قد يكون الحكمُ أصلح.

وهذا حالُ جَميعِ أهلِ الأهواء في الحديث، وهُو حالُ كثيرٍ منهُم في القُرآن في المواضِع التي يزعُمون أنّها لا تُقبل إلّا بعقلِهم، مثلِ مسائلِ التّوحيد والصِّفات والقَدَر ونحو ذلك ممّا يقع فيه خلائقُ من المتكلِّمة والمتصوِّفة، لا يرَون أن يحتجُّوا بالقرآن للاعتمادِ بل للاعتضادِ، ولهذا يقبلون الآياتِ الموافقةَ لظُنونهم وأهوائهم التي يُسمُّونها معقولات، ويجعلونَ الآيات المخالِفة لهم من

(١) رواه الدارقطني في سننه (١/٢٧، رقم٣٦) - ومن طريقه: الهروي في ذم الكلام (٢/١٨٨، رقم٣٣٨)-، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/١٨-١٩) عن وكيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المتشابِهات التي لا يجوزُ اتِّباعها، ولهذا كانَ السَّلفُ يُسمُّونهم أهلَ الأهواء»[(١)].

وبهذا يُعلم أنّ انتقائيَّة المتكلِّمين في قَبولِ النُّصوص وافقَت الانتقائيّة التي ذمّها الله تعالى في كتابِه؛ فإنّ كلَّ فريقٍ من المُتكلِّمين قَبِل بعضًا ممّا أنزل الله وردّ بعضًا، وتفرّق الحقُّ بينهم، فكل فرقةٍ كذّبت ببعض الحقّ الذي قبلته فرقةٌ أخرى، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل... وذلك لأنّهم ابتدعوا بِدَعًا خلطوها بما جاءت به الرسل وفرّقوا دينهم وكانوا شيعًا، فصارَ في كلِّ فريقٍ منهم حقٌّ وباطل، وهم يكذِّبون بالحقِّ الذي مع الفريق الآخر ويُصدِّقون بالباطل الذي معهم. وهذا حال أهل البدع كلِّهم فإنَّ معهم حقًّا وباطلًا، فهم فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا، كلُّ فريقٍ يكذِّب بما مع الآخر من الحقّ ويصدِّق بما معه من الباطل»[(٢)].

ونبّه ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنّ التجزِئةَ في قبول الوحي عند أهل التّعطيل هي نظير جَعلِ القرآن عِضِين، فبيّنَ طريقة الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في قبولهم آياتِ الصِّفات وذكر أنّهم «تلقَّوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمرَ فيها كلِّها أمرًا واحدًا، وأجرَوها على سَنَنٍ واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهلُ الأهواء والبِدع حيثُ جعلوها عِضين، وأقرُّوا ببعضِها وأنكرُوا بعضَها، من غيرِ فُرقانٍ مبينٍ، مع أنّ اللّازمَ لهُم فيها أنكرُوه كاللّازمِ فيما أقرّوا به وأثبتوه»[(٣)].

وقد فصّل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا التفريق والتبعيض في قبول الوحي مبيِّنًا أنواعه التي وقعت من السابقين واللاحقين، فقال: «التفريق والتبعيض قد يكون في القَدر تارةً وقد يكون في الوصف تارةً؛ إما في الكمِّ وإما في الكيف، كما قد يكون في التنزيل تارةً وفي التأويل أُخرى؛ فإنّ الموجودَ له حقيقةٌ موصوفةٌ نوعيَّةٌ، وله مقدارٌ محدود، فما أنزله الله على رسله قد يقع التفريق والتبعيض في قَدرِه، وقد يقع في وَصفِه.

فالأوَّل مثلُ قول اليهود: نؤمن بما أُنزِلَ على موسى دون ما أُنزِلَ على عيسى ومحمد. وهكذا

(١) جواب الاعتراضات المصرية (ص٨٧-٨٩).

(٢) منهاج السنّة (٥/١٦٧-١٦٨).

(٣) إعلام الموقعين (١/٩١)، وينظر: حادي الأرواح لابن القيم أيضًا (٢/٧١٤).

النصارى في إيمانهم بالمسيح دون محمد. فمن آمن ببعض الكُتب والرُّسل دون بعضٍ فقد دخل في هذا، فإنَّه لم يؤمن بجميع المُنزَل، وكذلك من كان من المنتسبين إلى هذه الأمة يؤمن ببعض نصوص الكتاب والسنّة دون بعض؛ فإنّ البِدَعَ مشتقةٌ من الكفر.

وأمّا الوصف فمثلُ اختلاف اليهود والنصارى في المسيح، هؤلاء قالوا إنَّه عبدٌ مخلوق، لكن جَحَدوا نبوَّته وقدحوا في نَسَبه، وهؤلاء أقرّوا بنبوَّته ورسالته، ولكن قالوا هو الله. فاختلف الطائفتان في وَصفِه وصِفَته، كلُّ طائفةٍ بحقٍّ وباطل.

ومثل الصابئة الفلاسفة الذين يصفون إنزالَ الله على رسلِه بوصفٍ بعضُه حقٌّ وبعضُه باطل، مثل أن يقولوا: إنّ الرسلَ تجبُ طاعتهم واتباعُهم، ويجوز أن يُسمَّى ما أتَوا به كلامَ الله؛ لكنَّه إنّما أُنزل على قلوبهم من الروح الذي هو العقل الفعّال[1] في السماء الدنيا، لا من عند الله، وهكذا ما ينزل على قلوب غيرهم هو أيضًا كذلك، وليس بكلام الله في الحقيقة، وإنّما هذا في الحقيقة كلام النبي ﷺ وإنَّه سُمِّي كلام الله مجازًا.

فهؤلاء أيضا مبعِّضون مفرِّقون؛ حيث صدَّقوا ببعض صفات ما أنزل الله وبعض صفات رسله دون بعض، وربَّما كان ما كفرُوا به من الصِّفات أكثرَ ممّا آمنوا به، كما أنَّ ما كفر به اليهود من الكتاب أكثرُ وأعظم ممّا آمنوا به؛ لكن هؤلاء أكفر من اليهود من وجهٍ، وإن كان اليهود أكفرَ منهم من وجهٍ آخر...

وكذلك من كان من المنتسبين إلى الإسلام مؤمنًا ببعضِ صفات القرآن وكلامِ الله وتنزيلِه على رسله وصفات رسله دون بعض، فنسبته إلى هؤلاء كنسبةِ من آمن ببعض نصوص الكتاب والسنّة دون بعضٍ إلى اليهود والنصارى.

---

(١) هو من اصطلاحات الفلاسفة، مرادُهم به عاشِرُ العُقول التي أثبتُوها، ويدّعون أنّه المسمّى في الشرع بجبريل، وهو المؤثّر عندهم في هيولى العالم السُّفلي بإفاضة الصّور والنفوس والأعراض على العناصر والمركّبات، وحقيقته أنّه جوهرٌ صُوريّ ماهيّته كليّةٌ مجرّدةٌ في ذاتها عن المادّةِ. ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص١٥٦)، ومعيار العلم للغزالي (ص٢٨٩)، والتعريفات للجرجاني (ص١٢٥)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١١٩٥/٢).

ومن هنا تتبيَّن الضلالاتُ المبتدَعة في هذه الأمّة، حيثُ هي مِن الإيمانِ ببَعض ما جاء به الرسولُ دون بعضٍ، إما ببعضِ النُّصوصِ دُونَ بعضٍ، وإما ببعضِ صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعضٍ، وكلاهما: إما في التنزيل، وإما في التأويل»[1].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه، فيما يلي:

١. أنّهم قَبِلُوا بعضَ ما أنزله الله تعالى من الوحي وردُّوا بعضه، وجَعَلُوه عِضِين.

٢. أنّهم صرّحوا بردِّ بعضِ النصوصِ تارةً، وتلطّفوا في ردِّها تارةً أخرى.

٣. أنّ قبولَهم لبعضِ الوحيِ غيرُ معتبَر؛ لأنّهم لو كانوا قَبِلُوه تعظيمًا للنُّصوص واعتقادًا لكَمالِها وحُجِّيَّتها لقَبِلوا الجميع، إذ إنّ هذه العلةَ موجودةٌ في كلِّ ما أنزله الله.

٤. أنّ حقيقةَ المعيارِ لدَيهم في القَبول والرّدِّ هوَ مُوافَقَةُ النَّصِّ لأهوائِهم وآرائِهم، فما جاءَ على وَفقِها من النُّصوص فهو عندهم مقبولٌ، وما خالفَها فهو مردود.

(١) تفسير آيات أشكلت (٢/٧١٩-٧٢٢).

المبحث السادس

الموافقةُ في الجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الجَهلَ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلَها.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الجَهلَ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلَها

الجهل وصفٌ ذميم، تنفِر منه الطِّباع السليمة، وتتحاشاه العُقول المستقيمة، وقد ذمّه الله تعالى كثيرًا في كتابه، وذمّ أكثر المخالفين للرُّسل على اتِّصافهم به، وفُقدانِهم العلمَ الذي يرفعون الجهلَ به، كما قال جلّ وعلا: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٥].

والجهل المذموم في القرآن على أصنافٍ، قال الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «الجهل على ثلاثة أضرب: الأول: وهو خلو النَّفس من العلم، هذا هو الأصل... والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه. والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقُّه أن يُفعل، سواءٌ اعتقد فيه اعتقادًا صحيحًا أو فاسدًا، كمن يترك الصلاة متعمِّدًا، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]، فجَعَل فِعل الهزُوِ جهلًا، وقال عزّ وجلّ: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦]»[(٢)]، وقد أفاد كلامُ الرّاغب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الضَّربين الأوّلين أنّ من الجاهلين من لم يتصوّر الحقّ أصلًا، ومنهم من يتصوّره على خلاف ما هو عليه في الحقيقة، فالأول جهله

---

(١) هو: الحسين بن محمد بن المفضّل، وقيل: هو المفضَّلُ بن محمد، الراغب أبو القاسم الأصبهاني، العلّامة الماهر المحقِّق. كانَ من أذكياء المتكلِّمين، وهو على طريقة الأشاعرة في الاعتقاد، كما أشار إليه الفخر الرازي. له تصانيف كثيرة، منها كتاب «تفسير القرآن»، و«المفردات في غريب القرآن»، و«الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و«أفانين البلاغة». اختُلِفَ في تأريخِ وفاته، والأقرب أنّ ذلك كانَ في أوّل القرنِ الخامس. ينظر: أساس التقديس للرازي (ص٧٢)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (١١٥٦/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢٠/١٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (٣٢٩/٢)، ومقدمة صفوان داوودي على تحقيق «المفردات» (ص١-٢٧).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (ص٢٠٩).

بسيط، والثاني جهله مركّب[١].

وقُبحُ الجهلِ يتفاوت بتفاوت مُتَعَلَّقِه، ومن أقبح الجهلِ الذي ذمَّ الله تعالى عليه المخالفين الجهلُ بما أنزله سبحانه من الوحي، بأن لم يعلموا ما أنزل الله على رسوله، ولم يفهموه حقّ الفهم، ولم يعطوه حقّه من التدبّر والتأمل، كما قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [النساء: ٧٨]، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥]، وبيّن سبحانه أنّ مصير هؤلاء إلى جهنم، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وفي الآية تشبيههم بالأنعام، كما قال تعالى أيضًا: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، جاء عن ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا أنَّه قال في تفسيرها: «مثل الدابة: تُنادى فتسمَع ولا تعقِل ما يقال لها، كذلك الكافر يسمَع الصوت ولا يعقل»[٢]، بل وَصف الله تعالى ضعفاء العقول بأنّهم شرُّ الدوابّ، فقال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٢ - ٢٣]، قال ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾، أي لأفهمَهُم ما سمِعوه، ثمّ قال: ولو أفهمَهُم معَ هذه الحالِ التي هُم علَيها ﴿لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ فقَد فسَدَت فِطرتُهم فلم يفهَموا، ولَو فهِموا لم يَعمَلُوا، فنفَى عنهم صحَّةَ القوّةِ العِلميّة وصحّة القوَّةِ العَمَلية»[٣].

وقال تعالى متوعِّدًا من غفِل عن آياته، ولم يتدبّرها ويَعِ مرادها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿٨﴾﴾ [يونس: ٧ - ٨]، قال الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ: «﴿غَٰفِلُونَ﴾ معرِضُون عنها لاهون، لا

---

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني (ص٦٩).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٣/ ٤٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٦).

يتأمَّلونها تأمُّلَ ناصحٍ لنفسه، فيعلموا بها حقيقةَ ما دلَّتهم عليه، ويعرفوا بها بُطُولَ ما هم عليه مقيمون»(١). وقال تعالى موبِّخًا المنافقين على عدم تدبّر القرآن: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤](٢).

والمانع لهم من حسن الفهم هو فساد قلوبهم، ولذلك وصفهم أنّ قلوبهم مختومٌ عليها، وأنّ عليها أكِنَّةً تمنع من الفقه والفهم، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن الناس من يقول: لـمّا لم ينتفعوا بالسمع والبصر والنُّطق، جُعلوا صُمًّا بُكمًا عُميًا، أو لـمّا أعرضوا عن السمع والبصر والنطق، صاروا كالصُّمِّ العُمي البُكْم، وليس كذلك، بل نفس قلوبِهم عَمِيت وصَمَّت وبَكِمت، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦]، والقلبُ هو الملِك، والأعضاء جنودُه، وإذا صلَح صلَحَ سائرُ الجسد، وإذا فَسَد فسد سائرُ الجسد، فيبقَى يسمعُ بالأذن الصوتَ كما تسمع البهائم، والمعنى لا يفقهُه، وإن فقِهَ بعض الفِقه لم يفقه فِقهًا تامًا، فإنّ الفقهَ التامَّ يستلزِمُ تأثيرُه في القَلب محبَّة المحبوب، وبغضَ المكروه، فمتى لم يحصُل هذا لم يكن التصوُّر التامُّ حاصلًا فجاز نفيه؛ لأنَّ ما لم يتمّ يُنفى، كقوله ﷺ للذي أساء في صلاته: "صَلِّ فإنك لم تُصَلِّ "(٣)»(٤).

ولا شكّ في أنَّ عدم فهم ما أنزله الله تعالى من الوحي من أقبح الجهل وأسوَئِه، لكنّه يزداد سُوءًا حين يكون الموصوفون به أهلَ كتابٍ أنزله الله إليهم ليفهموه ويتدبَّروه ويدرسوه، ثمّ يعملوا به، وقد أخبر النبي ﷺ أنّ هذه الأمّة ستحذو حذو أهل الكتابين في فقدانها العلمَ بالكتاب المنزَل إليهَا، فعن عوف بن مالكٍ الأشجعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ نظرَ إلى السماء

(١) جامع البيان (١٢/١٢١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٢١/٢١٥).

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان: باب أمر النبي ﷺ الذي لا يُتم ركوعه بالإعادة، (رقم٧٩٣)، ومسلم، كتاب الصلاة: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (رقم٣٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (٧/٢٧).

يومًا فقال: «هذا أوانُ يُرفَعُ العِلم»، فقال رجلٌ من الأنصار، يقال له: زياد بن لَبِيد[(١)]: يا رسولَ الله! يُرفع العلم وقد أُثبتَ ووعتهُ القلوب؟! (وفي روايةٍ: وقد علَّمناهُ أبناءَنا ونساءَنا؟!)، فقال له رسولُ الله ﷺ: «إنْ كنتُ لأحسَبُك من أفقهِ أهل المدينة»، وذكر له ضلالةَ اليهود والنصارى على ما في أيديهم من كتابِ الله[(٢)].

فأخبر أنّ كتابَ الله بين أيديهم، لكنَّ العلمَ عنهم بمعزِل، لأنّ الكتابَ عندهم مجرد ألفاظٍ، فهُم كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة: ٥]، ولذا قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وينبغي له (أي: صاحب القرآن) أن يتعلَّم أحكامَ القرآن، فيفهمَ عن اللهِ مرادَه وما فَرض عليه، فينتفعَ بما يقرأُ، ويعملَ بما يتلو، فكيف يعملُ بما لا يفهم معناه، وما أقبحَ أن يُسأل عن فقهِ ما يتلوه ولا يدريه، فما مَثَل من هذه حالته إلّا كمَثَلِ الحمارِ يحمِلُ أسفارًا»[(٣)].

وقد أخبر الله تعالى أنّ من أهل الكتاب من لا يعلمون من كتابهم سِوى ألفاظِه وتلاوتِه، كما

---

(١) وقعَ من طريق الربيع بن سليمان عند النسائي والطحاوي وابنِ حبان: «لبيد بن زياد» مقلوبًا وهو وهم، نبّه عليه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٩/٤٠٤)، وهو: زيادُ بن لبيد بن ثعلبة بن سنان البيّاضي، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي، خرج إلى رسول الله ﷺ، وأقام معه بمكة حتى هاجر مع رسول الله ﷺ إلى المدينة، فكان يقال: له مهاجريٌّ أنصاري، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، واستعمله ﷺ على حضرموت، أبلى بلاءً حسنًا في قتالِ أهلِ الردة، وكان من فقهاء الصحابة توفي سنة ٤١هـ. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٥٣٣-٥٣٤)، والإصابة (٤/٦٣-٦٤)، وتهذيب التهذيب (٣/٣٨٢-٣٨٣).

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/١٧٦، رقم٣٥١)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب العلم: باب كيف يُرفع العلم، (٥/٣٩٢، رقم٥٨٧٨)، وأحمد (٣٩/٤١٧، رقم٢٣٩٩٠)، والبزار (٧/١٧٥، رقم٢٧٤١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/٢٧٧، رقم٣٠١)، وابنُ حبان (١٥/١١٥، رقم٦٧٢٠)، والحاكم (١/٩٩) وصحّحه، وكذلك صحّحه الألباني في تخريجه على "اقتضاء العلم العمل" للخطيب البغدادي (ص٥٨، رقم٨٩).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٣٨).

قال سبحانه وتعالى عن اليهود: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، فالأمِّيُّون هم الجهّال منهم[١]، وقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يعلمون ما في الكتاب الذي أنزله الله، ولا يدرون ما أَودَعهُ اللهُ من حُدودِه وأحكامِه وفرائضِه، كهيئة البهائم... وإنّما عنَى بـ ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾: التوراة»[٢]، والأمانيّ -كما قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «جمع الأمنيَّة، وهي التِّلاوة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، أي في قراءته»[٣].

وقوله في هذه الآية: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾، معطوفٌ على آيةٍ قبلَها في السياق، وهي قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، فالفريق الأول يعلمون ويحرّفون، والفريق الثاني أمّيون لا يعلمون، وكلٌّ من الفريقين يمنعه وصفُه من الإيمان وقبول الحقّ.

يقول الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعنى كيف تطمَعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريقٌ منهم محرِّفين وفريقٌ جهلة؟ وإذا انتفى إيمانُ أهل العلم منهم المظنونُ بهم تَطَلُّبُ الحقِّ المُنجي والاهتداءُ إلى التفرقة بينه وبين الباطل، فكانوا يحرِّفون الدين ويكابِرون فيما يسمعون من معجزة القرآن في الإخبار عن أسرارِ دينهم - فكيف تطمعون أيضًا في إيمانِ الفريق الأميين الذين هم أبعدُ عن معرفة الحقّ وألهَى عن تطلُّبِه وأضلُّ في التفرِقة بين الحقِّ والباطل وأجدرُ بالاقتداءِ بأئمَّتِهم وعلمائهم»[٤].

ومع أنَّ الله تعالى ذمّ أصنافًا من أهل الباطل على عدم فقههم لمعاني ما أنزَل، إلّا أنّ الحجةَ قائمةٌ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/٤٣٥-٤٣٧).

(٢) جامع البيان (٢/١٥٤-١٥٥).

(٣) معالم التنزيل (١/٦٩)، وهو قول الكسائي والزجّاج، ينظر: زاد المسير لابن الجوزي (١/١٠٥)، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج (١/١٥٩)، وينظر أيضًا: إرشاد العقل السليم لأبي السعود (١/٢٠٠).

(٤) التحرير والتنوير (١/٥٧٣).

عليهم بوضوح الرسالة لهم ونزولها بلسانهم بيِّنةً جليّة، فلم يبقَ لهم عذرٌ ولا حجَّة، لكنَّ هؤلاء المخالفين - كعادتهم في الاحتجاج بالباطل- قد يبرِّرون عدم إيمانهم برسلهم بأنّ قلوبهم لا تفقه ما يُدعَون إليه، كما قال تعالى عن المشركين: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ﴾ [فصلت: ٥]، وقال عن اليهود: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٨٨]، وبيانُ ذلك - كما وضّحه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ - «أنّهم احتجّوا بأنّ الله لم يفتح لهم الطريق إلى فهمِ ما جاء به الرسول ومعرفتِه، بل جعل قلوبهم داخلةً في غُلفٍ فلا تفقَهُه، فكيف تقوم به عليهم الحجَّة؟ وكأنّهم ادّعوا أنّ قلوبهم خُلقت في غُلف، فهم معذورون في عدم الإيمان، فأكذَبهم الله وقال: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿بَلۡ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ ﴾[النساء: ١٥٥]. فأخبر سبحانه أنّ الطَّبعَ والإبعادَ عن توفيقه وفضله إنّما كان بكُفرهم الذي اختاروه لأنفسهم، وآثروه على الإيمان، فعاقبهم عليه بالطبع واللعنة. والمعنى: لم نَخلُق قلوبَهم غُلفًا لا تعي ولا تفقه ثمّ نأمرْهم بالإيمان وهم لا يفهمونه ولا يفقهونه، بل اكتسبوا أعمالًا عاقبناهُم عليها بالطَّبع على القلوب والختمِ عليها»[(١)].

فليس عدمُ قَبولهم الحقّ حاصلًا بسبب عدم فقههم له كما زعموا، بل الأمر بالعكس، وهو أنّ عدم فقههم والغشاوةَ التي على قلوبهم هي ممّا ختمه الله عليها بسبب عدم قبولهم الحقَّ الذي أنزله الله إليهم[(٢)]، وعدم فقههم ليس هو أنّهم لم يفهموا ظاهر المراد، بل أنّهم لم يحصل لهم الفقه التامّ المباشِرُ للقلب والمستلزم للقبول، وهذا واقع بسبب كفرهم، فليس لهم عذرٌ في تجاهلهم وتظاهُرِهم بأنّهم لا يفهمون.

ومن تجاهُل المخالفين لما أنزله الله تعالى من الوحي وتظاهُرِهم بعدم فهمه: أنّ قومَ شعيبٍ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ - مع أنّ نبيّهم كان من فصاحةِ عبارته وجزالة موعظته يقال له: خطيب الأنبياء[(٣)] -

---

(١) شفاء العليل (٢/٦٢٩).

(٢) ينظر: محاسن التأويل للقاسمي (٥/١٦٣٥-١٦٣٦).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/٣٢٣، ١٢/٥٥٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٤٦٦).

أخبر الله تعالى عنهم أنّهم: ﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ ﴾ [هود: ٩١]، وهذا القول منهم كان لقلَّةِ مبالاتِهم به، واحتقارًا منهم لكلامه، وإعراضًا عن سماعه[١]، قال البقاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعنُون: خفِّض عليك واترك كلامَك فإنَّا لا نفهمه؛ تهاونًا به، كما يقول الإنسان لخصمه إذا نسبه إلى الهَذَيان: أنا لا أدري ما تقول»[٢]، وقال الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي ما نفهمُ ذلك، كأنّهم جعلوا كلامَه المشتملَ على فُنون الحِكم والمواعظ وأنواعِ العلوم والمعارف إذ ضاقت عليهم الحِيَل وعَيّت بهم العلل ولم يجدوا إلى محاورته عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سبيلًا - من قبيل التخليطِ والهذَيان الذي لا يُفهَمُ معناه ولا يُدرَك فحواه... ويُحتمل أن يكون ذلك لعدَم تَوجُّهِهِم إلى سماعِ كلامه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ لمزيدِ نُفرتهم عنه، أو لغباوتِهم وقُصورِ عقولهم»[٣].

فادّعاؤُهم عدَمَ فهم الكلام كَذِبٌ منهم؛ لأنّ كلامه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فصيحٌ واضح، لكن لـمّا لم يَرُق كلامه لهم، ووقع مخالفًا لأهوائهم، استهانوا به ولم يتأمّلوه، يقول العلامة محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: «فإنّهم كانوا يفهمون كلَّ ما يقول فهمًا سطحيًّا ساذجًا؛ لأنّه يكلِّمهم بلغتهم، ولكن لم يكونوا يَبلُغون ما في أعماقِ بعض الحكم والمواعظ من الغايات البعيدة لعدم تصديقِهم إياه، وعدم احترامِهم له، ولأنّه مخالِفٌ لتقاليدهم وأهوائهم الصادّةِ لهم عن التفكير فيه والاعتبار به»[٥].

---

(١) ينظر: تفسير الجلالين (ص٢٣٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١/ ٢٠٠).

(٢) نظم الدرر (٩/ ٣٦٢).

(٣) روح المعاني (١٢/ ٧١-٧٢).

(٤) هو: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين القلَموني، البغدادي الأصل، الحُسيني النسب. من علماء الحديث والأدب والتاريخ والتفسير. كاتبٌ من رجال الإصلاح الإسلامي. لازم الشيخ محمد عبده وتتلمذ له، ثمّ أصدر مجلة «المنار» ورحلَ كثيرًا إلى أن استقرّ بمصر. من تصانيفه: «تفسير المنار»، و«شبهات النصارى وحجج الإسلام»، و«يسر الإسلام وأصول التشريع العام». ولد بالقلَمون بطرابُلُس الشام سنة ١٢٨٢هـ، وتوفي بمصر سنة ١٣٥٤هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (٦/ ١٢٦).

(٥) تفسير المنار (٩/ ٤٢١).

ومن تظاهُر المخالِفين بعدَمِ الفَهمِ مَا وقعَ من النُّمرود[١] في محاجَّتِهِ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حينَ تظاهرَ بفهمِه أمرًا غيرَ الذي أرادهُ إبراهيم، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فالنمرودُ قال: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾ تضليلًا منه وتلبيسًا على السَّامِعين من حَاشِيته، أو أنَّه كانَ ضعيفَ الفَهم لم يُدرِك مُراد إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[٢]، فإنَّ المتبادِر إلى الذِّهن من لفظِ الإحياءِ والإماتة هو خلقُ الحياةِ أو الموتِ، الذي هوَ فِعلُ اللهِ عزّ وجلّ، لا التسبّبُ في الموتِ أو في بقاءِ الحياة، بأن يَقتُل أو يكُفَّ عن القتل كما قصَد النمرود، لكنّه حمَلَ اللفظ على المعنى الثاني مغالطةً منه وتمويهًا، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكر الأصوليُّون في هذه الآية: أنّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وَصَف ربّه تعالى بما هو صفةٌ له من الإحياءِ والإماتة، لكنَّه أَمرٌ له حقيقةٌ ومَجاز، قصدَ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الحقيقةَ، ففزِع نُمروذ[٣] إلى المجازِ وموَّه بِهِ على قومه»[٤].

---

(١) هو: نمرود بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح، وقيل غير ذلك. مَلِكُ الكنعانيين ببابِل. وقيل ليس النمرود علَمًا بل اسم جنسٍ لكلِّ مَلكٍ على الكنعانيين إذ ذاك، كحال «كسرى» في الفرس، و«النجاشي» في الحبشة، و«فرعون» في القبط. ونُمرود هذا كانَ جبّارًا عاتيًا. قيل إنّه أول ملكٍ تجبّر في الأرض. ويُروى أنّ الله تعالى أهلكه ببعوضةٍ سلَّطها عليه، فتوغَّلت في خياشيمه فمكث يُعذَّب بها ويُضرب رأسُه بالمرازِب حتّى هلَك. ينظر: جامع البيان للطبري (٤/٥٦٨-٥٧٠)، وتاريخ الرسل والملوك، له أيضًا (١/٢٨٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١/٣٤٢-٣٤٥)، والفتوى الحموية لابن تيمية (ص٢٣٦-٢٣٨).

(٢) ينظر: زاد المسير لابن الجوزي (١/٣٠٨)، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/٣٣٥).

(٣) نُمروذ: يقال اسمه بالدَّال المهملة وبالذّال المعجمة، والأرجَح أنّه بالذال. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٩/٢٤٠).

(٤) المحرر الوجيز (٢/٣٦)، وينظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/١٧٠).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الـجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

أنزل الله تعالى الوحيَ لهداية الخلق وإرشادهم، وأراد من عباده أن يفهموه ويفقهوه كما أنزله بمعناه الظاهر منه، ولا شكَّ في أنّ كلّ من تكلّم بكلامٍ إذا كان عالِمًا فصيحًا مريدًا للبيان فلا بدّ أن يكون مرادهُ بكلامه المعنى الظاهرَ منه، ولا يجُوز أن يُحمل كلامه على خلاف ذلك، والله تعالى وتقدّس لا أحدَ أعلمُ منه، ولا أحسنُ حديثًا، ولا أصدقُ قيلًا، وكلامُه نزل تبيانًا لكل شيءٍ، وهدىً للعالمين، فلا يجوز بحالٍ أن لا يكون مريدًا بكلامه ما يتبادر إلى الذهن منه، بل لا بدّ أن يكون مرادُه بكلامه ما يفهمه قارئه وسامعه بمقتضى اللسان العربي، وكذلك النبيُّ ﷺ هو أعلمُ الخلق بربِّه عزّ وجل، وأرغبهم في هدايتهم إليه، وأفصحُهم وأبينُهم منطِقًا، فينبغي أن يكون مرادُه بما أخبر به عن الله وصفاته هو المعنى الذي يظهر من لفظه، وحينَئذٍ فالواجب في آيات الصفات وأحاديثها أن تُحمل على ظاهرها[(١)]، وهذا هو ما قرّره أئمة السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ حين قالوا في نصوص الصفات: «أَمِرُّوها كما جاءَت»[(٢)]، وهذا الظاهر هو كما يليق بالله تعالى من الكمال، ليس فيه نقصٌ بوجهٍ من الوجوه.

لكن لـمّا كان سبيل المتكلّمين إلى معرفة الله وصفاتِه غيرَ طريق الوحي، ودلّهم علمُ الكلام على

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/١٣٠، ١٣/١٣٦، ١٧/١٢٩)، والكافية الشافية لابن القيم (٩٧)، والقواعد المثلى لابن عثيمين (ص٥٩-٦٠، ٧٥).

(٢) جاء ذلك عن جمعٍ من أئمة السلف كالزهري ومكحول ومعمر بن راشد والأوزاعي والثوريّ ومالكِ بن أنس والليث بن سعد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ. ينظر: الشريعة للآجري (١/٦٨٦، رقم٧٢٠)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/٨٨، رقم٧٣٥، ٣/٢١٦، رقم٩٣٠)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣٧٧)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/٩٤٣)، والحجة للتيمي (١/٢٠٨)، والأربعين في صفات رب العالمين للذهبي (ص٨١).

عقائد تخالف ما أنزله الله تعالى، ولم يمكنهم أن يردُّوا الآياتِ الواضحةَ والأحاديث المتواترة الدالّة على خلاف معتقدِهم، اضطروا إلى أن يُخلوا هذه النصوص من معانيها الظاهرة التي أرادها الله تعالى بها، فأوجدوا مسلكَينِ للخُلوصِ من هذا المـأزِق وكلاهما يتضمّن الجهل بمعاني تلك النصوص، وهما مسلكُ التحريف ومسلك التفويض، فمسلك التحريف -وهو ما يسمّونه بالتأويل- هو صرفُهم النصوصَ عن ظاهرها إلى احتمالات مرجوحة[١]، ومسلك التفويض هو صرفهم النصوص عن ظاهرها إلى غير معنىً معيّن، وذلك بأن يُخلوها عن مرادها ولا يعيِّنوا مرادًا آخرَ لها، بل يعتقدون فيها أنَّ ظاهرَها غيرُ مراد، وأنَّ لها معنىً لا يعلمُه إلّا الله[٢].

والمتكلّمون يختلفون في التَّرجِيح بين المسلَكَين[٣]، وينسبون إلى السلف مسلك التفويض وهم منه براء[٤]، وينسبون إلى الخَلَف مسلك التأويل، ومن هنا اشتهرت عندهم المقولة الباطلة بأنّ مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم[٥].

يقول الرازي: «الفصل الرابع في تقرير مذهب السلف: حاصل هذا المذهب أنّ هذه المتشابهات

(١) ينظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (١/ ٥١١)، والمستصفى للغزالي (٣/ ٨٨)، والإحكام للآمدي (٣/ ٦٦).

(٢) ينظر: العقيدة النظامية للجويني (ص١٦٥-١٦٦)، وإلجام العوام للغزالي (ص١٣-١٧)، وأساس التقديس للرازي (ص٣٣٣)، وشرح الصاوي على جوهرة التوحيد (ص٢١٩).

(٣) ينظر: مشكل الحديث لابن فورك (ص٣٠٥)، وتبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٢٨٤)، والمسامرة لابن أبي شريف (١/ ٣٦-٣٧)، وهداية المريد للقاني (١/ ٤٩٤-٥٠١)، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد القاضي (ص١٦٧-١٧٠)، وموقف ابن حزم من المذهب الأشعري لعبد الرحمن دمشقية (ص٢٠-٢١).

(٤) ينظر: العقيدة النظامية للجويني (ص١٦٥-١٦٨)، وأساس التقديس للرازي (٣٣٣)، وينظر للرد على هذه النسبة: الفتوى الحموية لابن تيمية، ومذهب أهل التفويض لأحمد القاضي (ص٣٥١-٤٣٧)، وموقف المُتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن(٢/ ٨٣٢-٩١٤).

(٥) ينظر: أساس التقديس للرازي (ص٢٨٦)، وإلجام العوامّ للغزالي (ص٣٧-٣٨)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص٥٠)، وهداية المريد للقاني (١/ ٤٨٩).

يجب القطع فيها بأنّ مراد الله تعالى منها شيءٌ غيرُ ظاهرها، ثمّ يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوضُ في تفسيرها. وقال جمهور المُتكلِّمين: بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات»(١).

وكلا المسلكين -التحريفِ والتفويض- يتضمّنُ الجهل بمعاني النصوص من وجهين:

١. أنّ كثيرًا من الآيات التي يحرِّفها المتكلِّمون أو يفوِّضونها إنّما يفعلون ذلك لأنّهم يتوهّمون من ظاهرها معنىً باطلًا لا يليق بالله تعالى، فيكون الدافع لهم إلى التحريف والتفويض هو إساءة فهمهم معنى الكلام المنزَل.

ومن المتكلِّمين من ينكر دلالة الآية على المعنى الظاهر منها، ويجعلُ اللفظ مشتَركًا بين معانٍ عدّة لا يترجّح أحدُها على الآخر، فيصير اللفظ غير ظاهرٍ في أيِّ معنىً، وهذا المسلكُ موافق لما ذمّه الله تعالى من ادعاء بعض المخالفين بأنّهم لا يفقهون الوحي وكلام الرسل، مع كونه في الواقع أفصح الكلام وأبيَنه وأظهره!

٢. أنّ المحرِّف والمفوِّض لا يُثبتان المعنَى الذي دلَّ عليه ظاهرُ النصّ، لكن جهل المفوِّض أقربُ إلى الجهل البسيط، لأنّه لا يُثبت للنصِّ معنىً آخر، أمّا المحرِّف فجهله مركّب؛ لأنّه يثبت معنىً آخرَ محرّفًا، لا يدلّ عليه اللفظ في سياقه.

فالمتكلِّمون يسيئون الفهم مرتين: مرّةً قبل التحريف والتفويض: إمّا بجعل النصّ دالًّا على معنى باطلٍ لا يليق بالله فيحتاج إلى أن يُصرف عنه وإما بجعله محتمِلًا لمعانيَ عدّة لا يُدرى أيُّها المراد. ومرةً بعدهما: إما بصرف اللفظ إلى معنىً غير مراد، وإما بإبقائه غُفلًا عن الدلالة على أيِّ معنىً.

وإذا كان المتكلِّمون يسلكون هذين المسلكين في جميع نصوص الصفات التي تنفيها عقولُهم؛ فإنَّهم لم يفهموا من الوحي أهمّ ما فيه وأعظمه، وهو الخبر عن الله تعالى وصفاته وأفعاله، بل

(١) أساس التقديس (ص٣٣٣).

جهلوا معانيهَا الجليلة التي دلّت عليها.

فعلى سبيل المثال، إذا قرأ القارئ قولَه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإنَّ من الفهم الصحيح لهذه الآية أنّ اسم الله «الرَّحمن» يتضمّن وصفه سبحانه بصفة الرحمة، صفةً حقيقية قائمةً به سبحانه؛ لأنّ هذا ظاهر اللفظ، وأنها رحمةٌ تليق بجلاله وعظمته؛ لأنَّه هو الموصوفُ بها، ولا تستلزم شيئًا من لوازم الرحمة الخاصّة بالمخلوق، كالضعف والرقّةِ ونحو ذلك، وأنّها تابعةٌ لمشيئتِه سبحانه، يرحم بها من يشاء إذا شاء، وأنّ استواءه سبحانه على العرش استواءٌ حقيقيّ أيضًا، كما يفهم العربيّ لفظ الاستواء، وهو استواءٌ يليق بجلاله وعظمته، لا يدرِك العبادُ كنهَه لأنّهم لا يدركون كنه ذات الله تعالى، وهذا معنى قول مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول..»[١]، أي أنّ المعنى معلومٌ لا يجهله العربيُّ المخاطَب بهذه الآية، ولكنّ الكيف مجهولٌ لا يعقله أحدٌ من الخلق فلا يجوز السؤال عنه.

أمّا المتكلِّمون فإنّهم لم يحسنوا فهم الآية هكذا، وذلك من الوجهين اللَّذَين سبق ذكرهما، وذلك أنّهم تبادر إلى أذهانهم من لفظ الآية معنىً باطلٌ، وهو تشبيه الله تعالى بخلقه، ففهِمُوا من اسم الرحمن رحمةً تتضمّن الضعف ورقّة القلب، من جِنس رحمة المخلوقين، ثمّ صرفوها إلى معنى النِّعمة والثَّواب، أو إرادةِ الثَّواب، فأخطؤوا في المعنى الذي فهِموه أوّلًا من اللفظ، ثمّ في المعنى الذي فسَّروا به اللفظ[٢].

---

(١) رواه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٩٢، رقم٥٠)، وابن المقرئ في معجمه (ص١٩٠، رقم١٠٢٢)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٤١، رقم٦٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص١٨٠ - ١٨١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٥، رقم٨٦٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٨، ١٥١)، وصحّحه الذهبي في العلو (٢/ ٩٥٤)، وابن عبد الهادي في "الكلام على مسألة الاستواء" (ص٥١)، وجوّد إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٠٦-٤٠٧)، وينظر تخريجه موسّعًا في رسالة: " الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء" لفضيلة الشيخ أ.د. عبد الرزاق البدر، ضمن الجامع للبحوث والرسائل، له (ص٨٥-٩٦).

(٢) ينظر للرد على شبهة المتكلّمين في اسم الرحمن: مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ٨٦٠-٨٨٨).

ومن ذلك قولُ الزمخشري: «فإن قلتَ: ما معنى وصف اللَّه تعالى بالرّحمة ومعناها العطفُ والحُنُوّ، ومنها الرحِم لانعطافها على ما فيها؟ قلت: هو مجازٌ عن إنعامه على عباده...»[١]، فالعطفُ والحنوّ الذي فهِمه من اللَّفظ يقتضي الضَّعفَ والرِّقّة، وهو ممّا يتنزّه عنه الخالق جلّ وعلا، والمعنى الذي فسّر به الرحمة وهو الإنعام ليس هو الرحمة، وإن كان أثرًا من آثارها، ونحوه قولُ الغزالي: «معنى رحمتِه سبحانه وتعالى: إرادتُه الخيرَ للمرحوم وكفايتُه له، وهو منزَّهٌ عن رِقَّة الرحمة»[٢]، وقولُ البيضاوي[٣]: «والرحمةُ في اللغة رِقَّةُ القلب وانعطافٌ يقتضي التفضُّل والإحسان، ومنه الرَّحِم؛ لانعطافها على ما فيها، وأسماءُ الله تعالى إنّما تؤخذ باعتبار الغَايات التي هي أفعال، دون المبادئ التي تكون انفعالات»[٤]، ويعني بالأفعال المفعولات التي هي آثارُ الرَّحمة المخلوقة، من النِّعمةِ والثَّواب.

وفَهِمَ بعضُ المتكلِّمين من الاستواء على العرش الحاجةَ والافتقارَ إليه[٥]، فاعتقدوا أنّ ظاهرَ الآية معنىً باطل، فيحتاجُ إلى أن يُصرف عنه، فصرَفه كثيرٌ منهم إلى معنى الاستيلاء، فقالت المعتزلةُ والماتريديّة: استوى يعني استولى[٦]، وبمثلِه قال بعضُ الأشاعرة، ومنهم الفخر الرازي

---

(١) الكشاف (١/ ١١٠).

(٢) المقصد الأسنى (ص١٠٩).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي، قاضي شيراز وعالمها وعالم أذربيجان ونواحيها. كان مبرِّزا عارفًا بالفِقه والتفسير والعربية، وهو من كبار نُظّارِ الأشعرية. من كتبه «المنهاج في أصول الفقه»، و«طوالع الأنوار» في الكلام، توفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ وقيل سنة ٦٩١هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦)، والطبقات الكبرى للسبكي (٨/ ١٥٧)، والبداية والنهاية (١٧/ ٦٠٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٥٠).

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٧).

(٥) ينظر: تأويلات أهل السنّة لأبي منصور الماتريدي (٢/ ١٠٤)، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/ ٢١٦)، وأساس التقديس للرازي (ص١٠٠-١٠١)، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل للبدر ابن جماعة (ص١٠٣) ومقدمة محقِّقه (ص٤٩-٥٠).

(٦) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٥٧)، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٢٦)، =

حيث قال بعد أن عارض صفةَ العلو بالعقل: «إذا ثبتَ هذا، ظهر أنَّه ليس المراد من الاستواء الاستقرار؛ فوجَبَ أن يكون المرادُ هو الاستيلاءُ والقهر ونفاذ القدَر وجريان أحكام الإلهية»[(١)].

وصرفه آخرون إلى معنىً غير معيّن سالكين مسلك التفويض، كقول الكمالِ ابن الهمام: «الأصل الثامن: أنَّه تعالى استوى على العرش، مع الحكم بأنّه ليس كاستواءِ الأجسام على الأجسام من التمكُّن والمماسَّة والمحاذاة بل بمعنى يليق به، هو سبحانه أعلم به، وحاصلُه وجوبُ الإيمان بأنّه استوى على العرش مع نفي التشبيه، فأمّا كون المراد أنَّه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة، إذ لا دليل على إرادتِه عينًا»[(٢)]. فهو لا يعلم من حقيقة الاستواء معنىً معيَّنًا، بل يكتفي بالإيمان بلفظه وتلاوته، مع نفي الظاهر منه.

ومنهم من فصّل بين المسلكين، فجعل التأويلَ مسلكَ العلماء، والتفويضَ مسلك العوامّ، كما فعل الغزالي حيث يقول: «فإن قيل: فما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾؟ وما معنى قوله عليه السلام: "ينزل الله كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا"[(٣)]؟ قلنا الكلام على الظواهر الواردة في هذا الباب طويل، ولكن نذكر منهجًا في هذين الظاهرَين يرشد إلى ما عداه. وهو أنَّا نقول: الناس في هذا فريقان: عوامٌّ وعلماء، والذي نراه اللائقَ بعوامِّ الخلق أن لا يُخاض بهم في هذه التأويلات، بل نَنزِعُ عن عقائدهم كلَّ ما يوجِبُ التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقِّقُ عندهم أنَّه موجودٌ ﴿لَيۡسَ

=

وتبصرة الأدلّة للنسفي (١/٣٤٨).

(١) أساس التقديس (ص٢٨٩-٢٩٠)، وينظر: الشامل للجويني (ص٣١٧).

(٢) ينظر: المسامرة لابن أبي شريف في شرح المسايرة لابن الهمام (١/٣١-٣٤).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التهجد: باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (رقم١١٤٥)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (رقم٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث متواتر، جاءَ من رواية ثلاثين نفسًا من الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يُنظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/١٢٨)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/١١٠٠، ١١٢٥وما بعدها)، وصفة النزول الإلهي؛ د. عبد القادر الغامدي (ص٥٦-١٤٦).

كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زُجروا عنها، وقيل ليس هذا بعُشِّكم فادرجوا؛ فلكلِّ علمٍ رجال. ويجاب بما أجاب به مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعضَ السلف[١]، حيث سُئل عن الاستواء، فقال: "الاستواءُ معلوم والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب"[٢]؛ وهذا لأنّ عقول العوامّ لا تتّسع لقَبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات، ولا تتَّسعُ لفهم توسيعات العربِ في الاستعارات. وأمَّا العلماء فاللائق بهم تعريف ذلك وتَفَهُّمُه، ولستُ أقول إنّ ذلكَ فرضُ عينٍ؛ إذ لم يَرِد به تكليفٌ، بل التكليف التنزيه عن كلِّ ما تشبهه بغيره»[٣].

فالناسُ بحسَب هذا القولِ فريقان: فريقٌ يسمعونَ الآيةَ ثمّ يَصرفونها عن معناها الظاهرِ منها وهم العلماء، وفريقٌ أمّيون؛ لا يعلمون الآيةَ إلّا لفظًا مجرَّدًا عن المعنى، ويُمنَعون من فَهمها والسؤالِ عن معناها.

ومن المتكلِّمين من زعم أنَّه لا يفهم معنى الآية، مدّعيًا اشتراكها بين وجوهٍ لا يترجَّح أحدها، كما قال ابن العربي المالكي: «وأمّا العرش فهو في العربية لمعانٍ، فأيَّها تريدون؟ وكذا استوى عليه،

---

(١) السائل ليس من السَّلف، بل في الأثر أنّ مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ قال له: «وأظنُّك صاحبَ بدعة»، وأمر به فأُخرج، وفي رواية: «قُم عنِّي لا أقامَ الله رجليك! فما أراكَ إلّا ضالًّا». يُنظر: حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/ ٣٢٥)، ومعجم ابن المقرئ (ص١٩٠، رقم١٠٢٢).

(٢) يُكثر المتكلِّمون من الاستدلال بهذا الأثر وغيره على مسلكِ التفويض في نصوص الصفات، وليس لهم فيه حجّةٌ البتة، بل هو حجّةٌ على إثبات الصفات على حقيقتها وإبطال تحريفها أو تفويضها؛ فإنّ كون الاستواء معلومًا يقتضي العلمَ بمعناه، ولو كان الواجب تفويضَ المعنى لكان مجهولًا، ونفيُ الكيفية لا ينسحب على المعنى؛ لأنّ الكيفَ أخصّ من المعنَى، ونفي الخاصّ لا يستلزم نفيَ العام، ولو كان مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يثبت معنى الاستواءِ على ظاهرِه لم يحتَج إلى نفيِ الكيفيّة، وإنّما يُحتاجُ إلى نفي الكيفيّة عند إثباتِ الصفة. ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص٣٠٦-٣٠٧).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٨٤-٨٥)، وينظر: إلجام العوامّ عن علم الكلام للغزالي أيضًا (ص٥٨-٥٩)، وحاشية ابن قطلوبغا على المسايرة للكمال ابن الهمام (١/ ٣٤).

يحتمل خمسة عشر معنىً في اللغة، فأيَّها تريدون؟ أو أيَّها تدَّعون ظاهرًا منها؟ ولِمَ قلتم: إنّ العَرشَ ها هنا المرادُ به مخلوقٌ مخصوص؟ فادَّعيتُموه على العربية والشريعة، ولِمَ قُلتم: إنّ معنى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ قعدَ أو جلَس؟ فتحكُمون باتِّصالِه به»[1].

ويقربُ منه كلامُ القاسم ابن قطلوبغا[2]، حيث يقول: «قالت المشبِّهة والمجسِّمة بالاستقرار على العرش، وتعلّقوا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، أجاب أهلُ الحقِّ بأنَّ الاستواءَ مشتَرَك بين معانٍ، والعرشَ مشتركٌ أيضًا بين السرير والمُلك... ومع الاشتراك لا يكون حجّة، والمعنى الأليَق: الاستيلاء، فيُحمَلُ عليه من غير قطعٍ بأنّه المُراد»[3].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على كلام ابن العربيّ: «كلّا -والذي استوى على عرشه- لا يحتملُ هذا اللّفظُ معنيين البتة، والمدّعي للاحتمال عليه بيان الدّليل، إذ الأصل عدم الاشتراك والمجاز، فلَم يذكُر على دعواه دليلًا، ولا بيَّنَ الوجوه المحتمَلَة، حتى يصلح قوله: "فأيَّها تريدون وأيَّها تعنون؟" وكان ينبغي له أن يبيِّن كلَّ احتمال، ويذكر الدليل على ثبوته، ثمّ يطالِبَ حزب الله ورسولِه ﷺ بتعيين أحد الاحتمالات، وإلا فهم يقولون: لا نسلِّم احتمالَه لغيرِ معنى واحد، فإنَّ الأصل في الكلام الإفرادُ والحقيقة، دون الاشتراكِ والمجاز، فهُم في منعِهم أولى بالصَّوابِ منكَ في تعدُّدِ الاحتمالات، فدعواكَ أنَّ هذا اللفظَ يحتمِلُ خمسةَ عشَرَ معنىً دعوىً مجرَّدةٌ ليست معلومةً بضرورةٍ ولا نظرٍ ولا نصٍّ ولا إجماع»[4].

---

(١) العواصم من القواصم (ص٢٠٩)، وينظر: قانون التأويل لابن العربي أيضًا (ص٣٧٥)، ومقالات الكوثري (ص٢٩٣-٢٩٤).

(٢) هو: قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله الجمالي المصري الحنفي، زين الدين، وربما لقب شرف الدين، أبو العدل السودوني: نسبةً لمعتق أبيه سودون الشيخوني نائب السلطنة. العلامة المحدِّث الفقيه. ماتريديّ المعتقد. له مصنّفات كثيرة في الفقه والحديث والرجال. ولد سنة بالقاهرة سنة ٨٠٢هـ، وتوفي سنة ٨٧٩هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٦/ ١٨٤)، وشذرات الذهب (٩/ ٤٨٧-٤٨٨)، والبدر الطالع (٢/ ٤٥-٤٧).

(٣) حاشية ابن قطلوبغا على المسايرة للكمال ابن الهمام (١/ ٣٤).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ٨٦٠-٨٨٨).

وبهذا يتَّضِحُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون من الجهل بمعاني نصوصِ الوحي، فأهلُ التحريف الذين حملوا دلالة القرآن والسنّة على أصولهم الباطلة لم يفهموا الوحي كما أنزله الله، وأهل التفويض أخلَوا النُّصوص عن الدّلالة على أيِّ معنىً، فكانوا بمنزلة الأمّيِّين الذين لا يعلمون الكتاب إلّا أمانيّ، وكِلا الصنفين مذمومٌ في القرآن. يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قسّم اللهُ من ذمَّه من أهلِ الكتابِ إلى محرِّفين وأميِّين، حيثُ يقول: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝٧٥ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝٧٦ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۝٧٧ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٧٨ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ۝٧٩﴾ [البقرة: ٧٥ – ٧٩]. وفي هذا عِبرةٌ لمن رَكِب سنَنَهم من أُمّتنا؛ فإنّ المنحرفين في نصوص الكتاب والسنّة كالصِّفات ونحوها من الأخبار والأوامر: قومٌ يحرِّفونه إمّا لفظًا وإمّا معنىً، وهم النَّافون لما أثبتهُ الرَّسول ﷺ جُحودًا وتعطيلًا، ويدَّعون أنّ هذا موجَبُ العقلِ الصريح القاضي على السَّمع. وقومٌ لا يزيدون على تلاوةِ النُّصوص لا يفقَهون معناها، ويدَّعون أنّ هذا موجَبُ السَّمع الذي كان عليه السَّلَف، وأنّ الله لم يُرِد من عبادِه فهمَ هذه النُّصوص، فهُم ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ أي: تلاوةً، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكثيرًا ما يضيع الحقُّ بين الجهّال الأميِّين وبين المحرِّفين للكلِم الذينَ فيهم شعبةُ نِفاقٍ، كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب حيثُ قال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ الآية [البقرة: ٧٥ – ٧٨]. ولـمّا كان النبي ﷺ قد أخبرَ أنّ هذه الأمّةَ

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٧٠–٧١)، وينظر: الكتاب نفسه (١٦/ ٤١٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧٧).

تتّبع سَنَن مَن قَبلها حذوَ القُذّة بالقذّة حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ لدخلتموه[١]، وجَبَ أن يكونَ فيهم من يُحرِّف الكلم عن مواضعِه فيغيِّر معنى الكتابِ والسنَّة فيما أخبرَ اللهُ به أو أمرَ به. وفيهِم أُمّيُّون لا يفقهون معاني الكتابِ والسنّة، بل ربَّما يظنُّون أنَّ ما هم عليه من الأمانيِّ التي هي مجرَّدُ التِّلاوةِ ومعرفةِ ظاهرٍ من القَول هو غايةُ الدين»[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعاني المفهومةُ من الكتابِ والسُّنَّة لا تُردُّ بالشبهات، فيكونَ ردُّها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يُترك تدبُّرُها ومعرفتُها، فيكونَ ذلك مشابَهةً للذين إذا ذُكِّروا بآيات ربِّهم خرُّوا عليها صُمًّا وعُميانًا، ولا يقالُ هي ألفاظٌ لا تُعقل معانيها ولا يعرفُ المراد منها، فيكونَ ذلك مشابَهةً للذين لا يعلمون الكتاب إلّا أمانيّ»[٣].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من الجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها، فيما يلي:

١. أنّهم لَم يفهموا معانيَ وحيِ اللهِ جلَّ وعلا، بل جَهِلُوها مع جَلائِها ووضوحها.

٢. أنّ مِنهم مَن تجاهلَ تِلكَ المعانيَ الواضحةَ وتعامَى عن نورِها، فزعمَ أنّه لا يعي المرادَ منها.

٣. أنّهم افترقوا فريقين: فالأوّلون يسمعونَ كلامَ اللهِ ثمّ يحرِّفونه من بعدِ ما عَقلُوه، والآخَرُون أمِّيّون لا يعلمونَ الكِتابَ إلّا أمانيّ، يتلونَ ألفاظَه ولا يعُونَ معنَاه.

٤. أنّ سببَ جهلِهم أو تجاهُلِهم لمعاني الوحيِ هو ما في القُلوبِ مِن فَسادِ الإيمان، الذي يمنعُ من الفَهم، أو مِن القبول والتأثُّرِ بعد الفهم.

---

(١) سبق تخريجه (ص٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/١٢٩-١٣٠).

(٣) الصواعق المرسلة (١/٢٢٩)، وينظر: الكتاب نفسه (٣/١٠٤٩-١٠٥٠).

المبحث السابع

الموافقةُ في مُضاهاةِ قولِ الذين كفرُوا مِن قَبل

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى مضاهاةَ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل.**

□ المطلب الثاني: **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن مضاهاةِ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى مضاهاةَ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل

من سِمات أهل الضلال تشابُه أقاويلِهم وأعمالهم على مرِّ الأزمان، ومتابعةُ متأخِّريهم لمتقدِّميهم في الضَّلال والفساد. وقد بيّن الله تعالى ذلك في كتابِه، وذمّ أهل الضلال على هذه الصفة ووبّخهم، وتوعّدهم عليها في الدنيا والآخرة.

فالآياتُ الكريمة كثيرًا ما تنبِّهُ على أنّ الكافرين يتوافَقُون في مقالاتِهم وأفعالِهم، كقوله تعالى عن كفّار قُريشٍ: ﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨١ – ٨٢]، أي أنَّ مقالةَ هؤلاء مماثلةٌ لمقالةِ أسلافهم كعادٍ وثمودَ والأمم الماضية المنكرة للبعث(١)، وكما قال سبحانه: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣]. قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ ﴾ أيُّها الرسول من الأقوال الصادِرةِ ممن كذَّبك وعانَدَك ﴿ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ﴾، أي: من جِنسها، بل ربَّما إنَّهم تكلَّموا بكلامٍ واحدٍ، كتعجُّبِ جميعِ الأمم المكذِّبة للرسل مِن دعوتِهم إلى الإخلاص لله وعبادته وحده لا شريك له، وردِّهم هذا بكلِّ طريقٍ يقدرون عليه، وقولِهم: ما أنتم إلّا بشرٌ مثلنا، واقتراحِهم على رسلِهم الآياتِ التي لا يلزمهم الإتيانُ بها، ونحوِ ذلك من أقوال أهل التكذيب، لمّا تشابهَت قلوبُهم في الكُفر؛ تشابهَت أقوالُهم، وصَبرَ الرسلُ عليهم السلامُ على أذاهُم وتكذيبِهم، فاصبِر كما صبَر من قبلك»(٢). بل بلغَت موافقة الكافرين لبعضهم في أقوالهم وضلالاتهم أن يكونوا كأنّهم يتواصَون بها ويتعاهَدون عليها، كما قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [الذاريات: ٥٢ – ٥٣].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٦/٣١٥)، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٢/٥٠٩).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٤/١٥٧٦–١٥٧٧).

وقد ذمّ الله تعالى مضاهاةَ متأخِّري أهل الضلال لمتقدِّميهم، ومن ذلكَ أنّه ذمَّ أهلَ الكتابِ على مضاهاتِهم في بعضِ أقوالِهم قولَ الكافرينَ السابقين لهم، فقال جلّ شأنه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، والمضاهاةُ هي المشابهة، كما جاء عن ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في معنى قوله: ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾، قال: «يُشبِهون»[(١)]، وقال ابنُ كثير رَحِمَهُٱللَّهُ: «يُشابِهون ﴿قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ أي: مَن قبلَهم من الأُمم، ضلُّوا كما ضلَّ هؤلاء»[(٢)]، وهذا قولُ أكثرِ أهلِ التفسير واللغة[(٣)].

ومن العلماء من فَسّر المضاهاة بما يقتضي تلقّيَ الآخِرِ عن الأوَّل، وتأثُّرَ اللاحِق بالسَّابق، وهذا كما قال الزَّجّاج رَحِمَهُٱللَّهُ[(٤)] في الآية: «أي: يُشَابِهون في قولهم هذا ما تقدَّم من كَفرَتهم، أي إنّما قالوه اتِّباعًا لمن تقدَّم من كَفرَتهم»[(٥)]. وقال النحّاس رَحِمَهُٱللَّهُ[(٦)]:

(١) رواه الطبري في جامع البيان (١١/٤١٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٧/١٧٨).

(٣) ينظر: العين للخليل الفراهيدي (٤/٧٠)، وغريب القرآن لابن قتيبة (ص١٨٤)، وتهذيب اللغة للأزهري (٦/١٩١)، والصحاح للجوهري (١/٦٠)، والهداية لمكي القيسي (٤/٢٩٧١)، والتفسير الوسيط للواحدي (٢/٤٩٠)، وتفسير السمعاني (٢/٣٠٢)، ومفاتيح الغيب للرازي (١٦/٣٧)، وأنوار التنزيل للبيضاوي (٣/٧٨)، ونظم الدرر للبقاعي (٨/٤٣٩)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١٠/١٦٩)، وأضواء البيان للشنقيطي (٩/٤٠).

(٤) هو: إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي، أبو إسحاق الزجاج، العلّامة النحوي، كان من أهل الفَضل والدين، حَسن الاعتقاد، وكان يخرِطُ الزُّجاج ثمّ مال إلى النحو، فلزم المبرّد، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«العروض والقوافي»، توفي ببغداد سنة ٣١١هـ. ينظر: إنباه الرواة (١/١٩٤-٢٠١)، وتاريخ الإسلام (٧/٢٣٢)، وبغية الوعاة (١/٤١١-٤١٣).

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٤٤٣).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النحّاس النحوي المصري، العلّامة إمامُ العربية، كان عالـمًا بالنحو حاذِقًا، من أهل العلم بالفقه والقرآن، ومن أذكياء العالَم، من مصنّفاته: «إعراب القرآن»، =

«يُشابِهونَ ويقتَفُون ما قالوا»(١). وقال ابن عطيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معناه: يُحاكُون ويُبارُون ويماثِلون»(٢). وكذلك قالَ بعضُ أئمة اللغة في بيان معنى المضاهاة، فقال ابن دريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): «ضاهيتُ الرجلَ مضاهاةً وضِهاءً، إذا امتثلتُ فعلَه وتشبّهت بِهِ»(٤)، وقال الفيّومي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٥) في معنى ضاهأَهُ: «عارضَه وباراه»(٦).

فعلى المعنى الأوّل، تكونُ الآيةُ دالّةً على ذمِّ مطلقِ مشابهةِ الكافرين السابقين، وعلى الثاني يكونُ الذمُّ متوجِّهًا للتأثُّرِ بضلالاتِ السابقين واقتفائها، كما قال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية: «وفي هذا ذمُّ الاتِّباعِ في الباطل»(٧).

=
و«معاني القرآن»، توفي سنة ٣٣٧هـ، وقيل: سنة ٣٣٨هـ. ينظر: تاريخ ابن يونس (١٩/١)، ونزهة الألبّاء (ص٢١٧-٢١٨)، وإنباه الرواة (١/١٣٦-١٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٠١-٤٠٢).

(١) معاني القرآن للنحاس (٣/٢٠٠).

(٢) المحرر الوجيز (٣/٢٤-٢٥) ط. دار الكتب العلمية، وينظر أيضًا: الوجيز للواحدي(١/٤٦٠)، وغريب القرآن لابن عُزَيز السجستاني (ص٥٣٢)، ومفاتيح الغيب للرازي (١٦/٣٧)، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥/٤٣٨).

(٣) هو: محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي، أبو بكر البصري، العلامة، شيخ الأدب. انتهى إليه علم لغة البصريين، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علمًا وأقدرهم على الشِّعر، ولكنه كانَ يسكَر في كِبره عفا الله عنه. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٢/٥٩٤-٥٩٧)، ومعجم الأدباء (٦/٢٤٨٩-٢٤٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٩٦-٩٨).

(٤) جمهرة اللغة (٢/١٠٧٨).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي ثمّ الحموي المقرئ، أبو العبّاس. كان فاضِلًا عارِفًا باللُّغة والفِقه. صنّف في ذلك كتاب «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير». قال ابن حجر: «وهو كثيرُ الفائدة حَسن الإيراد... وكأنّه عاش إلى بعد سنة ٧٧٠». ينظر: المصباح المنير (١/صفحة: م)، والدرر الكامنة (١/٣٧٢)، وبغية الوعاة (١/٣٨٩).

(٦) المصباح المنير (٢/٣٦٥)، وينظر أيضًا: المحيط للصاحب ابن عبّاد (٤/٢٩).

(٧) أحكام القرآن (٢/٤٨٤).

وليس بينَ القولين كبيرُ خِلافٍ -والله أعلم-؛ لأنّه يمكنُ الجمعُ بينهما بأن يُقال: إنّ المضاهاةَ تكونُ على مرتبتين:

الأولى: المشابهةُ التي تقعُ اتِّفاقًا من غيرِ أن يكونَ للمتقدِّم أثرٌ في المتأخِّر.

والثانية: المشابهةُ التي يكونُ قولُ المتأخِّر أو فعلُه حاصِلًا بسببٍ وتأثيرٍ من المتقدِّم.

والمرتبةُ الأولى قد سبقت الإشارةُ إليها في التمهيد[1]، كما أنّ الكلام عن موافقةَ المتكلِّمين لما ذمّه الله من مطلقِ مشابهةِ الكافرينَ السابقين في أقوالِهم وأفعالهم مَبثوثٌ في جميعِ مباحث هذه الرسالة، فاقتَضى ذلك مزيدًا من البسط والتَّركيز في هذا المبحث على المرتبةِ الثانيةِ، وهي التأثُّر والتلقِّي عن أهلِ الضَّلالِ السَّابقِين.

وَعَودًا على الآية فقد اختلَفَ المفسِّرون في الفريقين اللذَين وقعَت بينهم هذه المضاهاة[2]. قال في «الكشاف»: «والمعنى: أنَّ الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ من اليهود والنصارى يُضاهي قولُهم قولَ قدَمائهم، يعني: أنَّه كفرٌ قديمٌ فيهم غيرُ مستحدَث. أو: يضاهي قولَ المشركين: الملائكةُ بنات الله، تعالى الله عنه. وقيل: الضمير للنصارى، أي يضاهي قولُهم: "المسيح ابن الله" قولَ اليهود: "عزيرٌ ابن الله"؛ لأنّهم أقدم منهم»[3].

لكن أشارَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه إلى أنَّ الكافرين الذين ضاهاهم أهلُ الكتاب هم المشركون من متفلسِفة الصابئين، فذكر أنَّ النصارى إنَّما ابتدعوا شركَهم وادعاءَهم أنّ المسيحَ ابنُ الله تشبُّهًا بأولئك[4].

---

(١) ينظر: (ص٦١).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١١/ ٤١٤)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٤٢٥).

(٣) الكشاف (٣/ ٣٤).

(٤) ينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٣/ ١٤٥)، ومنهاج السنّة النبوية، له أيضًا (١/ ٣٢١)، وتثبيت دلائل النبوة للقاضي عبد الجبار (٢/ ٤٣٠).

وقد أظهرت الدراسات المقارِنة في الأديان أنَّ الاعتقاد بأنَّ للإلِه ابنًا كان موجودًا في عقائد اليونان والرُّومان والمصريين والهنود وغيرهم من الوثنيِّين، وأنَّ النصارى تأثَّروا بهم وبنَوا عقيدتَهم في التثليث وبُنوَّة المسيح على تلك العقائد السابقة(١). ولذا قال محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية: «المختار في مضاهأَتِهم للذين كفروا من قبلِهم يصدُقُ في كلِّ من وقع ذلك منهُم واللهُ أعلمُ بهم، وقد علِمنا من تاريخ قدماء الوثنيين في الشرق والغرب أنَّ عقيدة الابن لله والحلولِ والتثليثِ كانَت معروفةً عند البراهمة في الهند والبوذيين فيها وفي الصين واليابان وقدماءِ الفُرس والمصريين واليونان والرومان... وهذا البيانُ لهذه الحقيقة من مُعجِزات القرآن، فإنَّه لَم يكُن يعرفُها أحدٌ من العرب ولا ممن حولَهم، بل لم تظهر إلّا في هذا الزمان»(٢).

وهذا الذي وقع من أهل الكتاب هو من تأثُّرِهم بضلالات الأمم السابقة، وقد حذّرهم الله تعالى من الوقوع فيه، فقال سبحانه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وممّا يوضِّح ما حصل من تأثُّرِ بني إسرائيل بغيرهم من الأُمم ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّه قال: «لم يزَل أمرُ بني إسرائيل معتدِلًا حتى نشأَ فيهم أبناءُ سبايا الأمم، فقالوا فيهم بالرَّأي فضلُّوا وأضلُّوا»(٣).

---

(١) يُراجع حول هذا الموضوع: العقائد الوثنية في الديانة النصرانية لمحمد بن طاهر التنير البيروتي، والأصول الوثنية للمسيحية: إندريه نايتون وآخرَان (ص٣٩-٤٧)، وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا (٦/٨٨-٩٤)، ومحاضرات في النصرانية لمحمد أبو زهرة (٣٢-٣٦)، ودِراسَات في الأَديانِ اليهوديّة والنصرانية، أ. د. سعود الخلف (ص١٨، ٢٧٥-٢٧٦)، وهَل العهد الجديد كلمةُ الله؟ د. مُنقذ السقّار (ص٩٥-١٠٩).

(٢) تفسير المنار (١٠/٣٩٩)، وقد أشار الطاهر ابن عاشور أيضًا إلى دخول مشركي اليونان في المقصودين بالآية. ينظر: التحرير والتنوير (١٠/١٦٩).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢١/٢٦٤، رقم٣٨٧٤٧)، وروي مرفوعًا لكنه لا يصح إلّا مرسلًا، ينظر: السلسلة الضعيفة للعلامة الألباني (٩/٣٢٠-٣٢٢، رقم٤٣٣٦).

وقد بلغ تأثُّر أهل الكتاب بالمشركين وتشبُّههم بهم مبلغًا عظيمًا، حتّى إنّهم اتّبعوهم في عبادة الأصنام، بل فضَّلوا طريقة المشركين الوثنيين على طريقة النبي ﷺ وأصحابه، كما أخبر الله عنهم في كتابه بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾﴾ [النساء: ٥١]، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال المفسِّرون: خرج كعب بن الأشرف في سبعين راكبًا من اليهود إلى مكة بعد وقعة أُحُدٍ؛ ليحالفوا قريشًا على رسول الله ﷺ وينقُضوا العهد الذي كان بينهم وبينَ رسول الله ﷺ، فنزلَ كعبٌ على أبي سفيان فأحسنَ مثواه، ونزلت اليهودُ في دُور قريش، فقال أهلُ مكة: إنّكم أهلُ كتابٍ ومحمدٌ صاحب كتاب، ولا نأمن أن يكون هذا مكرًا منكم، فإن أردتم أن نخرُج معكم فاسجدوا لهذينِ الصَّنَمين وآمِنوا بهما، ففعلوا ذلك، فذلك قولُه تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾، ثمّ قال كعبٌ لأهل مكة: لِيجِئ منكم ثلاثون ومنّا ثلاثون، فنُلزِقْ أكبادَنا بالكعبة فنعاهِد ربَّ هذا البيت لنَجهدنَّ على قتال محمد، ففعلوا. ثمّ قال أبو سفيان لكعبٍ: إنّك امرؤٌ تقرأُ الكتابَ وتعلم، ونحن أمِّيُّون لا نعلم؛ فأيُّنا أهدى طريقةً، نحن أم محمد؟ قال كعب: اعرِضوا علي دينكم. فقال أبو سفيان: نحن ننحر للحجيج الكَوماء[١]، ونسقيهمُ الماء، ونُقري الضيف، ونفكُّ العاني، ونصِل الرحم، ونعمُرُ بيتَ ربِّنا، ونَطوف به، ونحن أهل الحرم، ومحمدٌ فارق دين آبائِه وقَطَع الرحم وفَارق الحَرم، ودينُنا القديم ودين محمدٍ الحديثُ. فقال كعبٌ: أنتم واللهِ أهدى سبيلًا ممّا عليه محمد!»[٢].

وتأثُّر بني إسرائيلَ بالمشركين لم يقتصر على زمنِ النبيِّ ﷺ[٣]، بل بدأ فيهم منذُ كان نبيُّهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بين أظهرِهم، فإنّهم لمّا جازُوا البحرَ رأَوا الذين يعكفون على أصنام لهم، فقالوا:

---

(١) ناقةٌ كَوماء: مشرِفةُ السِّنام عاليتُه. ينظر: النهاية لابن الأثير (٤/٢١١).

(٢) معالم التنزيل (١/٥٤٧)، وينظر: جامع البيان للطبري (٧/١٤٣)، والوجيز للواحدي (١/٢٦٨).

(٣) يُراجع لمظاهر وقوع اليهود في الشرك: التلمود وموقفه من الإلهيات، د. أبو بكر محمد ثاني (٣/١٧١٦-١٨٨٢).

﴿يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ومن العجيبِ أنَّهم -مع كونهم أهلَ كتابٍ- لم يكتفُوا بمُشابَهة المشركين فحَسبُ، حتّى فاقوهم في بعضِ ضلالاتهم، كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٩٦]، فاليهودُ -مع أنَّهم أهلُ كتابٍ- أشدُّ حِرصًا على حياةٍ من المشركين الذين لا كتابَ لهم، بل يعبدون الأصنام ولا يقرُّون بالنبوّة وبالبعث![1]

وقد بيّن الله تعالى في كتابه أنَّ من أعظم أسباب ضلال من ضلّ من بني آدم اتِّباعَهم لرؤوسِ الكفّار وأكابرهم، فذكر ذلك عن قومِ نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقال: ﴿ قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [نوح: ٢١]، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني: اتَّبع السفلةُ والفقراءُ القادةَ والرؤساءَ الذين لم يزدهم كثرةُ المال والولد إلّا ضلالًا في الدنيا وعقوبةً في الآخرة»[2]. وذكره عن عادٍ قوم هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقال: ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ ۖ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [هود: ٥٩]، وذكره عن قوم فرعون في اتِّباعهم له، فقال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ ﴾ [هود: ٩٦ - ٩٧]، وقال سبحانه عن فرعون: ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٤].

وبيّنَ سُبحانه أنَّ من أطاعهم فيما يزيِّنون له من الباطل فإنَّهم يضلُّونه عن الحقّ، فقال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾ ﴾ [الحج: ٣ - ٤]، والشيطان المَريد يشمل شياطين الإنس والجن[3]. وهؤلاء المتبوعون من رؤوس الكفر قد سمّاهم الله تعالى شياطين، فقال: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢/٢٧٦).

(٢) معالم التنزيل (٤/٤٧٧).

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠/١٢).

قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤]، قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ يعني: سادتهم وكبراءهم ورؤساءهم من أحبارِ اليهود ورؤوسِ المشركين والمنافقين»(١). وأخبر سبحانه أنّهم يُخرجون أتباعَهم من النور إلى الظلمات، وسمّاهُم طواغيت، فقال جلّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وجعلَ سبحانَه وتعالى اتِّباعَهم في شركهم اتخاذًا لهم أربابًا من دون الله، كما قال عن النصارى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١].

ويدخُل في اتِّباع رؤوسِ الكُفرِ السَّابقِين الذي ذمّه الله في كتابه، ما كان من عادةِ المشركين على اختلاف أزمانهم في اتِّباعهم دينَ آبائهم وأجدادِهم في الباطل، فقد كثُر ذمّ الله تعالى لهذا المسلك في كتابه، كقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمۡ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ يُهۡرَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [الصافات: ٦٩ - ٧٠]، وغيرها من الآيات كثير(٢).

وقد حذّر الله تعالى في كتابه هذه الأمّةَ من اتِّباع الكافرينَ والتأثُّرِ بهم، فقالَ تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، أي إن أطَعتُم أولياءَ الشياطِينِ من المشركينَ في تحليلِ ما حرَّمَ اللهُ أشركتُم به سُبحانَه(٣). وقال جلَّ شأنُه محذِّرًا مِن مغبّة طاعةِ المُضِلِّين من أهل الكتاب، وأنَّ عاقبةَ ذلك الارتدادُ عن الدين: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٩٠).

(٢) ينظر مثلًا: المائدة: ١٠٤، الأعراف: ٢٨، ٧٠، ١٧٣، يونس: ٧٨، هود: ٦٢، ٨٧، ١٠٩، الأنبياء: ٥١ - ٥٤، المؤمنون: ٢٤، لقمان: ٢١.

(٣) ينظر: الوجيز للواحدي (١/ ٣٧٣)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ٥٠٥).

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٩]، وتوعّد سبحانه من كان من المؤمنين يستجيبُ للمنافقين ويطيعهم، فقال: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة: ٤٧]، قال الحافظ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: مُطيعُون لهُم، ومستحسِنُون لحديثِهم وكلامِهم، يستنصِحُونَهم وإن كانُوا لا يعلَمون حالَهم، فيؤدِّي هذا إلى وقوعِ شرٍّ بين المؤمنين وفسادٍ كبير»[١].

وقال ابنُ عطيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال جمهور المفسرين: معناهُ: وفيكم مطيعون سامِعونَ لهم، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ توعُّدٌ لهم ولمن كان من المؤمنينَ على هذه الصفة»[٢].

ومِن ذلك ما كان خِطابًا للنبيِّ ﷺ وتكونُ أمّتهُ داخلةً في ذلك، كقوله تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فبيّن أنّ اليهود والنصارى لن يُرضيَهم عنك إلّا اتِّباعُ ملَّتهم الفاسدة وأهوائِهم الضالّة، وحذّر الله تعالى من اتِّباع أهوائِهم مبيِّنًا أنَّه لا مُنجيَ من عذاب الله لمن اتَّبعهم. قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذا فيه النهيُ العظيم عن اتِّباعِ أهواءِ اليهود والنصارى والتشبُّهِ بهم فيما يختصُّ به دينُهم، والخطابُ وإن كانَ لرسولِ الله ﷺ فإنّ أمتَّه داخلةٌ في ذلك؛ لأنَّ الاعتبارَ بعُموم المعنى لا بخصوص المخاطَب، كما أنَّ العِبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[٣].

ونظير ذلك قوله سبحانه عنهم: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٥][٤]، وقولُه: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٢١٢).

(٢) المحرر الوجيز (٤/ ٣٢٧).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٨٩)، وينظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (١/ ١٣٤)، والبحر المحيط للزركشي (٣/ ١٨٨).

(٤) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ١٠٦).

مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الرعد: ٣٧]، وقولُه سبحانه: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقولُه أيضًا: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [الجاثية: ١٨ - ١٩]، وقولُه: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وحذّر الله نبيّه أيضًا من طاعة الكافرين والمنافقين فيما يريدونه من ضلالاتهم، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ [الأحزاب: ١]، وقال: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا تنبيهٌ بالأعلَى على الأدنى؛ فإنَّه تعالى إذا كان يأمرُ عبدَه ورسولَه بهذا، فلأَن يأتمرَ مَن دونه بذلك بطريق الأولى والأحرى»(١).

ومن تحذير الله تعالى في كتابه من متابعة الكفّار والتأثُّر بأقاويلهم وأفعالهم أنَّ الله تعالى جعَلَ عقاب من اتّبعهم وحاكاهم نظير عقاب أسلافهم المتَّبعين المتشبَّه بهم؛ لأنَّ سنّةَ اللهِ وَاحِدة في خلقه لا تبديلَ لها، ولذلك حضّ الله تعالى على الاعتبارِ بما جرى للأمم السابقة، فمن اتَّبعهم في ضلالهم تابعَهم في عذابهم.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨﴾ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ﴿٩﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ ﴾ [الطلاق: ٨ - ١٠]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ أي: الأفهامِ المستقيمة، لا تكونوا مثلهم فيصيبَكم ما أصابهم يا أولي الألباب!»(٢).

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١١/١١١).

(٢) المصدر السابق (١٤/٤٣).

ومنه قوله تعالى مخاطبًا كفَّارَ قريشٍ بعد أن ذكر عقابَ قومِ نوحٍ وعادٍ وثمودَ وقومِ لوط وآلِ فرعون على كُفرهم وتكذيبهم رسلَهم: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر: ٤٣]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: إنَّما أنتم في كفركم بالله وتكذيبكم رسولي كبعض هذه الأمم التي وصفتُ لكم أمرَهم، وعقوبةُ الله بكم نازلةٌ على كفركم به، كالذي نزل بهم إن لم تتوبوا وتنيبوا»[(١)]. فالمعنى: أنّ الذي أوجب عذاب أولئك الكفّار هو ما كان منهم مِن كُفرٍ وفُسوقٍ عن طاعة الله، فما يؤَمِّنكم إذ فعلتم ما فعلوا فكفرتم كما كفروا أن يحِلَّ بكم ما حلّ بهم؟ مع أنَّه ليست لكم فضيلة عليهم تمنع ذلك، ولا أخبر الله ببراءتكم من العذاب[(٢)]. وقال سبحانه وتعالى بعدها بآيات: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ٥١]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولقد أهلكنا أشياعَكم معشرَ كفّارِ قُريشٍ من الأمم السالفة والقرون الخالية، على مثلِ الذي أنتم عليه من الكفرِ بالله وتكذيبِ رسولِه، ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ يقول: فهل منكم من متَّعظٍ يتَّعظُ بذلك، ومنزجرٍ ينزجر به؟»[(٣)].

ومن ذلك أيضًا قولُه تعالى عن بعض عقاب الأمم السابقة: ﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْۚ وَٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْ هَٰٓؤُلَآءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [الزمر: ٥١]، وقولُه تعالى: ﴿ وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [العنكبوت: ١٨]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد كذَّبت جماعاتٌ من قبلِكم رسُلَها فيما دعتهُم إليه الرسُلُ من الحقّ، فحلَّ بها من الله سَخَطُه، ونزل بها منه عاجلُ عقوبة، فسبيلُكُم سبيلُها فيما هو نازل بكم بتكذيبكم إياه»[(٤)]. وأمثلته في القرآن كثيرة[(٥)].

---

(١) جامع البيان (٢٢/١٥٥).

(٢) ينظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٦/٤٤٧-٤٤٩).

(٣) جامع البيان للطبري (٢٢/١٥٤-١٥٥).

(٤) المصدر السابق (١٨/٣٧٦).

(٥) ينظر مثلًا: التوبة: ٦٩، فاطر: ٢٥ – ٢٦، الصافات: ٧١ – ٧٤، صٓ :١٢ – ١٤، فصلت: ٤٣.

وممّا أخبرَ به سُبحانَه أنّ الذين يوافقون طريقة غيرهم في الضلال والكفر يشاركونهم في العذاب يوم القيامة ويُحشرون معهم، كما قال عن المنافقين الذين يجالسون الكفّار المستهزئين بالدين دون نكيرٍ عليهم: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: كما اشتركوا في الكفر، كذلك شارك الله بينهم في الخلود في نار جهنم أبدًا، وجمع بينهم في دار العقوبة والنَّكال»(١). وقالَ سُبحانه عن قَومِ فرعون: ﴿فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾﴾ [هود: ٩٧ – ٩٨].

وممّا أخبرَ به عن حَالِهم يومَ القيامة أنَّهم يتقاطعُون ويتدابرُون، بعد أن كانوا تابعِين وأولياءَ لهم في الدُّنيا، بل يتمنَّون زيادةَ العذابِ لأسيادِهم ويدعُون به عليهم، كما قال تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأعراف: ٣٨]، وأخبر عن شدَّة نَدَمِهم وحَسرتهم على تلك المتابعة والمضاهاة التي وقعت منهم، فقال: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب: ٦٦ – ٦٨].

وقال تعالى جامعًا بين ما يصيبُهم من العذاب الأبدي السرمدي في النار، وندَمِهم وحسرتهم، وتقاطُعِهم مع أوليائهم، في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة: ١٦٥ – ١٦٧]، وقوله جلَّ شأنُه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣١٤)، وينظر: جامع البيان للطبري (٧/ ٦٠٤).

عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓا۟ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم ۖ بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ ﴿٣٢﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سبأ: ٣١ - ٣٣].

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن مضاهاةِ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

نشأَ علم الكلام أصالةً بسببِ تأثُّرِ أوائلِ المتكلِّمين بمقالاتِ الأُمَم الكافِرةِ من الفَلاسِفة والمشركِين والصابئين وأهلِ الكتاب وغيرِهم، وقد تقدَّم بيانُ شيءٍ من ذلك عند الحديث عن عواملِ نشأة علم الكلام[1]؛ فلذلِك كانَت مضاهاةُ أهلِ الضَّلال السابقين ملازِمةً للمُتكلِّمين منذُ نشأتِهم، وإن كانَ ما وقَع فيه المتكلِّمون من تلك المضاهاة يشمَل ما هو أكثرُ من ذلك، ويُمكِنُ إبرازُ أهمِّ صُور مضاهاةِ المتكلِّمين للذين كفروا من خِلالِ ما يلي:

أولاً: مضاهاة فلاسِفَة الصابئة:

كانت البيئةُ التي عاش فيها الجعد بن درهم - رأسُ المعطِّلة، وشيخُ الجهمِ بن صفوان - يكثُر فيها المشركُونَ من الصابئة المتفلسفة عبّاد الكواكب، ومذهب هؤلاء في الله أنَّهم ينفون عنه سبحانه وتعالى كلَّ صفة، وهذه البيئةُ الحاضنةُ لتلك المقالة كان لها -بلا شكّ- أبلغُ الأثر في تبنِّي الجعد لمقالة التعطيل ودعوته إليها.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان الجعد هذا -فيما قيل- من أهلِ حرَّان، وكان فيهم خلقٌ كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين النمرود والكنعانيين... كانت الصابئة إلّا قليلًا منهم إذ ذاك على الشِّرك، وعلماؤُهم الفلاسفة... فأولئك الصابئون - الذين كانوا إذ ذاك - كانوا كفّارًا مشركين، وكانوا يعبدون الكواكِب ويبنون لها الهياكل. ومذهب النفاة من هؤلاءِ في الرب: أنَّه ليس له إلّا صفاتٌ سلبية أو إضافيَّة أو مركَّبة منهما، وهم الذين بُعث إبراهيم الخليل إليهم، فيكون

---

(١) ينظر: (ص٣٣).

الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة»(١).

ويزيد ذلك بيانًا قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذلك أنّ متأخّري الصابئين لم يُؤمنوا أنّ لله كلامًا، أو يتكلّم ويقول، أو أنَّه يُنزلُ مِن عِندِه كلامًا وذِكرًا على أحَدٍ من البشر، أو أنَّه يكلِّم أحَدًا من البَشَر؛ بل عندَهم لا يُوصَفُ اللهُ بِصِفةٍ ثُبوتيّة، لا يقولون: إنَّ له علمًا ولا محبّةً ولا رحمةً، وينكرونَ أن يكون الله اتّخذَ إبراهيم خليلًا أو كلّم موسى تكليمًا، وإنّما يُوصَف عندَهم: بالسَّلب والنَّفي، مثلِ قولهم: ليسَ بجسمٍ ولا جَوهرٍ(٢) ولا عَرَضٍ ولا داخِلَ العالم ولا خارجَه، أو بإضافةٍ، مثلِ كونه مبدأً للعالَم أو العلّةَ الأولى، أو بصفةٍ مركَّبةٍ من السلب والإضافة؛ مثل كونِه عاقِلًا ومعقُولًا وعَقلًا»(٣).

ومَعَ أنَّ هذا التأثُّرَ قد وقعَ في الأيامِ الأُولى لعلمِ الكَلام، إلّا أنَّه لم ينقطع، بل استمرَّ أثرُه في المتكلِّمين؛ وذلكَ أنّ تأثير الصابئةِ المتفلسفةِ امتدَّ إليهم جميعًا، فقد أخذَ عن الجعدِ بن درهم الجهمُ بن صفوان، ثمّ تلقّفَ بشر المريسيّ هذه المقالة عن أتباعِ جهم، فصارَ خليفتَه، ورأسَ الجهميّة بعدَه، واحتجَّ لمقالتِه ودعَا إليها(٤)، فانتشرت في أهل الكلام(٥).

---

(١) الفتوى الحموية (ص٢٣٥-٢٤٠)، وينظر: مجموع الفتاوى (٦/٥١، ١٠/٦٧).

(٢) الجوهر عند جمهور المتكلِّمين: هو ما لهُ حيِّز. وهو عند الفلاسفة: ماهيّةٌ إذا وُجدت في الأَعيان كانَت لا في موضوعٍ، وهو خمسةُ أنواع: هيولى، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل. ونفي المتكلِّمين والفلاسفة لكونِ الله تعالى جَوهَرًا يتضمّن أو يستلزم نفيَ الصِّفات، على تفاوتٍ بينهم بحسَبِ تعريفِ كلِّ فريقٍ للجوهر. ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦)، ولمع الأدلة للجويني (ص٨٧)، والمواقف للإيجي (ص٤٢)، والتذكرة لابن متويه (ص٤٧)، والتعريفات للجرجاني (ص٧٠)، ودرء التعارض (٤/١٣٨).

(٣) تفسير آيات أشكلت (٢/٧٢٩-٧٣٠).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٢٠٠)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/٢٠، رقم٦٤٤).

(٥) وأيضًا فتأثّر متأخِّري المُتكلِّمين بالفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام كالفارابيِّ وابن سينا يرجع إلى التأثُّر بالصابئة؛ فإنّ أبا نصر الفارابي تعلّم الفلسفة من صابئة حرّان، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حين ذكر فلاسفة حرّان: «ومنهم تعلَّم أبو نصرٍ الفارابي كثيرًا ممّا تعلّم من الفلسفة، على ما ذكره عبد اللطيف بن يوسف البغدادي» مجموع الفتاوى (١٢/٣٥٠).

كما يشيرُ ابنُ تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا إلى أنَّ دليلَ حُدوثِ الأجسامِ- الذي يلهَجُ به المتكلِّمون جميعًا، ويرَى أكثرُهم أهميَّته في معرفةِ اللهِ وإثباتِ وُجوده - إنَّما أخذُوه وتلقَّوه عن هؤلاءِ الفلاسِفة، مِن خِلال الجَهم وشيخِه الجَعد، ومن خلال أهلِ الكتاب الذين تأثَّروا بهؤلاء الفلاسِفة أيضًا، فيقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ودخَلَ بعضُ أهلِ الكلامِ والجدَل من المنتسِبين إلى الإسلامِ من المعتزلة ونحوِهم في بعضِ مقالةِ الصابئةِ والمشركينَ متابَعةً للجَعد والجَهم»(١).

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالَ الصابئة الفلاسفة هؤلاء، وما عندهم من اضطرابٍ في الخلق والبعث والمبدأ والمعاد؛ لأنّهم إنّما يستدّلون على هذه الأمور وعلى معرفة الله وما غاب عنهم بأقيسةٍ عقليةٍ يقيسون بها تلك المُغيَّبات على ما يشاهدونه من طبائع المخلوقات، مع أن عقولهم وآراءهم تعجز عن إدراك تلك الحقائق إلّا بوحيٍ من الله تعالى، ثمّ قال: «فلما كان هذا حالَ هذه الصابئة المبتدعة الضالة، ومن أضلُّوه من اليهود والنصارى، وكان قد اتّصل كلامهم ببعض من لم يهتدِ بهدي الله الذي بعثَ به رسُلَه من أهل الكلام والجدل، صارُوا يريدون أن يأخذوا مأخذهم، كما أخبر النبي ﷺ بقوله: "لتأخذُنَّ مأخذ الأمم قبلكم شبرًا بشبرٍ وذراعًا بذراعٍ، قالوا: يا رسول الله! فارس والروم؟ قال: ومن الناس إلّا فارس والروم؟"(٢)، فاحتجُّوا على حدوثِ العالم بنحوٍ من مسلك هذه الصابئة، وهو الكلام في الأجسام والأعراض، بأن تُثبَتَ الأعراض ثمّ يُثبَت لزومُها للأجسام، ثمّ حدوثُها، ثمّ يقال: ما لا يسبق الحوادث فهو حادثٌ، واعتمد كثيرٌ من أهل الجدل هذا المسلك في إثبات حدوث العالم. فلما رأوا أنّ الأعراض - التي هي الصفات - تدلُّ عندهم على حدوث الموصوف الحامل للأعراض، ورأوا أنّ العلم والقدرة والكلام ونحو ذلك صفات، وهي عندهم أعراض، التزموا نفيها عن الله؛ لأنَّ ثُبوتها مستلزمٌ حدوثَه وبطلانَ دليل حدوث العالم الذي اعتقدوا أن لا دليلَ سِواه، بل رُبَّما اعتقدوا أنَّه لا يَصِحُّ إيمانُ أحدٍ إلّا به»(٣).

---

(١) تفسير آيات أشكلت (٢/ ٧٤٥).

(٢) سبق تخريجه (ص٦).

(٣) تفسير آيات أشكلت (٢/ ٧٤٦-٧٤٧).

ثانيًا: مضاهاة فلاسفة اليونان:

من أعظم أسباب دخول علم الكلام على المسلمين هو ما كان من انتشار كتُب فلاسفة اليونان بين المسلمين، وقد تولّى المعتزلةُ كِبرَ ذلك في أيام الخليفة المأمون، كما قال الشَّهرَستاني: «ثم طالع بعد ذلك شيوخُ المعتزلةِ كتبَ الفلاسفة حين نُشرت أيام المأمون، فخَلطت مناهجَها بمناهِج الكلام، وأفردَتها فنًّا من فنونِ العِلم وسمَّتها باسم الكلام»[1]. وقد كان أثرُ الفلسفة اليونانية على علم الكلام كبيرًا جدًّا، واستمرّ تأثر المتكلِّمين بهم فترةً طويلةً من الزمن، بالتلقِّي عنهم والاستمدادِ من مقالاتهم. وكانت طبيعةُ تلقِّيهم عن الفلاسفة أنَّهم تأثَّروا بهم من غير قصدِ اتِّباعهم، لكنَّهم طالعوا كلامهم، فتلقَّوا عنهم أشياء يظنونها توافِق الإسلام، وخالفوهم في أشياء أخرى، وهذا هو الفَرق بينهم وبين الفلاسفة الإسلاميين كالفارابي[2] وابن سينا الذين انتحَلوا الفلسفة مع ادعائهم الإسلام، وقد كان ذلك التلقّي أظهرَ في المعتزلة، ولهذا قيل لهم: مخانيث الفلاسفة[3].

ومن طالع كلام الفلاسفة وما تنقله كتب المقالات عنهم وجد تشابهًا كبيرًا بينها وبين مقالات المتكلِّمين، كالقول بنفيِ الصفات حذرًا من التشبيه أو التركيب، ونفي التغيُّر عن الله من حالٍ إلى حال، ونفيِ أن يكون متحرِّكًا، ونفي أن يكون جسمًا وأن يكون له قَدر، والاستدلال على وجوده سبحانه بالأجسام والأعراض، إلى غير ذلك من المقالات التي هي عينُ مقالاتِ المعطِّلة من

---

(١) الملل والنحل (٢٩/١)، وينظر: مجموع الفتاوى (٢١/٤).

(٢) هو: محمد بن محمد بن طَرْخَان بن أَوْزَلَغ التركي، أبو نصر الفارابي، شيخ الفلسفة والمنطق والموسيقى، أحد الأذكياء. كان زاهدًا كزُهد الفلاسفة، لا يحتفل بملبسٍ ولا مسكن. من تصانيفه شروحٌ لكتب أرسطو، وكتاب «آراء المدينة الفاضلة». قال الذهبي: «له تصانيفُ مشهورةٌ، من ابتغى الهدى منها ضلَّ وحار، منها تخرّجَ ابنُ سِينا». توفّي بدمشق سنة ٣٣٩هـ. ينظر: إخبار العلماء بأخيار الحكماء (ص٢١٠-٢١٢)، وعيون الأنباء (ص٦٠٣-٦٠٩)، ووفيات الأعيان (١٥٣/٥)، وسير أعلام النبلاء (٤١٦/١٥- ٤١٨).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٦٥/٩-٢٦٦).

الجهمية والمعتزلة والماتريديّة وأكثرِ الأشاعرة[١].

ومضاهاة الجهمية للفلاسفة لم تقف عند مسألة الصفات، بل تعدّتها إلى مسائل الإيمان والقدر، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقول جهمٍ ومن وافقه: إنّ الإيمان مجرّد العلم والتصديق وهو بذلك وحده يستحقُّ الثوابَ والسعادة: يُشبهُ قولَ من قال من الفلاسفة المشّائين وأتباعهم: إنّ سعادةَ الإنسان في مجرد أن يعلم الوجودَ على ما هو عليه، كما أنّ قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة في مسائل الأسماء والصفات ومسائل الجبر والقدر متقاربان، وكذلك في مسائل الإيمان»[٢].

وأمّا المعتزلة فإنَّهم أدنى في المضاهاة والتأثر بالفلاسفة من أسلافهم الجهمية، لكن نصيبهم من تلك المضاهاة ليس بالقليل، وقد ذكر أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن نفيَ المعتزلةِ للصِّفات جميعِها إنّما تلقّوه عن الفلاسفة، ولكنهم لم يُظهروا ما أظهره أسلافهم، فقال عن المعتزلة إنَّهم «نفَوا صفاتِ رب العالمين، وقالوا: إنّ الله جل ثناؤه وتقدسَت أسماؤه لا صفاتِ له، وأنّه لا علمَ له، ولا قدرةَ، ولا حياةَ له، ولا سمعَ له، ولا بصر له، ولا عزَّ له، ولا جلالَ له، ولا عظمةَ له، ولا كبرياءَ له، وكذلك قالوا في سائر صفات الله عز وجل التي يوصف بها لنفسِه. وهذا قولٌ أخذوه عن إخوانِهم من المتفلسِفة الذين يزعمون أن للعالم صانعًا لم يزَل، ليسَ بعالمٍ، ولا قادرٍ، ولا حيٍّ، ولا سميعٍ، ولا بصيرٍ، ولا قديم. وعبَّروا عنه بأن قالوا: نقولُ: عينٌ لم يَزَل. ولم يزيدوا على ذلك. غيرَ أن هؤلاء الذين وصَفنا قولَهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا أن يُظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تُظهره، فأظهروا معناهُ بنفيهم أن يكون للبارئ علمٌ وقدرةٌ وحياة وسمع وبصر، ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ولأفصحوا به، غيرَ أن خوف السيف يمنعهم

(١) ينظر: عيون الحكمة لابن سينا (ص٥٨)، وتفسير "ما بعد الطبيعة" لأرسطو: ابن رشد (٣/ ١٦٢٥)، ورسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص١٩٣-١٩٩)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (١/ ٤٠٠-٤٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٥).

من إظهار ذلك»، ثمّ ذكر بعض من أفصح بذلك منهم[١].

وقد اشتهر رؤوسُ المعتزلة الأوائل بتأثُّرهم الكبير بمقالات الفلاسفة، فأبو الهذيل العلّاف[٢] -شيخهم الأكبر- يقولُ الشَّهرَستاني عنه بأنّه «وافقَ الفلاسفَة في أنَّ الباري تعالى عالمٌ بعلمٍ وعلمُه ذاته، وكذلك قادرٌ بقدرةٍ وقدرتُه ذاته..»[٣]. وذكرَ أنَّه «إنَّما اقتبس هذا الرأيَ من الفلاسفة الذين اعتقدوا أنَّ ذاته واحدةٌ لا كثرةَ فيها بوجهٍ، وإنَّما الصفاتُ ليست - وراءَ الذات - معانيَ قائمةً بذاته، بل هي ذاتهُ»[٤].

وكذلك إبراهيم بن سيَّار النظّام، فإنَّه تلميذ العلّاف، ولكنه زاد عليه، و«غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة»، كما ذكر الشَّهرَستاني[٥]، وذكر عبد القاهر البغداديّ أنَّه «خالط بعد كِبَره قومًا من مُلحِدة الفلاسفة... ودوَّن مذاهب الثَّنوية[٦] وبِدَع الفلاسفة وشُبَهَ الملحدة في دينِ الإسلام»[٧].

---

(١) مقالات الإسلاميين (ص ٤٨٣).

(٢) هو: محمد بن الهذيل بن عُبيد الله بن مكحول العبدي، أبو الهذيل العلّاف البصري. مولى عبد القيس. شيخ المعتزلة وإمامهم. كان كثيرَ الجدل خبيثَ القول، نفَى الصِّفات وجعلها عينَ الذات، وقال بانقِطاع نعيم أهل الجنّة. ولد سنة ١٣٥هـ وقيل قبلها، وتوفي بسامرّاء سنة ٢٣٥هـ وقيل سنة ٢٢٧هـ. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٥٤-٢٦٣)، والفهرست للنديم (ص٢٠٤)، وتاريخ بغداد (٤/٥٨٢-٥٨٧) ووفيات الأعيان (٤/٢٦٥).

(٣) الملل والنحل (١/٣٠).

(٤) المصدر السابق (١/٧١).

(٥) المصدر السابق (١/٣٠).

(٦) الثنوية: ديانةٌ قديمة، يزعمُ أصحابُها أنَّ النُّور والظُّلمةَ أزليان قديمان، بخلاف قُدَماءِ المجوس، فإنّهم قالوا بحدوث الظلام. وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر والطَّبع والفِعل والحيِّز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. وفرق الثَّنوية أربع: المانوية، والمزدكية، والديصانية، والمرقيونية. ينظر: الملل والنحل (١/٦١٨-٦٤٧)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٢٥٢-٢٥٦).

(٧) الفَرق بين الفِرَق (ص ١٣٥).

ويذكر الشَّهرَستاني أنَّه «قد طالع كثيرًا من كتب الفلاسفة وخَلَط كلامهم بكلام المعتزلة»[(١)].

وقد بيّن بعض الباحثين في تراث المعتزلة أنّ الفلسفةَ أحدثت «في حياتهم انقلابًا خطيرًا، وفي تفكيرهم ثورةً عنيفة؛ لأنّهم بعد أن وقفُوا على مواضيعِها وتعمَّقوا فيها أحبُّوها لِذاتها، وتعلَّقوا بها؛ فنَتَج عن ذلك أمران:

أوّلًا: أنَّهم صاروا يعظِّمون الفلاسفة اليونان، وينظرون إليهم نظرةً أسمى وأقدس من نظرتنا إليهم اليوم، ويضعونَهم في مرتبةٍ تَقرُب من عتَبة النبوة. ثمّ آمنوا بأقوالهم واعتبروها... مكمِّلةً لتعاليم دينهم. وانهمكوا لذلك في إظهار الاتفاق الجوهري بينها فبدأ عملُ المعتزلةِ الآخرُ المهمُّ، ألا وهو التوفيق بين الدِّين الإسلامي وبين الفلسفَة اليونانية...

ثانيًا: أنّ المعتزلة أخذوا يبتعدون عن أهدافهم الدينية، ويُهملون تدريجيًّا عقائدهم اللاهوتية، ويزدادون انصرافًا إلى المسائل الفلسفية، حتى جاءَ وقتٌ كادت جهودهم فيه تقتصر على البحث في مواضيع الفلسفة البحتَة، كالحركة والسكون، والجوهر والعَرَض، والموجود والمعدوم، والجُزء الذي لا يتجزّأ[(٢)]. إنّ اشتِغالَ المعتزِلةِ بالتوفِيقِ بينَ الدِّينِ والفَلسفَة وشغَفَهم بالأبحاثِ الفلسفيَّة وتعمُّقَهم فيها جعلَهم يتأثَّرون بالفلسفة كثيرًا ويصبِغون بها مُعظمَ أقوالهم»[(٣)].

وهذا الكلام وصفٌ قريبٌ لواقعِ كثيرٍ من أئمّةِ الاعتِزال، لا سيّما العلّاف والنظَّام اللّذَان سبق

---

(١) الملل والنحل (١/٧٧)، وينظر: إبراهيم النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية، محمد أبو ريدة (ص٦٧-٧٠).

(٢) هو ما يسمَّى بالجوهر الفرد، وهو عند القائلين به: القائمُ بالنفسِ المتحيِّزُ الذي لا يقبل القسمة. فهو الحدُّ الذي تنتهي إليه تجزئة الجسم، وهو ممتنع التجزُّؤ أصلًا، لا قطعًا ولا كسرًا ولا وَهمًا ولا فرضًا، وقد أثبته المتكلِّمون ونفاهُ بعضُ الفلاسفة. ينظر: أصول الدين للبغدادي (ص٥٥)، والشامل للجويني (ص٣٦)، والتبصرة للنسفي (١/١٨٧)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٥٠٣-٥٠٥)، وأصول الدين للرازي (ص٢٨)، والكليات للكفوي (ص٣٤٧)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٥٥٨)، ونظرية الجوهر الفرد عند المتكلِّمين، د. سعيد بن معلوي (ص١٧-٣٢).

(٣) المعتزلة لزهدي جار الله (ص٤٩-٥٠)، وينظر: ضحى الإسلام لأحمد أمين (٣/٨).

ذِكرُهما، وكذلك من حذا حذوَهما.

وأمّا الأشاعرة فكانَ تأثُّر أوائِلِهم بالفلاسِفَة أقلَّ من ذلك، بل كانوا ينعَون على المعتزلة تفلسُفَهم، كما سبقَ النقلُ عن أئمةِ الأشاعِرة المصنِّفين في المقَالات. ومعَ ذلك فإنّهم لم يسلَموا من التأثُّر بأصولِ الفلسفَة، لأنّ تأثُّرهم بالمعتزِلة يستلزِمُ تأثُّرهم بما يقوم عليه مذهبهم من الفلسفة، ويتمثَّل تأثرهم بالمعتزلة جليًّا في تسليمهم بأهمِّ أصولهم، كدليل حدوث الأجسام، الذي جرّ عليهم تعطيلَ بعضِ الصفات عن الله تعالى، لالتزامهم بعضَ اللَّوازمِ الباطلةِ من هذا الدليل، مثلِ نفيِ كونه سبحانه يتكلَّمُ متى شاء بحرفٍ وصوت، وكذا نفي سائر الصفات الفعلية المتعلِّقة بالمشيئة. ثمّ جاء مَن بعدَهم مِن الأشاعرة فالتزموا مزيدًا من تلك اللوازم الباطلة، فقاربوا قول المعتزلة أكثرَ من أسلافهم(١)، وقاربوا - تبَعًا لذلك - أقوالَ الفلاسِفةِ الضُّلّال.

ثم جاء من أئمّة الأشاعرة من قرأ الفلسفة وتلقّاها عن أهلها، فخلط مذهب الأشاعرة بكلام الفلاسفة وآرائهم، وزاد مذهبهم سوءًا على سوئه، ومن أبرز أولئك وأكثرهم أثرًا على من بعدهم: أبو حامد الغزالي، والفخر الرازي.

فالغزاليّ حصّل الفلسفة ودرسها دراسةً متأنِّية(٢)، وإن كان بعد ذلك ردّ على الفلاسفة وبيّن تهافتَهم في كتابه: "تهافت الفلاسفة"، لكنّه مع ذلك لم يسلَم من غائلة الفلسفة وشؤمِها، بل ظهرَت مادّة الفلاسفة في كتاباته، وبقيَ تأثُّره بهم بيِّنًا؛ حتى قال تلميذه أبو بكر بن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - فيما نقله عنه الذهبي -: «شيخُنا أبو حامد: بَلَعَ الفلاسفةَ، وأراد أن يتقيَّأهم فما استطاع»(٣)، وحكاه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلفظ: «شيخُنا أبو حامد دخلَ في بطون الفلاسفة، ثمّ أراد أن يخرج منهم فما قدِر!»(٤). ويظهر في بعض كتب الغزالي ما هو أشدّ تأثرًا بالفلسفة من بعض، بل منها ما هو فلسفةٌ

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/٢٣٦-٢٣٧)، وبيان تلبيس الجهمية، له(٢/١٦١-١٦٣).

(٢) ينظر: المنقذ من الضلال للغزالي (٧٤-٧٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/٣٢٧).

(٤) درء التعارض لابن تيمية (١/٥).

محضَةٌ، وإن كان يكسوها عباراتِ الصّوفيّة[١].

ولم يكن تلقّيه للفلسفَة من كتب الفلاسفة اليونان مباشرةً، وإنّما كان بواسطة الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام كابن سينا. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مادّة أبي حامد في الفلسفة من كلام ابن سينا؛ ولهذا يقال: "أبو حامد أمرضه الشفاء"[٢]، ومن كلام أصحابِ رسائل إخوان الصَّفا[٣]، ورسائل أبي حيّان التّوحيدي[٤]»[٥]. وذكر بعض الباحثين في الغزالي أنَّه تأثّر أيضًا بأبي نصرٍ

---

(١) مثل: المضنون به على غير أهله، وممّا يظهر فيه اتباعُه للفلاسفة: مشكاة الأنوار، وكيمياء السعادة، وجواهر القرآن، وما يشير إليه أحيانا في إحياء علوم الدين. ينظر ما ذكره ابن تيمية في: الرد على المنطقيين (ص٥٥٥)، وشرح الأصبهانية (ص٥٧٩)، ودرء التعارض (٢٤٩/٥)، ومجموع الفتاوى (٥٥١/١٠-٥٥٢)، وجامع الرسائل- د. محمد رشاد سالم (١٦٣/١)، وينظر أيضًا: حيُّ بن يقظان لابن طفيل (ص٣٥-٣٧).

(٢) أي: أضلّه كتاب «الشفاء» لابن سينا. وهو مطبوع.

(٣) إخوان الصفا: هم مجموعةٌ من أدباء الفلاسفة الإسماعيلية الباطنية، وهم زيد بن رفاعة الهاشمي، ومحمد بن مسعر البستي المعروف بالمقدسي، وأبو الحسن علي بن هارون الزنجاني، وأبو أحمد النهرجوري، وغيرهم، كانوا زمن دولة البويهيين والفاطمين العبيديين في القرن الرابع، اجتمعوا وتآلفوا وتصافَوا، ووضعوا بينهم مذهبًا زَعموا أنّهم قرّبوا به الطريقَ إلى الفوزِ برضوان الله والمصيرِ إلى جنته، وذلك أنّهم قالوا: الشريعة قد دُنّست بالجهالات والضلالات، ولا سبيل إلى تطهيرها إلّا بالفلسفة، لأنّها حاويةٌ للحكمة والمصلحة، وزعموا أنّه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة العربية فقد حصل الكمال، فصنّفوا إحدى وخمسين رسالةً في جميع أجزاء الفلسفة عِلمها وعَملها، وسمّوها «رسائلَ إخوان الصفا»، ونشروها بين الناس وكتموا أسماءهم. ينظر: الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (٤/٢-٢٢)، وإخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي (ص٦٧)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (٤٦٦/٢).

(٤) هو: علي بن محمد بن العبّاس البغدادي، أبو حيّان التوحيدي، شيرازي الأصل، وقيل نيسابوري. فيلسوفٌ أديب نحويّ صوفيّ. كانّ سيّءَ المعتقد، بل مُلحِدًا صاحبَ زندقةٍ وانحلال، ووُصفَ بالكذب والتعرُّضِ للقدح في الشريعة والطعنِ في السَّلف. له تصانيف في الأدب والفلسفة. توفّي في حدود سنة ٤٠٠هـ. ينظر: معجم الأدباء لياقوت (١٩٢٣/٥-١٩٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١١٩/١٧-١٢٣)، ولسان الميزان (٥٥/٩).

(٥) بغية المرتاد (ص٤٤٩)، وينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٢٥٦/١-٢٥٧).

الفارابيّ، وتأثَّر جدًّا بمَسكويه الفيلسوف(١)، الذي كان ينقل عنه حرفيًّا دون إشارةٍ إليه(٢).

وقد ذمّ أبا حَامدٍ على تأثُّرِه بالفلسَفةِ جماعةٌ من العلماء، ذكرَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عددًا منهم، وذكر أنّ بعضهم أنشدُوا فيه أبياتًا معروفةً، يقولون فيها:

برِئنــا إلى اللهِ مِــن معشــرٍ ... بهِم مَرَضٌ من كتابِ «الشِّفا»
وكـم قلـتُ يـا قـومُ أنـتُمْ عـلى ... شَـفا حُفـرةٍ مـا لَـها مـن شَـفَا
فلـــمّا اســـتهَانوا بتعريفِنـــا ... رجَعنـــا إلى الله حتّـــى كَفـــى
فماتُـوا عـلى ديـنِ رُسـطالِسٍ(٣) ... وعِشـنا عـلى سُـنَّة المصـطفى(٤)

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي الملقب مسكويه، أبو علي الخازن. فيلسوفٌ أديبٌ شاعرٌ طبيب، كان مجوسيًّا وأسلَم، وخدَم بني بُويه. له كتاب «الفوز الأكبر» و«الفوز الأصغر»، و«تجارب الأمم وتعاقب الهمم»في التاريخ، و«تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق». ولد سنة ٣٢٠ هـ، ومات سنة ٤٢١هـ. ينظر: معجم الأدباء لياقوت (٤٩٣/٢-٤٩٩)، وإخبار العلماء بأخيار الحكماء للقفطي (ص٢٤٧-٢٤٨)، ومقدمة تحقيق كتابه «تجارب الأمم»: أبو القاسم إمامي (٧/١- ٢٧).

(٢) ينظر: الأخلاق عند الغزالي لزكي مبارك (ص٧٨-٨٢).

(٣) يعني الفيلسوف أرسطوطاليس، وهو أرسطو. اسمه: أرسطوطاليس بن نيقوماخس بن ماخازن الجراسني الفيثاغوري. كانَ فيلسوفَ اليونانَ في وقته وعالمها وطبيبها. تتلمذ على أفلاطون زُهاءَ عشرين سنة. وهو واضعُ علم المنطق ومخترعه، ولذا لُقِّب بالمعلّم الأول، والحكيمِ المطلَق. له كتبٌ كثيرةٌ في الفلسفة وتلاميذ. ولد في أسطاغيرا (مدينة مقدونية صغيرة تسمّى اليوم ستافرو) سنة ٣٨٤ ق.م. وتوفي في خلقيس سنة ٣٢٢ ق.م. ينظر: فهرست النديم (ص٣٠٧-٣١٢)، والملل والنحل (٩٦٣/٢)، وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص٨٦-١٠٥)، وقصة الفلسفة: وول ديورانت (ص٦٧)، ومعجم الفلاسفة لجورج الطرابيشي (ص٥٢-٥٧).

(٤) النبوات (٣٩٢/١-٣٩٥)، وعزى الأبيات في "الرد على المنطقيين" (ص٥٥٥) إلى ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلميذ الغزاليّ، وينظر: مجموع الفتاوى (٦٦/٤).

وللتوسُّع في موضوع تأثّر الغزالي بالفلسفة، ينظر: الأخلاق عند الغزالي لزكي مبارك (ص٧٥-٨٢)، والإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه: د. يوسف القرضاوي، والحقيقة في نظر الغزالي: د. سليمان دنيا، ومقدمة محققَي المنقذ من الضلال: د. جميل صليبا ود. كامل عيّاد.

وأمّا الفخر الرازي، فقد تأثّر أيضًا بالفلاسفة تأثُّرًا بيِّنًا، وصنّف بعض الكتب في الفلسفة، مثل: "المباحث المشرقية" وغيره، ومزَج الفلسفة بعلم الكلام في كُتبٍ أخرى، كما فعل في "المحصّل" وغيره، ومع أنَّه ردّ على الفلاسفة في أواخر كتبه، إلّا أنَّه - كالغزالي- لم يسلم من التأثر الواضح بهم، بل عدّه بعض العلماء من أساطين الفلسفة، وكان انتقاله في الردِّ على فلسفة أرسطو مَيلًا ونُصرةً لفلسفة أفلاطون[(١)](٢).

وإذا كان الرازيّ بِحُكم أشعريَّته يخالف الفلاسفة في كثيرٍ من مقالاتهم، فإنَّه يحتجُّ أحيانًا على مقالات الأشاعرة في كتبه الكلاميّة بآراء الفلاسفة وتخرُّصاتهم، فمن ذلك أنَّه في ردِّه على أدلّة علوّ الله على خلقه، احتاجَ أن يستدلّ على وجود موجودٍ لا يُشار إليه بالحسّ، يكون غير محايثٍ للعالم ولا مباينٍ له، فاحتجّ بأن جمهور الفلاسفة يثبتون موجوداتٍ كذلك، ليست محايثةً للعالم ولا مباينةً له(٣).

ومن ذلك أيضًا أنَّه حين قرّر إمكانَ كونِ اللهِ لا داخلَ العالَمِ ولا خَارِجَه - تعالَى اللهُ عن ذلك - استشهدَ بكلامٍ لأرسطُو كبيرِ الفلاسفة، يريد به أن يحُثَّ على تبديلِ الفطرةِ الدّاعية إلى العلوّ، فقال: «ونختم هذا البابَ بِما رُوي عن أرسطوطاليس أنَّه كَتب في أوّلِ كتابه في الإلٰهيّات: "من أراد أن يشرَعَ في المعارف الإلٰهيَّة فليستحدِث لنفسِه فِطرةً أخرى"»(٤). فهذا يدلُّ على مدى

(١) هو: أفلاطون أو أفلاطن أو فلاطن، بن أرسطن. كبيرُ الفلاسفة اليونانيين، طبيبٌ عالمٌ بالهَندسة والرياضة. أخذ الفلسفة عن سقراط. له مصنّفاتٌ في الفلسفة، وتلاميذُه كُثُر، أشهرهم أرسطو. من أهمِّ ما اعتنى به إقامةُ السنن والحدود المدنيّة، ومن فلسفتِه إثبات المُثل موجودةً في الخارج. وُلد في أثينا سنة ٤٢٧ق. م، أو قبلها بعام، ومات نحو عام ٣٤٧ ق.م. ينظر: الفهرست للنديم (ص٣٠٦-٣٠٧)، وعيون الأنباء (ص٧٩-٨٦)، ومعجم الفلاسفة (ص٧١-٧٦).

(٢) ينظر: الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية لمحمد الزركان (ص٧٦-٩٢، ٦١٣، ٦١٦-٦٢٢).

(٣) أساس التقديس (ص١٣٧)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٣/٤٥٤-٤٥٥)، ودرء التعارض، له (٥/١٧١، ١٧٤).

(٤) أساس التقديس (ص٨١)، وينظر ردّ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عليه في بيان تلبيس الجهمية (٢/٤٥٦-٤٨٣).

تأثُّر الرّازي بهؤلاء الفلاسفة[١].

وممّا يجدر التنبيه عليه أنّ الغزاليّ والرازيّ - فيما يظهر- كانَ لديهما نَوعُ تكتُّمٍ وخَجَلٍ من إظهار تأثُّرِهما بالفلاسفة؛ لأنّ الفلاسفةَ كُفَّارٌ خارجون عن ملّة الإسلام، فالغزاليّ مع ردّه على الفلاسفة وتكفيره لهم[٢]، كانت له كتبٌ أُخرى يُقرِّر فيها ما يوافق أقوال الفلاسفة، لكنّه لا يعبِّر عنها بعباراتٍ صريحة، ولذا كان ابن طُفيلٍ الفيلسوف[٣] يرى أنّ فلسفة الغزالي ينبغي أن تُفهم على هذا النَّحو؛ لأنّه إنّما كان يصنّف كُتبَه بحسَب من يخاطبُهم، فيقول: «أمّا كتب الشيخ أبي حامد الغزالي فهو بحسَب مخاطَبَتِه للجمهور، يربط في موضع، ويحُلُّ في آخر، ويكفِّر بأشياء ثمّ ينتحِلُها... وقد اعتذر عن هذا الفعل في آخر كتاب "ميزان العمل"، حيث وصف أنّ الآراءَ ثلاثةُ أقسام: رأيٌ يشارك فيه الجمهورَ فيما هم عليه، ورأيٌ يكون بحَسَبِ ما يخاطَب به كلُّ سائلٍ ومسترشِد، ورأيٌ يكونُ بين الإنسان وبينَ نفسه، لا يُطلِع عليه إلّا من هو شريكه في اعتقاده[٤]... فهذه صِفةُ تعليمه، وأكثرُه إنّما هو رمزٌ وإشارة...»[٥].

ويشبهُه مسلكُ الرازي، فإنّ له كلامًا يَظهر منه أنَّه كان في زمانه متَّهَمًا بالتأثّر بالفلاسفة، فاحتاج إلى أن ينفي التُّهمةَ عن نفسه، ويبيِّن جهودَه في الردِّ على الفلاسفة[٦]، ممّا يدلّ على أنَّه كان يحاول التنصّل من هذا التبعيَّة لهم، مع أنّ كتبه شاهدةٌ بصدقِ هذه التهمة. كما أنّ الرازي ينبِّهُ في

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/٤٠٨-٤١٠).

(٢) ينظر: المنقذ من الضلال للغزالي (ص٧٦-٧٨).

(٣) هو: محمد بن عبد الملك بن محمد بن محمد بن طفيل القيسي. من أهل وادي آش، يكنى أبا بكر. الفيلسوف الصُّوفي الطبيب. كان عارفًا بالمقالاتِ والآراء، مولعًا بالفلسفةِ، بارعًا في الأدب، مشارِكًا في جملة من الفنون. من مصنّفاته: «رسالة حيّ بن يقظان»، و«الأرجوزة الطبيّة المجهولة». توفي بمراكش سنة ٥٨١هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (٤/٢٩-٣٠)، والإحاطة في أخبار غرناطة (٢/٤٧٨-٤٨٢).

(٤) ينظر: ميزان العمل للغزالي (ص٤٠٦-٤٠٩).

(٥) حي بن يقظان لابن طفيل (ص٣٥-٣٦).

(٦) ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص٢٦٥).

بعضِ كتبه الفلسفيّة على أنَّ له رموزًا وإشاراتٍ تعمَّد سَترها لئلّا يصل إليها إلّا أهلُها(١).

ويُلاحَظ أنّه من بعدِ الرّازي صارَت المقدِّماتُ الفلسفيَّةُ أمرًا أساسِيًّا في كتُبِ الأشعريّة، كطوالع الأنوار للبيضاوي، والمواقف للإيجي، والمقاصد للتفتازاني، وغيرها(٢)، ولذلك يقول محمد الزَّركان(٣): «إذا كان متقدِّمو المتكلِّمين قد أدخلوا بعضَ الأقوال الفلسفيّة في كُتُبِ أصول الدّين، فإنَّ المتأخِّرين منهم قد أفرَطُوا في حشوِ كتب الكلام بالفلسفة، وخاصّةً الفلسفة الطبيعية، حتى لقد أصبحت بعضُ الكتب الكلاميَّة المتأخِّرة المشهورَةِ - كالمواقف - كُتُبَ فلسفةٍ ممزوجةٍ بعلم الكلام، لا كُتُبَ كلامٍ تتعرّضُ لأقوال الفلاسِفة»(٤).

ولعلّ شغَفَ بعضِ الأشاعرة بعلومِ الفلاسفة بعد الرازي بلغ بهم إلى أن صاروا يصرِّحون بتشريف الفلاسفة وتعظيم كلامهم، ممّا دفع السنوسيّ من متأخِّريهم إلى التنبيه على هذا الأمر، فحذّر أصحابه من فلسفةِ الرازي ومن تبِعه بقوله: «وليحذَرِ المبتدئُ جَهده أن يأخُذَ أصول دينه من الكتب التي حُشيت بكلام الفلاسفة، وأُولِعَ مؤلِّفوها بنقل هَوَسِهم، وما هو كفرٌ صُراحٌ من عقائدهم التي ستروا نجاسَتَها بما يَنْبَهِمُ على كثيرٍ من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرُها أسماءٌ بلا

(١) ينظر: المباحث المشرقيّة (٢/٤٤٥)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود (١/٥٨٣-٥٨٩).

(٢) جاء في مقدّمة تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا (ص٣٠)، في بيان أثره على كتب: العقائد للنسفي والمواقف للإيجي والمقاصد للتفتازاني: «والمتأمِّل في شُروحِها وحَواشِيها يتبيّن مدَى تعويلِها على "الشفاء" وأخذها عنه..»، ثمّ ذكرَ أمثلةً على مُحاكاة هذهِ الكُتب لكِتاب الفيلسوف ابن سينا.

(٣) هو: محمد صالح بن محمود الحاج جاسم الزركان. باحثٌ سوريّ. تلقّى تعليمَه الجامعي بكلية الشريعة في جامعة دمشق. ثمَّ أُوفِد لتفوُّقه إلى كلِّية دار العلوم بجامعة القاهرة لإكمال دراساته العليا. كانت رسالته بعنوان: «فخر الدين الرازي، وآراؤه الكلامية والفلسفية»، ونالَت ثناءَ الباحثين. ثمّ كتب أطروحة الدكتوراه بعنوان «الاتجاه العقلي في المدرسة الماتريدية»، لكنّ المنيّة سبقت مناقشَتها. ولد في بلدة الميادين التابعة لدير الزور سنة ١٩٣٦م، وتوفي شابًّا بسبب مرض السرطان سنة ١٩٦٤م. ينظر: موقع «رابطة العلماء السوريين» على شبكة الإنترنت: ركن تراجم العلماء: علماء مدرِّسون.

(٤) الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان (ص٦١١).

مُسَمَّيات، وذلك كَكُتُبِ الإمامِ الفخر في علم الكلام، وطوالع البيضاوي ومن حذا حَذْوَهُما في ذلك[١]، وقلَّ أن يُفلح من أولِع بصُحبة كلامِ الفلاسفة أو يَكونُ له نورُ إيمانٍ في قلبِه أو لِسانه، وكيف يُفلِحُ من والَى من حادَّ الله ورسوله، وخرَق حِجابَ الهَيبة ونبذَ الشريعة وراءَ ظهرِه، وقال في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ وفي حقِّ رُسُله عليهم الصلاة والسلام ما سَوَّلت له نفسُه الحمقاء، ودَعاهُ إليه وهمُه المختلّ، ولقد خُذل بعض الناس فتراه يشرِّف كلام الفلاسفة الملعونين ويشرِّفُ الكتبَ التي تعرَّضت لنقلِ كثيرٍ من حماقاتهم، لما تمكّن في نفسه الأمارةِ بالسوء من حبِّ الرياسة وحبِّ الإغراب على الناس بما يَنْبَهِمُ على كثيرٍ منهم من عباراتٍ واصطلاحاتٍ يُوهمهم أن تحتَها علومًا دقيقةً نفيسةً، وليس تحتها إلّا التخليطُ والهَوَسُ والكُفر الذي لا يرضى أن يقوله عاقل!»[٢].

وفي بيانٍ لحال هؤلاء، يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد توسَّع من تأخَّر عن القرون الثلاثة الفاضِلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعُهم، ولم يقتنعوا بذلك حتّى مزَجُوا مسائلَ الدِّيانة بكلامِ اليونان، وجعلوا كلامَ الفلاسفة أصلًا يردّون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مُستكرَهًا، ثمّ لم يكتفُوا بذلك حتى زعموا أنّ الذي رتَّبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامّيٌّ جاهل! فالسعيد من تمسّك بما كان عليه السلف واجتنَب ما أحدثه الخلف»[٣].

ثالثًا: مضاهاة مشركي البراهمة الهنود:

ممّا يبيِّن مضاهاة المتكلِّمين للبراهمة المشركين أن من أسباب إيغال الجهم بن صفوان رأس

(١) علق الدسوقي في حاشيته بقوله: «أي ومن سلك مسلكهما كالأرموي والعلامة السعد (أي التفتازاني) والعضد (أي الإيجي) وابن عرفة». وعمِد اللَّقاني وتبعه الدسوقي- كعادة الأشاعرة في التأويل - إلى صرف مثل هذا الكلام إلى تحذيرِ من كان قاصرًا لئلّا يضلّ في الفهم، ولا شكّ أنّ هذا يناقض كلام السنوسي، الذي علَّل تحذيره بما في كلام الفلاسفة من كُفرٍ صراح. ينظر: هداية المريد للقاني (١/ ١٤٠).

(٢) شرح أم البراهين للسنوسيّ مع حاشية الدسوقي (ص٨١-٨٣)، وينظر: شرح الكبرى للسنوسيّ (٤٢-٥٢).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٥٣).

المتكلّمين في مقالة التعطيل جدالُه لبعض السُّمنيَّة في وجود الرب، والسمنيَّةُ يعودُ أصلهم إلى البراهمة الهندوس، وقد ناظرَهم الجهمُ عن جَهلٍ وعَجزٍ منهُ عَن ردِّ باطِلِهم، فدخَلت عليهِ بسبب ذلك بعضُ ضلالاتهم وتأثَّر بكلامهم، فقد جاء عن أبي معاذ [خالد][1] بن سليمان البلخي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: كان جهمٌ على معبر ترمِذ، وكان رجُلًا كُوفيَّ الأَصل[2]، فَصيحَ اللِّسان، لم يكُن له علمٌ ولا مجالسةٌ لأهل العلم، كان تكلَّم كلامَ المُتكلِّمين، وكلَّمَهُ السُّمَنِيّة، فقالوا له: صِف لنا ربَّك الذي تعبدُه، فدخل البيت لا يَخرجُ كذا وكذا، قال: ثمَّ خرَج عليهم بعد أيَّام، فقال: هو هذا الهواء مع كلِّ شيءٍ وفي كلِّ شيءٍ ولا يخلو منه شيءٌ. قال أبو معاذ: كَذَبَ عدوُّ الله! إنّ اللهَ في السّماء على عرشه وكما وصف نفسه[3].

وقال أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4] - فيما حكاه عن بعض أهل العلم -: إنّ الجهم بن صفوان «اشتقَّ هذا الكلام من كلامِ السُّمَنية، وهم صنفٌ من العجم كانوا بناحية خراسان، وكانوا شكَّكوه في دينه وفي ربِّه، حتى ترك الصلاة أربعين يوما لا يصلي، فقال: لا أصلي لمن لا أعرف، ثمّ اشتقَّ هذا الكلام»[5].

---

(١) في شرح أصول الاعتقاد للّالكائي (١/ ١٤): (خَلَف)، ويظهر أنّها تصحيف، يُنظر ما سبق في حاشية (ص٣٥).

(٢) في هذا نظر؛ فإنّ أصلَ الجهم من تِرمِذ، ولم يكُن عربيًّا، وإنّما كانَ مولىً لبني راسِب، لكنَّه زارَ الكُوفَة ولقِيَ بها شيخَه الجعدَ بن درهم وأخذَ عنه مذهبَه. ينظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري (٧/ ٣٣٠)، وذمّ الكلام للهروي (١١٩/٥)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص١٩١)، ومجموع الفتاوى (٣٥١/١٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٤٨/١٣).

(٣) رواه اللالكائي معلّقًا في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (١/ ١٤، رقم٦٣٥).

(٤) هو: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي، أبو حاتم الرازيّ، الإمامُ الحافظ الناقِد شيخُ المحدثين، كانَ أحد الأئمّة الحفّاظ الأثبَات المشهورِين بالعِلم المذكورينَ بالفضل، وكانَ إمامًا في السنَّة، وُلد سنة ١٩٥هـ، وتوفي بالري سنة ٢٧٧هـ. ينظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٨١-٣٩١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧-٢٦٣)، وتقريب التهذيب (ص٤٦٧).

(٥) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/ ٢٥٦، رقم٢٨١).

وحكى المناظرةَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسياقٍ أطول، وفيها أنّ الجهم «قال للسُّمَني: ألستَ تزعم أنّ فيك رُوحًا؟ قال: نَعَم، فقال: هل رأيت رُوحك؟ قال: لا، قال: فسمعتَ كلامه؟ قال: لا، قال: فوجدتَ له حِسًّا أو مجسًّا قال: لا، قال: فكذلك اللهُ لا يُرى له وجهٌ، ولا يُسمَع له صَوتٌ، ولا يُشمُّ له رائِحة، وهو غائبٌ عن الأبصار، ولا يكون في مكانٍ دون مكان»[١].

وهذا يدلُّ على أنّ الجهم لم يستطع الجواب عن تلبيسات السُّمنية وشُبَهِهِم، فضّلّ عن الهُدى، وعطّل ربه عن الصِّفات، بل عن الوجود.

ومِن تأثُّر المتكلِّمين بالبراهمة أنَّ رأس الاعتزال إبراهيم بن سيّار النظّام - كما يقول عنه البغدادي- «كان في زمان شبابِهِ قد عاشَر قومًا من الثَّنَوية وقومًا من السُّمنية القائلين بتكافؤ الأدلة وخالطَ بعد كِبَرِه قومًا من مُلحِدة الفلاسفة... ودوَّن مذاهبَ الثَّنوية وبِدَع الفلاسفة وشُبَهَ الملحِدة في دينِ الإسلام، وأُعجب بقولِ البراهمة بإبطال النبوات ولم يَجسُر على إظهار هذا القول خوفًا من السيف، فأنكر إعجازَ القرآن في نَظمِه، وأنكرَ ما روي في مُعجِزاتِ نبينا ﷺ...»[٢].

وإذا أردنا أن نعرف عقائد بعض البراهمة في الله، لنعلم نوعَ ما سرى إلى المتكلِّمين من كلامهم، نجد أنَّه قد جاء في كتاب «باتنجل» المقدّس لدى براهمة الهند في وصف الله تعالى: «له العلوّ التامّ في القدر لا المكان؛ فإنّه يجِلُّ عن التمكّن»[٣]... وجاء فيه عن صفة الكلام: «وإذ ليس للأمور الإلهية بالزمان اتّصال؛ فالله سبحانه عالمٌ متكلِّمٌ في الأزَل»[٤]. وهذا الكلامُ كأنّه عينُ كلامِ المتكلِّمين.

رابعًا: مضاهاة اليهود والنصارى:

سرى إلى المتكلِّمين التأثرُ بأهل الكتاب من اليهود والنصارى منذ ظهور علمِ الكلام، فقد ذكر

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص١٩٦-١٩٩).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ١٣٥).

(٣) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة للبيروني (ص٢٠).

(٤) المصدر السابق (ص٢١).

جمعٌ من أهل العلم سندَ مقالة التعطيل وأنّها ترجع إلى سَحَرةِ اليهود، وهي أنّ الجعدَ أخذ بدعته من أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابنِ أخت لبيد بن الأعصم وختَنِه زوجِ ابنته، وأخذَها طالوت من خالِه لبيد الساحرِ الذي سحر رسول الله ﷺ، وقد كان لبيدٌ يقول بخلق التوراة[(١)].

وأمّا مضاهاة رؤوس المتكلِّمين الأوائل للنصارى فتظهر في المناظرة التي وقعت بين الجهم بن صفوان والسمنية، فقد ذكر الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّهم لما طالبُوه بإثبات إلهِه «تحيَّر الجهم، فلم يدر من يعبد أربعين يومًا! ثمّ إنَّه استدرك حجةً مثلَ حجةِ زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أنّ الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمرًا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء، وهو روح غائبٌ عن الأبصار. فاستدرك الجهم حجةً مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحًا؟ قال: نعم، فقال: هل رأيت روحك؟ قال: لا، قال: فسمعت كلامه؟ قال: لا، قال: فوجدت له حِسًّا أو مجسًّا قال: لا، قال: فكذلك الله لا يُرى له وجهٌ، ولا يُسمع له صوتٌ، ولا يُشمُّ له رائحة، وهو غائبٌ عن الأبصار، ولا يكون في مكانٍ دون مكان»[(٢)].

وقد ذكر بعض الباحثين أنَّ من مصادر مقالاتِ المتكلِّمين: يوحنّا الدمشقي النصراني[(٣)]، الذي

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٧٢/٩٩-١٠٠)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٦/١٢١)، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣/١٩٩)، والفتوى الحموية لابن تيمية (ص٢٣٢-٢٣٥).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص١٩٦-١٩٩).

(٣) هو: منصور بن سرجيوس، القدّيس يوحنّا الدِّمشقي الأرثوذوكسي، المعروف بيُنبوع الذهب. برعَ في علم المنطق والفلسفة اليونانية، ووظّفها في خدمة الكنيسة الشرقية. عملَ عند خلفاءِ الأمويين، ثمّ اعتزلَ في أحد الأديرة إلى مماته. من تصانيفه كتاب: «ينبوع الحكمة»، احتجّ به على النصرانيّة ورامَ دفعَ دين الإسلام بأساليب جدليّة فلسفية. مات عام ٧٤١م، أو بين عامَي ٧٤٨ و٧٥١م الموافق (١٣٠ - ١٣٤هـ). يُنظر: يوحنّا الدمشقي، د. جواد علي، ضمن مجلة الرسالة، العدد ٦١٠-٦١٢، (سنة١٣١/ص٢٤٣، ٢٧٦، ٣٠٧)، القاهرة، ومعجم الفلاسفة لجورج الطرابيشي (ص٧٤٤).

يُعتبر من أكبر آباء الكنيسة الشرقية، وقد ظهر أثرُه في أهل الكلام جليًّا؛ فإنَّه كان ضَلِيعًا في الفلسفة، وكان ينفي الصِّفات الأزليَّةَ بحُجَّة نَفيِ التركيب عن الله، بل كان لا يرى إطلاقَ أسماءٍ لله إلّا على سبيل المجاز، ويرى أن كلَّ ما ورد في الكتاب المقدّس من الصفات الموهِمة للتشبيه يجبُ حملها على المجاز لا على الحقيقة، ويقول إنّ الخالق يجب ألا يتغيّر؛ لأنّ التغيُّر من خصائص المخلوق، وكان ينفي الرؤية، ويستدلُّ على وجود الصانع بدليل حدوث الأجسام، وعلى وحدانيته بدليل التمانع[١]. إضافةً إلى ذلك فقد كان يقول بأنّه يجب على الله مراعَاةُ الأصلَحِ لِعباده، وأنَّ أفعالَ العبادِ لا تجري بقَضاءِ اللهِ وقَدَره؛ لأنَّ مِن أفعالِهم ما هُو شرٌّ؛ فلا يُنسَب إلى الله، وهذا يوضِّح مدى مضاهاةِ المتكلِّمين لعقائدِ هذا الرَّجُل؛ فإنّ طريقتَه الفلسفيّة وإنكارَه للصفاتِ واستدلالَه على ذلك هو كقولِ الجهمية والمعتزلة، وقولَه في القدر هو كقَولِ المعتزلة تمامًا[٢].

واستظهر بعض الباحثين أن يكون الجعد بن درهم تأثَّر تأثُّرًا مباشِرًا بيوحنّا الدمشقي، فإنَّه كان معاصرًا ومواطِنًا له في بعضِ أنحاء دمشق، فاشتراكُهما في الزمان والمكان يورد احتمالًا كبيرًا بتلاقيهما وتأثُّر الجعد به في القضايا الفلسفية[٣].

ثم جاء بعد الجعد والجهم: بِشرُ المريسي، وكان أبوه يهوديًّا [٤]، فبيئَتُه التي نشأ فيها بيئة اليهود، ولاشكَّ في أن لتِلك البيئة أثرًا في تلقِّيه تلكَ المقالةَ ودعوتِه إليها، وأشار إلى هذا الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال فيه: «من كان أبوهُ يهوديًّا؛ أيش تراه يكون؟!»[٥].

وقد شابه المُتكلِّمون فيما بعدُ أهلَ الكتاب في مسائل، ومنها ما شابهوا به النصارى في عقيدتهم

(١) سيأتي بيانه (ص٩٧١).

(٢) ينظر: المعتزلة لزهدي جار الله (ص٢٤، ٢٧-٢٩)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد لوح (٢٦-٣٠)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (١/٤١٠-٤١٥).

(٣) ينظر: مقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (١/٤١٥).

(٤) ينظر: السنّة للخلال (٥/٩٩).

(٥) رواه الخلال في السنّة (٥/٩٩، رقم١٧١٧).

في التثليث، فإنّ النصارى يفسِّرون عقيدتهم بأنّ الأبَ والابنَ والروحَ القدس إلهٌ واحد، جوهرٌ واحد، متساوون في القدرة والمَجد[(١)]. ويفسِّرون هذه العقيدة بما يتضمن وحدانية الله، وأن هذه الأقانيم الثلاثة متميِّزة عن بعضها، ولكلٍّ منها عمل ووظيفة، مع كونها ذاتًا وجوهرًا واحدًا[(٢)]، كما أنّهم يقولون إنّ المسيح هو كلمةُ الله تعالى.

وقولُ المتكلّمين في صفة الكلام يُضاهِي هذهِ العقيدةَ من وجوه، أبرزها ما يلي:

١. أن رأس المعتزلة أبا الهذيل العلاف كان يقول بأنّ الصفات هي عينُ الذات، وهذا فيهِ مضاهاةٌ لتثليث النصارى، كما بيّنه الشَّهرَستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوهًا للذات؛ فهي بعينها أقانيم النصارى...»[(٣)].

٢. أن من المعتزلَةِ مَن يزعُم أنَّ كلامَ الله جِسمٌ، وأنّه مخلوق، وأنَّه لا شيءَ إلّا جسمٌ[(٤)]، وهذا فيه مضاهاةٌ للنصارى في قولهم إنَّ المسيحَ هو نفسُ كلمة الله، وإنّ هذه الكلمةَ جوهرٌ قائمٌ بنفسِه.

٣. أنَّ المتكلِّمين جميعًا حرّفوا مُسمَّى الكلام، فجعلتِ المعتزلةُ المتكلِّمَ هوَ من خلق الكلام، وجعل الأشاعرةُ المتكلّمَ من قامَ بنفسه معنى الكلام، فحصَروا الكلمة في المعنى، فيكونون قد ضاهوا النصارى في تحريف مسمَّى الكلمة والكلام. فإنّ المسيح سُمِّي كلمة الله لأنّ الله خلقه بكلمته؛ حيث قال له: كن؛ فكان، والنصارى يحرّفون هذا المعنى، فتارة يجعلون هذه الكلمة صفةً لله ويقولون هي العلم، وتارة يجعلونها جوهرًا قائما بنفسه، وهي المتحد بالمسيح[(٥)].

---

(١) قاموس الكتاب المقدس (ص٢٣٢) مادة: (ثالوث).

(٢) ينظر: دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، د. سعود الخلف (ص٢٧٠).

(٣) الملل والنحل (١/ ٧٢).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٥٣)، ونُسب هذا القول إلى النظّام، ينظر: الإيضاح لابن الزاغوني (ص٣٤٧)، ونهاية الإقدام للشَّهرَستاني (ص٣٠٧)، وهو خلاف ما نقله الأشعري عنه في المقالات (الموضع السابق). وينظر: التسعينية لابن تيمية (٣/ ٨٦٤).

(٥) ينظر: التسعينية لابن تيمية (٣/ ٨٦٤).

وممّا يؤكِّد ذلك أنَّ الأشاعرة يستدلون على تعريفهم للكلام ببيتِ شاعرٍ نصرانيٍّ، وهو الأخطل(١)، إذ يقول:

إنّ الكلامَ لفي الفُؤادِ وإنّما جُعِلَ اللِّسانُ على الفُؤادِ دليلا(٢)

فالأخطل - كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ - «نصرانيٌّ كافرٌ مُثلِّث... والنصارَى قد أخطؤُوا في مسمَّى الكلام فجعلُوا المسيحَ القائم بنفسه هو نفسَ كلمة الله»(٣). وقد روَى ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤) عن الشيخ أبي البيان [بن] محمد بن محفوظ السُّلمي الدمشقي الشافعي(٥) أنَّه قال لأحد شيوخ الأشعرية: «ويحك ما أنجَسَكم!! فإنَّ الحنابلة إذا قيلَ لهم: ما الدليل على أنّ القرآن بحرف

---

(١) هو: غياث بن غَوث بن الصَّلت بن طارقة التَّغلبي النصراني، أبو مالك، الملقَّب بالأخطل. شاعرُ زمانه. امتدحَ خلفاء بني أميّة. مات قبل سنة ١١٠هـ بسنوات. ينظر: طبقات فحول الشعراء (٢/٢٩٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤٨/١٠٤-١٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/٥٨٩-٥٩٠).

(٢) قال ابن قدامةَ المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعتُ شيخَنا أبا محمد بنَ الخشّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكانَ إمام عصره في العربية، يقول: «قد فتَّشتُ دواوين الأخطل العتيقة، فلم أجِد هذا البيت فيها!». البرهان في بيان القرآن (ص٧٤)، وينظر: العلو للعلي الغفار، للذهبي (٢/١٣٧٣).

(٣) الإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (٧/١٣٩-١٤٠).

(٤) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجمّاعيلي ثمّ الدِّمشقي الصالحي الحنبّلي، موفق الدين، أبو محمّد. الشيخ الإمام القدوة العلامة المجتهد. كانَ إمام الحنابلة في زمانه، وأفقهَ أهل الشام. قال ابنُ تيمية: «مَا دَخَلَ الشام بَعد الأوزاعيِّ أفقهُ من الشيخ الموفّق»، كان إمامًا في العلوم، ثقةً حجةً غزيرَ الفضائل ورِعًا عابدًا حسَن المعتقد على سَنن السَّلف. من مصنّفاته: «المغني» وغيره في الفقه، و«العلوّ»، و«لمعة الاعتقاد». ولد بجمّاعيل سنة ٥٤١هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٢٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/١٦٥-١٧٣)، وذيل طبقات الحنابلة (٣/٢٨١- ٢٩٨).

(٥) هو: نَبَا بن محمَّد بن محفوظ السلمي الحوراني ثمّ الدمشقي الشافعي، الشَّيخ أبو البيان، المعروف بِابن الحوراني، اللغويّ. تنسب إليه الطّائفة البيانيَّة بدمشق. قال الذهبي: «كان كبيرَ القدر، عالمًا عاملًا زاهدًا قانتًا عابدًا إمامًا في اللّغة فقيهًا شافعي المذهب سَلَفيَّ المعتَقَد، داعيةً إلى السُّنَة. له تواليفُ ومجاميع، وشِعرٌ كثير، وأذكارٌ مسجوعة». توفّي سنة ٥٥١ هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٢/٣٧- ٣٩)، والعلوّ للذهبي (٢/١٣٧٢).

وصوت؟ قالوا: قال الله تعالى، وقال رسوله ﷺ - وذَكَر له الشيخُ الآياتِ والأخبار - وأنتم إذا قيل لكم ما الدليل على أنّ القرآن معنىً في النفس؟ قلتم: قال الأخطل: "إنّ الكلام من الفؤاد!" إيش هذا النَّصراني؟! خبيثٌ، بنيتَم مذهبَكم على بيتِ شعرٍ من قوله، وتركتُم الكتاب والسنّة!»[١].

٤. أنَّ قولَ أكثرِ الأشاعرة في كلامِ الله تعالى -كما نقله عنهم السَّنُوسيّ- «أنَّه كلامٌ واحد متعلِّقٌ بجميع وجوه متعلّقات العلم، وهو مع وَحدته وقِدَمِه أمرٌ ونهيٌ وخَبرٌ واستخبار ووعدٌ ووعيدٌ ونداء، وغير ذلك من معاني الكلام. وليس كلُّ واحدٍ من هذا معنىً يقوم بالذّات ليس هو الآخر، بل عينُ أمرِه تعالى هو عينُ نهيِه وعينُ خبرِه وعينُ غيرِ ذلك من معاني الكلام»[٢]. فجعلوا الكلام عينًا واحدةً لها حقائقُ مختلفة، «وهذا مضاهاةٌ قويةٌ لقولِ النصارى: الربُّ إلهٌ واحدٌ جوهرٌ واحد، وهوَ مع ذلك ثلاثةُ جواهر، فجعلُوه واحدًا، وجعلُوه ثلاثة»[٣].

وهناك وجوهٌ أخرى ذكرها أهل العلم[٤]، تدلّ دلالة قويّة على مضاهاة أقوال المُتكلِّمين في صفة الكلام لضلالاتِ الذين كفروا من قبلُ من أهل الكتاب.

ومِن تأثُّر المتكلِّمين بأهل الكتاب: ما ابتدعته المعتزلة في الإسلام من نفي القدر، فإنّ مقالة نفي القدر من مقالاتِ اليهود، وينسب إلى فرقةِ الربانيِّين منهم[٥]، وأيضًا فإنّ أول من نطق في القدر - كما جاء عن الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦] - رجلٌ من أهل العراق يقال له سوسن، كان نصرانيًّا فأسلم

(١) البرهان في بيان القرآن (ص٧٦-٧٧)، ورواه من طريقه الذهبي في العلو (٢/١٣٧٢).

(٢) شرح العقيدة الكبرى (ص٢٣٩).

(٣) التسعينية لابن تيمية (٣/٨٦٣).

(٤) كأبي الحسن ابن الزاغوني، وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمَاٱللَّهُ. ينظر: التسعينية لابن تيمية (٣/٨٦٣-٨٦٧).

(٥) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٩٥)، وتخجيل من حرف التوراة والإنجيل لأبي البقاء الهاشمي (٢/٥٤٠).

(٦) سبق تخريجه (ص١٣٠).

ثمّ تنصَّر - وقيل بأن اسمه: سيسويه[١]، وقيل: سنسويه، وأنّه كان مجوسيًّا[٢] -، ثمّ أخذ عنهُ معبدُ الجُهني، وأخذ غيلان الدمشقي عن معبد. ثمّ نسجَ واصل بن عطاء رأس المعتزلة على منوالهما[٣]. بل إنّ غيلانَ الدمشقي - حسبما ذكر ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كان قبطيًّا[٤]، وهذا له أثرٌ في انحرافه وقوله بالقدر بعد إسلامِه.

وممّا يؤكّد أن عقيدةَ نفي القدر هي من مورُوثات أهلِ الكتاب ما جاء عن داود بن أبي هند رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥] أنّه قال: «إنّما فشَا القدر في البصرة لـمّا أسلمَ النصارى واليهود؛ لأنّ القدَر مقالة اليهود والنصارى»[٦].

وكذلك القول بالجبر هو من مقالات اليهود، وينسب إلى بعض فِرقهم[٧]، وقد قال به الجهمية والأشاعرة[٨].

خامسًا: مضاهاةُ كفّارِ الجهميّة السابقين:

من تأثُّر المُتكلِّمين ومضاهاتِهم قولَ الذين كفروا من قبل: تأثُّرُ متأخِّريِهم بأوائلِهم من الجهميَّة،

---

(١) ينظر: الإبانة لابن بطة (٣/٢٦٢-٢٦٣، رقم١٩٧٢-١٩٧٧).

(٢) ينظر: خلق أفعال العباد (٢/١٦٥، رقم٣٢٥).

(٣) ينظر: الملل والنحل للشَّهرَستاني (١/٢٩).

(٤) المعارف لابن قتيبة (ص٤٨٤).

(٥) هو: داود بن أبي هندٍ: دينارِ بنِ عُذَافِر، أبو محمد القُشيري مولاهم، الخراساني ثمّ البصري، الإمام الحافظ، مفتي أهل البصرة، كان صالحًا ثقةً كثيرَ الحديث، وُلد بمرو، وتوفي سنة ١٤٠هـ وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣٧٦-٣٧٩)، وتهذيب التهذيب (٣/٢٠٤)، وتقريب التهذيب (ص٢٠٠).

(٦) رواه أبو طاهر السِّلفي في الطيوريات (٣/١٢٦٦-١٢٦٧، رقم١٢١٧)، ورواه ابن بطة في الإبانة (٣/٢٦٤، رقم١٩٧٩) بنحوه، وليس فيه ذكر اليهود.

(٧) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/٤٩٥).

(٨) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٠٩)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٤، ٤٢٨)، والتعريفات للجرجاني (ص٦٥).

الذينَ كفّرهم السلف وأخرجوهم من ملّة الإسلام[١]؛ فإنّ مقالات المعطِّلة ترجع إلى أُصول الجهمية الأوائل. فالمعتزلة تلقّت التعطيلَ عن الجهمية، والأشاعرة تلقَّوهُ عن المعتَزِلَة. وإذا كان الجهمية الأوائل كفّارًا فإنَّ مضاهاة المُتكلِّمين لهم في مقالة التعطيل هو من مضاهاة قول الذين كفروا من قبل.

فالقول بتعطيل الصفات هو قول الجهم بن صفوان الذي كفّره السلف[٢]، ثمّ انتقل من بعدِه إلى بِشر المريسي الذي كفّره جمعٌ كثيرٌ من أئمّة السلف أيضًا[٣]، ثمّ انتقلَت إلى ابنِ أبي دُواد[٤][٥] الذي كفّره الإمام أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٦] وإلى رؤُوسِ المعتزِلة، ثمّ أخذَها الكلّابية والأشاعرة عن المعتزلة. مع ما بين الجهمية والمعتزلة والأشاعرة من التفاوت في التعطيل، إلَّا أنَّ أصل التعطيل متوارَثٌ بينهم، لا سيّما بدعة دليل حدوث الأجسام الذي تلقّاه المتأخر عن المتقدّم ووافقه عليه وسلّم له صحته، وهو أصل قولهم في تعطيل الصفات كما سبق.

حتّى إنّ طريقة المتكلِمين من المعتزلة والأشاعرة التي يتوَاردون عليها في تأويل نصوص

---

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة للالكائي (٢/٤٣٠-٤٧٣)، ومجموع الفتاوى (١٢/٥٢٣)، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/٧٣).

(٢) ينظر: نقض عثمان بن سعيد الدارمي (ص٥)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة للالكائي (٢/١٣، رقم٦٣٣)، ومقالات الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية لياسر القاضي (١/١٢٠-١٢٥).

(٣) ينظر: السنّة للخلال (٥/٩٩-١١٥)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣/١٨، رقم٦٤١).

(٤) هو: أحمد بن أبي دُوَاد فَرجٍ بن حَريز بن مالك، أبو عبد الله، الإِياديّ البصري ثمّ البغدادي. ولي القضاء للمعتصم والواثق. وكان موصوفًا بالجُود وحُسن الخلق ووفور الأدب إلّا أنّه أعلَن بمذهبِ الجهمية وحَمل الخليفة على امتحانِ العلماء بخَلق القرآن، وقد سئل عنه الإمام أحمد فقال: «كافرٌ بالله العظيم»، ولد سنة ١٦٠هـ بالبصرة، وتوفي سنة ٢٤٠هـ، بعد أن شاخَ ورُمي بالفالج وسَخِط عليه المتوكل وعاقَبه. ينظر: وفيات الأعيان (١/٨١-٩١)، وسير أعلام النبلاء (١١/١٦٩)، ورفع الإصر لابن حجر(ص٤٤-٥٣).

(٥) ينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (٦/١٢١).

(٦) روى ذلك الخلالُ في السنّة (٥/١١٧، رقم١٧٥٧).

الصفات إنّما هي متلقّاةٌ عن بشر المريسي وأمثاله من أوائل الجهمية، كما بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «هذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورَك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس»، ويوجد كثيرٌ منها في كلام خلق كثيرٍ غيرِ هؤلاء مثل أبي علي الجبّائي[1]، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء ابن عقيل[2]، وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء ردُّ التأويلِ وإبطالُه أيضًا ولهم كلامٌ حسنٌ في أشياء. فإنّما بيَّنت أن عينَ تأويلاتِهم هي عينُ تأويلات المريسي، ويدلُّ على ذلك كتابُ الردِّ الذي صنَّفه عثمانُ بن سعيدٍ الدارمي أحدُ الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنَّف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي، بكلامٍ يقتضي أنّ المريسيَّ أقعَدُ بها، وأعلَمُ بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخِّرين الذين اتصلَت إليهم من جهتِه... ثمّ إذا رأى الأئمةَ - أئمةَ الهُدى - قد أجمعوا على ذم المريسيةِ، وأكثرُهم

(١) هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن يزيد بن أبي السكن البصري، أبو عليّ الجبّائي. شيخ المعتزلة. كان -على بدعتِه- متوسِّعًا في العلم، سيّالَ الذهن. ذلّل كلام المعتزلة وسهّل ما صعُب منه. صنّف كتبًا كثيرة: منها «الأصول»، و«الأسماء والصفات»، و«التعديل والتجوير»، و«التفسير الكبير»، و«الرد على ابن كلاب». ولد سنة ٢٣٥ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٣٠٣هـ. ينظر: فضل الاعتزال (ص٢٨٧-٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/١٨٣-١٨٤)، والبداية والنهاية (١٤/٧٩٨)، ولسان الميزان (٧/٣٢٤).

(٢) هو: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظَّفَري، أبو الوفاء الحنبليّ. العلّامة البحر المتكلِّم الفقيه الأصوليّ، شيخ الحنابلة. كان ذا ذكاءٍ وقّاد، كثيرَ الفضائل، لكن شابته شوائب الاعتزال، حيثُ أخذه عن تلاميذ أبي الحسين البصري، وله أقوالٌ مضطربةٌ في الصِّفات. وتابَ بأَخرةٍ ممّا كانَ عليه. من تصانيفه: «الفنون» وهو كتابٌ كبيرٌ جدًّا، و«الواضح في أصول الفقه». ولد سنة ٤٣١هـ، وتوفي سنة ٥١٣هـ. ينظر: المنتظم (١٧/١٧٩-١٨٢)، ودرء التعارض (٨/٦٠-٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٤٤٣- ٤٤٩)، وذيل طبقات الحنابلة (١/٣١٦-٣٦٢).

كفَّروهم أو ضَلَّلوهم، وعلِم أن هذا القولَ الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسية: تبيَّن الهُدَى لمن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلّا بالله»[١].

ويؤيِّد ذلك أن ابن فورك ذَكر في مقدمة كتابه «تأويل مشكل الحديث» المصادرَ التي رجع إليها قبل تأليفه، فكان كتاب محمد بن شجاع الثلجي أوَّلَ ما ذكره في ذلك، كما أن مادّةَ كتاب ابن فورك وإحالاتِه المتكرِّرةَ إلى الثلجي تدلّ على مدى ما استمدّ منه في تأويل أخبار الصفات[٢]، والثلجي هذا كان جهميًّا من أصحاب المريسيّ الجهميّ[٣]، وعنه أخذ تأويلاته، حتى كان يُدعى «تُرْسَ الجهمية»، كما ذكر عثمانُ بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤].

وزيادةً على تعطيل الصفات فإنّ من مقالات المتكلِّمين الأخرى كمقالات الأشاعرة في القدر والإيمان ما يوافق أصول الجهمية[٥]، فإنّ الجبر والإرجاء اللَّذَين يقول بهما الأشاعرة يرجعان إلى قول الجهمية؛ أمّا الإرجاء فإنّ قول الجهم في تعريف الإيمان هو أنَّه معرفة القلب، والأشاعرة نصروا هذا القول بقولهم هو تصديق القلب[٦]. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمّا الأشعريّ: فالمعروف عنه وعن أصحابه: أنّهم يُوافقون جهمًا في قوله في الإيمان، وأنّه مجرّد تصديق القلب، أو معرفة القلب. لكن قد يُظهرون مع ذلك قولَ أهل الحديث ويتأوَّلونه، ويقولون بالاستثناء على الموافاة؛ فليسوا موافقين لجهمٍ من كلّ وجه، وإن كانُوا أقربَ الطوائفِ إليه في الإيمان، وفي القدر أيضًا؛ فإنَّه رأسُ الجبريَّة؛ يقول: ليس للعبد فعلٌ البتة. والأشعريّ يوافقه على أنّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرةٌ مؤثرةٌ في الفعل، ولكن يقولُ: هو كاسِب. وجهمٌ لا يثبت له شيئًا، لكن هذا الكسب؛ يقول

---

(١) الفتوى الحموية (ص٢٤٥-٢٥٢).

(٢) ينظر: مشكل الحديث لابن فورك (ص٧-٨)، ومن المواضع التي ذَكر فيها محمد بن شجاع الثلجي (ص٣٤، ٣٥، ١٢٢، ٥١، ١٥٩)، وينظر: مقدمة محقق الكتاب (م١٨-١٩).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٥/٣٦٢-٣٦٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦/٤٠٧).

(٤) ينظر: نقض عثمان بن سعيد على المريسيّ العنيد (ص٥٣٩-٥٤٠).

(٥) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود (٢/٧٢٧).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/٤٧).

أكثر الناس: إنّه لا يُعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته»[١]. وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الأشعرية «وافقوا الجهم بن صفوان في أصل قوله في الجبر، وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعًا لفظيًّا أتوا بما لا يُعقل»[٢]. وأنّهم «سلكوا في ذلك مسلك الجهم بن صفوان وأتباعه»[٣].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من مُضاهاةِ قولِ الذين كفرُوا مِن قَبل، فيما يلي:

١. أنَّهم وافقُوا أوائلَ أهلِ الضَّلال في كثيرٍ من مقالاتهم، وقالُوا مثلَ ما قالُوا، حتّى كأنّهم تواصَوا بذلك واتّفقُوا عليه.
٢. أنّهم اقتَبسُوا كثيرًا من ضلالاتِ الأُمَم السابقة وتراثِهم الفاسِد، واتّبعوا أهواءَ قَومٍ قد ضلُّوا مِن قبلُ وأضلُّوا كثيرًا وضَلُّوا عن سَواءِ السَّبيل.

---

(١) النبوات (١/ ٥٨١).
(٢) منهاج السنّة (١/ ٤٦٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٠).

الفَصْلُ الثَّانِي

الموافقةُ في منهج الاستدلال

وفيه خمسة مباحث:

- ☐ المبحث الأول : **الموافقةُ في اتِّباع الظنِّ والهوى.**
- ☐ المبحث الثاني : **الموافقةُ في القولِ على الله بلا علم.**
- ☐ المبحث الثالث : **الموافقةُ في تحريف الكَلِم.**
- ☐ المبحث الرابع : **الموافقةُ في ترك المحكَمِ واتِّباع المتشابِه.**
- ☐ المبحث الخامس : **الموافقةُ في تكلُّفِ البَحث عمّا لم يأمر الله به.**

المبحث الأول

الموافقةُ في اتِّباعِ الظنِّ والهوى

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى اتِّباعَ الظنِّ والهوى.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن اتِّباعِ الظنِّ والهوى، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى اتِّباعَ الظنِّ والهوى

من سِمات أهل الباطل وعلاماتهم اتباعُهم لظنونهم الكاذبة، وأهوائِهم المُردية؛ وذلك أنَّه ليس للباطل دليلٌ صحيحٌ وبرهانٌ ظاهرٌ يدلّ عليه، بل غايةُ ما عندَ أهله أن يروهُ صوابًا بمجرَّد الظن، كما أنَّه إذا لم يكن عليه بُرهان فإنَّه ليسَ فيه من داعٍ يدعُو إلى قَبوله واعتناقِه، فلا يبقَى من سَببٍ إلى قَبوله سِوى موافقته للهوى.

واتّباع الظنِّ والهوى هما عاقبةُ الإعراض عن ذِكر الله وهُداه؛ فإنَّ أهل الضلالِ لمّا أعرَضوا عن اتِّباعِ الوحي الذي يهدي إلى الحقِّ واليقين واتَّبعوا شهواتِهم ومُراداتِ أنفسهم، لم يجِدوا على تلك المراداتِ دليلًا وحُجَّةً سِوى شُبهاتٍ ظنِّيةٍ باطلة، لا تَرقى إلى الرُّجحان أو اليقين، لكنّ دافع الهوى وميلَ القلب رجّحها في أنفسِهم، فنزّلوها منزلة اليقينِ المتَّبع.

ولهذا كان اتباعُ الظنِّ والهوى سِمةَ جميع المخالفين للرسُل، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والكفّارُ بالرسلِ من قوم نوحٍ وعادٍ وثمودَ وقومِ لوطٍ وشعيبٍ وقوم إبراهيمَ وموسى ومشركي العرب والهند والروم والبربر والتُّرك والرومان والكشدانيين وسائر الأمم المتقدمين والمتأخرين يتَّبعون ظنونَهم وأهواءهم، ويُعرضون عن ذكر الله الذي أتاهم من عنده»(١).

واللهُ تعالى أرسل رُسُلَه بالهُدى ودِينِ الحقِّ ليُظهرَه على الدين كلِّه، فالهُدى هو العِلم النَّافع، ودينُ الحقِّ هو العمل الصَّالح(٢)، فبالهُدى يكون صلاحُ الجانب العِلمي الخَبري، وبدين الحقّ يكون صلاح الجانب العَمَلي الإراديّ، وإنّما يكون فساد الناس بفسادِ هذين الجانبين، ففسادُ العلم هو الجهل والضلالُ واتباعُ الظُّنون، وفسادُ الإرادة هو الظُّلم والغَيّ واتباع الهوى.

---

(١) تفسير آيات أشكلت (٢/ ٧١١-٧١٣).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/ ١٨٠).

وقد نزّه اللهُ تعالى نبيّه محمدًا ﷺ الذي بعثه بإصلاح العلمِ والإرادة، عن أيِّ فسادٍ في هذين الجانبَين، فقال جلَّ شأنُه: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم: ٢]، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فنزَّه الله رسوله عن الضلالِ والغَيّ، والضلالُ عدم العلم، والغَيُّ اتِّباع الهوى. كما قال تعالى: ﴿ وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، فالظَّلومُ غاوٍ، والجَهولُ ضالٌّ، إلّا من تابَ اللهُ عليهِ... ولهذا أَمَرنَا اللهُ أن نقول في صلاتنا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾، فالضالُّ: الذي لم يعرِف الحقَّ، كالنصارى. والمغضوبُ عليه: الغاوي الذي يعرف الحقَّ ويعمل بخلافه، كاليهود. والصراطُ المستقيم يتضمنُ معرفة الحقِّ والعملَ به، كما في الدعاء المأثور: "اللّٰهم أرني الحقَّ حقًّا، ووفِّقني لاتّباعه، وأرني الباطل باطلًا، ووفِّقني لاجتنابه، ولا تجعله مشتبهًا عليَّ فأتبعَ الهوى"[(١)]. وفي صحيح مسلمٍ عن عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قام من الليل يصلِّي، يقول: "اللّٰهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطرَ السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكُم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلِفَ فيه من الحقِّ بإذنك، إنك تهدي من تشاءُ إلى صراطٍ مستقيم"[(٢)]، فمن خرج عن الصراط المستقيم كان متَّبعا لظنِّهِ وما تهواه نفسُه، ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٠]»[(٣)].

وبذلك يُعلَم أنّ اتباعَ الظنِّ والهوى ملازمانِ لجميع أهلِ الضلال؛ لانحرافهم عن الصراط

---

(١) لم أقف بعد البحث على من خرّجَه مسندًا إلى أحد، وذكر الحافظ العراقي أنَّه لم يقف للمرفوعِ على أصل. وتبِعَهُ التاجُ السبكي. ينظر: المغني عن حمل الأسفار للعراقي-بهامش إحياء علوم الدين (١٣٠٢/٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣٢٥/٦). وقال ابن شاهين: «ومن أدعية من تقدَّم...» فذكر أوّله. شرح مذاهب أهل السنّة (ص ٣٦).

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامِه، (رقم٧٧٠).

(٣) منهاج السنّة النبوية (١٨/١- ٢٠)، وينظر: جامع المسائل لابن تيمية، عزير شمس (٨٧/٣)، ومجموع الفتاوى (٣٤٨/٣،٣٨٤، ١٠٨/٢٠)، والجواب الصحيح، له (١٠٥/١-١٠٦).

المستقيم، فكم ضلَّ إنسانٌ بعدَ ورود الحقّ وبلوغِه إليه بسببِ الجَهالة والشُّبهة الممتزجَةِ بالهوى! فهذا في الحقيقة أصلُ كلِّ باطل[١]، و«كلُّ من خالَفَ الرسول ﷺ لا يخرجُ عن الظنِّ وما تهوى الأنفس»[٢].

وقد قَرَن اللهُ تعالى بين اتِّباع الظنِّ والهوى في مواضعَ من كتابه، وبيَّن أنَّهما مسلكا أهلِ الباطل، كما قال تعالى عن اتخاذ المشركين آلهة: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. فبيَّنَ أنَّه لا سُلطانَ حُجَّةٍ لهم فيما افترَوهُ على الله، وأنّهم إنّما اتَّبعوا الظنونَ الكاذبة، وحظوظَ نفوسِهم الفاسدةَ، مع أنَّهم قد جاءهم الهُدى بالوحي من الله، لكنهم أعرضوا عنه ولم يتَّبعوه وينقادوا له[٣]، فما استبدلوا باليقين الوَهم إلّا لأجل الهوى وحظ النفس الأمارة بالسوء.

وقال تعالى أيضًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾ [النجم: ٢٧ - ٣٠]، فأخبرَ -جلَّ شأنهُ- أنَّهم لا يتَّبعون علمًا، بل ليس معهم سِوى الظنِّ، وأخبر عن حالِ هؤلاء المتبعين للظنّ بأنّهم مُعرضون عن العِلم الحقِّ اليقيني الذي أنزله الله في وحيِه وذِكره، وأنّهم لم يريدوا إلّا الحياةَ الدنيا، وهو اتباعُهم ما تهواه أنفسُهم، وهذه المرادات الدنيوية هي غاية ما يبلغونه من العلم، لم يحصُل لهم علمٌ فوقها[٤].

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لذمّ الله تعالى كلًّا من اتّباعِ الظن واتّباع الهوى:

---

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٦٧).

(٣) يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٣/٢٧٠)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٥/٢٢٤)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (٤/١٧٣٣).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٨/١١٩-١٢٠)، ومجموع الفتاوى (١٨/١٦٤).

أولاً: ذمُّ الله تعالى اتباعَ الظن:

الظنُّ الذي حذّرنا الله تعالى من اتباعه هو - كما يقول ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «ميلُ النفس إلى أحد مُعتقَدَين متخالِفَين دون أن يكون ميلُها بحجَّةٍ ولا برهان»(١)، وليس المراد به رُجحانَ الاعتقاد، كما هو في اصطلاح الأصوليِّين والفقهاء(٢).

وهذا الظنُّ المنهيُّ عن اتِّباعه قد أخبر الله تعالى عنه أنَّه ليس بعلمٍ، فقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فطالبَ سبحانَه المشركين بالعِلم الدالِّ على قولِهم، وذمَّ اتباعَهم الظنَّ بلا علمٍ(٣). قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أجمع العلماء على أن ما لم يُتبيَّن ولم يُستيقَن فليسَ بعِلمٍ، وإنّما هو ظنٌّ، والظنُّ لا يُغني من الحقِّ شَيئًا»(٤).

وقد نهى الله تعالى عن اتباعِ المرءِ ما ليس له به علم، فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، فمن اتَّبَع الظن فقد قفَا ما ليس له به علم، وهو مسؤولٌ أَمَامَ الله عن ذلك، وقال تعالى: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، أي: لا علمَ عندكم ببرهانٍ وحجةٍ تتبعونها فيصحَّ قولكم؛ ولذلك أخبر سبحانه أن ظنّ الكفرة الذي اتبعوه لا يُغني من العلمِ الحقِّ شيئًا ولا ينوبُ عنه بحال(٥)، فقال سبحانه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٦].

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (١١٨/٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١١٢/١٣- ١٢٠)، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٢٠٠/٢).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١١٠/١٣).

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٩٩٥/٢-٩٩٦).

(٥) ينظر: الوجيز للواحدي (٤٩٨/١)، وتفسير السمعاني (٣٨٣/٢، ٢٩٧/٥).

وبيّن الله تعالى أن هذه الظنون هي ظنونٌ مُختَلقَةٌ مُفتراة، فقال: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، أي يحدِسون، ويحزِرون، ويكذبون على الله فيما يدّعون[١].

فحقيقة الظُّنون الباطلة أنّها أوهامٌ زائلةٌ، لا قيمةَ لها، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ريبَ أنّ الاعتقاداتِ الفاسدة، مثلَ اعتقادِ الكفّار في ربِّهم، وما يتَّبِعُها من الإرادات، هي خيالاتٌ وأوهامٌ باطلة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ٣٩ أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾ [النور: ٣٩-٤٠]»[٢].

ومن الظُّنون الباطلة التي اتّبعها أهل الباطل، وأبطلها الله تعالى في كتابه، وبيّن عاقبتها الوخيمة: ظنُّ المشركين ألوهيَّة أصنامهم التي يَدعُونها من دون الله، وظنِّهم أنّها بناتُ الله، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ ٢٧ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ٢٨﴾ [النجم: ٢٧ – ٢٨].

ومنها ظنّ المشركين أنَّه لا بعثَ ولا حساب، وأنَّما الحياة ما يحيَونه في الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فِيٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورًا ١٣ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ١٤ بَلَىٰٓۚ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرٗا ١٥﴾ [الانشقاق: ١٣ – ١٥]، أي: ظنّ أنَّه لن يرجع إلى ربّه بعد الموت[٣]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، وفي هذا وعيدٌ لهم على ظنهم الباطل.

---

(١) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص ١٩٨)، وجامع البيان للطبري (٩/٥٠٩)، وتفسير آيات أشكلت لابن تيمية (١/١٤٤-١٤٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/١٤٤).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/٣٢١).

(٣) يُنظر: الوجيز للواحدي (٢/١١٨٧).

ومنها ظنُّ اليهود والنّصارى أنَّ المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قُتلَ مصلوبًا، كما قال تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ [النساء: ١٥٧].

ومنها ظنُّ المنافقين والمشركين ظنَّ السَّوء في اللهِ تعالى، كما قال جلّ شأنُه: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾﴾ [الفتح: ٦ – ١٢].

ومنها ظنّ المفسدين أنّهم يُحسنون صُنعًا، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، فحُسبانهم وظنُّهم أنّهم على طريقةٍ حسنةٍ ظنٌّ باطل مخالِفٌ للحقيقة، وقد آلَ بهم إلى أن تمّت خسارتهم وضلَّ سعيهم.

ثانيًا: ذمُّ الله تعالى اتباعَ الهوى:

جاء ذمُّ اتباعِ الهوى كثيرًا في الشرع، وإن كان مجرّدُ وجود الهوى في النفس لا يكادُ ينجو منه أحدٌ، ولا يُذَمُّ صاحبُه عليه. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصلُ الهوى محبَّةُ النفس ويتبَعُ ذلك بغضُها، ونفسُ الهوى – وهو الحبُّ والبُغض الذي في النفس– لا يُلام عليه؛ فإنّ ذلك قد لا يُملَك، وإنّما يُلامُ على اتِّباعه»(١).

والغالبُ أن يُستعمل الهوى في محبَّة خلافِ الحقّ، قال ابنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعروف في استعمال الهوى عند الإطلاق: أنَّه الميلُ إلى خلاف الحقِّ، كما في قوله – عز وجل –: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[ص: ٢٦]، وقال: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ

(١) مجموع الفتاوى (١٣٢/٢٨)، وينظر: الكتاب نفسه (١٣٤/٢٨)، وذم الهوى لابن الجوزي (ص٣٥)، والاعتصام للشاطبي (٦٩/١)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٩٢/١٨).

ﭐلۡمَأۡوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ [النازعات: ٤٠ – ٤١]»[١]. وقد قال طاووس رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: «ما ذكر الله هَوىً في القرآن إلّا عابَه»[٣]. وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه: «لم يُذكَر في القرآن إلّا في سياقِ الذَّمّ»[٤].

والهوى الذي هو الميل إلى خلاف الحقّ يأتي على نوعين، وذلك أنّه قد يكون في باب الالتذاذ بالشهوات، وقد يكون في باب التديُّن بالشبهات، قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جميعُ المعاصي تنشأ من تقديم هوى النفوس على محبة الله ورسوله، وقد وصَف اللهُ المشركين باتِّباع الهوى في مواضعَ من كتابه، وقال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠]، وكذلك البِدَعُ، إنَّما تنشأ من تقديم الهوى على الشَّرع، ولهذا يُسمَّى أهلُها أهلَ الأهواء»[٥].

واتباع الهوى في باب الشبهات أشدّ النوعين ضررًا وأسوؤهما عاقبةً، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتِّباع الأهواء في الديانات أعظم من اتِّباع الأهواء في الشَّهوات؛ فإنّ الأوَّلَ حالُ الذين كفروا مِن أهل الكتاب والمشركين... ولهذا كان من خَرجَ عن مُوجَب الكتاب والسُّنَّة من العلماءِ والعباد يُجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمُّونهم أهلَ الأهواء، وذلك أن كلَّ من لم يتَّبع العلم فقد اتَّبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلّا بهُدى الله الذي بعث به رسوله؛ ولهذا قال تعالى في موضعٍ: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال في موضعٍ آخر: ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص٧٢٨).

(٢) هو: طاوُوس بن كَيسان الفارسي ثمّ اليمنيّ الجندي، أبو عبد الرحمن، الحافظ الفقيهُ الحجّة القدوة عالم اليمن، أدركَ خمسين من صحابة رسول الله ﷺ، وقيل أنّه حجّ أربعين حجة، توفي بمكّة سنة ١٠٥هـ، وقيل: سنة ١٠٦هـ. ينظر: تهذيب الكمال (١٣/٣٥٧-٣٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/٣٨-٤٩).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/٢١٤، رقم٢٢٨)، وذكر ابن الجوزي أنَّه روي عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. ذم الهوى (ص٣٦، رقم٢٠).

(٤) الاعتصام (١/٦٩).

(٥) جامع العلوم والحكم (ص٧٢٧).

هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[القصص: ٥٠]»[(١)].

وقد ذمّ الله تعالى اتباع الهوى في مواضعَ كثيرةٍ من كتابه، وهذا يدلّ على عظيم خطره، وسوء مغبّته على صاحبه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [الروم: ٢٩]، وقوله تعالى عن المنافقين: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنۡ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴾ [محمد: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٠]، فبيّن أنَّه لا أضلُّ ممن عُرِضَ عليه الهدى واستبانَ له فلم يستجِب، وآثر أن يتّبعَ هواه بغير هدىً من الله، وهذا من ظُلمه وغَيِّه وفساد إرادته؛ ولذلك قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[(٢)].

بل قد حذّر الله تعالى نبيَّه داودَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ من اتِّباع الهوى في الحُكم، وبيّن له أنَّ عاقبةَ ذلك هي الضلالُ عن سبيل الله، ثمّ العذابُ الشديد يوم القيامة، فقال جلّ شأنه: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦].

وممّا يَدخلُ في بابِ ذمِّ الله تعالى لمتَّبعي الهوى أنَّه سبحانه حذّر عباده من طاعتهم؛ وذلك لما هُم فيه من الانحراف والضلال، فقال: ﴿ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ﴾ [الكهف: ٢٨]، وبيّنَ أن من أطاعهُ فإنَّه يُردِيه ويُهلِكُه، فقال: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ ١٦ ﴾ [طه: ١٥ - ١٦].

ومن عِظَم خُطورة الهوى أنَّ الأمر قد يصل بمتّبعِه إلى أن يتَّخِذَ إلٰهه هواه، كما قال تعالى: ﴿ أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيۡهِ وَكِيلًا ﴾[الفرقان: ٤٣]، وقد بيّن الله شدة ضلاله

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/١٣٢-١٣٣).

(٢) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٣/١٢٨٥).

وبُعده عن الهداية بقوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]. والذي يتَّخذُ إلهه هواه هو من يعبدُ ما يستحسنه من المعبودات، فيجعل إلهه على الوصفِ الذي رضِيَهُ رأيُه واستحسنَه هواه، وقيل: هو من يتَّبعُ هواه في كلِّ ما يدعوه إليه، فيجعله المطاعَ في كلِّ ما يأمر وينهى، ويوالي ويعادي ويرضى ويغضب لأجل هواه[1].

ومع أنّ الهوى أمرٌ باطِن، لكنَّ الله تعالى جعل عليه علاماتٍ وأماراتٍ يُعرَفُ بها صاحبه، منها:

١- ردُّ الحقِّ والاستنكافُ عن قَبوله بعد بلوغه واستبانته، والإعراضُ عن الوحي ومخالفتُه، كما قال جلّ شأنه: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠]. واستدلّ به العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «على أن كلَّ من لم يستجِب للرسُول، وذهبَ إلى قولٍ مخالف لقولِ الرسول، فإنَّه لم يذهب إلى هُدىً، وإنّما ذهب إلى هَوىً»[2]. وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقسّم الأمر إلى أمرينِ لا ثالثَ لهما: إمَّا الاستجابةُ لله والرسول وما جاء به، وإمّا اتِّباعُ الهوى، فكلُّ ما لم يأتِ به الرَّسولُ فهو من الهوى. وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، فقسّم سبحانه طريقَ الحكم بين الناس إلى الحقِّ، وهو الوحي الذي أنزله الله على رسوله، وإلى الهَوى وهو ما خالَفَه. وقال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الجاثية: ١٨ - ١٩]، فقسَّم الأمر بين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها، وأوحى إليه العملَ بها وأَمَر الأُمَّة بها، وبينَ اتِّباع أهواء الذين لا يعلمون، فأمَر بالأوَّلِ، ونهى عن الثاني»[3].

وكذلك قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العقلُ إذا لم يكن متَّبعا للشَّرع، لم يبقَ له إلّا الهَوى والشهوةُ،

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢١/٩٣)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٦/٤٤١)، ومجموع الفتاوى (٨/٢١٨).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٣/١٢٨٥).

(٣) إعلام الموقعين (١/٨٨-٨٩).

وأنت تَعلم ما في اتباع الهوى، وأنّه ضلال مبين، ألا ترى قولَ الله تعالى: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦]، فحَصَر الحُكمَ في أمرَين لا ثالثَ لهما عِندَه، وهو الحقُّ والهوى وعزلُ العقل مجرَّدًا إذ لا يمكن في العادة إلّا ذلك. وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [الكهف: ٢٨]، فجعل الأمر محصورًا بين أمرين: اتباعِ الذكر، واتباعِ الهوى. وقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[القصص: ٥٠]، وهي مثلُ ما قبلها»[١].

ويدلُّ عليه أيضًا قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، فبيّن سبحانه أن سببَ استكبارهم عن قبول الرُّسل، مجيئُ الرسُل بما يخالِف أهواءَهم.

٢- من علاماتِ الهوى أيضًا: الانتقاءُ في قَبول الوحي، بقَبولِ بعضه وردِّ بعضِه، وإنَّما كان علامةً على الهوى لأن جميعَ الوحي من عند الله، فلا موجِبَ للتفريق والانتقاء في القبول إلّا مَحضُ الهوى[٢]، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [النور: ٤٨ - ٥٠]، فهؤلاء يعرضون عن الوحي إذا كان الحقُّ عليهم، ويُذعِنُون له إن كان الحقُّ لهم، يقول العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس ذلك لأجلِ أنَّه حكمٌ شرعي، وإنّما ذلك لأجل موافقةِ أهوائهم، فليسوا ممدوحين في هذه الحال ولو أتَوا إليه مذعنين؛ لأنّ العبد حقيقةً مَن يتبع الحقّ فيما يُحِب ويكره، وفيما يسرُّه ويُحزنه، وأمّا الذي يتبعُ الشرع عند موافقة هواه، وينبذه عند مخالفته، ويقدِّم الهوى على الشرع، فليس بعبدٍ على الحقيقة»[٣].

---

(١) الاعتصام (١/٦٨-٦٩).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (١١/٩٤)، ونظم الدرر للبقاعي (٥/٤٥١)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٣٧٨).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (٣/١١٧٤).

وممّا يدلّ على أن سبب ردِّ بعض الوحي هو تَشرُّبُ القلب بالهوى الباطل، ما رواه الإمام مسلمٌ عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «تُعرَضُ الفتن على القلوب كالحصيرِ عُودًا عُودًا، فأيُّ قلبٍ أُشرِبَها، نُكِتَ فيه نُكتةٌ سوداء، وأيُّ قلبٍ أنكرَها، نُكِتَ فيه نُكتةٌ بيضاء، حتى تصيرَ على قلبينِ، على أبيضَ مثلِ الصَّفا، فلا تضرُّهُ فتنةٌ ما دامت السماواتُ والأرض، والآخر أسود مربادًّا كالكُوز مُجخِّيًا[١]، لا يعرِفُ معروفًا، ولا يُنكر منكَرًا، إلّا ما أُشرِبَ مِن هَواه»[٢]. فالقَلب المُشرَبُ بالهوى لا يقبلُ من المعروف ولا يُنكِر من المنكَر إلّا ما أُشربَ من الهوى.

ومن الانتقائية في قبول الوحي الاستدلالُ بالمتشابه دونَ المحكم، وهذا دليلٌ على فساد الباطن واتِّباع الهوى؛ لأنّ العُدولَ عن المُحكَم الواضِح إلى المحتمِل المُشتَبِه، للاستدلال به على ما يخالف المحكَم، ليس له سببٌ سِوى الإرادةُ الفاسدة، وقد بيّن الله تعالى في كتابه هذا الأمر، كما في قوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، فالذين في قلوبهم زيغٌ هم مَن بهم ميلٌ إلى خلاف الحقّ، وهو الهوى، فإنّ الزيغ هو المَيلُ، «ومنه قولُه جل ثناؤه: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا تُمِلها عن الحقّ ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]»[٣]، وأيضًا فإنّ الله أخبرَ أنّهم إنّما يفعلون ذلك ابتغاءَ الفتنة والتلبيس، أي الباعثُ لهم على ذلك تلك الإرادةُ الفاسدةُ، ولذا قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمعنى الكلام إذاً: فأمّا الذين في قلوبهم ميلٌ عن الحقّ وحَيف عنه، فيتبعونَ من آيِ الكتاب ما تشابهت ألفاظُه، واحتملَ صرفه في وجوهِ التأويلات، باحتمالِه المعانيَ

(١) المُربادُّ: من اربادَّ، أي تغيَّرَ إلى الرُّبدةِ: لونٌ بين السَّوادِ والغُبْرة. والكوزُ المجَخِّي: هُوَ المائلُ عن الاستقامة والاعتدال، فشبَّه القلبَ الذي لا يعي خيرًا بالكوزِ المائلِ الذي لا يثبُتُ فيه شيءٌ. ينظر: النهاية لابن الأثير (٢٤٢/١، ١٨٣/٢).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب بيان أنّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، (رقم١٤٤).

(٣) جامع البيان للطبري (٢٠٢/٥).

المختلِفة؛ إرادةَ اللَّبس على نفسِه وعلى غيرِه، احتجاجًا به على باطله الذي مال إليه قلبُه دون الحقِّ الذي أبانه الله فأوضحه»(١).

٣- من علامات الهوى: تحريف الحقِّ عن وَجهه، وليُّ الألسنة به، أو كتمانه والإعراض عن بيانه، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

فالله تعالى أمر في هذه الآية الكريمة بأداء الشهادة على وجهِها، ونهَى عن اتباعِ الهوى فيها ظُلمًا وكراهيةً للعَدل فيها، ثمّ توعَّدهم على مخالفةِ ذلك، بأن يُطيعوا الهوى، فيلوُوا أو يُعرضوا، فقال: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، قال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يقول: إن تلووا بألسنتكم بالشهادة أو تُعرِضوا عنها»، وقال مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن تحرِّفوا، أو تتركوا»، وقال السدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أمّا ﴿تَلْوُۥٓاْ﴾: فتلوي الشهادةَ فتحرِفَها حتَّى لا تقيمها، وأمّا ﴿تُعْرِضُواْ﴾: فتعرضَ عنها فتكتمَها وتقول: ليس عندي شهادة»(٢).

٤- من علاماتِ الهوى: أن لا يجد المعارِضُ للحقِّ دليلًا صحيحًا يقدَحُ فيه، فلا يكونُ لمخالفته له مستنَدٌ ومعتَمَدٌ، ويدلُّ على ذلكَ قولُه جلّ شأنه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَأْتُواْ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٤٨ - ٥٠]، فطالبهم بدليلٍ يقدح في صدق ما جاءت به الرُّسل، وبيّن أنّهم إن عجزوا عن ذلك وأحجموا عن الاستجابة فإنّما يتّبعون أهواءهم. قال أبو السعود رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ

(١) المصدر السابق (٥/٢١٣).

(٢) روى هذه الآثار الطبري في جامع البيان (٧/٥٩٠-٥٩١).

﴿أَهْوَآءَهُمْ﴾ الزائفةَ من غيرِ أن يكون لهم مُتَمسَّكٌ ما أصلًا، إذْ لَو كانَ لهُم ذلكَ لأَتَوا بهِ»(١).

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإنسان قد يعرفُ أنَّ الحقَّ مع غيرِه ومع هذا يجحدُ ذلك؛ لحسدِه إيَّاه، أو لطَلَب عُلوِّه عليه، أو لِهَوى النَّفس، ويَحمله ذلك الهَوى على أن يعتديَ عليه ويَرُدُّ ما يقولُ بكلِّ طريقٍ، وهو في قلبه يَعلَمُ أنّ الحقَّ معه، وعامّةُ من كذَّبَ الرُّسلَ عَلِموا أنَّ الحقَّ معهم، وأنّهم صادقون؛ لكن إمَّا لحَسدِهم، وإما لإرادتِهم العُلوَّ والرياسة، وإما لحبِّهم دينَهم الذي كانوا عليه وما يحصل لهم به من الأغراض، كأموالٍ ورياسةٍ وصداقةِ أقوامٍ وغير ذلك، فيرَون في اتِّباع الرسل تركَ الأهواءِ المحبوبةِ إليهم، أو حصولَ أمورٍ مكروهَةٍ إليهم، فيُكذِّبونهم ويعادونَهم، فيكونون من أَكفَرِ الناس، كإبليس وفرعون، مَعَ عِلمهم بأنّهم على الباطِل والرسلَ على الحقّ. ولهذا لا يذكرُ الكُفَّار حُجةً صحيحةً تقدح في صدقِ الرسل، إنّما يعتمدون على مخالفة أهوائهم، كقولهم لنوح: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ومعلومٌ أن اتباع الأرذلين له لا يَقدَحُ في صِدقه؛ لكن كرهوا مشاركةَ أولئك... ومثل قول فرعون: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧]، وقولِ فرعون: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الشعراء: ١٨ - ١٩]، ومثلِ قول مشركي العرب: ﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧]، ومثلِ قول قوم شعيبٍ له: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧]، ومثلِ قول عامَّة المشركين: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]. وهذه الأمور وأمثالُها ليست حُجَجًا تقدح في صِدق الرُّسُل، بل تبيِّن أنّها تُخالفُ إرادتَهم وأهواءَهم وعاداتِهم؛ فلذلك لم يتَّبعوهم»(٢).

---

(١) إرشاد العقل السليم (٤/٣١١).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/١٩١-١٩٢).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن اتِّباعِ الظنِّ والهوى، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

لأهل الكلام منهجٌ في تقرير العقيدة والاستدلال عليها، وهذا المنهج بلا شكٍّ ليس هو المنهجَ الذي سار عليه السلف الصالحون رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فقد سبقت الإشارة إلى أنَّ علمَ الكلام علمٌ مبتدعٌ لم يكن عليه السلف، بل أنكروه وحذّروا منه ومن أهله، وأجمعوا على عدّهم من أهل البِدع(١).

ومع كون علم الكلام مبتدعًا فهو أيضًا علمٌ باطل في نفسه؛ لأنّه يتضمّن مخالفةَ الكتاب والسنَّة، على تفاوتٍ بين المتكلّمين في تلك المخالفة. ومعلومٌ أنَّ الباطلَ نقيضُ الحقّ، فلا يُمكن أن يكون للباطِلِ دليلٌ صحيحٌ يدلُّ عليه، وإنّما تدلّ عليه الأهواء والظنون. فالظنون والخيالات والأوهام تصوّر للمُتكلِّمين صِحَّةَ تقريراتِهم ومقدِّماتِهم العقلية، وهواهُم لهذه التقريرات وميلُ نفوسهم إليها يقوِّي تلك الظنونَ ويثبِّتها في عُقولهم، فيحسبون بذلك أنّهم وصلوا إليها بالقطع واليقين. ولذلك كان السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ يعدُّون أهل الكلام من أهل الأهواء، حتى قالَ ابنُ خويز منداد المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهلُ الأهواء عند مالكٍ وسائرِ أصحابنا هُم أهل الكلام، فكلُّ متكلِّمٍ فهوَ من أهل الأهواء والبدع: أشعريًّا كان أو غيرَ أشعريّ»(٢).

وما من بدعةٍ إلّا وهي مزيجٌ بين الهوى والشُّبهة، فالشُّبهة تصوِّرها بصورةِ الحقّ زورًا وكذِبًا، والهوى يجذب النفوس إليها ويرغِّبها بها، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمّا أهلُ البدع: فهم أهل أهواءٍ وشُبُهاتٍ، يتّبعونَ أهواءَهم فيما يُحبّونه ويُبغضونَه، ويحكمونَ بالظَّنِّ والشُّبَه؛ فهم يتّبعون

---

(١) سبق في التمهيد (ص٤٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٣، رقم١٨٠٠)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٣/٥٣٧).

الظنّ وما تهوى الأنفس، ولقد جاءَهم مِن ربِّهم الهُدى»[(١)]. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من خرج عن الصراط المستقيم كان متَّبعًا لظَنِّه، وما تهواهُ نفسُه، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]. وهذا حالُ أهلِ البِدَع المخالفةِ للكتابِ والسُّنَّة، فإنَّهم إن يتَّبِعون إلّا الظنّ وما تهوى الأنفس، ففِيهِم جهلٌ وظُلم»[(٢)]. وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتأمَّلوا هذه الآية، فإنَّها صريحةٌ في أنَّ من لم يتَّبع هُدى الله في هَوَى نفسِه، فلا أحدَ أضلُّ منه. وهذا شأنُ المبتدع، فإنَّه اتَّبع هواه بغَيرِ هُدىً من الله، وهُدى الله هو القرآن»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا مبيِّنًا كيفية امتزاج الهوى بالظنّ في نفوس أهل البدع: «صاحبُ البِدعة لمـَّا غلَبَ عليه الهوى مع الجَهلِ بطريقِ السُّنّة، توهَّم أن ما ظهر له بعقله هو الطريقُ القَويمُ دون غيره، فمضى عليه، فحاد بسبَبِه عن الطريق المستقيم»[(٤)].

فما وَصفَ الله به أعداءَ الرسل من اتباعِ الظن جهلًا واتِّباعِ الهوى بغيًا ليس خاصًّا بهم، وليس للكفَّار فحسب، بل هذا الأمر له شُعَبٌ ومراتِب، يقع كثيرٌ من المسلمين فيها بحسَبِ عصيانهم وابتداعِهم، وبخصُوص هذا الأمر يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا خالط الظنُّ والغَلَطُ في العلم هَوَى النفوسِ ومُنَاها في العمل، صارَ لصاحبِها نصيبٌ من قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. وهذا [بسببِ][(٥)] ما خُلِقَ الإنسانُ عليه من الجهلِ في نوعِ العلم، والظُّلمِ في نوعِ العمل، فبجهلِهِ يتَّبعُ الظنّ، وبظلمِه يتَّبع ما تَهوَى الأنفسُ. ولـمّا بعثَ اللهُ رُسُلَه وأنزلَ كُتبه لهُدى الناسِ وإرشادِهم، صارَ أشدُّهم اتباعًا للرسلِ أبعدَهم عن ذلك، كما قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ

(١) النبوات (١/ ٤٢٠-٤٢١).
(٢) منهاج السنّة النبوية (١/ ١٩-٢٠).
(٣) الاعتصام (١/ ٦٨-٦٩).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٣٤).
(٥) في المصدر: (سبب)، والمثبت هو الموافق للسياق، والله أعلم.

وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢١٣]. ولهذا صار ما وصفَ الله به الإنسانَ لا يَخصُّ غيرَ المسلمين دونَهم، ولا يَخصُّ طائفةً من الأمَّة، لكنَّ غيرَ المسلمين أصابَهم ذلك في أصولِ الإيمان التي صارَ جهلُهم وظلمُهم فيها كفرانًا وخسرانًا مبينًا، ولذلك من ابتدعَ في أصولِ الدين بدعةً جليلةً أصابَه من ذلك أشدُّ ممّا يُصيبُ مَن أخطأَ في أمرٍ دقيقٍ أو أذنبَ فيه، والنفوسُ لَهِجَةٌ بمعرفةِ محاسنِها ومساوئِ غيرِها»(١). أي: أن كثيرًا من المسلمين -لا سيّما أهل البدع؛ لظنِّهم أنَّهم على الحق- يغفلون عن دخولهم في دائرة الظُّلم باتِّباعِ الهوى، والجهلِ باتِّباعِ الظُّنونِ والأَوهام؛ لنَظَرِهم إلى محاسن أنفسهم دون مساوئِها.

وهذا في الحقيقة هو ما وقعَ للمتكلِّمين؛ فإنهم -كغيرهم من أهل البدع- لم يشعروا بأنَّ ما هُم عليهِ من مُعارضة النصُوص وإحداثِ المقالاتِ المبتدَعَةِ المناقضةِ لها إنّما هو من اتِّباعهم للظُّنون والأهواء؛ ولذلك فقَد أصابهم نصيبٌ ممّا ذمّه الله تعالى من هَٰذين المسلكَين، وفيما يلي بيانُ وقوعهم في كِليهما، وإقامةُ الشواهد على ذلك:

أولاً: اتباع أهل الكلام للظنّ:

يدّعي المتكلِّمون أنّ علمَ الكلام مبنيٌّ على الأدلّة العقليَّةِ القطعيَّة، كما عرَّفه التفتازاني بقوله: «العلم بالقواعد الشرعيَّةِ الاعتقاديَّةِ المكتَسَبُ من أدلَّتها اليقينيَّة»(٢)، إلَّا أنّ الحقيقة أنَّ علم الكلام مبنيٌّ في كثيرٍ من تقريراته على ظنونٍ وأوهام، لا سيَّما ما كان منه باطلًا مخالفًا للكتاب والسنّة. فهي في الواقع جهليّات، وكذلك سمّاها السلَف، كما قال أبو يوسف القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلمُ بالخصومةِ والكلامِ: جهلٌ، والجهلُ بالخصومةِ والكلام: عِلم»(٣). فالمتكلِّمون في الواقع متّبعون

(١) جامع المسائل، جمع: عزير شمس (٣/٨٧).

(٢) شرح المقاصد (١/١٦٥).

(٣) سبق تخريجه (ص٤٦).

لظنونهم، ويظهر ذلك فيما يلي:

١- كثيرٌ من المقدمات العقليَّة التي يبني عليها المتكلِّمون عقائدهم، ويدّعون أنّها قواطعُ ويقينيّات، هي في حقيقة أمرِها ليست كذلك، بل لا تعدُو أن تكون وَهمًا كاذبًا، ورَجمًا بالغيب، اتَّبعوه وبَنوا عليه سائرَ مقالاتهم. ومِن أوضَحِ الأمثلة على ذلك دليلُ حدُوثِ الجواهر والأعراض الذي أثبتوا به وجودَ الله، واضطرّهم إلى نفيِ صِفاته؛ فإنَّ هذا الدليل - مع كونه باطلًا - يحتوي على مقدِّماتٍ هي في غاية الخفاء والاشتباه[1]، بل قد اعترف أهلُ الكلام الذين خبروه وعرفوه - كأبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رسالته إلى أهل الثغر» - أنَّه دليلٌ غامض، وله مراتبُ ومقدّماتٌ كثيرة يكثرُ الخلاف فيها ويدِقّ الكلامُ عليها، ويحتاج كلٌّ منها إلى إبطال شُبَهِ المخالفين فيها، بحيث يطول الكلام معهم عليها[2]، وقال الآمدي عن مسلك المتكلِّمين في استدلالهم بهذا الدليل على نفي الحوادث عن الله: «اعلم أن هذا المسلك ضعيفٌ جدًّا»[3]، ولا شكَّ في أنّ ما كان بهذه الحال فهو مجرّدُ ظنٍّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصودُ هنا: أنّ المبتدِعين الذين ابتدعوا كلامًا وأصولًا تُخالف الكتاب، وهي أيضًا مخالفة للميزان؛ وهو العدل؛ فهي مخالفةٌ للسّمع والعقل؛ كما ابتدعوا في إثبات الصانع إثباتَه بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بأنّها مستلزمةٌ للأعراض لا تنفكّ عنها. قالوا: وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث؛ لامتناع حوادثَ لا أوّل لها. فهؤلاء إذا حُقِّقَ عليهم ما قالوه، لم يُوجَدوا قد أَثبَتوا العِلمَ بالصَّانع، ولا أثبتوا النبوَّة، ولا أثبتوا المعاد. وهذه هي أصولُ الدين والإيمان. بل كلامُهم في الخَلق، والبَعث؛ المبدأِ والمعاد، وفي إثبات الصانع ليس فيه تحقيقُ العلمِ لا عقلًا، ولا نقلًا، وهم معترِفون بذلك...»[4].

---

(١) مثل منع دوام الحوادث وتعاقبها أزلًا، يُنظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢/ ٢٢٤).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر (ص١٩٣-١٩٩).

(٣) غاية المرام (ص١٩٣)، وينظر: الكامل في الاستقصاء للنجراني المعتزلي (ص١٤٨-١٥٠).

(٤) النبوات (٢/ ٦٢٢-٦٢٣).

وقد سبق في مبحث «معارضة الوحي بالقياس الفاسد» أن كلّ الأدلة العقلية التي يستدلّون بها على ما يخالف الوحيَ هي أقيسةٌ فاسدةٌ في نفسها[١]، وما كان فاسدًا في نفسه فيمتنعُ أن يوجَد عليه دليلٌ صحيح، بل لا يكون إلّا وهمًا باطلًا.

٢- عقائد المتكلِّمين المخالفةُ للوحيَين هي ظنونٌ وأوهامٌ؛ لأنّهم لا يَملكون عليها دليلًا صحيحًا، ولأنّهم أيضًا لا يملكون تصويرَها وتوضيحَها بحيث لا يبقى فيها غموضٌ أو إشكال.

فمن ذلك قول أبي هاشمٍ الجبّائي[٢] وأبي بكر الباقلّاني - في أحد قولَيه- وأبي المعالي الجوينيّ[٣] بإثبات الأحوال، فقد ذكر الشَّهرَستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنّه ليس للحال حدٌّ حقيقيٌّ يُذكر»![٤]، وقيل في بيانها أنّها وسطٌ بين الموجود والمعدوم، وهي صفةٌ لا موجودةٌ بذاتها ولا معدومة، لكنها قائمةٌ بموجود[٥]، وهذا عند التأمُّل أمرٌ ليست له حقيقة.

ومنها عقيدة الكَسب عند الأشاعرة[٦]، التي لم يجدوا لها تفسيرًا واضحًا معقولًا[٧]، وكذلك قولهم بالكلام النَّفسي الذي ليس هو علمًا ولا إرادة[٨]، وقولهم بإثبات الرُّؤيةِ لا

(١) ينظر: (ص٢٦٧).

(٢) هو: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب، أبو هاشم ابن أبي عليٍّ الجُبّائي، المتكلِّم، شيخُ المعتزلة. من كبار أذكياء زمانه. صنّف: «الجامع الكبير»، وكتاب «العرض»، وكتاب «المسائل العسكرية». ولد سنة ٢٤٧هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢١هـ. ينظر: فضل الاعتزال (ص٣٠٤-٣٠٨)، وتاريخ بغداد (٣٢٧/١٢)، ووفيات الأعيان (١٨٣/٣)، وسير أعلام النبلاء (٦٣/١٥).

(٣) ينظر: الشامل للجويني (ص٣٧١).

(٤) نهاية الإقدام (ص١٢٧).

(٥) ينظر: الشامل للجويني (ص٣٧١-٣٨٠)، والمواقف للإيجي (ص٤١)، والمعجم الفلسفي، د. جميل صليبا (٤٣٨/١).

(٦) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص٤٥-٤٦)، والإرشاد للجويني (ص١٨٧-٢٠٣).

(٧) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٢٩٧/٢).

(٨) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١٤٢-١٤٥).

إلى جهة[١]، وأنّه يصحّ إدراك كلِّ موجودٍ بجميع الحواسّ[٢]، إلى غير ذلك ممّا تأباه بَدَائِه العُقول، وليس له حقيقة، وليس هو ممّا يقبل التصويرَ والإِفهام، فضلًا عن البرهنة والتدليل.

وقد قيل في وصف بعض عقائد المتكلِّمين:

ممّا يُقالُ ولا حَقيقةَ تحتَهُ ... معقولةً تدنُو لِذِي الأفهامِ

الكَسبُ عند الأَشعرِيْ، والحالُ عِنـ ... ـدَ البهشميِّ، وطفرةُ النظّامِ[٣][٤]

ومن تلك العقائد أيضًا قولُهم بنفي العلوّ، فإنّ المعتزلة ومتأخِّري الأشاعرة يقولون: إنّ الله لا داخلَ العالم ولا خارجَه، وليس مباينًا ولا محايثًا له، وهذا الأمر في الواقع لا يقبل العقل أن يصف به موجودًا، بل يجزم العقل ببطلانه بديهةً، فهو في الحقيقة - وإن استدلّوا عليه بقياسات عقليةٍ يدَّعون قطعيَّتها - ليس سِوى وهمٍ وخيالٍ. فهُم - كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ - «يتخيَّلون ويتوهَّمون، أنَّه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقَ ولا تحت، ولا كذا ولا كذا، ممّا هو عند أهلِ العقول السليمة خيالاتٌ باطلة، وأوهامٌ فاسدة، لا تنطبق إلَّا على المعدوم، بل على الممتنع»[٥].

وقد وصفهُم ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّهم إنّما عوّلوا في التعطيلِ والنفي «على الشُّبهِ الخياليّة التي سمَّوها قواطعَ عقلية وقواعدَ يقينية، وإذا تأمَّلها من نوَّر الله قلبه وكحَّل عينَ بصيرته بمِروَد

---

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٩١-٩٥)، وما يأتي (ص٦٢٧).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (ص١٨٥).

(٣) معنى الطّفرة عند من قالَ بها: أنّ الجسمَ قد يكون في مكانٍ ثمّ يصيرُ منه الى المكان الثالث او العاشر منه من غير مرورٍ بالأمكنة المتوسِّطة بينه وبين العاشر، ومِن غَير أن يصيرَ معدومًا في الأوّل، ومُعادًا في العاشر. وهو قولٌ أحدثه إبراهيم النظّام، وكابرَ به العقول، ودفعه إليه إنكار الجزء الذي لا يتجزّأ، فإنه أُلزم بسببِ ذلك أن نملةً إذا مشت على صخرةٍ من طَرف إلى طرف فإنها تقطعُ ما لا يتناهى، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى؟ فقال: تقطع بعضها بالمشي، وبعضها بالطَّفرة. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٣٢١)، والفرق بين الفرق (ص١٤٣)، والملل والنحل (١/٨١)، وإبراهيم النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية لمحمد أبو ريدة (ص ١٢٩-١٣١).

(٤) ذكر البيتين ابن تيمية في منهاج السنّة (١/٤٥٩).

(٥) بيان تلبيس الجهمية (١/٣٢٢).

الإيمان رآها لحمَ جملٍ غثٍّ على رأسِ جَبَلٍ وعر، لا سهلٌ فيُرتقى، ولا سمينٌ فيُنتَقَل، وهي من جِنس خيالاتِ الممرورين(١) وأصحابِ الهَوَس، وقد سوَّدوا بها القلوب والأوراق، فطريقتُهم ضد طريقة القرآن من كلِّ وجهٍ؛ إذ طريقة القرآن حَقٌّ بأحسن تفسيرٍ وأبينِ عبارة، وطريقَتُهم معانٍ باطلةٌ بأعقَدِ عِبارةٍ وأطولِها وأبعدِها من الفَهم، فيُجهِدُ الرَّجلُ الظمآنُ نفسَهُ وراءَهم، حتَّى تنفَدَ قُواه، فإذا هو قد اطَّلع على سرابٍ ﴿بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٣٩ - ٤٠]، واللهُ يعلَم أنّا لم نقُل ذلك تقليدًا لغيرنا، بل إخبارًا عمّا شاهدناه ورأيناه، وإذا أحببتَ أن تعلم ذلك حقيقةً فتأمَّل عامةَ مطالبِهم وأدلتَهم عليها، وكيف تجدُها مطالبَ -بعد التعَبِ الشديد والجهد الجهيد- لا تحصلُ منها على مطلبٍ صحيح! فإنَّهم بعد الكدِّ والجهد لم يُثبتوا للعالَم ربًّا مبايِنًا عنه منفصلًا منه، بل بعد الجهد الشديد في إثباتِ موجودٍ لا داخلَ العالم ولا خارجَه ولا متصلًا به ولا منفصلًا عنه، هم شاكُّون في وجودِه: هل هو نفسُ ذاته أو زائدٌ عليها؟ فمن ذاهبٍ إلى أنَّه زائدٌ، ومن ذاهب إلى أنَّه ليسَ بزائدٍ، ومن متوقِّفٍ في وجودِه شاكٌّ فيه، هل هو نفسُ ذاتِه أو زائدٌ عليها(٢)، ثمّ هم شاكُّون في أنَّ صفاتِه هل هي وُجودِيَّةٌ، أو عَدَمِيّةٌ، أو لا وجوديَّةٌ ولا عدميَّةٌ، وهل هي زائدةٌ على الموصوف أو ليست زائدةً...»، ثمّ ذكر أمثلةً كثيرةً من العقائد التي يتهوَّك فيها أهل الكلام ويتحيَّرون، حتى قال: «...إلى غاية مطالبِهم التي إذا انتهى جمعُهُم وصلوا إلى ما يُحيله العقلُ والسَّمع»(٣).

وإذا أخذنا حالَ المتكلِّمين من أفواه أئمتهم وكبارهم، نجد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقرّ عليهم بقوله: «فقِس عقيدة أهل الصَّلاح والتُّـقَى من عوامّ الناس بعقيدة المتكلِّمين والمُجادِلين، فترى اعتقادَ

(١) الممرور: الذي غلبت عليه المِرَّة، وهي مِزاجٌ من أمزجة البدن. ينظر لسان العرب (١٦٨/٥) مادّة (م ر ر).

(٢) ينظر: الإشارة في أصول الكلام للرازي (ص٩٦).

(٣) الصواعق المرسلة (٣٣٥/١-٣٤٠).

العامِّي في الثبات كالطَّود الشامخ لا تحرِّكه الدَّواهي والصَّواعق، وعقيدةَ المتكلِّم الحارسِ اعتقادَه بتقسيماتِ الجدَل كخيطٍ مرسَلٍ في الهواء، تفيئُه الرياح مرةً هَكذا ومرَّةً هكذا!»[1].

وفي اعترافٍ صريحٍ بهذه الحقيقة المرّة، يقول الرازي في كتابه "ذمّ لذات الدنيا" - وهو من آخر ما صنّف[2]- بعد أن قسّم العلومَ العقليَّة المرادَة لِذَاتها إلى أربعة أنواع، فقال: «القسم الأول: وهو معرفة الإله، وهو أشرف الأقسام. ولكن مَن الذي وصل إلى عَتَبة تلك الحضرة العالية؟! ومن الذي شمَّ رائحة ذلك الجنابِ المقدّس؟! **فحاصل العقول: ظنونٌ وحسباناتٌ، ومنتهى الأمر: أوهامٌ وخيالات**»[3]، ثمّ جَعَلَ يُثبت تلكَ الحقيقة من عدَّةِ وجُوه، إجمالًا وتفصيلًا، وممّا ذكره في ذلك: أنَّ هذه المعرفة لا تكون يقينيَّة حتى تُبنَى على براهين يقينية، ثمّ ذكر أنّ البراهين التي يستدلّون بها ينبغي حتى تكون يقينيَّة أن لا يقع فيها نزاع، وإلا لم تكن يقينيَّة[4]، ثمّ قال: «إذا ثبت هذا فنقول: هذه الأشياء المسمّاة: "براهين"، لو كانت في أنفسها براهين، لكان كلُّ من سَمِعها ووقَفَ عليها وجب أن يُقرَّ بها، وأن لا يُنكِرَها أصلًا. وحيثُ نرى أنّ الذي يسمِّيه أحدُ الخصمين "برهانًا"، فإنّ الخصم الثاني يسمعه ويعرفه، ولا يُفيدُ له ظنًّا ضعيفًا، **علِمنا أنّ هذه الأشياءَ ليسَت في نفسِها براهين، بل هي مقدِّماتٌ ضعيفة**، انضافَت العصبيَّةُ والمحبَّةُ إليها؛ فيجعَلُ بعضهم كونَه برهانًا، مع أنّ الأمر في نفسه ليس كذلك!»[5].

ثمَّ ذكرَ من الوُجوه أيضًا ما بيّنهُ بقولِه: «إنَّا نرى الدلائل القويّة في بعض المسائل العقلية متعارضةً، مثلَ مسألة الجوهر الفرد[6]»[7]، ثمَّ أوردَ من العقل دليلًا ينفِي الجوهرَ الفَرد ودَليلًا آخرَ

---

(١) إحياء علوم الدين (١/١٦٢).

(٢) ينظر: الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية للزركان (ص٧٨).

(٣) ذمّ لذات الدنيا (ص٢٥٢).

(٤) المصدر السابق (ص٢٥٢-٢٥٣).

(٥) المصدر السابق (ص٢٥٣).

(٦) هو: الجزء الذي لا يتجزأ، وقد سبق التعريف به (ص٣٤٢). وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون (١/٦٠٥).

(٧) ذمّ لذات الدنيا (ص٢٥٥).

يثبته، ثمَّ قال: «فهذانِ دليلانِ متعارِضان، ولا نجدُ جوابًا شافيًا عن أحدِهما. ونعلم أنّ أحدَ الكلامَين شُبهةٌ، **فكان أحدُ الكلامَين مشتمِلًا على مقدّمةٍ باطلة، وقد جزَمَ العقل بصحَّتها ابتداءً؛ فصار العقلُ مطعونًا فيه!**»(١).

ثم ذكرَ بعد ذلك مقالاتِ الناس في الإلهيَّات والمعاد، وحُجَج كلِّ فِرقةٍ عليهَا على وجهِ الإجمال، ثمَّ قال: «واعلم أنك متى أحطتَ بهذه المقاماتِ العالية، والمقدِّماتِ الرفيعة الشريفة، ووقفتَ على ما في كلِّ واحدٍ منها من السؤالاتِ المشكلة والاعتراضاتِ الغامضة، **علمتَ أنّ المعرفة اليقينيَّة صعبةٌ، وأنّ الجزم في كل بابٍ بحيث يكون خاليًا عن المِرية والاضطراب عزيزٌ**. وإذا كان الأمرُ كذلك فالشَّوق شديد، والحرمانُ غالبٌ، والآلةُ ضعيفة، والمطلوبُ قاهرٌ»(٢).

وهذه الكلمات الصريحة من الفخر الرازي كبير الأشاعرة المتأخرين، تجلِّي حقيقة علمِ الكلام وواقعَه، وأنّ القطعَ واليقين بعيدٌ عن أهله كلَّ البعد، بل غايةُ ما يدورون حوله هي الحُسبانات والتخيُّلات.

وحَيرة أهل الكلام وكثرة شكوكهم قضيةٌ مشهورة، وسيأتي تفصيلها في مطلبٍ خاصّ(٣)، لكنَّ المرادَ هنا بيانُ أنَّ نفسَ أدلَّتِهم وعقائدِهم ليسَت يقينيَّة كما يدّعون.

٣- أهلُ الكلام يردّون النصوص المخالفةَ لأقوالهم بمجرَّد الظنونِ والاحتمالاتِ الناشئةِ عن غَيرِ دليل، فإنّ هذا من اتِّباع الظُّنون الكاذبة، مع أنَّه قد جاءهم من ربِّهم الهدى الواضح، والبيانُ الظاهر. ومن طريقتهم أنَّهم إذا أرادوا تحريف النصِّ عن مدلوله -وإن كان نصًّا أو ظاهرًا في دلالته- فإنَّهم يَكِيلُون له ما أمكنَ من الاحتمالات والتجويزَات المتقابِلة(٤)، ولا يكون عندَهم

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق (ص٢٦١-٢٦٢).

(٣) ينظر: (ص٦٤٣).

(٤) ينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢٣-٢٤).

دليلٌ صحيحٌ عليها، وكثيرٌ منها يكون في غايةِ الضعف، وهذه حقيقة التأويل الفاسد، وهي حملُ اللفظ على معنىً لا دليلَ عليه، كما قال ابن النجار رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١): «... أنّ الحملَ بلا دليلٍ محقَّق، لشُبَهٍ يُخيَّل للسامع أنّها دليلٌ وعند التحقيق تَضمحِلّ، يُسمَّى تأويلًا فاسدًا»(٢). وستأتي أمثلة لتأويلاتهم الوهميّة في المبحث الخاص بتحريف الكلم(٣).

وقد بيّن أبو محمد الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤) والد إمام الحرمين حالةَ المتكلِّمين مع تلك التأويلات في اعترافٍ بما كان منه قبل أن يدعَ علم الكلام، فقال: «إنَّني معَ ذلك أجدُ في قلبي من هذه التأويلاتِ حَزازاتٍ لا يطمئنُّ قلبي إليها، وأجِدُ الكدَرَ والظُّلمةَ منها، وأجدُ ضِيقَ الصَّدر وعَدمَ انشراحِه مقرونًا بها، فكنتُ كالمتحيِّر المضطرب في تحيُّرِه، المتَململِ من قلبه في تقلُّبِه وتغيُّرِه»(٥).

ومن فهم السلف لهذه الحقيقة ما ذكره عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقضه على المريسي، حين أنكر على الجهميِّ خَوضَه في التأويلاتِ بالظن والاجتهاد مع دعواهُ أنّ التوحيد لا يصلح فيه سوى اليقين، فقال: «وادَّعيت أيضًا في صدر كتابك هذا أنَّه لا يجوز في صفات الله اجتهادُ الرأي،

---

(١) هو: أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتّوحي الحنبلي، شهاب الدّين المعروف بابن النّجار الإمام العلّامة، قاضي القضاة. انتهت إليه الرئاسة في تحقيق مقول مذهبه، وفي علوِّ السنَد في الحديث، وفي عِلم الطب والمعقولات. كان عالمًا عاملًا متواضِعًا. وُلد سنة ٨٦٢هـ، وتوفّي بالقاهرة سنة ٩٤٩هـ. ينظر: الكواكب السائرة للغزّي(٢/١١٣)، وشذرات الذهب (١٠/٣٩٦).

(٢) شرح الكوكب المنير (٣/٤٦١).

(٣) ينظر ما يأتي (ص٤٦٥).

(٤) هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيّويه، أبو محمد، الطائي الجويني، الملقّب بركن الإسلام، شيخ الشافعية. الفقيهُ المدقِّق المحقِّق النحوي المفسر. كان مجتهدًا في العبادة، مَهيبًا بين التلامذة، صاحبَ جِد ووقارٍ وسكينة، وكانت له المعرفة التامّة بالفقه. من مصنّفاته: «كتاب التبصرة»، وكتاب «التذكرة»، توفي بنيسابور سنة ٤٣٨هـ. ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص٢٧٦-٢٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٦١٧-٦١٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٥/٧٣-٩٣).

(٥) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية لأبي محمد الجويني، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١/١٧٦).

وأنت تجتهد فيها أقبح الرأي، حتى من قباحة اجتهادك تتخطَّى به الحقَّ إلى الباطل، والصوابَ إلى الخطأ، أوَلم تذكر في كتابك أنَّه لا يُحتَمَل في التوحيد إلّا الصَّوابُ فقط؟ فكيف تخوضُ فيه بما لا تَدري: أمصيبٌ أنت أم مخطِئ؟ لأنَّ أكثرَ ما نراك تُفسِّر التوحيدَ بالظنّ، والظنُّ يخطئ ويصيب، وهو قولُك: يحتمل في تفسيره كذا، ويحتمل كذا تفسيرًا آخر، ويحتمل في صفاته كذا، ويحتمل خلاف ذلك كذا، ويحتمل في كلامه كذا وكذا. والاحتمال ظنٌّ عند الناس غيرُ يقين، ورأيٌ غيرُ مبين، حتى تدَّعي لله في صفةٍ من صفاتِه ألوانًا كثيرةً ووجوهًا كثيرة أنَّه يحتملها، لا تَقِفُ على الصوابِ من ذلك فتختارَه، فكيف تندُب الناس إلى صَوابِ التوحيد، وأنت دائبٌ تَحمِل صفاتِه وتقيسُها بما ليسَ عندك بيقين؟ ولكنَّا نظنُّك تقولُ الشيءَ فتنساه، حتى يدخلُ عليك فيهِ ما يأخذُك بحَلقِك أو يكظِمُك»[1].

٤- اتباع المتكلِّمين للمتشابه من النصوص دون المحكم منها؛ فإنّ الدليل المتشابه يحتمِل وجوهًا، والاعتماد عليه دون ردِّه إلى المحكم لا يُورث اليقين، بل غايته الظنُّ والتخمين، فكيف إذا كان المتكلِّمون يعارضون به المحكَم؟ وسيأتي مزيد بيان لذلك في مبحثٍ مستقلٍّ قريبًا[2].

٥- كثرة نزاع المتكلِّمين واضطرابُهم في مسائل يدّعون قطعيتها، ولا شكّ أن كثرة هذا النزاع ناشئٌ عن اضطراب المصدر الذي يرجعون إليه -وهو ما يُسمُّونه عَقلًا- وعدمِ أهليّته للاحتجاج، فإنّ المستدلّين بالكتاب والسنّة كلمتُهم متفقةٌ على أصولِ الدين، لِما في مرجعِهم من الهُدى واليقين، بخلافِ المعتمدين على ظنونهم وآرائهم، لا سيَّما في بحثِهم عن الغيبيّات وحقائقِها التي لا تجتمعُ الظنون المجرّدةُ فيها[3]؛ فإنَّهم لا يزالون في اضطرابٍ واختلاف، فيختَلفون فيما بينهم أشدَّ الخلاف، ويضطربُ الواحدُ منهم من قولٍ إلى قول، وهذه دلالة ظاهرةٌ على أنَّهم لا يرجعون إلى ما فيه اليقينُ والقَطع.

---

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص٥٠٠).

(٢) ينظر: (٤٩٨).

(٣) ينظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (٢/٧٤٦).

ولذا قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فما عُلم من العقليَّاتِ أنَّه حقٌّ فهو حقّ، لكنْ كثيرٌ من أهلِها يجعلون الظنَّ يقينًا بشبهةٍ وشهوةٍ، وهُم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[النجم: ٢٣]، **ويدلُّك على ذلك كثرةُ نزاعهم مع ذكائهم في مسائلَ ودلائل يجعلُها أحدهم قطعيَّة الصحة ويجعلها الآخر قطعية الفساد، بل الشَّخصُ الواحد يقطع بصحَّتها تارةً وبفسادِها أخرى!**»(١).

ووصَف ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالهم بقوله: «ترى أحدَهم يبني، حتى إذا ظنَّ أنَّه قد ارتفَع بناؤُه جاءَ الآخَرُ بمعاوِلَ من التشبيهِ والتشكيك، فهدم عليه جميعَ ما بناه وبنى مكانه بناءً آخر، حتى إذا ظَنَّ أنَّ بِناءَه قد كَمُل، عاد الباني الأوَّل بنظير تلك المعاوِل فهدمَ بناءَه، فلا يزالون كذلك، كما قال شاعرهم:

ونظيرِي في العلمِ مثلِي أعمى   فترانا في حِندِسٍ نتصادم(٢)»(٣).

ثانيًا: اتباع المُتكلِّمين للهوى:

إنّ الهوى أمرٌ باطن في النفس، ولكن متّبعَ الهوى يختلفُ في أقوالِه وأفعالِه الظاهرةِ عن متّبع الوحي؛ لما بَين الظاهر والباطن من التلازم، ولذلك جعل الله لاتِّباع الهوى علاماتٍ، وعدَّ السلفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أهلَ البدع عمومًا وأهلَ الكلام خصوصًا من أهل الأهواء، كما سبق.

والمتأمِّلُ في حال المتكلِّمين يجد أنَّ اتباعَهم للهوى يُعلَم من خلال ما يلي:

١- ردّ المتكلِّمين للأدلَّة المخالِفَة لقَولهم، والإعراضُ عن الوحي مع وضوحه وظهوره وقوةِ ثبوته، وهذه علامةٌ على الهوى؛ فقد قال جلّ شأنه: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾[القصص: ٥٠]، وذلك أنّ المتكلِّمين - كما سبقَ في مبحثِ «الإعراضِ عن الوحي»-

(١) مجموع الفتاوى (٨/١٩).

(٢) لم أقف على قائله، والحِندس: الليل المظلم. كما في القاموس المحيط (ص٥٤٠)، مادة (ح ن د س).

(٣) الصواعق المرسلة (١/٣٤٠-٣٤١).

عندهم إعراضٌ كثيرٌ عن نصوص الوحي، لا سيّما في أعظم أبواب الدين وهو الإيمان بالله وصفاته، فإنَّهم يردّون فيه أكثر السنّة النبويّة، وكثيرٌ منهم لا يقبلُ من الأدلَّة شيئًا في هذا الباب بدعوى كونها ظنيّةً، وأكثرهم لا يَقبلُ الاستدلالَ بالوحِي على الإيمان باللهِ ورَسولِه؛ لتوقُّف ذلك الاستدلالِ على ثُبوتِ تلك المطالب أوّلًا. ولا شكَّ في أنَّ هذه الشُّبهاتِ التي ردُّوا بها أدلَّة الكتابِ والسُّنَّة ناشئةٌ عن ميلِهم إلى خلاف الحق؛ لأنَّ وحي الله جاء بما يخالف ما قرَّروه بعقولهم من نفي الصفات، وغيرها من بدعهم في الإيمان والقدر.

٢- الانتقائيَّةُ في قَبول المتكلِّمين لنُصوص الوحي والانقيادِ لها، وذلكَ بقبول بعضها وردِّ بعضها، وقد مضى بيانُ أن هذه من علامات الهوى، وسبق في المبحث الخاص بـ«قبول بعض الوحي وردّ بعضه» أنّ المتكلِّمين فرّقوا بين نصوص الوحي، فقبِلوا بعضها الذي يوافقهم، وردّوا بعضها الذي يخالفهم.

٣- تحريفُ المتكلِّمين لنصوص الوحي التي لا تَجري وفق ما قرروه وليُّهم ألسنتهم بها، وكتمانهم ما أمكنهم كتمانه منها، وسيأتي تفصيل وقوعهم في هذين الأمرين[1]، لكن تَجدُر الإشارةُ هنا إلى أنّ في ذلك دليلًا على أنَّهم إنّما حرّفوا ما حرّفوه وكتموا ما كتموه بسبب عدم موافقته لأهوائهم، وإن سمَّوا تحريفهم تأويلًا فإنّ حقيقته التحريفُ واللَّي، فلهُم نصيبٌ من قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

٤- فقدان المتكلِّمين الدليلَ الصحيحَ الذي يُعارِضون به النصوصَ، ويحرِّفونها به عن وجهها، فإنَّ معارضةَ النصِّ بلا دليلٍ قاطع، وتأويلَه بِلا قرينةٍ معتبرةٍ، دليلٌ على اتباع الهوى، كما سبق. وقد سبق أيضًا أنّ المتكلِّمين إنّما يتبعون ظنونًا وأوهامًا فيما يخالفون به النص، ولا يبنون قولهم على حجةٍ وبرهانٍ بيِّن.

٥- إعراضُهم عن الاعتماد على الوحي، وما فيه من النصوص المحكمة الواضحة، بل يتَّبعون المتشابه، ويدَعون المحكَم، وهذه علامةٌ على زيغِ القلوب واتباعِ الهوى، وإلا فما الباعث لهم على

---

(١) ينظر: (ص٤٥٢، ٨٤٢).

تركِ النصوص الواضِحة المحكمة البيِّنة، ومعارضتِها بنصوصٍ محتملةٍ؟ فإنّهم يدَعون - مثلًا - النصوصَ الكثيرة التي قارَبَت الألفَ دليلٍ في الدَّلالةِ على عُلوِّ اللهِ واستوائهِ على عَرشِه[(١)]، ويُعارِضُونها بمثلِ قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١][(٢)]، مع أنّ نفي التمثيل لا يدلُّ على نفي العلوّ إلّا في وَهمهِم، إلى غير ذلك من الأمثلة التي سيأتي المزيد منها في مبحث: «ترك المحكم واتباع المتشابه».

وفي بيان هذا المسلك عند أهل البدع عمومًا، يقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمبتدِع من هذه الأمَّة إنَّما ضلَّ في أدلَّتها حيثُ أخذَها مأخَذَ الهَوى والشَّهوة، لا مأخذَ الانقيادِ تحتَ أحكام الله، وهذا هو الفرقُ بين المبتدِع وغيره؛ لأنَّ المبتدِع جعلَ الهوى أولَ مطالبه، وأخَذَ الأدلّةَ بالتَّبَع... والدليلُ على ذلكَ أنَّك لا تجد مبتدِعًا ممن يُنسبُ إلى الملَّة إلّا وهو يستشهِد على بدعته بدليلٍ شرعيّ، فينزِّلُه على ما وافَق عقلَه وشهوتَه، وهو أمرٌ ثابت في الحِكمةِ الأزليَّة التي لا مردَّ لها، قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[المدثر: ٣١]، لكن إنَّما ينساقُ لهم من الأدلَّة: المتشابهُ منها لا الواضِح، والقليلُ منها لا الكثير، **وهو أدلُّ الدليلِ على اتِّباع الهَوى**؛ فإنَّ المعظَم والجمهورَ من الأدلة إذا دلَّ على أمرٍ بظاهره فهو الحقّ، فإن جاءَ ما ظاهِرُهُ الخلافُ فهوَ النادرُ والقَليل، فكانَ من حقِّ الناظرِ ردُّ القليلِ إلى الكثير، والمتَشابهِ إلى الواضِح، غيرَ أنّ الهوَى زاغَ بمن أراد الله زيغَه، فهو في تيهٍ من حيثُ يظُنّ أنَّه على الطريق»[(٣)].

وكلامه الأخير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إلى أن اتباع المبتدعِ للمتشابه يجتمِعُ فيه اتباعُ الهوى واتباعُ الظنّ، كما سبق التنبيه عليه، ويزيد ذلك تأكيدًا قولُ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عامةُ ما عند القوم ألفاظٌ مُتشابهة، تمسّكوا بها ظنُّوها تدُلُّ عليه، وعدَلوا عن الألفاظ المحكَمَة الصَّريحة المُبيَّنة، مع ما يقترن بذلك من الأهواء. وهذِه حالُ أهل الباطل، كما قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (١/٩٩، ١٢٢).

(٢) ينظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١/٣٢٨)، وأساس التقديس للرازي (ص٩٣).

(٣) الاعتصام (١/٢٣٤-٢٣٥).

﴿ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٣]»(١).

٦- اعتماد المتكلِّمين على بعض الأقوال التي ترِد عن أهل العلم ممّا يُقوُّون بها مذهبهم، في حالِ تركِهم لأقوالِ الأئمَّة الكثيرةِ النَّاقِضةِ لقولهم، والدالَّةِ على خلاف ما يذهبون إليه، وهذا نظير استدلالهم بالمتشابه من النصوص؛ فهو أيضًا أمارةٌ على اتباع الهوى.

ومن ذلك أن نفاةَ الرؤية من الجهمية والمعتزلة عارضوا دلالةَ قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣] على إثبات رؤية المؤمنين ربّهم يوم القيامة بتفسير مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لها، وهو قوله: «تنتظر ثوابَ ربها»(٢)، فتركُوا الكثيرَ المشهورَ من الأدلَّة الظاهرةِ وكلامِ أهل العلم، وتمسّكوا بهذا الأثر؛ لأنَّه وافق أهواءهم، مع كونِهم في الأصلِ لا يرَون الاحتجاجَ بالنصوص على هذه المسألة فضلًا عن الآثار؛ ولذا ردّ عليهم الإمام عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فإن أبيتُم إلّا تعلُّقًا بحديثِ مجاهدٍ هذا واحتجاجًا به دون ما سواهُ من الآثار، فهذا آيةُ شذوذِكم عن الحقِّ واتباعِكم الباطِل؛ لأن دعواكُم هذه -لو صحَّت عن مجاهدٍ على المعنى الذي تذهبون إليه- كانَ مَدحوضَ القولِ إليه معَ هذِه الآثار التي قد صحَّت فيه عن رسول الله ﷺ وأصحابِه وجَماعةِ التابعين. أوَلستم قَد زعَمتُم أنّكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجُّون بها؟ فكيف تحتجُّون بالأثر عن مجاهد إذْ وجدتُم سبيلًا إلى التعلُّق به لباطِلكم على غير بيان، وتركتُم آثارَ رسول الله ﷺ وأصحابِه والتابعينَ إذ خالفَت مذهبَكم؟! فأمَّا إذا أقرَرتم بقَبول الأَثرِ عن مجاهدٍ، فقد حَكمتُم على أنفُسِكُم بقَبولِ آثارِ رَسول الله ﷺ وأصحابِه والتابعينَ بعدهم، لأنكُم لم تسمعوا هذا عن مجاهِد، بل تأثرونَه عنه بإسناد، وتأثرونَ بأسانيدَ مثلها أو أجودَ منها عن رسولِ الله ﷺ وعن أصحابه والتابعين ما هو خلافُهُ عندكم. فكيف ألزمتم أنفسكم اتباعَ

---

(١) الجواب الصحيح (١/١٠٤-١٠٥).

(٢) أخرجه الطبري في جامع البيان (٢٣/٥٠٨) من عدّة طرق، وتفسيره الآية بانتظار الثواب لا يقتضي نفيَه للرؤية؛ لأنّ نفيَ الدليل المعيّن لا يستلزم نفي المدلول، لجواز الاحتجاج لذلك بدليلٍ آخر، لا سيّما أنَّه روي عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إثباتُها، ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (٦/١٩٤٥).

المشتَبِه من آثار مجاهِدٍ وحدَه، وتركتُم الصحيحَ المنصوصَ من آثارِ رسولِ الله ﷺ وأصحابه ونظراءِ مجاهدٍ من التابعين، إلّا من رِيبةٍ وشذوذٍ عن الحق؟! إنّ الذي يريد الشذوذَ عن الحقّ، يتَّبعُ الشاذَّ من قولِ العلماء، ويتعلَّق بزلَّاتِهم، والذي يَؤُمُّ الحقَّ في نفسِه يتَّبع المشهورَ من قولِ جماعتهم، وينقَلِبُ مع جُمهورهم، فهُما آيتان بيِّنتان يُستَدلُّ بهما على اتِّباع الرجل وعلى ابتداعِه»[1].

٧- اعتراف بعض أساطين الكلام بما في مسلكهم من اتباعٍ للهوى. ومن أمثلته ما جاء أن بِشرًا المريسيَّ دخلَ على الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال له الشافعي: أخبرني عما تدعو إليه،، أكتابٌ ناطق، وفرضٌ مفترض، وسنةٌ قائمة، ووجدتَ عن السلف البحثَ فيه والسؤال؟ فقال بشر: لا، إلّا أنَّه لا يَسَعُنا خلافه، فقال الشافعي: أقررتَ بنفسك على الخطأ، فأين أنتَ عن الكلام في الفقه والأخبار؟ تواليكَ الناسُ عليه، وتترك هذا؟، قال: **لنا نَهمةٌ فيه**، فلما خرج بِشرٌ، قال الشافعي: لا يُفلح![2].

فالنَّهمة التي وجدها بِشرٌ في علم الكلام وآثرَ اتِّباعها على اتِّباع الكتاب والسنّة، هي من الهوى والميل إلى الباطل الذي يُضلّ صاحبه عن الحقّ ويهوي به في الضَّلال.

وفيما سبق نقلُه عن الرازي من كتابه "ذم لذات الدنيا" اعترافٌ آخر بما عليه المتكلِّمون من اتباع الهوى، وذلك في قوله: «وحيث نَرى أنَّ الذي يسمِّيه أحدُ الخصمين "بُرهانًا"، فإنَّ الخصم الثاني يسمعُه ويعرِفُه، ولا يُفيد له ظنًّا ضعيفًا، علِمنا أنّ هذه الأشياءَ ليسَت في نفسِها براهين، بل هي مقدِّماتٌ ضعيفةٌ، **انضافَت العصبيّة والمحبّةُ إليها**؛ فيجعَلُ بعضهم كونَه برهانًا، مع أنَّ الأمر في نفسه ليس كذلك!».

فالعصبية والمحبّة للحُجَج الضعيفةِ الكاذبةِ هُو هوىً باطلٌ، ذمّ الله متّبعيه، وتوعَّدَهُم عليه، والحقيقةُ أنَّ هذا النصَّ النفيسَ من إِمام الأشاعرة المتأخِّرين يُجلّي ما عِندَهُم مِن اقتران اتِّباع الظنِّ

(١) الرد على الجهمية (ص١٥٧-١٥٨)، وينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٥٧/٧).
(٢) سبق تخريجه (ص٤١).

باتِّباع الهَوى، وأنَّ تلك الظنونَ الكاذِبة إنّما ترجَّحَت وثَبَتَت في نفُوسهم لِأجلِ مَا عِندَهم مِن عصبيةِ الهَوى، والميلِ إليها، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من اتِّباعِ الظنِّ والهوى، فيما يلي:

١. أنّهم لا يتّبعون عِلمًا، وإنّما يتّبعون أوهامًا وتخيّلات، وظُنونًا وحُسبانات، لا تُغني من الحقّ شيئًا، وإن كانوا لا يشعُرونَ بذلك.

٢. أنّهم يتّبعون أهواءَهم وميولَهم إلى خلافِ الحقّ، وعُلِم ذلك من وقوعهم فيما بيَّنه اللهُ تعَالى مِن علامات اتِّباع الهَوى، كردِّهم البراهِينَ الواضِحَة المخالِفة لقولِهم، وانتقائيَّتِهم في قبول النُّصوص، وتحريفِهم أو كتمانِهم ما لم يُوافِق مقالاتِهم، وعجزِهم عن إقامة دليلٍ صحيحٍ يقدَح فيما عارضوه من الحقّ، واتباعِهم المتشابهَ دون المحكم.

٣. أنّ اتباع الهوى اقترنَ باتباعِ الظنِّ لديهم، فرجَّحَهُ وصيَّرهُ في نفوسِهم كاليَقين، فلذلكَ ثبَتُوا عليهِ، واطمأنُّوا إليه، وهُم لا يشعُرونَ أنّهم لا يتَّبعون عِلمًا مُصدَّقًا.

المبحث الثاني

الموافقةُ في القولِ على اللهِ بلا علم

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى القَولَ عليه بلا عِلمٍ.**

□ المطلب الثاني : **ما وقَعَ فيه المتكلِّمونَ مِن القَولِ على اللهِ بلا علمٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى القَولَ عليه بلا عِلمٍ

إنّ من أعظم الأمور التي حذّرَنا اللهُ منها في كتابه القولَ عليه سبحانه بلا علم، وذلك لعِظَمِ جُرمه، وكَبير خَطَرِه؛ فإنَّه يتضمَّن الافتراءَ عليهِ سُبحانه، ويستلزِم كلَّ أنواعِ الباطل.

وحقيقة القول على الله بلا علمٍ هي أن يُسندَ إليه سُبحانه ما لا تُعلَم صحّتُه[١]. فيدخُل في ذلك كلُّ قولٍ عليه بلا دليلٍ صحيحٍ لقائلِه؛ لأنَّ القول الذي ليس لدى قائلِه دليلٌ عليه قولٌ بلا عِلم، كما دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨]، قال في " الكشاف": «لـمّا نفى عنهم البرهانَ جعلَهم غيرَ عالمين، فدلّ على أنّ كُلَّ قولٍ لا بُرهانَ عليه لقائلِه فذاكَ جهلٌ ولَيسَ بعِلمٍ»[٢]. فمَن قال على الله الباطل -ولو اعتقَد باعتقاده الفاسد أنَّه قال الحقّ- فقد قالَ على الله ما لا يعلم؛ لأنّ اعتقادَه الفاسدَ ليس بعِلم[٣]. ويدخُل في القولِ على الله بلا علمٍ أيضًا ما وافَقَ قائلُه الحقَّ إذا كانَ ذلك القولُ غيرَ ناشئٍ عن دليل، وإنّما قاله بالظَّن والخرص[٤].

ونهيُ الله تعالى عن القول عليه بلا علم وذمُّه لفاعله كثيرٌ ومتنوِّعٌ في القرآن، فمن ذلك قوله تعالى محذِّرًا عبادَه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة: ١٦٨ - ١٦٩]، وقولُه تعالى عن المُشركين: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٢٨١).

(٢) الكشاف للزمخشري (٣/ ١٥٩).

(٣) ينظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٤/ ٢٩٤- ٢٩٥).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (١/ ٧٢-٧٣).

وكذلك قولُه تعالى عن أهلِ الكتاب: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠]، قالَ العلامةُ ابنُ سِعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأخبرَ تعالى أن صِدق دعواهُم متوقِّفة على أحد هذين الأمرين اللَّذَينِ لا ثالثَ لهما: إمَّا أن يكونوا قد اتَّخذُوا عند الله عَهدًا، فتكونَ دعواهُم صحيحةً، وإما أن يكُونوا مُتَقولِّين عليه فتكونَ كاذبةً، فيكونَ أبلغَ لخِزيهم وعذابِهم، وقد عُلم من حالِهِم أنَّهم لم يتَّخذوا عند الله عهدًا؛ لتكذيبِهم كثيرًا من الأنبياء، حتى وصَلت بهم الحالُ إلى أن قتَلوا طائفةً منهم، ولِنُكُولِهم عن طاعةِ الله ونقضِهم المواثِيق، فتعيَّن بذلك أنَّهم مُتقَوِّلون مُختَلِقون، قائلونَ عليه ما لا يعلمون، والقولُ عليه بلا عِلم: من أعظم المحرَّمات، وأشنع القبيحات»(١).

ومن الأدلّة العظيمة على تحريمِ القَولِ على الله بلا علمٍ قولُ الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فهذه الآية جمعت أصولَ المحرَّمات التي لا تُباح بحالٍ، وأجمَعتِ الشرائعُ على تحريمها، وسياقُ هذه الآية يدلُّ على أنّ القولَ على الله بلا عِلم هو أعظمُ المحرّمات على الإطلاق؛ وذلك لأنّه ذكر المحرَّمات مرتَّبةً على سبيل الترقِّي من الأخفّ إلى الأشدِّ الأغلظ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذَكر أجناس المحرّمات المذكورة في كتاب الله: «وأمّا القولُ على الله بلا عِلمٍ فهو أشدُّ هذه المحرمات تحريمًا وأعظمُها إثمًا، ولهذا ذُكر في المرتبةِ الرابعة من المحرَّمات التي اتفقَت عليها الشرائعُ والأديان، ولا تُباح بحالٍ، بل لا تكونُ إلّا محرَّمةً(٢)، وليسَت كالميتةِ والدَّم ولحمِ الخنزير، الذي يُباح في حالٍ دون حال؛ فإنّ المحرَّماتِ نوعان: محرمٌ لذاته لا يُباح بحال، ومُحرَّمٌ تحريمًا عارضًا في وقتٍ دون وقت، قال الله تعالى في المحرَّم لذاته: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، ثمّ انتقلَ منه إلى ما هو أعظمُ منه، فقال: ﴿وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾، ثمّ انتقَلَ منهُ إلى ما هُو أَعظمُ منه، فقال: ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾، ثمّ انتقَلَ

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٧٢)، وينظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٤/ ١٥٦٠-١٥٦١).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ١٣٤).

منهُ إلى ما هُو أعظمُ منهُ، فقال: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾، فهذا أعظَمُ المحرَّمات عند الله وأشدُّها إثمًا»(١).

ثمّ بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ سببَ كونِه بهذه الدَّرجَةِ من الخُطورة، فقال: «فإنَّه يتضمَّن الكذِبَ على الله، ونسبتَه إلى ما لا يليقُ به، وتغييرَ دينه وتبديلَه، ونفيَ ما أثبته وإثباتَ ما نفاه، وتحقيقَ ما أبطله وإبطالَ ما حقَّقه، وعداوةَ من والاهُ وموالاةَ من عادَاه، وحبَّ ما أبغضَه وبُغضَ ما أحبه، ووَصْفَه بما لا يليقُ به في ذاته وصفاتِه وأقوالِه وأفعالِه. فليسَ في أجناسِ المحرَّماتِ أعظمُ عندَ اللهِ مِنهُ ولا أشدُّ إثمًا»(٢).

وقد يرد إشكالٌ هنا، وهو أن يقال: كيف يُجعل القول على الله أعظمَ الذنوب، وأعظمَ من الشركِ بالله؟ والجواب عن ذلك ما بيّنه ابنُ القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «أصلُ الشِّركِ والكُفر هو القولُ على الله بلا علم؛ فإنَّ المشرِكَ يزعم أنَّ من اتّخذه معبودًا من دونِ الله يُقرِّبه إلى الله، ويشفعُ له عنده، ويقضي حاجَتَه بواسِطَتِه، كما تكون الوسائط عندَ الملوك، فكلُّ مشركٍ قائلٌ على الله بلا علم، دونَ العكس، إذ القولُ على اللهِ بلا علمٍ قَد يتضمنُ التعطيلَ والابتداعَ في دينِ الله، فهو أعمُّ من الشِّرك، والشِّركُ فَردٌ من أفراده»(٣).

وترتيب المحرمات في الآية السابقة هو نظيرُ قوله تعالى محذِّرًا بني آدم من عداوة الشيطان لهم: ﴿ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٩]، فبيّن سبحانه أنَّ الشيطان إنَّما يأمرُنا بهذه الأمور، وجعل آخرَها القول عليه سبحانه بلا عِلم، قال الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا أقبحُ ما يأمرُ به الشيطان، فإنَّهُ الأصلُ في إفسادِ العقائد وتحريفِ الشرائع، واستبدالِ الذي هو أدنَى بالذي هو خير»(٤).

---

(١) مدارج السالكين (١/٦٤٤-٦٤٥)، وينظر: الكتاب نفسه (١/٢٢٨)، وإعلام الموقعين، لابن القيم أيضًا (٢/٧٣)، والجواب الصحيح لابن تيمية (٤/٢٩٣).

(٢) مدارج السالكين (١/٦٤٥).

(٣) المصدر السابق (١/٦٤٦-٦٤٧).

(٤) تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (٢/٨٩).

فالقول على الله بغير علمٍ هو منشأ أُصول الضلال والإلحاد، وعنه يتفرّع الشركُ والبدع، ولذلك عدَّه الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قاعدةَ الضَّلال»(١).

والقولُ على الله بلا علمٍ ليسَ له حقيقةٌ يؤول إليها، بل هو لفظٌ مجرَّدٌ بلا حقيقة؛ لأنّه محضُ كَذبٍ، وليسَ للكذِب حقيقة، ولذلك قال تعالى عمن قال عليه بلا علمٍ فنسب إليه الولد: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠]، قال الزجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعنى أنَّه ليس فيه بيانٌ ولا برهانٌ، إنما هو قولٌ بالفَمِ لا معنَى تحتَهُ صحيح؛ لأنّهم معترفُونَ بأنَّ اللهَ لم يتَّخِذ صَاحِبَةً، فكيف يَزعمونَ لَه ولَدًا، فإنَّما هو تَكذُّبٌ وقولٌ فقط»(٢).

وممّا جاء في التحذيرِ من القَول على الله بلا علمٍ، ما جاء في النهي عن أن يُقال عليه سبحانَه غيرُ الحقّ؛ لأنّ قول الباطل على الله قولٌ بلا علمٍ كما سبق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، قال الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾: «وهذا الكلام يتضمّن ثلاثةَ أشياءَ: أمرين منهيٍّ عنهما، وهما قولُ الكذب على الله، والقولُ بلا علمٍ في أسمائه وصفاته وأفعالِه وشرعه ورسُله، والثالث: مأمورٌ به، وهو قول الحقِّ في هذه الأمور»(٣).

ولعِظم هذا الأمر فقد أَخذَ الله به الميثاقَ على خَلقِه(٤)، فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وتوعّد سبحانه من يقولُ عليهِ غيرَ الحقِّ بالعَذابِ الذي يقَعُ به الهوانُ الشديد(٥)، فقال جلّ شأنُه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ

---

(١) مسائل الجاهلية، ضمن مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان (ص٣٢).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/٤٤٣).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١/٣٨٥).

(٤) ينظر: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٢٣٥).

(٥) ينظر: الوجيز للواحدي (١/٣٦٥).

وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٣].

ومما كثُر تحذير القرآن منه -ويشمل القولَ على الله بلا علم- افتراءُ الكذِب عليه سبحانه، فإنّ القول على الله بلا علم لا يكون إلّا كَذِبًا عليه، ولذلك عُدّي «القول» بـ«على»، ولم يعدّ بـ«عَن»، لتضمُّنه معنى التقوُّل والكذب عليه، كما ذكر الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فقال: «وضُمِّن ﴿تَقُولُونَ ﴾ معنى تكذِبُون، أو مَعنى تتقَوّلون؛ فلذلك عُدّي بعَلى، وكان حقُّه أن يعَدَّى بعَنْ لو كان قولًا صحيحَ النّسبة»[١].

ومما يدلّ أيضًا على أنّ القول على الله بلا علم من الافتراء عليه قولُه تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾، فدلّ على أن كلَّ ما لم يأذنِ به اللهُ أن يُنسبَ إليه فهو افتراءٌ عليه. قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَمَر اللهُ نبيَّه بتوقيفهم على أَحَدِ القِسمين، وهُم لا يُمكنهُم ادِّعاءُ إذنِ الله تعالى في ذلك، فلم يبقَ إلّا أنّهم افترَوه»[٢]. وكذلك يدلُّ عليه قولُه تعالى عمَّن نَسب إليه سبحانه الولدَ: ﴿ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [يونس: ٦٨ - ٦٩]. فأنكر سبحانَه عليهم قولَهم عليه ما لا يعلمون، ثمّ توعَّدهُم على افترائِهم الكذبَ عليه؛ لأنّهم تقوّلوا ما لا دليلَ لهم عليه، فيدخلُ في ذلك كلُّ من قالَ على اللهِ قولًا بلا حجّةٍ وبيِّنة[٣].

وهذه الآية فيها وعيدٌ لمن يفتري على الله الكَذِبَ بأنّه لا يُفلح ولا يَظفَر ببُغيَتِه، وإن تمتَّعَ وتنعَّم في الدُّنيا يسيرًا، لكنّ العذابَ الشديدَ ينتظره يوم القيامة، ولذا قال بعدها: ﴿ مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴾ [يونس: ٧٠].

---

(١) التحرير والتنوير (٨ب/٨٥).

(٢) المحرر الوجيز (٤/٤٩٥).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (١٧/١٤٠-١٤١)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل (١٠/٣٧٤).

وممّا جاء أيضًا في التحذير الشديد والوعيد الأكيد لمن افترى على الله الكذب، قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وقولُه جلّ شأنه: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، وقولُه سبحانه: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٥٠]، وقولُه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [يونس: ٥٩ - ٦٠]، قال في "الكشاف": «يعني: أيُّ شيءٍ ظنّ المفترين في ذلك اليوم ما يُصنع بهم فيه... وهو وعيدٌ عظيمٌ حيث أبهَم أمرَه»(١).

ومن عاقبة المفتَرينَ علَى اللهِ كَذِبًا، القَائلينَ عليهِ بلا علمٍ: أنَّهم يُسألون يوم القيامة عمّا افتروه، ويُطالَبُون به، كما قال تعالى: ﴿وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت: ١٣]، وأقسم سبحانه على ذلك تأكيدًا فقال: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقولـه: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

وهؤلاء المفترون إذا سُئلوا يومَ القيامة عمّا افتروه على الله تعالى لم يجدُوه شيئًا، بل يضلُّ عنهم ويزول؛ لأنّه - كما سبق - مجرّدُ فريةٍ ووهمٍ لا حقيقة له، فآلهتهم التي افترَوها على الله تضِلُّ عنهم يومئذٍ، ويتلاشَى عنهم وهمُهم الكاذب، وادّعاؤُهم الباطل، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الأنعام: ٢٢ - ٢٤]، وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُواْ

---

(١) الكشاف للزمخشري (٣/ ١٥٢).

بُرۡهَٰنَكُمۡ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلۡحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [القصص: ٧٤ - ٧٥].

والآيات في التحذير من الكذب على الله والافتراءِ عليه، وبيان عظيم خطره، وما أعدّه الله من العذاب لأهله: كثيرةٌ جدًّا (١).

وينبغي أن يُعلمَ أن افتراء الكذب على الله قد يكون مع العلمِ بكَون ذلك القول كذِبًا عليه، وقد يكون مع الجهل بذلك، فالثاني هو مِن القول عليه بلا عِلم، والأوّل أشدّ منه وأفظع حرمة، فإنَّه قد سبق أنَّ القول على الله بلا علم هو قولُ ما لم تُعلم نسبتُه إليه سبحانه، أمّا قول ما عُلم انتفاءُ نسبته إليه فإنَّه أغلظ تحريمًا وأعظم جُرمًا، وهو من صنيع من قال الله فيهم: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا أعظم إثمًا من القول على الله بلا علم»(٢). وقال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذ كان التّوبيخ واردًا على أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، كانَ القولُ على اللهِ بما يُتحقّق عدمُ وروده من الله أَحرى»(٣).

والقول على الله بلا علمٍ يشمل أنواعًا كثيرةً من الباطل، قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يدخلُ في ذلك: القولُ على الله بلا علمٍ في شرعِه وقدرِه، فمن وصفَ الله بغير ما وصفَ به نفسَه، أو وصَفَهُ به رسولُه، أو نفَى عنه ما أثبتَه لنفسِه، أو أثبتَ له ما نفاه عن نفسِه؛ فقد قالَ على الله بلا عِلمٍ. ومن زَعم أن لله ندًّا وأوثانًا تُقرِّب من عَبدها من الله فقد قال على الله بلا عِلم. ومن قال: إنَّ الله أحلَّ كذا، أو حرَّم كذا، أو أمرَ بكذا، أو نهى عن كذا، بغيرِ بصيرةٍ: فقد قال على الله بلا علم. ومن قال: اللهُ خلق هذا الصنف من المخلوقاتِ، للعلَّة الفلانيَّة بلا برهانٍ له بذلك، فقد قال على الله بلا علم. ومِن أَعظَمِ القولِ على الله بلا علم، أن يَتأَوَّل المتأَوِّل كلامَه أو كلامَ رسولِه

(١) ينظر مثلًا: آل عمران: ٩٣ - ٩٤، المائدة: ١٠٣، الأنعام: ٢١، ٩٣، ١٣٦ -١٤٤، الأعراف: ٣٧، ١٥٢، يونس: ١٧، الكهف: ١٥، طه: ٦١، العنكبوت: ٦٨، الزمر: ٣٢، ٦٠، الصف: ٧.

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٤/ ٢٠٥٤).

(٣) التحرير والتنوير (٨/ ٨٥).

على معانيَ اصطَلح عليها طائفةٌ من طوائف الضَّلال، ثمّ يقول: إنّ الله أرادَها»[١].

وقال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عبارةٍ موجزة: «القول عليه بلا عِلم... يعُمُّ القولَ عليه سبحانه بلا علمٍ في أسمائِه وصفاتِه وأفعالِه، وفي دينِه وشرعِه»[٢].

وفيما يلي بيانُ الأمور التي يشملها تحريم القول على الله تعالى بلا علم:

١. تحريم القول عليه بلا علمٍ في شرعِه ودينه. ويدخل في ذلك: ادِّعاءُ آلهةٍ تُعبد معه سبحانه، ويُتوسّط بعبادتها إليه، فإنّ هذا أعظمُ الافتراء على الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، وأخبر الله تعالى عن قولِ أصحاب الكهف: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٥]. فكلُّ مشركٍ قائلٌ على الله بلا عِلمٍ ومفترٍ عليه كذبًا، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القولُ على الله بلا علمٍ والشركُ متلازمان»[٣]؛ ولذلك فإنّ الله تعالى يقرن في كتابه بين الشرك والكذب، ولهذا أمثلةٌ كثيرة[٤].

ويدخل في ذلك أيضًا الابتداعُ بتشريعِ ما لم يشرعه الله من العبادات، إيجابًا أو استحبابًا، أو بتحريمِ ما لم يُحرِّمه الله تعالى من المباحات[٥]؛ فإنّ الابتداعَ داخلٌ في افتراءِ الكذبِ على الله، والقولِ عليه بلا علم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]. وقال جلّ شأنه: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ۙ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣][٦].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ١٢٥).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٧٣).

(٣) الداء والدواء (ص٣٣٠).

(٤) ينظر: اقتضاء الصّراط المستقيم لابن تيمية (ص٥٠٠).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٣٨١).

(٦) قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البَحيرة: النَّاقةُ إذا نُتجَت خمسة أبطن شقُّوا أُذنها وامتنعُوا من ركوبِها وذبحها، ﴿وَلَا =

والشِّركُ في العبادة والابتداعُ في الدين متلازِمَان، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الشورى: ٢١]، أي أنَّ الشركاء من شياطينِ الإنسِ والجنِّ وأئمَّة الضلال ابتدعُوا للمشركِين دينًا غيرَ الإسلام، أو أنَّ المشركِين شَرعُوا لأصنامِهِم من العبادةِ ما لم يأذَن بِهِ الله[١]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: ابتدَعُوا لهم من الدين ما لم يُبِحِ اللهُ لهم ابتداعَه»[٢]. وقال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و﴿ الدِّين ﴾ هُنا: العوائدُ والأحكامُ والسِّيرة، ويدخُل في ذلك أيضًا المعتَقَدات، لأنّهم في جميعِ ذلك وضعُوا أوضاعًا، فأمّا في المعتَقَدات فقولُهم: إنَّ الأصنام آلِهَةٌ، وقولُهم: إنَّهم يَعبُدون الأصنام زُلفى، وغيرَ ذلك، وأمّا في الأحكام فكَالبحيرة والوصيلَة والحامِي وغيرِ ذلك من السَّوائب ونحوها»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والشِّركُ يدخل فيه كلُّ عبادةٍ لم يأذَنِ اللهُ بها، فإنَّ المشرِكِينَ يزعُمونَ أنَّ عبادَتَهم إمَّا واجبةٌ وإمَّا مستحبّة، وأنَّ فعلها خيرٌ من تركها. ثمّ منهم من عَبَد غيرَ الله ليتقرَّب بعبادتِه إلى الله، ومنهم من ابتدَع دينًا عبدُوا به اللهَ في زعمهم، كما أحدثته النصارى من أنواع العبادات المحدَثة»[٤].

= سَآئِبَةٍ ﴾ هو ما كانوا يُسيبُّونه لآلهتهم في نذرٍ يلزمُهم إنْ شُفي مريض، أو قُضيت لهم حاجة، ﴿ وَلَا وَصِيلَةٍ ﴾: كانت الشَّاة إذا وَلَدت أنثى فهي لهم، وإن ولدت ذكرًا جعلوه لآلهتهم وإن ولدت ذكرًا وأنثى، قالوا: وَصَلت أخاها، فلم يذبحوا الذَّكر لآلهتهم، ﴿ وَلَا حَامٍ ﴾: إذا نُتجت من صُلبِ الفَحل عشرةَ أبطُن، قالوا: قد حَمى ظهرَه، فلم يُركَب ولم يُنتفَع، وسيِّب لأصنامِهم، فلا يُحمَل علَيه». الوجيز (١/٣٣٨).

(١) ينظر: معالم التنزيل للبغوي (٤/٧٩)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٧/٥١٠)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢/٢٦٦).

(٢) جامع البيان (٢٠/٤٩٢)، وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي (١٠/٦٥٨٢).

(٣) المحرر الوجيز (٧/٥١٠).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٣٨١).

فكلُّ شركٍ أو بدعةٍ داخلٌ في القولِ على اللهِ بلا عِلمٍ وافتراءِ الكذبِ عليه سبحانه، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشِّركُ وسائر البدع مبناها على الكَذِب والافتراء»[١]؛ ووجهُ ذلكَ أنَّ فيهما نسبةَ الإذن بذلك الشِّركِ أو بتلكَ البدعةِ إلى الشَّرع الذي شَرعَهُ الله، والدينِ الذي تعبَّدَ عبادَهُ به سبحانه. ولذا قال ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩] «يدخُلُ في هذا كلُّ كافرٍ، وكلُّ مبتدِعٍ أيضًا»[٢].

٢. تحريم القول عليه بلا عِلمٍ في ذاتِه وصفاتِه. وذلك بإثباتِ ما لم يُثبِتهُ ونَفيِ ما لم ينفِه. ومِن ذلك زعمُ المشركين والنَّصارى أنّ لله ولَدًا، ومنه أيضًا الإلحادُ في صفات الله تعالى، قال أبو السعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، **بالإلحاد في صفاته**، والافتراءِ عليه، كقولهم: والله أَمَرَنَا بِهَا»[٣]؛ وذلك لأنَّ ذاتَ اللهَ وصفاتِه من الغَيب، والخلقُ لا يُحيطون بالله عِلمًا، فلا يُمكن أن تُدرَك أسماءُ اللهِ وصفاتُه إلّا من جِهتِه، وكلُّ قائلٍ بخلافِ ذلكَ فلا حجّةَ له في قوله، فتسميةُ الله أو وَصفُه بما لم يصِف به نفسَه نفيًا أو إثباتًا هو من القول على الله بلا عِلم.

وهذا الأمر داخلٌ أيضًا في بِدَع الاعتقادات، التي تقرّر آنفًا دخولُها في القولِ على الله بلا علم، قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهلُ الأهواء والبِدعِ كلُّهم مفترون على الله، وبِدعتُهم تتغلَّظُ بحَسَب كَثرةِ افترائِهم عليه، وقد جعلَ اللهُ من حرَّم ما أحلَّه الله وحلَّل ما حرَّمه الله مفتريًا عليه الكذب، فمن قالَ على الله ما لا يعلم فقدِ افترى عليه الكَذِب، ومن نسبَ إليه ما لا يجوزُ نِسبتُه إليه مِن تمثيلٍ أو تعطيلٍ أو كذَّب بأقدارِه فقد افترى على الله الكذب»[٤].

والقول على الله بلا علمٍ في أسمائِهِ وصفاتِه أشدُّ منه في دينهِ وشرعِه، ويوضِّح ذلك قولُ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر مفسدةَ الشِّرك: «ويَلِي ذلكَ في كِبَر المفسدة: القولُ على الله بلا علمٍ في

(١) المصدر السابق (ص٥٠١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/١٤٦).

(٣) إرشاد العقل السليم (٢/٣٤٠).

(٤) الحِكَم الجَدِيرةُ بالإذاعة لابن رجب، ضمن مجموع رسائله (٤/٢٢١).

أسمائه وصفاته وأفعاله، ووَصْفَه بضِدِّ ما وصفَ به نفسه ووَصَفَهُ به رَسولُه. فهو أشدُّ شيءٍ مناقضةً ومنافاةً لكمال من له الخلق والأمر، وقدحٌ في نَفسِ الرُّبوبية وخَصَائِصِ الرَّبّ. فإن صدَر ذلك عن عِلمٍ فهو عِنادٌ أقبحُ من الشِّرك، وأعظمُ إثمًا عندَ الله؛ فإنَّ المشرِكَ المقِرَّ بصِفَات الرَّبّ خيرٌ من المعطِّل الجاحد لصفات كماله، كما أنَّ من أقرَّ لملكٍ بالـمُلك، ولم يجحَد مُلكه ولا الصفاتِ التي استحقَّ بها الملك، لكن جعلَ معه شريكًا في بعضِ الأُمور يقرِّبُه إليه، خيرٌ ممن جَحَد صفاتِ الملِك وما يكون به ملِكًا. وهذا أمرٌ مستقرٌّ في سائر الفِطر والعقول؛ فأين القدحُ في صفاتِ الكمال والجحدُ لها، مِن عِبادةِ وَاسطةٍ بين المعبودِ الحقِّ وبين العابِد، يتقرَّبُ إليه بعبادَةِ تلك الواسطة إعظامًا له وإجلالًا؟ فداءُ التعطيل هو الدّاء العُضالُ الذي لا دواء لَه»[١].

٣. تحريم القول عليه بلا علمٍ في أفعاله، بنسبة ما لم يفعله إليه، أو نفي ما ثبتَت نسبتُه إليه، أو تعليلِ أفعالِه بما لم يُعلم أنَّه علَّةٌ لها، وأعظمُ منه الإيجابُ عليه أَن يفعلَ كذا أو كذا.

فمن ذلك ما أخبر اللهُ به عن أهلِ الكتابِ بقوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، فزعمُهم أنَّ الله سَيَغفرُ لهم وإيجابُهم عليه ذلك هُوَ من القولِ عليه بغَير الحقّ، الذي أَخَذَ اللهُ علَيهم الميثاقَ أن لا يفعَلُوه. وجاءَ عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا في قوله: ﴿أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾، قال: «فيما يُوجِبون على الله من غُفرانِ ذُنُوبِهم التي لا يَزَالون يعُودون فيها ولا يَتُوبون منها»[٢].

ومثله زعمُ اليهودِ أنَّهم لا ذنوبَ لهم ولا خطايَا، وأنَّ الله يكفِّرها عنهم[٣]، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ٤٩ ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ

(١) الداء والدواء (ص٣٢٩-٣٣٠)، وينظر: مدارج السالكين لابن القيم أيضًا (٦٤٦/١).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٥٤٠/١٠).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٢٨/٧)، والوجيز للواحدي (٢٦٨/١).

بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا ۝٥٠﴾ [النساء: ٤٩ - ٥٠]. وكذلك قولهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ﴾، قال الله: ﴿وَغَرَّهُمۡ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ [آل عمران: ٢٤].

٤. تحريم القول على الله بلا علمٍ في تفسيرِ كلامِهِ وكلام رَسولِه؛ وذلك أنَّ مرادَ المتكلِّمِ بكلامه إنَّما هو معناه، فتفسيرُ الكلام وشرحُ معناهُ يتضمّنُ نِسبةَ إرادة ذلك المعنى إلى قائله وأنّه قصَدَه وعناه بألفاظِه، فإذا كان بيانُ معاني كلامِ الله حاصلًا بغير عِلمٍ - ولو كان بالظنّ، ولو أصابَ أيضًا - كان من القول عليه سبحانه بلا عِلم.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما كان من تأويل آيِ القرآن الذي لا يُدرَك عِلمُه إلّا بنصٍّ بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبِهِ الدلالةَ عليه، فغيرُ جائز لأحدٍ القيلُ فيه برأيِه، بل القائلُ في ذلك برأيه، وإن أصاب عين الحقَّ فيه، فمخطئٌ في فِعله، بقِيلِه فيه برأيِه، ولأن إصابتَه ليست إصابةَ مُوقنٍ أنَّه مُحقّ، وإنَّما هو إصابةُ خَارِصٍ وظَانٍّ، والقائلُ في دِينِ الله بالظَّنِّ قائلٌ على اللهِ ما لا يَعلَم، وقَد حرَّم اللهُ جلّ ثناؤُه ذلكَ في كتابِه على عِبادِه»[1].

٥. تحريمُ القولِ على الله بالكذِبِ عليهِ في كلامه وكلامِ رسُلِه بلا عِلم، وذلك كأَن يحكي عن الله تعالى أو عن رسوله قولًا مكذوبًا لا تجوزُ نسبتُه إليه، ومن ذلك رواية الأحاديث الموضوعة على النبي ﷺ؛ فإنّ ما يُنسبُ إليه ﷺ من الشَّرع إنَّما ينسبُ إلى الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]؛ ولذلك قال ﷺ: «إنّ كَذِبًا عليَّ ليسَ ككذِبٍ على أحَد»[2]. وأمّا تعمُّدُ الوضع والكذبِ عليه أو تعمُّد نقلِ الموضوع مع العلمِ به فبابُه أشدّ وأخطر، وسيأتي بيانه في موضعه بإذن الله[3].

(١) جامع البيان (١/ ٧٢-٧٣).

(٢) رواه البخاري، كتاب الجنائز: باب ما يكره من النياحة على الميت (رقم١٢٩١)، ورواه مسلم في مقدّمة صحيحه، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (رقم٤)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

(٣) ينظر: (ص٧٣٦).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن القَولِ على اللهِ بلا عِلمٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

تقدَّم في المطلب السابق أن جميعَ أهلِ البِدَعِ قائلون على اللهِ بلا عِلم؛ لأنّهم ينسبون إلى الله تعالى ما ليسَ بحقّ، وما ليسَ لهم برهانٌ على صحّته. وبدعةُ الكلام من أغلظِ البدعِ وأشدِّها، فإنّها تتعلّقُ بأعظمِ الأمور وأشرَفِها، وهو الكلامُ في ذات الله وأسمائِه وصفاتِه، ولذلِكَ قالَ الإمامُ مالكُ بن أنسٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إيَّاكم والبدَع»، قيل: يا أبا عبد الله! وما البدع؟ قال: «أهل البدع الذين يتكلَّمون في أسماءِ الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان»[(١)].

فالمتكلِّمون الذين ابتدعوا علم الكلام، وأحدثوا في دين الله ما يقرّرونه من المقدِّمات والعقائد الكلامية، قد قالوا على الله بلا عِلم، بل إنّهم كما وصفهم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم»[(٢)]. فهم لشدّة انحرافهم عن السبيل القويم، ولبُعدهم عن الوحي في تلقّيهم واستدلالهم؛ قد ارتكبوا جميعَ أنواع القول على الله بلا علم، وذلك أنّهم قالوا عليه سبحانه بلا علمٍ في شرعه ودينه، وفي ذاته وأسمائه وصفاته، وفي أفعالِه، وفي بيان كلامه، وفي نقلِ ما لا تجوزُ نسبتُه إليه، على تفاوتٍ بينَهم في هذه الأمور، وفيما يلي بيان ذلك:

١. وقوعهم في القول على الله بلا علم في شرعه ودينه:

عِلم الكلام علمٌ لم يأتِ به النبي ﷺ ولا أصحابُه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وإنّما ابتدعه المتكلّمون وجعلوه عِلمًا من علوم الشريعة، بل إنّهم جعلوهُ أهمَّ علومها، فسمَّوه علمَ أصول الدين، وسمَّوا به كتبهم

---

(١) سبق تخريجه (ص٣١).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص١٧١-١٧٢).

الكلامية[(١)]، مع أنَّ ما في هذه الكتب من علم الكلام مخالفٌ لأصول الدين الذي أنزله الله في الكتاب، وبيَّنه رسوله ﷺ في السنّة، فلذلك لا يذكرون نصوص الكتاب والسنّة في هذه الكتب إلّا قليلًا، وقد توجد فيها لكن مُعارَضةً بالفاسدِ من القياسات، وملويّةً عن دلالاتها بأنواع التحريفات.

وكثيرٌ من أهل الكلام يعدُّون مُقدِّماتهم الكلامية والعقائد المبنيّة عليها واجبَةً على المسلمين، مع أنّهم لا يستطيعون أن يثبتوا دليلًا واضحًا من الكتاب أو السنّة أو قولًا عن السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ في اعتماد مثل هذه المقدِّمات، أو تقرير تلك العقائد[(٢)].

فالعقائد التي يقول بها المتكلِّمون، كقولهم بنفي الصفات، لم يأتِ بها الكتاب والسنّة، وليس لدى المتكلّمين ما يبرهنون به على خلاف ذلك، كما سيأتي بيانه قريبًا.

وكذلك المقدِّمات التي يستدلّون بها على العقائد، كدليل الأعراض وحدوث الأجسام، ودليل التركيب، إنّما هي أدلّةٌ أدخلها المتكلّمون في دين الإسلام، ورِثُوها عن الفلاسفة وغيرهم من الكافرين، وكتاب الله وسنّةُ رسوله ﷺ بريئان منها، فهي أدلةٌ مبتدَعةٌ وباطلة[(٣)]. ولذلك قال أبو الوفاء ابنُ عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو ممن حَذِق علم الكلام وخاض فيه، ثمّ تركَه وذمّه -: «أنا أقطعُ أنَّ الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهَرَ والعرض، فإن رضيتَ أن تكون مثلهم فكُن، وإن رأيتَ أن طريقة المُتكلِّمين أولى من طريقة أبي بكرٍ وعُمرَ فبِئسَ ما رَأيتَ!»[(٤)].

---

(١) سمّى القاضي عبد الجبار مختصَرًا له في علم الكلام بـ «المختصر في أصول الدين»، وسمّى عبد القاهر البغدادي كتابَه: «أصول الدين»، وكذلك فعل الجويني في: «الشامل في أصول الدين»، والرازي في «معالم أصول الدين»، والآمدي في «أبكار الأفكار في أصول الدين»، وكثيرون غيرهم.

(٢) يُنظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/٤٩٧).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢/٢١٦)، ودرء التعارض (٩/٣٣٣-٣٣٤)، والنبوات (٢/٦١٣)، ومنهاج السنّة (٥/٩٤-٩٥)،- جميعها لابن تيمية-، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، أ. د. عبد القادر صوفي (٢/٢١٣، ٣/١٥٣).

(٤) تلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/٥٠١)، والمفهم للقرطبي (٦/٦٩١-٦٩٢).

والابتداع في الدين- كما يشمل العقائد- يشمل أيضًا طريقة الاستدلال عليها، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإن استدلّ على ذلك بغير الآيات والأدلَّةِ التي دَعا (أي: الرسول ﷺ) بها النّاس، فهُو -مَعَ كونِه مبتدِعًا- لا بُدَّ أن يُخطئَ ويَضلّ؛ فإن ظنّ الظانّ أنّه بأدلةٍ وبراهينَ خارجةٍ عمّا جاء به يدلُّ على ما جاءَ به، فهوَ من جِنس ظنِّه أنّه يأتي بعباداتٍ غيرِ ما شَرَعه تُوصِل إلى مقصودِه. وهذا الظنُّ وقعَ فيه طوائفُ من النُّظَّار الغالطين، أصحابِ الاستدلالِ والاعتبار والنظر»[1].

وحيثُ إنَّ المتكلِّمين جعَلوا مقدِّماتِهم التي رتَّبوها وعقائدَهم التي قرَّرُوها بتلكَ المنزلَة من الدِّين، فإنَّهم أوجَبوا على الخَلق اعتقادَها والقولَ بها؛ ولذلكَ يجعلُون أوَّلَ واجبٍ على المكلَّفين هو النظرَ، أو القصدَ إلى النَّظر، على خلافٍ بينهم[2]، وبيّنَ بعضُهم أنَّ المقصود به النظرُ المخصوص بطرائقهم تلك التي رتّبوها[3]، وقال جماهيرُهم بعدمِ جوازِ إيمانِ مَن تَركَ النَّظرَ والاستدلال، فمنهُم من قالَ إنّه لا يصحُّ إيمانه، ومنهم من قال إنَّه يصحّ مع الإثم[4]. وكلُّ هذا من الابتداع في الدين، وإيجابِ ما لم يوجِبهُ اللهُ ورسُوله، معَ كونِ مَا أوجبُوه باطِلًا في نفسِ الأمر.

---

(١) النبوات (١/٢٤٦-٢٤٧).

(٢) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣٢)، وهداية المريد لجوهرة التوحيد للقاني (١/٢١٧-٢١٨).

(٣) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص٣١٢)، والمجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار، جمع: النجراني (١/٢٦-٢٨)، والكامل في الاستقصاء للنجراني (ص١٤٩)، والغنية في أصول الدين للمتولِّي النيسابوري (ص٥٥-٦٦)، وشرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص٥٣، ٧٥-٧٩)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٣٥١).

(٤) القول بعدم صحة إيمان المقلّد هو قول أبي هاشم الجبّائي ونُسب إلى جميع المعتزلة، ورجّحه الباقلاني، وتبعه الجويني في «الشامل»، والقول بتأثيمه هو المنسوب إلى جمهور المتكلِّمين، وخالفهم الغزالي فقال إنَّه لا يأثم ما دام جازمًا باعتقاده. يُنظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦١-٦٢)، وأصول الدين للبغدادي (ص٢٨٠-٢٨٢)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص٥٦، ١٥٥)، والشامل للجويني (ص٢٢-٢٣)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٣٨، ٤٤)، وشرح أم البراهين مع حاشية الدسوقي (ص٦٤).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا صار كثيرٌ من النُّظَّار يُوجبون العلم والنظرَ والاستدلال، وينهَون عن التقليد، ويقول كثيرٌ منهم: إنّ إيمان المقلِّد لا يصحّ، أو أنَّه وإن صحّ، لكنّه عاصٍ بتَركِ الاستدلال، ثمّ النظرُ والاستدلالُ الذي يَدعونَ إليه ويُوجِبونه ويجعلونه أوَّلَ الواجبات وأصلَ العلم: هو نظرٌ واستدلالٌ ابتدعوه، ليس هو المشروع، لا خبرًا ولا أمرًا. وهو استدلالٌ فاسدٌ لا يُوصل إلى العلم؛ فإنّهم جعلوا أصلَ العلم بالخالِق هو الاستدلالَ على ذلك بحُدوث الأَجسام»(١).

وقد أفرَط في هذا الإيجابِ بعضُ الأشاعرة، وهو القاضي أبو بكر ابنُ العربي عَفَا اللهُ عَنهُ، فألزَم بذلك المصلِّيَ عند تكبيرة الإحرام لكلِّ صلاة! - فيما نقله القرافي(٢) عنه، وحكاه أيضًا عن أبي المعالي الجويني- فقال: «إنَّه يَلزمه عند الإحرام: أن يذكر حَدَثَ العالم، وأدلَّته، وإثباتَ الأعراض، واستحالةَ عُرُوِّ الجواهر عنها، وإبطالَ حوادثَ لا أوَّلَ لها، وأدلّةَ [العِلم](٣) بالصانِع، وإثباتَ الصفات، وما يجب له تعالى وما يستحيلُ وما يجوز، وأدلّةَ المعجِزَة، وتصحيحَ الرسالة، ثمّ الطُّرُقَ التي بَها وصلَ التكليف إليه»(٤).

واقتضى إيجابُ المتكلِّمين لهذه العقائد المبتَدعة، أنَّهم حرّموا على الخلق اعتقادَ خِلافِها، وحكَموا على من لم يقل بها بالضلالِ والابتداع، بل بالغَ كثيرٌ منهم فحكم عليه بالكُفر، كما سيأتي

---

(١) النبوات (١/٢٤٩-٢٥٠)، ويُنظر: الكتاب نفسه (١/٢٥٥-٢٥٨، ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) هو: شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي، أبو العبّاس المصري القرافي، العلّامة وحيدُ دهره وفريدُ عصرِه. انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وهو أشعري المعتقد. ألَّف كتبًا مفيدةً منها: «الذخيرة» في الفقه، و«الفروق»، وكتاب «التنقيح» في الأصول، توفّي بدير الطين سنة ٦٨٤هـ. ينظر: الذخيرة (٢٣١/١٣)، والوافي بالوفيات (١٤٦/٦)، والديباج المذهب لابن فرحون (١/٢٣٦-٢٣٩)، والمنهل الصافي (١/٢٣٢-٢٣٤)، وحسن المحاضرة (٣١٦/١)، ومقدّمة عمر القيَّام على تحقيق كتاب الفروق (١/٢٠-٣٨).

(٣) في المصدر (العالم)، والظاهر أنَّه تصحيف.

(٤) الذخيرة للقرافي (١٣٦/٢).

بيانه في مطلبٍ مستقلّ[١].

بل قد وصل الأمر بالمتكلِّمين إلى إكراه الناس على هذه العقائد، وحَمْلِهم عليها بالقُوَّة، كما حَصَل في أزمِنَة تسلُّطهم على المسلمين، مثلَما وقع في عهد المأمون ومن بعده في فتنة القول بخلق القرآن، حيث أكرهوا أهلَ العلم والدين، فضلًا عن عامّة المسلمين، على القول بهذه البدعة المنكرة المكفِّرة، التي لم ينطق بها كتابٌ مُنزَل ولا نبيٌّ مرسَل، بل نطقت الكتب والرسل بنقيضها.

وكذلك فعل كثيرٌ من الأشاعرة حين وقع لهم التمكُّن والقوة والسلطة، فأجبَروا الناس على القول بعقائدهم، ومنعُوا أهلَ السُّنّة من رواية أحاديث الصفات، وتحديث الناس بها، إيجابًا لما حرَّمه الله، وتحريمًا لما أوجبه الله، مثل ما فعل ابن تُومَرت[٢] حين تسلّط على أهل المغرب[٣]، ومثلما فعل الأشاعرة بمصر حين سجنوا شيخَ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وطالبوه أن يَقولَ بنَفيِ الصِّفات التي يُنكرونها، وأن يقول فيها بما ابتدعوه من الكلام، وأن لا يتعرّض لأدلَّة الصفات الواردة في الكتاب والسنّة عند العوامّ ولا يكتب بها[٤].

---

(١) ينظر ما يأتي (ص٥٨٦).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن تُومَرْت البربري المصمُودي الهَرْغي، أبو عبد الله، الفقيه الأصولي الزاهد، الخارجُ بالمغرب، المدعي أنّه علويٌّ حسني، وأنّه الإمام المعصوم المهدي. شافعي المذهب أشعريُّ الاعتقاد. أظهر النهي عن المنكرات، وكان قويَّ النفس، غاويًا في الرياسة والظهور، لهِجًا بعلم الكلام، مظهرًا للتقشُّف والزهد، طويلَ الصمت، دائم الانقباض. سفَكَ الدماءَ واستباحَ الأعراض، وكفّر مخالفيه من أهل السنّة. صنّف «المرشدة»، و«أعزّ ما يطلب». مات سنة ٥٢٤هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٥/٤٥-٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٥٣٩- ٥٥٢)، والطبقات الكبرى للسبكي (٦/١٠٩).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٥٤٨)، وتاريخ الإسلام، له (١١/٤٠٨-٤٢١)، والاتجاه الفكري لدعوة ابن تومرت - دراسة تاريخية، د. حمد بن صالح السحيباني، بحث منشور في العدد السادس من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ص٥٦٣-٥٦٩).

(٤) ينظر مُجريات هذه الواقعة في: التسعينية لابن تيمية (١/١١٣-١١٩)، ومقدمة محققه: د. محمد العجلان (١/٤٥-٥٠)، وكتاب التسعينية هو جواب ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض ردِّه على ما طلبوه منه: «وأمّا قولهم: "الذي نطلب منه أن يعتقدَه: أن ينفي الجهة عن الله والتحيُّز[1]". فالجوابُ من وجوهٍ؛ أحدها: أنَّ هذا اللفظَ ومعناه الذي أرادوه ليسَ هو في شيءٍ من كُتُب الله المنزَّلةِ من عنده، ولا هو مأثورًا عن أحدٍ من أنبياءِ الله ورُسُلِه، لا خاتَمِ المرسلين ولا غَيرِه، ولا هو أيضًا محفوظًا عن أحدٍ من سَلَف الأمَّة وأئمَّتها أصلًا، وإذا كان بهذه المثابة- وقد عُلم أنّ الله أكمل لهذه الأمّة دينَها، وأنَّ الله بيَّن لهذه الأمّة ما تتّقيه، كما قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٣]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[التوبة: ١١٥]، وأنَّ النبي ﷺ بيَّن للأمّة الإيمانَ الذي أمَرهم الله به، وكذلك سلفُ الأمة وأئمّتها- عُلم بمجموعِ هذين الأمرين أنَّ هذا الكلام ليسَ من دين الله، ولا مِن الإيمان، ولا من سبيل المؤمنين، ولا من طاعةِ الله ورسوله. وإذا كان كذلك؛ فمن ألزمَ اعتقادَه فقد جَعلهُ من الإيمانِ والدِّين، وذلك تبديلٌ للدِّين، كما بدَّل من بدَّل من مبتدِعة اليهود والنصارَى ومبتدِعة هذه الأمّة دينَ المرسلين»[2].

فالمتكلِّمون جمعوا بينَ تشريعِ ما لم يشرَعهُ الله في الدين وإيجابِه على جميع المكلَّفين، وتحريمِ ما أوجب الله عليهم اعتقادَه والعملَ به، وإكراهِهم على ذلك، وجَعلِ ما ابتدعوه من العقائد وأدلتِها أصولَ دينِ الإسلام، ففِعلُهم هذا محضُ افتراءٍ على اللهِ وتقوُّلٍ عليه، وتشريعٌ في الدين لما لم يأذَن بهِ الله، بل لَو جعلُوه مِن فروعِ الدِّين لكان مِن الابتداع فيه، فكيفَ وقَد جعلوهُ أهمَّ أصولِه، وحَملُوا الناسَ عليهِ حَملًا؟![3]

٢. وقوعهم في القول على الله بلا عِلمٍ في ذاته وصفاته، وذلك بإثباتهم ما لم يثبته لنفسه، ونفيهم ما لم ينفه عن نفسه:

(١) التحيُّز: هو عبارة عن نسبة الجوهر إلى الحيِّز بأنّه فيه. ينظر: الكليات للكفوي (ص٣١٦). وقد مضى تعريف الحيِّز (ص٢١٥). ومراد المتكلِّمين بنفي التحيُّز نفيُ علوِّ الله على عرشه كما أخبرَ به عن نفسِه.

(٢) التسعينية (١/١٨٧-١٨٨)، وينظر: الكتاب نفسه (١/١٧٥).

(٣) ينظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص٣٦٤-٣٦٥).

مقالة المتكلِّمين في ذاتِ الله وصفاته داخلةٌ في القول عليه سبحانه بلا علم؛ وذلك لأنّهم لا يبنُونها على الكتابِ والسُّنة، بل هم معرضُون عنهما في هذا الباب، وإنّما يبنونَها على ما يُسمُّونه العقل، وهذا العقلُ المزعوم ليسَ بعلمٍ؛ لأنّه ليسَ للعقُولِ مدخلٌ في الحُكم على الغيبيَّات وحقائقِها، بل ذلكَ خارجٌ عن طاقتِها، وإذا كان الامر كذلك عُلم أنَّ مقالتَهم في هذا الباب قولٌ على الله بلا علم.

قال الموفق ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صفاتُ الله تعالى وأسماؤه لا تُدرَك بالعقل؛ لأنّ العقل إنّما يعلَمُ صِفةَ ما رآهُ أو رأى نظيرَه، والله تعالى لا تُدركه الأبصار، ولا نظيرَ له ولا شبيه؛ فلا تُعلم صفاتُه وأسماؤه إلّا بالتوقِيف، والتوقيفُ إنّما ورد بأسماءِ الصفات دون كيفيَّتِها وتفسيرِها، فيجبُ الاقتصارُ على ما ورَد به السمع لعدَم العلم بما سواه، وتحريمِ القول على الله تعالى بغير علم»[1].

ومع عجز العقل عن الحُكمِ في هذا الباب نَجِدُ المتكلّمين قد أطلقُوا العَنان له في التخوُّض في ذات الله وصفاته نفيًا وإثباتًا، وكأنّهم قد أحاطوا عِلمًا به سبحانه، وهو جلّ شأنه يقول عن نفسه في كتابه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ثمّ لا يأتون على شيءٍ من ذلك بدليلٍ من كلام الله أو كلام رسوله ﷺ، مع أنَّه لا أحد أعلمُ بالله منه هو سبحانه، ومن رسولِه المبلِّغ عنه.

ومن ذلك ما نقله الأشعري من قول المعتزلة الذي أجمعوا عليه، ومنه قولهم عن الله إنَّه: «ليسَ بجسمٍ، ولا شَبَحٍ، ولا جُثّةٍ، ولا صورةٍ، ولا لحمٍ، ولا دمٍ، ولا شخصٍ، ولا جوهرٍ، ولا عَرضٍ، ولا بذي لونٍ، ولا طعمٍ، ولا رائحةٍ، ولا مجسَّةٍ، ولا بذي حرارةٍ، ولا برودةٍ، ولا رطوبةٍ، ولا يبوسةٍ، ولا طولٍ، ولا عرضٍ، ولا عُمقٍ، ولا اجتماعٍ، ولا افتراقٍ، ولا يتحرَّك ولا يَسكُن، ولا يتبعَّض، وليس بذي أبعاضٍ وأجزاء، وجوارحَ وأعضاء، وليس بذي جهاتٍ، ولا بذي يمينٍ وشمالٍ وأمامٍ وخلفٍ وفَوقٍ وتَحتٍ، ولا يُحيط به مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، ولا تجوز عليه المُماسَّة، ولا العُزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصَف بشيءٍ من صفات الخلق الدالَّة على

(١) ذم التأويل لابن قدامة (ص ٤١-٤٢).

حَدَثهم، ولا يوصَف بأنّه متناهٍ، ولا يُوصَف بمساحةٍ ولا ذهابٍ في الجهات، وليس بمحدودٍ، ولا والدٍ، ولا مولودٍ، ولا تحيطُ به الأقدار، ولا تحجُبه الأستار..»[1]، إلى آخر ما ذكروه في وصف البارئ عزّ وجلّ، ممّا أكثره ناشئٌ عن أوهامهم وتخرُّصاتهم، وليس لهم به علم، إن هم إلّا يخرصون.

وقد كان من ردّ أئمة السنّة على كلام المتكلِّمين في أسماء الله وصفاته ومناظرتهم لهم أنّهم يطالبونَهم بالدليل على كلامهم من الكتاب والسنّة، ويُلزِمونَهم إن لم يأتوا به أن يكونوا قائلين عليه بلا عِلم، كما وقع من عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحضرة الخليفة المأمون، حين طالبَه بشرُ المريسي أن يبيّن له ما هي حقيقة عِلم الله تعالى، فقال له الكناني: «إنّما تأمرني بما نهاني الله عنه وحرَّم عليَّ القول به، وتأمرني بما أمرني به الشيطان، ولستُ أعصي الله وأرتكبُ نهيَه وأطيعُ الشيطانَ وأتبع أمرَه وأمرَك، إذ قد أمرتُماني بمعصيةِ الله وارتكابِ نهيه... قال الله عز وجل: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فحرَّم اللهُ على الخلقِ جميعًا بهذا الخبر أن يقولوا على الله ما لا يعلمون. وأمرهم الشيطان بضدِّ ذلك، قال عزّ وجل: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة: ١٦٨- ١٦٩]، وهذا أمر الشيطان لنا أن نقولَ ما لا نعلم، وقد اتَّبعَ - يا أمير المؤمنين! - بِشرٌ سبيلَ الشيطان ووافَقَهُ على قوله، وأَمَرني بما نُهيتُ عنه من ارتكاب نهيِ الله عزّ وجلّ وتحريمِه، حين قال: لا بدَّ أن تقول أيُّ شيءٍ علمُ الله؟ وقد أعلمتُه أني لا أعلمُه، ولا علِمَه أحدٌ قبلي، ولا يعلمُه أحدٌ بعدي»[2].

وكذلك نجد المتكلِّمين حين ينفون عن الله تعالى علوَّه على خلقه، واستواءَه على عرشه - كما قالته الجهمية والمعتزلة ومتأخِّرو الأشعرية - ويقولون: إنَّه لا داخل العالم ولا خارجه، أو أنَّه في

---

(١) مقالات الإسلاميين (ص١٥٥).

(٢) الحيدة والاعتذار (ص ٤٩).

كلّ مكان، فهذه العقيدة ليس لديهم عليها دليلٌ واحدٌ من كتابٍ أو سنة، بل ليس لديهم أثرٌ يأثرونه عن أحدٍ من سَلَفِ الأمة وأئمّتها في القول بذلك، فضلًا عن كونها عقيدةً مخالِفةً لصريح الوحي، وإجماع المسلمين[١]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن قرّر علوّ الله على خلقه بدلالة الكتاب والسنّة وإجماع السلف: «ثم ليسَ في كتاب الله، ولا في سنة رسول ﷺ، ولا عن أحدٍ من سلف الأمة، لا من الصحابة والتابعين، ولا عن أئمة الدين - الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف- حرفٌ واحدٌ يخالفُ ذلك، لا نصًّا ولا ظاهرًا. ولم يقُل أحدٌ منهم قطّ: إنّ الله ليس في السماء، ولا أنَّه ليس على العرش، ولا أنَّه بذاته في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنَّه لا داخلَ العالم ولا خارجَه، ولا متصلٌ ولا منفصلٌ، ولا أنَّه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصبع، ونحوها»[٢]. وإذا كان الأمر كذلك فهم إنّما قالوا على الله ما قالوه بلا عِلم، وتكلّموا في ذاته وصفاته بما لم ينزِّل به سلطانًا.

ومن ذلك أيضًا قولهم في القرآن، فالجهمية والمعتزلة يقولون: إنَّه مخلوق، والأشعرية يقولون: إنّ معناه ليسَ مخلوقًا، وهو الكلام النفسي الذي هو صفةٌ أزليةٌ لله، ولكنّ ألفاظَه وحروفه مخلوقةٌ، وكلا القولين من البِدَع المحدثة التي لا دليل عليها[٣]، فالقول بخلق القرآن لم يأت في القرآن، ولا جاء عن النبي ﷺ ولا صحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، باعتراف الجهميةِ أنفسهم، كما أقرّ ابن أبي دُوَاد - رأسُ الجهمية في زمانه- بذلك[٤]. وكذلك قول الأشاعرة لم يقُل به أحدٌ من الأمَّة قبلَهم، كما أقرّ

(١) يراجع للتوسع: إثبات صفة العلو لابن قدامة، والعلو للذهبي، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم.

(٢) الفتوى الحموية (ص٢٢٠-٢٢١).

(٣) ستأتي حكاية مذاهبهم (ص١٠٨٢).

(٤) كما في مناظرة أبي عبد الرحمن الأذرمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ له في حضرة الخليفة الواثق. وقد رواها الآجري في الشريعة (٣٢١/١-٣٢٥، رقم١٩٣)، -وعنه ابن بطة في الإبانة (١٢١/٤-١٢٤، رقم٢٤٥٦)-، والخطيب في تاريخ بغداد من طريقين: (٢٤٦/٥ -٢٤٧، ٢٧٢/١١-٢٧٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٣٥٠-٣٥٥)، وذكرها الذهبي في السير (٣٠٧/١٠-٣٠٩)، وقال الحافظ ابن حجر: «القصة مشهورة، حكاها المسعودي وغيره» تهذيب التهذيب (٥/٦).

بذلك الشَّهرَستاني وهو من أعيانِهم، فإنَّه ذَكر اتفاق السلف على أن ما بين الدَّفَّتين كلامُ الله، وذكرَ مذهبَ المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ثمّ قال: «فأبدع الأشعريُّ قولًا ثالثًا، وقَضَى بحدُوث الحُروف، وهو خَرقُ الإجماع، وحَكمَ بأنَّ ما نقرأُه كلامُ الله مجازًا لا حقيقةً، وهو عينُ الابتداع»(١).

٣. وقوعهم في القول على الله بلا علم في أفعاله، بنسبة ما لم يفعله إليه، أو نفي ما ثبتت نسبته إليه، أو تعليل أفعاله بما لم يُعلم أنَّه علّةٌ لها، وأعظمُ منه الإيجابُ عليه:

المعتزلة القدريةُ، والجهمية والأشعرية الجبريةُ، قالوا على الله تعالى في أفعاله وأقداره ما ليسَ لهُم به عِلم، فأمَا المعتزلة فقد نفت عنه خلقَه لأفعال عباده، وهذا النفي ليس لهم عليه بُرهان، بل هو مخالفٌ لما دلّ من النصوص على عموم خلق الله تعالى لكلِّ شيءٍ، وهُم إنّما زعموا أن هذا هو مقتضى عدلِه سبحانه بعباده، وتنزُّهه عن ظلمهم(٢).

والعدل الذي وصَفُوا الله به هو العدل الذي قاسوه على البشر، ولذا فسّروا جميعَ أفعال الله تعالى بتعليلاتٍ وحِكم بحسب ما أجرتهُ عقولهم وآراؤهم، وجعلوا ما يقبح من العبد يقبُح من الله، وما يحسُن من العبد يحسن من الله، وهكذا وضعوا لله شريعةً بعقولهم، وأوجبوها عليه(٣).

وأمّا الجهميَّة الجبريَّة فإنَّهم نسبوا أفعال الخلق إلى الله تعالى وجعلوها أفعالَه حقيقةً، لا أفعالَ

---

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام للشَّهرَستاني (ص٣٠٢-٣٠٣)، وإن كان الشَّهرَستاني قد غلط في نقل مذهب السلف، فإنَّه نسب إليهم القول بأزلية الحروف، ومذهبهم الحقّ هو أنّ الله تعالى يتكلم متى ما شاء، بحرفٍ وصوت، كما أن نسبة ابتداع قول الأشاعرة إلى الأشعري هي باعتبار إظهار القول وانتشاره، وإلا فهو إنّما أخذه عن ابن كلّاب. ينظر: درء التعارض لابن تيمية (٦/٢)، ومجموع فتاواه (١٣٤/٧)، والتسعينية، له (٥٥١/٢، ٦٩٠).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٣٤٥).

(٣) ينظر: المصدر السابق (ص١٢٣)، والمختصر في أصول الدين لعبد الجبار أيضًا، ضمن: رسائل العدل والتوحيد (٢٥٧/١-٢٥٩)، ومسألة القضاء والقدر لعبد الحليم قنبس (ص٦٨-٦٩).

خلقِه، كما ذكر أصحاب المقالات -كالأشعريِّ وغيره- عن الجهم قوله بأنّه «لا فِعلَ لأحدٍ في الحقيقةِ إلّا اللهُ وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنَّ الناسَ إنّما تُنسَبُ إليهم أفعالُهم على المجاز»(١)، وعليهِ فكلام الناس وأكلُهم وشُربهم وطاعتُهم وعصيانُهم وسائر أفعالهم ليست أفعالَهم في الحقيقة وإنّما هي أفعالُ الله، على حدّ قول الجهمية هؤلاء!

والله تعالى قد أنكرَ على المشركين فِعلهم الفواحش ثمّ نسبتَها إليه سبحانه أمرًا وتشريعًا، وجَعل ذلك منهم قولًا عليه بلا علم، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينسِبون كلَّ ما ارتكبوا من الفواحش والإشراكِ إلى الله تعالى، ويقولونَ: نفعلُه بِأمر الله؛ فهذا قولهم على الله ما لا يعلمون»(٢)، فإذا كان الأمر كذلك فيمن جعل الله آمرًا بالفحشاء، فكيف يكون حال من نسبَ فواحش جميع الخلق إلى الله تعالى فِعلًا، فجعله فاعلًا لها على الحقيقة، كما يقوله هؤلاء؟!

وقد وافقهم على معنى ذلك أكثرُ الأشاعرة(٣)؛ فإنّهم قالوا: إنَّه لا فاعل إلّا الله(٤)، ولم يجعلوا العبد فاعلًا حقيقةً، وإنّما هو عندهم كاسِب، معَ كونِ ما فسّروا به الكسبَ أمرٌ تأباه العقول.

وممّا قالته الجهميَّةُ على الله في أفعاله، قولُهم: إنَّ فِعلَ الله لا يَتبعُ حِكمةً أو غاية، بل هو يفعل لمجرَّد المشيئة، ويرجِّح الأمر على غيرِه بلا مرجِّح، فليسَ تشريعُه وخلقُه سبحانه عندَهم لحِكمٍ

---

(١) مقالات الإسلاميين (ص٢٧٩)، وينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٠٩)، والملل والنحل للشَّهرَستاني (١/١٣٦).

(٢) تفسير السمعاني (٢/١٧٩).

(٣) ينظر: الملل والنحل للشَّهرَستاني (١/١٣٣)، ومجموع الفتاوى (٨/٤٦٦-٤٦٧)، وخالف الأشاعرةَ الجوينيُّ في العقيدة النظامية (ص١٨٦-١٨٨، ١٩٢)، فإنَّه أثبت أن فعل العبد واقعٌ بتأثير قدرته وإرادته المخلوقتين، وينظر: القضاء والقدر، د. عبد الرحمن المحمود (ص٣١١-٣١٦).

(٤) ينظر: اللُّمع للأشعري (ص٧٤-٧٥)، وشرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي (ص١٦٤).

ومَصالحَ وغاياتٍ حميدة، وليس في أحكامه ومخلوقاته معانٍ اقتضَت أن تكونَ على هذا الوجه، وتابعَهم على ذلك الأشعري وأصحابه[(١)].

يقول الآمدي واصفًا مذهبَ أصحابِه: «مذهبُ أهل الحقّ أنّ الباري تعالى خلَق العالَم وأبدعه، لا لغايةٍ يستند الإبداع إليها، ولا لحِكمةٍ يتوقَّف الخلقُ عليها»[(٢)].

وهذا القول أدّاهم إلى أن قالوا: إنّ الله يجوز عليه «أن يأمر بكل شيءٍ، حتى بالشرك وتكذيب الرسل والظلم والفواحش، وينهى عن كل شيءٍ حتى التوحيد والإيمان بالرسل وطاعتهم»[(٣)]، هذا واللهُ تعالى يقول: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وهم يقرُّون أنّ الله لا يأمر بالفحشاء، لكن لا لقُبحها وفُحشها، وإنّما لخبره الصادق أنَّه لا يفعل[(٤)].

وكما وقع من المتكلِّمين القولُ على الله بلا عِلمٍ في أفعالِه في باب القدر، وقع منهم ذلك في باب أحكام الآخرة، فالمعتزلةُ الوعيديَّة أوجبوا عليه سبحانه أن يعذِّب الفاسقين، وأن يخلّدهم في نار جهنم[(٥)]، والمرجئة الغلاةُ من الجهميةِ وغيرِهم زعموا أنَّه لا يضرّ مع الإيمان ذنبٌ، فلا يعذِّبُ اللهُ على فِعل المعاصي وتَركِ الطاعات[(٦)]، فقولُهم شبيهٌ بما نقله ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم بقوله:

---

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/١٤١-١٤٢)، ومجموع فتاواه (٨/٤٦٦-٤٦٨)، ومقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٢)، والمواقف للإيجي (ص٣٣١-٣٣٢).

(٢) غاية المرام للآمدي (ص٢٢٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/٤٦٨)، وينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٤).

(٤) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٤)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٣، ٣٢٨).

(٥) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٢٣، ٦٦٧).

(٦) هذا القول نُسب إلى الجهم بن صفوان، فقد ذكر الملطي عنه إنكاره خروجَ أحدٍ من النار، ونسبه في موضعٍ إلى الجهمية. وحكاه الأشعري وابن حزمٍ وغيرهما عن مقاتل بن سليمان، وذكره الأشعري في موضع عن طائفةٍ من المرجئة، وعزاه ابن تيمية إلى غلاةِ المرجئة، ولكنَّه قال في موضعٍ: «ويُذكر عن غُلاتهم أنّهم نفوا الوعيد بالكلية لكن لا أعلَم معيَّنًا معروفًا أذكرُ عنه هذا القول، ولكن حُكي هذا عن مقاتل بن سليمان، والأشبه أنَّه كذبٌ عليه»، وحكى الشَّهرَستاني هذا القول عن العُبيدية واليونسية. ينظر: التنبيه والرد للملطي (ص١٤٢، ١١٣)، =

«المرجئة تقول: حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة»[١]، وهذا من قول الباطل على الله بلا علم، كما ذكره الله عن اليهود بقوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: أخذ عليهم العهد في التوراة أن لا يقولوا على الله الباطل، وهو تمنِّي المغفرة مع الإصرار، وليس في التوراة ميعادُ المغفرة مع الإصرار»[٢].

٤. وقوعهم في القول على الله بلا علم في تفسير كلامه وكلام رسوله، كما في تأويلاتهم الكلامية.

تأويل المتكلِّمين لنصوص الوحيِ في باب أصول الدين هو من التأويل الفاسد، الذي حقيقته التحريف للكلم، كما سيأتي تفصيله في المبحث القادم، وتأويلاتهم هذه هي من قبيل القول على الله بلا عِلم، لأنّ التأويل لا بدّ أن يكون بيانًا لمراد المتكلِّم[٣]، وليس لأهل الكلام برهانٌ على ما يؤوِّلون به تلك النصوص، بل تلك التأويلات فاسدةٌ وباطلةٌ في نفسها من وجوهٍ كثيرة.

وحقيقة تأويلات المُتكلِّمين أنّها من افتراء الكذب على الله تعالى، لأن فيها نسبةَ مقاصدَ ومعانيَ إليه مع كونه سبحانه لم يُردها بكلامه، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه عن التأويل المبتدَع: «فإنَّ هذا لا حقيقةَ له، بل هو باطل، والله يَعلم انتفاءه وأنّه لم يُرِده. وهذا مثلُ تأويلاتِ القرامطة

=
والفصل لابن حزم (٥/٧٤)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٥١، ١٤٧)، ومجموع الفتاوى (١٦/٢٤٢)، وشرح الأصبهانية، له (ص٦٧٣)، والملل والنحل للشَّهرَستاني (١/٢٦٢، ٢٦٠، ٢٦٨)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (٢/٦٨٤-٦٨٥)، وآراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، د. عبد الله السند (ص٥١٠-٥١٣).

(١) رواه الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٧٤).

(٢) معالم التنزيل للبغوي (٢/١٦٥).

(٣) يُنظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص١٠١-١٠٤).

الباطنية والجهمية وغيرهم من أهل الإلحاد والبدع. وتلك التأويلات باطلةٌ، واللهُ لم يرِدها بكلامه، وما لم يرده؛ لا نقول: إنَّه يُعلم أنَّهُ مرادُه، فإنّ هذا كذبٌ على الله عز وجل»[(١)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمّا إذا تأوَّل الكلام بما لا يدُلُّ عليه، ولا اقتَرَنَ به ما يدُلُّ عليه، فإخبارُه بأن هذا مرادُه كَذِبٌ عليه، وهو تأويلٌ بالرَّأي، وتوهُّمٌ بالهوى. وحقيقةُ الأمر: أن قولَ القائل: نحمِلُه على كَذا، أو: نتأوَّلَه بكذا، إنّما هو من باب دَفعِ دلالة اللفظ على ما وُضِع له، فإنّ مُنَازِعَه لما احتَجَّ عليه به ولم يمكِنَه دفعُ ورودِه؛ دفَعَ معناه، وقال: أَحمِله على خلافِ ظاهِرِه»[(٢)].

وكما أن هذه التأويلات فيها نسبةُ معانيَ إلى الله لم يُردها، فإنَّ فيها زيادةً في دينه لم يشرعها، لأنَّها لم تكُن في الدِّين الذي بعثَ الله به رسوله ﷺ، وإنّما أدخلها فيه أهل الكلام.

قال الموفَّق ابنُ قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا التأويلُ لا يخلو من أن يكونَ داخلًا في عَقدِ الدين بحيثُ لا يكمُل إلَّا به أو ليسَ بداخل، فمن ادَّعى أنَّه داخِلٌ في عقد الدين لا يكمل إلّا به فيُقال له: هل كان الله تعالى صادقًا في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] قبل التأويل، أو أنتَ الصادق في أنَّه كان ناقصًا حتى أكملتَه أنت؟ ولأنّه إن كان داخلًا في عقد الدين ولم يقبله النبي ﷺ ولا أصحابُه وجب أن يكونوا قد أخلُّوا، ودينُهم ناقصٌ ودينُ هذا المتأوِّل كامل، ولا يقول هذا مُسلمٌ، ولأنَّه إن كان داخلًا في عَقد الدين ولم يُبلِّغه النبيُّ ﷺ أمَّتَه فقد خانَهم وكَتَم عنهم دينهم، ولم يَقبَل أمرَ ربِّه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآية [المائدة: ٦٧]، وقولِه: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، ويكون النبيُّ ﷺ ومن شهِد له بالبلاغ غيرَ صادق، وهذا كفرٌ بالله تعالى ورسوله»[(٣)].

---

(١) شرح حديث النزول (ص١١١)، وينظر: جواب الاعتراضات المصرية، له (ص١٠٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٢٦).

(٣) ذم التأويل (ص٤١).

ثم إنّ طريقة المتكلِمين في تأويل النصوص مبنيةٌ على تفسير القرآن بالرأي المجرَّد، ويكون هذا الرأي مخالفًا للأدلّة ولأقوال السلف وللغة العرب[(١)]، فهو ليس من العِلم في شيءٍ، وإذا كان السلفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يتوقَّون القولَ في القرآن بالرأي؛ مخافةَ القولِ على الله بلا عِلم، معَ شهودِ الصَّحابة للتَّنزيل، وقُربِ التابعين من عهدهم، وسلَامَة ألسنتهم العربيَّة، وصِحَّة أذهانِهم وفُهومهم، فكيف بهؤلاء المتكلِّمين الذين قد عُلمت حالُهم؟!

قال أبو سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا على الجهمية، في كلامٍ له حول ورع الصحابة والتابعين عن الخوض في القرآن بآرائهم: «حتى إنَّ بعضهم كانوا يتَّقون تفسيره، لأنّ القائل فيه إنّما يقول على الله. قال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أيُّ أرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سماء تُظِلُّني، إذا قلت في كلام الله ما لا أعلم؟!"[(٢)]. وسئل عَبِيدةُ السلماني[(٣)] عن شيءٍ من تفسير القرآن، فقال: "اتق الله، وعليك بالسداد؛ فقد ذهبَ الذين كانوا يعلمون فيما أُنزِلَ القرآن"[(٤)]، فهذا الصِّديق خيرُ هذه الأمَّةِ بعدَ نبيِّها، والخليفَةُ بعده قد شهد التنزيل، وعاين الرسول، وعَلِم فيما أُنزل القرآن إلّا ما شاء الله، ويتوقَّى أن يقول في القرآن؛ مخافةَ أن لا يصيبَ ما عنى الله فيهلِك، ثُمَّ عَبِيدةُ السَّلماني بعدَه، وكان

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/٢٨٨)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/٨٩١).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/١٦٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٤٩٩، ٥٠٠، رقم٣٠٧٢٧، ٣٠٧٣١)، والطبري في جامع البيان (١/٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/٣٧٨، رقم٢٠٨٢)، من عدّة طرق عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) هو: عَبِيدة بن عمرو -ويقال: بن قيس بن عمرو- السَّلماني المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعيٌّ كبيرٌ مخضرمٌ فقيه، أسلمَ عامَ فتح مكة بأرضِ اليمن. برعَ في الفقه، وكان ثَبتًا في الحديث. اختُلفَ في وفاته على أقوال أصحّها أنّه مات قبل سنة ٧٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٠-٤٤)، والإصابة في تمييز الصحابة (٨/١٧٠)، وتقريب التهذيب (ص٣٧٩).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/١٦٨)، وابن سعد في الطبقات (٨/٥١٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥/٤٩٨، رقم٣٠٧٢٣)، والطبري في جامع البيان (١/٨٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/٣٨٠، رقم٢٠٨٥)، من طرق عن ابن سيرين به.

من كبار التابعين، فكيفَ بهؤلاء المُنسَلِخين من الدين والعلم، الذين ينقضونه نقضًا، ويفسِّرونه بأهوائهم خلافَ ما عنى الله، وخلاف ما تحتمِله لُغاتُ العرب؟!»[1].

٥. وقوعهم في نقل الأحاديث الموضوعة على النبي ﷺ:

يحاول أهلُ الكلام الاستدلال على بدعتهم بالوحيِ بأكثرَ من طريق، فكما فسّروا النصوصَ بما يوافق بدعَتهم، كذلك استدلُّوا بالمكذوبِ على النبيِّ ﷺ؛ تأييدًا لبدعتهم.

والنقلُ عن النبيِّ ﷺ نقلٌ عن الله، فالقولُ عليهِ ما لم يقُله قولٌ على الله تعالى، فإن كان عالـمًا بـذلكَ فهـو ممـن قـال الله فـيهم: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وإن كان غير عالمٍ، فهو من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون، وهو المقصود بالكلام هنا.

وحيث إنّ الاحتجاج بالسنَّة ليست له أهميةٌ كبيرة لدى المتكلِّمين؛ وذلك لاستغنائِهم بمعقولاتهم عن باب المنقولات برُمَّته في باب الإلهيّات، ولاطِّراحهم السنّةَ برمّتها في باب القطعيّات وزعمهِم كونَها ظنيّةً، فلذلك لم توجد - بحسَبِ ما بحثتُ - أمثلةٌ كثيرةٌ على هذا المسلَك لديهم، وما وُجدَ من نماذجَ قليلةٍ فليسَ هو من باب الاعتمادِ التامّ على تلك الأحاديث الموضوعة؛ بل اعتمادُهم إنَّما هو على معقولِهم، وليسَ مقصودُهم من ذِكرها سِوى الاستشهادِ لتقويةِ مقالاتِهم وتعضيدِها، وضربِ الأحاديثِ التي يُخالِفُونَها بما هُو من جِنسِها[2].

ومن الأمثلة على ذلك استدلالُ أبي المعالي الجُوينيّ والآمديّ وغيرهم[3] على نفي العلوّ بحديثٍ «أجمعَ العلماءُ على أنَّهُ من أكذَبِ الحديث»[4]، وهو الذي فيه أنّ النبي ﷺ قال: «الذي

(١) الرد على الجهمية (ص٤٠-٤٢).

(٢) تقدّمت الإشارة إلى هذا الأمر، والنقلُ عن المتكلّمين تصريحهم بذلك (ص١٨٥).

(٣) ينظر: الشامل للجويني (ص٣٢٨)، وأبكار الأفكار للآمدي (٢/٤٨)، ودرء التعارض لابن تيمية (٥/٢٢٥).

(٤) درء التعارض لابن تيمية (٥/٢٢٥).

أيَّن الأَين فلا يقال له: أين؟»[١]، وقد احتجّ به الجوينيّ معارِضًا به حديثَ الجارية الذي رواه مسلم في صحيحه، وفيه قول النبي ﷺ لها: «أين الله؟»، قالت: «في السماء»، قال: «من أنا؟»، قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: «أعتِقها؛ فإنّها مؤمنة»[٢].

وهناكَ أمثلةٌ أخرى للأحاديث الموضوعة التي يستشهدُ بها المعطِّلة، وسيأتي ذكر عددٍ منها عند الحديث عن وَضعِ بعض المتكلِّمين للأحاديث الباطلة، في الفصل الخاصّ بمنهج نشر الباطل[٣].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من القولِ عليه بلا علمٍ، فيما يلي:

١. قولُهم على اللهِ بلا عِلمٍ في شَرعِه ودِينه، بابتداعهم دِينًا لم يأذَن به، وإيجابِهم على الناسِ الأخذَ به واعتقادَه.

٢. قولُهم عليه بلا علمٍ في أسمائِه وصفاته، بأن نَسَبُوا إليهِ أوصافًا ليسَ لهم بها عِلمٌ ولا حُجَّةٌ صَحيحَة، وإنّما قالُوها بمحضِ تَخرُّصِهم.

٣. قولُهم عليه بلا علمٍ في أفعاله، بأن نسَبوا إليه أفعالًا ونفَوا عنه أُخرى، وعلَّلوا أفعالَه بمحضِ رأيِهم، وأوجَبوا عليهِ ما لم يُنزِّل به سُلطانًا.

٤. قولُهم عليه بلا علمٍ في تفسيرِ كلامِه، بخوضِهم في تأويلِ كتابه وكلامِ رسوله ﷺ بمجرَّدِ الاحتمال، مع معارضَتهم للدلائلِ الواضحةِ الصَّحيحَة.

٥. قولُهم عليه بلا علمٍ في الرِّواية والنَّقلِ عن نبيِّه ﷺ، إما بالكَذِب عليه وإما بنقلِ المكذوب عليه.

٦. أنّ أقوالَهم هذهِ لا حقيقةَ تحتها، وإنّما هي قولُهم بأفواههم، لا يقُوم عليها برهان، ولو ظنّوا في أنفسهم أنّها قطعيَّةٌ.

---

(١) سيأتي الكلامُ عليه (ص٧٣٩).

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد: باب تحريم الكلام في الصلاة (رقم٥٣٧).

(٣) ينظر: (ص٧٣٨).

المبحث الثالث

الموافقةُ في تحريفِ الكَلِم

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى تحريفَ الكَلِم.**
- □ المطلب الثاني: **ما وقَعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تحريفِ الكَلِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى تحريفَ الكَلِم

يتّفق أهلُ الباطل على اختلاف مِلَلهم وتعاقُب أزمانِهم على عَدمِ قبول وحيِ الله تعالى الذي أنزله إليهم، والتولِّي عنه وهُم معرضون، لكنَّ مسالِكَهم تجاهَ هذا الوحي المنزَّل من الله تعالى تختلف، فمنهم من كذّب به رأسًا وجحده بالكلّية، ومنهم من تلطَّف في ردّه والتكذيب به وذلك بإمالته عن وجهه الذي أُنزِل به إلى وجهٍ آخر يصير به مقبولًا موافقًا لمرادِه، وهذا المسلكُ هو التحريف.

وتحريفُ الوحي هو من الأعمالِ الذميمة التي يتوارثُها أهلُ الباطل، وقد حذّر الله سبحانه وتعالى منه في كتابه، وذمّ أصحابه، وكشف حقيقة فعلهم هذا ودوافعَه، وما عاقبهم به على ذلك.

- **حقيقةُ التَّحريف وأنواعُه:**

حقيقة تحريف الكلم هي تغييره والعدول به عن جِهته إلى ما هو قريبٌ منه، وأصلُه الميل بالشيء إلى الحَرف، أي الجانب[1].

وتحريفُ الكلم قد يقعُ في اللّفظِ وقد يقعُ في المعنى، وكِلاهما يشملُه ما جاءَ في القرآن من ذمِّ تحريف الكلم. فتحريف اللفظ يكون بحذفِ بعضه، أو الزيادةِ فيه، أو تغييره إلى لفظٍ آخرَ قريبٍ منه، وتحريفُ المعنى يكون بإبقاءِ صورة اللفظ مع حَملِه على معنىً غيرِ معناه، لكنّ بينهما قُربًا واشتراكًا. ويسمّى تحريفُ اللفظ بتحريفِ التنزيل، وتحريفُ المعنى بتحريفِ التأويل، أو يقال: تحريف المبنى، وتحريف المعنى[2].

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٤/٥)، ومقاييس اللغة لابن فارس (٤٣/٢)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١٤٣/٦).

(٢) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٦١)، وتحريف النصوص، ضمن «الردود» للشيخ بكر أبو زيد (ص١٠١).

وفي بيان نوعيِ التحريف الوارِد ذمُّه في القرآن، يقول أبو بكر الجصّاص رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، تحريفُهُم إيَّاهُ يكونُ بوَجهَين: أحدُهما بسوءِ التأويل، والآخرُ بالتغيير والتبديل»[2].

وقال البيضاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُميلونَه عن مواضِعه التي وضَعه الله فيها بإزالتِه عنها وإثباتِ غيره فيها، أو يؤوِّلونه على ما يشتهونَ فيُمِيلونه عمّا أنزل الله فيه»[3]. وقال في قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[المائدة: ٤١]: «أي يُميلونه عن مَواضِعه التي وضَعهُ الله فيها، إما لفظًا: بإهمالِه أو تغييرِ وَضعِه، وإما معنىً: بحمله على غيرِ المرادِ وإجرائِه في غير مورِدِه»[4].

وقال البقاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ﴾ أي الذي يسمعونه عَنك على وِجهةٍ، فيُبالِغونَ في تغييرِه وإمالتِه، بعد أن يقيسُوا المعنيَينِ: المغيَّرَ والمغيَّرَ إليهِ، واللَّفظَين، فلا يَبعدوا به، بل يأخذونَ بالكلم عن حدِّه وطرفِه إلى حدٍّ آخرَ قريبٍ منه جدًّا؛ ولذلك أثبتَ الجارَّ فقال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ أي يُثبتون الإمالةَ من مكان قريبٍ مِن ﴿مَوَاضِعِهِۦ﴾ أي النازلةِ عن رُتبته بأن يتأوَّلوه على غير تأويله، أو يُثبِتوا ألفاظًا غيرَ ألفاظه قريبةً منها، فلا يَبعد منها المعنى جدًّا، وهذا أدقُّ مَكرًا ممّا في النساء، وهو من الحَرفِ وهو الحدُّ والطرف، وانحرفَ عن الشيء: مالَ عنه»[5].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التحريفُ نَوعان: تحريفُ اللَّفظ، وهو تبديلُه، وتحريفُ المعنى، وهوَ

---

(١) هو: أحمد بن علي أبو بكر الرازي، المعروف بالجصّاص، العلّامةُ الكبيرُ الشأن، انتهَت إليه رئاسةُ الحنفية. كان على طريقةٍ من الزُّهد والورع، وفيه ميلٌ إلى الاعتزال. له مصنّفاتٌ عدّة، منها: «أحكام القرآن»، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح مختصر الطحاوي»، ولد سنة ٣٠٥هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٧٠هـ. ينظر: تاج التراجم لابن قطلوبغا (ص ٩٦)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٨٤-٨٥)، والتفسير والمفسرون (٢/ ٤٤١).

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٤/ ٤١).

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ٧٧).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٢٧).

(٥) نظم الدرر (٦/ ١٣٩).

صَرفُ اللَّفظِ عنه إلى غيرِه مع بقاءِ صُورة اللَّفظ»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «اللهُ سبحانه ذمَّ المحرِّفين للكلم، والتحريفُ نوعان: تحريفُ اللفظ، وتحريفُ المعنى، فتحريف اللفظ: العدول به عن جهته إلى غيرِها، إمَّا بزيادةٍ وإمَّا بنقصانٍ وإما بتغيير حركةٍ إعرابيةٍ، وإما غيرِ إعرابيةٍ، فهذه أربعة أنواع... وأمّا تحريفُ المعنى... هو العدولُ بالمعنَى عن وجهِهِ وحقيقتِه، وإعطاءُ اللفظِ معنى لفظٍ آخرَ بقدرٍ ما مشتَرِكٍ بينهما»[٢].

وقد جاء مسلكُ تحريفِ الكَلِم في القُرآن بهذا الاسم كما سبق[٣]، وجاء وصفه في مواضع أخرى بتبديلِ القول، وذلك أنّ الله سبحانه أمر أهل الكتاب بأن يقولوا قَولًا، فحرَّفوه وغيّروه، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٨ – ٥٩]، وفي قول جميع المفسّرين أنّهم قالوا «حِنطَة» بدل قول «حِطَّة»[٤]، فزادوا حَرفًا في القول الذي قيل لهم، تبديلًا وتحريفًا.

وكذلك سمّى الله تعالى تحريفَ آياته إلحادًا فيها؛ لأنّ الإلحادَ هو الميل[٥]، فالميلُ بآيات الله عن

---

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٥٨).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/٩٣٦-٩٣٧).

(٣) جاء في القرآن ذكرُ تحريف الكلِم ﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، وتحريفه ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[المائدة: ٤١]، فقيل: هما سواء، وقيل بينهما فرق، ثمّ اختلفوا في توجيه الفَرق على أقوال، من أظهرها ما ذكره الغرناطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن تحريفه «عن مواضعه» هو ما وقع من متقدِّمي أهل الكتاب، وتحريفَه «من بعد مواضعه» هو ما وقع من معاصري النبي ﷺ من أهل الكتاب، فإنّهم حرّفوه من بعد أن استقرّت مواضعُه بزمَن. ملاك ال للغرناطي (١/١٢٢-١٢٣)، ويُنظر: جامع البيان للطبري (٨/٤٢٣)، والكشاف للزمخشري (٢/٨٦)، ومفاتيح الغيب للرازي (١٠/١٢١-١٢٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣/٢٧٤)، وروح المعاني للآلوسي (٧/١٩٩-٢٠٠)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٦/٢٠٠).

(٤) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/١١٩-١٢٠، رقم٥٩٠)، وتفسير السمعاني (١/٨٤).

(٥) ينظر: المفردات للراغب الأصبهاني (ص٧٣٧)، ولسان العرب لابن منظور (٣/٣٨٨) مادة (ل ح د).

مواضعها نوعٌ من الإلحاد فيها[١]، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت: ٤٠]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللَّحد والإلحاد: هو الميل، وقد يكون ميلًا عن آياتِ الله وعدولًا عنها بالتكذيبِ بها، ويكون بالاستهزاءِ مُكاءً وتصديةً[٢]، ويكون مفارقةً لها وعنادًا، **ويكون تحريفًا لها وتغييرًا لمعانيها**»[٣]. وقال أبو جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى ألحَدَ في آيات الله: مالَ عن الحقِّ فيها، أي جعلَها على غيرِ معناها»[٤]، وقال البيضاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَميلون عن الاستقامة في آياتِنا، بالطعنِ والتحريفِ والتأويلِ الباطل والإلغاءِ فيها»[٥]، وقال الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَنحرفون في تأويل آيات القرآن عن جهة الصحَّة والاستقامة فيحملونها على المحامِل الباطلة»[٦]، وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإلحاد في آيات الله: الميلُ بها عن الصواب بأي وجهٍ كان: إما بإنكارها وجحودها وتكذيبِ من جاء بها، وإما بتحريفِها وتصريفِها عن معناها الحقيقي وإثبات معانٍ لها ما أرادها الله منها»[٧].

وكذلك سمّى الله تعالى التحريفَ ليًّا بالألسنة، فقال جلّ شأنه: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٨]. فقد جاء عن جَمعٍ من أئمّة التابعين رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ﴾ أنّهم قالوا: «يحرِّفونه»[٨]، وقال

---

(١) يُنظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٢١٧).

(٢) المكاء: الصَّفير، والتصديةُ: التصفيق، ينظر: جامع البيان للطبري (١١/١٦١-١٦٤).

(٣) جامع البيان (٢٠/٤٤٢).

(٤) معاني القرآن للنحاس (٦/٢٧٤).

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (٥/٧٢).

(٦) روح المعاني للآلوسي (٢٤/١٩٥).

(٧) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٤/١٥٧٦).

(٨) جاء ذلك عن مجاهدٍ والشعبيِّ والحسنِ وقتادةَ والرَّبيعِ بن أنس. يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٨٩)، وجامع =

ابن جُريج رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «فريقٌ من أهل الكتاب يلوُون ألسنتَهم، وذلك تحريفُهم إيّاه عن موضِعه»[(٢)]. وقال ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: يُقلِّبونَ ألسِنَتَهم بالتحريف والزيادة»[(٣)]. وقال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يحرِّفونه بالتَّغيير والتَّبديل»[(٤)].

وليُّ الألسنةِ بالكتاب يَدخُلُ فيه التحريفُ اللفظيُّ والمعنويّ، وهذا التحريف قد يكون بالتلميح وقد يكون بالتصريح، قال العلّامةُ ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُخبرُ تعالى أنَّ مِن أهل الكتاب فريقًا ﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: يُميلونهُ ويحرِّفونه عن المقصود به، وهذا يشمل اللَّيَّ والتحريف لألفاظِه ومعانيه، وذلك أنّ المقصود من الكتاب حفظُ ألفاظِه وعدمُ تغييرها، وفهمُ المراد منها وإفهامُه، وهؤلاء عكَسُوا القضيَّة وأفهَموا غيرَ المراد من الكتاب، إما تعريضًا وإما تصريحًا، فالتعريض في قوله ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: يلوون ألسنتهم ويوهمونكُم أنَّه هو المرادُ من كتاب الله، وليس هو المراد، والتصريحُ في قولهم: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ وهذا أعظم جُرمًا ممن يقول على الله بلا علم، هؤلاءِ يقولونَ على الله الكذِبَ، فيجمَعون بين نفيِ المعنى الحقِّ، وإثباتِ المعنى الباطِل، وتنزيلِ اللفظِ الدالِّ على الحقّ على المعنى الفاسد، مع علمِهم بذلك»[(٥)].

=
البيان للطبري (٥/٥٢٢)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/٩٧)، والدر المنثور للسيوطي (٣/٦٤١).

(١) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، أبو خالد وقيل: أبو الوليد، القرشي الأموي المكّي، الإمام العلامة الحافظ شيخ الحرم، ثقةٌ فقيهٌ فاضل، كانَ صاحبَ تعبُّد وتهجُّد، طلبَ العلمَ حتى كَبِر وشاخ، وهو أوّل من دوّن العلم بمكة، توفي سنة ١٥٠هـ، أو بعدها. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣٢٥-٣٣٦)، وتهذيب التهذيب (٦/٤٠٢-٤٠٦)، وتقريب التهذيب (ص٣٦٣).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٥٢٣).

(٣) غريب القرآن لابن قتيبة (ص١٠٧).

(٤) الوجيز (١/٢١٩)، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١٨٣)، وتفسير القرآن لابن كثير (٣/٩٧).

(٥) تيسير الكريم الرحمن (٤/٢٠٥٥)، ويُنظر الرسالة التبوكية لابن القيم، ضمن مجموع الرسائل (ص٣٨-٣٩)،
=

- **المحرِّفون للكَلِم في القرآن:**

أكثر ما ذكر الله التحريف في كتابه عن أهل الكتاب، فإنَّ أكثرَ ما يقع التحريفُ منَ المنحرفين المنتسبين إلى أديان الرسل، والزاعمين في الظاهر أنَّهم مقرّون بالوحي الذي أنزل إليهم(١)، ومنهم أهلُ الكتاب، فقد حكى الله تعالى عنهُم تحريفَهم للكلِم في مواضع من كتابه، كقوله تعالى عن اليهود: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦].

ومنهم أيضًا المنافقون، كما حكاه الله تعالى عنهم في قولِه جلّ شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، فالذين ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ هم المنافقون، كما جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٢).

وقد جاءَ التحريفُ أيضًا عن المشركين، لكن على وجهٍ آخر، وهو أنَّهم طلبوا من النبي ﷺ تبديلَ القرآن ليوافِقَ أهواءَهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ﴾ [يونس: ١٥]، قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «التبديل الذي سألوه - فيما ذُكِر - أن يحوِّلَ آية الوعيد آيةَ وعدٍ، وآيةَ الوَعد وعيدًا، والحرامَ حلالًا والحلالَ حَرامًا، فأَمَر الله نبيَّه ﷺ أن يُخبِرَهم أنَّ ذلك ليس إليه، وأنَّ ذلك إلى من لا يُردُّ حكمه، ولا

=

وفي بعض كلام أهل العلم ما يدلّ على أنّ ليّ اللسان بالكتاب خاصٌّ باصطناعِ الكلام ونسبته إلى الله تعالى لفظًا أو معنىً، والله أعلم. يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٦١)، وهداية الحيارى لابن القيم (ص١١٤-١١٥).

(١) يُنظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٤/ ١١٣٠، رقم٦٣٥٢)، وابن المنذر كما في الدر المنثور للسيوطي (٣/ ٧٤)، ويُنظر: معالم التنزيل للبغوي (١/ ٦٧٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥/ ٢١٩).

يُتعقَّب قضاؤُه، وإنّما هو رسولٌ مبلِّغ، ومأمورٌ متَّبِـع»(١).

وعَودًا على أهل الكتاب، فقد وقع خلافٌ في نوع التحريف الذي وقع منهم، فأمّا التحريف المعنوي فوقوعهم فيه محلُّ اتفاقٍ بين أهل العلم، بل إنّ اليهود والنصارى يقرّ بعضهم على بعضٍ به، فاتفقت كلمة المسلمين والنصارى واليهود على وقوع التحريف في معاني التوراة والإنجيل(٢).

ومن الأدلّة عليه في كتاب الله قولُه تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، فقوله جلّ شأنه: ﴿مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ أي: من بَعدِ ما فَهِمُوه بجلاءٍ من اللَّفظ، فدلّ على أنَّ التحريفَ معنويٌّ؛ لأنّه هو التحريفُ المخالِفُ للمعنى المعقول المفهوم من الكلام، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ أي: يتأوّلونه على غير تأويله ﴿مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ أي: فهِمُوه على الجَلِيَّة، ومع هذا يخالفونه على بصيرةٍ ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنّهم مخطئُون فيما ذهبوا إليه من تحريفِه وتأويلِه»(٣).

وأمّا التحريف في الألفاظ، فجمهور أهل العلم على وقوعِه فيما في أيدي أهل الكتاب من التوراة والإنجيل، ولكن منهم من يقول إنّ ذلك التحريفَ كانَ قَبل مبعَثِ النبي ﷺ، ومنهُم من يقول إنَّه كان بعدَ بِعثته، ومنهم من يُثبِتُ الأمرين أو يجوِّزهما.

وهؤلاء القائلون بوقوع التحريف اللفظي، منهم مَن يجعل المحرَّف المبدَّل كثيرًا من ألفاظهما، ومنهم من يجعله أكثرَهُما، ومنهم من يُسرف حتى يجعل هذه الكُتب لا حُرمةَ لها، ومنهم من يقول إنّ الذي بدِّلت ألفاظه قليلٌ منهما، وهذا ما رجّحه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذكر أنّ التبديلَ في الإنجيلِ أظهرُ وأكثرُ منه في التوراة(٤).

---

(١) جامع البيان (١٣٦/١٢).

(٢) يُنظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٤١٨/٢-٤٥٢).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٤٦٠/١).

(٤) يُنظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٤١٨/٢-٤٥٢)، ومجموع فتاواه (١٠٤/١٣)، ويُنظر أيضًا: الفِصَل لابن =

وذهبت طائفة إلى أنَّ ألفاظَ التوراةِ والإنجيل لم تُبدَّل، ونُسِب هذا القول إلى ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو مرويٌّ عن وهب بن منبِّه[(١)]، وبه قال البخاري رَحِمَهُمَا اللَّهُ[(٢)].

ومِن أظهرِ ما يدلّ على وقوع التحريف اللفظي من أهل الكتاب الشواهدُ الكثيرةُ من كتبهم، التي يمتنع نسبتها إلى الله تعالى لما فيها من التناقُضِ والكذب والطَّعن في الأنبياء[(٣)]، بل جاء في كتاب الله تعالى ما يدلُّ على وقوع ذلك منهم، مثل ما جاء من ذمّهم على إبدالهم وصفَ النبي ﷺ المطابق له بوصفٍ آخر، جحودًا لنبوته والبشارة به في كتبهم، في قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩]، وقد جاء في سبب نزولها أنَّ صِفةَ النبيِّ ﷺ كانت موجودةً في كُتُبِ هؤلاء على ما هو عليه ﷺ، فعمَد أحبارُهم إلى تغييرها ليصُدُّوا الناسَ عن الإيمان به؛ لأنَّهم إذا وجدوا الوصفَ المذكور مخالِفًا لما عليه محمد ﷺ كذّبوه وأنكرُوه[(٤)]، فالآية إذن تقتضي وقوعَ أهلِ الكتاب في تبديلِ ألفاظِ كُتُبِهم[(٥)].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا

= حزم (١/٣١٣- ٣١٨)، وهداية الحيارى لابن القيم (ص١١٤-١١٥)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٥٢٢-٥٢٣)، وإظهار الحقّ لرحمة الله الهندي (٢/٤٢٧) وما بعدها.

(١) هو: وهبُ بن منبه بن كامِل اليماني، أبو عبد الله الأَبْناوي، التابعي الإمام العلامة الثقة، كان قاضي صنعاء، وكان يقول بالقدر ثمّ تركَ القول به، وُلد سنة ٣٤هـ وتوفي سنة بضع عشرة ومئة. ينظر: تهذيب الكمال (٣١/١٤٠-١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/٥٤٤-٥٥٧)، وتقريب التهذيب (ص٥٨٥).

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٨٩، رقم٣٧٣٥)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/٩٧)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٥٢٢، ٥٢٣).

(٣) ينظر أمثلةً كثيرة على تحريف ألفاظ الكتب التي بأيديهم في: الفصل لابن حزم (١/٢٠١-٣١٢)، وإظهار الحقّ لرحمة الله الهندي.

(٤) يُنظر: تفسير ابن أبي حاتم (١/١٥٤)، والوجيز للواحدي (١/١١٤)، ومعالم التنزيل للبغوي (١/٧٠).

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٣/١٣٠).

وَتُخۡفُونَ كَثِيرًا ﴾ [الأنعام: ٩١]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: يجعلُها حملتُها قراطيس، أي: قِطَعًا، تكتبونَها من الكتابِ الأصليِّ الذي بأيديكُم، وتحرِّفون مِنها ما تُحرِّفون وتبدِّلون وتتأوَّلون، وتقولونَ: هذا من عِندِ الله، أي: في كِتَابِه المنزَّل، ما هو من عند الله»[١].

- **خطورةُ التَّحريفِ وعاقبتُه:**

تحريف كلام الله عن مواضعه له عواقب أليمة في الدنيا والآخرة، وقد ذكر الله تعالى في كتابه ما فعله بالمحرِّفين المبدِّلين لكلامه سبحانه، فقال عن بني إسرائيل: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة: ٥٨ - ٥٩]، وقال: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٢]. فذكر سبحانه أنَّه عاقبهم على تبديلهم القول برجزٍ من السماء، والرِّجز هو العذاب[٢]، ووصَف تبديلَهم لكلامِه بالفسق وبالظلم.

والتحريفُ خيانةٌ عظيمةٌ لأمانة الكِتاب التي حُمِّلها أهلُه، وأُخِذ عليهم الميثاقُ بتبليغِه، فإمالتُه عن وجهه الذي أنزل عليه في مبناه أو معناه غِشٌّ وخيانةٌ لهذه الأمانة، فالتحريف «أعظمُ ناقضٍ لأمانةِ النقل في المباني، وأعظم مُفسدٍ لأمانة النَّظر في الاستدلال والمعاني»[٣]، وقد أخبر الله عن خيانة أهل الكتاب لهذه الأمانة وشِرائهم بِها ثَمنًا قليلًا، فقالَ تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ﴾[آل عمران: ١٨٧][٤].

وقد دلَّ كتاب الله تعالى على أنّ هذا التحريف من أنواع الكُفرِ بالكتاب، كما في قوله سبحانه:

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١١١/٦)، ويُنظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥٠٢/١).

(٢) يُنظر: جامع البيان للطبري (٧٢٩/١).

(٣) تحريف النصوص للشيخ بكر أبو زيد، ضمن "الردود": له (ص١١٤)، ويُنظر: الكتاب نفسه (ص١٢٩).

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب للرازي (١٣٣/٩-١٣٤).

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٢١]، جاء عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ [البقرة: ١٢١]، أنَّه قال: «والذي نفسي بيده، إنّ حقّ تلاوته أن يُحِلَّ حلاله، ويُحرِّمَ حرامَه، ويقرأَه كما أنزلهُ الله، ولا يحرِّفَ الكلمَ عن مواضعِه، ولا يتأوَّلَ منه شيئًا على غير تأويلِه»، وجاء نحوُه أيضًا عن ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا[١]، ومن خالف شيئًا من ذلك؛ بأن لم يحرِّم حرامه، أو لم يُحِلّ حلاله، أو حرّفه، أو تأوّله تأويلًا فاسدًا فإنَّه لم يتلُه حقَّ تلاوته.

وموضع الشاهد هو أنّ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ يدلُّ بمفهومِه على نفيِ الإيمان عمّن لم يتلُهُ حقّ تلاوتِه، قال الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ: «فأخبر الله جل ثناؤه أنّ المؤمنَ بالتوراة هو المتَّبعُ ما فيها من حلالِها وحرامِها، والعاملُ بما فيها من فرائض الله التي فرضها فيها على أهلها، وأن أهلَها الذين هم أهلها من كان ذلك صفتَه، دون من كان محرِّفًا لها مبدِّلًا تأويلَها، مغيِّرًا سُنَنَها تاركًا ما فَرَض الله فيها عَليه»[٢]، وسبب نفيِ الإيمان عن المحرِّفين له؛ هو أنّ تحريف الكتاب هو كفرٌ ببعضه، فإنَّه إذا حرَّف المعنى أو بعض اللفظ فقد كفرَ بالقدر الذي حرَّفه[٣]، ولذا قال تعالى بعدَها مصرّحًا بذلك المفهوم[٤]: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ فجعلَ الكُفرَ به مقابِلًا لتلاوته حقَّ التِّلاوة دُون تركٍ لاتِّباعه أو تحريفٍ لمدلوله. قال الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ: «يعني بقوله جل ثناؤه: ﴿يَكْفُرْ ﴾ يجحد ما فيه من فرائض الله، ونبوة محمد ﷺ، وتصديقِه، ويبدِّلُه، فيحرِّفُ تأويلَه؛ أولئكَ هُمُ الذين خسروا عِلمَهم وعَملهم فبَخَسُوا أنفُسَهم حظُوظها مِن رَحمةِ الله واستبدلوا بها

---

(١) أثر ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/٢٨٨)، والطبري في جامع البيان (٢/٤٨٩). وأمّا أثر ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: فرواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (ص٢٦٦، رقم٣٨٧)، والطبري في جامع البيان (٢/٤٨٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢١٨، رقم١١٥٧)، والحاكم وصححه (٢/٢٦٧).

(٢) جامع البيان للطبري (٢/٤٩٥).

(٣) يُنظر: إرشاد العقل السليم أبي السعود (١/٢٤٩).

(٤) يُنظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٦٩٧).

سخَطَ الله وغضبه»(١).

والتحريف المعنوي بخُصوصِه هو نوعٌ من النفاق في الإيمان بالكتاب، لأن إنكار معناه الباطن مع الإقرار بلفظه الظاهر هو مِن الإيمان الظاهر المقارن للردّ والكفر الباطن، وهذه حقيقةُ النِّفاق(٢)، ولذا حكى الله التحريف عن المنافقين، وهم ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

وممّا يدلّ على أن تحريف الكتاب هو من الكفر ببعضه(٣)، ويبيِّن أيضًا ما يترتَّب على ذلك من الوعيد؛ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]، فجعل هذه الأفعال منهم مسارعةً في الكفر، ومنها تحريفُهم الكلم عن مواضعه، كما أنَّه ذكرَ عن هؤلاء المحرِّفين أنَّهم: ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُواْ﴾، أي: إن آتاكم محمَّدٌ ما يوافِقكم من الحُكم الذي حرّفتم الكتاب إليه فاقبلوه وإلا فاحذروه(٤)، وهذا من نوعِ الكفرِ ببعض الكتاب كما تقدّم بيانه في موضعه(٥)، ثمّ ختم الآية بتوعّدهم على ذلك بالخِزي في الدنيا، والعذابِ العظيم في الآخرة.

ومن الوعيد على التحريف ما جاء من الوعيد على الإلحاد في آيات الله، الذي يشمل تحريفها كما سبق، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ

(١) جامع البيان (٢/٤٩٦).
(٢) يُنظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢٤).
(٣) يُنظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/١٢٨).
(٤) يُنظر: جامع البيان للطبري (٨/٤٢٣-٤٢٧).
(٥) ينظر: (ص٢٨٧).

ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [فصلت: ٤٠]، قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فتوعَّد تعالى من ألحدَ فيها بأنّه لا يخفى عليه، بل هو مُطَّلعٌ على ظاهِرِه وباطِنِه، وسيُجازِيه على إلحاده بما كان يعمل»[١].

وممّا يدلُّ على ذمِّ التحريفِ أيضًا والوعيد عليه: ما جاء في ذم كتمان الحقّ مع العلم به، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِۙ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩] وكذلك ما جاء في ذمِّ لَبس الحقِّ بالباطل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، فأمَّا دُخول التحريف في كتمان الحق؛ فإنّ المحرِّف الذي حرّف كلام الله من بعد ما عقَلَه، قد كتمَ لفظَهُ الحقّ إن كان تحريفه لفظيًّا[٢]، أو كتمَ معناه الذي أراده الله إن كان تحريفه معنويًّا. وأمّا لَبس الحقِّ بالباطل فإنّ المحرِّف يلبس الحقّ الذي أنزله الله بالباطل الذي أدخلهُ هو في تحريفه، فيخلط كلام الله بالكلام المحرَّف، ولذا قال ابن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: في قوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: «الحقُّ: التوراة التي أنزل اللهُ تعالى ذِكرُه على موسى، والباطل: الذي كتبوهُ بأيديهم»[٤]. وسيأتي تفصيل هذين المسلكين - الكتمان، ولَبس الحقّ بالباطل - في مبحثين مستقلّين بإذن الله[٥]، وإنّما المقصودُ هنا الإشارةُ إلى تضمُّنِهما تحريف الكلم.

وتتميمًا لبيان خطورة التحريف؛ يجدر التَّنبيهُ على أنَّ تحريفَ المعنى وحدَه لا يقلُّ خطورةً عن

---

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١٥٧٦/٤).

(٢) يُنظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (٥٦٨/١).

(٣) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العُمَري مولاهُم المدني، كانَ صاحبَ قُرآن وتفسير، ضعيفَ الرواية. صنّف: «التفسير»، و«الناسخ والمنسوخ». توفّي سنة ١٨٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٤٩/٨)، وتهذيب التهذيب (١٧٨/٦).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٦٠٧/١).

(٥) ينظر: (ص ٧٨٣، ٨٣٧).

تحريف اللفظ، بل هو من بعض الوجوه شرٌّ منه وأخطر، ويبيِّن ذلك العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موازنةٍ بين النوعين، فيقول بعد ذِكرِه أصحابَ تحريف المعنى: «وأصحابُ تحريف الألفاظ شرٌّ من هؤلاء من وجهٍ، وهؤلاء شرٌّ من وجهٍ، فإنّ أولئك عدَلوا باللفظ والمعنى جميعًا عمَّا هُما عليه؛ فأفسَدُوا اللفظ والمعنى، وهؤلاء أفسدوا المعنى وتركوا اللفظ على حاله، فكانوا خيرًا من أولئك من هذا الوجه، ولكنَّ أولئك لما أرادوا المعنى الباطل حرَّفوا له لفظًا يصلحُ له؛ لئلّا يتنافر اللفظُ والمعنى، بحيث إذا أُطلق ذلك اللفظ المحرَّف فُهِم منه المعنى المحرَّف، فإنَّهم رأوا أنّ العُدول بالمعنى عن وجهه وحقيقتِه مع بقاءِ اللفظ على حاله ممّا لا سبيل إليه، فبدؤوا بتحريف اللفظ ليستقيم لهم حكمُهُم على المعنى الذي قصدوا»[(١)]. ويُفهم من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أصحاب تحريف المعنى ناقَضُوا بين اللفظ ومعناه، فمع أنَّهم لم يمسُّوا اللفظَ بالتبديل، إلّا أنَّهم أفرغوه من دلالته على الحقّ، وجعلوه دالًّا على معنىً باطل، فقدحوا فيه من هذه الجهة.

وهُناكَ وجهٌ آخر لكون تبديل المعنى أشدَّ خطرًا، وهو أنَّه أَيسرُ قَبولًا عند الناس وأكثرُ رواجًا من تبديل اللَّفظ، فكان أشدَّ خُطورةً وأعظمَ ضررًا من هذه الجهة[(٢)]. بل هذه الجهةُ تجعلُهم أخطَرَ مِن أعداءِ الدين الصريحين المنابِذين له، كما قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا أهل التأويل: «يَدْعُون المسلمَ من باب القرآن والسنّة وتعظيمِهما، وأنّ لنصوصِهما تأويلًا لا يوجد إلّا عند خواصِّ أهل العلم والتحقيق، وأنّ العامَّة في عَمىً عنه؛ فضرَرُ هذه الفِرقة على الإسلام وأهلِه أعظمُ من ضَرر أعدائِه المنابِذين له، ومَثلهم ومَثَلُ أولئك: كمَثَل قومٍ في حِصنٍ حاربهم عدوٌّ لهم، فلم يطمع في فَتحِ حِصنهم والدُّخولِ عليهم، فعمَد جماعةٌ من أهل الحِصن ففتحوه لهُ وسلَّطُوهُ على الدخولِ إليه، فكانَ مُصابُ أهلِ الحِصن من قِبَلِهم»[(٣)].

وممّا يبيِّن ما في تحريف المعاني من الضرر والخطورة، ما وقع لأهل الكتاب لـمّا حرّفوا معاني

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/٩٣٧-٩٣٨).
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٨- ٣٥٩).
(٣) الصواعق المرسلة (١/٣٥٠).

كُتُبِهم، وكيف كان ذلك سببَ انحرافهم وتفرُّقهم، وموجِبًا لعذابهم وهلاكِهم، كما بيّنه الإمامُ ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فالتأويل هو الذي فرَّق اليهود إحدى وسبعين فرقةً، والنصارى ثنتين وسبعين فرقةً، وهذه الأمَّةَ ثلاثًا وسبعين فرقة. فأمّا اليهود فإنَّهم بسبب التأويلات التي استخرجُوها بآرائِهم من كتُبِهم صارُوا فِرَقًا مختلفةً بعد اتفاقِهم على أصلِ الدين والإيمان بما في التوراة والزبور وكتبِ أنبيائهم التي يدرسونها ويؤمنون بها، وبسبب التأويلاتِ الباطلة مُسِخوا قردةً وخنازير، وجرى عليهم من الفتن والمحن ما قصَّه الله، وبالتأويل الباطل عَبدُوا العجل، حتى آل أمرُهم إلى ما آل، وبالتأويل الباطل فارقُوا حكم التوراة، واستحلُّوا المحارم، وارتكبوا المآثم، فهم أئمَّة التأويلِ والتحريفِ والتبديل، والناسُ لهُم فيه تبعٌ، فلا تبلغُ فِرقةٌ مبلغَهُم فيه، وبالتأويلِ استحلُّوا محارمَ الله بأقلِّ الحِيَل، وبالتأويلِ قَتَلوا الأنبياء، فإنَّهم قتلوهُم وهم مصدِّقون بالتوراة وبموسى، وبالتأويلِ والتحريف حلَّت بهم المَثُلات، وتتابعت عليهم العقوبات، وقُطِّعُوا في الأرض أممًا، وضُربت عليهم الذِّلَّةُ والمسكنة، وباءوا بغَضَبٍ من الله، وبالتأويل دَفَعُوا نبوَّةَ عيسى ومحمد صلوات الله وسلامه عليهما، وقد استُهلَّت التوراة وكتُبُ الأنبياء بالبشارة بهما وظهورهما، ولا سيَّما البشارات بمحمد ﷺ؛ فإنَّها متظاهرةٌ في كتُبِهم بصفة رسول الله ﷺ ومخرجِه ومبعثِه ودعوتِه وكتابِه وصِفة أمتِه وسيرتِهم وأحوالِهم، بحيث كان علماؤهم لـمّا رأَوهُ وشاهدوهُ، عرفوهُ معرفتَهم أبناءَهم، ومع هذا فجَحَدُوا أمرَه ﷺ... بالتأويلاتِ التي استخرجوها من تلك الألفاظ التي تضمَّنَتها البِشارات، حتى التبَسَ الأمرُ بذلكَ على أتباعِهِم ومن لا يعلمُ الكتابَ إلّا أمانيّ، وخُيِّل إليهم بتلك التأويلاتِ... أنَّه ليس هو، فسَطَوا على تلك البشارات بِكتمانِ ما وَجدُوا السبيل إلى كتمانه، وما غُلبوا عن كِتمانه حرَّفوا لفظَه عن ما هو عليه، وما عَجَزوا عن تحريف لفظه حرَّفوا معناه بالتأويل»[1].

ثمّ قال: «وأمّا فسادُ دين النّصارى من جهة التّأويل: فأوَّلُ ذلك ما عَرَض في التوحيد الذي هو عمود الدين، فإنّ سلف المثلِّثَة قالوا في الربوبيَّة بالتثليث، وحديثِ الأقانيم، والأب والابن وروح

(١) المصدر السابق (١/٣٥٥-٣٥٨).

القدس، ثمّ اختلف من بعدهم في تأويل كلامهم اختلافًا تباينوا به غايةَ التبايُن، وإنّما عرض لهم هذا الاختلاف من جهة التأويلات الباطلة، وكانت حالهم فيما جنت عليهم التأويلات الباطلة أفسَدَ حالا من اليهود، فإنَّهم لم يصلوا بتأويلهم إلى ما وصل إليه عُبَّادُ الصليب من نِسبةِ الرَّبِّ تعالى إلى ما لا يليق به ثمّ دفعوا بالتأويلات إلى إبطالِ شرائع التوراة، فأبطلوا الختان، واستحلوا السَّبت، واستباحوا الخِنزير، وعطَّلوا الغسل من الجنابة... فاضمحلَّ الدين، وخرجوا منه خروج الشعرة من العجين!»[١].

- **سببُ التَّحريف وحَالُ أهله:**

بيَّن اللهُ تعالى في كتابه مكامِنَ نفوسِ المحرِّفين، ودوافعَهم التي آلَت بهم إلى تحريف الكلم عن مواضعه، والذي دلَّ عليه القرآن الكريم أن سببَ الوقوعِ في تحريف الكلِم هو فسادُ القلوبِ وقسوتُها وضعف قابليَّتها للإيمان، فلا تَقبلُ من كلام الله ما يخالف اعتقاداتِها ومُراداتِها الباطلة، وهي لِقَسوَتِها لا تقبل وحيَ اللهِ تعالى؛ فإنَّها لما قَسَت وجمُدت لم تعُد تستقبل الخير، كحالِ الحِجارة الصمّاء التي إذا نزل المطر لم تقبله، بل تَحرِفُه ليسيل عنها ويتجاوَزَها إلى غيرها.

وممّا دلَّ على ذلك من كتاب الله، قوله جلّ وعلا: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣]، فقوله تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾ بيانٌ لنتيجة قسوةِ قلوبهم[٢]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: فسدت قلوبهم فقسَت، وصار من سجيَّتِهم تحريفُ الكلم عن مواضعه، وتركُوا الأعمال التي أُمِروا بها، وارتكَبوا ما نُهوا عنه»[٣]، وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فذَكَر أن قسوة قلوبِهم أوجبت لهم خَصلتين مذمومتين، إحداهما: تحريفُ الكلم من بعد مواضعه، والثانية: نسيانُهم حظًا ممّا ذكروا به»[٤].

---

(١) المصدر السابق (١/٣٥٨-٣٥٩).

(٢) يُنظر: الكشاف للزمخشري (٢/٢١٦)، ومفاتيح الغيب للرازي (١١/١٩١).

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٣/٤٢٣).

(٤) بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب، ضمن مجموع رسائله (٤/٨١).

وشبيهٌ بهذه الآية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، فأخبرَ جلَّ وعلا عن قسوة قلوبِ اليهود، وشبّهها في قساوتها وعدم منفعتها بالحجارة أو ما هو أشدُّ منها قسوة، بل جعَل الحجارة خيرًا حالًا من قلوبهم، ثمّ قال سبحانه عقِبها مخاطبًا نبيه ﷺ والمؤمنين، قاطعًا طمعَهم عن إيمان اليهود(١): ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، فقطعَ الطمع من إيمانهم؛ لما يقع مِنهُم من تَحريفِ كلامِ الله بعد فَهمِه، وجعل ذلك دليلًا على عَدَم قابليّتهم للإيمان والانقياد للحقّ.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ أيها المؤمنون ﴿أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ﴾ أي: ينقاد لكم بالطاعة هؤلاء الفرقة الضالة من اليهود، الذين شاهد آباؤهم من الآيات البينات ما شاهدوه، ثمّ قست قلوبهم من بعد ذلك، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾»(٢).

ويدلّ لذلك أيضًا أنّ الله تعالى لمّا ذكر تحريف اليهود والمنافقين للكلم ذكر ما يدلّ على فساد قلوبهم فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، فقوله جلّ شأنه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ دليلٌ على أن هؤلاء الواقعين في تحريف الكلم وغيره من المسالك الباطلة المذكورة في الآية هم أصحابُ قلوبٍ دَنِسةٍ فاسدة، ولم يُرد الله أن يطهِّرها لما تقتضيه حكمته سبحانه.

وقد نبّه على هذا الاستدلال العلّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «فإنّها لو طهُرت لما أعرَضَت عن الحقِّ وتعوَّضت بالباطِل عن كلام الله تعالى ورسولِه... قال عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "لو طهرت

(١) يُنظر: الوجيز للواحدي (١/١١٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/٤٦٠).

قلوبنا لما شبعَت من كلام الله"[١]. فالقلبُ الطاهرُ لكمالِ حياته ونوره وتخلُّصِه من الأدران والخبائث لا يشبعُ من القرآن، ولا يتغذَّى إلَّا بحقائقه، ولا يتدَاوَى إلَّا بأدويتِه، بخلافِ القلبِ الذي لم يطهِّره الله تعالى فإنَّه يتغذَّى من الأغذية التي تناسِبُه، بحَسَب ما فيه من النَّجاسة؛ فإنَّ القلبَ النَّجِسَ كالبدَن العليلِ المريض لا تُلائمه الأغذية التي تلائم الصحيح. ودلَّت الآيةُ على أنَّ طهارة القلب موقوفةٌ على إرادة الله تعالى وأنّه سبحانه لمَّا لم يُرد أن يطهر قلوب القائلين بالباطل المحرِّفين للحقِّ لم يَحصُل لها الطهارة»[٢].

فالحاصِل أنّ أهلَ الكتابِ اتَّبعوا أهواءَهم وفسدَت قلوبُهم، وناقضُوا الكتابَ الذي أنزلهُ الله إليهِم، فلم يقدِروا أن يُظهِروا الكفرَ به جملةً، ولا قبِلت قلوبهم الانقيادَ له، فلم يكُن منهُم إلَّا أن حرَّفوا كلامَ اللهِ لئلّا يُحتجَّ به على خلاف تلك الأهواء[٣].

وقد حذّر الله تعالى المؤمنين من التشبّه بأهل الكتاب في هذا الأمر، وحثَّهم على نقيضِ ذلك، وهو أن تخشعَ قلوبُهم وتلينَ لما أنزله الله من الحقِّ قابلةً له بلفظِه ومعناه، فقال جلّ شأنه: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نهى الله المؤمنين أن يتشبَّهوا بالذين حُمِّلوا الكتاب قبلَهم من اليهود والنصارى، لما تطاوَلَ عليهِم الأمدُ بدَّلوا كتابَ اللهِ الذي بأيدِيهم واشترَوا به ثَمنًا قليلًا، ونبذُوه وراءَ ظُهورهم، وأقبَلوا على الآراءِ المختلِفة والأقوالِ المؤتفكة»[٤].

ويضافُ إلى ما سبقَ من الأدلةِ على أن سببَ التحريفِ فسادُ القلب، ما جاء من الأدلّة العامّة على أنّ فسادَ القلب سببٌ لحرمان صاحبِه من الإيمان - الذي يدخل فيه قبولُ آي الكتاب على

(١) رواه عبد الله بن أحمد في زوائده على الزهد (١/ ٢٤٤، رقم٦٨١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ٣٠٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٥٩٣، رقم٥٢٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٣٩).

(٢) إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٩٣-٩٤).

(٣) يُنظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢١)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٦/ ١٤٣).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٣/ ٤٢٣).

وجهها لفظًا ومعنىً دون تحريف – وهي كثيرةٌ، كقوله تعالى: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَـٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وقوله جلّ شأنه: ﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ٣٣].

بل قد دلّت النصوص على أن فسادَ القلب موجِبٌ لأن يصيرَ الوحيُ سببًا للمزيدِ من الضلال والانحراف، لأنَّ كلَّ ما ينشأُ عن فَسادِ القلب من ردٍّ للوحي هو ازديادٌ في الكفر، وانحطاطٌ في الضلال، ومن ذلك قوله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله عن القرآن: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢]. وإذا عُلم أنّ التحريفَ من مسالكِ الباطل، وهو من الكُفر ببعضِ الكتاب، فإنَّ هذه الأدلَّةَ تشملُه، ويكون الازديادُ منه ازديادًا من الضلال والانحراف، زيادةً ناشئةً عن مرض القلب وفساده.

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تحريفِ الكَلِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

اختصَّ الله تعالى هذه الأمَّة بأن تكفَّل لها بِحِفظِ كِتابِها من التَّحريف الذي طالَ الكُتُبَ التي قبلَها، فألفاظُ القرآن لم تزَل هي ألفاظَه التي أنزلها الله على نبيِّه محمدٍ ﷺ، منقولةً بالتواتر عبر أجيال الأمة. وأمّا معانيه فإنّ الله أبقى في الأمّة طائفةً ظاهرةً على الحقّ، تحفظُ معاني كتاب الله، وتنفي عنهُ تحريف الغالين وانتحالَ المُبطلين وتأويلَ الجاهلين، فكتب الله بهم حفظ هذا الدين. وكذلك السنّة النبوية، قيّض الله لها من أهل الحديث من أفنَوا أعمارهم في جمعِها وحفظها وتدوينها، والفحصِ عن حال رواتِها وتواريخِهم ونقدِهم، ثمّ تمييز المقبول والمردود منها.

ومعَ ذلك فقد سعى أهلُ البِدَعِ في كتابِ الله مُعاجِزين، وحاولُوا ذلك جَهدَهم، طلبًا لأَن يبدِّلوا كلام الله ويغيِّروه، باغينَ له العِوَج والتحريف، فلم يحصُل لهم ما أرادوا، ولا نالُوا ما أمّلوا.

ولقد كان سعيُ المتكلِّمين في التحريفِ نتيجةً لازمةً لمنهَجِهم في التعامُل مع الوَحي، فإنّ إعراضَهم عن الكتاب والسنّة في باب معرفة الله وصفاتِه وإقبالَهم على ما يسمُّونه بالمعقولات أدّاهم إلى أن وقعوا في تعطيل الصفات وانحرفوا في غالِب أصول الدين، ثمّ نظروا في نصوص الكتاب والسنّة وقدِ استقرَّ لديهم ذلكَ الباطل، فوجدوا أنّها تخالف النتيجة التي وصلوا إليها، مع كون أكثرِهم يقرُّون بالإيمانِ بالوحي ولو في الظاهِر، فلم يكن أمامهم سوى أحدِ أمرين: إمَّا أن يتركوا طريقهم ليسلكوا طريق الوحي ويُمرُّوا نصوصه كما جاءت، وهذا صعبٌ على من تمكّنت من قلبه الأهواء والشُّبهات المضلّة، وإمَّا أن يلوُوا نصوصَ الوحي بإعمال التحريف والتبديل فيها ليصيِّروها موافقةً لطريقهم.

ويبيِّن لزومَ التحريف لمنهج المتكلِّمين ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ من أن كلّ من عارض الوحي بعقله فلا بدّ له من أن يقع: في تكذيبِ الوحي الذي

عارضه، أو في كتمانه، أو في تحريفه عن وجهه، أو في تفريغه من معناه وإبقائه لفظًا مجرّدًا عن معنىً[(١)]. فالأول - وهو التكذيب - يسلكه المتكلِّمون فيما أمكنهم التصريحُ بردِّه من النصوص، كما يفعلون بأكثَرِ السنّة أو بجميعها، وأمّا الكتمان فيسلكونه فيما يمكنهم كتمانه من النصوص، لا سيّما عند الجهّال، أو في مثل الأحاديث قليلة الاشتهار، والآثارِ الواردة عن السلف في إثبات الصفات وذمّ المعطِّلة. وأمّا ما لم يمكنهم تكذيبه ولا كتمانه كالقرآن الكريم، فإنّهم يستعملون معه أحدَ مسلكين: إما تبديلَه وتحريفَه عن مواضعه، ويسمُّون ذلك بالتأويل، وإما تفريغَه من معناه وتجهيلَ سامعه من محتواه وجعلَه بمنزلة الأميِّ الذي لا يعلم الكتاب إلّا أمانيّ، ويسمُّون ذلك بالتفويض، والتفويض هو نوعٌ من التحريف كما سيأتي، فتبيّن أنّ مذهبهم يقتضي مَسلكَ التحريف على كلّ احتمال.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن بيَّن موافقة مسالكِ أهلِ البدعِ لما ذمّه القرآنُ من مسالِك أهلِ الباطل: «ثمَّ إنّ هؤلاء لهم حالان: تارةً يرونَ تحريفَ النصوص على وَفقِ آرائهم، ويُسمُّون ذلك تأويلًا، وتارةً يرون الإعراض عن تدبُّرها وعَقلِها، ويسمُّونه تفويضًا. فهم بين التحريفِ والأُميَّة، منهم من يُوجِب هذا، ومنهم من يوجِب هذا، ومنهم من يستحبُّ هذا، ومنهم من يَستَحِبُّ هذا، ومنهم من يوجِب أو يستَحِبُّ هذا لطائفةٍ وهذا لطائفة، أو هذا في حالٍ وهذا في حال[(٢)]... ثمّ مَن كان مؤمنًا لا يكون هذا حالَه في جميع القرآن، لكن في بعضِه أو في كثيرٍ منه، كما عليه طوائف من أهل الكلام ومن اتبعهم، وربما فعل ذلك في أكثر القرآن، كحال الفلاسفة من القرامطة والباطنية ونحوهم»[(٣)].

وقد دلّ على هذا التَّلازمِ ما سبق بيانه في المطلبِ السابق، مِن كَون الدافع إلى التحريف فسادَ

---

(١) يُنظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص١٩-٢١، ٢٤)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١٠٤٨/٣-١٠٥١)، وإغاثة اللهفان، له (٩٣/١-٩٤)، وشفاء العليل، له (٢١٠/١).

(٢) يُنظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد القاضي (ص١٦٧-١٧٠).

(٣) جواب الاعتراضات المصرية (ص٢٣).

القُلوب وقسوتَها، كما يشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، فإنَّ الشُّبُهاتِ الكلاميّةَ أفسدت على المتكلِّمين قلوبَهم، وأبدلت بنورِ الإثبات واعتقاد الكمالات في صفات الرب: ظلمةَ التعطيل والنفيِ المكسوِّ بالتنزيه المزعوم، فأظلمت قلوبهم، وقَسَت عن قَبول ما يخالف ذلك، فلم تعد تخشَعُ لآيات الصفات من ذكر علوِّ الرب على خلقه، وكمال ربوبيَّته وخلقه وتصرُّفه فيما يشاء متى شاء، وتكليمه لعباده، وحكمتِه ورحمته، ورضاه وغضبه، وغير ذلك ممّا لا تقبله قُلوبُ المتكلِّمين، ونتيجةً لذلك صار من سجيَّتهم إمالةُ الآيات التي لا تقبلها قلوبهم إلى وجهٍ تصير به مقبولةً لديهم.

- **موافقةُ المتكلِّمين لأهلِ الكتاب في تحريفهم الكَلِم:**

المتكلِّمون - بتحريفهم للكلِم - قد وقعوا في الموافقة الظاهرة لأهل الكتاب الذين ذمّهم الله على تحريف ما أنزله إليهم، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا تبيَّن أن من أعرض عن الكتاب وعارضَه بالمعقولات، لا بدَّ له من كتمانٍ أو كذِبٍ أو تحريفٍ أو أميَّةٍ مع عدم علم - وهذه الأمور كلُّها مذمومة - دلَّ ذلك على أن هؤلاءِ مذمومُون في كتاب الله، كما ذم الله أشباهَهُم من أهل الكتاب، وأن هؤلاءِ وأمثالَهم دخلوا في قوله ﷺ الذي ثبت عنه في الصحيح، الذي قال فيه: "لتتبعُنَّ سنن من كان قبلَكم حذوَ القُذَّة بالقذّة، حتى لو دخلوا جحرَ ضَبٍّ لدخلتموه، قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟"[(١)]»[(٢)].

بل يشير العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن نفس تأويلاتهم وعباراتِهم مشابهةٌ لتأويلات أهل الكتاب، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تأويلاتِ النَّصارى لكتُبهم: «فلو تأمَّلتَ تأويلاتِهم لرأيتَها واللهِ من جنسِ تأويلات الجهميَّةِ والرافضةِ والمعتزِلة، ورأيتَ الجميعَ من مِشكاةٍ واحدة، ولولا خوفُ

---

(١) سبق تخريجه (ص٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٢٧)، ويُنظر: التوحيد لابن خزيمة (١/٢٢)، وبيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب، ضمن مجموع رسائله (٤/٨١-٨٢).

التطويل لذكرنا لكَ تلك التأويلات؛ ليُعلم أنّها وتأويلاتِ المحرفين من هذه الأمة:

رضيعا لبانٍ ثديَ أُمٍّ تقاسَما بأسحمَ داجٍ عَوضُ لا نتفرقُ[١]

ولو رأيتَ تأويلاتِهم لنُصوصِ التوراةِ في الأخبار والأمر والنهي، لقلت: إنّ أهل التأويل الباطل من هذه الأمّة إنّما تلقَّوا تأويلاتِهم عنهُم، وعَجِبتَ من تشابُهِ قلوبِهم وقوعَ الحافِرِ على الحافر، والخاطِرِ على الخاطر»[٢].

- **وقوعُ المتكلِّمين في التَّحريف بنوعَيه؛ اللفظِي والمعنوي:**

التحريف الذي سلّطه أهل الكلام عمومًا على النصوص كان على النوعين: اللفظي والمعنوي، فأمَّا التحريف اللفظي فإنَّه وقعت من بعضهم - لا سيّما الغلاةِ منهم - محاولاتٌ لتحريف النصوص التي لم توافق عقائدهم، وإن كان جمهورُهم ينكرون هذا، ويقرِّرون سلامة القرآن من التحريف والتبديل[٣].

وقد ذكر الباقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ التغييرَ في القرآنِ وإحداثَ وجوهٍ جديدةٍ في قراءتِه مذهبٌ لبعضِ المتكلِّمين، فقال: «وقال قومٌ من المُتكلِّمين إنَّه يسوغُ إعمالُ الرأيِ والاجتهادِ في إثباتِ القرآن وأوجُهٍ وأحرفٍ، إذا كانت تلك الأوجهُ صوابًا في اللُّغة العربيَّة، وممّا يسوغُ التكلّم بها، ولم تقُم حجةٌ بأنَّ النبيَّ ﷺ قرأَ تلك المواضعَ بخلافِ موجَب رأي القائسين، واجتهادِ المجتهِدين. وأبى ذلك أهلُ الحقّ وأنكروه، وخطَّؤوا من قال بذلك وصارَ إليه»[٤].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر بعض الآيات في ذمّ المحرفين: «والتحريفُ قد فُسِّرَ بتحريفِ التنزيل، وبتحريفِ التأويل. فأمّا تحريفُ التأويل فكثيرٌ جدًّا، وقد ابتُلِيت به طوائف من

---

(١) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس (ص٣٣)، ولفظه فيه: «رضيعَي لَبانٍ ثديَ أمٍّ تحالَفا...».

(٢) الصواعق المرسلة (٣٦١/١)، وينظر: الكافية الشافية لابن القيم أيضًا (ص١١١).

(٣) يُنظر: موقف المُتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن (١١٣/١-١١٤).

(٤) الانتصار للقرآن (٢٥/١).

هذه الأمة، وأمّا تحريف التنزيل فقد وقع في كثيرٍ من الناس، يحرِّفون ألفاظَ الرسول، ويروون الحديثَ بروايات منكَرَة. وإن كان الجهابذة يُدفعون ذلك، وربما يُطاول بعضهم إلى تحريف التنزيل (أي القرآن)، وإن لم يمكنه ذلك، كما قرأ بعضُهم: "وكلم اللهَ موسى تكليمًا"»[١].

وهذا الذي ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تحريف قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء: ١٦٤]، هو ما وقع من بعض المعتزلة، المنكرين لصفة الكلام، القائلين بخَلق القرآن، فإنَّهم رَأَوا الآيةَ قد نقضَت عليهم بدعتَهم المنكَرة؛ إذ إنّ تكليمَ اللهِ لموسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ جاءَ فيها مؤكَّدًا، ولم يبقَ لديهم طريقٌ لحملِها على غيرِ حقيقة الكلام المعهودة[٢]، فاحتالُوا لتغيير الحركة، ليصيرَ الكلام صفةً لموسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وحرَّفوا كلامَ الله عياذًا بالله من غضبه.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال بعضُهم لأبي عمرِو بن العلاء[٣]، أحدِ القرّاء السبعة: أُريدُ أن تقرأ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهَ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، بنصبِ اسمِ الله، ليكونَ موسى هو المتكلِّمُ لا الله! فقال أبو عمرو: هَبْ أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنعُ بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟! فبُهِت المعتزلي!»[٤].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٦١)، ويُنظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٩٣٦/٣-٩٣٧).

(٢) قال النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمعَ النحويُّون على أنك إذا أكدتَ الفعل بالمصدر لم يكن مجازًا». إعراب القرآن (٥٠٧/١)، وقد جاء ذلك عن أئمة اللغة كالفراء وثعلب، يُنظر: التفسير الوسيط للواحدي (١٤٠/٢)، وتفسير السمعاني (٥٠٣/١)، وزاد المسير لابن الجوزي (٢٥٦/٢)، والتمهيد للباقلاني (٢٤٣).

(٣) هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العريان التميمي ثمّ المازني البصريّ، اختُلف في اسمِه على عدّة أقوال أشهرها أن اسمه «زَبّان» أو «العريان»، شيخُ القرّاء والعربية. انتهت إليه الإمامةُ في القراءَة بالبصرة، وكانَ ثقةً. اشتهرَ بالفصاحةِ والصِّدق وسَعة العلم. وُلد بمكّة سنة ٦٨هـ وقيل: سنة ٧٠هـ وماتَ بالكوفة سنة ١٥٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٦-٤١٠)، ومعرفة القراء الكبار (١٠٠/١-١٠٥)، وتهذيب التهذيب (١٧٨/١٢-١٨٠)، وتقريب التهذيب (ص٦٦٠).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١٧٧/١)، وينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١٠٣٧/٣)، وحكى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان تلبيس الجهمية (٣٠٣/٣) أنّ هذا القائل لأبي العلاء هو – فيما يُروى–: =

وقد ساق الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ خبرًا عن أبي بكر بن عيّاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١)، أنّه جاءه رجل فقال: «سمعتُ رجلًا يقرأ: "وكلّم اللهَ موسى تكليما" فقال أبو بكر: ما قرأ هذا إلّا كافر، قرأتُ على الأعمش، وقرأ الأعمشُ على يحيى بنِ وثّاب(٢)، وقرأَ يحيى بنُ وثّابٍ على أبي عبد الرحمن السُّلَمي(٣)، وقرأ أبو عبد الرّحمن السُّلَميُّ على عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقرأ عليُّ بن أبي طالبٍ على رسولِ الله ﷺ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]»(٤).

=

عمرو بنُ عبيد، رأسُ المعتزلة، ومعَ كونه معاصِرًا للجهم، لم أقِف على من ذكر عنه القولَ بخلق القرآن ونفيِ صفة الكلام، سوى الشَّهرَستاني في الملل والنحل (٦٩/١)، وليس هو دقيقًا في نقل بعض المقالات (ينظر: منهاج السنّة ٣٠٤/٦)، وقد نصّ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح الأصبهانية (ص٤٩٠) أنّ المعتزلة زمن عمرو بن عبيد «لم يكونوا جهميّة، وإنّما كانوا يتكلّمون في الوعيد وإنكار القدر، وإنّما حدث فيهم نفيُ الصِّفاتِ بعد هذا، ولهذا لمّا ذكر الإمام أحمد بن حنبل في "ردّه على الجهمية" (راجِعه: ص٢٠٧) قولَ جهمٍ، قال: "فاتّبعه قومٌ من أصحابِ عمرو بن عبيدٍ وغيرِه"...».

(١) هو: أبو بكر بن عيّاش بن سَالم الأسَدي الكوفيّ الحنّاط، اختلف في اسمه على عشرة أقوال، أصحّها قولان: أنّ اسمَه كنيتُه، وأنّه سُئل عن اسمه فقال:«شُعبة»، مقرئٌ فقيهٌ محدِّثٌ ثقة، كان سيِّدًا إمامًا حجّةً كثيرَ العِلم والعَمَل صاحبَ قرآنٍ جليلًا حريصًا على السنّة منقَطِعَ القَرين. توفّي سنة ١٩٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٩٥/٨-٥٠٨)، ومعرفة القراء الكبار (١٣٤/١-١٣٨)، وتهذيب التهذيب (٣٤/١٢-٣٧).

(٢) هو: يحيى بن وثّاب الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، الإمام القدوة الفقيه شيخ القراء، تابعيٌّ ثقة عابد، كانَ مُقرئ الكوفة في زمانه وكان ذا صلاحٍ ودين، توفي سنة ١٠٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٩/٤-٣٨٢)، ومعرفة القرّاء الكبار (٦٢/١-٦٥)، وغاية النهاية (٣٨٠/٢)، وتقريب التهذيب (ص ٥٩٨).

(٣) هو: عبدُ الله بن حَبيب بن رَبيعة، أبو عبد الرحمن السُّلمي الضرير، مقرئ الكوفة، أبوه صحابيّ، كانَ ثقةً كبيرَ القدر ثبتًا في الحديث وفي القراءة، وإليه انتهَى تجويدُها وضبطُها، وُلد في حياةِ النَّبي ﷺ، وتوفّي سنة ٧٤هـ، وقيل: سنة ٧٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٧/٤-٢٧٢)، ومعرفة القراء الكبار (٥٢/١-٥٧)، وغاية النهاية (٤١٣/١-٤١٤).

(٤) عزاه ابن كثير إلى أبي بكر بن مردويه وذكرَ إسناده؛ تفسير القرآن العظيم (٣٧٩/٤)، ورواه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٧١/٨، رقم٨٦٠٨)، وقال الهيثَميّ: «عبد الجبار بن عبد الله لم أعرفه، وبقيّةُ رجالِه ثقات» مجمع

=

علّق ابنُ كثير قائلًا: «وإنّما اشتدَّ غَضَبُ أبي بكر بن عياشٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من قرأ كذلك؛ لأنّه حرَّف لفظ القرآنِ ومعناه، وكأنَّ هذا من المعتزلة الذين يُنكرون أن يكون اللهُ كلَّم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أو يكلِّم أحدًا من خلقه، كما رُوِّينا عن بعض المعتزلة أنَّه قرأ على بعض المشايخ: "وكلَّمَ اللهَ موسى تكليما" فقال له: يا ابن اللَّخناء![1] فكيفَ تصنَعُ بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟ يعني: أنَّ هذا لا يَحتمِل التحريفَ ولا التأويل»[2].

والغريبُ أن يُقَرَّ هذا التحريف في بعض كتب المعتزلة كالكشّاف للزمخشري، والمحتسَب لابن جنِّي[3][4]، على أنَّه قراءةٌ مرويَّةٌ عن بعض السلف، وهذا باطل، فالواردُ عن السلف إنكارُ هذه اللفظة، كما سبق نقله عن أبي بكر بن عياشٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل قد كفَّرَ قارئها، وأنكرَها أئمة القراءات، ونسبُوها إلى وَضعِ أهل البدع، كما قالَ إمامُ القُرَّاء ابنُ الجزَريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[5]: «وقرأَ أهلُ البِدَع

=
الزوائد (٧/٧٣، رقم١٠٩٥٩).

(١) اللَّخناء: المرأة التي لم تُختَن، وهي كلمةٌ تُقال في السَّبّ. يُنظر: لسان العرب (١٣/٣٨٣) مادّة (ل خ ن).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/٣٧٩).

(٣) هو: عثمان بن جنِّي، أبو الفتح الموصلي النحوي اللُّغَوي، كان أبوه عبدًا روميًّا مملوكًا. كان من حذّاق أهل الأدب، وأعلمِهم بعلم النحو والتصريف. له مصنفاتٌ أبدعَ فيها وأحسن، منها: «اللمع» و«سرّ الصناعة» و«الخصائص»، وكانَ معتزليًّا. وُلد قبل سنة ٣٣٠هـ، وتوفِّي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/٢٠٥)، ونزهة الألباء (ص٢٤٤)، وإنباه الرواة (٢/٣٤٠)، وبغية الوعاة (٢/١٣٢)، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى (ص١٣١).

(٤) الكشاف (٢/١٧٩)، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/٢٠٤).

(٥) هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الخير، ابن الجزَري. كان إمامًا في القِراءآت لا نظيرَ له في عصرهِ في الدُّنيا، حافظًا للحَديث وغيرُه أتقن منه، ولم يكن له في الفقهِ معرفة، من مصنفاته «النشر في القراآت العشر»، و«المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه». وُلد سنة ٧٥١هـ وتوفي سنة ٨٣٣هـ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٤٧-٢٥١)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩/٢٥٥-٢٦٢)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥٤٩).

والأهواء بما لا يحِلُّ لأحدِ المسلمينَ تلاوتُه، فوضعُوه مِن عند أنفسهم؛ وِفاقًا لبدعتهم، كما قال مِن المعتزلة: "وكلم اللَّـهَ موسى تكليما" بنصبِ الهَاء»[١].

ومن أمثلة سعيِ أهلِ الكلام في تحريف لفظِ القرآن أنّ الجهمي ابنَ أبي دواد أراد تحريف قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فأزال قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وغيّرها إلى "وهو اللطيف الخبير"؛ لما في وصفِ الله بالسمع والبصر مِن مخالفةٍ لبدعته! ومن جُرأته أنَّه أمَر بكتابة ذلك على كسوةِ الكعبة، فقد جاء عن حنبل بن إسحاق[٢]، ابنِ عمِّ الإمام أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، أنَّه قال: «حججتُ في سنة إحدى وعشرين، فرأيتُ في المسجد الحرام كسوةَ البيت من الدِّيباج وهي تُخاط في صَحن المَسجد، وقد كُتب في الدَّارَات: "ليس كمثله شيءٌ وهو اللطيفُ الخبير" فلما قَدِمت سألني أبو عبد الله عن بعض الأخبار، فأخبرته بذلك فقال أبو عبد الله: "قاتله اللَّه! الخبيث! عمَد إلى كتابِ اللَّه فغيَّره!" يعني ابنَ أبي دواد، يعني أزالَ: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[٣].

بل قد بلغت الجرأة برأس المتكلِّمين: الجهمِ بن صفوان، أنْ أعلن صراحةً رغبته في أن يزيلَ من المصاحف قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: «أمّا والله لو وجدتُ سبيلًا إلى

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ص٩٦)، وممّا يدلّ أيضًا على بطلان نسبة هذه القراءة لمن نسبوه إليه، أنّها نُسِبت ليحيى بن وثّاب، أحدِ قراء الكوفة، وفي الرواية السابقة التي أوردها ابن كثير عن أبي بكر بن عيّاش أنَّه قرأ عن الأعمش عن يحيى بن وثَّاب، وقراءتُه بالرفع، ثمّ إنّ الآية مسوقةٌ في بيان تشريف الأنبياء، وبيان فضائلهم، وأي تشريفٍ لموسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ في كونه يكلِّم ربّه، وكلُّ عبدٍ من عباد الله يكلِّم ربه في صلاته ودعائه؟!

(٢) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو علي الشيباني، ابنُ عمِّ الإمام أحمد وتلميذُه، الإمامُ المحدِّث، كان ثقةً ثبتًا، له كتاب مصنَّف في التاريخ، وُلد قبل سنة ٢٠٠هـ، وتوفي بواسِط سنة ٢٧٣هـ. يُنظر: تاريخ بغداد (٢١٧/٩)، وطبقات الحنابلة (١/١٤٣-١٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٥١-٥٣).

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٨٦/١)، وذكرهُ الذهبي في تاريخ الإسلام (٤٩٣/٥) من رواية أبي بكر الخلّال عن عصمة بن عصام عن حنبل به، ويُنظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١٢١/١).

حكِّها لحككتُها من المصاحف»(١). ولا عجَب أن يصدر هذا من الجهم، وهو الذي ينكرُ أن يكونَ كتابُ الله محفوظًا من التغيير، فقد ادّعى وقوع التحريف فيه لمّا رآه يخالفُ ما هو عليه من الكُفر والزندقة، فعَن زرزر بن صالح السدوسي(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «قلت لجهم بن صفوان: هل نطقَ الرب؟ قال: لا. قلتُ: فينطق؟ قال: لا. فقلت: فمن يقول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟ ومن يردُّ عليه: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؟ فقال: لا أدري! زادوا في هذا القرآن ونقصوا»(٣).

وهناك أمثلةٌ أخرى على تلاعب المتكلِّمين بآيات كتاب الله، بقصد تحريفها إلى عقائدهم الفاسدة(٤).

وكذلك تحريفُهم لألفاظ السنّة، فإنَّهم وإن هان عليهم ردُّها جملةً بخلافِ القرآن، إلّا أنّهم التمسوا تغيير ألفاظها أيضًا(٥).

فمن ذلك تحريفُ بعض المعطِّلة حديث النزول الذي ثبتَ في الصحاحِ عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قال: «يَنزِلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السّماءِ الدنيا حين يبقى ثُلثُ الليلِ الآخِر، يقول: من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأُعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟»(٦). فقد

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٤).

(٢) لم أعثر على ترجمته، وفي بيان تلبيس الجهمية (٢/٢٣٩): «زِرّ بن صالح السدوسي»، ولم أعثر عليه أيضًا.

(٣) رواه الهروي في ذم الكلام وأهله، ط. الغرباء (٥/١٢٧، رقم١٤٥٣)، ومحمد بن سلام البيكندي في كتاب السنّة والجماعة، كما نقله بإسناده ابنُ تيمية في التسعينية (١/٢٤١).

(٤) ينظر: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص١٩)، وكتاب التوحيد لابن خزيمة (١/٧٨)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (٤/٥٠٨، رقم١٣٧٥)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣١٤، رقم٨٧٩)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٤/٦٩)، وتفسير السمعاني (٢/٢٢١)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/٥٩)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/٢١٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/٧٤٩-٧٥٠)، وموقف المُتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن (١/١١٥-١٢٠).

(٥) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١٠٥١).

(٦) تقدّم تخريجه (ص٣١٦).

ذكر ابنُ فورَك هذا الحديث في كتابه "مشكل الحديث"، ولم يَسعه إلّا الاعتراف بالإجماع على صحَّتِه وثبوته، ثمّ لمّا كان معطِّلًا لهذه الصفة، مُحيلًا وصفَ الله تعالى بها، شَرع في ردّ ظاهر الحديث بكلِّ وجهٍ، وقال في ضمن تلك الوجوه: «وقد روى لنَا بعضُ أهل النقل هذا الخبر عن النبي ﷺ بما يؤيِّد هذا التأويل، وهو بضمِّ الياء من «ينزل»، وذكرَ أنَّه قد ضبطَه عمن سمع منه من الثقات الضابطين»[(١)]. ولم يذكُر ابن فورك هذا الراوي، ولا من أخبره عنه، وهذا الراوي قد حرّف لفظَ الحديث من غير شكّ، وما كان لابن فورَك أن يقبَل هذا التحريفَ لولا أنَّه وافق ما اطمأنَّ إليه من تعطيل الصفة.

وقد ردّ القاضي أبو يعلى[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الروايةَ بقوله: «هذا غَلط، لأنّه لا يُحفظ هذا عن أحدٍ من أصحاب الحديث أنَّه رُوي ذلك بالضم؛ فلا يجوزُ دعوى ذلك، والذي يبيِّن بطلان ذلك قوله: "ألا مَن يسألُني فأُعطِيَه، ألا من داعٍ فأُجِيبَه"، وهذه صفةٌ تختصّ بها الذات دون الأفعال، وما هذه الزيادةُ إلّا تحريفُ المبطلين لأخبار الصفات»[(٣)].

ويشبه هذا التحريف ما فعله الرازي بالحديث المتضمِّن لصفةِ الضحِك، والذي فيه قوله ﷺ: «فيقول: يا ربِّ! لا تجعلني أشقى خلقك، فيَضْحَكُ اللهُ عزّ وجلّ مِنه، ثمّ يأذنُ له في دخولِ

---

(١) مشكل الحديث لابن فورك (ص٩٧).

(٢) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي، القاضي أبو يعلى الحنبلي، العلامة الفقيه، شيخ الحنابلة. كان عالم زمانه وفريدَ عصره في الفقه والأصول، وكان متعفِّفًا، نزِهَ النفس، كبيرَ القدر. من تصانيفه: «التعليقة الكبرى» وغيرها في المذهب، و«إبطال التأويلات»، و«الرد على السّالمية والمجسمة»، و«الإيمان»، و«العدة في أصول الفقه». ولد سنة ٣٨٠هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. ينظر: طبقات الحنابلة لابنِه (٣/٣٦١-٤٢٦). وسير أعلام النبلاء (١٨/٨٩-٩١).

(٣) إبطال التأويلات (١/٢٦٥)، والغريب أن يتابع بعضُ الحفَّاظ المتأخرين عَفَا اللهُ عَنهُ: ابنَ فورك على هذه الزلّة، مع تواتر الحديث باللفظ المشهور، وهذا كلّه بسبب تأثرهم بالأشاعرة وميلِهم إلى التماس المخارج من إثبات هذه الصفة.

الجنة»[١]، فقال الرازي في الجواب عنه: «وأمّا حديثُ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أنّ العبد يقول: لا تجعلني أشقَى خلقك، فيَضْحَكُ الله مِنه. فيجوزُ أن يكون قد وقع الغَلَطُ في الإعراب، وكان الحقّ: "فيُضحِكُ الله منه"، أي يُضحِكُ الله الملائكةَ من ذلك القول»[٢].

ومن هذا البابِ أيضًا ما أجابَ به أبو المعين النَّسَفيّ[٣] عن الحديث الثَّابتِ في الصَّحيحين عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا تزالُ جهنَّم تقولُ: هل من مَزيد؟ حتى يضعَ ربُّ العِزَّة فيها قَدَمهُ، فتقول: قَط قَط وعِزَّتِك، ويُزوى بعضُها إلى بعض»[٤]. فذكرَ أنّ معناه أنّه يضعُ قِدمه، بكسر القاف، قال: «وهو الصَّحيحُ من الرِّوايات، معناه: من كانَ في قِدمِ علمِه من الكُفّار»[٥]. وهذه الروايةُ لا ذِكرَ لها في الكتبِ المعتمدة -بحسب ما وقفت- فضلًا عن أن تكونَ الروايةَ الصحيحة، مع كونها مخالفةً للرِّواية التي في الصَّحيحَين. بل قد جاء الحديثُ في روايةٍ أخرى في الصحيحين بلَفظ «رِجله»[٦]، فلم يبقَ شكٌّ في أنَّ ما ذكرَه تحريف.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان: باب فضل السجود، (رقم٨٠٦)، ومسلم، كتاب الإيمان: باب معرفة طريق الرؤية (رقم١٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أساس التقديس في علم الكلام (ص٢٧٣).

(٣) هو: ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد المكحولي النسفي، أبو المعين، العالم المتكلِّم الزاهد. كان بسمرقند مدَّةً، وسكنَ بخارى. كانَ واسع العلوم. صنّف كتبًا في نصرةِ اعتقادَ الماتريدية، منها: «التمهيد لقواعد التوحيد»، و«تبصرة الأدلة». توفِّي سنةَ ٥٠٨هـ، وعمرُه سبعون سنة. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (١٨٩/٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١١٩/١١)، وتاج التراجم لابن قطلوبغا (ص٣٠٨).

(٤) رواه البخاري، كتاب الأيمان والنذور: باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، (رقم٦٦٦١)، ومسلم، كتاب الجنة: باب النار يدخلها الجبَّارون (رقم٢٨٤٨).

(٥) بحر الكلام (ص١٠٩)، وتُنظر أمثلة أخرى على تحريف المتكلِّمين لألفاظ الأحاديث في: إيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٦٠، ١٧٤)، وما حكاه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٣٨٢/٧-٣٨٣، ١٤٩/٨-١٥٢).

(٦) سبقَ تخريجه (ص١٨٩).

وأمّا المعتزلة فلم يتكلَّفوا تحريفَ السنّة؛ لأنَّهم أعرضوا عنها رأسًا[١]، لكِن وقَع من بعض المتأثِّرين بهم شيءٌ من ذلك بحُكم اشتغالِهم بالحديث واهتمامهم به مع وقوعهم في هذه البدعة، ومنه ما جاء عن المحدّث الرحّال مسعود بن ناصر السجزي[٢]، وكان قَدريًّا، مع أنَّه من الموصوفين بالإتقانِ والحفظ، لكنّه كان يروي حديثَ احتجاجِ آدمَ على موسى عليهما السلام بالقَدر، وهو ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «احتج آدمُ وموسى، فقال له موسى: أنتَ آدم الذي أخرجتكَ خطيئتُك من الجنَّة، فقال له آدم: أنتَ موسى الذي اصطفاك الله برسالاتِه وبكلامِه، ثمّ تلومُني على أمرٍ قُدِّر عَلَيَّ قبلَ أن أُخلق. فقال رسول الله ﷺ: «فحجَّ آدمُ موسى» مرتين[٣]. فكان مسعود السِّجزي يرويه بنصبِ آدم.

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أبو بكر بن الخاضِبة[٤]: وكان مسعودٌ قدريًّا، سمعتُه يقرأ الحديث، فلما أتى على حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «احتجَّ آدمُ وموسى» في الحديث، وقال: «فحجَّ آدمَ موسى» فجعلَ موسى فاعلًا وآدمَ محجوجًا!»[٥].

---

(١) وهذا ممّا انتقده عليهم ابنُ فورك في «مشكل الحديث» (ص٢-٤، ٩٤)، مع أنَّه لم يخالفهم كثيرًا، لأنّه قَبِل متون الأحاديث وألفاظها، وردّ معانيها ومضامينَها كما سيأتي.

(٢) هو: مسعود بن ناصر بن أبي زيد عبد الله بن أحمد السجزي، أبو سعيد الرَّكّاب، الإمام المحدِّث الرحّال الحافظ. كانَ قدريًّا. توفِّي بنيسابور سنة ٤٧٧هـ، وصلّى عليه أبو المعالي الجويني. ينظر: التقييد لابن نقطة (٢/٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٥٣٢-٥٣٣).

(٣) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء: باب وفاة موسى (رقم٣٤٠٩)، ومسلم، كتاب القدر: باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (رقم٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن منصور البغدادي، أبو بكر الدقاق، ويعرف بابن الخاضبة. كان معروفا بالإفادة، وجودة القراءة، وحسن الخط، وجودة النقل، وجمع علم القراءات والحديث. (توفي سنة ٤٨٩ هـ). ينظر: المنتظم (١٧/٣٥)، وتاريخ الإسلام (١٠/٦٣٤-٦٣٥).

(٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٦/٢٣٨)، ونقله الذهبي في السير (١٨/٥٣٣)، وابن حجر في فتح الباري (١١/٥٠٩)، ولسان الميزان (٨/٤٨).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتَّفق الرُّواة والنَّقَلَة والشراحُ على أن "آدم" بالرَّفع، وهو الفاعِل، وشذَّ بعض الناس فقرأَهُ بالنّصب على أنَّه المفعول، و"موسى" في محلِّ الرفع على أنَّه الفاعل»[١]، ثمّ ذكر ما وقع من مسعود السِّجزي، ثمّ قال: «قلت: هو محجوجٌ بالاتفاقِ قبله على أنّ "آدم" بالرَّفع على أنَّه الفاعل، وقد أخرجه أحمد من رواية الزهريِّ[٢] عن أبي سلمة[٣] عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بلفظ "فحجَّه آدم"[٤]، وهذا يرفعُ الإشكالَ؛ فإنَّ رواتَه أئمةٌ حُفَّاظ»[٥].

فهذه أمثلةٌ على تحريف المتكلِّمين لألفاظ الوحي، «وأمَّا تحريفُ المعنى فهذا الذي جالُوا فيه وصالُوا وتوسَّعُوا»[٦]، فإنّهم فسَّروا القرآن بما يوافق علمَ الكلام، وركِبوا لأجل ذلك الصعبَ والذّلول، وكلَّ ممكنٍ قريبٍ ومستكرَهٍ بعيدٍ من الوجوه، فأخرجُوا النُّصوصَ التي لم تأتِ موافِقةً لمعقولاتهم عن معانيها التي أرادها الله منها، وحملوها على معانيَ لا تدلُّ عليها بحال.

والمتكلِّمون لم يوافِقوا على أنّ ما وقعوا فيه هو من التَّحريف، لأنّهم سمَّوا هذا المسلك تأويلًا، وهذا من التلبيس وزخرفة الباطل وتنميقه ليُقبل، فإنّ تغيير الأسماء لا يغيِّر من الواقع شيئًا،

---

(١) فتح الباري (١١/٥٠٩).

(٢) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القُرشي الزُّهري المدَني، نزيل الشام. الإمام العَلَم حَافِظُ زمانه، لم يجتمع لأحدٍ من أهل وقته من الحديث مثله، ولم يكن أحدٌ أحسنَ سياقًا له منه. ولد سنة ٥٠ أو ٥١هـ، وقيل: ٥٦هـ، وتوفي سنة ١٢٥هـ، وقيل قبلها بسنةٍ أو سنتين. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٦/٤١٩- ٤٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦- ٣٥٠)، وتقريب التهذيب (ص٥٠٦).

(٣) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري، الحافظ، أحد الأعلام بالمدينة. قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل اسمه كنيته. من أواسط التابعين. ثقةٌ مكثِر. ولد سنة بضع وعشرين، وتوفي سنة ٩٤هـ أو ١٠٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٨٧-٢٩٢)، وتهذيب التهذيب (١٢/١١٥-١١٨)، وتقريب التهذيب (ص٦٤٥).

(٤) مسند أحمد (١٣/٧٥، رقم٧٦٣٥).

(٥) فتح الباري (١١/٥٠٩).

(٦) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/٩٣٧).

فالعبرة بالحقائق والمعاني لا بمجرّد الألفاظ(١).

ولفظ التأويل إنّما يُطلق في النصوص الشّرعية وكلام السلف على معنيَين اثنين، ليس التأويلُ الذي يريده المتكلِّمون أيًّا منهما، فالأوّل هو التفسير، وهو المراد بما دعا به النبي ﷺ لابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بقوله: «اللّهمَّ فقِّهه في الدين وعلِّمه التأويل»(٢)، وهو الذي يريده الطبري رَحِمَهُٱللَّهُ بقوله في تفسيره: "القول في تأويل الآية كذا وكذا"، وأمّا الثاني فهو حقيقة الكلام وما يؤول إليه، فإذا كان الكلام طلبًا فتأويله فعلُ المطلوب، وإذا كان خبرًا فتأويله نفس المُخبَر عنه، فإنّ لكل نبأٍ مستقَرًّا وحقيقةً يصير إليها(٣). وأمّا التأويل الذي يطلقه المُتكلِّمون، فهو اصطلاحٌ حادث، ويريدون به صرفَ اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوحِ لدليلٍ(٤).

قال ابن القيم رَحِمَهُٱللَّهُ: «سمَّوه تأويلًا، وهو اصطلاحٌ فاسدٌ حادثٌ لم يُعهد به استعمالٌ في اللغة، وهو العُدول بالمعنى عن وجهِه وحقيقته، وإعطاءُ اللفظ معنى لفظٍ آخر بقدرٍ ما مشتركٍ بينهما»(٥). وقال رَحِمَهُٱللَّهُ: «التّأويلُ يتجاذَبُه أصلان: التفسير والتحريف، فتأويل التَّفسير هو الحقُّ وتأويل التحريف هو الباطل، فتأويل التحريف من جنس الإلحاد، فإنَّه هو الميل بالنصوص عن ما هي عليه... فالتأويل الباطل هو إلحادٌ وتحريفٌ، وإن سمّاه أصحابه تحقيقًا وعرفانًا وتأويلًا»(٦).

---

(١) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٥١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١٧/ ١٨٧-١٨٨، رقم٣٢٨٨٧)، وأحمد (٤/ ٢٢٥، رقم٢٣٩٧)، وابن حبان (١٥/ ٥٣١، رقم٧٠٥٥)، والحاكم (٣/ ٥٣٤) وصحّحه، وكذلك صَحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ١٧٣، رقم٢٥٨٩).

(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٨-٢٩٠، ٢٩٤)، وأضواء البيان للشنقيطي (١/ ٣١٤-٣١٥).

(٤) يُنظر: الإحكام لابن حزم (١/ ٤٢)، والمستصفى للغزالي (٣/ ٨٨)، والمحصول للرازي (١/ ٢٣٠)، والإحكام للآمدي (٣/ ٥٣)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ٥٦١)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٣/ ٤٦٠-٤٦١).

(٥) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ٩٣٧).

(٦) الصواعق المرسلة (١/ ٢١٧).

ومن أهمّ ما يدلُّ إجمالًا على فسادِ تأويل المتكلِّمين لنصوص الوحي وكونِه من جنس التحريف لا التأويل؛ أمورٌ:

١. أنّهم افتقدوا ذلك الدليلَ المشروطَ لصَرفِ اللفظ عن معناه الراجح إلى معناهُ المرجوح، وما يذكرونه من الأدلّة العقلية ليست سِوى أوهامٍ وتخرُّصات كما سبق، فضلًا عن كونِ العقل ممنوعًا من الحُكم على حقائق الغيبيَّات، إذ الحكم فيها موقوفٌ على الخبر الوارد عن عالمِ الغيب سبحانه. ولا شكّ أنّ إدخالَ العقول للحُكم في هذا الباب أدّى إلى أن يَفهم كلُّ صاحبِ قولٍ من النصِّ ما يوافق قولَه ونِحلته، زاعمًا أنّ دليلَ عقلِه صرَف اللفظَ إلى ذلك المعنى، وصارَت الألفاظُ بسبب ذلك بلا قِيمة.

٢. أنَّ تأويل الكلام باتفاق جميع العقلاء لا بدّ أن يكون بيانًا لمرادِ المتكلِّم، لا إنشاءً لمعانيَ لم يُردها؛ لمجرَّد احتمالِ اللغةِ لها، وكثيرٌ من تأويلات المتكلِّمين إذا وُضِعت في سياق النصوص ومقاصِدها ظَهر بأدنى تأمُّلٍ فسادُ دعوى كونها مرادةً لله ورسوله، بل في كثيرٍ منها ما يستلزم العيبَ في كلام الله ورسوله[١]، وستأتي أمثلةٌ على ذلك. وقد بيّن أبو حامد الغزاليّ أنّ الذي دفعهم إلى هذه التّأويلات هو سعيُهم إلى التلفيقِ بين المعقول والمنقول، واعترفَ بأنّهم يضطرون أحيانًا لأجلِ ذلك إلى تأويلاتٍ بعيدةٍ تكادُ تنبو الأفهامُ عنها[٢].

٣. أنّ هذا التأويل ظاهرُ التناقض، فإنَّه ليس لدى أهلِه ضابطٌ صحيحٌ واضحٌ يعتمدون عليه في تحديد ما يتأوَّلونه وما لا يتأوَّلونه، بل كلّ فريقٍ يتأوّل ما خالف مذهبه، ويدعُ ما وافقه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحقيقة الأمر أنّ كلَّ طائفة تتأوَّلُ ما يخالف نِحلتها ومذهبَها، فالعِيار على ما يُتأوَّل وما لا يُتأوَّل هو المذهبُ الذي ذهبَت إليه، والقواعدُ التي أصّلَتْها، فما وافقَها أقرُّوه ولم يتأوَّلوه، وما خَالَفَها: فإن أمكنهُم دَفْعُه وإلا تأوّلوه؛ ولهذا... لما أصَّلت الجهميَّة أنَّ الله لا يتكلّم ولا يكلِّم أحدًا، ولا يُرى بالأبصار، ولا هو فوقَ عرشه مبائن لخلقه، ولا له صفةٌ تقوم به؛

(١) يُنظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص١٠١-١٠٤).

(٢) قانون التأويل للغزالي (ص٢٠).

أوَّلوا كلَّ ما خالفَ ما أصَّلوه. ولمّا أصَّلت القدرية أنَّ الله سبحانه لم يخلُق أفعالَ عبادِه، ولم يقدِّرها عليهم؛ أوَّلوا كلَّ ما خالف أصولهم، ولمّا أصلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد، وأنَّ من دخل النار لم يخرج منها أبدًا؛ أوَّلوا كلَّ ما خالف أصولهم. ولما أصَّلت المرجئةُ أنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ، وأنَّها لا تزيد ولا تنقص؛ أوَّلوا ما خالف أصولهم. ولمّا أصّلت الكُلّابية أنَّ الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلّق بقدرته ومشيئتِه، وسمَّوا ذلك حلولَ الحوادث؛ أوّلوا كل ما خالف هذا الأصل. ولما أصَّلت الجبرية أنَّ قدرة العبد لا تأثيرَ لها في الفِعل بوجهٍ من الوجوه، وأنَّ حركاتِ العباد بمنزلة هُبوب الرياح وحركات الأشجار؛ أوّلوا كلَّ ما جاء بخلاف ذلك. فهذا في الحقيقة هو عِيار التأويل عند الفرق كلها»[(١)].

وقد مرّ في مبحثٍ سابق التنبيهُ على أنَّ هذا المسلك يتوارثُه المتكلِّمون جيلًا بعد جيل، ويتقلّده متأخِّرُوهم عن متقدِّمِيهم[(٢)]، بل كان نصيحةً أسداها إليهم شيخُ الجهمية بشرُ المريسي، ليهوِّن عليهم ردّ النصوص، إذ كان ردّ ألفاظها ومتونها يوجِبُ التشنيعَ عليهم وافتضاحَهم، قال أبو سعيدٍ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بلَغَنا أنّ بعض أصحابِ المريسي قال له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجُّون بها علينَا في ردِّ مذاهبنا، ممّا لا يمكن التكذيبُ بها؟ مثل: «سفيان عن منصور عن الزُّهري»، و«الزُّهري عن سالِمٍ»، و«أيّوبَ وابنِ عون عن ابن سيرين»، و«عمرو بن دينار عن جابر، عن النبي ﷺ»، وما أشبهها؟ قال: فقال المريسي: لا تردُّوه فتفتَضِحوا، ولكن غالِطوهم بالتّأويل؛ فتكونُوا قد ردَدتمُوها بلُطف؛ إذ لم يُمكِنكُم ردُّها بعُنف»[(٣)].

وفساد تأويل المتكلِّمين من الأمور التي أطال في بيانها أهلُ السنّة قديمًا وحديثًا، وفيما قرَّروه غُنيةٌ عن الإطالة فيه هنا[(٤)]، وإنّما المقصود من هذا المطلب بيانُ الأدلّة والشواهد على ما وقع فيه

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٢).

(٢) ينظر: (ص٣٥٨)، ويُنظر: نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص٥٢-٥٣).

(٣) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص٥٥٨).

(٤) راجع: نقض عثمان بن سعيد على المريسي، وذم التأويل لابن قدامة، والرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في =

المتكلِّمون من تحريف الكلم.

• أمثلة التحريف المعنوي للنصوص لدى المتكلِّمين.

الأمثلة على تحريف المتكلِّمين لمعاني النصوص المخالفة لبدعهم كثيرة جدًّا[(١)]، لكنّ في ذكر بعضها تنبيهًا على موافقة منهجهم لما ذمّه الله تعالى من تحريف الكلم:

فمن ذلك تحريفُهم للنصوص الدالّة على علوِّ الله على خلقه، مثل ما جاء من أنَّه سبحانه في السماء، كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، فإنَّهم حرّفوه إلى معنى علوِّ المنزلة، كما قال ابن فورك: «اعلم أنَّه ليس ينكر قولُ من قال: إنّ الله في السماء؛ لأجل أن لفظ الكتاب قد ورد به، وهو قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ومعنى ذلك أنَّه فوقَ السماء، لا بمعنَى فوقية التمكُّن في المكان؛ لأن ذلك صفة الجسم المحدودِ المحدَث، ولكن بمعنى ما وُصف به أنَّه فوقُ من طريق الرُّتبة

=
الصفات لابن تيمية، ضمن مجموع فتاواه (٦/ ٣٥١-٣٧٣)، والإكليل في المتشابه والتأويل، ضمنه أيضًا (١٣/ ٢٧٠ - ٣١٣)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٢/ ٦٩٠-٣/ ١٢٧٣)، والكافية الشافية، له (ص١٠٥-١٢٤)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد لوح (ص١٨-٢٧٦)، ورسالة في حقيقة التأويل، ضمن مجموع رسائل العقيدة للمعلِّمي (ص٣-٨٤)، والتأويل خطورته وآثاره للشيخ عمر الأشقر.

(١) من مظانّ التحريف المعنوي لدى المتكلِّمين: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، والمجازات النبوية للشريف الرضي، ومتشابه القرآن للقاضي عبد الجبار، وأمالي المرتضى، المسماة بغرر الفوائد ودرر القلائد، والشامل للجويني، والإرشاد له أيضًا، ودفع شُبه التشبيه لابن الجوزي، وأساس التقديس للرازي، ومجاز القرآن للعز بن عبد السلام، وإيضاح الدليل لابن جماعة، وكذلك في تفاسير المعتزلة كالحاكم الجشمي والزمخشري، وفي تفاسير الأشاعرة والماتريدية وهي كثيرةٌ، كتأويلات أهل السنّة للماتريدي، وكتفسير الرازي والبيضاوي والنسفي، وغيرهم. ومن كتب أهل السنّة التي بيّنَت بطلان تأويلاتهم التفصيلية وكشفت زيفَها: نقض عثمان بن سعيد على المريسي، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي. ويراجع: موقف المتكلِّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن (٢/ ٥٢٩-٧٩٧).

والمنزلة والعَظمة والقُدرة»[١]. ولا شكّ أنّ هذا تحريفٌ لمعنى الآية، لأنّه خلاف ظاهرها، ولا دليلَ يدلّ عليه، وما ذكرَه من استلزام فوقيّته الحقيقية للجسمية التي توصَف بها المحدَثات باطلٌ لا عِبرةَ به.

ومن التحريفات البعيدةِ الفاسدة لهذه الآية، والتي تُنبئ عن حقيقة التأويل المزعوم لدى المتكلِّمين قول الجويني: «يجوز أن يُريد اللهُ بقوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: ملكًا مسلَّطًا على عذابِ مستوجِب العذاب، وقد حمَله بعض المتأوِّلين على جبريل... وفي وجوهِ التأويل متَّسع»[٢].

ومن تحريفهم للنصوص الدالّة على العلوّ، ما اشتهر عند كثيرٍ منهم من تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فإنّهم أوّلوا ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ باستولى وقهَر وغلب[٣]، وهذا تأويلٌ فاسدٌ، مبناهُ على فساد الاعتقاد وتعطيلِ الصفة، ولا دليلَ عليه، ويلاحَظ أنّهم وإن لم يحرِّفوا لفظَ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، إلّا أنّهم زادوا في تفسيره لامًا، لئلّا يبتعدوا عنه، وهذا يصدِّق ما مضى في المطلَب السابق من بيان حقيقة التحريف، وفيه النقل عن البقاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنّ المحرِّفين «يأخذونَ بالكلم عن حدِّه وطرفِه إلى حدٍّ آخر قريبٍ منه جدًّا».

وقد نبّه أئمّة السنّة على أن زيادتهم هذه اللام شبيهةٌ بزيادةِ اليهود للنون، حين أمرهم الله أن يقولوا: ﴿حِطَّةٌ﴾، فبدّلوا قولًا غير الذي قيل لهم وقالوا: «حِنطة».

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤]: «فنحنُ نؤمن بخبر الله جلّ وعلا أنَّ خالقنا مستوٍ على عرشه، لا

---

(١) مشكل الحديث (ص٢٣١)، وينظر: الكتاب نفسه (ص٢٣٥).

(٢) الشامل في أصول الدين (ص٣١٩).

(٣) يُنظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٣٠٨)، والشامل للجويني (ص٣١٧)، وإحياء علوم الدين للغزالي (١/١٨٦-١٨٧)، وأساس التقديس للرازي (ص٢٨٩-٢٩٠)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/٤٦٢)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٠٣)، وهو قول المعتزلة كما حكاه الأشعري في مقالات الإسلاميين (ص١٥٧)، وقول الماتريدية كما حكاه النسفي في تبصرة الأدلّة (١/٣٤٦-٣٤٨).

(٤) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح بن بكر، أبو بكر السُّلمي النيسابوري الشافعي، الحافِظ الحجة الفقيه
=

نبدِّلُ كلامَ الله، ولا نقولُ قولًا غيرَ الذي قيل لنا، كما قالت المعطِّلة الجهمية: إنَّه استولَى على عرشه، لا استوى، فبدَّلوا قولًا غير الذي قيل لهم، كفِعل اليهود لما أُمروا أن يقولوا: «حِطّة»، فقالوا: «حنطة» مخالِفين لأمر الله جلّ وعلا، كذلك الجهمية»[1].

وقد نظم هذا المعنى العلّامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال:

أُمِـرَ اليَهـودُ بـأن يقولـوا «حِطَّـةٌ» ... فـأبَوا وقَـالوا «حِنطَـةٌ» لِهـوَانِ
وكـذلك الجهمـيُّ قيـل لـه «اسـتوى» ... فـأبى وزَادَ الحـرفَ للنُّقصَـان
قال: استوى: «استولى» وذَا من جَهلِه ... لُغـةً وعَقـلًا مـا هُمـا سِـيَّان

ثم قال:

نـونُ اليهـودِ ولامُ جهمـيٍّ هُمـا ... في وحـيِ ربِّ العَرشِ زائـدَتانِ[2]

ومن نصوص الصفات التي تلاعبوا بمعناها تحريفًا: حديثُ النزول، فمِمَّا ذكروه في تأويله أنّ الذي ينزل ليس هو الله، وإنّما تنزِل ملائكتُه[3]. مع أنَّ ملائكةَ الرحمن تتنزّل في كلِّ وقت، بل الحديثُ صريحٌ في إضافةِ النزول إلى الله تعالى[4]، وهو نزولٌ حقيقيٌّ يليقُ بجلالِه سبحانه، ولا يُدرِك العبادُ كنهَه وكيفيّتَه.

= شيخُ الإسلام إمام الأئمة، كانَ مضرِب المثل في سَعة العلم والإتقان، وكانت له عظمةٌ وجلالةٌ في القلوب؛ لعلمه ودينه واتِّباعه السنّة. من مُصنّفاته كتاب «الصحيح»، وُلد سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة٣١١هـ. ينظر: تاريخ نيسابور (ص٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢)، وطبقات الشافعية الكبرى(٣/ ١٠٩-١١٩).

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٣٣).

(٢) الكافية الشافية لابن القيم (ص١١١-١١٢).

(٣) يُنظر: الإرشاد للجويني (ص ١٦١)، وأساس التقديس للرازي (ص٢٠٧).

(٤) ينظر للردّ على هذا التحريف: نقض الدارمي على بشر المريسي (ص٥١-٥٢)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ١١٠٧-١١٢٤).

ومثلُ ذلك أيضًا تحريفُهم للنصوص المثبتة لمجيءِ الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فأوّلها بعضهم بأن معناها: «وجاء ربُّك بِالـمَلَك»[(١)]، وأوّلها بعضهم بـ: «جاء أمرُ ربِّك»[(٢)]، ومن عجيبِ ما أوَّلها به الفخر الرازي ما ذكره مِن «أنّ الربَّ هو المربِّي، فلعلَّ مَلَكًا عظيمًا هو أعظمُ الملائكة، كان مربِّيًا للنبيِّ ﷺ، وكان هو المرادَ من قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]»[(٣)]، وهذا تحريفٌ صريح منبيٌّ على تخرُّصٍ موهُوم لا دليلَ عليه، وعلى فَرَضِ التسليم به، فكيفَ يصنعُ بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]؟!

وممّا حرّفوه أيضًا النصوصُ التي جاءَت بإثباتِ صِفةِ اليَد، كقوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾[آل عمران: ٢٦]، وقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح: ١٠]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وغيرِها، فقد أوَّلها أكثرُ المتكلِّمين بخِلافِ معناها، تحريفًا للكلِم عن مواضِعه، فأوَّلوها بالنعمة أو بالقدرة[(٤)].

وقد ردّ أئمة السنّة هذا التحريف، وبيّنوا أن حقيقته التبديلُ لكلام الله لا تأويله، فقال عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن أورد بعض الآيات المُثبتة لهذه الصفة: «فزعم الجهميُّ أن يدَ الله نعمتُه، فبدَّل قولًا غيرَ الذي قيلَ له، فأرادَ الجهميُّ أن يبدِّل كلامَ الله، إذ أخبرَ أن له يدًا بها ملكوتُ كل شيءٍ، فبدَّل مكانَ اليد نعمةً...»[(٥)].

---

(١) يُنظر: تأويلات أهل السنّة للماتريدي (١٠/٥٢٣)، ومشكل الحديث لابن فورك (ص٩٩).

(٢) يُنظر: الإرشاد للجويني (ص ١٦٠)، والشامل، له (ص٣١٣)، وأساس التقديس للرازي (ص١٩٩).

(٣) أساس التقديس في علم الكلام (ص٢٠٤).

(٤) يُنظر: متشابه القرآن للقاضي عبدِ الجبَّار (ص٢٣١)، وأمالي المرتضى (١/٥٦٥-٥٦٦)، وأصول الدين للبغدادي (ص١٣٠)، والإرشاد للجويني (ص١٥٥)، ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص١١٤)، وأساس التقديس للرازي (ص٢٣٣-٢٣٤)، وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٢٤).

(٥) من كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة»، وهو في عِداد المفقود، والنقل بواسطة: مختصر الصواعق المرسلة لابن =

وقال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وزعمت الجهمية المعطلة: أن معنى قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أي نعمتاه، وهذا تبديلٌ لا تأويل. والدليل على نقض دعواهم هذه، أنَّ نعم الله كثيرةٌ لا يحصيها إلّا الخالق البارئ، ولله يَدانِ لا أكثرُ منهما. كما قال لإبليس عليه لعنة الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]، فأعلَمَنا جلَّ وعلا أنَّه خلق آدم بيديه، فمن زعم أنَّه خلق آدم بنعمتِه كان مبدِّلًا لكلام الله، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر: ٦٧]، أفلا يعقِل أهلُ الإيمان أنّ الأرض جميعًا لا تكون قبضةَ إحدى نعمتيهِ يوم القيامة؟! ولا أنّ السمواتِ مطوياتٌ بالنعمة الأخرى؟!»[(١)].

ومن مُستَكرهِ تحريفات المتكلِّمين التي أوقعهُم فيها تعطيلُهم لله جلّ وعلا عما وصف به نفسه: أنّهم يحمِلون كثيرًا من نصوصِ الصفاتِ على أنّ اللهَ تعالى يوجِدُ مخلوقاتٍ ويسمِّيها بأسماءِ تلك الصِّفات. وهذا - كما هو ظاهر - تخلُّصٌ متكلَّفٌ مستوحَش، تمجُّه العقول السليمة وتأباه، وهو بالإلغازِ أشبه منه بالبيانِ الذي أنزل الله به كتبه وأرسلَ رُسلَه.

ومثال ذلك تحريفهم لما ثبت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ النبي ﷺ قال: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع ربُّ العِزَّة فيها قَدَمهُ، فتقول: قَط قَط وعِزَّتِك، ويُزوى بعضُها إلى بعض»[(٢)]. قال بعضُ المتكلِّمين: «يخلقُ الله يوم القيامة مخلوقًا، يُسمِّيه قَدمًا، ويُضيفه إليه مِلكًا، يَضَعُه في النار؛ فتمتلئُ النَّار منه»[(٣)].

ومنها ما جاء في الصحيحين «أنَّ الله يجعلُ السمواتِ على إصبع، والأرَضين على إصبع، والشجرَ على إصبع، والماء والثَّرى على إصبع، وسائرَ الخلائق على إصبع، فيقول أنا الملك»

=
الموصلي (٣/٩٧٢).

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/١٩٧).

(٢) سبقَ تخريجه (ص٤٥٩).

(٣) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٦١).

الحديث [(١)]. قال ابن فورك: «قال محمد بن شجاع الثلجي في تأويل ذلك: يُحتمل أن يكون خَلقًا من خلق الله، يوافِقُ اسمُه اسمَ الإصبع، فقال: إنَّه يحمل السموات على ذلك، ويكون ذلك تسميةً للمحمول عليه بما ذُكر فيه»[(٢)].

وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، إنَّه فعل فِعلًا سمّى به نفسَه جائيًا[(٣)].

وكذلك نقل بعض أئمة الأشاعرة عن أبي الحسن الأشعري أنَّه قال في الاستواء: إنّ الله فعلَ بالعرش فِعلًا سمّاه الاستواء[(٤)].

وهذا التحريف حقيقتُه التلاعبُ بالدَّلالاتِ اللُّغويّة للألفَاظ، والإخراجُ لها عن وَضعِها إلى وضعٍ جديدٍ غيرِ معرُوف بمحضِ التحكُّم، فيقتَضي ذلكَ فقدانَ الثِّقةِ باللُّغات، وإبطالَ فائدةِ التخاطُب، إذ لا يَشاءُ سامِعٌ أن يُغيِّرَ معنى الكلامِ إلى ما يُريدُه من المعاني إلّا كان ذلك يَسيرًا عليه.

ومن تحريف المعتزلة القدرية لكتاب الله تعالى أنَّهم أتوا إلى كلِّ ما فيه من الأدلةِ على هدايةِ الله لمن شاء من عباده وتوفيقه وإلهامه للخير، والأدلةِ على إضلاله لمن شاء منهم، وختمِه على قلبه وطبعِهِ عليه، فأوّلوها بتأويلاتٍ بعيدة، لا تتفِقُ مع سِياق الآيات، وليست هي مرادَ الله تعالى بها.

فأوَّلوا آياتِ هدايته لمن شاء سبحانه، بأن يخلق له العلوم الضَّرورية، أو ينصِبَ له الأدلّة على سبيلِ الهدى، أو يثيبَه على عمله، أو يسلك به طريق الجنة يوم القيامة، نافين ما دلّت عليه من توفِيقه سبحانه لعبادِه وخلقِه الإيمان فيهم[(٥)].

---

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٩١]، (رقم٤٨١١)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، أوله (رقم٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص١٢٢)، ويُنظر: فتح الباري لابن حجر (٣٩٨/١٣).

(٣) الشامل للجويني (ص٣١٤)، ومرادُهم بـ«فعل فِعلًا» أنَّه خلقَ خلقًا.

(٤) يُنظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٣٠٨/٢)، والشامل للجويني (ص٣١٩).

(٥) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٦٤-٦٥)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٢٨).

وأوّلوا آيات الإضلال بإبطال ما للعبد من عملٍ صالح، أو بعقَابِه على معصيته، أو بتضييق صدره، أو بالسلوك به عن طريق الجنة إلى طريق النار، نافين ما تدلُّ عليه من صَرف الله تعالى القلبَ عن الإيمان، وتقليبِه له، وخلقِه الكفرَ فيه، وإضلالِه من شاءَ بحكمته وعدله سبحانه(١).

وأوَّلوا آيات الختم على القلوب والطبعِ عليها، بأنَّ الله يجعلُ عليها علامةً وسِمة لتعرِفَهم الملائكة بها، أو أنَّه يسمِّيهم ويحكُم عليهم بعدم الإيمان، لا أنَّه يمنعُهم الإيمان بقُدرته ومشيئته(٢).

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في أيِّ لُغَةٍ يكون معنى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾[المائدة: ١٣]: علَّمناها بعلامةِ القسوة، أو وجَدناهَا كذلك؟! نَعم، لو نزل القرآن بلُغَةِ القدريَّة والجهميّة وأهلِ البدع لأمكنَ حملُه على ذلك، وكان الحقُّ تبَعًا لأهوائهم، وكانت نصوصُه تبعًا لبِدَع المبتدعين وآراء المتحيرين!»(٣).

والأمثلة على تحريف المتكلِّمين لمعاني النصوص التي لا توافق آراءهم الكلامية والفلسفية كثيرةٌ جدًّا، وقد أدّاهم تسميتهم لهذا المسلك بالتأويل وحرصُهم على التلفيق والتوفيق بين العقل المزعوم والنقلِ المظلوم إلى الجرأَةِ على الخوضِ في تفسير كلام الله ورسوله بتلك الآراء، حتّى قال أبو المعالي الجويني بعد أن فرَغ من جولةٍ له في تأويلِ نصوصِ الصفات: «ولا يقِفُ محصِّلٌ على ما قدَّمناه إلّا تهونُ عليه مدارِك التأويلات في كلِّ ما يُسأل عنه...»(٤).

ولم يسلم من تحريف النصوص مَن اختار مِن المتكلّمين تفويضَها، فإنّ المفوِّض قد صرف النصوص عن معناها، وهو بذلك قد أمالها عن وجهها، وإن لم يعيِّن لها معنىً آخر، وقد عُلمَ ممّا سبق أن حقيقة التحريف: إمالة الكلام والعدول به عن جهته، فمَن مَنَع دلالة قولِه تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك: ١٦] - مثلًا - على كون الله تعالى في السماء حقيقةً، فقد حرَّف الآية عن

---

(١) يُنظر: متشابه القرآن (ص٦٥-٦٨).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص٥١-٥٢)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (ص٢٥٩).

(٣) شفاء العليل لابن القيم (٢/٥٨٩).

(٤) الشامل للجويني (ص٣٢٩).

موضِعها، وإن لم يفسِّرها بتفسيرٍ آخر يسميه تأويلًا، كتفسيره بعلوِّ المكانة أو غيره. ولذلك عدَّ بعض الأشاعرة التفويضَ نوعًا من التأويل، فجعلوا التأويلَ نوعين: التأويل التفصيلي - وهو المراد بالتأويل عند الإطلاق - والتأويل الإجمالي، وهو التفويض(١).

ويُلاحَظ في تأويلات المتكلِّمين أنَّهم يقصدون من وراء تحريفهم للنصوص أحدَ أمرين(٢):

الأوّل: منع دلالة النصوص على الحقِّ المخالف لتقريراتهم، فيصرفونها عن وجهها، لئلَّا تعارض مقالاتِهم، والأمثلة على ذلك قد سبقت.

الثاني: دَعوى دَلالةِ النُّصوص على مذهبِهم الباطل، فيصرِفُونَها إلى وجهٍ يجعلُها تؤيِّد مذهبَهم. وهم في ذلك لا يجعلون هذه النصوص التي حملوا معناها على الباطل معتمَدًا ومستندًا لعقائدهم؛ لأنَّ استنادهم إنّما هو على معقولاتهم، وإنّما يجعلونه دليلًا يعتضدون به، ويردّون به على من استدلّ عليهم بالنصوص.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجّة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه، كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ»(٣).

فمن ذلك استدلالهم على نفيِ الصِّفات بقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١]، فإنَّهم جعلوا من مدلولِ الآيةِ نفيَ الصِّفات؛ لأنّ إثباتَ الصِّفاتِ عندَهم يستلزمُ التمثيل(٤). قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولكنَّ النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾: مستنَدًا

(١) يُنظر: المواقف للإيجي (ص٢٧٢-٢٧٣)، وهداية المريد لجوهرة التوحيد للقاني (١/٤٨٨-٤٩٣)، وعقيدة الأشاعرة للرديعان (ص٢٠٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٨- ٣٥٩).

(٣) النبوات (١/٤٢٢).

(٤) ينظر مثلًا: تبصرة الأدلة للنسفي (١/٣٢٨)، وأساس التقديس للرازي (ص٩٣).

لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلَّما جاءهم حديثٌ يخالِف قواعدَهم وآراءَهم، وما وضعته خواطرُهم وأفكارُهم - ردُّوه بـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾؛ تلبيسًا منهم وتدليسًا على من هو أعمى قلبًا منهُم، وتحريفًا لمعنى الآية عن مواضعه. ففهموا من أخبار الصفات ما لم يُرِده الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنَّه يقتضي إثباتُها التمثيلَ بما للمخلوقين، ثمّ استدلُّوا على بطلانِ ذلك بـ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ تحريفًا للنصَّين»(١).

وكذلك استدلّ المعتزلة بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣] على نفي الصفات، يقول القاضي عبد الجبّار: «وأمّا قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾، فإنَّه من أقوى ما يدلُّ على إبطال قول من يُثبت لله تعالى علمًا وقُدرة وسمعًا وبصرًا وصفاتٍ في الأوّل، لأنّها لو كانت في الأوَّل - على ما يقولون - لم يكن هو الأوّلَ مِن حيثُ وُجِد معهُ غيره!»(٢).

وهذا منه تحريفٌ للكلم عن مواضعه، دفَعه إليه تأييدُه شُبهةَ المعتزلة في نفيِ الصفات، حيث يزعمون أن إثباتَها يستلزم تعدُّدَ القدماء، وهو قولٌ باطل؛ فإنّ الله تعالى هو الأوَّل بصِفاته، وكلُّ موجودٍ فإنّ صفاتِه ملازمةٌ له، لا ينفكُّ عنها وجودُه(٣).

ويزعم المتكلِّمون كذلك دلالةَ القرآن على دليلِ حدوث الأجسام الذي ابتدعوه، ومن ذلك استدلالُهم بقِصَّةِ إبراهيمَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ في مناظرته مع قومه، وفيها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، فيزعمون أنّ الخليل عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ استدلّ بتغيُّر الكوكب على حدوثه(٤)، وهذا استدلالٌ باطل، وتحريفٌ لكتاب الله، لأن هذا

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/٥٠٣).

(٢) متشابه القرآن (ص٦٤٢).

(٣) ينظر للرد على هذه الشبهة: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٢٨٠-٢٨٥)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (٢/٤٨٢-٤٩٠)، وبيان تلبيس الجهمية، له (٣/٩٤-١٦٥)، وينظر للتوسّع: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، أ. د. عبد القادر صوفي (٣/١٥٣-٣١٣).

(٤) ينظر: التوحيد لأبي منصور الماتريدي (ص١١٧)، وتنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار (ص١٢٢)، =

الاستدلالَ مخالفٌ لعقيدةِ الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ التي يُناظِر لأجلِها، فإنَّه قالَ لقومه محتجًّا على بطلان ألوهيّة أصنامِهم: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[الشعراء: ٧٢]، أي: هل يسمعونكم حالَ دعائكم كما يسمع الإله الحقّ؟ وهذا عند المتكلّمين يقتضي قيامَ الحوادث بذاتِ الله، وينقضُ مذهبَهم واستدلالهم هذا من أصله. كما أنّ الأُفُول لا يُطلَق في لغة العرب التي جاء بها القرآنُ على التغيُّر والحَركَةِ والانتِقال، وإنّما معناه المغيبُ والاختفاء[1]. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا على هذا الاستدلال: «هذا خلافُ إجماعِ أهلِ اللغة والتفسير، بل هو خلافُ ما علم بالاضطِرار من الدين، والنقلِ المتواتر للغة والتفسير»[2].

ولذلك قال أبو سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا على استدلال المريسي بهذه الآية: «واحتججتَ أيضًا أيها المريسيُّ في نفي التحريك عن الله عزَّ وجل والزوال بحُجَجِ الصِّبيان، فزعمتَ أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ حين رأى كوكبًا وشمسًا وقمرًا ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثمّ قُلتَ: فنفى إبراهيمُ المحبَّةَ من كلِّ إلهٍ زائل، يعني أنَّ الله إذا نزَل من سماءٍ إلى سماء، أو نزَل يوم القيامة لمحاسَبة العِباد، فقد أفَل وزال، كما أفَل الشمسُ والقمر فتنصَّل من ربوبيتهما إبراهيم، فلو قاسَ هذا القياس تركيٌّ طُمطُمانيٌّ[3] أو روميٌّ أعجميّ ما زادَ على ما قِستَ قُبحًا وسماجة. ويلك! ومن قال مِن خَلقِ الله تعالى: إنّ الله تعالى إذا نزَل أو تحرَّك، أو نزَل ليومِ الحسابَ أفل في شيءٍ، كما تأفل الشمسُ في عينٍ حمِئة؟! إنَّ الله لا يأفُل في شيءٍ خُلق سِواه إذا نزل أو ارتفع، كما تأفَل الشمس والقمر والكواكب، بل هو العالي على كل شيءٍ، المحيطُ بكلِّ شيءٍ في

=

والإشارة الى مذهب أهل الحقّ للشيرازي (ص١٥٢-١٥٣)، وبحر الكلام للنسفي (ص١١٠)، والأربعين في أصول الدين للرازي (١/١٧٢)، وأبكار الأفكار للآمدي (٢/٢٦).

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١١/١٨)، مادة (أ ف ل).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢٨٤)، وينظر: درء التعارض، له (١/١٠٩- ١١٣، ٣١٣-٣١٤).

(٣) الطُّمطُمانيّ بالضمّ: الأعجمُ الذي لا يُفصِح. ينظر: لسان العرب (١٢/٣٧١)، مادة (ط م م)، والقاموس المحيط (ص١١٣٤)، نفس المادّة.

جميعِ أحوالِه من نُزولِه وارتفاعِه، وهو الفعَّال لما يريد، لا يأفل في شيءٍ، بل الأشياء كلها تخشَع له وتتواضَع، والشمسُ والقمرُ والكواكب خلائقُ مخلوقة، إذا أفَلت أفَلت في مخلوق ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦]، كما قالَ الله، واللهُ أعلى وأجلّ لا يُحيط به شيءٌ، ولا يحتوي عليه شيء»(١).

فالحاصل أنّ المتكلِّمين بتحريفهم لمعاني النصوص صيَّروا كلامَ الله موافِقًا لهم، فلم يتركوا فيه ما يخالف طريقتهم إلّا جعلوهُ مؤيِّدًا لبِدعهم، فهم - كما قال ابنُ قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المعتزلة -: «فسَّروا القرآن بأعجَبِ تفسير، يريدون أن يردُّوه إلى مذاهِبِهم، ويحملُوا التأويلَ على نِحَلِهم»(٢)، وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنت تجدُ جميعَ هذه الطوائف تنزِّل القرآن على مذهَبِها وبِدَعِها وآرائِها، فالقرآن عند الجهمية جهميٌّ، وعند المعتزِلة معتزليّ، وعند القدرية قدريّ، وعند الرافضة رافضيّ، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل، ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤]»(٣).

ولم يقتصر تحريف المتكلِّمين على نصوص الكتاب والسنّة، بل طال كلامَ العلماء والأئمَّة المعظَّمين في الأمّة، الذين نطقُوا بما يدحَضُ مذهبَ المُتكلِّمين وينقضه، فحاولَ أهل الكلام ليَّ ألسنتِهم به، ليصير موافقًا لطريقتهم.

فعلى سبيل المثال: أثرُ الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ المشهور في إثبات الاستواء، الذي قال فيه: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»(٤)، فهذا الأثر يفيد إثباتَ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعنى المعلومَ للاستواء، معَ تفويضِ كيفيَّته، لكن جاء المتكلِّمون وحملوه على غير المعنى المراد منه، فحَملوه على معنى التفويضِ الذي ينسبونه إلى السلف زُورًا،

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص١٦٤-١٦٥).
(٢) تأويل مختلف الحديث (ص١٥٠).
(٣) شفاء العليل (٢/٥٨٩-٥٩٠)، ويُنظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص١١١-١١٢).
(٤) سبق تخريجه (ص٣١٤).

فجعلوا معناه أنّ الاستواء غير مجهول اللفظ، وغير معقول المعنَى[١].

وهذا من تحريفهم لمراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّ ما لا يُعلَمُ معناه لا يُقال فيه إنَّه غيرُ مجهول؛ لأنَّ العلم بمجرَّد اللّفظ لم ينازِع فيه أحدٌ، وليس اللَّفظُ المجرَّدُ عن المعنى بشيءٍ مفيدٍ حتى ينبّه على العِلمِ به، كَما أنَّ ما جُهلَ معناهُ لا يَحتاجُ إلى نفي العلمِ بكيفيته[٢]؛ لأنَّ نفي العامّ -وهو المعنى- يتضمَّن نفي الخاصّ وهو الكيفيّة.

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من تحريفِ الكَلِم، فيما يلي:

١. أنّهم وقعُوا في تحريف الكَلِم بسبَبِ قسوَة قلوبِهم عن قَبولِ النُّصوصِ كما جَاءت، نتيجةً للأهواء التي استحدَثُوها واتّبعوها.

٢. وقوعُهم في تأويلاتٍ من جِنسِ ما ذمَّهُ اللهُ من تأويلاتِ أهلِ الكِتاب، كتَبديلِهم القولَ الذي قِيل لهم بزيادةِ حرفٍ فيه.

٣. وقوعهم في التحريفِ بنوعَيه: اللفظيِّ والمعنويّ، وإن كانَ تحريفُهم المعنويُّ أكثرَ وأشهر.

(١) ينظر: أصول الدين للبغدادي (ص١٣٢)، والعقيدة النظامية للجويني (ص١٦٥-١٦٧)، وإحياء علوم الدين (١٧٩/١)، والاقتصاد في الاعتقاد (ص٨٤-٨٥)، وإلجام العوام (ص١٢) ثلاثتها للغزالي، وعارضة الأحوذي لابن العربي (٢٣٦/٢).

(٢) ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص٣٠٦-٣٠٧)، والأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء، أ. د. عبد الرزاق البدر، ضمن الجامع للبحوث، له (ص١٧٢-١٨١)، وبيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف، د. محمد الخميّس (ص٢٨).

المبحث الرابع

الموافقةُ في تركِ المحكَم واتِّباعِ المتشابِه

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى تركَ المحكَم واتِّباعَ المتشَابِه.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تركِ المحكَم واتِّباعِ المتشَابِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى تركَ المحكَم واتِّباعَ المتشَابِه

من حكمة الله تعالى أنَّه أنزل كتابه على رسوله ﷺ متضمّنًا نوعين من الآيات: المحكم والمتشابه، يقول سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، وقد اختلف العلماء في معنى المحكم والمتشابه في هذه الآية على أقوال، أهمُّها وأشهرها قولان، وإليهما ترجع أكثر الأقوال:

الأوّل: أنّ المتشابه هو ما كان معناه محتمِلًا لأوجُه، وسمِّي متشابِهًا لتوارد معانٍ عدّةٍ على نفس اللفظ، فتتشابَه الألفاظ وتختلف المعاني.

قال الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معناه: متشابهاتٌ في التلاوةِ، مختلفاتٌ في المعنى، كما قال جلَّ ثناؤُه: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥]، يعني في المنظَر، مختلفًا في المطعَم، وكما قال مُخبِرًا عمَّن أخبر عنه من بني إسرائيل أنَّه قال: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، يعنون بذلك: تشابه علينا في الصفة وإن اختلفت أنواعه»(١).

وقال ابنُ عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأُطلِق التشابه هُنا على خَفاءِ الدَّلالَة على المعنى على طريقة الاستعارة؛ لأنَّ تطرُّق الاحتمال في معاني الكلام يُفضي إلى عدم تعيُّن أحَدِ الاحتِمالات، وذلك مثلُ تشابه الذوات في عدم تمييز بعضها عن بعض»(٢).

وقال ابنُ سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾، أي: يلتبِسُ معنَاها على كثيرٍ من الأذهانِ؛ لكون دلالتِها مجملة، أو يتبادرُ إلى بعضِ الأفهامِ غيرُ المراد منها»(٣).

---

(١) جامع البيان (١٩٢/٥)، وينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٧٤/٢).

(٢) التحرير والتنوير (١٥٤/٣).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (٢٠٣٢/٤).

ويقابِل المتشابِه: المُحكَم، وهو ما كان بيِّنَ المعنى، غيرَ محتَمِلٍ، مبيِّنًا لغيرِه من المتشابِه المحتَمِل، وهو من الإحكام، بمعنى الإتقان، وأصله من الحُكم وهو المنع[(١)]، «واستُعمل الإحكام في الإتقان والتوثيق لأن ذلك يمنع تَطَرُّقَ ما يُضادُّ المقصُود»[(٢)].

قال محمد بن جعفر بن الزبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)]: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾: «فيهنَّ حُجَّةُ الرَّب وعِصمةُ العِباد، ودفعُ الخُصوم والباطِل، ليس لها تصريفٌ ولا تحريفٌ عمّا وُضِعت عليه، وأُخَرُ متشابهةٌ في الصِّدق لهُنَّ تصريفٌ وتحريفٌ وتأويلٌ، ابتلى الله فيهنَّ العباد كما ابتلاهُم في الحلال والحرام، لا يُصرَفَن إلى الباطل ولا يُحرَّفن عن الحق»[(٤)].

وقال محمد بن إسحاق[(٥)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾: لم يُفصَل فيهنَّ القول كفَصله في المحكمات، تتشابَهُ في عقولِ الرِّجال، ويتخالَجُها التأويل، فابتلى الله فيها العباد كابتلائهم في الحلال والحرام»[(٦)].

وهذا القول في تفسير المحكم والمتشابه هو ما رجّحه ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذكر أنَّه أحسنُ ما قيل في ذلك[(٧)].

---

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٤٤/١٢)، مادة (ح ك م).

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٥٤/٣).

(٣) هو: محمد بن جعفر بن الزبير بن العوامّ القرشي الأسدي المدني. كان من فقهاء أهل المدينة وقرّائهم. ثقة في الحديث. توفي شابًّا سنة مئة وبضع عشرة. ينظر: تاريخ الإسلام (٣٠٧/٣)، وتهذيب التهذيب (٩٣/٩)، وتقريب التهذيب (ص٤٧١).

(٤) أخرجه الطبري في جامع البيان (١٩٧/٥).

(٥) هو: محمد بن إسحاق بن يسار بن خِيار وقيل: ابن كوثان، العلامة الحافظ الأخباري، أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله القرشي المطّلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، من صغار التابعين. وهو في الحديث صدوق يدلِّس، علّامة المغازي والسير. مصنِّف «السيرة النبوية». ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٢هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٧/٢-٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٣/٧- ٥٥)، وتقريب التهذيب (ص٤٦٧).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥٩٤/٢، رقم٣١٧٧).

(٧) ينظر: تفسير القرآن العظيم (٩/٣).

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال القاضي أبو يعلى الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ظاهرُ كلام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنّ المحكم: ما استقلَّ بنفسه، ولم يحتَج إلى بيانٍ. والمتشابه: ما احتاج إلى بيان؛ لأنَّه قال في كتاب «السنّة»: "بيانُ ما ضلت فيه الزنادقة في القرآن"، ثمّ ذكر آياتٍ تحتاج إلى بيان[١]. وقال في روايةِ ابن إبراهيم[٢]: "المحكَم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا وفي موضعٍ كذا". ومعناه: ما ذكرنا؛ لأنَّ قوله: "المحكم: الذي ليس فيه اختلاف" هو المستقِلُّ بنفسه، وقوله: "المتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا وفي موضعٍ كذا"، معناهُ: الذي يحتاجُ إلى بيانٍ؛ فتارةً يبينُ بكذَا وتارةً يبينُ بكذا؛ لحصولِ الاختلافِ في تأويله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة: ٢٢٨]؛ لأنّ القُرءَ من الأسماء المشتركة، تارةً يعبَّر به عن الحيض، وتارة عن الطُّهر. ونحوُ قوله: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾[الأنعام: ١٤١]. وهذا قولُ عامَّةِ الفقهاء»[٣].

وعلى هذا المعنى للمحكم والمتشابه يكون معنى الآية ما بيّنه ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «يخبر تعالى أنَّ في القرآن آياتٍ محكماتٍ هنّ أم الكتاب، أي: بيناتٌ واضحاتُ الدلالة، لا التباسَ فيها على أحدٍ من الناس، ومنه آياتٌ أُخَر، فيها اشتباه في الدلالة على كثيرٍ من الناس أو بعضِهم، فمن ردَّ ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكَّم مُحكَمَهُ على متشابهِهِ عنده، فقد اهتدى. ومن عكَس انعكس؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي: أصلُه الذي يرجع إليه عند الاشتباه، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ أي: تحتمل دلالتُها موافقَة المحكَم، وقد تحتمِل شيئًا آخَرَ من

(١) يعني بكتاب السنّة: كتاب «الردّ على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله». ونصُّ العبارة التي نقلها منه القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ ٱللَّهُ شاهدًا على قوله هو: «بيان ما ضلَّت فيه الزنادقة من متشابه القرآن»، ينظر: (ص١٧٥، وما بعدها)، فوَصفَها بأنّها متشابهةٌ، وبهذا يستقيم ما أراد الاستشهاد عليه من كلام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) لم أتمكّن من تعيين المرادِ به، وقد روى عن الإمام أحمد كثيرون اسمُ أبيهم إبراهيم، إلّا أن يكونَ ابنَ هانئ، فهو من أصحاب الرواياتِ عنه، واسمه إسحاق بن إبراهيم بن هانئ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٤).

(٣) العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٤-٦٨٥).

حيثُ اللَّفظُ والتركيب، لا من حيثُ المراد»(١).

فالواجب في المتشابهات أن تُردّ إلى المحكمات؛ لأنَّ الله وصف المحكمات بأنّهنّ ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي أنّها أصلُه، قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعناه: هنَّ أصل الكتاب؛ لأنّ الخلق يفزَعُون إليه، كما تَفزعُ الفروعُ إلى الأصول»(٢).

وقال الجصَّاص رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأمر الله تعالى بردِّ المتشابه إلى المحكم؛ لأنَّ وصفه للمحكم بأنّه أمُّ الكتاب يقتضي أن يكون غيره محمولًا عليه ومعناه معطوفًا عليه؛ إذ كان أمُّ الشيء ما مِنهُ ابتداؤُه وإليه مرجعه، ثمّ ذمَّ من اتبع المتشابِه واكتفى بما احتملَهُ اللفظُ من تأويله، مِن غير ردٍّ له إلى المحكَم وحَمْلِه على موافقتِه في معناه، وحكم عليهم بالزَّيغِ في قُلوبِهم»(٣).

ووُصفت المُحكَمات أيضًا بأمِّ الكتاب بمعنى أنّها أكثرُه ومُعظَمُه(٤).

قال الطبريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنّما سمَّاهنّ أمَّ الكتاب، لأنّهن مُعظم الكتاب، وموضِع مَفزع أهِله عند الحاجة إليه، وكذلك تفعل العرب، تسمي الجامعَ معظَم الشيء أُمًّا له، فتسمِّي رايةَ القوم التي تجمعهم في العساكر أُمَّهم، والمدبِّرَ معظَم أمرِ القرية والبلدة أمَّها»(٥).

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/٧)، وبه يظهر الفرق بين اتباع المتشابه وبين التحريف، وذلك من جهة أنّ التحريف يكون لدليلٍ ظاهر أو نصٍّ، فيحرِّفه المُبطل ليردَّ معناه المخالف لمذهبه، أو ليغيِّر معناه فيصير موافقًا له، أمّا المتشابه فيكون لفظُه محتملًا ومجملًا، وفي النصوص المحكمة ما يبيِّنه ويرفع احتماله، فيحملُه الزائغ على المعنى الباطل، ولا يحمله على ما دلّ عليه المحكَم. فبالنظر إلى دلالة الآية مفردةً لا يكون اتباع المتشابه تحريفًا لمعناها، وبالنظر إلى دلالة الآية مقرونةً مع الآياتِ المحكمة يكون اتباع المتشابه نوعًا من التحريف؛ لأنّه يستلزم تحريف النصوص المحكمة، وتحريف النصوص المتشابهة المبيَّنَةِ بالمحكَمة.

(٢) تفسير السمعاني (١/٢٩٤).

(٣) أحكام القرآن للجصاص (١/١٩١).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٢/١٥٨).

(٥) جامع البيان (٥/١٨٩).

وهذا القول في معنى المحكم والمتشابِه يَتضمَّنُ قولَ جَمعٍ من السَّلَف كابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١] بأنَّ المُحكَم ما كانَ ناسِخًا، والمتشابهَ ما كان منسُوخًا؛ لأنّ النسخ في عُرفهم يشمل بيان المُجمَل وتخصيصَ العام وتقييد المطلق[٢]، كما أنّ المنسوخ نوعٌ من أنواع المتشابه، فيكون من تفسير السلف بالمثال[٣].

وقد بيّن الله تعالى أنّ المتَّبِعين للمتشابه يفعلون ذلك لما في قلوبهم من الزيغ، وهو الميلُ والانحرافُ عن الحق[٤]، فيحمِلون اللفظَ المتشابه على غير المعاني التي أرادها الله، ولَو كانت قلوبُهم سليمةً من الزَّيغ لردّوا المتشابهَ إلى المحكم، لإيمانِهم أن كُلًّا من المحكَم والمتشابه هوَ من عند ربِّهم، قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «يعني بقوله جلَّ ثناؤه: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾: ما تشابَهت ألفاظُه وتصرَّفَت معانيه بوجُوهِ التَّأويلات، ليُحقِّقُوا - بادِّعائِهم الأباطيلَ من التَّأويلاتِ في ذلك - ما هم عليه من الضلالة والزيغ عن محجَّة الحقِّ؛ تلبيسًا منهم بذلك على من ضعُفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه»[٥]، ثمّ روى بإسناده عن علي بن أبي طلحة[٦] عن

---

(١) ينظر: المصدر السابق (١٩٣/٥).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «مرادُ عامَّة السلف بالناسخ والمنسوخ رفعُ الحكمِ بجُملتِه تارةً - وهو اصطلاحُ المتأخرين -، ورفع دلالةِ العامِّ والمُطلق والظاهر وغيرها تارة، إما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى إنَّهم ليُسَمُّون الاستثناءَ والشرطَ والصِّفَة نَسخًا؛ لتَضَمُّنِ ذلكَ رفعَ دَلالَة الظَّاهِر وبيانَ المراد، فالنسخُ عندهم وفي لسانِهم هو بيانُ المرادِ بغير ذلك اللفظ، بل بأمرٍ خارج عنه». إعلام الموقعين (٦٦/١)، وينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢٧٦/١).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٧٤/١٣)، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٣٦٤/١)، والقائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي، مع التنكيل (٣٣٤/٢).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠٢/٥).

(٥)جامع البيان (٢٠٤/٥).

(٦) هو: علي بن سالم أبي طلحة ابنِ المخارق الهاشمي الجزريّ، أبو الحسن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو طلحة. مولى العبّاس بن عبد المطلب، أصله من الجزيرة وانتقل إلى حِمص. صدوقٌ قد يُخطِىء، روى التفسير عن ابن
=

ابن عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّه قال: «﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾: فيحمِلون المحكَم على المتشابه، والمتشابِهَ على المُحكَم ويُلَبِّسُون، فلبَّس الله عليهم»[(١)].

ورَوى عن محمد بن جعفر بن الزبير رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال: «﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾، أي: ما تحرَّف منه وتصرَّف؛ ليُصدِّقوا به ما ابتدَعوا وأحدَثوا؛ ليكونَ لهم حُجَّةً على ما قالوا وشُبهة»[(٢)].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ أي: ضلالٌ وخروجٌ عن الحقِّ إلى الباطل، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ أي: إنَّما يأخذون منه بالمتشابِه الذي يُمكنهم أن يحرِّفُوهُ إلى مقاصِدِهم الفاسدة، وينزِّلوه عليها؛ لاحتمالِ لفظه لما يُصرِّفونَه، فأمّا المُحكَم فلا نصيبَ لهم فيه؛ لأنّه دامغٌ لهم وحجَّةٌ عليهم، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾، أي: الإضلالِ لأتباعهم، إيهامًا لهم أنَّهم يحتجُّون على بِدعتهم بالقرآن، وهذا حُجَّةٌ عليهِم لا لهم، كما لو احتجَّ النصارى بأنّ القرآن قد نطَق بأنَّ عيسى هو روحُ اللهِ وكلمتُه ألقاها إلى مريم، وتركُوا الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]، وبقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وغير ذلك من الآيات المُحكَمة المصرِّحة بأنّه خلقٌ من مخلوقاتِ الله، وعبدٌ ورسولٌ من رسُل الله. وقولُه: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾، أي: تحريفه على ما يريدون»[(٣)].

وقال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالحاصل أن منها آياتٍ بينةً واضحةً لكُلِّ أحَد، وهي الأكثر التي

= عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يرَه، لكنّه إنّما حمل عن ثقاتِ أصحابه. ولذا نقَلَ البخاريُّ في صحيحِه كثيرًا من تفسيرِه في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسمِّيه، يقول: قال ابن عبّاس، أو: يُذكر عن ابن عبّاس. توفي سنة ١٤٣هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/ ٣٨٠)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٩٣٢)، والعجاب في بيان الأسباب لابن حجر (١/ ٢٠٦ - ٢٠٧)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٠).

(١) جامع البيان (٥/ ٢٠٤).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٩).

يُرجَع إليها، ومنه آياتٌ تشكل على بعضِ الناس، فالواجب في هذا أن يُرَدَّ المتشابِه إلى المحكَم والخفيُّ إلى الجلي، فبهذه الطريق يصدِّق بعضُه بعضًا، ولا يحصُل فيه مناقضةٌ ولا معارضة، ولكنَّ الناسَ انقَسموا إلى فرقتين: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾ أي: ميلٌ عن الاستقامة بأن فسدَت مقاصِدهم، وصار قصدُهم الغيَّ والضلال، وانحرفت قلوبهم عن طريق الهدى والرشاد؛ ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾، أي: يتركون المحكَم الواضحَ، ويذهبون إلى المتشابه، ويعكِسون الأمر، فيحمِلون المحكَم على المتشابِه، ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ لمن يدعونهم لقولِهم؛ فإنّ المتشابِه تحصُل به الفتنةُ بسببِ الاشتباهِ الواقع فيه، وإلا فالمحكَم الصريح ليس محلًّا للفتنة، لوضوح الحقِّ فيه لمن قَصدُهُ اتباعُه»(١).

وقوله تعالى في هذه الآية: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ قد اختُلِف فيه، هل يُوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أم يُوصل بما بَعده؟ فعلى القول بأنّ المتشابه هو ما بيَّن المحكمُ معناه، يكون المناسِب الوصل(٢)؛ لأنّ الراسخين في العلم يعلَمون تأويل المتشابه بهذا المعنى، فإنّ الاشتباهَ الذي يقع في بعضِ الآياتِ أمرٌ نسبيٌّ لا يعمُّ جميعَ الناس، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، وعند أهل العلم الراسخين من المعرفةِ ما يُزيلُ الاشتِباه(٣). وقد جاء الوصل عن مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره(٤)، وعن ابن عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنّه قال: «أنا ممن يعلم تأويله»(٥).

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، فيفسِّره قول ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني بالراسخِين في العلم: العلماءَ الذين قد أتقنوا علمَهم ووعَوه؛ فحفِظوه حفظًا لا يدخُلهم في

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/٢٠٣٢).

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٩٨-٩٩)، ومجموع الفتاوى (١٧/٣٨١).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/١٤٤)، والتدمرية، له (ص١٠٥).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٥/٢٢٠).

(٥) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٢٢٠)، وابن المنذر في تفسيره (١/١٣٢، رقم٢٥٨).

معرفتِهم وعِلمهم بما علِموه شكٌّ ولا لَبس»[١].

وقولُ الراسخين في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، فسَّره الحافظُ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أي: بالمتشابِه، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي: الجميعُ من المحكَم والمتشابِه حقٌّ وصدق، وكلُّ واحدٍ منهُم يصدِّق الآخر ويشهَد له؛ لأنَّ الجميعَ من عِندِ الله، وليسَ شيءٌ من عندِ الله بمختلِفٍ ولا متضادّ؛ لقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ أي: إنَّما يفهَمُ ويعقِل ويتدبَّر المعانيَ على وجهِها أُولو العقول السليمة والفهوم المستقيمة»[٢].

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ يعني بذلكَ جلَّ ثناؤُه: وما يتذكَّر ويتعِظ وينزجِر عن أن يقولَ في متشابِه آيِ كتابِ اللهِ ما لا عِلمَ لهُ بِه إلّا أولُو العقول والنُّهَى»، ثمّ روى بإسناده عن محمد بن جعفر بن الزبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولَه: «﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، يقولُ: وما يذكَّر في مثلِ هذا، يعني في ردِّ تأويلِ المتشابه إلى ما قد عُرِفَ من تأويلِ المحكم حتى يتَّسِقَا على معنىً واحدٍ، إلّا أولُو الألبَاب»[٣].

القول الثاني في معنى المحكم والمتشابه: هوَ أنَّ المتشَابِهَ ما ليس للناس سبيلٌ إلى معرفة حقيقتِه، وإن عَلموا مُرادَ اللهِ منه، والمحكَم هو ما عُلِمَت حقيقتُه بحيث لا يَتطلّب قارئُه معرفةً زائدةً عليها، ثمّ إمَّا أن يكون اللفظ دالًّا على تلك الحقيقة بنفسِهِ مستغنِيًا عن غيرِه، أو أن يكونَ ذلكَ بدَلالةِ غيرِه منَ الوحي[٤].

وقد حكى ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القول عن طائفةٍ أنَّهم قالوا: «المحكَم من آيِ القرآن:

(١) جامع البيان (٥/٢٢٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/١٦).

(٣) جامع البيان (٥/٢٢٧).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٥/١٩٩-٢٠١)، والقائد إلى تصحيح العقائد للمعلِّمي، مع التنكيل (٢/٣٣٤).

ما عرَفَ العُلماءُ تأويلَه، وفهِموا معناهُ وتفسيرَه؛ والمتشابِه: ما لم يكُن لأحدٍ إلى علمِه سبيلٌ ممّا استأثر الله بعلمه دون خلقه»(١).

ومثال ذلك ما جاء في كتاب الله من الإخبار عن يوم القيامة، فحقيقةُ وقتِه هو من المتشابِه الذي ليس لأحدٍ من الناس سبيلٌ إلى معرفته، وإنّما يعلمه الله تعالى. وتأويلهُ هو وقوعهُ يومَ القيامة كما أخبر عزّ وجلّ، بالكيفية التي يعلمُها هو سبحانه، وقد سُئل الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾، فقال: «تأويلُه: القضاءُ به يومَ القيامة»(٢). وجاء عن علي بن أبي طلحة عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا في قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال: «يعني تأويلَه يوم القيامة، إلّا الله»(٣)، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنَّه قال: «قول الله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾، قال: تحقيقَه»(٤).

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٥٢ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٢ - ٥٣]، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥ﴾: عاقبة ما وَعد الله في الكتابِ، مِن البعثِ والنُّشور ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ وهو يومُ القِيامة»(٥).

ومثالُ المتشابِه بهذا المعنى أيضًا ما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، والمرادُ ببعض الآيات التي لا ينفعُ الإيمانُ بعدَ إتيانِها هو طلوعُ الشمس من مغربها، كما بيَّنه النبي ﷺ فيما رواه الشيخان(٦)، يقول الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ أن

(١) جامع البيان (٥/١٩٩)، وينظر: الكتاب نفسه (١/ ٢٢٠-٢٢٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٩٧، رقم٣١٩٥).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٢١٥)، وابن المنذر في تفسيره (١/١٢٩، رقم٢٥٠).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٩٨، رقم٣٢٠٤).

(٥) الوجيز للواحدي (١/٣٩٦).

(٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، رواه البخاري، كتاب التفسير: باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾، (رقم٤٦٣٥)، =

مثَّل بهذا المثال للمتشابه: «فإنَّ الذي كانت بالعبادِ إليه الحاجةُ من علمِ ذلك هو العلمُ منهم بوقتِ نفعِ التوبةِ بصفتِه، بغير تحديدِهِ بعدِّ السنينَ والشهورِ والأيام، فقد بيَّن الله ذلك لهم بدَلالَة الكِتاب، وأوضحه لهم على لسان رسوله ﷺ مفسَّرًا، والذي لا حاجةَ بِهم إلى علمه منه هو العلمُ بمقدار المُدَّة التي بَين وقتِ نزول هذه الآيةِ ووقتِ حدوثِ تلكَ الآية، فإنّ ذلك ممّا لا حاجَة بِهم إلى علمِه في دينٍ ولا دُنيا، وذلك هو العِلمُ الذي استأثَر اللهُ جلَّ ثناؤه به دون خلقه، فحجَبه عنهم»(١).

ويدخل في هذا المتشابه حقائقُ وكُنه الغيبيّات التي أخبرنا الله تعالى بها، وأعظمُ ذلكَ صفاتُه سبحانَه، فإنّا لا نُدرِكُ حقائقَها، وإن كُنّا نعلَم معاني تلك الصفات، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥]، فالمرادُ من الآية معلوم، وهو إنكار الله تعالى على إبليس امتناعَه من السجود لآدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وبيان ما شرَّف الله به آدم من خلقه بيديه، وبيان أن لله سبحانه يدَين تليقانِ بعظمته، وهذه المعاني ظاهرةٌ لا لبسَ فيهَا، لكنَّ النفسَ قد تتخطَّاها إلى الخوضِ في كنهِ اليدين وكيفيَّتِها، فذلك من المتشابه الذي لا يعلمه إلّا الله(٢).

كما يدخل في هذا المتشابه حقائق غاياتِ أفعالِ الله تعالى وأحكامِه، ووجه حُسنها وما أراد الله منها على التعيين والتفصيل، «مثل خلقِ أهل النار، وترجيحِ عذابهم على العفو عنهم مع سَبق العِلم وسعة الرحمة وكمال القدرةِ على كلِّ شيء»(٣)، فغاياتُ هذه الأمور ومآلاتُها ممّا حَجَب اللهُ علمَه عن الخلق، واتَّبعه أهل الزيغ ابتغاء تأويله، فضلُّوا وهلكوا.

وعلى هذا القول في معنى المتشابه؛ فإنّ المناسِبَ الوقفُ على قولِه تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ ﴾، لأنَّ الراسخينَ في العِلم لا يعلَمُون هذا التأويل، الذي هو تحقيقُ تلكَ الآيات المتشابهاتِ

= ومسلم، كتاب الإيمان: باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (رقم١٥٧).

(١) جامع البيان للطبري (٥/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: القائد إلى تصحيح العقائد للمعلِّمي، مع التنكيل (٢/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٣) إيثار الحقّ على الخلق لابن الوزير (ص٩٣).

على الكُنه الذي يعلمُه الله، وقد جاءَ ذلك عن عائشةَ وابن عبّاس - في رواية -، وعن غيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهو قول الجمهور(١).

وقد وفَّق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بين القولَين السابقين في معنى المحكم والمتشابه، وبيّن أنّه لا منافاة بينهما عند التحقيق، ويظهر ذلك بما سبقت الإشارة إليه في المبحث السابق، من أنّ التأويل يحتمل معنيين: معنى التفسير وهو ما يتضمّنه القول الأول، ومعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وهو ما يتضمّنه القول الثاني(٢).

وقد حذّرَ النبيُّ ﷺ أمّتَهُ ممن أخبرَ اللهُ عنهم في هذه الآية باتباعهم المتشابه، كما ثبت في الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: تلا رسول الله ﷺ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧]، قالت: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا رأيتُم الذين يتَّبعون ما تشابَهَ مِنهُ، فأولئكَ الذينَ سمَّى اللهُ فَاحذَرُوهُم»(٣).

وقد روي في سببِ نزول الآية أن نصارى نجران(٤) جاؤوا إلى النبي ﷺ، فقالوا له: ألستَ

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٥/٢١٨-٢١٩).

(٢) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص٩١-٩٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/١٥-١٦)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٢٠٨).

(٣) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ (رقم٤٥٤٧)، ومسلم، كتاب العلم: باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (رقم٢٦٦٥).

(٤) نَجْران: مدينةٌ قديمةٌ في مخاليفِ اليمن من ناحية مكّة. كانَ أهلُها عبدةَ أوثانٍ ثمّ اعتنقوا النصرانيّة، وقيل إنّهم أصحابُ الأخدود الذين قصَّ الله خبرهم، ولا زالَ أثره باقيًا. وهي اليوم مدينةٌ في جنوب السعودية، وهي وادٍ كبيرٌ كثيرُ المياه والزرع، وتقع على الطريق بين صعدة باليمن وأبها بالمملكة، على مسافة ٩١٠ كم جنوب شرق مكة. ينظر: معجم البلدان (٥/٢٦٦)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة لعاتق البلادي (ص٣١٤)، والمعالم الأثيرة لمحمد شُرّاب (ص٢٨٦).

تزعم أن عيسى كلمةُ الله وروحٌ منه؟ قال: «بلَىٰ». قالوا: فحسبُنا. فأنزل الله هذه الآيات[1]، فاستدلالُ النَّصارى على أُلوهيَّة المسيح كان بالمتشابه، ابتغاءً للفتنة والشرك بالله، ولو أنَّهم رجعوا إلى المحكم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩]، لكان فاصلًا لذلك الاشتباه، وقاضيًا ببطلان ما استدلّوا به.

وقيل إنَّهم استدلّوا على التثليث بما جاء فيه كلام الله عن نفسه بصيغة الجمع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان من أسباب نزول الآية احتجاج النصارى بما تشابه عليهم كقوله: «إنَّا» و«نحن»، وهذا يعرِف العلماء أنّ المراد به الواحدُ المعظَّم الذي له أعوان؛ لم يُرد به أنّ الآلهةَ ثلاثة، فتأويل هذا الذي هو تفسيره يعلمُه الراسخون، ويفرِّقون بين ما قيل فيه: «إياي» وما قيل فيه «إنا»؛ لدخول الملائكة فيما يرسلهم فيه؛ إذ كانوا رسلَه، وأمّا كونُه هو المعبود الإله فهو له وحده؛ ولهذا لا يقول: فإيَّانا فاعبدوا، ولا إيانا فارهبوا، بل متى جاء الأمر بالعبادة والتقوى والخشية والتوكل ذَكر نفسه وحده باسمه الخاصّ، وإذا ذكر الأفعال التي يرسل فيها الملائكة قال: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١]، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [القيامة: ١٨]، ﴿ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [القصص: ٣]، ونحو ذلك، مع أنَّ تأويل هذا - وهو حقيقة ما دلَّ عليه من الملائكةِ وصفاتهم وكيفيَّةِ إرسالِ الربِّ لهم - لا يعلمه إلّا الله»[2].

وهذه هي طريقةُ النصارى فيما يستدلّون به من كتبهم، فإنَّهم يأتون بألفاظ مجملَةٍ محتمِلة منقولةٍ عن الأنبياء، ويتسدلّون بها على التثليث وربوبية المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ويعدِلون عن الألفاظِ الصريحةِ المُحكمة[3].

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٢٠٥-٢٠٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/٥٩٦، رقم٣١٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/١٤٥).

(٣) ينظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٢/٣١٥)، والإخنائية، له (ص٣٨٥-٣٨٦)، وشرح الأصبهانية، له (ص١١٩-١٢٠).

واختار بعض أهل العلم أنّ المراد بالآية أهلُ البدع من هذه الأمة، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال آخرون: بل عنَى الله عز وجل بذلكَ كلَّ مبتدع في دينِه بدعةً مخالفةً لما ابتعث به رسوله محمدًا ﷺ بتأويلٍ يتأوَّله من بعض آيِ القرآن المحتمِلة التأويلات، وإن كان الله قد أحكمَ بيان ذلك، إمَّا في كتابه وإمَّا على لسان رسوله»، ثمّ روى عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه كان يقول إذا قرأ الآية: «إن لم يكونوا الحرورية والسبئية[١] فلا أدري من هم؟»[٢].

وليس بين القولين منافاة، فإنّ العبرة بعموم الَّلفظ لا بخصوص السبب، ولذا أطلقَ النبيُّ ﷺ التحذيرَ من كلِّ من يقعُ منه اتباعُ المتشابِه، فقال: «إذا رأيتُم الذين يتَّبعون ما تشابَهَ مِنهُ، فأولئكَ الذينَ سمَّى اللهُ فَاحذَرُوهُم»، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الآيةُ وإن كانَت نزَلت فيمن ذكَرنا أنّها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنَّه معنيٌّ بها كلُّ مبتدِعٍ في دينِ الله بدعةً، فمالَ قلبه إليها، تأويلًا منه لبعض متشابِهِ آيِ القرآن، ثمّ حاجَّ به وجادَل به أهل الحقّ، وعدَل عن الواضحِ من أدلَّة آيِهِ المحكمات؛ إرادةً منه بذلك اللبسَ على أهل الحقِّ من المؤمنين، وطلبًا لعلمِ تأويلِ ما تشابَه عليه من ذلك كائنًا من كان، وأيُّ أصناف البدعة كان من أهل النصرانيَّة كان أو اليهودية أو المجوسية، أو كان سبئيًّا، أو حروريًّا، أو قدريًّا، أو جهميًّا، كالذي قال ﷺ: "فإذا رأيتم الذين يجادلون بِه فهُم الذين عنَى اللهُ فاحذروهم"»[٣].

وقد ظهر في زمن السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من يتَّبع المتشابه، فعاملُوهم بما أمرَهم به النبيُّ ﷺ من الحَذر منهم، واقتدَوا به في التحذِير منهم، فقد جاء أنَّ رجلًا يقال له صَبِيغ[٤] قدِم المدينةَ، فجعل

---

(١) السبئية: طائفةٌ من غلاةِ الشيعة، وهم أصحابُ عبد الله بن سبأ. ظهروا في زمانِ عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقالوا بإلهيّته، فحرَّقَ بعضهم بالنار. وزعم السبئيّةُ أنّ عليًّا لم يمت، وأنَّه يرجِعُ إلى الدُّنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلًا كما ملئت جَورًا، وهم يقولون بالرجعة والبَداء. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص١٥)، والتنبيه والرد للملطي (ص٢٩-٣٠)، والفرق بين الفرق (ص٢٣٥-٢٣٧)، ومجموع الفتاوى (١٣/٣٣-٣٤).

(٢) جامع البيان (٥/٢٠٦)، وروى أثرَ قتادة أيضًا: ابنُ بطة في الإبانة (٢/٦٤، رقم٧٩٦).

(٣) جامع البيان (٥/٢١٤).

(٤) هو: صبيغ بن عِسل، ويقال: ابن عُسَيل، ويقال: صبيغ بن شريك من بني عسيل ابن عمرو. التميمي اليربوعي =

يسأل عن متشابِه القرآن، فأرسلَ إليه عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقد أعدَّ له عراجِينَ النخل[(١)]، فقال: «من أنت؟» قال: «أنا عبد الله صبيغ»، فأخذَ عُرجُونًا فضربَه، وقال: «أنا عبدُ الله عُمَر»، فجعل له ضربًا حتى دَمِي رأسُه، فقال: «يا أمير المؤمنين! حسبُك، قد ذهبَ الذي كنتُ أجدُه في رأسِي!»[(٢)].

وكذلك جاء عن ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أن رجلًا ألحَّ عليه في السؤال عن آية، فقال: «أتدرون ما مَثلُ هذا؟ مثلُ صبيغٍ الذي ضربَه عمَر بن الخطاب»[(٣)].

وليس ما فعله عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وتابعَه عليه الصحابة والتابعون من زَجرِ هؤلاء السائلين عن المتشابه نهيًا عن السؤال مطلقًا، بل لو أنَّهم سألوا سؤال استرشادٍ وتعلُّمٍ لما واجههم بذلك، وقد بيَّن ذلك أهل العلمِ رَحِمَهُمُٱللَّهُ، فقال الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُٱللَّهُ: «خَشِيَ عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن يكون (أي صبيغ) قصَد بمسألتِه ضعفاءَ المسلمين في العلم، ليُوقِع في قلوبِهم التشكيكَ والتضليلَ بتحريفِ القرآن عن نهجِ التنزيل، وصَرْفِه عن صوابِ القول فيه إلى فاسدِ التأويل»[(٤)].

= البصري. قيل إنَّه لم يزل بشرٍّ بعد أن جلده عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حتى قُتل في بعضِ الفِتَن. ينظر: تاريخ دمشق (٢٣/٤٠٨-٤١٣)، والوافي بالوفيات (١٦/١٦٣).

(١) العراجين: جمع عرجُون، وهو عُود النخلةِ الأصفر الذي فيه شماريخُ العِذق. ينظر: النهاية لابن الأثير (٣/٢٠٣).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (١/٢٨٦-٢٨٧، رقم١٥٣)، وابن بطة في الإبانة (٢/٦٥-٦٦، رقم٨٠٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/٣٦٥، رقم١١٣٦-١١٤٠)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٢٤٢، رقم٧٠٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/٤١٠-٤١١). وأصل القصة (دون ذكر المتشابه) مخرّج عند ابن وهب في الجامع، جزء التفسير (١/٩٥، رقم٢١٨)، وعبد الرزاق في المصنف (١١/٤٢٦، رقم٢٠٩٠٦، ٢٠٩٠٧)، وأحمد في فضائل الصحابة (١/٥٤٤-٥٤٥، رقم٧١٧)، والدارمي في السنن (١/٢٥٤، رقم١٥٠)، ابن وضاح في البدع (ص١٠٧، رقم١٥٢-١٥٤)، والبزار (١/٤٢٣، رقم٢٩٩).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٣/٦٤٧، رقم١٦٥٥)، ومن طريقه: ابن زنجويه في الأموال (٢/٦٧٧، رقم١١٣٠)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٣/٣٨، رقم٥٠).

(٤) الفقيه والمتفقه (١/٣٤٢).

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا لأنَّهم رأوا أن غرضَ السَّائلِ ابتغاءُ الفتنةِ لا الاسترشادُ والاستفهام، كما قالَ النبيُّ ﷺ: «إذا رأيت الذينَ يتَّبعون ما تشابهَ منه»، وكما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾، فعاقَبوهم على هذا القصدِ الفاسد كالذي يعارِض بينَ آيات القرآن، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك؛ وقال: «لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض»[(١)]؛ فإنّ ذلك يوقع الشكَّ في قلوبهم[(٢)]. ومع ابتغاءِ الفتنة ابتغاءُ تأويله الذي لا يعلمه إلّا الله، فكان مقصودهم مذمومًا، ومطلوبُهم متعذِّرًا»[(٣)].

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قصةُ صبيغ بن عِسلٍ التميمي مع عمَر مشهورة، وكأنَّه - والله أعلم - إنّما ضربه لمَّا ظهرَ له حالُه أنَّ سؤالَه سؤالُ استشكال، لا سؤالُ استرشادٍ واستدلال، كما قد يفعله كثير من المتفلسِفَةُ الجهال، والمبتدِعةُ الضلال، فنسأل الله العافية في هذه الدنيا وفي المآل»[(٤)].

وجاء عن ابن عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا حين حدّثه رجلٌ بحديثٍ في الصفات، وهو حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي فيه قوله ﷺ: «وأمّا النار فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع

---

(١) رواه أحمد (١١/٤٣٤، رقم٦٨٤٥)، وابن ماجه، المقدمة: باب في القدر، (رقم٨٥)، وابن أبي عاصم في السنّة (١/١٧٧، رقم٤٠٦)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢/٧٩، رقم١٣٠٨)، و(٥/٣٠٢، رقم٥٣٧٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢/٣٥٤، رقم١١١٩)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص٢٩٠، رقم٤٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وحسّن إسناده العراقي في المغني عن حمل الأسفار -بهامش الإحياء (٧/١٣٠١) والألباني في ظلال الجنة (ص١٧٧، رقم٤٠٦)، ورواه الطبري في جامع البيان (٢٠/٦٢٨) من حديث أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) جاءت هذه الجملة تتمّةً للحديث في روايةٍ لحديث أبي أمامة بلفظ: «.. فإنّ ذلك يوقع الشكَّ في قلوبكم»، أخرجها ابن بطة في الإبانة (١/٣٤١، رقم٥٣٣)، وجاءت موقوفةً من قول ابن عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، رواه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (ص٣٥٥)، والهروي في ذم الكلام (٢/١٣، رقم١٧١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٣١١).

(٤) مسند الفاروق لابن كثير (٢/٦٠٦-٦٠٧).

قدمه فيها»[١]، فقام رجلٌ فانتفَض، فقال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «ما بالُ هؤلاء؟! يجِدُّون عند مُحكَمه، ويهلِكون عند متشابهه»[٢]، وفي روايةٍ أنَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر ما يلقَى الخوارجُ عند القرآن فقال: «يؤمنُون عند مُحكَمِه، ويهلكونَ عند متشابِهِه»[٣]. فابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تعجّبَ مِن فعلهم في خشوعِهم وشدّة عبادتهم مع ضلالِهم في المتشابه، إمّا بردِّه واستنكاره، وإمّا بتأويله تأويلًا مبتدَعًا كتأويل الخوارج الذي استحلُّوا به دماءَ المسلمين[٤].

وتظهر بهذا بعضُ الحِكَم من كونِ بعض القرآن محكمًا وبعضه متشابهًا، فإنّ ممّا ذكره العلماء في ذلك - وهو من أحسنِ ما قيل فيه - أنَّ في ذلكَ ابتلاءً من الله وامتحانًا منهُ لِعبادِه، ليَظهرَ بذلكَ المؤمنُ الذي يبحثُ عن الحقِّ ويسعَى إليه، ويعلمُ أن كلامَ الله متَّفقٌ لا اختلافَ فيه، فيردُّ المتشابه إلى المحكم، وينال الأجر على اجتهاده في ذلك، وليتفاوتَ في ذلك المؤمنون علمًا وأجرًا، وليظهر من في قلبِه زيغٌ، الذي يتَّبع المتشابِه ويضربُ كتاب الله بعضَه ببعض، مبتغيًا التلبيسَ على الناسِ وإثارةَ الشُّبُهاتِ في قلوبِهم، فيستحقُّ العذابَ والعُقوبة على ذلك[٥].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد: باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾، (رقم٧٤٤٩)، ومسلم كتاب الجنة: بابٌ النار يدخلها الجبارون، (رقم٢٨٤٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/٢٣٩)، وفي المصنف (١١/٤٢٣، رقم٢٠٨٩٥)، وابنُ أبي عاصم في السنّة (١/٣٣٩، رقم٤٩٥) وهذا لفظه، وصحّحه ابن رجب في فتح الباري (٥/٧٦)، ونقله من مصنَّف عبد الرزاق بلفظ: «ما فرَق هؤلاء؟ يجدون رِقَّة عند محكمه..» وصحَّح إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٢/٣٠٠)، والألباني في ظلال الجنة (ص٢٢٣، رقم٤٨٥)، وينظر: تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله (٢/١١٤٣-١١٤٤).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢١/٤٣٧، رقم٣٩٠٥٧)، والطبري في جامع البيان (٥/٢١٤)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٢/٣٣، رقم١٩٣)، وفي جامع البيان تصحيفٌ نبَّه عليه الشيخ محمود شاكر في طبعته (٦/١٩٨).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري، ط: المعارف، بتحقيق الشيخ محمود شاكر (٦/١٩٨) الحاشية.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٨٦-٨٧)، وجامع البيان للطبري (٥/١٩٧)، وزاد المسير لابن الجوزي (١/٣٥٣)، والكشاف للزمخشري (١/٥٢٨)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (٢/٧٥)، وموقف =

وقد كانت بعضُ آيات القرآن سببًا في زيادة ضلال الكفّار وفتنتهم؛ لأنَّ قلوبهم الزائغةَ لم تطلُب بها الهداية؛ فاشتبهَت عليهم، وأرادُوا بها الطعن في الدين، كما فعلوا حينَ أمر اللهُ نبيَّه ﷺ بتغيير القبلة، فإنّ مرضى القلوبِ كذّبوا رسولَ الله ﷺ بسببِ ذلك، وكما فعلُوا حينَ أخبر الله تعالى عن عدَد الملائكةِ الموكّلين بنارِ جهنَّم في قوله: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، فكان فتنةً للذين في قلوبهم مرض، حيث ابتغَوا تأويله ومعرفة حقيقةَ الحكمةِ من ورائه، وهو من التأويل الذي لا يعلمه إلّا الله، ولذا قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَآ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةٗۙ وَمَا جَعَلۡنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗاۙ وَلَا يَرۡتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣١].

ولذلك نبّه الله تعالى في كتابه أنّ ما أنزله سبحانه، مع كونه خيرًا عامًّا كالغيثِ الغزير النازل من السماء، إلّا أنّ فيه ما هو ظلماتٌ على المنافقين، فقال جلّ وعلا فيما ضربه مثلًا للقرآن: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، قال العلّامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ضربَ اللهُ تعالى في هذهِ الآية المثَل لما يعتَري الكُفّار والمنافِقين من الشُّبَه والشُّكوك في القرآن، بظلُماتِ المطَرِ المضروبِ مثلًا للقُرآن، ويبيِّن بعضَ المواضِعِ التي هي كالظُّلمة عليهم لأنَّها تزيدُهم عمىً في آياتٍ أُخر، [كقوله](١): ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ لأنّ نسخَ القبلة يظنُّ بسببه ضِعافُ اليقين أنّ النبيَّ ﷺ ليس على يقينٍ من أمره حيث يستقبل يومًا جهةً، ويومًا آخرَ جهةً أُخرى، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]. وصرَّح تعالى بأنّ نسخ القبلة كبيرٌ على غير من هداه الله

=
المتكلّمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة، د. سليمان الغصن (١/٣٨٦).

(١) في المصدر: (لقوله)، والظاهر أنّها خطأ طباعيّ.

وقوّى يقينه، بقوله: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٦٠]؛ لأنَّ ما رآه ليلة الإسراء والمعراج من الغرائب والعجائب، كان سببًا لاعتقاد الكفّار أنَّه ﷺ كاذبٌ؛ لزَعمهم أن هذا الذي أخبر به لا يمكن وقوعُه، فهو سببٌ لزيادةِ الضالين ضلالًا.

وكذلك الشجرةُ الملعونة في القرآن التي هي شجرةُ الزقوم فهي سببٌ أيضًا لزيادة ضلال الضالين منهم؛ لأنّ النبي ﷺ لما قرأ: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: ٦٤]، قالوا: ظهَر كذبه؛ لأنّ الشجرَ لا ينبتُ في الأرض اليابسة، فكيف ينبت في أصل النار؟! وكقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [المدثر: ٣١] ؛ لأنّه ﷺ لَّما قرأ قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، قال بعض رجال قريش: هذا عددٌ قليلٌ فنحن قادرون على قتلهم واحتلالِ الجنة بالقوَّة؛ لقلَّة القائمين على النار التي يزعم محمدٌ ﷺ أنا سندخُلها. والله تعالى إنّما يفعل ذلك اختبارًا وابتلاءً، ولهُ الحكمةُ البالغة في ذلك كلِّه سبحانَه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا»[(١)].

وحيث إنّ في القرآن آياتٍ يشتبه أمرها على كثيرٍ من الناس، اقتضت حكمة الله أن يجعل فيه آياتٍ محكماتٍ بيِّناتٍ لا اشتباهَ فيها، وتكون هذه الآيات البيِّنات فارقةً فاصلةً، تفرِّقُ بين الحقِّ والباطل، فتنسخ الاحتمالاتِ الباطلة، وتُحكِم المدلولات الحقَّة، وهذا ما وصف الله تعالى به كتابَه في قولـــه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فوصف القرآن كلَّه بأنّه هدىً، ثمّ جعلَ منه آياتٍ بيِّنات من الهدى والفرقان، وهي المحكَمات، قال ابن عطيَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «و﴿هُدًى﴾ في موضعِ نصبٍ على الحال من ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، فالمرادُ أنّ القرآنَ بجملتِه من محكَمٍ ومتشابهٍ وناسخٍ ومنسوخٍ: هُدىً، ثمّ شرَّف بالذِّكر والتخصيصِ البيِّناتِ منه، يعني الحلالَ والحرامَ والمواعظَ والمُحكَمَ كلَّه، فالألف واللام في

---

(١) أضواء البيان (١/ ٦٠-٦٢).

﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ للعهد، والمراد الأوّل، ﴿وَٱلْفُرْقَانِ﴾: المفرِّق بين الحقّ والباطل»[(١)].

وينبغي أن يُتنبّه إلى أن وصفَ القرآنِ بأن بعضَهُ محكَم وبعضَه متشابِه، لا ينافِي ما جاءَ من وصفِ جميعِه بالإِحكام، كقولِه تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١ - ٢]، ووصفِه كذلك بالتشابه، في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، فإنّ وصفه جميعًا بالإحكام، معناه: إتقانُه وكونُه حقًّا في معانيه، وأمّا وصفه جميعًا بالتشابه فمعناه تماثل الكلام وتناسبُه؛ لكونِه يصدِّقُ بعضُه بعضًا، ولتشابه آياته في الفصاحة والحسن، وهو نقيضُ الاختلاف المنفي عن القرآن في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، أي أنَّه لو كان القرآن من عند غير الله لكان بعضُه واردًا على نقيضِ الآخر، ولَتفاوَتَ نسَق الكلام في الجزَالة والفصاحة. ولا تنافيَ بين التشابُه العام والإحكام العام، بل هما متوافقان، كما هو ظاهر؛ فإنَّ من إتقانِ الكلام وإحكامِه تماثلَه في الحُسنِ والفصاحة، وتصديقَ بعضه بعضًا دون تناقض[(٢)].

---

(١) المحرر الوجيز (١/٤٤٣)، وينظر: فتح القدير للشوكاني (١/٣٣٤).

(٢) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص٣٨٣)، وتفسير السمعاني (١/٢٩٤)، والتدمرية لابن تيمية (ص١٠٤-١٠٥)، وبيان تلبيس الجهمية (٨/٣٣٧-٣٣٨).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تركِ المحكَم واتِّباعِ المتشَابه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

النـاَّظِرُ في منهَج أهلِ الكلام في التَعامُلِ مع النُّصوص يجد أنّهم قد وقعوا في اتباع المتشابِه على كِلا المعنيَين السابق بيانُها للمحكَم والمتشابِه، فأمّا على المعنَى الثَّاني الذي هو البحثُ والسُّؤالُ عن حقائِقِ الغَيب التي استأثر الله بعلمها، فإنَّ أهلَ الكلام يبحَثون ويغُوصُون على حقائِقَ لم يُطلِع اللهُ سبحانَه عليها أحدًا من خلقِه، كخَوضِهم في كيفيَّات الغيب بعقولهم، وتطلُّبهم معرفتَها، وابتغائِهم تأويلَها، أي إدراكَ حقائقها التي هي عليها.

وذلك أنّهم يتكلَّمون في ذات الله تعالى إثباتًا ونفيًا مقتحِمين حجُبَ الغيب، فيقولون فيه ما ليس لهم به عِلم؛ من الكلام في طبيعة صفاته، وعلاقتها بذاته، والكلامِ في غاياتِ أفعاله وأحكامه، ومآلاتِها وحِكَمها بما لَم يُخبرهم الله تعالى به. ولم يقفوا في ذلك وقُوفَ الراسخين في العلم، الذين ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

قال العلّامة ابن الوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: «الكلام في ذات الله تعالى على جهة التصوُّرِ والتفصيل، أو على جهةِ الإحاطة على حدِّ علم الله، كلاهُما باطل، بل من المتشابِه الممنوعِ الذي لا يعلمُه إلّا الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن عليّ بن المرتضى بن المفضّل، أبو عبد الله الحسَنِي اليماني الصنعاني. الإمام الكبير المجتهد المطلق، قال الشوكاني: «لو قلتُ إنّ اليمن لم يُنجِب مثلَه لم أُبعِد عن الصواب». انتصرَ للسنّة وردّ على الزيدية. من مصنّفاته: «العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم» و«إيثار الحقّ على الخلق». وُلدَ سنة ٧٧٥هـ، وتوفي سنة ٨٤٠هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٦/ ٢٧٢)، والبدر الطالع للشوكاني (٢/ ٨١-٩٣).

[الشورى: ١١]، وإنما تُتصوّر المخلوقاتُ وما هوَ نحوها»[١].

ومن أمثلةِ اتباع رؤوس المتكلِّمين للمتشابه أن بشرًا المريسي كتب إلى منصور بن عمّار رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]، يسألُه عن قولِ الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيفَ استوى؟ فكتبَ إليه منصور: «استواؤُه غيرُ محدُود، والجوابُ فيه تكلُّف، ومسألتُك عن ذلكَ بدعةٌ، والإيمانُ بجملةِ ذلك واجب، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧] وحدَهُ، ثمّ استأنفَ الكلام، فقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ فنسبَهم إلى الرسوخِ في العلم، بأن قالوا لما تشابهَ منهُ عليهم ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، فهؤلاءِ هم الذين أغناهم الرسوخُ في العِلم عن الاقتحامِ على السُّدَد[٣] المضروبَة دونَ الغيوب، بما جهِلوا تفسيرَه من الغَيب المحجوب. فمدح اعترافَهم بالعجزِ عن تأوُّل ما لم يحيطوا به علمًا، وسمَّى تركَهم التعمُّقَ فيما لم يكلِّفهم رسوخًا في العِلم، فانتهِ - رحمكَ الله- من العِلمِ إلى حيث انتُهِي بكَ إليه، ولا تُجاوِز ذلك إلى ما حُظِرَ عنكَ علمهُ فتكونَ من المتكلِّفين، وتهلَكَ معَ الهالكين، والسلام عليك»[٤].

وسيأتي لاتّباع المتكلِّمين للمتشابه - بهذا المعنى - مزيدُ بيان، عند الحديث عن تكلُّفهم البحثَ عمّا لم يؤمروا به، في المبحث القادم بإذن الله.

وأمَّا على المعنى الأوَّل لاتِّباع المتشابه، وهو تفسيرُ اللفظ المحتمِل بتفسيرٍ باطل يوافق الهوى، فهو ممّا يشتركُ فيه أهلُ البدع والأهواء جميعًا، كما تقدّم بيانُ كونهم مشمولِين بمعنى الآيات التي ذمّ

---

(١) إيثار الحقّ على الخلق (ص٩٣).

(٢) هو: منصور بن عمار بن كثير الخراساني وقيل: البصري، أبو السري السلمي الواعظ البليغ الصالح الرباني، كان عديم النظير في الموعظة والتذكير. مات في حدود المائتين. ينظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٨٠-٨٩)، وتاريخ دمشق (٦٠/ ٣٢٤- ٣٤٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٩٣-٩٨)، ولسان الميزان (٨/ ١٦٨).

(٣) السُّدَد: جمع سُدّة، وهي باب الدار. ينظر: القاموس المُحيط (ص٢٨٧) مادة (س د د).

(٤) الخبرُ رواه الخطيبُ في تاريخ بغداد (١٥/ ٨٦)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٣٣٧-٣٣٨).

الله تعالى فيها اتباعَ المتشابه، ويصدِّقُه ما جاء عن أيوبَ السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] أنَّه قال: «ما أعلم أحدًا من أهل الأهواء إلّا يخاصِم بالمتشابه»[(٢)].

وفي بيانِ دوافعِ هذا المسلكِ وحقيقتِه عندَ عمومِ أهل البدع، يقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمبتدِع من هذه الأمة إنّما ضلَّ في أدلتها حيث أخذَها مأخذ الهَوى والشهوة، لا مأخذَ الانقيادِ تحت أحكام الله، وهذا هو الفرق بين المبتدِع وغيره؛ لأنّ المبتدِع جعلَ الهوى أولَ مطالبه، وأخذ الأدلةَ بالتَّبَع... والدليلُ على ذلك أنكَ لا تجِد مبتدِعًا ممن يُنسب إلى الملّة إلّا وهُو يستَشهِد على بِدعته بدليلٍ شرعيّ، فينزِّلُه على ما وافَق عقلَه وشهوتَه،... لكن إنَّما ينساقُ لهم من الأدلَّةِ: المتشابهُ منها لا الواضح، والقليلُ منها لا الكثير، وهو أدلُّ الدليل على اتِّباع الهوَى، فإنّ المعظَم والجمهورَ من الأدلة إذا دلَّ على أمرٍ بظاهرِه فهو الحقّ، فإن جاءَ ما ظاهرُه الخلافُ فهو النادرُ والقليل، فكان من حقِّ الناظِر ردُّ القليلِ إلى الكثير، والمتشابِهِ إلى الواضح، غيرَ أنّ الهوى زاغ بمن أراد الله زيغه، فهو في تيهٍ من حيثُ يظن أنَّه على الطريق»[(٣)].

وأهل الكلام المذموم وقعوا في اتّباع المتشابه من النصوص في كلِّ بابٍ قالوا فيه بالباطل وأحدَثوا فيه ما لم يشرعه الله، مِصداقًا لقول أيوبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنّ المحكَمَ من الآياتِ لا يحتملُ إلّا الحقّ، فلا مُستَمسَكَ لهُم فيه، وإنّما يتمَسّكون بما يُمكنُ أن يستدِلُّوا به على باطِلِهم، وهو المتشابه.

وقد سبق في المبحث المتعلّق بالموافقةِ في قبول بعض الوحي وردِّ بعضه أمثلةٌ كثيرةٌ على

(١) هو: أيوب بن كيسان أبي تميمَة السّختياني، العنَزي مولاهم، أبو بكر البصري، الإمام الحافظ سيد العلماء، ثقةٌ ثبتٌ حجّة، من كبار الفقهاء العبّاد. ولد سنة ٦٨هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١٣١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٥-٢٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٩٨)، وتقريب التهذيب (ص١١٧).

(٢) رواه ابن المنذر في تفسيره (١/ ١٢٣، رقم٢٣٧)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٣٥١-٣٥٢، رقم٥٦٥- ٥٦٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٥٤٦).

(٣) الاعتصام (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

استدلال المتكلِّمين بنصوصٍ دون أخرى[١]، فالنصوص التي يستدلّون بها: إمَّا أن يكون استدلالهم بِها صحيحًا، فيُصيبون بها بعض الحقّ، ويكونُ ما معهم من الحقِّ مأخوذًا منها، وإمَّا أن يكون استدلالهم بها باطلًا؛ لكونهم يحملونها على وجهٍ باطل لم يُرِده الله، ولا يوافِقُ المحكَم من كتابه، ويكونُ ذلك سببًا لوقوعهم في البدعة والضَّلال.

ففِي بابِ الإيمان، استدلَّ المعتزلةُ بعمومات الوعيد ونحوها من المتشابهات، كاستدلالهم على خروج الفاسق من الإيمانِ بالكلّية عن الفاسق بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١]، واستدلالِهم على حتميَّة عذابِه بقوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وعلى خلوده في النار بقوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]، قال القاضي عبد الجبار: «فالله تعالى أخبر أنّ العصاة يعذّبون بالنار ويخلّدون فيها، والعاصي اسمٌ يتناول الفاسق والكافر جميعًا؛ فيجب حمله عليهما؛ لأنّه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبيَّنه، فلمّا لم يبيِّنه دلّ على ما ذكرناه»[٢].

وقال بعد أن ذكر بعض آيات الوعيد: «والذي يدلّ على أنّ الفاسقَ يخلّد في النار ويعذّب فيها أبدًا ما ذكرناه من عمومات الوعيد، فإنّها كما تدلُّ على أنّ الفاسق يُفعل به ما يستحقُّه من العقوبة، تدلّ على أنَّه يخلّد، إذ ما من آيةٍ من هذه الآيات التي مرَّت إلّا وفيها ذِكرُ الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراهما»[٣].

وواضحٌ أن هذا المسلك في الاستدلال هو من اتباعِ المتشابه، ووجهُ ذلك أنّ الآيةَ الأولى دلَّت على زوالِ اسم الإيمانِ عن الفاسق، ولكنّ الإيمان يحتملُ الإيمان الكامل، ويحتمل أصلَ الإيمان، وهذا اشتباهٌ يحتاجُ إلى المحكَم ليرفَعَه، فلو ردّوا هذه الآية إلى الآيات المُحكمات التي أبقت اسم الإيمان مع وجود الكبيرة لما ضلّوا، ولعلِموا أنّ المرادَ به زوالُ الإيمان الكامل، ومنها قوله تعالى:

---

(١) ينظر: (ص٢٨٨).

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٦٥٧).

(٣) المصدر السابق (ص٦٦٦).

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحجرات: ٩ - ١٠]، فالآية دلّت «على وجود الإيمان والأُخوَّة مع الاقتتال والبغي»(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء: ٤٨]، يدلّ بوضوحٍ على أن ما دون الشرك من الذنوب تحت المشيئة، فيُخَصُّ به الوعيد العامّ في تلك الآيات؛ ولذلك اضطرب المعتزلة وتكلّفوا في الجواب عن هذه الآية(٢).

وهكذا المرجئة من الأشاعرة والماتريديّة استدلُّوا على أنَّ الأعمال ليست من الإيمان ولا ملازِمةً له بمثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾[البقرة: ٢٥]، فقالوا إنَّ التفريق بين الإيمان والعمل دالٌّ على أنَّ الأعمالَ مُغايِرةٌ للإيمان ومُفارِقةٌ لحقيقتِه، فاتّبعوا المتشابه، لأنَّ العطفَ قد يكونُ عطفًا لمتباينَين، وقد يكون عطفَ خاصٍّ على عامّ(٣)، والذي يقطع الاحتمال ورودُ المحكَم، وكذلكَ استدلُّوا بالآياتِ التي جعلتِ القلبَ محلًّا للإيمان، مثلِ قولِه تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾[المجادلة: ٢٢](٤)، وهذا من المتشابهِ أيضًا؛ لأنّ وصفَ القلبِ بكونه محلًّا للإيمان لا يمنَع قيامَه باللِّسان والجوارح، فاستدلالهُم بهذه الآيات دون عَرضِها على المحكَم اتباعٌ للمتشابه، والمحكَم قد دلّ على أنّ الأعمالَ من حقيقة الإيمان، كتسميةِ الله تعالى الصلاةَ إيمانًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾[البقرة: ١٤٣]، والمراد: صلاتَكم إلى بيت المقدس بإجماع المفسِّرين(٥)،

---

(١) منهاج السنّة النبوية لابن تيمية (٣/٣٩٦)، وينظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ص٧٨-٨٠).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٧٦-٦٨٤)، وكتاب العدل والتوحيد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/١٥١).

(٣) ينظر: الإيمان لابن تيمية، ضمن مجموع فتاواه (٧/١٩٨).

(٤) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣٨٥)، والتمهيد للنسفي (ص١٤٧).

(٥) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/٣٧).

وكقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ① إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ② الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ③ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ④﴾ [الأنفال: ١ - ٤]، ففي هذه الآيات دلالةٌ واضحةٌ على أنّ الأعمال من الإيمان[(١)]، وكذا ما جاء صريحًا في السنّة في دخول الأعمالِ في الإيمان، كحديث وفد عبد القيس المتفقِ عليه، وفيه قوله ﷺ لهم: «هل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلّا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا من المغانم الخمس»[(٢)].

وأمّا في باب القَدر فالمعتزلة يستدلّون على إنكار تقدير الله لأفعال العباد مشيئةً وخلقًا بالنصوص التي تعلّق الثواب والعقابَ بفعلِ العباد، وتنزّه الله عن ظلمهم، كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]، وبالنصوص التي تثبت مشيئة العباد وتعليق أفعالهم عليها، وتنسب الإيمان والكُفر إلى العبد، كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩][(٣)].

ولا يردّون هذه النصوص إلى الآيات المحكمة التي تثبت أن مشيئة العبد تابعةٌ لمشيئةِ ربّه سبحانه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، والآيات الدالّة على عموم خلقِ الله للأشياء وأنّه لا شريك له في الخلق، كقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦].

على أنّ المعتزِلَة لا يرون صحةَ الاستدلالِ بالقرآن على إنكارهم للقدَر أصلًا؛ لأنّ ثبوت القرآن عندهم فرعٌ عن إنكار القدر، والذي يعبِّرُون عنه بكون الله عدلًا حكيمًا يتنزّه عن الظلم والقبائح،

(١) ينظر: الإيمان للقاسم بن سلام (ص٣٢)، والإيمان لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (١٤٢/٧).

(٢) رواه البخاري، كتاب المغازي: باب وفد عبد القيس (رقم٤٣٦٨)، ومسلم، كتاب الإيمان: باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله (رقم١٧)، من حديث عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٣٦١-٣٦٢).

ولكنهم يستدلّون بتلك المتشابهات من باب مناظرة الخصوم ومجادلتهم، ومن باب بيان تأكيد القرآن لما في العقول، كما يصرِّحون به[١].

والأشاعرة الجبريّة يستدلّون على أنّ العَبد لا فِعلَ له وأنّ الفاعل حقيقةً هو الله، بالآيات التي تنفي الفعل عن العبد وتُثبته لله، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧]، وقوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[النساء: ٧٨]، وبالآيات التي تثبت أنّ الهُدى والضلالَ بيَدِ الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[الأنعام: ٣٥]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأنعام: ١٢٥][٢].

وتركوا المحكَم الدالّ على نسبة أفعال العباد إليهم، وأنّهم يجازون عليها، كقوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾[الزمر: ٧٠]، وهو في القرآن أكثر من أن يُذكر[٣].

ومع ما اتُّبع فيه المتكلّمون من المتشابه في هذه الأبواب، إلّا أنّهم حازُوا قصبَ السبق في اتباع المتشابهات وترك المُحكمات في باب تعطيلِ الصفات، فإنّهم في هذا الباب لم يجعلوا الأصل الذي يرجِعون إليه الآياتِ المتشابهة، بل جعلوه تلك المعقولات التي ابتدعوها في الدين، وورثوها من الفلاسفةِ الضالّين.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ هؤلاء المعارضين للوحي بالعقل بنوا أمرَهم على أصلٍ فاسدٍ، وهو أنّهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها وجعلوها أصولَ دينهم ومعتقدهم في رب العالمين هي المحكَمة، وجعلوا قولَ الله ورسوله هو المتشابه الذي لا يستفاد منه علمٌ ولا يقين، فجعلوا المتشابهَ من كلامهم هو المحكَم، والمحكَم من كلام الله ورسوله هو المتشابِه، ثمّ ردوا تشابُهَ

---

(١) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٩، ٣٦)، وشرح الأصول الخمسة، له (ص٣٥٥، ٤٧٥).

(٢) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣٢٣).

(٣) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (٢/٨٦٩).

الوحي إلى مُحكَم كلامهم وقواعدهم، وهذا كما جعلوا ما أحدثوه من الأصول التي نَفَوا بها صفات الرب جلَّ جلاله ونعوتَ كماله ونفَوا بها كلامَه وتكليمَه وعلوَّه على عرشِه ورؤيتَه في الدارِ الآخرة محكمًا، وجعلوا النصوصَ الدالَّةَ على خلافِ تلكَ القواعدِ والأصول متشابهةً يُقضَى بتلك القواعد عليهَا، وتُرَدُّ النصوصُ إليها»[1].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هؤلاء الجهمية عمَدوا إلى ألفاظ القرآن والرسول، مثل قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقولِه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وأمثال ذلك، فجعلوهُ المجملَ المتشابه، وجعلُوا ما ابتدعوهُ من لفظِ الجسمِ والتحيُّز والتَّركيب والتَّأليف هو أصلَ دينهم المحكَم الذي يوالُون عليه ويعادُون عليه، ومعلومٌ أن هذا تبديلٌ للدين، وتحريفٌ للكتاب، وهو شبيهٌ بما فعلَهُ المبدِّلون المحرِّفون من أهلِ الكتاب، حيث نبذوا كتاب الله وراءَ ظهورهم، واتَّبعوا ما تتلوه الشياطين»[2].

وكتُب المتكلِّمين شاهدةٌ على هذا الأمر، بل مصرِّحةٌ بحقيقته، فهذا القاضي عبد الجبّار يقرّر في حديثه عن المُحكم والمتشابه أنّهما سيّان في بابي العدلِ والتوحيد، لا مزيَّةَ لمحكَمٍ على متشابِه؛ لأنّ كليهما يُرَدُّ إلى أدلَّة العقول، التي هي أصلٌ لثبوتِ القرآن المشتمِل على المحكَم والمتشابه، وإنّما يختلف المحكم عن المتشابه في بابِ المناظرة لبَيان مخالَفةِ الخُصوم للمتشَابِه، كما يمتاز المُحكَمُ عن المتشابِه في أبواب الدين الأخرى غير بابي العدل والتوحيد، كمسائل الأحكام[3].

وكذلك الرازي في تقريره لقانونه الكلّي، بيّن أنَّه إذا جاءت الأدلة النقلية مخالفةً للعقل فإنَّه لا بدّ من أن يُقطَع بمقتضَى العقل، ثمّ تردّ الأدلة النقليّة إما بتضعيفها أو بتأويلها إلى غير ظاهرها، ثمّ

(١) الصواعق المرسلة (٣/٩٩٠-٩٩١)، وينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/٥٠٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥/٣٩٨).

(٣) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبّار (ص٨-٩).

قال: «فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات»[١]، فهو يعتبر أنّ المتشابهات هي الأدلّة المخالفة لمقتضَيات العقول.

بل يقول بوضوحٍ أكثر: «الفصل الثالث: في الطريق الذي يُعرف به كونُ الآية محكمةً أو متشابهة. اعلم أنّ هذا موضعٌ عظيمٌ؛ وذلكَ لأنَّ كلَّ واحدٍ من أصحابِ المذاهبِ يدَّعي أنَّ الآياتِ الموافقةَ لمذهبِهِ محكمةٌ، والآياتِ الموافقةَ لمذهب الخَصم متشابِهةٌ، فالمعتزليُّ يقول: إنّ قوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] محكمٌ، وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] متشابهٌ، والسُّنّي[٢] يَقلِبُ القضيَّة في هذا الباب، والأمثلةُ كثيرةٌ، فلا بدَّ هٰهنا من قانونٍ أصليٍّ يُرجع إليه في هذا الباب، فنقول: إذا كان لفظُ الآية والخبرِ ظاهرًا في معنىً فإنَّما يجوز لنا تركُ ذلك الظاهر بدليلٍ منفصل، وإلا لـخَرجَ الكلامُ عن أن يكون مفيدًا، ولـخَرج القرآنُ عن أن يكون حُجَّةً، ثمّ ذلك الدليلُ المنفصِلُ إمَّا أن يكونَ لفظيًّا أو عقليًّا..»، ثمّ قرّر أنّه لا يُمكِنُ أن يكون لفظيًّا، ليُثبتَ أن ذلك الدليلَ المنفصل هو العقليّ، لكونه الدليل القطعيَّ الوحيد[٣]. ومؤدَّى هذا الكلام - كما هو ظاهرٌ - أنّ المحكَم في هذا الباب هو العقل، وليس في النصوص ما هو مُحكَمٌ في نفسه.

والناظر في حال المتكلِّمين هذه يجدُ أنَّهم زادوا في هذا البابِ على من ذمّهم الله تعالى من أهل الكتاب وأهل البدع باتِّباع المتشابه؛ لأنّهم في الحقيقة لم يتَّبعوا سوى عقولهم التي زعموها قطعيةً. ولذلك يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديثه عن مؤوِّلة المتكلِّمين ومفوِّضتهم: «وعُمدةُ الطائفَتَينِ في الباطن غيرُ ما جاء به الرَّسول، يجعلون أقوالَهم البدعيَّة محكمةً يجِبُ اتِّباعُها واعتقادُ موجَبها، والمخالِف: إمَّا كافرٌ، وإمَّا جاهلٌ لا يعرف هذا الباب، وليس له علمٌ بالمعقول ولا بالأصول، ويجعلونَ كلامَ اللهِ ورسولِه الذي يخالفُها من المتشابِه الذي لا يعرِفُ معناه إلّا الله، أو لا يعرِفُ

(١) أساس التقديس (ص٣١٥-٣١٦).

(٢) يقصد بالسنّي الأشعري.

(٣) المصدر السابق (ص٣٣١-٣٣٢).

معناهُ إلّا الراسخونَ في العلم، والراسخونَ عندَهم من كان موافقًا لهم على ذلك القول؛ وهؤلاء أضلُّ ممن تمسك بما تشابَه عليه من آياتِ الكتاب وترَكَ المحكم كالنصارى والخوارج وغيرِهم؛ إذ كان هؤلاءِ أخذوا بالمتشابه من كلام الله وجعلوه محكمًا وجعلوا المحكم متشابهًا. وأمّا أولئك - كنفاةِ الصفات من الجهميةِ ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم وكالفلاسفة - فيجعلونَ ما ابتدعُوه هُم برأيهم هو المحكَمَ الذي يجب اتباعه، وإن لم يكن معهم من الأنبياءِ والكتابِ والسنَّةِ ما يوافقُه، ويجعلونَ ما جاءت به الأنبياءُ وإن كان صريحًا قد يُعلم معناه بالضَّرورة، يجعلونَه من المتشابه؛ ولهذا كان هؤلاء أعظمَ مخالفةً للأنبياء من جميع أهل البدع»[1].

والمتكلِّمون في جدالهم بالباطل قد يستدلّون في باب الصفات بالنصوص المتشابهة أيضًا، ويجعلونها هي النصوصَ المُحكَمة، لكن لا على كونِها عُمدَة في نفسهَا، وإنّما من باب المدَاحَضَة للخصوم وطلبِ إفحامهم.

وقد كان هذا شأنَ الجهمية قديمًا، فقد كان الجهم يتَتبع المتشابهات ليستدلّ بها على مذهبه، كما بيّنه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردِّه على الجهمية، الذي سمّاه «الردّ على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله»، حيث يقول عن الجهم: «ووجدَ ثلاثَ آياتٍ من المتشابهِ: قولَه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى: ١١]، ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الأنعام: ٣]، ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾[الأنعام: ١٠٣]، فبنَى أصلَ كلامِه على هذِه الآيات، وتأوَّل القرآنَ على غيرِ تأويله، وكذَّب بأحاديثِ رسولِ الله ﷺ، وزَعَم أنَّ مَن وَصف اللهَ بشيءٍ ممّا وصفَ به نفسَه في كتابِ أو حدَّث عنه رسوله كان كافرًا وكان من المشبِّهة. فأضلَّ بكلامِه بَشَرًا كثيرًا..»[2].

فيشيرُ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله عن الجهم إنَّه «وجدَ ثلاث آيات من المتشابه» إلى أنَّه وجدها وُجدانًا بعدَ ابتداعِه بدعته، لم يتطلّب الحقّ من كتاب الله تعالى. وهذا شأنُ جميعِ أتباعه الذين قدّموا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/١٤٢-١٤٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٥-٢٠٦).

عقولهم على النصوص من المتكلِّمين.

ومن أمثلةِ المتشابه التي ردّها الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأبطل استدلالَ الجهمية بها استدلالَهُم على أنّ القرآنَ مخلوقٌ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[الزخرف: ٣]، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيُقالُ له: فمِن أين قُلت؟ فسيقول: من قولِ الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾، وزَعَم أنَّ "جَعَل" بمعنى خلق، فكُلُّ مجعولٍ هو مخلوق، فادَّعى كلمةً من الكلامِ المتشابِه يحتجُّ بها من أرادَ أن يُلحِد في تنزيلها، ويبتغي الفتنة في تأويلها، وذلك أن "جَعل" في القرآن من المخلوقين على وجهين: على معنى التسمية، وعلى معنى فعلٍ من أفعالهم..»(١)، ثمّ مثَّل لكلِّ وجهٍ، بما يدلُّ على أنّ الجعلَ محتمِلٌ لوجهين، والجهمية لم يحملوه على معنى الخلق إلّا ابتغاءً للفتنة في تأويله.

وكذلك فعلَ أتباع الجهمية مِن بعدِهم، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان السلف ينسبون تأويل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة إلى الجهمية؛ لأن جهمًا وأصحابه أوَّلُ من اشتهر عنهم أنَّ الله تعالى منزَّه عما دلَّت عليه هذه النصوص بأدلَّة العقول، التي سمَّوها أدلةً قطعيةً هي المحكمات، وجعلوا ألفاظَ الكتابِ والسنَّةِ هي المتشابهات، فعرَضوا ما فيها على تلك الخيالات، فقبِلوا ما دلَّت على ثبوته بزعمهم، وردُّوا ما دلَّت على نفيه بزعمهم، ووافقَهم على ذلكَ سائرُ طوائف أهلِ الكلام من المعتزلة وغيرِهم»(٢).

فالمعتزلةُ كانوا يتتبعون من المتشابه ما يَحتجّون به على خصومهم، وممّا يدلّ على كثرة اتّباعِهم للمتشابِه لأجلِ الجَدل والردِّ على الخصوم أنَّ زوجةَ واصل بن عطاء سُئلت، وكانت أختَ عمرو بن عبيد: «أيُّهما أفضل؟» فقالت: «بينَهما كما بين السماء والأرض»، فقيل لها: «وكيف كان عِلمُهما؟» قالت: «كان واصلٌ إذا جنّهُ الليل صفَّ قدميه يصلِّي، ولوحٌ ودواةٌ موضوعَين بجنبِه،

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٧-٢٠٩، ٢١٥).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٥/٧٥).

فإذا مرَّت به آيةٌ فيها حُجَّةٌ على مخالفٍ، جلسَ فكتبَها ثمّ عادَ في صلاته»[١].

ويبيِّن اقتداءَ المعتزلة بالجهمية في اتباع المتشابه في باب الصفات لأجل الردِّ على خصومهم قولُ القاضي عبد الجبّار: «وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، يدلُّ على نفي التشبيه؛ لأن هذه الكافَ إذا دخلت على هذا الوجه وكَّدَت نفيَ التماثل»[٢]، ونفي التشبيه يشمل عنده نفيَ الصفات[٣]، مع أنَّه يقول: «قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يُعلَمُ به التّوحيدُ ونفيُ التشبيه والقولُ بالعَدل؛ لأنّه متَى لم يتقدّم للإنسانِ المعرفةُ بهذه الأمور، لم يَعلم أنّ خطابَه تعالى حقٌّ، فكيفَ يُمكِنُه أَن يَحتَجَّ فيما إن لم تتقدَّم معرفتُه به لم يُعلَم صِحَّتهُ؟!»[٤].

وهكذا فعل الأشاعرة، فالرازي في «أساس التقديس» يقول: «الفصل الثاني: في تقدير الدلائل السمعية على أنَّه سبحانه وتعالى منزَّهٌ عن الجسميَّة والحيِّز والجِهة، ويدلُّ عليه وجوهٌ: الحجَّةُ الأولى: قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾، واعلم أنَّه قد اشتهر في التفسير أنّ النبي ﷺ سُئل عن ماهيَّة ربِّه وعن نَعتِه وصِفته، فانتظَر الجوابَ من الله، فأنزلَ سبحانه وتعالى هذه السورة. إذا عرفتَ هذا فنقول: هذه السورةُ يجبُ أن تكون من المُحكَماتِ لا من المتشابهات؛ لأنَّه تعالى جعلَها جوابًا عن سُؤالِ السائل، وأنزَلَها عند الحاجَة، وذلك يقتضي كونَها من المحكَمات لا من المتشابهات. وإذا ثبتَ هذا وجَبَ الجزمُ بأنَّ كلَّ مذهبٍ يُخالفُ هذه السورة يكون باطلًا، فنقول: إنّ قولَه تعالى: ﴿أَحَدٌ﴾ يدلُّ على نفيِ الجسمية، ونفيِ الحيِّز والجِهة، أمَّا دلالتُه على أنَّه تعالى ليس بجسمٍ؛ فذلك لأنّ الجسم أقلُّه

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبّار (ص٢٣٦)، وينظر: المنية والأمل لابن المرتضى (ص٣٤).

(٢) متشابه القرآن (ص٦٠٤).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص١٩٥-١٩٦).

(٤) متشابه القرآن (ص٣٦).

أن يكون مركبًا من جوهرَين وذلك ينافي الوحدة...»[١]، وهو إنَّما جعل هذه الآية محكَمةً لأنَّه أراد الاستدلالَ بها على نفِي ما يسمِّيه الجسميّةَ والحيِّز، ويسمِّيه أهلُ السنّة إثباتَ ما وصفَ الله به نفسه من العلوِّ وغيره من الصفات، ويدلّ على ذلك أمورٌ ثلاثةٌ في نفسِ كتابه:

١. أنّه قرّر أنّ المحكَم في هذا الباب هو العقل، وليس في النصوص ما هو مُحكَمٌ في نفسه، وقد سبق نقل كلامه.

٢. أنّه تناقض بعد ذلك، فعدّ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ من جُملة المتشابهات، لأنّه - في نظره - يُستدلُّ بها على الجسمية[٢]، وذلك لما جاء عن السلف في تفسير ﴿ٱلصَّمَدُ﴾، بأنّه الذي لا جوف له[٣].

٣. أنّه أقرّ بعد ذلك أن دلالةَ هذه الآياتِ على التنزيهِ الذي يريدُه ضعيفةٌ وليست صريحةً، فأورد سؤالًا فيه أنَّه «لم يوجد في القرآن ألفاظٌ دالَّةٌ على التنزيه والتوحيد على سبيل التصريح؛ فإنّ قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]، لا يدلُّ على التنزيه إلّا دلالةً ضعيفة»[٤]، ولم يتعقّب هذا الكلام بشيءٍ.

وممّا ينقض على المتكلّمين مسلكهم في هذا الباب أنَّ الله تعالى وصف المُحكمات بكونهن أمَّ الكتاب، وقد سبق أن من معناه كونهنَّ أكثر الكتاب وجُلّه، والآيات الدالّة على إثبات صفات الله تعالى تملأُ كتابَه، مِن ذِكر علوِّه على خلقه، وفعلِه متى شاء، وتكليمِه لعباده، وحبِّه وبُغضِه، وحِكمتِه ورَحمتِه، وسائرِ صفاته، ثمّ نجدُهم لا يرونهَا سِوى متشابهات. قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ الله سبحانه قد بيَّن في القرآن غاية البيان: أنَّه فوق سماواته، وأنَّه مستوٍ على عرشه، وأنّه بائنٌ

(١) أساس التقديس (ص٨٧-٨٨).

(٢) المصدر السابق (ص١٨١-١٨٢)، وينظر بيان تناقضه في: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٧/٤٨٩-٤٩٣).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٤/٧٣١-٧٣٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٤/٥١٣-٥١٤)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/١٥٧-١٥٩)، ومجموع الفتاوى (١٧/٢١٤).

(٤) أساس التقديس (ص٣٤٦).

عن خلقِه، وأنَّ الملائكةَ تعرُجُ إليه، وتنزِلُ مِن عِندِه، وأنَّه رفَعَ المسيحَ إليه، وأنَّه يَصعد إليه الكلمُ الطيِّب، إلى سائر ما دلَّت عليه النصوص من مبايَنَتِه لخلقِه وعُلُوِّه على عَرشِه، هذِه نُصوصٌ محكَمةٌ، فيجبُ ردُّ المتشَابِه إليهَا؛ فتمسَّكتُم بالمتشابِه، ورددتُم المحكَمَ متشابِهًا، وجعلتُم الكلَّ مجازا!»[١].

ومن عادةِ المتكلِّمين أنَّهم يزعمون أنّ المتشابه الذي اتّبعوه هو المحكَم، وأنّ المحكم الذي تركوه متشابهٌ؛ وهذا حتّى يسهُلَ عليهم تحريفُه عن مواضعه، لأنّهم إذا أثبتوا كونه متَشابِهًا؛ تقرّر عند السامع وجوبُ حمله على المحكم، فيدّعون له مُحكمًا يفسِّرونه بأهوائهم، ويصرفونَ ما زعموه متشابهًا إليه.

فمثلًا يجعل المعتزلة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[النساء: ٤٨] من المتشابه، لأنّها تنقض قولهم بوجوبِ إنفاذ الوعيد، يقول القاضي عبد الجبار: «اعلَم أن مشايخنا قالوا: إنّ الآية مجمَلَةٌ مفتقرةٌ إلى بيان؛ لأنّه قال: ﴿ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾، ولم يبيِّن من الذي يُغفر له، فاحتمل أن يكون المراد به أصحاب الصغائر، واحتمل أن يكون المراد به أصحاب الكبائر»[٢]، مع أنَّ ظاهر الآية العموم، ولا مخصِّصَ لها، فهي محكمةٌ لا مجملة[٣].

وهكذا يفعل المتكلِّمون في سائر ما يعارض مذاهبهم، فنصوص الوعد والرجاء، ونصوص إثبات القدر عند المعتزلة متشابهات، والنصوص الدالّة على دخول الأعمال في الإيمان، والدالة على أن للعبد فعلًا حقيقةً يجازَى عليه، هي عند الأشاعرة متشابهات، والنصوص الدالّة على إثبات جميع الصفات متشابهةٌ عند المعتزلة، والنصوص الدالّة على إثبات الصفات التي ينفيها الأشاعرة مشابهةٌ عندهم.

ولذلك صنّف المعتزلة والأشاعرة في هذه الأبواب، وحَشَروا في المتشابِه كلَّ نصٍّ يخالفونه بعقائدهم الفاسدة، وتواليفهم في ذلك كثيرة. ككتاب «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبّار،

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/١٢٤٣)، وينظر: المطالب العالية للرازي (٩/١٣٣).
(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٦٧٨).
(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٢/٥٧٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١٩).

وصنّف قبله: أبو الهذيل العلاف، وجعفر بن حرب[١]، وأبو علي الجبائي[٢]، وكذلك صنّف الماتُريدي كتابَ «تأويلاتِ أهل السنّة»، وهُو وإن كانَ تفسيرًا إلّا أنَّه أظهرَ مزيد عنايةٍ بهذا الأمر، وكذلك صنّف الأشاعرة في هذا الباب، مثل كتاب «مشكل الحديث» لابن فورك، والمشكِلُ عنده نصوص الصفات، وكذلك «أساس التقديس» للرازي، واعتمدَ عليه الأشاعرة بعده، وأمّا تفاسيرهم وشروحهم للأحاديث ففيها أمثلةٌ كثيرة على هذا المسلك[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا يَجعلُ كلُّ فريقٍ المشكلَ من نصوصِه غيرَ ما يجعلُ الفريقُ الآخر مشكِلًا، فمنكِرُ الصفاتِ الخبريَّة الذي يقول: إنَّها لا تُعلم بالعقل، يقول: نصوصُها مشكلةٌ متشابهة، بخلاف الصفاتِ المعلومةِ بالعَقل عندَه بعَقلِه، فإنَّها عنده محكَمةٌ بيِّنة، وكذلك يقول من يُنكر العلوَّ والرؤية: نصوصُ هذه مشكلة. ومنكِرُ الصفاتِ مطلقًا يجعلُ ما يُثبتُها مشكِلًا دونَ ما يُثبت أسماءَه الحسنى، ومنكِر معاني الأسماء يجعلُ نصوصها مشكِلةً، ومنكرُ مَعادِ الأبدان وما وُصفت به الجنةُ والنار يجعل ذلك مشكلا أيضًا[٤]، ومنكِرُ القَدَر يجعلُ ما يُثبتُ أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ وما شاء كانَ مشكلًا، دونَ آياتِ الأمرِ والنهي والوعدِ والوعيد، والخائضُ في القَدَر بالجَبر يجعل نصوصَ الوعيد، بل ونصوصَ الأمرِ والنهي مشكلةً»[٥].

---

(١) هو: جعفر بن حرب أبو الفضل الهمداني المعتزلي. كان من نسّاك المعتزلة. له تصانيف، منها: «متشابه القرآن»، و«الاستقصاء». ولد سنة ١٧٧هـ، ومات سنة ٢٣٦هـ. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٨١-٢٨٢)، وفهرست النديم (ص٢١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٩-٥٥٠).

(٢) ينظر: الفهرست للنديم (ص٣٩).

(٣) ينظر مثلًا: الكشاف للزمخشري (١/٥٢٨)، وتعليق د. محمد حسين الذهبي عليه في «التفسير والمفسرون» (١/٤٥٥).

(٤) ومنهم: فلاسفة الباطنية كابن سينا، وليسوا في عِداد المتكلِّمين.

(٥) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/١٦-١٧)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية، له (٥/٤٤٧-٤٤٩)، وقد اعترف المتكلِّمون بهذه الحقيقة، فراجع: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبّار (ص٨)، وأساس التقديس للرازي (ص٣٣١)، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٦/٢٩٣).

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من تركِ المحكم واتِّباعِ المتشابه، فيما يلي:

١. اتِّباعُهم المتشابِهَ بمعنى بحثِهم عن حَقائق ما أخبَرَ اللهُ به سبحانَه من الغيبيَّات ومن غاياتِ أفعاله.
٢. اتِّباعُهم المتشابِهَ بمعنى حملِهم الألفاظَ المحتمِلةَ على معانٍ توافِق أهواءَهم.
٣. أنَّ الباعثَ لهم على هذا الفِعل هُو الزَّيغُ عن الحقِّ وابتغاءُ الفتنةِ بتقويةِ بِدَعِهم وأهوائهم، وليسَ الاهتداءَ بالوحي للوصولِ إلى الحقّ.
٤. أنّ المتكلِّمين -في الحقيقة- زادُوا على ما ذمَّه الله تعالى مِن اتِّباعِ المتشابه من النصوص وتَركِ المحكم؛ لأنَّهم تركُوا النصوص جُملةً، وعدُّوها جميعًا متشابهةً، وجَعلُوا المحكَم هو ما قرَّرته عقولُهم، فهي المردّ في تعيينِ المعاني المحتمِلة، وإليها المرجِع والحُكم، لا سيَّما في باب الصفات.

المبحث الخامس

الموافقةُ في تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لَم يَأمُرِ اللهُ به

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى تكلُّفَ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر به سبحانه.**

□ المطلب الثاني : **ما وقَعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر اللهُ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى تكلُّفَ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر به سبحانه

من خصال أهلِ الباطل التي ذمّها الله تعالى في كتابهِ، تكلُّفهم وتعنُّتُهم في البحث والتفتيش عمّا لم يؤمروا به، فيدَعون الاشتغال بما أَمرهم الله تعالى به، ويكلِّفون أنفسهم مشاقّ التنقير عمّا لا يعنيهم، ولا طالبهم الله تعالى بفعله.

وقد حكى الله تعالى ذلك عن بعض الأمم السابقة ووبّخهم وقرَّعهم عليه، فقد أخبر سبحانه عن تكلُّف بني إسرائيل، حين أمرهم أن يذبَحوا بقرةً، فقال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [البقرة: ٦٧ – ٧١].

فالله تعالى إنَّما أمرهم أن يذبحوا بقرةً مطلقةً لم يقيِّدها بوصفٍ أو قيدٍ، فتكلَّفوا وشدَّدوا على أنفسهم، وتعنَّتوا في السؤال عن صِفتها، فعاقبَهم الله تعالى وشدّد عليهم في نوعِها ولونِها، قال ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وغيرُه من السلف: «لو اعترضوا بقرةً فذبَحوها لأجزأت عنهم، ولكنهم شدَّدوا وتعنَّتوا موسى؛ فشدَّد الله عليهم»(١).

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَو أَخذُوا بقرةً كما أمرَهُم اللهُ كَفاهُم ذلكَ، ولكنّ البلاءَ في هذه المسائل»(٢).

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٢/ ١٠٠)، وينظر: الكتاب نفسه (٢/٩٨-١٠٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٣٦/١).

(٢) رواه الطبري في المصدر السابق، نفس الصفحة.

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلما تكلَّفوا جهلًا منهم ما تكلَّفوا من البحث عمَّا كانوا قد كُفُوه من صفة البقرة التي أُمروا بذبحها تعنُّتا منهم بنبيِّهم موسى - صلواتُ الله عليه - بعد الذي كانوا أظهروا له من سُوء الظنِّ به فيما أخبرهم عن الله جل ثناؤه بقولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾، عاقبهم عز وجل بأن خصَّ بذَبح ما كان أمرهُم بذبحِه من البقَر على نوعٍ منها دُون نَوع...»[١].

وفي عهد النبي ﷺ كان من تكلُّف المكذِّبين له إكثارُهم من سؤالِه عن الساعة، مع أن وقتَ الساعةِ لا يعنِيهم في شيءٍ، فهُم إنّما أُمروا بالإسلام لله، وعبادتِه وحده، ولذا قال جلّ شأنه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾﴾ [النازعات: ٤٢ - ٤٤]، قال ابنُ سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: يسأَلُكَ المتعنِّتُون المكذِّبون بالبعثِ ﴿عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾: متى وُقوعُها، و﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾، فأجابَهم اللهُ بقولِه: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾، أي: ما الفائدةُ لكَ ولهُم في ذكرِها ومعرفةِ وقتِ مجيئِها؟ فليسَ تحتَ ذلك نتيجة، ولهذا لمَّا كان علمُ العباد للساعةِ ليس لهُم فيه مصلحةٌ دينيَّةٌ ولا دنيويَّة، بل المصلحةُ في إخفائِه عليهم، طوَى علمَ ذلك عن جميع الخلق، واستأثرَ بعلمه فقال: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾، أي: إليهِ ينتهي علمُها»[٢].

ومِن تكلُّف اليهودِ في عهده ﷺ سؤالُهم إياه عن الروح، طالبين إدراكَ حقيقتِها وكيفيَّتها[٣]، فقد روى البخاريّ ومسلمٌ عَن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «كُنتُ مع النبيِّ ﷺ في حَرثٍ بالمدينة، وهو يتوكَّأُ على عَسِيب[٤]، فمرَّ بنفرٍ من اليهود، فقال بعضُهم: سلُوه عن الرُّوح؟ وقال بعضُهم: لا تسألُوه، لا يُسمعكم ما تكرهون، فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسم! حدِّثنا عن الروح، فقام ساعةً ينظُر، فعرفتُ أنَّه يوحى إليه، فتأخَّرتُ عنه حتى صَعَدَ الوحي، ثمّ قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ

(١) المصدر السابق (٢/٨٣).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٤/١٩٣٥-١٩٣٦).

(٣) ينظر: الوجيز للواحدي (١/٦٤٦).

(٤) العَسِيب: جريدة النخلِ التي لا خُوصَ فيها. ينظر: النهاية لابن الأثير (٣/٢٣٤)، وفتح الباري لابن حجر (٨/٤٠١).

عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]»(١)، وأورد البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الحديث تحت «باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلُّف ما لا يعنيه».

وقد حذّر النبي ﷺ أمّتَه من أن تقع فيما وقعت فيه الأُمَم السابقَةُ من التكلُّف، ففي الصحيحَين عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «دعُوني ما تركتُكُم، إنّما هلَكَ من كان قبلَكُم بسؤالِهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيءٍ فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأَمرٍ فَأْتُوا منه ما استطعتم»(٢).

وسببُ ذلك أنّ الله تعالى قد أنزل كتابَه الكريمَ تِبيانًا لكلِّ شيء، وبعثَ رسولَه ﷺ مبيِّنًا للناسِ مَا نُزِّل إليهم، فلم يَدَع خيرًا يقرِّبُهم إلى الله تعالى إلّا دلَّهم عليه، ولا شرًّا إلّا حذرهم منه؛ فالسؤال والبحث عمّا فوقَ ذلك سؤالٌ عمّا لا فائدةَ فيه، وتنطُّعٌ وتكلُّف، وتضييعٌ للزمان بما لا طائل تحته(٣).

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أشار ﷺ في هذا الحديثِ إلى أنَّ في الاشتغَالِ بامتثالِ أمرِه، واجتنابِ نهيِه شُغلًا عن المسائِل، فقالَ: "إذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنبوه، وإذا أمرتُكم بأمرٍ، فأتوا منه ما استطعتم"، فالذي يتعيَّنُ على المسلم الاعتناءُ به والاهتمامُ أن يبحثَ عمَّا جاءَ عن الله ورسوله ﷺ، ثمّ يجتهد في فهمِ ذلك، والوقوفِ على معانيه، ثمّ يشتغلَ بالتصديقِ بذلك إن كان من الأمور العِلمية، وإن كان من الأمور العَمَلية بذل وُسعَهُ في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما يُنهى عنه، وتكُون همَّتُهُ مصروفةً بالكليَّة إلى ذلك، لا إلى غيرِه. وهكذا كان

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة: باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه (رقم٧٢٩٧)، وصحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب سؤال اليهود النبي ﷺ عن الروح، (رقم٢٧٩٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة: باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (رقم٧٢٨٨)، وصحيح مسلم، كتاب الحج: باب فرض الحج مرة في العمر (رقم١٣٣٧).

(٣) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص١٧٠)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٢٦٧).

حالُ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ والتابعين لهم بإحسّانٍ في طلب العلم النافع مِنَ الكتاب والسنّة»[١].

وروى مسلم عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «هَلَكَ المتَنَطِّعون»، قالها ثلاثًا[٢].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «التنطع: التعمُّق والغلوُّ والتكلُّف لِما لم يُؤمَر بِهِ»[٣]. وقال الحافظ رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «المتنطِّع: هو المتعمِّقُ البحَّاث عمَّا لا يعنيه»[٤].

وكان النبي ﷺ أبعدَ الناس عن التكلُّف، فكان كما أمره الله تعالى في قوله: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، فالوحيُ إنّما بلّغه إلى قومه بلاغًا، لم يكن يتكلّف افتراءَه وتخرُّصَه، قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير الآية: «أي: لا أتكلَّفُ ولا أتخرَّصُ ما لم أومَر به»[٥]، وقال السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: لم أقل ما قلتُه من تلقاء نفسي، وكلُّ من قال شيئًا من تلقاءِ نفسِهِ فقد تكلَّفَ لَه»[٦]. وهذا الذي أشار إليه نوعٌ من التكلُّف، وهو داخلٌ قطعًا فيما نفَتهُ الآية، وإن كانَ لفظُ الآيةِ يعمُّ كلَّ أنواعِه، كما قالَ ابنُ عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ أفادَ انتفاءَ جميعِ التكلُّفِ عن النبي ﷺ... فالمتكلِّف هو الذي يتطلَّبُ ما ليسَ له، أو يدَّعي علمَ ما لا يعلمُه»[٧].

وقد روى الشيخان عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «يا أيُّها الناس، مَن علِم شيئًا فليقُل به، ومَن لم يعلَم فليقُل: اللهُ أعلم، فإنّ من العِلمِ أن يقولَ لما لا يعلَم: الله أعلم، قال الله عز

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص١٧١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب العلم: باب هلك المتنطعون (رقم٢٦٧٠).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ٣٢١).

(٤) جامع العلوم والحكم (ص٥٣٧).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٢٤٢)، وينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/ ١٥٠).

(٦) تفسير السمعاني (٤/ ٤٥٥).

(٧) التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٠٨-٣٠٩).

وجل لنبيِّه ﷺ: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [ص: ٨٦]»(١).

وهكذا تلقَّى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هذا الأَدَب عن النبيِّ ﷺ، ففي البخاري عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كنَّا عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: «نُهينا عن التكلُّف»(٢). ولذلك كان النبي ﷺ يجيبُ من استشكَل منهم حقيقةَ أمرٍ غيبيٍّ بإرشاده إلى التسليمِ وتَرك البحث، كاستشكال بعضِهم قولَه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَـٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٣٤]، جاء في الصحيحين عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلًا قال: يا رسولَ الله! كيف يُحشر الكافر على وجهِه يومَ القيامة؟ فقال: «أليس الذي أمشاه على رجليه في الدنيا قادرًا على أن يُمشِيَه على وَجهِه يوم القيامة؟»(٣)، فقطع ﷺ السؤال عن الكيفية، وأقرَّ المشي على الوجه على حقيقته(٤)، وأشار في جوابه إلى التسليم لخبر الله؛ لأنّه سبحانه على كلِّ شيءٍ قدير.

وهذا هو ما علّمهم الله تعالى إياه وأمرهم به، كما جاء عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٧١]. قال: «خصومةٌ علَّمهَا الله تعالى محمدًا ﷺ وأصحابَه، يخاصِمُون بها أهل الضلالة»(٥).

ولذلك كان الصحابة أقلَّ هذه الأمَّةِ تكلُّفًا، كما قالَ ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من كان مِنكُم

---

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير: باب قوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ (رقم٤٨٠٩)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب الدخان (رقم٢٧٩٨).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة: باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، (رقم٧٢٩٣).

(٣) رواه البخاري، كتاب الرقاق: باب كيف الحشر (رقم٦٥٢٣)، ومسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب يحشر الكافر على وجهه، (رقم٢٨٠٦).

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٣٨٢/١١).

(٥) رواه الطبري في جامع البيان (٣٣١/٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٣٢٢/٤، رقم٧٤٧٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٣٦/٢-٣٣٧)، والهروي في ذم الكلام وأهله (١٤٣/٣-١٤٤، رقم٤٨٨).

مُتَأَسِّيًا فليتأسَّ بأصحابِ محمدٍ ﷺ؛ فإنَّهم كانوا أبرَّ هذهِ الأمَّة قلوبًا، وأعمقَها علمًا، وأقلَّها تكلُّفًا، وأقومَها هَديًا، وأحسَنَها حالًا، قومًا اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ؛ فاعرفُوا لهم فضلَهم، واتبعوهم في آثارهم؛ فإنَّهم كانوا على الهدى المستقيم»[١].

وتكلُّف البحث عمّا لم يأمر الله به يؤدِّي إلى فسادِ الدنيا والدين:

أمَّا في الدنيا، فإنَّ ثمرتَهُ زيادةُ النصَب والتعب بغير طائل.

فهؤلاء بنو إسرائيل، لمّا تكلّفوا في وصفِ البقرة التي أمرَهم الله بذبحها، شدَّدَ الله عليهم، وذلك أنَّهم لم يزالوا يسألون والله تعالى يقيِّدُ لهم أوصافَها، حتى لم يجدُوها إلّا عند رجلٍ ليس لديهِ غيرُها، فاشترَوها منه بمالٍ كثير جدًّا. جاء عن عَبِيدة السلماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «شدَّدوا فشُدّد عليهم حتى انتهوا إلى البقرة التي أُمِروا بذبحها، فوجدوها عند رجلٍ ليس له بقرةٌ غيرُها»[٢]، وجاءَ عن ابنِ عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «شدَّدوا فشُدِّد عليهم، فاشترَوها بمِلءِ جِلدها دنانير»[٣].

وصدقَ يونس بن ميسرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ يقول: «إذا تكلَّفت ما لا يعنِيك، لقِيت ما يُعنِّيك»[٤]، أي: يُتعِبُكَ ويُشقيك.

وأمّا فسادُ الدين، فلأنَّ التكلُّف انحرافٌ عن الدين، وقد يصلُ بالمرءِ إلى الخروج منه بالكلِّية.

ولذلك لمّا قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٞ ١٠١﴾، قال عقِبها: ﴿قَدۡ سَأَلَهَا قَوۡمٞ مِّن

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٧، رقم١٨١٠)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٢٨٨، رقم٧٤٦)، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء من قول ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا (١/٣٠٥-٣٠٦)، وأخرج نحوَه ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/٩٤٦، رقم١٨٠٧).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في التفسير (١/١٣٦، رقم٦٩٠)، وينظر: جامع البيان للطبري (٢/١٠٠).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٢/١٠٠).

(٤) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/٢٣٠).

قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [المائدة: ١٠١ - ١٠٢]، وقالَ تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [البقرة: ١٠٨]. قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولما كانت المسائلُ المنهيُّ عنها مذمومة، قد تصِل بصاحبها إلى الكُفر، قال: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾»(١).

ويظهر ذلك واضحًا في السؤال عن حقائق الغيبيَّات، التي قد يؤدِّي السؤال عنها إلى إنكارها، فيقع السائل في الكفر والعياذ بالله، وككثرةِ السؤال والبحث في ذات الله تعالى، فقد أخبرَ النبي ﷺ عن مآلِ ذلك، وحذّر منه، وأخبر مع ذلك بأنّه سيقع في أمته، فقد روى البخاري عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يَبرَح الناسُ يتساءَلون حتى يقولوا: هذا الله خالقُ كلِّ شيءٍ، فمَن خلقَ الله؟»(٢). ورواه مسلم بلفظ: «قال اللهُ عز وجل: "إنّ أمَّتك لا يزالون يقولون: ما كذا؟ ما كذا؟ حتى يقولوا: هذا اللهُ خَلَقَ الخلقَ، فمن خَلَق الله؟"»(٣).

وأيضًا فإنّ التكلُّف في البحث عمَّا لم يُظهره الله لنا من حقائق الغيب يُفضي إلى القول على الله بلا عِلم، وقد سبَق ما فيه من الخطر العظيم، وأن منه ما هو خروجٌ من الدين(٤)، ولذلك جاء عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال في خطبته: «من علَّمهُ اللهُ علمًا فليُعَلِّمه، ولا يقولَنَّ ما لَيس له به عِلمٌ فيكونَ من المتكلِّفين، ويمرُقَ من الدين»(٥). وجاء نحوُه عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٦). وعن أرطاةَ بن المنذر(٧) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: «آيةُ المتكلِّفِ ثلاثٌ: يتكلَّم فيما لا يعلم، ويُنازعُ من فوقَه،

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/٨٣-٨٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام: باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، (رقم٧٢٩٦).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب بيان الوسوسة في الإيمان، (رقم١٣٦).

(٤) ينظر (ص٣٩٩).

(٥) رواه الدارمي في سننه (١/٢٧٤، رقم١٨٠)، وابن سعد في الطبقات (٤/١٠٢، رقم٤٩٨٥).

(٦) أخرجه الطبري في جامع البيان (٦/٢٩٦)، وابن المنذر في تفسيره (٢/٥٢٧، رقم١٢٥٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٨٣٧، رقم٤٦٣٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٣٣٦-٣٣٧).

(٧) هو: أرطاة بن المنذر بن الأسود بن ثابت الألهاني السكوني، أبو عدي الشامي الحِمصي. من صغارِ التابعين.
=

ويتعاطَى ما لا ينال»[(١)].

وهذا الفسادُ الناشئُ عن تكلُّف بحثِ ما لم يأمر الله به، يترتَّبُ عليه عذابُ الدُّنيا والآخرة، كما قد أشار إليه النبي ﷺ في الحديثين السابق ذكرهما، وهما قوله ﷺ: «إنّما هلَكَ من كان قبلَكُم بسؤالِهم واختلافِهم على أنبيائهم»، ففيهِ أن مِن أهمِّ أسبابِ هلاكِ الأمم السابقة تكلُّفَها وبحثَها عمّا لم تؤمر به من المسائل[(٢)]، والهلاك هو الخسار والتلف[(٣)]، فيشمل الخسار في الدنيا والآخرة، وقولُه ﷺ: «هَلَكَ المتَنَطِّعون»، قال ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا له: «ممَّا يدخُل في النَّهي عن التعمُّقِ والبحثِ عنه: أمورُ الغَيب الخَبَرِيَّةُ التي أُمِر بالإيمان بها، ولم يُبيَّن كيفيتُها، وبعضُها قد لا يكونُ له شاهدٌ في هذا العالم المحسوس، فالبحث عن كيفيَّة ذلك هو ممَّا لا يعني، وهو ممّا يُنهى عنه، وقد يوجِبُ الحيرة والشَّكَّ، ويرتقي إلى التَّكذيب»[(٤)].

ولا تحصلُ السلامةُ ممّا في تكلُّفِ المتكلِّفين من فساد الدنيا والدين إلّا بالاكتفاءِ بما أَمرَ الله به، والتسليمِ لما أخبرَ به، وقَصرِ الهمَم علَيه عِلمًا وعملًا، وتركِ ما وراءَ ذلك ممّا طُوِيَ عِلمُه عن الخَلق، بل إنّ عاقبةَ ذلك صلاحُ الدنيا والدين، فقد وعدَ الله تعالى عليه الخيرَ الكثير، والأجرَ الكبير، في العاجل والآجل، بضدِّ ما ينال المتكِّلفين من الهلاك والشرِّ العاجل والآجل، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّأَتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء: ٦٦ – ٦٨].

قال العلّامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرَ أنَّهم لو ﴿فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ أي: ما وُظِّف عليهم في

=

إمامٌ ثقة. قيل إنَّه نيَّف على التسعين. توفي سنة ١٦٣هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٤/٣٠٤)، وتهذيب التهذيب (١/١٩٨).

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨/١٠٨، رقم٤٧١١)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/١٤).

(٢) ينظر: ذم الكلام وأهله للهروي (١/٢٨).

(٣) ينظر: شرح رياض الصالحين للشيخ محمد بن عثيمين (٢/٢١٨).

(٤) جامع العلوم والحكم (ص٥٣٧)، وينظر: الكتاب نفسه (ص١٦٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/٢٦٧).

كلِّ وقتٍ بحَسَبه، فبذَلوا همَمَهم، ووفَّروا نفوسَهم للقيام به وتكميله، ولم تطمح نفوسهم لما لم يصِلوا إليه، ولم يكونوا بصَدَدِه، وهذا هو الذي ينبغي للعبد، أن يَنظُر إلى الحالةِ التي يلزمُه القيامُ بها فيكمِّلَها، ثمَّ يتدرَّجَ شيئًا فشيئًا حتى يَصِلَ إلى ما قُدِّرَ له من العِلم والعمل في أمر الدين والدنيا، وهذا بخلافِ من طَمَحت نفسُه إلى أمرٍ لم يصِل إليه ولم يؤمَر به بعدُ، فإنَّه لا يكادُ يصِل إلى ذلك بسببِ تفريقِ الهمَّةِ، وحصولِ الكسلِ، وعدم النشاط.

ثم رتَّب ما يحصُل لهم على فِعلِ ما يوعظونَ به، وهو أربعة أمور:

أحدها: الخيريَّة في قولِه: ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ أي: لكانوا من الأخيارِ المتَّصِفين بأوصافِهم من أفعال الخير التي أُمِروا بها، أي: وانتفى عنهم بذلك صفةُ الأشرار؛ لأن ثبوتَ الشيءِ يستلزِمُ نفيَ ضِدِّه.

الثاني: حصولُ التثبيت والثبات وزيادتُه، فإنّ الله يُثبِّت الذين آمنوا بسبب ما قاموا به من الإيمان، الذي هو القيامُ بما وُعِظُوا به، فيُثبِّتُهم في الحياةِ الدُّنيا عندَ وُرود الفتن في الأوامر والنواهي والمصائب، فيحصل لهم ثباتٌ يُوَفَّقون به لفعل الأوامر وترك الزواجر التي تقتضي النفسُ فعلَها، وعند حلول المصائب التي يكرهها العبد. فيوفَّق للتَّثبيتِ، بالتوفيق للصَّبر أو للرِّضا أو للشُّكر. فينزل عليه معونةٌ من الله للقيام بذلك، ويحصل له الثبات على الدين، عند الموت وفي القبر.

وأيضًا فإنّ العبدَ القائمَ بما أُمر به، لا يزال يتمرَّن على الأوامرِ الشرعية حتى يألفَها ويشتاقَ إليها وإلى أمثالها، فيكون ذلك معونةً له على الثبات على الطاعات.

الثالث: قوله: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾، أي: في العاجِل والآجل الذي يكون للروح والقلب والبدن، ومن النعيم المُقيم ممّا لا عينٌ رأت، ولا أُذُنٌ سمعت، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَر.

الرابع: الهداية إلى صراطٍ مستقيم. وهذا عمومٌ بعدَ خصوصٍ؛ لشَرَفِ الهداية إلى الصراط المستقيم، من كونها متضمِّنةً للعِلم بالحقّ، ومحبَّتِه وإيثارِه والعملِ به، وتوقُّفِ السعادةِ والفلاحِ على ذلك، فمَن هُدِيَ إلى صراطٍ مستقيمٍ، فقد وُفِّقَ لكلِّ خير، واندفع عنه كلُّ شر وضير»[1].

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٣٢٠-٣٢١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر اللهُ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

إنّ ما وقَع فيه المتكلِّمون من التكلُّف - كحال جميع ما وقعوا فيه من انحرافات الأمم السابقة - هو مصداقُ ما أخبَرَ به النبيُّ ﷺ من اتِّباع هذه الأمة سُنَنَ مَن قبلها، وكان وبالُ ذلك التكلُّفِ عليهم كبيرًا، كما قال أبو إسماعيلَ الهرويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ هذه الأمة لم يؤتَوا في دينِها من شيءٍ ما أوتُوا فيه من قِبَلِ التكلُّف والجدال، وهُما داءُ الأُمم السالفةِ، ولم يأتِيا امرأً بخيرٍ قطّ، وكتابُ اللهِ تعالَى أنهَى شيءٍ عنهُما امرأً، والرسولُ المصطفى ﷺ أكرهُ الخلقِ لهُما»[1].

وكلُّ مسلمٍ عاقلٍ قرأَ الكتاب والسنّة وعلِم ما فيهما من الهدى، وفهِم طريقتَهما في بيان الحقّ والدلالة عليه، ثمّ ألقى نظرةً فاحصةً في علمِ الكلام ومسائلِه وطريقةِ بحثِه[2] يُدركُ ولا بدَّ ما بينهُما من البَونِ الشاسع، ويعلم أن مبنى علم الكلام على التكلُّف والتعمّق فيما لم يأمر الله تعالى به، وأن أهلَ الكلام قد وقَعوا فيما حذّرَ النبي ﷺ منه أمَّته، من التنطُّع في الدين، وتكلُّف البحث فيما لا يعني.

وتكلّف المتكلِّمين له صورٌ كثيرة، كتكلُّفهم في تحريف النصوص بتلمُّس التأويلات البعيدة لها، وتكلُّفهم في تضعيف الأحاديث الصحيحة وردّها، وتكلُّفِهم في الاستدلالِ بالمتشابه من النصوص على ما يوافق أقوالهم، وتكلُّفهم في حملِ أقوال السلف على ما يوافق طريقتهم ولا يعارضها، إلى غير ذلك من الأمثلة التي مضَت الإشارة إليها في مباحث سابقة، لكنّ المقصود هنا بيانُ وقوعِهم في التكلُّفِ في البحثِ عمّا لم يؤمروا به.

---

(١) ذم الكلام وأهله (١/٧).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٩/٤٢-٤٣).

ويبرُزُ ذلك في ثلاثةِ مظاهِر:

المظهر الأول: يبرزُ في بحثِهم وكلامِهم في ذاتِ الله تعالى والخوضِ في كيفيَّات الغيب وحقائقِه. فالمتكلِّمون قد خاضوا في هذا الباب نفيًا وإثباتًا على غيرِ هُدىً من الله، فبحثوا في ذات الله تعالى من حيثُ انتفاءُ الجسميَّة، والتركيب، والتحيُّز، والجهة، وأنّه ليس جوهرًا ولا عرَضًا، وهل وجودُه زائدٌ على ماهيَّته أم لا؟ وكيف تتعلَّقُ صفاتُه بذاته؟ وكيف هي إرادته وكلامُه؟ وهل تتجزّأُ أم لا؟ إلى غيرِ ذلك من التنطُّعاتِ والأسئلة عن الكيفيّات والحقائق التي حُجِبَ علمُها عنهم، وذلك ممّا أدّى بهم إلى الانحراف والكفر بما وصف الله به نفسه، أو بما أخبر به سبحانه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، ناهيك عن الشَّقاء الذي أشقَوا به أنفُسَهم بسبب تنطُّعهم في أساليبهم المنطقية، ومقدِّماتهم الكلامية، التي لم تورِثهم إلّا الشكَّ والحيرة.

قال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلَم أنَّه إنّما جاءَ هلاكُ الجهمية أنَّهم فكَّروا في الرب، فأدخلوا «لِمَ؟» و«كَيفَ؟»، وتركُوا الأثر، ووضَعوا القِياس، وقَاسُوا الدِّين على رأيِهم فجاؤُوا بالكفر عَيانًا لا يخفى أنَّه كفرٌ، وأكفرُوا الخلق، واضطرَّهم الأمرُ حتى قالوا بالتعطيل»[(١)].

ولذلك امتاز أهلُ السُّنَّةِ بأنَّهم يُؤمنون بما أخبرهم الله به، ويسلِّمون له تسليمًا، ويتركُون التكلُّف فيما وراء ذلك، من البحث عن الحقائق والكيفيّات، كما قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعروفُ عن أحمدَ وأهلِ العلم أن كلام الله غير مخلوق، وما سواه مخلوق، وأنّهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنَّبوا أهلَ الكلام، والخوضَ والتنازُع إلَّا فيما جاء فيه العِلم، وبيَّنهُ رسولُ الله ﷺ»[(٢)].

وقد نصَح الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلميذَه المزنيَّ بذلك، حينَ هجسَت له بعضُ تلك الأسئلة، يقول المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قلت: إن كانَ أحدٌ يُخرِج ما في ضَميري، وما تعلَّق به خاطِري من أمرِ

(١) شرح السنّة (ص٩٢-٩٣).

(٢) خلق أفعال العباد (٢/١١٩)، وينظر: السنّة لأبي بكر بن الخلال (١/٢٢٧)، والعلو للعلي الغفار للذهبي (٢/١١٩٢، رقم٤٧٦).

التوحيد فالشافعيّ، فصِرتُ إليه وهو في مسجد مِصر، فلما جَثَوتُ بين يديه، قلت: هجَس في ضميري مسألةٌ في التوحيد، فعلمتُ أن أحدًا لا يَعلم عِلمَك، فما الذي عندك؟ فغضِب، ثمّ قال: أتدري أين أنت؟ قلتُ: نعم، قال: هذا الموضعُ الذي أغرقَ الله فيه فرعون. أبَلَغكَ أنَّ رسولَ الله ﷺ أمَرَ بالسُّؤال عن ذلِك؟ قلتُ: لا، قال: هل تكلّم فيه الصحابة؟ قلت: لا، قال: تدري كم نجمًا في السماء؟ قلت: لا، قال: فكوكبٌ منها: تعرِفُ جِنسَه؟ طُلوعَه؟ أُفولَه؟ مِمَّ خُلق؟ قلت: لا، قال: فشيءٌ تراهُ بعينك من الخلق لستَ تعرفُه، تتكلَّمُ في عِلم خالقِه؟! ثمّ سألني عن مسألةٍ في الوضوء، فأخطأتُ فيها، ففرَّعَها على أربعةِ أوجُهٍ، فلَم أُصِب في شيءٍ منه، فقال: شيءٌ تحتاج إليه في اليوم خمسَ مراتٍ، تدعُ علمَه وتتَكلَّفُ علمَ الخالِق؟! إذا هَجَس في ضميرِك ذلِك، فارجِع إلى الله، وإلى قولـــه تعـــالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٣ - ١٦٤]، فاستدِلَّ بالمخلوقِ على الخالق، ولا تتكلَّف علمَ ما لم يبلُغه عقلُك. قال: فتُبتُ»(١).

وفي كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ موعظةٌ لكلِّ من يُعجَبُ بعقلِه وعِلمِه، ويظنُّ أنّه بقليل العقل والعلم الذي آتاه اللهُ قادرٌ على كشفِ ما أُخفي عنه من حقائق الغَيب، كما هو لسان حالِ المتكلِّمين الخائضين في صفات الله ولوازمها، ويشبه كلامَ الشافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامُ عبد العزيز الماجِشون(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في جوابٍ له عما جحَدته الجهمية -، مع ما فيه من تقريرِ كونِ تكلُّف الكلامِ في صفات الله بلا دليلٍ نظيرًا لجحدِ ما وصفَ به نفسه سبحانه.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعرِف - رحِمكَ الله - غِناكَ عن تكَلُّف صفةِ ما لم يصِف الربُّ من نفسِه، بعجزِك عن معرفتِه قدرَ ما وصَف منها. إذا لم تعرِف قدرَ ما وصفَ فما كلَّفَك علمَ ما لم يصِف. هل تستدِلُّ بذلكَ على شيءٍ من طاعتِه؟ أو تتزحزحُ عن شيءٍ من معصيته؟ فأمَّا الذي جحد ما وصف الربُّ من نفسِه تعمُّقًا وتكلُّفًا قد ﴿اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فصارَ أحدَها

(١) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١-٣٢).

(٢) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة. تقدّمت ترجمته.

ومنها، يستدلُّ -زَعم- عَلى جَحدِ ما وصف الربُّ وسمَّى من نفسه بأن قال: لا بُدَّ إن كان له كذا مِن أن يكون له كذا، فعِمِيَ عن البيِّن بالخفي»... حتَّى قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فما وصف الله مِن نفسه فسمّاهُ على لسان نبيه سمَّيناهُ كما سمّاه، ولم نتكلَّف منهُ صفةَ ما سِواه، لا هذا ولا هذا، لا نَجحدُ ما وصَف، ولا نتكلَّفُ معرفةَ ما لم يَصِف. اعلَم رحمك الله أنَّ العصمة في الدين أن تنتهيَ حيثُ انتُهيَ بك، فلا تُجاوز ما قد حُدَّ لك، فإنَّ من قِوام الدين معرفةَ المعروف، وإنكارَ المنكر، فما بُسِطت عليه المعرفة، وسَكنت إليه الأفئدة، وذُكر أصلُه في الكتاب والسنّة، وتوارثَت علمَه الأمَّة، فلا تخافَنَّ في ذِكره وصفتِه من ربِّك ما وصفَ من نفسه عيْبًا[1]، ولا تتكلَّفنَّ لِما وَصف لك من ذلك قَدرًا، وما أنكرَته نفسك ولم تجِد ذكره في كتابِ ربك، ولا في الحديثِ عن نبيِّك من صفة ربك، فلا تتكلفنَّ علمَه بعقلِك، ولا تصِفه بلسانِك، واصمِت عنهُ كما صَمت الرب عنه من نفسه[2]؛ فإنّ تكلُّفَكَ معرفةَ ما لم يصِف من نفسه مثلَ إنكارِك ما وَصفَ مِنها، فكما أعظَمْتَ ما جحد الجاحِدون ممّا وصَفه من نفسه، فكذلك أعظِم تكلُّفَ ما وَصَف الواصِفون ممّا لم يصِف منهَا، فقد -واللهِ- عزَّ المسلمون الذين يعرِفون المعروف وبمعرِفَتِهم يُعرف، ويُنكِرونَ المنكَر وبإنكارِهم يُنكَر، يَسمعون ما وَصف الله به نفسَه من هذا في كتابِه وما يبلغُهم مثلُه عن نبيِّه، فما مرِضَ من ذِكر هذا وتسميتِه من الرب قلبُ مسلمٍ، ولا تكلَّفَ صفةَ قدرِهِ ولا تسميةَ غيرِه من الرَّبِّ مؤمنٌ»[3].

---

(١) في الحموية لابن تيمية (عَيبًا).

(٢) لم يرِد إطلاق الصمت على الله تعالى فيما وقفت عليه من النصوص، وإنّما الوارد إطلاق السُّكوت، كحديث سلمان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «الحلالُ ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكتَ عنه، فهو ممّا عفا عنه». رواه الترمذي، أبواب اللباس، باب ما جاء في لبس الفِراء (رقم١٧٢٦)، وابنُ ماجه، كتاب الأطعمة: باب أكل الجبن والسمن، (رقم٣٣٦٧)، وهو مختلف في رفعه ووقفه، ورجّح الترمذي وقفه، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثبتَ بالسنّة والإجماع أنّ الله يوصَف بالسكوت» مجموع الفتاوى (١٧٩/٦). وجعلَ محقِّق الحموية: د. حمد التويجري إطلاقَ الصَّمت على الله من باب الإخبار الذي فيه سَعة. الحموية لابن تيمية (ص٣١١) حاشية المحقق.

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة ط. الراية (٧/ ٦٥-٦٩، رقم٥٩)، والذهبي في العلوّ (٢/ ٩٦٥، رقم٣٥١)، وصحّحه، =

وممّا اشتهرَ عن أهل السنّة، ما أجابَ به الإمامُ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرجُلَ الذي جاءه يسأله: «يا أبا عبد الله! ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟» يقول راوي الخبر: «فما رأيتُ مالكًا وجَد مِن شيءٍ كموجِدَتِه من مقالتِه، وعَلاه الرُّحَضاء -يعني العَرق -، وأطرقَ القوم، فسُرِّيَ عن مالك، وقال: "الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكونَ ضالًّا"، وأمَر به فأُخرِج»[١].

وقد علَّق على ذلك الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «هذا ثابتٌ عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ... وهُو قولُ أهلِ السنَّة قاطبةً: أنَّ كيفية الاستواء لا نعقِلُها، بل نجهلُها، وأن استواءَهُ معلومٌ كمَا أخبرَ في كتابِه، وأنَّهُ كما يليق بِه لا نُعمِّقُ ولا نتحذلَق، ولا نخوضُ في لوازِم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكُت ونقِفُ كما وقفَ السَّلف، ونعلَم أنَّه لو كان له تأويلٌ لبادَر إلى بيانه الصحابةُ والتابعون، ولَمَا وَسِعهُم إقرارُه وإمرارُه والسكوتُ عنه، ونعلمُ يقينًا مع ذلكَ أنَّ اللهَ جلَّ جلالُه لا مثلَ له في صفاتِه ولا في استوائِه ولا في نزولِه سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا»[٢].

وهذا الجواب المتضمِّن لترك التكلُّف في البحث عن الكيفيَّات ولوازمها والتسليم للنصوص هو دواءُ داءِ أهل الكلام، لأنّهم لم يعطِّلوا الصفات إلّا لتعمُّقهم في استخراج لوازمَ باطلةٍ لما وصف الله به نفسه، إعجابًا منهم بعقولهم، وإقدامًا منهم على ما أحجم عنه خيرُ هذه الأمة وسلفها الصالحون.

ولذلك أجاب أهلُ السنّة الجهميةَ بمثل هذا الجواب، ونصحوهم بترك تكلُّفِ ما لم يكلِّفهم الله علمَه، فمنصور بن عمّار رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما سبق النقلُ عنه - نصح بشرًا المريسي، حين سأله عن قولِ الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيفَ استوى؟ فكتبَ إليه منصور: «استواؤُه غيرُ

=

وأورد قَدرًا منه ابنُ تيميةَ في الحموية (ص٣٠٧-٣٠٨)، وعزاهُ إلى الأثرم في السنّة وأبي عمر الطلمنكي وغيرهما، وصحَّحَ إسناده.

(١) سبق تخريجه (ص٣١٤)، وهذا السياق: من العلوّ للذهبي (٢/ ٩٥٤).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

محدُود، والجوابُ فيه تكلُّفٌ، ومسألتُك عن ذلكَ بدعةٌ، والإيمانُ بجملةِ ذلك واجبٌ»، ثمّ استدلّ بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[آل عمران: ٧]، قال: «فمدح اعترافَهم بالعجزِ عن تأوُّلِ ما لم يحيطوا به علمًا، وسمَّى تركَهم التعمُّقَ فيما لم يكلِّفهم رسوخًا في العِلم، فانتهِ - رحمكَ الله- من العِلمِ إلى حيث انتُهي بكَ إليه، ولا تُجاوِز ذلك إلى ما حُظِرَ عنك علمُه فتكونَ من المتكلِّفين، وتهلَكَ معَ الهالكين»[١].

ونظيرُ تكلُّفِ أهل الكلام في ذات الله وصفاتِه، تكلُّفهم وتعمُّقهم في التفتيش عن عِلل أفعاله وأقدارِه، فإنّ العقولَ تعجِزُ عن الإحاطةِ بحكَم الله تعالى من أوامره وخلقه، وأهل الكلام لمّا نظروا في هذا الباب، لم يقرُّوا لله بحكمته التي يعجزون عن إدراكها، بل مِنهم مَن أقرّ بحكمةٍ خاض فيها متحكِّمًا بعقِله الضعيف، يبتغي تعليلَ أفعالِه سبحانَه بما دلّه عليه فِكرُه ونظره، وهم المعتزلة القدرية، حتّى أوجبوا على الله حقوقًا وأعواضًا لعباده، ليس لهُ الإخلالُ بها، والآخرون أدّاهم عجزُهم عن الإحاطةِ بعللِ أفعالِ الله وحِكَمِه إلى نفيِها بالكلِّية، فقالوا: أيُّ حِكمةٍ في خَلق الكُفرِ والعِصيان وخَلقِ سائر الشرور[٢]، فزعموا أنَّ الله يفعَل لا لعلّةٍ ولا لغرَض، وهم الأشاعرة الجبريّة[٣].

ولذلك قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَصلُ ضَلَالِ الخلقِ مِن كُلِّ فِرقَةٍ ... هُوَ الخَوضُ في فِعلِ الإلَهِ بِعِلَّةِ
فَإِنَّهُمُ لَم يَفهَمُوا حِكمَةً لَهُ ... فَصَارُوا على نَوعٍ مِن الجاهِلِيَّةِ[٤]

فكلٌّ من الجبريّة والقدرية لم يتصوّروا إلَّا حِكمةً وعلّةً معلومةً بحقائقها وتفاصيلِها للخلق،

(١) سبق تخريجه (ص٤٩٩).

(٢) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (٣/١١١٨-١١٢٠).

(٣) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٢٧١)، والمحصّل للرازي (ص٢٠٥)، وشرح المواقف للجرجاني (٨/٢٢٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/٢٤٦).

ففريقٌ أثبتها وفريقٌ نفاها.

والمقصود بيانُه هنا أنّ انحرافهم في هذينِ البابينِ- باب ذاته وصفاته، وبابِ أفعالِه وأقداره- ناشئٌ عن تكلُّفِهم البحثَ عمّا لم يُؤمروا به، وسؤالهم عمّا لا يحلُّ لهم السؤال عنه، فهما سؤالان: «كيفَ؟» وهو الوارد في باب الصفات، و«لِمَ؟» وهو الوارد في باب القدر، وقد سبقت الإشارة إلى كثيرٍ ممّا وقع فيه أهل الكلام في هذين البابين عندَ الحديثِ عن قولِهم على الله بلا عِلم[1]؛ فإنّ قولَهم على الله بلا عِلم إنّما نشأ عن تكلُفهم في البحث عمّا لم يؤذن لهم فيه، ولذلك قال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم - رحمك الله - أنَّ من قال في دين الله برأيِه وقياسه وتأويلِه من غير حجَّةٍ من السنّة والجماعة؛ فقد قال على الله ما لا يعلم، ومن قال على الله ما لا يعلم؛ فهو من المتكلِّفين»[2].

ومن تكلُّف المُتكلِّمين كذلك في البحث في كيفيّات الغيب وحقائقِه: خوضُ الجهمية والمعتزلة في حقائق أخبار الغيب التي أخبرَنا الله تعالى بها، وما أوردوه عليها من أسئلة «كيف؟» و«لمَ؟» حتّى وقَعوا في إنكارِ كثيرٍ من ذلكَ بحُججٍ عقلية، فمِنهم من أنكرَ قبضَ ملَك الموت للأرواح، وعذابَ القبر، ومِنهم من أنكرَ الحَوض، والميزانَ، والصراطَ، وكذلك أنكر بعضُهم الإسراء والمعراج، وحقيقة الرُّؤَى، وتلبُّسَ الجنّ بالإنس[3].

فالصراطُ مثلًا أنكره أكثر المعتزلة بحجّة أنَّه - على ما وُصِف به من كونه أدقَّ من الشعر، وأحدّ من السيف[4] - لا يُمكن العبُور عليه؟ وأنّه لو أمكن ففيه تعذيبٌ للمؤمنين الذين عافاهم

(١) ينظر: (ص٤١٦، ٤٢٠).

(٢) شرح السنّة (ص٩٦-٩٧).

(٣) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص٤٧٣-٤٧٥)، والتنبيه والرد للملطي (ص١١٣، ١٣٣-١٣٤)، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار (ص٧٣٨)، والمواقف للإيجي (ص٣٨٣-٣٨٤).

(٤) روى ذلك الإمام مسلم، موقوفًا على أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كتاب الإيمان: باب معرفة طريق الرؤية، (رقم١٨٣).

الله من عذاب الآخرة. وليس كلامهم هذا إلّا من تكلُّفِ المسائل، والبحثِ عن الكيفِ والعلّة، وتركِ التسليم لما أخبر به النبي ﷺ.

يقول العلامة السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] بعد أن حكى ذلك عن بعض المعتزلة[2] وما أوَّلوا به الصراط: «وكلُّ هذا باطلٌ وخرافات؛ لوجوبِ[3] ردِّ النصوص على حقائقها، وليس العبورُ على الصِّراط بأعجَبَ من المشيِ على الماء أو الطيرانِ في الهواء والوقوفِ فيه. وقد أجاب ﷺ عن سُؤالِ حَشر الكافِرِ على وجهِه بأنَّ القدرة صالحةٌ لذلك»[4].

المظهر الثاني: هو تعقيدُهم الطريق الموصلة إلى معرفة الله تعالى، فإنَّ أساليبهم في تقرير معرفة الله تعالى - سواءٌ منها ما كان باطلًا في نفسه أو كان صحيحًا - مبنيَّةٌ على التعقيد والتطويل الذي لا داعيَ له، لأنّهم وضعوها على القواعد المنطقيَّة التي تُوعِّر السهل، وتُطوِّل الطريق. فيشقى الباحث عن معرفة الله تعالى على طريقتهم، ليَصِلَ إلى تقرير ما هو معلومٌ بالضرورة والفطرةِ التي فطرَ الله عباده عليها، من الإقرار بوجوده سبحانه، وربوبيّته، وكمالِ صفاته.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفّاريني النابُلُسي الحنبلي، أبو العون شمس الدين، العلّامة الفهامة المسند الحافظ المتقن. برعَ في العلوم وجمع بين الصيانةِ والفقه والصدق والتعبُّد، وكانَ رفيعَ المنزلة معظّمًا مهابًا عند الخاص والعام له تصانيف كثيرةٌ، منها: «لوامع الأنوار»، و«غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب». ولد بسفّارين من قرى نابُلُس سنة ١١١٤هـ، وتوفي بنابُلُس سنة ١١٨٨هـ. ينظر: سلك الدرر للمُرادي(٤/ ٣١-٣٢)، والسحب الوابلة لابن حميد (ص٣٤٠-٣٤٤).

(٢) حكاه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن «القاضي عبد الجبّار المعتزلي وكثير من أتباعه»، لكن ما وقفت عليه من كلام القاضي عبد الجبّار التصريحُ بإثباتُ الصِّراط، وحمله على ظاهره، والإنكارُ على كثيرٍ من شيوخِ المعتزلة تأويلَهم له، وإن كان أنكرَ وصفَه بأنّه أدقُّ من الشعر وأحدُّ من السيف، وزعمَ أنَّه قول الحشوية. ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٧٣٧-٧٣٨).

(٣) في المصدر (لِوُجود) وأشار في الحاشية إلى أنّها في الأصل المخطوط (لِوُجوب)، وبه يستقيم الكلام، والمعنى: لوجوبِ حمل النصوص على حقيقتها.

(٤) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٩٣).

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فطريقتُهم ضدُّ طريقة القرآن من كل وجهٍ، إذ طريقةُ القرآن حَقٌّ بأحسن تفسيرٍ وأبينِ عبارة، وطريقَتُهم معانٍ باطلةٌ بأعقَدِ عِبارةٍ وأطولِها وأبعدِها من الفَهم، فيُجهِد الرجلُ الظمآنُ نفسَهُ وراءَهم، حتَّى تنفَدَ قُواه، فإذا هو قد اطَّلع على سرابٍ ﴿بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٣٩ - ٤٠]»[١].

وقال ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وما فيه (أي علمِ الكلام) من علومٍ صحيحة، فقد وعَّرُوا الطريقَ إلى تحصيلِها، وأطالُوا الكلام في إثباتِها، مع قلَّة نفعِها، فهي لحمُ جملٍ غثّ، على رأسِ جَبل وَعر، لا سهلٌ فيُرتقَى، ولا سمينٌ فيُنتقَل. وأحسنُ ما عندَهم فهو في القرآن أصحُّ تقريرًا، وأحسنُ تفسيرًا، فليسَ عندَهم إلّا التكلُّف والتطويلُ والتعقيد. كما قيل:

لولا التنافسُ في الدُّنيا لما وُضِعَت … كُتْبُ التناظُرِ لا المُغنِي ولا العُمَد[٢]

يُحَلِّلُونَ بزَعمٍ منهُمُ عُقَدًا … وبِالذِي وَضعُوهُ زادَتِ العُقَدُ[٣]»[٤]

المظهر الثالث: تكلُّف المتكلِّمين الخوضَ في الفلسَفيَّات والطبائعيّات، وإقحامِهم لهَا في أصولِ الدين؛ فإنّ طبيعة علم الكلام، القائمةَ على تقديمِ العقل على النقل في الوصول إلى علم الغيب، جعلت المتكلِّمين يعتمدون في الحكم على الغائبات على ما يشاهدونه من أحكام المحسوسات،

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٣٦).

(٢) لعلّ المراد بكتابَي المُغني والعُمد: كتابا القاضي عبد الجبّار، الأول في الاعتزال وهو مطبوع، والثاني في أصول الفقه، ولا أعلمه مطبوعًا. واسم الأول: "المُغني في العدل والتوحيد"، وهو موسوعةٌ كبيرة في تقرير الاعتزال والرد على مخالفيه.

(٣) البيت الأول في اللزوميات لأبي العلاء المعرّي (١/٢٣٥)، وفي المطبوع منه: (القناطر) بدل (التناظر).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٣٩)، وأكثره مقتبسٌ من كلام ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/٧١).

فخاضوا في الجوهر والعَرض، وحقيقتِها، وتلازمها، وهل يقوم العرض بالعرض؟[(١)] وهل الأجسام متماثلة؟[(٢)] وهل يثبت الجوهر الفرد؟[(٣)] وهل وجود الشيء عينُ ماهيته أم زائدٌ عنها؟[(٤)] إلى غير ذلك من المباحث الغامضة، والأغوار العميقة، التي يقف العقلُ أمامَها حائرًا، كما اعترفُوا بذلك بأنفسهم[(٥)].

فعلى سبيل المثال: نجد كتاب المواقف للإيجي، الذي يعدّ من أهمِّ الكتب المعتَمَدة في علم الكلام لدى متأخِّري الأشاعرة ومعاصريهم، قد قسّمه الإيجي إلى ستة مواقف: الأولان يتضمَّنانِ مقدِّماتٍ فلسفيةً منطقيَّة، والآخَران في مباحثِ الأعراض والجواهر، وهما من الفلسفَة الطبيعيّة، وقد غاصَ في هذه المواقف الأربعة في تفصيلاتٍ ومسائل كثيرة، قبل أن يَلجَ في الموقفين الأخيرين في تقرير العقيدة الأشعرية في الإلهيّات والسمعيّات[(٦)]، فثُلُثَا الكتابِ إذن ليست لهُ علاقةٌ بالعقيدة

---

(١) قيام العَرض بالعرض منعه جمهور المتكلِّمين، وجوّزه الفلاسفة. ينظر: الشامل للجويني (ص٧٢)، وأبكار الأفكار للآمدي (٣/ ١٦٠)، والمواقف للإيجي (ص١٠٠-١٠١)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٢/ ١٥٧).

(٢) تماثل الأجسام هو قول جمهور المتكلِّمين. ينظر: الشامل للجويني (ص٤٣)، والمطالب العالية (٦/ ١١٧-١١٨).

(٣) ينظر ما تقدّم (ص٣٤٢).

(٤) مذهب الأشاعرة والفلاسفة وبعض المعتزلة أن وجود الشيء لا يزيد على ذاته؛ بل ذاتُه وجوده، ووجوده ذاته. وخالفهم في ذلك طائفة من المُتكلِّمين. ينظر: المطالب العالية للرازي (١/ ١٦٩)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/ ٢٥٥)، والكليات للكفوي (ص٩٢٥).

(٥) سيأتي بيان ذلك (ص٦٤٣).

(٦) لو استعرض الناظر في الكتاب ما فيه من المباحث، والتي أدخلوها في مسمّى علم الكلام، كما في عنوان الكتاب يدرك كم هي أجنبيّةٌ عن دين النبي ﷺ فضلًا عن أن تكون هي أصول الدين، وسأعرض جملةَ ما تطرّق إليه من موضوعاتٍ ليُعلم مقدار تكلّف القوم وتنطعهم في هذا الباب، وذلك أنّه ذكر في الموقف الأول: تعريفَ العِلم والنظر وأقسامَهُما، وكيفية إفادة النظرِ للعلم وشرطه، ودخل في ذلك بيان العلم الضروري والنظري، والتصوُّر والتصديق وغير ذلك.

ثم ذكر في الثاني: الوجود والعدم، ومعنى الوجود، وعلاقته بالماهيّة، وهل المعدوم شيء؟، وحقيقة =

التي جاء بها النبي ﷺ، فضلًا عن أن يكون أساسًا لها، وإنّما هو تعمُّقٌ وغَوصٌ فيما لم يأمر الله تعالى به، ولا كلَّف به عباده. ومن التشدُّق والتنطُّع الذي ذمّه الله تعالى، وذمَّه النبي ﷺ بقوله: «هَلَكَ المتَنَطِّعون»[١]، وقد فسّر الخطّابي[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ التنطُّع الوارد في هذا الحديث بما وقع من

=

الأحوال، ثمّ ذكر حقيقة الماهية وأقسامها، وتركيبها وافتقار أجزائها بعضِها إلى بعض، ثمّ ذكر الوجوب والإمكان والامتناع وأبحاثًا في كلٍّ منها، ثمّ ذكر الوحدة والكثرة، وأنواع العلاقات بين الشيئين المتغايرين، ثمّ ذكر العلة وأقسامها، وامتناع تأثير العلتين مستقِلَّتين على الواحد بالشخص، وامتناع كون البسيط قابلًا وفاعلًا، وفي جميع ذلك تفصيلاتٌ وتفريعاتٌ وردودٌ واعتراضاتٌ كثيرة.

ثم ذكر في الثالث: الأعراض، فذكر تعريفها وأقسامها، وأحكامها: من الانتقال وقيام بعضها ببعض وقيامها زمانين أو بمحلَّين، ثمّ ذكر الكمَّ والكيف، وأحكام كلٍّ وأقسامَه، وفي ضمن ذلك مباحثُ تكلَّم فيها عن الحرارة، والرطوبة واليبوسة، والصلابة واللين، والألوان وأسبابها وعلاقتها بالأضواء، ومراتب الأضواء ولوازمها، وعلاقتها بالهواء، والأصوات وكيفية قيامها بالهواء، وتكلّم عن الحروفِ وأقسامها، وبعض أحكام الحرف الساكن، وتكلّم عن الطُّعُوم وأصولها وفروعها، وعن المشمومات وأسمائها، وفي ضمن الكيفيَّات أيضًا مباحثُ عن الكيفيَّات النفسانيّة، من الحياة والموت والعلم والعقل والجهل والإرادة والقُدرة واللذة والألم والصحة والمرض، ثمّ ذكر الكيفيّات الهندسية والاستعداديّة، وانتقل إلى النِّسب والأكوان وأنواعها وأحكامها، ومباحث الأين، من الحركة وأحكامها وأقسامها، ثمّ انتقل إلى الإضافات وخواصِّها وتقسيماتها.

ثم ذكر في الرابع: الجواهر، فذكر فيها الأجسامَ وحقيقتها وأحكامَها وأقسامَها، وتكلّم في ضمن ذلك عن الأفلاك والكواكب والعناصر والمركَّبات، بكلامٍ كثيرٍ صعد فيه إلى أفلاك الشمس والقمر والكواكب، وكيفية الخسوف والكسوف، وأقسام العناصر، وطبيعة الأرض، وإنكار كرويَّتها، وطبيعة حركتها، وسبب تكون الجبال، وأقسام المركبات، من المعادن والكائنات الحيّة. ثمّ ذكر عوارض الأجسام، وتقريرَ كونها محدثة، وبيان لزومها للأعراض، وغير ذلك، ثمّ ذكر النفوس وأنواعها، والعقول وأحكامها.

ثم دخل في الموقف الخامس إلى الإلهيات، وهو الكلام في الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله. وفي الموقف السادس إلى السمعيّات: وتشمل النبوات، المعاد، والأسماء والأحكام، والإمامة. وفي هذين الموقفين تقرير العقيدة الأشعرية.

(١) سبق تخريجه (ص٥٢٠).

(٢) هو: حَمْد بن محمد بن إبراهيم البستي، أبو سليمان الخطابي. العلّامة الحافِظ اللُّغَويّ. وهو ممن تأثَّر بالكلّابيّة.
=

المتكلِّمين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «المتنطِّع: المتعمِّقُ في الشيءِ المتكلِّف البحثَ عنه، على مذاهب أهلِ الكلامِ الداخلين فيما لا يعنيهم الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم»(١).

وممّا ألجأهم إلى هذه المضائق متابعتُهُم للفلاسفة الضالّين، الذين تكلَّموا في كلِّ شيءٍ، وبحثُوا في الرياضَة والطبيعة وفيما وراء الطّبيعة(٢)، لكنّ أولئِك كانوا لا يعرِفون طريق الهُدى، بخلافِ من تبعهم من المتكلِّمين، الذين أبصروا نورَ الهداية، الذي أخبر الله عنه في قوله: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾﴾ [المائدة: ١٥ - ١٦]، فلم يكتفِ المتكلِّمون بهذا النور الهادي من عندِ ربّهم، ولو فَعلوا لما احتاجوا إلى أن يُشقوا أنفسَهم في الخوضِ في الجواهر والأعراض وأنواعها وأحكامها وحقائقِها؛ حتّى يصِلوا إلى

=
من تصانيفه: «معالم السنن» في شرح سنن أبي داود، و«غريب الحديث»، و«الغُنية عن الكلام وأهله». ولد سنة بضعَ عشرةَ وثلاث مائة، وتوفي سنة ٣٨٨هـ. ينظر: المنتظم (١٤/ ١٢٩)، ودرء التعارض (٢/ ٩٩، ٥/ ٣٨، ٧/ ٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣-٢٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٨٢).

(١) معالم السنن (٤/ ٣٠٠).

(٢) الفلسفة قسمان: نظريٌّ وعملي، والقسم النظري: ثلاثة أقسام: الطبيعة وما بعدَ الطبيعة والرياضة، فعلم الطبيعة هو العلم بأحوال ما يفتقرُ إلى المادّة في التعقّل والوجودِ الخارجي، ويسمّى العلم الأسفل والأدنى. ومن أنواعه: علم الطب وعلمُ الآثار العلوية، ويقصدون به الأمطار والرياح والرعود والبروق ونحوها، وعلم المعادن والنبات والحيوان وصناعة الكيمياء.

وعلمُ ما بعدَ الطبيعة هو العلمُ بأحوالِ ما لا يفتقرُ إلى المادّة في التعقّل والوجودِ الخارجي، ويسمَّى العلمَ الأعلى، والعلم الإلهي، والعلم الكلّي، والفلسفةَ الأُولى. وممّا يشملُه: إثبات الواجب وما يليق به، وإثبات الجواهر الروحانية، وارتباط الأمور الأرضية بالقوى السماوية، والممكنات.

وعلم الرياضة هو العلم بأحوال ما يفتقرُ إلى المادّة في الوجودِ الخارجي دونَ التعقّل، ويسمّى العلم الأوسط، والعلم التعليمي. ومن أنواعه: العدد والحساب، والهندسة، والهيئة والنجوم، والموسيقى.

ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص١٥٣-١٥٤)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٥٢- ٥٤).

العلمِ بربِّهم وما يوصفُ به نفيًا وإثباتًا.

ولأبي العبّاس القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقدٌ شديد اللهجة، يشنّع فيه على المتكلِّمين لخوضهم في هذه الأمور، وخوضهم فيما سبق ذكره من الكلام في ذات الله تعالى، وهو قوله: «إنّ هؤلاء المُتكلِّمين قد ارتكبوا أنواعًا من المُحال، لا يرتضِيها البُله ولا الأطفال، لمّا بحَثوا عن تحيُّزِ الجواهِر والأَكوانِ[1] والأَحوال، ثُمَّ إنَّهم أخَذُوا يبحَثُونَ فيما أمَسك عن البحثِ فيه السَّلَفُ الصَّالِح، ولم يُوجَد عَنهُم فيهِ بحثٌ واضح، وهو كيفيَّةُ تعلُّقات صفاتِ الله تعالى، وتقديرِها، واتخاذِها في أنفسها، وأنّها هي الذات أو غيرها، وأنّ الكلامَ: هل هو متّحدٌ، أو منقَسِم؟ وإذا كان منقسِمًا فهل ينقسِم بالأنواع أو بالأوصافِ؟ وكيف تعلَّق في الأزَل بالمأمور؟ ثمّ إذا انعدَم المأمور فهل يبقى ذلك التعلُّق؟ وهل الأمرُ لزيدٍ بالصلاة مثلًا هو عينُ الأمر لعمرٍو بالزكاة؟[2] إلى غير ذلك من الأبحاثِ المبتدعَة التي لم يأمُر الشَّرعُ بالبحث عنها، وسكتَ أصحابُ النبي ﷺ ومن سلك سبيلهم عن الخوضِ فيها؛ لعِلمهم بأنّها بحثٌ عن كيفية ما لا تُعلم كيفيته؟ فإنَّ العُقول لها حدٌّ تقِف عندَه، وهو العجزُ عن التكييف لا يتعدّاه، ولا فرقَ بين البحث في كيفية الذات وكيفية الصفات، ولذلك قال العليم الخبير: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]،

---

(١) الأكوان: جمعُ كَون، وهو: ما أوجَبَ تخصُّص الجوهر بمكانٍ أو تقديرِ مكان. ويندرجُ تحتَ ذلك: الحركةُ والسكون والاجتماعُ والافتراق والمماسّة. على خلافٍ فيها. وهي من أنواعِ الأعراض. ينظر: الشامل للجويني (ص٢٢٧)، والكامل في الاستقصاء للنجراني (ص٦٢).

(٢) ممّا ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأسئلة ما دلّت النصوص الظاهرة على جوابه، وأن ما انحرف فيه المتكلِّمون باطلٌ قطعًا، فكلامُ الله منقسمٌ متجزِّئٌ، لأنّه حروفٌ وأصوات متعاقبة، كما هي حقيقة الكلام في الخطاب العربي الذي خاطبنا الله به، وكما دلّت عليه الأدلة، وتعلُّقه في الأزل بالمعدوم سؤالٌ ناشئٌ عن قول الأشاعرة بقِدم الكلام النفسي، وهي بدعةٌ باطلة، لم يقل أحدٌ بها قبل ابن كلّاب، كما سبق بيانه (ص٤٢٠)، بل كلام الله قد تكلّم به في الوقت الذي شاءه. ويُنظر: المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، د. محمد العروسي(ص١٤٨-١٥٥، ٢١٧-٢٢٤)، ومسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، د. خالد عبد اللطيف (١/٣٩٢) وما بعدها.

ولا تُبادِرْ بالإنكار، فعلَ الأغبياء الأغمار، فانكَ قد حُجبتَ عن كيفيةِ حقيقةِ نفسِك مع علمِك بوجودِها، وعن كيفيةِ إدراكاتِك، مع أنكَ تُدرِك بها، وإذا عجَزت عن إدراكِ كيفيَّة ما بين جَنبيك، فأنتَ عن إدراك ما ليس كذلكَ أعجز»(١).

ويجدُر التَّنبيهُ على أنَّ بِناءَ المتكلِّمين أصولَ الدين على تقريرِ مثل هذِه التعمُّقات والعُقَد الوعِرة التي لم يُؤمَروا بها، يشبهُ -إلى حدٍّ ما- فِعلَ بني إسرائيل حينَ أُمروا بذبحِ بقرةٍ فلم يمتَثلوا، واشترَطوا لامتثالِ ذلك أن يَصِلوا إلى جوابِ أسئلتِهم حولَ نوعِ البقرةِ وحقيقتِها. فكذلكَ هؤلاء المتكلِّمون، أُخبِروا بأمورٍ من الغيبِ ولم يكلَّفوا إلَّا الإيمانَ بما علموهُ من معناها، فلم يمتَثلوا ذلكَ حتى جَعلوه متوقِّفًا على إدراكِهم كُنْهَ ما لم يُؤمَروا بِالإحاطةِ به، فأَشقَوا أنفسَهم وخاضُوا فيما كفاهُم الله إيّاه.

وقد وقع للمتكلِّمين مصداقُ ما دلّت عليه النصوص من أثر التكلُّف في فساد الدُّنيا والدين:

فأمّا فسادُ الدين فظاهرٌ في انحرافِ اعتقادهم، وخروجِهم عن سبيل السلف القويم.

وأمّا فسادُ الدُّنيا، فهوَ ما يحصُل لهُم من الشقاء في بَحث هذه الأبواب التي لا قِبَل لهم بإدراكِها والإحاطة بها، وما يُلزمون به أنفسَهم من سلوك الطريقة الوَعِرة الخطيرة في تقرير الاعتقاد، ببنائها على المقدِّمات المنطقية الكلامية، التي يُفنون أعمارهم في تطلُّبها دون أن يأتوا بطائل.

وكذلك ما يحصُل لهم من شقاءِ النفوس باعتقادِ ما وصلُوا إليه من مقالاتٍ وعقائد، فكثيرٌ من عقائدهم التي يصلون إليها لا يقبلها العقل، وهم يقرّون بأنّها ممّا لا يستطيعُ العامّة فهمها(٢)، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ اعتقاد هذه الأقوال واليقينَ بها غيرُ ممكن، وهم لأجل ذلك يعيشون في ظنونٍ وأوهام، مع أنّهم يسعَون إلى اليقين والقطع، فتبقى صدورهم قلقةً، ونفوسهم متعبةً؛ لعدم إدراكهم ما يبتغون.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم (٦/٦٩٠-٦٩١).

(٢) ينظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١/٣٠٤).

وقد اعترفَ بهذا الشقاءِ النفسيِّ كبارُهم، كالفخر الرازي، الذي قال بعد أن بيّن صعوبة الجزم في أبواب الإلهيات: «وإذا كان الأمرُ كذلك فالشَّوق شديد، والحرمانُ غالبٌ، والآلةُ ضعيفة، والمطلوبُ قاهرٌ... فلهذه الأسباب نقول: ليتَنا بقينا على العَدم الأوّل! وليتنا ما شاهَدنا هذا العالَمَ! وليتَ النفس لم تتعلَّق بهذا البدن!»[١].

وكلُّ ذلك سببُه تطلُّبُ المتكلِّمين علمَ ما لم يكلِّفهم الله به، وتركُهم التسليمَ للوحي واعتقادَ كماله وكفايته، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء: ٦٦ – ٦٨].

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر اللهُ به، فيما يلي:

١. أنّهم وقعوا في تكلُّفِ البحثِ عمّا لم يُؤمَروا به، بخَوضِهم في الغَيبيَّات وكَيفيَّاتها، والسؤالِ عمَّا كتَم الله علمَه عنهُم.
٢. أنّهم تعنّتوا في تكليفِ أنفسهم ما لم يأمُرهم اللهُ به بإدخالِهم العُقَدَ والتنطُّعاتِ في الدين، وجعلِهم الوصولَ إليها شَرطًا في الامتثالِ والإيمان.
٣. وقوعُهم في عاقبةِ التكلُّفِ والتنطُّع بإنصابِ أنفُسِهم وإشقائِها في البَحثِ الذي لا نَفعَ مِن ورائِه، وبإيقاعِها في العنَتِ والمشقّة بسبب صُعوبة قَبول ما حصَّلوه من نتائِج، وبتعريضِ أديانِهم للانحراف والخروجِ عن الصراط المستقيم، القائم على الإقرار والقبول والتسليم.

---

(١) ذم لذّات الدنيا (ص٢٦٢).

الفَصْلُ الثَّالِثُ

الموافقةُ في آثار منهج التلقي والاستدلال

وفيه سبعة مباحث:

□ المبحث الأول : **الموافقةُ في التفرق في الدين.**

□ المبحث الثاني : **الموافقةُ في دعوى كل فرقة أنّها الناجية وتضليلِها الأخرى بلا برهان.**

□ المبحث الثالث : **الموافقةُ في التَّناقُض والاضطِراب.**

□ المبحث الرابع : **الموافقةُ في الحَيرة والشَّكّ.**

□ المبحث الخامس : **الموافقةُ في الغلوِّ في الدين.**

□ المبحث السادس : **الموافقةُ في التذبذبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضلال.**

□ المبحث السابع : **الموافقةُ في حصول الفِسق في العُلماءِ المقتدى بهم.**

المبحث الأول

الموافقةُ في التفرُّق في الدين

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى التفرُّقَ في الدِّين.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التفرُّقِ في الدِّين، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى التفرُّقَ في الدِّين

إنّ من أصول الدين الكُبرى التي شرعها الله تعالى لعباده لزومَ الاجتماع في الدين وتركَ التفرق فيه، وهو أمرٌ عظيمٌ قد وصَّى الله به أولي العزم من الرسل[1]، كما قال جلّ شأنه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾[الشورى: ١٣].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الأصل العظيم: وهو الاعتصام بحبل الله جميعًا وأن لا يُتفرَّق هو من أعظمِ أصول الإسلام، وممّا عظُمت وصيةُ الله تعالى به في كتابه، وممّا عظُم ذمُّه لَمن تَركه من أهلِ الكتاب وغيرهم»[2].

ومع أهمِّيةِ هذا الأصلِ وعظيمِ قَدرِه، فقد خالفَتهُ الأمم السابقة، كما أخبر الله تعالى عنهم بأنّهم تفرّقُوا في دينهم، وتقطَّعوه بينهم، مع أنّ دينه سبحانَه واحد، والملّةَ التي أرسل بها رسله وأنزل بها كتبَه واحدة، فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣﴾ [الأنبياء: ٩٢ – ٩٣]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذِكره: وتفرَّق الناسُ في دينهم الذي أمرهم الله به، ودعاهم إليه، فصاروا فيه أحزابًا، فتهَّودَت اليهود، وتنصَّرت النصارى، وعُبدت الأوثان. ثمّ أخبر جلَّ ثناؤه عما هم إليه صائرون، وأن مرجِع جميعِ أهل الأديان إليه، متوعِّدًا بذلك أهلَ الزيغ منهُم والضلال، ومُعلِمُهُم أنَّه لهُم بالمرصَاد، وأنّه مُجازٍ جميعَهم جزاءَه؛ المحسِنَ بإحسانِه، والمسيءَ بإساءته»[3].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٤٨٠/٢٠)، الوجيز للواحدي (٩٦٢/٢).

(٢) مجموع الفتاوى(٣٥٩/٢٢).

(٣) جامع البيان (٣٩٣/١٦).

وقد اشتدّ وعيد الله سبحانه للأحزابِ المتفرقين في الدين، ووصفهم سبحانه بالكُفرِ والظلم، فقال جلّ شأنه: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [مريم: ٣٧]، وقال سبحانه: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٦٥].

وكما أنّ الافتراق في الدين سببٌ لعقاب الله، فإنَّه في نفسه أيضًا نوعٌ من العِقاب، ولذا حذّر سبحانه عبادَه من أن يعذِّبهم بالفُرقة والاختلاف، فقال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فقوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ معناه: «يخلِطَكم فِرقًا»[(١)]، وجاء عن علي ابن أبي طلحة، عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «يعني بالشِّيَع: الأهواءَ المختلفة»[(٢)]، وقال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما كان منكُم من الفِتن والاختلاف»[(٣)].

وكذلك بيّن سبحانه أنّ في الاختلاف حِرمانًا من رحمته، فقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود: ١١٨ – ١١٩]. قال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾، أي: ولا يزالُ الخُلف بين الناس في أديانهم واعتقاداتِ مِلَلهم ونِحَلهم ومذاهبهم وآرائهم... وقوله: ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾، أي: إلّا المرحومين من أتباع الرسل»[(٤)].

وحذّر سبحانَه هذه الأُمّةَ من متابعة الأمم السابقة في هذا الأمر، فنهاهم أن يفرِّقوا دينهم كما فعل الذين من قبلهم؛ لئلَّا يهلكوا كما هلكوا، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١ – ٣٢]، وقال جلّ

---

(١) الوجيز للواحدي (٣٥٩/١).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٣٠٠/٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٣١١/٤، رقم٧٤١٢).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٣٠١/٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٣١١/٤، رقم٧٤١٣).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٤٨٨/٧-٤٨٩).

شأنه: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٣ - ١٠٥].

والقرآن ينبِّه كثيرًا على هذه القضيّة، كما جاء عن علي بن أبي طلحة عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، وقوله عزّ وجل: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، ونحو هذا في القرآن، قال: «أمَر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرَهم أنَّه إنّما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله»(١).

وممّا يدلُّ على هذا المقصد أنّ الله برّأ نبيَّه محمَّدًا ﷺ من المفرِّقين للدين، ممّا يقتضي أيضًا براءة دينه وأتباعِه منهم(٢)، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: جعلوا دينَ الله وهو واحد - دينُ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الحنيفيّة - أديانًا مختلفة، فتهوَّد قومٌ وتنصَّر قوم، يدلُّ عليه قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَكَانُواْ شِيَعًا﴾، أي: صاروا فِرقًا مختلفة»(٣).

وقد اختُلف في المراد بهؤلاء المفرِّقين لدينهم المتفرقين شيعًا. قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هم اليهود

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٩/ ٦٧٠)، وابن المنذر في تفسيره (١/ ١٢٧، رقم٢٤٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٧٢٨، رقم٣٩٤٥).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/ ٣٤-٣٥)، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص١١٢)، وفتح القدير للشوكاني (٢/ ٢٥٦).

(٣) معالم التنزيل (٢/ ٨٣).

والنصارى في قول مجاهد وقتادة والسُّدّي. وقيل: هم أصحاب البِدعِ والشُّبُهات مِن هذه الأمّة»(١).

وقال الشَّوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل: المراد بهم اليهودُ والنصارى. وقد ورد في معنى هذا في اليهود قولُه تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ٤]، وقيل: المراد بهم المشركون، عبَد بعضهم الصنَم، وبعضُهم الملائكةَ. وقيل: الآية عامةٌ في جميع الكفّار، وكلِّ من ابتدَع وجاء بما لم يأمر به الله، وهذا هو الصواب؛ لأنّ اللفظ يفيد العموم، فيدخل فيه طوائف أهل الكتاب وطوائف المشركين وغيرهم ممن ابتدع من أهل الإسلام، ومعنى ﴿شِيَعًا﴾: فرَقًا وأحزابًا، فتصدُق على كلِّ قومٍ كان أمرُهم في الدين واحدًا مجتمعًا، ثمّ اتَّبع كلُّ جماعةٍ منهُم رأيَ كبيرٍ من كُبرائِهم يخالفُ الصواب، ويُباين الحق»(٢).

وقد برِئَ النبي ﷺ ممن برّأه الله منهم، فجاء عن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «شهدتُهم يوم ترامَوا بالحَصىٰ في أمر عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حتى جعلتُ أنظر فما أرى أديم السماء من الرَّهَج(٣)، فسمعتُ كلامَ امرَأةٍ من بَعضِ الحُجَر، فقيلَ لي: هذهِ أمُّ المؤمنين، فسمعتُها تقولُ: "إنّ نبيَّكم ﷺ قد برِئَ ممن فرَّق دينَهُ واحتزَب"»(٤). قال عبد الله (هو ابن الإمام أحمد): قال مؤمَّل(٥): «عائشة»، والصواب: «أم سلمة».

ومع تحذير الله ونهيِهِ لهذه الأمة من الوقوع في التفرُّق الذي هلك به أكثر السابقين، إلّا أنّه شاء وقدّر بحكمته أن تقع في ذلك التفرّق والاختلاف، وقد أخبر بذلك النبيُّ ﷺ، فعن معاوية بن

(١) المصدر السابق (٢/٨٣-٨٤)، وينظر: جامع البيان للطبري (١٠/٣٢-٣٣).

(٢) فتح القدير (٢/٢٥٦).

(٣) الرَّهْج - بفتح الهاء وسكونها-: الغُبار. ينظر القاموس المحيط (ص١٩١)، مادة (ر هـ ج).

(٤) رواه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه عبد الله (٢/٥٤٨، رقم٣٥٩٧).

(٥) هو راوي الأثر، وهو مؤمّل بن إسماعيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن البصري. صدوق سيء الحفظ، مات ٢٠٦هـ. ينظر: تقريب التهذيب (ص٥٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٠/١١٠).

أبي سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّه قال: إنّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ أهل الكتابَين افترقُوا في دينِهم على ثِنتين وسبعينَ ملّةً، وإنّ هذه الأمَّةَ ستفترقُ على ثلاثٍ وسبعين ملّةً - يعني: الأهواء -، كلُّها في النار إلّا واحدة، وهي الجماعة»[١].

وعن العرباض بن سارية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[٢] أنَّه قال: وعظَنا رسول الله ﷺ يومًا بعد صلاةِ الغداة موعظةً بليغة، ذرَفت منها العيون ووجِلت منها القلوب، فقال رجلٌ: إنّ هذه موعظةُ مودِّع، فماذا تعهَد إلينا يا رسول الله؟ قال: أوصيكم بتقوَى الله والسَّمعِ والطاعة، وإن عبدٌ حبشيّ، فإنَّه من يعِش منكم يرى اختلافًا كثيرًا، وإياكم ومحدثاتِ الأمور؛ فإنَّها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليهِ بسُنّتي وسنّةِ الخلفاء الراشدين المهديِّين، عَضُّوا عليها بالنواجِذ»[٣].

---

(١) رواه أحمد (٢٨/ ١٣٤، رقم١٦٩٣٧)، والدارمي (٣/ ١٦٣٦ - ١٦٣٧، رقم٢٥٦٠)، وأبو داود، كتاب السنّة: باب شرح السنّة، (رقم٤٥٩٧)، وابن أبي عاصم في السنّة (١/ ٣٥، رقم٢)، والمروزي في السنّة (ص٦٩، رقم٥١)، والحاكم (١/ ١٢٨)، وقال بعد أن رواه مع شواهد له: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث»، وحسّن إسناده ابن كثير في البداية والنهاية (١٩/ ٣٨)، وابن حجر في الكافي الشاف (ص٦٣)، وجوّد إسناده العراقي في المغني عن حمل الأسفار، بهامش إحياء علوم الدين (٩/ ١٧٥٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٤٠٤، رقم٢٠٤)، وينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥).

(٢) هو: العِرباض بن سارية السُّلَمي، أبو نَجيح. صحابيٌّ جليل، أسلمَ قديمًا، وكانَ من أعيانِ أهل الصفة، وهو أحد البكّائين الذين نزل فيهم قولُه تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ﴾ الآية [التوبة: ٩٢]. سَكن الحُولة بحِمص، وتوفّي سنة ٧٥ هـ. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (١٩/ ٥٤٩-٥٥١)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤١٩-٤٢٢)، والإصابة لابن حجر (٧/ ١٤٢).

(٣) رواه أحمد (٢٨/ ٣٧٥، رقم١٧١٤٥)، -وعنه أبو داود، كتاب السنّة: باب في لزوم السنّة، (رقم٤٦٠٧)، وسكت عنه-، وابنُ ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (رقم٤٢، ٤٣)، والترمذي، أبواب العلم: باب ما جاء في الأخذ بالسنّة واجتناب البدع (رقم٢٦٧٦)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن حبان (١/ ١٧٨، رقم٥)، والحاكم (١/ ٩٦-٩٧)، وقال: «حديثٌ صحيح ليس له علة». وقال البزار: «حديث ثابتٌ صحيح»، رواه ابن عبد البر ثمّ قال: «هو كما قاله البزار رَحِمَهُٱللَّهُ، حديث عرباضٍ حديثٌ ثابت» جامع بيان العلم (٢/ ١١٦٤-١١٦٥)، وحسَّنه البغوي في شرح السنّة (١/ ٢٠٥)، وقال الجورقاني: «حديثٌ صحيحٌ =

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأهلُ الأديان قبلنا اختلفوا فيما بينهم على آراء ومللٍ باطلةٍ، وكلُّ فرقةٍ منهم تزعم أنَّهم على شيءٍ، وهذه الأمة أيضًا اختلفوا فيما بينهم على نِحلٍ كلُّها ضلالةٌ إلّا واحدة، وهم أهل السنّة والجماعة، المتمسكون بكتاب الله وسُنَّةِ رَسول الله ﷺ، وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه»(١).

وقال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ الله عز وجل بمَنِّه وفضله أخبرنا في كتابه عمَّن تقدَّم من أهل الكتابَين اليهودِ والنصارى أنَّهم إنّما هلكوا لما افترقُوا في دينهم، وأعلَمَنا مولانا الكريمُ أنّ الذي حملهم على الفُرقة عن الجماعة والميلِ إلى الباطل الذي نُهوا عنه إنّما هو البغيُ والحسد بعد أن قد علموا ما لم يعلم غيرهم، فحملهم شدة البغي والحسد إلى أن صاروا فِرَقًا فهلكوا، فحذّرنا مولانا الكريم أن نكون مثلهم فنهلك كما هلكوا، بل أمرنا الله عز وجل بلزوم الجماعة، ونهانا عن الفرقة، وكذلك حذَّرنا النبي ﷺ الفرقة وأمرنا بلزوم الجماعة، وكذلك حذرنا أئمتنا ممن سَلَفَ من علماء المسلمين. كلُّهم يأمرون بلزوم الجماعة، وينهون عن الفرقة»(٢).

وممّا يجدر التنبيه عليه أنّ الفُرقةَ المذمومَةَ لها ثلاثةُ جوانب:

الأوَّل: مفارقة الحقّ مطلقًا بالإعراضِ عنه ومخالَفةِ سبيله، وهو حالُ جميع المللِ والفِرَق المخالفة، كما قال تعالى عن أهل الكتاب مبيِّنًا مفارقتهم للحقِّ مع اختلافهم: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة: ١٧٦]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني بذلك اليهودَ والنصارى، اختلفوا في كتابِ الله؛ فكفَرت اليهود بما قصَّ الله فيه من قَصَص عيسى ابن مريم، وأمِّه وصدَّقت النصارى ببعض ذلك وكفروا ببعضه، وكفروا جميعا بما أنزل الله فيه من

=

ثابتٌ مشهور» الأباطيل والمناكير (١/ ٤٧٣، رقم٢٨٨)، وصحّحه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠٩)، وابن حجر في موافقة الخُبر الخَبر (١/ ١٣٧)، وقال ابن القيم: «حديثٌ حسنٌ، إسناده لا بأسَ به» إعلام الموقعين (٥/ ٥٨١)، وصحّحه الألباني في إرواء الغليل (٨/ ١٠٧، رقم٢٤٥٥).

(١) تفسير القرآن العظيم (١١/ ٣٠).

(٢) الشريعة (١/ ١٦٠).

الأمر بتصديق محمد ﷺ. فقال جلّ ثناؤه لنبيه محمد ﷺ: إنَّ هؤلاء الذين اختلفوا فيما أنزلتُ إليك يا محمَّدُ لفي منازَعةٍ ومفارَقةٍ للحقِّ بعيدةٍ منَ الرُّشد والصَّواب»[١].

الثاني: تفرُّقُ المخالفين إلى فرقٍ مختلفة، واختلافهم فيما بينهم، زيادةً على مخالفتهم لأهل الحق.

فقد وصفهم سبحانه بالشِّيَع، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صاروا ﴿شِيَعًا﴾؛ أي جماعاتٍ بعضُهم قد فارقَ البعض، ليسُوا على تآلُفٍ ولا تعاضُدٍ ولا تناصُر، بل على ضدِّ ذلك»[٢]. ووصفهم بالأحزاب كما في قوله: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم: ٣٧].

الثالث: التفرّقُ الواقع بين أصحابِ كلِّ ملّةٍ فيما بينهم، فقد أخبر الله تعالى عن بعض مِلل أهل الضلال بأنَّهم في اختلاف وتنازع، كما أخبر عن شدة اختلاف اليهود وتباغضهم[٣] بقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال سبحانه عن النصارى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤].

أسباب التفرُّق في الدِّين:

دلَّت نصوصُ الوحي على أن للتفرُّق في الدِّين أسبابًا ودوافع، أدَّت بالأمم السابقة إلى ما وقعوا فيه من الاختلاف المذموم، والمتأمِّل فيها يجد أنّها لا تخرج عن كونها من أنواع الانحراف في منهج التلقِّي والاستدلال، فالتفرقُّ في الدين ما هو إلّا أثرٌ من آثار تلك الانحرافات والضلالات.

- فأهمُّ هذه الأسباب هو الأخذُ ببعضِ الدين وتركُ بعضه، فإنَّ هذه هي حقيقة تفريقِ

(١) جامع البيان (٣/٧٣).

(٢) الاعتصام (٣/١٢٥).

(٣) ينظر: الوجيز للواحدي (١/٣٢٧).

الدين وتقَطُّعِ الأمر الذي جاءت النصوص بالتحذير منه والنهي عنه، وفرقٌ بين تفريق الدِّين والتفرُّقِ في الدّين، فالأوّل سببٌ للثاني ومقتضٍ له، وقد دلّت النصوص على ذلك، فمنها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ﴾ [البقرة: ١٧٦]، قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أي: وإنَّ الذين اختلفُوا في الكتاب، فآمنُوا ببعضه وكفروا ببعضِه، والذينَ حرَّفوه وصرفوه على أهوائهم ومراداتهم ﴿لَفِي شِقَاقِۭ﴾ أي: محادَّة، ﴿بَعِيدٖ﴾ من الحق؛ لأنّهم قد خالفوا الكتابَ الذي جاء بالحقِّ الموجِب للاتّفاق وعدَم التناقض، فمَرِجَ أمرُهم، وكَثُرُ شِقاقهم، وترتَّب على ذلك افتراقُهم، بخلافِ أهلِ الكتاب الذين آمنوا به، وحكَّموه في كلِّ شيءٍ، فإنَّهم اتفقوا وارتفقوا بالمحبة والاجتماع عليه»(١).

وقال تعالى جامعًا بين الوصفين؛ تفريقِ الدين والتفرُّقِ فيه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعنى: أنَّهم جعلوا دينهم متفرِّقا، فأخذوا ببعضِه وتركوا بعضَه»(٢). وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يتوعَّد تعالى الذين فرَّقوا دينهم، أي: شتّتوه، وتفرّقوا فيه، وكلٌّ أخذ لنفسِه نصيبًا من الأسماءِ التي لا تفيد الإنسان في دينه شيئًا، كاليهودية والنصرانية والمجوسية، أو لا يكمُل بها إيمانه بأن يأخذ من الشريعة شيئًا ويجعله دينه، ويدعَ مثله أو ما هو أولى منه، كما هو حال أهل الفُرقة من أهل البدع والضلال والمفرِّقين للأمة»(٣).

وقال تعالى أيضًا: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾ [الروم: ٣١-٣٢]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾، أي: بدَّلوه وغيَّروه وآمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ»(٤).

---

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعدي(١/١٢٨).

(٢) فتح القدير (٢/٢٥٦).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (١/٥٢٨).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١١/٣٠).

وقال جلّ شأنه: ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، قال ابن عاشورٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جُملةُ ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ تذييلٌ لما قبلَه؛ لأنّ التقطُّعَ يقتضي التحزُّب»[(١)].

وقال تعالى مبيِّنًا ما وصّى به رُسُلَه وشرعَه لعباده: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾[الشورى: ١٣]، قال السَّمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أي: كما تفرَّقت اليهودُ والنصارى، أي: آمنوا بالبعض وكفروا بالبعض»[(٢)].

ولذلك لمّا ترك النصارى نصيبًا ممّا أوحيَ إليهم، كانت عاقبتُهم التفرّقَ والاختلافَ الشديد الباقي إلى يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ [المائدة: ١٤]، وإغراءُ العداوةِ والبغضاءِ بينهم كان بالتفرّق في الدين، وعن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «أغرَى بعضهم ببعض بخصوماتٍ بالجِدال في الدِّين»[(٣)].

قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن دفَع نصوصًا يحتجُّ بها غيرُه لم يؤمن بها بل آمن بما يحتجّ: صار ممن يؤمِن ببعضِ الكتاب ويكفُر ببعض. وهذا حال أهلِ الأهواء، هم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب متَّفِقون على مخالفة الكتاب، وقد تركوا كلُّهم بعضَ النصوص وهو ما يجمع تلكَ الأقوال، فصاروا كما قال عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[المائدة: ١٤]. فإذا ترك الناس بعضَ ما أنزل الله وقعت بينهم العداوةُ والبغضاء؛ إذ لم يبق هنا حقٌّ جامعٌ يشتركون فيه؛ بل

---

(١) التحرير والتنوير (١٨/٧٣).

(٢) تفسير السمعاني (٥/٦٨).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٨/٢٥٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٣٥١، رقم٥٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/٢٢٢-٢٢٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٢، رقم١٧٧٢)، والهروي في ذم الكلام وأهله (١/٧٨، رقم٦٥).

تقطَّعوا ﴿أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وهؤلاءِ كلُّهم ليسَ معهم من الحقِّ إلّا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسّكوا به من شرعِه ممّا أخبرَ به وما أمر به، وأمّا ما ابتدعوه فكلُّه ضلالة»(١).

ولذلك لمّا بدَر وقوع هذا النوع من الخلاف بين بعض الصحابة في زمن النبي ﷺ، نهاهم عنه، وأخبر أنّ السابقين هلكوا بسببه، كما في صحيح البخاري عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رجلًا قرأ آية، وسمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ خلافَها، فجِئت به النبيَّ ﷺ فأخبرتُه، فعرفتُ في وجهه الكراهية، وقال: «كلاكما مُحسن، ولا تختلفوا؛ فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»(٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ معلّقًا على هذا الحديث: «نهى النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحدُ كلِّ واحدٍ من المختلفين ما مع الآخر من الحقّ؛ لأنّ كلا القارئين كان محسِنًا فيما قرأه، وعلّلَ ذلك: بأنّ من كان قبلَنا اختلفوا فهلكوا؛ ولهذا قال حذيفةُ لعثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "أدرِك هذه الأمةَ، لا تختلِفْ في الكتاب كما اختلفَ فيه الأمم قبلهم"(٣)، لمّا رأى أهل الشّامِ والعراقِ يختلفُون في حروف القرآن الاختلافَ الذي نهى عنه النبي ﷺ. فأفاد ذلك بشيئين: أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا. والثاني: الاعتبار بمن كان قبلنا، والحذر من مشابهتهم. واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذي يورِثُ الأهواء؛ تجدُه من هذا الضَّرب، وهو: أن يكون كلُّ واحدٍ من المختلفَين مصيبًا فيما يُثبته أو في بعضِه، مخطئًا في نفيِ ما عليه الآخر، كما أنّ القارئَين كلٌّ منهما كان مصيبًا في القراءة بالحرف الذي عَلِمه، مخطئًا في نفي حرفِ غيره؛ فإنّ أكثرَ الجهل إنّما يقع في النفي الذي هو الجُحود والتكذيب، لا في الإثبات، لأنّ إحاطة الإنسان بما يُثبته أيسرُ من إحاطته بما ينفيه، ولهذا نُهِيَت هذه الأمّةُ أن تضرِبَ آياتِ الله بعضَها ببعضٍ؛ لأنّ مضمونَ الضَّرب: الإيمانُ بإحدَى الآيتين والكفرُ

(١) مجموع الفتاوى(١٣/٢٢٧).

(٢) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء: باب حديث الغار، (رقم٣٤٧٦).

(٣) رواه البخاري بلفظ: «أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى»، كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن، (رقم٤٩٨٧).

بالأخرى إذا اعتقد أنّ بينهما تضادًّا؛ إذ الضِّدَّان لا يجتَمِعان. ومِثْلُ ذلك: ما رواه مسلمٌ - أيضًا - عن عبدِ الله بن رباحٍ الأنصاري[١] أنّ عبدَ الله بنَ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «هجَّرت إلى رسول الله ﷺ يوما، قال: فسمعَ أصواتَ رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يُعرَف في وجهه الغضب، فقال: " إنّما هلَكَ من كان قبلكم من الأُمم باختلافِهم في الكتاب"[٢]. فعلّل غضَبه ﷺ بأنَّ الاختلاف في الكتابِ سببُ هلاكِ مَن كان قبلَنا»[٣].

ويزيد ذلك بيانًا أنّ الإيمان ببعضِ الكتاب دون بعضه يجعل القلوب مختلفةً في التصديق والتكذيب؛ لأنّ ما يؤمِنُ به بعضُهم يكفُر به الآخرون، وإذا اختلفت القلوب وقع الافتراق، والافتراق في الحقيقة هو افتراق القلوب، كما قال تعالى عن اليهود والمنافقين: ﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]، قال الواحدي: «أي: أنَّهم مختلفون، لا تستوي قلوبهم ونيَّاتهم، لأنّ الله خذَلهم»[٤]، وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: تراهم مجتمعين فتحسبُهم مؤتلفين، وهم مختلفُون غايةَ الاختلاف»[٥]، وقال البيضاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾: متفرِّقةٌ؛ لافتراق عقائدِهم واختلافِ مقاصِدهم»[٦].

وكثيرًا ما يحصُل إنكارُ كلِّ فَريقٍ ما عندَ الآخَرِ من الحقِّ، بأن تبتَدِعَ إحدى الطّائفتَين قولًا فاسدًا، فتقابلَها الطائفةُ الأُخرى بابتداعِ قولٍ فاسدٍ آخَر مناقِضٍ له، كما قالَ تعالى عن أهل الكتاب:

---

(١) عبد الله بن رباح الأنصاري أبو خالد المدني، تابعيٌّ ثقةٌ جليلُ القدر، سكن البصرة. قتلته الأزارقة في حدود سنة ٩٠ هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١١٢٢/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٠٧/٥)، تقريب التهذيب (ص٣٠٢).

(٢) رواه مسلم، كتاب العلم: باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، (رقم٢٦٦٦).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٩٤-٩٥).

(٤) التفسير الوسيط (٢٧٦/٤).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٤٩٦/١٣).

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢٠١/٥).

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [البقرة: ١١٣]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: وهُم يعلمون أن شريعة التوراة والإنجيل، كلٌّ منهما قد كانَت مشروعةً في وقت، ولكنهم تجاحَدوا فيما بينهم عنادًا وكفرًا، ومقابَلةً للفاسد بالفاسد»(١).

وكثيرٌ من مقالات النصارى وانحرافاتهم إنّما ابتدعوها مقابلةً لمقالات اليهود، فغلوا في المسيح مقابلةً لطعن اليهود وكفرهم به، وأحلّوا أشياء حرَّمها اليهود، كإباحتهم الخنزير وغيره(٢).

يقول الشَّهرَستاني: «التضادُّ بين كلِّ فريقٍ وفريق كان حاصلًا في كلِّ زمانٍ، ولكلِّ فِرقةٍ مقالةٌ على حيالها، وكتبٌ صنفوها، ودولةٌ عاونتهم، وصولةٌ طاوعتهم»(٣).

- ومن أعظم أسباب التفرق أيضًا سلوكُ مناهجَ وطرقٍ غيرِ المنهج والطريق التي أمر الله بها، فإنَّه لو اتّبعَ الجميعُ المنهجَ الذي أوحاه الله إلى رسُله - الذي هو الصراطُ المستقيم، المتضمّنُ للاكتفاء بالوحي تلقِّيًا وتسليمًاوانقيادًا لمقتضاه- لكان الجميع على ملّةٍ واحدة، لكنّ كثيرًا منهم سَلكوا سبُلًا ومناهجَ مذمومةً، فتشتّتت بهم عن السبيل، كما بيّن الله ذلك في قوله: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فبيّن أن اتّباعَ السبُلِ يقتضي التفرُّقَ عن سبيلِ الله وصراطِه المستقيم الذي أمر به عباده.

كما أنَّ سُلوكَ النَّاسِ لمناهِجَ غيرِ المنهجِ الرَّبانيّ لا بدّ من أن يؤدِّيَ بهم إلى التفرُّق؛ لأنَّ لكلٍّ رأيًا وذَوقًا، فلا تتفِقُ كلمتُهُم، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناسُ لا يفصِلُ بينَهُم النِّزاعَ إلّا كتابٌ منزلٌ من السماء، وإذا رُدُّوا إلى عُقولِهم فلكلِّ واحدٍ منهم عقلٌ»(٤).

وممّا يدلُّ على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/٢٣).

(٢) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/٣٢٠).

(٣) الملل والنحل (١/٦٠).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٩).

عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فبيَّن أنّ التآلفَ إنَّما يحصُلُ عند الائتلافِ على التعلُّقِ بمعنىً واحدٍ، وأمَّا إذا تعلَّق كلُّ شِيعةٍ بحبلِ غيرِ ما تعلَّقت به الأُخرى فلا بدَّ من التفرُّق، وهوَ معنى قولِه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[١].

ويدلُّ عليه كذلك أنَّ الله تعالى جعلَ وحيهُ حَكَمًا للفصلِ فيما يقعُ بين الناسِ من الاختلاف، فقال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا ٱخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]. فدلّ على أنَّ الحُكمَ بالوحيِ هو الرافعُ للخلاف، ومفهومُه أنَّ العدولَ عنه سببٌ لدوامِ الخلاف والفُرقة.

- ومن أسباب التفرق أيضًا: البدعُ والأهواء، وهذا راجعٌ إلى السبب السابق، لأنَّ البدع أنواعٌ ونتائج لتلك المناهج المذمومة، ولذا قال مجاهدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المراد بالسبل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]: «البدع والشبهات»[٢].

والبدع والأهواء سببٌ عظيمٌ للفرقة والاختلاف، كما كان المشركون قديمًا يبتدعون معبوداتٍ يعبدونها من دون الله، فيكون لكلٍّ منهم معبودٌ يعظِّمه ويلجأ إليه، ويجعل له دينًا يوالي ويعادي عليه، ويكون لغيرهم معبودٌ ودينٌ آخر، وهكذا، فيفترقون ويتنازعون. بخلاف المؤمنين الذين يعبدون الله وحده، ويدينون بشرعه وحده.

---

(١) الاعتصام (٣/١٢٦).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٩/٦٧٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٤٢٢، رقم٨١٠٤).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل الإشراك متفرِّقون، وأهل الإخلاصِ متفقون، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ – ١١٩]. فأهل الرحمةِ متفقون مجتمعون، والمشركون فرَّقوا دينهم وكانوا شيعًا؛ ولهذا تجد ما أُحدث من الشرك والبدع يفترق أهله؛ فكان لكلِّ قومٍ من مشركي العرب طاغوتٌ، يتخذونه ندًّا من دونِ الله، فيقرِّبون له ويستشفِعون به ويشركون به. وهؤلاء ينفِرون عن طاغوت هؤلاء، وهؤلاء ينفرون عن طاغوت هؤلاء، بل قد يكونُ لأهلِ هذا الطاغوتِ شريعةٌ ليست للآخرين، كما كان أهل المدينةِ الذين يُهلُّون لمناة الثالثة الأخرى، ويتحرَّجون من الطواف بينَ الصفا والمروة، حتى أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية[(١)]. وهكذا تجدُ من يتخِذُ شيئًا من نحو الشِّرك، كالذين يتخذُون القبورَ وآثارَ الأنبياء والصالحينَ مساجد، تجدُ كلَّ قومٍ يقصِدون بالدعاء والاستعانة والتوجه من لا تُعظِّمه الطائفةُ الأخرى. بخلاف أهل التوحيد، فإنَّهم يعبدون الله لا يشركون به، في بيوته التي قد أذن الله أن تُرفع ويذكرَ فيها اسمه، مع أنَّه قد جُعلت لهم الأرض مسجدًا وطهورًا. وإن حصل بينهُم تنازعٌ في شيءٍ ممّا يسوغ فيه الاجتهاد، لم يوجب ذلك تفرقًا ولا اختلافًا، بل هم يعلمون أنّ المصيبَ منهم له أجران، وأنّ المجتهد المخطئَ له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفورٌ له. والله هو معبودهم إيَّاه يعبدون وعليه يتوكلون، وله يخشَون ويرجُون، وبه يستعينون ويستغيثون، وله يدعون ويسألون»[(٢)].

وهكذا الابتداع الواقع لدى طوائف المسلمين، يورث الفرقة والاختلاف، فإنّ كلَّ طائفةٍ تتعصَّبُ لما ابتدعته، وتوالي وتعادي عليه، فيقع الشِّقاقُ والافتراق، ولذا قال أبو العالية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إياكم وهذه الأهواء التي تُلقي بين الناس العداوةَ والبغضاء»، قال راوي الخبر- وهو عاصمٌ

---

(١) جاء ذلك في الصحيحين عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، رواه البخاري، (رقم١٦٤٣)، ومسلم، كتاب الحج: باب بيان أنّ السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلّا به (رقم١٢٧٧).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٥٦٢-٥٦٣).

الأحول-: فحدثتُ الحسن، فقال: «صدَقَ ونصح»، فحدَّثتُ به حفصةَ بنتَ سيرين[١]، فقالت: «بِأهلي أنتَ! حدثتَ بهذا محمدًا؟[٢]» قلتُ: لا، قالت: «فحدِّثه إذاً»[٣].

وهذه الأسبابُ السابق ذكرها ترجع إلى سببين رئيسين، هما: الجهل والظلم.

- فالجَهل إمّا أن يكون جهلًا بحقيقة الأمرِ الذي يتنازعون فيه، أو بالدَّليل الذي يُرشد إلى المطلوب، أو جَهلًا بما معَ المخالِف من الحق[٤].

وإذا وُجدَ الجهلُ لم يكُن لدى صاحبِه علمٌ يتّبعه، بل لا يكون لديه إلّا اتّباعُ الظنون، واتّباعُ الظنون سببٌ للفُرقة والاختلاف؛ فإنّ العلمَ واليقينَ واحِدٌ لا يتعدّد، وأمّا الجهالاتُ والظُّنون والأوهامُ الضّعيفة فلا حصرَ لها، ولذلكَ فإنّها تفرِّق القلوب وتُشتِّتها؛ لأنّه ليسَ لأيٍّ منها دليلٌ، فلا يكون لها سلطانٌ يجمعُ القلوب ويسوقها إلى اتِّباعها، فيستقلُّ كلُّ ظانٍّ جاهلٍ بما أدّاه إليه وهمه وظنُّه، ويتفرَّق الناس بعدد تلك الظنون والجهالات.

ولذلك أفرد الله تعالى في كتابه النور، وجمَع الظلمات، كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحَّد تعالى لفظَ

---

(١) هي: حفصة بنت سيرين أم الهذيل البصرية الأنصارية، أخت محمد بن سيرين. أبوها مولى أنس بن مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثقةٌ فقيهة عابدة. عاشت سبعين سنة، وتوفيت سنة ١١٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٠٧، ٦٠٦)، وتهذيب التهذيب (١٢/٤١٠)، وتقريب التهذيب (ص٧٤٥).

(٢) تعني أخاها محمدَ بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) رواه ابن وضاح في البدع (ص٦١، رقم٨١)، والمروزي في السنّة (ص٥٣-٥٤، رقم٢٧)، والآجري في الشريعة (١/٣٠٠، رقم١٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/١٩٩-٢٠٠، رقم١٣٩)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/٢٠٩، رقم٢١٤)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٥/١٧-١٨، رقم٨٠٠)، واختلفت المصادر في قول حفصة: «بأهلي أنت»، والمثبت من السنّة للمروزي.

(٤) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٩٦).

النور وجمع الظلمات؛ لأنّ الحقَّ واحدٌ والكفرَ أجناسٌ كثيرة وكلُّها باطلة، كما قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾ [النحل:٤٨]، إلى غير ذلك من الآيات التي في لفظها إشعارٌ بتفرُّد الحقّ، وانتشار الباطل وتفرُّقِه وتشعُّبِه»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد تخفى آثارُ الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ: إما أن لا يعرفوا اللفظَ، وإما أن يعرفوا اللفظَ ولا يعرفوا معناه، فحينئذ يصيرون في جاهليةٍ بسبب عدم نورِ النبوة، ومن هاهنا يقع الشِّركُ وتفريقُ الدين شِيعًا، كالفتن التي تُحدث السيف، فالفتن القولية والعمليّة هي من الجاهلية؛ بسبب خَفاء نُور النبوّة عنهم، كما قال مالك بن أنس: "إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلَّت الآثار ظهرت الأهواء"(٢). ولهذا شُبِّهت الفِتَن بقِطعِ الليل المظلم»(٣)، ثمّ قال: «فإذا انقطع عن الناس نورُ النبوَّة وقعُوا في ظُلمة الفِتن وحدَثتِ البِدَعُ والفُجُور ووقَع الشرُّ بينهم»(٤).

وهذا ما حصلَ للنصارى الضالِّين، فإنَّهم تفرَّقوا إلى فرقٍ كثيرةٍ؛ بسبب تضييعهم لكتابهم وإهمالهم له، فشتّتهم الجهلُ واتباع الظنون، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، وكذلكَ كان الاختلافُ واتباعُ الظنّ سمةَ أهلِ الكتاب بعدَ رفعِ المسيحِ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، كما قال تعالى: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤٥٠).

(٢) لم أقف على مخرجه، وقد ذكره ابن تيمية أيضًا في غيرِ موضع من كتبه، ينظر: درء التعارض (١/ ٢٧١)، ومجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٤) المصدر السابق (١٧/ ٣١٠).

رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ [النساء: ١٥٧].

- وأمّا الظُّلم فهو ما يكون فَسادًا في النية والقصد؛ «لما في النُّفوسِ من البَغْيِ والحسدِ وإرادةِ العلوِّ في الأرض ونحو ذلك، فيُحِبُّ لذلكَ ذمَّ قولِ غيرها، أو فعلَه، أو غَلَبَته ليتميَّز عليه، أو يحِبُّ قولَ من يوافِقُه في نسَبٍ أو مذهَب أو بلدٍ أو صداقَة، ونحوِ ذلك؛ لما في قيام قوله من حصول الشَّرَفِ والرِّئاسة، وما أكثرَ هذا من بني آدم!»[(١)].

والظلمُ هو سبب الفرقة التي تنشأُ بعد ورود العلم وانتشارِ نوره، فإنّ الجهلَ حينئذٍ يزول ويتبدّد، ولا يبقى سببٌ للفرقة إلّا إرادةُ غيرِ الحقّ واتباعُ الهوى.

وقد أخبر الله تعالى في كتابه أنّ أهلَ الكتاب لم يختلفوا فيه إلّا من بعدِ ما جاءَهم العلم والبيِّنات، وأن ذلك كان بسبب بغيِهم بينهم، والآيات في هذا كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال سبحانه: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الجاثية: ١٧]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة: ٤].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ١٤]: «أي: إنّما كان مخالفتُهم للحقِّ بعد بلوغِهِ إليهم، وقيامِ الحجّةِ عليهم، وما حملهم على ذلك إلّا البغيُ والعنادُ والمشاقّة»[(٢)].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص٩٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٢/ ٢٦٢).

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، «يقول لم يكن اختلاف هؤلاء المختلفين من اليهود من بني إسرائيل في كتابي الذي أنزلته مع نبِّي عن جهلٍ منهم به، بل كان اختلافُهم فيه وخلافُ حكمِه من بعدِ ما ثبتت حجته عليهم ﴿بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾، طلبَ الرياسة من بعضهم على بعض، واستذلالًا من بعضهم لبعض»[١].

سمات المتفرِّقين في الدين:

المتفرِّقُون في الدين لهم صفاتٌ مذمومة، بيّنتها نصوص الوحي الشريف، منها:

١. اطمئنانُ كُلِّ فرقةٍ إلى ما هِي علَيه، وفرحُها به، ورُكُونها إليه، كما أخبر سبحانه عن ذلك بقوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون: ٥٢ – ٥٣]، قال ابن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا ما اختلفوا فيه من الأديان والكتب، كلٌّ معجَبون برأيهم، ليسَ أهلُ أهواءٍ إلّا وهم مُعجَبون برأيهم وهواهُم وصاحِبهم الذي اخترقَ ذلك لهُم»[٢]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١ – ٣٢]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: كلُّ طائفةٍ وفرقةٍ من هؤلاء الذين فارقوا دينَهم الحقّ، فأحدثوا البدعَ التي أحدثوا، ﴿بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ يقول: بما هم بهِ مُتَمسِّكون مِن المذهَب ﴿فَرِحُونَ﴾: مسرُورون، يحسبون أنّ الصواب معهم دونَ غيرهم»[٣].

وقال ابنُ عطيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معناهُ أنّهم مفتونون بآرائهم مُعجَبُون بضلالِهم، وذلك أصيلٌ فيهم»[٤].

---

(١) جامع البيان (٣/٦٢٨).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٧/٦٣).

(٣) جامع البيان (١٨/٤٩٨-٤٩٩)، وينظر: الكتاب نفسه (١٧/٦٣-٦٤).

(٤) المحرر الوجيز (٧/٢٥).

٢. أنّ كلَّ فِرقةٍ منهم ليسَت مجتمِعَةً في نفسها، بل هي متفرِّقةٌ أيضًا، وإن كانت في الظاهر طائفةً وملّةً واحدة، كما أنّ اليهود والنصارى مِلَّتان، إلّا أنّ كلًّا منهما افترقت على أكثرَ من سبعين فرقة.

قال الطاهرُ ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاختلافُ الحاصِل في أهل الكتاب نوعان: أحدهما اختلاف كلِّ أمةٍ مع الأخرى في صحةِ دينها، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١١٣]، وثانيهما اختلافُ كلِّ أمةٍ منهما فيما بينها وافتراقُها فِرقًا متباينةَ الـمَنازِع. كما جاء في الحديث: "اختلفت اليهود على اثنتين وسبعين فرقة"[(١)] يُحَذِّر المسلمين ممّا صنعوا»[(٢)].

ولا يشكل على هذا ما قد يُفهمُ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]؛ لأنّهم وإن والَى بعضُهم بعضًا في الظاهر، لكنَّها وِلايةٌ كاذِبةٌ قائمةٌ على عَداء المؤمنين، أمّا فِيما بينَهم فلا يُمحِّض بعضُهم بعضًا المودّةَ والنصرة.

يقول العلَّامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكرَ تعالى في هذه الآية الكريمة أنَّ اليهودَ والنصارى بعضُهم أولياءُ بعضٍ، ولكنه بيَّن في مواضعَ أُخَرَ أن ولاية بعضهم لبعضٍ زائفةٌ ليست خالصةً؛ لأنّها لا تستند على أساس صحيح، هو دين الإسلام، فبيَّن أنّ العداوة والبغضاءَ بين النصارى دائمةٌ إلى يوم القيامة، بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤]، وبيَّن مثلَ ذلك في اليهود أيضًا، حيث قال فيهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ٦٤]، والظاهرُ أنَّها في اليهود فيما بينهم، كما هو صريحُ السياق، خلافًا لمن قال: إنَّها بين اليهود والنصارى. وصرَّح تعالى بعدمِ اتفاق اليهود معلِّلا له بعدمِ عقولهم في قوله: ﴿تَحْسَبُهُمْ

---

(١) هو حديث افتراق الأمم، وسبق تخريجه (ص٥٤٩).

(٢) التحرير والتنوير (٣/١٩٧).

جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحشر: ١٤]»[١].

٣. أنَّهم – على رغم ما بينهم من تفرُّقٍ واختِلافٍ – يجتمعون على عداوةِ الحقِّ وأهلِه، وتلكَ سُنَّةٌ في تعامل المُبطلين مع الرسل وأتباعهم، كما قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تجد أهل الباطل مختلفةً شهادتُهم، مختلفةً أهواؤُهم، مختلفةً أعمالُهم، وهم مجتمعون في عداوة أهل الحق!»[٢].

وقد أشار القرآنُ الكريمُ إلى ذلكَ في قولِه تَعالى: ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [المعارج: ٣٦ – ٣٧]، فهُم معَ تفرُّقِهم متَّفقُون على الإعراض عنِ الوَحي والرَّسول[٣]، قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ واحِدُها عِزَةٌ، أي: متفرِّقين. وهوَ حالٌ من ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾، أي: في حالِ تفرُّقِهم واختلافِهم، كما قالَ الإمامُ أحمد في أهل الأهواء: "فهم مخالفون للكتاب، مختلفون في الكتاب، متفِقون على مخالفة الكتاب"[٤]»[٥].

---

(١) أضواء البيان (١/ ٤١٢).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٢٢/ ٥٣٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٣٤٧، رقم١٨٨٥٩)، وذكره الثعلبي في الكشف والبيان (٩/ ٢٨٤).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٣/ ٢٧٨).

(٤) ينظر: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص١٧٠-١٧١).

(٥) تفسير القرآن العظيم (١٤/ ١٣٥).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التفرُّقِ في الدِّين، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

ظهرت في الأمَّةِ الإسلاميّة فِرقٌ كثيرة، فرَّقت الدين وتقطَّعته بينها، وذلك لمخالفتها نهيَ الله تعالى عن اتباع غير صِراطِه المستقيم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فبتركهم اتباع الصراط تفرقت بهم السُّبُل عن سبيله القويم.

ومن أوضح الفرق وقوعًا فيما نهت عنه هذه الآية المتكلِّمون، الذين اتبعوا سُبُل الكلام المذموم، وأسّسوا لأنفسهم مصدرًا للتلقي غيرَ المصدر الرباني، فجعلوا العقل هو المحكِّم المعتمد، وصدروا عنه في عقائدهم وجدالهم.

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الآية تعمُّ أهل الأهواء والبدع والشذوذ في الفروع وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلُّها عُرضةٌ للزَّلل ومظِنّةٌ لسوءِ المعتقد»[(١)].

وقد وقع أهل الكلام في الفُرقة المذمومة من جوانبها الثلاثة:

فالجانب الأول: هو مفارقتهم للمنهج الصحيح، بإعراضهم عن الاعتماد على الوحي والقول بما جاء به في باب معرفة الله تعالى وصفاتِه، وشرعِه وقَدَره، وإثباتِ رسالةِ نبيِّه ﷺ، كما سبق بيانه، ففارقوا في ذلك الكتاب والسنّة وإجماع سلف الأمة، كما هو حال سائر الفِرق المخالفة[(٢)].

---

(١) المحرر الوجيز (٣/٤٩٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٤٦).

وأوّل ما ظهرت الفِرق في الأمة الإسلامية في عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فظهرت فرقتا الخوارج والشيعة بعد مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثمّ في أواخر عصر الصحابة ظهرت فرقة القدرية، ثمّ المرجئة بعدها بقليل. ثمّ في أواخر عصر التابعين بعد موت عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ ظهرت فرقةُ الجهميَّة المعطِّلة[1].

وهذه الفِرَقُ جميعُها فارقت الطائفة المنصورة والفرقة الناجية أهلَ السنّة والجماعة بما أحدثوا من البدع.

والمتكلِّمون ضربوا بنصيبٍ وافرٍ من هذه البدع، فهم أوَّلُ من أحدث في الأمة أشدّ البدع وأغلظها وهي بدعة التعطيل، وأضافت كلُّ فرقةٍ منهم الانحراف في بابي القدر والإيمان، إمَّا غُلُوًّا في إثبات القدر حتى قالوا بالجبر، وتفريطًا في الأعمال حتى أخرجوها من الإيمان، كما هو حال الجهمية والأشاعرة. وإما نفيًا للقدَر بنفي مشيئةِ الله لأفعال العباد وخلقِهِ لها، وغُلوًّا في أعمالِ العباد الواجِبة حتى أخرجوا مَن ترك شيئًا منها من الإيمان، كما هو حال المعتزلة.

الجانب الثاني: تفرُّق المتكلّمين إلى فرقٍ مختلفة، فمنهم الجهميَّة، ومنهم المعتزلة، ومنهم الكلابيّة، ومنهم الأشاعرة، ومنهم الماتريدية.

وكلٌّ من هذه الفرق تقول في أصول الدين والمسائل التي بيّنها الله تعالى ورسوله ﷺ أتمّ البيان خلافَ ما تقول الفِرقة الأخرى، وتجتهد كلٌّ منها في الردّ على الأخرى.

وكتب الفِرق ملأى بذكر اختلاف مقالات المتكلِّمين بما يُظهِر اشتدادَ نزاعهم وافتراقهم.

الجانب الثالث: التفرّق بين كل فِرقةٍ من فرق المتكلِّمين باختلاف رؤوسها في أصول الدِّين وقولِ كلٍّ منهم بخلاف قولِ غيره.

وهذا الأمر أظهر في المعتزلة، فإنَّهم فرقٌ مختلفة، أوصلها بعض المصنفين في الفرق إلى اثنتين وعشرين فرقة[2]، كلٌّ منها تتبع رأسًا من رؤوس المعتزلة، وكل رأسٍ منهم يُخرِج من تلاميذه من

(١) ينظر: المصدر السابق (٢٠/٣٠١- ٣٠٢).

(٢) ينظر: الفرق بين الفرق (ص١١٩)، والتنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي (ص٤٩).

يناقضه ويردّ عليه.

وقد بيّن الملَطي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض ذلك بقوله: «ثم أخرج أبو الهذيل إبراهيمَ النَّظّام وهشامًا الفُوْطي[٢]، فعابا عليه وخالفاه في الفرع؛ لأنّ الأصل الذي خالفه عليه هشام الفوطي يكون في مائةٍ وعشرين مسألةً، فوضع عليه فيها كتابًا، وكان آخرَ أيام أبي الهذيل وكان كُفَّ بصره، فتقدمَ إلى تلامذته فنقضها عليه، ثمّ خالفه إبراهيم النظام أيضًا في مائةٍ وعشرين مسألةً، فوضع فيها نقضًا، ونقضها عليه أبو الهذيل، وكانت المناظرات بينهم في المجالس لا تنقطع...»[٣].

ووصفهم ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّهم «أكثر الناس اختلافًا، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمرٍ واحدٍ في الدين. فأبو الهذيل العلّاف يخالف النظَّام، والنجّار يخالفهما، وهشام بن الحكم يخالفهم، وكذلك ثمامة[٤]، ومُوَيس[٥]، وهاشِمُ الأوقَص[٦]، وعُبيدُ الله بن

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الرَّحمن، أبو الحسين المَلَطي المقرئ، الفقيه الشافعي. فقيه مقرئٌ مشهورٌ بالثِّقة والإتقان، كان كثير التصنيف في الفقه، ويقول الشعر. توفي بعسقلان سنة ٣٧٧هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٨/ ٤٤٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٧٧-٧٨)، وغاية النهاية لابن الجزري(٢/ ٦٧).

(٢) هو: هشام بن عمرو، أبو محمد الفُوْطي المعتزلي، مولى بني شيبان. صاحب ذكاء وجدل. وهو رأس الهشامية. له من الكتب: «خلق القرآن»، و«التوحيد»، و«المخلوق». ينظر: مقالات الإسلاميين لأبي القاسم البلخي- باب ذكر المعتزلة (ص٧١)، والفهرست للنديم (ص٢١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٧)، والوافي بالوفيات (٢٧/ ٢١١).

(٣) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٥٢-٥٣).

(٤) هو: ثمامة بن أشرس، أبو مَعن النُّمَيري البصري. العلّامة المُتكلِّم، من رؤوس المعتزلة. كانَ على اتِّصالٍ بالرشيد ثمّ بالمأمون. وكان رقيقَ الديانة يتنقّصُ الإسلام. وله أقوال تفرّد بها عن المعتزلة، وإليه تنسب فرقة الثُّماميّة. مات سنة ٢١٣هـ. ينظر: فضل الاعتزال (ص٢٧٢-٢٧٥)، والملل والنحل (١/ ١٠٥-١٠٧)، والمنتظم (١٠/ ٢٥٤-٢٥٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٣)، ولسان الميزان (٢/ ٣٩٨).

(٥) هو: مُوَيس بنُ عِمران، أبو عمران. معتزليّ لكنه خالفَ المعتزلةَ في الوعيد. له مذهبٌ في الفتيا. ذُكرَ أن وفاته سنة ٢٤٦هـ. ينظر: باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين لأبي القاسم البلخي(ص٧٤)، وفضل الاعتزال (ص٢٧٩)، والمعتزلة لزهدي جار الله (ص١٤٥).

(٦) هو: هاشم الأوقص، أو هاشم بنُ الأوقص. كانَ قدريًّا موافِقًا لعمرو بن عبيد. قال البخاري: هو غير ثقة. =

الحسَن، وبكرُ العمّي[(١)]، وحفص[(٢)] وصالح قبة[(٣)]، وفلان وفلان، ليس منهم واحد إلّا وله مذهب في الدين، يُدان برأيه وله عليه تَبَع»[(٤)]. وقد بلغ الخلافُ بين المعتزلة حتى كفّر بعضهم بعضًا، كما سنبيِّن ذلك في المبحث القادم.

وأمّا الأشاعرة فهم ليسُوا فِرقًا بالمعنَى الظاهر، إلّا أنَّهم في حقيقة أمرِهم مختلِفون في كثيرٍ من أصولِ الدين، لا سيّما المتقدمون والمتأخِّرون منهم. بل لا يكادُ يتفق اثنان منهم على جميع أصول الاعتقاد أو طرق الاستدلال عليها، ولا شكَّ في أن هذا الاختلاف في العقائد والتباين فيها من أشد أنواع التفرّق في الدين.

ومن مظاهر الاختلاف الواضحة بين الأشاعرة في أصول الدين اختلافُهم في حكم التفويض والتأويل، فإنَ منهم من يوجب التأويل، ومنهم من يوجب التفويض، ومنهم من يجوِّز الطريقين مطلقًا، ومنهم من يجوِّز هذا في حال وهذا في حال[(٥)].

ومنها أيضًا: اختلافُهم في إثباتِ عددٍ من الصِّفات، كالاستواءِ والوجه واليدين والعينين والقدَم وغيرِها[(٦)].

=

ينظر: الكامل لابن عدي (٥/١٠٥، ٧/١١٧)، ولسان الميزان (٥/٣٧٩، ٨/٣١٥).

(١) لم أعثر لهما على ترجمة.

(٢) هو: حفص الفرد. سبقت ترجمته.

(٣) صالح قبة، نقَل الأشعري بعضَ مقالاته، كقوله: إنّ ما يُرى في الرؤيا المناميّة صحيح كصحّة ما يراه اليقظان في يقظته، فإذا رأى الإنسان في المنام كأنّه بإفريقية وهو ببغداد فقد اخترعه الله سبحانه بإفريقية في ذلك الوقت. توفي سنة ٢٤٦هـ. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٤٣٣)، والمعتزلة لزهدي جار الله (ص١٤٥).

(٤) تأويل مختلف الحديث (ص٧٩).

(٥) ينظر: مشكل الحديث لابن فورك (ص٣٠٥)، والمسامرة لابن أبي شريف (١/٣٦-٣٧)، وهداية المريد للقاني (١/٤٩٤-٥٠١)، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد القاضي (ص١٦٧-١٧٠).

(٦) ينظر: أبكار الأفكار للآمدي (١/٤٣٩-٤٧٣)، والمواقف للإيجي (ص٢٩٧-٢٩٨).

واختلافهُم في إثبات الأحوالِ ونفيِها[١].

واختلافُهم في الاستدلال على إثباتِ بعضِ الصِّفات كالسَّمع والبصر، هل يُعتمدُ فيه على العقل أم على السمع؟[٢]

واختلافُهم في أفعالِ العباد الاختياريّة، هل تقَعُ بقدرةِ الله وحدَه، أم بقدرتِه وقدرةِ العَبد، وكيفيّة ذلك[٣].

واختلافهم في زيادة الإيمانِ ونُقصانه[٤]. إلى غيرِ ذلكَ من الخلافاتِ الكثيرة في أصول الدين، بل نصّ التاجُ السبكيُّ[٥] على أنَّ الخلافات بين الأشاعرة لو أحصُيت لبَلغت المِئِين[٦].

أسباب شدَّةِ افتراق المتكلِّمين في الدين:

الناظر في حال المتكلِّمين يجد أن ما بينهم من الاختلاف والافتراق الشديد يرجع إلى أسبابٍ أهمُّها ما يلِي:

---

(١) ينظر: الشامل للجويني (ص٣٧١-٣٧٥)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص١٢٧)، وأبكار الأفكار للآمدي (٣/٤٠٧).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٧٤)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/٤١٠).

(٣) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣١١-٣١٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٣٨٨).

(٥) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، تاجُ الدين ابن تقي الدين السُّبكي، أبو نصر، كانَ عالمًا بارِعًا فقيهًا نحويًّا أصوليًّا، وكان كريمًا مهيبًا. تعصَّبَ للمذهب الأشعري ونافح عنه. انتشرت تصانيفُه في حياته، منها: «جمع الجوامع» في الأصول، و«التوشيح» في الفقه، و«طبقات الشافعية» في ثلاث مصنفات: كبرى ووسطى وصغرى، ولد سنة ٧٢٧هـ وتوفي بالطاعون سنة ٧١٧هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٣/٢٣٢-٢٣٥)، والإعلان بالتوبيخ (ص٩٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٠٤-١٠٦)، والمنهل الصافي (٧/٣٨٥-٣٨٦).

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٨٨).

أولًا: أخذهم ببعضِ الدين وتركُهم بعضَه:

قد مضى في المطلب السابق أنّ هذا هو حقيقة تفريق الدين، وأهمُّ أسباب التفرّق فيه. والأخذُ بالدين كافةً سببٌ عظيم للاجتماع والاتفاق، لكن المتكلِّمين خالفوا ذلك، كما سبق بيانه في مبحث «الموافقة في قبول بعض الوحي وردِّ بعضه»[١]، فتقطّعوا الدين بينهم، وأنكرت كل فِرقةٍ ما عند الأخرى من الحقّ، وقابلت الفاسِد بالفاسد، كما فعل أهل الكتاب من قبلهم، وكما هو حاصلٌ في كلِّ زمان[٢].

ومثال ذلك أنّ المعتزلة القدرية ضلُّوا بنفيهم خلق الله لإرادة العبد وقولِهم باستقلال العبدِ بخلق فعلِه وإرادتِه، فقابلت ذلك الجبريّة بأن نفَت وجود إرادةٍ للعبدِ حقيقةً أو حكمًا، فالجهميةُ نفَوا أصلها، والأشاعرة نفوا تأثيرها في فعله. فجحدَت الجبريّة الحقّ الذي عند القدرية، وهو ثبوت إرادةٍ للعبد تؤثر في فعله، كما جحدت القدرية الحقّ الذي عند الجبرية، وهو خلق الله لإراداتِ عباده.

وكان من نتيجة هذا الأمر أنْ لم تهتدِ كلُّ طائفةٍ لما عند الأُخرى من الحقّ، بل ثبتت على ضلالها وازدادت فيه، كما قال ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصوِّرًا خلافَ الجبريّة والقدريّة: «هدايةُ التوفيقِ والإلهامِ وخلقِ المشيئة المستلزِمة للفعل... ضلَّ جهَّالُ القدرية بإنكارِها، وصاحَ عليهم سلف الأمة وأهل السنّة منهم من نواحي الأرض عصرًا بعد عصر إلى وقتنا هذا. ولكنَّ الجبرية ظلمتهم ولم تُنصفهم -كما ظلموا أنفسهم-، بإنكار الأسباب والقوى، وإنكار فعل العبد وقدرتِه، وأن يكون له تأثيرٌ في الفعل البتة، فلم يهتدوا لقولِ هؤلاءِ، بل زادَهم ضلالًا على ضلالِهم، وتمسُّكًا بما هُم عليهِ، وهذا شأنُ المبطِل إذا دعا مبطلًا آخر إلى تركِ مذهبه لقوله ومذهبه الباطل، كالنصرانيِّ إذا دعا اليهوديَّ إلى التثليث وعبادةِ الصليب، وأنَّ المسيح إلهٌ تامٌّ غيرُ مخلوقٍ، إلى أمثال ذلك من الباطل الذي هو

(١) ينظر: (ص٢٨٨).

(٢) ينظر: الملل والنحل للشَّهرَستاني (١/ ٦٠).

عليه»[١].

فالذي وقعَ للمتكلِّمينَ شبيهٌ لما وقع لأهلِ الملل السابقة، حيثُ تركوا بعضَ الوحيِ فتفرَّقوا وتنازعوا، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤]، قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأخبرَ أن نسيانهم حظًّا ممّا ذكروا به -وهو تركُ العمل ببعضِ ما أمروا به- كان سببًا لإغراءِ العداوة والبغضاء بينهم، وهكذا هو الواقع في أهلِ ملَّتِنا، مثلَما نجدُه بين الطوائف المتنازِعة في أصولِ دينِها وكَثيرٍ من فُروعِه»[٢].

وبذلكَ يُعلَم أن تفرّقَ المتكلِّمين هو مقتَضى إعراضهم عن بعضِ الحقّ وتركِهم ومخالفتهم له، ولذلك فإنَّه كلّما زادت مفارقة الطائفةِ للحقّ ازداد تفرُّقهم بينهم، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل السنّة والحديث أعظم الناس اتفاقًا وائتلافًا، وكلُّ من كان من الطوائف إليهم أقربَ كانَ إلى الاتفاقِ والائتلافِ أقرب، فالمعتزلةُ أكثرُ اتِّفاقًا وائتلافًا من المتفلسِفة، إذ للفلاسفة في الإلهيات والمعاد والنبوات، بل وفي الطبيعيات والرياضيات وصفاتِ الأفلاك- من الأقوال ما لا يُحصيه إلّا ذو الجلال.... وأهلُ الإثبات من المتكلِّمين - مثلُ الكلّابية والكرّامية[٣] والأشعرية - أكثرُ اتفاقًا وائتلافًا من المعتزلة... ولستَ تجد اتفاقًا وائتلافًا إلّا بسببِ اتِّباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث وما يَتبَعُ ذلك، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلّا عندَ من تركَ ذلك وقدَّم غيرَه عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا

---

(١) شفاء العليل (٢/٥٧٨-٥٧٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١/١٤).

(٣) الكَرّامِية: أتباعُ محمد بن كَرّام بن عِرَاق السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥هـ)، كان يقولُ بأنّ الله جوهرٌ وأنّه جسم لا كالأجسام، وكانَ يثبتُ قيام الكلام وسائر الصفات الاختيارية بالله تعالى لكن بعدَ حدوثِ نوعِها. ويقول بأنَّ الإيمان قولٌ باللسان دون اعتقادِ القلب وعملِ الجوارح، وله مقالاتٌ أخرى شنيعة. قال الذهبي: «وكانت الكرّامية كثيرين بخراسان، ولهم تصانيف، ثمّ قلُّوا وتلاشَوا». ينظر: الفرق بين الفرق (ص٢١٥-٢٢٤)، ومجموع الفتاوى (٦/٣٢٤، ١٢/١٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/٥٢٤).

يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩]، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولًا وفعلًا، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة فمن خالفهم في شيءٍ فاته من الرحمة بقدر ذلك»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ كلَّ من أعرض عن السمع لظنِّه أنّ العقلَ يخالفُه، إذ لكون أدلَّته لا تفيد اليقين أو لأنّه خاطب الخلق خطابًا جمهوريًّا تخييليًّا لا خطابًا برهانيًّا، تجدُ بينهم من النزاع والتفرُّق والشهادة من بعضهم على بعض بالضلالة بحسَب إعراضهم عن السمع. وكلُّ من كان عنه أبعدَ كان قوله أفسدَ واختلافُ طائفته أشدَّ. فالمعتزلة أكثر اختلافًا من متكلِّمةِ أهل الإثبات، وبين البصريِّين والبغداديِّين منهم من النِّزاع ما يطول ذِكرُه...»[(٢)].

ثانيًا: إعراض المتكلّمين عن سلوك المنهج الرباني، المبنيِّ على تعظيم الوحي والتسليم إليه، واستعاضَتِهم عنه بالمنهج العقلي الكلامي:

علمُ الكلام المذموم قائمٌ على معارضة الوحي، وقد قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، فالكلام إذا كان من عند غير الله أوجَب كثرة الاختلاف الدالِّ على البطلان، فكيف إذا كان معارِضًا لما جاء مِن عِند الله كما هو حالُ علم الكلام؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا قول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل البدع «متَّفِقون على مخالفة الكتاب»: «هذا إشارةٌ إلى تقديم غير الكتاب على الكتاب، كتقديم معقولهم وأذواقهم وآرائهم ونحو ذلك على الكتاب، فإنّ هذا اتفاقٌ منهم على مخالفة الكتاب. ومتى تركُوا الاعتصام بالكِتاب والسُّنّة فلا بدّ أن يختلفوا، فإنَّ الناسَ لا يفصِل بينَهم إلّا كتابٌ منزَّلٌ من السماء»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥١، ٥٢).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٣٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٨٤).

ثالثًا: ابتداعهم علمَ الكلام وإدخالهم إيّاه في أصول الدين:

سبق أنّ البدع والأهواء سببٌ عظيمٌ للفرقة والاختلاف، وأن أهل الضّلال السابقين لما بنَوا دينهم على أهوائهم تفرّقت بهم السُّبل، لأنّ كلًّا منهم اختار معبودًا غير الآخر، ودان له بدينٍ غير دين الآخر، ومعلومٌ أن مبنى علمِ الكلام على معقولاتٍ حقيقتُها الخَرصُ والظنّ، لا القطع واليقين. فالأهواءُ فيه أشدّ وأكثر تأثيرًا في الافتراق والاختلاف.

قال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرِّقين مختلفين، وشيعًا وأحزابًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد، يبدِّع بعضهم بعضًا بل يرتقون إلى التكفير... وهل على الباطل دليلٌ أظهر من هذا؟ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وكان السبب في اتِّفاق أهل الحديث أنّهم أخذوا الدينَ من الكتاب والسنّة وطريقِ النقل؛ فأورثَهم الاتفاقَ والائتلاف، وأهلُ البدعة أخذوا الدينَ من المعقولاتِ والآراء؛ فأورثَهم الافتراق والاختلاف؛ فإنّ النقلَ والرواية من الثقات والمتقِنين قلَّما يختلف، وإن اختلف في لفظٍ أو كلمة فذلك اختلاف لا يضرُّ الدين ولا يقدح فيه، وأمّا دلائل العقل فقلّما تتفق، بل عقلُ كلِّ واحدٍ يُري صاحبَه غيرَ ما يُري الآخر، وهذا بيِّن والحمد لله»(١).

ويقول ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد كان يجب مع ما يدَّعونه من معرفة القياسِ وإعداد آلاتِ النَّظرِ أن لا يختلِفوا، كما لا يختلِفُ الـحُسّاب والـمُسّاح والمهندسون؛ لأنَّ آلـتَهم لا تدلُّ إلَّا على عدَدٍ واحد، وإلَّا على شكل واحد، وكما لا يختلِف حُذَّاق الأطباء في الماء، وفي نبضِ العروق؛ لأنَّ الأوائل قد وقَّفوهم من ذلك على أمرٍ واحد، فما بالُهم أكثر الناس اختلافًا؟!... ولو كان اختلافُهم في الفروعِ والسُّنَن، لاتَّسع لهم العذرُ عندنا -وإن كان لا عذرَ لهم، مع ما يدَّعونه لأنفسهم- كما اتَّسع لأهل الفقه، ووقعت لهم الأُسوةُ بهم، ولكنّ اختلافَهم في التوحيد، وفي صفاتِ الله تعالى،

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/٢٣٩-٢٤١)، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص٢٢٠).

وفي قُدرته، وفي نعيم أهلِ الجنَّة وعذابِ أهلِ النَّار، وعذابِ البَرزخِ وفي اللَّوح، وفي غيرِ ذلكَ مِن الأُمورِ التي لا يعلمها نبيٌّ إلّا بوحيٍ من اللهِ تعالى. ولن يَعدَم هذا من ردَّ مثلَ هذهِ الأصولِ إلى استحسانهِ ونظرِه وما أوجبَهُ القِياسُ عِندَه؛ لاختلافِ النَّاسِ في عُقُولِهم وإراداتِهم واختياراتِهم، فإنَّك لا تكادُ ترى رجلَين متَّفقَين حتى يكون كلُّ واحدٍ منهما يختار ما يختاره الآخر ويَرذَلُ ما يرذُله الآخر، إلَّا من جهة التقليد»[1].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ من تأمّل أقوالَ هؤلاء المعارضين للوحي بعقولهم وآرائهم وجدها قد جمعت أمرين، كلٌّ منهما يدل على بطلانها:

أحدُهما: اختلافها في نفسها واضطرابها وتهافتها، وهذا يدلُّ على أنّها ليست من عند الله، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فيكفيكَ من فساد القول اختلافُه واضطرابُه وتناقضُه.

الثاني: أن مصدرَها الخرصُ والظنُّ والتخمين، ليست صادرةً عن وحيٍ عُلمَت عصمتُه، ولا عن فطرة وعقلٍ اشترك العقلاء فيما أثبته ونفاه.

وقد أخبر سبحانه عن حقيقة أقوال المخالفين لكتابه وسنة رسوله بهذين الأمرين في قوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ۝٢ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ۝٣ فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ۝١١﴾ [الذاريات: ١ - ١١]، فأقسم سبحانه... على أنّ الرادِّين لما بَعث به رسولَه المعارضين له بعقولهم: في قولٍ مختلِف، ولهذا نجدُهُم دائمًا في قولٍ مختلفٍ لا يَثبُت لهم قدمٌ على شيءٍ يعوِّلون عليه، فتأمَّل أيَّ مسألةٍ أردتَ من مسائلِهم ودلائلهم تجِدْهم مختلفين فيها غايةَ الاختلاف، يقول هذا قولًا وينقضُه الآخر، فيجيء الثالث فيقول قولًا غيرَ ذينِكَ القولَين وينقضُهما ويُبطِل أدلَّتهما، ولا تجدُ لهم مسألةً واحدةً إلّا وقد اضطَربوا فيها حُكمًا ودليلًا، فهُم أعظمُ الناس اختلافًا حتى تجدُ الواحدَ منهُم يقولُ القَول ويدّعِي أنّه قطعيٌّ، ثمّ يقول خلافَه

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٧٨-٧٩).

ويُبطله ويدَّعي أنَّه قطعيّ، ثمّ أخبر سبحانه أن ذلك القول المختلف ﴿ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴾، أي يُصرف بشُبَهٍ عن الحقِّ من صُرِف، فلمَّا كان انصرافُه عن الحقّ بشُبهٍ صار كأنّه منفصلٌ عنه، وإفكُه صادرٌ عنه، ثمّ قال تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾، وأصلُ الخرصِ القولُ بلا علمٍ، بل بالظنِّ والتخمين والقَذفِ بالكلام من غيرِ برهانٍ على صحَّته، ومنه سُمِّي الكاذبُ خارصًا وصاحبُ الظن والتخمينِ خارصًا، وهذا الوصفُ منطبقٌ على هؤلاءِ أتمَّ انطباقٍ؛ فليسَ معهم إلّا الخرصُ واتباعُ الظَّنّ، كما قالَ تعالى في وصف سَلَفِهم المعارِضين لشَرعِه بالقدر: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وهذا بخلافِ متَّبعِ الوحي فإنَّه يتَّبع قولًا يصدِّق بعضُه بعضًا، ويشهَدُ بعضُه لبَعضٍ، لا اختلافَ فيه ولا اضطِراب، متَّصِلًا بربِّ العالمين قولِه ووحيِه الذي نزَّله على رَسُوله، فمَصدرُه منه سُبحانه، ومَظهره على لسانِ رسوله، فعليهِ سُبحانَه البيانُ، وعلى رسولِه البلاغُ، وعلينا التَّسليم»(١).

وقد وافقَت صِفاتُ أهلِ الكلامِ أيضًا ما ذكره الله تعالى من صِفات أهلِ الفرقة والاختلاف، وبيانُ ذلك فيما يلي:

١. اطمئنانُ كلِّ فريقٍ منهُم إلى ما أوصلَه إليه بحثُه من الأَقوال، حتَّى إنّهم يُسمّونها معقُولاتٍ قطعيّةً يقينيّةً ويُسفِّهونَ من خَالفَها بل يُضلِّلونه ويكفِّرونه، كما سيأتي بيانُه في المبحث القادم.

٢. أنَّ كلَّ فِرقةٍ منهم يقَعُ بينَهم الاختلافُ والافتراقُ في أُصولِ الدين كما تقدَّم بيانُه، بل الواحِد منه تضطَربُ أقوالُه وتختَلفُ وتَتناقَض، كما سَيأتي ذلكَ في مطلبٍ قريب.

٣. أنَّهم مع افتراقهم وشدّة نزاعهم، إلَّا أن بينَهم اتِّفاقًا على عداوةِ الحقِّ وأهلِه أهلِ السنّة والجَماعة، ويصف ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالَهم هذه بقولِه: «تحيَّزَت كلُّ طائفةٍ إلى طاغُوتها، وتصادمَت تصادُمَ النَّصارى في شأنِ ناسوتِها ولاهوتِها، ثمّ تمالَأَ الكلُّ على غزوِ جُندِ الرَّحمن، ومعاداةِ حِزبِ السُّنَّة والقُرآن، فتداعَوا إلى حربهم تداعيَ الأَكَلة إلى قَصعتِها، وقالوا: نحنُ وإن كنا مختلِفين، فإنَّا على محُاربةِ هذا الجند متَّفقون، فمِيلوا بنا عليهم ميلةً واحدةً حتَّى تعود دعوتُهم باطلةً

(١) الصواعق المرسلة (٤/١٤٢٩-١٤٣٢).

وكلمتُهم خامِدة، وغرَّ المخدوعين كثرتُهم التي ما زادتهم عند اللهِ ورسوله وحِزبه إلَّا قِلَّةً، وقواعِدُهم التي ما زادتهم إلّا ضَلالًا وبُعدًا عن الملَّة، وظنُّوا أنَّهم بجموعهم المعلولة يملؤون قلوب أهل السنّة إرهابًا منهم وتعظيمًا. ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٢]»[١].

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من التفرُّقِ في الدين، فيما يلي:

١. وقوعُهم في الفُرقةِ المذمومة من جهةِ مفارقَتِهم الصِّراطَ المستقيمَ باتِّباعِ السُبُل المبتدَعة.
٢. وقوعُهم في الفُرقةِ المذمومة من جهةِ تفرُّقِهم إلى فِرقٍ مختلِفة.
٣. وقوعُهُم في الفُرقةِ المذمومَة مِن جهةِ التفرُّقِ الواقِع في كلِّ فِرقةٍ منهم على حِدَة.
٤. أنّ من أهمِّ أسبابِ تفرُّقِهم:

أ- تفريقُهم الدِّين وتقطُّعهم إيَّاهُ بينهم، بأخذ كلِّ فريقٍ منهم بعضَ الوحيِ وتَركِه بعضَه، ومقابَلةِ كلِّ فرقةٍ الفاسدَ من أقوالِ الأخرى بأقوالٍ فاسدةٍ.

ب- إعراضُهم عن التسليم للوحي والانقياد لمقتضَاه، مع كونه أعظمَ مُوجِبٍ للوَحدة والاتِّفاق.

ج- اتباعُهم البِدَعَ المتشعِّبَةَ المبنيَّةَ على الظُّنونِ المختلفةِ والأهواء المتنافِرة.

٥. ظهورُ سِماتِ أهلِ الفُرقة عليهم، كاطمئنانِهم إلى ما لدَيهم من الآراءِ التي ابتدَعُوها، واتِّفاقِهم على عداوةِ أهلِ الحقِّ والهُدى.

---

(١) المصدر السابق (١/٢٩٩).

المبحث الثاني

الموافقةُ في دَعوى كلِّ فِرقةٍ أنّها النَّاجيةُ وتضليلِها الأخرى بلا برهان

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلَها الأُخرى بلا بُرهانٍ.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ من دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلِها الأُخرى بلا بُرهانٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلَها الأُخرى بلا بُرهانٍ

هذا المبحث صلةٌ للمبحث السابق وتتمةٌ له؛ فحيث إنّ المبحث السابق يتعلّق بالافتراق في الدين، بانتحال كلِّ فِرقةٍ دينًا غير دينِ الأخرى، فإنّ هذا المبحث يتعلّق بما يقع كثيرًا من تكفير كلِّ فرقَةٍ لغيرها، وحصرها النجاةَ في نفسها، من غير حجةٍ ظاهرة.

وقد ذكر الله تعالى وقوع هذا المسلك بين اليهود والنصارى، فأخبر أن كِلا الفريقين يدّعي أنّ الحقّ معه، وأن ملّته وحدها هي الهُدى، فقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفسِّرًا ذلك: «وقالت اليهودُ لمحمدٍ ﷺ وأصحابِه من المؤمنين: كونوا يهودًا تهتدوا، وقالت النصارى لهم: كونوا نصارى تهتدوا. تعني بقولها تهتدوا: أي تُصيبوا طريق الحق»[(١)]. وجاء في سبب نزولها عن ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا أنَّه قال: «قال عبد الله بن صوريا الأعور[(٢)] لرسول الله ﷺ: "ما الهُدى إلّا ما نحن عليه، فاتَّبعنا يا محمدُ تهتدِ". وقالت النصارى مثل ذلك. فأنزل الله عز وجل فيهم: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥]»[(٣)].

وأخبر الله تعالى كذلك عن اليهود والنصارى أنّ كُلًّا من الفريقين يدّعي أنَّه الناجي دون غيره، وأن مخالفيه معذّبون هالكون، فقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١]، ومعنى الآية: أن كلّ فريقٍ منهما قال هذا القولَ عن نفسه، فقالت اليهود: لن يدخل

---

(١) جامع البيان (٢/٥٨٩).

(٢) ذكره ابنُ إسحاق في أحبارِ يهود بني ثعلبة بن الفطيون، الذين ناصبوا النبي ﷺ العداوَة بغيًا وحسدًا، قال: «ولم يكُن بالحِجازِ في زمانِه أحدٌ أعلمَ بالتوراة منه». وقيل إنَّه أسلم، وقيل: أسلم وارتدّ بعدها. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٥١٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (٥/٧)، وفتح الباري لابن حجر (١٢/١٦٩).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٢/٥٨٩- ٥٩٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢٤١، رقم١٢٩٠).

الجنّة إلّا من كان هُودًا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنّة إلّا من كان نصارى[١]. ثمّ أخبر سبحانه أنَّه لا برهانَ لهم على ذلك، بل كلا الفريقين كاذبٌ في دعواه، فقال: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، ومعناه - كما قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «أنّه أمانيُّ منهُم يتمنَّونها على الله بغير حقٍّ ولا حجَّةٍ ولا برهانٍ ولا يقينِ علمٍ بصحةِ ما يدّعون، ولكن بادِّعاءِ الأباطيل وأماني النفوس الكاذبة»[٢].

ثم بعد أن كذّب سبحانه دعوى اليهود والنصارى تلك، أخبر سبحانه عن مجازفتهم في تضليل مخالفيهم، وأن ذلك دأبُهم، وبيّن أنّهم مع تضليل كلّ طائفةٍ منهم لعموم الناس سواهم، تضلّل كلُّ طائفةٍ منهما الأخرى[٣]، فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]، فكلُّ طائفةٍ تقولُ عن الأخرى إنّها ليست على شيءٍ، أي: ليست على «أمرٍ يُعتَدُّ به، أي: دينُهم باطلٌ من أصله»[٤]، فكلا الطائفتين تكفِّر الأخرى وتضلِّلها، وتدّعي أنّها أحقُّ برحمة الله منها[٥]، قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية: «وذلك أنَّه بلغَ بأهلِ الكتابِ الهوى والحسدُ إلى أنّ بعضهم ضلَّل بعضًا، وكفَّر بعضُهم بعضًا، كما فعل الأمِّيُّون من مُشركي العرب وغيرِهم. فكلُّ فِرقَةٍ تضلِّل الفرقة الأخرى، ويَحكُم الله في الآخرة بين المختلفين بحُكمِه العدل الذي أخبر به عبادَه؛ فإنَّه لا فوز ولا نجاة إلَّا لمن صدَّق جميع الأنبياء والمرسلين،

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢/٤٢٨)، والكشاف للزمخشري (١/٣١٠).

(٢) جامع البيان (٢/٤٢٩).

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود (١/٢٤١)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١/٦٧٥).

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن للإيجي (ص٦٥).

(٥) ينظر: الوجيز للواحدي (١/١٢٥)، وتفسير السمعاني (١/١٢٧)، والجامع لأحكام القرآن القرطبي (٢/٣١٩).

وامتثل أوامر ربه، واجتنب نواهيه، ومن عداهم فهو هالك»[١].

وقد جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في سبب نزولها أنَّه قال: «لما قدم أهل نجران من النصارى على رسول الله ﷺ، أتتهم أحبارُ يهود فتنازعوا عند رسول الله ﷺ، فقال رافع بن حريملة[٢]: "ما أنتم على شيءٍ"، وكفرَ بعيسى وبالإنجيل. فقال رجل من أهل نجران من النصارى لليهود: "ما أنتم على شيءٍ"، وجحد بنبوة موسى وكفر بالتوراة. فأنزل الله تعالى في ذلك من قولهما: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]»[٣].

ومن الدعاوى الكاذبة التي ادّعاها اليهود والنصارى في هذا الباب دعواهم القربَ من الله، وأنّهم أبناؤه وأحباؤه، وقد كذّبهم الله تعالى في هذه الدعوى، فقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨].

وهذه الدعوى هي من تزكيتهم لنفوسهم، وقد جعلَها الله من افتراءِ الكذب عليه، وعظّم ذلك الإثـمَ منهُم، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٠﴾﴾ [النساء: ٤٩ – ٥٠]. جاء عن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «هم اليهود والنصارى، قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، وقالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]»[٤].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/٨٥).

(٢) ذكره ابنُ إسحاق في أحبارِ يهود بني قينقاع، الذين ناصبوا النبي ﷺ العداوَة بغيًا وحسدًا. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٥١٥)، والبداية والنهاية لابن كثير (٥/٧).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٢/٤٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٢٠٨، رقم١١٠٣).

(٤) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/١٦٤)، ومن طريقه الطبري في جامع البيان (٧/١٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٩٧٢، رقم٥٤٣١). وإسناده منقطع؛ يرويه عن الحسن معمرُ بن راشد ولم يسمع منه. ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٢١٩).

وكذلك ادّعى اليهود أن نعيم الآخرة خالصٌ لهم من دون الناس، فكذّب الله فريتهم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [البقرة: ٩٤ – ٩٥]. قال قتادة وغيرُه: «قوله: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٤] وذلك أنَّهم قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، وقالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]، فقيل لهم: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]»(١).

وقد مضى في المبحث السابق أن من صفات الفرق المذمومة فرحَها واطمئنانَها إلى ما هي عليه من الباطل، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والفرح: شدة المسرّة، أي راضون جذِلُون(٢) بأنّهم اتخذوا طريقتهم في الدين. والمعنى: أنَّهم فرِحون بدينهم عن غير دليلٍ ولا تبصُّرٍ، بل لمجردِ العُكوفِ على الـمُعتاد. وذلك يومِئُ إليه: ﴿لَدَيْهِمْ﴾، المقتضي أنَّه متقرِّرٌ بينَهم من قَبل، أي بالدِّين الذي هو لدَيهم، فهم لا يرضَون على من خالفهم، ويُعادُونه»(٣).

فأصحابُ كلِّ حِزبٍ يحسَبون أنّ الصوابَ معَهُم دونَ غيرِهم، مع أنّ ما هم فيه ضلالٌ وغَيّ، وليسَ لهم به برهانٌ؛ «ولهذا قالَ متهدِّدًا لهم ومتوعدًا: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ﴾[المؤمنون: ٥٤]، أي: في غَيِّهم وضَلالِهم؛ ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ أي: إلى حِين حَيْنِهم وهلاكهم»(٤).

قال العلّامة الشنقيطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقولُه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، أي: كلُّ فرقةٍ من هؤلاء الفرق الضالِّين المختلفين المتقطِّعين دينهم قطعًا فَرِحون بباطلهم، مطمئُّون إليه، معتقدون أنَّه هو

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٢/ ٢٧٠)، وجاء نحوه عن أبي العالية والربيع بن أنس.
(٢) الجَذَل: الفرح. لسان العرب (١١/ ١٠٧)، مادة (ج ذ ل).
(٣) التحرير والتنوير (١٨/ ٧٣).
(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠/ ١٢٨).

الحقّ. وقد بيّن جلّ وعلا في غير هذا الموضع أنَّ ما فرحوا به واطمأنُّوا إليه باطلٌ، كما قال تعالى في سورة «المؤمن»: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [غافر: ٨٣ – ٨٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]»(١).

وقد بيّن الله تعالى في كتابِهِ أنّ النجاةَ والفلاحَ ليسَا بالتمنّي والتشهّي فحَسب، ما لم يكن معه اتّباعٌ لأمرِه واجتنابٌ لنهيِهِ سبحانه، وحَكَمَ حُكمًا عامًّا بذلك، فقال سبحانه: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعنى في هذه الآية: أنّ الدين ليس بالتحلّي ولا بالتمنّي، ولكن ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال، وليس كلُّ من ادّعى شيئًا حصَل له بمجرّد دعواه، ولا كلُّ من قال: إنَّه هو المحقّ سُمِع قوله بمجرَّد ذلك، حتى يكون له من الله برهان؛ ولهذا قال تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: ليسَ لكم ولا لهم النجاةُ بمجرَّد التمنِّي، بل العبرة بطاعة الله، واتّباع ما شرعه على ألسنة رسله الكرام؛ ولهذا قال بعده: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ كقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧–٨]»(٢).

مطالبة أصحابِ هذه الدعوى بالبرهان:

سلامة المنهج الحقّ والنجاةُ في الآخرة هو ممّا يدّعيه أهل الدينِ الحقّ أيضًا لطريقتهم ومعتقدهم، لكنّ ما يميِّزهم عن أهل الضلال هو أنّ لديهم البرهانَ والحجةَ من الله على صواب منهجهم، وصحّةِ طريقتهم، ونجاتِهم من العذاب إن هم عمِلوا به وقاموا به حقّ القيام، فهذه

---

(١) أضواء البيان (٤/٢٤٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/٢٨١).

عقيدةٌ عندَهم تلقّوها بالخبر الصادق عن الله جلّ وعلا، ويدلّ على ذلك الفَرقِ بينهم وبين غيرِهم أنّ الله كذّب الطوائف الأخرى في دعوى نجاتهم بتعجيزهم عن إقامة البرهان عليها، كما قال: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فقوله تعالى في الآية: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ هو تكذيبٌ لهم في دعواهم من جهة أنّهم لا قِبل لهم بالإتيان ببرهانٍ على ذلك أبدًا[١]. وهذا يدلّ على أنّ المعيار في قبول تلك الدعوى هو البرهان، فإذا ادّعت فِرقةٌ أنّ الحقَّ المحضَ معها، وأنّ النجاة المطلقةَ لها دون غيرها، طُولِبَت بالبرهان على ذلك، فإن أتت به وإلا كانت كاذبةً في دعواها، واستحقّت ذمَّ الله تعالى وعقابه.

وكذلك كذّب الله تعالى دعوى اليهود والنصارى أنّهم أبناؤه وأحباؤه بطريق الحجّة والبرهان، فبيّن أنّه يعذّبهم بذنوبهم، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ١٨]. فهذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يبيِّن تعالى اغترارَ اليهودِ والنصارَىٰ بما هم فيه، حيثُ ادَّعت كلُّ طائفةٍ من اليهودِ والنصارَى أنَّه لن يدخل الجنة إلّا من كان على ملَّتها، كما أخبر الله عنهم في سورة المائدة أنّهم قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]. فأكذبهم الله تعالى بما أخبرهم أنّه معذِّبهم بذُنوبِهم، ولو كانوا كما ادَّعوا لما كان الأمر كذلِك، وكما تقدَّم من دعواهم أنَّه لن تمسَّهم النار إلّا أيامًا معدودةً، ثمّ ينتقلون إلى الجنة. وردَّ عليهم تعالى في ذلك، وهكذا قال لهم في هذه الدعوى التي ادَّعوها بلا دليلٍ ولا حجة ولا بينة، فقال: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾»[٢].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢/ ٤٣١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢١).

وكذلك لـمّا ادّعى اليهود أن لهم الدارَ الآخرة خالصةً من دون الناس، كذّب الله تلك الدعوى بقولـــــه: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [البقرة: ٩٤ – ٩٥].

ومعنى ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ أي باهِلوا عليه، بأن يدعُوا على أكذب الفريقين بالموت والهلاك، كما قال ابن عبّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أي: ادعُوا بالموت على أيُّ الفريقَين أكذبُ»(١). قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «لـمّا زعموا أنَّهم أبناء الله وأحباؤه، وقالوا: لن يدخل الجنَّةَ إلّا من كان هودًا أو نصارى، دُعوا إلى المباهلة والدُّعاءِ على أكذبِ الطائفتين منهم، أو من المسلمين. فلما نكَلوا عن ذلك علِم كلُّ أحدٍ أنَّهم ظالمون؛ لأنّهم لو كانوا جازمين بما هم فيه لكانوا أقدَموا على ذلك، فلما تأخَّروا عُلم كذِبُهم»(٢).

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٢/٢٦٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٧٧، رقم٩٣٧)، وصحّح إسناده ابن كثير ضمن أسانيد أخرى. تفسير القرآن العظيم (١/٤٩٣-٤٩٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/٤٩٥).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلِها الأُخرى بلا بُرهانٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

يبني المُتكلِّمون عقائدَهُم على ما يظنُّونَه يقينًا وقطعًا، وقد أدّى بهم هذا المنهَجُ إلى أن اعتقَدت كلُّ فرقةٍ منهم أنّها الفِرقةُ النّاجية، وحكمَت على من خَالفَ أصولَها وعقائدَها بالضَّلالِ والانحِراف، بل حكَم كثيرٌ منهم على مخالفيهِ بالكفر والخروجِ من الملّة.

يقول الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وانتحل نفرٌ هذا الكلام، فافترقوا على أنواعٍ لا أُحصيها، من غير بَصرٍ ولا تقليدٍ يصحّ؛ فأضلَّ بعضُهم بعضًا جهلًا بلا حجّةٍ أو ذِكرِ إسنادٍ، وكلُّه من عند غيرِ الله إلّا من رحِم ربُّك؛ فوجدُوا فيه اختلافًا كثيرًا، وإذا أرادَ اللهُ أن يلبسَهم شيعًا ويُذيقَ بعضَهم بأسَ بعضٍ فلا مردَّ له، فهُم في ريبهم يتردّدون»(١).

وقال أبو سليمان الخطّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فأخبر سبحانه أن ما كثُر فيه الاختلافُ فإنَّه ليسَ من عندِه، وهذا من أدلِّ الدّليلِ على أنَّ مذاهبَ المتكلِّمين فاسِدةٌ؛ لكثرةِ ما يوجَد فيها من الاختلافِ المُفضي بهم إلى التّكفيرِ والتَّضليل، وذلكَ صفةُ الباطِل الذي أخبرَ اللهُ سُبحانَه عنه»(٢).

وفيما يلي بيانُ ذلكَ عندَ كلٍّ من المعتزِلة والأشاعرة والماتُريديّة:

أوّلاً: اعتقاد المعتزلة نجاتَهم دون غيرِهم، وتضليلهم وتكفيرهم مَن سواهم من الفرق:

---

(١) خلق أفعال العباد (٢/١٦٩).

(٢) نقله السيوطي في صون المنطق والكلام (ص١٤٦).

يسمّي المعتزلة أنفسهم «أهل الحقّ»، ويَعُدُّون أنفسَهم الفرقةَ الناجية[١]، وليس لديهم على هذا القولِ برهانٌ، سِوى الدعاوى التي هي من جنس دعاواهم التي يقرِّرون بها عقائدَهم ومقالاتِهم.

والمعتزلةُ من الوعيديَّة في باب الإيمان؛ فإنَّهم يغلُون في نصوص الوعيد، فيُخرِجون مرتكِبَ الكبيرة من الإسلام، ويحكُمون عليه بالخلودِ بالنار يوم القيامة، ولهذا الغلوّ أثرهُ في حكمِهم على مخالِفيهم، لا سيَّما وأنّ مخالِفيهم ارتكبُوا ما هُو أعظمُ من الكبيرةِ عندَهم، وهوَ المخالفةُ في أصولِ الدينِ المتقرّرة لديهم.

فمِن رؤوس المعتزلة هشام الفوطي الذي «كان يُجَوِّزُ القَتلَ والغِيلةَ على المخالفينَ لمذهبِه، وأَخْذَ أموالِهم غَصبًا وسَرِقَةً لاعتقادِه كُفرَهم، واستباحة دمائِهم وأموالهم»، كما ذكره الشَّهرَستاني عنه[٢].

ويقول الشَّهرَستاني أيضًا عن أحد رؤوس المعتزلة، وهو عيسى بن صبيح، الملقّبُ بالمردار[٣]: «بالغَ في القولِ بخلق القرآن، وكفَّرَ من قال بقِدَمه بأنّه قد أثبت قَديمَين، وكفَّر أيضًا من لابَس السلطان، وزعمَ أنَّه لا يرِث ولا يورَث. وكفَّر أيضًا من قال إنَّ أعمال العباد مخلوقةٌ لله تعالى، ومن قالَ إنَّه يُرى بالأبصار[٤]. وغَلا في التكفير حتى قال: هم كافرون في قولهم: لا إله إلّا الله[٥]. وقد

(١) ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص١٦٦)، والمنية والأمل لابن المرتضى (ص٤٣)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/ ٢٩١).

(٢) الملل والنحل (١/ ١١١).

(٣) هو: عيسى بن صبيح، أبو موسى البصري، لقبه المُردار. من كبار المعتزلة أربابِ التصانيف الغزيرة، وكان من أصحاب العِبادةِ والزهد. هو الذي أظهر الاعتزال ببغداد. له آراءٌ تفرّد بها، وإليه تنسب المُرداريّة. توفي سنة ٢٢٦هـ، وقيل سنة ٢٤٥هـ. ينظر: فهرست النديم (ص٢٠٦-٢٠٧)، والملل والنحل (١/ ١٠٢-١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٨)، وتاريخ الإسلام (٥/ ١٢٠١)، ولسان الميزان (٦/ ٢٦٨).

(٤) بل كفّر الشاكَّ في كفرِ من جوّز الرؤية، وكفّر الشاكَّ في الشاكّ، لا إلى نهاية! ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٦٥).

(٥) لعلّ ذلكَ لنفيه القدر؛ فإنّ معنى الإلهِ عندهم هو الخالق، وهم يرونَ أنّ العبادَ خالقو أفعالهم، فلا يستقيمُ عندهم =

سأله إبراهيم بن السِّندي[١] مرَّةً عن أهل الأرض جميعًا فكفَّرهم. فأقبلَ عليه إبراهيم وقال: الجنَّة التي عرضُها السموات والأرض لا يدخُلها إلّا أنت وثلاثةٌ وافقُوك؟! فخَزِيَ ولم يحِر جوابًا!»[٢].

ويمكن معرفةُ ما استقرَّ عليه رأيُ المعتزلة في مخالِفيهم من خِلالِ ما ذكَره القاضي عبدُ الجبّار في «شرح الأصولِ الخمسة»[٣]، من أنّ المخالف في الأصول الخمسة: «ربّما كَفَر، وربّما فَسَق، وربّما كان مخطئًا»، وممّن حكمَ عليهم بالكفر؛ ما جاءَ في قولِه: «أمّا مَن خالفَ في التوحيدِ، ونفَى عن الله تعالى ما يجِبُ إثباتُه، وأثبتَ ما يجبُ نفيه، فإنَّه يكون كافرًا». ولا شكّ في أنّ مثبتَ الصفات عندهم قد أثبتَ ما يجِبُ نفيُه، فيتنزّل الحكمُ عليه. وقد ذكَر قبل هذا الكلامِ أنَّ من المخالفين في أصلِ التوحيد: المشبِّهة[٤]، وهم عندهُ مثبتةُ الصِّفات[٥].

ثمّ قال: «وأمّا من خالفَ في العَدلِ وأضافَ إلى اللهِ تعالى القبائحَ كلّها، من الظلم والكذب، وإظهارِ المعجزاتِ على الكذّابين، وتعذيبِ أطفال المشركين بذنوبِ آبائهم والإخلالِ بالواجب، فإنَّه يكفر أيضًا». ويدخل عندهم في إضافةِ القبائحِ إلى اللهِ القولُ بأنّ معاصِي العبادِ واقعةٌ بمشيئةِ اللهِ وخلقِه سبحانَه[١]، كما دلّت عليه النصوص.

= توحيدُ الله في كونه خالِقًا، بل يستلزم على أصولهم تجويزَ الله ونفيَ عدلِه، وهو كفر، أو أن يكون مقصوده تكفيرَ مخالفيه من مثبتي الصِّفات في قولهم: "لا إله إلّا الله" لأنّهم يقولونها جاهلين بالله، على حسب معتقدِه.

(١) هو – فيما يظهر –: إبراهيم بن عبد السّلام، ابن أخي السِّندي بن شاهك، ويُنسبُ إلى عمّه في بعض المصادر فيُقال: «إبراهيم بن السندي بن شاهك»، وفي بعضها: «إبراهيم بن عبد السّلام بن السندي بن شاهك»، ولّاه المأمون الخَبَر ببغداد. وعمُّه السنديُّ مولى أبي جعفر المنصور، ولي للرشيدِ إمرة دمشق، وتوفي سنة ٢٠٤هـ، والله أعلم. ينظر: تاريخ بغداد (١٩/١٥)، وكتاب بغداد لابن طيفور (ص٤٢-٤٣)، وتاريخ الإسلام (٨٧/٥).

(٢) الملل والنحل (١٠٢/١-١٠٣)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٥٤٨/١٠).

(٣) (ص١٢٥).

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص١٢٤)، وينظر أيضًا: فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار (ص١٥١).

(٥) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص١٩٥-١٩٦).

(١) ينظر: المصدر السابق (ص٣٣٢-٣٣٦)، وإنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى، ضمن رسائل =

ثـم قـال: «وأمَّا مـن خـالفَ في الوَعـدِ والوعيـدِ، وقـال: إنَّـه تعـالى مـا وعَـد المطيعين بـالثّواب ولا توعّـد العاصين بالعقـاب البتة، فإنَّـه يكـونُ كـافرًا؛ لأنّـه ردّ مـا هـو معلـومٌ ضـرورةً مـن ديـن النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ. و[الرادُّ][1] لما هذا حالُه يكونُ كافرًا»، وهو مصيبٌ في هذا الأمر.

ثم قال: «وكذا لو قال: "إنَّه تعالى وعَدَ وتوعّد، ولكن يجوزُ أن يُخلِف في وعيدِه؛ لأنّ الخُلفَ في الوعيدِ كَرَم"، فإنَّه يكون كافرًا؛ لإضافة القبيحِ إلى الله تعالى». وكلامُه هذا ينطَبقُ على مَن قالَ بأنّ العُصاة يكونون تحت مشيئَةِ الله تعالى يوم القيامة: إن شاءَ عذّبهم وإن شاءَ غفر لهم، كما هو قولُ أهلِ السُّنَّةِ وغيرِهم، وهو مَا دلّ عليه الكتابُ والسنّة، كقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[النساء: ٤٨].

ولا تخلو هذه النَّظرةُ الغالية لدَيهم في تكفير مخالفيهم من مثلِ كتاب «الكشّاف» للزمخشري، حيث يقول فيه: «قوله: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[آل عمران: ١٨] توحيد، وقوله: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ ﴾[آل عمران: ١٨] تعديل، فإذا أردفَه قولَه: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾[آل عمران: ١٩]، فقد آذنَ أنّ الإسلامَ هو العدلُ والتّوحيد، وهوَ الدينُ عند الله، وما عداهُ فليسَ عندَه في شيءٍ من الدين. وفيه: أنّ من ذهبَ إلى تشبيهٍ أو ما يؤدّي إليه كإجازةِ الرُّؤية، أو ذهب إلى الجَبر الذي هو محضُ الجَورِ، لم يكُن على دينِ الله الذي هو الإسلام، وهذا بيِّن جليٌّ كما ترى»[2].

وممّا اشتهر عن المعتزلة واختلفوا فيه عن الأشاعرة؛ أَنْ بلغَ بهم الحدُّ في الغلوِّ في تكفيرِ المخالف إلى أن كفَّر بعضهم بعضًا، فقد سبقَت الإشارة إلى شدّةِ التفرّق بينهم، وأنّ التلميذَ منهم يخالفُ شيخه ويردّ عليه، ويصير لكلٍّ منهما فرقةٌ وأتباعٌ. ثمّ إنَّ هذه الفرقَ يكفِّر بعضها بعضًا، وتعتقدُ كلٌّ منها أنّ الأخرى ليست على شيءٍ.

=
العدل والتوحيد (١/٢٩٦).

(١) في المصدر: (والمراد) ويظهر أنَّه خطأ طباعي.

(٢) الكشاف (١/٥٣٧).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في المعتزلة من الاختلافات وتكفيرِ بعضِهم بعضًا - حتى لَيُكفِّر التلميذُ أستاذَه - من جنس ما بين الخوارج، وقد ذكر من صنَّف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطولُ وصفُه»[(١)].

ويوكِّدُه قولُ ابن بطّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصفهم: «هُم أكثر النّاسِ اختلافًا، وأشدُّهم تنافيًا وتبايُنًا، لا يتّفق اثنان من رؤسائهم على قولٍ، ولا يجتمع رجُلانِ من أئمّتهم على مذهبٍ، فأبو الهذيل يخالف النّظّام، وحسينُ النّجّار[(٢)] يخالفهما، وهشام الفوطيّ يخالفهم، وثمامة بن أشرس يخالفُ الكلّ، وهاشِمُ الأوقص، وصالح قبّة يخالفانِهم، وكلّ واحدٍ منهم قد انتحلَ لنفسِه دينًا ينصره وربًّا يعبده، وله على ذلك أصحابٌ يتّبعونه، وكلّ واحدٍ منهم يكفّر من خالفه ويلعن من لا يتبعُه، وهم في اختلافهم وتبايُنِهم كاختلاف اليهود والنّصارى، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]»[(٣)].

وقال المَلَطِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبينَ معتزلةِ بغدادَ ومعتزلة البصرةِ اختلافٌ كثيرٌ فاحشٌ، يكفِّر بعضُهم بعضًا. في بعضِ ذلك الاختلاف أكثرُ من ألف مسألةٍ، نعوذ بالله من الرَّيبِ كلِّه، ونسألُه السلامة»[(٤)].

وقال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنا حالهم: «يكفِّرُ الابن أباه والرجلُ أخاه والجارُ جاره، تراهُم أبدًا في تنازُعٍ وتباغُضٍ واختلاف، تنقضي أعمارُهم ولمّا تتفِق كلِماتُهم، ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن عبد الله الرازيّ، أبو عبد الله النجار، كان حائكًا. وافق المعتزلة في نفي الصفات وخلق القرآن ونفي الرؤية. وخالفهم في إثباتِ القدر. له من المصنّفات: كتاب «الاستطاعة»، و«التعديل والتجوير»، و«التَّأويلات». قيل: إنَّه جرت له مناظرةٌ مع النظّام، حُمّ لأجلِها ومات نحو سنة ٢٢٠هـ. ينظر: الفهرست (ص٢٢٩)، والملل والنحل (١/ ١٣٨-١٤١)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٥٣).

(٣) الإبانة الكبرى (٢/ ٨).

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٥٣).

﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]. أوَمَا سمعتَ أنّ المعتزلة - مع اجتماعِهم في هذا اللقَب - يكفِّرُ البغداديُّون منهم البصريّين، والبصريّون منهم البغداديّين، ويكفِّر أصحابُ أبي عليٍّ الجبَّائي ابنَه أبا هاشم، وأصحابُ أبي هاشِمٍ يكفِّرون أباهُ أبا عليّ، وكذلك سائرُ رؤوسِهم وأربابُ المقالاتِ منهم إذا تدبرتَ أقوالَهم رأيتهم متفرِّقين يكفِّر بعضُهم بعضًا، ويتبرَّأ بعضُهم من بعض»[(١)].

وذكَر البغداديُّ طرفًا من عقائدهم وضلالاتِ رؤوسهم، ثمّ قال: «وبانَ بما ذكرناه في هذا الفصل تكفيرُ زعماء المعتزلة بعضِها لبعضٍ، وأكثرهم يكفِّرون أتباعَهم المقلِّدين لهم، ومَثلُهم في ذلك كما قاله الله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ١٤]، وأمّا مثَلُ أتباعِهم معهُم فقول الله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾[البقرة: ١٦٦ - ١٦٧]»[(٢)].

وقال أيضًا: «وحكى أصحاب المقالات أن سبعةً من زعماء القدريَّة اجتمعوا في مجلسٍ وتكلموا في قدرةِ الله تعالى على الظُّلم والكذب، وافترقوا عن تكفيرِ كلِّ واحدٍ منهم لسائرهم!»[(٣)].

ثانيًا: اعتقاد الأشعرية والماتريديَّة نجاتهم دون غيرهم، وما عندهم من تضليلٍ وتكفيرٍ لمن سواهم من الفرق:

يصفُ الأشاعرة أنفسهم بأنّهم أهل الحقّ[(٤)]، وأنّهم الفرقة الناجية، أو يقولون: إنّ الفرقة الناجية هي أهل السنّة والجماعة من أتباع السَّلَفِ والأشاعِرة[(١)]، والمعروف في كُتب الأشاعرة أنَّهم

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/٢٣٩-٢٤٠)، وصون المنطق والكلام للسيوطي (ص٢٢٠).

(٢) الفرق بين الفرق (ص١٩٤).

(٣) المصدر السابق (ص١٩٥)، وينظر: التبصير في الدين (ص١٦٠).

(٤) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١١٠)، ولمع الأدلة للجويني (ص٩٦)، وسمّى أبو إسحاق الشيرازي كتابه في بيان معتقد الأشاعرة: «الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ».

(١) ينظر: الفرق بين الفرق (ص٣١٩)، وأبكار الأفكار للآمدي (٥/٩٦).

ينسبون إلى السَّلَفِ القولَ بالتّفويض، فهم لا يُدخِلون في الفرقة الناجية مَن يُثبت الصِّفاتِ على حقيقتِها، كالكلامِ والاستواءِ والنزول. وهم بذلك يحصُرون النجاة فيمن قالَ بقولِهم في نفيِ الصفات، تأويلًا لنصوصِها أو تفويضًا، ويدلُّ على ذلكَ أنّهم إذا شرحُوا اعتقاد الفرقة الناجية شرحُوه بمعتقَد الأشاعرة لا بمعتقَد السلف[١]، وأنّهم يجعلونَ من الفِرقِ الضالّة: المشبِّهة، ويجعلون من مقالاتِهم أنّ اللهَ على العرشِ من جهةِ العلوّ، وأنّه يجوز عليه النُّزول[٢].

وليسَت لدى الأشاعرةِ حُجّةٌ في كونِهم الفرقةَ النّاجية، وإنّما هي دعوىً خاليةٌ عن البرهان، وكيفَ يكونُ منهجُ الفِرقة النَّاجية هو الإعراضُ عن الوحيِ وزعمُ معارضةِ العَقل له، وإيجابُ تقديمِه على الوحي؟! معَ كونهم لا يملِكُونَ أن يقيمُوا على مذهبهم في أسماء الله وصفاته دليلًا صحيحًا من الوَحي!

وممّا يشهد على أنّهم لايستندون في ذلك إلّا إلى دعاوى لا يصدِّقها برهان، قولُ الجلال الدَّواني[٣] في شرحِه لقولِ الإيجي بأنَّ الفرقة الناجية هم الأشاعرة: «فإن قلت: كيف حَكم بأنّ الفرقة الناجية هم الأشاعرة، وكلُّ فرقةٍ تزعم أنّها الناجية؟ قلت: سياقُ الحديثِ مُشعرٌ بأنّهم المعتقدون لما رُوي عن النبي ﷺ وأصحابِه، وذلك إنّما ينطبق على الأشاعرة، فإنّهم يتمسّكون في عقائدهم بالأحاديث الصحيحة المرويّة عنه ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم، ولا يتجاوَزون ظواهرها إلّا لضرورة...»[١].

---

(١) ينظر: الفرق بين الفرق (ص٣٢٩-٣٦١)، والتبصير في الدين (ص١٢٩-١٥٦)، وأبكار الأفكار للآمدي (٩٦/٥- ٩٧)، والمواقف للإيجي (ص٤٢٩-٤٣٠).

(٢) ينظر: أبكار الأفكار للآمدي (٩٦/٥)، والمواقف للإيجي (ص٤٢٩-٤٣٠).

(٣) هو: محمد بن أسعد، جلال الدين الصديقي الدَّواني الكازرُوني الشافعي، عالم العجم بأرضِ فارِس. كان عالمًا بالفلسفة والعلوم العقليةِ، فصيحًا بليغًا. من مصنّفاته: «شرح التجريد للطوسي»، و«حاشية على العضدية»، توفي سنة ٩١٨هـ. ينظر: الضوء اللامع (١٣٣/٧)، والبدر الطالع (١٢٩/٢)، وشذرات الذهب (٢٢١/١٠).

(١) التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية (ص٤١).

فالدواني يذكر أنّ الأشاعرة هم المعتقدون لما دلّت عليه الأحاديث وآثار الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والمتمسِّكون به، وهذه الدّعوى يعلم كلّ من طالع كتب الأشاعرة مقدارَ صدقِها وتحقُّقِها، وفيما سبق في الفصل الأول من هذا البحث ما يدلّ على تلك الحقيقة.

وحصرُ الأشاعرة النجاة في فرقتهم دون غيرها، ألزمَهم أنَّهم حكموا على من خالفهم من الفرق الأخرى بالضلال والهلاك. ولا شكّ في أنّ الفرقَ جميعها هالكةٌ في النار إلّا واحدة، كما أخبر النبي ﷺ، ولكنّ جعلَ الأشاعرةِ فرقتَهم هي تلكَ الواحدة الناجية بلا بُرهان، وجعلَهم من كان على مذهب السلف في إثبات الصفات واعتقادِها على ظاهرها كما جاءت: من الفرق الضالّة الهالكة، هو موافَقَةٌ لما فعله أهل الكتاب من قبل، في دعواهم النجاة دون غيرهم بلا برهان، وحكمهم على أهل الإسلام بالضلال والهلاك.

وللأشاعرة كلامٌ في تكفير من خالفهم ولم يعتقد في أصول الدين معتقدَهم، بل لهم آراءٌ شديدةٌ في العوامِّ الذين يعتقدُون أصولَ الدين بالتقليد.

فقد نقل البغدادي رأيَ الأشعري فيمن اعتقدَ أصول الدين تقليدًا من غير استدلالٍ ونظرٍ على حدوث العالم وتوحيد صانعه وصحّة النبوَّة، وحاصله أنَّه يرى أنَّه ليس مؤمنًا، وإن لم يكن مشركًا ولا كافرًا؛ وإنّما لم يكفّره لأجل كونه اعتقدَ الحقّ، لكنّ عدمَ إيمانه نظرًا واستدلالًا يمنع من الحكم له بالإيمان(١). ومقتضى هذا القول أنَّ أكثر العوام غيرُ مؤمنين، بل في منزلةٍ بين الإيمان والكفر.

وأمّا تكفيرُهم لمن خالفَهم فكثيرٌ، وممن بيّن مذهبَ متقدميهم في ذلك عبدُ القاهر البغدادي في كتابه «أصول الدين». فمن ذلك قولُه: «قالَ أصحابُنا: إنّ تأبيدَ العذابِ إنّما يكونُ لمن ماتَ على الكُفرِ أو البِدعة التي يكفُر بهَا صاحبُها كالقدريّة والخوارِج وغُلاة الرَّوافض ومن جرَى مجراهُم».

---

(١) ينظر: أصول الدين للبغدادي (ص٢٨١)، ورسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٣٠١-٣٠٢)، وسعى القشيري في رسالته «شكاية أهل السنّة» إلى الدفاع عن الأشعري في هذه المسألة، وتوضيح مقصوده بأنّه لا يشترط في هذا النظرِ والاستدلالِ استعمالَ عبارات المتكلّمين. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٤٢٠).

ثمّ قال: «وقال أصحابنا: إنّ أصحاب الوعيدِ من الخوارج والقدريَّة يخلَّدون في النار لا محالة»[١].

وقال أيضًا: «اعلَم أنّ تكفيرَ كلِّ زعيمٍ مِن زُعَماءِ المعتزِلة واجِبٌ من وُجوه»[٢]. ثمّ قالَ بعد أن ذكرَ أنواعَ كُفرِ كلٍّ منهم: «وقد اختلفَ أصحابُنا فيهم؛ فمنهُم من قالَ: حكمُهم حكمُ المجوس؛ لقول النبي ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة»[٣]، ومنهم من قال: حكمُهم حكمُ المرتدِّين»[٤].

ثمّ أوجَبَ تكفيرَ الكرامية لاعتقادهم العلوّ وإثباتهم الأفعال الاختيارية، فقال: «وأمّا جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرُهم واجبٌ؛ لقولِهم بأنّ الله له حدٌّ ونهايةٌ من جهة السُّفل ومنها يُماسُّ عرشه؛ ولقولهم بأنّ الله محلٌّ للحوادث، وأنّما يرى الشيءَ برؤيةٍ تحدُثُ فيه ويُدرك ما يسمعُه بإدراكٍ يحدُثُ فيه، ولولا حدوثُ الإدراكِ فيه لم يكُن مُدركًا لصوتٍ ولا مُدركًا لمرئيّ. وقد أفسدوا بإجازةِ حلول الحوادثِ في ذات الله تعالى لأنفسِهم دلالةَ الموحِّدين على حُدوثِ الأجسام بحلولِ الحوادث. وإذا لم يصحَّ على أصولهم حدوثُ العالم لم يكُن لهم طريقٌ إلى معرفةِ صانعِ العالَم، وصاروا جاهلين به»[٥]. وإذا كان الموجِبُ لتكفير الكرّامية عندَه قولَهم بالعلوِّ وبقيامِ الأفعال الاختيارية بالله سبحانه، وكونهم بذلك أفسَدوا دليلَ حدوثِ الأجسام، فإنّ السّلفَ وأتباعَهم من أهل السنّة كلَّهم داخلُون في هذا الحكم بمقتضى قولِه.

ثمّ نقلَ إجماعَ أصحابه على بعضِ لوازمِ تكفيرهم لمخالفيهم، فقال: «المسألة الرابعة عشرة من هذا الأصل: في أنكحةِ أهلِ الأهواء وذبائحِهم ومواريثِهم. أجمعَ أصحابنا على أنَّه لا يحلُّ أكلُ ذبائِحِهم، وكيفَ نبيح ذبائحَ من لا يستبيحُ ذبائحَنا؟! وأكثرُ المعتزلة مع الأزارقَةِ من الخوارجِ يحرِّمونَ ذبائِحَنا، وقولُنا فيهِم أشدُّ من قولِهم فينا. ولا يجوز عندنا تزويج المرأةِ المسلمة من واحدٍ

(١) أصول الدين (ص٢٦٦).

(٢) المصدر السابق (ص٣٥٩).

(٣) سبق تخريجه مرفوعًا وموقوفًا على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبيان الخلاف في رفعه وقفه. ينظر (ص١١١).

(٤) أصول الدين (ص٣٦٠).

(٥) المصدر السابق (ص٣٦١).

منهم، فإذا عُقد العقد فالنكاحُ مفسوخ»(١). ثمّ قال: «وأجمع أصحابنا على أن أهلَ الأهواء لا يرِثُونَ من أهلِ السُّنّة، واختلفوا في ميراث السنيِّ منهم»(٢).

ثمّ بيَّن حكم من شكّ في تكفيرِ مخالفِيهم، فقال: «وأمّا الشاكُّ في كُفرِ أهلِ الأهواء: فإن شكَّ في أنَّ قولَهم هل هو فاسدٌ أم لا؟ فهو كافر، وإن عَلِم أن قولهم بدعةٌ وضلالةٌ وشكّ في كونِه كُفرًا، فبينَ أصحابِنا في تكفيرِ هذا الشاكّ خِلاف، وقد قال أكثرُ المعتزلةِ بتكفيرِ الشاكِّ في كُفرِ مخالفيهم، ونحنُ بتكفيرِ الشاكِّ في كُفرهم أولى»(٣).

وهذا الكلام يُظهر النظرةَ الغالية في التكفير لدى متقدِّمي الأشاعرة الذين حكى البغدادي قولَهم، وأنَّ مِن مستندِهم في تكفيرِ المخالف تكفيرَه لهم، وهو مسلكٌ ظالمٌ متعسِفٌ بعيدٌ من العدل والإنصاف.

ومن قولِ أئمّتهم أيضًا في تكفير غيرِ الأشاعرة، قولُ أبي إسحاق الشيرازي(٤) بعدَ أن بيَّن اعتقاد الأشاعرة: «فمن اعتقدَ غيرَ ما أشَرنا إليه من اعتقادِ أهل الحقّ، المنتمِين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فهوَ كافر، ومن نَسبَ إليهِم غيرَ ذلك فقَد كفَّرهم؛ فيكون كافرًا بتكفيرِه لهم»(٥).

ومن كلامِ متأخِّريهم في هذا الباب أنّ الرازيَّ حكى الخلافَ في تكفيرِ من يُثبتُ لله تعالى الجسميَّةَ والتحيُّز والاختصاصَ بجهةٍ معيّنة، ويعني بهم من اعتقد ثبوت العلوّ وسائر الصفات

(١) المصدر السابق (ص٣٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص٣٦٣).

(٣) المصدر السابق (ص٣٦٥).

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، الأستاذ أبو إسحاق الشيرازي، شيخ الشافعية في زمانه. كانَ فصيحًا بليغًا. وهو أشعريّ المعتقد. صنّف «المهذب» في الفقه، و«اللمع» في الأصول، و«شرحه». ولي المدرسة النظامية. ولد بفيروزآباد سنة ٣٩٣هـ، وتوفي ببغداد سنة ٤٧٦هـ. وغسّله أبو الوفاء بن عقيل. ينظر: المنتظم (١٦/٢٢٨- ٢٣١)، والوافي بالوفيات (٦/٤٢- ٤٤).

(٥) الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ (ص٢٠٤).

على ظاهرها، وهم أهلُ السنّة والجماعة أتباع السلف الصالح، فقال: «الفصل الثالث: في أنَّه من يثبت كونه تعالى جسمًا متحَيِّزًا مختَصًّا بجِهةٍ معيَّنةٍ؛ هل يُحكم بكُفرِه أم لا؟

للعلماء فيه قولان: أحدهما: **أنَّه كافر: وهو الأظهر**[1]؛ وهذا لأنّ من مذهبِنا أن كلّ شيء يكون مختصًّا بجهةٍ وحيّز، فإنَّه مخلوقٌ محدث، وله إلهٌ أحدثه وخلقه. وأمّا القائلون بالجِسمية والجهة الذين أنكروا وجودَ موجودٍ آخر سوى هذه الأشياء التي يمكنُ الإشارةُ إليها **فهُم منكرون لذاتِ الموجود الذي يُعتقد أنَّه هو الإله، وإذا كانوا منكرين لذاته كانوا كفّارًا لا محالة**، وهذا بخلاف المعتزلة؛ فإنّهم يثبتون موجودًا وراءَ هذه الأشياء التي يُشار إليها بالحسّ، إلّا أنّهم يخالِفوننا في صفات ذلك الموجود، والمجسمةُ يخالفوننا في إثبات ذاتِ المعبود ووجوده، فكان هذا الخلاف أعظمَ؛ فيلزمهم الكفر لكونهم منكرين لذات المعبود الحقّ ولوجوده، والمعتزلة في صفته لا في ذاته.

والقول الثاني: أنّا لا نكفِّرُهم؛ لأنَّ معرفة التّنزيه لو كانَت شَرطًا لصِحّةِ الإيمان، لوجَب على الرَّسول ﷺ ألا يحكُم بإيمانِ أحدٍ إلّا بعدَ أن يتفحّص أنّ ذلكَ الإنسانَ هَل عرفَ اللهَ تعالى بصفاتِ التَّنزيه أو لا؟ وحيث حكَم بإيمانِ الخَلق من غيرِ هذا التفحُّص؛ علِمنا أنّ ذلكَ ليس شرطًا للإيمان»[2].

فالرازي يرى أنّ من أثبت لله تعالى العلوّ والصفات التي وصفَ بها نفسه سبحانه ووصفه بها أعلم الخلق به ﷺ، يكون قَد عبدَ معبودًا غير الله تعالى، لأنّ المعبودَ الحقّ عندَه إلهٌ آخر، خارجٌ عن الموجودات المُشارِ إليها حسِّيًّا، والمعتزلةُ عندَه أهدى سبيلًا من هؤلاء؛ لأنّهم يُثبتون ذاتَ المعبودِ تلك، وإن خالفُوا في صِفاتها.

---

(١) على أنّ للرازي قولًا آخرَ في هذه المسألة، رجّح فيه عدمَ تكفيرِ أحدٍ من أهل القبلة، بمن فيهم مَن سمّاهم المشبِّهة، وهو ما نقله ابن تيمية عن كتابِه «نهاية العقول». ينظر: درء التعارض (١/٩٥).

(٢) أساس التقديس (ص٣٥٧)، ويُبرِز هذا المعنى ما نقله الباقلاني عن بعض الأشاعرة أنَّه قال: «كنت أعتقد شيئًا من حديث الجهة، فلمّا قدمتُ بغداد زال ذلكَ عن قلبي، فكتبتُ إلى أصحابِنا: إنّي قد أسلمتُ جديدًا!». الإنصاف (ص٤٢).

والملاحَظُ أنَّ الرازي لم يعقِّب على القولِ الثاني ولا بيّنَ وجه ضعفهَ، مع أنّ الدليل الذي ذكره له قويٌّ ودامغٌ للقول الذي اختاره![(١)] كما يُلاحَظ في كلام الرازي مدى المسامحَة التي طرأت على المذهب الأشعري تجاهَ المعتزلة.

وأمّا الآمديُّ فقد حكى الخلافَ في تكفيرِ المخالفين لقولهم، وذكر وجهَ تكفيرِهم لكلِّ فرقةٍ من الفرق المخالفة لهم، وممن ذكرَهم: المعتزلةُ، والمشبِّهة. وعنى بالمشبِّهة مَن يعتقد أنّ الله تعالى جِسمٌ، وهم الذين أرادهم الرازي في كلامه الآنفِ الذِّكر. ثمّ خالفَ الآمديُّ رأيَ هؤلاء المكفِّرين وناقشَهم فيه[(٢)]، وتبِعهُ على ذلك الإيجي[(٣)].

ولم يسلَم أواخِر الأشاعِرة من أهلِ القُرون المتأخِّرةِ من نَزعةِ الغلوِّ في التّكفير، الذي شملَ العوامَّ ممّن سلمت فطِرُهم ولم يقولوا بقولِ الأشاعرة، ومِن ذلك قولُ السّنوسي: «وأمّا العامّة فأكثرُهم ممّن لا يعتَني بحضورِ مجالسِ العلماء ومخالطةِ أهل الخير، يُتحقَّقُ منهُم اعتقادُ التجسيمِ والجِهة، وتأثيرِ الطبيعَة، وكونِ فعلِ الله لغَرَض[(٤)]، وكونِ كلامِه جلَّ وعلا حَرفًا وصوتًا، ومرَّةً يتكلمُ ومرَّةً يسكتُ كسائر البشر، ونحوِ ذلك من اعتقاداتِ أهل الباطل، وبعضُ اعتقاداتِهم أجمعَ العلماءُ على كُفرِ معتقدِيها، وبعضُهم اختلفُوا فيه»[(٥)].

ولم يكتفِ بعضُ الأشاعرةُ بتكفيرِ من أثبتَ العلوَّ والصفاتِ حتّى نسبُوا القولَ بتكفيرِهم إلى الأئمّة الأربعة[(١)]، مع أنّ النصوص عنهم في إثبات الصفات وتكفيرِ من نفاها صحيحةٌ مشهورة.

---

(١) هذا مع التحفُّظ على تسميته ذلك النفيَ تنزيهًا؛ بل هو عينُ التعطيل، ولذلك لم يأتِ به النبي ﷺ كما اعترف الرازيُّ ضِمنًا، بل أتى بما يُضادُّه من إثبات الصفاتِ الكثيرة التي تقتضي كمال الربّ في ذاتِه وصفاتِه وأفعالِه.

(٢) ينظر: أبكار الأفكار (٥/٩٩- ١٠٣).

(٣) ينظر: المواقف (ص٣٩٢-٣٩٥).

(٤) يعني بتأثيرِ الطبيعَة إثبات الأسباب وتأثيرَها في مسبَّباتها، ويعني بكونِ فعلِ الله لغَرَضٍ إثباتَ الحِكم والغايات في أفعالِ الله تعالى وأوامِره.

(٥) شرح العقيدة الكبرى (ص٦٢)، وينظر: شرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص١٨٥).

(١) ينظر: المنهج القويم بشرح مسائل التعليم لابن حجر الهيتمي (٢/٤٨-٤٩)، ومقالات الكوثري (ص٢٩٠).

وللأشاعرَة وقائعُ في تكفيرِ أهل السنّة، منها ما فعله الواعِظُ البكريّ الأشعري[١] سنة ٤٧٥هـ حين بعثه الوزيرُ نِظام المُلك إلى الحنابلة، وكان ممّا قاله على المنبر: «﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، ما كفَر أحمدُ بن حنبل، وإنّما أصحابُه»[٢].

ومنها ما وقع للحافظ عبد الغني المقدسيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣] من تضليل بعضِ الأشعريّةِ له لإثباته الاستواءَ والنزول، وإثباتِه كلامَ الله بحرفٍ وصوت، ثمّ إنّ مِنهم من تعصَّبَ عليه فكفَّره، ولـمّا خرجَ إلى مِصرَ أفتَى فقهاؤُها بإباحةِ دمه، بدعوى إفساده عقائد الناس ووقوعه في التجسيم[٤].

ومن أئمَّة الأشاعرة من يرى أنَّ التكفيرَ يصدُق في حقّ من كفَّر الأشاعرة دون غيره، وهذه النّزعةُ قد سبقت في كلام عبد القاهر البغدادي في مثلِ قوله: «كيفَ نُبيح ذبائحَ من لا يستبيحُ ذبائحنا؟»، وممن صرّح بهذا المذهَب أبو المظفر الإسفراييني[١]، فقد ذكر أنَّ مَن بدَّع صاحب

---

(١) هو: الشريف عتيق بن عبد الله، أبو القاسم أو أبو بكر الواعظ المغربي، المعروف بالبكري. وفد على الوزير نظام الملك، فنفقَ عليه، وكتب له توقيعًا بأن يعِظ بجوامعِ بغداد، فقدم وجلس، ونبزَ الحنابلة بالتجسيم، وهيّج الفتنة عليهم. لُقِّبَ من جهةِ الدِّيوان بعَلَم السنّة! توفي سنة ٤٧٦هـ. ينظر: الكامل في التاريخ (٨/٤٢٨)، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢/١٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٥٦١)، وشذرات الذهب (٥/٣٢٩).

(٢) المنتظم لابن الجوزي (١٦/٢٢٤)، وينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/٤٢٨).

(٣) هو: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، أبو محمد تقي الدين الجمّاعيلي ثمّ الدمشقي المنشأ، الصّالحي الحنبَلي، الإمام العالم الحافظ الكبير، الصادق القدوة العابد، الأثريُّ المتَّبِع، عالم الحفاظ. صنّف كتبًا كثيرةً نافعة، منها «عمدة الأحكام الكبرى»، و«الصغرى»، و«الكمال في أسماء الرِّجال». ولد بجمّاعِيل سنة ٥٤١هـ، وتوفي سنة ٦٠٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٤٤٣-٤٧١)، وذيل طبقات الحنابلة (٣/١-٤٩).

(٤) ينظر: الذيل على الروضتين لأبي شامة المقدسي (ص٧٠)، وسير أعلام النبلاء (٢١/٤٦٢، ٤٦٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٢/١٢١٣-١٢١٤).

(١) هو: شاهفور بنُ طاهر بن محمّد، أبو المظفر الإسفرايني ثمّ الطوسيّ الشافعيّ. العلّامة الأصوليّ الفقيه المفسّر المفتِي. كان أشعريّ المعتقد، وكان صِهرَ عبدَ القاهر البغدادي وتلميذَه. صنَّف تفسيرًا كبيرًا وصنَّف في الأصول. توفي سنة ٤٧١هـ بطُوس. ينظر: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (ص٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء =

الاعتقاد الذي قرّره (وهو اعتقاد الأشاعرة): «فهو مبتدِع، ومن ضلَّله فهو ضالّ، ومن كفَّره فهو كافر؛ لأنّ من اعتقد أنّ الإيمان كفرٌ وأنّ الهداية ضلالةٌ وأنّ السنَّة بدعةٌ كان اعتقاده كفرًا وضلالةً وبدعة، وأصل هذا مأخوذٌ من قولِ النَّبي ﷺ: "من قال لأخيه المسلم: يا كافر! فقد باءَ به أحدُهما"[(١)]، فجاء من هذه الجملة أنّا لا نبدِّع إلّا من بدَّعنا، ولا نضلِّل إلّا من ضلَّلنا، ولا نكفِّر إلّا من كفَّرنا، وقد أنصف القارَةَ من راماها[(٢)]»[(٣)].

ونجدُ مِن الماتريديّة مَن يسلكُ مثلَ سبيلِ الأشاعرة، فيصفونَ أنفسهم أنّهم أهلُ الحقّ، وأنّهم أهل السنّة والجماعة[(٤)]، ومنهم مَن يغلُو في تكفيرِ مخالفِيه[(٥)]، بل مَنهُم من يسلكُ مثلَ سبيل غلاةِ الأشاعرةِ في تكفير مثبتي الصِّفات، ففي الفتاوى الهندية: «يكفُر بإثباتِ المكانِ لله تعالى، فلَو قال...: "اللهُ تعالى في السَّماء"، فإن قصَد بهِ حكايةَ ما جاء فيهِ ظاهرُ الأخبار لا يكفر، وإن أراد به المكانَ يكفر، وإن لم تكن له نيّةٌ يكفُر عند الأكثر، وهو الأصحّ وعليه الفتوى»[(١)].

والكوثري[(٢)] - مِن مُعاصِريهم- كثيرُ التّكفير لأئمّة الإسلامِ من المتقدِّمين والمتأخِّرين، الذين

=
(٤٠١/١٨-٤٠٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (١١/٥).

(١) رواه البخاري، كتاب الأدب: باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، (رقم٦١٠٤)، ومسلم كتاب الإيمان: باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، (رقم٦٠) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) مثلٌ يضرب لمساواةِ الرَّجُلِ صاحِبَه فيما يدعُوه إليه، والقارَة: قبيلةٌ من بني الهونِ بنِ خزيمة، كانوا أرمى العرب. وأصلُ المثل كان في حربٍ وقعت بين قريش وبكر بن عبد مناةِ بن كنانة، وكانت القارَةُ معَ قريش، فلما التقى الفريقان رماهُم الآخرون، فقيل: «قد أنصف القارة من راماها»، أي: قد أنصفوكم إذ قاتَلوكم بما تقاتِلون به. ينظر: الأمثال للضبِّي (ص١٢٦-١٢٧)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري(٥٥/١).

(٣) التبصير في الدين للإسفراييني (ص١٥٥).

(٤) ينظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١٢٣/١، ٢٣١، ٣٢٨).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١٠٦٦/٢).

(١) الفتاوى الهندية (٢٨٢/٢).

(٢) هو: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، فقيه حنفي، شركسيّ الأصل، له اشتغال بالأدب والسير. هاجرَ
=

يقرِّرون إثبات الصفات ويردُّون على منكريها. كتكفيره للإمام أبي سعيد الدارمي، والإمام ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

وقد زاد الماتريديّةُ على الأشعريّة في هذا البابِ في حُكمِهِم على مُخالِفِيهم في حُكمِ الاستثناءِ في الإيمان، وذلكَ أنّ الماتريديّة يمنَعون الاستثناءَ في الإيمان، وهو أَن يقول المسلم: "أنا مؤمنٌ إن شاءَ الله"[٢]، وذلكَ بناءً على قولِهم بأنّ الإيمانَ هو التَّصدِيق، وأنّه جزءٌ واحد لا يزيدُ ولا ينقص[٣]، فالاستثناءُ فيه يقتضي الشكَّ في وجودِه[٤].

فهذه المقالةُ أدّت بالماتريديّة إلى وَصفِ بعضِهم لمخالفِيهم بأنّهم شُكَّاك، ورَميِهم بالكُفر، ومِن ذلكَ قولُ أبي المعين النَّسفي محتَجًّا لمنع الاستثناء في الإيمان: «لأنّا أجمَعنا على أنّه إذا قال: "لا إله إلّا الله إن شاء الله تعالى"، أو قال: "أشهد أنّ محمّدًا رسولُ الله إن شاء الله"، أو قال: "آمنتُ بالملائكة والكتب والرُّسُل واليوم الآخر إن شاء الله تعالى"؛ يكونُ كافرًا. فكذلك إذا قال: "أنا

=

من تركيّا إبّان سقوطِ الدولةِ العثمانية، وتنقّل بين مصر والشام، ثمّ استقرّ في القاهرة. له تعليقات كثيرة على بعض المطبوعات في أيامه وله تآليف، منها: «تأنيب الخطيب»، و«الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار»، ونحو مئة مقالة جُمعت في كتاب «مقالات الكوثري». وهو شديد التعصُّبِ للأحنافِ والماتريدية، حتى حمله ذلك على التجنِّي والطعن في الأئمّة. ولد ونشأ في قريةٍ شرقيّ اسطنبول سنة ١٢٩٦هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ. ينظر: مقدمة مقالات الكوثري بقلم أحمد خيري (ص٥-٢٨)، والأعلام للزركلي (١٢٩/٦)، ومقدمة التنكيل للمعلمي (٨٣/١).

(١) ينظر: براءة أهل السنّة من الوقيعة في علماء الأمة للشيخ بكر أبو زيد (ص١٧، ٢٧)، والماتريدية للشمس السلفي الأفغاني (٣٤٠/١-٣٧٦)، وقد جمعا الكثيرَ من كلام الكوثري في تكفير أئمّة أهل السنّة وتضليلهم.

(٢) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص٤٨٦-٤٨٨)، وتبصرة الأدلة للنسفي (١٠٩٣/٢).

(٣) ينظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١٠٧٨/٢)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص١١٥-١١٨)، والمسامرة في شرح المسايرة لابن أبي شريف (٢١٦/٢-٢٢١).

(٤) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص٤٨٧).

مؤمنٌ إن شاء الله تعالى" يكونُ كافرًا؛ لأنّه شاكٌّ في إيمانه»[١].

وهذا الذي احتجّ به النَّسَفي ليسَ بلازم، فإنّ منعَ الاستثناءِ في أصلِ الإيمانِ لا يستلزِمُ منعَهُ في حقيقةِ الإيمانِ وكمالِه، وهذا عندَ مَن يقولُ بقولِ السَّلفِ في أنّ للإيمانِ أصلًا وكمالًا، وأنّه يزيدُ وينقص، كما دلّت عليه النُّصوص الكثيرة، ومِن ثمَّ فإنّ الاستثناءَ فيه يجوزُ باعتبارِ كماله لا باعتبارِ أصله[٢].

وجوه انحراف المتكلِّمين في هذا الباب:

يمكن تلخيص انحراف المتكلِّمين في هذا الباب بما يلي:

١. تكفيرُهم بالانحرافات غيرِ المُكفِّرة، وهذا من العُدوان والظلم والغلوّ. فإنّ كثيرًا ممّا كفَّروا به مخالفيهم إنّما هو بِدعةٌ لا يصلُ إلى درجة التّكفير، كتكفيرهم من قال إنّ الله جسمٌ من الكرّاميّة[٣]، وتكفيرهم من كفَّرهم من الفرق.

٢. تكفيرهم الفرقَ الأخرى التي قد تكونُ أقلّ بدعةً منهم، كتكفيرِ بعضِ نُفاة الصِّفاتِ لنُفاة القَدَر؛ فإنّ نفيَ الصفاتِ بدعةٌ أعظم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن البِدع المنكرة تكفير الطائفة غيرها من طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم... فإنّ هذا عظيم لوجهين: أحدهما: أنّ تلك الطائفةَ الأخرى قد لا يكونُ فيها من البِدعة أعظمَ ممّا في الطائِفة المكفِّرة لها، بل تكونُ بدعةُ المكفِّرةِ أغلظَ أو نحوَها أو دونَها. وهذا حالُ عامّة أهلِ البدع الذين يكفِّر بعضهم بعضًا؛ فإنّه إن قُدِّر أنّ المبتدع يَكْفُر، كَفَر هؤلاءِ وهؤلاء، وإن قُدِّر أنَّه لم يَكْفُر، لم يَكْفُر هؤلاءِ ولا هؤلاء. فكونُ إحدى الطائفتين تُكَفِّر

---

(١) بحر الكلام (ص١٥٤)، وينظر: إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٢٧٨/٢)، وزيادة الإيمان ونقصانُه وحكمُ الاستثناءِ فيه، أ. د. عبد الرزاق البدر (ص٥٢١-٥٣٢).

(٢) ينظر: الشريعة للآجري (٣٨٧/١-٣٩٣)، ومجموع الفتاوى (٤٣٨/٧- ٤٣٩)، وزيادة الإيمان ونقصانُه، أ. د. عبد الرزاق البدر (ص٤٥٩-٤٨٩).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٤٨/١، ٢٥٠).

الأُخرى ولا تُكَفِّر طائفتَها هو مِن الجهلِ والظلم، وهؤلاء من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، والثاني: أنَّه لو فُرض أنّ إحدى الطائفتَين مُختصَّة بالبِدعة لم يَكُن لأهلِ السُّنّة أن يكفِّروا كلَّ مَن قال قولًا أخطأ فيه؛ فإنّ الله سبحانه قال: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وثبت في الصحيح أنّ الله قال: «قد فعلت»[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ﴾[الأحزاب: ٥]»[(٢)].

٣. تكفيرُهم بما هو حقٌّ وإيمان، وذلكَ بتكفيرهم أهلَ الحقّ لمجرَّدِ قولِهم بما قاله الله ورسوله، ومخالفتِهم بدعةَ التعطيل التي تتضمّن تنقُّص صفاتِ الله، وتستلزِمُ اتّهام الرسول ﷺ بالتّقصير أو القصور في أداء الرسالة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِن شأنِ أهلِ البِدَع أنّهُم يبتَدِعُون أقوالًا يجعلُونها واجِبةً في الدِّين، بل يجعلُونها مِن الإيمانِ الّذي لا بُدّ منهُ، ويُكفّرُون من خالفهُم فيها ويستحلُّون دمهُ، كفعل الخوارج والجهميّة والرّافضة والمُعتزلة وغيرهم»[(٣)].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردّه على «أساس التقديس» للرازي: «... هؤلاء المتكلِّمُون في أصول الدين بغير كتاب الله وسنَّة رسوله... يوقِعُون بين الأمَّة العداوةَ والبغضاء بما لا أصلَ له، حتَّى قد يكفِّرون من خالفَهم، ويبيحُون قتلَهم وقتالَهم، كما يفعلُ أهلُ الأهواءِ من الخوارجِ والرَّافضة والجهميَّة والمعتزلة، كما فعله هذا المؤسِّس في كتابه هذا وأمثالِه، حيث كفَّر الذين خالفوه، وهُم أحقُّ بالإيمانِ بالله ورسولِه منه بدرجاتٍ لا تُحصى، ولا حولَ ولا قوّةَ إلَّا بالله. ولهذا كان التكفير لمن يُخالفهم من أهلِ السنّة والجماعة من شِعار المارقين، كما قالَ النبي ﷺ فيما استفاض عنه من الأحاديث الصحيحة في صفة الخوارج: "يحقِر أحدُكم صلاتَه مع صلاتهم، وصيامَه مع صيامهم، وقراءتَه مع قراءتهم، يقرؤون القرآنَ لا يُجاوز حناجرَهم، يمرُقون من الإسلام كما يمرُق السَّهمُ من

(١) رواه مسلم، كتاب الإيمان: باب بيان قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾، (رقم١٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٨٤).

(٣) منهاج السنّة (٥/ ٩٥)، وينظر: جامع المسائل لابن تيمية (٥/ ١٢٢).

الرميّة"[١]، وفي روايةٍ: "يقتلون أهلَ الإيمان ويدَعُون أهلَ الأوثان"[٢]، وهؤلاء الذين يدَّعون الإيمانَ لأنفسهم دونَ أهل السنّة والجماعة من المسلمين، كالخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة، لهم نصيبٌ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾[البقرة: ١١١ – ١١٢]، وبعضُهُم مع بعضٍ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[البقرة: ١١٣]»[٣].

بل إنَّ المتكلِّمين – بمسلكهم هذا – قد فاقوا الخوارج؛ لأنَّ الخوارجَ يكفِّرون بكبائر الذنوب، ومَنشأُ بدعتهم الخطأُ في فَهم نصوص الوعيد، وأمّا المتكلِّمون؛ فيكفِّرون باتباعِ النُّصوصِ والقولِ بمُقتضاها، ومنشأُ بدعتهم العقولُ المستورَدةُ عن الفلاسفة، لا الخطأُ في فهم النُّصوص.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مـن لي بشِـبْهِ خـوارجٍ قـد كفَّـروا ... بالـذَّنبِ تـأويلًا بـلا إحسـانِ
ولـهُم نصـوصٌ قصَّـروا في فهمِها ... فأُتوا مـن التَّقصيرِ في العرفانِ
وخُصـومُنا قـد كفَّرونـا بالـذي ... هُـو غايـةُ التوحِيـد والإيـمانِ

ثم قال:

سَلُّوا على سُنن الرسول وحزبه ... سيفَين: سيفَ يدٍ وسيفَ لسانِ
خرجُوا عليهم مثلَ ما خرجَ الأُلى ... مِـن قَـبلِهم بـالبَغي والعـدوانِ

---

(١) رواه البخاري كتاب فضائل القرآن: باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به، (رقم٥٠٥٨)، ومسلم، كتاب الزكاة: باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (رقم١٠٦٤)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء: باب قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُواْ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾، (رقم٣٣٤٤)، ومسلم، كتاب الزكاة: باب ذكر الخوارج وصفاتهم، (رقم١٠٦٤).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٤/٢٠٨-٢١٠).

والله ما كانَ الخوارجُ هكذا وهُمُ البُغاةُ أئمّةُ الطُّغيانِ
كفّرتمُ أصحابَ سنّته وهُم فُسّاقَ ملّته فمن يلحاني
إن قلتُ هُم خيرٌ وأهدى منكمُ والله ما الفِئَتان مُستويانِ
شَتّان بينَ مكفِّرٍ بالسُّنَّة الـ ـعُليا وبينَ مكفِّرِ العِصيانِ[١]

٤. تكفيرهُم من خالفَ مدلولاتِ العُقول، مع كونِها باطلةً بالعَقلِ والنّقل، ثمّ لو سُلِّمت دلالةُ العقلِ عليها؛ فإنّ التكفير بها باطِل؛ «وذلكَ أنّ ما لا يُعرَفُ إلّا بالعَقلِ لا يُعلَم أنّ مخالِفَه كافرٌ الكفرَ الشرعي؛ فإنّه ليسَ في الشَّرع أنّ من خالَف ما لا يُعلم إلّا بالعَقل يكفُر، وإنّما الكُفرُ يكون بتكذيبِ الرسولِ ﷺ فيما أخبرَ به، أو الامتناعِ عن متابعتَه مع العِلم بصدقِه»[٢].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تدبَّر هذا، رأى أهلَ البِدَع من النُّفاة يعتمدون على مثلِ هذا، فيبتدعون بدعًا بآرائهم ليس فيها كتابٌ ولا سنَّة، ثمّ يكفِّرون من خالفَهم فيما ابتدعُوه، وهذا حالُ من كفَّر الناس بما أثبتُوه من الأسماء والصِّفات التي يسمِّيها هو تركيبًا وتجسيمًا وإثباتًا لحُلول الصفاتِ والأعراضِ به، ونحوَ ذلك من الأقوال التي ابتدعتها الجهميَّة والمعتزلة، ثمّ كفَّروا مَن خالفهم فيها»[٣].

٥. تكفيرُ بعض المتكلِّمين من كفَّرهم بخصُوصه، فإنَّ هذا مِن فعلِ أهلِ الضَّلال والزَّيغ، وهو خِلافُ طريقةِ أهلِ السُّنّة والجماعَة أتباعِ الصّحابة والتّابعين.

يقول شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهلُ السُّنّة لا يبتدعُون قولًا ولا يُكفّرُون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مُخالِفًا لهُم مُكفِّرًا لهُم مُستحِلًّا لدمائهم، كما لم تُكفِّر الصّحابةُ الخوارج مع تكفيرِهم لعُثمان وعليٍّ ومن والاهُما، واستحلالِهم لدماء المُسلمين المُخالفين لهُم»[١].

---

(١) الكافية الشافية (ص١٢٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤٢).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٤٣).

(١) منهاج السنّة (٥/ ٩٥).

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من دعوى كلِّ فِرقةٍ أنّها الناجيةُ وتكفيرِها الأخرى بلا بُرهانٍ، فيما يلي:

١. حصرُهم الـهُدى والحقَّ في مقالـةِ فِرقَتِهم وحدَها، بمجرَّدِ الدّعوى، دونَ حجَّـةٍ صحيحةٍ وبرهانٍ ظاهر.

٢. اعتقادُهُم النَّجاةَ في الآخرةِ لفرقَتِهم دونَ غَيرِها من الفِرَق.

٣. حُكمُ كلِّ فِرقةٍ على الأُخرى بالضَّلالِ والكُفر واستحقاقِ العَذاب يوم القيامَة، وإهدارُهم القدرَ الذي لديهم مِن الحقِّ.

٤. حكمُهم على أهل الحقِّ بالكفر، مع أنّهم أَولى منهُم بالإيمان.

المبحث الثالث

الموافقةُ في التَّناقُضِ والاضطِراب

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى التَّناقُضَ والاضطِراب.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّناقُضِ والاضطِراب، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى التَّناقُضَ والاضطِراب

من آثار المناهج الذّميمة التي يُسلكها أهل الباطل، ما يَقَعُون فيه من التّناقض والاضطراب في الأقوال والأفعال، وقد ذمّهم الله تعالى على هذا الأمر، وبيَّن كيف كان ترتّبه على مناهجهم المنحرفة في ردّ وحيِه ورسالةِ أنبيائه.

والتناقُض هو أن يكون القَولان متنَافِيَين، بحيثُ يقتضي كلٌّ منهما نقضَ الآخر وإبطالَه[1]، ويقربُ منه الاضطراب، وهو افتعالٌ من الضَّرب، فمعناه التضَاربُ، أي الاختلافُ والتعارض[2].

والتّناقض الذي ذمّه اللهُ تعالى في كِتابه لهُ صُوَرٌ مختلفة، وكلُّها تدلّ على بطلان مناهج أصحابِها، وفسادِ طَريقتهم، وبيانُها بما يلي:

١- تناقض الأقوال بعضِها مع بعضٍ:

من تناقض أقوال الكافرين ما ذكره الله عن كفّار قريش من أنَّهم كانوا يقولون عن رسالة النبي ﷺ الأقاويلَ المختلفةِ المتناقضة، فقال جلّ شأنه موبِّخًا ومقرِّعًا لهم: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ۝١١﴾ [الذاريات: ٨ - ١١]، قال ابن زيدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ قال: «يتخرّصون، يقولون: هذا سِحرٌ، ويقولون: هذا أساطير، فبأيِّ قولهم يؤخذ؟! قتل الخرَّاصون، هذا الرجل لا بدّ له من أن يكون فيه أحدُ هؤلاء، فما لكم لا تأخذون أحدَ هؤلاء وقد رميتمُوه بأقاويلَ شتّى؟ فبأيّ هذا القول تأخذون؟! فهو قولٌ

---

(١) يُنظر: المصباح المنير للفيومي (٢/٦٢٢)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص١١٠)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (١/٥١٤).

(٢) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري (ص١٤٧)، والكليات للكفوي (ص١٣٧).

مختلِفٌ. قال: فذَكَر أنَّه تخرّصٌ منهم، ليس لهم بذلك عِلم»[(١)].

فتناقضهم فيما رموا به رسالة النبي ﷺ دليلٌ على فساد قولهم، لأنّه لا يمكن الجمع بين تلك الدعاوى والافتراءات، فإمّا أن يأخذوا بإحداها ويقيموا البرهان عليه، وإمّا أن يكونوا مبطلين.

ومن أمثلة تناقض أقوال المبطلين: إيمانُ أهل الكتاب وإقرارهم بما أُنزل إليهم، مَعَ كُفرهم بما أُنزل على محمدٍ ﷺ، مع ما بين الرسالتين من الاتفاق وتصديقِ كلٍّ واحدةٍ منهما للأخرى، كما قال الله تعالى عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، فبيّن الله تناقضهم؛ إذ كيف يُؤمنون بما أنزل عليهم، ويكفرون بنظيره المصدِّق له؟![(٢)].

وكذلك كلُّ ما يقَعُ مِن أهلِ البَاطل مِن إيمانٍ ببَعضٍ ما أنزل الله وكُفرٍ ببعضِه هو تناقضٌ واضطرابٌ منهم[(٣)]، فإنَّه لا فرق بين ما أنزله الله تعالى على نبيٍّ وما أنزله على آخر، ولا بينَ ما أنزله موافقًا لمراداتِ قومٍ وما أنزله مخالفًا لمراداتهم؛ لأنّ الجميعَ من عند الله، وبلّغه إلى الناس رسلُه، وجاءَ موافقًا للعقول والفِطَر السّليمة.

ومن تناقض أقوال المبطلين قولهُم بالقولِ وامتناعُهم مِن لازِمه، مثلُ زعم اليهود أنَّهم أولياءُ الله وخاصَّته، وأنّ لهم الدارَ الآخرةَ خالصةً من دون الناس، معَ حِرصِهم على الحياة الدنيا ورفضِهم تمنّيَ المَوت والدُّعاءَ على الكاذِب مِن الفَريقين بالهلاك، فرَفضُهم تمنّيَ المَوت يَنقُضُ دعواهُم تِلك.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٢١/٤٩٠-٤٩١).

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود (١/٢١٥)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٧٧).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٣/٢٠٠).

ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [البقرة: ٩٤ - ٩٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٧﴾ ﴾ [الجمعة: ٦ - ٧]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره لنبيِّه محمد ﷺ: قل يا محمد لليهود: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ سواكُم ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾، إن كُنتُم صادقين في قِيلكم: إنّكم أولياءُ لله من دون الناس؛ فإنّ الله لا يعذِّب أولياءه، بل يكرمهم ويُنَعِّمُهم، وإن كنتم محقِّين فيما تقُولون فتَمَنَّوا الموتَ لتستَريحُوا مِن كُرَب الدُّنيا وهُمومِها وغُمومها، وتصِيروا إلى روح الجنان ونعيمها بالموت»[(١)].

ومِن أوضَح صُور تناقُض أهلِ الشِّرك، ما جاءَ ذِكرُه كَثيرًا في كِتابِ الله، مِن كَونهم يُقرُّون ويعتَرفون بأنَّه لا خالقَ لهذا العالَمِ إلّا اللهُ وحدَه، وأنّه لا شَريك له في ذلك، ثمّ يمتَنعون من لازِم هذا الإقرار، وهُو الإقرارُ بإفرادِ الله تَعالى بالتألُّه والتعبّد، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ [العنكبوت: ٦١ - ٦٣].

قال ابن جرير الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذِكرُه: ولئن سألتَ يا محمد هؤلاء المشركين بالله: مَن خَلقَ السَّماواتِ والأرضَ فسوّاهُنّ، وسخَّر الشمسَ والقمر لِعباده، يجرِيان دائِبَين لمصالح خَلقِ الله، ليقولُنّ: الذي خَلقَ ذلكَ وفعلَه اللهُ، ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، يقول جلَّ ثناؤُه: فأنّى يُصرَفون عمَّن صنعَ ذلك فيَعدِلون عن إخلاص العبادة له؟»[(٢)].

وقال ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى مقرِّرًا أنَّه لا إله إلّا هو؛ لأنَّ المشركين -الذين يعبدون معه غيرَه -معترِفُون أنَّه المستقلُّ بخلقِ السَّماوات والأرضِ والشمسِ والقَمرِ، وتسخيرِ الليل والنهار،

---

(١) جامع البيان (٢٢/٦٣٥).

(٢) المصدر السابق (١٨/٤٣٨).

وأنّه الخالق الرازق لعباده، ومقدِّرُ آجالِهم واختلافِها واختلافِ أرزاقهم، ففاوَتَ بينهم، فمنهُم الغنيُّ والفقير، وهو العَليمُ بما يُصلح كُلًّا منهُم، ومَن يستحقُّ الغِنَى ممن يستحقُّ الفَقر، فذكرَ أنَّه المستبِدُّ بخلق الأشياء المتفرِّد بتدبيرها، فإذا كان الأمرُ كذلك فلِمَ يُعبَد غيرُه؟ ولم يُتوكَّلُ على غيرِه؟ فكما أنَّه الواحدُ في مُلكِه فليكُن الواحِدَ في عبادته، وكثيرًا ما يقرِّر تعالى مقامَ الإلهيَّة بالاعترافِ بتوحيدِ الرُّبوبية»[١].

وقد عجِبَ الله جلّ وعلا من تناقُض هؤلاءِ المشركين، إذْ أقرُّوا له بوحدانيّة ربوبيّته، وأنكروا وحدانيَّة إلهيته، فقال: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾، والمرادُ التعجُّبُ من إشراكِهم في عبادتِه سبحانَه مع إقرارِهم بأنّه تعالى خالقُهم[٢].

٢- تناقُض الأفعال بعضِها مع بعض:

مِن تناقض أهل الباطلِ قيامُهم بعَملٍ من الأعمالِ على الوجهِ الذي يوافق أهواءَهم، مع قيامهم بنقيض ذلك العمل إذا خالف أهواءهم، فمِن ذلك فعلُ المطفِّفين الذين توعَّدَهُم اللهُ بالعَذاب، فقالَ جلّ وعلا: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾﴾ [المطففين: ١ - ٦].

فهؤلاء المطفِّفون الباخِسُون حقوقَ الناسِ في الكَيل والوَزنِ واقِعون في التّناقض بسببِ أهوائهم وشَهَواتهم؛ فإنَّهم إذا أخذوا بالكَيلِ من الناس يأخُذون حقوقهم تامَّةً وافية، وإذا كالوا أو وزنوا لهم يُنقِصون الكيلَ والوزن[٣].

وليس ذمّ التطفيف محصورًا في البيعِ والشراء، وإن كانَت الآية واردةً لهذا السبب، بل الأمر كما

(١) تفسير القرآن العظيم (١٠/٥٢٨).

(٢) ينظر: روح المعاني للآلوسي (٢٤/٤٣٥).

(٣) ينظر: الوجيز للواحدي (١/١١٨٢).

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقال: لكلِّ شيءٍ وفاءٌ وتطفيف»(١).

ومن تناقُض الأفعال: مَا وقع من يهود المدينة من أنَّهم كانوا يُحالِفون الأوسَ والخزرَج، فبَنُو قينُقاع وبنو النَّضير حلفاءُ الخزرج، وبنو قُريظةَ حلفاءُ الأوس، فإذا نشبت الحربُ بين الأَوسِ والخزرج؛ قاتلَ كلُّ فريقٍ من اليهود مع حليفِه، فقد يقتلُ اليهوديُّ يهوديًّا آخرَ من فريقِ أعدائِه، معَ حُرمةِ ذلكَ عليهِم في دينِهم، وقد ينهَبون أموالَهم ويُخرجونهم من ديارهم، ثمّ إذا وضعَت الحربُ أوزارها، افتَدوا الأسارى اليهودَ المحالِفين لأعدائِهم من حُلفائِهم من العَرَب؛ عمَلًا بحُكم التوراة(٢)، وهذا من تناقُض أفعالِهم. قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[البقرة: ٨٥]، وحيثُ إنَّ الإيمانَ والكُفرَ يقعان في الأَعمال كما يقعان في الأقوال والاعتقادات، فقد ذكرَ سبحانه أنَّ ذلك من إيمانهم ببعضِ الكتاب وكُفرهم ببعضِه، وأنكرَ عَليهم هذا التناقُض، فقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

٣- تناقض الأقوال مع الأفعال:

من صُوَر تناقض أهل الباطل التي كثر حديث القرآن عنها، تناقضُ أقوالِهم مع أفعالِهم؛ فإنّهم يدَّعون الدعاوَى ويعملون بخلافِها، وقد ذكَر الله هذا التناقض عن طوائفَ من أهل الزيغ والضَّلال، فأهلُ الكتاب -لا سيّما اليهود- كانوا يدّعون الإيمانَ ولا يعمَلون بمقتضاه، كما قال تعالى عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾ وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٩٢﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ

(١) الموطأ (٢/١٧).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٤٧٦).

ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ وَٱسۡمَعُواْۖ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ قُلۡ بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٩٣﴾ [البقرة: ٩١ – ٩٣].

قال ابنُ سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: أنتم تدَّعون الإيمانَ وتتمدَّحون بالدينِ الحقِّ، وأنتم قَتَلتُم أنبياء الله، واتخذتم العجل إلهًا من دون الله لـمّا غاب عنكم موسى نبيُّ الله، ولم تقبلوا أوامره ونواهيه إلّا بعد التهديد ورفعِ الطور فوقكم! فالتزمتُم بالقول، ونقضتُم بالفعل، فما هذا الإيمان الذي ادّعيتم؟ وما هذا الدين؟ فإن كان هذا إيمانًا على زعمكم، فبئس الإيمان الداعي صاحبَه إلى الطغيانِ والكفرِ برسلِ الله وكثرةِ العصيان، وقد عُهد أنّ الإيمان الصحيح يأمرُ صاحبَه بكلِّ خيرٍ وينهاه عن كل شرٍّ، فوضحَ بهذا كذبُهم وتبيَّن تناقضُهم»(١).

ومن تناقضهم ما ذكره الله تعالى عنهم بقوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ تَوَلَّوۡاْ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فهؤلاء الملأ من بني إسرائيل زعموا أنّهم يريدون القتال مع ملكٍ يُبعث لهم، فلمّا أعطوا ما أرادوا تولّى أكثرهم، وكذّب فِعلُهم قولَهم.

وكذلك وبّخهم سبحانه وتعالى وأنكر عليهم أمرَهم الناس بالبرّ ونسيانَهم أنفسهم، وجعل هذا التناقض منهم دليلًا على عدمِ العقل، فقال: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أنّ العقل يحثُّ صاحبَه أن يكون أولَ فاعلٍ لما يُأمر به، وأولَ تاركٍ لما يُنهى عنه، فمَن أَمَر غيرَه بالخير ولم يفعله، أو نهاهُ عن الشرِّ فلم يترُكه، دلّ على عدمِ عقلِه وجهلِه، خصوصًا إذا كان عالمًا بذلك قد قامت عليه الحجة»(٢).

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٧٨/١).

(٢) المصدر السابق (٦٠/١).

ومن أكثر من يقع في هذا التناقض المنافقون، لأن حقيقة نفاقِهم هي مناقضةُ بواطنهم لظواهرهم، ومخالفةَ حقائقِهم لدعاواهم، وحيث إنّ بواطنهم فاسدةٌ فإنّ مقتضاها لا بدّ أن يظهر على أفعالِهم فيفتضحون، وتكذّب تلك الأفعالُ دعاواهم المزخرفة.

ويبيِّن ذلك أنّ المنافقين يدّعون الإيمان والطاعة ثمّ يتولّون ويخالفون، كما قال الله تعالى عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧]، وقال جلّ وعلا: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ۖ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٥٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾﴾ [العنكبوت: ١٠ – ١١]، وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٥ – ٧٧]، وقال مبيِّنًا كذب دعواهم حين تعذّروا بالأعذار لترك الجهاد: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦].

وقد نهى الله عباده المؤمنين عن الوقوع في هذا التناقض، بأن تخالف أقوالهم أفعالَهم، وأخبر عن مَقْتِه وبُغضه لهذا الأمر، فقال جلّ شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف: ٢ – ٣].

وتبرّأ أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام من هذا التناقض الذميم، فمن ذلك قول شعيبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لقومه: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]، قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«يقول: لم أكن لأنهاكم عن أمرٍ أركَبه أو آتيه»[١]، وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: وما أريد أن أنهاكم عن أمر ثمّ أفعل خلافه، بل لا أفعل إلّا بما آمركم به، ولا أنتهي إلّا عما أنهاكم عنه»[٢].

- **سببُ تناقضِ أهل الباطل:**

سببُ وقوعِ أهل الباطل في التناقض هو انحرافهم عن المنهج الرباني، بإعراضهم عن الوحي، ومخالفتِهم أمر الله تعالى، وردِّهم ما لم يوافق هواهم منه، فكلّ من ردّ الحقّ ولم يقبله لا بدّ أن يتناقض؛ لأنّ الحقّ يسير على نظامٍ مطّرد، ويجري على سَنن متَّسق، فمن ردّ شيئًا منه، اضطرب ذلك النظام واختلّ، وناقَض بعضُه بعضًا، وقد دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ فَهُمۡ فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]، فجاء عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا أنَّه قال: «﴿فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ﴾: في قولٍ مختَلِف»، وعن سعيد بن جبير ومجاهدٍ وقتادة: «مُلتَبِس»، وعن ابن زيد أنّ المريج: «المختلِط»[٣]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه العبارات وإن اختلفت ألفاظُها فهي في المعنى متقاربات»[٤]. فدلّت الآية على أنّ سببَ اختلاطِ أمرِهم واختلافِ أقوالهم تكذيبُهم بالحقّ لـمّا جاءهم، كما جاء عن معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: تلا قتادة ﴿فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ﴾ قال: «من تَرَكَ الحقَّ مَرِجَ عليه رأيُه، والتبسَ عليه دينُه»[٥]. وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنّ مَن ردَّ الحقّ مرِج عليه أمرُه واختلط عليه والتبس عليه وجهُ الصّواب فلم يدرِ أينَ يذهب، كما قال تعالى: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ فَهُمۡ فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]»[٦].

ومن أسباب تناقض الأقوال واضطرابها أيضًا أن يُبنى الكلام على غير دليلٍ، وإنّما على الخَرص

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٥٤٩/١٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٠٧٤/٦، رقم١١١٤٦).

(٢) جامع البيان (٥٤٩/١٢).

(٣) روى جميعَها الطبري في جامع البيان (٤٠٦/٢١-٤٠٨).

(٤) جامع البيان (٤٠٨/٢١)، وانظر: الكشف والبيان للثعلبي (٩٤/٩).

(٥) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢٣٦/٢)، وذكره الثعلبي في الكشف والبيان (٩٤/٩).

(٦) إعلام الموقعين (٥٥٧/٣).

والظنّ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ۝١١﴾ [الذاريات: ٨ – ١١]، فتخرُّصهم الأقاويلَ في النبيِّ ﷺ بلا علمٍ آلَ بهم إلى أن كانَ قولُهم مختلِفًا متعارضًا(١).

وهذا السبب يرجع إلى السبب السابق؛ فإنّما يتَّبع الخرصَ والظنَّ من ردَّ الحقّ وتركَ ما جاءه من اليقين، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات: ٨ – ٩]: «فالقولُ المختلِف أقوالُهم في القرآنِ وفي النبيّ، وهو خرصٌ كلُّه؛ فإنّهم لما كذّبوا بالحقِّ اختلفَت مذاهبُهم وآراؤُهم وطرائقُهم وأقوالُهم فإنّ الحقَّ شيءٌ واحدٌ وطريقٌ مستقيم، فمن خالفَه اختلفَت به الطرقُ والمذاهب، كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥]، أي مختلط ملتبس، وفي ضمن هذا الجواب أنكم في أقوال باطلة متناقضة يكذِّب بعضها بعضًا»(٢).

- **مقتضى تناقض أهل الباطل:**

إذا عُلمَ سببُ التناقض ومقتضِيه عُلمَ أنّ لازمَه ومقتضاه فسادُ المنهج، وبطلانُ أحد النقيضَين أو كِليهِما؛ وذلك لأنَّ الحقّ متَّفِقٌ غير مفترق، ومتعاضِدٌ غيرُ متعارض، كما وصفَ الله تعالى كتابه بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ – ٢]. أي: لم يجعل فيه اختلافًا وتناقضًا(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، أي تفاوُتًا وتناقضًا كثيرًا(٤)، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أفلا يتدبَّر المبيِّتون غيرَ

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢١/٤٩٠-٤٩١).

(٢) التبيان في أيمان القرآن (ص٤٣٧).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/١٤١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٢٦٧)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٥/٥٦٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣/٢٠٠).

(٤) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٣/٣٥٠)، والوجيز للواحدي (١/٢٧٨).

الذي تقول لهم -يا محمدُ- كتابَ الله؟ فيعلَموا حُجّةَ اللهِ عليهم في طاعتِكَ واتِّباع أمرِك، وأنَّ الذي أتيتَهم به من التنزيل من عند ربهم؛ لاتِّساقِ معانيه وائتلافِ أحكامِه وتأييدِ بعضِه بعضًا بالتصديق، وشهادةِ بعضِه لبعضٍ بالتحقيق؛ فإنّ ذلكَ لو كانَ من عندِ غيرِ الله لاختلفَت أحكامُه، وتناقضَت معانيهِ، وأبانَ بعضُه عن فسادِ بعضٍ»[1]. ثمّ روى عن قتادةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال: «أي: قولُ اللهِ لا يُختَلَفُ فيه، وهو حَقٌّ ليسَ فيه باطل، وإنَّ قول الناس يختلِف»[2].

---

(١) جامع البيان (٧/٢٥١).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٧/٢٥١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/١٠١٣، رقم٥٦٧٩).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّناقُضِ والاضطِراب، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

من آثار المنهج الذي سلكه المتكلِّمون في التّلقي والاستدلال ما وقعوا فيه من التّناقض والاضطراب، حتى صار سمةً واضحةً في علم الكلام، ومن أعظم أدلّة بطلانه وفسادِه.

يقول أبو سليمان الخطّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ محذِرًا من المتكلّمين: «فلا تشتغِل -رحمكَ الله- بكلامهم، ولا تغترَّ بكثرة مقالاتهم؛ فإنّها سريعةُ التهافُت، كثيرةُ التّناقض»[1].

وسببُ كثرة تناقض مقالاتهم في الأساس هو تركُهم الحقَّ الذي دلَّت عليه النصوصُ في الأبوابِ التي خالفُوا الحقَّ فيها، واعتمادُهم على طريقةِ الكلامِ المبتدَع التي عارضُوا بها النُّصوص.

وقد بيّن الله تعالى أنّ كونَ الكلام من عند غيره سبحانه يقتَضِي كثرةَ الاختلافِ الدالِّ على البطلان، فقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وإذا كانَ الأمرُ كذلك في الكلام الذي من عند غيرِ الله، فلأَن يكونَ الكلامُ المعارِضُ لِما جاء من عند الله -كما هو حالُ علمِ الكلام- مقتضِيًا كثرةَ الاختلافِ أولى وأحرى.

وحيثُ إنَّ هذا هو سَببُ وقوع المتكلِّمين في التناقُض؛ فإنَّ مقدارَ تناقُضِهم كانَ بقَدرِ تركِهم للحقِّ، ومعارضَتِهم إيّاه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما مِن طائفةٍ فيها نوعٌ يسيرٌ من مخالفةِ السنّة المحضَةِ والحديثِ إلّا ويُوجَد في كلامِها من التّناقُضِ بحسَبِ ذلك، وأعظمهُم تناقُضًا أبعدهُم عن السنّة،

(١) صون المنطق والكلام للسيوطي (ص١٤٥).

كالفلاسِفَة، ثمّ المعتزِلةِ والرَّافِضَة»[١].

ومن الأسبابِ الظاهرةِ لتناقُض المتكلِّمين أنّهم بعد أن عارضوا النصوصَ وناقَضُوها، سعَوا في التّلفيقِ بينَها وبين مُنتَجاتهم الكلامية، فأرادوا الجمعَ بينَ النقيضَين: الحقِّ والباطل[٢]، والحقُّ هو ما جاءَ به القُرآن من الإيمانِ بالله جلّ وعلا وأسمائِه وصفاتِه وعلوِّه على خلقِه وتكليمِه لمن شاءَ منهُم متى شاءَ كيف شاء، وفعله ورحمتِه وإرادته، ومحبتِه وبغضه، ورضاهُ وغضبِه، وتقديره لأفعالِ عباده وخلقِه لها، والتسليمُ للنُّصوصِ الواردة في جميع ذلك، والباطِلُ هو ما أدّى إليه البحثُ الكَلاميّ من نفي كثيرٍ من ذلك أو أكثرِه، ممّا هو مأخوذٌ في أصله من طريقة الفلاسفة الملحدين، الذين ﴿ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

والأمثلةُ والشواهد على تناقُض المُتكلِّمين كثيرةٌ جدًّا، لذا سيقتصر هذا المطلب على بعض تلك الأمثلة بما يكفي للإشارة إلى مقدار التناقض الذي وقعوا فيه.

فمن أوضح صور التناقض عند المتكلِّمين عمومًا؛ تناقضهم واضطرابهم في التفريق بين ما يُثبتونه حقًّا على ظاهره ممّا دلَّت عليه النُّصوص، وبينَ ما يَنفُونه ويتأوَّلونَ النصوص التي دلّت عليه، فالمتكلِّمونَ عُمومًا يُثبتون ما دلّت عليه نصوصُ الشرائع والأحكام من الحلال والحرام، ويثبتون النصوص التي دلّت على إثبات المعاد على ظاهرها، ويردُّون على من تأوّلَ شيئًا من ذلك ونفاه من الفلاسفة والباطنية، ثمّ إذا جاؤوا إلى نصوص الأسماء والصفات، وجدنا الجهمية تنفي ذلك كلَّه، ولا تثبت منه شيئًا لله جلّ وعلا، وإذا سُئلوا عن الفارق بين ما أثبتوا وبين ما نفَوا لم يكن لديهم ضابط صحيحٌ لذلك التفريق، مع أنّهم يلزمهم إذ أثبتوا الشرائع والمعاد واحتجّوا على ثبوتها بورود النصوص بها، وردّوا على منكريها بحُججٍ صحيحة: أن يقولوا مثلَ ذلك في أسماء الله وصفاته؛ لأنّ الذي أخبر بها هو الذي أخبر بتلك، وكلٌّ من عند الله. فالتفريق بينهما تناقض.

---

(١) منهاج السنّة النبوية (٢/٢٢٩).

(٢) ينظر: شرح حديث النزول لابن تيمية (ص٣١٩).

وكذلك المعتزلة يثبتون جميع ذلك، ويثبتون أسماء الله تعالى، ثمّ ينفون جميع الصفات سواءً ما تضّمنته تلك الأسماء، أو غيرها ممّا جاء في الكتاب والسنّة، مع أن باب الأسماء والصفات واحدٌ مطَّرد، وقد تناقضوا من عدّة جهاتٍ، منها:

١. أنَّهم أثبتوا الأسماء ونفوا ما تضمّنته من الصفات، مع أنّ الاسم المشتقَّ من معنىً يستلزم تَحقُّقَ ذلك المعنى فيه؛ فإنّما يسمّى عليمًا من قام به العلم، ويسمّى حيًّا من قامت به الحياة، وهكذا. ونفيُ اللّازم مع إثبات الملزوم تناقض. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمقصودُ هنا أنّ المعتزلة لـمّا رأَوا الجهمية قد نفَوا أسماء الله الحسنى، استعظموا ذلك وأقرُّوا بالأسماء. ولما رأوا هذه الطريق[1] توجِب نفيَ الصِّفات نفوا الصفات؛ فصاروا متناقضين؛ فإنّ إثبات حيٍّ عليمٍ قديرٍ سميعٍ بصيرٍ، بلا حياةٍ ولا علمٍ ولا قدرةٍ ولا حكمةٍ ولا سمعٍ ولا بصر: مكابرةٌ للعقل؛ كإثبات مصلٍّ بلا صلاة، وصائمٍ بلا صيام، وقائمٍ بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة؛ كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها»[2].

٢. أنَّهم إنّما فرّوا من إثبات الصفات خشيةَ التجسيم؛ لأنَّهم رأَوا الصِّفات في الشَّاهِد لا تقُوم إلّا بجِسمٍ، مع أنَّ حال الأسماءِ كذلك؛ فإنّه لا يوجد في الشاهد من يسمّى بهذه الأسماء إلّا وهو جِسم، ولذا خاطبهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلًا: «لا فرقَ بين إثباتِ الأسماء وبين إثباتِ الصفات؛ فإنّك إن قلتَ: إثباتُ الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا؛ لأنّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلّا ما هو جسم. قيل لك: ولا تجد في الشاهِد ما هو مسمّىً بأنّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ إلّا ما هو جِسم، فإن نفيتَ ما نفيتَ لكونِك لم تجِده في الشاهد إلّا لجسمٍ، فانفِ الأسماءَ بل وكلَّ شيءٍ لأنك لا تجده في الشاهد إلّا لجِسم»[3].

وأمّا تناقض المتكلِّمين المثبتين لبعض الصفات من الأشاعرة والماتريديّة فإنّ تناقضَهم ظاهرٌ

---

(١) يعني: إثبات وجود الله بدليل الأعراض وحدوث الأجسام.

(٢) النبوات (١/ ٢٦٥).

(٣) التدمرية (ص٣٥).

أيضًا بين ما أثبتوه وما نفَوه، فمتأخِّرو الأشاعرة الذين أثبتوا سبعَ صفاتٍ، هي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام[١]، نفَوا ما سِوى ذلك من النُّصوص بدعوى معارضَتِها للعَقل واستلزامها التشبيه، مع أن جميع الصفات جاءت من مصدرٍ واحدٍ هو الوحي، وما يصدق على بعضها يصدق على بعضها الآخر. وإذا طولبَ هؤلاء بالفَرق بين ما أثبتُوه وما نفوه لم يوجد لديهم فارق صحيحٌ يفصل بين الحُكمَين.

ولذا كان من القواعد التي ردّ بها أهل السنّة على تناقض المتكلِّمين في هذا الباب أن قالوا لهم: "القول في بعض الصفات كالقول في بعضٍ"[٢]، وهذه القاعدة تكشف تناقضهم من جهتين: من جهة ما نفوه من الأسماء والصفات، ومن جهة ما تأوَّلوا إليه النصوص ممّا لا ينافي العقل عندهم.

فإذا قالوا مثلًا: إنّ ما ورد من النصوص في إثبات صفة الإرادة يجب أن يُثبت على حقيقته وظاهره ولا يُتأوّل؛ لموافقته للعقل، وأمّا ما ورد في إثبات الرحمة فيجب أن يُنفى ظاهره؛ لأن حقيقة الرحمةَ رقّة القلب، فلا تليق بالله، فيجب أن يُتأوّل، فيقال إنّ المراد: إرادته للإثابة أو الإنعام، أو ما يخلقه من الثواب أو النِّعَم.

فهم في هذا المثال تناقضوا من جهتين:

الجهة الأولى: نفيُهم للرحمة وإثباتهم للإرادة؛ فإنَّهم أقرُّوا بصفةِ الإرادة لفهمِهم أنّها إرادةٌ تليق باللهِ لا تُماثِل إرادةَ المخلوق؛ فلا يقتضِي إثباتُها تشبيهًا، وقد لزمهم أن يقولوا في صفة الرحمة مثل ذلك، وهو أنّها رحمةٌ تليق بالله تعالى لا تماثل رحمة المخلوق، فلا يقتضي إثباتُها تشبيهًا، وتفريقُهم بين الأمرين تناقض.

فإن فرَّقوا بأن إثبات الرحمةِ لا بدّ أن يقتضي التشبيه؛ لأنّ الرحمة رقّةُ القلب، قيل لهم: فِلِمَ لم

---

(١) ينظر: شرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي (١١٢-١٣١).

(٢) ينظر استعمال بعض أئمة السنّة لهذه القاعدة في التوحيد لابن خزيمة (١/ ٦٤)، والتمهيد لابن عبد البر (١٤٣/٧).

تقولوا في الإرادة: إنَّها تقتضي التشبيه لأنّها ميلُ القلب؟

فإن قالوا: ميلُ القلب هو إرادة المخلوق، لا إرادة الخالق. قيل لهم: ورقّة القلب أيضًا رحمةُ المخلوق، لا رحمة الخالق.

وإن فرّقوا بأن دليل العقل قد دلّ على الإرادة ولم يدلّ على الرحمة، أُجِيبوا بجوابين:

أولهما: منعُ هذه الدعوى؛ فإنّ العقل كما دلّ على إثبات الإرادة صفةً لله، قد دلّ دلالة واضحةً على إثبات رحمته سبحانه وتعالى، فإنّ آثار رحمته سبحانه كثيرةٌ ومتنوعة، كما نبّه القرآن الكريم على ذلك في مواضع، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [القصص: ٧٣]، وقولِه: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الروم: ٥٠].

وثانيهما: أنَّه على فرض التسليم بعدم دلالة العقل على صفة الرحمة، فإن عدم دلالته عليها لا يقتضي نفيَها، لجواز أن يدلّ غير العقل عليها، وقد دلّ عليها السّمع، فيلزم إثباتها.

وكلُّ ما يذكرونه في التفريق بين الإرادة والرحمة فارقٌ باطل، وإنّما فرّقوا في الحقيقة بمجرّد الخرص والظنّ، وهو ما أوقعهم في التناقض؛ ولذلك نجد أبا حامد الغزالي بعد أن اعترف بعدم ظهور ضابطٍ يضبط حدّ التأويل، ويمنع المعتزلة من تأويل جميع نصوص الصفات والرؤية وغيرها، ويمنع الفلاسفة من تأويل نصوص المعاد، نجد الأمر قد استغلق عليه حتى فرّ إلى ضبطه بالكشف، فزعَم أنّ الحدّ في ذلك «دقيقٌ غامضٌ لا يطَّلع عليه إلّا الموفَّقون الذين يُدركون الأمور بنورٍ إلٰهي لا بالسماع، ثمّ إذا انكشفت لهم أسرارُ الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السَّمع والألفاظِ الواردة، فما وافق ما شاهدُوه بنورِ اليقين قرَّروه وما خالفَ أولوه، فأمَّا من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرَّد فلا يستقرُّ له فيها قدم ولا يتعيَّن له موقِف»(١).

وكلام الغزالي في أنَّ الاعتمادَ على النُّصوصِ السَّمعيَّة التي هي الكتابُ والسُّنّة لا يؤدِّي إلى

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٨٠).

استقرارِ القَدَم في هذا البابِ ظاهرُ البطلان، بل أهلُ الإيمان تطمئنُّ قلوبهم بكتاب الله، ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ:٦].

وأيضًا فإنّ إحالةَ الغزاليِّ الأمرَ إلى الكَشف الصوفي يزيدُ الأمر اضطرابًا في الحقيقة، فما الذي يضبط هذا الكشف؟ وكيفَ يُكشف عن صدق هذا الكشف وحقيقة دَعوى من ادّعاه؟ وما الذي يمنع المعتزليَّ والفيلسوفَ من تصحيحِ دعواهُما بمثل ذلك؟!

أمّا **الجهة الثانية** لتناقضهم في المثال السابق: فإنّ ما أوّلوا إليه صفة الرحمة من كونها إرادة الثواب أو ما يخلقه من الثواب، يقال فيه ما يقال في الرحمة التي نفوها.

فإن أولوها بإرادة الثواب، قيل لهم: يلزمكم في إثبات تلك الإرادة نظير ما فررتم منه في إثبات الرحمة، وتفريقكم بين الأمرين تناقض.

وإن أوّلوها بالثواب المخلوق، قيل لهم: إنّما يَخلُق من قام به فِعلُ الخَلق، والفِعل في الشاهد لا يقوم إلّا بحادثٍ مخلوق، فإن أقررتم بذلك وقعتم في التشبيه الذي فررتم منه، وإن قلتم إنَّ فعلَ الله يليق به وهو خلاف فعل العبد، فكذلك صفة الرحمة، والتفريق بينهما تناقض(١).

فهذا يبيِّن مدى تناقض أهل الكلام في باب الأسماء والصفات، ولو أنَّهم آمنوا بالنصوص وسلّموا عقولهم لها، لقالوا في جميع الأسماء والصفات قولًا واحدًا مطَّردًا، ولم يقعوا في قولٍ مختلِفٍ متناقض.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المخالفون للكتاب والسنّة وسلفِ الأمّة من المتأوِّلين لهذا الباب ﴿ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ ﴾ [ق: ٥]؛ فإنّ من يُنكر الرُّؤية، يزعم أنّ العقلَ يُحيلها، وأنّه مضطرٌّ فيها إلى التأويل، ومن

---

(١) ينظر لما سبق: التدمرية لابن تيمية (ص٣١-٣٥، ٤٥-٤٩)، وينظر أيضًا: التسعينية (٩٤٤/٣-٩٤٦)، وشرح الأصبهانية (ص٣٤-٣٨)، ودرء التعارض (١٢٨/١، ٣٤٣/٥-٣٤٥)، ومجموع الفتاوى (٢٩٩/١٣-٣٠٤)، جميعها لابن تيمية، والصواعق المرسلة (٢٢٠/١-٢٣٧)، والكافية الشافية (ص١١٨-١٢٤) كلاهما لابن القيم.

يُحيل أنّ لله علماً وقدرة، وأن يكون كلامُه غيرَ مخلوق ونحوَ ذلك، يقول: إنّ العقل أحالَ ذلك، فاضطرّ إلى التأويل... ومن زعم أنّ الله ليس فوق العرش، يزعم أنّ العقل أحالَ ذلك، وأنّه مضطرٌّ إلى التأويل. ويكفيك دليلًا على فسادِ قول هؤلاء أنْ ليسَ لواحدٍ منهم قاعدةٌ مستمرَّةٌ فيما يُحيله العقل، بل منهم من يزعم أنّ العقلَ جوّز أو أوجَبَ ما يدّعي الآخرُ أنّ العقل أحالَه. فيا ليت شِعري بأيِّ عقلٍ يُوزن الكتابُ والسنّة، فرضِيَ اللهُ عن الإمام مالك بن أنسٍ حيثُ قال: "أوَكلَّما جاءَنا رجلٌ أجدلُ من رجلٍ تركنا ما جاء به جبريلُ إلى محمَّدٍ ﷺ لجدَلِ هؤلاء؟!"[(١)]»[(٢)].

وقد وقع كلُّ فريقٍ بخصوصه من المعتزلة والأشاعرة في تناقضاتٍ أخرى كثيرةٍ، من أظهرها ما يلي:

أولاً: من أبرز تناقضات المعتزلة:

١. المعتزلة يثبتون الربّ جلّ وعلا موجودًا واجبَ الوجود قائمًا بنفسه لا تقوم به صفة[(٣)]، وهذا من التناقض؛ فإنّ كلَّ موجودٍ قائم بنفسه لا بدّ له من صفة، أمّا إثبات ذاتٍ مجرّدةٍ عن كلِّ صفةٍ فأمرٌ لا يُعقل وجوده إلّا في الأذهان، وأمّا إثباته في الخارج قائمًا بنفسه مع تجرُّده عن كلِّ صفةٍ فهو تناقض[(٤)].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نفاةِ الصفات لما أثبتوا واحدًا لا يتصفُ بشيءٍ من الصفات كانوا عند أئمة العلم الذين يعرفون حقيقة قولِهم إنّما توحيدُهم تعطيلٌ مستلزمٌ لنفي الخالق، وإن كانوا قد أثبتوه فهم متناقضون، جمعُوا بين ما يستلزم نفيَه وما يستلزم

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١/٣٥٦-٣٥٧، رقم٥٨٨)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/٢٣٦، رقم٢٩٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/٣٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٢/٣٨٦، رقم٨١٣١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٢٢، رقم١)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٥/٦٨، رقم٨٥٥).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٧١-٢٧٢).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص١٨٠، ١٩٩-٢٠١)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (١٦٤-١٦٧).

(٤) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٤/٨٠).

إثباتَه»[١].

٢. المعتزلة البصريون يثبتون إرادةً لله تعالى، لكن لا على أنّها صفة، بل يقولون إنَّها إرادةٌ حادثة، وإنَّها تحدثُ لا في محلّ، بلا إرادة[٢]. فهذا القول من تناقضاتهم الواضحة، وبيان تناقضه من وجهين:

أ- أنَّه من المعلوم قطعًا أنَّ كلَّ صفةٍ لا بدّ لها من محلٍّ تقومُ به، والإرادةُ من ذلِك، فإثباتُ الإرادةِ ونفيُ المحلِّ الذي تقومُ به تناقُض.

ب- أنَّ حُدوثَ هذه الإرادةِ عندهم يعني أنّها مخلوقة، ومعلومٌ أنَّه لا يمكن حدوثُ حادِثٍ إلّا بإرادةِ مُحدِثِه له، وهم يمنعون وقوعها بإرادةِ الله منعًا للدَّور، فيكونُ قولهُم بحدوثِها مع نفيِ كونها مرادةً لله تناقُضًا[٣]، ولذلك اعترف بهذا التناقض بعض متأخِّريهم[٤].

٣. يثبت المعتزلة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى؛ لأنَّ مَن فعلَ لغيرِ حِكمةٍ كان سفيهًا، ولا شكّ في أن هذا إنَّما يُعلم فيمَن فعل لغير حكمةٍ تعود إليه، وهم يزعمون أنّ البارئ فَعلَ لا لحكمةٍ تعود إليه، وإنّما تعود حكمتُه لنفعِ غيره[٥]، فإن كان من فعلَ لا لحكمةٍ تعود إليه سفيهًا لزمهم إثبات السفه، وإن نفوا عنه السفه تناقضوا[٦].

٤. يسلُكُ المعتزلة مَسلكًا متناقِضًا تجاهَ الآياتِ الدالّةِ على عُموم خَلق اللهِ للأشياء، كقَوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[الزمر: ٦٢]، فإنّهم يُدخلون في مَدلول الآيةِ كلامَ الله تعالى الذي هو صفةٌ

(١) منهاج السنّة النبوية (١٤٣/٢).

(٢) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣،١٤٨/٢/٦)، وشرح الأصول الخمسة (ص٤٤٠،٤٥٠، ٤٥٤).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٩٠/٢، ١٠٨/٨)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠٠-٣٠١)، ومنهاج السنّة النبوية (٢٣٨/٣) جميعها لابن تيمية.

(٤) ينظر: الكامل في الاستقصاء للنجراني (ص٢٨٥-٢٨٦).

(٥) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣٤/١/٦، ٤٨).

(٦) ينظر: منهاج السنّة النبوية (٣/ ١٩٤-١٩٥).

من صفاته؛ ليستدلُّوا بذلك على خلق القرآن، ثمّ يُخرجون من عمومها أفعالَ العباد، لينفوا كونها مخلوقةً لله تعالى! وهذا تناقض، يقول ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمّا استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[الزمر: ٦٢]، والقرآنُ شيءٌ، فيكون داخلًا في عموم «كلّ» فيكون مخلوقًا: فمن أعجب العجب! وذلك أن أفعال العباد كلُّها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنّما يخلقُها العباد جميعَها لا يخلقُها الله، فأخرجوها من عموم «كلّ»، وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنَّه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة»[1].

ثانيًا: من أبرز تناقضات الأشاعرة [2]:

١. يقرِّر كثيرٌ من الأشاعرة أن مذهب السلف أسلم ومذهبَ الخلَف أعلمُ وأحكم، ويعنون بمذهب الخلف تأويل نصوص الصفات إلى خلاف ظاهرها، وبمذهب السلف تفويض معانيها مع اعتقاد نفي ظاهرها، ومع أنّ المذهب الذي نسبوه إلى السلف غيرُ صحيح؛ فإنّ هذه المقولة متناقضةٌ في نفسها، إذ إنّ السلامة إنّما تنشأ عن العلم والحكمة، ولا يمكن أن يؤدي العلمُ والحكمة إلى المخاطرة أو الضرر.

٢. متأخِّرُو الأشاعرة ينفون علوّ الله على خلقه ومباينتَه لهم، وهُم مع ذلك يقرِّرون إمكانَ رؤية الله تعالى، ويثبتونَ وقوعَ ذلك يوم القيامة، والجمع بين الأمرين من تناقضهم؛ فإنّ الرؤية تستلزم مقابلة المرئي ومباينته له، ولذلك فرّ الأشاعرة من هذا اللزوم بأن أتوا بما لا يُعقل، فقالوا: يُرى في غير جهة[1]، وهذا أمرٌ لم يقل به أحدٌ من الناس سوى الأشاعرة[2]، وهو معلوم الفساد بالضرورة،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/١٧٨)، وينظر: شفاء العليل لابن القيم (٢/٤٦٧).

(٢) ينظر أمثلة أخرى على تناقضهم في: التسعينية (٣/٩٤٨-٩٥٢)، وشرح الأصبهانية لابن تيمية (ص٣٧٤-٣٧٥)، ومنهج أهل السنّة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، د. خالد بن عبد اللطيف (٢/٦٣٠-٦٥٦).

(١) ينظر: الإرشاد للجويني (ص١٨١)، وقواعد العقائد للغزالي (ص١٧١)، والإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٠٨-١٠٩).

(٢) اعترف الرازي بذلك في المحصّل (ص١٨٩).

فإثباتهم الرؤية يستلزم المباينة وهو قول أهل السنّة، ونفيُهم المباينة يستلزم نفي الرؤية وهو قول المعتزلة[١]، وأمّا الجمع بين إثبات الرؤية ونفي المباينة فهو من تناقضهم؛ «ولهذا صارت المعتزلةُ تسخَر منهم، حتى يقول قائلُهم: من سلَّم أنَّ الله ليسَ في جِهةٍ وادَّعى مع ذلك أنَّه يُرى فقد أضحكَ الناسَ على عقلِه»[٢].

وقد اعترف الشَّهرَستاني من كبارهم بصعوبة تقرير جواز تلكَ الرؤيةِ بالعقل، فقال بعد أن ناقش اعتراضات المعتزلة على قولهم: «أمّا وجوب الرؤية فلا شك في كونها سمعية، وأمّا جواز الرؤية فالمسلكُ العقلي ما ذكرناه، وقد وردَت عليه تلك الإشكالات، ولم تسكن النفسُ في جوابِها كلَّ السُّكون، ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصِّي عنها كلَّ الحركة، فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضًا مسألةً سمعيّة»[٣].

وأظهرُ منه ما اعترفَ به الرازي في قوله: «اعلم أن جمهور الأصحاب عوَّلوا في إثبات أنَّه تعالى يصح أن يُرى على دليل الوجُود[٤]، وأمّا نحنُ فعاجِزون عن تمشيه»[٥]، ثمّ أوردَ دليلهم، ووجَّه عليه ما عنده من اعتراضات، ثمّ قال: «فهذا ما عندي من الأسئلة على هذا الدليل، وأنا غيرُ قادرٍ على الأجوبةِ عنها، فمَن أجابَ عنها أمكنَه أن يتمسَّك بهذا الدليل»[١]، ثمّ اختار التمسُّك «بظواهر القرآن والأحاديث»، كما صنعَ الشَّهرَستاني.

وهذا المفرّ لا يفيدهما شيئًا؛ لأنّ المطلوبَ تقريره هو جوازُ الرؤية، وهم لا يقبلون من السّمع

---

(١) ينظر: التبصير في معالم الدين للطبري (ص٢٢٠)، ودرء التعارض لابن تيمية (١/١٤٥).

(٢) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٣/٥٤١).

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٣٦١).

(٤) يعني قولهم: إنّ كلّ موجود تصحُّ رؤيته؛ لأن مصحِّح الرؤية هو الوجود. ينظر: مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص٨١)، والإرشاد للجويني (ص١٧٤)، والأربعين للرازي (١/٢٦٨)، والمواقف للإيجي (ص٣٠٢-٣٠٤)، وتبصرة الأدلة للنسفي (١/٦١٤-٦١٧).

(٥) الأربعين في أصول الدين (١/٢٦٨).

(١) المصدر السابق (١/٢٧٧).

إلّا ما حكم العقل بجوازه، كما أنّ السمع لا يفيد القطعَ في المسائل العقلية كما قرّر الرازي[(١)]، وهذه منها.

٣. الأشاعرة ينفون الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى، ويجوّزون وقوع كلّ شيءٍ من الله تعالى، وقد أوقَعهم هذا القول في تناقضاتٍ عدّة، منها أنّهم أثبتوا دلالةَ المعجِزَة على صدق النبيّ، وهذا لا يستقيم مع ما قرّروه؛ لأنَّه لا يمتنع على الله عندهم شيءٌ ولا يقبحُ منه فعل[(٢)]، فلا يملكون إقامة الدليل على استحالة إظهار المعجزة على يد الكاذب[(٣)].

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكنّ المُطالبَ يقول: كيف يستقيمُ على أصلِكم أن يكون ذلك (أي المعجِز) دليل الصدق وهو أمرٌ حادثٌ مقدور، وكلُّ مقدورٍ يصِحُّ عندَكُم أن يفعلَه الله، ولو كان فيه من الفساد ما كان؛ فإنَّه عندكم لا ينزَّه عن فعلٍ ممكنٍ ولا يَقبُح منه فعلٌ؛ فحينئذٍ إذا خلقَ على يد الكاذبِ مثلَ هذه الخوارق، لم يكن ممتنعًا على أصلكم، وهي لا تدلُّ على الصِّدقِ البتةَ على أصلكم، ويلزمكم إذا لم يكن دليلٌ إلهيٌّ ألّا يكون في المقدور دليلٌ على صِدق مُدَّعي النبوة، فيلزم أنّ الربَّ سبحانه لا يُصدِّق أحدًا ادّعى النبوة. وإذا قلتم: هذا ممكنٌ، بل واقع، ونحنُ نعلم صدق الصادق إذا ظهرَت هذه الأعلامُ على يده ضرورةً. قيل: فهذا يوجِب أنّ الرب لا يجوز عليه إظهارُها على يد كاذب. وهذا فعلٌ من الأفعالِ هو قادرٌ عليه، وهو سبحانَه لا يفعلُه، بل هو منزَّهٌ عنه. فأنتُم بين أمرين: إن قلتم: لا يمكنُه خلقُها على يد الكاذب وكان ظهورُها ممتنعًا، فقد قلتم: إنَّه لا يقدِر على إحداث حادثٍ قد فعلَ مثلَه، وهذا تصريحٌ بعجزِه. وأنتم قلتُم: فليسَت بدليلٍ، فلا يلزمُ عجزُه، فصارت دلالتُها مستلزمةً لعجزِه على أصلكم. وإن قلتم: يقدر، لكنه لا يفعل، فهذا حقٌّ، وهو ينقضُ أصلكم»[(١)].

---

(١) ينظر ما سبق (ص١٠٨).

(٢) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٢-١٤٤)، وشرح المواقف للجرجاني (٨/٢١٦-٢١٧، ٢٢٢).

(٣) ينظر: النبوّات لابن تيمية (٢/٩٢٩-٩٣٢).

(١) النبوات (١/٢٣٩-٢٤٠).

٤. يستندُ الأشاعرةُ في إثباتِ كثيرٍ من مطالبِهم إلى الدَّليل السَّمعي، كاستدلالِهم على ثُبوتِ المعَاد(١)، واستدلالِ بعضِهم على تنزُّه اللهِ عن النقائص والآفات(٢)، أو على ثُبوت صِفة السَّمع والبصر(٣)، أو على ثبوت الرؤية(٤)، بل اعتمد بعضهم على السمع في إثبات وحدانيّة الله تعالى(٥)، ولا يسَع متأخِّري الأشاعرةِ الاعتمادُ على الدّليل السمعي في أصول الدين؛ لأنّهم يشترطون فيها القطع، وهم قد أبطلوا يقينيّته بدعواهم أنّ الأدلَّة اللفظيَّة لا تُفيدُ إلّا الظنّ، وأيضًا بعجزهم عن تنزيه الله تعالى عن الكذب، لنفيهم الحكمة في أفعاله سبحانه، وتجويزهم وقوعَ كُلِّ شيءٍ منه سبحانه وتعالى(٦)، فقَطْعُ الأشاعرة بثبوتِ تلك المطالب ممّا مستندُه عندَهُم السَّمع مع جَعلِهم الأدلةَ اللفظية ظنِّية تناقضٌ بيِّن.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ففي الجملة: جميع أفعاله؛ من إرسال الأنبياء، ومجازاة العباد، وقيام القيامة، لا طريق لهم إلى العلم بذلك إلّا من جهة الخبر، وطريق الخبر على أصلهم مسدود. وهم يعلَمون صدقَ الرسول، وصدقُ خبره معلومٌ في أنفسِهم، لكن يناقِضُ أصولهم»(١).

هذه بعض النماذج على تناقض مذهب أهل الكلام، وهي بلا شكٍّ تدلُّ على فساده وبطلانه.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ أقوالَ هؤلاء النُّفاة المعطِّلة متناقضةٌ مختلفة، وذلك يدلُّ على بطلانِها وأنّها ليست من عند الله، وما جاءَ به الرَّسول متّسقٌ متّفقٌ يصدِّق بعضُه بعضًا ويوافِقُ بعضُه بعضًا، وهذا يدلُّ على أنّه حقٌّ في نفسِه، قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ

---

(١) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٣١).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٧٤)، والأربعين في أصول الدين للرازي (١/٢٤٢).

(٣) ينظر: المصدَرينِ السابقين، في نفسِ الموضعَين، والإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٢٤).

(٤) ينظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشَّهرَستاني (ص٣٦١)، والأربعين في أصول الدين للرازي (١/٢٧٧).

(٥) ينظر: أبكار الأفكار للآمدي (٢/٩٩).

(٦) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٦٢).

(١) النبوات لابن تيمية (٢/٩٣٤).

﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. وأنتَ إذا تأمّلتَ مقالاتِ القوم ومعقولاتِهم وجدتَها أعظمَ شيءٍ تناقضًا، ولا تجد أحدًا من فضلائهم ورؤسائهم أصلًا إلّا وهو يقول الشيءَ ويقولُ ما يخالِفُه ويناقضه، تارةً في المسألةِ الواحدة، وتارةً يقول القولَ ثمّ ينقضُه في مسألةٍ أخرى من ذلك الكتابِ بعينه... ولولا خشيةُ الإطالة لذكرنا في هذا الموضع من تناقضهم في مسائلهم ودلائلِهم في كلِّ مسألةٍ ما يتعجَّب منه العاقلُ ويتنبّه به الغافل!»[1].

ويتلخَّصُ ما وقعَ فيه المتكلِّمُون من مُوافقةِ ما ذمَّه اللهُ تعالى مِن التَّناقُضِ والاضطِرابِ، فيما يلي:

١. وقوعُ التناقُضِ بين مقالاتِهم الباطِلة، كجمعِهم بينَ القولِ وضدّه، أو قولِهم بالقولِ وامتناعِهم مِن لازِمه.
٢. أنَّ تناقضَهم هذا نتيجةٌ لإعراضِهم عَن الوَحي، وردِّهم بعضَ ما فِيه، وسَعيِهم للتَّلفِيقِ بين ما قَبِلُوه منهُ وما ردّوه، وبنائِهم أقوالَهم على الظُّنونِ والتخرُّصَات.
٣. أنَّ تناقضَهم دليلٌ على بُطلانِ قولِهم وفَسادِ منهجِهم؛ فإنَّ الحقَّ لا يختلفُ ولا يتناقَض.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/١١٥٨-١١٥٩)، وينظر: الفوائد لابن القيم أيضًا (ص١٥٢).

المبحث الرابع

الموافقةُ في الحَيرةِ والشَّكّ

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الحَيرةَ والشَّكّ.**
- □ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الحَيرةِ والشَّكّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الحَيرةَ والشَّكّ

من صفاتِ أهل الضلال التي ذكرها الله تعالى عنهم في كتابه: شكُّهم وارتيابهم في الدين، واستيلاءُ الحيرة والتردُّد عليهم، وهذا من آثار منهَجِهم الباطل، وكُفرِهم بالله تعالى، وردِّهم الحقَّ الذي أنزلَه على عباده، وبلّغتهُ إليهم رُسلُه عليهم الصلاة والسلام، كما أنّه نتيجةٌ لازمةٌ لما سبق بيانُه من اضطرابِهم وتناقُضِهم؛ لأنّ اختلال الأقوال وتعارُضَها يوجبُ لصاحبه الحَيرة والرّيب.

وشكُّ أهل الباطل متعلِّقٌ بالحقّ الذي دعتهُم إليه رسلُهم، وبالباطِل الذي أغوتهُم إليه شياطينُهم، فهم يشكُّون في الوحي وصحّته، ويشكّون في الباطل الذي هم عليه، فليس عندهم يقينٌ في أيٍّ منهما، وهذا مَا أوقعهم في الحَيرة والتردّد، فلا يُبصرون أينَ يسلُكون، وإن كانوا مع ذلك يثبُتون على الباطِل ويستَمرُّون عليه؛ اتباعًا لأهوائِهم وعِنادًا واستِكبارًا.

فأمّا شكّهم في الوحيِ وثبوته، فقد ذكره الله عن كثيرٍ من أعداء الرسل السابقين، كما جمعهم في قوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [إبراهيم: ٩ – ١٠].

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول عز وجل: وقالوا لرسلهم: إنا كفرنا بما أَرسلكم به من أرسَلَكُم من الدعاء إلى تركِ عبادة الأوثان والأصنام، ﴿وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ﴾ من حقيقةِ ما تدعوننا إليه من توحيد الله ﴿مُرِيبٍ﴾، يقول: يُريبنا ذلك الشَّكِ: أي يوجِب لنا الرِّيبَة والتهمة فيه»(١).

وخصّ سبحانه بالذمّ طوائفَ من أعداء الرسل، شكّوا في الحقِّ وفيما أنزله سبحانه من الوحي،

---

(١) جامع البيان (١٣/٦٠٩).

كما قال عن ثمودَ قومِ صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالُوا۟ يَـٰصَـٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَـٰذَآ ۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [هود: ٦٢]. وقالَ سبحانه فيما ذكره من خِطاب مُؤمِن آلِ فِرعون لقومه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [غافر: ٣٤]، فبيّن أنَّهم لم يزالوا في شكٍّ وارتياب من البيِّنات الواضحات التي جاءهم بها يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمّ قال سبحانه: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: هكذا يصُدُّ الله عن إصابة الحقّ وقصد السبيل من هو كافرٌ به، ﴿مُّرْتَابٌ﴾ شاكٌّ في حقيقةِ أخبارِ رُسُله»(١).

ومن الحقِّ الذي شكَّ فيه أهلُ الباطل ما جاءتهُم به رسلُهم من الخَبر عن اليومِ الآخِر، وكان ذلك الشكُّ سببًا في تكذيبهم به، كما أخبرَ اللهُ سبحانَه عنهُم بقولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، قالَ ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي ما نعلم ذلك إلّا ظنًّا وحَدْسًا وما نستيقنُه»(٢). وقالَ السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: نظنُّ أنك كاذب، ونظنُّ أنك صادق، ولا دليلَ معنا على صِدقك، وأن ما قلته حق»(٣). وقالَ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: إذا قال لكم المؤمنون ذلك، ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ﴾ أي: لا نَعرِفُها، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ أي: إنْ نتوهَّمُ وقوعَها إلّا توهُّما، أي مرجُوحًا؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ أي: بمتحقِّقين»(٤).

وكذلك بيّنَ سبحانه شكَّهم في يوم القيامة بقوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]، قال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله جلّ شأنه: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى

(١) المصدر السابق (٢٠/٣٢٢).

(٢) غريب القرآن (ص٤٠٦).

(٣) تفسير السمعاني (٥/١٤٥).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٢/٣٦٧).

﴿ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾: «أي: انتهى عِلمُهم وعجز عن معرفةِ وقتِها»(١)، ثمّ قال تعالى: ﴿بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ﴾، قال أبو السعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي في شكٍّ مُريبٍ من نفسِ الآخرةِ وتحقُّقِها، كَمن تحيَّرَ في أمرٍ لا يجدُ عليه دليلًا، فضلًا عن الأمورِ التي ستقعُ فيها، ثمَّ أضربَ عن ذلكَ إلى بيانِ أنَّ ما هُم فيه أشدُّ وأفظعُ من الشكِّ، حيث قيل: ﴿بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾، بحيثُ لا يكادونَ يُدركون دلائلَها لاختلالِ بصائرِهم بالكلية»(٢).

وأمّا شكُّ أهل الباطل في صحّة مذهبهم وعدمُ اطمئنانهم إليه فهو لازمٌ لما سبق من شكِّهم في الحقّ؛ فإنّ الحقّ نقيضُ الباطل، وإذا كانوا يشكّون في صدق الحقّ، فلا يمكِنُ أن يكونوا مع ذلك موقنينَ بنقيضِه ممّا هم عليه من مذهبٍ باطل؛ لأنّ الجزمَ بالقولِ يستلزم الجزمَ ببُطلانِ نقيضِه.

وقد جاءَت بعضُ الآياتِ التي تبيِّن شكَّهم في أقوالِهم وعقائدِهم، مثلُ ما ذكره الله تعالى عن قومِ موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بقوله: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۗ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ﴾ [فصلت: ٤٥]. قال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: وإنّ الفريقَ المبطِلَ منهم ﴿لَفِي شَكّٖ﴾ ممّا قالوا فيه، ﴿مُرِيبٖ﴾ يقول: يُريبهم قولُهم فيه ما قالوا، لأنّهم قالوا بغير ثَبَتٍ، وإنّما قالوه ظنًّا»(٣). وقال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: وما كان تكذيبُهم له عن بصيرةٍ منهُم لِما قالوا، بل كانوا شاكِّين فيما قالوا، غيرَ محققين لشيءٍ كانوا فيه. هكذا وجَّهه ابن جرير، وهو محتمَل، والله أعلم»(٤).

وقال سبحانه عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى(٥): ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ﴾ [الشورى: ١٤]، قال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ

---

(١) المصدر السابق (١٠/٤٢٦).

(٢) إرشاد العقل السليم (٤/٢٧٦).

(٣) جامع البيان (٢٠/٤٥٣-٤٥٤).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٢/٢٤٧).

(٥) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/٤٨٤).

بَعۡدِهِمۡ ﴾، يعني: الجيلَ المتأخِّر بعد القرن الأول المكذِّبِ للحقّ، ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنۡهُ مُرِيبٍ ﴾، أي: ليسوا على يقينٍ من أمرِهم، وإنّما هم مقلِّدون لآبائهم وأسلافهم، بلا دليلٍ ولا برهان، وهم في حَيرةٍ من أمرهم، وشكٍّ مريب، وشقاقٍ بعيد»(١).

وكذلك ذكَرَ اللهُ سبحانَه عَن اليهود والنصارى شكَّهم فيما زعموه من مقتلِ عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وصلبِهِ، فقال: ﴿ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ﴾ [النساء: ١٥٧]. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني بذلك: من ادّعى قتله من اليهود، ومن سلَّمَه من جُهّال النصارى، كلُّهم في شكٍّ من ذلك وحيرةٍ وضَلالٍ وسُعُر. ولهذا قال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ﴾، أي: وما قتلوه متيقِّنينَ أنَّه هُو، بل شاكِّين متوهِّمين»(٢).

وهذه الشكوك التي يبني عليها أهلُ الباطلِ مقالاتِهم الفاسدة، ويَعتمِدُون عليها في ردِّ الحقّ وتكذيبه، تجعلهم يعيشون في حَيرةٍ مستمرّة، وتردّدٍ دائم لا ينفكّ عنهم، فقد أخبر سبحانه عن بقاء أهل الشكّ في شكّهم، ودوامِ ذلك في قلوبهم حتى يروا اليقينَ عندَ انكشاف الـحُجُب، وصيرورة الغيبِ شهادةً، فقال جلّ شأنه: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى مِرۡيَةٍ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ ﴾ [الحج: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَل هُمۡ فِى شَكٍّ مِّن ذِكۡرِىۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨]، أي أنّهم لم يذوقوا عذابي بعدُ، ولو ذاقوه لأيقنوا وزال شكّهم، ولا ينفعُهم اليقينُ حينئذ(٣).

وأخبر سبحانه عن المنافقين كيف بَقُوا في ريبتهم حتى جاءهم أمر الله، فقال في ذكرِه لكلامهم مع المؤمنين يوم القيامة: ﴿ يُنَادُونَهُمۡ أَلَمۡ نَكُن مَّعَكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمۡ فَتَنتُمۡ أَنفُسَكُمۡ وَتَرَبَّصۡتُمۡ وَٱرۡتَبۡتُمۡ وَغَرَّتۡكُمُ ٱلۡأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ﴾ [الحديد: ١٤]، قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿ وَٱرۡتَبۡتُمۡ ﴾:

(١) تفسير القرآن العظيم (١٢/٢٦٢).

(٢) المصدر السابق (٤/٣٣٦).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/٢٦)، والوجيز للواحدي (٢/٩١٩).

«كانوا في شكٍّ من الله»(١)، وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: شككتُم في خبر الله الذي لا يقبل شكًّا، ﴿وَغَرَّتۡكُمُ ٱلۡأَمَانِيُّ﴾ الباطلة، حيث تمنَّيتم أن تنالوا منالَ المؤمنين وأنتم غير موقنين، ﴿حَتَّىٰ جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ أي: حتى جاءكم الموت وأنتم بتلك الحال الذميمة»(٢).

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعنى هذا الكلام من المؤمنين للمنافقين: إنّكم كنتم معَنا بأبدانٍ لا نيَّةَ لها ولا قلوبَ معها، وإنّما كُنتم في حيرةٍ وشكٍّ، فكنتم تراؤون الناس ولا تذكرون الله إلّا قليلًا»(٣).

وقد بيّن الله تعالى في كتابه حالة من يتردّدُ بين داعي الحقّ وداعي الباطل، فيدع الحقّ ويضلّ بعد الهدى، وصوّر حيرتَه وتيهَه الناشئَ عن ذلك بمثالٍ بليغ، فقال جلّ شأنه: ﴿قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَابِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا﴾ إن عبدناه، ﴿وَلَا يَضُرُّنَا﴾ إن تركناه، يعني: الأصنام، ليس إليها نفعٌ ولا ضرّ، ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَابِنَا﴾ إلى الشركِ مرتدِّين ﴿بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، أي: يكون مثَلُنا كمَثَل الذي استهوته الشياطين، أي: أضلَّته، ﴿حَيۡرَانَ﴾ قال ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: كالذي استهوته الغِيلان في المهامِه(٤) فأضلُّوه، فهو حائرٌ بائر، والحيران: المتردِّد في الأمر، لا يهتدي إلى مخرَجٍ منه، ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا﴾ هذا مثَلٌ ضربهُ اللهُ تعالى لمن يدعو إلى الآلهة ولمن يدعو إلى الله تعالى، كمَثَلِ رجلٍ في رفقةٍ ضلَّ به الغولُ عن الطريق، يدعوه أصحابه من أهل الرفقة: هَلُمَّ إلى الطريق، ويدعوه الغول: هَلُمّ؛ فيبقى حيرانَ لا يدري أين يذهب، فإن أجاب الغولَ انطلقَ به حتى يُلقيَه إلى الهَلكة، وإن أجابَ

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٢٢/٤٠٥).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٤/١٧٧٨-١٧٧٩).

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٣/٤٢٠).

(٤) المهَامِه: جمع مَهمَه: وهي المفازة والبرية القفر. ينظر: لسان العرب (١٣/٥٤٢)، مادّة (م هـ م هـ).

من يدعوه إلى الطّريق اهتدى»(١).

فسببُ هذه الحيرة التي وقع فيها إنّما هو اتِّباعُه للشياطين وإعراضه عن السبيل الصحيح بعد أن اهتدى إليه، كما يبيِّنه السُّدِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره للآية بقوله: «يقول: مَثَلُكم إن كفرتُم بعد الإيمان كمَثَلِ رجلٍ كان مع قومٍ على الطريق، فضلَّ الطريق، فحيَّرتهُ الشياطين واستهوَتهُ في الأرض، وأصحابُه على الطريق، فجعلوا يدعونه إليهم، يقولون: ائتنا؛ فإنَّا على الطريق، فأبى أن يأتيَهم. فذلك مثلُ من يتبعُكم بعدَ المعرفة بمحمد ﷺ، ومحمدٌ الذي يدعو إلى الطريق، والطريق هو الإسلام»(٢).

وحيثُ إنّ الإعراضَ عن سبيل الله تعالى واتباعَ سُبلِ الشّيطان هو السببُ في استهواء الشياطين للعبد وتحييرهم له، فإنَّه كلَّما زاد إعراضه عن الحقّ واتباعُه للباطل زاد ما هو فيه من الحيرة والتِّيه، فإنّ الله تعالى يزيدُ أهل الضلالِ ضلالًا وضياعًا جزاءً وفاقًا لما اكتسبته أيديهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: ١٥]، ومعنى ﴿يَعْمَهُونَ ﴾: «يتردَّدون»، كما رويَ عن ابن عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهدٍ وغيرهما(٣).

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يتردَّدون حيارى ضُلّالًا، لا يجدون إلى المخرج منه سبيلًا؛ لأنَّ اللهَ قد طبعَ على قلوبِهم وختمَ عليها، وأعمى أبصارَهم عن الهُدى وأغشَاها؛ فلا يُبصرون رُشدًا ولا يهتدون سبيلًا»(٤).

وقال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿يَعْمَهُونَ ﴾ يتردَّدُون حَيرةً. والعَمَهُ: الحَيرة من جهة النَّظَر، والعامِهُ

(١) معالم التنزيل (٢/٣٣-٣٤).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٩/٣٢٨-٣٢٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٢١، رقم٧٤٧٢).

(٣) روى أثر ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا الطبري في جامع البيان (١/٣٢٣)، وروى أثر مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ الطبري أيضًا (١/٣٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٧٠، رقم٧٧٨٠).

(٤) جامع البيان (١/٣٢٣)، وينظر: تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (١/١٢٤).

الذي كأنَّه لا يُبصِر من التحيُّر في ظلامٍ أو فلاةٍ أو همٍّ»(١).

فمَدُّ الله تعالى لهؤلاء في طغيانهم يعمهون، معناه: أنَّه يزيدُهم ضلالًا وكُفرًا بالإملاءِ لهم وتركِهم متردِّدين متخبِّطين في حيرتهم تخبُّطَ من لا بصيرةَ له(٢)، ثمّ علّل ذلك بأنّهم اختارُوا طريقَ الضلالِ على طريق الهُدى(٣)، واستبدلوا الشر بالخير، وبئست المعاوضة الخاسرة، فقال جلّ شأنه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾[البقرة: ١٦].

وقد حذّر الله تعالى في كتابه من خطورة ما يعيشُ فيهِ أهلُ الباطل من الحَيرة والشكّ، وتوعّدهم باللعنة والهلاك على ذلك، كما قال تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ﴾[الذاريات: ١٠]، جاء عن علي بن أبي طلحة عن ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا أنَّه قال: «لُعِنَ المُرتابون»(٤)، وقال قتادة رَحِمَهُٱللَّهُ: «أهل الظُّنون»(٥)، وقال تعالى في خَبَرِه عمَّا يحيق بأهل الشَّكِّ يوم القيامة: ﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ٢٤ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٖ مُّرِيبٍ ٢٥ ﴾ [ق: ٢٤ – ٢٥]، قال قتادة رَحِمَهُٱللَّهُ: «قوله: ﴿ مُّرِيبٍ ﴾، أي: شاكٍّ»(٦). وقال رَحِمَهُٱللَّهُ: «إيّاكم والشكَّ والريبَة؛ فإنَّه من ماتَ على شكٍّ بُعِثَ عليه، ومن ماتَ على يقينٍ بُعثَ عليه»(٧).

ويكفي دلالةً على خطورة الشكّ تحذيرُ الله تعالى نبيَّه وخيرَته من خلقِه محمّدًا ﷺ من أن يشكَّ ويمتري فيما جاءَه من الحقّ، وحاشاهُ أن يقَع في ذلك ﷺ، لكنّ في نهيه عن هذا عِبرةً وعظةً لمن هم دونه من سائر البشر.

(١) المحرر الوجيز (١/١٣٠)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٣١٧-٣١٨).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١/٣٢١)، ونظم الدرر للبقاعي (١/١١٦).

(٣) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٢٩٧).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٢١/٤٩٢).

(٥) رواه الطبري في المصدر السابق (٢١/٤٩٣).

(٦) رواه الطبري في المصدر السابق (٢١/٤٣٩).

(٧) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣١٦٩، رقم١٧٩١٤).

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٧]، وقوله جلّ شأنه: ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [يونس: ٩٤]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال قتادة بن دِعامة: بلغنا أنّ رسول الله ﷺ قال: "لا أَشُكُّ ولا أَسأَل"[١]، وكذا قال ابنُ عبّاس وسعيد بن جبير والحسن البصري[٢]، وهذا فيه تثبيتٌ للأمَّة، وإعلامٌ لهم أنّ صفةَ نبيِّهم ﷺ موجودةٌ في الكتب المتقدِّمة التي بأيدي أهل الكتاب»[٣].

---

(١) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/٢٩٨)، والطبري في جامع البيان (١٢/٢٨٨)، وهو مرسل.

(٢) أثر ابن عبّاس رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٩٨٦، رقم١٠٥٨٣)، وأثر سعيد والحسن أخرجه سعيد بن منصور (٥/٣٣٣، رقم١٠٧٧)، والطبري في جامع البيان (١٢/٢٨٧-٢٨٨).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٧/٤٠٢).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الحَيرةِ والشَّكّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

كان من آثار فساد مناهج المتكلِّمين في التلقّي والاستدلال أنّها آلَت بهِم إلى الشكِّ والحيرة من حيثُ أرادُوا بسلوكِها الوصولَ إلى القطعِ واليقين، وهذه - كما سبق - ثمرةُ الانحرافِ عن السبيلِ الرَّبانيّ الذي جعله الله تعالى سببًا لليقين والطمأنينة، كما قال سبحانه: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨].

وقد اعترف أساطينُ عِلم الكلام بتملُّك الحيرةِ لهم، واستيلاءِ الشكِّ عليهم، وفُقدانِهم اليقينَ والطمأنينةَ في المطالب التي أفنَوا أعمارهم فيها.

وفيما يلي أمثلةٌ وشواهدُ تدلُّ بمجموعها على أنَّ علمَ الكلامِ لا يوصِل إلّا إلى الشكِّ، ومن هذه الشواهد اعترافاتٌ لكبارِ عُلَماءِ المتكلِّمين، يُعلَم بها يقينًا أن منتهى علم الكلام هو العمَه والشك والحيرة:

١. حيرة الجهم بن صفوان، وما وقع فيه من الشكّ حتى تركَ الصَّلاة:

ممّا جاء في مناظَرة الجهم للسمنِيّة -كما نقلها الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أنَّهم طالبُوه بدليلٍ من الحسّ يُثبِت به وجود إلهه، فتحيَّر الجهم، فلم يدرِ من يعبدُ أربعين يومًا![1]. وقال ضَمرة[2] عن ابن

(١) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص١٩٦-١٩٩).

(٢) هو: ضمرة بن ربيعة، أبو عبد الله الرملي، الإمام الحافظ القدوة، محدِّث فلسطين. دمشقي الأصل. قال أحمد بن حنبل: «ضمرة رجلٌ صالحٌ، صالح الحديث من الثِّقات المأمونين، لم يكن بالشام رجلٌ يشبهه». توفي سنة ٢٠٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/٣٢٥-٣٢٧)، وتهذيب التهذيب (٤/٤٦١)، وتقريب التهذيب (ص٢٨٠).

شَوْذَب[١]: «ترك الجهم الصلاة أربعينَ يوما على وجه الشكِّ، فخاصمه[٢] بعض السُّمَنية، فشكَّ فأقام أربعين يومًا لا يصلّي»، قال ضمرة: «وقد رآه ابنُ شَوذَب»[٣].

٢. حيرة المعتزلة وشكّهم:

يظهر شكّ المعتزلة وحيرتهم في جوانبَ من منهجهم وتقريراتهم، فمن ذلكَ كثرةُ تناقضهم وتنقُّلهم بين الأقوال، وهذه علامةٌ على عدم اليقين كما سيأتي، ومن ذلك تقرير بعض كبارهم أنّ أوّل الواجبات هو الشكّ في الله تعالى كما سيأتي بيانه[٤]، وإذا كان الشكُّ في الله واجبًا حسَب قول هؤلاء فإنّهم لا بدّ أن يلتزموا الوقوع فيه، ثمّ يكون خروجهم من هذا الشكّ إلى اليقين غيرَ معلوم، بل الأقرب إلى ما عُلم من طرقهم ومسالكهم الباطلة في الاستدلال على وجود الله أنّها لا تفيدهم علمًا، فيقتضي ذلك بقاؤُهم في الشكِّ الذي أوجبوه على أنفسهم.

ومن الأمثلة على وقوع الشك والحيرة لدى المعتزلة ما وقع لأبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما كان معهم، وكان قد أخذ الاعتزال عن شيخه وزوج أمه أبي عليٍّ الجبائي؛ فلما تبحَّر في الاعتزال وبلغ الغاية فيه كان يورد الأسئلة على شيخه في الدرس ولا يجد لها جوابًا شافيًا، فتحيَّر في ذلك، وكان هذا أحدَ أهمِّ أسباب تركه للاعتزال وانتقاله عنه[٥].

وممن تبحّر في الاعتزال ثمّ تركه وقلاه أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد بيّن إفضاء علم

---

(١) هو: عبد الله بن شوذب البلخي الخراساني ثمّ البصري، أبو عبد الرحمن، الإمام العالم العابد، نزيل بيت المقدس. ولد سنة ٨٦هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/٩٢-٩٣)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٥٦)، وتقريب التهذيب (ص٣٠٨).

(٢) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: (خاصمه)؛ على التفسير لما سبق.

(٣) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٧-١٨، رقم١٩) معلَّقًا مجزومًا به.

(٤) حُكي هذا القول عن أبي هاشم الجبّائي، ينظر: أبكار الأفكار للآمدي (١/١٧٠)، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/٤١٩)، ومجموع الفتاوى (١٦/٣٣١). وهو لازمٌ لسائر فرق المتكلّمين كما سيأتي.

(٥) ينظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٤٣).

الكلام إلى الشك والحيرة، وأنّه قد خَبَر ذلك وعرفه حقّ المعرفة إذ يقول: «قد أفضى الكلامُ بأهله إلى الشكُوكِ وبكثيرٍ منهم إلى الإلحاد، تُشَمُّ روائحُ الإلحاد في فَلَتات كلامِ المُتكلِّمين... وقد بالغتُ في الأصولِ طولَ عمري، ثمّ عدت القهقرَى إلى مذهبِ الكُتب، وإنّما قالوا: إنّ مذهب العجائز أسلَم؛ لأنَّهم لمَّا انتهَوا إلى غايةِ التدقيقِ في النَّظَر لم يشهدوا ما يشفي العقلَ من التَّعليلاتِ والتأويلات، فوقَفوا مع مراسمِ الشرع، وجنَحُوا عن القول بالتعليل، وأذعن العقل بأن فوقه حكمةٌ إلهيةٌ، فسلَّم»[1].

وقال: «ما على الشَّريعة أضرُّ من المتكلِّمين والمتصوِّفين، هؤلاءِ يُفسِدُون العُقول بتوهُّماتِ شُبُهاتِ العُقول، وهؤلاءِ يُفسِدون الأعمالَ ويهدِمونَ قوانينَ الأديان... وقد خبرتُ طريقةَ الفريقين: غاية هؤلاءِ الشكُّ، وغاية هؤلاء الشَّطح»[2].

والملاحَظ أنّ المعتزلة - مع كونهم أشدّ تناقضًا من الأشاعرة وأبعدَ عن العَقل الصحيح- إلَّا أنَّه لم يَرِد عمَّن بقيَ على الاعتزال منهُم من الاعترافِ بالشكِّ والحَيرة مثلُ ما وردَ عن الأشاعرة، كما سيأتي قريبًا بيانُ بعضه، ويفسِّر العلَّامة ابنُ الوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الأمر بقوله: «وإنّما قلَّ ذِكرُ مثلِ ذلكَ في كلام المعتزلة لقُنوعهم بالاستدلال الذي يصحبُهُ تجويزُ ورود الشكِّ والشُّبهة، واعتقادِهم أنَّه عِلمٌ... فكأنَّهم في الحقيقة قَنِعُوا بالظنِّ وحَسِبوه علمًا، وقطعُوا باستحالةِ حصولِ أكثرَ منهُ، بخلاف من طلب العلم المستند إلى المقدِّمات الضرورية، فإنَّه يُحسنُ تفقُّدَ مطلوبه عند الوسوسة»[3].

ومع ذلك فقد وُجدت لديهم تلميحاتٌ وتصريحاتٌ تبوح بما يشعرون به من القلق

---

(١) تلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/ ٥٠١-٥٠٢)، وينظر: المفهم للقرطبي (٦/ ٦٩٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٨/ ٦٥-٦٦)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٢٢٨)، نقلًا عن الفنون لابن عقيل.

(٣) ينظر: العواصم والقواصم (٤/ ٦٥-٦٦).

والاضطراب بسبب ما هم عليه من العقائد المنحرفة، فمن التلميح أنّ أبا القاسم البلخيَّ[١] -وهو من كبار شيوخ الاعتزال- ذكر في كتابه «المقالات» مقالةَ العامَّة، يعني عوامّ المسلمين، وذكر ما يجتمعون عليه من إضافةِ صفات الكمالِ إلى الله، وتنزيهِه عن صفات النقص، ثمّ قال: «هنيئًا لهم السلامَة»[٢]، وهذه إشارةٌ منه إلى ما في مذهب أهل الكلام من الخُطورة والمغامرة، وهو نظيرُ قَولِ الأشاعرةِ بأنَّ مذهبَ السَّلفِ أسلم[٣].

وأمّا التصريحُ فمنه ما في شِعرِ ابنِ أبي الحديد البغدادي[٤]، وهو من المعتزِلة المتفلسِفة[٥]، فإنَّ له أشعارًا تدلُّ على ما وصل إليه من الحيرة بعد خمسين عامًا من البحث الكلاميّ، ومنها قوله مناجيًا ربّه:

طَلَبْتُكَ جَاهِدًا خمسينَ عامًا فلَمْ أحصُلْ على بَرْدِ اليقينِ![٦]

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم البلخي الخراسانيّ، المعروف بالكعبي. من كِبار معتزلة بغداد، وإليه تُنسب الفرقة الكَعبية من المعتزلة. وهو تلميذ الخيّاط، ومذهبُه مقاربٌ له. صنّف كتبًا كثيرة، وأقام ببغداد مدّةً طويلة وانتشرَت بها كتبه، ثمّ عاد الى بَلخ فأقام بها حتى مات. ولد سنة ٢٧٣هـ، وتوفي سنة ٣١٩هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: فضل الاعتزال (ص٢٩٧)، والملل والنحل (١/١١٦-١١٧)، وتاريخ بغداد (١١٢٥)، ولسان الميزان (٤/٤٣٠).

(٢) المصدر السابق (٣/٤٢٤، ٤/٣٩).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٤/٦٦).

(٤) هو: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد، عزّ الدين، أبو حامد المدائني المعتزلي الشيعي الغالي. فقيهٌ شاعرٌ أديب. من تصانيفه: «الفلك الدائر على المثل السائر»، و«شرح نهج البلاغة»، وتعليقات على كتابَي «المحصّل» و«المحصول» للفخر الرازي، وردَّ عليه ما ذَكَر أنَّه تشكيكٌ وتمويه. ولد سنة ٥٨٦هـ، وتوفي سنة ٦٥٥هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٤/٧٧٩)، والبداية والنهاية (١٧/٣٥٤)، وفوات الوفيات (٢/٢٥٩)، ودرء التعارض (١/١٦١).

(٥) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٦١).

(٦) شرح نهج البلاغة (١٣/٥١).

وقوله:

فيـكَ يـا أُغلوطـة الفِكَـرِ تاهَ عقلِي وانقضَى عُمري
سـافَرَت فيـكَ العُقـولُ فـما ربِحَـــت إلّا أذَى السَّـــفَرِ
رَجَعَتْ حَسرىٰ وما وقَفَتْ لا عَـــلى عَـــينٍ ولا أَثَـــرِ
فلَحَى اللهُ[1] الأُولىٰ زَعَمُوا أنَّـــكَ المعلـــومُ بـــالنَّظَرِ
كــذَبُوا! إنَّ الــذي طلبُــوا خـارجٌ عـن قـوَّةِ البَشَـرِ[2]

ونحوُه قوله:

فيـكَ يـا أعجوبـة الكَـو نِ غَــدَا الفِكْــرُ كلــيلا
أنـتَ حَـيَّرت ذَوِي اللُّبـْ ـــبِ وبَلبَلْــتَ العُقُــولا
كلَّـــما أَقـــدَم فِكـــرِي فِيــكَ شــبرًا فــرَّ مِــيلا
ناكصًـــا يخـــبِط في عَمْـــ ـياء لا يُهـدى السَّـبيلا[3]

ويلخِّص رحلتَه في البحث عن معرفة الله جلّ وعلا، وكيف أن بحثه ذلك كان السبب في تِيهه وغرقِه حائرًا مهمومًا، فيقول:

يـا مُـدهِشَ الألبـابِ والفِطَـنِ ومُحـيِّرِ التِّقوَالـةِ اللَّسِـنِ[4]
أفنَيـــتُ فيـــكَ العُمـــرَ أُنفِقـــه والمـــالَ مـــجّانًا بـــلا ثَمَـــنِ
أتتبَّـــعُ العلـــماءَ أَســـأَلُهُمْ وأَجُـولُ في الآفـاقِ والـمُدُنِ
وأُخـالِطُ المِلَـلَ التـي اختلَفَـت في الـدِّينِ حتَّـى عابِدَ الـوثَنِ

---

(١) لحاه اللهُ لَحيًا: أَي قَبَّحهُ ولعَنه. لسان العرب (١٥/٢٤٢)، مادة (ل ح ي).

(٢) المصدر السابق (١٣/٥١).

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) التِّقوالـة اللَّسِـن: هـو المنطيقُ كثيرُ القَـول. ينظـر: مختـار الصِّـحاح، (ص٢٣٢) مـادّة (ق و ل)، ولسـان العـرب (١١/٥٧٣) مادة (ق و ل).

وظننــــتُ أنِّي بــــالِغٌ غَـــرَضِي   لـمَّا اجتهدتُ ومبرئٌ شجَنِي
ومطهِّـرٌ مِـن كـلِّ رجسِ هـوىً   قلبـي بـذاكَ وغاسِــلٌ دَرَنِي
فإذَا الذي استكثرتُ منهُ هوَ الْـ   ـجانِي علـيَّ عظـائمَ المِحَــنِ
فضَـــلَلتُ في تيــهٍ بــلا عَلَــمٍ   وغرِقـتُ في يَـمٍّ بـلا سُـفُنِ
ورجَعـتُ صِـفرَ الكـفِّ مُكتئِبًـا   حــيرانَ ذا هَــمٍ وذا حَــزَنِ
أبكِـي وأنكـتُ في الثَّـرى بيـدِي   طَـورًا وأدعَـم تـارةً ذَقَنـي[1]

٣. اعترافُ أبي محمدٍ الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ والدِ أبي المعالي بما وقَعَ فيه من التردّد بسبب التأويلات الكلامية قبل أن يهديه الله تعالى ليترك علمَ الكلام:

يقولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن رجع عن علم الكلام راويًا ما كان يجده فيه: «إنَّني مع ذلك أجدُ في قلبي من هذه التأويلاتِ حزازاتٍ لا يطمئنُّ قلبي إليها، وأجِدُ الكدَرَ والظُّلمةَ منها، وأجدُ ضيقَ الصَّدر وعدم انشراحِه مقرونًا بها، فكنت كالمتحيِّر المضطرب في تحيُّره، المَتملمِل من قلبه في تقلُّبِه وتغيره»[2].

٤. اعترافُ أبي المعالي الجوينيّ بالحَيرة في تقريره لنفي العلوّ، وندمُه في آخر حياته على الاشتغال بعلم الكلام:

قال الحافظ أبو جعفر الهمذاني[1]: سمعتُ أبا المعالي وسُئل عَن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

(١) شرح نهج البلاغة (١٣/ ٥٢).

(٢) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية لأبي محمد الجويني، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (١/ ١٧٦).

(١) هو: محمد بن أبي علي الحسن بن محمد بن عبد الله، أبو جعفر الهمذاني. الإمام الحافظ الرحّال الزاهد، بقية السلف والأثبات، كان ثقةً ديِّنًا صحيح السماع غير أنَّه لم يكن له كثيرُ معرفةٍ بالحديث. وُلد بعد سنة ٤٤٠هـ، وتوفي سنة ٥٣١هـ. ينظر: التقييد لابن نقطة (١/ ٤٧-٤٨)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٠١)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٥٥٤).

ٱسْتَوَىٰ ﴾[طه:٥]، فقال: «كانَ اللهُ ولا عَرش»، وجعل يتخبَّط، فقلتُ: «هل عندك للضَّرُوراتِ من حيلة؟» فقال: «ما معنى هذه الإشارة؟»، قلت: «ما قال عارف قط: يا ربَّاه! إلّا قبلَ أن يتحرك لسانه، قامَ من باطنِه قصدٌ لا يلتفِت يَمنةً ولا يسرةً، يقصدُ الفَوق، فهل لهذا القصدِ الضروريِّ عندكَ من حِيلة؛ فتُنبِئَنا نتخلَّصْ من الفَوقِ والتَّحت؟» وبكيتُ وبكَى الخلق، فضربَ بكُمِّه على السرير، وصاحَ بالحيرة، ومزَّق ما كان عليه، وصارَت قيامةٌ في المسجد، ونزل يقول: «يا حبيبي! الحيرةَ الحيرة! والدهشةَ الدهشة!!»[(١)].

وهذا الموقف الذي جرى لإمام الحرمين يدلُّ على أثر مناقضة الفطرة ومصادمتها بالآراء الكلامية، وأن ذلك سببٌ عظيم للوقوع في الحيرة والتِّيه.

وقد صرّح أبو المعالي الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر حياته بالندم على وُلوجه في علم الكلام، وأنَّه بلغَ به مبلغًا ما كان يتوقّعه، فقد جاء عن بعض تلاميذه ممن كان يقرأ عليه علمَ الكلام أنَّه سمع أبا المعالي يقول: «يا أصحابَنا! لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفتُ أنّ الكلام يبلغُ بي إلى ما بلَغ ما اشتغلت به»[(١)].

وممّا نُقل عنه قولُه في مرضه: «اشهدوا عليَّ أنّي قد رجعتُ عن كلّ مقالةٍ تخالف السَّلف، وأنّي

---

(١) هذه القصّة رويت عن أبي جعفر الهمذاني من طريقين: الأول: من طريق الحافظ أبي العلاء الحسن بن العطار الهمذاني، رواها الحافظ أبو المنصور بن الوليد البغدادي في رسالته التي كتبها إلى الفقيه محمد الزنجاني، كما ذكر ذلك ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٠-٥٢)، والذهبي في العلو للعلي الغفار (٢/ ١٣٤٧، رقم٥٣٨)، ورواها الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٧)، قال العلّامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إسناد هذه القصّة صحيحٌ مسلسَلٌ بالحفاظ» مختصر العلو (ص٢٧٧، رقم٣٠٨)، والثاني: من طريق الحافظ محمد بن طاهر المقدسيّ، ذكرها عنه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٥١٨)، وفي الاستقامة (١/ ١٦٧)، وهي أيضًا في مجموع فتاواه (٤/ ٦١)، وابنُ القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٢٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٧)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ٤٢٧-٤٢٨).

(١) رواه ابن الجوزي في المنتظم (١٦/ ٢٤٥)، وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠/ ٤٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٧٥)، ونحوه في طبقات الشافعية لابن كثير (١/ ٤٤٨).

أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور[١]»[٢].

وبيّن خوفَه ممّا أسلفَ من خوضه في علم الكلام الذي نهى عنه أئمة الإسلام بقوله: «ركبتُ البحرَ الأعظم، وغُصتُ في الّذي نهى عنه أهلُ الإسلام. كلُّ ذلك في طلب الحق. وكنتُ أهربُ في سالفِ الدَّهر من التقليد، والآنَ فقد رجعتُ عن الكلِّ إلى كلمةِ الحق. عليكُم بدينِ العجائز، فإن لم يدرِكني الحقُّ بلُطفِ برِّه، وإلا فالويلُ لابنِ الجويني!»[٣].

٥. كشفُ أبي حامد الغزالي لحقيقة علم الكلام، وأن منتهاه الشكُّ والحيرة:

يُعدّ الغزالي من أعلام المتكلِّمين الأشاعرة الذين كان لهم أثر واضح في نصرة الأشعرية، ومع ذلك فقد كان من أكثر أئمَّة المتكلِّمين إفصاحًا عن غَورِ علم الكلام ومُنتهَاه، وتنبيهًا على غوائله ومضارِّه.

فمن ذلك قوله في معرِض بيانه لمضرَّة علم الكلام ومنفعته: «أمّا مضرَّتُه فإثارةُ الشبهات وتحريكُ العقائد وإزالتُها عن الجزمِ والتصمِيم، فذلك ممّا يحصل في الابتداء، ورجوعُها بالدليلِ مشكوكٌ فيه، ويختلفُ فيه الأشخاص، فهذا ضرره في الاعتقاد الحق... وأمّا منفعته؛ فقد يُظَنُّ أن فائدته كشفُ الحقائق ومعرفتُها على ما هي عليه، وهيهات! فليسَ في الكلام وفاءٌ بهذا المطلبِ

---

(١) نيسابور: مدينةٌ كبيرةٌ، كانت عاصمةَ إقليم خراسان وتقع في الربع الغَربي منه، افتتحها عبدُ الله بن عامر بن كريز في خلافة عثمان سنة ٣٠هـ، وخرجَ منها كثيرٌ من العلماء الأجلّاء. وبقيت حصينةً كثيرة الخير حتّى خرّبها الغزّ في سنة ٥٤٨هـ، ثمّ عادت عامرةً حتى كانت سنة ٦١٨هـ، فغزاها التتار وخرّبوها وقتلوا كلّ أهلها. وهي تقع اليوم في الشمال الشرقي من إيران. ينظر: البلدان لليعقوبي (ص٩٦)، ومعجم البلدان (٥/٣٣١)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٤٢٤).

(٢) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠/٤٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٧٥)، وابنُ كثير في طبقات الشافعية (١/٤٤٨).

(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٦/٢٤٥)، ونحوه في: المفهم للقرطبي (٦/٦٩٢)، والتسعينية لابن تيمية (٣/٩٢٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٤٧١)، طبقات الشافعية لابن كثير (١/٤٤٨)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/١٨٥).

الشريف، ولعلَّ التّخبيط والتّضليلَ فيه أكثرُ من الكشفِ والتعريف، وهذا إذا سمعتَه من محدِّثٍ أو حشويَّ ربما خطر ببالكَ أنّ الناس أعداءُ ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبَرَ الكلام ثمّ قلاه بعد حقيقة الخِبرة وبعد التغلُّل فيه إلى مُنتهى درجةِ المُتكلِّمين، وجاوَز ذلك إلى التعمُّقِ في علومٍ أُخَر تناسب نوعَ الكلام، وتحقَّق أنّ الطريقَ إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود.

ولعَمري لا ينفكُّ الكلام عن كشفٍ وتعريفٍ وإيضاحٍ لبعض الأمور، ولكن على النُّدور في أمورٍ جليَّةٍ تكادُ تُفهَم قبلَ التعمُّق في صنعةِ الكلام، بل منفعتُه شيءٌ واحد وهو حراسة العقيدة التي ترجمناها على العوام، وحفظُها عن تشويشاتِ المبتدعة بأنواعِ الجدل، فإنّ العاميَّ ضعيفٌ يستفزُّه جدلُ المبتدع وإن كان فاسدًا، ومعارضةُ الفاسد بالفاسد تدفعُه»(١).

ومرادُه بكلامِه الأخير أنَّ الفائدةَ الوحيدةَ لعِلم الكلامِ مجادَلةُ مقالاتِ المبتدِعة الفاسِدة بمقالاتٍ فاسدةٍ تُقابِلها وتنقُضُها، لكنَّها لا تقيم حقًا ولا تبني اعتقادًا صادقًا.

ومن كلامِ الغزاليِّ في هذا البابِ تقريرُه ضرورةَ ترسيخِ عقيدة الصبيّ والعامّي بتلاوة القرآن وتفسيره وبالأحاديث والعبادات ومجالسة الصالحين ونحو ذلك، لا بعِلم الجدل والكلام، ثمّ قال مشدِّدًا التحذير من ذلك: «وينبغي أن يُحرس سمعُه من الجدَل والكلام غايةَ الحراسة؛ فإنَّ ما يشوِّشُه الجدَل أكثرُ ممّا يمهِّده، وما يُفسده أكثرُ ممّا يصلِحه، بل تقويتُه بالجدل تُضاهِي ضربَ الشجرةِ بالمدقَّة من الحديد؛ رجاءَ تقويتِها بأن تكثُر أجزاؤُها، وربما يفتِّتها ذلكَ ويُفسِدها، وهو الأغلَب. والمشاهدةُ تكفيكَ في هذا بيانًا، فناهِيك بالعيان برهانًا، فقِس عقيدة أهل الصَّلاح والتُّقَى من عوامّ الناس بعقيدة المتكلِّمين والمُجادِلين، فترى اعتقادَ العامِّي في الثبات كالطَّود الشامخ لا تحرِّكه الدواهي والصواعق، وعقيدةَ المتكلِّم الحارسِ اعتقادَه بتقسيماتِ الجدَل كخَيطٍ مرسَلٍ في الهواء، تفيئُه الرياح مرةً هَكذا ومرَّةً هكذا!»(١).

ويقول أيضًا: «الإيمانُ المستفادُ من الدليلِ الكلاميِّ ضعيفٌ جدًا، مشرفٌ على التزلزُل بكلِّ

(١) إحياء علوم الدين (١/١٦٧-١٦٨).

(١) المصدر السابق (١/١٦٢)، وينظر: إلجام العوام، له (ص٣٢).

شُبهة، بلِ الإيمانُ الراسخُ إيمانُ العوامّ الحاصلُ في قلوبهم من الصِّبا بتواتُرِ السماع، أو الحاصلُ بعدَ البلوغ بقرائنِ أحوالٍ لا يمكن التعبير عنها»(١).

وممّا نُقِل عنه أيضًا قولُه: «أكثرُ الناس شكًّا عندَ الموت أهلُ الكلام»(٢).

٦. اعتراف الشَّهرَستاني بحاله وحال المتكلِّمين في باب أصول الدين:

الشَّهرَستاني من أعلم المتكلِّمين الأشاعرة بمقالات المتكلِّمين واختلافهم وأخبَرِهم بها(٣)، فقد صنَّف كتاب «الملل والنحل» في تفصيل مقالات الخلق من أهل الأديان والمنتسبين للإسلام، وكتابَ «نهاية الإقدام في علم الكلام» الذي ألَّفه جوابًا عمّن سأله حلَّ عُقَدِ أصول الدين، وكشفَ غوامضِها، وقد باح في مقدِّمته عن حالِه في هذا الباب فقال:

«أمّا بعد، فقد أشار إليّ من إشارته غُنْم، وطاعتُه حَتْم، أن أجمع له مشكلاتِ الأُصول، وأَحُلَّ له ما انعقد من غوامضِها على أرباب العقول؛ لِحُسن ظنِّه بي أنّي وقفتُ على نهاياتِ النَّظر، وفُزت بغاياتِ مطارِح الفِكَر، ولعلَّه استسمنَ ذا وَرَم، ونفخ في غير ضَرَم(٤)، لَعمري:

لقد طُفتُ في تلكَ المعاهِد كلِّها وسيَّرتُ طَرفِي بينَ تلكَ المعالِمِ
فلم أرَ إلّا واضعًا كفَّ حائرٍ على ذَقَنٍ أو قارعًا سنَّ نادِمِ(١)

---

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة (ص٧٩).

(٢) ذكره ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤/٢٨)، وينظر: منهاج السنّة النبوية (٥/٢٦٩).

(٣) ينظر: منهاج السنّة النبوية (٥/٢٦٩).

(٤) الضَّرَم: اشتعالُ النارِ والتهابُها. ينظر: لسان العرب (١٢/٣٥٤)، مادة (ض ر م)، والنّفخ في النار يُراد به إيقادُها، فمقصوده أنّ السائلَ لم يسأل من هو أهلٌ للجواب في هذه الأمور.

(١) حاولَ بعض الأشاعرة المعاصرين أن يؤوِّل مثل هذا الكلام بأنّه من تواضع العلماء وهضمهم لأنفسهم وتقليلهم من شأنها، وهذا من جنس تأويلات المتكلِّمين الفاسدة؛ لأنّ باب أصول الدين إنّما يؤخذ مأخذَ القطع واليقين والطّمَأنينةِ والسُّكون، والمتكلِّمون يقرِّرون ذلك، فليس من التواضعِ في شيءٍ أن يوصَف هذا الباب بأنّه ليس فيه إلّا الحيرة والندَم على الخوض فيه، بل هذا الكلام بَوحٌ واعترافٌ بحالٍ مؤسفَةٍ وصل إليها أئمّة =

إلى أن قال: «فعليكُم بدين العجائز، فهو من أسنى الجوائز»[١].

والشَّهرَستاني بهذا لا يبيِّن حالَه وحدَه مع علم الكلام، بل يبيِّن حالَ جميع المعاهد والمدارس الكلامية، التي استوعبَ التَّطواف فيها والنظرَ في معالمها، فلم يرَ إلّا الحيارى الشُّكّاك، أو النّادمين المتحسِّرين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأخبر أنَّه لم يجد إلّا حائرًا شاكًّا مرتابًا، أو من اعتقد ثمّ ندِم لـمّا تبيَّن له خطؤه. فالأوَّل في الجهلِ البسيط: كظلماتٍ ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[النور: ٤٠]، وهذا دخَلَ في الجهلِ المركب، ثمّ تبيَّن له أنَّه جهِل فندِم؛ ولهذا تجِدُه في المسائلِ يذكُر أقوالَ الفِرق وحُجَجهم، ولا يكادُ يرجِّح شيئًا للحَيرة»[٢].

٧. شكّ الفخر الرازي في عددٍ من مسائل أصول الدين، وشكواهُ في آخر حياته من عجزه عن وصول درجة اليقين في باب معرفة الله تعالى:

للرازيِّ مكانةٌ وإمامةٌ لدى متأخِّري الأشاعرة لا ينازِعُه فيها مُنازِع، حتّى لقّبه بعض كبارهم بالأشعريِّ الثاني[١]، ومعَ هذه المكانة والإمامة نجدُ في ثَنَايا كتُبه شُكوكًا واستشكالاتٍ يقِفُ عندَها حائرًا ولا يجدُ لها حلًّا، فَمَثلًا في مسألة: هل وجودُ الباري نفسُ حقيقته أم أمر زائدٌ عنها؟ نجده يقرّر هذا مرَّةً وذاك مرَّةً أخرى، ثمّ يقول: «ونحنُ متوقِّفون في ذلك إلى أن يكشِف اللهُ الغِطاء عن وجه الحقّ»[٢]، وفي بحثه في تقرير حدوث الأجسام وردِّه على الفلاسفة في دعواهم قدم

= الكلام وأساطينُه.

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٣، ٤) ت. ألفرد جيوم، وقد سقطَت مقدِّمة الكتاب المشتملة على اعتراف المؤلِّف من الطبعة التي أعتمِدُ عليها، وهي طبعة مكتبة الثقافة الدينيّة، ولا أدري هل سقطت سهوًا، أم أنّها حُذفت عمدًا؟!

(٢) منهاج السنّة النبوية (٥/ ٢٧٠).

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٣٨٨).

(٢) الإشارة في أصول الكلام (ص٩٦).

العالم، أورَد إشكالًا على لسان الفلاسفة، ثمّ قال: «وهذا الإشكال ممّا نستخير الله فيه»[(١)]، ثمّ أورد شبهةً أخرى لهم وقال: «هذا السؤال صعبٌ، وهو ممّا نستخير الله تعالى فيه»[(٢)].

وهناك أمثلةٌ أخرى على وجود هذه الظاهرة لدى الرازي[(٣)]، وأمّا الأمثلة على إيراده للشُّبَه ثمّ الجوابِ عنها بضعفٍ فكثيرة، وكذلك انتهاؤه في مباحثه الكلاميّة في أصول الدين إلى ترجيح أحد الأقوال بعبارةٍ تفيدُ الأرجحيّة لا القطع، كأن يقول «الأصوَبُ كذا» أو «الأولى كذا» ونحوها، أو أن يقولَ: إنّ هذا البحث غامضٌ أو عميق[(٤)].

وأمّا شكوى الرازي من عجزِه عن وصول درجة اليقين فقد سبق في مبحث «الموافقة في اتباع الظنِّ والهوى» نقلُ بعضِ كلامِه الذي سطَّره في آخرِ حياته متحدِّثًا عن معرفة الإله جلّ وعلا، ومنهُ قوله: «مَن الذي وصل إلى عَتَبة تلك الحضرة العالية؟! ومن الذي شمَّ رائحة ذلك الجنابِ المقدّس؟! فحاصلُ العقول: ظُنونٌ وحسباناتٌ، ومُنتهى الأمر: أوهامٌ وخَيالات»[(٥)]، ثمّ تصريحه بأن «المعرفة اليقينيَّة صعبةٌ، وأنّ الجزمَ في كل بابٍ بحيث يكون خاليًا عن المِرية والاضطراب عزيزٌ. وإذا كان الأمرُ كذلك فالشَّوق شديدٌ، والحرمانُ غالبٌ، والآلةُ ضعيفةٌ، والمطلوبُ قاهرٌ»[(١)].

وممّا قاله الرازيّ شاكيًا اللَّوعَةَ التي يجِدُها والوَحشةَ التي يلقاها بسببِ عجزه عن دَرك اليقين في المطالب العقليةِ التي سعى في البحث عنها طَوال عمرِه قولُه: «وأمّا اللذات العقلية، فلا سبيلَ إلى

---

(١) الأربعين في أصول الدين (١/ ٦٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦٤).

(٣) ينظر مثلًا: المباحث المشرقية (١/ ٤٨٧)، وشرح الأصبهانية لابن تيمية (ص١٨٤-١٨٥)، وأمثلةٌ ذكرها د. عبد الرحمن المحمود في "موقف ابن تيمية من الأشاعرة" (١/ ٥٩٢-٥٩٣).

(٤) ينظر مثلًا: أصول الدين (ص٦٣، ٩٠-٩١)، والمحصول (٢/ ٢٥٨)، والأربعين في أصول الدين (١/ ٢٣، ٤٦، ١٠٠، ١١٦، ١١٧، ١٣)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/ ٣١٨-٣٢١).

(٥) ذم لذات الدنيا للرازي (ص٢٥٢).

(١) المصدر السابق (ص٢٦١-٢٦٢).

الوصول إليها والقربِ منها والتعلقِ بها؛ فلهذه الأسباب نقول: ليتَنا بقينا على العدم الأول! وليتَنا ما شاهدنا هذا العالم! وليتَ النفسَ لم تتعلَّق بهذا البدن! وفي هذا المعنى قلت:

نهايــةُ إِقــدام العُقــول عِقــال ... وأكثـرُ سـعيِ العـالمينَ ضـلالُ

وأرواحُنا في وحشةٍ من جُسُومنا ... وحاصِـلُ دُنيانـا أذىً ووَبـالُ

ولم نستفِد من بحثِنا طُولَ عُمرِنا ... سِوى أن جَمَعنا فيه قِيلَ وقَالوا

وكَم قَد رَأينَا مِن رِجالٍ ودَولةٍ ... فبـادُوا جميعًـا مُسـرِعينَ وزالُـوا

وكَم مِن جِبالٍ قَد علَت شُرُفاتِها ... رِجالٌ فزالُوا والجِبالُ جِبالُ»[(١)]

ثـم يعقِّبُ على ذلكَ ببيانِ فشل علـم الكـلام في الوَفـاءِ بـما بحثَ عنه طيلةَ عمره، وأنَّ السبيل الأنجحَ في ذلك هو الاعتمادُ على الوحي الإلهي، فيقول: «واعلـم أنِّي بعد التوغُّل في هذه المضائق، والتعمّق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيتُ الأصوبَ الأصلحَ في هذا الباب طريقةَ القـرآنِ العظـيم، والفرقـانِ الكـريم، وهـو تَـركُ التعمُّـقِ والاستِدلالِ بأقسـامِ أجسـامِ السـماوات والأرَضين على وُجود ربِّ العالَمين، ثمّ المبالغةُ في التعظيمِ من غيرِ خَوضٍ في التفاصيل. فأقرأ في التنزيـه قولـه: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾[محمد: ٣٨]، وقولـه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. وأقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه:٥]، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقولـه:﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأقـرأ في أنّ الكلّ من الله قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[النساء: ٧٨]، وفي تنزيهه عـمّا لا ينبغي قولـه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[النساء: ٧٩]، وعلى هذا القانون فقِس.

وأقول من صَميمِ القلب ومن داخلِ الروح: إني مقرٌّ بأن كلَّ ما هو الأكملُ الأفضلُ الأعظمُ الأجلّ فهو لـك، وكلُّ ما فيه عيبٌ أو نقصٌ فأنت منزَّهٌ عنه، ومقِرٌّ بأن عقلي وفهمي قاصرٌ عن الوصولِ إلى كُنه حَقيقة ذرَّةٍ من ذرَّاتِ مخلوقَاتك»[(١)].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٦٢).

(١) المصدر السابق (٢٦٣-٢٦٤)، وله نحوٌ من هذا الكلام في وصيّته التي كتبها قبل موته. ينظر: عيون الأنباء =

٨. توقُّفُ الآمديِّ وحيرتُه في مسائلِ أُصولِ الدِّين الكِبار:

يُعتبر الآمديُّ من كِبار الأشاعرةِ وأعلامِهم، وقد وصَفه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّه «لم يكن أحدٌ في وقته أكثرَ تبحُّرًا في العلوم الكلامية والفلسفية منه»[1]، ومع ذلكَ فقد كان الغالبَ عليه الوقفُ والحَيرة، لا سيّما في كبار مسائل أصول الدين، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والآمدي تغلب عليه الحَيرةُ والوقف في عامَّة الأصول الكبار، حتى إنَّه أورد على نفسه سؤالًا في تسلسل العلل، وزعم أنَّه لا يعرِف عنه جوابًا، وبنَى إثبات الصّانع على ذلك، فلا يقرِّرُ في كتبه لا إثباتَ الصانع ولا حدوثَ العالم، ولا وحدانيةَ الله، ولا النبواتِ، ولا شيئًا من الأصول التي يحتاج إلى معرفتها»[2].

وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كثرة توقُّف الآمدي وحيرته في كبار المسائل أمرٌ ملحوظٌ في كتبه، فنجده مثلًا يقول في «أبكارِ الأفكار» بعد أن حاولَ الإجابة عن الاعتراضاتِ الواردةَ على قولِهم في مسألة الرؤية: «وفي التحقيقِ فهذِه الإشكالاتُ مشكلة، وما ذكرناه في جوابها فهو أقصى جُهدِ المقلّ»[1].

وأورَد إشكالاتٍ على قول الأشاعرة بوَحدة الكلام النفسي وأنّه معنىً واحد، ثمّ قال: «والحقُّ أن ما أوردوه من الإشكال على القول باتِّحاد الكلام وَعَودِ الاختلاف إلى التّعلُّقات والمتعلَّقات فَمُشكِل، وعسى أن يكون عند غيري حلُّه»[2].

وعقد فصلًا في تقريرِ وحدانية الإله، فقال: «وقد احتجَّ النافون للشِّركَة بمسالك ضعيفة»[3]، ثمّ ذكرها مفصَّلةً، وممّا ذكره: دليلُ التمانع الذي استدلّ به أكثر أصحابه الأشاعرة على وحدانية

=

لابن أبي أصيبعة (ص٤٦٧)، وطبقات الشافعية لابن كثير (ص٧٢٠).

(١) مجموع الفتاوى (٩/٧).

(٢) شرح حديث النزول (ص٤٤١-٤٤٢)، وينظر: منهاج السنّة (٥/٢٧٠)، ودرء التعارض (١/١٦٢).

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين (١/٥١١).

(٢) المصدر السابق (١/٤٠٠-٤٠١).

(٣) أبكار الأفكار في أصول الدين (٢/٩٣).

الإله، وقد أورد في بيانه لهذا الدليل سؤالًا يُشكل عليه، ثمّ ذكر أجوبةً على ذلك السؤال ونقَضَها واحدًا واحدًا، ثمّ قال: «وعلى هذا فموقِع السُّؤالِ المذكورِ صعبٌ جدًّا، وعسى أَن يكون عند غيري جوابُه»[(١)]، ثمّ بعد أن زيَّف جميع المسالك العقلية الدالّة على وحدانيَّة الإله، قال: «وعلى هذا فإذا كانت الطرقُ العقليّةُ الدالةُ على الوحدانيّةِ مضطربةً غيرَ يقينية، فالأقرب في الدلالة إنّما هو الدلالة السمعية، على ما ذهب إليه حُذَّاق المعتزلة»[(٢)]. والآمدي يقول هذا مع أنَّه يرى أنَّ الأدلّة السمعية لا تفيد اليقين[(٣)]، وهذا يقتضي أن يكون نفيُه للشِّرك ظنيًّا غيرَ يقينيّ، ويقتضي تجويزَه عَقلًا لوجود شريك مع الله تعالى في ربوبيته لولا وُرودُ السَّمع بخلافه، وهذا عينُ ما ألزمَ به أبو المعالي الجوينيُّ من قال ذلك من المعتزلة[(٤)].

وهناك أمثلةٌ أخرى على حيرةِ الآمديِّ وتوقُّفه في مسائل أصول الدين، أو ما بَنوا عليه أصولَ دينهم من المسائل الفلسفيّة[(١)].

فهؤلاء بعض رؤوس أهل الكلام، وقد بلغت بهم الحيرة والشكوك ما سبق بيانه، والأخبار عن غيرهم ممن سلك مسلكهم كثيرة[(٢)]، وهي دالّةٌ على أنّ نهاية علم الكلام ومآلَهُ التِّيهُ والضياع.

---

(١) المصدر السابق (٢/٩٩)، وصنع نحوه في: غاية المرام (ص١٦٧-١٦٨).

(٢) أبكار الأفكار (٢/١٠٦).

(٣) ينظر ما سبق (ص١٦٤)، وهذا بخلاف المعتزلة الذين لم يقولوا بظنيَّة الأدلةِ السمعية مطلقًا، كما سبق (ص١٣٤).

(٤) ينظر: الشامل (ص٢٠٣).

(١) ينظر: أبكار الأفكار (٢/٢٨٧، ٣/٢٩، ٧٣، ١٧١، ١٩٨).

(٢) ينظر: المنتظم (١٦/٢٤٦)، وتلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/٤٩٨-٥٠٢)، والمفهم لأبي العبّاس القرطبي (٦/٦٩٣-٦٩٤)، وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص٤٦٧)، والذخيرة للقرافي (٢/١٣٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/١٥٨- ١٦٦)، وشرح الأصبهانية (١٠٦-١٠٧)، والتسعينية (٣/٧٧٣-٧٧٦)، والاستقامة (ص٨٣) أربعتها لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم(٣/٨٤١-٨٤٣)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/٢٤٢)، والعواصم والقواصم لابن الوزير (٤/٦٠-٦٧)، وفتح الباري =

أهمّ أسباب حيرة المتكلِّمين وشكِّهم:

يمكن إجمالُ أهمِّ الأسباب التي أدَّت إلى ما وقع فيه المتكلِّمون من الحَيرة والشكّ فيما يلي:

١. إعراضهم عن استمدادِ أصول دينهم من الوحي، الذي هو النورُ الحقُّ المُجلِّي لظلمات الحيرةِ والتِّيه، فلمّا عدِمَ المتكلِّمون ذلك النّور تخبَّطوا حائرين شاكِّين، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠][(١)].

٢. جهل المتكلِّمين بمذهب أهل الحقّ في أصول الدين، وهو مذهب السلف الصالح، وقد أدّى هذا بهم إلى حصرهم البحثَ عن الحقِّ في مذاهب مَن سِواهم من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم[(٢)]، وحيثُ إنَّهم لن يجدوا الحقّ الذي ينشدونه في هذه المذاهب، فإنَّهم بَقُوا في ظلمةِ الحيرة.

فالغزاليّ مثلًا حين شَرح رحلتَه في البحث عن الحقيقة في كتابه «المنقذ من الضلال»، ذكر أنّ الحقّ انحصر عنده في أربعة أصناف، وهم المتكلِّمون والباطنيّة والفلاسفةُ والصوفيّة، ثمّ قال: «فقلت في نفسي: الحقُّ لا يعدو هذه الأصناف الأربعة، فهؤلاء هم السالكون سبل طلب الحقّ، فإن شذَّ الحقّ عنهم، فلا يبقى في دَرك الحقّ مطمع»[(١)]. مع أنّ الغزاليَّ وبعض المتكلِّمين يقرّرون أن مذهب السَّلف هو الحقّ[(٢)]، إلّا أنَّهم لم يعلموا ما هو مذهبهم في أهمِّ أبواب أصول الدين فبقُوا حائرين.

٣. اعتماد مادّة علم الكلام على العقل، وتنصيبِه حَكَمًا في موارِد النزاع، مع أنّ العقل هو آلةٌ

=
لابن حجر (١٣/ ٣٥٠)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ص٨٦٤-٨٦٥).

(١) ينظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٢٥، ٩٤٢)، والصفدية (١/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: شرح الأصبهانية (ص٣٠٦-٣٠٧)، ودرء التعارض (٢/ ٣٠٧، ٩/ ٦٦-٦٧)، والنبوات (١/ ٢٧٩).

(١) المنقذ من الضلال (ص٦٩).

(٢) ينظر: إلجام العوامّ عن علم الكلام للغزالي (ص٤١-٤٨)، وشرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص٤١٨).

لإدراكِ العلوم وفَهمها، أو هو قدرٌ من العلوم الضروريّة[١]، وليس مصدرًا لاستحداثِ الأحكام والمعلومات، فمن اعتمدَ عليه وحدَه لم يحصِّل علمًا يطلبُه، فضلًا عن أن يَجِد بَرد اليقين ويصل إلى الرّاحةِ والطمأنينة، ولا سيّما إن جعلَ عقلَهُ قائدًا له في التنقيب عمّا حُجب عنه العلم به من الغَيب، وفي تكلُّفِ البحث عمّا ليس بمقدوره، ولذا قال أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا تثبُتُ قدَمُ الإسلام، إلّا على ظَهر التسليمِ والاستسلام، فمن رامَ علمَ ما حُظِرَ عنه علمُه، ولم يقنع بالتسليم فهمُه، حجَبَهُ مَرامُه عن خالصِ التوحيد وصافي المعرفةِ وصحيحِ الإيمان، فيتذَبْذَبُ بين الكفرِ والإيمان، والتصديقِ والتكذيب، والإقرارِ والإنكار، موسوَسًا تائهًا، شاكًّا زائغًا، لا مؤمنًا مصدِّقًا، ولا جاحِدًا مكذِّبًا»[٢].

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه الحالةُ التي وصفها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالُ كلِّ من عدَل عن الكتاب والسنّة إلى علم الكلام المذموم، أو أرادَ أن يجمع بينَه وبين الكتابِ والسنّة، وعند التعارضِ يَتأوَّل النص ويردُّه إلى الرأيِ والآراءِ المختلفة، فيَؤُول أمرُه إلى الحَيْرة والضلال والشكّ»[١].

ويقول القحطانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢] في نونيّته واصفًا حال أهل الكلام:

---

(١) ينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٣١)، وبغية المرتاد لابن تيمية (ص٢٥٥-٢٧٤)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (١/٧٩-٨٢).

(٢) العقيدة الطحاوية، ضمن الجامع للمتون العلمية لعبد الله الشمراني (ص١٧١-١٧٢).

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/٢٤٢).

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني السَّلفي المالكي، الأديب الشاعر، اشتهر بقصيدته النونية. كذا جاء اسمه في ديوان ابن مشرّف (ص١٢١). وقد شحّت المصادر ببيانِ ترجمته. وأقرب من يمكن أن يكون هو رجلان، أولهما: أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن السمح القحطاني، المعافري الأندلسي المالكي. قال فيه أبو سعيد الإدريسي: إنّه كان من أفاضل الناس، ومن ثقاتهم. وقال غنجار: إنّه كان فقيهًا حافظًا. جمع تاريخًا لأهل الأندلس. ماتَ ببخارَى سنة ٣٨٣هـ، وقيل ٣٨٨هـ، وقيل ٣٧٩هـ. ينظر الأنساب للسمعاني (١٠/٣٤٥)، ونفح الطيب للمقّري (٢/١٤٢). والثاني: عبد الله بن محمد بن يونس القحطاني البخاريّ =

حَمَلوا الأمورَ على قِياسِ عُقولِهم فتبلَّـدوا كتبلُّـدِ الحَـيرانِ
كـلٌّ يقـيسُ بعقلِه سبُلَ الـهُدى ويَتيـهُ تِيـهَ الوَالِـهِ الـهَيمانِ[1]

ويكشفُ أبو الوفاء ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سبب إفضاءِ علم الكلام بأهله إلى الشكوك قائلًا: «وأصلُ ذلك أنَّهم ما قنِعوا بما قنَّعَت به الشرائع، وطلَبوا الحقائقَ وليس في قوة العقل إدراكُ ما عند الله من الحِكَم التي انفرد بها، ولا أخرج الباري من عِلمه لخلقِه ما عَلِمهُ هو مِن حقائق الأمور»[1].

ويقول أبو المظفّر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر ثبات العوامّ على عقائدهم وتسليمَهم بها: «فهنيئًا لهم السلامةُ والبعدُ عن الشبهاتِ الداخلةِ على أهلِ الكلام، والوَرطات التي تورَّطُوا فيها، حتَّى أدَّت بهم إلى المهاوي والمهالِك، ودخلت عليها الشُّبُهات العظيمةُ، وصاروا في الآخرَة متحيِّرين عَمِهين»[2].

٤. تأثُّر المتكلِّمين بالفلاسفة الذين هم أكثرُ الناس ظلمةً وانقطاعًا عن النور الإلهي الذي جاءت به الرسل، فلذا كانوا أكثر النّاس ضياعًا وتِيهًا في المطالِب الغيبيَّة التي لا تُدركُ إلّا بالوحي، كما اعترفَ بذلك أساطينُهم حينَ أقرّوا «بأنَّ العلم الإلهيَّ لا سبيلَ لهُم إلى العلمِ واليقين فِيه، وإنّما

=
الأديب، أبو محمد الكاتِب الشاعِر، وردَ نيسابور حاجًّا سنة ٤٠٥هـ. ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص٢٧٤، رقم٨٩٦). لكن يشكل على كَونِ أيٍّ منهما صاحبَ الترجمة أنّ ثانيهما بخاريّ، وصاحبُ الترجمة أندلسيّ، وأمّا أوّلهما فمع اختلافِ اسمه عن المترجم له؛ فإنّه توفي في آخرِ تقدير سنة ٣٨٨هـ، وقد ذكرَ القحطاني في نونيّته (ص٥٤) أنَّه نظمَ قصيدتين طويلتين في الردّ على أبي العلاء المعرّي، والمعرّي ولد سنة ٣٦٣هـ (تاريخ الإسلام ٩/٧٢١)، فيكون عمره يوم موت القحطاني هذا ٢٥ سنة، ويبعدُ أن يكونَ شرُّه استطارَ في هذا السنِّ إلى الأندلس حتى ينتهضَ للردِّ عليه أحد شعرائها بقصيدَتين طويلتَين. والله أعلم. وينظر: مقدمة محقق النونية للقحطاني: عبد العزيز الجربوع (ص٦-٧).

(١) نونية القحطاني (ص٥١) وبين البيتين أبيات حُذفت اختصارًا.

(١) تلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/٥٠١).

(٢) القواطع في أصول الفقه (٣/١٢٣٤).

يُؤخذُ فيه بالأَولى والأخلَقِ الأَحرى»[١]، وأنّ «فكرةَ العقل تفيدُ اليقينَ في الهندسيَّات والحسابيَّات، فأمّا في الأمور الإلهيّة فلا تفيد إلّا الظّنّ»[٢]، وصرّح كبيرُهم ابنُ رشد الفيلسوف[٣] بأنّه «لم يقل أحدٌ من النّاس في العلوم الإلهيّة قولًا يُعتدُّ به»[١].

ولذا كان من زادَ تأثُّرُه من المتكلِّمين بالفلاسفة ازدادت حيرتُه وأظلم قلبه بحسَب ذلك، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهؤلاءِ المتكلِّمون المتأخِّرون الذينَ خلطُوا الفلسفةَ بالكلام كثُرَ اضطرابُهم وشكوكُهم وحيرتُهم بحسَبِ ما ازدادُوا به من ظُلمة هؤلاءِ المتفلسِفة»[٢].

٥. تناقض المتكلِّمين الكثير في أهمّ الأصول التي يعتنون بتقريرها، كما مضى بيانه في المبحث السابق، فإنّ التناقضَ سببٌ للحَيرة والشكّ، لا سيَّما إن ظهرَ لصاحبه ولم يقدر على دفعه، فلا بدّ له - إن لم يدرك بطلانَ أحدِ قولَيه- أن يشكَّ ويقعَ في حيرةٍ من أمرِه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثمّ من جمع منهم بين هذه الحُجَج أداه الأمر إلى تكافؤ الأدلّة؛ فيبقى في الحيرة والوقف، أو إلى التناقض؛ وهو أن يقول هنا قولًا ويقول هنا قولًا يناقضه، كما تجدُه من حالِ كثيرٍ من هؤلاء المتكلِّمين والمتفلسِفة، بل تجد أحدَهم يجمع بين النقيضين أو بينَ رفعِ النقيضَين، والنقيضَان اللَّذان هما الإثباتُ والنفي لا يجتمعَان ولا يرتفعَان، بل هذا يفيدُ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤٦٧/٢)، وينظر: المطالب العالية للرازي (١٦/١).

(٢) المحصول للرازي (١٥٧/١)، وينظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٥٨/٤).

(٣) هو: أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمدَ ابنِ شيخِ المالكية أبي الوليدِ محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي. العلامة فيلسوف وقته. ولي قضاء قرطبة، فحُمد قضاؤه. وكانَ عالمًا بالفقه، ونُقمَت عليه فلسفته. صنّف: «بداية المجتهد» في الفقه، و«مختصر المستصفى» في الأصول، وشروحًا لكتب أرسطو، وكتبًا كثيرةً في الفلسفة. ولد سنة ٥٢٠هـ، وتوفي بمراكش سنة ٥٩٤هـ أو ٥٩٥هـ مهجورًا محبوسًا في بيته، بسببِ ما نُقلَ عنه من أقوالٍ رديئة في الفلسفة. ينظر: عيون الأنباء (ص٥٣٠-٥٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٠٧/٢١- ٣١٠)، والوافي بالوفيات (٨١/٢-٨٢).

(١) تهافت التهافت (٥٤٧/٢).

(٢) منهاج السنّة النبوية (٢٨٨/٣).

صاحبَه الشكَّ والوَقفَ، فيتردَّد بين الاعتقادَين المتناقِضَين: الإثباتِ والنفيِ، كما يتردَّدُ بين الإرادتين المتناقضتين. وهذا هو حال حُذَّاقِ هؤلاءِ، كأبي المعالي وأبي حامدٍ والشَّهرَستاني والرازي والآمدي»[١].

ومِن التناقُض المُوقِع في الحَيرة ما يقرِّره المتكلِّمون كثيرًا من الأقوال المناقضة للفطرة، وقد سبقَ مثالٌ لذلك في الحديث عن حيرةِ أبي المعالي الجويني؛ فإنَّه حينَ أدرك التناقض بين الفِطرة المستقرَّة في نفسه وبين ما قرّره من نفي العلوّ صاحَ بالحيرة والدَّهشة.

ومن التناقُض ما يقَعُ بكثرةِ الانتقال من قولٍ إلى قولٍ، وهذا أيضًا دليلٌ على الشكِّ وعدم اليقين[١].

٦. أنّ الشكَّ صار منهجًا معمولًا به لدى المتكلِّمين، وهو وإن كان عندهم مقصودًا لغيره، إلَّا أنّ إيجابَهم له ومبالغتَهم فيه أوقَعَهم في دوّامةٍ من الشُّكوكِ والتخبُّطات.

وتظهر منهجيّة الشكِّ لديهِم من خلال أمرين:

أ. إيجابُ بعضهم الشكَّ في وجود الله تعالى وجعلِه أوَّلَ واجبٍ على المكلَّف، وهذا القول حُكي عن أبي هاشم الجبّائي وطائفةٍ معه، يقول الآمدي: «قال أبو هاشم: وجوبُ النظر والقصدِ إليه يستدعي سابقةَ الشكِّ في الله تعالى، وإلّا كان النظرُ في تحصيل الحاصل؛ وهو محال. والشّكُّ سابقٌ على إرادة النَّظَر؛ فكانَ هو الواجبَ الأوّل. وزعَمَ أنّ الشكَّ في الله تعالى حَسَن»[٢].

وحُكي هذا القولُ أيضًا عن أبي بكر ابن فورك من أئمّة الأشاعرة[٣]، ونسبه ابن حزم إلى

(١) الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٩٤).

(١) ينظر: شرح الأصبهانية (٨٥-٨٧)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٨، ٥٠).

(٢) أبكار الأفكار (١/ ١٧٠)، وينظر: المواقف للإيجي (ص٣٢)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣١).

(٣) ينظر: أبكار الأفكار للآمدي (١/ ١١٥).

الأشعرية بإطلاق[١]، والحقيقة أنَّه لازمٌ لجميعٍ من قالَ بوجوب النظر، فإنّ مَن جعل أوّل واجبٍ هو النظر قالَ إنَّه يلزم من النّظر الشكّ فلا بدّ منه إذن، ولذلك التزم الآمدي ذلكَ فقال: «الحقُّ أن يقال: ابتداءُ حصول الشكِّ في اللهِ ليسَ مقدورًا للمكلَّف؛ بل هو واقع من غيرِ اختيارِه، والوجوبُ إنّما يتعلق بالمقدور لا بغيره، بخلاف دوام الشّكّ... والمختار أنّه: إن كان المقصود: بيان أوّلِ واجبٍ ممّا هو مقصودٌ في نفسه؛ فهو المعرِفة. وإن كانَ المقصود بيانَ أول واجبٍ وإن لم يكن مقصودًا لنفسه؛ فهو إرادةُ النظر، أو دوام الشكِّ في الله تعالى»[٢].

ويزيدُ ذلك وضوحًا قولُه: «وأمّا الشّكُّ في الله تعالى؛ فقد قال الأستاذ أبو بكر وأبو هاشم لا يمتنعُ أن يكون مأمورًا به؛ بناءً على أنّ النظرَ في معرفةِ اللهِ تعالى واجبٌ، وذلكَ لا يتمُّ في العادةِ دونَ سابقةِ الشكِّ، وما لا يتمُّ الواجبُ إلّا به؛ فهو واجب... والواجبُ أن يقال: إن أريد بالشّكِّ ابتداءُ حصوله؛ فهو غيرُ مأمورٍ؛ لكونه غيرَ مقدور. وإن أُريد به دوامُ الشّك: فلا يمتنع أن يكون مأمورًا؛ إذ هو مقدورُ الإزالةِ بالنظر، والإبقاءِ بترك النظر، ووقوعُ النظر وإن أمكنَ عقلًا من غير سابقة دوام الشكّ، فالعادةُ على خلافه. والحُسنُ والقبحُ فليسَ من الصفات الذاتيَّة... فلا يكونُ ذلكَ مانعًا من الأَمر. والقولُ بملازمةِ كون الشكِّ في الله تعالى مأمورًا به للأمر بمعرفته؛ بناءً على أنّ ما لا يتم الواجبُ إلّا به فهو واجب؛ فهو حقٌّ»[١].

وقرّر الرازيُّ أيضًا نظيرَ هذا التقرير إذ يقول: «النّاظر يجبُ ألا يكونَ عالمًا بالمطلوب، لأنَّ النظرَ طلب، وطلبُ الحاصِل محال»[٢].

ونظيره قولُ الغزالي -وإن كان في غير سياقِ الحديث عن النَّظَر الموصِل إلى معرفة الله-: «ولو لم

---

(١) الفِصَل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٧٤).

(٢) أبكار الأفكار (١/ ١٧١).

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين (١/ ١١٥-١١٦).

(٢) المحصّل (ص٤٤).

يكُن في مجارِي هذه الكلمات إلّا ما يشكّك في اعتقادِك الموروث لتَنتدِبَ للطَّلَب، فناهيكَ به نفعًا، إذ **الشُّكُوكُ هي الموصلةُ إلى الحقِّ؛ فمن لم يشكَّ لم ينظُر**، ومن لم ينظُر لم يبصِر، ومن لم يُبصِر بقيَ في العمَى والضلال، نعوذ بالله من ذلك»[(١)].

وقد بيَّن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على نسبة ابن حزمٍ القولَ إلى الأشاعرة، أنّ هذا القولَ وإن لم يصرِّحوا به فقولهم متضمِّنٌ له، فقال: «هذا القولُ هو في الأصلِ من أقوال المعتزلة، وقد أوجَبَ أبو هاشم وطائفةٌ معه الشكَّ وجعلوه أوّلَ الواجبات، ومن لم يوجبه - من الموافِقين على أصلِ القَول- قال: إنَّه لا بدَّ مِن حُصوله وإن لم يُؤمر به. وهذا بناءً على أصلين، أحدُهما: أنّ أوّلَ الواجباتِ النظرُ المفضِي إلى العِلم، والثّاني: أنّ النّظَر يُضادُّ العلم؛ فإنّ الناظرَ طالبٌ للعِلم، فلا يكونُ في حالِ النّظَر عالمًا، وكلا الأصلين باطل... لكنَّ هؤلاء لزِمهُم المحذور؛ لأنّهم إنّما أوجبوا النّظَر لكونِ المعرفةِ لا تحصلُ إلّا به، فلو كانَ الناظِرُ عالمًا بالمدلول لم يوجبوا عليه النظر، فإذا أوجبُوه لزِمَ انتفاءُ العِلم بالمدلول، فيكونُ النّاظِرُ طالبًا للعلم، فيلزمُ أن يكون شاكًّا؛ فصارُوا يوجبون على كلِّ مسلمٍ أنَّه لا يتِمُّ إيمانُه حتى يحصلَ له الشكُّ في الله ورسولِه بعد بلوغه، سواءٌ أوجبوه، أو قالوا: هو من لوازم الواجب»[(١)].

ب. طريقةُ كثيرٍ منهم في إيراد الاعتراضات على كلِّ قضيةٍ يُرادُ تقريرُها، ولو كانت تلك الاعتراضات احتمالاتٍ واهيةً لا قيمة لها، وهذه الطريقة أوصلت هؤلاء إلى الشكّ في أوضح الأمور، فلم يعودوا يثقون بالنصّ الواضح من الوحي لمجرّد احتمال ورود معارضٍ عقليٍّ يخالفه، وإن لم يُعلم وجوده، وهذا المسلك التشكيكيّ سببٌ عظيم لدوام حيرةِ صاحبه وتِيهه[(٢)].

---

(١) ميزان العمل (ص٤٠٩).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٤١٩، ٤٢١).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٥/٢٥٦-٢٥٧)، وقد اعترف الغزالي بوقوعِ ذلك له في بدايةِ طلبه للعلم، كما في المنقذ من الضَّلال (ص٦٥-٦٨).

كما أنَّ منهُم من يهتمُّ بإيرادِ الاعتراضاتِ والشُّبه وتكثيرها، وسَوقها على أتمِّ الوجوه وأكملها، بحيثُ يعسُر على أصحابها الإتيانُ بمثل ذلك، وممن عُرف بهذا الأمر واشتَهر عنه الفخرُ الرازي، حتى نُقل عنهُ أنَّه قال: «عندِي كذَا وكذا مِئَةَ شبهةٍ على القولِ بحَدَثِ العالم»[١]. ولذا قال بعضُهم: «من تحقَّقَ كلامَ ابنِ الخطيب وجدَه في تقريرِ الشبهة أشدَّ منه في الانفصال عنها»[٢].

وقد استعمل طريقتَه هذه في التّشكيك في دلالَةِ النُّصوص الشرعية على مدلولاتها، وقرّر أنّ الدليلَ اللَّفظي تتوارد عليه عشرُ احتمالاتٍ تُبطل يقينيّته[٣]، مع أنّ حقيقةَ ذلك -عند أدنى تأمُّلٍ- سفسَطةٌ لا تقومُ على ظنٍّ فضلًا عن عِلم، وإنّما هو تشكيكٌ في المتيقَّن المقطوعِ به باحتمالاتٍ واهيةٍ، وإبطالٌ للمعلومِ ضرورةً من فائدَة الخِطاب، ولذلكَ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا القولُ مِن أعظَم السَّفسَطة، وهو مِن أعظمِ أنواعِ السَّفسَطةِ التي في الوُجود؛ ولهذا لم يُعرف هذا القولُ عَن طائفةٍ معروفةٍ من طوائفِ بني آدم، لا المسلمِينَ ولا غيرِهم؛ لظُهورِ فسادِه، فإنَّه يقدَحُ فِيما هُو أظهرُ العُلوم الضَّروريّة لجميعِ الخلق»[١].

ثمّ وصفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائلَ هذه المقالة بقوله: «هذا الرجلُ كثيرُ السفسَطةِ والتشكيك، فهو مِن أعظم المتكلِّمين سَفسَطة وتشكيكًا، وهذا من جُملةِ سَفسِطتِه، لا يُعرفُ مِن جِنسِ المتكلِّمين مَن هُو أعظمُ تقريرًا للشُّكوكِ والشُّبُهاتِ البَاطِلةِ وأضعفُ جوابًا عنهَا منه»[٢].

ويتلخَّصُ ما وقعَ فيه المتكلِّمُون من مُوافقةِ ما ذمَّه اللهُ تعالى مِن الحَيرةِ والشَّكّ فيما يلي:

١. أنّهم وقعُوا في الشكِّ في منهجِهم الباطل، فلم يسلُكُوه على يقينٍ وثبات، وإنّما سلكوه متردِّدين متحيِّرين فيه.

---

(١) لسان الميزان لابن حجر (٦/ ٣٢٠).

(٢) شرح العقيدة الكبرى للسنوسي (ص٤٤)، وينظر: الكتاب نفسه (ص٤٢-٤٣).

(٣) ينظر: المحصّل للرازي (ص ٥١).

(١) بيان تلبيس الجهمية (٨/٤٥٨).

(٢) المصدر السابق (٨/٤٦٥).

٢. أنّهم وقَعُوا في الشَّكِّ في الحقِّ وأدلّته وبراهينِه، مع كَونِه يقينًا بيِّنًا واضِحًا، وكَونِ أدلَّته ظَاهِرةً قطعيّةً لا مِريةَ فيهَا.

٣. أنّهم بقُوا في شكِّهِم مُدّةَ لُزومِهم مقَالتَهم الباطِلةَ ومنهجَهم المنحرف، بل كانَ استمرارُهم في باطلِهم وإعراضِهم عن الوحيِ زيادةً لهم في التِّيه والعَمَه.

المبحث الخامس

الموافقةُ في الغلوِّ في الدِّين

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الغلوَّ في الدين.**
- □ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الغلوِّ في الدين، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الغلوَّ في الدين

من حكمة الله تعالى أنَّه جعل لكلِّ شيءٍ شَرعَهُ لعِبادِه حَدًّا وقدرًا، وكلّ من انحرف عن شرعِه سبحانه إنّما يكون انحرافه إلى أحد مسلَكين: مسلكِ التفريط بتضييع تلك الحدود أو التقصير فيها، ومسلكِ الإفراط بمجاوزتها وتعدِّيها والغلوّ فيها. وليس أحدُ المسلكين بأقلّ خطرًا من الآخر، كما قال ابن عائشة[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أمَر الله تعالى عبادَه بأمرٍ إلّا وللشيطانِ فيه نزعتان: فإمّا إلى غلوٍّ، وإمّا إلى تقصير، فبأيِّهما ظَفِر قَنِع»[٢]. وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دين الله وسطٌ بين الجافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين، فكما أنّ الجافي عن الأمر مضيِّع له، فالغالي فيه: مضيِّع له. هذا بتقصيرِه عن الحد. وهذا بتجاوُزِه الحد»[٣].

والغلوّ في الدين من أهمّ أسبابِ الضلال والانحراف، ولذلك جاء في الكتاب والسنّة ذمّه والتحذيرُ منه، والتنبيه على مغبّته وسوء عاقبته.

فمن ذلك أنّ اللهَ تعالى قد أخبر في كتابه عن ضلال النّصارى حين غَلَوا في المسيح، فرفعُوه فوقَ منزلته التي أنزله الله إيّاها، وهي منزلة العبودية والرسالة، بأن جعلوه ربًّا يُعبد، وزعموا أنَّه ابنُ الله، تعالى الله عن قولهم عُلوًّا كبيرًا؛ فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٌ

---

(١) هو: عُبَيد الله بن محمّد بن حفص القرشي التيمي، أبو عبد الرحمن البصري، العلّامة الثقة الأخباري الصادق، ويعرف: بابن عائشة، وبالعَيشيّ؛ لأنّه من ولد عائِشَة بنتِ طلحةَ بن عبيد الله. له جودٌ وسخاء. رُمي بالقدر ولم يثبت عنه. ولد بعد سنة ١٤٠هـ، وتوفي سنة ٢٢٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٦٤)، وتهذيب التهذيب (٧/٤٥).

(٢) رواه الخطابي في العزلة (ص٢٣٧).

(٣) مدارج السالكين (٣/٣٨٠-٣٨١).

مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾ [النساء: ١٧١].

فقد بيَّن الله تعالى في هذه الآية الحدَّ الذي يجبُ الانتهاء إليه في صفةِ المسيح عيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، وذلك في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ ﴾، يقول الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أفادت الجملة قصرَ المسيح على صفاتٍ ثلاث: صفةِ الرسالة، وصفةِ كونه كلمةَ الله ألقيت إلى مريم، وصفة كونه روحًا من عند الله... والقصدُ من هذا القصر إبطالُ ما أحدثه غلوُّهم في هذه الصّفات غلوًّا أخرجها عن كنهها؛ فإنّ هذه الصّفات ثابتةٌ لعيسى، وهم مثبتون لها فلا يُنكَر عليهم وصفُ عيسى بها، لكنّهم تجاوزوا الحدّ المحدود لها فجعلوا الرسالة البُنوّة، وجعلوا الكلمة اتِّحادَ حقيقة الإلهيّة بعيسى في بطن مريم فجعلوا عيسى ابنًا لله ومريم صاحبة لله سبحانه، وجعلوا معنى الروح على ما به تكوّنت حقيقة المسيح في بطن مريم من نفْس الإلَهية»(١).

فالنّصارى أفرطُوا في قولهم في المسيح عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وجاوزُوا الحدّ، وهذه هي حقيقة الغلوِّ.

قال ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾ [النساء: ١٧١]، أي لا تُفرِطوا فيه. يُقال: دينُ الله بين المُقَصِّر والغالي. وغَلا في القول: إذا جاوز المِقْدار»(٢).

وقال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: لا تُجاوِزوا الحقَّ في دينكم فتُفرِطُوا فيه»(٣).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ﴾ [المائدة: ٧٧]: «يقول تعالى ذِكرُه: قل يا محمدُ لهؤلاءِ الغاليةِ من النصارى في المسيح: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ يعني بالكتاب: الإنجيل، ﴿لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾ يقول: لا تُفرِطوا في القولِ فيما تَدينونَ به من أمرِ

---

(١) التحرير والتنوير (٦/٥١-٥٢).

(٢) غريب القرآن (ص١٣٧).

(٣) جامع البيان (٧/٧٠٠).

المسيح، فتُجاوِزوا فيه الحقَّ إلى الباطل، فتقولوا فيه: هو الله، أو هو ابنُه؛ ولكن قولُوا: هو عبدُ الله وكلمتُه ألقاها إلى مريم وروح منه»(١).

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمّا الغلوُّ فهو المبالغةُ في الشيءِ والتشديدُ فيه بتجاوُزِ الحدّ»(٢).

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال العلماء: الغلوُّ هو مجاوزةُ الحدِّ في مَدحِ الشيء أو ذمِّه، وضابطُه: تعدِّي ما أمر اللهُ بِهِ»(٣).

والغلوُّ في الدين يتضمّنُ الزيادةَ فيه ممّا ليس منه من البِدعِ والمحدثات، التي هي قولٌ على الله بلا علم؛ وقد جمع الله بين النهي عنهما في قوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. جاء عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: «لا تبتدعوا»(٤)، وقال الثعلبي(٥) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي لا تتشدَّدُوا في دينِكم فتفترَوا عليَّ بالكذب»(٦).

وهذا الغلوّ الذي وقعوا فيه كانَ بسبب اتّباعهم قولَ قومٍ غلاةٍ ضالّين سابقين لهم(٧)، كما قال

(١) المصدر السابق (٨/٥٨٤-٥٨٥).

(٢) فتح الباري (١٣/٢٧٨).

(٣) تيسير العزيز الحميد (١/٦٣٠-٦٣١).

(٤) رواه ابن وضاح في البدع (١/٦١، رقم٦٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١١٢٢، رقم٦٣٠٣)، وابن بطة في الإبانة (٢/٤٤٠، رقم٣٨٠).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم، الأستاذ أبو إسحاق الثعلبي أو الثعالبي، وهو لقب له لا نسب، المقرئ المفسِّر الواعظ الأديب الثقة الحافظ، شيخ التفسير، كان صادقا موثَّقا بصيرًا بالعربية، طويل الباع في الوعظ. له: «الكشف والبيان في تفسير القرآن»، وكتاب «عرائس المجالس في قصص الأنبياء». توفي سنة ٤٢٧هـ. ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص٩١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤٣٥-٤٣٧).

(٦) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/٤١٨).

(٧) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥/٢٩٩).

تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

ومن غلوِّ أهل الكتاب أيضًا أنَّهم غلَوا في علمائِهم وعبّادهم، «فادَّعَوا فيهم العصمة، واتَّبعُوهم في كلِّ ما قالُوه، سواءٌ كانَ حقًّا أو باطلًا، أو ضلالًا أو رشادًا، أو صحيحًا أو كذبًا»[(١)]، حتى تابعُوهم في تحريم ما أحلّ الله، وتحليل ما حرّمه، مع أنّ التحريم والتحليل حقُّ الربّ سبحانه، فهم بصنيعِهم ذلك قد اتخذوهم أربابًا من دون الله، كما قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وفسَّره النبي ﷺ لعديِّ بن حاتمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)] بقوله: «أمَا إنَّهم لم يكونُوا يعبدونَهم، ولكنَّهم كانُوا إذا أحلُّوا لهم شيئًا استحلُّوه، وإذا حرَّموا عليهم شيئًا حرَّمُوه»[(٣)].

وهذا الغلوّ المذموم في القرآن هو من الطُّغيان الذي نهى الله تعالى عنه هذه الأمة، وأمرَهُم بنقيضِه من الاستقامة على دينِه، فقال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا

(١) المصدر السابق (٤/٣٨٦).

(٢) هو: عدي بن حاتم بن عبد الله بنِ سعد بن الحشرج الطائيّ، أبو وهب، وأبو طريف. الأمير الشريف، وأبوهُ الجوادُ المشهور. صحابيٌّ جليل، كان نصرانيًّا ثمّ أسلمَ سنة ٩هـ، وقيل: سنة ١٠هـ، وشهِدَ فتح العراق ثمّ سكنَ الكوفة، وشهِد صفّين مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. خرج من الكوفة لمّا شُتِم فيها عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فنزل قرقيسياء. وماتَ بعد الستّين، وقد أسنّ. قيل: بلغ مئةً وعشرين سنة، وقيل: مِئةً وثمانين. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/١٦٥)، والإصابة (٧/١٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧/١٠٦)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن: باب ومن سورة التوبة (رقم٣٠٩٥)، وقال «حديث غريب»، والطبري في جامع البيان (١١/٤١٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٧٨٤، رقم١٠٠٥٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٩٢، رقم٢١٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١١٦)، وحسّنه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٧/٦٧)، والألباني بشواهده في السلسلة الصحيحة (٧/٨٦١-٨٦٥، رقم٣٢٩٣).

﴿تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [هود: ١١٢]، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ﴾ نهيٌ عن الطُّغيان، والطغيان مجاوزة الحدّ، ومنه: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]»(١).

وقال البقاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي تتجاوَزوا الحدَّ فيما أُمرتُم به أو نُهيتُم عنه بالزيادة إفراطًا، فإنّ اللهَ تعالى إنَّما أمرَكم ونهاكُم لتهذيبِ نفوسِكم لا لحاجتِه إلى ذلك(٢)، ولن تطيقوا أن تقدُروا الله حقَّ قدره، والدينُ متينٌ لن يشادَّه أحدٌ إلّا غلبَه، فقد رضِيَ منكم سبحانَه الاقتصادَ في العمل مع حسن المقاصِد»(٣).

وكما نهى الله تعالى هذه الأمّة عن الطّغيان والغلوّ، فقد حذّرها نبيُّها ﷺ ذلك، كما روى البخاري عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أنَّه قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «لا تُطروني كما أطرَت النصارى عيسى ابنَ مريم، فإنّما أنا عبدُهُ، فقولوا: عبدُ الله ورسوله»(٤). فنهى ﷺ أمته عن الغلوِّ فيه كما غلت النصارى في نبيِّها، وحدّ لهم الحدّ الذي ينتهون إليه فيه، وهي درجة العبودية والرسالة.

وأخبر ﷺ أنّ الغلوّ سببُ هلاك الأمم السابقة، كما جاء عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة جَمْع(٥): «هلمَّ القُط لي»، فلقطتُ له حصَياتٍ هنَّ حصى الخَذف، فلمّا

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١١/ ٢٢٤).

(٢) الصحيح أن حِكمة الله في أمره وخلقه تتضمن شيئين: أحدهما: حكمةٌ تعود إليه يحبها ويرضاها، مع أن ذلك لا يستلزم حاجتَه إليها، والثاني: حكمةٌ تعود إلى خلقه هي نعمةٌ لهم ومصلحة. وقصرُ الحكمة على ما فيه مصلحة العبد هو قول المعتزلة، ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥-٣٨).

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٩/ ٣٩٢)، وينظر: تفسير السمعاني (٢/ ٤٦٣-٤٦٤)، وتيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ (١/ ٦٣٠-٦٣١).

(٤) سبق تخريجه (ص٧٣).

(٥) جَمع: عَلَمٌ على مُزدلِفة، سُمِّيت به لأنَّ آدم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ وحوَّاءَ لمَّا أُهبِطا اجتمعا بها. ينظر: النهاية لابن الأثير (١/ ٢٩٦)، مادة (ج م ع). وغداةُ جمعٍ هو صبيحةُ يومِ النَّحر، عاشرِ ذي الحجّة.

وضعهُنّ في يدِه، قال: «نعم بأمثال هؤلاء، وإيّاكم والغلوَّ في الدين؛ فإنّما هلَكَ من كان قبلكم بالغُلُوِّ في الدين»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله ﷺ: «إيّاكم والغلوّ في الدين» عامٌّ في جميع أنواع الغلوّ، في الاعتقاد والأعمال. والغلوُّ: مجاوزةُ الحدّ بأن يُزاد الشيءُ في حمده أو ذمِّه على ما يستحقّ، ونحو ذلك... وسببُ هذا اللفظِ العامّ: رميُ الجِمار، وهو داخلٌ فيه، فالغلوُّ فيه: مثلُ الرمي بالحجارةِ الكبار، ونحوِ ذلك؛ بناءً على أنَّه أبلغُ من الحَصى الصِّغار، ثمّ علّل ذلك: بأنْ ما أهلك من قبلنا إلّا الغلوُّ في الدين، كما تراه في النصارى»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا قالَ لهم بسببِ رمي الجمار؛ لئلّا يغلُوا فيها، فكيفَ فيما هو أعظم من ذلك؟!»(٣).

وروى مسلم عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «هَلَكَ المتَنَطِّعون» قالها ثلاثًا(٤). قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي المتعمِّقون الغالُون الـمُجاوزون الحدودَ في أقوالِهم وأفعالِهم»(٥).

وقد أخبر النبيُّ ﷺ عن وقوعِ بعضِ هذه الأمة في الغلوّ في الدين، كما أخبر بذلك عن الخوارج، ففي الصحيحين عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يأتِي في آخرِ الزمان قومٌ حدثاءُ الأسنان، سُفهاء الأحلام، يقولُون من خير قولِ البرية، يمرُقون من الإسلامِ كما يمرُق السهمُ من الرميَّة، لا يُجاوزُ إيمانُهم حناجرَهم، فأينما لقيتُموهُم فاقتلُوهُم، فإنَّ قتلَهم أجرٌ لمن

(١) سبق تخريجه (ص٦).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (ص١٩٦).

(٣) جامع المسائل لابن تيمية (٤/ ٣٤).

(٤) سبق تخريجه (ص٥٢٠).

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ٢٢٠)، وينظر: كشف المشكل لابن الجوزي (١/ ٣٢١).

قتلهم يومَ القيامة»[١].

فالخوارج «أخرجَهُم الغلوُّ إلى أن كفَّروا أهلَ الذنوب»[٢]، كما قال أبو عبيدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: «ويبيِّن لك هذا قولُ النبي ﷺ فيهم: "يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، والمُروقُ هو الغلوُّ بعينه، لأنّ السهمَ يتجاوزُ الرمية»[٣]. أي: والغلو هو تجاوز الحدّ.

وممّا يجدر أن ينبّه عليه أنّ الغالين في الدين يقعون في نقيض مقصودِهم بغلوِّهم، فالنصارى بغلوِّهم في المسيح وقعوا في تكذيبه وبُغضِ ما جاء به من الأمر بإفراد الله بالعبادة وحده، وهذا نقيض ما قصدوه بغلوِّهم من المبالغة في تعظيمه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهؤلاء أهلُ الغلوِّ النصارى... قصَدُوا تعظيمَ الأنبياءِ والصالحينَ بالغلوِّ فيهم، فوقَعُوا في تكذيبِهم وبُغضِهم ما جاءوا به، فإنّ المسيحَ قال للنصارى كما أخبر الله عنه أنَّه قال: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧]»[٤].

وكذلك حالُ الخوارِج، فإنّهم أرادوا بغلوِّهم التمسّكَ بالدين، لكنّهم لشدّة تعمُّقهم فيه مرقوا منه، كما بيَّنه النبي ﷺ بقوله: «يمرُقون من الإسلامِ كما يمرُق السهمُ من الرميَّة»، فالسَّهم يخترق الرَّميّة حتى يخرج منها لسرعة وُلُوجه وقوَّتِه، دونَ أن يعلقَ به شيءٌ منها[٥].

---

(١) رواه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب إثم من راءى بقراءة القرآن أو تأكل به أو فخر به (رقم٥٠٥٧)، ومسلم، كتاب الزكاة: باب التحريض على قتل الخوارج، (رقم١٠٦٦).

(٢) معاني القرآن للنحاس (٢/٣٤٥).

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) جامع المسائل (٤/٣٤).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/٢٩٤).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الغلوِّ في الدين، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

لقد كان من آثار المناهج التي سلكها المتكلِّمون أن وقعوا في أنواعٍ من الغلوِّ في الدين، وذلك بتجاوُزهم حدودَ الله تعالى التي حدَّها لعباده في مناهجهم وعقائدهم، وكانَ من أهمِّ أسبابِ ذلكَ تلقِّيهم أصولَ علومهم الكلاميّة عن غُلاةِ الضُّلّال السابقين[١]، الذينَ ابتدعوا تلكَ البدعَ وأفسدوا بها العقولَ والأديان، فتعدَّوا حدودَ الله تعالى، ثمّ تأثَّرَ بهم المتكلِّمون، ووقعوا في كثيرٍ ممّا وقعَ فيه أولئك، وظهرَ غلوُّهم في الدين في أمورٍ، من أبرزِها ما يلِي:

أولًا: الغلوّ في تعظيم العقلِ والاعتمادِ عليه في باب الاعتقاد:

للعقلِ منزلةٌ في الشّريعة ووظيفةٌ أناطَها اللهُ به، لا ينبغي الإخلالُ بها ولا تعدِّيها، فقد أثنى الله على أهل العقول والألبابِ كثيرًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وحثّ على عَقل آياته السمعية، فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٢]، وحثّ أيضًا على عَقل آياته الكونية، فقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢]، وذمَّ سُبحانَه الذين لا يَعقِلُون، فقال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٠٠].

والعقلُ قوّةٌ أودعَها اللهُ في الإنسان، ليُميِّز بها بين الصّوابِ والخطأ[٢]، ويصِلَ بإعمالِها في آياتِ

(١) يراجع ما سبق (ص٣٣٦).

(٢) ينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٣١)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (١/ ٧٩).

الله تعالى إلى ما يُريدُه سبحانَه من عِباده مِن الإيمان بِه والعمَلِ بطاعَته.

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العقلُ شرطٌ في معرفة العلومِ وكمالِ وصلاحِ الأعمال، وبِه يكملُ العِلم والعَمل، لكنَّه ليس مستقِلًّا بذلك، بل هو غريزةٌ في النفسِ وقوةٌ فيها، بمنزلةِ قوةِ البصرِ التي في العين؛ فإن اتَّصَل به نورُ الإيمانِ والقرآنِ كان كنُورِ العين إذا اتَّصل به نورُ الشمسِ والنار، وإن انفردَ بنفسِه لم يُبصر الأمورَ التي يعجَز وحدَه عن دَرْكِها»[١].

وأهلُ الكلام المذموم قد تجاوزوا هذا الحدّ الذي حدّه الله تعالى للعقل؛ لأنَّهم جعلُوه هو الحَكم الفصلَ الذي يُحاكَم إليه كلامُ الله ورسوله ﷺ، وجعلوهُ مصدر المعرفةِ الأوّل[٢]، فهم «يجعلون العقلَ وحدَه أصلَ علمِهم ويُفرِدونه، ويجعلونَ الإيمانَ والقرآنَ تابِعَين له. والمعقولاتُ عندهم هيَ الأصولُ الكليَّة الأولية المستغنيةُ بنفسِها عن الإيمانِ والقرآن»[٣].

والملاحظُ أنّ غلوَّ المتكلِّمينَ في تعظيمِ العقل قد أوقعهم في نقيضِ مقصودهم؛ وذلكَ أنّ هذا المنهجَ آل بهم إلى مقالاتٍ متناقِضةٍ سبق التنبيه على بعضِها[٤]، ومناهج ومقالاتٍ تخالِفُ العقل السَّليم، ستأتي الإشارةُ إليها بإذن الله[٥].

وقد ترتّب على غلوِّ المتكلِّمين في العقل أنواعٌ من الغلوّ، فغلَوا في علم الكلام، حتى جعلوه أوّلَ الواجبات في الدين، وغلَوا في الفلسفة، وعظَّموا رِجالها، وجعلُوا تعلُّمَها مقدَّمًا على تعلُّمِ العقيدة والإيمان بالله، وقد سبقت الإشارةُ إلى جميع ذلك[٦]، لكنّ المقصودَ هنا ذِكرُ ما غلَوا به في دِين الله، وتجاوزُوا الحدّ فيما كانَ أصلُه مشروعًا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨-٣٣٩).

(٢) ينظر ما سبق (ص٢٣٩).

(٣) المصدر السابق (٣/٣٣٨).

(٤) ينظر ما تقدّم (ص٦١٩).

(٥) ينظر: ما يأتي (ص٩٠٣).

(٦) ينظر: (ص٤١٣، ٦٩٨، ٥٣٤).

ثانيًا: الغلوّ في تنزيه الله جلّ وعلا عن مشابهة خلقه:

نزّه الله نفسه في كتابه عن أن يكون له مثيلٌ من خلقه، فقال جلّ وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ونفيُ المماثلة يقتضي ألّا يوصَفَ أحَدٌ من المخلوقين بما اختصّ به الخالقُ من الصفات، وألّا يوصفَ الخالقُ بما اختصَّ به المخلوقُ من الصِّفات.

ومجاوزةُ هذا الحدِّ في باب تنزيهِ الله تعالى يوقِع في تعطيلِ ما ثبتَ لله تعالى من صِفات الكمال، بأن يُنفى عنهُ مطلَقُ المعنى الذي يَصدُقُ على كلٍّ من وُصِفَ بهذا الوصف.

وبيانُ ذلك أنّهُ من المعلوم أنّ هناك ألفاظًا تُطلَقُ على الخالق وعلى المخلوق، فلفظ الموجود -مثلًا- يُطلَقُ على الخالق وعلى المخلوقات جميعًا؛ لأنّ الخالقَ موجودٌ والمخلوقَ موجودٌ، وجميعُ من صحَّ إطلاقُ هذا اللفظ عليه يتصفُ بصفةِ الوجود، مع العلم أنّ وجود الخالق ليس كوجود المخلوق، بل للخالق وجودٌ يخصُّه ويناسِبُه، لم يسبقه عَدَمٌ ولا يلحَقُه فنَاء ولا يفتقِر إلى مُوجِد، وللمخلوقِ وجودٌ يخصُّه، يسبقه العدم ويلحقه الفناء مع افتقاره إلى الموجِد.

فبينَ وجودِ الخالق ووجودِ المخلوق اشتراكٌ في مُطلق الوجود، الذي هو المعنى الكلِّي المُدرَك بالعقل من اسم الوجود، وهذا الاشتراك يعقله كلُّ من أثبت الوجود لله تعالى ولخلقِه، ولا يمكن نفيُ هذا الاشتراك إلّا بنفي وجودِ الخالق أو وجود المخلوق.

وهذا القدرُ المشترك موجودٌ في سائرِ ما سمَّى الله به نفسَه من الأسماء أو وصَف به نفسه من الصّفات التي تُطلق على المخلوق أيضًا، كاسم الحيّ والسّميع والبصير والقادر والحكيم والرّحيم، والوصفِ بالإرادة والكلامِ والحِكمة والرَّحمة والرِّضا والغضَب، وغيرها من الأسماء والصفات التي دلّت النصوص على إطلاقها على الخالق، وعُلم بالحسِّ وبالنصّ اتصافُ المخلوق بها، فبينَ معنَى كلٍّ منها عند الخالقِ ومعناها عند المخلوق قدرٌ مشتركٌ هو مدلولُ اسمها عند إطلاقها عن أن تُقَيَّدَ بموصُوفٍ، وهو ما يُفهم من مطلقِ اسم الحيّ - مثلًا- غيرَ مضافٍ إلى الخالق ولا إلى المخلوق، وما يُفهم من مطلَق اسم الإرادةِ، غيرَ مضافةٍ أيضًا. فإذا أُضيفَ شيءٌ منها إلى الخالق

اختصّ بما يناسِبهُ سبحانه من الكمال، وإذا أضيفَ إلى المخلوق اختصّ بما يناسِبه من النقص.

وإثبات هذا القدرِ المشترَك لا يقتضي المماثلةَ التي نفاهَا اللهُ عن نفسِه، وإنّما يقتضي إثباتَ أصلِ المعنى فحَسب، وإنّما التمثيلُ أن يُقال: حياةُ اللهِ كحياةِ خلقِه، أو سمعُه كسمعِهم، أو يدُه كأيديهم، وهكذا، فهذا التّمثيل يجبُ أن يُنفى عن الله؛ لأنّه ليس كمثله شيءٌ سبحانه، وأمّا نفيُ القدرِ المشترك فيقتضِي تعطيلَه سبحانه عن الصِّفة التي وصفَ بها نفسَه، فنفيُ القدر المشترَك بين حياةِ الخالق والمخلوق - الذي هو أصلُ معنى الحياة -يقتضي تعطيل حياتِه سبحانه، وهكذا في سائر الصفات(١).

يقول أبو نصر السِّجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢) مقرِّرًا هذه الحقيقة: «والأصلُ الذي يجب أن يُعلم: أن اتفاقَ التسمياتِ لا يوجب اتفاق المسمَّينَ بها، فنحنُ إذا قُلنا إنَّ الله موجودٌ رؤوفٌ واحدٌ حيٌّ عليمٌ بصيرٌ متكلِّم، وقلنا إنّ النبيَّ ﷺ كان موجودًا حيًّا عالِمًا سميعًا بصيرًا متكلِّمًا- لم يكن ذلك تشبيهًا، ولا خالَفْنا به أحدًا من السلفِ والأئمة، بل اللهُ موجودٌ لم يزَل، واحدٌ حيٌّ قديمٌ قيومٌ عالمٌ سميعٌ بصيرٌ مُتكلِّمٌ فيما لم يزل، ولا يجوزُ أن يوصَف بأضدادِ هذه الصِّفات، والموجودُ منَّا إنّما وُجد عن عدَم، وحَيِيَ بمعنىً حَلَّهُ، ثمّ يصيرُ مَيتًا بزوالِ ذلك المعنى، وعَلِم بعد أن لم يعلَم، وقد ينسى ما عَلِم، وسَمِعَ وأبصرَ وتكلَّمَ بجوارحَ قد تلحقُهَا الآفاتُ، فلم يكُن فيما أُطلق للخلق تشبيهٌ بما أُطلق

---

(١) ينظر في تقرير قاعدة القدر المشترك: التوحيد لابن خزيمة (١/٧٩-٨١)، والتدمريّة لابن تيمية (ص٢٠-٣٠) ومنهاج السنّة النبوية (٢/١١١-١٢٠، ٣/٣٠٠-٣٠١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٤/٢٥٣-٢٥٨، ٥/٨١-٨٥).

(٢) هو: عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري، أبو نصر السجستاني أو السِّجزي، شيخ الحرم، الإمام العالم الحافظ، شيخُ السنّة، كان متقنًا مكثِرًا، بصيرًا بالحديث، واسِعَ الرواية. له: «الإبانة الكبرى عن مذهب السَّلف في القرآن»، و«رسالة إلى أهل زبيد»، توفي بمكة سنة ٤٤٤هـ. ينظر: الأنساب للسمعاني (١٣/٢٧٩-٢٨١)، سير أعلام النبلاء (١٧/٦٥٤-٦٥٧)، شذرات الذهب (٥/١٩٤-١٩٥)، ومقدمة تحقيق رسالته إلى أهل زبيد: د. محمد باكريم (ص٤١-٦٩).

للخالق سبحانه وتعالى، وإن اتفقَت مسمَّياتُ هذه الصفات»[١].

والمتكلِّمون حينَ أرادوا تنزيه الله عن مماثلةِ خلقه بطريقِ الكلام المذموم، خرجوا إلى حدِّ الغلوِّ في نفيِ المماثلة بين الله وخَلقِه، فنفوا ذلك القدرَ المشترك في الصفات؛ ظنًّا منهم أن إثباته يقتضي التمثيل، فخرجوا إلى التعطيل والنفي بسبب ذلك الغلوّ.

وقد نبَّه على ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردِّه على الجهميّة بقوله: «فإذا سألهم الناس عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وما تفسيره؟ يقولون: ليسَ كمثلِهِ شيءٌ من الأشياء، وهو تَحتَ الأرَضين السابعةِ كما هو على العرش، لا يخلُو منه مكان، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكان، ولم يتكلَّم ولا يتكلَّم، ولا ينظرُ إليه أحدٌ في الدنيا، ولا ينظرُ إليه أحدٌ في الآخرة، ولا يوصَفُ ولا يعرف بصفةٍ ولا بفعلٍ، ولا له غايةٌ ولا له منتهىً، ولا يُدرك بعقلٍ، وهو وجهٌ كلُّه، وهو علمٌ كلُّه، وهو سمعٌ كلُّه، وهو بصرٌ كلُّه، وهو نورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكونُ شيئين مُختلفين، ولا يوصَفُ بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفَل، ولا نَواحٍ ولا جوانب، ولا يمينَ ولا شمال، ولا هو ثقيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ، ولا لهُ جسمٌ، وليس بمعلومٍ أو معقولٍ، وكلُّ ما خطَرَ بقلبِكَ أنَّه شيءٌ تعرفُه فهو على خلافِه.

قال أحمد: فقلنا: فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء. فقلنا: إنَّ الشيء الذي لا كالأشياءِ قد عرفَ أهلُ العقل أنَّه لا شيء. فعندَ ذلك، تبيَّن للناس أنَّهم لا يُثبتون شَيئًا، ولكنَّهم يدفعون عن أنفسهم الشُّنعَة بما يُقرُّون من العلانية»[٢].

وبذلكَ يُعلم أن غلوّ المتكلِّمينَ في تنزيهِ الله تعالى عن مماثلةِ خَلقِه أوقعهم في ضدِّ ما أرادوا؛ لأنَّهم وصفوه بوصفٍ ناقصٍ بتعطيلِهم ما له من الكَمالات، بَل بتعطيلِهم إيّاهُ عَن الوُجود، كما ظهرَ من كلامِ الإمام أحمد، فوقعوا في شرٍّ من التمثيلِ الذي فرُّوا منه، بأن مثَّلوه بالمعدوماتِ

---

(١) نقله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢/٨٩-٩٠)، عن كتاب الإبانة في القرآن للسجزي.

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٧-٢٠٩).

والجماداتِ والنَّاقِصات، وسيأتي بيانُ ذلكَ بتوسُّعٍ أكثر بإذن الله في الباب الثاني من هذا البحث(١).

ثالثًا: غلوُّ المعتزِلة في تنزيهِ اللهِ عن الظُّلمِ وإثباتِ إرادةِ العَبد وفِعله، حتى أخرَجُوا أفعالَ العِباد عن أَن تقعَ بمشيئَةِ اللهِ وخَلقِه:

دلّ النقلُ والعقلُ على أنّ الله تعالى يتنزّه عن الظُّلم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]. والعقلُ يدلُّ على كَمالِ الربِّ وتنزُّهه عن النَّقصِ، الذي من جملته ظُلمُ العِباد.

وكذلكَ دلّت نصوص الوحي على أنَّ للعبد مشيئةً يفعَلُ بها، وأنّ هذه المشيئةَ تابعةٌ لمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٨ – ٢٩]، فأثبتَ للعبادِ مشيئَةً مؤثِّرة، وعلَّقها بمشيئتِه سبحانَه. كما دلّتِ النُّصوصُ على أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لله تعالى، منها عمومُ قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢]. وهذا هو الحدُّ الذي ينبغي الالتزام به في هذه القضية.

لكنَّ المعتزلةَ القدرية أرادوا تنزيهَ الله تعالى عن الظُّلم(٢)، فَأثبتُوا إرادةَ العبد وفِعلَه، ثمّ تجاوَزُوا هذَا الحدَّ حتّى جعلُوه مستقِلًّا بمشيئَتِه وإحداثِ فعله، وأخرجُوه عن أن يكونَ تابِعًا لمشيئةِ اللهِ، وأَن يكون مخلوقًا له(٣)، وهذا من الغلوّ.

وقد أوصلهم غلوُّهم هذا إلى نقيضِ مقصودِهم؛ فإنَّ غلوّهم في تنزيهِ الله جلّ وعلا عن الظُّلمِ أوقعَهم في وصفِه بالعجز ومشاركةِ العبادِ له في خلقه، فتنقَّصوا الله تعالى من حيثُ أرادوا تنزيهَه. وغلوُّهم في إثباتِ إرادةِ العَبدِ وفِعلِه أوقَعهم في مَنعِ أن يكونَ اللهُ تعالى مميِّزًا الطائِعَ على العاصي في

(١) ينظر: (ص١٠٣٤).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٣٤٤-٣٤٥، ٣٦٠، ٤٣١).

(٣) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبّار (٨/٣)، وشرح الأصول الخمسة، له (ص٣٢٣).

شَيءٍ يقتضي اهتداءَه وصلاحَه، والتزَمُوا لأجلِ ذلكَ تجويزَ ترجيحِ الفِعل بلا مرجِّح[١]؛ وهذا يقتضي أن لا يقعَ فِعلٌ من العبدِ أصلًا ولا تقومَ بِهِ إرادةٌ لأحدِ الاختيارَين؛ لِعدَمِ المرجِّح.

رابعًا: غلوّ الجهميّة والأشاعرَة في إثباتِ القَدَر حتّى وقعُوا في الجبر ونفَوا حكمةَ اللهِ في خلقِه:

قابلَ غلوَّ القدرية في باب أفعال العباد غلوُّ الجبريةِ، فإنَّهم أثبتوا وقوعَ الأفعال تحتَ مشيئَةِ الله تعالى وخلقِه، وتجاوَزوا هذا الحدّ إلى سلب العباد مشيئَتَهم وتأثيرها في فعلِهم، ونفَوا أن يكونَ العبدُ فاعِلًا حقيقةً، وجعلوا فِعلَ الله تعالى غيرَ تابعٍ لِحكمٍ وغاياتٍ أرادَها الله تعالى بفعلِه. وظنُّوا أن هذَا من كَمال تعظيمِ الله تعالى وتوحيده، وتنزيهِه عن الشَّريكِ في ربوبيّته[٢].

وقد وقعَ الجبريّة في خلافِ مقصودهم؛ فإنّ غلوّهم في إثباتِ فعلِ الله تعالى بنفيهم الحكمةَ يقتضي أنّ الله تعالى يرجِّحُ أحدَ الأمرينِ على الآخر بلا مرجِّح، بل بمحضِ المشيئة[٣]، وهذا يؤول في الحقيقةِ إلى تعطيلِه عن الفعلِ؛ لامتناعِ الترجيحِ بلا مرجِّح، مع أنّ الجبريّة يعترفون بامتناعه في بابِ أفعالِ العبادِ ويردّونَ به على القدريّة، فيتناقضُون[٤].

خامسًا: غلوُّ المعتزلَة في نُصوصِ الوعِيد وتعظيمِ شأنِ المعاصي حتى أخرجُوا مرتكِبَها من الإسلام:

دلّت نصوصُ الوحي على أنَّ المسلِمَ إذا وقعَ في كبيرةٍ من الكبائرِ التي هيَ دونَ الشِّركِ بالله، فإنَّه يكون ناقصَ الإيمان، ويكون مستحقًّا للعقابِ يوم القيامة، كما جاءت به نصوص الوعيد على الكبائر كالزِّنا والسَّرِقة وشُرب الخمر.

ودلّت النصوص على أنّه مع ذلك لا يخرجُ عن اسم الإسلام وحُكمِهِ في الدنيا[٥]، كما دلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى

---

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/٤٠٨-٤٠٩، ٣/١١٩).

(٢) ينظر: ما سبق (ص٤٢٠).

(٣) ينظر: المطالب العالية للرازي (٣/٣٢)، ومجموع الفتاوى (٨/٣٤٠).

(٤) ينظر: المطالب العالية (٩/١٥)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (٣/١١٩)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/٢٦٣).

(٥) ينظر: منهاج السنّة النبوية لابن تيمية (٣/٣٩٦).

حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾، [الحجرات: ٩ - ١٠]. وأنّه يكون تحت مشيئةِ الله تعالى إن شاءَ عذّبه وإن شاءَ غفر له، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[النساء: ٤٨]، وأنّه إذا عُذِّبَ فإنّ ما معه من أصل الإيمان يمنعه من الخلود في النار، كما في الصحيحين أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ أنَّ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَضَ له في جانِبِ الحَرَّة فقال له: بشِّر أُمَّتَك أنَّه من ماتَ لا يُشرك بالله شيئًا دخلَ الجنة، فقلت: يا جبريل! وإن سَرَقَ وإن زنىٰ؟ قال: نعم، قال: قلت: وإن سَرَق وإن زنىٰ؟ قال: نعم قال: قلت: وإن سَرَق وإن زنىٰ؟ قال: نعم، وإن شرب الخمر[1].

فهذا ممّا دلّ عليه الكتابُ والسنّة في حقِّ الفاسق من أهل القبلة.

والمعتزِلةُ أثبتُوا استحقاقَه العقاب، وأنَّ اسمَ الإيمان الذي يستحِقُّه أهلُ الطاعة الكاملةِ قَد زالَ عنه، ولكنَّهم غلَوا في هذا الباب، فنفَوا عنهُ اسمَ الإيمان مُطلقًا، وأخرَجُوه من الملَّة[2]، وحكَمُوا عليه في الآخِرة بأنَّهُ لا بدَّ أن يُعذَّبَ في النَّار، وأنَّ له العذابَ الأبديّ، ولا يستحقّ دخول الجنّة أبدًا، وزعموا أنَّه يجبِ على الله إنفاذُ وعيده فيه[3].

سادسًا: غلوُّ الجهميّة والأشاعرَة في إثباتِ اسمِ الإيمانِ للعُصاة حتّى أعطَوهم الإيمانَ الكامل:

في مقابلَةِ غلوِّ المعتزِلة في اسمِ العاصِي وإخراجِهم إيّاه من الإسلام قابلَ المرجئةُ من الجهمية والأشاعرة هذا الغلوَّ بغلوٍّ آخر[1]، فأثبتُوا للفاسقِ اسمَ الإيمان، لكنّهم تجاوزوا الحدَّ فأعطَوه اسمَ

---

(١) رواه البخاري، كتاب الرقاق: بابٌ المكثرون هم المقلّون (رقم٦٤٤٣)، ومسلم، كتاب الزكاة: باب الترغيب في الصدقة (رقم٩٤).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٩٨-٧٠٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٦٣).

(٣) ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٧٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص١٢٣، ١٣٥-١٣٦، ٦٦٧)، وكتابٌ فيه معرفةُ الله من العدل والتوحيد، ليحيى بن الحسين الرسّي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (٢/ ٦٧).

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٧٩٩).

الإيمان المطلَق، ومنهم مَن جعل إيمانَ أفسقِ الفسَّاق كإيمانِ أتقَى الأتقياء[١].

سابعًا: غلوُّ الجهمية في الرجاء حتى هوَّنوا شأنَ المعاصي:

قابلَ تشديدَ المعتزلة وغلوَّهم في حُكم العاصي يومَ القيامة غلوُّ الجهميَّة في جانبِ الرجاء، فأثبتوا استحقاق المسلِم دخولَ الجنّة وإن وقع في الكبائر، لكنّهم تجاوزُوا هذا الحدّ إلى القول بأنّه يدخلها ابتداءً كسائر المطيعين، وأنّه لا يدخُل النار أبدًا[٢].

ثامنًا: غلوُّ المتكلِّمينَ عُمومًا في تَضليلِ مخالِفيهم وتَكفيرِهم:

التكفيرُ حكمٌ شرعيٌّ مضبوطٌ بضوابطِ الشّرعِ، ومرجِع حُدودِه إلى حُكمِ اللهِ ورَسوله، لا إلى الأهواءِ والعصبيَّات.

وأهلُ الكلام تجاوَزوا هذا الحدّ، فغَلَوا في أحكامِهم على مُخالِفيهم، وذلكَ أنّهم ضلَّلُوهم بالهوى والتعصُّب، وكفَّرُوهم بانحرافاتٍ غيرِ مُكفِّرة، بل ضلّلوا أهلَ السُّنّةِ وكفَّروهم لِقَولِهم بمدلولاتِ النُّصوصِ الصّريحة، ومخالَفتِهم لمعقولاتِهم التي وَرِثُوها عن الفلاسفةِ وأضرابهم، وقَد مضى بيانُ ذلك في مطلبٍ سابق[٣].

ويتلخَّصُ ما وقعَ فيه المتكلِّمُون من مُوافقةِ ما ذمَّه اللهُ تعالى مِن الغلوِّ في الدِّين فيما يلي:

١. أنّهم تجاوَزوا الحدَّ الذي جعله الله تعالى لشرائعه، وابتدعوا ما لم يأذَن به، فوقَعُوا في الغلوِّ في الدِّين.

٢. أنَّ من أهمِّ أسبابِ غلوِّهم متابعتَهم أهلَ الضّلالِ السابقين.

٣. أنَّ غلوَّهم أوقَعَهُم في نقيضِ مقصودِهم، فلا أصابوا السّدادَ الذي شُرع لهم، ولا حصَّلوا ما أمّلوا.

---

(١) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٣٩٧-٤٠٠)، وأبكار الأفكار للآمدي (١٦/٥).

(٢) ينظر ما سبق (ص٤٢٢).

(٣) ينظر: (ص٥٨٦).

المبحث السادس

الموافقةُ في التَّذَبذُبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال

وفيه مطلبان:

□ المطلـب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى التّذبذُبَ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التّذبذُبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى التّذبذُبَ بين أهلِ الـهُدى وأهلِ الضَّلال

سبق في مبحثٍ سابقٍ بيانُ أنّ من مناهج أهل الباطل الإيمانَ ببعض الوحي والكفرَ ببعضِه، وقبولَ بعض ما أنزل الله وردِّ بعضِه الآخر.

ومن آثار هذه الازدواجية في التلقِّي عندَ هؤلاء أنَّهم يتأرجَحون بين أهل الحقِّ المحضِ وأهل الباطل المحض، فيتردّدون ويتذبذبون بين هؤلاء وهؤلاء.

وقد ذكر الله تعالى في كتابه هذا المسلك عن المنافقين(١)، وذمَّهم على تذبذُبِهم بينَ المؤمنين والكافرين، فقال جلّ وعلا: ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤٣].

جاء عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال في قوله تعالى: ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾: «يقول: لا إلى أصحاب محمد ﷺ، ولا إلى هؤلاء اليهود»(٢). وعن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «يقول: ليسُوا بمؤمنين مخلِصين ولا مشركين مصرِّحين بالشرك»(٣). وعن ابن جريج رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «لم يخلِصوا الإيمان فيكونوا مع المؤمنين، وليسوا مع أهل الشرك»(٤). وقال الثعلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليسوا من المؤمنين فيجِبَ لهم ما يجِب للمسلمين، وليسُوا من الكفَّار فيؤخذَ منهم ما يؤخذُ من الكفَّار، فلا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء»(٥).

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٦١٦/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٩٧/٤، رقم٦١٤٥).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٦١٦/٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٩٧/٤، رقم٦١٤٦، ٦١٤٨).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٦١٦/٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٩٧/٤، رقم٦١٤٧).

(٤) رواه الطبري في المصدر السابق (٦١٧/٧).

(٥) الكشف والبيان للثعلبي (٤٠٥/٣).

ونظير هذه الآية قولُه تعالى عن المنافقين(١): ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ﴾[المجادلة: ١٤]، فالآيةُ نزلت في المنافِقِين الذين تولّوا اليهود المغضوبَ عليهم، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿مَّا هُم مِّنكُمۡ﴾ يقول تعالى ذِكره: ما هؤلاءِ الذين تولَّوا هؤلاءِ القومَ الذين غضب الله عليهم ﴿مِّنكُمۡ﴾، يعني: من أهل دينكم وملتكم، ﴿وَلَا مِنۡهُمۡ﴾: ولا هم من اليهود الذين غضب الله عليهم. وإنّما وصَفهم بذلك جلَّ ثناؤه لأنّهم منافقون، إذا لقوا اليهود ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾[البقرة: ١٤]، ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[البقرة: ١٤]»(٢).

وقال ابن أبي زمنِين رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣): «هم المنافقون تولّوا المشركين، ﴿مَّا هُم مِّنكُمۡ﴾، يقوله للمؤمنين، ما هم منكم في باطن أمرهم، إنّما يظهرون لكم الإيمان وليس في قلوبهم، ﴿وَلَا مِنۡهُمۡ﴾ يعني من المشركين في ظاهر أمرهم؛ لأنّهم يظهرون لكم الإيمان، ويُسِرُّون معهُم الشرك»(٤).

فهؤلاء المنافقون يُخالفون المسلمين ببواطنهم، ويخالفون اليهود بظواهرهم، فهم يتردّدون بين الفريقينِ وليسوا من أيٍّ منهما، وهذا حالُ المتذبذِب بين أهل الحقّ واهل الباطل.

وقد بيّن الله تعالى تذبذُبَ أهل النفاق في آياتٍ أخرى أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ فِيهَا﴾[النساء: ٩١]، ففي هذه الآية أن من المنافقين من يتذبذب بين الفريقين: المؤمنين والكافرين؛ طلبًا للأمان والسلامة من الجانبين،

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٩/٢٦٢)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (٤/١٧٩٥).

(٢) جامع البيان (٢٢/٤٨٨).

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمَنِين المُرِّي الأندلسي الإلبيري. الإمام القدوة الزاهد، شيخ قُرطبة. من كبار المحدثين والعلماء الراسخين وأجلّ أهل وقته قدرًا في العلمِ والرواية وتمييز الحديث ومعرفة الخلاف. صنف في الزهد والرقائق، واختصر «المدونة»، وألف تفسيرًا للقرآن، وكتاب «أصول السنّة»، وله شعر رائق. وُلد سنة ٣٢٤هـ، وتوفي بإلبيرة سنة ٣٩٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٨٨-١٨٩)، والديباج المُذهَب لابن فَرحون (٢/٢٣٢).

(٤) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٤/٣٦٣).

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هؤلاء منافقون يظهرون للنبي ﷺ ولأصحابه الإسلام؛ ليأمنُوا بذلك عندهم على دمائهم وأموالهم وذراريهم، ويُصانعون الكفّار في الباطن، فيعبدون معهم ما يعبدون، ليأمنوا بذلك عندهم، وهم في الباطن مع أولئك، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]»(١).

وبيّن الله تعالى في كتابه أن من أغراض المنافقين في التذبذب بين أهل الحقّ وأهل الباطل التَّربُّصَ وانتظارَ النتائج، وترقُّبَ انتصار أحد الفريقين ليميلوا معهم على الفريق الآخر، كما أخبر الله بذلك في قوله عنهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَـٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يخبر تعالى عن المنافقين أنّهم يتربَّصون بالمؤمنين دوائر السَّوء، بمعنى: ينتظرونَ زوالَ دَولتهم، وظُهورَ الكُفرِ عَلَيهم، وذَهابَ ملَّتهم، ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ أي: نصرٌ وتأييدٌ وظَفَر وغنيمة، ﴿قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾؟ أي: يتودَّدون إلى المؤمنين بهذه المقالة، ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَـٰفِرِينَ نَصِيبٌ﴾، أي: إدالةٌ على المؤمنين في بعض الأحيان، كما وقَع يوم أحد؛ فإنّ الرسل تُبتَلىٰ ثمّ يكون لها العاقبة، ﴿قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟ أي: ساعدناكم في الباطن، وما أَلَوناهم خَبالًا وتخذيلًا حتى انتصرتُم عليهم»(٢).

وقد بيّن النبي ﷺ حال أهل النفاق في تذبذبهم بين أهل الحقّ وأهل الباطل بمثال بليغٍ واضح، وذلك فيما رواه مسلم عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنّه قال: «مثلُ المنافِق كمثلِ الشاةِ العائرةِ بينَ الغنَمين تعِيرُ إلى هذِه مرّةً وإلى هذه مرّةً»(٣).

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١٩١/٤)، وينظر: جامع البيان للطبري (٣٠٠/٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣١٤/٤-٣١٥)، وينظر: الوجيز للواحدي (٢٩٦/١).

(٣) رواه مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم (رقم٢٧٨٤).

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله ﷺ: «كمثلِ الشَّاةِ العائرة بَين الْغَنَمَيْنِ»: «يعني: الذاهبةِ إلى هذه مرَّة وإلى هذه مرة، لا تستقرُّ في إحداهما. وكذلك المنافقُ يصير إلى المسلمينَ باللفظ، ويعود إلى المشركين بالعَقْد»[1]. وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العائرة: المتردِّدةُ الحائرة، لا تدري لأيِّهما تتبَع، ومعنى تَعِير: أي تَردَّدُ وتذهب»[2]. وقال الطِّيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ضربَ النبيُّ ﷺ للمنافقِ مثلَ السَّوء، فشبَّه تردُّده بين الطائفتين من المؤمنين والمشركين تبعًا لهواهُ وقصدًا لغرضه الفاسد وميلًا إلى ما يبتغيه من شهواته بتردّد الشاةِ العائرة وهي تطلبُ الفَحل، فتتردّد بين الثُّلّتين، فلا تستقرُّ على حالٍ، ولا تثبتُ مع إحدى الطائفتين، وبذلك وصفهم الله في كتابه، فقال عزّ مِن قائل: ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء: ١٤٣]»[3].

ومن تذبذب أهل النفاق لُقياهم أهلَ الحقّ بوجهٍ وأهلَ الباطل بوجه، وقد ذمّ النبي ﷺ ذلك أشدّ الذم، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إنّ شرَّ الناس ذو الوجهين، الذي يأتي هؤلاءِ بوجه، وهؤلاء بوجه»[4].

والتذبذب بين أهل الحقّ وأهل الباطل له ثلاثة مظاهر أساسية:

المظهر الأوّل: التذبذب في المنهج، وذلك بالتلقي عن بعض مصادر أهل الحقّ والتلقي عن بعض مصادر أهل الباطل، فيجمع بين طريقةِ الفريقين في التلقي والاستدلال. وقد سبقت الإشارةُ إلى هذا الأمر في مبحث: «الموافقة في مضاهاة قول الذين كفروا من قبل»، وذلك أن كثيرًا ممن يدّعي اتباع الوحي، يتبع في الباطل قومًا آخرين، يتلقّى عنهم العقائد والأقوال الباطلة. كما أنّ النصارى - وهم أهل كتاب - تأثروا بأقوامٍ سابقين لهم في الكفر، واتبعوا أقوال قوم قد ضلّوا من

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/٥٩٧).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٧/١٢٦).

(٣) الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٢/٥١٠، رقم٥٧).

(٤) رواه البخاري، كتاب الأحكام: باب ما يكره من ثناء السلطان وإذا خرج قال غير ذلك، (رقم٧١٧٩)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب: باب ذم ذي الوجهين وتحريم فعله (رقم٢٥٢٦).

قبل، مع أخذهم ببعض ما في كتبهم من الحقّ، كالإيمان بالأنبياء السابقين، والإيمان باليوم الآخر، فهم في التلقي بين أهل الإيمان وبين المشركين الأوائل، مع كونهم أيضًا مشركين كافرين.

المظهر الثاني: التذبذب بين أهل الحقّ وأهل الباطل في الاعتقادات والأقوال، وذلك بالجمع بين أقوالٍ موافقةٍ لأهل الحقّ، وأقوالٍ موافقةٍ لأهل الباطل، وهذه نتيجةٌ لازمةٌ للمظهر السابق، فإنّ من خلّط في مأخذه ومصدره بين الحقّ والباطل، لا بدّ أن يخلّط في أقواله وأفعاله. لأنّ المناهج أصلٌ تنشأ عنه العقائد والأقوال والأعمال.

المظهر الثالث: التذبذب بين أهل الحقّ وأهل الباطل في الموالاة والمحبّة والتعظيم، وذلك بالجمع بين الانتساب إلى أهل الحقّ مع موالاة أهل الباطل، كما كان أهل النفاق وكثيرٌ من أهل الكتاب يفعلون، فإنّهم يدّعون الإيمان والانتساب إلى دين الله، وهم في الواقع أولياءُ لأعداء الله من الكافرين، يحبُّونهم من دون المؤمنين ويناصرونهم عليهم.

وذمّ هذا الأمر والنهي عنه وتحذيرُ المؤمنين منه كثيرٌ في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١٤٤]، وقوله سبحانه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥١]، والآيات بعدها، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [هود: ١١٣].

وكذلك ذمَّ اللهُ أهلَ الكتاب على تولِّيهم الكافرين، وجعلَ ذلك سببًا لسَخَطه سبحانَه وتخليدِه لهم في العذاب، فقال تعالى: ﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَـٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَـٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ [المائدة: ٨٠ – ٨١].

وبيّن أنّه قد بلغ الضلالُ بأهل الكتاب أن فضّلوا الكافرين على المؤمنين، فقال جلّ شأنُه: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ

مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٥١]، فعن عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] أن كعبَ بن الأشرف انطلقَ إلى المشركين من كفّار قريش، فاستجاشهم[٢] على النبيِّ ﷺ وأمرَهم أن يغزوه، وقال: إنَّا معكُم نقاتلُه، فقالوا: إنكم أهل كتابٍ وهو صاحب كتاب، ولا نأمن أن يكون هذا مكرًا منكم، فإن أردتَ أن نخرجَ معك فاسجُد لهذين الصنمين وآمِن بهما. ففعل. ثمّ قالوا: نحن أهدى أم محمد؟ فنحن ننحرُ الكَوماء[٣]، ونسقي اللَّبن على الماء، ونصِل الرحم، ونَقرِي الضَّيف، ونطوف بهذا البيت. ومحمدٌ قطع رحِمه، وخرج من بلده. قال: بل أنتم خيرٌ وأهدى. فنزلت فيه: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٥١]»[٤].

فالمشركون ظنُّوا أنّ اليهود - لكونهم أهلَ كتاب - يفضِّلونَ المسلمينَ عليهم، ولكن اليهود لبهتانهم وكذبهم لم يفعلوا، بل جعلوا عبَّادَ الأوثان من قريشٍ أهدى سبيلًا من محمدٍ ﷺ وأصحابِه، وهذ من أقبح الموالاة لأعداء الله ونُصرتهم على أهل الإيمان!

---

(١) هو: عكرمة، أبو عبد الله القرشي مولاهم، البربَري، ثمّ المدني، مولى ابن عبّاس. العلامة المفسِّر، ثقةٌ ثبت، رُميَ برأي الخوارج ولم يثبُت عنه. توفي سنة ١٠٥هـ، وقيل سنة ١٠٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥-٣٦)، وتقريب التهذيب (ص٣٩٧)، وفتح الباري لابن حجر (٤٢٥/١).

(٢) أي: طلبَ منهم جيشًا. ينظر: مختار الصحاح (ص٥٠) مادة (ج ي ش).

(٣) سبق بيان معناها (ص٣٢٨).

(٤) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١٦٤/١-١٦٥)، - ومن طريقه الطبري في جامع البيان (١٤٣/٧-١٤٤)-، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩٧٤/٣، رقم٥٤٤١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التّذبذُبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

منذ نشأةِ بدعةِ الكلام على يدِ الجهم بن صفوان وأهل الكلام يحاولون أن يجمعوا بين ما دلّت عليه نصوص الوحي وما دلّهم عليه منهجهم العقليّ الكلامي بنوعٍ من التلفيق المتكلّف، وقد تباينت مواقف طوائف المتكلِّمين في هذا المسلك بحسب بُعدهم عن نصوص الوحي، وأدّى بهم مسلكهم التلفيقيّ هذا إلى التذبذُب بين أهل الحقّ وأهل الباطل من عدّة جهاتٍ، يمكن إبرازها بما يلي:

أولًا: التذبذب في مناهجهم في التلقّي:

هذا المظهر هو أصل انحرافات المتكلّمين، وقد سبق بيانُه مستوفىً في المباحثِ السابقة، وتبيّن كيف أنّ المتكلِّمين تحاكموا إلى المنهج العقلي، وتلقَّوا فلسفة اليونان وخلطوها بعلوم الإسلام[1]. وعن هذا الأمر نشأت مظاهر التذبذب الأخرى التي سيأتي بيانها.

ثانيًا: التذبذب في العقائد:

هذا المظهر نتيجةٌ لسابقه؛ فإنّ تذبذبَ المتكلِّمين في مناهج التلقي والاستدلال أدّى إلى تذبذبهم في أقوالهم بين أهل الحقّ وأهل الباطل، فجمعوا بين أقوال أهل الحقّ واعتقاداتهم وأقوالِ أهل الباطل واعتقاداتهم.

وحيثُ إنّ الحقّ لا يجتمعُ مع الباطل، فإنّهم اضطربوا وتناقضوا كما سبق بيانه[2]، وكثُرَ تنقُّلهم بين الأقوال كما هي حالةُ المتذبذب المتردّد. ثمّ هذا الحقُّ والباطل اللّذان اجتمعا لديهم يقتضي كلُّ

(١) ينظر ما تقدّم (ص٢٣٩، ٣٣٩، ٥٣٤).

(٢) ينظر (ص٦٢٠).

منهما طردَ لوازمه، فالحقُّ يستلزم أقوالًا أخرى من الحقّ، وتلك الأقوال تستلزم حقًّا أيضًا، وهكذا حتّى يتمحَّض الحقُّ خالصًا. وكذلك الباطل يستلزم أقوالًا باطلةً، وهكذا حتى يتمحَّض الباطل. فإمَّا أن يلتزم لوازم الحقَّ ويصيرَ إلى قول أهله، وإمَّا أن يلتزم الباطِل ويصيرَ إلى قول أهله، وإما أن يبقى على تذبذُبِه واضطرابِه، وهو بلا شكّ خيرٌ من التزام جميع لوازم الباطل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ متحدِّثًا عن أثَر الفلاسفة على انحراف المتكلِّمين: «وهؤلاء القوم من أسبابِ ظُهور كلامهم وضلالِ كثيرٍ من الناس به أنَّهم يحتجُّون على طوائفِ أهل القبلة بما يشاركونَهم فيه من المقدِّمات الضعيفة المبتدَعَة، فلا يزالون يُلزمون صاحب ذلك القول بلوازم قوله، حتى يخرجوه من الإسلام، كما تخرج الشعرة من العجين، فإنّ الحسنة تدعو إلى الحسنة، والسيئة تدعو إلى السيئة، كما قال ﷺ في الحديثِ المتَّفق عليه: "عليكم بالصِّدق، فإنّ الصدق يهدي إلى البر، والبر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقًا؛ وإياكم والكذب، فإنّ الكذب يهدي إلى الفجور، وإنّ الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابًا"(١) وقال بعض السلف: "إنّ من ثوابِ الحسنةِ الحسنةَ بعدها، وإنّ من عقوبةِ السيئةِ السيئةَ بعدها"(٢).

والإنسان قد يعتقدُ صحةَ قضيةٍ من القضايا وهي فاسدةٌ، فيحتاجُ أن يعتقدَ لوازمَها، فتكثرُ اعتقاداتُه الفاسدة. ومن هذا الباب دخلتِ القرامطَة الباطنيَّة والمتفلسفة ونحوهم على طوائف المسلمين؛ فإنّ هؤلاء قالوا للمعتزلة: ألستُم قد وافقتُمونا على نفيِ الصفات حَذرًا من التشبيهِ والتجسيم؟ فقالوا: نعم. فقالوا: وهذا المحذورُ يلزمكم في إثباتِ أسماء الله تعالى له، فإذا قلتم: هو حيٌّ عليمٌ قديرٌ، كان في هذا تشبيهٌ له بغيره ممن هو حيٌّ عليمٌ قديرٌ. وكان في هذا من التجسِيم كما في

---

(١) صحيح البخاري كتاب الأدب: باب قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩] (رقم٦٠٩٤)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب: باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله (رقم٢٦٠٧) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) نسبه شيخ الإسلام إلى سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما في مجموع الفتاوى (١١/١٠)، ولم أقف عليه مخرّجًا.

إثباتِ الحياةِ والعلم والقدرة له؛ لأنّه لا يُعرف مسمّىً بهذه الأسماء إلّا جسمٌ، كما لا يُعرف موصوفًا بهذه الصفات إلّا جسمٌ. فأخذوا ينفون أسماءَ الله الحسنى، ويقولونَ: ليس بموجودٍ ولا حيٍّ ولا عليمٍ ولا قدير. ثمّ اقتصر بعضهم على نفيِ الإثبات. فقال لهم الصنفُ الآخر: إذا قلتُم ليس بموجودٍ ولا بحيٍّ ولا عليمٍ ولا قديرٍ فقد شبَّهتموهُ بالمعدوم، كما أن في الإثباتِ تشبيهًا بالموجود، فيجِب أن يُقال ليسَ بموجودٍ ولا معدومٍ، ولا حيٍّ ولا ميّتٍ، ولا عالمٍ ولا جاهلٍ. وهؤلاء يقولون في أنفسهم إنّهم من أذكى الناس وأفضلِهم، وهم من أجهل الناس وأضلِّهم وأكفرِهم»[1].

فالمتكلِّمون وقفوا في وسط الطريق بين أهل الحقّ من أتباع السَّلف المؤمنين بجميع ما أخبر الله به، وبين أهل الباطل من الفلاسفة الذين كفَروا بجميع ذلك، وهذه الوقفةُ المتذبذِبةُ بين الحقِّ والباطل أدت إلى ارتباكهم من جهة، وإلى ضَعف حجّتهم في مواجهة الباطل من جهة. فلا تتمّ لهم الحجةُ على أهل الباطل إلّا بأخذ جميع الحقّ، والإيمان به، والبراءة من كلِّ قولٍ باطلٍ يستغلُّه المبطِلون في إضعافِ حجّتهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا تدبَّر العاقلُ الفاضلُ تبيَّن له أن إثباتَ الصانع وإحداثَه للمحدَثات لا يمكِنُ إلّا بإثباتِ صفاتِه وأفعالِه، ولا تنقطعُ الدهريَّة من الفلاسفة وغيرِهم قطعًا تامًّا عقليًّا لا حيلةَ لهم فيه إلّا على طريقة السلف أهلِ الإثبات للأسماء والأفعال والصفات، وأمّا من نفى الأفعال أو نفى الصفات فإنّ الفلاسفة الدهرية تأخُذُ بخُنَّاقِه، ويبقى حائرًا شاكًا مرتابًا، مذبذَبًا بين أهلِ الملل المؤمنين بالله ورسولِه وبينَ هؤلاء الملاحدة، كما قال تعالى في المنافقين ﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء: ١٤٣]. وهذا موجودٌ في كلام عامة هؤلاء الذين في كلامِهم سنةٌ وبدعة، ولا ريبَ أنّهم يردُّون على الفلاسفة وغيرِهم أمورًا، ولكنَّ الفلاسفة تردُّ عليهم أمورًا، وهم ينتصرونَ في غالب الأمر بالحجَّة العقلية على الفلاسفة، أكثرَ ممّا تنتصر الفلاسفة بالحجة العقلية عليهم، ولكن قد تقول الفلاسفة أمورًا باطلةً من جنس العقليات فيوافِقونهم عليها، فيستطيلون بها عليهم. وقد تقول الفلاسفة أمورًا صحيحةً موافقةً للشريعةِ

(١) الصفدية (١/٨٧-٨٩).

فيردُّونها عليهم، وهم لا يصيبونَ الصدقَ والعدلَ إلّا إذا وافقُوا الشريعة، فإذا خالفُوها كان غايتُهم أن يقابلوا الفاسدَ بالفاسد؛ الباطلَ بالباطل، فتبقى الفلاسفةُ العقلاء في شَكٍّ، ويبقى العقلاءُ منهم في شكّ، لا حصلَ لهؤلاء نورُ الهدى ولا لهؤلاء. وإنّما يحصلُ النور والهدى بأن يُقابَلَ الفاسدُ بالصالِح، والباطلُ بالحقِّ، والبدعةُ بالسنّةِ، والضلالُ بالهدى، والكذب بالصدق»[1].

وينبغي التنبُّه إلى أن تذبذب المتكلِّمين بين أهل الحقِّ وأهل الباطل متفاوِت، فتذبذبُ الأشاعرة – لا سيَّما المتقدمونَ منهم – بينَ أهل السنّة والحقِّ الخالص وبين أهلِ الفلسفةِ الباطلة أقلُّ من تذبذب المعتزلة وأهونُ شرًّا؛ لما في طريقة الأشاعرة من الحقِّ الموافق للسنة والمخالفِ لأقوال الفلاسفة ما هو أكثر ممّا لدى المعتزلةِ من ذلك[2]، ولذلك يرمي بعض الأشاعرةِ المعتزلةَ بتذبذبهم بين أهل الإيمان والفلاسفة[3]، لكنّ الأشاعرة الأوَّلون متذبذون بين أهل السنّة والمعتزلة، وأمّا متأخِّرو الأشاعرة كالغزاليّ والرازيَ والآمديَ فإنّ قربهم من الفلاسفة أكثر من سابقيهم من الأشاعرة، ولذا كانوا يتذبذبون بين أهل الكلام أنفسهم وبين الفلاسفة[4]، أو بين أصحابهم الأشاعرة وبين المعتزلة[5].

ولذا كان أبو حامدٍ الغزاليُّ مثلًا موضعَ انتقادِ كثيرٍ من أصحابه الأشاعرة ومن الفلاسفة؛ لأنّه ليسَ من المتكلِّمين الخالِصين، ولا هو من الفلاسفةِ الخالصين، وانتقادُ أصحابه الأشاعرة لتأثُّرِهِ بالفلاسفة كثير[6]، وقد سبق نقلُ بعضه، كقول تلميذه ابن العربي المالكي: «شيخُنا أبو حامد: بَلَعَ الفلاسفةَ، وأراد أن يتقيَّأهم فما استطاع»[7]، وأمّا انتقادُ الفلاسفةِ له فنحو قولِ ابن رشدٍ الفيلسوف

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٣٧٥-٣٧٦).

(٢) ينظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (٢/٧٥٥-٧٥٦).

(٣) ينظر مثلًا: ردّ ابن المنيِّر في الانتصاف على الزمخشري: مطبوع بحاشية الكشاف (٢/٣٦٢).

(٤) ينظر: الصفدية لابن تيمية (ص٢٣٨).

(٥) ينظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص٤٧٥-٤٧٦).

(٦) ينظر: النبوات لابن تيمية (١/٣٩٢-٣٩٥).

(٧) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٣٢٧)، ويُنظر ما سبق (ص٢٦٨).

منبِّهًا على تذبذبه مع كلِّ مذهبٍ: «لم يلزم مذهبًا من المذاهبِ في كُتُبه، بل هو مع الأشعريّة أشعريّ، ومع الصوفيّةِ صوفيّ، ومع الفلاسفةِ فيلسوف، وحتّى إنَّه كما قيل:

يَومًا يمانٍ إذا لَقيتُ ذا يَمَنٍ ... وإن لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدنانِي[1]»[2]

وابنُ سبعين[3] أيضًا - وهو من رؤوس متفلسِفةِ الصوفيّة[4]- ذمَّ الغزاليَّ على هذا الأمر، فقال: «وأمّا الغزاليّ فلسانٌ دونَ بيان، وصَوتٌ دون كلام، وتخليطٌ يجمعُ الأضداد، وحيرةٌ تقطع الأكباد؛ مرةً صوفيٌّ، وأخرى فيلسوف، وثالثةً أشعريّ، ورابعةً فقيه، وخامسةً محيِّر!»[5].

ثالثًا: التذبذب في الموالاة والمحبّة والتعظيم:

الناظر في كتب المتكلِّمين يجد أنَّهم مع شدتهم في الردّ على أهل الباطل من الفلاسفةِ ومن حذا حذوهم، وتحذيرهم من اعتقاداتهم، إلّا أنَّهم كانوا واقعين في الانبهار والإعجابِ بهم، والثناءِ عليهم وتمجيدهم، وكَيلِ العِبارات التي يُستدلّ بها على نوعِ محبّةٍ ومُوالاةٍ لهم.

وهم مع إعجابهم بهم يؤمنون بالأنبياءِ والرسُل، ويُظهرون تعظيم الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الجُملة، ويدافعون عنهم ويردُّون على من تنقَّصهم، ويُظهرُ الأشاعرةُ منهم تعظيم كثيرٍ من أئمة الإسلام كالتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم.

ومن المعلوم أن منهجَ الأنبياء والرسل والصحابة والأئمّة مباينٌ أشدّ المباينة لمناهج الفلاسفة

---

(١) البيت لعمران بن حطّان الخارجي، ينظر: الكامل للمبرد (٣/١٠٨٥ - ١٠٨٦)، والعقد الفريد لابن عبد ربّه (٢/٣٢٨).

(٢) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال (ص٥٢-٥٣).

(٣) هو: عبد الحقّ بن إبراهيم ابن سبعين، القرشي المخزومي، الشيخ قطب الدين، أبو محمد المرسي الرقوطي. صوفيٌّ اتّحاديّ متفلسف، وله كلامٌ كثيرٌ فيه زندقة. ولد سنة ٦١٤هـ، وتوفّي بمكة سنة ٦٦٩هـ. قيل إنَّه فصد يديه وترك الدم يخرج حتى تصفّى ومات. ينظر: مجموع الفتاوى (٢/٣٦٤)، وتاريخ الإسلام (١٥/١٦٨-١٧١)، ولسان الميزان (٥/٦٣).

(٤) ينظر: منهاج السنّة النبوية (٨/٢٥).

(٥) بُدّ العارف لابن سَبعين (ص١٤٤).

وأقوالهم، لكنّ المتكلِّمين لتذبذبهم في مناهجهم وفي أقوالهم بين الحقّ والباطل، تذبذبوا في الموالاة والتعظيم بين أهل الحقّ وأهل الباطل.

فمن ولاءِ المتكلِّمين للفلاسفة الضُّلّال أنّ المعتزلةُ كانوا دومًا ينظُرون إليهم بنَظرةٍ ساميةٍ؛ ولذا أكبَّ أوائلهم على ترجمة كتبهم والاغتراف منها، وكانوا - كما يشيرُ بعض الباحثين - «يضعونهم في مرتبةٍ تَقرُب من عتَبة النبوة. ثمّ آمنوا بأقوالهم واعتبروها... مكمِّلةً لتعاليم دينهم، وانهمكوا لذلكَ في إظهار الاتفاقِ الجوهريِّ بينها، فبدأ عمل المعتزلة الآخر المهم ألا وهو التوفيق بين الدين الإسلامي وبين الفلسفة اليونانية»(١).

وكذلك الأشاعرة، ردُّوا على الفلاسفة وصنَّفوا في نقض مقالاتهم، إلّا أنّ الاقتداءَ بهم كانَ واضحًا على عددٍ من أئمتهم، حتّى إنَّهم لم يستطيعوا إخفاءَ ولائهم وإعجابِهم بهم.

فالرازيّ مثلًا عُرف عنه الولوع بالفلاسفة وحفظِ آرائهم(٢)، ويُلحظ في كلامه تعظيمُ رؤوسهم والإعجابُ بهم، فهو كثيرًا ما يصفُ ابن سينا بالشيخ الرئيس أبي علي(٣). ويصِفُ الفلاسِفةَ عمومًا بالحكماء، دون تعقيبٍ على هذا الوصف(٤)، ممّا يدلُّ على إقراره والرضا به، حتّى إنّ عنوان كتابه «المحصَّل» هو: «محصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمُتكلِّمين».

بل نجدُ الرازيَّ لا يخفي إعجابه ببعض مقولات الفلاسفة التي هي ضلالٌ وباطلٌ محض، بسبب موافقَتها أو قُربها ممّا في نفسه، فيعلِّق مثلًا على قول أحدِ فلاسفةِ اليونان: «ما عرفتُ أنّ العالَمَ محدَثٌ أو قديمٌ!» فيقول: «هذا من أدلِّ الدلائلِ على أنّ الرجلَ كانَ مُنصِفًا طالِبًا للحقّ؛ فإنَّ الكلامَ في هذِه المسألة قَد بلغَ في العُسر والصُّعوبةِ إلى حيثُ تضمحِلُّ أكثرُ العقولِ فيه»(١). ويستشهد بعد

(١) المعتزلة لزهدي جار الله (ص٤٩-٥٠).

(٢) ينظر: شرح العقيدة الكبرى للسنوسي (ص٦٢).

(٣) ينظر مثلًا: أصول الدين (ص١١٨)، والمطالب العالية (٢/٢٣، ٤٢، ٣/٧٥، ٧٩، ٨٥).

(٤) ينظر مثلًا: أساس التقديس (ص٢٩٢).

(١) المطالب العالية (٤/١٦).

أن قرّر نفي علو الله على خلقه، بقول أرسطو: «من أراد أن يشرَع في المعارفِ الإلهية فليستحدِث لنفسِه فِطرةً أخرى»، ثمّ زعم أن «هذا الكلامَ موافق للوحيِ والنبوة»(١).

وكذلك السيف الآمدي، يصفُ الفلاسفةَ بـ«جهابذة الحكماء المتقدمين»(٢)، ويسمِّي كتابًا له: «المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمُتكلِّمين».

وموقفه من المعتزلة أيضًا - على غير عادةِ شيوخه الأشاعرة - موقفُ المتسامح، بل المناصِر لهم على أصحابه أحيانًا. كما أنَّه يصِفُهم بما يدلّ على تقديره لهم(٣).

ومن قبلِهما عُرف بذلك أيضًا الشَّهرَستاني، فهو في عرضِه لآراءِ فلاسفة اليونان في كتابه «الملل والنحل» يُغدِق عليهم عباراتِ الثناء والمديح، فيصفُ أوائلهم بـ«الحكماء السبعة الذين هم أساطين الحكمة»(٤)، ويقول في وصف أحدِهم: «الحكيم الفاضل الزاهد»(٥)، ويقول عن آخر: «الحكيمُ الفاضلُ ذو الرأي المتين والعقل الرصين»(٦). كما أنَّه يجتهدُ في إظهار الفلاسفة في صورة الموحِّدين العارفينَ بالله، فيذكر عن أوائلِهم أنَّهم «يدور كلامهم في الفلسفة على ذكر وحدانية الباري تعالى، وإحاطته علمًا بالكائنات...»(٧)، ويقول: إنّ أفلاطون «معروفٌ بالتوحيد والحكمة»(٨). ناهيك عن صَوغِ مقالاتهم بعباراتِ المسلمين، ودعوَى صِلتِهم بالأنبياءِ والصالحين، وأنّهم اقتبسُوا الحكمة من مِشكاتهم، ومحاولةِ التوفيق بين هذَا وبين كلامِهم المخالفِ للتوحيد(١).

---

(١) أساس التقديس (ص٨١).

(٢) أبكار الأفكار (١٥١/٢)، وغاية المرام (ص٢٢٤).

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق «أبكار الأفكار» (٣٧/١).

(٤) الملل والنحل (٨٠٣/٢).

(٥) المصدر السابق (٨٦٤/٢).

(٦) المصدر السابق (٨٣٦/٢).

(٧) المصدر السابق (٨٠٤/٢).

(٨) المصدر السابق (٨٧٨/٢).

(١) ينظر: منهج الشَّهرَستاني في كتابه الملل والنحل، محمد بن ناصر السحيباني (ص١٢٧، ٥٨٤-٥٨٩).

وهذا الولاءُ والقُربُ من كثيرٍ من المتكلِّمين لأهل الباطل من الفلاسفةِ الملحِدين، وميلُ بعضِ الأشاعرة وتعظيمُهم للمعتزلة، يقابِله البغضُ والذمُّ لأهل الحقِّ من أَتباعِ المرسلين والسلفِ الصالحين، لمجرّد أنَّهم نطقُوا بما نطق به الكتاب والسنّة من إثباتِ الأسماء والصفات على ما يليق به سبحانه، ولم يتجاوزوا النصوص، فقوبلوا من أهل الكلام بالتنقُّص والتشويه[1]، والطّعنِ والتلقيب بألقَاب السُّوءِ كالسُّفَهاءِ والحَشْويّة والرَّعاعِ المجسِّمة، كما سيأتي بيانه[2]، بل وصل بهم الحدُّ إلى تضليلهم وتكفيرهم. فلسان حالِ كثيرٍ من هؤلاء تفضيلُ الكافرين على المؤمنين، كمَن قالَ سبحانَه عنهُم: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١].

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من التذَبذُبِ بين أهلِ الهُدى وأهلِ الضَّلال، فيما يلي:

١. وقوعهم في التذبذُب بين أهل الهدى وأهلِ الضلال، بالتردُّد بين الفريقَين وعدم تمحيضِ الاتِّباع والانتماء لأحدهما.
٢. وقوعُهم في التذبذب بين الفريقين في:
أ- المنهج: بأخذهم من الحقِّ نصيبًا ومن الباطلِ نصيبًا، متردِّدين بين المصدَرَين.
ب- العقائد: بتردُّدهم بينَ مقالاتٍ صحيحةٍ وأُخرى فاسِدة، معَ تفاوتُ تذبذبهم بينَهما بتفاوت بُعدِهم عن الحقّ.
ج- الموالاة والتعظيم: بتردُّدِهم بينَ تعظيمِ أهل الحقِّ ومحبَّتِهم، وتعظيمِ أهلِ الباطلِ والإعجابِ بهم.
٣. أنّه قابَل إعجابَ كثيرٍ منهم بأهلِ الضَّلالِ وثناءَهم عليهم التنقُّصُ والتشويهُ لأهل الحقّ والطعنُ فيهم، فجعَلُوا أهلَ الباطِلِ أهدَى مِن الذينَ آمنُوا سَبيلًا، من الجِهةِ التي فضَّلوهم عليهِم بها.

---

(١) ينظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (٢/ ٧١٤).

(٢) ينظر: (ص٩٢٦).

المبحث السابع

الموافقةُ في حُصولِ الفِسقِ في العُلمَاءِ المقتَدَى بهِم

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى حصولَ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن حصولِ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى حصولَ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم

أثنى الله سبحانه في كتابه على أهل العلم، ورفع قدرهم، وأعلى شأنهم، فقال سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَـٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يرفع اللهُ الذين أوتوا العلم من أهلِ الإيمان على المؤمنينَ الذين لم يؤتَوا العلمَ - بفضل علمهم - درجاتٍ، إذا عَمِلوا بما أُمرُوا به»(١). وقرَنَ جلَّ شأنه شهادَتهُم بشهادتِه في أعظمِ مشهودٍ به، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[آل عمران: ١٨].

والعلمُ الذي أثنى اللهُ على أهله هو العلمُ المعمُول بِه، فإنّ هذا هو العِلم المعتَدُّ به في الشّرع، وأمّا ما سواهُ فهو جهلٌ وليس بعِلم، كما دلّت عليه نصوص الكتاب والسنّة، كقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[الزمر: ٩]، فجعل سبحانه الذين يعلَمون هُم من يعبدُونه خَوفًا وطَمعًا عامِلين بمُقتضَى عِلمهم، فلا يُطلَق العِلم حقًّا إلّا على العامِل(٢).

ومنها قوله تعالى عن يعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـٰهُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[يوسف: ٦٨]، فالمرادُ بقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـٰهُ﴾، أنَّه ذو عمَلٍ بعِلمِه، كما قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيرها: «إنَّه لعاملٌ بما علم»(١).

---

(١) جامع البيان للطبري (٢٢/٤٨٠).

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري (٥/٢٩٣)، ونظم الدرر للبقاعي (١٦/٤٦٨)، وجامع البيان للإيجي (ص٨٢٠).

(١) رواه الطبري في جامع البيان (١٣/٢٤٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١٧٠، رقم١١٧٧٧)، وينظر: =

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: إنّما يخشاهُ حقَّ خشيته العلماءُ العارفونَ به؛ لأنّه كلّما كانت المعرفةُ للعظيمِ القديرِ العليم الموصوفِ بصفات الكمال المنعوت بالأسماء الحسنى -كلّما كانتِ المعرفةُ به أتمَّ والعلمُ به أكملَ؛ كانتِ الخشيةُ له أعظم وأكثرَ»[١]. فدلّت الآية على أنّ العلماء بحقٍّ هم الذين يخشونَ الله حقَّ خشيته.

وكذلك جعل الله عصيانه ومخالفةَ أمره جهلًا، كما قال تعالى حاكيًا عن يوسفَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، قال ابن إسحاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: جاهلًا إذا ركِبتُ معصيتَك»[٢]، وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيه دليلٌ على أنّ المؤمن إذا ارتكب ذنبًا يرتكِبُه عن جَهالة»[٣].

وممّا دلَّ على ذلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، فقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾، قال قتادةُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اجتمعَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ فرأوا أن كلَّ شيءٍ عُصيَ به تعالى فهو جهالةٌ، عَمدًا كانَ أو غيرَ ذلك»[٤]. وعن مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «كلُّ من عصى ربَّه فهو جَاهل، حتى ينزعَ عن معصيته»[٥].

وقال العلّامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾: «أي: جهالةٍ منه بعاقبتها

=
التحرير والتنوير لابن عاشور (١٣/٢٥- ٢٦).

(١) تفسير القرآن العظيم (١١/٣١٩-٣٢٠).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٣/١٤٥-١٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢١٣٩، رقم١١٥٧٩).

(٣) معالم التنزيل (٢/٤٥٩).

(٤) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/١٥١)، ومن طريقه: الطبري في جامع البيان (٦/٥٠٧).

(٥) رواه الطبري في جامع البيان (٦/٥٠٧-٥٠٨)، وابن المنذر في تفسيره (٢/٦٠٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٨٩٧، رقم٤٩٩٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠/٤٤٨، رقم٦٦٧١).

وإيجابِها لسَخَط الله وعقابِه، وجَهلٍ منه بنظَرِ اللهِ ومُراقبتِهِ له، وجهلٍ منه بما تؤول إليه من نقصِ الإيمان أو إعدامه، فكلُّ عاصٍ لله فهو جاهلٌ بهذا الاعتبار، وإن كان عالـمًا بالتحريم. بل العلمُ بالتحريم شرطٌ لكونِها معصيةً معاقَبًا عليها»[١].

وقال الحافظُ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُّ من عصَى اللهَ فهو جاهل، وكل من أطاعه فهو عالم، وبيانُه من وجهين:

أحدُهما: أنّ من كان عالِـمًا بالله تعالى وعظمتِه وكبريائِه وجلاله فإنَّه يهابُه ويخشاه، فلا يقعُ منه معَ استحضار ذلك عصيانُه كما قال بعضُهم: "لو تفكّر الناسُ في عظمة الله تعالى ما عصوه"[٢]. وقال آخر: "كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلًا"[٣].

والثاني: أنّ من آثَرَ المعصيةَ على الطاعة فإنّما حَمَلهُ على ذلك جهلهُ وظنُّهُ أنّها تنفعُهُ عاجلًا باستعجالِ لذَّتِها، وإن كان عنده إيمان فهو يرجو التخلُّصَ من سوء عاقبتها بالتوبة في آخر عمره، وهذا جهلٌ محض، فإنَّه يتعجَّلُ الإثمَ والخزي، ويفوتُه عزُّ التقوى وثوابُها ولذةُ الطاعة، وقد يتمكَّن من التوبة بعد ذلك، وقد يعاجِلُه الموتُ بغتةً، فهو كَجائعٍ أكلَ طعامًا مسمومًا لدفعِ جُوعِه الحاضر ورجَا أن يتخلَّص من ضررِه بشُرب الدِّرياق[٤] بعده، وهذا لا يفعلُهُ إلّا جاهِل»[٥].

ويظهر بهذا أنّ العِلم الذي لا يتبعُه عملٌ به لا عِبرةَ به، وأنّه جهلٌ في الحقيقة؛ ولذلك ذمّ الله تعالى من أوتي العِلم ثمّ انحرف عن مُقتضاه وموجَبه، وخرجَ عن طاعةِ ربِّه، بارتكاب الفسُوقِ

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/٢٩١).

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٨/٣٣٧) عن بشر بن الحارث رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) رواه ابن المبارك في الزهد (ص١٥، رقم٤٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٩/١٦٣، رقم٣٥٦٧٤)، وأحمد في الزهد (ص١٩٧)، من قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الدرياق لغةٌ في الترياق، وهو: دواء السموم، فارسيٌّ معرب. ينظر: لسان العرب (١٠/٩٦) مادة (د ر ق)، (١٠/٣٢) مادة (ت ر ق).

(٥) لطائف المعارف (ص٥٦٩-٥٧٠)، وينظر: الكشاف للزمخشري (٣/٤٨٢).

والمنكَرات، وجعلَ سبحانه ذلك موجِبًا للخزيِ العظيمِ في الدُّنيا، والعَذاب الأَليم في الآخِرة.

فمِن ذلك أنَّه سبحانه ذمّ كثيرًا من علماء بني إسرائيل على فسقِهم وعِصيانهم، وأخبرَ أنّ أكثرَ أهلِ الكتابِ فاسِقون، كما في قوله: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦]، وقَسوةُ القلوب لم تكُن في عوامّهم فحَسب، بل كانت في علمائهم وأَحبارهم، فإنّ «الذينَ أوتوا الكتاب» هم في الأصلِ العلماء، وأمّا العوامّ فبالتَّبع، كما يدلّ عليه أيضًا قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، فإنّ قُساةَ القلوب الذين حرّفوا الكلم عن مواضعه هم علماؤهم لا عامّتهم.

وقد صرّحَ سبحانَه بذمّ أحبارهم ورهبانهم على أكلِهم أموالَ النّاس بالباطل، فقال جلّ في عُلاه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]، وذمَّهم على قولهم الإثم وأكلهم السحت، أي: «الرِّشوة التي كانوا يأخذونها على حُكمهم بغيرِ كتاب الله لمن حَكَموا لهُ به»(١)، فقال: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣].

وقد آلَ بهم فُسوقُهم وعِصيانُهم إلى أن حاق بهم غضبُ الله وحلَّت عليهم لعنته، كما قال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [المائدة: ٧٨]، وقال جلَّ شأنُه: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١].

وقد مثَّل الله اليهودَ في حمِلِهم التوراةَ وقلّةِ انتفاعِهم بها بالحمارِ الذي يحملُ كُتبًا من كتُبِ العلم،

---

(١) جامع البيان (٨/ ٥٥٠).

لا ينتفع بها ولا يعقل ما فيها[١]، فقال: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [الجمعة: ٥].

وقريبٌ من هذا المثل ما ذكره الله تعالى عن عالمٍ آتاه الله آياتِه لكنه انسلخ منها وباعَ دينه بدنياه، فقال تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَاۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧٥ – ١٧٦].

وهذا الرجلُ – كما جاء عن بعضِ السلف – اسمه بلعام بن باعورا، كان في زمنِ بني إسرائيل، وكان مجابَ الدعوة، وورِدَ أنَّه كان يعلم اسم الله الأعظم، وكان من الجبّارين الذين نزل موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقتالهم، فلما نزلَ بهم أتى بلعامَ قومُه، فقالوا: إنّ موسى رجلٌ حديد، ومعه جنودٌ كثيرة، وإنَّه إن يظهرْ علينا يُهلِكْنا، فادعُ الله أن يردَّ عنا موسى ومن معه. قال: إنّي إن دعوتُ الله أن يردَّ موسى ومن معه، ذهبَت دنيايَ وآخرَتي. فلم يزالُوا به حتى دعَا عليهم، فسلخَه الله ما كانَ عليه، فذلك قوله تعالى: ﴿ فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾[٢].

ومعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾، -كما يقول الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «ولو شِئنا لرفعنا هذا الذي آتيناهُ آياتِنا بآياتِنا التي آتيناه، ﴿ وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾، يقول: سكنَ إلى الحياةِ الدُّنيا في الأرضِ ومالَ إليها، وآثرَ لذَّتها وشهواتِها على الآخرة، ﴿ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾، ورفضَ طاعةَ اللهِ وخالفَ أمره»[١].

ثـمّ مثَّـلَه سبحانَه وتعالى بـأقبحِ مَثلٍ، فقال: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ

(١) ينظر: المصدر السابق (٢٢/٦٣٣).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/٤٥٠-٤٥١).

(١) جامع البيان (١٠/٥٧٦).

تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَث ﴾، يقولُ العلَّامة ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فشبَّه سبحانَه من آتاهُ كتابه وعلَّمهُ العلم الذي منعَه غيرَه، فتركَ العملَ به واتبعَ هواهُ، وآثرَ سَخَط اللهِ على رضاهُ، ودنياهُ على آخرتِه، والمخلوقَ على الخالق، بالكَلبِ الذي هوَ من أخبثِ الحيواناتِ، وأوضعِها قدرًا، وأخسِّها نفسًا، وهمَّتُه لا تتعدَّى بطنَه، وأشدِّها شرَهًا وحِرصًا»[١].

وقد نهى الله هذه الأمة عن أن يقعوا في مثل ما وقع فيه مَن أُوتيَ الكتابَ مِن قبلِهم، فقال تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴾ [الحديد: ١٦].

قال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نهى اللهُ المؤمنين أن يتشبّهوا بالذين حُمِّلوا الكتاب قبلَهم من اليهود والنّصارى، لمّا تطاول عليهم الأمد، بدّلوا كتاب الله الذي بأيديهم، واشترَوا به ثمنًا قليلًا، ونبذوه وراء ظهورهم، وأقبلوا على الآراء المختلِفة والأقوالِ المؤتفكة، وقلَّدوا الرجالَ في دين الله، واتخذوا أحبارَهم ورُهبانَهم أربابًا من دُون الله، فعند ذلك قسَت قلوبهم، فلا يقبلون موعظةً، ولا تلينُ قلوبُهم بوعدٍ ولا وَعِيد»[٢].

وقد بلغَ الوعيدُ بمن لم ينتفِع بعلمِه أنْ جعلهُ الله تعالى من أوَّلِ مَن يُقضى بهم إلى النار يوم القيامة، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنّ أوّلَ الناسِ يُقضى يومَ القيامة عليهِ: رجلٌ استُشهد، فأُتي به فعرَّفه نعمَه فعرَفها، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: قاتلتُ فيكَ حتى استُشهدت، قال: كذبتَ، ولكنك قاتلتَ لأن يُقال: جريء، فقد قِيل، ثمَّ أُمرَ به فسُحِبَ على وجهِه حتّى أُلقِيَ في النّار، ورجلٌ تعلَّم العِلم وعلَّمه وقَرَأ القرآن، فأُتي به فعرَّفه نعمَهُ فعرَفها، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: تعلَّمتُ العِلمَ وعلَّمتُه وقرأتُ فيكَ القُرآن، قال: كذبتَ، ولكنَّكَ تعلَّمتَ العلمَ ليُقال: عالم، وقرأتَ القُرآن ليُقالَ: هو قارئٌ، فقد قيل، ثمَّ أُمِر

(١) إعلام الموقعين (٢/٢٨٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٣/٤٢٣).

به فَسُحِب على وجهِهِ حتّى أُلقيَ في النّار، ورجلٌ وسَّعَ اللهُ عليه، وأعطاهُ مِن أصنافِ المالِ كلِّه، فأُتي بِهِ فعرَّفَه نعمَه فعرفَها، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: ما تركتُ مِن سبيلٍ تُحِب أن يُنفَقَ فيهَا إلّا أنفقتُ فيها لك، قال: كذبتَ، ولكنَّكَ فعلتَ ليُقال: هو جوادٌ، فقد قيل، ثمّ أُمر به فسُحبَ على وجهِه، ثمّ أُلقِي في النار»[1].

وفي روايةٍ عند التِّرمذيِّ وغيرِه أنّ أبا هُريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ثمَّ ضربَ رسول الله ﷺ على رُكبتِي فقال: «يا أبا هريرة، أولئكَ الثلاثةُ أولُ خلقِ الله تُسعَّر بهم النّار يوم القيامة»[2].

(١) رواه مسلم، كتاب الإمارة: باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، (رقم١٩٠٥).

(٢) رواه الترمذي، أبواب الزهد: باب ما جاء في الرياء والسمعة (رقم٢٣٨٢)، وقال: «حسن غريب»، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الرقائق (رقم١١٨٢٤)، والطبري في جامع البيان (٣٥٢/١٢)، وابن خزيمة (١١٨٨/٢، رقم٢٤٨٢)، وابن حبان (١٣٥/٢، رقم٤٠٨)، والحاكم (٤١٨/١-٤١٩)، وقال: «صحيح الإسناد»، وصحّحه الألباني في تعليقه على جامع الترمذي (رقم٢٣٨٢).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن حصولِ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

يختصُّ هذا المطلَب ببيانِ أثَرِ عِلم الكلام في فسادِ العمل، ولا يعني ذلك تعميمَ الحكم على أهلِ الكلام بذلك، فإنَّ في المنتسبين إلى أهل الكلام كثيرًا من أهل العلمِ الذين خدموا الإسلام وذادُوا عن حياضه بحسَب طاقتهم، وفيهم كثيرٌ من أهل العبادة والصلاح البعيدين عن الفسق ومظاهره.

ولكنّ هذا لا يمنع من كونِ عِلمِ الكلام مؤثِّرًا في فسادِ العمَل؛ لأنّ غيابَ هذا الأثر في عدَدٍ من أهل الكلام قد يكونُ لوجودِ مانعٍ منعَ من تأثيره، لا سيّما إذا عُلمَ أنّ أكثرَ من عُرِفَ عنه الصلاحُ والاستقامةُ من أهل الكلام هم ممّن لم يتوغَّلْ فيه ويتَصَدَّ لتقريرِ مقالاته، ومنهم من كان انتسابُه لأهل الكلام لأجل بيئتِهِ أو مشايخِه، وفرقٌ بينه وبينَ من نظّر لأُصولِ المتكلِّمين ونافحَ عنها.

وفي المقابل نجِدُ نماذِجَ ليست بالقَليلةِ لأئمّةِ علمِ الكلام وُصِفُوا بفسَادِ العمل، مِن فعلِ المعاصي أو تَركِ الواجِبات، وكانَ لمنهجِهم الكلاميِّ أكبرُ الأثرِ في ذلك كما سيأتي بيانه، وفيما يلي ذِكرٌ لبعض تلك النماذج:

١. **رأسُ المتكلِّمين وشيخُهم الأوّل الجهم بن صفوان:**

سبقَ من خبر الجهم تشكيكُ السُّمنيّة له في ربِّه بشُبهةٍ يسيرةٍ ألقَوها عليه[١]، فأقامَ بعدها أربعين يومًا لا يصلِّي، فقد جاءَ عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «قال لنا عليُّ بن عاصم: ذهبتُ إلى محمد بن سُوقَة[٢]، فقال: ها هنا رجلٌ قَد بلغنِي أنَّه لم يُصلِّ، فمررتُ معه إليه، فقال: يا جهمُ ما

(١) ينظر ما سبق (ص٣٥)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (١/ ٩٢).

(٢) هو: محمد بن سُوقَة الغَنوي، أبو بكر الكوفي، الإمام العابد، ثقةٌ مرضيّ. قال ابن عيينة: كان لا يحسن أن يعصي الله تعالى. توفي سنة نيف وأربعين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٢١٠).
=

هذا؟ بلغني أنّك لا تصلي! قال: نعم. قال: مُذ كَم؟ قال: مُذ تسعةٍ وثلاثينَ يومًا، واليومُ أربعين. قال: فلِمَ لا تصلِّي؟ قال: حتَّى يتبيَّن لي لِمن أصلِّي، قال: فجهدَ به ابن سُوقَة أن يرجِعَ أو أن يتوبَ أو يُقلِع، فلم يفعَل، فذهب إلى الوالِي فأخذَه فضرَب عُنُقه وصلبه»(١).

٢. **أبو الهذيل العلّاف**، من رؤوس المعتزلة الأوائل:

ذُكرت عنه أمورٌ تدلُّ على فجورِه وغوايته، فابنُ قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر عنه أنَّه كان «كذَّابًا أفَّاكًا»(٢). ويروي الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ العلَّافَ كان يشربُ الخمر، وأنّه مرّةً وهو كذلك راوَدَ غُلامًا في الكنِيف، فأخذَ الغلامُ تَورًا(٣) فضرَبَ به رأسه، فدخلَ في رأسِه، فصار طَوقًا في عنقه، حتّى بعثوا إلى حدّادٍ ففكَّ عنه(٤).

٣. **أبو إسحاق النظَّام**، من رؤوس المعتزلة الأوائل:

ذُكرَ عنه ما يشبه حالَ العلَّاف، فقد ذكر ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه كان «شاطرًا من الشُّطّار، يغدُو على سُكرٍ ويروح على سُكر، ويبيتُ على جرائرها، ويدخل في الأَدناس، ويرتكبُ الفواحش والشائِنات، وهو القائل:

ما زِلتُ آخُذُ رُوحَ الزِّق(٥) في لَطَفٍ ... وأَستبيحُ دَمًا مِن غيرِ مَجرُوحِ
حتَّى انثنيتُ ولِي رُوحانِ في جَسَدي ... والزِّق مُطَّرَحٌ جِسمٌ بلا روحِ(٦)»(٧)

= وتقريب التهذيب (ص٤٨٢).

(١) نقله الذهبي في تاريخ الإسلام (٣/ ٣٩٠)، عن أبي عبد الله بن منده بإسناده إلى الإمام أحمد.

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص١٢٠).

(٣) التَّور: إناءٌ يُشرَبُ فيه. ينظر: القاموس المحيط (ص٣٥٧)، مادة (ت و ر).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ٥٨٢).

(٥) الزِّق: وعاءٌ يُتّخذ للشراب، ينظر: لسان العرب (١٠/ ١٤٣)، والمراد هنا شُربه الخمر.

(٦) يقصِدُ بذلك انتشاءَه بشُربِ الخمر، وأنّه بذلك استلَّ الروحَ من الزِّقِّ حتّى صار له روحان.

(٧) تأويل مختلِف الحديث (ص٨١-٨٢).

وجاءَ في ترجمته أنَّه ماتَ على سُكرٍ، وذلك أنَّه سقط من غرفةٍ وهو سَكْران فهَلك[١].

٤. **ثُمامة بن أَشرَس**، من رؤوس المعتزلة، وهو من أكثرِهم فِسقًا وفجورًا، بل كُفرًا وزندقة:

يقول ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثم نصير إلى ثُمامة، فنجده من رِقَّةِ الدين، وتَنَقُّصِ الإسلام، والاستهزاء به، وإرسالِه لسانَه على ما لا يكون على مثلِه رجلٌ يعرِفُ اللهَ تعالى ويؤمِن بِه، ومن المحفوظ عنه المشهور أنَّه رأى قومًا يتعادَون يومَ الجمعةِ إلى المسجد؛ لخوفِهم فوتَ الصلاة، فقال: "انظروا إلى البَقر! انظروا إلى الحمير!" ثمّ قالَ لرجلٍ من إخوانه: "ما صنعَ هذا العربي بالناس؟" يعني النبيَّ ﷺ»[٢].

ويقول عبد القاهر البغدادي: «وقد حكَى أصحابُ التواريخ عن سخافةِ ثُمامة ومجونِه أمورًا عجيبة»[٣] ثمّ نقلَ خبر ابنِ قتيبة السابق، ثمّ قال: «وَحكى الجاحظُ في كتابِ "المضاحك" أنّ المأمونَ ركِبَ يومًا، فرأى ثمامةَ سكرانَ قد وقعَ في الطين، فقال له: ثمامة؟! قال: إِي والله، قال: ألا تستحي؟! قال: لا والله، قال: عليك لعنة الله! قال: تترى ثمّ تترى[٤]. وذكر الجاحظ أيضًا أنَّ غلامَ ثمامة قالَ يومًا لثُمامة: "قم صلِّ"، فتغافَلَ، فقال له: "قد ضاقَ الوقت، فقُم وصلِّ واسترِح". فقال: "أنا مستريحٌ إن تركتَني"»[٥].

ويقول عنه الشَّهرَستاني: «كان جامِعًا بين سخافة الدين وخلاعَة النفس، مع اعتقاده بأنّ

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٧٣٦/٥)، وينظر: سير أعلام النبلاء (٥٤٢/١٠)، ولسان الميزان لابن حجر (٢٩٦/١).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص١٢٧).

(٣) الفرق بين الفرق (ص١٧٢).

(٤) من قبيح تعصُّب المعتزلة أنّ القاضي عبد الجبّار حمَلَ مثلَ هذا الخبرِ على وجهٍ عجيب، فقال عن ثمامة: «لمّا توفّر في خِدمة الخلفاء صارَ يوجد في كلامه بعضُ الهزل ممّا لا تأويل له، ليجعله طريقًا إلى ميلهم إليه، يُوصِله إلى المعونة في الدين!» فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٧٥).

(٥) الفرق بين الفرق (ص١٧٢).

الفاسـقَ يُخلَّـد في النـار إذا مـاتَ عـلى فِسقِه مـن غـيرِ تَوبـة، وهـو في حـال حياتِـه في منزلـة بـين المنـزلتين!»(١). أي أنّ جَمعه بـين قـول الوعيديّـة في التغلـيظ في حُكـم الفاسـق وبـينَ هـذا الفِسـق والفجور تناقضٌ يثير العَجب.

٥. **عمرو بن عثمان الجاحظ**، أديبُ المعتزلة وأحد أئمَّتهم:

ذكر ابن قتيبةَ عنه أمورًا تدلُّ على مُجونه، وعلى قلّة تعظيمه لجنابِ النبوة، وأنّه «يقصد في كتبه للمضـاحيكِ والعَبـث، يريـد بـذلك استمالة الأحـداث وشُـرّابِ النبيـذ. ويستهزئ مـن الحـديث استهزاءً لا يخفى على أهلِ العلم»(٢)، قال: «وهو -مع هذا- من أكذَبِ الأمَّة وأوضعِهم لحديثٍ وأنصرِهم لباطل»(٣).

ويقول عنه عبد القاهر البغدادي: «وأمّا كتُبهُ المزخرفة فأصناف: مِنها كتابُه في حيل اللُّصُوص، وَقد علَّم بهَا الفَسَقة وُجُوهَ السرقَة، ومنها كتابُه في غِشِّ الصناعات، وقد أفسدَ به على التُّجَّار سِلَعهم، ومنها كتابه في النَّواميس، وهو ذريعةٌ للمحتالينَ يجتلِبونَ بها ودائعَ الناسِ وأموالَهم، ومنها كتابُه في الفتيا، وهو مشحونٌ بطعن أُستاذه النظَّام على أعلام الصَّحابة، ومنها كتبه في القِحابِ والكِلابِ واللَّاطَة»(٤).

ويصفه ابـن حـزمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّـه «كـان أحـدَ الـمُجّان، ومَـن غلـبَ عليه الهـزل، وأحـدَ الضُّـلّال المُضِلِّين»(٥)، وكذا يصفه الذهبي بأنّه «كان ماجِنًا قليلَ الدين»(٦).

٦. **أبو هاشم الجُبَّائي**، من رؤوس المعتزلة:

يقول البغدادي: «كان أبو هاشمٍ - مع إفراطه في الوعيد- أفسقَ أهلِ زمانه، وكان مُصِرًّا على

(١) الملل والنحل (١/١٠٥).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص١٤٢-١٤٣).

(٣) المصدر السابق (ص١٤٣).

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٧٦).

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/٣٩).

(٦) سير أعلام النبلاء (١١/٥٢٧).

شُربِ الخَمر، وقيل إنَّه مات في سُكرِه. حتى قال فيه بعضُ المرجِئة:

يعيـبُ القـولَ بالإرجـاءِ حتَّـى ... يرَى بعضَ الرَّجاءِ من الجرائر

وأعظَمُ مِن ذوي الإرجاءِ جُرمًا ... وعيـديٌّ أصـرَّ عـلى الكبـائِر[1]

٧. **السَّيف الآمديّ**، أحد أئمّة الأشعريّة في زمانه:

جاءَ في ترجمتِه أنَّه كانَ يترُك الصّلاة. قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان شيخُنا القاضي تقيُّ الدين سليمان[2] يحكِي عن الشيخِ شمسِ الدين بن أبي عمر[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: كنَّا نتردَّدُ إلى السَّيف الآمديّ، فشكَكنا فيه هل يُصلِّي؟ فتركناه وقد نام، فعلَّمنا على رِجله بالحِبر، فبقيَت العلامةُ نحوَ يومينِ مكانَها، فعرفنَا أنَّه ما كان يتوضّأ، نسألُ الله السلامَة»[4]. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صحَّ عنه أنَّه كان يترُكُ الصّلاة، نسألُ اللهَ العافية»[5].

أهمّ أسباب حصول الفِسق العملي لدى علماءِ أهل الكلام:

ظاهرة الفَسادِ العمَليّ لدى أفرادٍ من المتكلِّمين لها أسبابٌ متعلِّقةٌ بحقيقةِ علمِ الكلام، ينبغي

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٨٩).

(٢) هو: سليمان بن حمزة بن أحمد بن عُمَر ابنِ الشيخ أبي عمر المقدسي، قاضي القضاة، أبو الفضل وأبو الربيع الحنبلي، تقيُّ الدين. كَانَ فقيهًا إمامًا محدِّثًا، حسنَ الأخلاق، وافِرَ الجلالة، ذا تعبُّدٍ وتهجّدٍ وإيثار. لازم الشيخَ شمسَ الدين بنَ أبي عمر، وأخذ عنه الفقهَ والفرائض وغيرها. ولد سنة ٦٢٨هـ، وتوفي سنة ٧١٥هـ. ينظر: معجم الشيوخ للذهبي (١/٢٦٨-٢٦٩)، وذيل طبقات الحنابلة (٤/٣٩٨).

(٣) هو: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة، شمس الدين، أبو محمد وأبو الفرج، ابنُ الشيخِ أبي عمر، المقدسي الجماعيلي ثمّ الصالحي، إمامُ حنابلةِ وقته. تفقّه عليه غير واحدٍ من الأئمة وروَوا عنه، وانتهت إليه رياسةُ المذهب في عصره، وكان عديمَ النظير عِلمًا وعَملًا وزُهدا وصلاحًا. درسَ على الآمديّ عِلم الأصول. له «الشّرح الكبير» على المُقنِع. ولد بسَفح قاسيون سنة ٥٩٧هـ، وتوفي سنة ٦٨٢هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٥/٤٦٩-٤٧٤)، وذيل طبقات الحنابلة (٤/١٧٢-١٨٥).

(٤) تاريخ الإسلام (١٤/٥٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٢٥٩).

التنبُّه لها والتأمُّل في تأثيرِها على الجانبِ العمَلي لدى المتكلِّمين، ويمكنُ بيانُها إجمالًا وتفصيلًا، كما يلي:

أ- السببُ الإجمالي للفساد العَملي لدى المُتكلِّمين:

أهمّ سببٍ لفسادِ الأعمالِ لدى أهل الكلام هو فسادُ الاعتقاد، وهذا ليس مقتصِرًا على أهل الكلام، بل هو شاملٌ لأهل البدع والشبهات، فإنّ فسادَ الاعتقادِ مظنَّةٌ لفساد الأعمال، وذلكَ أنّ اتباعَ الشهوات واتّباعَ الشُّبُهات -كما يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ - «كثيرًا ما يجتمعان، فقلَّ من تجدُ في اعتقاده فسادًا إلّا وهو يَظهَر في عَمَله»[١]. ولذلك جاء عن الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: «ما ابتدعَ رجلٌ بدعةً إلّا سُلبَ الوَرع»[٢].

وسببُ ذلك أنَّ حالَ القلبِ مع الجسَد هو كما بيّنه النبيُّ ﷺ بقوله: «ألا وإنَّ في الجسدِ مضغةً: إذا صلَحَت صلحَ الجسدُ كلُّه، وإذا فسدَت فسدَ الجسدُ كلُّه، ألا وهي القَلب»[٣]. فالظاهر والباطنُ متلازمان، لا يستقيمُ أحدهما مع فسادِ الآخر، وكذلك فإنّ قولَ القلب وتصديقَه ومعرفتهُ لله يقتضي عملَ القلبِ من محبَّةِ الله وتعظيمِه وخشيتِه والإخلاصِ له ونحوِها من أعمالِ القلوب، «وممّا يبيِّن ذلكَ أنّه من المعلومِ أن معرفةَ الشيءِ المحبوبِ تقتضي حُبَّه، ومعرفةَ المعظَّم تقتضِي تعظيمَه، ومعرفةَ المخوفِ تقتضِي خوفَه، فنفسُ العلمِ والتصديقِ باللهِ وما لهُ من الأسماءِ الحسنى والصفاتِ العلى يوجِب محبةَ القلبِ له وتعظيمَه وخشيتَه؛ وذلك يوجب إرادةَ طاعتِه وكراهيةَ معصيته»[٤].

والمتكلِّمون لما فسدَت تصديقاتُهم ومعارِفهم في بابِ معرفة الله تعالى بسببِ الشُّبهات

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص٨١).

(٢) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ١٢٥).

(٣) رواه البخاري، كتاب الإيمان: باب فضل من استبرأ لدينه (رقم٥٢)، ومسلم، كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات (رقم١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

(٤) شرح حديث جبريل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لابن تيمية (ص٤٠٧).

الكلاميّة التي أغشَت قلوبهم عن حقيقة المعرفة، لم يحصُل لهم من صلاحِ الإرادةِ ما يستوجِبه الإيمان الصحيح، فلم تنبِعث حينئذٍ جوارحهم للصالحِ من الأعمال، من فعل الطاعات وترك المحرَّمات كمال الانبعاث، بل حصل لهم من النقص في ذلك بحسَبِ ما فسدت اعتقاداتهم.

ويشهدُ لذلك ما أصاب كثيرًا من رؤوسهم من فسادِ الإيمان شكًّا وتيهًا بسبب علم الكلام، فبقوا حائرين بعيدين عن اطمئنان القلبِ بالإيمان بالله عِلمًا وعملًا، ولذلك انجرفَ عددٌ منهم وراءَ شهَواتِه وفَجَراتِه.

قال ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصِفًا حالهم: «ولهذا تجدُ كثيرًا من هؤلاء لما لم يتبيَّن له الهدى في طريقِه نكصَ على عقبيه، فاشتغلَ باتباعِ شهواتِ الغيِّ في بطنِه وفرجه، أو رياسته وماله ونحو ذلك، لعدم العلم واليقين الذي يطمئنُّ إليهِ قلبُه، وينشرحُ له صدرُه. وفي الحديثِ المأثور عن النبي ﷺ: «إنَّ أخوفَ ما أخاف عليكم شهواتُ الغيِّ في بطونكم وفروجكم، ومضلاتُ الفتن»[(١)]، وهؤلاء المعرِضُون عن الطريقةِ النبوية السَّلَفيّةِ يجتمعُ فيهم هذا وهذا: اتباعُ شهواتِ الغَيّ، ومضِلّاتُ الفتن، فيكونُ فيهم من الضَّلال والغَيِّ بقدرِ ما خرَجُوا عن الطريق الذي بعثَ الله به رسوله. ولهذا أمَرنا الله أن نقولَ في كلِّ صلاةٍ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنَّه قال: «اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنصارَى ضالون»[(٢)]. وكان السلفُ يقولون: احذروا فتنةَ العالِم الفاجِر والعابِد الجاهِل، فإنّ فتنتَهُما فتنةٌ لكلِّ مفتُون[(٣)]، فكيف إذا اجتمع في الرجل الضَّلالُ والفجور؟ ولو جمعتُ ما بلغني في

---

(١) رواه أحمد (١٨/٣٣، رقم١٩٧٧٢)، والبزار (٩/٢٩٢، رقم٣٨٤٤)، والطبراني في المعجم الصغير (ص١٨٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٣٢)، والهروي في ذم الكلام وأهله (١/٩٣-٩٤، رقم٨٢)، من حديث أبي برزة الأسلمي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، يرويه عنه أبو الحكم البناني ولم يُدركه؛ فهو منقطع، ينظر: حاشية محققي مسند أحمد (١٨/٣٣).

(٢) سبق تخريجه (ص٦١).

(٣) جاء ذلك عن سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أخرجه: ابن المبارك في الزهد - زيادات نعيم(٢/١٨)، والبخاري في =

هذا الباب عن أعيانِ هؤلاء، كفلانٍ وفلانٍ لكانَ شيئًا كثيرًا»(١).

ويُبيِّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ حقيقةَ بواعثهم وسببَ فسادِ أعمالهم، بل وصولِ كثيرٍ من رؤوسهم إلى حدِّ الوقوع في الكفر والنفاق، فيقول: «المخالفونَ لأهلِ الحديث هُم مظِنَّةُ فسادِ الأعمال: إمّا عن سوءِ عقيدةٍ ونفاقٍ، وإما عن مرضٍ في القَلبِ وضعفِ إيمان. ففيهِم مِن تَركِ الواجِباتِ واعتداءِ الحُدود والاستخفافِ بالحقوقِ وقسوةِ القَلب ما هو ظاهرٌ لكلِّ أحد، وعامةُ شيوخِهِم يُرمَونَ بالعظائِم، وإن كانَ فيهم من هو معروفٌ بزهدٍ وعبادة ففي زُهدِ بعضِ العامَّةِ من أهلِ السُّنّة وعبادَته ما هو أرجح ممّا هوَ فيه.

ومن المعلومِ أنّ العلمَ أصلُ العَمَل، وصحةُ الأصول توجِبُ صحةَ الفُروع، والرجلُ لا يصدُرُ عنهُ فسادُ العملِ إلّا لشيئين: إما الحاجَة، وإما الجهل. فأمّا العالِمُ بقُبحِ الشيءِ الغنيُّ عنهُ فلا يفعلُه، اللّهمّ إلّا من غلَب هواهُ عقلَه، واستولَت عليه المعاصي فذاكَ لونٌ آخرُ وضَرْبٌ ثانٍ. وأيضًا فإنّه لا يُعرف من أهلِ الكلامِ أحدٌ إلّا ولَهُ في الإسلامِ مقالةٌ يُكفِّر قائلَها عمومُ المسلمين حتى أصحابُه، وفي التعميمِ ما يغني عن التعيين... وذلك يقتضي وجودَ الرِّدّة فيهم كما يوجد النِّفاقُ فيهم كثيرًا. وهذا إذا كان في المقالاتِ الخفيَّة فقد يُقال: إنَّه فيها مخطئٌ ضالٌّ لم تقُم عليهِ الحجَّةُ التي يكفُر صاحبُها؛ لكنَّ ذلك يقع في طوائفَ منهم في الأمورِ الظاهرةِ التي تَعلم العامةُ والخاصةُ من المسلمين أنّها مِن دينِ المسلمين، بل اليهودُ والنصارَى يعلمونَ: أن محمدا ﷺ بُعث بها وكفَّر مخالفَها، مثلِ أمرِه بعبادة الله وحدَه لا شريكَ له، ونهيِه عن عبادةِ أحدٍ سوى اللهِ من الملائكةِ والنبيّين والشمسِ والقمرِ والكواكبِ والأصنام وغير ذلك؛ فإنّ هذا أظهرُ شعائرِ الإسلام، ومثلِ أمرِه بالصلواتِ الخمس وإيجابِه لها وتعظيمِ شأنها، ومثلِ معاداتِه لليهودِ والنصارَى والمشركِينَ والصابئِينَ والمجوس، ومثلِ تحريمِ الفواحشِ والرِّبا والخمرِ والميسر ونحو ذلك. ثمّ تجدُ كثيرًا من

=
التاريخ الأوسط (٢/٢٦٥، رقم١٥١٣)، والآجري في أخلاق العلماء (ص١٠٨، رقم٧٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٣١٤، رقم١٧٥٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٦٥-١٦٦).

رؤسائهم وقعُوا في هذه الأمور فكانوا مرتدِّين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام»(١).

ويجدرُ التنبيهُ هنا إلى أمرٍ مُهمّ، وهو أنَّ العلمَ المقتضيَ لصلاحِ القُلوبِ والأعمالِ هو العلمُ بالكتابِ والسُّنّة، وهو خلافُ علمِ الكلامِ القائمِ على الإعراض عن الكتاب والسنّة ومُعارَضَتِهما. ولذلك فإنَّ من قَصَر اهتمامَه من المتكلِّمين على علم الكلام لم يكُن عندَه ما يقتضي صلاحَ العَمَل، إلّا ما عندَ عوامِّ المسلمين، لاسيَّما والمتكلِّمونَ جهلةٌ بالكتابِ والسُّنة، فإذا أضيفَ إلى ذلكَ كونُ ما اشتغلوا به من الكَلام يقتضي فسادَ عملهم؛ عظُمت بَلِيَّتُهم وتمّت مصيبتهم. بخلافِ من كانَ من المنتسبين إلى الكَلام مشتغلًا بعُلومِ الكتابِ والسُّنَّة ومقلِّدًا في العلوم الكلامية العقليَّة، فلا يُستغرب منه حينئذٍ كثرةُ العِبادةِ وصَلاحُ العمل وحُسنُ السيرة، وأكثرُ من يُذكر بالصلاح من المنتسبين إلى الكلام هم من هذا الصِّنف.

ب- الأسباب التفصيليّة للفساد العمليّ لدى المُتكلِّمين:

تظهر تفاصيل أسباب فساد العمل لدى المتكلِّمين ببيان علاقةِ فساد العمل بأهمّ مقالاتهم وأصول ضلالاتهم، وتوضيحه -مع مراعاة الإيجاز- بما يلي:

أولًا: فساد تقرير المتكلِّمين لتوحيد الربوبيّة، الذي هو الإيمان بالله تَعالى وحدَه ربًّا خالقًا مالكًا مدبِّرًا:

انحرافُ المتكلِّمين في باب توحيد الرّبوبيّة سيأتي بإذن الله بيانُه(٢)، ويكفي في هذا المقام الإشارةُ إلى أهمِّ وجوهِ انحرافهم في هذا الباب باختصار، وهي:

١. أنّهم أنكرُوا كونَ هذا التّوحيدِ مَعلومًا لدى الخلق بالفطرة، فأوجبوا النظر للوصول إليه وتقريره.

(١) مجموع الفتاوى (٤/٥٣-٥٥)، وينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/٤٣٣).

(٢) ينظر: (ص٩٧٠).

٢. أنّ طريقةَ النظر الذي أوجبوه لتقرير معرفة الله تعالى طريقةٌ منحرفةٌ تؤدِّي إلى خلاف المقصود منها؛ لأنّهم استدلُّوا على وجود الربّ وقِدمه بدليل حدوث الأجسام، الذي ألزمهم نفيَ صفات الله تعالى وتعطيلَه عن كماله.

٣. تهافُت هذا التوحيد العِلمي لديهم؛ بسبب فسادِ ما بُني عليه من المقدمات الهشَّة المتناقضة، التي لا تورِث علمًا ولا يقينًا، ممّا يقتضِي ضعفَ قناعةِ من بنَى توحيدَه منهُم على تلك المقدِّمات، ولذا وقعوا في الحيرة والشكوك، وإن كان منهم من يتناقض، فيَركَنُ إلى ما في قَرارةِ نفسِه من الإقرار بالله تعالى، وهو خيرٌ ممن بنى إيمانه على ما يقرِّره المتكلِّمون.

٤. أنّ المعتزلةَ بنفيِهم خلقَ أفعال العباد أخلُّوا بهذا التوحيد، فإنَّهم قالوا إنّ العبد يخلُق فعل نفسِه، فجعلُوا مع الله خالقِين بعددِ العباد، تعالى الله عن قولهم.

ولا شكّ أن هذا التوحيد هو أصلُ أبواب الإيمان جميعِها، فمن اختلّ لديه الإقرار بربوبيّة الله تعالى وحده فإنّ عبادته وطاعته لله لا بدّ أن تختلّ وتنحرف.

ثانيًا: انحراف المتكلِّمين في باب توحيد الأسماء والصفات. الذي هو الإيمان بما وصف الله به نفسه من الكمالات، على ما يليق به سبحانه:

انحرافُ المتكلِّمين في هذا البابُ أكثرُ انحرافاتهم وضوحًا وظهورًا واشتهارًا، وفسادُ مقالتهم فيه كان منذ ظهرت الجهميّة وعُرفت بتعطيل الصفات، ومعلومٌ أن أهل الكلام متفاوتون في التعطيل وجحد الصفات، فلذلك كانَ فسادُ العمَل متفاوتًا فيهم بحسب ذلك.

والعلمُ بأسماء الله تعالى وصفاتِه أعظمُ باعثٍ على الإيمانِ بالله، وكُلَّما قويت معرفة العبد بأسماءِ الله وصفاته قوي إيمانُه وحسن عمله، والعكس بالعكس[1].

فمن نفى عن الله الأفعال الاختياريّة، بأن لم يعتقد أن ربَّه جلّ وعلا يفعلُ ما يشاءُ متى شاءَ، وأنّه يُكَلِّم من شاءَ بما شاء متى شاء، وأنّه يغضب على من عصاه، ويحبّ من اتقاه، ويرحم من

(١) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (٤/٢٧٦-٢٨١).

يشاء، ويعذِّبُ من يشاء، وأنّه يسمع من دعاه إذا دعاه، وأن تلك الأفعال تقوم به كما يليق بجلاله – فيلزمُ مَن لم يعتقد ذلك أن لا يقوم بقلبِه ما يجبُ مِن مَعاني محبَّةِ الله تَعالى وتعظيمه وخشيته والإنابةِ إليه، والقيامِ بطاعته والحذر من معصيته.

فإذ نفى عن الله تعالى علوَّه على خلقه، واستواءَه على عرشه، زادَ فسادُ قلبِه وعمَلِه وخلوُّه من تلك المعاني.

وإذا نفى حِكمة الله تعالى في أفعاله وشرائعه فسدَ عمله أيضًا بحسبِ ذلك.

وإذا نفى جميعَ الصفات وأثبت لله أسماءً بلا معاني مع إنكارِ رؤيةِ الله يوم القيامة، أو نفى جميعَ الأسماء الحسنى، فإنَّ عملَه يزداد فسادًا بحسَب ذلك، حتّى لا يبقى في قلبِه من معرفة الله ما يقتضِي عَملًا صالحًا البتة.

ففسادُ مقالات أهل الكلامِ في الربِّ جلّ وعلا أوجبَ فسادَ أعمالهم، من جهةِ إفسادِ تلكَ المقالاتِ لما في القلب من الإيمان المُقتضي للإيمانِ العمليّ.

ومن وجهٍ آخرَ فإنّ إطلاقَهم الكلامَ في ذاتِ الله بما يُخالفُ الشرع ويَخرجُ عنه أثَّر على جوارحِهم ففعلت ما يُخالف الشَّرعَ ويخرج عنه، فحالهم كما قال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يوجَد منهم متورِّعٌ متعفِّفٌ إلّا القليل، لأنّهم أعرضُوا عن ورَع اللسان، وأرسلُوها في صفات الله تعالى بجُرأةٍ عظيمةٍ وعدمِ مهابةٍ وحُرمةٍ، ففاتهم وَرَعُ سائرِ الجوارح، وذهبَ ذلكَ عنهُم بذهابِ ورَعَ اللسان. والإنسانُ كالبنيان يشدُّ بعضُه بعضًا، وإذا خرِبَ جانبٌ منهُ تداعَى سائرُ جوانبه للخَراب»[(١)].

ثالثًا: إهمال المتكلِّمين أو ضعفهم في تقرير توحيد الألوهيّة، الذي هو عبادةُ الله وحده لا شريك له:

وهذا الأمر سيأتي بيانُه بإذن الله أيضًا[(٢)]، لكن تجدر الإشارةُ هنا إلى أبرز وجوه انحرافهم في هذا

---

(١) القواطع في أصول الفقه (٣/ ١٢٣٤).

(٢) ينظر: (ص٩٩١).

الباب باختصار، وهي:

١. أنّهم لم يقرِّروا أوّليةَ وجوبِ توحيد العبادة على المكلَّف، بل جعلوا أول الواجبات النظَر، على خلافٍ بينهم، مع أنّ الحقّ الذي لا يجوز المحيد عنه أن توحيد العبادة هو أولُ الواجبات وأهمُّها.

٢. أنّهم لم يُدخلوا توحيد العبادةِ في التوحيد الواجب على المكلَّف، مع أنَّه الغاية من خلق الخلق وإرسال الرسل وإنزال الكتب.

٣. أنّهم فسَّروا الإلهَ بغيرِ معناه الصحيح، فجعلوه بمعنى القادِر على الاختراع، مع أنّ الإلهَ هو المعبودُ.

٤. أن جمهور المتكلِّمين نفَوا محبَّة العبدِ لله تعالى، التي هي خالِصُ العبوديَّةِ ولبُّها. وعليه فإنّ «إنكار محبةِ العبد لربِّه هو في الحقيقة إنكارٌ لكونِه إلهًا معبودًا»[1]. وهذا كافٍ في إفسادِ الجانِبِ العَمليِّ لدى المتكلِّمين، إذ أيُّ عِبادةٍ تقومُ في قلبٍ هذا شأنُه؟ وأيُّ عَمَلٍ صالحٍ يصحُّ منه؟!

وإذا عُلِمَ أن تَوحِيدَ الألوهية التوحيد العملي، وهو أساسُ الدين وركنُه الرئيس، بل عليه مدارُ الدينُ كلِّه بأصوله وفروعه، فلا عجبَ أن يقتضِي انحرافُ المتكلِّمين في تقريره انحرافَهم في الأعمال امتثالًا للأوامر واجتنابًا للنواهي.

رابعًا: انحرافهم في باب الإيمان بالقدر:

للإيمان بالقدر أثرٌ كبيرٌ على سائر أعمال العبد وطاعاته، وأهل الكلام انحرفوا في هذا الباب على طرفي نقيض:

١. فالقَدريّة نفت أن تكون أفعال العباد واقعةً بمشيئةِ الله وقدرته، وهذه العقيدة الفاسدة أورثت عندهم فسادين عمليَّين:

أ. عدمُ التوكّل على الله في حصولِ الإيمان عندهم، وإنّما التوكّلُ عندهم فيما سوى ذلك ممّا يخلقه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٧٣).

الله تعالى(١)، مع أن توكُّل العبد على الله ربِّه وسؤالَه إياه الإيمان هو أعظم أسباب الهدى والصَّلاح، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[آل عمران: ١٠١]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالاعتصام بالله والتوكُّلُ عليه هو العُمدة في الهداية، والعُدَّة في مباعَدة الغواية، والوسيلةُ إلى الرشاد، وطريق السداد، وحصولِ المراد»(٢)، فمن لم يتوكَّل على الله تعالى في تحصيل الإيمان فهو جديرٌ أن يُخلِّيَ الله تعالى بينه وبين نفسه وهواهُ وشيطانه.

ب. عدمُ شكرِ الله تعالى على ما يحصُل من الإيمان، لأنّه واقعٌ بفعلِ العبدِ ومشيئتِه استقلالًا حسَب قولِهم، ولذا منع القاضي عبد الجبّار من إطلاقِ القولِ بأنّ الله أنعَم علينا بالإيمان فيستحقُّ أن نشكره عليه، وإنّما يستحقّ الله تعالى عندهم الشكر على إرشادِه لعبدِه وتوضيحِه سبيلَ الهُدى له وإنعامه عليه بالقدرة والقوة على الطاعة ونحوِ ذلك ممّا هو من فعلِه(٣).

ومعلومٌ أن شُكر النِّعَم سببُ دوامِها وزيادتها، وأن كفرانَها سببٌ لزوالها ومَحقِها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ﴾[إبراهيم: ٧]، فمن لم يعترف أن إيمانَه من نعمِ الله عليه، ويشكرْ تلك النعمة بقلبِه ولسانه وجوارحه، فهو حريٌّ أن يُحرمَ تلك النِّعمة ويُسلبَها.

٢. وأمّا الجبرية فلا شكّ في أن قولهم بانعدام قُدرة العبد ومشيئته -كما هو قول الجهميّة-، أو بأن قُدرة العبد ومشيئته لا أثرَ لها في فِعله -كما هو قول الأشاعرة- لا بدَّ أن تُضعِفَ انبعاثَهم على العمل والطاعة، فيغلِّبون النَّظرَ إلى القدَر على النَّظَرِ إلى الشرع، فيتّكِلون على القدَر، ويتوانَون عن متابَعةِ الأمر، وعن ترك المعاصي، ولذا كانَ الغالبَ على الجبريةِ الإرجاء، كما هو في الجهمية والأشاعرة.

(١) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٣١٣-٣١٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٣٠).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٦)، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٧٣).

خامسًا: الانحراف في باب الأسماء والأحكام:

انحرفَ المتكلِّمون في باب أسماء الدين وأحكامه إلى جانبين: الوعيديّة والمرجئة، ولكلا الجانبين أثرُه السيء على فسادِ الأعمال:

أمّا الإرجاء فواضح؛ لأن إخراجَ العمل عن مسمّى الإيمان يُضعِف أهمّيته ويقلّل من شأنه، واعتقادُ أنّ المعاصي لا تنقِصُ الإيمان يهوِّن من شأنها ويجرِّئ العاصي عليها.

وأمّا الغلوُّ في الوعيد فإنَّه يُضعِف جانبَ الرجاء، ويؤدِّي إلى القنوط من رحمة الله واليأسِ من رَوحِه.

وجمهور المعتزلة يقولون بأنَّ المعصيةَ الواحدةَ تُحبطُ جميع الطاعات(١)، وعلى رأيِ الجبائيَّين والقاضي عبد الجبار فإنَّ من زادَت سيئاتُه على حسناتِه فلا سبيلَ له إلى النجاةِ من الخلودِ في النار إلّا بالتَّوبة(٢)، وعلى هذا فمن كانت نفسُه تغلبه على تلك المعاصي وضعُف عن التوبة منها، فلا بدّ عندهم أن يخلّد في نارِ جهنّم، ولا تنفعُه شفاعة، وهم بذلك قد قطعوا دونه حبالَ الرجاء.

وأمّا عندَ أهلِ السنّة فإنَّ مرتكب المعصية معرَّضٌ للعقوبة، لكنّ رجاءَه لم ينقطع؛ لأنَّه قد يكون لهُ من عملِ الصالحات ما يقلِّل عقوبتَه، وقد تُمحى سيئاتُه بالاستغفار، وقد يرجو الخلوصَ من العقابِ بالشفاعة(٣)، أو يرجو أن ينجوَ من النار بعدَ دخولها، وكلُّ ذلك منفيٌّ عندَ المعتزلة.

سادسًا: ضعفُ تعظيمِ المتكلِّمين للكتابِ والسُّنّة:

قد مرّ بيانُ ذلك في الفصل الأوّل(٤)، فإنّ إعراضَ أَهلِ الكلام عن نُصُوصِ الكِتابِ والسُّنة في أهمِّ أبواب الدين، ومخالفتَهم لها، وقلّةَ عنايةَ رؤوسِ المتكلِّمين بكلام الله ورسوله ﷺ، بل

---

(١) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣٧٩).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٢٤-٦٢٩).

(٣) ينظر: شرح حديث جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لابن تيمية (ص٣٣٦-٣٥٩).

(٤) ينظر: (ص١٦٣، ٢٠٩).

وقوعَهم في تنقُّصِ نُصوصِ الوَحيِ والتحرُّجِ مِنهَا، كُلُّ ذلكَ له أثرُه السّيء في حصولِ الفُسوق وفساد الأعمال؛ فإنّ الأوامرَ والنواهيَ إنّما جاءت بها النُّصوص، وإهدارُ مكانةِ النصوص أو الغضُّ منها يعودُ على تلك الأوامر والنواهي بالاستهانةِ والتنقيص.

ومن كلام شيخِ الإسلام أبي إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذمّ الأشعرية قوله: «على أنك لا تعدم منهم قلةَ الورع، وقسوةَ القلب، وقِلّةَ الوِرْد، وسوءَ الصلاة، والاستخفافَ بالسُّنة، والتهاونَ بالحديثِ والوضعَ من أهله، وتركَ الجماعات، والشماتةَ بفواجعِ أهل السنّة والهزوءَ بهم»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سُلِبوا التقوى ورقّةَ القلب وبركةَ التعبُّد ووقارَ الخشوع، واستفضلوا[٢] الرسول. فانظر: فلا هو طالبٌ آثارَه، ولا متتبِّعٌ أخبارَه، ولا مناضلٌ عن سنّته، ولا هو راغبٌ في أسوته. يتقلَّبُ بمرتبةِ العِلم وما عرفَ حديثًا واحدًا، تراهُ يهزَأُ بالدِّين، ويضرب له الأمثال، ويتلعَّبُ بأهل السنّة ويخرجِهُم أصلًا من العلم، لا تُنقِّر لهم عن بطانة إلّا خانتك، ولا عن عقيدةٍ إلّا أرابَتك، أُلبِسوا ظُلمةَ الهوى، وسُلِبوا هيبةَ الـهُدى؛ فتنبُو عنهم الأعين، وتشمئزُّ منهم القلوب»[٣].

سابعًا: الغلوّ في جانبِ النظر والعقل أدّى إلى الإجحاف بجانبِ العمل والإرادة:

إضافةً إلى انحراف المتكلِّمين في مضمونِ منهجهم النظري العقلي، فقدِ انحرفوا أيضًا بتعظيمهم هذا الجانبِ في مقابِل الإعراض عن الجانب الإراديّ العملي، فلم يهتمّوا بأعمال القلوبِ وحقائقها[٤]، وهذا أظهرُ في المعتزلة منه في الأشاعرة، فإنّ الأشاعرة مزجوا الكلام بالتصوُّفِ

(١) ذم الكلام للهروي (٤/٤٢٧) ط. الغرباء.

(٢) في المصدر: «واستفصلوا» بالصاد، وأشار محققه أنّها في بعض النسخ بالضاد، كما أثبتُّه، وهو أظهرُ معنىً، ومعناه -والله أعلم-: أنّهم جعلوه فاضلًا عن الحاجة. ينظر: أساس البلاغة للزمخشري (٢/٢٧).

(٣) ذم الكلام للهروي (٥/١٤٠-١٤١) ط. الغرباء.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/١٠١).

وحاولوا أن يسدُّوا به الخللَ الواقعَ لديهم في الجانبِ العمليّ(١)، بينمَا يُكثرُ المعتزلةُ من ذَمِّ الصُّوفيةِ وعَيبِها لأنّهم على طرفِ النقيض منها(٢).

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من حُصولِ الفِسقِ في العُلمَاءِ المقتَدَى بهِم، فيما يلي:

١. وقوع الفساد العملي لدى كثيرٍ من أئمَّتهم المقتدَى بهم من عُلمائِهم.
٢. أنّ العلمَ الذي حصّلوه لم يحقِّق لهم صَلاحَ العمل، فكانَ في حقيقتِه جَهلًا، ويُعلمُ بذلك صِدقُ مَن قال مِن السلف: «العلمُ بالخُصومةِ والكلامِ جَهلٌ»(٣).

---

(١) ينظر: منهج الأشاعرة في العقيدة، د. سفر الحوالي (ص١٤٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/٢٥٩، ١٣/٩٩-١٠٠)، ودرء التعارض لابن تيمية (٨/٧٠)، وشرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (٢/٨٠١)، ومن أمثلةِ ذلك ما ذكره الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[المائدة: ٥٤]، فإنّه أوّلَ محبَّة الله لعبده بالثواب والثناء، ومحبَّة العبد لله بطاعته وامتثال أمره، ثمّ شنّع على الصوفيّة، وذمّهم على أمورٍ منها تديّنهم بالمحبّة والعشق، فقابل غلوّ الصوفية وإفراطهم في هذا الباب بالجفاء والتفريط. ينظر: الكشاف (٢/٢٥٥-٢٥٧).

(٣) سبق تخريجه (ص٤٦).

الفصل الرابع

الموافقةُ في مَنهَجِ نَشرِ الباطِل

وفيه ثمانية مباحث:

- □ المبحث الأول : **الموافقةُ في تصنيف الكتبِ الباطلة ونِسبتها إلى الشرع.**
- □ المبحث الثاني : **الموافقةُ في الجِدال والمحاجَّة بالباطل.**
- □ المبحث الثالث : **الموافقةُ في لَبس الحقّ بالباطل.**
- □ المبحث الرابع : **الموافقةُ في سَتر المعتقَد الباطِل بتسميته باسم الحقِّ، أو بإظهار موافقَة أهل الحقِّ.**
- □ المبحث الخامس : **الموافقةُ في كتمان الحقِّ مع العلمِ به.**
- □ المبحث السادس : **الموافقةُ في ادِّعاء أنَّ ما هم عليه من الباطِل تعظيمٌ لله.**
- □ المبحث السابع : **الموافقةُ في الانتساب إلى معظَّمٍ معَ مخالفته.**
- □ المبحث الثامن : **الموافقةُ في دَعوى العلمِ والعقلِ مع مُخالفةِ الواقع لذلك.**

المبحث الأول

الموافقةُ في تصنيفِ الكُتُبِ البَاطِلة ونسبتِها إلى الشَّرع

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى تصنيفَ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتَها إلى الشَّرع.**
- المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تصنيفِ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتِها إلى الشَّرع، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى تصنيفَ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتَها إلى الشَّرع

لأهلِ الباطلِ مناهجُ وأساليبُ يسلكونها في نشرِ باطلِهم وترويجِه بينَ النَّاس، ومِن تلكَ المناهجِ أن ينسِبوا باطلَهم إلى شرعِ الله تعالى كذبًا وزورًا، ويصنِّفوا الكُتُب في ذلك؛ حتّى ينقادَ لباطِلِهم من يعظِّمُ الشرع ويقبلُه ممن يجهلُ بطلانَ قولهم وكَذِبَ فريتِهم؛ فلأجلِ ذلكَ يعمدُ هؤلاء المبطِلون إلى تقوُّلِ الكذبِ على اللهِ وهُم يعلَمون، فيكتُبون الكُتبَ ويعزُونها إلى الشَّرع؛ إمّا لفظًا وإمّا مَعنىً.

والمقصودُ من هذا المبحث ما يقعُ من المبطلينَ من إضافةِ الباطل إلى الله تعالى زورًا وكذبًا بكتابته ونسبتِهِ إليه، وذلك أعمّ من أن يكون بتأليفِ كتابٍ مستقلّ، بل يشمل أيضًا إضافةَ بعضِ الكلامِ في كتبه عمدًا، أو وَضعِ الكلامِ عليه وعلى رُسله مسطورًا في الكُتب.

وهذا المسلكُ أشدُّ خطرًا وأعظم جُرمًا من القولِ على الله بلا عِلم[1]، كما أنّهم لا يستندون إليه فيما هُم عليه من الباطل كما هو الحال في القول على الله بلا عِلم، وإنّما هو طريقةٌ لنشرِ الباطل ولَبسِه بلَبوسِ الحق؛ لأنّهم في هذا المسلك يكذبون على الله وهم يعلمون.

ولهذا المسلك علاقةٌ بتحريف الكلم، فإنَّه من جهةٍ ناشئٌ عن التّحريف المعنويّ لكتابِ الله؛ لأنَّهم بعد أن فسَّروا كلامَ الله على ما يوافق أهواءَهم، وضعُوا كتُبًا ألَّفوها من عندِ أنفسهم وجعلوها بزعمهم من مدلُولِ كلام الله. ومن جهةٍ أخرى له تعلُّقٌ بالتحريف اللفظي؛ لأنَّ مِن تصنيفِهم للكتُبِ الباطلةِ ما يكون إدراجًا في لفظِ كتابِ الله تعالى وخَلطًا لكلامِه بكلامِهم، فيكون تحريفًا لألفاظِ الوحيِ المنزَّل.

وقد ذكر الله تعالى هذا المسلكَ عن أقوامٍ من السّابقين، وذمّ طريقتهم، وتوعَّدَهم عليهَا، ومن ذلكَ أنّه سبحانه ذمَّ أهلَ الكتاب على افترائِهم الكذبَ عليه عَمدًا وهُم يعلَمون، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَادُمْتَ عَلَيْهِ

(١) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٤/ ٢٠٥٤)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٨/ ٨٥).

قَآئِمًاۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، فهم يدَّعون أن خيانَتهم للأمِّيِّين العَرب وإصابتَهم من أموالهم حلالٌ عليهم في شرعهم[١]، وهذه فريةٌ على الشرعِ الذي أنزله الله إليهم.

وكذلك نسَبوا إلى الله زُورًا أنَّه أوصَاهم على ألسنةِ رسله ألا يصدِّقوا رسولًا حتى يجيئَهم بقربانٍ مُتَقبَّلٍ تأكله النار، فكذّب الله تلك الدعوى، كما قال جلّ وعلا: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٨٣].

وكما افتروا على الله في الأحكام والشرائع، فقد افترَوا عليه في الأخبار والوقائع، كزعمِهم أنّ النارَ لن تمسَّهم سِوى أيامٍ قليلةٍ معدودة، كما قال تعالى عنهم: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۖ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٤].

وقد دلّت النصوص على أنَّهم لم يكتفوا بإطلاق تلك الافتراءات ونسبتِها إلى الله تعالى وإلى رُسله، بل صنّفوا بها الكتب وزعموا أنَّها من عند الله تعالى.

فمن ذلك أنّ الله تعالى توعّد صنفًا من اليهود دعَوا إلى ضلالهم بكتابةِ الزُّور والكذب على الله طلبًا لحُطَام الدُّنيا[٢]، فقال جلّ وعلا: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة: ٧٩]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني بذلك: الذين حرَّفوا كتابَ اللهَ من يهود بني إسرائيل، وكتبُوا كتابًا على ما تأوَّلوه من تأويلاتِهم مخالِفًا لما أنزل الله على نبيه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ثمّ باعُوه من قومٍ لا علمَ لهم بهَا ولا بِما في التوراة، جُهالٍ بما في كُتُبِ اللهِ؛ طَلَبَ عَرَضٍ من الدنيا خسيسٍ، فقال الله لهم: ﴿ فَوَيْلٌ

---

(١) ينظر: الوجيز للواحدي (١/٢١٨).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٤٦٦).

لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾»[(١)].

ثم روى عن السدّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «كان ناسٌ من اليهود كتَبوا كتابًا مِن عندِهِم يبيعونه من العَرب، ويحدِّثونَهم أنَّه من عِند الله، ليأخُذُوا به ثمنًا قليلًا»[(٢)].

وعن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «كان ناسٌ من بني إسرائيل كتبُوا كُتبًا ليتأكَّلوا بها الناس، ثمَّ قالوا: هذه من عند الله، وما هي من عند الله»[(٣)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال علماؤنا رحمةُ الله عليهم: نعتَ اللهُ تعالى أحبارَهم بأنّهم يبدِّلونَ ويحِّرفون، فقال - وقولُه الحقّ -: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ الآية. وذلك أنَّه لما دَرسَ الأمرُ فيهِم، وساءَت رعيَّةُ علمائِهم، وأقبَلُوا على الدُّنيا حِرصًا وطَمعًا، طلبُوا أشياءَ تصرِفُ وجوهَ الناسِ إليهِم، فأحدَثُوا في شريعتِهم وبدَّلوهَا، وألحَقُوا ذلكَ بالتَّوراة، وقالُوا لسفَهائِهم: هذَا مِن عِندِ اللهِ؛ ليقبلُوهَا عنهُم، فتتأكدَ رئاستُهم وينالُوا بِهِ حُطامَ الدُّنيا وأوساخَها. وكانَ ممّا أحدَثوا فيه أنْ قالوا: ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وهم العَرب، أي ما أخذنا من أموالهم فهو حِلٌّ لنا. وكان ممّا أحدثوا فيهِ أن قالوا: لا يضرُّنا ذنبٌ، فنحنُ أحبّاؤُه وأبناؤُه، تعالى اللهُ عن ذلك! وإنّما كانَ في التوراة: "يا أحبارِي ويا أبناءَ رُسُلي"، فغيَّروه وكتبوا: "يا أحبَّائِي ويا أبنائِي"، فأنزل الله تكـذيبَهم: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ﴾ [المائدة: ١٨]»[(٤)].

ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى مخبرًا عمَّا صنعَ أهل الكتابِ بزيادتهم في كتابِ الله ما ليس منه: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٨].

---

(١) جامع البيان (٢/١٦٥).

(٢) المصدر السابق (٢/١٦٥-١٦٦)، ورواه أيضًا ابنُ أبي حاتم في تفسيره (١/١٥٤، رقم٨٠٦).

(٣) رواه عبد الرزاق في تفسيره (١/٥٠-٥١)، ومن طريقه: الطبري في جامع البيان (٢/١٦٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٥٤-١٥٥، رقم٨٠٨).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٢/٢١٩-٢٢٠).

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هم أعداءُ الله اليهود، حرَّفوا كتابَ الله وابتدَعُوا فيه، وزعَموا أنّه من عندِ الله»[١].

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: يعطفون ألسنتهم بالتحريف والتغيير، وهو ما غيَّروا من صفة النبي ﷺ وآية الرجم وغير ذلك، يقال: لوى لسانه على كذا، أي: غيره، ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ أي: لتظنُّوا ما حرَّفُوا ﴿مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ الذي أنزله الله تعالى، ﴿وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ عمدًا، ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنَّهم كاذبون، وقالَ الضَّحّاك عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: إنّ الآية نزلت في اليهود والنصارى جميعًا؛ وذلك أنَّهم حرَّفوا التوراة والإنجيل وألحقوا بكتاب الله ما ليس منه»[٢].

ومن ذلك ما أخبر الله به عنهم بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾[الأنعام: ٩١]، قال ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القراطيس: الكتبُ التي كتبُوا بأيديهم بما حرَّفوا من التوراة»[٣]. وقال الحافظ ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: يجعلُها حملتُهَا قراطيسَ، أي: قطَعًا تكتُبُونَهَا من الكِتاب الأصليِّ الذي بأيدِيكم، وتحرِّفونَ فيهَا ما تحرِّفون وتبدِّلون وتتأوَّلون، وتقولون: هذا من عند الله، أي: في كتابه المنزل، وما هو من عند الله؛ ولهذا قال: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾»[٤].

ويوضِّحُ العلّامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقتَهم في ذلك بقوله: «القراطيسُ: جمع قِرطاس، والقرطاسُ: الورقة... لأنَّ نسخةَ التوراةِ الكبيرةَ كلَّها فيها الحقّ، فإذا أرادُوا التحريفَ أخذُوا أوراقًا مفرَّقةً، وكتبُوا فيها أشياءَ متعدِّدةً ممّا يُريدون أن يحرِّفوه، وتركُوا نُسخةَ الكتابِ الكبيرةَ غيرَ حاضرة، فإذا أرادُوا التحريف قالوا: "هذا القرطاسُ نقَلنا فيه مِن محلِّ التوراة في المحلِّ الفلاني كذا

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٥٢٢).

(٢) معالم التنزيل (١/٣٧٤).

(٣) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٢/٨٤).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٦/١١١).

وكذا، وهذا نصُّه"، وهو محرَّف، ولم يأتُوا بأصلِ الكتاب؛ لأنّه لو جاءَ لظهَرت الحقيقةُ فيه»[(١)].

وممّا يدلُّ على خطورة هذا المسلك لدى أهل الكتاب، وأنّه كان من أقوى أساليبهم في نشر الباطل وإستبدال الحقِّ به، ما جاء عن الرَّبِيع بن عُمَيلَة الفزاري[(٢)] أنَّه قال: حدثنا عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثًا ما سمعتُ أعجبَ إليَّ منه، إلّا شيئًا من كتاب الله أو شيئًا قاله النبي ﷺ، قال: «إنّ بني إسرائيل لما طال عليهم الأمَد فقَست قلوبُهم؛ اخترعوا كتابًا من عند أنفسهم، استهوتهُ قلوبُهم واستَحْلَتهُ ألسنتُهم واستلذَّته، وكان الحقُّ يحول بينهم وبين كثير من شهواتهم؛ فقالوا: تعالَوا ندعُ بني إسرائيل إلى كتابنَا هذا، فمن تابعنا عليه تركناه، ومن كرِه أن يُتابعنا قتلناه، ففعلوا ذلك، وكان فيهم رجلٌ فقيه، فلما رأى ما يصنعون عمَد إلى ما يعرِف من كتاب الله، فكتبه في شيءٍ لطيف، ثمّ أدرجَهُ فجعله في قَرَن[(٣)]، ثمّ علّق ذلك في عُنُقه، فلما أكثروا القتل، قال بعضهم لبعضٍ: يا هؤلاء! إنكم قد أفشيتُم القتلَ في بني إسرائيل، فادعوا فلانًا فاعرضوا عليه كتابكم، فإنَّه إن تابعكم فسيُتابعكم بقيَّةُ الناس، وإن أبى فاقتلوه، فدعَوا فلانًا ذلك الفقيه، فقالوا: تُؤمِن بما في كتابنا؟ قال: وما فيه؟ اعرِضوه عليّ، فعرضوه عليه إلى آخره، ثمّ قالوا: أتُؤمِن بهذا؟ قال: نعم، آمنتُ بما في هذا، وأشارَ بيده إلى القَرَن، فتركُوه، فلمّا مات، نبشوه فوجدُوه متعلِّقا ذلكَ القَرَن، فوجدوا فيه ما يَعرف من كِتاب الله، فقال بعضُهم لبعضٍ: يا هؤلاء! ما كُنَّا نسمعُ هذا أصابهُ فتنة، فافترقت بنو إسرائيل على ثِنتين وسبعين ملَّة، وخيرُ مللهم ملَّةُ أصحابِ ذي القرَن»[(٤)].

---

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (١/ ٥٠٢).

(٢) هو: الربيع بن عُميلة الفزاري الكوفي، تابعيٌّ ثقة، من طبقة كبار التابعين. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٠)، وتقريب التهذيب (ص٢٠٦).

(٣) القَرَن، بالتحريك: الجَعبة (وهي كِنانةُ السِّهام). ينظر: القاموس المحيط (ق ر ن) (ص١٢٢٣).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان مختصرًا (٢٢/ ٤١٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٣٣٩، رقم١٨٨٢٩)، وابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص١١١، رقم٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (١١/ ٢٦١، رقم٧١٨٣)، واستشهد به ابن تيمية جازمًا به في اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٧٦)، وصحَّحهُ الألبانيّ في السلسلة الصحيحة (٦/ ٤٣٦، رقم٢٦٩٤)، وقال: «هو في حكم المرفوع»، وعنوَنَ له بـ: «هل أصابَنا =

وهذا يدلُّ على سُوءِ أثر هذه الكتُب على الأمم السَّابقة في تبديل الدِّين، وقد كانت أيضًا سببًا في تفرُّقهم واختلافهم، بأَن كتبَ كلُّ فريقٍ منهم كتابًا يحتجُّ به، على ما قيل في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، إنّ «معنى الكلام: فتفرَّقوا دينَهم بينَهم كُتُبًا أحدثوها، يحتجُّون فيها لمذاهبهم»[١]، قال ابن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا ما اختلفوا فيه من الأديان والكتُب، كلٌّ معجَبون برأيهم»[٢].

وقد توعَّدَ الله تعالى كثيرًا في كتابه من افترى عليه الكذب عالمًا به، وعظّم جُرمه، وذمّه أشدّ الذمّ، كما قال: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ٥٠]، وجعلهم من الظالمين، فقال سبحانه: ﴿ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٩٤]، بل جعلَ ذلك أظلمَ الظُّلم، وأخبر أن صاحبه لا يُفلح، فقال جلّ شأنه: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١].

وتوعّدَهم اللهُ تعالى بالعذاب الشديد، فقال: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ۝٦٩ مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ۝٧٠ ﴾ [يونس: ٦٩ - ٧٠].

وكذلك توعّد اللهُ بأشدِّ الوعيد من زعمَ كذبًا أنّ اللهَ قد أَوحى إليه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٣].

ومن الكذب على الله الذي جاءَت الشريعةِ بذمِّه والوعيدِ الشَّديد عليه اختلاقُ الأحاديثِ

= ما أصابهم؟».

(١) جامع البيان للطبري (١٧/ ٦٣).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٧/ ٦٣).

ووضعُها على النبيِّ ﷺ؛ فإنّ الكذبَ على الرَّسول كذِبٌ على مُرسِله؛ ولذلك قال ﷺ: «إنَّ كذِبًا عليَّ ليس ككذِبٍ على أحَدٍ، فمَن كذَب عليَّ متعمِّدًا، فليتبوّأ مقعدَه من النّار»[(١)].

ومن أسوأ أساليبِ أهلِ البِدَع في إفسادِ الدين ونَشرِ الباطل الكذِبُ على النبيِّ ﷺ بوَضعِ الأحاديثِ عَليهِ واختلاقِها من عندِ أنفُسِهم، أو بروايتِها مع العِلمِ بوضعِها، وفاعلُ كِلا الطَّريقَين مستحِقٌّ للذمّ والوعِيد، فعَن المغيرة بن شُعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبي ﷺ قال: «مَن حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرى أنَّه كَذِب، فهو أحَدُ الكاذِبَين[(٢)]»[(٣)]، قالَ النّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيهِ تغليظُ الكَذِب والتعرُّضِ له، وأنَّ من غَلَب على ظنِّه كَذِبُ ما يرويه فروَاه كان كاذبًا، وكيف لا يكون كاذبًا وهو مخبِرٌ بما لم يكُن؟!»[(٤)].

---

(١) سبق تخريجه (ص٤١٠).

(٢) يروى بفتح الباء وبكسرِها. ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٢٤).

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه، (ص٧)، والترمذي، أبواب العلم: باب ما جاء فيمن روَى حديثًا وهو يرى أنّه كذب، (رقم٢٦٦٢)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه، المقدمة: باب من حدث عن رسول الله ﷺ حديثًا وهو يُرى أنّه كذِب، (رقم٤١)، وأحمد (٣٠/ ١٧٥، رقم١٨٢٤٠)، وابن أبي شيبة (١٣/ ١٥٥-١٥٦ رقم٢٦١٢٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٤٢٢-٤٢٣، رقم١٠٢١).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ٢٥).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تصنيفِ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتِها إلى الشَّرع، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

يجتهدُ المتكلِّمون في نشر طريقتهم الكلاميَّة، ويسلكون لذلك مناهجَ وأساليبَ شتّى، ومنها أن يكتبُوا باطلهم وينسبوه إلى الشرع، ولذلك صورتان في الجملة[1]:

الأولى: وضع الأحاديث في تقرير باطلهم، أو روايتها مع العِلم بوضعها؛ ليحتجّوا بها في تأييد مذهبهم.

والثانية: تصنيفُ الكُتبِ، ونسبةُ مضمونها إلى الشرع، وذلك إمّا بأن يصنِّفوا كُتبَ علم الكلام ويجعلوا ما فيها هو شرعَ الله الذي أرادَه من عبادِه ومذهبَ السلف والأئمة، أو بأن يفسِّروا الكتاب والسنّة بطريقتهم الكلاميَّة، فيحرِّفوا بها معاني القرآن والسنّة ويجعلوا ما ذكروه من تعطيل الصفات والانحراف في أبواب القدر والإيمان وغيرها هو معنى كلام الله ورسوله.

ويلاحظ أنّ الطريقة الأولى يضافُ فيها الباطل إلى الوحيِ لفظًا، بينما يضافُ إليه في الطريقة الثانية بالمعنى. وفيما يلي بيان كِلتا الطريقتين:

الطريقة الأولى: وضع الأحاديث في نصرةِ مقالات المتكلِّمين، أو روايةُ تلك الأحاديث الموضوعة مع العلم بوضعها:

من الأساليب التي سلكها أهل البدع عمومًا في نصرة مذاهبهم الباطلة وضع الأحاديث الدالّةِ عليها أو روايتُها مع العلم بوضعها، كما جاء أن رجلًا من أهل البدع رجعَ عن بدعتِه فجعلَ يقول: «انظروا هذا الحديثَ عمَّن تأخذُونَه؛ فإنا كُنّا إذا رأينا رأيًا جعلناه حديثًا»[2]. وهكذا صنع بعض

(١) ينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢١).

(٢) رواه ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٠، رقم٧)، عن عبد الله بن يزيد المقرئ به، ورواه ابن عدي في الكامل (١/ ١٥١-١٥٢)، والخطيب في الكفاية (١/ ٣٧٣، =

أهل الكلام، فإنّ منهم من وضعَ الأحاديث الباطلةَ المتضمِّنةَ لبدعهم، ومنهم من تلقّى تلك الأحاديث ورواها وروّجها معَ العِلم ببطلانها.

ومِن رحمةِ الله بهذهِ الأمّة أَن قيَّضَ لها جهابذةً من أئمّة الحديث ذبُّوا الكذبَ عن النّبي ﷺ، وميَّزوا صحيحَ حديثِه من سقيمه، وبيّنوا بُطلانَ تلكَ الموضوعاتِ المكذوبات، وفضحُوا وضَّاعيها وشهّروا بهم.

وفيما يلي بعضُ النماذج من الأحاديثِ الموضوعَة في نُصرة أهلِ الكَلام:

١. حديث شِيحَة العوسَجِي[١] أنّ النبيَّ ﷺ قال: «الذي أيَّنَ الأينَ فلا يقال له: أين؟».

رواهُ ابن عساكر في مجلسِ «نفي الجهة»[٢]. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمعَ العلماء على أنَّه من أكذب الحديث»[٣]، وحكم بوضعه الذهبي[٤] وابنُ القيّم، وقال: «يستحِي من التكلُّم بهِ آحادُ

=
رقم٣٢٦)، عن المقرئ عن ابن لهيعة به.

(١) سمّاه ابن تيمية: شيحَة بن عبد الله العوسجي. درء التعارض (٥/٢٢٥)، وذكره الذهبي – وتبعه ابن حجر– مشيرًا إلى أنّه لم يجئ ذكره إلّا في هذا الخبر الموضوع. تجريد أسماء الصحابة للذهبي (١/٢٦١)، والإصابة في تمييز الصحابة (٥/١٦٤)، واستظهر ابن القيِّم أن يكون واضِعُ الخبر اختلق هذا الاسمَ من عنده، فقال عن الحديث: «مكذوبٌ موضوعٌ، في إسناده من لا يدري (كذا ولعلّها: يُدرى) مِن أيِّ الدَّوابّ هو، [كشيحةَ] الذي لا ذِكرَ له في شيءٍ من كُتُبِ الحديث، ولعلَّ بعض الوضَّاعين نسَبهُ إلى [واحِدِ الشِّيح]». الصواعق المرسلة (٤/١٥٣٣). وما بين المعقوفين جاء في المطبوع: (كشيخِه) وهو تصحيف، و(هذا الشيخ) وهو من تصرُّف المحقِّق خلافًا للأصول الخطية.

(٢) ذكره ابن تيمية في درء التعارض (٥/٢٢٥)، وأشارَ إليه الذهبي في تجريد أسماء الصحابة (١/٢٦١)، وابن حجر في الإصابة (٥/١٦٤)، ولسان الميزان (٣/١١٧)، وذكر ابن حجر في المصدرين طرفَ إسناده، وأشار في الثاني إلى تعيين واضعِه، وهو الحسن بن محمد بن يحيى العلَوي.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٢٥).

(٤) ينظر: تجريد أسماء الصحابة للذهبي (١/٢٦١)، والإصابة لابن حجر (٥/١٦٤).

الناس، فضلًا عن سيِّد ولدِ آدم!»(١).

وانتقدَ ابنُ تيميةَ أبا القاسمِ ابنَ عساكرٍ على إخراجه له ليحتجَّ به على نفي العلو(٢).

وأشار إليه في موضعٍ بقولِه: «وهؤلاء يحتجُّون... مِن الحديث بما هو عند أهلِه من الرأي السَّخيفِ الفاسد الذي يحتجُّ به قيَّاسُو الجهمية، كاحتجاجِ أبي القاسم المؤرِّخ في حديثٍ أملاهُ في التنزيه بحديثٍ أسنده عن عوسَجَة، وهذا الحديثُ ممّا يَعلمُ صِبيانُ أهلِ الحديث أنَّه كذبٌ مختلَقٌ، وأنّه مفترىً، وأنّه لم يروِه قطُّ عالمٌ من علماءِ المسلمين المقتدَى بهم في الحديث، ولا دوَّنوه في شيءٍ من دواوين الإسلام»(٣).

وممن استدلَّ به أيضًا الجوينيُّ في «الشامل»، والآمديُّ في «أبكارِ الأفكار»(٤).

وبعضُهم يذكرُه موقُوفًا على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو موضوعٌ أيضًا. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا من الكذِبِ على عليٍّ باتفاقِ أهلِ العِلم، لا إسنادَ له»(٥).

وممن استدلّ بالموقوفِ على نفي العلوّ أبو المظفر الإسفراييني في «التبصير في الدين»(٦)، ووصفه بأنّه «أشفَى البيان».

٢. حديث عرق الخيل، الذي فيه - والعياذُ بالله - أنّ الله تعالى خلق الخيلَ، فأجراهَا، فعرِقت، فخلقَ نفسَه من ذلك العرق(٧).

وهذا الخبر موضوعٌ متّفقٌ على وضعه، بل هو كفرٌ بالله، ولا يقبل معناهُ عاقلٌ فضلًا عن مسلمٍ؛

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/١٥٣٣-١٥٣٤).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٢٥).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٣/٢٥٨-٢٥٩).

(٤) الشامل (ص٣٢٨)، وأبكار الأفكار (٢/٤٨).

(٥) التسعينية (٣/٩٥٧).

(٦) (ص١٣٨).

(٧) أخرجه الجورقاني في الأباطيل والمناكير (١/١٨٦-١٨٨، رقم٥٢، ٥٣)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/١٤٩، رقم٢٣١).

لأنّه مُتناقِض[١]. والمتَّهم بوضعِه أحدُ أئمّة الكلام، وهو محمدُ بن شجاع الثَّلْجِي، الذي ردَّ أبو سعيدٍ الدارميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على مقالاتِه في نقضه على المريسيّ.

قال ابنُ عديٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢] في ترجمة الثّلجيّ: «كانَ يضعُ أحاديثَ في التّشبيهِ، ينسبهُ إلى أصحاب الحديث؛ يثلبهم به»[٣]، ثمّ ذكر هذا الحديث، ثمّ قال: «حملَهُ التعصبُ على أن وَضع أحاديثَ يثلبُ أهلَ الأثرِ بذلك»[٤].

وقال الجورقانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: «هذا حديثٌ موضوعٌ باطلٌ كفرٌ، لا أصلَ له عند العلماء، ما قاله رسولُ الله ﷺ، ولا رواه عنه أبو هريرة... الحملُ فيه على محمد بن شجاع الثلجي»[٦].

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا حديثٌ لا يُشَكُّ في وضعِه، وما وضعَ مثلَ هذا مسلمٌ، وإنَّه لمِن أَرَكِّ الموضوعاتِ وأبردِها، إذ هُو مستحيلٌ؛ لأنّ الخالقَ لا يخلُق نفسَه. وقد اتَّهم علماءُ الحديث بوضعِ هذا الحديث محمدَ بن شجاعٍ الثلجي»[٧].

(١) ينظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (ص٣٨٦-٣٨٧)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/٢٢٩)، وتنزيه الشريعة لابن عراق الكناني (١/١٣٤).

(٢) هو: عبد الله بن عَدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد. الإمام الحافظ الناقد الجوّال. كان حافِظًا متقنًا ذا جلالة، شُهد له بالتقدّم في صَنعة العلل والحكم على الرِّجال. صنّف كتاب «الكامل في الضعفاء». ولد سنة ٢٧٧هـ، وتوفي سنة ٣٦٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٥٤- ١٥٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٣١٥).

(٣) الكامل في الضعفاء (٦/٢٩١).

(٤) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٥) هو: الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهَمَذاني، أبو عبد الله الجورَقاني أو الجوزقاني، الإمام الحافظ الناقد، صنف كتاب «الأباطيل والمناكير»، توفي مسافرًا سنة ٥٤٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/١٧٧-١٧٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٤/٧٠)، والوافي بالوفيات (١٢/١٩٥).

(٦) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/١٨٧).

(٧) الموضوعات (١/١٤٩).

وقال الذهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لعنَ الله من وضعه»[(١)].

والمقصِد الذي ذكره ابن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من وضع هذا حديث -وذكره أيضًا جمعٌ من أهل العلم[(٢)]- هو من مقاصدِ الزنادقة في وضعِ الأحاديث وترويجها بين المسلمين[(٣)].

لكن يرى الذهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قصدَ الثلجيِّ من وضع هذا الحديث هو نصرةُ مذهبِ التعطيل والقولِ بخلق القرآن، فيقول: «هذا -مع كونِه من أبينِ الكذب- هُو مِن وَضع الجهميّة؛ ليذكروه في معرِضِ الاحتجاج به على أنّ نفسَه اسمٌ لشيءٍ من مخلوقاتِه، فكذلك إضافةُ كلامِه إليه من هذا القبيل، إضافةُ مِلك وتشريف، كـ«بيتِ الله» و«ناقةِ الله»، ثمّ يقولونَ: إذا كان نفسُه تعالى إضافةَ مِلكٍ، فكلامُه بالأَولى»[(٤)].

٣. حديث جابر: «إنِ استقرَّ مكانَه فسوف تَراني، وإن لم يستقرَّ فلا تراني في الدنيا ولا في الآخرة»[(٥)].

سُئل عنه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال المرُّوذي[(٦)]: قيلَ لأبي عبد الله: أتعرِفُ: عن يزيد بن هارونَ، عن أبي العطوف[(٧)]، عن أبي الزُّبَير[(٨)]، عن جابرٍ: «إن استقرَّ مكانه فسوفَ تَراني وإن لم

(١) تلخيص الموضوعات (ص٤٣، رقم١).

(٢) ينظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٥٢٦)، ودرء التعارض (١/١٤٨)، والتنكيل للمعلمي (١/٢٣٥).

(٣) ينظر: تأويل مختلف الحديث (ص٤١)، والمجروحين لابن حبان (١/٦٢-٦٤)، والموضوعات لابن الجوزي (١/١٨-٢٠).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٥٧٩).

(٥) المنتخب من علل الخلال (ص٢٧٧، رقم١٧٣).

(٦) هو: أحمد بن محمد بن الحجّاج، أبو بكر المَرُّوذِي، الفقيهُ العَلم، من كبار علماء بغداد، كانَ أجلّ أصحاب الإمام أحمد بن حنبل لورعِه وفضله، وكان أحمدُ يأنسُ به وينبسِط إليه، فحملَ عنه علمًا كثيرًا، ولزِمه إلى أن مات فتولّى إغماضه وغَسّله، صنّف في الحديث والسنّة والفقه، توفي سنة ٢٧٥هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/٥٦-٦٣)، وتاريخ بغداد (٦/١٠٤-١٠٥)، وتاريخ الإسلام (٦/٤٩٤).

(٧) هو: الجراح بن منهال، أبو العطوف الجَزَري، منكر الحديث. مات سنة ١٦٨هـ. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/٢٢٨)، ولسان الميزان (٢/٤٢٦).

(٨) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي الأسديّ مولاهم، أبو الزبير المكي. صدوق مدلّس. توفي سنة ١٢٦هـ. =

يستقرَّ فلا تراني في الدُّنيا ولا في الآخرة»؟ فغضِبَ أبو عبد الله غضَبًا شَديدًا، حتى تبيَّن في وجهِه، وكان قاعدًا والناسُ حولَه، فأخذَ نعلَه وانتعَل. وقال: «أخزى اللهُ هذا! لا ينبغي أن يُكتبَ هذا!» ودفعَ أن يكون يزيدُ بن هارون رواه أو حدَّث به. وقال: «هذا جهميٌّ! هذا كافرٌ! أخزَى اللهُ هذا الخبيث! من قال: إنّ الله لا يُرى في الآخرة؛ فهو كافر»[(١)].

وقال أبو داود السجستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعتُ أحمد، وقيل له في رجلٍ حدَّث بحديثٍ عن أبي العطوف، يعني: أنّ الله لا يُرى في الآخرة، فقال: «لعن الله من يحدِّث بهذا الحديث اليوم، ثمّ قال: أخزى الله هذا!»[(٢)].

وقد استدلّ القاضي عبد الجبّار بنحو هذا الحديث على نفي الرؤية، فأوردَه عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بلفظ: «لَن يَرى اللهَ أحدٌ في الدُّنيا ولا في الآخرة»[(٣)].

وذكره ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ضِمن الأحاديث التي وضعَها الجهميَّةُ لتقويةِ بدعتهم[(٤)].

٤. حديث: «إنّ الله عزَّ وجلَّ خلقَ القُرآنَ خَلْقًا، فجعلَه على الألسُن حِفظًا، وفي المَصاحِفِ خطًّا»[(٥)].

وهومكذوبٌ لأجل تقويةِ بدعة القول بخلق القرآن.

سُئل عنه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «كذِبٌ كذِب»، وأنكرهُ أشد النُّكرة[(٦)].

=

ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٢)، وتقريب التهذيب (ص٥٠٦).

(١) المنتخب من علل الخلال (ص٢٧٧).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص٣٥٤، رقم١٧٠٢)، وينظر: الشريعة للآجري (١/ ٦٢٧، رقم٦٢٨).

(٣) شرح الأصول الخمسة (ص١٣٥).

(٤) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٢٥).

(٥) المنتخب من علل الخلال (ص ٢٧٧-٢٧٨، رقم١٧٤).

(٦) المصدر السابق، نفس الصفحة.

٥. حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنّ الله لا يُدرَك بشيءٍ من الحواسّ الخمس[١].

ذكر أبو سعيد الدارميّ رَحِمَهُٱللَّهُ أن معارِضه احتجّ به لدعواه، يعني في نفي الرؤية، فقال: «وادعى المعارِض أنّ الله تعالى لا يُدرَك بشيءٍ من الحواسّ الخمس، وهي في دعواه اللَّمسُ والشمُّ والذوقُ والبصرُ بالعينِ والسمعُ، واحتجَّ لدعواه بحديثٍ مفتعَلٍ مكذوبٍ على ابن عباس، معَه شواهدُ ودلائل كثيرة أنَّه مكذوبٌ مفتعلٌ، فأوَّل شواهده أنَّه رواه المعارض عن بشر بن غياث المريسي المتَّهَمِ في توحيد الله المكذِّب بصفاته. والثاني أنَّه رواه بشرٌ عن قومٍ لا يوثَق بهم ولا يُعرَفون...»[٢].

٦. حديث الحسَن البصريّ رَحِمَهُٱللَّهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتُم معاويةَ على المنبر فاقتلوه»[٣].

هذا الحديث موضوعٌ[٤]، والذي رواه عن الحسن هو عمرو بن عبيد رأسُ المعتزلة، وهو المتّهَم به؛ فعَن حمّاد بن زيدٍ رَحِمَهُٱللَّهُ[٥] أنَّه قال: قال رجلٌ لأيُّوبَ[٦]: إنّ عمرَو بنَ عبيدٍ روَى عن الحسن

(١) ذكره الدارمي في نقضه على المريسي (ص٣٠)، وذكر الإسناد المرويّ به، ولم أقف عليه عند غيره.

(٢) المصدر السابق.

(٣) رواه الجورقاني في الأباطيل والمناكير (١/ ٣٥٠، رقم١٨٨)، وله طرقٌ أخرى عن ابن مسعود وأبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ولا يصحّ منها شيء، بل حَكم عليها أهل العلم بالوضع، ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري (١/ ٢٥٥)، والموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٢٦٤-٢٦٨)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١٠/ ٦٠٥-٦١١).

(٤) ينظر: الأباطيل والمناكير للجورقاني (١/ ٣٥١)، والموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٢٦٧)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١٠/ ٦١٠).

(٥) هو: حمّاد بن زيد بن دِرهم الأزدي الجهضَمي، أبو إسماعيل البصري، العلّامة الحافِظ الثَّبت الفقيه، محدِّث وقته، كان من أئمّة السلف، ومن أتقن الحفاظ وأعدَلهم بلا خلاف، قيل: إنه كان ضريرًا، وُلد سنة ٩٨هـ، وتوفي سنة ١٧٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥٦-٤٦٦)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩-١١)، وتقريب التهذيب (ص ١٧٨).

(٦) هو السختياني، سبقت ترجمته.

أنّ رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم معاوية على المنبر فاقتلوه» فقال: كذَبَ عمرو[١].

والدافع لوضعِه هذا الحديث هو ما عليه المعتزلةُ من البراءة مِن معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واعتقادِ فسقِه وبطلانِ إمامته[٢].

٧. حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «يوشِكُ الكفرُ أن يدخل من دارٍ إلى دار، ومن رَبْعٍ إلى رَبعٍ[٣]، ومن بلدٍ إلى بلد، ومن مدينةٍ إلى مدينة، فقيل: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: قومٌ يأتون من بعدِكُم يحدُّون لله حدًّا فيصفُونه بذلك الحدّ»[٤].

قال ابن عراقٍ الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: «سنَدُه ظُلماتٌ؛ فيه ضعفاءُ وكذّابون»[٦].

وهذا الحديث فيه نصرةٌ لنفي علوِّ الله على خلقه ومباينته لهم.

٨. حديثُ ابنِ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «من زعمَ أنّ الله يُرى جَهرةً فقد أشرك، ومن زَعَم أنّ

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٤٣٦، رقم٩٧٧)، والعقيلي في الضعفاء (٣/٩٩٧)، وابن عدي في الكامل (٥/٩٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/٨١)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير (١/٣٥١، رقم١٨٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/١٥٧).

(٢) ينظر: المنية والأمل لابن المرتضى (ص١٣)، ومقالات الإسلاميين (ص٤٥٧)، والفصل لابن حزم (٤/٢٣٣)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (٤/٣٩٠)، ومجموع الفتاوى (١٣/٩٧).

(٣) الرَّبع: الدارُ والمحلّة والمنزِل. ينظر: القاموس المحيط (ص٧١٨)، مادة (ر ب ع).

(٤) ذكره ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (١/١٤٨، رقم٤٣)، وعزاه لمسند الفردوس للديلمي ولم أقف عليه فيه. لكن ذكره بإسناده الحافظ ابن حجر في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، (ص٣٣٧، رقم٣٣٨)، الجزء الأخير. بتحقيق: حسن علي ورسمه، بحث غير منشور.

(٥) هو: سعد الدين علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني الشافعي، الشامي ثمّ الحجازي، عالمٌ محدِّث فقيهٌ مقرئ، سكن المدينة النبوية وولي خطابة المسجد النبوي بها، وله قوةٌ في النظم ونقد الشِّعر، وهو صوفيُّ الطريقة، وأبوه من مشاهير المتصوِّفة. من مصنفاته: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة»، و«الصراط المستقيم في شرح بسم الله الرحمن الرحيم». ولد سنة ٩٠٧هـ، وتوفي بالمدينة سنة ٩٦٣هـ. ينظر: النور السافر للعيدروس (ص٢٥٨-٢٦١)، والكواكب السائرة للغزي (٢/١٩٦)، وشذرات الذهب لابن العماد (١٠/٤٨٩).

(٦) تنزيه الشريعة (١/١٤٨، رقم٤٣).

مُوسى سألَ ربَّه أن يراهُ جَهرةً فقد أشرك».

ذكر الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ هذا الأثَر ممّا استدلّ به بعض الجهمية. فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأعطاني بعضُ أصحابي كتابًا منذ أيّام منسوبًا إلى بعضِ الجهمية، رأيتُ في ذلك الكتاب: فذكر الحديثَ، ثمّ قال: «واحتجَّ الجهمي بهذا الخبر؛ ادّعى أنّ الله تعالى لا يُرى، وأنّ النبي ﷺ لا يَرى ربَّه يوم القيامة ولا المؤمنون، وهذا الخبرُ كذِبٌ موضوعٌ باطِلٌ وضعَه بعضُ الجهمية. وعندنا بحمدِ الله ونعمته عن ابن مسعودٍ خلافُ هذا الخبر الموضوع»[1]. ثمّ أوردَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن مسعودٍ ما فيه إثباتُه للرؤية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٩. حديث عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ نزولَ الله تعالى إلى الشيءِ إقبالُه عليهِ من غيرِ نزول»[2].

وهذا حديث موضوعٌ باطل[3]، قصدُ واضعه نفيُ صفة النُّزول بصَرفِها عن حقيقتها، وفي إسنادِ الحديث عددٌ من المتروكين والمجاهيل، ومنهم: ابنُ البقَّال الزَّيدي[4]، وهو من أهل الكلام، قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المتكلِّم على مذاهبِ الزَّيدية من الشيعة»[5].

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥٨٢-٥٨٣).

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٩)، ومن طريقه: الجورقاني في الأباطيل والمناكير (١/ ٢١٥-٢١٦، رقم٧٦، ٧٧)، وابنُ الجوزي في الموضوعات (١/ ١٧٧-١٧٨، رقم٢٦١).

(٣) ينظر: الأباطيل والمناكير للجورقاني (١/ ٢١٧)، والموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٧٨، رقم٢٦١)، وتلخيص الموضوعات (ص٥٠، رقم٢٠)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٦٢٣).

(٤) هو: عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر بن روزبهان بن الهيثم، أبو القاسم. يعرف بابن البقّال، كان أحد المتكلِّمين من الشيعة، وله كُتبٌ مصنَّفة على مذاهب الزيدية تجمع حديثًا كثيرًا، له مذهبٌ خبيثٌ، ولم يكُن في الرواية بذاك. ولد سنة ٢٧٢هـ، وتوفي سنة ٣٦٣هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٢٨)، وميزان الاعتدال (٢/ ٦٢٣).

(٥) تاريخ بغداد (٣/ ٣٩). وينظر: المصدر نفسه (١٢/ ٢٢٨)، والأباطيل والمناكير للجورقاني (١/ ٢١٧)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٦٢٣).

١٠. حديث سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «افترقت بنو إسرائيلَ على اثنتين وسبعين فِرقة، وستفترِقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة، أبرُّها وأتقاها الفئةُ المعتزلة»، ثمّ قال سفيان لأصحابه: «تسمَّوا بهذا الاسم؛ لأنّكم اعتزلتُم الظَّلَمة»، فقيلَ له: «قد تسمَّى بذلك عمرو بن عُبيدٍ وأصحابُه». وكان بعد ذلك لا يذكر في الحديث هذا القول، بل يقول: «واحدةٌ منها ناجية».

١١. وحديث عثمان الطويل[١] أنَّه قال: لقيتُ قتادةَ فقال لي: «يا عثمانُ! ما حَبَسك عنّا؟ لعلّ هذه المعتزلةَ حبستكَ عنّا». قال: قلت: «نعم، حديثٌ سمعتُكَ ترويهِ عن رسولِ الله ﷺ»، قال: «وما هو؟»، قال: «سمعتُك تقول: قال رسول الله ﷺ: "ستفترق أمتي على فِرق، خيرها وأبرُّها المعتزلة"، فأنا اليوم ممن لزمَه هذا الاسم».

الحديثان ذكرهما القاضي عبد الجبار مستشهدًا بهما على مدح الاعتزال، وعزاهما إلى رواية محمد بن يزداذ الأصبهانيّ[٢] في كتاب المصابيح[٣].

---

(١) هو: عثمان بن خالد الطويل، أبو عمرو. أخذَ أبو الهذيل العلاف الاعتزالَ عنه عن واصل بن عطاء، وبعثه واصل إلى أرمينية لنشر الاعتزال. ينظر: الفهرست للنديم (ص٢٠٣-٢٠٤)، والملل والنحل (١/ ٧١)، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٥١).

(٢) تكرّر ذكر هذا الرجلِ وكتابِه مرارًا في كتابِ القاضي عبد الجبّار «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، وفي كتاب «المنية والأمل» لابن المرتضى، ويمكنُ أن يُستنتجَ -من خلالِ ما نُقل عنه- كونُ الوقت المحتمل لوفاته يقربُ من منتصفِ القرن الرابع، فإنَّه يروي عن أبي بكر الزُّبيري (محمد بن إبراهيم) وهو من الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة، الذين يُعدُّ موتهم في أوائل القرن الرابع، ويظهر أيضًا أنّ كتابَه «المصابيح» مصنّفٌ في تعدادِ علماءِ المعتزلة، وفيه رواياتٌ حديثية. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٩٧)، ومقدمة محقِّقه (ص٣٧)، والمنية والأمل (ص١٣). وبهذا يظهر ضعفُ ما ذهبَ إليه بعضُ الباحثين من كون ابن يزداذ صاحبِ المصابيح هو أبو عبد الله محمد بن يزداد بن سُويد المرْوذي، وزير المأمون، المتوفّى سنة ٢٣٠هـ. ينظر: تاريخ دمشق (٥٦/ ٢٣٧)، والفهرست للنديم (ص١٣٧)، والوافي بالوفيات (٥/ ١٣٩).

(٣) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص١٦٦).

وهذان الحديثان لا شكَّ في بطلانهما وكذِبهما، ولم يُوقَف عليهما في شيءٍ من كتب السنّة، ولا في كتب أهل العلم، مع البحث بالطرق الممكنة، وقد ذَكَر أهلُ العلم أن من أدلَّة وضعِ الحديث خروجُه عن دواوين الإسلام، وكونُه مناقِضًا لأصولِ الدين ولِما جاءت به السنّة(١)، وفيه أيضًا اتّهامُ أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثوري بتحريف الحديث، وهذا ممّا يُعلم بطلانه. وفيه وجوهٌ أخرى مستنكرةٌ أيضًا(٢).

وهناك أمثلةٌ أخرى على الأحاديث الموضوعة في نُصرةِ مذهَبِ المتكلِّمين(٣)، ويُنبَّه هُنا إلى أنّ وضعَهم الأحاديثَ وروايتَهم لها نُصرةً لمذهبهم هو مِن صُورِ تناقُضهم؛ إذ إنَّهم لا يَرون الاحتجاجَ بالسنّة أو بأخبارِ الآحادِ على إثباتِ العقائِد، ولو كانَت في الصحيحين، ومع ذلك يستشهدون بأخبارٍ مكذوبةٍ على النبي ﷺ، وكثيرٌ منها لا يُعرفُ له سندٌ أصلًا.

ولذلك اعترفَ القاضي عبد الجبّار بعدمِ حاجتهم إلى هذه الأحاديث إلّا لإقناع الناسِ بانتساب المعتزِلَة إلى السُّنَّة، فقال بعدَ أن أوردَ أحاديثَ يَستدِلُّ بها على نفي القدَر، ونفي الصِّفات، وإنفاذِ الوعيد، وفيها الكثيرُ من الموضوعات: «وإنّما نذكُرُ هذه الأخبارَ -وإن كان أكثرها أخبارَ آحادٍ- ليعرِفَ من قرأَ كتابَنا أنّ التمسُّكَ بالسُّنّةِ طريقتُنا... وإلّا فطريقَتُنا في هذا الجِنس التعلُّق بأدلةٍ قاطعة»(٤).

---

(١) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/١٤١، ١٥١)، والمنار المنيف لابن القيم (ص٤٦)، والمعتمد لأبي الحسين البصري (٢/٥٤٩).

(٢) ينظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/١١٥-١٢٧).

(٣) ينظر على سبيل المثال: إنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٣٠٥-٣٠٦)، والعدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/١٤٧)، وشرح الأصول الخمسة (ص٧٧٤-٧٧٥)، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص١٤٥-١٤٧، ١٤٩-١٥٠، ٢٥٩)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١١٠٧-١١٠٨)، وموقف المعتزلة من السنّة النبوية لأبي لبابة حسين (ص١٠١-١٠٤).

(٤) فضل الاعتزال (ص١٥٦).

الطريقة الثانية: تصنيف الكُتبِ المتضمِّنة لمقالات المتكلِّمين، ونسبةُ معناها إلى الشرع:

سبقَ أن هذه الطريقة تكون بأحدِ وجهين:

أوّلها: بتفسير الكتابِ والسنّة حسب مذهب المتكلِّمين، وذلك بتحريف معاني الوحي وتصنيف الكتب المتضمِّنةِ لذلك، فيصير باطل المتكلِّمين منسوبًا إلى الشرع، ويظنُّ من لا يعلم حقيقة مذهبهم ومناقضتَه لما أنزل الله على رسوله أن علمَ الكلام الباطل هو مدلولُ الكتاب والسنّة، وفي ذلك شرٌّ عظيم.

وقد سبق الحديث عن هذا الوجه عند ذكر وقوعِ المتكلِّمين في التحريف المعنوي للكتاب والسنّة، ممّا يغني عن إعادتهِ[1]، لكنّ المقصود هنا بيان خطورة هذا المسلك في نشر باطل المتكلِّمين، بل لا تقلُّ هذه الطريقة خطرًا عن وضعِ الأحاديث ونسبتِها إلى النبيِّ ﷺ، لأنّها تجعل معانيَ القرآنِ والسنّةِ الثابتةِ المشهورة معانيَ باطلةً.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنتَ إذا تأمَّلتَ تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدريّة والجهميّة ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلِّدين لهم في الحُكمِ والدَّليل، ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصُر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة، التي هي ممّا عملته أيدي الوضَّاعين وصاغتهُ ألسِنة الكذَّابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معانيَ ابتدعوها، فيا مِحنة الكتاب والسنّة بين الفريقين! وما نازلةٌ نزلت بالإسلام إلّا من الطائفتين، فهما عدوّان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران، فلو رأيت ما يصرف إليه المحرفون أحسن الكلام وأبينَه وأفصحه وأحقَّه بكل هدىً وبيانٍ وعلمٍ من المعاني الباطلة، والتأويلات الفاسدة، لكدتَ تقضي من ذلك عجبًا، وتتخذ في بطن الأرض سَرَبًا، فتارةً تعجب، وتارةً تغضب، وتارةً تبكي، وتارةً تضحك، وتارةً

---

(١) ينظر: (ص٣٥٦-٣٦٩).

تتوجع، لما نزل بالإسلام، وحلَّ بساحة الوحي ممن هم أضلُّ من الأنعام»[١].

الوجه الثاني: هو الذي يكون بتصنيفِ الكتب الكلاميَّة مع زعمِ أنَّها جاءَت بما هوَ مدلولُ الكتابِ والسُّنّة، وهذا قد وُجد لدى المتكلِّمين كثيرًا، فإنَّهم يصنِّفون كُتبًا في علم الكلام من المعقولات التي هي مجهولات، ثمَّ ينسبونها إلى الدين الذي جاء من عند الله، بل يجعلون هذا العلم هو الاعتقادَ وأصولَ الدين، وأوَّلَ الواجبات وأوجبَها على المسلمين، والحكمة الحقيقيَّة والعلوم اليقينية التي ينبغي للفضلاء تحصيلها[٢]، ومن لم يأخذ بها فلا يصحُّ إيمانه، أو أنَّه يصحُّ مع الإثم.

فحقيقةُ حالهم – كما يصفهم ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ– أنَّهم «وضعوا مذاهبَ تخالف الكتاب والسنّة، وجعلوها من دينِ الله وأصولِ الدين وفروعه التي أوجب الله قولها واعتقادها، وقالوا عن الله: إنّ الله أمر بهذا القول والاعتقاد وهذا العمل والاعتماد، فإخبارهم عن الله بإيجابِ ذلك واستحبابِه أعظمُ من مجرد إخبارهم عنه بأن ذلك جائزٌ عند الله؛ إذ قد يجيء من عندِ الله ما لا يجبُ علينا به عمَل؛ لكونه منسوخًا أو لكونه خبرًا لا يجِب علينا به عملٌ ونحوُ ذلك»[٣].

ولا شكّ أن موضوعَ علمِ الكلام الذي يتضمّن البحث في معرفة الله تعالى وصفاته وأفعاله[٤] هو أهم الموضوعات وأوجبُها وأشرف المباحث في الدين، لكنّ ما يقرِّره المتكلِّمون في هذه الأبواب هو خلاف ما جاء عن الله ورسوله ﷺ، وليس هو أصول دين الإسلام، بل هو مناقض له، على تفاوتٍ بين المتكلِّمين، فنسبتهم علم الكلام إلى أصول الدين هي نسبةٌ باطلة، وهي من طُرقهم في نشر باطلهم.

وهؤلاء قد وقعوا في بعض الموافقة لمن ذمّهم الله تعالى بأنّهم ﴿يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٢٩٩-٣٠١)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٧/٤٣٣).

(٢) ينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢٣).

(٣) المصدر السابق (ص٢٢).

(٤) ينظر: أبكار الأفكار للآمدي (١/٦٨).

هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٩].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم يصنِّف أقوامٌ علومًا يقولون: إنَّها دينية، وإنّ النصوص دلت عليها والعقل، وهي دين الله؛ مع مخالفتها لكتاب الله فهؤلاء الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثمّ يقولون هو من عند الله بوجه من الوجوه»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من أمرَ... بوصفِ اللهِ بصفاتٍ أحدثَها المبتدِعون، تحتملُ الحقَّ والباطِل، أو تجمَعُ حقًّا وباطِلًا، وزعمَ أن ذلك هو الحقُّ الذي يجبُ اعتقادُه، وهو أصلُ الدِّين، وهو الإيمانُ الذي أمر الله به رسولَه، فهذا مضاهاةٌ لما ذمَّ اللهُ به من حال أهل الكتاب، حيث قال: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ٥٩]، وقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾، إلى قوله: ﴿مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٥ - ٧٩]. فإنّ هؤلاء كتبوا هذه المقالات التي ابتدعُوها، وقالوا للعامّة: هذا أمر الله الذي أمركم به. وهذا كذبٌ وافتراءٌ على الله»[٢].

وقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ممن حذّر من هذه الطريقةِ وبيَّن ضررها على أهلها وعلى الناس، كما جاء عن الفضل بن زياد[٣] أنَّه قال: سألت أبا عبد الله عن الكرابيسيّ[٤] وما أظهر، فكَلَح وجهه ثمّ أطرق، ثمّ قال: «هذا قد أظهر رأيَ جهمٍ. قال اللَّه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ

(١) مجموع الفتاوى (١٤/٧١)، وينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/٥٠٣).

(٢) التسعينية (١/١٥٣-١٥٤).

(٣) هو: الفضل بن زياد القطّان، أبو العباس البغدادي، أحدُ أصحاب أحمد بن حنبل ومن المتقدِّمين عنده، وممن أكثرَ الرواية عنه، وكان الإمام يعرف قدرَه ويُكرمه. لم أقف على تأريخ وفاته. ينظر: تاريخ بغداد (١٤/٣٣٠)، وطبقات الحنابلة (١/٢٥١-٢٥٣).

(٤) هو: الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي، أبو عليّ البغدادي، العلّامة فقيه بغداد. تفقّه بالشافعيّ، وكان من بُحور العلم، ذكيًّا فصيحًا صدوقًا فاضِلًا محدِّثًا. تكلَّم فيه الإمامُ أحمد لمسألةِ اللَّفظ، وكان من المتكلِّمين المنتسِبين إلى السنّة. له كتابٌ في المقالات. توفِّي سنة ٢٤٨هـ، وقيل سنة ٢٤٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٧٩-٨٢)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/١١٧-١٢٠)، وتقريب التهذيب (ص١٦٧).

ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]، فممّن يسمع؟ وقال النبي ﷺ: «فلهُ الأمانُ حتى يسمعَ كلامَ الله»(١)، إنّما جاء بلاؤهم من هذه الكُتُب التي وضعوها. تركوا آثار رسولِ الله ﷺ وأصحابِه، وأقبلوا على هذه الكتب»(٢)، وفي رواية: «أهلكهم وضعُ الكتب، تركوا آثار رسول الله ﷺ، وأقبلوا على الكلام»(٣).

ويصفُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكتبَ التي صنَّفها أئمّة الكلامِ بالزُّبر التي أخذَ بها أتباعُهم وفرَّقوا بها دينَهم، فيقول: «وقال أبو المعالي في "إرشاده" المشهور، الذي هو زَبورُ المستأخِرين من أتباعه، كَما أن "الغُرر" و "تصفُّحَ الأدلة" لأبي الحسين زَبورُ المستأخرين من المعتزلة، وكما أن "الإشارات" لابن سينا زَبور المستأخرين من الفلاسفة، تقطَّعوا أمرَهم بينهم زبُرًا كلُّ حِزبٍ بما لدَيهم فرِحون. وإن كانت طائفة أبي المعالي أمثلُ وأولى بالإسلام...»(٤).

ومن المتكلِّمين من يجمع بين الطريقتين: طريقة روايةِ الأحاديث الموضوعة، وطريقة تصنيف الكُتبِ الباطلة التي تُنسب فيها المعاني الباطلة إلى الشرع، وذلك بروايةِ أحاديثَ مكذوبة تدعمُ مذاهب المتكلِّمين، ثمّ التوسُّع في تفسيرها وشرحِها بمعاني محرَّفة، زيادةً في تقويةِ الباطل وتأييده. فيجتمع من أساليب الباطل ما يكون به الضرر العظيم(٥).

ويتلخَّص ما وقع فيه المتكلِّمون مِن موافقة ما ذمّه الله تعالى من تصنيف الكتب الباطلة ونسبتها إلى الشَّرع، فيما يلي:

١. أنّ منهم مَن استعملَ الأحاديث المكذوبةَ على النبي ﷺ في تأييد الباطلِ ونشره، إمّا وضعًا

---

(١) وردَ نحوُه من حديث ابن عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن أم هانئ قالت للنبي ﷺ: اجعل من دخَل داري آمنا حتى يسمعوا كلام الله، فأمنهم رسول الله ﷺ. رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٨٧/٧، رقم٦٩٣٤).

(٢) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٦١٤/٨).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٣٣٤/٥، رقم١٣٨).

(٤) التسعينية لابن تيمية (٦٤٥/٢-٦٤٦).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٦٢/٤-٦٣)، وبيان تلبيس الجهمية (٣٣٧/٦-٣٣٩).

لها أو روايةً واستشهادًا بها، فوقعوا في قول الكذبِ على الله وهم يعلمون.

٢. أنّهم حرّفوا النُّصوصَ التي أنزلها الله تعالى، ثمّ نسبوا تحريفاتهم إلى الله تعالى معنىً، وزعموا أنّ هذا هو مرادُه بكلامه.

٣. أنّهم صنَّفوا كتبًا ابتدعوها من عند أنفسهم وضمّنوها أخبارًا وأحكامًا لم ينزِّل الله بها سلطانًا، ثمّ زعموا أنّها من دينِ الله تعالى ومِن عنده.

المبحث الثاني

الموافقةُ في الجِدال والمُحاجَّةِ بالباطل

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الجِدالَ والمحاجَّةَ بالباطِل.**
- المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الجِدالِ والمحاجَّةِ بالباطِل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الجِدالَ والمحاجَّةَ بالباطِل

من الوسائل التي يسلكُها أعداء الرسل في نشرِ ضلالاتهم المجادلةُ بالباطل، وذلك بمحاجّةِ أهل الحقّ ومماراتِهم بقصد إبطالِ الحقِّ ومداحضَته، وإقرارِ الباطل ونشرِه، والتلبيسِ على الجهلة بإيهامِهم انتصارَ الباطل وتغلُّبَه على الحق.

ومادّةُ جدالِ أهلِ الباطل ليست البراهينَ والحُجَجَ الصحيحة، فليس ذلك ممّا يملكونه، بل غايةُ ما عندَهم الاستدلالُ بالشُّبُهات الباطِلة، كالاحتجاجِ بالقياسِ الفاسد، أو بالمتشابِه من النُّصوص، أو بالكلِم المحرَّف، أو بالمنقُولاتِ التي لا تَثبُت، أو بمذهَبِ الآباء والمتقدِّمين، وبنحوِ ذلك من الحجج الواهية.

وهذا النوعُ من الجدال هو الذي جاء القرآن بذمِّه ووعيدِ أهله، وأمّا الجدال بالحقّ وبراهينه فهو محمودٌ، بل هو مشروعٌ مأمورٌ به، كما بيّنه سبحانه بقوله: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. ومجادلةُ الرُّسُل وأتباعِهم لأقوامِهم ومحاورتُهم لهُم هي من هذا الباب، لأن فيها هدايةً للمسترشِدين الطالبين للحق، وقطعًا للمعانِدين المناكِفين له، وهذا هو الجدال المحمود(١).

وأمّا أعداءُ الرُّسل فجِدالُهم على الضدِّ من ذلك، فإنّ سنَّتَهم من قديمِ الدهر الجدالُ بالباطل لأجل الباطل، كما ذكره الله عنهم في كتابِه، وأخبرَ أنَّ مقصِدَهُم بجدالِهم إدحاضُ الحقِّ وردُّه، فقال جلّ شأنه: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ فَأَخَذۡتُهُمۡۖ فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ [غافر: ٥]. قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: وخاصَموا رسولَهم بالباطلِ من الخصومَة؛ ليُبطِلوا بجدالِهم إياهُ وخصومتِهم له الحقَّ الذي

(١) ينظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/١٦٧-١٦٨).

جاءَهم به من عند الله، من الدخولِ في طاعته، والإقرارِ بتوحيده، والبراءةِ من عبادَةِ ما سِواه، كما يخاصِمُكَ كُفَّار قومِك يا محمّدُ بالباطل»(١).

فهذا الجدال والخِصام هو ممّا ذمّه الله تعالى في كتابِه وتوعّد أهله بالمَقتِ والعذاب.

وفي القرآن الكريم الكثيرُ من الأمثلة على مُجادَلات المبطلين ومحاجّتهم للحقّ وأهله، فمن ذلك:

- محاجّةُ قومِ عادٍ لنبيِّهم هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كما أخبر الله تعالى عنهم أنّهم: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأعراف: ٧٠]، فجادَلوا نبيَّهم بالباطل لإدحاضِ ما جاءهم به من توحيد العبادة، واحتجّوا بحجةٍ باطلةٍ وهي مخالفةُ هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لدينِ آبائهم، فأجابهم نبيُّهم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ منكرًا عليهم جدَلهم بقوله: ﴿ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ﴾ [الأعراف: ٧١]، فأسقطَ حجَّتهم بأن هذه المعبودات ليس لكونها آلهةً أيُّ حقيقة، فهي أسماءٌ بلا مسمَّيات، لأنّهم سمَّوها هُم وآباؤُهم آلهةً بابتداعِهم، ولو كانت آلهةً تستحقُّ العبادة لكان ذلك بجَعل الله سبحانه لها كذلك، والله لم ينزِّل حجةً على هذا(٢).

- ومِنَ المجادلات بالباطل جدالُ النمرود لإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في ربوبيّة الله جلّ وعلا، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فإبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ احتجَّ على وحدانيَّة الربّ جل وعلا بتفرّده بالإحياء والإماتة، فحاجّه النمرود بالباطل، وأراد نقض دعواه وإثباتَ الربوبية لنفسه بكونِه أيضًا يحيي ويميت، وقصدُه أنَّه يقتلُ من يشاء ويُبقي من يشاء، وهذا من مغالطته وتمويهِه وتلبيسه، فهو جدالٌ باطل، ولذا ردّ عليه إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بما أبهته وقطعَ جدلَه(٣).

---

(١) جامع البيان (٢٠/٢٨١).

(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني (٢/٣٠٨-٣٠٩).

(٣) ينظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (٣/١٤٠٠).

- ومنها أيضًا ما ذكَرهُ الله تعالى عن الأقوام السالفين في جدالهم لرسلهم بقوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾ [إبراهيم: ٩ - ١٠]. ففي هذه الآيات ما يبيِّن أن أعداءَ الرُّسُل يجتهدون في إدحاض الحقِّ وإسكاتِ أهله بكلِّ سبيل، فبعدَ أن جاءتهم الرسل بالبراهين البيِّنة، ردُّوا ذلك وصرّحوا بكفرهم بها، وبأنّهم يشكُّون ويرتابون في حقيقتِها، فأجابهم الرسل بأن ما شكُّوا فيه من وحدانية الله هو أظهرُ الأشياء وأبينها، فكيفَ يقع فيه الشكّ؟! فأبى ذلك المبطلون، وجادلوا بباطلٍ آخر، وهو قياسٌ فاسدٌ قاسوا به أنفسهم على الرسل بجامع البشريّة، ليبطلوا ما اختصَّ الله به رسله من الرسالة، فجادلوا بالتشكيكِ في صدقِ الرُّسل، ثمّ بالقياسِ العقليِّ الفاسد.

ومن هذه الأمثلةِ وغيرها في القرآن[1] يظهرُ أن جدالَ أهل الباطل اتسمَ بسماتٍ، منها:

١. أنَّ المرادَ من هذا الجدلِ ليسَ هو معرفةَ الحقّ والوصولَ إليه، بل المرادُ به تثبيتُ الباطِل وإدحاضُ الحقِّ وإسقاطُه، كما قالَ تعالى: ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ ﴾ [غافر: ٥]، أي: ليبطِلوه ويُزيلُوه، وأصلهُ من إدحاضِ القَدم، وهو إزلاقُها وإزالتُها عن موطِئِها[2]؛ وذلكَ لأنّ الحقَّ ثابتٌ بأدلّته وحُجَجِه، والمجادلُ بالباطل إنّما يرومُ أن يُبطله ويزيلَه بعد ثبوتهِ وقَبولِ الناسِ له.

لكنّ جدَلَ المبطلينَ لا يرجِع عليهم إلّا ببطلانِ حجّتهم وزوالِها، كما قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [الشورى: ١٦]، فهؤلاءِ يُجادلون

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/ ٣٠٢)، والكشاف للزمخشري (٣/ ٥٩٤)، وأضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٣٠٧)، ولسان العرب لابن منظور (٧/ ١٤٨) مادة (د ح ض).

أهلَ الإيمانِ بعد قبولهم للحق، كما قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى متوعِّدًا الذينَ يصُدُّونَ عَن سبيلِ اللهِ مَن آمنَ به: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ٱسۡتُجِيبَ لَهُۥ﴾ أي: يجادلون المؤمنين المستجِيبين لله ولرسوله، ليصدُّوهم عما سلكوه من طريق الهدى، ﴿حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ أي: باطلةٌ عندَ الله... قال ابنُ عباس، ومجاهد: "جادَلُوا المؤمنينَ بعد ما استجابوا لله ولرسوله، ليصدُّوهُم عن الهدى، وطمِعُوا أن تعودَ الجاهلية"[(١)]»[(٢)].

ولذلك أنكرَ الله تعالى على من يجادِلُ في آياتِه وبراهينِه، فقالَ جلّ شأنه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩]، أي: كيفَ يُصرَفون عن الحقّ؟![(٣)] وأخبرَ أنّه لا يفعلُ فِعلَهم من المجادَلةِ إلّا الكافِرون، فقال: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]. وأخبر عن جدالهم ومماراتهم في الساعة بأنّه من الضلالِ البعيد، فقال: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨].

٢. أنّ الرُّسُلَ جاؤوا بالحجج والبيِّنات، فمن أرادَ الحقَّ لم يخفَ عليه، ولذلك فإنَّه ليست مُهِمَّةُ الرسل المخاصمةَ واللَّجاج، كما قال تعالى: ﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]. قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال الله لهُم: إنَّا لسنا نبعَث إليكُم رسُلنا للجِدال والخصومات، وإنّما نبعثُهم مبشِّرينَ أهلَ الإيمان بالجنة، ومنذرين أهلَ الكفر بالنَّار، وأنتُم تجادلونَهم بالباطل طلبًا منكُم بذلكَ أن تُبطِلوا الحقَّ الذي جاءَكم به رسُولي»[(٤)].

---

(١) أثر ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: رواه بنحوِه الطبري في جامع البيان (٢٠/٤٨٨) وعزاهُ السيوطي في الدر المنثور (١٣/١٣٨-١٣٩) لابن أبي حاتم، وابن مردويه. وأثر مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: رواه الطبري في نفس الصفحة، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٣/١٣٩) لعبد بن حميد وابنِ المنذر.

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٢/٢٦٣-٢٦٤).

(٣) تفسير السمعاني (٥/٣١).

(٤) جامع البيان (١٥/٣٠٢).

٣. أن من أساليبِ الجدل بالباطل ما يكون بكثرة اللَّجَاج وتكلُّف الرد على كلِّ حجّة، بحيث يُعلم من حَالِ المجادل أنَّه لا يريد إلّا دفعَ الرسالة والتنصّلَ من الامتثالِ لها وتعنيتَ الرَّسولِ وتعجيزَه بالجِدال، وهذا ظاهرٌ في المِثال الثالث من الأمثلة المذكورة آنفًا.

ومنه أيضًا ما حصل من بني إسرائيل بإكثارهم المسائلَ على أنبيائهم، كما هو ظاهرٌ في قصةِ ذبحِ البقرة، فإنَّهم لما طُلب منهم أن يذبَحوا بقرةً طالبوا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بماهيّتها، فلما أجابَهم طالبوهُ بلونها، فلمّا أجابهم رجعوا يسألون: ما هي؟ ويشتَكُون من تشابُه البقر عليهم، مع أنّ الامتثال للأمر المطلق يكون بأي فردٍ من أفراده، لكنّهم تعنّتوا في الجدَل والسؤال؛ لقسوةِ قلوبهم عن الامتثال، فأرادوا دفعه بكلِّ سبيل.

ومنه أيضًا ما أشارَ به اليهود على مشركي قريش أن يقولوا «للنبي ﷺ: أخبِرنا عن حديثِ فتيةٍ ذهَبُوا في أوَّلِ الدَّهرِ لم يُدرَ ما شأنُهم، وعن الرَّجل الذي بلغَ مشارقَ الأرض ومغاربَها، وعنِ الروح، وما أشبهَ ذلك ممّا كانوا يخاصِمُونَه به يبتغُون إسقاطَهُ تعنيتًا له ﷺ»[١].

وهذا الأسلوبُ السَّيِّءُ في الجِدال هو وصفُ أبغضِ الناسِ إلى الله تعالى، كما في الصحيحين عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنّها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أبغضُ الرجال إلى الله الألَدُّ الخَصِم»[٢]. وترجمَ له البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «باب الألَدِّ الخَصِم، وهو الدائمُ في الخُصومَة».

وقد وصفَ الله تعالى بذلكَ أعداءَ دعوةِ النبيِّ ﷺ، فقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، أي أنّهم «أهلُ لدَدٍ وجَدَلٍ بالباطل، لا يقبَلون الحقّ. واللَّدَدُ: شدَّة الخصومة»، كما قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣].

وقال تعالى عنهم: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ

---

(١) جامع البيان (٣٠٢/١٥)، وينظر: الكتاب نفسه (١٤٤/١٥).

(٢) رواه البخاري، كتاب الأحكام: باب الألدّ الخصم، (رقم٧١٨٨)، ومسلم، كتاب العلم: باب في الألدِّ الخَصِم (رقم٢٦٦٨).

(٣) جامع البيان (٦٤٥/١٥).

﴿أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزخرف: ٥٧ - ٥٨]، فمعنى قوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ - كما قال أبو السُّعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ -: «أي: لُدٌّ شِدادُ الخصومةِ مجبولونَ على المحكِّ واللَّجاج»(١).

٤. أنّ ممّا زادَ جدلَهم قُبحًا وذمًّا وضوحُ البراهين وسطوعُها، فإنّه كلَّما كانت البراهينُ أظهرَ وأبينَ في الدلالة على الحقّ، كلّما كانَ الجدالُ بالباطلِ لإدحاضِها أشدَّ قُبحًا وذمًّا، وذلك لأنّ وضوحَ القضيّة وجَلاءَها، وكثرةَ الدلائلِ التي جاءَ بها الرُّسلُ عليها وقوَّتَها، يُضعِفُ حُجّةَ الباطلِ ويوهِّنُها، ويجعلُ مقاومَتُها للحقِّ أشدَّ نَكارةً؛ ولذلك قال تعالى في ذمّ الجدَل بعد استبانةِ البراهين: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، أي معَ كثرةِ تصريفنا للأمثالِ وتنويعِنا لها في هذا القرآن بما يوجِب التسليمَ لهُ وتلقِّيَه بالانقيادِ والطاعة وعدمَ المنازعَة له في أمرٍ من الأمور - كانَ كثيرٌ من الناس يجادِلونَ فيهِ ويخاصِمون(٢).

ولذلك فإنّ حقيقةَ جدالهم السفسطةُ ومدافعةُ البيِّنات، ولو كانت من الحسِّيّات الواضحات، كما دلَّ عليه قوله سبحانه عنهم: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجر: ١٤ - ١٥]، وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧].

٥. أنّ المجادِلين بالباطل يستخدمون في جدالهم حُججًا وأساليبَ إبليسيّة، مثلِ القياسِ الفاسد، وتمويهِ الباطلِ ولبسِه بالحقِّ(٣)، وسببُ ذلك أنَّ الشيطانَ يوحِي إلى أوليائِه بما يجادِلُونَ به أهلَ الحقّ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهذه الآيةُ نزلت في قياسٍ فاسدٍ

(١) إرشاد العقل السليم (٥/ ٩١)، وينظر: تفسير الجلالين (ص٤٩٣)، وأضواء البيان للشنقيطي (٧/ ١٢٧).
(٢) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٣/ ٩٦٨).
(٣) سيأتي بيان كونه من مسالك إبليس (ص٨٠٣).

قاسَه المشركون؛ ليجادلوا به ما جاءَ من النهيِ عن أكل الميتة، وهو أنَّهم قالوا: تأكلونَ ممّا قتلتم ولا تأكلون ممّا قتلَ الله؟[١].

حالُ أهلِ الجِدال بالباطِل:

الجدل بالباطل قد يفعله الدعاةُ المضِلّون، وقد يفعله أتباعُهم المقلِّدون.

فمِن الأوّل ما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٩ ﴾ [الحج: ٨ - ٩]، فذكرَ أنَّه يجادِلُ ليُضِلَّ عن سبيل الله، وهذا حالُ جميعِ أئمَّة الكفر والضلال[٢].

ومن الثاني ما في قولِه سبحانَه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝٣ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الحج: ٣ - ٤]، فذكَر أنَّه يتَّبعُ في جدلِه شيطَانًا مَريدًا يُضلُّه عن السبيل، ويهديهِ إلى عذابِ السَّعير، قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويدخُل في هذا جمهورُ أهل الكُفرِ والبدع؛ فإنّ أكثرَهم مقلِّدةٌ»[٣]، ومِن ذلكَ أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٢٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٢١ ﴾ [لقمان: ٢٠ - ٢١]، فهم مقلِّدونَ لآبائهم، ومتَّبعون لشيطانٍ يدعوهم إلى النار.

ودلّت هذه الآياتُ على أنّ كلا الفريقين: التابِعين والمتبوعين؛ يجادِلون بلا عِلمٍ ولا هدىً، إذ هم عن البراهين والأدلةِ الصحيحة بمعزلٍ -كما سبق[٤]-، ودلّت الآياتُ أيضًا على أنّهم مذمومون على جِدالهم العَريِّ عن العلم، وهو كما قال تعالى لأهل الكتاب: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، فدلّت الآية على المنع

(١) جاءَ ذلك عن ابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وسبقَ تخريجه (ص٢٦١).

(٢) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١٠٩٢/٣).

(٣) المصدر السابق (١٠٨٩/٣)، وينظر: أضواء البيان للشنقيطي (٢٦٢/٤).

(٤) وينظر ما يأتي (ص٨٩٤).

من الجدالِ لمن لا علمَ له[١]، وأمَّا قوله: ﴿حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾، فقال الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليسَ المرادُ وصفَهم بالعلمِ حقيقةً، وإنَّما المراد: هَب أنَّكُم تحاجُّون فِيما تدَّعُون عِلمَه على ما يلوحُ لكُم من خلالِ عباراتِ كتابِكِم وإشاراتِه في زعمِكم، فكيف تُحاجُّونَ فِيما لا علمَ لكُم به ولا ذِكرَ ولا رَمزَ لهُ في كِتابِكُم البتة؟!»[٢]، وقيلَ: إنّهم جادلوا فيما لهم به عِلمٌ حقًّا، وهو أمرُ دينهم وما في كتبهم[٣]، وهذا لا يستلزمُ أيضًا أن يكون جدالُهم فيه بعِلمٍ؛ لأنَّ جِدالَ المرءِ بعلمٍ أخصُّ من مُطلَق جِدالِهِ فيما له به علمٌ، إذ قد يُجادل فيما له به علمٌ محتجًّا بحججٍ باطلةٍ، فيكون جدالُه بغيرِ عِلم.

وإذا عُلمَ أن جدالَ أهلِ الباطل هو بمعزلٍ عن العِلم، تبيَّن أنّ ممّا يدفعُهم للجِدالِ مكابرتَهم للحقِّ واستنكافَهم عن قبوله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦].

ولذلكَ حقَّر سبحانَه أمرَهم وصغَّر شأنَهم، وذكَّرهم بمبدأِ خلقِهِم الذي لا يُناسِب هذا الكِبر، فقال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ [يس: ٧٧]، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي مجادلٌ في الخُصومةِ مُبينٌ للحُجّة. يريدُ بذلكَ أنَّه صارَ به بعد أن لم يكن شيئًا مذكورًا خصيمًا مُبينًا»[٤].

وجعلَ سبحانه عاقبةَ تجبُّرِهم وكِبرِهم عن الحقِّ بالجدلِ الباطل المقتَ والخزيَ من اللهِ ومن المؤمنين، فقال جلَّ وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: ٣٥]. قال ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: الذين يدفَعون الحقَّ بالباطل ويجادلون الحجَج بغير دليلٍ وحجّةٍ معهُم من الله، فإنَّ الله

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/١٦٥)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٢٢٤).

(٢) روح المعاني (٤/٢٦٦).

(٣) تُنظر الأقوال ومناقشتها في: البحر المحيط لأبي حيّان (٢/٥٠٩-٥١٠).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٧/٤٨٩).

يمقُتُ على ذلك أشدَّ المَقت؛ ولهذا قال تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أي: والمؤمنون أيضًا يُبغِضُونَ من تكُون هذِه صِفَتُه»[١].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ لَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٩﴾﴾ [الحج: ٨ - ٩]، فهو حالَ مجادَلتِه بالباطل يَثْنِي عِطفَه، أي يلوي عُنُقَه تكبُّرًا[٢]، فكانَت عاقبتَه في الدنيا قبل الآخرةِ الخزيُ والذلُّ والهوانُ والفضيحَة؛ معاملةً له بنقيضِ قصده. قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا من آياتِ الله العجيبة، فإنك لا تجدُ داعِيًا من دعاةِ الكفرِ والضَّلال، إلّا ولهُ من المقتِ بين العالَمين واللعنةِ والبُغضِ والذَّمِّ ما هو حقيقٌ به، وكلٌّ بحَسَبِ حالِه»[٣].

وقد توعَّد الله تعالى المجادلين بالباطل بالوعيدِ والنَّكال الشديدِ، فمن ذلك ما يحيقُ بهم في الدنيا من بُغضِ الله لهم ومقتِه، وما ينالهم من الخِزي والصغار بسببِ تكبُّرهم عن الحقّ، كما تبيَّن.

ومنه ما يحلُّ بهم من العقوبات والإهلاك في الدنيا، كما أخبر سبحانه عن الأمم السابقة بقوله: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].

ومن ذلك وعيدُ الله لهم بالغضب والعذاب الشديد، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ١٦]. فالعذابُ الشديد في الآخرة[٤]، وأمّا الغضبُ فيكون أيضًا في الدنيا، كما صحَّ عن عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «مَن خاصم في باطلٍ وهو يعلمُه، لم يَزَل في سخط الله حتى ينزِع عَنه»[٥].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١٢/ ١٩٠-١٩١).

(٢) ينظر: الوجيز للواحدي (٢/ ٧٢٩).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (٣/ ١٠٩٢).

(٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢/ ٢٦٤).

(٥) رواه أبو داود، كتاب الأقضية: باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، (رقم٣٥٩٧)، وأحمد =

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ من الجِدالِ والمحاجَّةِ بالباطِل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

اشتهر المتكلِّمون بالجدَل وعُرفوا به، وكان ذلك نتيجةً لطبيعةِ علمِ الكلامِ القائمِ على الاعتمادِ بالأساسِ على طرُقٍ عقليّة محدَّدة في النظر والاستدلال، نتَجَت عن التأثُّر بعلومِ اليونَان ومناهِجهم الجدليّة، والتوجُّهِ في هذا العِلم إلى الردِّ على الخُصوم من الفلاسفةِ والمتكلِّمين المخالِفين[1]، ولذا نصَّ بعضُهم في تعريفهم لعلمِ الكلامِ على تضمُّنِهِ الحِجاجَ والمناظَرة[2].

والناظِر في الجدَل الذي اهتمَّ به المتكلِّمون واشتغَلوا به يجِدُ أن كثيرًا منه هو من الجَدَل الباطلِ الذي ذمَّه اللهُ تعالى كما تقدّم بيانه في المطلب السابق، وتبرزُ مظاهرُ هذا الجدل لديهم واستعمالهم له في نشر باطلهم فيما يلي:

أولًا: أنّ المتكلِّمين يستعملونَ الجدل في ردِّ مدلولاتِ النصوص الواضحة، ومعارضَةِ حقيقةِ ما جاءَت به الرسُل في الإخبارِ عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وعن النبوَّاتِ والمعَاد، ويُداحِضُونَ به طريقة أهل الحقّ الذين سلّموا للنصوص وآمنوا بها لفظًا ومعنىً.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكرِه ذمَّ الله تعالى للجدَل بالباطل: «والذي ذمَّه السلف والأئمة من المجادَلة والكلامِ هو من هذا الباب، فإنَّ أصلَ ذمِّهم الكلامَ هو الكلامُ المخالِفُ للكِتابِ والسُّنّة، وهذا لا يكونُ في نفسِ الأمر إلّا باطلًا، فمن جادَلَ به جادَل بالباطِل»[3].

= (٢٨٣/٩، رقم٥٣٨٥)، والحاكم (٢٧/٢) وصحّحه، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٢/٦)، وحسّنه ابن حجر في هداية الرواة (٤٣٦/٣)، وصحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧٩٨/١، رقم٤٣٧).

(١) ينظر: الماتريدية؛ د. أحمد الحربي (ص١٣٨-١٣٩).

(٢) ينظر: المواقف للإيجي (ص٧)، والمقدمة لابن خلدون (٢٣/٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١٧٠/٧).

ثانيًا: كثرة مجادَلتهم لإثبات عقائدهم، وهذا ظاهرٌ جدًّا في كُتب الكلام، فإنَّهم يجتهدون في الجوابِ عن كلِّ ما يَرِدُ من الاعتراضات على مذهبهم، ولو كانت اعتراضاتٍ صحيحةً وجيهة، ويستعملونَ لردِّها كلَّ ممكنٍ من الأجوبة، ولو كانت داحضةً.

وكثيرًا ما يوردون على الحجج العقليّة والنَّقليةِ الصحيحة أسئلةً يمنعونَ بها ثبوتَها أو دلالتها، ويقولون: سلَّمنا كذا، لكن يرِدُ عليه كذا.

وأذكرُ مثالًا من كتب المتكلِّمين، وهو صورةٌ تلخِّصُ طريقتهم في مجادلةِ النُّصوص بقصدِ إبطالِ حجِّيَّتها ودلالتها على المعتقَد الحقّ، وهو ما أورده بعضُ الأشاعرةِ لنفي صفة القَدَم، معترِضًا على ما ثبتَ في الصحيحين من حديثِ أنس بنِ مالكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لا تزالُ جهنَّم تقول: هَل مِن مزيدٍ؟ حتَّى يضعَ رَبُّ العِزَّة فيها قَدَمهُ، فتقولُ: قَط قَط وعِزَّتِك، ويُزوى بعضُها إلى بعضٍ»(١). وفي روايةِ أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنّه قال: قال النبيُّ ﷺ: «تحاجَّتِ الجنَّةُ والنَّار، فقالتِ النَّار: أُوثِرتُ بالمتكبِّرين والمتجبِّرين، وقالتِ الجنَّة: ما لي لا يَدخُلُني إلّا ضُعفَاءُ الناسِ وسَقَطُهم، قال اللهُ تبارك وتعالى للجنَّة: أنتِ رحمَتِي أرحَمُ بكِ مَن أشاءُ مِن عِبادِي، وقالَ للنَّار: إنَّما أنتِ عذَابِي أُعذِّبُ بِكِ مَن أشاءُ مِن عِبادِي، ولِكلِّ وَاحِدَةٍ منهُما مِلؤُها، فأمَّا النارُ: فلا تمتلئُ حتَّى يضَعَ رِجلَه فتقول: قَط، قَط، قَط، فهُنالِكَ تمتلئُ ويُزوَى بعضُها إلى بعضٍ، ولا يظلِمُ اللهُ عزَّ وجلَّ مِن خلقِه أحَدًا، وأمَّا الجنَّةُ: فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُنشِئُ لها خَلقًا»(٢).

فكانَ ممّا قاله المعترِضُ على هذا الحديث: «واعلم أنَّ مِن العُلماءِ من جَزَمَ بضَعفِ هذا الحديث، وإن أخرجَه الإمامَان؛ لأنَّهما ومَن روياه عنه غيرُ معصومَين، وذلك لِما قدَّمته من الأدلّة العقلية والنقلية:

أمَّا النقليَّة: فقوله تعالى: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، وقال: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ

(١) سبق تخريجه (ص٣٤٩).

(٢) رواه البخاري، كتاب تفسير القرآن: باب قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠] (رقم٤٨٥٠)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبَّارون والجنةُ يدخُلها الضُّعفَاء، (رقم٢٨٤٦).

جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٥]، وهـذا صـريحٌ في ردِّ مَـن زعَـم أنَّـه قَـدمُ الـربِّ تعـالى وتقدَّس عن ذلك، فلا جوابَ عنه إلّا بالردِّ إلى التأويل، أو ردِّ ذلك الحديث.

وأمَّا العقليَّة: فلأنَّ الجنَّة والنارَ جمادان؛ فكيف يتحاجَّان؟

سلَّمنا أنّ الله تعالى خلقَ فيهما حياة، فقد علِما أن أفعالَ اللهِ كلُّها صوابٌ وحكمةٌ، فكيف يتحاجّان؟

سلَّمنا أنّهما لمّا يعلما ذلك، فالربُّ تعالى عالمٌ بمقدارِ أهلِ الثَّوابِ والعِقابِ، فما فائدةُ توسِعةٍ تُحوِجُ إلى إنشاءِ خَلقٍ [أو][(١)] وضعِ القَدم.

سلَّمنا أنَّه يفعلُ ما يشاءُ، فهوَ قادرٌ على أن يَفِيَ تلكَ السَّعة، ولا يحتاج إلى وَضع القدم.

سلَّمنا أنَّه لم يشَأ ذلك، فيَلزم أن تخمَد النارُ ويزولَ العذابُ عن أهلها، أو أن تُعملَ النار في القدم عادتَها، تعالى الله عن ذلك وتقدَّس.

سلَّمنا أنّ العذابَ يبقَى ولا تؤثِّرُ النارُ، فالنارُ إنَّما سألت المزيد من مستحقِّي العذاب، لا المزيدَ من القَدم الذي زعموه...»[(٢)].

فهذا النقل ما هو إلّا مِثالٌ له نظائرُ كثيرةٌ في كُتُبِ المتكلِّمين، وهو يدلُّ على أسلوبِهم في الاعتراضِ على نصوصِ الوحيِ التي جاءَت بخِلافِ ما سَمَّوه القواطِعَ العَقليّة، فهو أُسلوبٌ جدليّ، يدافِعُ الوَحيَ بكلِّ طريق، فيسعَى إلى إبطالِ ثبوته ولَو كانَ في الصحيحين، ويضرِبُ كلامَ الرَّسولِ بكلامِ مُرسِلِه جلّ وعلا، ثمّ يسعَى إلى إبطالِه بشبهاتٍ عقليَّة، يتكلَّفُ فيها الردَّ على النصِّ من كلِّ وجه.

والجوابُ عن هذه الاعتراضات -باختصارٍ- أنّ الحديثَ متَّفقٌ على صحَّته، واشتراطُ العِصمةِ في رُواةِ الحديث للحكمِ بصحَّته لم يقُل به أحدٌ من العلماءِ، بل هُو قولٌ مبتدَعٌ باطِل، ومؤدَّاه اطِّراحُ

---

(١) في المصدر: (إن)، ولا يظهرُ معناها، ولعلّ الصواب ما أثبتّ.

(٢) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة (ص١٦٢).

السنّةِ كلِّها. فردُّه للحديثِ وتضعيفُه له جُرأةٌ وتعدٍّ، وما احتجَّ به على ذلكَ لا وجهَ له.

وإذا صحَّ الحديثُ وثبتَ فلا تجوزُ معارضَتُه بالقرآن؛ لأنّ كلامَ اللهِ وكلامَ رسولِه ﷺ لا يتعارضَان إلّا في توَهُّمِ بعضِ النّاظرين، والجوابُ عمّا توهَّمه موجودٌ في الحديث، في قولِه ﷺ: «فأمَّا النارُ: فلا تمتلئُ حتَّى يضَعَ رِجلَه، فتقول: قَط، قَط، قَط، فهُنالِكَ تمتلئُ ويُزوَى بعضُها إلى بعضٍ»، فبيَّنَ أنّها بعد وضعِ رِجله عليها تتَضايقُ على مَن فيها فتمتَلِئ، وهو موافِقٌ لمعنى الآية(١).

وأمّا معارضَتُه الحديثَ الثابتَ بالشُّبهاتِ العقليَّة فمن بابِ أولى ألّا يجوز، بل كلامُ النبيِّ ﷺ حقٌّ وصِدق، والعقلُ يوافِقُه ولا يخالِفُه. مع كونِ بُطلان تلك الشُّبهاتِ ظاهرًا أيضًا؛ فإنَّ السؤالَ عن كيفيّةِ مُحاجَّةِ الجنّة والنّار سؤالٌ فاسد؛ لأنّه تخوُّضٌ في أَمرٍ غيبيٍّ لا يُدرَكُ كنهُه، مع كونِ ذلكَ ليسَ بمُمتَنعٍ على القُدرَةِ الإلهيَّة. وكذلكَ سُؤالُه عن العِلَّة من توسعةِ الجنّة والنار، ومِن وضعِ القدم، وغيرِ ذلكَ من الأسئلةِ التي لا دافعَ لها سِوى الاعتراضِ على الحديث، ويدلُّ على ذلكَ أنّ مِن مذهب الأشاعرةِ عدمَ جوازِ تعليلِ أفعالِ الله، فلا يستقيمُ لأشعريٍّ إيرادُ تلك الأسئلة. مع أنَّ المؤمن الحقَ يعتقدُ أنَّ لكلِّ أفعالِ الله حِكمًا قد يعلمُها وقد يجهلها، وإيمانُه بالوحيِ ليس متوقِّفًا على علمِه بها، بل شأنُه أن يؤمنَ ويطمئنّ قلبُه.

ويكفي لبيانِ ما في الكلامِ السابقِ من الجَدل الباطل المداحضِ للحق، أَن يُقارنَ بينَه وبينَ كلامِ إمام أهلِ السنَّة أحمدَ بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ حينَ سُئل عن هذا الحديثِ ونحوه من أحاديث الصفات كالنزولِ والرؤية، فقال: «نُؤمِنُ بِها ونصدِّقُ بِها، ولا كيفَ ولا معنَى(٢)، ولا نردُّ منها شيئًا، ونعلمُ أنَّ ما جاءَ بِهِ الرَّسُولُ حقٌّ إذَا كانت بأسانيدَ صِحاحٍ، وَلا نردُّ على الله قولَه»(٣).

---

(١) ينظر: جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس (٣/٢٤١).

(٢) المرادُ بنفي الكيفِ والمعنى المنعُ من تفسيرِ هذه الأحاديث بما يزيدُ على معناها الظاهرِ منها بالتكييف، أو بما يخالفه بالتأويل، لأن معناها واضح، فلا وجهَ لذكرِ معنىً آخر إلّا التحريفُ للنص أو القولُ على الله بلا عِلم، قال ابن تيمية: «أي لا نكيِّفُها ولا نحرِّفُها بالتأويل» درء التعارض (٢/٣١)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٧/٣٦٣-٣٦٤)، ومذهب أهل التفويض لأحمد القاضي (٣٦٤-٣٧٠).

(٣) ذكره ابن قدامة في ذم التأويل (ص٢٢)، وابن تيمية في درء التعارض (٢/٣٠)، وبيان تلبيس الجهمية =

ثالثًا: عدم اتباعهم حجَّةَ العقل إذا لزِمتهم. وهذا يستلزمُ كونَ جدالِهم بالباطِل؛ لأن من جعلَ دليلَ الحقِّ حُجّةَ العقل ثمّ لم ينقَد لحجّة خصمِه العقلية، فهو معانِدٌ ذو لدَدٍ، لا يقبَلُ الحقّ.

يقول ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصِفًا حالَهم: «وكنتُ أسمعُهم يقولون: إنّ الحقّ يُدرَك بالـمُقايَساتِ والنظَر، ويلزَمُ من لزِمتهُ الحجَّةُ أن ينقادَ لها. ثمّ رأيتُهم في طُولِ تناظُرِهم وإلزامِ بعضِهم بعضًا الحجَّةَ في كلِّ مجلسٍ مراتٍ لا يزُولُون عنها ولا ينتقِلون!»[١].

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ موقِفَينِ ممّا رآه منهم من الانقطاعِ في الجدال وفَقدِ الجواب، فذكر أوَّلهما، ثمّ قال في الثاني: «وسأَلَ رجلٌ آخرَ عن العِلم، فقال له: أتقولُ إنّ سميعًا في معنى عليمٍ؟ قال: نعم. قال: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ﴾ [آل عمران: ١٨١]، هل سمِعَه حين قالُوه؟ قالَ: نعَم. قال: فهَل سمِعهُ قبل أن يقولوا؟ قال: لا. قال: فهل علِمَه قبل أن يقولوه؟ قال: نعم. قال له: فأرَى في سميعٍ معنىً غيرَ معنى عليم! فلم يُجِب».

ثم قال ابن قتيبة: «قلت لهُ وللأوَّل: قد لزمتكُما الحجَّة، فلِمَ لا تنتقلانِ عمَّا تعتقدانِ إلى ما ألزَمَتكُما الحجةُ؟ فقال أحدُهما: لو فعلنا ذلك لانتقَلنا في كلِّ يومٍ مراتٍ، وكفَى بذلك حيرةً! قلت له: فإذا كان الحقُّ إنما يُعرف بالقِياس والحجَّة، وكُنتَ لا تنقادُ لهما بالاتِّباع، كما تنقادُ لهما بالانقطاع، فما تصنَعُ بهما؟! التقليدُ أربحُ لك، والمُقام على أثَر الرسول ﷺ أولى بك»[٢].

وهذا يدلُّ على عدمِ طلبهم الحقّ بجدالهم، وأنّهم ناقضوا دعواهم اتباعَ أدلة العقل، فلا عمِلوا بمقتضَى دعواهم، ولا ربِحوا التسليم للوحيِ، وإنّما اتَّبعوا أهواءَهم وثبتوا عليها.

ويقول أبو المظفّر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولو أنصفوا في المحاجَّة لزِمَ الواحدَ منهم أن ينتقلَ عن مذهبِه كلَّ يومٍ كذا وكذا مرَّةً؛ لِما يورَدُ عليهِ من الإلزامَات، وتراهُم ينقطِعون في الحِجاج ولا

=

(٦٢٢/٢)، وابن القيم كما في مختصر الصواعق (١٢٢١/٣)، نقلًا عن السنّة للخلال، من طريق حنبل بن إسحاق، ولم أقف عليه في المطبوع منه، وذكر بعضَه: أبو يعلى في إبطال التأويلات (١٩٥/١-١٩٦).

(١) تأويل مختلف الحديث (ص١٤٧).

(٢) المصدر السابق (١٤٨-١٤٩).

ينتقِلُون! وهذا هو الدليلُ على أنَّه ليسَ قصدُهم طلبَ الحقّ، إنّما طريقُهم اتِّباعُ الهَوى فحَسب»[١].

وقد اعترف بذلك أبو حامد الغزالي إذ يقول: «لا تَرى مجلسَ مناظرةٍ للمتكلِّمين ولا للفقهاءِ ينكشِفُ عن واحدٍ انتقلَ من اعتزالٍ أو بدعةٍ إلى غيره، ولا عن مذهبِ الشافعيِّ إلى مذهبِ أبي حنيفة ولا على العكس. وتجري هذه الانتقالات بأسبابٍ أُخَر، حتى في القتال بالسيف. ولذلك لم تَجرِ عادةُ السَّلَف بالدَّعوةِ بهذِه المجادلاتِ، بل شدَّدوا القولَ على من يخوضُ في الكلام، ويشتغل بالبحث والسؤال»[٢].

ويظهر ذلك جليًّا في كُتبِهم أيضًا، فإنَّهم يورِدون اعتراضات الخصم على مقالاتهم ثمّ يجيبون عنها بما هو ضعيفٌ عندهم، ومنهم من يعترفُ بضعفِ جوابِه، ثمَّ لا يتركونَ مذهبهم، بل قد يثبتون عليه وقد يتوقَّفون انتظارًا للجواب[٣].

رابعًا: استظهارُهُم على خصومِهم بصَنعَةِ الجدَل، وإظهارُهم أنَّ مَن لم يستطِع الجواب على مقالاتِهم بالطُّرق التي رتَّبوها للمناظرة فمقالتُه باطلة. مع أن ذلك ليس بلازم؛ لأنَّ المناظر قد يضعف علمه ونظره، وعدم علمه بالجواب لا يستلزم عدم وجودِ الجواب.

وقد نبّهَ على ذلكَ أبو سليمانَ الخطّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال في حديثه عنهم: «وإنّما يكونُ تقدُّم الواحدِ منهم وفَلْجُه[٤] على خصمِه بقَدرِ حظِّهِ من البَيان، وحِذقهِ في صَنعَةِ الجدل والكَلام. وأكثرُ ما يظهَرُ بهِ بعضُهم على بعضٍ إنَّما هو إلزامٌ من طريقِ الجدَل، على أصولٍ مؤصَّلةٍ ومناقَضاتٍ على مقالاتٍ حفِظوها عليهِم، فهُم يطالبونَهم بعَودِها وطَردِها، فمن تقاعَدَ عن شَيءٍ منها سمَّوه من طريقِ الجدَل منقطِعًا، وجَعَلُوهُ مبطِلًا، وحكَموا بالفَلْج لخصمِه عليه. والجدَلُ لا يَبينُ به حقٌّ ولا تقومُ به

---

(١) نقله تلميذه قوّام السنّة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٢/١٥٠-١٥١).

(٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة (ص٧٧-٧٨).

(٣) ينظر مثلًا: أساس التقديس للرازي (ص١٠٤، ٣٤٦)، والأربعين في أصول الدين، له (١/٢٧٧)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/٤٠٠-٤٠١، ٥١١).

(٤) الفَلْج: الظَّفَر والفَوز. القاموس المحيط (ص٢٠٢) مادة (ف ل ج).

حُجَّة. وقد يكون الخَصمانِ على مقالتَين مختلِفتَين كلتاهُما باطلة، ويكونُ الحقُّ في ثالثةٍ غيرِهما، فمناقضةُ أحدِهما صاحبَه غيرُ مصحِّحٍ مذهبَه، وإن كانَ مفسِدًا بهِ قولَ خصمِه، لأنَّهما مجتمِعان معًا في الخطأ، مشتركانِ فيه، كقول الشاعر فيهم:

حجَجٌ تهافتُ كالزُّجاجِ تخالُها حقًّا وكُلٌّ كَاسِرٌ مكسورُ[1]»[2].

ومن هذا الباب ما جاءَ عن الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: قدِم علينا غَيلانُ القَدريُّ في خلافَة هِشام بن عبد الملك[3]، فتكلَّم غيلانُ وكان رجُلًا مفوَّهًا، فلمّا فرغَ مِن كلامِه، قال لحسَّان (هو ابن عطيّة)[4]: ما تقولُ فيما سمِعتَ مِن كلامي؟ فقال له حسَّان: «يا غَيلان! إنْ يكُن لِساني يَكِلُّ عن جوابِك؛ فإنَّ قلبِي يُنكِرُ ما تقول»[5].

خامسًا: التغريرُ بالعامّة وضُعفاءِ المتعلِّمين من خلال الجدل الباطل، فالمتكلِّمون يستغِلُّون جهلَهم بحقيقةِ مقالاتهم وتلبيسَاتهم بالألفاظِ المجمَلَة المحتمِلة، وعدمَ إدراكِهم الجوابَ عن شُبُهاتِهم التي يُلقونها في كُتُبِهم ومناظراتِهم، معَ ضعفِهم عن مُجاراةِ المتكلِّمينَ فيها؛ لعجزِهم عن

---

(١) لم أقِف على قَائِله، لكنّ للشاعر ابنِ الروميّ (ت٢٨٣هـ) في ديوانه (١٦٦/٢) بيتَين بمعناه، وهما قولُه:

لذَوِي الجِدالِ إذا غَدَوا لجِدالِهم حُجَجٌ تَضِلُّ عَن الهُدى وَتَجُورُ
وُهُنٌ كآنيةِ الزُّجاجِ تَصادَمَتْ فَهَوَتْ وَكُلٌّ كَاسِرٌ مكسُورُ

(٢) صونُ المنطق والكلام للسيوطي (ص١٤٥-١٤٦)، نقلًا عن الغنية عن الكلام وأهله للخطابي.

(٣) هو: هشام بن عبد الملك بن مروان، أبو الوليد، القرشي الأُموي الدمشقي، أمير المؤمنين، كان عاقِلًا حازمًا سائِسًا حريصًا جمَّاعًا للمال فيه ظُلمٌ مع عَدل، ما كانَ أحدٌ أكرهَ إليه الدِّماءُ منه. وُلد بعدَ سنة ٧٠هـ، وتوفِّي بورَم الحلق - داء يقال له: الحرذون - بالرَّصافة سنة ١٢٥هـ. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢/٧٤-٣٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٥١/٥-٣٥٣).

(٤) هو: حسّان بن عطية الـمُحاربي مولاهم، أبو بكر الدمشقي، الإمام الثقةُ الفقيه العابد، كان من أفاضل أهل زمانِه، ورُمي بالقدر، توفي بعد سنة ١٢٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٦/٥-٤٦٨)، وتهذيب التهذيب (٢٥١/٢)، وتقريب التهذيب (ص ١٥٨).

(٥) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٧٢/٦)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠١/٤٨)، وينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٣٦٧).

صَنعةِ الجدَل الذي لا يُحسِنونَ ترتيباتِه وقوانينَه، فيغرِّرون بهم ويُشعِرُونهم بظهُورِ حُجَجِهم وأنّ الحقَّ معَهُم.

وقد أشار إلى ذلكَ الخطّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خُطبةِ كتابِه «الغُنية عن الكَلام وأهلِه»، فإنَّه ألَّفه جوابًا لسائلٍ شَكا إليه ظُهورَ أهل الكلام في ناحيته، وممّا ذكر في جوابِه أنَّه فهم من السائلِ عجزَه عن الردِّ على هؤلاء المتكلِّمين، فقال: «وفهِمتُ ما ذكرتَه من ضِيقِ صَدرك بمجالِسِهم، وتعذُّرِ الأمرِ عليكَ في مُفَارَقَتِهم؛ لأنَّ موقِفَك بينَ أن تُسَلِّم لهم ما يدَّعُونَه من ذلكَ فتقبلَه، وبينَ أن تُقابلَهُم على ما يزعُمُونَه فترُدَّه وتُنكرَه، وكِلا الأمرَينِ يصعبُ عليك. أمَّا القَبولُ فلأنَّ الدِّين يمنعُك منه، ودلائلُ الكِتابِ والسُّنةِ تَحولُ بينك وبينَه، وأمَّا الرَّدُّ والمُقابلةُ فلأنَّهم يُطالبونك بأدِلَّة العُقول، ويؤاخِذونك بقوانينِ الجَدل، ولا يقنعون منك بظَواهِر الأمور»[(١)].

ويكشِفُ إمامُ الأشاعرةِ أبو حامدٍ الغزالي هذه الحقيقة بقوله: «فأمّا الكلامُ المحرَّر على رَسمِ المتكلِّمين؛ فإنَّه يُشعرُ نفوس المستمِعين بأنَّ فيه صنعةَ جدلٍ لِيَعجِزَ عنه العامّيّ، لا لكَونِه حقًّا في نفسِه، وربَّما يكون ذلك سببًا لرُسُوخ العِنَاد في قلبه»[(٢)].

سادسًا: التغريرُ بالولاةِ والسلاطين من خلالِ الجدَل، ليكسَبُوا دعمهم وتأييدهم على بدعتهم، فكما يغرِّر جدالُ المتكلِّمين بعامّة الناس، فإنَّه يوقِع كبارَ الأمراءِ والسلاطين ممن لا يعرفون حقائق الأمور في الشَّرَكِ نفسه، وقد كانَ ذلك من أسباب عِظَمِ البليَّة والمِحنةِ ببدع المتكلِّمين.

ومن ذلك ما جاء أنّ الإسكافيَّ المعتزليّ[(٣)] كان بارعًا في المناظرةِ إلى حدٍّ جعلَ الخليفة

(١) صونُ المنطق والكلام للسيوطي (ص١٣٨)، نقلًا عن الغُنية.

(٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة (ص٧٧).

(٣) هو: محمد بن عبد الله السمرقندي، ثمّ البغدادي الإسكافي، أبو جعفر. العلّامة المتكلّم من المعتزلة البغداديّين. كانَ شديدَ الذكاء، واسِعَ المعرفة، متزهِّدًا. تتلمَذَ لجعفرِ بن حرب، وبرعَ في الكلام، وكان يتشيّع. من شنيعِ مقالاتِه زعمُه أنّ الله إنّما يقدر على ظلم من لا عقلَ له، ولا يقدر على ظلم العقلاء. من مصنّفاته: «نقض كتاب حسين النجار»، و«إثبات خلق القرآن»، و«الرد على المجبِّرة». توفي سنة ٢٤٠هـ. ينظر: الفرق بين الفرق (ص١٦٩)، والفهرست للنديم (ص٢١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٥٠-٥٥١).

المعتصِم[١] يَنصُرُ مذهبَه إعجابًا به، كما قالَ الذهبيُّ في ترجمتِه: «برعَ في الكلام، وبقيَ المعتصِمُ مُعجَبًا به كثيرًا، فأدناهُ وأجزَلَ عطاءَه، وكان إذا ناظرَ أصغَى إليه، وسكَتَ الحاضِرُون، ثمّ ينظُر المعتصِمُ إليهم ويقول: "مَن يذهبُ عن هذا الكلامِ والبيان؟!" ويقول: "يا محمَّد! اعرِض هذا المذهبَ على الموالِي، فمَن أبَى، فعرِّفنِي خَبرَه لأنكِّلَ به!"»[٢].

ويُشبهُ ذلك أيضًا إعجابُ بعضِ الخلفاء برأس الجهميّة ابنِ أبي دواد وقوَّتِه في المناظرة[٣]، مع أنَّ الإمامَ أحمد قد ناظَره فظهرَ له ضعفه -كما سيأتي-، وسُئلَ عنه: هل كان ابن أبي دواد يناظِر ويتكلَّم؟ فقال: «لا، ما كانَ له معرفةٌ بشيءٍ، إنّما كانَ يعوِّل على هؤلاء المعتزلةِ أهلِ البصرة: بُرغوثٍ[٤] وأصحابه، فأمَّا هو؛ فلا صاحبُ كلامٍ ولا علمٍ ولا نظَر»[٥].

وقد وقع من الأشاعرةِ في القرن السادس شيءٌ من ذلكَ أيضًا، وهو ما جَرَى للحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمّا عقدَ لهُ فُقهاءُ الأشاعرة مجلِسًا يتعلَّقُ بمسائل في الصفات، وألزموه بإلزاماتٍ شنيعة فلم يلتزمها، وكانَ ذلكَ بحضرةِ الأمير، فقال له الأمير: «كلُّ هؤلاء على الضَّلالة وأنتَ وحدك على الحقّ؟!»، فقال: «نعم». فغضبَ الأمير عند ذلك، وأذِنَ لهم برفعِ مِنبره، ونُفيَ

---

(١) هو: محمد المعتصِم بالله بنُ هارون الرشيد بن محمد المهدي بن المنصور، أبو إسحاق العباسي. كانَ ذا قوّةٍ وبَطشٍ وشجاعةٍ وهيبَة، لكنَّه قليلُ العِلم. امتَحن الناس بخَلق القرآن، وكتبَ بذلك إلى الأمصار، وأخذَ بذلك المؤذنين وفقهاءَ المكاتب. ولد ببغداد سنة ١٨٠هـ، وتوفي سنة ٢٢٧هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٥٤٧/٤-٥٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٩٠/١٠-٣٠٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٥١/١٠)، وينظر: الفهرست للنديم (ص٢١٣).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣١٠/١٠).

(٤) هو: محمد بن عيسى، أبو عبد الله، الملقّب ببرغوث، الجهمي. من رؤوس البدعة، وأحدَ من كان يناظر الإمام أحمد وقتَ المحنة. وكانَ مذهبه موافِقًا لحسينِ النَّجّار، فكانَ يُثبت القدر ويَنفي الصفات. له كتاب «الاستطاعة»، و«المقالات»، و«الاجتهاد». قيل: توفي سنة ٢٤٠، وقيل ٢٤١هـ. ينظر: الفرق بين الفرق (ص٢٠٦)، والملل والنحل (١٣٨/١، ١٤١)، ودرء التعارض (٢٧٦/٧)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٤/١٠).

(٥) ذكر محنة الإمام أحمد، لحنبل بن إسحاق (ص٤٧).

من البلد[١].

سابعًا: وهاءُ حججِهم وفسادُها، وذلكَ أنّهم في جِدالهم يعتمِدُون على القِياسات العقليّة الفاسدة، والتي عُلمَ فسادها بدليلِ العقل، وبمخالفتِها للوحي. وقد يعتمِدون على نصوصٍ متشابهةٍ لا يردُّونها إلى المحكمات، أو على منقولاتٍ مكذوبة إمّا عن النبيِّ ﷺ أو على السَّلف، ومنهُم من يعتمد على التلبيسِ أو التهويل ورفعِ الصوتِ حالَ المناظرة، كما ظهر ذلك جليًّا في مناظرَة بشر المريسيّ لعبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].

وقال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان بشرٌ يحضرُ مجلسَ أبي يوسف[٣]، فيصيحُ ويستغيث، فقال له أبو يوسف مرّةً: لا تنتهي أو تُفسِدَ خشبة[٤]». ثمّ قال أبو عبد الله: «ما كان صاحِبَ حُجَج، بل صاحبَ خُطَب»[٥].

ثامنًا: ضعفهم في مجادلةِ أئمّةِ السنّة ومحاجّتهم، وأنّ غايةَ ما عندهم الاعتقادُ الباطل أو الكذب، أو التسلُّط والاستقواء.

وهذا حالهم في مناظرتهم لكبارِ أئمّة السنّة الذين أظهر الله تعالى الحقَّ على أيديهم بالحجج النقليَّة والعقليّة، فلم يَقوَوا على مناظرتهم. كما وقع ذلك للإمامين الأحمدين، أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ وأجزلَ لهما المثوبة.

فأمّا الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّ الجهميّة سجنوه لامتناعِه عن القول بخلقِ القرآن، ثمّ كانوا

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٤٦٣)، والبداية والنهاية (١٦/٦٨٩)، وستأتي الإشارةُ إلى هذه الحادثة فيما يأتي (ص٩٥٢).

(٢) ينظر: الحيدة والاعتذار للكناني (ص ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٦٠).

(٣) هو القاضي، تلميذ أبي حنيفة، تقدّمت ترجمته.

(٤) أي: لا تنتهي عن باطلكَ حتى تُصلبَ على خشبة.

(٥) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٢٠٢)، والشطر الأول: رواه عبد الله بن أحمد في السنّة، ومن طريقه الخلال في السنّة (٥/١٠٠، رقم١٧١٩)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/٥٣١). وروى شطره الثاني: الخلال في السنّة (٥/١٠٢، رقم١٧٢٦).

يوجِّهونَ إليه كلّ يومٍ رجلين ليناظراه، ثمّ استدعاه إسحاق بن إبراهيم الخزاعيّ[١] أمير بغداد، فهدّده بالقتل، ثمّ ناظره فأجابَه الإمام أحمد بما أسكته[٢]، ثمّ حُمل الإمامُ إلى المعتصِم، فأمر حاشيتَه الجهميّة أن يناظروه، فكانَ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجيبُ على كلِّ ما يستدلُّون به عليه فيسكتون، وإذا سألهم واستدلَّ عليهم لم يجدوا جوابًا.

يقول أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكانَ يتكلَّم هذا فأردُّ عليه، ويتكلَّمُ هذا فأردُّ عليه، فإذا انقطَع الرجلُ منهُم، اعترَضَ ابن أبي دُوَاد، فيقول: "يا أمير المؤمنين! هو واللهِ ضالٌّ مُضِلٌّ مبتدع!" فيقول: "كلِّمُوه، ناظِرُوه". فيكلِّمُني هذا فأردُّ عليه، ويكلِّمني هذا فأردُّ عليه، فإذا انقطعوا يقول المعتصم: "ويحك يا أحمد! ما تقول؟" فأقول: "يا أمير المؤمنين! أعطوني شيئًا من كتابِ الله أو سنة رسول الله ﷺ حتى أقول به. فيقول أحمد بن أبي دُواد: "أنتَ لا تقُول إلّا ما في الكتاب أو السنّة؟!" فقلت له: "تأوَّلتَ تأويلًا فأنتَ أعلمُ. وما تأوّلتَ ما يُحبَسُ عَليه ولا يقيَّدُ عَليه"»[٣].

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لقد احتجُّوا عَليَّ بشيءٍ ما يقوَى قلبي، ولا ينطلِقُ لِساني أن أحكيَه؛ أنكَرُوا الآثارَ، وما ظننتُهم على هذَا حتى سمعتُه، وجعلوا يرغون[٤]، يقول الخصمُ: كذا وكذا، فاحتجَجتُ عليهِم بالقرآن، بقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، أفهذا منكرٌ

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب المصعَبي الخزاعي، أميرُ بغداد وصاحِب شُرطتها في أيّامِ المأمون والمعتصِم والواثق والمتوكِّل، وليَها نحوًا من ثلاثينَ سنة. كان سائسًا صارمًا جوادًا ممدَّحًا، له فضيلةٌ ومعرفةٌ ودهاء، وكان يُعرف بصاحب الجَسْر، وعلى يَده امتُحن العُلماء بأمر المأمون في خلق القرآن. توفي سنة ٢٣٥هـ، وقيل سنة ٢٣٦هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٥/٧٨٩)، وسير أعلام النبلاء (١١/١٧١)، والكامل في التاريخ (٦/١٠٧)، والبداية والنهاية (١٤/٣٤٦).

(٢) ينظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/٢٤٣-٢٤٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٢٤٦-٢٤٧). وينظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص٥٤)، وذكر محنة الإمام أحمد، لحنبل بن إسحاق (ص٤٥-٤٦).

(٤) رَغَا يَرغُو: من الرُّغاء، وهو صوت الإبل وذوات الخفّ، والمرادُ وصفهم بكثرةِ الكلامِ ورفعِ الصَّوت بما يُضجر السامع. ينظر: لسان العرب (١٤/٣٢٩)، مادة (ر غ و).

عندكُم؟ فقالوا: شَبَّهَ يا أميرَ المؤمنين! شبَّه!»[١].

وهكـذا عَجَـزوا أن ينـاظروه بالكتـابِ والسـنّة، وعـلَا صـوته علـيهم، وتغلَّـب بـالعِلم عـلى حُجَجِهـم، ثـمّ جِيءَ بـه في اليومِ التالي إلى المعتَصِم، فناظَروه أيضًا، قال أحمد: «فلـمّا أصبحنا جاءَ رسولُهُ، فأخذ بيدي حتى ذهبَ بي إليه، فقال لهم: "ناظِرُوه، وكلِّمُوه". فجعلوا يناظرونّي، فأردُّ عليهم، فإذا جاؤوا بشيء من الكلام ممّا ليس في الكتاب والسنّة، قلت: "ما أدري ما هذا"[٢]. قال: فيقولون: "يا أمير المؤمنين! إذا توجهت له الحجّةُ علينا ثَبَت، وإذا كلَّمناهُ بشيءٍ، يقول: لا أدري ما هذا". فقال: "ناظِروه!"»[٣].

وأمّا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكانت له مناظراتٌ مع الأشاعرة، وقد ذكر طريقتهم معه لـمّـا كـانَ بمصر، فقـال: «وهـم دائـمًا يستعفُون مـن المحاجَّة والمنـاظرةِ بلفظٍ أو خطّ، وقـد قيـل لهـم مرّاتٍ متعددةً: من أنكرَ شيئًا فليكتُب ما يُنكره بخطِّه، ويذكرُ حجَّتَه، ويُكتبُ جوابُه، ويُعـرَضُ الأمران على علماء المشرقِ والمغرِب، فأبلَسُوا وبُهِتوا، وطُلبَ منهم غيرَ مرةٍ المخاطبةُ في المحاضَرة، والمحاجَّة والمناظرة، فظهَر منهم من العِيِّ في الخطاب، والنكوصِ على الأعقاب، والعجزِ عن الجواب، ما قد اشتهَرَ واستفاضَ بين أهلِ المدائنِ والأعراب. ومن قُضاتِهم الفضلاء من كتب اعتراضًا على الفتيا الحموية[٤]، وضمّنه أنواعًا من الكذِب وأمورًا لا تتعلَّق بكلامِ المعترَض عليه، وقد كتبتُ جوابه في مجلّدات. ومنهم من كتب شيئًا ثمّ خبَّأهُ وطواهُ عن الأبصار، وخافَ من نشره ظهورَ العار، وخزيَ أهل الجهل والصَّغار، إذ مدارُ القوم على أحد أمرين: إما الكذبُ الصَّريح، وإما الاعتقادُ القبيح. فهم لن يخلُوا من كذبٍ كذَبهُ بعضُهم وافتراه، وظنٍّ باطلٍ خابَ من تقلَّدهُ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٢٤٦-٢٤٧). وينظر: ذكر محنة الإمام أحمد، لحنبل بن إسحاق (ص٥٢).

(٢) يعني أنّه لا يلزَمُه كلامهم واصطلاحاتُهم، وإنّما هو ملزمٌ باتباع الكتابِ والسنّة، ينظر: درء التعارض لابن تيمية (١/٢٣٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٢٤٩)، وينظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص٥٧-٥٨).

(٤) ينظر مقدّمة تحقيق: جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية لابن تيمية (ص٨-٩).

وتلقّاه. وهذه حالُ سائرِ المبطِلينَ مِن المشركينَ وأهلِ الكِتاب الكفّارِ والمنافقين»[١].

وأمّا قبلَ ذلكَ في الشام، فناظره الأشاعرة في سنة ٧٠٥هـ في العقيدةِ الواسطيَّة التي صنَّفها رَحِمَهُ ٱللَّهُ معتمدًا على نصوص الوحيين، فأظهر اللهُ على لسانِه الحقّ ونصَرَه[٢]، ويروي خبرَ تلك المناظرةِ الحافظُ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وفي يوم الاثنين ثامنَ رَجَب حضر القضاة والعلماء -وفيهم الشيخ تقيُّ الدين ابن تيمية- عند نائب السلطنة بالقصر، وقُرِئت عقيدةُ الشيخ تقيِّ الدين "الواسطيّةُ"، وحصلَ بحثٌ في أماكنَ مِنها، وأُخِّرت مواضعُ إلى المجلس الثاني، فاجتمعوا يوم الجمعة بعد الصلاة ثانيَ عشرَ الشهرِ المذكور، وحضرَ الشيخ صفيُّ الدِّين الهنديّ[٣]، وتكلَّم مع الشيخ تقيِّ الدين كلامًا كثيرًا، ولكنَّ ساقيَتَهُ لاطَمَت بحرًا، ثمّ اصطَلَحُوا على أن يكون الشيخُ كمالُ الدين بن الزَّمْلَكاني[٤] هو الذي يحاقِقُه من غيرِ مسامَحة، فتناظرا في ذلك، وشكرَ الناس من فضائل الشيخ كمال الدين بن الزملكاني وجَودة ذهنه وحُسن بحثه، حيث قاومَ ابنَ تيمية في البحث وتكلَّم معه، ثمّ انفصلَ الحالُ على قَبولِ العَقيدة، وعادَ الشيخ إلى منزله معظَّمًا مكرَّمًا»[٥].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «امتُحِن سنةَ خمسٍ وسبعمائةٍ بالسُّؤَال عَن مُعتقَدِه بأَمرِ السلطان، فجمع نائبُهُ القضاةَ والعُلَماء بالقَصر، وأحضِرَ الشَّيخَ وسَأله عن ذلك؟ فبعَثَ الشيخُ مَن أحضرَ من دارِه «العقيدةَ الواسطية»، فقرؤوها فِي ثَلاث مجالس، وحاقَقُوه، وبحَثُوا مَعَهُ، ووقَعَ

---

(١) التسعينية (١/١٨٥-١٨٦)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية أيضًا (١/٧).

(٢) ينظر تلخيص ما جرى في هذه المناظرة في: مجموع الفتاوى (٣/١٦٠-١٩٣)، والعقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢٦٢-٣٠٦).

(٣) هو محمد بن عبد الرحيم الأرموي، تقدّمت ترجمته.

(٤) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم كمال الدين بن الزَّمْلَكاني، أبو المعالي، الأنصاري الدمشقي الشافعي، العلّامة الفقيه. انتهَت إليهِ في زمانِه رئاسةُ المذهب الشافعيِّ تدريسًا وإفتاءً ومناظرةً، ووليَ المناصِب. كان ذكيًّا مجتهدًا، وله تصانيف. وُلد سنة ٦٦٧هـ، وتوفي ببَلبِيس سنة ٧٢٧هـ. ينظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي (٢/٢٤٤)، والطبقات الكبرى للسبكي (٩/١٩٠-٢٠٦)، والدرر الكامنة (٥/٣٢٨-٣٣٠).

(٥) البداية والنهاية (١٨/٥٣)، وينظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢٥٨-٢٥٩).

الاتِّفاقُ بَعدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هذِه عقيدةٌ سُنيَّةٌ سَلَفِيّة، فمِنهُم مَن قَالَ ذَلِكَ طَوعًا، وَمِنْهُم من قالهُ كَرهًا»(١).

ويتلخَّص ما وقع فيه المتكلِّمون مِن موافقة ما ذمّه الله تعالى من الجدال والمحاجّةِ بِالباطِل، فِيما يلي:

١. اعتمادهم في الجدل على الشُّبُهاتِ الباطلةِ والحُجَجِ الواهية، لا على البراهينِ الصَّحيحة.

٢. معارضَتُهم نصوصَ الوحيِ الإلهيِّ بالجَدل؛ لإبطال ما ظهرَ بها مِن الحقِّ.

٣. تكلُّفهم في الجدَل ولَجاجُهم فيه، بالحرصِ على دَفع مَدلولاتِ نُصوص الوحيِ بكلِّ طريق، حتّى تسلمَ لهم تقريراتُهم من أن تُبطِلَها النصوص.

٤. اعتمادُهم على هذا المسلكِ في تقريرِ باطِلِهم ونشرِه بين الناس والتغريرِ بهم، والاستظهارِ عليهم بصَنعةِ الجَدل.

٥. سُقُوط جَدَلِهم ودُحُوضُه أمامَ حُجَجِ أهلِ الحقِّ وأئمَّتِه الرَّاسِخِين فيه، المعتصِمين بالبراهِين الإلهيَّة والدَّلائلِ الربَّانية.

---

(١) الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٥١١)، وينظر: العقود الدرية (ص٢٥٠).

المبحث الثالث

الموافقةُ في لَبسِ الحقِّ بالباطِل

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى لَبْسَ الحقِّ بالبَاطِل.**
- □ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن لَبسِ الحقِّ بالبَاطِل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى لَبْسَ الحقِّ بالبَاطِل

من مقاصد الشريعة العظيمة الفرقانُ بين الحقِّ والباطل، بأن يكونَ كلٌّ منهُما منفصلًا عن الآخر مبايِنًا له متمايِزًا عنه، لا يختَلِطُ بِه ولا يشتبه، ولذلك جعل الله تعالى الحقَّ واضِحًا جليًّا، ووضعَ عليه معالمَ بيِّنة، وبراهينَ ساطِعَة، وجعلَ وحيَه بُرهانًا ونورًا مبينًا، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾[النساء: ١٧٤]، وميَّز سبحانه الحقَّ عن الباطل وفرَقه عنه، كما قال تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ ﴾[البقرة: ٢٥٦]، وسمَّى كتابَه الفرقان، فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[الفرقان: ١]، وأثبتَ الحقّ وأحقَّه، وأزال الباطل وأبطله، كما قال: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[الأنفال: ٨]، وكشَف الباطل وعرَّاه وأبانَه، فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾[الأنعام: ٥٥].

وأهلُ الباطل هم بالضدِّ من ذلك، فقد وصفهم الله تعالى في كتابه بأنّهم يلبِسون الحقّ بالباطل ويكتمون الحقّ، فقالَ تعالى مخاطبًا أهلَ الكِتاب: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، فنهاهم عن ذلك، وقال جلّ شأنُه منكرًا عليهم وقوعَ ذلك منهم: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١].

- **معنى لَبس الحقّ بالباطل:**

لبسُ الشيءِ بالشيء: هو خلطُه ومزجهُ به، قال ابن فارس[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللام والباء والسين

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، أبو الحسين الرازي المالكي، العلَّامةُ اللُّغَوي المحدِّث، نزيل همَذَان. كان رأسًا في الأدب، بصيرًا بفقه مالك، وكان من رؤوس أهل السنَّة المجرّدين على مذهب أهل الحديث. صنّف «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة». ولد بقزوين سنة ٣٢٩هـ، وتوفي بالرَّي سنة ٣٩٥هـ. ينظر: إنباه الرواة للقفطي (١/١٢٧-١٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٠٣-١٠٦)، والأعلام للزركلي (١/١٩٣).

أصلٌ صحيحٌ واحد، يدل على مخالطَةٍ ومُداخَلة. من ذلك لبِسْتُ الثوب ألبَسُه، وهو الأصل، ومنه تتفرَّعُ الفروع. واللَّبس: اختلاطُ الأمر؛ يقال لبَستُ عليه الأمرَ ألبِسُه بكسرِهَا... وفي الأمر لُبسَة، أي: ليس بواضح»[١].

وقال أبو منصور الأزهري[٢] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُقال: لَبَسْتُ الأمرَ على القوم ألبِسه لَبْسًا: إذا شَبَّهتُه عليهم وجعلتُه مُشكِلًا»[٣].

وعلى هذا المعنى جاءَ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: خَلَطنا عليهم ما يخلِطون وشبَّهنا عليهم؛ فلا يدرون: أملَكٌ هو أم آدميّ؟»[٤].

وبذلك فسَّرَ الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولَه تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾، فقال: «لا تخلِطوا، واللَّبس: هو الخَلط، يُقالُ منه: لَبَستُ عليهِم الأمر أَلبِسُه لَبْسًا: إذا خَلَطتُه عَليهِم»[٥].

وفسّر بعضُهم اللَّبسَ بالتغطِية والسَّتر، كما قال النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾، أي: لم تُغطُّون»[٦]، وقال الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأصل اللَّبْسِ: سَتر الشيء، ويُقال ذلك في المعاني، يقال: لَبَسْتُ عليه أمرَه»[٧].

وهذا التفسير ليس خلافًا لما سبق ممّا فسَّرَ به الأوَّلون اللَّبس بأنّه الخَلط، بل هو موضِّحٌ لمعنى

---

(١) مقاييس اللغة (٥/٢٣٠).

(٢) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، أبو منصور الأزهري الهرَوي الشافعي، العلَّامة اللُّغوي، كان رأسًا في اللُّغةِ والفقه، ثقةً ثبتًا ديِّنًا. صنّف «تهذيب اللغة»، و«التفسير»، و«الألفاظ الفقهيّة»، و«الأسماء الحسنى»، ولد سنة ٢٨٢هـ، وتوفي بهراة سنة ٣٧٠هـ. ينظر: إنباه الرواة (٤/١٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٣١٥-٣١٧).

(٣) تهذيب اللغة (١٢/٣٠٧).

(٤) معالم التنزيل (٢/٩).

(٥) جامع البيان (١/٦٠٥).

(٦) معاني القرآن (١/٤٢٠).

(٧) المفردات في غريب القرآن (ص٧٣٥).

الخلط الذي ذكروه، فهو خلطٌ على وجهٍ تُغطَّى به معالِمِ الحقّ، بحيث يصيرُ معمّىً عليه غَيرَ متميِّز؛ لِما التبسَ به من الباطل بحيث اشتَبهَ به(١).

واللَّبس يحصل في الصفات والمعاني، وإن كان في المعاني أغلب، كما بيَّنه الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «اللّبس: خَلطٌ يعرِض في الصِّفات والمعاني، بحيث يعسُر تمييز بعضِها عن بعضٍ»(٢)، وقال: «ويُطلق على اختلاط المعاني وهو الغالب»(٣).

ويُشتَقُّ من اللَّبس: التلبِيس، قال الجوهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤): «والتلبيسُ كالتدليسِ والتخليطِ، شُدِّد للمبالغة»(٥). وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التلبيس: إظهار الباطل في صورة الحق»(٦). وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولَبسُه به (أي الحقّ بالباطل): خَلطُه به حتى يلتَبِس أحدُهما بالآخر... ومنه التلبيس، وهو التدليس، وهو الغِشّ؛ لأنَّ المغشُوش من النُّحاس تَلبَسُه فِضَّةٌ تُخالِطُه وتُغَطِّيه، كذلك إذا لُبِسَ الحقُّ بالباطِل يكون قد أُظهرَ الباطِل في صُورَة الحَقّ، فالظاهرُ حقٌّ، والباطنُ باطل»(٧).

- **صور لَبس الحقّ بالباطل:**

إذا عُلمت حقيقةُ لَبس الحقِّ بالباطل فإنَّ الصوَر المندرجة تحت ذلك كثيرة، ولذا اختلفت

---

(١) يُنظر: تفسير السمعاني (١/٧٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (١/٧٤)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/١١٠).

(٢) التحرير والتنوير (٧/١٤٦).

(٣) المصدر السابق (١/٤٧٠).

(٤) هو: إسماعيل بن حمّاد الجوهري، أبو نصر الفارابي، إمامٌ في اللغة والأدب، وكانَ من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعِلمًا، ويضرب بجودةِ خطِّه المثل. صنّفَ كتاب «الصّحاح». توفي سنة ٣٩٣هـ. قيل إنَّه صنعَ جناحينِ وحاولَ الطيران بهما فسقط ومات. ينظر: إنباه الرواة (١/٢٢٩-٢٣٣)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (٢/٦٥٦-٦٦١)، وتاريخ الإسلام (٨/٧٢٥).

(٥) الصحاح (٣/٩٧٤).

(٦) تلبيس إبليس (١/٢٨١)، وانظر التعريفات للجرجاني (ص٥٨)، والتوقيف على مُهمّات التعاريف للمناوي (ص١٠٨).

(٧) درء التعارض لابن تيمية (١/٢٠٩-٢١٠).

عِباراتُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في تفسير لَبسِ الحقِّ بالباطل الذي جاء في التنزيل نهيُ أهل الكتاب عنه، وتعدُّد تلك التفاسير هو من اختلاف التنوُّع؛ لدخول جميعها في معنى خلط الحقّ بالباطل وتعميتِه به. فمن صُورِه:

١. **لَبسُ الإيمان بالكُفر**، وذلك بالخلط بين الإسلام وبين اليهوديّة والنصرانية، ونُسبَ هذا القول إلى أكثر المفسِّرين[١].

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه من السلف في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١]: «يقول: لم تلبِسُون اليهوديَّة والنصرانيّة بالإسلام، وقد علمتُم أن دينَ الله الذي لا يقبَلُ غيرَه الإسلامُ، ولا يجزي إلّا به»[٢].

ووجهُ كونِه من لبسِ الحقِّ بالباطِلِ أنَّه خَلطٌ بين الإيمان والكفر، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، أي: لم يخلطوا إيمانَهم بشِرك[٣].

وخلطُ الإيمانِ بالكفرِ الذي وقع فيه أهلُ الكتاب كان على أنواع، فمنها ما كان نِفاقًا، وذلك بكون الإيمانِ الظاهر مختلِطًا بالكفرِ الباطن، ومنها ما كانَ بالإقرار بصحّة نبوَّةِ محمدٍ ﷺ مع جحودِ عمومِ رسالته إليهم.

قال ابنُ جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قال لنا قائلٌ: وكيفَ كانوا يلبسون الحقَّ بالباطلِ وهم كفَّار؟ وأيُّ حقٍّ كانوا عليه مع كُفرهم بالله؟ قيل: إنَّه كان فيهم منافقون منهُم، يُظهرون التصديقَ

---

(١) ينظر: تفسير السمعاني (١/٧٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (١/٤٢).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٤٩٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/٩٨، رقم٤٥٥)، وعزاه السيوطي لعبد بن حميد. الدر المنثور (١/٣٤٠). وينظر: جامع البيان للطبري (٥/٤٩٣-٤٩٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٧٧، رقم٣٦٧٤).

(٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير: باب قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٥]، (قبل رقم٤٦٢٨)، ونفس الكتاب: باب ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، (رقم٤٦٢٩).

بمحمَّدٍ ﷺ ويستبطِنون الكفرَ به، وكان عُظْمهم[١] يقولون: محمدٌ نبيٌّ مبعوثٌ، إلّا أنَّه مبعوثٌ إلى غيرنا. فكان لَبسُ المنافقِ منهم الحقَّ بالباطل: إظهارَه الحقَّ بلسانه وإقرارَه بمحمَّدٍ ﷺ وبما جاء به جِهارًا، وخَلطَهُ ذلك الظاهرَ من الحقِّ بالباطل الذي يستَبطِنه. وكان لَبسُ المقرِّ منهم بأنَّه مبعوثٌ إلى غيرهم، الجاحدِ أنَّه مبعوثٌ إليهم: إقرارَه بأنَّه مبعوثٌ إلى غيرِهم، وهو الحقّ، وجحودَه أنَّه مبعوثٌ إليهم، وهو الباطل، وقد بعثَهُ اللهُ إلى الخَلق كافّة. فذلِك خَلطُهم الحقَّ بالباطِل ولبسُهم إياه به»[٢].

وقد ورَد ما يدلُّ على النوعِ الأوّل - وهو النِّفاق- في سببِ نزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، أنّ أهل الكتاب كانوا يُظهرون الإسلام، ويُبطنون النصرانية واليهوديّة[٣]؛ وذلك بقصد تشكيكِ المسلمين وتلبيسِ دينِهم عليهم، ويدلُّ عليه تتمة الآيات، وهو قوله تعالى بعدها: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾[آل عمران: ٧٢].

وروى الطبري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «قال عبد الله بن الصيف[٤]، وعدي بن زيد، والحارث بن عوف بعضهم لبعض: تعالوا نؤمن بما أنزل على محمدٍ وأصحابِه غُدوةً ونكفر به عَشِيَّة، حتى نلبِسَ عليهم دينَهم؛ لعلّهم يصنعون كما نصنع فيرجِعوا عن دينهم، فأنزل الله عز وجل فيهم: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾، إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ٧٣﴾ [آل عمران: ٧١ - ٧٣]»[٥].

---

(١) أي: مُعظَمهم. ينظر: القاموس المحيط (ص١١٣٩)، مادة (ع ظ م).

(٢) جامع البيان للطبري (١/٦٠٦)، وينظر: زاد المسير لابن الجوزي (١/٤٠٥)، والهداية الى بلوغ النهاية لمكي القيسي (١/٢٥١).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٥/٤٩٢-٤٩٣).

(٤) ويُقال: ابن ضَيف، وهو وعدي بن زيد من يهودِ بني قينقاع. وأمّا الحارث بن عَوف فمن يهود بني قريظة. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٥١٤، ٥١٥).

(٥) رواه الطبري في جامع البيان (٥/٤٩٣)، وينظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢/٦٧٧-٦٧٨، رقم٣٦٧٥) تفسير ابن =

ونوعٌ ثالثٌ لخلطِهِم الإيمانَ بالكُفر: قَبولُهم بعضَ الحقِّ وكتمانُهم بعضَه، إمَّا إضلالًا وتغريرًا بمن إذا رأى قبولهم لبعض الحقّ اتّبَعَهم في ردِّ ما ردُّوه، وإمَّا بسببِ موافقَةِ الحقِّ الذي قبِلوه لأهوائِهم، دون الحقّ الذي ردُّوه.

قال مقاتل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «إنّ اليهود أقرُّوا ببعض صفة محمد ﷺ وكتَموا بعضًا، ليُصَدَّقوا في ذلك، فقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ الذي تقِرُّون به ﴿ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: يعني بما تكتمونه، فالحقُّ: بيانُهم، والباطلُ: كتمانُهم»[(٢)].

ويبيِّنُ وجهَ كونِ ذلك لَبسًا للإيمان بالكُفر قولُ العلَّامةِ الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحقُّ الذي لَبسُوهُ بالباطلِ هو إيمانُهم ببعضٍ ما في التوراة، والباطلُ الذي لَبَسوا به الحقَّ هو كفرُهم ببعض ما في التوراة، وجحدُهم له، كصفاتِ رسول الله ﷺ وغيرِها ممّا كتَموه وجحدوه، وهذا يبيِّنه قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾الآية [البقرة: ٨٥]»[(٣)].

٢. **تمويه الحقِّ بالباطل**، وذلك بخلِطه به بحيث يلتبسُ أمرهما، فيُرى الحقُّ باطلًا، وبالباطلُ حقًّا، ولا يظهَران لمن لا فُرقانَ له.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ناهيًا لليهودِ عمّا كانوا يتعمَّدونه من تلبيسِ الحقِّ

=
المنذر (١/٢٤٩، رقم٥٨٩)، وسيرة ابن هشام (١/٥٥٣).

(١) هو: مقاتل بن سُليمان بن بشير الأزدي الخراساني، أبو الحسن البلخي، نزيل مرو، من كبارِ المفسِّرين، أجمعوا على ترك روايته. وقال ابن المبارك: ما أحسن تفسيرَه لو كانَ ثقةً! رُمي بالتشبيه. قال ابن تيمية: «قال الشافعي: من أرادَ التفسير فهو عِيالٌ على مقاتِل..."، ومقاتل بن سليمان، وإن لم يكن ممن يُحتجُّ به في الحديث، لكن لا ريبَ في عِلمِه بالتفسيرِ وغيرِه واطِّلاعه». توفِّي سنةَ ١٥٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٥/٢٠٧-٢١٩)، ومنهاج السنّة النبوية (٢/٦١٩)، وسير أعلام النبلاء (٧/٢٠١-٢٠٢)، وتهذيب التهذيب (١٠/٢٨٤)، وتقريب التهذيب (ص٥٤٥).

(٢) ذكره الثعلبي في الكشف والبيان (١/١٨٨)، والواحدي في التفسير الوسيط (١/١٢٨)، والبغوي في معالم التنزيل (١/٤٢).

(٣) أضواء البيان للشنقيطي (١/٣٥).

بالباطل وتمويهِه به، وكتمانِهم الحقَّ وإظهارِهم الباطل: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، فنهاهم عن الشيئين معًا، وأَمَرَهُم بإظهارِ الحقِّ والتصريح به؛ ولهذا قال الضحّاك، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: "﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: لا تخلِطُوا الحقَّ بالباطِل، والصِّدقَ بالكَذِب"[(١)]»[(٢)].

ومن صورِ تمويهِ أهل الباطل لباطلهم وخلطِهم الصِّدقَ بالكَذِبِ ما جاء في سببِ نُزولِ قولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٠٤].

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أنَّ المسلِمينَ كانُوا يقولون راعِنَا يا رسولَ الله، من المراعاة، أي: أرعِنَا سمعَك، أي فرِّغ سمعَك لكلامِنا، يقال: أرعَى إلى الشيءِ ورَعاه ورَاعَاه، أي أصغَى إليه واستمعَه، وكانت هذِه اللفظةُ سبًّا[(٣)] قبيحًا بِلُغةِ اليهود... وقيل: هي من الرُّعونة، إذا أرادُوا أن يُحَمِّقوا إنسانًا، قالوا له: راعِنا، بمعنى: يا أحمق! فلمَّا سمِعَ اليهودُ هذه اللفظةَ من المسلِمين، قالُوا فيما بينَهم: كنَّا نسُبُّ محمّدًا سِرًّا، فأعلِنوا به الآن، فكانوا يأتونَه ويقولون: راعنا يا محمد! ويضحكون فيما بينهم»[(٤)].

وقال العلّامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان المسلمون يقولون حين خطابِهم للرَّسولِ عند تعلُّمهم أمرَ الدين: ﴿رَٰعِنَا ﴾ أي: راعِ أحوالَنا، فيقصِدون بها معنىً صحيحًا، وكان اليهود يريدون بها معنىً فاسدًا، فانتهزُوا الفُرصة، فصاروا يُخاطِبون الرسولَ بذلك، ويقصِدون المعنى الفاسِد، فنهى

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (١/٦٠٦).
(٢) تفسير القرآن العظيم (١/٣٧٩).
(٣) أثبتها المحقّق: (شيئًا)، وأشار إلى أنّها كما أثبتُّه أعلاه في بعض الأصول الخطية، وهي هكذا في «الكشف والبيان» للثعلبي (١/٢٥١)، الذي اعتمد عليه البغوي في كتابه، وهي كذلك أيضًا عند الواحدي الذي اعتمد على الثعلبي، كما في تفسيرَيه «الوسيط» (١/١٨٦)، و«الوجيز» (١/١٢٣).
(٤) معالم التنزيل (١/٨٨).

اللهُ المؤمنينَ عن هذه الكلِمة؛ سدًّا لهذا الباب، ففيهِ النهيُ عن الجائزِ إذا كان وسيلةً إلى محرَّم، وفيه الأدبُ واستعمالُ الألفاظ التي لا تحتمِل إلّا الحسَن، وعدمُ الفحش، وتركُ الألفاظِ القبيحةِ أو التي فيها نوعُ تشويشٍ أو احتمال لأمرٍ غيرِ لائق، فأمرَهم بلفظةٍ لا تحتمِلُ إلَّا الـحَسن، فقال: ﴿وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾، فإنَّها كافيةٌ يحصُل بها المقصودُ من غير محذور»[1].

فاليهود استعملوا لفظةً محتملةً حقًّا وباطلًا، فحرَّفوا معناها في باطنِ قصدهم إلى المعنى الباطل، فلبَسُوا الحقَّ بالباطل، ومُرادهم بذلك الطعنُ في الدينِ وفي النبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا وَٱسۡمَعۡ وَٱنظُرۡنَا لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَقۡوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٤٦].

قال أبو المظفر السَّمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَرَٰعِنَا﴾: كانُوا يقولُون ذلك، ويريدونَ به النسبة إلى الرُّعونة، فذلك معنى قوله: ﴿لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِ﴾؛ لأن قولَهم: راعِنا، من المراعاة، فلما حرَّفوه إلى الرُّعونة، فذلك معنى قوله: ﴿لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ﴾»[2].

٣. **تحريف الكلم،** ووجه كونه من لَبس للحق بالباطل أنَّه يتضمَّنُ خلطَ الكتاب المنزَّل بالكلامِ المحرَّف.

جاء عن ابن زَيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال في قوله: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾: «الحقُّ: التوراةُ الذي أنزلَ اللهُ على موسى، والباطلُ: الذي كتبُوه بأيديهم»[3]. وفي رواية: «التوراةَ الّتي أنزل الله على موسى، بالباطلِ الّذي غيّرتموه وحرّفتموه وضيّعتموه وكتبتموه بأيديكم»[4].

وقال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: لا تخلِطُوا الحقَّ الذي أنزلتُ عليكُم من صِفةِ محمَّدٍ ﷺ،

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٨٢).

(٢) تفسير السمعاني (١/ ٤٣٣).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (١/ ٦٠٧)، وانظر: نفس المصدر (٥/ ٤٩٤).

(٤) ذكره الثعلبي في الكشف والبيان (٣/ ٩٠).

بالباطِل الذي تكتبونَه بأيديكم من تغييرِ صفته وتبديل نعتِه»(١).

ويُلاحَظُ أن جميعَ الصُّوَرِ السابقِ ذكرُها لِلَبسِ الحقِّ بالباطِل تتضمَّنُ الإضلالَ وتشكيكَ الناسِ في الدين، وتعميةَ الحقِّ بالباطل، وإظهارَ الباطل بصورةٍ حسنةٍ تقبلُها النفوس وتستسيغُها؛ وذلك لأنَّ الباطل ضعيفٌ داحِضٌ مَرفوض، والحقَّ قويٌّ ظاهِرٌ مقبول، فإذا اختلَطا معًا، قَوِيَ الباطِل واستمدَّ من الحقِّ قُوَّتَه وظُهورَه وقبولَ الخلقِ له، وضعُفَ الحقُّ وتأثَّر بها في الباطل من السُّقُوط والردِّ، فشكَّ الناسُ فيه وارتفعَت ثِقَتُهم به، ولذا كانَ لَبسُ الحقِّ بالباطلِ هُوَ مَبدَأَ التَّضليلِ والإلحاد عَن الحقّ، ومِن جِهتِه دخلت أكثرُ أنواعِ الضلال في الدين(٢).

والواقِعُ أنّه ليس من باطلٍ تنتحلُه طائفةٌ قديمًا وحديثًا إلّا وهو مشوبٌ بالحقِّ مختلِطٌ به؛ «فإنَّ الباطلَ المحضَ الذي يظهَرُ بطلانُه لكلِّ أحدٍ لا يكونُ قولًا ومذهبًا لطائفةٍ تذبُّ عنه، وإنَّما يكونُ باطِلًا مشوبًا بحقٍّ»(٣).

وهذه هي حقيقةُ الشُّبُهات، فإنّ الشُّبهة هي التي يشتبهُ فيها الباطل بالحقّ، قال الأخفش الأصغر(٤): «إنـمّا سمِّيَت الشُّبهة شُبهةً لأنّها تُشبِهُ الحقَّ والباطل، ليست بحقٍّ واضِحٍ ولا باطِلٍ لا شكَّ فيه، هي بينَ ذلك»(٥). وقيل: «الشُّبْهةُ: مشابهةُ الحقِّ للباطلِ والباطلِ للحقِّ من وجهٍ إذا حُقِّقَ النظرُ فيه ذَهب»(٦).

ولذلك فإنّ الصور الجُزئيّة المندرجةَ تحت لَبس الحقِّ بالباطل كثيرةٌ ومتنوِّعة، وسيأتي في

---

(١) الوجيز للواحدي (١/١٠٢)، وانظر: تفسير الجلالين (ص٥٩).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٤٧١، ٣/٢٧٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/١٧٠).

(٤) هو: علي بن سليمان بن الفضل البغدادي، أبو الحسن الأخفش، العلّامة النحوي. كانَ حافِظًا للأخبار، له كتاب «الأنواء»، و«التثنية والجمع». توفِّي سنة ٣١٥هـ. ينظر: فهرست النديم (ص٩١)، وتاريخ بغداد (١٣/٣٨٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/٥١٩)، ومعجم الأدباء (٤/١٧٧٠-١٧٧٤).

(٥) كتاب الاختيارين (ص٧٣٠-٧٣١).

(٦) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٢٠١)، وينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (١٠١-١٠٢).

المباحث القادمة تفصيلُ بعضها بإذن الله.

وأهل الإيمانِ بالله والاعتصامِ به لا ينخَدعونَ بما يصنعه المضلُّون من لَبسِ الحقِّ بالباطل، وسبيلُهم في ذلك أمران:

الأوَّل: الاعتصامُ بتَقوى اللهِ تعالى، بطاعةِ أمره واجتنابِ نهيه، فإنَّ الله تعالى وعدَ أهل التقوى بأن يجعلَ لهم ما يميِّزون به بينَ ما اختلَط من الحقِّ والباطل، فقال جلّ وعلا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩]، قال ابنُ زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَفرُق في قلوبِكُم بينَ الحقِّ والباطل حتَّى تعرفُوه»[(١)]، وقال ابن إسحاق[(٢)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: فَصلًا بين الحقِّ والباطِل، يُظهِر به حقَّكم ويُطفئُ به باطلَ من خالفكم»[(٣)].

وهذا كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ ﴾ [الحديد: ٢٨]، قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني: عِلمًا وهُدىً تفرِّقُونَ به بينَ الحقِّ والباطل»[(٤)].

وكقولِه سبحانه: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قال القرطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعدٌ من الله تعالى بأن من اتقَاه عَلَّمَه، أي يجعَلُ في قلبِه نورًا يفهَمُ بِه ما يُلقَى إليه»[(٥)].

والثاني: الاعتصامُ بوحيِ الله تعالى والتمسُّكُ به، فإنّ كتابَ الله تعالى هو الفُرقانُ الذي أنزلَه

---

(١) الهداية الى بلوغ النهاية لمكي القيسي (٢٧٩٧/٤)، وينظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣٤٦/٣)، وهو في جامع البيان للطبري (١٣١/١١)، لكن سقطَ إسناده فلم يُعرف قائله.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن يسار. تقدّمت ترجمته.

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (١٣١/١١)، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٦٨٦/٥، رقم٨٩٩٠)، من طريق ابن إسحاق، ثنا محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة بن الزبير قوله.

(٤) أضواء البيان (٥٢/٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (٤٦٤/٤)، وينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥١٢/٢).

على محمدٍ ﷺ، كما قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقد وعدَ الله تعالى من اتبعَ الهدى الذي جاءه من عندِه بالسلامة من الضَّلال، فقالَ تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، وإذا سَلِمَ المرء من الضَّلال، فإنّ ذلكَ يتضَمَّن حصول العافيةِ له من خطرِ اشتباهِ الحقِّ بالباطل، وسَرَيانِ الباطِل إليه من حيثُ يظنُّه حقًّا.

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن لَبسِ الحقِّ بالبَاطِل، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

من أكثر الأساليب التي سلكها المتكلِّمون في نشرِ المذهب الكلامي وعقائده الباطلة لَبسُ الحقِّ بالباطل، وهذا شأن جميع البدع، لأنّها تشتَمِلُ على الحقِّ والباطل[1].

وقد لبَس أهل الكلام الحقَّ بالباطل في صورٍ مختلفة، تظهر بما يلي:

١. **قبول بعض الوحي وردُّ بعضه:**

تقدَّمَ بيانُ وقوع أهل الكلام في هذا المسلك من جهة منهجِهم في التلقِّي[2]، والمرادُ هنا أنَّ هذا المنهج كان أيضًا من مناهجهم في نشر الباطل؛ فإنَّ إقرارَ أهلِ الكلامِ ببعضِ الوحي وجحدَهم لبعضِه كانَ سببًا في انخداعِ الناسِ بهم واغترارِهم بأمرهم، فقَبول الجهميَّة -مثلًا- لأدلّةِ نفي مماثلةِ الله لخلقه، هُو من الحقِّ الذي خلطوه بردِّهم وكتمانِهم لأدلّةِ إثباتِ الصفات، وقَبولُهم لأدلَّةِ إثباتِ القدر هو كذلكَ من الحقِّ الذي لَبسُوه بردِّهم لأَدلَّةِ إثباتِ مشيئةِ العَبدِ وإرادته، فالتبسَ حقُّهم بباطلهم، وتغطّى الباطلُ والكُفرُ الذي لديهم بالحقِّ والإيمان الذي أظهرُوه، فكانَ هذا سَببًا في تمرِير باطِلهم على كثيرٍ ممن قلَّ علمُه وغابَ نورُ الهدايةِ عن بصره.

ومِثلُ ذلك يُقال في المعتزلةِ والأشاعرة، مع كونِهم من أهل الإسلام، وقُربِهم إلى الحقِّ أكثرَ من الجهميّة.

٢. **تحريف الكلم:**

سبقَ بيانُ تحريفِ المتكلِّمين للكلِم[3]، وهو من أساليبِهم الفعّالةِ في نشرِ باطِلهم وتأييدِه.

---

(١) ينظر: الاستقامة لابن تيمية (٢/١٧٨)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٢٦)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/٧٩٢).

(٢) ينظر ما سبق (ص٢٨٨).

(٣) ينظر ما سبق (ص٤٤٩).

والمرادُ هنا أن تحريفَهم اللفظيَّ والمعنويَّ هُو من لَبسِ الحقِّ بالباطل الذي جاء ذمُّه والنهي عنه في كتاب الله تعالى.

فاستدلالُ المعطِّلة على تعطيلهم مثلًا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، هو من لَبسِ الحقِّ بالباطل، لأن لفظَ الآية حقٌّ، وكونَها دليلًا وحجّةً في نفسِها حقٌّ، ولكنَّ ما حرَّفوا إليه معنَاها من الدَّلالةِ على نفيِ الصِّفات باطلٌ، فجعلُها دليلًا على ذلك هو من لَبس الحقِّ بالباطل بتحريف الكلِم عن مواضِعه.

وتحريفُهم لمعنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، بأنّه: استولى، هوَ من لَبسِ الحقِّ بالباطل؛ إذ إنّهم بتغيير معنى الآيةِ لَبسوا ردَّهم لحقيقةِ المرادِ منها بقَبولهم لَفظَها الظاهِر، فلا يشعُرُ بهم من لم يُدرِك أنَّ تفسيرَهم هذا محضُ تحريف.

٣. **تمويه الحقّ بالباطل:**

هذا المسلك كانَ ظاهرًا جِدًّا لدى أهلِ الكلام؛ وذلك أنَّ مِن أقوى طُرُقِهم في الاحتجَاجِ لباطِلهم وإضلالِ الناس بهِ استعمالَ الألفاظِ المحتمِلةِ للحقِّ والباطل، أو المشتمِلةِ على حقٍّ وباطلٍ، مع كونِها ليس لها أصلٌ في الكتاب والسنّة، ولا استعملها أئمةُ الإسلام، فيورِدونها على الناس، ولا يفهم أكثرُهم المقصودَ بها، فيقعُون بين أمرين: إمَّا أن يقبلوها وإمَّا أن يردُّوها، فمَن قبلها دخَل عليه ما فيها من الباطل، ووقع في فخِّ البدعِ الكلاميَّة، فألزموه أن يقول بقولهم، وإن ردَّها فقد يلزمُهُ تركُ ما فيها من الحقّ، فيقعُ أيضًا في الباطل، وإن امتنع عن قبولها أو ردِّها نسبوه إلى العجزِ والانقطاع في الجِدال، وهذا من تلبيسهم وتدليسهم، بل هو أصل ضلالهم وإضلالهم[(١)].

ولقد لخَّصَ منهجَهم هذا الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدّمة ردِّه على الجهمية بقوله: «يتكلَّمون بالمتشابِهِ من الكلام، ويخدَعون جُهَّالَ الناسِ بما يشبِّهون عليهم، فنعوذُ باللهِ من فِتنةِ المُضِلِّين»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ شارحًا وموضِّحًا: «هذا الكلامُ المتشابِهُ الذي يخدَعون به

---

(١) ينظر: جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس (٣/٢٠٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٣، ٢٢٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص١٧٢-١٧٤).

جُهَّالَ الناس، هو الذي يتضمَّنُ الألفاظَ المتشابِهَةَ المجمَلة التي يُعارِضون بها نصوصَ الكتابِ والسُّنة، وتلك الألفاظ تكون موجودةً مستعمَلةً في الكتابِ والسُّنَّةِ وكلامِ الناس، لكن بمعانٍ أُخَرَ غيرِ المعاني التي قصَدوها هُم بها، فيقصِدون هُم بها معانيَ أُخَر، فيحصُل الاشتباهُ والإجمال»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقوله: "يتكلَّمون بالمتشابِهِ من الكلام" هو الذي له وجهانِ يخدعون به جهَّال الناس، كما يُنَفِّقُ أهلُ الزَّغَلِ النقدَ المغشوشَ الذي له وَجهانِ، يخدعُون به مَن لم يعرِفهُ مِن الناس، فلا إله إلّا الله! كَم قد ضلَّ بذلك طوائفُ من بني آدم لا يُحصِيهِم إلّا الله!»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأصلُ ضلالِ بني آدمَ من الألفاظِ المجمَلة والمعانِي المشتبِهة، ولا سيَّما إذا صادفَت أذهانًا مخبَّطة، فكيفَ إذا انضافَ إلى ذلكَ هوىً وتعصبٌ، فسَل مثبِّتَ القُلوبِ أن يثبِّت قلبكَ على دينِه وأن لا يوقِعَك في هذه الظلمات»[(٣)].

ومن تلك الألفاظِ التي يستعملونها: لفظ التحيُّز، والجسم، والجهة، والتركيب، والافتقار[(٤)]، والبعض، والغَير[(٥)]، والجوهر، والعَرض، والحدوث،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٢).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٩).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٩٢٧).

(٤) مرادُ المتكلِّمين بالافتقار ملازمَةُ الشيء لغيرِه، فلا يوجد أحدهما إلّا مع الآخر، وهو عند الفلاسفة: افتقار الشيءِ إلى محلِّه وعلَّته القابلة، ويُراد به افتقار المعلول إلى علّته الفاعلة. ونفاةُ الصِّفات يستعملون في نفيها هذا اللّفظ، فيدّعون أنّ الله لو كان عالمًا -مثلًا- لكان مركّبًا من ذاتٍ وعلم، والمركّب يفتقر إلى أجزائه، وهذا ممتنع، فليس له علم. والجوابُ أنّ افتقار المركّب إلى أجزائه هو صحيحٌ بالمعنى الأوّل، وليس ثمّ دليلٌ على امتناعِ هذا، وإنّما الممتنع على الله افتقارُ المعلول إلى علّته. ينظر: درء التعارض (١/ ٢٨٢، ٦/ ٢٩٧)، ومنهاج السنّة (٢/ ١٦٦، ٥٤٣)، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٠٠).

(٥) الغيران في اصطلاح الأشاعرة والماتريدية: كلُّ موجودين يجوزُ مفارقةُ أحدِهما الآخرَ في العدَم أو الوجودِ أو الزمانِ أو المكان. وفي اصطلاح المعتزلة: كلُّ شيئين يجوز العِلمُ بأحدِهما مع الجهل بالآخر. والمعتزلة يستعملون هذا المصطلح في نفي الصِّفات، فيقولون مثلًا: إنّ الصفاتِ غير الذات، وكلُّ ما سوى الله مخلوق حادث، فليس لله صفةٌ قديمة تقومُ به، وهذا من تلبيسهم؛ فإنّ الغيرَ يحتمل المعنيَين السابقين، فمقدِّمتهم الأولى صادقةٌ على
=

والقِدَم[١]، وغيرها[٢].

وبيانُ ذلكَ أنَّ «هذه الألفاظَ يُدخلون في مُسَمَّاها الذي ينفونَه أمورًا ممّا وصفَ اللهُ به نفسَه، ووصفَه به رسولُه، فيُدخِلون فيها نفيَ علمِه وقدرتِه وكلامِه، ويقولون: إنّ القرآنَ مخلوقٌ، لم يتكلَّم الله بِهِ، وينفونَ بها رؤيتَه؛ لأنَّ رؤيتَه -على اصطِلاحِهم- لا تكونُ إلّا لمتحيِّزٍ في جِهةٍ وهو جِسمٌ، ثمّ يقولون: والله منزَّهٌ عن ذلك، فلا تجوزُ رؤيتُه. وكذلك يقولون: إنّ المتكلِّم لا يكون إلّا جِسمًا متحيّزًا، واللهُ ليسَ بجسمٍ متحيِّزٍ؛ فلا يكونُ مُتكلِّمًا، ويقولون: لو كان فوقَ العرشِ لكانَ جِسمًا متحيّزًا، واللهُ ليس بجِسمٍ متحيِّز، فلا يكون متكلِّمًا فوقَ العرش، وأمثال ذلك»[٣].

وباستعمال المتكلِّمين لهذه الألفاظ في الكلام عن المطالب الإلهيّة عدَلوا عن الألفاظ الشَّرعية التي جاءَ بها الكتاب والسنّة، والذي دعاهم إلى ذلك أمران:

١. أنّ ألفاظَ النصوص الشرعية لها من الحُرمة والتعظيم ما يمنعهم من معارضَتِها صراحةً، فلا يسَعهم أن يصرِّحوا مثلًا بأنّ الله ليسَ مستويًا على العرش، ولا أنّ الله ليسَ موصوفًا بالعلوّ، فلذلكَ يلجؤون إلى القول بأنّ الله ليس مختصًّا بحيِّزٍ وجهةٍ، وهو لفظٌ يحتملُ حقًّا وباطلًا، وهم

= تعريفهم، ومقدِّمتهم الثانية صادقةٌ على التعريفِ الأوّل، لا على تعريفهم. ينظر: الدرّة لابن حزم (ص٣٦٠)، والشامل للجويني (ص١٦٠-١٦٤)، وتبصرة الأدلة للنسَفي (٤١٨/١)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (١٦٦/٢، ٥٤٢)، وكشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١٢٥٨/٢).

(١) القديمُ في اصطلاح المتكلِّمين: هو الذي لا يقف وجودُه عندَ حدٍّ يكون قبلَه العَدَم. وقيل: هو المتقدِّم في الوجودِ بشَرطِ المبالغةِ في التقدُّم. والمعتزلة يستعملون هذا اللَّفظ في نفي الصِّفات، فيقولون: لو كانت قديمةً لكانَ القديمُ أكثرَ من واحد. والحقّ: أنّ لفظ «القديم» فيه إجمال؛ فإذا أُريدَ بالقديم القائمَ بنفسه، أو الفاعلَ القديم، أو الربَّ القديم، فالصِّفةُ ليسَت قديمةً بهذا الاعتبار، بل هي صِفةُ القديم. وإذا أُريدَ ما لا ابتداءَ له، ولم يسبِقهُ عدَمٌ مطلقًا فالصفةُ قديمةٌ، ولا دليلَ يمنَع من تعدُّد القدماء بهذا الاعتبار. ينظر: الشامل للجويني (ص١٠٨)، والتّبصرة للنسَفي (١٩٥/١)، والمواقِف للإيجيّ (ص٤٢)، والتعريفات للجُرجانيّ (ص١٤٢)، والكليّات للكفوي (ص٧٢٧)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (١٣٠/٢-١٣١).

(٢) يُنظَر في بيانِ إجمالِها وما تحتملُه من مَعانٍ: منهاج السنّة (١٦٥/٢-١٦٦، ٥٤١/٢- ٥٤٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٨٠/١-٢٨٥، ١٨٣/٤-١٨٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢٢٨/١).

يعنونَ به الجانبَ الباطل منه(١).

٢. أنّ الكثيرَ من الناسِ لا يعرِفُ مرادَ المتكلِّمين بتلكَ الألفاظ؛ لأنَّ معانيَها هو مِن اصطلاحهم وعُرفِهم الخاصّ، فيظنُّ السامعُ أنّهم يريدون بتلكَ الألفاظ معناها اللُّغَويَّ الذي جاءت به النصوص الشرعية، فيسارعُ إلى الإثبات أو النفي موافِقًا للَفظِ الشَّرع، ولا يَدري أنَّه في المعنى وافقَ بِدعَتَهم. ومثالُ ذلك أنَّ مِن معنى «الواحِد» في اصطلاحِ المعتزِلة أنَّه الذي لا صِفةَ له، ولا يُعلم منه شيءٌ دون شيءٍ، ولا يُرى، وهذا بخلافِ ما جاءَ به الشرع من أنَّ معنَى توحيدِ اللهِ يُرادُ به توحيدُه في ألوهيَّته وربوبيَّته وأسمائِه وصفاته التي تقتضي تفرُّده بالكمال، فإذا طالبَ المعتزلةُ الناسَ باعتقادِ الله واحِدًا لم يكُن هذا مرادَهم، وإنّما يريدون نقيضَ ذلك من نفيِ الصِّفات، فمن وافقَهم على هذا التوحيد، ألزموه بما يعتقدونه من الباطل، ومن خالفهم فيه شنَّعوا عليه بأنّه خالف النصوص الدالّة على أنّ الله واحد(٢).

ولذلك كان الحلُّ الأمثَلُ لمن يُخاطِبُهم أن لا يوافِقَهم على إطلاقِ تلكَ الألفاظ نفيًا أو إثباتًا، لكن يستفصِلُ عن مرادِهم بتلكَ الألفاظ، فيقبلُ المعنى الموافقَ للنُّصوص الشرعيَّة، ويردُّ المعنى المخالفَ لها.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مسلكهم: «يأتون بلفظٍ مجمَلٍ متشابِهٍ يصلح لنفي هذا المعنى الباطل ولنفي ما هو حقّ، فيطلقونه فيخدعون بذلك جُهّال الناس، فإذا وقع الاستفصال والاستفسار؛ انكشفت الأسرار، وتبيَّنَ الليلُ من النهار، وتميَّز أهل الإيمان واليقين، من أهلِ النِّفاقِ المدلِّسين، الذينَ لبَسُوا الحقَّ بالباطِل، وكتَموا الحقَّ وهم يعلَمون»(٣).

ويتلخَّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقةِ ما ذمّه الله في كتابه من لَبسِ الحقِّ بالباطل فيما يلي:

١. أنّهم لَبَسُوا الحقَّ بالباطِل بقَبولِهم بعضَ الوحيِ وردِّهم بعضَه، واتّخذُوا ذلكَ وَسيلةً للتأثيرِ على الجَهلةِ وإيقاعهم في انحرافاتِهم وضلالاتِهم.

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/٣٠٤-٣٠٥).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٣-٢٢٤).

(٣) التسعينية (١/١٣٩).

٢. أنّهم لَبسوا الحقَّ بالباطل بتحريفِهم الكلمَ عن مواضعه، فإنّهم لبسوا الحقَّ الذي هو قبولُهم لألفاظِ النُّصوص واحتجاجُهم بالوحيِ الذي جعله الله حجّةً وبرهانًا، بالباطِل الذي هُو ردُّهم لمعناها الحقّ لئلّا يُستدلَّ بها عليهم، أو تبديلُهم لمعنَاها إلى معنىً باطلٍ يسعُهم الاحتجاجُ به على مذهبهم، فكانَ ذلكَ سببًا في ترويجِ باطلهم.

٣. أنّهم لَبسوا الحقَّ بالباطل باستعمالِهم ألفاظًا محتمِلةً للحقِّ والباطل، مع كونِ مُرادِهم في الباطِنِ المعنى الباطل، لكنَّهم يموِّهون على الناسِ بالمعنى الحقِّ الذي تحتمله، فلا يفطَنُ لهم من لم يعرِف مرادهم.

المبحث الرابع

الموافقةُ في سَترِ المعتَقَد البَاطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإِظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى سَترَ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن سَترِ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ الله تعالى سَترَ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ

جُبلت الفِطَر السليمة على قَبول الحقّ ومحبّته، ورَفضِ الباطل وكَراهِيته[1]، ولذلك حَرِصَ أهلُ الباطل على ألّا يظهَر باطِلهُم على حقيقته ووَجهِه، لئلّا ينفِر الناسُ منهُ ويردّوه؛ فاجتهَدوا في إظهاره بصورةٍ حسنة، وذلك بأحد مسلكَين:

١- إمّا بتسميتِه بالأسماءِ المقبولة التي يُسمّى بها الحقُّ ويعرفُه النّاسُ بها.

٢- وإمّا بإظهارِ موافقتِهم لأهل الحقّ إخفاءً لحقيقةِ الباطل الذي لديهم.

وهذان المسلكان هُما من أنواعِ لَبسِ الحقِّ بالباطِل الذي سَبَق بيانُه، وهما في الحقيقة مِن أضرُبِ الاحتيالِ والنِّفاق؛ لأنّ فيهما مخادَعةً لأهلِ الإيمان وتلبيسًا وتدليسًا عليهم، بكتمانِ الحقيقةِ الباطلةِ المخالفةِ لوَحيِ الله، وإظهارِ موافقة الحقّ وما جاء به الوحي، وتلك حقيقةُ النِّفاق.

وفيما يلي بيان هذين المسلكَين وذمِّ الله تعالى لهما:

أولاً: سَترُ المعتقد الباطل بتسميته باسم الحقّ:

هذا المسلك ذَكَر الله تعالى أنَّه من مسالك شياطين الإنس والجنّ الذين هم أعداءُ الأنبياء، يلقيه بعضُهم إلى بعضٍ؛ تضليلًا للناس وتغريرًا بهم، كما بيَّنه سبحانه بقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٣]، فقوله تعالى: ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾، معناه -كما قال مجاهدٌ وعكرمة-: «تزيينُ الباطل بالألسنة»[2]، أي أنَّه تحسينُ الباطل وتنميقُه بالقول الكاذب[1]، والزُّخرفُ في اللغة هو

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٨/٤٥٨).

(٢) روى الأثرين الطبري في جامع البيان (٩/٥٠١، ٥٠٢).

التزيين، ومنه قيل للذهب زُخرُف[٢].

فزخرفةُ الكلام الباطل تُلبِسُه لَبوس الحقّ، وتغيِّبُ حقيقةَ بُطلانه، فيراهُ الجهلةُ مُزَوَّقًا مُوَشّىً بالحقِّ، فيستحسِنُونَه ويقبلونه، كما قال الشاعر:

في زُخـرفِ القَـوْلِ تـرجيحٌ لقائِلـهِ ... والحـقُّ قـد يعتريــهِ بعـضُ تغييـرِ

تقـولُ: هـذا مُجـاجُ النَّحـلِ تمدَحُـهُ ... وإن تعِـبْ قلـتَ: ذا قَـيْءُ الزَّنـابيرِ

مدحًا وذمًّا وما جاوزتَ وصفَهُما ... سِحرُ البيانِ يُري الظلماءَ كالنورِ[٣]

وقوله تعالى: ﴿غُرُورًا﴾، معناه: أنَّهم يَغُرُّون به المضلَّلينَ ويوهِمونهم أنّهم على شيءٍ، فيفتنونهم عن دينهم[٤]، قال ابن عاشور: «الغُرور: إظهارُ الشيء المكروهِ في صورة المحبوب الحَسن»[٥]. وجاء في «لسان العرب»: «غَرَّهُ يغُرُّه غَرًّا وغُرورًا وغِرّةً... خدَعَه وأَطمعَه بالباطل»[٦].

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى الآيات: «فذكرَ سبحانه أنَّهم يستعينُونَ على مخالفةِ أمر الأنبياء بما يُزخرفه بعضُهم لبعضٍ من القولِ، فيغتَرُّ به الأغمارُ وضُعَفاءُ العُقول، فذكرَ السبَبَ الفَاعل والقَابِل، ثمّ ذكرَ سبحانَه انفعالَ هذِه النفوسِ الجاهلَةِ بهِ، بصَغْوِها ومَيلِها إليهِ ورِضَاها به؛ لِما كُسِيَ مِن الزُّخرُفِ الذي يغُرُّ السامعَ، فلمّا أصغَت إليهِ ورَضِيتهُ اقترَفَت ما تدعُو إليه من الباطِل قولًا وعَملًا. فتأمَّل هذِه الآياتِ وما تحتَها من هذا المعنَى العظيمِ القَدر، الذي فيه بيانُ أُصول الباطِل، والتنبيهُ على مواقِعِ الحذَر مِنها وعدمِ الاغترارِ بها. وإذا تأمّلتَ مقالاتِ أهلِ الباطِلِ رأيتَهم قَد كسَوهَا مِن العِباراتِ، وتخيَّرُوا لها من الألفاظِ الرَّائقَةِ ما يُسرِعُ إلى قَبولِه كُلُّ مَن لَيسَ له بصيرةٌ

=

(١) ينظر: التفسير الوسيط للواحدي (٢/٣١٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن للنحاس (٢/٤٧٧)، وغريب القرآن لابن قتيبة (ص١٥٨)، والمفردات للراغب الأصبهاني (ص٣٧٩)، ولسان العرب (٩/١٣٢)، مادة (ز خ ر ف).

(٣) ديوان ابن الرومي (٢/١٦٩).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٩/٥٠٣)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٣/٤٤٤).

(٥) التحرير والتنوير (١٥/١٥٥).

(٦) لسان العرب (٥/١١)، مادة (غ ر ر).

نافذةٌ، وأكثرُ الخلقِ كذلكَ»[١].

ويمثِّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالَ هؤلاءِ المضلِّين بحالِ «مَن يعرِضُ سِلعةً مُموَّهةً مغشوشةً علَى مَن لا بصيرةَ لهُ بباطِنِها وحقيقتِها، فيُحَسِّنُها في عينِه، ويُحبِّبُها إلى نفسِه»[٢].

ويصدِّقُ خبرَ الله تعالى عن طريقةِ الشياطين في استعمالِ هذا المسلك، ما أخبرَ به سبحانه في مواضع عن أساليبِ إبليسَ اللعينَ وأتباعِه مِن بعدِه من شياطينِ الإنسِ والجنّ التي سلكُوها في إضلال الخَلقِ قديمًا وحديثًا.

فإبليسُ سعى لإغواءِ آدمَ وحواء، وإيقاعِهما فيما نهاهما الله عنه من الأكلِ من الشجرة، فمنَّاهُما بالخلودِ أو بأن يصيرا ملَكينِ إن هُما أكلَا منها، وزعمَ أنَّ إقناعَه لهما بالأكلِ منها هو محضُ النصيحة لهما، بل أقسمَ لهما على ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾[الأعراف: ٢٠ - ٢٢]، أي: فخدعَهُما بزخرفِ قولِه الباطل[٣]، فأكلَا منها، وكانَ ما كان.

ولذلك وصفَ الله إبليس بالغَرُور، ونهانا أن نغترَّ به، وبيَّن لنا حقيقةَ عداوته، فقال جلّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿٥﴾ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾﴾[فاطر: ٥ - ٦]، وسمّي الشَّيطانُ غرورًا لأنّ دَيدَنَه أن يَغُرُّ الناس بوُعودِه وأمانيه الكاذبة[٤]، كما قال تعالى: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾[النساء: ١٢٠].

وكذلك يفعلُ قرناء الإنسِ من الشياطين، فإنَّهم يزيِّنون لهم الباطل ويزخرفونه، كما قال تعالى:

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/٤٣٧)، وينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٥٠١-٥٠٢).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/٤٣٦).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/١١٠).

(٤) ينظر: تفسير السمعاني (٤/٢٤٠، ٥/٣٧١)، والكشاف للزمخشري (٥/١٤٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠/٢٥٠)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١١/٨١)، وفتح القدير للشوكاني (٤/٣٢٢).

﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [فصلت: ٢٥].

ومن ذلك تزيينُهم للمشركين أن يقتُلوا أولادَهم ويئِدوا بناتِهم، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، فالشياطينُ «زيَّنُوا لهم قتلَ أولادهم خشيةَ الإملاقِ، ووأدَ البنات خشيةَ العار»[١]، والحذرُ من الفقرِ والعار هو من الزُّخرفِ المقبول الذي غطّوا به هذه الجريمةَ المنكرة.

ومن شياطين الإنس الذين ذكر الله عنهم هذا الأمرَ المنافقُون المفسِدون، فيما أخبر سبحانه وتعالى عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، وذلك أنّ المنافقين سمَّوا كفرَهم وعملَهم بالمعاصي وصدّهم عن الدينِ وموالاتَهم أعداءَه إصلاحًا، مع أنَّه عينُ الفَساد والإفسَادِ في الأرض، وإنَّما يكون الصلاحُ والإصلاح بطاعة الله تعالى وعبادتِه وموالاة المؤمنين والبراءة من الكافرين[٢]. لكنّ المنافقين سترُوا بُطلانَ طريقَتهم وفسادَها بزعمِهم أنّهم مُصلِحُون، ولذلِكَ ردَّ اللهُ عليهِم وبيَّن حقيقةَ ما هُم عليه بقَوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢].

ونظيرُ ذلك قول فرعونَ عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بأنَّه مُفسِد، ودعواهُ أنَّه يخافُ على قومِه من إفسادِه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، كما أخبرَ اللهُ تعالى عنهُ بقولِه: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦]، قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والفسادُ عندَه أن يُعمل بطاعةِ الله»[٣]، «فسمى اللَّعينُ الصلاحَ - لمخالفتِه لطريقته الفاسدةِ - فسادًا، كما هو شأنُ كلِّ مفسدٍ مع المصلحين»[٤].

قال ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَخشَى فرعونُ أن يُضلَّ موسى الناسَ ويُغيِّرَ رُسومَهم وعاداتِهم.

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/١٨٢)، وينظر: جامع البيان للطبري (٩/٥٧٥).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١/٢٩٧-٢٩٩).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٢٠/٣١٠).

(٤) نظم الدرر للبقاعي (١٧/٥١-٥٢).

وهـذا كـما يقـال في المَثَـل: "صـارَ فرعـون مُذَكِّـرًا"، يعنـي: واعِظًـا، يُشـفِقُ عـلى النَّـاسِ مِـن مُوسـى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ»(١).

وهكذا أيضًا قال الملأُ من قوم فرعونَ عن موسى وقومِه، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾[الأعراف: ١٢٧].

قـال الحـافظ ابـن كثـير رَحِمَهُٱللَّهُ: «أي: أتـدَعُهم ليُفسِـدُوا في الأَرض، أي: يُفسِـدوا أهـل رعيَّتِك ويدعُوهم إلى عبادةِ ربهم دونك؟ يا للّهِ العجب! صار هؤلاء يُشفقون من إفسادِ موسى وقومِه! أَلَا إنّ فرعون وقومه هم المفسدون، ولكن لا يشعرون»(٢).

ففِرعون وقومُه أرادوا أن يَظهَروا في صورةِ حُماةِ الناسِ من فسادِ موسَى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، ويَغرُّوهُم بزعمهم أنَّهم هُم أهلُ الإصلاحِ والهُدى، ولذلك لمّا أرادَ فِرعونُ أن يُقنعهم بضرورةِ قَتلِ مُوسَى عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، قـالَ لهـم: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾[غافر: ٢٩]. ومـرادُه – كـما ذكـر الطـبري رَحِمَهُٱللَّهُ –: «مـا أُريكـم أيُّهـا النـاس مـن الـرأيِ والنصيحة إلّا مـا أرى لنفسـي ولكُـم صــلاحًا وصــوابًا، ﴿وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾. يقــولُ: ومــا أدعــوكُم إلّا إلى طريــقِ الحــقِّ والصوابِ في أمر موسى وقتلِه، فإنَّكُم إن لم تقتلوه بدَّل دينكم، وأظهرَ في أرضكم الفساد»(٣).

قال ابن سعدي رَحِمَهُٱللَّهُ: «هذا قلبٌ للحقّ، فلو أمرَهُم باتِّباعِه اتِّباعًا مجرّدًا على كُفرِه وضلالِه لكـان الشـرُّ أهـونَ، ولكنّـه أمـرَهُم باتِّباعِـه وزعَـم أن في اتِّباعِـه اتِّبـاعَ الحـقّ وفي اتبـاعِ الحـقِّ اتبـاعَ الضلال!»(٤).

وقال الشنقيطي رَحِمَهُٱللَّهُ: «وكان غرضُ فرعون بهذا الكذبِ التدليسَ والتمويهَ؛ ليظنَّ جهلةُ قومـه أن معَـه الحـقّ، كـما أشـار تعـالى إلى ذلـك في قولـه: ﴿ فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمًا

(١) تفسير القرآن العظيم (١٢/ ١٨٤).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٣) جامع البيان (٢٠/ ٣١٤).

(٤) تيسير الكريم الرحمن (٤/ ١٥٤٨).

فَسِقِينَ ﴾[الزخرف: ٥٤]»[١].

وقد كذَّبه الله تعالى في دعواه هدايةَ قومه إلى الرشاد، وذلك في قولِه سبحانَه: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾[طه: ٧٩]، وقوله: ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾[هود: ٩٧][٢].

والأمثلةُ على هذا المسلكِ كثيرةٌ جدًّا في ضلالاتِ أهل الباطل، بل لا تخلُو منه مقالةٌ باطلة؛ لأنَّ تصوُّرَ الناسِ للباطلِ على حقيقتِهِ كافٍ في نفورِهم منهُ واجتنابِهم إيّاه، ولذا قال سفيانُ الثَّوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما من ضلالةٍ إلّا ولها زِينة، فلا تُعرِّض دينَك إلى من يبغِّضُه إليك»[٣]. وأشار إلى هذا ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله عن هذا المسلك: «وهذا الذي يعتمدُه كلُّ من أرادَ ترويجَ باطلٍ؛ فإنَّه لا يتمُّ لهُ ذلكَ إلّا بتمويهِهِ وزخرَفتِه، وإلقائِه إلى جاهلٍ بحقيقتِه»[٤]، ومن تأمّل الضّلالاتِ التي أُدخِلَت على المسلمينَ قديمًا وحديثًا وجدَها لا تخرجُ عن هذا الأمر، سواءً في أنواعِ الفسادِ الاعتقاديِّ أو العملي[٥].

والعِصمةُ من الاغترارِ بهذا الزُّخرف تكون بالفُرقانِ بين الحقِّ والباطل، الذي ينزِعُ عن حقيقة المعنى الباطل ما كُسيَهُ من اللَّفظِ الحسن، ويجعلُ الاعتبارَ في الحكم على المضمون لا على ظاهرِ اللفظ، ولذلكَ فإنَّ من قواعدِ الشريعة أنّ العبرة بالحقائقِ والمعانِي لا بالألفاظ والمباني[٦]، فمَن حقَّق النظرَ في المعاني ولم ينخدِع بالزخارف والمحسِّنات، وجدَ أن مقالاتِ المبطلين ليسَت إلّا

---

(١) أضواء البيان (٦/٣٨٦).

(٢) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٦/٢٥٥)، وأضواء البيان للشنقيطي (٦/٣٨٦).

(٣) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/٤٦١، رقم٤٤٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/٢٩)، وذكره أبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٢/٥٢١).

(٤) الصواعق المرسلة (٢/٤٣٦).

(٥) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (١/٤٧١) والصواعق المرسلة (٢/٤٣٧-٤٣٨)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٤/٥٣٢).

(٦) ينظر: إعلام الموقعين (٤/٥٣٢)، وإغاثة اللهفان (١/٦٠٥) لابن القيم، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنّة والجماعة: د. محمد الجيزاني (ص٣٦٥).

﴿كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

وهذا النّظَرُ هو ما يَسلُكُه أهلُ الإيمانِ الذينَ جعلَ اللّهم لهم فُرقانًا، وهو بالضدِّ من حالِ المغرَّرين الذين تنطلي عليهم زخرفات المبطلين، كما يقول العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمّا أهلُ الإيمان بالآخِرةِ، وأولُو العقولِ الوافيةِ والألبابِ الرَّزينَة، فإنَّهم لا يغترُّونَ بتلكَ العباراتِ، ولا تَخلُبُهُم[١] تلكَ التمويهَات، بل همّتُهم مصروفةٌ إلى معرفةِ الحقائق، فينظرونَ إلى المعاني التي يدعو إليها الدُّعاة، فإن كانت حقًّا قبِلُوها وانقادُوا لها، ولَو كُسِيَت عباراتٍ رَدِيّةً، وألفاظًا غيرَ وافيَةٍ، وإن كانت باطلًا ردُّوها على من قالها كائنًا من كان، ولو أُلبست من العباراتِ المستحسَنة ما هو أرقُّ من الحرير»[٢].

ثانيًا: ستر المعتقد الباطل بإظهار موافقة أهل الحقّ:

من حرِص أهل الباطل على كتمانِ حقيقةِ باطلهم خداعًا للناسِ، أنّ صِنفًا منهم عمِلَوا على إظهار موافقةِ أهل الحقّ ليظنّ المؤمنون أنَّهم منهُم، معَ كونِهم في الباطن مخالِفين لهم. وإنّما أرادُوا بذلك تمريرَ باطِلهم على أهل الحقّ، والسَّلامةَ من إنكارِ من لم يعرِف حقيقةَ حالِهم من المؤمنين.

وهذه الطريقة هي من طرُقِ أهل النفاق الذين فضحَ الله سِترهم في كتابه، وكشفَ طريقتهم هذه وذمّهم عليها، وهي متضمِّنة لأنواعٍ متلازمةٍ من صفاتهم المذمومة، فمِنها:

- **إظهار القولِ الحسن المقبول، مع احتواءِ الباطن على ضدِّ ذلك:**

هذه أشهر خصال النِّفاق، وحديثُ القرآن عنها كثير، مثلَ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾[المائدة: ٤١]، وقولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[المنافقون: ١]، فبيَّنَ سُبحانه أن دَعوى الإيمانِ لدَيهم قولٌ بالأفواهِ فحَسب، لا تُواطِئُ

(١) خلَبَه يخلُبُه خَلبًا وخِلابًا وخِلابةً: أي خدعه. ينظر: القاموس المحيط (ص٨١)، مادة (خ ل ب).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٥٠١-٥٠٢).

بواطنَهم، وأنّهم كاذبون في ذلك.

وقال تعالى في وصفِهم: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني: الأخنسَ بن شُرَيق[١]، وكان منافِقًا حُلوَ الكَلام، حسنَ العلانيةِ سيِّئَ السِّريرة، وقوله ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾؛ لأنَّ قولَه إنّما يعجب الناس في الحياة الدنيا ولا ثواب له عليه في الآخرة، ﴿وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ ﴾؛ لأنّه كان يقول للنبي ﷺ: واللهِ إنِّي بك لمؤمنٌ، ولَكَ محبّ، ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾ أي: شديدُ الخصومةِ، وكان جَدِلًا بالباطل»[٢].

- **مخادعةُ اللهِ والمؤمنين:**

ذكر اللهُ تعالَى ذلكَ عن أهلِ النفاقِ بقولِه: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة: ٩]، وقولِه سبحانه: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّهُمۡ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٢﴾ [المنافقون: ١ - ٢]، فبيَّنَ جلَّ شأنُه أنّهم يحلِفون للمؤمنينَ ويشهدونَ لهم أنّهم على الإيمان، وهُم في الحقيقة إنّما يتخذون يمينَهم وقايةً يعصِمون بها أنفسَهم وأموالهم من المسلمين، وكانت نتيجةُ ذلك صدَّهم الناسَ عن سبيل الله.

قال ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: اتَّقَوا الناسَ بالأيمانِ الكاذِبة والحلفاتِ الآثمة، ليُصدَّقوا فيما يقولون، فاغترَّ بهم من لا يعرفُ جَلِيَّةَ أمرِهم، فاعتقدوا أنّهم مسلمون، فربَّما اقتدَى بهم فيما يفعلونَ

---

(١) هو: أبيُّ بن شُرَيق بن عمرو بن وَهب الثقفي، حليفُ بني زهرة بن كلاب من قريش. كان اسمُه أبيًّا ثمّ سمّي الأخنس؛ لأنّه أشارَ على بني زهرة بالرجوع إلى مكة حين توجّهوا بالنفير إلى بَدرٍ ليمنعوا العِير، فقبِلوا منه فرجعوا، فقيل: خَنَس بِهم. ذَكر الواقدي أنّه أسلم يوم فتح مكة، وشهد مع النبي ﷺ غزوة حُنين، وتوفي في أول خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٦/٧٧)، وسيرة ابن هشام (١/٢٨٢، ٣١٥).

(٢) الوجيز للواحدي (١/١٥٩).

وصدَّقهم فيما يقولون، وهم مِن شأنِهم أنَّهم كانوا في الباطن لا يألون الإسلامَ وأهلَه خَبالًا؛ فحصَل بهذا القدرِ ضررٌ كبيرٌ على كثيرٍ من الناس»(١).

وهذا كانَ حالَ المنافقين في تظاهُرِهم دَومًا بموافَقَةِ المؤمنينَ، خِداعًا لهُم وتغريرًا بِهِم، كَما قال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقال: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٦١]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

- **التستُّر عن أهل الإيمان بإيهامهم الموافقةَ والوَلاء مع إبطانِهم المخالفةَ والعَداء:**

وصفَ الله المنافقين بذلكَ في مواضع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، فهُم يُظهِرُون للمؤمنين مُوافَقتهم في الإيمان، وقلوبهم مليئةٌ كراهيةً لهم وحَنَقًا عليهم(٢).

وقال تعالى مخبرًا عمّا فعله المنافقون في غزوةِ أحدٍ من خذلانِهم المؤمنين وتركِهم القتالَ معَهم: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ ۖ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، فأظهرَ سبحانَه أنّهم يدَّعون الإيمان بأفواهِهم، ويستُرون بذلك ما في صدورهم من الكفر، وأنّه سبحانه أعلَم بما يكتمون، وبسببِ ما يُبطنونه سعَوا في إفشالِ المؤمنين؛ لأنّ ولاءَهم الظاهرَ لهم كَذِبٌ، بل حقيقتُهم عداوةُ الإيمانِ وأهلِه.

ونظيرُه قوله تعالى في وصفهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١]، فالمنافقون

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٥/١٤).

(٢) قال الأكثرون: إنّ الآية في اليهود، ولكنّ إظهارهم الإيمان يدلُّ على أنّ المراد المنافقون، ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/٢٧٨).

ينتظرون ما يحصلُ للمؤمنين، فمعَ أيِّ الفريقين وقعَ النصر دخلوا معهم وشارَكُوهم الغنيمة، إمَّا مع المؤمنين بحجَّة أنَّهم وافقوهم في الإيمان والنُّصرةِ ظاهرًا، وإمَّا مع الكفرةِ بحجّة أنَّهم خذّلوا عنهم المؤمنين وسعَوا في إفشالهم.

- **عاقبةُ هذا المسلك:**

توعّد الله من يُظهر للمؤمنين أنّه منهم مع كونه ليس كذلكَ بالعقابِ في الدنيا والآخرة، فأمّا في الدنيا فإنّ الله تعالى يُبطل كيدَ هؤلاء وخداعهم، لأنّ الله تعالى يكفي عباده المؤمنين خداعَ أعدائهم، كما قال: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢].

وكذلك فإنّ الله تعالى يفضحُ أمرهم ويكشفهم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [محمد: ٢٩ - ٣٠].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: أعتقَدَ المنافقون أنّ الله لا يكشف أمرهم لعباده المؤمنين؟! بل سيوضِّح أمرهم ويجلِّيهِ حتى يَفهمهم ذوو البصائر، وقد أنزل تعالى في ذلك سورةَ "براءَة"، فبيَّن فيها فضائحَهم وما يعتمدونه من الأفعال الدالة على نفاقهم؛ ولهذا إنّما كانت تسمى الفاضحة[١]... ولو نشاءُ - يا محمَّدُ- لأريناكَ أشخاصَهم، فعرفتهم عَيانًا، ولكن لم يفعل تعالى ذلك في جميعِ المنافقين سَترًا منه على خَلقه، وحَملًا للأمورِ على ظاهرِ السلامة، وردِّ السرائر إلى عالِمها، ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ أي: فيما يبدو من كلامِهم الدالِّ على مقاصِدهم، يُفهم المتكلِّمُ من أيِّ الحِزبين هوَ بمعاني كلامِه وفحواه، وهوَ المراد من لَحنِ القول، كما قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: "ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلّا أبداها الله على صفحاتِ وجهه، وفلَتاتِ لِسانه"[٢]»[٣].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢١/٢٢٢).

(٢) لم أقف على مخرجه، وذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/١٦١).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٣/٧٩-٨٠).

وأمّا في الآخرة فقد توعّدَ الله أهلَ النِّفاق بما هو أشدُّ من وعيدِ أهل الكُفرِ الظاهر، لما لِلمنافقِين من الخُطورةِ على المؤمنين بسببِ خَفاءِ أمرهم والتباسِ حالِهم، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٤٥]، وقال: ﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٣٨]، وقال سُبحانه عنهم: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة: ١٠١]. قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُحتمل أنّ التثنية على بابِها، وأن عذابَهم عذابٌ في الدنيا، وعذابٌ في الآخرة. ففي الدنيا ما ينالُهم من الهمّ والغمّ والكراهَة لما يصيب المؤمنين من الفتح والنصر، وفي الآخرة عذابُ النار وبئسَ القرار. ويحتملُ أنّ المرادَ: سنغلِّظ عليهم العذاب، ونضاعفُه عليهم ونكرِّره»(١).

ومِن وعيدِه لهُم في الآخرة أنَّه سبحانه يَفصِلُ بينَهم وبين أهلِ الإيمان الذي كانوا يُظهرون موافقتهم، ويُلحقهم بأوليائهم من الكافرين، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿١٤﴾ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾ [الحديد: ١٣ - ١٥]، فاللهُ تعالى يحولُ بينهم وبينَ المؤمنين، وذلك أنّ الناسَ يكونون في ظلمةٍ شديدة، ولا يُعطى النورُ إلّا للمؤمنين، فيطلبُ منهم المنافقون أن ينتظروهم ليقتبسوا من نورهم، فيقولُ لهم المؤمنون ارجعوا إلى حيثُ أخذنا النور فاطلبوه، فإذا رجعوا حِيلَ بين الفريقين بسورٍ له بابٌ، باطنه من جهةِ المؤمنين الجنة، وظاهره من جهة المنافقين النار، وهذا من خداعِ الله والمؤمنين لهم، جزاءً وِفاقًا لما كانوا عليه من مخادعةِ المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٢].

ويُلحِقُ الله تعالى المنافقينَ بإخوانهم الذين كانوا يُبطنون دينهم، كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ١٤٠].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٦٨١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن سَترِ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ، أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

تتضمنُ مقالاتُ أهلِ الكلام من الباطلِ ما لو ظهَر على حقيقتِه لنفرَت منه الفِطَر السليمة، واشمأزّت منه القلوبُ الحيّة، وأنكرتهُ العقولُ الصحيحة، وهذا شأن مقالاتِ أهلِ الباطل في الله تعالى؛ «لأنَّ المقالاتِ الفاسدة في الإلهيَّات قد فطَر اللهُ عبادَه على العلمِ بفسادِها بعد التصوُّرِ التام»[١]، ولذلك حرِصَ المتكلِّمونَ منذ نشأةِ بدعةِ الكلام على أن يكتُموا حقيقةَ أقوالهم، وأن يزخرِفُوها بأحسنِ العبارات، ويكسُوها بألطَفِ التسميات، ومِنهم مَن حرِصُوا أيضًا حين رأَوا نفورَ الناسِ من بدعةِ الكلام أن يُظهروا موافقتَهم لأهلِ الحقّ وانضواءَهم تحتَ لوائهم، وقد كانَ لهذينِ المسلكَين اللذَين ذمّهما الله تعالى في كتابه أبلغُ الأثر في انتشارِ بدعة الكلام وقبول الناسِ لها.

وفيما يلي بيان ما صدر من المتكلِّمين في كلا المسلكين:

أولاً: سَترُ المعتقد الباطل بتسميته باسم الحقّ:

لا خلافَ بين أهل السنّة والمتكلِّمين في أنّ العبرةَ بالحقائقِ والمعاني لا بالألفاظِ والمباني، وأنّ المعوّلَ على حقيقةِ الاعتقاد بالقلب لا على مجرَّدِ التسمية باللسان[٢]، ولكن مع ذلكَ فإنّ من أكثرِ ما اعتمدَ عليه المتكلِّمون في نشرِ باطلهم، أن سمَّوه بأسماءٍ مقبولةٍ حسنة، فغرّوا بها من جهِلَ باطنَ مقالاتهم، وصدَق فيهم قولُ جريرِ بن عبد الحميد الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]: «كلامُ الجهميَّة أوله عسَلٌ،

(١) شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص١١٨).

(٢) ينظر: الإشارة إلى مذهب أهل الحقّ لأبي إسحاق الشيرازي (ص١٣٣).

(٣) هو: جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبي، أبو عبد الله الكوفي ثمّ الرازي، الإمام الحافظ القاضي، كان ثقةً كثيرَ العلم صاحبَ عِبادة، وُلد بأصبهان سنة ١١٠هـ، وقيل: سنة ١٠٧هـ، وتوفي بالرَّيّ سنة ١٨٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٨/ ١٨٤-١٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٩-١٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٧٥-٧٧).

وآخِرُه سُمّ! وإنّما يحاوِلونَ أن يقولوا: ليسَ في السماءِ إله»(١).

وليس هذا منهم سوى موافقةٍ لزخرفةِ المبطلين السابقين لأباطيلهم، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن تأمَّل قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وجدَه منطبِقًا على هؤلاءِ (يعني: المُتكلِّمين)، أتمَّ انطباق؛ فإنَّهم يُوحِي بعضُهُم إلى بعضٍ زُخرُفَ القولِ غرُورًا، والزُّخرفُ هو الكلامُ المزيَّنُ كما يزيَّنُ الشيءُ بالزُّخرف، وهو الذهب، وهو الغُرور؛ لأنّه يغُرُّ المستمِع، والشُّبُهاتُ المعارِضَة للوحيِ هي كلامٌ زُخرُفَ يَغُرُّ المستمع، ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣]. فانظُر إلى إصغاءِ المستجيبين لهؤلاء ورضاهم بذلك واقترافهم المترتِّبَ عليه، فتأمَّل!»(٢).

وفيما يلي بعضُ الأمثلة على استعمال المتكلِّمين لهذا الأسلوب:

أ- تسميتُهم علمَ الكلام بأسماءٍ شريفة:

يسمِّي المتكلِّمون كلامَهم بأصول الدين(٣)، وهو اسمٌ شريف، يدلُّ على الأساس الذي تنبني عليه جميعُ فروعِ الدين، وهذا الأساسُ لا يصدق إلّا على الإيمانِ بالله تعالى وبأخباره والتسليمِ لها، لكنَّ أهلَ الكَلام يسمُّون به ما ابتدعوه من العلوم الكلاميّة، التي ظنُّوا أنّ الدينَ ينبني عليها، وهي تسميَةٌ باطلةٌ تسبّبت في اغترارِ الجهلةِ بحقيقة هذه البدعة، مع كونها تنافِي كثيرًا من أصولِ الدين الذي بعث الله به رُسله، وأنزلَ به كُتبه.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، كما في بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٢٠٠)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٨٤)، والعلو للذهبي (٢/ ٩٨٥، رقم٣٦٠)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيّم (ص٣٣٢).

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ١٠٤١-١٠٤٢).

(٣) ينظر ما سبق (ص٤١١).

وكذلك يسمُّونه الفقهَ الأكبر[١]، وهو من الأسماءِ التي يُطلقها أهل السنّة على الاعتقاد[٢]، ولا يدخُل في ذلكَ علمُ الكلامِ في الحقيقة؛ لأنّ متعلَّق الفقه هو النصوص، فهو يتضمَّنُ الإيمانَ بمعاني نصوصِ الكتابِ والسنّة وإتقانَ فهمها، وعلمُ الكلامِ يقومُ على معارضةِ هذه النُّصوص بالعقل، ثمّ التماسِ التأويلاتِ لما يُفهم من تلكَ النُّصوص.

وكذلك يسمُّونه علمَ التوحيد، وسيأتي ما تحتَ هذه اللفظة الشريفة من معنىً لدى المتكلِّمين.

وهذه الألقابُ يسمُّونَ بها كُتُبَهُم الكلاميّة، فينطَلِي أمرُها على مَن يُعظِّمُ الدينَ والفِقه والتوحِيد ولا يعرفُ حقيقةَ علم الكلام، فيكونُ ذلكَ سببًا في اغترارِهِ بهذا الباطل.

ويقرُبُ من ذلك تسميةُ بعضِهم لكتبِهم في هذا العِلم بما يدلُّ على حصولِ النّجاةِ به، وأنّه يُرشدُ إلى الصواب، كتسميتِها بـ «الإرشاد»، ونحوها تسميةُ ابنِ تومرت رسالةً له في الكلام بالمُرشدة، وغيرُ ذلكَ من الأسماءِ المستحسَنة المقبولة.

وقد سلكَ بشر المريسيُّ في مناظرته لعبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلَ هذا المسلك، فوصفَ مذهبَه بأنّه سبيلُ الرَّشاد، فقال: «أنا على بيِّنةٍ من أمري، وما دعوتُ الناس ولا أدعوهم إلّا إلى سبيلِ الرشاد، ولا أنا ولا هُم إلَّا على سَداد»، فكانَ من ردِّ الكنانيِّ عليهِ قولُه مخاطبًا المأمون: «ما كان بقيَ على بشرٍ غيرُ هذا! قد قال كما قال فرعونُ، ولجأَ إلى سبيل فرعونَ فاتَّبعها وإلى سبيلِه فسَلكها!»، ثمّ بيَّن أنَّه قال كقولِ فِرعون: ﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩][٣].

ب- تسميتُهم منهجَهم الكلاميَّ إعمالًا للعقل والنظَر، وتوفيقًا بين ظواهر الشرع وقواطع العقل:

هذا الأسلوبُ ظاهرٌ في كلام التكلِّمين، ومنه تسميتُهم لشبهاتِهم براهينَ وقواطعَ عقليّة، حتّى

---

(١) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني (١/١٦٤)، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف (١/١٠)، والمدخل إلى دراسة علم الكلام، د. حسن الشافعي (ص٢٦).

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ (١/٥).

(٣) الحيدة والاعتذار (ص٧٥-٧٦).

يستعظمَ السامعُ مخالفتها والخروج عن مقتضاها.

يقول ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصفِها: «وكلُّ هذه الآراءِ والمعقولاتِ المخالفةَ لما جاءَ به الرَّسُول، هي من قضايا الهوَى وأحكامِ الجاهلية، وإن سمَّاها أربابُها بالقواطِعِ العقليَّة والبراهينِ اليقينيَّة، كتسميةِ المشركين أوثانَهم وأصنامَهم آلهةً، وتسميةِ المنافقِين السعيَ في الأرضِ بالفَسادِ وصَدِّ القُلوبِ عن الإيمان إصلاحًا وإحسانًا وتوفيقًا»(١).

ج- تسميتهم التعطيل تنزيهًا، ونفيًا للتشبيه:

يُسمِّي المتكلِّمون تعطيلَهم للصفات تنزيهًا لله تعالى، وإبطالًا للتشبيه، كما درجوا عليه في كتبهم، وهو مسلكُ الجهميّةِ القدماء، فكانوا يقولون: إنَّه ليس لله مثلٌ، أو يطلقون لفظَ الآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ويريدونَ بذلكَ نفي صفاته.

وقد نبَّه على تدليسهم هذا وتفطُّن أهل العلمِ له الإمامُ أبو سعيدٍ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «وقولُ الجهمية: "ليسَ كمثلِه شيءٌ"، يعنونَ أنَّه لا شيء؛ لأنَّهم لا يُثبتون في الأصلِ شيئًا، فكيفَ المِثل؟ وكذلك صفاتُه، ليسَ عندهم شيء. والدَّلالة على دعواهم هذه الخُرافاتُ والمستحَالاتُ التي يحتجُّون بها في إبطالِها، واتخذوا قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] دُلْسَةً على الجُهَّال؛ ليُرَوِّجُوا عليهم بها الضَّلال، كلمةَ حَقٍّ يُبتغَى بها بَاطل. ولَئِن كانَ السُّفَهاء في غَلَطٍ مِن مذاهِبِهم، إنَّ الفُقَهاءَ مِنهم على يقين»(٢).

د- تسميتهم التعطيلَ توحيدًا:

من تلبيساتِهم أيضًا اصطلاحُهم على تَسميةِ نفيِ الصِّفات بلفظٍ محمودٍ في الشَّرع، بل مدلوله أساسُ الشَّرعِ وأصله، وهو لفظُ التوحيد. فانخدعَ بذلكَ النّاسُ الذين لا فطنةَ ولا خبرةَ لهم بذلك، واحتَمَى المتكلِّمون بهذا الاسمِ من إنكارهم عليهم.

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعتبِر ذلكَ بأظهرِ الألفاظِ والمعانِي في القرآن والسُّنّة، وهو التوحيد،

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (١٠٤٦/٣)، وينظر: درء التعارض لابن تيمية (٢٥٥/٥-٢٥٦).

(٢) نقض عثمان بن سعيد (ص٥٧٩)، وينظر: جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس (٢٠٧/٣).

الذي حقيقتُه إثباتُ صفاتِ الكمالِ لله وتنزيهُه عن أضدادِها، وعبادتُه وحدَه لا شَريكَ له، فاصطَلحَ أهلُ الباطِلِ على وضعه للتَّعطيل المحض، ثمّ دعَوا الناس إلى التوحيد، فخدَعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم وظنَّ أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاعتصَموا بالاسمِ من إنكارِ المسلمين عليهم، وقالوا نحن الموحِّدون، ودعَوا الناسَ إلى الباطِلِ باسمِ التوحِيد، فجعلوه جُنَّةً وتُرسًا ووقايةً، وسمَّوا التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنبياءَه تركيبًا وتجسيمًا وتشبيهًا، وجعلوا هذه الألقاب له سهامًا وسلاحًا يقاتِلون بها أهلَه، فتترّسوا بما عندَ أهل الحقّ من الأسماءِ الصحيحة، وقاتَلوهم بالأسماءِ الباطلة التي سمَّوا بها ما بعث الله به رسوله، فقاتلوهم باسم التركيب والتجسيم والتشبيه، وتترَّسوا منهم باسم التوحيد والتنزيه، وقد قال جابر في الحديث الصحيح في حجة الوداع: «فأهلَّ رسول الله ﷺ بالتوحيد: لبَّيكَ اللَّهمَّ لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك، إنّ الحمدَ والنِّعمة لك والمُلك، لا شريكَ لَك»(٢)، فهذا توحيدُ الرَّسولِ المتضمِّن لإثباتِ صفاتِ الكمال التي يستحقُّ عليها الحَمدَ، ولإثباتِ الأفعال التي استحقَّ بها أن يكون منعِمًا، ولإثباتِ القُدرة والمشيئَة والإرادةِ والتصرُّف والغضبِ والرضا والغِنى والجود الذي هو حقيقةُ مُلكِه»(٣).

هـ- تسمية المعتزلة نفيَ القَدرِ عدلًا:

يتفقُ أهل الإسلام على أنّ الله تعالى عَدلٌ لا يظلم، كما دلَّ على ذلك النقلُ والعقل، ولكنَّ المعتزلةَ أدرجوا تحت هذا الوصفِ الشريف ما هو باطِلٌ لا يليقُ بالله تعالى، فجعلوا من مدلولِه القولَ بخَلق الإنسانِ لفعله؛ زعمًا أنّ الله لا يكونُ عدلًا إذا خلقَ أفعال العبادِ وحاسَبَهم عليها، فكانَت هذه التسميةُ من أسبابِ تحسينِ هذا الباطل، والمتضمِّنِ لنفيِ كمال قُدرةِ الله تعالى وتصرُّفِه في خلقه، ولإثباتِ خالِقين مع الله بعدد الناس.

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٢٩).

(٢) رواه مسلم، كتابُ الحجّ: بابُ حَجَّةِ النَّبيِّ ﷺ، (رقم١٢١٨).

(٣) المصدر السابق (٣/٩٣٢).

و- قول المعطِّلة «بلا كيف» فيما ظهرت فيه مخالفتهم للعقل:

أهل السنّة يثبتون معاني الصفات الواردة في النصوص، ويفوِّضون العلم بكيفيتها إلى الله جلّ وعلا. فيقولون: نثبتها بلا كيف. مع كون المعاني التي أثبتوها معلومةً مفهومة، يقبلها العقل ولا يردُّها، وإن كان قد يحارُ منها. فإنَّ النصوص قد تأتي بما يحيّر العقول، ولكنّها لا تأتي بما تُحيله العقول[1].

أمَّا أهل التعطيل فإنَّهم يفرُّون من المعلوم المعقول الذي جاءت به النصوص، فيصِيرون إلى قولٍ ممتنعٍ ببداهَة العقل، كأن يثبتوا شيئًا مع نفي لازمه الظاهر، كإثبات الرؤية ونفي الجهة، أو أن ينفوا النقيضين، كقولهم إنّ الله تعالى لا داخلَ العالم ولا خارجه، وحينئذٍ يخرجون من مأزقِ الإحالةِ العقليّة بقولهم: «بلا كيف» أو «لا نخوض في كُنهِه»[2]؛ ظنًّا أن نفي الكيفيّة يجعلُ الممتنع جائزًا! فيُسكتون بذلك العامِّيَّ المسكين، الذي يستنكِرُ عقلُه الفطريُّ مثلَ هذه العقائد، ويُقنعونه بالسكوتِ عن البحثِ في امتناعِ مثلِ ذلك أو جوازِه.

وهذا المسلكُ ممّا نبَّه عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في حديثِه عن محاورتِه الجهميَّةَ الحلوليَّة الزاعمين أنَّ اللهَ تعالى في كلِّ مكان، بعدَ أن ذكرَ الأدلّةَ على أنَّ معيةَ اللهِ تعالى لخلقِه هيَ معيّةٌ تقتضِي علمَه وإحاطَته أو تأييدَه وعونَه، وليست معيّةً بالذات، فقال: «فلمّا ظهَرت الحجّة على الجَهميِّ بما ادَّعى على الله أنَّه معَ خلقِه، قال: هوَ في كلِّ شيءٍ غيرَ مماسٍّ لشيءٍ ولا مُباينٍ منه، فقلنا: إذا كان غيرَ مبايِنٍ أليسَ هو مماسّ؟! قال: لا، قلنا: فكيفَ يكون في كلِّ شيءٍ غيرَ مماسٍّ لشيءٍ ولا مباين؟!

---

(١) نبَّه ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على «أنَّ الرسلَ صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بما تحيله العقول وتقطع باستحالته، بل أخبارهم قسمان: أحدُهما ما تشهد به العقول والفِطَر، الثاني: مالا تُدركُه العقول بمجرَّدِها، كالغيوب التي أخبروا بها عن تفاصيل البرزخ واليوم الآخر، وتفاصيل الثواب والعقاب. ولا يكون خبرهم مُحالًا في العقول أصلًا. وكلُّ خبرٍ يُظَنُّ أنّ العقل يحيله فلا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون الخبر كذبًا عليهم، أو يكونَ ذلك العقلُ فاسدًا وهوَ شبهةٌ خياليةٌ يظُنُّ صاحبُها أنَّها معقولٌ صريح». الروح (١/١٨٢-١٨٣)، وينظر: مفتاح دار السعادة (٢/١٠٠٩، ١١٠٧).

(٢) ينظر مثلًا: الشامل للجويني (ص٢٩٩)، وشرح أم البراهين للسنوسي (ص١٣٣).

فلم يُحسِنِ الجواب، فقال: بلا كيف. فخدَع جُهَّالَ النَّاسِ بهذِه الكلِمةِ وموَّهَ عَليهِم»[١].

فهذا الجهميُّ نفى النقيضين، المباينةَ والمماسَّة، وهذا ممتنعٌ عقلًا، ثمَّ سوَّغ قوله هذا بدعواهُ نفي الكيفيَّة، مع أنّ الكيفيَّة إنّما تُنفى عمَّا علمَ وجودُه وجُهلت حقيقته وكُنهه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلِّقًا على كلامِ الإمام أحمد: «فبيَّن أحمدُ أنَّ هذه الكلمة إنّما يقبلُها الجهالُ فينخدِعون بِها؛ لأنّهم يعتقدونَ أن ما ذكرَه هذا ممكنٌ وإن لم نعلَم نحنُ كيفيَّته، وإنّما كانوا جهَّالًا لأنّهم خالفُوا العقلَ والشَّرعَ وقبِلوا ما لا يقبلُه العقل، واعتقدَوا هذا من جنس ما أخبرَ به الشارِعُ من الصفاتِ التي لا نعلَمُ نحنُ كيفيَّتها... وهذا الذي ذكرَه الإمام أحمد هو كما ذكرنَاه على كلام هذا المؤسِّس (يعني الرازي) ونحوِه من أنَّهم يدَّعون العقل ما لا يقبلُه العقلُ بل يردُّه، كدعواهُم وجودَ موجودٍ لا داخلَ العالَمِ ولا خارجَه، كما قال إخوانُهم بوجُودِ موجودٍ في العالَمِ لا مبايِنِ العالَمِ ولا مماسٍّ له. ثمّ إنّ صنفَ المؤسِّس وهذا الصنفَ الآخر[٢] كلٌّ منهُما يقولُ بأنّ الإلهيَّاتِ تثبُت على خلافِ ما يعلمُه الناس وتثبُتُ بلا كيفيَّة، ويدَّعون ذلكَ فيما يُثبتونَه بالعقل، والعقلُ نفسُه لا يقبلُ ما يقولونه، بل يردُّه بضرورتِهِ وفطرتِه، فضلًا عن قياسه ونظره»[٣].

ز- تسميتهم تحريف الكلم تأويلًا:

تقدَّم عند الكلام عن تحريف المتكلِّمين للكلم أنَّهم أطلقوا على تحريفهم لنصوص الوحي التي لا تُلائِم آراءَهم العقليّة اسمَ التّأويل[٤]، وهذا من تسميتهم للباطل المردود باسمٍ شرعيٍّ مقبولٍ.

وقد أشار الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنّ الفطَر السليمة تنفِرُ من حقيقة هذا التأويلِ؛ وذلكَ لأنّها مجبولةٌ على قَبولِ البيان الذي علّمه الله للإنسان، وأمّا هذا التأويل فحقيقتُه «ردُّ الفَهم مِن

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٣٠٨).

(٢) يعني الجهميةَ النفاة القائلين بأنّ الله ليس في مكانٍ كالرازي، والجهميةَ الحلوليّة القائلين بأنّه في كلِّ مكان كالذين ردَّ عليهم أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١٢٢/٥-١٢٣).

(٤) ينظر ما سبق (ص٤٦١).

جريانِه معَ الأمر المُعتادِ المألوف إلى الأَمر الذي لم يُعهد ولم يُؤلف، وما كان هذا سبيله فإنّ الطِّباعَ السليمةَ لا تتقاضَاه، بل تنفر منه وتأباه»(١).

وحيثُ إنّ تحريفاتِ المتكلِّمين بهذه المثابة، لا سِيَّما وفيها من المستَهجَن والمستَغرَبِ الشيءُ الكثير، فإنَّهم أضفَوا عليه صِبغةَ القبول بتسميتِها تأويلًا.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبهذا تسلّطَ المحرِّفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأوَّل ما يخالفُ قولنا، فسمَّوا التحريفَ تأويلا، تزيينًا له وزخرفةً ليُقبَل، وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗا ﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرةُ للمعاني لا للألفاظ. فكَم من باطلٍ قد أقيمَ عليه دليلٌ مزخرفٌ عُورِض به دليلُ الحقّ»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقلَّ من يهتدي إلى الفرق بين التحريفِ والتأويل... فإذا سمَّوه تأويلًا قُبِل وراجَ على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما»(٣).

ثانيًا: ستر المعتقَد الباطل بإظهار موافقة أهل الحقّ:

معَ ما مرّت به الأمة الإسلاميّة من فتنةِ أهل الكلام وتضليلهم، إلّا أنّ الله تعالى أنعمَ عليها ببقاءِ السُّنةِ الحقَّةِ ظاهرةً زمَنًا طويلًا، وأقامَ سبحانَهُ فيها من الأئمّة الصادقين من بيَّن الحقَّ وأَدحضَ الباطل، وأظهرَ الشّناعةَ على أقاويل المتكلِّمين وأباطيلهم.

وفي هذه الحالةِ التي سادت بلادَ الإسلام، لم يكن يسيرًا على المتكلِّمين أن يصرِّحوا بكلِّ ما لديهم، لا سيَّما حين لم يكُن لهُم من السُّلطانِ ودعمِ الولاةِ ما يحميهم، فاجتهَدَ كثيرٌ منهم في إخفاءِ حقيقتِه الباطنة، وإظهارِ موافقتِه لأهل السنَّة والاندراجِ تحتَ لوائهم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/٤٣٥-٤٣٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٥١).

(٣) المصدر السابق (١/١٣).

كما أنّ من المعلومِ تفاوُتَ مقالات المُتكلِّمين في البعدِ والمخالفةِ لضروراتِ الشرعِ والعقل، فإنّ قولهم في نفي الرؤية مثلًا ليس كقولهم في نفيِ علمِ الله تعالى؛ ولذلكَ تفاوتوا في كتمانِ حقيقةِ أقوالهم، بحسَبِ نكارة القولِ وشناعته.

وفيما يلي عرضٌ لبعضِ الصورِ التي توضِّحُ هذا المسلكَ لدى المتكلِّمين:

أ- إخفاءُ المتكلِّمينَ بعضَ مقالاتهم وتركُهم التصريح بها أمام الناس خوفًا من التشنيعِ عليهم:

ممّا أظهر الجهميّة من البدع في أولِ أمرهم القولُ بخلق القرآن، وإنكارُ رؤيته سبحانه في الآخرة، وكانوا يتستَّرون على قولِهم بنفيِ العلوّ، وذلكَ لأنّ ثبوتَ العلوِّ لله تعالى مستقرٌّ في نفوسِ الناس بفِطَرهم الضروريّة وبالأدلةِ النقلية والعقليَّة التي يصعُبُ حصرُها، فكانَ أمرُه محسُومًا لدى الجميع، ولم يكُن بوُسع الجهميّة إلّا أن يظهرُوا موافقةَ أهلِ الإيمان في ذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالجهميّة أظهروا مسألةَ القرآنِ وأنَّه مخلوقٌ، وأظهَروا أنّ الله لا يُرى في الآخرة، ولم يكونُوا يُظهِرُونَ لعامَّةِ المؤمنينَ وعلمائِهم إنكارَ أنَّ الله فوقَ العرش، وأنَّه لا داخل العالم ولا خارجَه، وإنَّما كانَ العلماءُ يعلَمون هذا مِنهم بالاستدلالِ والتوسُّم، كما يُعلم المنافقون في لَحنِ القول... وهذا كما قالَ حمادُ بن زيدٍ الإمامُ الذي هو مِن أعظم أئمةِ الدين: "القرآنُ كلامُ الله، نزل به جبريل، ما يُحاوِلون إلّا أن ليس في السماء إله"[(١)]... وقال عباد بن العوّام الواسطي[(٢)]: "كلمتُ بشر المريسيَّ وأصحابَ بِشرٍ فرأيتُ آخرَ كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء"[(٣)]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "ليس في أصحاب الأهواء شرٌّ من أصحاب جهم؛

---

(١) ذكره البخاري في خلق أفعال العباد (٢/١٣، رقم١٠)، وأخرجَ الشطر الأول منه عبد الله بن أحمد في السنّة (١/١٥٨، رقم١٤٦)، وأخرج شطره الثاني من طريق آخر (١/١٢٠، رقم٤١).

(٢) هو: عبّاد بن العوّام بن عمر بن عبد الله بن المنذر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، الإمامُ المحدث الثقة، كان من نبلاء الرجال في كلِّ أمره، ولد سنة ١١٨هـ، وتوفِّي ببغدادَ سنة ١٨٥هـ أو بعدها. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/٣٩٩-٤٠٢)، وسير أعلام النبلاء (٨/٥١١-٥١٢)، وتهذيب التهذيب (٥/١٠٠)، وتقريب التهذيب (ص٢٩٠).

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (١/١٢٩، رقم٦٥)، ومن طريقه: الخلال في السنّة (٥/١١٣، رقم١٧٥٣)، =

يَدُورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيءٌ، أرى والله أن لا يُناكَحوا ولا يوارَثوا "[(١)]...»[(٢)]، ثمّ ذكرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدّة آثارٍ عن السلف من هذا الباب، ثمّ قال: «ومِثلُ هذا كثيرٌ في كلام السلف والأئمة، كانوا يردُّون ما أظهرته الجهمية من نفي الرؤية وخلق القرآن، ويذكرون ما تُبطِنُه الجهميّة ممّا هو أعظمُ من ذلك أنَّ الله ليسَ على العرش، ويجعلون هذا منتهى قولِهم، وأنّ ذلك تعطيلٌ للصانع وجحودٌ للخالق؛ إذ كانوا لا يتظاهرون بذلكَ بينَ المؤمنين كما كانوا يُظهِرونَ مسألةَ الكلامِ والرُّؤية؛ لأنَّه قد استقرَّ في قُلوبِ المسلِمينَ بالفِطرةِ الضَّرورية التي خُلِقُوا عليها وبما جاءَتهم به الرسل من البيِّنات والهُدى وبما اتّفق عليه أهل الإيمان من ذلك ممّا لا يمكن الجهميّةَ إظهارُ خلافِه»[(٣)].

وقد أشارَ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى مسلكهم هذا في ردِّه عليهم، وأنّهم يظهرون إثبات وجودِ الخالق، وحقيقةُ قولهم الذي يسترونَه تعطيلُه سبحانه، لكن خافوا من التشنيعِ عليهم، فقال: «فقلنا: فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء. فقلنا: إنَّ الشيء الذي لا كالأشياءِ قد عرفَ أهلُ العقل أنَّه لا شيء. فعندَ ذلك، تبيَّن للناس أنَّهم لا يثبتون شيئًا، ولكنَّهم يدفعون عن أنفسهم الشُّنعَة بما يُقرُّون من العلانية. فإذا قيل لهم: مَن تعبدون؟ قالوا: نعبد من يدبِّر أمرَ هذا الخلق. فقلنا: فهذا الذي يدبِّر أمرَ هذا الخلق، هوَ مجهولٌ لا يُعرف بصفة؟ قالوا: نعم. قلنا: قد عرفَ المسلمونَ أنكم لا تثبتون شيئًا، وإنّما تدفعون عن أنفسكم الشُّنعةَ بِما تُظهِرون»[(٤)].

وكذلك أشارَ أبو سعيدٍ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردوده عليهم أيضًا إلى سلوكهم هذا المسلك، وتعوُّذهم بالتستر على كُفرياتهم وضلالاتهم[(٥)].

=
والخطيب في تاريخ بغداد (٥٣١/٧).

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (١٥٨/١، رقم١٤٧).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥٢٢/٣-٥٢٤).

(٣) المصدر السابق (٥٣٠/٣)، ويُنظَر: اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص١٩٤، ٣٣٠-٣٣١).

(٤) الرد على الجهمية والزنادقة (ص٢٠٩-٢١١).

(٥) ينظر: الرد على الجهمية (ص١٦٩)، ونقض عثمان بن سعيد (ص٢٧٤-٢٧٥).

ومن الجهميةِ فرقةٌ سترت بعضَ مذاهبها بطريقةٍ أخرى، وهي إظهارُ التوقُّفِ، وهم المسمَّون بالواقِفة، وذلكَ أنَّهم لمّا رأوا التغليظَ الواقع على القائلين بخلقِ القرآن، أظهروا التوقُّفَ وتَرْكَ القولِ بأنّه مخلوقٌ أَو غيرُ مخلوق.

ولم يخفَ مسلكهم هذا على أئمة الإسلام، فشهَّروا بهم وفضحُوا أمرهم؛ كي لا يغترَّ بهم من ظنّهم موافقينَ لأهلِ الإيمان في منع القول بخلق القرآن، بل بيَّنوا أنّهم شرٌّ من الجهمية المعروفين؛ وذلك من جهةِ خفاء أمرهم والتباسِ حالهم، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هم شرٌّ من الجهميَّة، استتروا بالوقف»(١)، وقال: «هم أشدُّ على الناس تزيينًا من الجهميَّة، هم يشكِّكُون الناس؛ وذلك أنّ الجهمية قد بانَ أمرُهم، وهؤلاء إذا قالوا: إنا لا نتكلَّم، استمالُوا العامة. إنّما هذا يصير إلى قول الجهمية»(٢).

ب- إدراجُهم المقالاتِ الكُفريّة في دائرةِ المقالات التي لا يُكفَّر قائلها:

من مسالك الجهميَّة الخفيّة التي يسلكونها حالَ ضعفهم وتعوُّذِهم من سيفِ أهل الإسلام، ما نبّه عليه بعضُ أئمة السنّة من سعيِهم فيما أظهروه من المقالاتِ الكُفريّة -كإنكارِ الصفاتِ والقولِ بخلق القرآن- إلى إشعار الناسِ أنّها من قبيل الخلافِ بينَ فرقِ الإسلام، ممّا لا يوجِبُ كفر المخالف، وذلكَ أنَّه لم يسَعهُم في هذه المسائلِ التي أظهروها أن يتظاهروا بموافقة أهل السنَّة، فاجتهدوا في التظاهر بالبقاءِ في دائرة الإسلام.

وقد نبَّه على ذلك الإمام أبو سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فذكر في نقضه على المريسيِّ أن معارِضَه يدلِّسُ على الناسِ ويوهِم الجهالَ والأغمار «أنّ مذاهبَ جهمٍ والمريسيِّ في التوحيدِ كبَعضِ اختلافِ الناسِ في الإيمانِ في القول والعمَل والزيادةِ والنقصان، وكاختلافِهم في التشيُّع والقَدر ونحوِها؛ كي لا ينفِروا من مذاهبِ جهمٍ والمريسيِّ أكثرَ من نفورهم من كلام الشِّيعة والمرجئة والقدرية». قال: «وقد أخطأَ المعارِضُ محجّةَ السبيلِ وغلِط كثيرًا في التأويل؛ لِما أنَّ هذِه الفرقَ لم

(١) رواه الخلال في السنّة (١٢٩/٥، رقم١٧٨٢).

(٢) رواه الخلال في السنّة (١٣٥/٥، رقم١٧٩٩).

يكفِّرهم العلماءُ بشيءٍ من اختلافِهم، والمريسيُّ وجهمٌ وأصحابُهما لم يشكَّ أحدٌ منهم في إكفارهم»(١).

ج- تلاعُبُهم بالدلالاتِ اللُّغَويَّة للألفاظ، لإظهارِ الدخول تحتَ اتفاقِ المسلمين:

عُرِفَ الجهميّةُ بجُرأَتِهم على التلاعُبِ بالدلالاتِ اللغوية للألفاظ، ومن ذلكَ تحريفُهم للكلِم الذي سلَّطوهُ على الكتابِ والسنّة، ولكنّهم في هذا البابِ يسلكُونه لا للاحتجاجِ على مذهبهم أو دفعِ دلالةِ نصٍّ يُعارِضهم، وإنّما لإدراجِ قولهم المنكر في ضمن القولِ الذي استقرَّ في قلوبِ المسلمين، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

١- إظهارُ المتكلِّمين موافقةَ أهلِ الإسلام في إثباتِ كلامِ الله تعالى، فإنّ الجهميَّةِ والمعتزِلة أنكروا -في بادئ أمرهم- أنّ الله يتكلّم، ثمّ لمّا رأوا هذا شنيعًا قالوا: بل يتكلّم؛ منافقةً للمسلمين، لكنّ تكلُّمَه هو خلقه للكلام(٢)، ففسّروا تكلُّمَه في اللغة بمعنى لا يعرفُ عندَ العرب ولا عندَ غيرهم، لا حقيقة ولا مجازًا(٣).

ويبيِّن شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تدرُّجهم وتستُّرهم هذا بقوله: «وكانوا أولَ ما أظهروا بدعتَهم قالوا: إنّ الله لا يتكَلَّمُ ولا يكلِّم، كما حكي عن الجعد، وهذا حقيقةُ قولِهم، فكلُّ من قال: القرآنُ مخلوق، فحقيقةُ قولِه أنَّ الله لم يتكلَّم ولا يُكلِّم ولا يأمُر ولا ينهَى ولا يُحبّ. فلمّا رأَوا ما في ذلك من مخالفَةِ القرآنِ والمسلمين، قالوا: إنَّه يتكلَّم مجازًا: يخلُق شيئًا يعبِّر عنه، لا أنَّه في نفسه يتكلَّم. فلمّا شنَّع المسلمُون عليهم، قالوا: يتكلَّم حقيقةً، ولكنَّ المتكلِّم هو من أحدثَ الكلام وفَعلَه، ولو في غيرِه، فكلُّ من أحدَث كلامًا ولو في غيرِه كانَ متكلِّمًا بذلكَ الكلام حقيقةً، وقالُوا: المتكلِّم من فعلَ الكلام، لا من قامَ به الكلام. وهذا الذي استقرَّ عليه قولُ المعتزلة. وهم يموِّهُون على الناس، فيقولون: "أجمعَ المسلمون على أنّ الله متكلِّمٌ حقيقةً، ولكن اختلفُوا في معنى المتكلِّم:

(١) نقض الدارمي (ص٥).

(٢) ينظر: الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٢٧٣-٢٧٦)، ومقالات الإسلاميين (ص٥١٦)، وكتاب العدل والتوحيد للقاسم الرسي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/١٣٧).

(٣) ينظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (٢/٧٤٥، ٧٤٩).

هل هو من فَعَلَ الكلام أو من قامَ به الكلام؟" وما زعموه من أنّ المتكلِّمَ يكون متكلِّمًا بكلامٍ قائمٍ بغيرِه قولٌ خرجوا به عن العَقل والشرع واللغة»[١].

ثمّ جاءَ الكلابيّة ومن تَبِعَهم من الأشاعرة فتأثّروا بأُصولِ الجهميَّة والمعتزِلة التي بنَوا عَليها أقوالَهم، ووافقُوهم عليها، لكنّهم رأَوا نكيرَ أئمةِ السنّة عليهم في إنكارِهم الصفاتِ وقولِهم بخلق القرآن وغيرِها من المسائل، فأظهَروا مُوافقةَ أهلِ السُّنّة، معَ كونِهم مخالفينَ لهُم في حقائقِ أقوالِهم ومآخذِها، ففي مسألةِ الكلامِ هذِه قالُوا قَولًا لم يسبِقهُم أَحدٌ إليه، فأظهَروا موافقة أهلِ السنّة على أنّ الله يتكلّم بكلامٍ يقومُ به، لكن بمعنى قيامِ الكلامِ النفسي القديم به سبحانه، ففسّروا الكلامَ بما لا يُعرفُ به في اللغةِ عند الإطلاق، وتحايلوا على ذلك باستشهادهم بشواهدَ لغويَّةٍ[٢] لا تقوى على الاحتجاجِ بها[٣]، مع كونِ معنى الكلامِ معروفًا في جميع الأمم واللغات!

وبمثل هذه الطريقة ظهَر الأشاعرةُ بمظهرِ الرادِّين على المعتزلة في أبوابٍ كثيرة ستأتي الإشارةُ إلى بعضها، فاغترَّ بهم كثيرٌ من الناس، وظنُّوا أنّهم ينصرونَ طريقةَ السلفِ، معَ أنّهم في كثيرٍ من ذلك لا يُخالفون حقيقةَ قولِ المعتزلة، بل يتَّفقون معَهم ويتأثرون بهم، كما قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخاطِبًا لهم: «لمّا شاع بينَ الأمّةِ فسادُ مذهَبِ المعتزِلةِ، ونفَرتِ القلوب عنهم، صِرتُم تُظهِرونَ الردّ عليهِم في بعضِ المواضع، معَ مقاربَتِكُم أو موافَقَتِكم لهم في الحقيقة»[٤].

٢- قولُ المعتزلة في إثباتِهم الأسماءَ دونَ الصفات، فإنَّهم خالفوا دلالةَ اللغة في أنّ العالِمَ لا يكون إلّا ذا عِلم، والبصير لا يكون إلّا ذا بصر، وهكذا، وإنّما دفعهم إلى هذا عجزُهم عن التصريحِ بنفي الأسماء.

---

(١) شرح الأصبهانية (ص٤٧٩-٤٨٠).

(٢) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١١)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١٤٣).

(٣) ينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٢١٦-٢٢١)، والبرهان في بيان القرآن لابن قدامة (ص٧٤)، ومجموع الفتاوى (١٣٨/٧-١٣٩).

(٤) التسعينية (٩٨٣/٣-٩٨٤).

وقد بيّن ذلكَ أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو الخبير بمذهبِهم- فقال: «وزعمتِ الجهميّةُ[1] أنّ اللهَ تعالى لا علمَ له، ولا قدرةَ، ولا حياةَ، ولا سمعَ، ولا بصر، وأرادوا أن ينفوا أنّ الله تعالى عالمٌ قادرٌ حيٌّ سميعٌ بصير، فمنعَهم خوفُ السيف من إظهارِهم نفيَ ذلك، فأتَوا بمعناه؛ لأنّهم إذا قالوا: لا علمَ لله ولا قدرة له، فقد قالوا: إنَّه ليس بعالم ولا قادر، ووجب ذلك عليهم، وهذا إنّما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل؛ لأنّ الزنادقة قد قال كثير منهم: إنّ الله تعالى ليس بعالمٍ ولا قادرٍ ولا حيٍّ ولا سميعٍ ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تُفصِح بذلك، فأتت بمعناه، وقالت: إنّ الله عالمٌ قادرٌ حيٌّ سميعٌ بصير، من طريق التسمية، من غير أن يُثبتوا له حقيقة العلمِ والقدرةِ والسمعِ والبَصر»[2].

٣- تحريفهم لنصوص القرآن بما ليس له وجهٌ في اللغة، وهذا كثيرٌ عند المتكلِّمين، تُغني كثرته عن التمثيل لَه، وقد سبقَ في مبحثِ تحريفِ الكلم الإشارةِ إلى بعضها[3]، وتَكفي الإشارةُ هنا إلى أنّ أبا سعيدٍ الدارميَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدّ سلوك الجهميّة هذا المسلكَ لإظهار موافقةِ المؤمنين من النفاقِ، وشبَّه إيمانَ الجهميّة الظاهرَ بالنصوص مع تحريفهم لمعناها بإيمانِ المنافقين المخادعينَ للمؤمنين.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فادَّعت هذه العصابة أنّهم يؤمنون بالعرش ويقرون به، لأنَّه مذكورٌ في القرآن. فقلت لبعضِهم: ما إيمانُكم به إلّا كإيمانِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾ [المائدة: ٤١]، وكَالـذينَ إذا ﴿لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]. أتُقِرُّون أن للهِ عرشًا معلومًا موصوفًا فوقَ السماءِ السابعة، تحمله الملائكة، واللهُ فوقُ كما وصفَ نفسه، بائنٌ من خلقه؟ فأبَى أن يُقرَّ به كذلك، وتردَّد في الجواب، وخلَّطَ ولم يصرِّح!

قال أبو سعيد: فقال لي زعيمٌ منهم كبير: لا، ولكن لـمّا خلَق الله الخلقَ، يعني السموات والأرض وما فيهنّ، سمَّى ذلكَ كلَّه عرشًا له، واستوَى على جميع ذلكَ كلِّه. قلتُ: لَمْ تدَعُوا من

(١) يعني المعتزلة، وهم جهميّةٌ في بابِ الصفات بالمعنى العامّ، وينظر: مقالات الإسلاميين (ص٤٨٣).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة (ص١١٣)، وينظر: الكتاب نفسه (ص١٠٥).

(٣) وينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٢٦٣) وما بعدها.

إنكَارِ العَرش والتكذيبِ به غايةً، وقد أحاطَت بكُم الحجَجُ من حيثُ لا تدرُون، وهو تصديقُ ما قُلنا: إنّ إيمانَكم به كإيمان ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ﴾»(١).

ثم قال لهم: «ولكنَّكُم تُقِرُّون بالعرش بألسنتِكم تَحرُّزًا من إكفارِ الناسِ إياكُم بنصِّ التنزيل، فتُضرَب عليه رقابُكم، وعندَ أنفُسِكم أنتُم بِهِ جاحدون، ولَعَمري لئِن كانَ أهلُ الجهلِ في شكٍّ من أمرِكم، إنَّ أهل العلم من أمرِكم لَعَلى يقين»(٢).

د- موافقتهم لأهل السنّة في ظاهرِ القول دون تفسيره:

من ذلك دعوى المعتزلة بأنّهم يُثبتون الصفات، وهذا موافقٌ في الظّاهر لقول الصفاتيّة من أهل السنّة والأشاعرة، لكنّ المعتزلة لا يريدونَ بذلك معانيَ قائمةً بالله تعالى، بل يريدونَ بالصفاتِ كونَ الله عالِمًا سميعًا بصيرًا، من غير قيامِ علمٍ به ولا سمعٍ ولا بَصَر(٣)، فوافقُوا أهلَ الحقِّ في إطلاقِ اسمِ الصِّفاتِ، وخالفُوهم في تفسيرِ المراد.

وهذه الطريقة ظاهرةٌ أيضًا لدى الأشاعرة بكثرة، ولذلكَ أمثلة، منها:

١- أنّ أهلَ السنّة يثبتون الصفاتِ الفعلية لله تعالى، ويريدون ما هو ظاهر هذا اللفظ من إثباتِ صفاتٍ حقيقيةٍ تقوم بذاتِه سبحانه، فالفعلُ صفةٌ للفاعل تنشأ عنها المفعولات(٤)، أمّا الأشاعرة فيُطلقون إثباتِ صفات الأفعال، ولا يريدون بذلك أيَّ معنىً يقومُ بالله، وإنّما يريدون مجرَّدَ صدور الآثار التي هي المخلوقات عنه سبحانه(٥)، فإثباتُهم الخلقَ والرَّزقَ والإحياءَ والإماتة إنّما هو إثبات نسبة المخلوق والرِّزق والحياةِ والموتِ إلى الله تعالى إيجادًا من غيرِ أن تقومَ به صفةٌ فعليّة، ويقولون: الفِعلُ هو نفسُ المفعول(٦).

---

(١) الرد على الجهمية للدارمي (ص٥٠-٥١).

(٢) المصدر السابق (ص٥٢)، وينظر: الكتاب نفسه (ص٢٥٦).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٨٢-١٨٤).

(٤) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم (٢/١٩-٢٢).

(٥) ينظر: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي (ص٤١).

(٦) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص٩٣).

٢- أنّ الأشاعرةَ يُطلِقون إثباتَ صِفتَي السَّمعِ والبصر لله تعالى كما يطلقُ ذلكَ أهل السنّة، لكنّ ما يُثبتُه الأشاعرة من ذلك ليس هو سماعَ الله تعالى للأصواتِ في وقتِ صدُورها، وإبصارَه للمرئيّات في وقتِ وجودِها، بل ذلكَ منفيٌّ عندهم؛ منعًا لحُلول الحوادث، وإنّما يعنونَ بما أطلقوه أنّ الله سَمِع وأبصرَ في الأزل قبلَ وُجودِ الموجودات(١)، ولذلك لا يكادُون يفسِّرونهما بما يزيدُ على العِلم(٢)، ولا شكَّ في أنَّ هذا قولٌ مُغايِرٌ لمذهبِ السَّلفِ تمامًا، وإن كانوا يُظهرونَ مُوافقَته.

٣- كُبرى المسائل التي دارَ النِّزاعُ فيها بينَ أهلِ السنّة والمعتزلة هي مسألة خلق القرآن، وعليها امتُحنَ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكلامُ أئمة الإسلامِ في تكفيرِ القائلينَ بها متواترٌ مشهور(٣)، والأشاعرةُ قد عرَفوا إنكارَ المسلمينَ لهذه المقولة، مع أنّ أصولهم تمنعُ القولَ بأن يكون الله تكلّم بحروفِ القرآن وأصواته، فأظهروا إنكارَ القول بخلقِ القرآن؛ موافقةً لأهل السنّة، ومرادُهم معنى القرآن الذي هو الكلام النفسي، وأمّا حروفُ القرآن وألفاظه فمخلوقة عندهم(٤).

وقد ذكرَ جماعةٌ من الأئمة تكاتُمَ الأشعريّة لهذه المقالة وغيرِها وحذَرهم من التصريحِ بها، وشنَّعوا عليهم في ذلك، كأبي نصرٍ السجزي، وأبي إسماعيلَ الهروي، وابنِ الجوزي، والموفَّقِ ابن قدامة، وابن تيمية وغيرهم(٥).

---

(١) ينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/٢٤٣)، وشرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي (ص١٣٠)، وجامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم (٢/١٦-١٨).

(٢) عرَّف السنوسيُّ العلمَ بأنّه صفةٌ ينكشف بها المعلومُ على ما هو به، ثمّ قال: «ويدخُل في العلم على مقتضى هذا التعريف: إدراكُ السَّمعِ والبصر وسائر الإدراكات، فهي إذن أنواعٌ من العِلم، وهذا مذهب الشيخِ الأشعري رضي الله تعالى عنه» شرح المقدِّمات (ص١٤٥-١٤٦)، وينظر: عقائد الأشاعرة لمصطفى باحو (ص١٣٥-١٤٠).

(٣) حكى أبو القاسم اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ القولَ بتكفير من قال بخَلق القرآن عن خمسمائةٍ وخمسين من التابعين وأتباعهم وأئمة السلف، ثمّ قال: «ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفًا كثيرة، لكنّي اختصرت». شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة (١/٤٤٥، رقم٤٩٣).

(٤) سيأتي تفصيلٌ لقولهم هذا (ص١٠٨٣).

(٥) ينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٥٤-١٥٩، ٢٠٦، ٢٧٠-٢٧٨)، وذم الكلام للهروي (٥/١٣٣- =

٤- أهلُ السنّة يعتقدون أن أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، والأشاعرةُ يوافقونهم على هذا الإطلاق، لكن الاسمَ عند الأشاعرة هو نفسُ المسمَّى، فاسمُ زيدٍ مثلًا هو عندهم زيدٌ ذاته، وأمّا الأسماء فيُطلقون عليها «التَّسمِيات» وهي عندَهم مخلوقة[1]، وهذا قولُ الجهميّة والمعتزِلة، لكنّهم أظهروا مخالفتهم فقالوا: «"إنّ اسم الله غير مخلوق"، ومرادهم، أنَّ الله غير مخلوق. وهذا ممّا لا تنازعُ فيه الجهمية والمعتزلة، فإنّ أولئك ما قالوا: الأسماءُ مخلوقة إلّا لِما قالَ هؤلاء هي التسميات، فوافقوا الجهميَّة والمعتزلة في المعنى، ووافَقوا أهلَ السنّة في اللفظ»[2].

ولذلك لمّا بعُد العهدُ بمتأخريهم - كالغزالي والرازي - عن أقوال السلفِ التي كانَ لمتقدِّميهم مزيدُ اهتمامٍ بها وبمُوافَقةِ ظاهرِها، أنكرُوا القولَ بأنّ الاسمَ هو المسمَّى، وصرَّحوا بما صرَّحَت به الجهميَّةُ والمعتزلةُ مِن خَلق الأسماء[3].

٥- يطلقُ الأشاعرةُ إثباتَ رؤيةِ الله تعالى في الآخرة -كما يطلقه أهل السنّة- ويُظهرون الرَّدّ على المعتزلة المنكرين لذلك، ولكن إذا جئنا لمعنى الرؤيةِ التي يُثبتها الأشاعرة وجدناها لا توافقُ ما أثبته أهل السنّة من أنّها رؤيةٌ بالأبصارِ مقابلةً ومواجَهةً للمرئي، بل يقولون: يُرى لا إلى جهة؛ لكونهم ينفون علوَّ الله على خلقه. حتّى إنّ الغزالي صرّح بأنّ الرؤيةَ التي يثبتونها «لا حقيقةَ لها إلّا أنّها نوعُ إدراكٍ هوَ كمالٌ ومزيد كشفٍ، بالإضافةِ إلى التخيُّل»[4]، ولذلك عزا إنكارَ المعتزلة على الأشاعرة إثباتَ هذه الرؤية إلى أنّهم لم يفهموا ما يقصِدُه الأشاعرة بها[5]، ويُفهم من كلامه أنّ

=

١٤٠) ط. الغرباء، وصيد الخاطر لابن الجوزي (ص١٩٧)، وحكاية المناظرة في القرآن لابن قدامة (ص٣٤-٣٦، ٥٠-٥١)، والتسعينية لابن تيمية (٣/٩٦١-٩٦٢).

(١) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص٦٠)، وأصول الدين للبغدادي (ص١٣٧-١٣٨)، والإرشاد للجويني (ص١٤١)، ولوامع البينات للرازي (ص١٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٩٢)، وينظر: نفس المصدر (٦/١٩١-١٩٥).

(٣) ينظر: المقصد الأسنى للغزالي (ص٣٦)، ولوامع البينات للرازي (ص٢٣).

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٩٧).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٩٥-٩٦).

المعتزلة لو فهِموا حقيقةَ قول الأشاعرة لعرَفوا أنَّهم متَّفِقون لا خلافَ بينهم.

وهذا يؤكِّدُ ما سبقَت الإشارةُ إليه من مسلكِ الأشاعرة، ولذلك خاطبَهم شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: إنّ «الفضلاءَ إذا تدبَّرُوا حقيقةَ قولِكم الذي أظهرتُم فيه خلافَ المعتزِلَة، وجدُوكُم قريبينَ منهُم أو موافِقين لهم في المعنى، كما في مسألةِ الرُّؤية؛ فإنكم تتظاهَرون بإثباتِ الرؤية والردِّ على المعتزلة، ثمّ تفسِّرونَها بما لا يُنازع المعتزلةُ في بيانه، ولهذا قال من قال من الفضلاء في الأشعري: "إنّ قولَه قولُ المعتزلة، ولكنه عدَلَ عن التّصريح إلى التّمويه"»(١).

٦- الأشاعرة مرجئةٌ في الإيمان، والإيمانُ عندهم هو التّصديق، ثمّ يقولُ كثيرٌ منهم إنّ المؤمنين لا يتفاوَتون في تصديقهم، فلمّا وَجدوا أنَّه يلزَم على هذا القول كونُ إيمانِ النبي ﷺ مساويًا لإيمانِ فسّاقِ الأمة، جاءَ أبو المعالي الجويني بتفسيرٍ للخروجِ من هذا القولِ الشنيع، حتّى يبقى موافِقًا لسائر الأمة من تفضيلِ إيمانِ النبيِّ ﷺ، فقال: «فإن قيلَ: أصلُكم يُلزِمُكم أن يكونَ إيمانُ منهَمِكٍ في فسقِه كإيمان النبيِّ ﷺ. قلنا: النّبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يفضُل من عدَاه باستمرارِ تصديقِه وعِصمةِ اللهِ إيّاه من مُخامَرة الشكوك واختلاجِ الرِّيَب. والتصديقُ عَرضٌ لا يبقَى، وهو مُتَوالٍ للنّبيِّ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ثابتٌ لغيرِه في بعضِ الأوقات، زائلٌ عنه في أوقاتِ الفَتَرات، فيثبُتُ للنّبيِّ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أعدادٌ من التَّصديقِ لا يثبُتُ لغيرِه إلّا بعضُها، فيكونُ إيمانُه بذلكَ أكثَر(٢). فلَو وُصِف الإيمانُ بالزيادة والنقصان، وأريدَ بذلك ما ذكرناه، لكان مستقيمًا، فاعلموه»(٣).

---

(١) التسعينية لابن تيمية (٣/٩٦١)، وينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٧٧٢-١٧٤، ٢٠٣-٢٠٤).
وقال ابن تيمية في ردّه على الرازي: «... الرازي وغيره ممن يحرِّف الرؤية عن حقيقتها اتباعًا للمريسي وغيره من الجهميّة، وإن كان الرازي في الظاهر مقرًّا بالرؤية، فإنّ إقراره بها كإقرارِ المريسي وذويه بألفاظِها، ثمّ يحرِّفون الكلمَ عن مواضعه» بيان تلبيس الجهمية (٣/٩١).

(٢) مراده أنّ الإيمان لـمّا كان هو التّصديق، والتصديق عرض، والعرض عند الأشعرية لا يبقى زمانين، فيكون استمرار التصديق يقتضي توالي أعيانِ التصديقات بما لا يحصل مع من يعترض تصديقاته شكٌّ أو غفلةٌ. وحينئذٍ فتكونُ تصديقاتُه أكثر، ومن ثمَّ يكون إيمانُه أعظم. وينظر: المسامرة لابن أبي شريف (٢/٢٢٠).

(٣) الإرشاد (ص٣٩٩-٤٠٠)، وينظر نحوه في: أبكار الأفكار للآمدي (٥/١٦-١٧)، وشرح المقاصد للتفتازاني
=

٧- قول الأشاعرة: «كلُّ مؤمنٍ مسلم»، هو موافقٌ لقولِ أهل السنّة في الظاهر، لكنَّ تفسيرَ قولِ أهل السنّة هو أن كلَّ مؤمنٍ لا بدّ أن يأتي بأركانِ الإسلام والعمَل الظاهر الذي يتحقَّق به إيمانه[١]، وأمّا الأشاعرة فيُشكِل عليهم هذا التّقرير؛ لأنّ الإيمانَ عندَهم مجرّد التصديق، ولذلك فهُم إنّما يريدون بهذا الإطلاق أنّ المسلمَ هو المنقادُ المطيع، والمؤمنُ قد أتى في إيمانِه بالطاعةِ الباطنة، فيكونُ مسلمًا. مع أنّ هذا ليس هو المسلمَ المعروف في الكتاب والسنّة ولا عندَ السلف، ولكنّ الأشاعرةَ أظهرُوا موافقتَهم في اللّفظ دونَ المعنى، ومثلُ ذلك يُقال في قولِهم في الاستثناءِ في الإيمانِ، وفي مسائل أخرى[٢].

ه- موافقتهم لأهل السنّة في قولهم دون مأخذهم الذي بنوا عليه قولهم:

وهذا كثيرٌ لدى المتكلِّمين على اختلافِ فِرَقِهم، فمأخذُهم مثلًا في إثباتِ الصِّفاتِ أو أكثرِها هو العقل، ولا يجوزُ اعتبارُ أدلّةِ الوَحي عندَهم في هذا الباب؛ لكونِ الوحي مبنيًا على إثباتِ وجودِ الله وصفاته[٣]، وأمّا أهل السنّة فيقولون إنّ أدلّة الوحيِ جاءَت مخاطِبةً للعقل مبيِّنةً لأدلَّته، فالاستدلالُ بها استدلالٌ بالعقل وبالسّمع[٤].

ومأخَذُ كثيرٍ من الأشاعرةِ مثلًا في تعظيمِ مذهبِ السلف في الصِّفاتِ والثناءِ عليه هو ظنُّهم أنَّ مذهبَهم هُو التفويض[٥]، بينما أهل السنّة يقولون بخلافِ ذلك؛ لأنّ السلف -كما جاءَ متواترًا عنهم- يثبتون معاني نصوص الصفاتِ، وهم خيرُ الناسِ فهمًا لها وعِلمًا بما أرادَه الله منها.

ويتلخَّصُ ما وقَعَ فيه المتكلِّمون مِن مُوافقَة ما ذمَّه اللهُ تعالى مِن سَتر المعتَقَد البَاطل بتَسمِيتِه

= (٢١٤/٥).

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ الحنفي (٤٩٠/٢).

(٢) ينظر: الإيمان لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (١٥٨/٧)، والتمهيد للباقلاني (ص٣٤٦-٣٤٧)، والإنصاف، له (ص٥٨-٥٩)، وقواعد العقائد للغزالي (ص٢٤١).

(٣) ينظر ما سبق (ص١٧٠).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٩٦/٣-٣٠٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٨/١-٣٨، ١٩٨-٢٠٠).

(٥) ينظر: إلجام العوام للغزالي (ص٤-٥).

باسم الحقّ أو بإظهار موافقة أهل الحقّ، فيما يلي:

١. زخرَفَتُهم المناهجَ الباطِلةَ والعقَائدَ الفاسِدَةَ بتَسمِيتِها بأسماءٍ مقبولةٍ حسنةٍ، لترُوجَ على النَّاسِ وتَنفُقَ عليهِم.

٢. أنَّ ما يُطلِقُونه على مقَالاتِهم منَ الأَسماءِ المزخرفةِ إنَّما يغترُّ بها الجهَّالُ الذين تميلُ نفُوسُهم إليها وتُسارعُ في الرِّضَا بها، وأمّا أهلُ الحقِّ فإنّهم يميِّزُونَ الحقائِقَ ويَنزِعون عَنها رَونَقَها وبَريقَها، فيَردُّونَ البَاطِل ويكشِفُون زَيفَه.

٣. استعمالُهم هذا الأسلوب في نشر الباطل وقلَبِ الحقائق، بجعلِ الباطلِ حقًّا واجِبَ القَبول، والحقَّ منكَرًا مستشنعًا مردودًا.

٤. إظهارُهم الدُّخولَ في زُمرةِ أهلِ الحقِّ، مِن خِلال موافَقَتهم في إطلاقَاتِهم، معَ مخالفةِ حَقَائقِ مقالاتِهم وبواطِنِها لتلك الإطلاقات.

٥. إظهارُهم موافقةَ أهل الحقِّ في إيمانِهم بالنصوصِ ظاهرًا، معَ كونِهم في حقيقةِ الأَمرِ لا يُؤمِنُونَ بمَدلُولِها الظاهرِ مِنها، أو كونِهم إنّما أقرّوا بها لقَبول عُقولِهم لَهَا، لا لُورودِ النَّصِّ بها.

المبحث الخامس

الموافقةُ في كِتمانِ الحقِّ معَ العِلم به

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى كِتمانَ الحقِّ معَ العِلمِ به.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن كِتمانِ الحقِّ معَ العِلمِ به ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى كِتمانَ الحقِّ معَ العِلمِ به

لا يَتمُّ لأئمة الباطل مرادُهم بنشرِ باطلهم ودعوةِ الناسِ إليه في حال ظهورِ الحقّ ووضوحِه، ولذلك فهم يعمَدُون دَومًا إلى كِتمانِ الحقِّ وطَمْسِ معالِمِه وعدمِ إظهاره للناسِ، مع علمِهم به.

وهذا المسلكُ هو قرينٌ للَبس الحقّ بالباطل وملازِمٌ له؛ فإنّ طريقة المخالفينَ تجاهَ الباطل أن يزيِّنوه ويخلِطوه بالحقّ ليروج، وطريقتَهم تجاهَ الحقّ كتمانُه وإخفاؤُه، فهم يسيرون في طريق باطلهم على هاتين القَدَمَين: إلقاءِ الشبهاتِ التي تدلُّ على الباطل، وإخفاءِ الأدلّةِ التي تدلُّ على الحق[(١)]، فلا يرى الناسُ أمامهم سوى الباطلِ المزخرَفِ بهيئةِ الحقّ، فيتبعونَه وينقادون إليه.

ووجهٌ آخرُ لتلازمهما هو أنَّ الذين يُريدُ المخالفون إضلالَهم لهم حالتان:

إما أنَّهم لم يسمعوا الحقّ ولم يعلموا أدلّته وبراهينَه. فسبيلُ إضلالهم يكون بكتمان الحقّ عنهم ومنعِه من الوصول إليهم.

وإما أن يكونوا قد سمعوا الحقّ وأدلته. فسبيل إضلالهم تشويشه عليهم وتشكيكهم به بخلطه بالباطل وتعميته به[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هما متلازِمان؛ فإنّ مَن لَبَسَ الحقَّ بالباطل فجعلَه ملبوسًا به خفِيَ من الحقِّ بقدرِ ما ظَهر من الباطل، فصارَ ملبوسًا، ومن كتم الحقَّ احتاجَ أن يُقِيم موضعَه باطلًا؛ فيلبِسُ الحقَّ بالباطِل»[(٣)].

ولذلك فقد نهى اللهُ تعالى عن الأمرين معًا، فقالَ جلَّ شأنُه: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢]، وأنكر على من وقع منهم ذلك، فقال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٨/١٠٢).

(٢) المصدر السابق (٣/٤٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/١٧٢-١٧٣)، وينظر: الكتاب نفسه (١٩/١٩٤).

تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١].

وحيثُ إنّ الله تعالى أرسلَ رُسلَه ليبيِّنوا للناسِ الحقَّ، وليتلوا عليهم آياته ويوضِّحوها لهم، فإنّ من كتمَ الحقَّ من بعدِ ذلك كانَ مستحقًّا للذمِّ الشديد، والوعيد الأكيد، ولذلك فقد غلّظ الله تعالى في كتابه إثمَ ما يفعلُه أهل الباطل من كَتم الحقّ مع العلم به، وشدّد في ذمّهم ولَعنِهم ووعيدِهم.

وأظهرُ ما وقع هذا الأمر من أهلِ الكتاب الذين يعلمون الحقّ الذي جاءت به الرسل مِن كُتُبِهم ويعرفونَه حقَّ المعرفة، لكنّه جاءَ مخالفًا لأهوائهم ورغَباتِهم، فطمَسُوهُ وأخفَوه طلبًا لثمنٍ قليلٍ من الدنيا.

يقول تعالى مخبِرًا عنهم: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٦]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يخبِرُ تعالى أن علماءَ أهلِ الكتاب يعرفونَ صحّةَ ما جاءَهُم به الرسول ﷺ كما يعرفُ أحدُهم وَلدَه... ثمَّ أخبرَ تعالى أنّهم مع هذا التحقّقِ والإيقانِ العِلمي ﴿ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ ﴾ أي: ليكتُمونَ الناسَ ما في كُتُبهم من صفة النبي ﷺ ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾»(١).

وممّا عظَّم جُرمَهم وزادَ خطيئَتَهُم أنّ اللهَ تعالى قد أخذَ عليهم الميثاقَ أن يبيِّنوا للناسِ ما في كِتابهم من الحقِّ في أَمرِ النبيِّ ﷺ وألّا يكتُموه، فاستبدلُوا بذلك دُنيا خسيسةً وثمَنًا بخسًا، نابذِينَ الكتابَ الذِي أُخذ عليهم الميثاقُ ببيانه وراءَ ظهورهم، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، فاليهودُ تركوا أمرَ الله تعالى وضيّعوه ونقضوا ميثاقه، وكتموا أمر النبي ﷺ وكذّبوا به(٢).

وقد قيل في قوله تعالى في هذه الآية: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾: إنَّ أمره سبحانَه إياهم

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٢٠-١٢١).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٦/ ٢٩٣-٢٩٤).

بالبيانِ يستلزمُ نهيهم عن الكتمان، لكنَّه صرّح بذلك فقال: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾، وفائدةُ ذلك أنّ «المرادَ من البيانِ ذكرُ تلك الآيات الدَّالةِ على نبوَّةِ محمدٍ ﷺ من التّوراةِ والإنجيل، والمرادَ من النّهيِ عن الكتمانِ أن لا يُلقُوا فيها التأويلاتِ الفاسدةَ والشبهاتِ المعطِّلة»[1].

وفي هذا إشارةٌ إلى أنّ كتمان الحقّ قد يكونُ بكتمانِ ألفاظ الوحي التي هي أدلةُ الحقّ، وقد يكون بكِتمانِ المعاني الصحيحةِ لتلكَ الألفاظ، إذ إنَّ كتمان المعاني هو كِتمانٌ لفائدةِ تلك الألفاظ ومقصودِها.

وكتمانُ الوحي قد يكون لبعضٍ منه دونَ بعض، كما كانَ حال أهل الكتاب في إخفاءِ مَا يعارضِ أهواءَهم ممّا في كتابهم دونَ ما لا يعارضها، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [المائدة: ١٥].

ولأهل الباطل في كتمانِ العلمِ أغراضٌ متنوعة[2]:

فمنهم من يكتمه رغبةً في الدنيا من رئاسةٍ أو مالٍ أو غير ذلك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤].

ومنهم من يكتمه بُخلًا به، وكراهةً لأن ينالَ غيرُه ما ناله من الفضل، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ٣٧]، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فوصَفَهُم بالبخلِ، الذي هو البُخل بالعلمِ والبُخل بالمال، وإن كان السِّياقُ يدلُّ على أنَّ البُخلَ بالعِلمِ هوَ المقصودُ الأكبَر»[3].

(١) مفاتيح الغيب للرازي (٩/١٣٤-١٣٥).

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (٥٨-٥٩).

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

ومنهم من يكتُمه لئلّا يحتجَ به أهل الحقّ عليه، كما أخبر الله تعالى عن اليهود بقوله: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[البقرة: ٧٦]، وذلك أن منافقي اليهود كانوا يظهرون الإيمان بألسنتهم للمؤمنين، ويُخبرونهم أنَّ ذِكر محمدٍ ﷺ موجودٌ في كتبهم، ثمّ إذا رجعوا وخلا بعضُهم إلى بعضٍ تَلَاوموا على ما أفشَوا للمؤمنين، وقالوا إنَّكم إن فعلتم ذلك احتجُّوا به عليكم[(١)].

وقد جاء في القرآن الكريم تهديدٌ ووعيدٌ للذين يكتمون الحقَّ ويخفُونه عن الناس، فمن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِۙ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠]، فهؤلاء الذين يعمدون إلى ما بيَّنه الله للناسِ من الهدى حتى لم يدَع فيه موضِعَ إشكالٍ ولا اشتباهٍ على أحدٍ منهم، فيكتمونه ويخفونه، قد توعّدهم الله تعالى بلعنتِه ولعنةِ اللاعنين، وهذه اللعَنات لا ينجو منها إلّا من تابَ وأصلح ما بَينَهُ وبينَ الله، ثمّ أظهرَ وبيّنَ للناس ما كانَ قد كتمَ[(٢)].

وكذلك توعّد الله من كتمَ آياتِه لأجلِ عوضٍ من الدنيا بعذابٍ شديد، فقال جلّ وعلا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [البقرة: ١٧٤ - ١٧٥].

وأخبر سبحانه أنّه لا أحدَ أظلمُ من الذي يكتمُ شهادةً من الله عندَه عِلمُها، فقال تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[البقرة: ١٤٠]، وذلك أنّ أهل الكتاب كانوا يعلَمون أنَّ الأنبياءَ كانوا على دينِ الإسلام، وكانت لديهم شهادةُ الله بذلك،

---

(١) ينظر: جامع البيان لطبري (١٤٧/٢)، والوجيز للواحدي (١١٣/١)، ومعالم التنزيل للبغوي (٦٨/١).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٧٣٨/٢)، والكشاف للزمخشري (٣٥١/١).

فكتمُوها، وزعمت اليهود أنَّهم كانوا هودًا، وزعمت النصارى أنَّهم كانوا نصارى، وقد توعّدهم الله تعالى بأنّه ليس بغافلٍ عن عملهم، فلن يتركهم سُدىً بلا حساب(١).

وقد أعدّ الله لكاتمِ الحقّ من الوعيد ما هو جزاءٌ من جنسِ عملِه، كما صحَّ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن سُئلَ عن عِلمٍ فكَتَمَه ألجمَهُ اللهُ بِلِجامٍ من نارٍ يومَ القِيامة»(٢).

قال الطِّيبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «شبَّه ما يوضَع فيه من النَّار بلجامٍ في الدابة، وهو إنَّما كان جزاءَ إمساكه عن قولِ الحق. وخصَّ اللجامَ بالذكر تشبيهًا له بالحيوان الذي سُخِّرَ ومُنع من قصدِ ما يريده، فإنّ العالِم شأنه أن يدعُوَ الناسَ إلى الحقّ، ويُرشِدَهم إلى الطريق المستقيم»(٣).

ومهما حاوَل أهل الباطل أن يكتموا الحقّ ويخفوه، فإنّ الله لا يمكّنهم من مرادِهم، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [التوبة: ٣٢ - ٣٣].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢/ ٦١٠)، وتفسير السمعاني (١/ ١٤٧)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣٦٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٢) رواه أبو داود، كتاب العلم: باب كراهية منع العلم (رقم٣٦٥٨)، والترمذي، أبواب العلم: باب ما جاء في كتمان العلم (رقم٢٦٤٩)، وابن ماجه، المقدمة: باب من سئل عن علم فكتمه (رقم٢٦٦)، وأحمد (١٣/ ١٧-١٨، رقم٧٥٧١، ١٣/ ٣٢٥، رقم٧٩٤٣)، والبزار (١٦/ ١٨١-١٨٣، رقم٩٢٩٧-٩٣٠٠)، وابن حبان (١/ ٢٩٧، رقم٩٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٣٣٥، رقم٣٣٢٢، ٤/ ٢٩، رقم٣٥٢٩)، والحاكم (١/ ١٠١)، والحديث سكت عنه أبو داود، وحسّنه الترمذي، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وقال الألباني: «حسن صحيح». سنن أبي داود (٥٥٤، رقم٣٦٥٨).

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (٢/ ٦٨٠-٦٨١)، وينظر: فيض القدير للمناوي (٣/ ١٤٥).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن كِتمانِ الحقِّ معَ العِلمِ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

من طريقة أهل الكلام في تثبيتِ البِدَع الكلاميَّة وتسهيلِ قَبولِها بينَ الناس أن يكتُمُوا الحقَّ الذي يُضَادُّها، وهي طريقةٌ ملازِمةٌ لطريقتهم في لَبسِ الحقِّ بالباطل(١)، والحقُّ الذي يضادُّ بدعهم هو ما في كتابِ الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ وكلامِ الصحابةِ والتابعين لهم بإحسانٍ من السَّلفِ والأئمة مِن بيانِ صفاتِ ربِّ العالمين وأفعالِه، وبيانِ سائر أبواب الاعتقادِ التي انحرفَ المتكلِّمون فيها عن الجادّة، وألجأتهم أدلةُ عقولهِم إلى ما يعارض هذا الحقّ.

وكتمانُ هذا الحقِّ كلِّه ليس في مقدورِ المتكلِّمين، لأنَّ الله تعالى تكفّل بحِفظِ كتابه، وإتمامِ نوره، وبقاءِ طائفةٍ من الأمة ظاهرين على الحقّ، ومع ذلك فقد سعى كثيرٌ من أهل الكلامِ -على تفاوتٍ بينهُم- في أَن يكتُمُوه ويُطفِئوا نوره، وفيما يلي بيانُ أهمّ الطرقِ التي سلكوها في ذلك:

أولاً: تركُهم رواية أحاديثِ الصفاتِ والقدر ونحوها:

النّاظر في تاريخِ رؤوس المتكلِّمين ومؤلَّفاتهم يرى جليًّا تركهم لذكرِ الأحاديث الوارِدة فيما أنكروه من الصفات، فلا يروي المعتزلة مثلًا شيئا من أحاديثِ الرؤية أو إثباتِ القدر في أثناءِ بحثهم لها، ولا يروُون هم ولا متأخرو الأشاعرة أحاديثَ العلوِّ والنزولِ ونحوِها ممّا ينقضُ عليهِم مذهبَهم حينَ يتطرّقون لها، والمقصودُ هنا بروايتِها أن يدوِّنوها ويثبِتُوها في كتبهم نشرًا وإذاعةً لها. وتركُهم لذلك هو نوعٌ من كِتمانِ الحقِّ الذي أوجبَ الله عليهم بيانه.

وفي نفسِ الوقتِ نجدهم ينشطونَ لروايةِ ما يستدلُّون به على مذهبِهم من الأحاديث، فيسوقُون الصحيحَ والضعيفَ والموضوعَ منها لأَجلِ ترجيحِ بِدعتِهم، مع كونِهم لا يعترِفُون بحجِّيتها في

---

(١) ينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢١).

هذه الأبواب[١].

وهذا الفعلُ هو من سماتِ أهل الأهواء، كما قال وكيع بن الجرّاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهلُ العلم يكتبونَ ما لهم وما عليهم، وأهلُ الأهواء لا يكتبونَ إلّا ما لَهم»[٢].

وسببُ ذلك أنّهم بنَوا مقالاتِهم على ظنونٍ وأهواء، فما خالفَ هذه الأهواء المحبوبة كرهوه ولم يُحِبُّوا نشره، خشيةَ أن يُشكِلَ على تقريراتهم التي وافقت هواهُم، وهذا أمرٌ لا بدَّ منه لكلِّ مَن خالفَ قدرًا من نصوص الوحي، كما قال ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن المعلوم أنك لا تجد أحدًا ممن يردُّ نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ بقولِه إلّا وهو يبغِضُ ما خالف قوله، ويودُّ أن تلك الآية لم تكُن نزلت، وأنَّ ذلكَ الحديثَ لَم يَرِد، ولو أمكنَه كَشْطُ ذلكَ من المصحَفِ لفعلَه... ولهذا تجِدُ الواحِدَ مِن هؤلاءِ لا يُحِبُّ تبليغَ النُّصوصِ النبويّة، بل قد يختارُ كِتمانَ ذلك والنهيَ عن إشاعَتِه وتبليغِه، خلافًا لما أمَر الله به ورسولُه من التبليغ عنه»[٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تجدُ قطُّ مبتدعًا إلّا وهُو يُحِبُّ كِتمانَ النُّصوص التي تخالِفُه ويُبغِضُها ويُبغِض إظهارَها ورِوايتَها والتَّحدُّثَ بها، ويُبغِضُ مَن يفعَلُ ذلك، كما قال بعضُ السَّلَف: "ما ابتدعَ أحدٌ بدعةً إلّا نُزِعت حلاوةُ الحديثِ من قَلبِه"[٤]»[٥].

ثانيًا: تركهم رواية آثار السلف الواردة فيها:

للصحابةِ والتابعين لهم بإحسانٍ كلامٌ كثيرٌ في بيانِ الحقِ في أبوابِ الاعتقاد، لا سيّما في أهمّ المطالب الذي هو معرفةُ الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأقداره، ومعرفةِ حقيقة الإيمان، وتفاصيل

---

(١) ينظر مثلًا: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار (ص١٤٥-١٥٠).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٩٧)، وينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٨٧-٨٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢١٧-٢١٨).

(٤) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (٧)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (١٤٥)، عن أحمد بن سِنان الواسطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٥) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢١).

اليوم الآخر، وحقوقِ الصحابةِ وولاةِ الأمر وغيرِ ذلك. وهذه الآثار لم يعتنِ بحفظها وتناقلها إلّا أهل السنّة، أمّا أهل الكلام فقد تركوا روايتها وأعرضوا عنها، ويظهرُ ذلك جليًّا في تصانيفهم التي كتبوها بعد جمع آثارِ السلف وتيسرِ الوصولِ إليها.

فآثار السَّلف الوارِدةُ في علوِّ الله على عرشِه -مثلًا- كثيرةٌ جدًّا(١)، ومن وقفَ عليها وطالعَها عَلِمَ عِلمَ يقينٍ معتقدَ السَّلفِ من الصحابةِ والتابعين ومن بعدَهم في هذا الباب، وأنّهم يثبتون علوًّا حقيقيًّا لا تأويلَ ولا تفويض للمعنى فيه. لكنّ هذه الآثارَ - على كثرتها - لا تجدُ لها مكانًا في كتب أهلِ الكلام، وإنّما يُعرضون عنها ويختارونَ تركَ إشاعتها وروايتِها.

وقد يقال في كثيرٍ من المتكلِّمين المتقدِّمين إنَّهم لم يعرفوا هذه الآثارَ ولم تطرُق أسماعهُم؛ بسببِ قلَّةِ عنايتِهم بعلم الرِّوايةِ وإعراضِهم عنه، لكنَّ كثيرًا من رؤوس متأخِّريهم يُجزم باطِّلاعه عليها ووقوفه على الكتب المصنَّفةِ فيها كما يدلّ عليه اعتناؤهم بالردِّ عليها(٢)، ومع ذلك لا يذكُرونَ شيئًا مِنها في كُتُبهم التي يُصنِّفُونها في أبوابِ الاعتقاد؛ تركًا لتبليغِها وطَمسًا لنورها.

ثالثًا: منعهم أئمة السنّة من ذكر آيات الصفات أو التحديث بأحاديثِها، وبُغضُهم وإيذاؤهم لمن يفعلُ ذلك:

يقابِلُ كتمانَ المتكلِّمينَ الذي سبقَ بيانهُ اجتهادُ أهلِ السنّة في نشر كلامِ الله ورسولهِ الهادي إلى الحقِّ في الإيمانِ به سبحانه والعلم بصفاته، ولمّا كانَ هذا الأمرُ يُبطلُ على أهلِ الكلام بِدعتَهم وينقضُ أصولَهم، فقد اجتهدَ كثيرٌ منهم في منعِ أئمة السنّة من ذلك قدرَ استطاعتهم.

---

(١) ممن اعتنى بجمعها الإمامُ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «العلو للعليِّ الغفار»، والإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية».

(٢) اعتنى الجويني مثلًا بالردِّ على كتاب الشريعة للآجري، واعتنى الرازيّ بالردِّ على كتاب السنَّة لشيخِه محيي السنّة البغوي، وعلى كتاب التوحيد لابن خزيمة، بل وطعَن فيه وسمّاه كتاب الشِّرك. يُنظر: الأسنى في شرح الأسماء الحسنى للقرطبي (٢/٢٠٠-٢٠١)، وأساس التقديس للرازي (ص١٦٩، ١٨٩، ١٩٥، ٢٢٥)، ومفاتيح الغيب، له (١٥١/٢٧)، التسعينية لابن تيمية (٩٠٠/٣) وما بعدها.

وهذا الأمر سيأتي بيانُه في الحديث عن لجوء أهل الكلامِ إلى السلطان في مواجهةِ أهل السنّة، لكن تكفي الإشارةُ هنا إلى ثلاثةِ أمثلةٍ وقعت من المتكلِّمين.

فأولها: منعُ الجهميَّةِ أهلَ السنّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ من روايةِ أحاديث الرؤية والصفات في زمانِ فتنةِ القولِ بخلقِ القرآن، قبلَ أن يجيء الخليفةُ المتوكّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١] فيكشفَ المِحنة[٢]، ولذلكَ قالَ الشاعر عليُّ بن الجَهم[٣] هاجيًا رأس الجهميّة هؤلاء ابنَ أبي دُوَادٍ، لما أصيبَ بالفالج:

فرِحَت بمَصرَعِكَ البريَّةُ كلُّها ... مَن كانَ منهُم موقِنًا بمَعادِ
كم مجلسٍ للهِ قد عطَّلتَهُ ... كَي لا يُحدَّثَ فيهِ بالإِسنادِ
ولكَم مصابيحٍ لَنا أطفأتَها ... حتَّى نَحيدَ عن الطَّريقِ الهَادِي
ولكم كريمةِ معشرٍ أرمَلتها ... ومُحدِّثٍ أوثَقتَ في الأَقيادِ[٤]

وثانيها: منع الأشاعرة للحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من التحديث بأحاديث الصفات والنزول، في جامع دمشق (سنة ٥٩٥هـ)، بزعم أنَّه يضلُّ الناس ويقول بالتشبيه والتجسيم[٥].

---

(١) هو: جعفر المتوكِّل على الله بنُ محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور، أبو الفضل العباسي البغدادي، بُويع له بالخِلافة بعدَ الواثق، فأظهَر السنَّة وتُكلِّم بها في مجلسِه وكَتبَ إلى الآفاق برَفع المِحنة، وبَسطَ السنّة ونَصرَ أهلَها، وُلد سنة ٢٠٥هـ بفَمِ الصلح، ومات مقتولًا سنة ٢٤٧هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٨/٤٥-٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٣٠-٤١).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٤).

(٣) هو: عليُّ بن الجهم بن بَدر، أبُو الحَسن السامي الخراساني الأصل البغدادي، كان جيِّدَ الشعر عالمًا بفنونه، له ديوانُ شعرٍ مشهور، وكان يُعدّ من طبقة أبي تمّام في الشعراء. كان متديِّنًا فاضلًا إلّا أنّه كان ناصبيًّا منحرِفًا عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، توفِّي سنةَ ٢٧٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/٢٩٠-٢٩١)، وتاريخ الإسلام (٥/١١٨٤-١١٨٥)، ومعجم الشعراء (ص ٢٨٦-٢٩٦).

(٤) ديوان علي بن الجهم (ص١٢٨-١٢٩)، وينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٣/١٢٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/١٢٢).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٤٥٥، ٤٦٣).

وثالثها: ما فعله الأشاعرة بشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سجَنوه بمصر، وطلبوا منه «أنّه لا يتعرَّضُ لأحاديث الصفات وآياتِها عند العوامّ، ولا يَكتُبَ بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلِّقة بها»[١].

وممّا قالَهُ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردِّه على هذه الواقِعة: «أنَّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ الآية [البقرة: ١٥٩]، ويقول في كتابه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٧]، فمن أمر بكَتم ما وصف اللهُ به نفسَه ووصفَه به رسولُه فقد كَتم ما أنزل الله من البيِّنات والهُدى من بعد ما بَيَّنه للناس في الكتاب، وهذا ممّا ذمَّ الله به علماءَ اليهود، وهو من صِفات الزائغين من المنتسبين إلى العلم من هذه الأمة»[٢].

رابعًا: كتمانهم بيان المعاني الصحيحة للكتاب والسنّة:

يدخل في بابِ كتمان المتكلِّمين للحقِّ، كتمانُهم لمعاني النصوصِ التي لا توافقهم، فإنّ كتمانَ معانيها الصحيحة كتمانٌ للحقّ الذي دلّت عليه، وهذا مسلكٌ معروفٌ لدى المتكلِّمين، فإنّ تحريفهم للكلِم وصرفهم للألفاظِ عن الحقّ الذي دلّت عليه هو كتمانٌ لوجوه دلالتها الصحيحة التي يفهمها الناسُ بمجرَّد السماع[٣]، فهم لا يفهمون من استواءِ الله على عرشه سِوى علوِّه عليه حقيقةً، فإذا جاء المتكلِّمون وقالوا لهم: هذا ممتنع، والصوابُ أنّ المرادَ كذا وكذا، أو الصوابُ تركُ الخوضِ في معناه -وهو التفويض-، كانوا قد حجَبوا عنهم الوجهَ الصحيح للنصّ.

---

(١) التسعينية (١/١١٣).

(٢) المصدر السابق (١/١٥٣)، وينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٢١).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤/٧١).

ويتلخَّص ما وقع فيه المُتكلِّمون من موافقة ما ذمَّه الله تعالى من كتمان الحقِّ مع العلم به، فيما يلي:

١. كتمانُهم الحقَّ الذي جاءَ مخالِفًا لآرائِهم وأهوائِهم.

٢. جمعُهُم بين كِتمانِ الحقِّ ولَبس الحقِّ بالباطل.

٣. وقوعُهم في كتمان بعض الحقّ دون بعضه، بأن أظهَروا وروَوا منهُ ما لا يُعارِضُ قولَهم، ولَو كانَ مردودًا، وكَتموا وحجبوا ما عارضَهم، ولو كان صحيحًا ثابِتًا.

٤. وقوعُهم في كِتمانِ الألفاظِ بتَركِ رِوايتها وإشاعَتِها معَ العِلمِ بِها، أو بِمَنعِ أهلِ الحقِّ مِن تَبليغِها، وفي كِتمانِ المَعانِي بتَحريفِها وحَجب المعانِي الصَّحِيحَةِ الظَّاهِرَة منها.

المبحث السادس

الموافقةُ في ادِّعاءِ أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول : ذمُّ اللهِ تعالى ادِّعاءَ المُبطِلين أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله.
- □ المطلب الثاني : ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن ادِّعاء أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى ادِّعاءَ المُبطِلين أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله

من أعظم أسباب قبول الجهّال للباطل أن يُصبغَ لهم زورًا بصبغةِ تعظيمِ الله تعالى وإجلاله، وبذلكَ أضلّت الشياطينُ جبِلًّا كثيرًا من الناس، حتّى توهّموا أن ما هم فيه من الضّلال والكُفرِ بالله هو عينُ التعظيمِ له، وإن كانت حقيقةُ الحال أنّهم لا يعظِّمون الله ولا يرجُون له وقارًا، بل ينتقصونه ويصفونه بما يتنزّه عنه سبحانه.

وهذا المسلَكُ هو ممّا سلكَه أهلُ الشِّرك بالله، فإنّهم كانوا يعبدون الله ويعبدون معه الأصنامَ وغيرَها من المعبودات، ويزعمون أنّ سببَ عبادتهم لتلك المعبوداتِ من دونِه ابتغاؤُهم قُربَ المنزلةِ من الله تعالى، ونيلَ الحَظوةِ لديه، واتخاذَ الشفعاءِ عنده، كما قال سبحانه: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨]، وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣].

قال الحافظ ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كانُوا يقولونَ في تلبِيتِهم إذا حجُّوا في جاهليَّتهم: "لبيكَ لا شريك لكَ، إلّا شريكًا هوَ لك، تملِكُه وما ملَك"[(١)]. وهذهِ الشُّبهةُ هي التي اعتمدَها المشركونَ في قدِيم الدَّهرِ وحديثِه، وجاءتهُم الرُّسُل - صلواتُ الله وسلامُه عليهم أجمعين- بردِّها والنهيِ عنها، والدعوةِ إلى إفرادِ العبادةِ للهِ وحده لا شريك له، وأنَّ هذا شيءٌ اخترعَه المشركون من عِند أنفسهم، لم يأذن الله فيه ولا رضيَ به، بل أبغضَه ونهى عنه»[(٢)].

فالشِّركُ أصله دعوىً جاهلةٌ بتعظيمِ الله تعالى، كما قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والشِّركُ فهو توسُّلٌ مقصودُه الزْ ... زُلفَى من الرَّبِّ العَظيمِ الشَّانِ
بعبادَةِ المَخلوقِ مِن حَجَرٍ ومِن ... بَشَرٍ ومِن قَبرٍ ومِن أَوثَانِ

---

(١) روى ذلك مسلم عن ابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. كتاب الحجّ: باب التلبية وصفتها ووقتها، (رقم١١٨٥).
(٢) تفسير القرآن العظيم (١٢/ ١١٢).

فالشِّـركُ تَعظِـيمٌ بِجَهـلٍ مِـن قِيـا سِ الرَّبِّ بالأُمَراءِ والسُّلطانِ[١]

قال شارحهُ ابنُ عِيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢]: «أصلُ الشّرْكِ تعظيمُ الله سبحانَه لكن بجهلٍ، وذلك أنّ المشركينَ قاسُوا الربَّ سُبحانه بالملوك؛ قالوا: إنَّ المَلِكَ لا يحصُل القربُ منهُ إلّا بتوسُّطِ الشُّفَعاء، وهذا القياسُ من أبطَل الباطِل»[٣].

ويُفهم من تذرُّع المشركين بتعظيمِ الله تعالى ليتَّخِذوا معبوداتِهم وسائطَ عنده أنّهم يعظِّمون اللهَ - في زعمهم - أكثرَ من هذه المعبودات، وأنّ شأنَ الله - حسَبَ قولِهم - أعظمُ من شأنِ الأصنام، وممّا يدلُّ على ذلك ما أخبرَ الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡۗ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]. جاءَ عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «يُسمُّون للهِ جُزءًا من الحَرث، ولشركائِهم وأوثانِهم جزءًا، فما ذهبت به الرِّيح ممّا سمَّوا للهِ إلى جزءِ أوثانِهِم تركُوه، ومَا ذَهَب مِن جُزءِ أوثانِهم إلى جُزءِ اللهِ ردُّوه، وقالوا: اللهُ عن هذا غنيّ»[٤]. ففي هذا إشارةٌ إلى مقدار هذه الدّعوى لديهم، وسَرَيانها فيهم.

ومن صورِ اعتماد أهل الباطل على هذه الدَّعوى في تقرير باطلهم ما كانُوا يعارِضون بهِ رُسلَهم من الشبهاتِ المبنيّةِ على ذلك، كأن يزعموا أنّ الله تعالى أعظمُ وأقدسُ من أن يفعلَ أو يقولَ ما

---

(١) الكافية الشافية (ص٢٥١)، وينظر: الداء والدواء لابن القيم (ص٢٩٧).

(٢) هو: أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، الشَّيخ العلّامة. من قبيلة بني زيد القبيلة المشهورة بشقراء، كان عادلًا في القضاءِ مشكورَ السيرة، وعاشَ فقيرًا. ألَّف ردودًا كثيرةً على علماءِ الضلال وأنصارِ البدع. من مصنفاته: «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد» شرح به نونية ابن القيم، و«تنبيه النَّبيه والغبي في الردّ على المدراسي والحلبي»، وُلد في شقراء سنة ١٢٥٣هـ، وتوفي سنة ١٣٢٧هـ. ينظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص ١٨٥-١٨٨).

(٣) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية لابن القيم (٢/٤٥٢).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (٩/٥٧٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/١٣٩١، رقم٧٩١٤)، وينظر: الوجيز للواحدي (١/٣٧٦).

تنقلهُ الرُّسل عنه سبحانه.

ومن ذلك ما جاءَ في سببِ نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا﴾ [البقرة: ٢٦].

وفي سبب نزول الآيةِ قولان:

الأول: أنّ الله لـمّا ضربَ المثلين الناريَّ والمائيَّ للمنافقين، وهما قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ الآية [البقرة: ١٧]، وقولُه: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية [البقرة: ١٩]. قال المنافقون: اللهُ أعلَى وأجلُّ من أن يَضرِبَ هذِه الأمثال. جاءَ ذلكَ عن ابن مسعودٍ وابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ[١].

والثاني: أنّ الله تعالى حين ضَرَب المثل في كتابه بالذبابة والعنكبوت، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]، وقوله: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗا﴾ [العنكبوت: ٤١]، قالَ أهلُ الضلالة: ما أراد الله من ذِكر هذا؟ أي: أنَّه أعظم من أن يذكرُ الذبابَ والعنكَبوت ونحوها من الأمثال التي لا تليق بِه عز وجل، فنحن لا نعبد إلهًا يفعل هذا[٢]. جاءَ ذلك عن الحسن وقتادة[٣].

وعلى كلا القولين فإنَّ أهل الضلال عارضوا الوحيَ بدعوى تعظيمِ الله تعالى وتنزيهه عن النقص بضربِ هذه الأمثال، واستعملوا ذلك في تكذيبِ الرسالة والطعنِ في القرآن والصدِّ عن سبيل الله.

---

(١) ينظر: جامع البيان الطبري (١/٤٢٣، ٤٢٤).

(٢) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص٤٤)، وجامع البيان للطبري (١/ ٤٢٤)، وتفسير السمعاني (١/٦٠-٦١)، ومعالم التنزيل للبغوي (١/ ٣٠-٣١).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١/٤٢٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ٦٩، رقم٢٧٣)، و زاد المسير لابن الجوزي (١/ ٥٤).

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلبّسوا على الناسِ بأنَّ في القرآنِ من سخِيف المعنى ما يُنَزَّهُ عنه كلامُ الله؛ ليصِلُوا بذلكَ إلى إبطالِ أن يكونَ القرآنُ من عندِ الله بإلقاءِ الشكِّ في نفوسِ المؤمنينَ، وبَذرِ الخصِيب في تنفيرِ المشركين والمنافقين»[١].

ومن معارضاتهم للرسل بناءً على هذه الدّعوى زعمُهم أنّ اللائقَ بعظمةِ الله تعالى وجلاله أن يكون رسولُهُ مَلَكًا لا أن يبعثَ رسولًا من البشر، كما قال تعالى مخبرًا عنهم: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٤]. قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قالوا: اللهُ أعظمُ من أن يكونَ رسولُه بشرًا»[٢].

ومن أمثلة سلوكِ أهل الباطلِ هذا المسلك أيضًا، ما جاء في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١]، فقد ذُكرَ أنّ هذه الآية نزلت في وفد نصارى نجران الذين قدموا على النبي ﷺ، وأنهم ادّعوا أنّهم إنّما قالوا في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ما قالوه تعظيمًا ومحبَّةً لله، فأمر الله تعالى نبيَّه ﷺ أن يقول لهم: إن كنتم صادقين في هذه الدعوى فاتبعوني كي يحبَّكم الله ويغفرَ لكم ما مضى من كُفرِكم.

وقد روى الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا القولَ عن محمد بن جعفر بن الزبير، ورجّحه[٣].

وقيلَ: إنّ الخطابَ في الآيةِ لمشركي قُريش، وإنّ النبي ﷺ لمّا أنكر عليهم عبادتها ومخالفةَ ملةِ أبوَيهم إبراهيم وإسماعيل علَيهِما السَّلام، قالوا له: «يا محمد! إنّما نعبُدها حبًّا لله»، فأنزل الله الآية[٤].

وقد بلغَت دعوى تعظيمِ الله تعالى لدى مشركي قريشٍ أنّهم تشدَّدوا في دينهم وعبادتهم من دون

---

(١) التحرير والتنوير (٣٥٧/١-٣٥٨).

(٢) التفسير الوسيط للواحدي (١٢٩/٣)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٧٧/١٣).

(٣) جامع البيان (٣٢٦/٥-٣٢٧).

(٤) الكشف والبيان للثعلبي (٥٠/٣)، والوجيز للواحدي (٢٠٧/١)، وتفسير السمعاني (٣١٠/١)، ومعالم التنزيل للبغوي (٣٤١/١)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣٧٣/١).

باقي العرب، وكانوا يُسَمَّونَ الحُمْس، حتى كانوا يقِفُونَ بالمزدلِفَة، وكانَ سائرُ العَرَبِ يقفون بعَرَفة(١).

قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢): «الحُمْس: جَمْع الأحْمَسِ: وهم قريشٌ ومن ولَدَت قريش، وكِنانة، وجَدِيلة قَيس، سُمُّوا حُمْسًا لأنَّهم تحَمَّسُوا في دِينهم: أي تَشَدَّدُوا، والحَماسَة: الشَّجاعة. كانوا يقفون بمُزدَلفة ولاَ يَقِفُون بعَرَفة، ويقولون: نحنُ أهلُ الله فلا نَخرجُ من الحَرم، وكانوا لا يدخلونَ البيوت من أبوابِها وهم مُحْرِمون»(٣).

وكما ذكرَ ابن الأثير، فقد كانوا يُلقَّبون أهلَ الله، لِما لهم من عباداتٍ امتازوا بها عن سائر العرب(٤)،

---

(١) جاء ذلك عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في الصحيحين: البخاري، كتاب تفسير القرآن: باب ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]، (رقم٤٥٢٠)، ومسلم، كتاب الحج: بابٌ في الوقوف، (رقم١٢١٩).

(٢) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزَري ثمّ الموصلي، ابن الأثير بن أبي الكرم، مجد الدين أبو السعادات. الكاتب القاضي الرئيس، العلّامة البارع الأوحد البليغ. كانَ ورِعًا عاقلًا بهيًّا، ذا بِرٍّ وإحسان. صنّف «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» وغيرها. ولد بجزيرة ابن عمر سنة ٥٤٤هـ، وتوفي بالموصل سنة ٦٠٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان (١٤١/٤-١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٨٨/٢١-٤٩١)، وبغية الوعاة (٢٧٤/٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٤٠/١).

(٤) قال أبو منصور الثعالبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان يُقالُ لقريشٍ في الجاهلية أهلُ الله؛ لما تميَّزوا به عن سائرِ العرب من المحاسن والمكارم والفضائل والخصائِص التي هي أكثر من أن تحصى: فمنها مجاورتُهم بيتَ اللهِ تعالى، وإيثارُهم سُكنى حَرَمِه على جميع بلاد الله، وصبرُهم على لأواء مكة وشدَّتها وخشونة العيش بها، ومنها ما تفرَّدوا به من الإيلاف والوفادة والرِّفادة والسقاية والرياسة واللواء والندوة، ومنها كونُهم على إرثٍ من دين أبَوَيهم إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - من قِرى الضيف، ورفدِ الحاج والمعتمرين، والقيامِ بما يُصلحهم، وتعظيمِ الحَرَم، وصيانتِه عن البغيِ فيه والإلحاد، وقمع الظالم ومنع المظلوم... وأعجَبُ من ذلك أنّهم من بين جميع العرب دانوا بالتحَمُّس والتشدُّد في الدِّين فترَكوا الغَزوَ كراهةً للسبيِ واستحلالِ الأموال... فهذا يسيرٌ من كثيرِ خصائِصِهم في الجاهليّة». ثمار القلوب (٥٧/١-٥٩).

وكانتِ العربُ تعظِّمهم وتلقِّبهم بذلك تعظيمًا لحَرم الله الذي يسكنونَه[١].

ومع أنّ هذا هو ما أظهرَهُ أهلُ الباطل وادّعَوه إلّا أنَّ الله تعالى كذّبهم في هذه الدعوى، فبيّن سبحانه أنّهم لم يعظِّموا الله تعالى حقَّ التعظيم؛ وذلك لأنّهم تنقَّصوا جنابَ ربوبيَّته، وهضموا حقَّ ألوهيّته، بصرفهم حقَّه إلى بعضِ خلقِه، ودعواهم أنّ له ولدًا، وإساءَتِهم الظُّنونَ به سبحانه، وتركِهم إجابةَ رسوله، وطعنِهم فيه وفي الوحيِ الذي أنزلَ إليه، كما سيأتي بيانه بإذن الله في الباب الثاني من هذا البحث[٢].

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٥٢/٤).

(٢) ينظر ما يأتي (ص١٠٤٩).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن ادِّعـاء أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

يُظهر المتكلِّمون عقائدَهم في بابِ معرفة الله تعالى في قالَب التعظيمِ والتنزِيه، ويتذرّعون بذلك إلى ردِّ النصوص الواضحةِ الواردةِ في ربوبيّةِ الله وأسمائه وصفاته وقَدَره.

وهم يتذرّعون لذلك بوجوهٍ من الشبُهات التي ترجع إلى ما يظنُّونه تعظيمًا لله تعالى وتنزيهًا له عن النقائص.

فهم ينزِّهون الله تعالى عن مشابهةِ خلقه، فينفون كلَّ ما توهّموا أنَّ إثباته يقتضي تشبيهًا، مع كون التشابُه في فهمِهم يتضمَّن ما هو مجرّدُ الاشتراكِ في المعنى العامّ الكلِّي للصِّفة بين الخالق والمخلوق، ولذلك تتفاوتُ أقوالهم في هذا الباب مع اتفاقهم في الدَّعوى؛ فالجهميّة ينفونَ عن الله تعالى جميعَ أسمائه، والمعتزِلةُ ينفونَ عنه جميعَ الصفات، والكلابيَّة والأشاعرةُ ينفون كثيرًا من الصِّفات أو أكثرها[(١)].

وممّا يدّعيه المتكلِّمون أيضًا في نفي الصفات تنزيهُ الله تعالى عن الجسمية، ويقولون: «لو كانَ جِسمًا لكانَ حادِثًا، ولفاتَهُ كمالُ الأزليَّة»[(٢)].

والمعتزلة يقولون: لو كانت الصفات قائمةً بذاتِهِ لكان مفتقِرًا إليها وهي مفتقرةٌ إليه، والله غنيٌّ يتنزَّهُ أن يكون مفتقِرًا إلى غيرِه، فينفون جميعَ الصفات[(٣)].

وبنظير هذه الدّعوى ينفي متأخِّرو الأشاعرة استواءَ الله على عرشه، فيزعمون أنّ الاستواء

---

(١) ينظر ما يأتي (ص١٠١٩).

(٢) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١/٣٠٧).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص١٩٩).

يستلزم الحاجة إلى الحيِّز والمكان، وذلكَ مستحيلٌ على الله؛ لأنّه من سماتِ الأجسام[١].

وبمثل ذلكَ أيضًا ينفون الصفاتِ الخبريّةَ، كالوجهِ واليدين، كما ينفونَها بدعوى تنزيه الله عن الجوارح والأبعاض[٢].

والمتكلِّمون أيضًا ينزِّهون الله تعالى أن تحُلَّ به الحوادِث، زعمًا منهم أن ذلك من خصائصِ المحدَثات، فينفُون لأجلِ ذلكَ تكليمَه لخلقِه على الحقيقة، وينكرون جميع أفعاله الاختياريَّة[٣].

ومنهم من ينفي أنواعَ الصفات بمثل دعوى التنزيهِ تلك، ويذكرُ في كلِّ نوعٍ ما يتوهَّمه من النقصِ لينفيَه عن الله تعالى.

فيقولون مثلًا: إنّ حقيقة الرَّحمة رِقَّةٌ تكونُ من الرَّاحِم للمرحوم، والله يتنزَّه عن ذلك. فنفَوا عنه حقيقة الرَّحمة[٤].

وينفون محبَّة الله لعباده؛ لأنّ المحبَّة عندهم ميلُ القلبِ، والله أعظمُ من أن يوصفَ بذلك[٥].

وينفونَ صفة الغضب؛ بدعوى كونِ حقيقته غليانَ دم القلب لإرادةِ التشفِّي والانتقام، فيقولون: الله منزَّهٌ عن حقيقةِ الغضَب[٦].

وينفون صفة الضَّحِك، بدعوى أنَّه لا يليقُ بالله، وأنّه يقتضي تغيُّر صفته، وحصولَ الفرحِ في

---

(١) ينظر: لمع الأدلة للجويني (ص١٠٧-١٠٨)، وأساس التقديس للرازي (ص١٠٠-١٠١)، وإيضاح الدليل للبدر ابن جماعة (ص١٠٣).

(٢) ينظر: إيضاح الدليل للبدر ابن جماعة (ص١٢٤، ١٢٨، ١٣٠).

(٣) ينظر: التمهيد للباقلاني (ص٢٧-٢٨)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٧١، ١٧٣)، وجامع الرسائل لابن تيمية- رشاد سالم (١٩/٢) وما بعدها.

(٤) ينظر: المقصد الأسنى للغزالي (ص١٠٩)، والكشاف للزمخشري (١١٠/١)، وأنوار التنزيل للبيضاوي (٢٧/١).

(٥) ينظر: إيضاح الدليل للبدر ابن جماعة (ص١٣٩).

(٦) ينظر: فيصل التفرقة للغزالي (ص٣٩)، وأساس التقديس للرازي (ص٢٧٨)، ومفاتيح الغيب له أيضًا (١٦٠/١)، وإيضاح الدليل للبدر ابن جماعة (ص١٣٩).

القلب، وهو محالٌ على الله[١].

وهكذا في باب القدر، ينكر المعتزلة القدرية تقدير الله تعالى لأفعال العبادِ مشيئةً وخلقًا، فيزعمون أنّ الإنسانَ خالقُ أفعاله، لأنّه لو كانَ الله خلقَها ثمّ ذمَّ العبدَ وعاقبَه عليها لكانَ ظالمًا، وهذا لا يليقُ بالله تعالى، ولأنّ المعاصي قبيحةٌ، فلا يليقُ أن تُنسبَ إلى الله تعالى[٢].

وكذلك يوجِبون على الله تعالى ما يوجِبونه من الأفعال كإثابةِ الطائعين، ورعايةِ مصالح العباد، بدعوى أن تركها نقصانٌ ينافي كمالَ الله تعالى[٣].

وفي المقابِل يُنكِرُ الأشعريّةُ الجبريّةُ أن تكونَ لله حِكَمٌ في خلقِه وأمرِه لأجلها يخلُق ويأمُر، بدعوَى تنزيه اللهِ عن الأغراضِ والغايات، فقالوا: «لا يجوز تعليل أفعالِه تعالى بشيءٍ من الأغراض والعِلل الغائية»[٤]، فأبطلوا ما في خلق الله وأمره من الحِكَم والمصالحِ والمناسبات، وعلَّلوا ذلك بأنَّه لو كانَ فعلُه لغرضٍ لكانَ ناقِصًا محتاجًا إلى الاستكمال بتحصيلِ ذلكَ الغرض، ولكانت تلك العلَّة حاملةً له على الفعل، والله أعظم من أن يحمله ويبعثه باعثه على فعل[٥].

ويقولون كذلك إنّه يجوز على الله أن يفعلَ كلَّ شيء، لأنّه لا يحسُن ولا يقبُح منه شيءٌ ممّا يُتصوَّرُ من أفعالِه، وذلك بدعوى أنّ الله تعالى يفعل ما يشاء، ويحكُم ما يريد، لا معقِّب لحكمه[٦].

ومن الأمثلةِ على إظهارهم التعظيمَ أيضًا إطلاقُهم على كثيرٍ من عقائدهم ألفاظًا حسنةً ظاهرُها تعظيمُ الله تعالى والثَّناءُ عليه، كتسميتِهم تعطيلَهم توحيدًا، ونفيَ القدر تعديلًا، ونحوِ ذلك ممّا

---

(١) ينظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٢٩٤، ٨٣-٨٤)، وأساس التقديس في علم الكلام (ص٢٧٢).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٣٤٤-٣٤٥، ٣٦٠، ٤٣١)، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١/٣٠٧).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٥٢١)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل (١٤/٥٣)، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١/٣٠٨).

(٤) شرح المواقف للجرجاني (٨/٢٢٤).

(٥) ينظر: المصدر السابق، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٣٩٠)، والمحصل للرازي (ص٢٠٥).

(٦) ينظر: شرح المواقف للجرجاني (٨/٢١٦-٢١٧، ٢٢٢).

سبق التنبيه عليه[١].

والمتكلِّمون - في جميعِ ما سبق- يُخطئون من أحَدِ وجهين:

- إمّا من جهةِ توّهمِهم الكمالَ في ما ليسَ بكمال، وظنِّهم ما ليسَ بنقصٍ نقصًا، وذلكَ كظنِّهم أن تجدُّدَ الصفات وقيامَها بالباري نقصٌ، مع أنّ الصحيح أنّ هذا من الكمال، فإنّ من لا يفعَل ليس كمن يفعل، والأفعالُ الاختياريَّة هي من لوازِمِ كمال حياتِه وربوبيَّته سبحانه، بل إنَّ ما توهّمه المُتكلِّمون كَمالًا هو عين النقصِ وسوءِ الظن بالله تعالى، وهذه حقيقة عقائدهم المنحرفة، كما سيأتي بيانه في مبحث خاصّ[٢].

- وإمّا من جهةِ فهمِهم من الصفة غيرَ المرادِ بها، بأن يتصوَّروا من اللفظِ ما هو نقصٌ، مع كون اللفظِ لا يدلُّ عليه، كفهمهم من الغضب ما هو من خصائص المخلوق، فينفونَ الصفةَ بزعمِ تنزيههم اللهَ تعالى عن النقص، مع أنَّ المعنى الحقَّ الذي دلَّت عليه الصفة ليس فيه نقصٌ أو مشابهةٌ للمخلوق، بل هو من الكمال الذي يليق بالخالق أن يوصَفَ به متى شاء.

وقد نبَّهَ أئمة السلف ومن تبعهم على استعمالِ المتكلِّمين لهذا المسلك، ووقوعِهم في الضلال والإضلال به، ومن أوائل من وردَ عنه ذلك الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع تنبيهِه إلى موافقة المعطِّلةِ لمن ذمَّهم الله تعالى من السابقين الواقعين في هذا الأمر، وذلك فيما جاءَ أنَّه ذُكِرَ عندَهُ الجهميَّة، وأنّهم ينفُون أحاديثَ الصفاتِ: اليدِ والرِّجل، ويقولون: اللهُ أعظَمُ مِن أن يُوصَفَ بشيءٍ، فقال: «قَد هلكَ قومٌ مِن هذَا الوجه -يعني: من وجهِ التعظيم[٣]- قالوا: اللهُ أعظمُ مِن أن يُنزلَ كِتابًا أو يُرسِلَ رَسولًا، ثمّ قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٩١]، ثمّ قال: فهَل هلكَتِ المجُوس إلّا من جِهةِ التّعظيم، قالوا: الله أعظَمُ من أن نعبدَه، ولكن نعبدُ من هو أقربُ [إليه منَّا] فعبدُوا الشَّمسَ، وسَجدُوا لها، فأنزلَ الله: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ

(١) ينظر: (ص٨١٧).

(٢) ينظر ما يأتي: (ص١٠٥٦).

(٣) هذا -فيما يظهر والله أعلم- من كلام راوي الخَبر؛ عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الزهري، الملقّب بِرُسْتة.

ﭐلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾[الزمر: ٣]»[١].

وينبِّهُ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في ردِّه على الجهمية- إلى أنّ كلامهم يوهمُ الناسَ تعظيمَهم لله، مع أنّ في قولهم الافتراءَ عليه والكفرَ به سبحانه، فيقول: «وقلنَا لهُم: "هذا الذي يدبِّر، هوَ الذي كلَّم موسى؟" قالوا: "لَم يتكلَّم ولا يُكَلِّم؛ لأنَّ الكلامَ لا يكونُ إلّا بجارحةٍ، والجوارحُ عنِ الله منفيَّة". **فإذا سَمِعَ الجاهلُ قولَهم يظنُّ أنَّهم من أشدِّ الناسِ تعظيمًا لله سبحانه**، ولا يَشعُرُ أنَّهم إنَّما يعودُ قولهم إلى فريةٍ في الله، ولا يعلَمُ أنَّهم إنّما يعود قولهم إلى ضلالةٍ وكُفر!»[٢].

ويشيرُ شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى خطورةِ مسلكهم هذا بقوله: «وهذا أصلُ ضلالِ الجهميَّةِ من المعتزلَة ومن وافقهم على مذهبهم، فإنَّهم يُظهرون للناسِ التَّنزيه، وحقيقةُ كلامهم التعطيل، فيقولون: نحن لا نجسِّم، بل نقول: إنّ الله ليسَ بجِسم، ومُرادُهم بذلكَ نفيُ حقيقةِ أسمائِه وصفاته، فيقولون: ليسَ للهِ علمٌ ولا حياةٌ ولا قدرةٌ ولا كَلامٌ ولا سمعٌ ولا بَصَر، ولا يُرى في الآخرة، ولا عُرج بالنبيِّ إليه، ولا ينزِلُ منه شيء، ولا يَصعَد إليه شيءٌ، ولا يتجلَّى لشيءٍ، ولا يقربُ إلى شيءٍ، ولا يقرب منه شيءٌ. ويقولون: إنَّه لم يتكلَّم بالقران، بل القرآنُ مخلوقٌ، أو هو كلامُ جِبريل، وأمثال ذلك من مقالاتِ المعطلة الفرعونيَّة الجهميَّة»[٣].

ثم ينبِّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى وقوعِهم في نقيضِ دعواهم، كما في نفيِهم للرؤية تعظيمًا لله بحسَبِ قولهم، وظنِّهم أن ذلكَ مدلولُ القرآن، فيقول: «واللهُ تعالى يقول في كتابه: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ ﴾[الأنعام: ١٠٣]، أي لا تحيطُ به، فكماَ أنَّه يُعلَم ولا يُحاط به علمًا، فكذلك سبحانه يُرى ولا يُحاط به رؤيةً. فهو سبحانه نفَى الإدراك ولم ينفِ الرؤية، ونفيُ الإدراك يدلُّ على عظمته، وأنّه من عظمته لا يُحاط به. وأمّا نفيُ الرؤية فلا مدحَ فيه؛ فإنّ المعدوماتِ لا تُرَى، ولا مدحَ لشيءٍ من

(١) رواه أبو يعلى في إبطال التأويلات (١/٥٣، رقم٢٧)، وذكره قوام السنّة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/٤٧٦-٤٧٧)، ومنه ما بين المعقوفتين، وفي إبطال التأويلات: (إلينَا).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٢١٢).

(٣) جامع المسائل لابن تيمية (٣/٢٠٧).

المعدُومات، بل المدحُ إنّما يكون بالأمور الثبوتيّةِ لا بالأمور العَدَميّة، وإنّما يحصُل المدح بالعَدم إذا تضمَّنَ ثبوتًا، كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ ﴾[البقرة: ٢٥٥]، فنزَّه نفسه عن السِّنةِ والنوم، لأن ذلك يتضمَّن كمالَ حياتِه وقيوميَّتِه»[١].

ويتلخَّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمَّه الله تعالى من ادّعاء أهل الباطل أنَّ ما هم عليه تعظيمٌ لله تعالى، فيما يلي:

١. أنَّهم زعَمُوا أنَّ طريقتَهم الباطلةَ ومقالاتِهم الفاسدةَ هِي مُقتَضى اعتقادِ الكَمال في الله تعالى وتنزيهِه عن النقص.

٢. أنَّهم استعملُوا دَعواهُم تنزيهَ الله وتقديسَه في تَأسيسِ الشُّبُهاتِ التي يعارضون بها الوَحي.

٣. أنَّ حَقيقةَ أقوالِهم هي نقيضُ هذِه الدَّعوى؛ لتضمُّنِها تنقُّصَ اللهِ تعالى وسوءَ الظن به.

---

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

المبحث السابع

الموافقةُ في الانتسابِ إلى مُعظَّمٍ معَ مُخالفتِهِ

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الانتسابَ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانتسابِ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى الانتسابَ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه

من الأساليب التي يسلكُها أهلُ الباطل في نشر أقوالهم وتسويغ ضلالاتهم أن ينسبوها إلى من هو موضِعُ تعظيمٍ وإجلالٍ بين الناس، ليُكسِبوها من القَبول ما هو لذلك الشخصِ المعظّم. مع أن نسبتَهم باطلَهم إلى هذا المعظَّم يكونُ زورًا وبهتانًا، فإنَّه إذا قورنت أقوالُهم وطريقتهم الباطلة بأقوالِه وطريقته عُلم ما بينهما من الفَرق والتبايُن.

وقد سلكَ هذا المسلكَ فئامٌ من الضالِّين المُضِلِّين، الذين نسبُوا ضلالاتِهم إلى الأنبياءِ والصّالحين، كما قصَّ اللهُ علينَا خبرهم في كتابه، وبيّن كذِبَ افتراءاتِهم، وبرَّأَ أنبياءَه وأولياءَه من أن يُنسبَ إليهم الكُفرُ والضَّلال.

فمن ذلكَ ما جاءَ من افتراءِ كُفّار أهلِ الكتاب في انتسابِهم إلى أنبيائِهم ونسبةِ باطِلهم إليهم، فقد كانَ اليهودُ ينتسبونَ إلى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وأنبياءِ بني إسرائيل من بعدِهِ، وكانت النصارى تنتسبُ إلى عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وتفتري عليه بأنَّه شرعَ لَهم عبادَته ودعَاهُم إليها، وهذا ممّا كذَّبهم الله تعالى فيه، وأخبرَ أنّ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال لقومِه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [المائدة: ٧٢]، ثمَّ يومَ القيامةِ يوبِّخُهم سبحانهُ على دعواهم تِلكَ، ويقيم عليهم الحجّة بكذبِهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾ الآيات [المائدة: ١١٦ - ١١٧]، فيسألُ الله عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عمّا ألصقوه به سؤالًا مقصودُه توبيخُ من افترَى ذلك عليه، فيتبرّأُ عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من انتحالهِم إياه ويُقرُّ على نفسه بالعبوديَّة، ويعلمُ الذين كانوا يعبُدُونه أنَّهم كانوا على باطل، وأنّهم

كذَبوا عليهِ بدعواهُم أنَّه أمرَهم بذلك، وتقومُ عليهم الحجّة بكلامه[١].

وشرٌّ من نسبةِ بني إسرائيلَ ضلالَهم لأنبيائِهم الذينَ أُرسلوا إليهم ما كان مِنهم من انتحالِ إبراهيم وبَنِيه عليهم السلام، فقد ادَّعت اليهود أن إبراهيم وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ والأسباطَ كانُوا هُودًا، وادَّعت النّصارى أنّهم كانوا نصارى، فكذَّبهم الله في دعواهم، وأخبرَ أنّهم لم يكونوا كذلك، وأنَّه سبحانه أعلم بأنبيائه منهم[٢]، فقال: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠].

وقد جهَّلَهُم سبحانَه أيضًا بحقيقةِ ما كانَ عليه هؤلاءِ الأنبياءُ، وبيّنَ أن افتراءَهم لا حقيقة له، فقال: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قال الطبريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وتأويلُ الكلام: أكُنتم -يا معشرَ اليهودِ والنصارى المكذِّبين بمحمَّدٍ ﷺ، الجاحدين نبوتَه- حضورَ يعقوبَ وشُهودَه إذ حضرَه الموت؟ أي أنّكم لم تحضروا ذلك؛ فلا تدَّعوا على أنبيَائي ورُسُلي الأباطيل، وتَنحَلُوهم اليهوديةَ والنصرانية، فإنّي ابتعثتُ خلِيلي إبراهيمَ وولدَه إسحاقَ وإسماعيلَ وذريتَهم بالحنيفيَّة الـمُسلِمة، وبذلك وصَّوا بنِيهم، وبِه عهِدوا إلى أولادِهم مِن بعدهم، فلو حَضرتُموهم فسمِعتُم منهُم؛ علمتُم أنّهم على غَيرِ ما تَنحلونهم من الأديان والمِلل. وهذه الآياتُ نزلَت تكذيبًا مِن اللهِ تعالى لليهودِ والنصارَى في دعواهُم في إبراهيمَ وولَدِه ويعقوبَ أنّهم كانُوا على ملَّتهم»[٣].

وكذلكَ عابَهُم سبحانه على ادّعاءهم أنّ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان منهُم، وناقضَ حجِاجَهم في أنَّه

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (١٣٣/٩)، والوجيز للواحدي (٣٤٢/١)، وتفسير السمعاني (٨٢/٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (٧٣٥/١-٧٣٦).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٦١٠/٢)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠٦/٢).

(٣) جامع البيان (٥٨٥/٢-٥٨٦).

كان يدينُ دينَ أهلِ نحلتهم(١)، وبيّنَ من هم المستحقّون على الصّوابِ لأن ينتَسِبوا إليه، فقال جلّ شأنُه: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٦٦﴾ مَا كَانَ إِبۡرَٰهِيمُ يَهُودِيّٗا وَلَا نَصۡرَانِيّٗا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفٗا مُّسۡلِمٗا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [آل عمران: ٦٥ – ٦٨].

وقد جاءَ في سببِ نُزولِها عن ابن عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «اجتمَعتِ نصارَى نجرانَ وأحبارُ يهودَ عندَ رسولِ الله ﷺ، فتنازَعُوا عندَه، فقالَت الأَحبار: ما كانَ إبراهيمُ إلّا يهوديًا، وقالتِ النَّصارى: ما كانَ إبراهيمُ إلَّا نَصرانيًّا، فأنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ فيهِم...» فذكرَ الآيةَ(٢).

قال العلّامة ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لـمّا ادَّعى اليهودُ أنّ إبراهيمَ كانَ يَهُوديًّا، والنّصارى أنَّه نصرانيّ، وجادَلوا على ذلك، ردَّ تعالى محاجَّتهم ومجادَلَتهم مِن ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنَّ جِدالهم في إبراهيم جدالٌ في أمرٍ ليس لهم بهِ علم، فلا يُمكِنُ لهُم ولا يُسمَح لهم أن يحتجُّوا ويُجادِلوا في أمرٍ هم أجانبُ عنه، وهُم جادَلُوا في أحكامِ التوراةِ والإنجيل، سواءٌ أخطؤوا أم أصَابوا، فليسَ معهم المحاجَّةُ في شأنِ إبراهيم.

الوجهُ الثّاني: أنَّ اليهود يَنتسبُون إلى أحكامِ التوراة، والنّصارى ينتسِبون إلى أحكامِ الإنجيل، والتوراةُ والإنجيلُ ما أُنزلا إلّا من بَعدِ إبراهيم، فكيفَ ينسِبون إبراهيمَ إليهِم وهو قَبلَهُم متقدمٌ عليهم، فهل هذا يعقل؟! فلهذا قال ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾، أي: فلو عَقَلتُم ما تقُولونَ لَم تقولوا ذلك.

الوجهُ الثالث: أنَّ الله تعالى برّأَ خليلَهُ مِنَ اليهودِ والنصارَى والمشركين، وجَعلَه حنيفًا مُسلمًا، وجَعلَ أولَى الناسِ بهِ مَن آمَنَ به مِن أمّتِه، وهذَا النَّبيُّ - وهوَ محمَّدٌ ﷺ- ومَن آمَنَ معَه، فهُمُ الذينَ اتَّبعُوه، وهُم أولى به من غيرهم، واللهُ تعالى وليُّهُم وناصرُهم ومؤيِّدُهم، وأمَّا مَن نبَذَ مِلَّتَه

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٥/ ٤٨٠-٤٨١).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٥/ ٤٨١).

وراءَ ظَهرِه كاليهودِ والنَّصارى والمشركين، فليسُوا من إبراهيمَ وليسَ مِنهم، ولا ينفعُهم مجرّدُ الانتِساب الخالي من الصواب»[١].

وممّا دلَّ مِن كتابِ الله على أنّ ملةَ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مباينةٌ لليهوديّة والنصرانيّة، قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، فهذا يدلُّ على أنَّ ما كانَت عليه اليهوديّة والنصرانيّة زمن النبيِّ ﷺ ينافي ملةَ إبراهيم الحنيفيّة وليسَ منها في شيءٍ[٢].

وسلكَ هذا المسلكَ أيضًا مُشرِكُو قُرَيش، فقد كانُوا ينتسِبون إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهما السّلام، ويُظهِرونَ الاعتزاءَ إليهما، معَ ما كانَ فيهم مِن بقيّةِ دينهما، كالحجِّ والخِتانِ وغيرِهما مِن الشعائر، فكانُوا يدَّعُون أنَّهُم وَرَثةُ شريعَتِهما وسَدَنةُ البيتِ الذي بنَيَاه، ويفخَرون على العربِ بذلك[٣].

وقد روى البخاريُّ في صحيحِهِ عن ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: إنَّ رسول الله ﷺ لمّا قدِم (يعني إلى مكّةَ يوم فتحِها)، أبَى أن يدخُل البيتَ وفيهِ الآلِهة، فأمَر بها فأُخرجَت، فأَخرجُوا صورةَ إبراهيمَ وإسماعيلَ في أيدِيهما الأَزلام، فقالَ رسول الله ﷺ: «قاتَلهُم الله! أمّا واللهِ لقد علِمُوا أنّهما لم يَستقسِما بها قطّ»[٤].

فهؤلاءِ المشركونَ كانوا يَنحَلُون إبراهيمَ وإسماعيل عليهما السّلام ضلالَاتِهم، ومنها الاستقسامُ بالأزلام الذي هو الضَّرْب بالقِداح لكَشفِ الغيب[٥]، وهو شِركٌ بالله، مع أنّهما بريئانِ من هذِه

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/٢٠٥٢).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/٥٦٩).

(٣) ينظر: المنمَّق في أخبار قريش لمحمّد بن حبيب البغدادي (ص١٢٧)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٣/٢٧٠).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الحجّ: باب من كبّر في نواحي الكعبة، (رقم١٦٠١).

(٥) ينظر: جامع البيان للطبري (٨/٧٢-٧٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/٢٨٧-٢٩٠)، وفتح الباري لابن حجر (٨/٢٧٧-٢٧٨).

الفِرية، بل هما إمامَا الموحّدين عليهما صلواتُ الله وسلامُه.

قال ابنُ بطّالٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١) في شَرح الحديث: «فأخبرَ رسول الله ﷺ عن إبراهيم وإسماعيل أنّهما لم يكونا يستقسمان بالأزلام، وإنّما كانا يُفَوّضان أمرَهُما إلى اللهِ الذي لا يخفَى عليه علمُ ما كانَ وما هو كائنٌ؛ لأنَّ الآلهةَ لا تَضُرُّ ولا تنفَع»(٢).

والمشركونَ كانوا يعلَمون أنّهم كاذبونَ مزوِّرون عليهما، كما قالَ ﷺ في الحديث. قالَ الحافِظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: "لقد علِموا" قيلَ: وجهُ ذلكَ أنَّهم كانُوا يعلَمونَ اسمَ أوَّلِ من أحدَثَ الاستقسامَ بِها، وهو عمرُو بن لُحَيّ(٣)، وكانت نسبَتُهم إلى إبراهيمَ ووَلدِه الاستقسامَ بها افتراءً عليهما؛ لتقدُّمهما على عمرو»(٤).

وقد نزّه الله أنبياءَه عليهم الصّلاة والسلام عمومًا عن أن يدعوَ أحدٌ منهم إلى الشرك، سواءٌ بعبادتِهِ أو بِعبَادَةِ غيرِه من الصالحين، فقال جل وعلا: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠].

(١) هو: عليُّ بن خَلَف بن عبد الملك بن بطَّال، أبو الحسَن القُرطُبيّ، ويُعْرَف أيضًا بابن اللّجّام. كان مِن أهلِ العِلم والمعرِفة والفَهم، مليحَ الخط، حسنَ الضبط، عُنيَ بالحديث العنايةَ التامة وأتقنَ ما قَيّد منه، وشرح صحيح البخاري. وكانَ أشعريَّ المعتقد. توفي سنة ٤٤٩ هـ. ينظر: الصلة لابن بشكوال (٦٠٣/٢)، وتاريخ الإسلام (٧٤١/٩).

(٢) شرح صحيح البخاري (٢٨٤/٤).

(٣) هو: عمرُو بن لُحَيّ بن قَمَعَةَ بن خِنْدِف، جدّ قبيلة خزاعة. قال رسول الله ﷺ: «عمرُو بن لحيّ بن قَمَعَةَ بن خِنْدِف أبو خزاعة»، وقال ﷺ: «رأيتُ عمرَو بن عامر بن لُحَيّ الخزاعيَّ يجرُّ قُصبَه في النار، وكانَ أوَّل من سيَّبَ السَّوائِب»، رواهما البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ. كتاب المناقب: باب قصة خزاعة (رقم٣٥٢٠، ٣٥٢١).

(٤) فتح الباري (٤٦٩/٣).

قال العلّامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: يمتنعُ ويستحيل على بشَرٍ مَنَّ اللهُ عليه بإنزالِ الكتاب وتعليمِه ما لم يكُن يعلم وإرسالِه للخَلق أَن ﴿يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فهذا مِن أَمحَلِ المُحالِ صدورُه مِن أحدٍ من الأنبياءِ عليهم أفضلُ الصّلاةِ والسَّلام؛ لأنَّ هذا أقبحُ الأَوامرِ على الإطلاق، والأنبياءُ أكملُ الخَلق على الإطلاق، فأوامِرُهم تكونُ مناسِبةً لأحوالهم، فلا يأمُرون إلّا بمعالي الأمورِ، وهُم أعظمُ النّاس نهيًا عن الأُمورِ القَبيحة»(١).

---

(١) تيسير الكريم الرحمن (٤/٢٠٥٥).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانتسابِ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

من مسالك أهل الكلام التي يسلكونها لتأييد مذهبهم، اعتزاؤهم إلى مَن هُم محلُّ تعظيمٍ في الأمَّة، يريدون بذلك استغلالَ قبولِ الناس وحبِّهم لهؤلاء المعظَّمين في كسبِ قَبولهم لمذاهِبهم الباطِلة، مع أنّ انتسابَ المتكلِّمين إلى هؤلاءِ المعظّمين غيرُ صحيح، بل هو فريةٌ يفترونها أو ظنٌّ يظنُّونَه بلا دليل، فيستعملونَه لنشر باطلهم وتأييدِه.

وقد نبّه العلّامة ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنَّ من أسبابِ قبول النفوسِ الجاهلة لتأويلات المتكلِّمين أنَّهم يعزُونها إلى جليلِ القدرِ نبيهِ الذِّكرِ من العُقلاء أو مَن حلّ له في الأمّة ثناءٌ جميلٌ ولسانُ صدق؛ ليُحَلُّوها بذلك في قلوبِ الأغمارِ والجهّال، قال: «فإنَّ من شَأنِ الناس تعظيمَ كلامِ من يعظُمُ قدرُه في نفوسِهم، وأن يتلقَّوه بالقبولِ والميل إليه، وكلَّما كان ذلك القائلُ أعظمَ في نفوسِهم، كان قَبولُهم لكلامِهِ أتمَّ، حتّى إنّهم ليقدِّمونَه على كلام الله ورسولِه، ويقولون هوَ أعلمُ بالله ورسوله مِنّا!»[(١)].

وهذا المسلك له عِدّةُ صُورٍ لدَى المتكلِّمين، بيانُها بما يلي:

أولاً: انتسابُ المتكلِّمين إلى النبيِّ ﷺ:

يعزو عامّة المتكلِّمين -كسائر أهل البِدَع- مذاهبَهم إلى دينِ اللهِ تعالى وما شَرعه النبيُّ ﷺ لأمّتِه، وذلكَ يكونُ بأحدِ طريقَين: إمّا بنسبةِ معنى مذهبِهم ومضمونِه إلى النبيِّ ﷺ، بحَملِ كلامِه وأفعاله وما جاءَ به من الوحيِ على ما يُوافقُ أقوالَهم، وإمّا بنسبةِ أقوالٍ يَضَعُونَها على النّبيِّ ﷺ، ويروُونَها عنه مؤيِّدينَ بها بِدعتَهم، وقد سَبقَ التَّنبيهُ في مَطلبٍ خاصٍّ على سلوكِ المتكلِّمين هذين الطريقين بما يُغني عن إعادته[(٢)]، لكنّ المقصودَ هنا أنّهم يستعملونَ ذلكَ في إضفاءِ صِبغة

(١) الصواعق المرسلة (٢/٤٤١).

(٢) ينظر: (ص٧٣٨).

السُّنّة النَّبوية على مذهبِهم ترويجًا له، مع كونِ النبيِّ ﷺ بَراءً مما يَنحَلونَه ويفترونه عليه، وهو ﷺ قد بيّن لأمّته البيانَ الشّافيَ في دينِهم، لا سِيّما ما كانَ متعلِّقًا بأسماءِ الله تعالى وصفاتِه وأفعالِه، وقَد نقلَ ذلكَ أهلُ السنّة والجماعة، الذين أَوْلَوا أحاديثَ رسول الله ﷺ اهتمامَهم، وعكَفوا عليهَا رِوايةً ودرايةً، ونقدًا وتمحيصًا، ولم يقدِّموا عليها قولًا ولا رأيًا ولا معقولًا، فكانوا الأحقَّ بالانتسابِ إليه[1]، لا كحالِ أهل البدعِ من المتكلِّمين وغيرهم، الذينَ أعرضوا عن أحاديثه ﷺ في حالِهم ومقالِهم، وقدّموا عليها آراءَهم ونتاجَ أذهانِهم، بل طعنوا في أهل السنّة لاعتمادِهم عليها في عقيدتهم[2].

ثانيًا: انتسابُ المعتزِلة إلى السلف:

الأصل في أئمّة المعتزلة أنَّهم يعترِفون بمخالفَتِهم للسلف، ويزعمون أنّهم وصلوا إلى الحقّ بأدلّة العقول. يقول ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا شكَّ أنّ مشايخَ المعتزلةِ وغيرَهم من أهل البِدَعِ، معترِفون بأن اعتقادَهم في التوحيدِ والصفات والقدر لم يتَلَقَّوْه لا عَن كِتابٍ ولا سنَّة، ولا عن أئمةِ الصحابةِ والتابعينَ لهُم بإحسان، وإنَّما يزعمُون أنّ العقل دلَّهم عليه، وإنَّما يزعمون أنَّهم تَلَقَّوا من الأئمةِ الشرائع»[3].

بل إنّ كثيرًا من المعتزلة عُرفَ عنه الطَّعن في السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، كطعنهم في بعضِ أكابرِ الصحابة والتابعين. وستأتي الإشارةُ إلى ذلك في الفصل القادمِ بإذن الله[4].

ومع ذلك فإنّ بعضَ متأخري المعتزلة أبى إلّا استغفالَ الناس، لا سيَّما بعد تطاوُل الزَّمن، وبُعدِ العَهدِ بقرون السلف، فزعَم أنّ مذهبَ المعتزلَة هو مذهبُ السَّلَف الموافقُ للرَّسول ﷺ ولأئمة

---

(١) ينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٤٣-١٤٦)، والحجّة في بيان المحجة لقوّام السنة الأصبهاني (٢/٢٣٧-٢٤١).

(٢) سبق بيان ذلك (ص١٥٥) وما بعدها.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/١٨٦).

(٤) ينظر (ص٩٢٤).

الإسلام، كما صنعَ القاضي عبد الجبّار في كتابِه «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، فإنَّه ذكر في مطلعِه طلَبَ أحدَ الملوكِ منه تأليفَ كتابٍ في أنّ مذهبَ المعتزلة هو الذي يقتضِيه العقلُ والكتاب والسنّة، وهو الذي مرَّ عليه السَّلفُ والخَلف؛ وذكر فيه أنّ القول بالتشبيه والجبرِ وسائرِ المذاهبِ الباطلةِ هي حادِثةٌ مِن قَومٍ لا عِلمَ لهم، ثمّ كثُرَ ذلكَ بالتقليدِ واتباعِ العامّة. ثمّ ذكر أنَّه أسرعَ في تأليفه ليعلمَ المِلكُ أنّ الاعتزالَ موافقٌ للرَّسول ﷺ والأئمّة، وأنّ ما خالَفه فهو مخالفٌ لهم، ولكَي يأنسَ بكثرةِ موافقيه من العلماء[١].

وقد ملأَ كتابه هذا من نِسبةِ أقاويل المعتزلة إلى الصحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وإلى التابعين رَحِمَهُمُ اللَّهُ الشَّيءَ الكثير، ولا يذكُر في جميع ذلك سوى نِسَبٍ مجرّدةٍ يُرسِلها إرسالًا بلا سَندٍ ولا بيِّنة. فنسبَ القولَ بالعدل -وهو نفيُ القدر- إلى كِبار الصَّحابة والتابعين، وزعمَ أن ذلك كانَ ظاهرًا عندهم، وعَزَا نفيَ الصِّفاتِ ونفيَ الرُّؤيةِ إلى عَدَدٍ من الصَّحابةِ والتَّابِعين كَذلك، بأخبارٍ مكذوبة ينقلُها عنهم، وكذلكَ نَسَبَ القولَ بإنفاذِ الوَعيدِ إلى النبيِّ ﷺ والصَّحابة، وفي جميعِ ذلكَ يزعمُ أن أقوالَ مخالِفي المعتزلة أقوالٌ حادثةٌ ابتُدعت في الإسلام[٢]، حتى زعمَ أنّ إنكارَ خلقِ القرآن قولٌ حادثٌ مخالِفٌ لما كانَ عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه![٣] مع أنّ الجهميَّة والمعتزِلةَ الأوائِل لم يجرؤُوا على هذه الفِرية، وكانوا يُفحَمون إذا سُئلوا عن سَابقٍ لهم بهذا القول مِن النبيِّ ﷺ وأصحابِه[٤].

ومن تمادِي المعتزلة في هذا المسلك أنّهم جَعلُوا لهم سَندًا في الاعتزال، ينتهُون به إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، بل يزعُمون أنّه ليسَ في أصحابِ المذاهِب مَن له سندٌ في مذهبِه كهذَا إلّا المعتزلة[٥].

---

(١) ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص١٣٨).

(٢) المصدر السابق (ص١٤٤-١٥١، ١٥٤-١٥٥، ١٥٦-١٦٢)، وينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٨).

(٣) المصدر السابق (ص١٥٦).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ٢٧٤-٢٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٢٤٤، ٣١٣-٣١٥).

(٥) ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبّار (ص١٦٤)، والمنية والأمل لابن المرتضى (ص٩-١٣)، ومقدمة تحقيق شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٤، الحاشية١).

وكذلك حينَ ذَكَرُوا طبقاتِ المعتزلَةِ، بدؤُوا أُولى تلك الطَّبَقاتِ بكبارِ الصَّحابة، كأبي بكرٍ وعمرَ وعليٍّ وابنِ مسعود وابنِ عباسٍ وابنِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثمَّ ذكرُوا في الطَّبقة الثَّانية: الحسنَ والحسينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسعيدَ بنَ المسيب رَحِمَهُ اللَّهُ، وأصحابَ عليٍّ وابنِ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي الثالثةِ: الحسنَ البصريَّ وابنَ سيرين رَحِمَهُمُ اللَّهُ[1].

ويجدر التنبيه في هذا المقام على أمرين:

الأول: أنّ اختلاط الاعتزال بالتشيع وتأثُّر كلٍّ منهما بالآخر[2] جعلَ المعتزلة يُكثِرون من نِسبةِ مذهبِهم إلى عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وآل البيت، حتّى قال الشريفُ المرتضَى[3]: «اعلَم أن أصولَ التَّوحِيدِ والعَدلِ مأخوذةٌ من كلامِ أمير المؤمنين عليٍّ -صلواتُ الله عليه- وخُطَبِه، وأنَّها تتضمّن مِن ذلكَ ما لا زيادةَ عليه ولا غايةَ وراءَه، ومَن تأمَّلَ المأثورَ في ذلك من كلامِه علِمَ أن جميع ما أسهبَ المتكلِّمون مِن بعدُ في تصنيفِه وجَمعِه إنّما هو تفصيلٌ لِتلكَ الجُمل وشَرحٌ لتلكَ الأُصول»[4].

الثاني: أنّ للمعتزلةِ مزيدَ عنايةٍ بنسبةِ باطلهم إلى الحسَنِ البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، لا سيَّما القولَ بالقدر[5]، مع أنّ المعتزلةَ إنّما سُمِّيت كذلك لأنّ الحسن البصري طردَ رأسَهم واصلَ بن عطاء من

(١) ينظر: فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار (ص٢١٤-٢١٥)، والمنية والأمل لابن المرتضى (ص١٧-٢٦).

(٢) ينظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة لعبد اللطيف الحفظي (ص٤٠٥-٤١٨، ٤٦٢-٤٧٤).

(٣) هو: عليّ بن الحسين بن موسى الشّريف، أبو طالب العلويّ المُوسَوِيّ. نقيب الطّالبيّين ببغداد، المعروف بالشّريف المرتضى، ذو المجدين. كان رافضيًّا ورأسًا في الاعتزال، ولكنّه أنكرَ القول بتحريفِ القرآن وكفَّر من قاله. كان شاعرًا ماهرًا، متكلِّمًا ذكيًّا. وهو المتَّهَم بوَضع كتابِ «نهج البلاغة» على عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ووقيل: بل أخوه الرَّضِيّ. وله ديوانُ شعر كبير، ومصنَّفات جمّة على مذهب الشِّيعة وفيها سبّ الصّحابة وتكفيرُهم. وُلد سنة ٣٥٥هـ، وماتَ ببغداد سنة ٤٣٦ هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٣/٣١٢- ٣١٦)، وتاريخ الإسلام (٩/٥٥٧)، ولسان الميزان (٥/٥٢٩-٥٣١).

(٤) أمالي المرتضى (١/١٤٨)، وينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٤١، ٢٦٨)، والتفسير والمفسِّرون للذهبي (١/٤٢٥-٤٢٩)، ومقدمة محمد عمارة لـ"رسائل العدل والتوحيد" (١/٨٦-٨٨).

(٥) يعزون إليه رسالةً طويلةً في القدر، وأنّه كتبها إلى عبد الملك بن مروان، ينظر: رسائل العدل والتوحيد =

مجلسه، فاعتزلَ عند ساريةٍ في المسجد[١].

وقد قال أيوبُ السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وهو من تلاميذ الحسن - مبيِّنًا غرضَهم في نِسبةِ مقالتِهم إليه: «كذَبَ على الحسَن ضربان من الناس: قومٌ القدَرُ رأيُهم؛ وهُم يريدون أن يَنَفِّقُوا بذلكَ رأيَهم. وقومٌ لهُ في قلوبِهم شَنَآنٌ وبغضٌ، يقولون: أليسَ من قولِه كذا؟ أليسَ من قولِه كذا؟[٢]»[٣].

وبعدُ، فانتسابُ المعتزلةِ إلى السَّلف ليس لهم فيه من الاشتباه ما في انتسابِ غيرهم؛ وذلكَ لأنَّ المعتزلةَ ظهَرُوا في زمَن السَّلف من أتباعِ الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فأظهرَ السَّلفُ النكيرَ عليهم، ولأنّ مذهبَ السَّلف وتقريرَهم ما يخالفُ بدعَ المعتزلة معلومٌ بالضّرورةِ من أقوالهم، ولم يَرِد عنهم ما يوافق كلامَ المعتزلة إلّا أن يكونَ مكذوبًا عليهم، فهو من جنسِ ما يستدلُّ به الرافضة والباطنية في انتسابهم لأهلِ البيت.

=

(١/١١١-١٢٢)، وفضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار (ص٢١٥-٢٢٤)، وأمالي الشريف المرتضى (١/١٥٢-١٥٣)، والمنية والأمل لابن المرتضى (ص٢٦-٢٧)، وقد أشار الشهرستاني إليها ثمّ قال: «ولعلَّها لواصل بن عطاء؛ فما كانَ الحسنُ ممن يخالِفُ السلف في أنّ القدرَ خيرَه وشرَّه من الله تعالى، فإنَّه كالمُجمَعِ عليه عندهم». الملل والنحل (١/٦٦-٦٧)، ومع ذلك فقد رُوي عن الحسنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما قد يُتوهّم منه قولُه بالقدَر وأنَّه رجَعَ عنه، فسواءٌ صحَّ ذلك أو لم يصحّ فلا مطمعَ لقدريٍّ في الانتسابِ إليه؛ لأنّه مشتبهٌ غير ظاهر، مع كونه قد رجعَ عنه في أسوأ تقدير، ولكَثرةِ ما رُوي عنه في إثباتِ القدَرِ. وينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٥٧٩-٥٨٢)، ونكت القرآن للقصَّاب الكرجي (١/٢٢٣-٢٣٠)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (٣/٢٤-٢٥)، والقضاء والقدر: د. عبد الرحمن المحمود (ص١٨٦-١٩١)، ورسالة: الآثار الواردة عن الحسن البصري في العقيدة، لصفوت بن حسين هاسكتش؛ بحث غير منشور (٢/٥٧٥).

(١) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٢/٣٣٩، ١٣/٢٦٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/٧٤٩).

(٢) يعني أنّهم يكذبون عليه أقوالًا باطلةً ليشنِّعوا عليه بها.

(٣) رواه أبو داود، كتاب السنّة، باب لزوم السنّة (رقم٤٦٢٢) - ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢/٤٣٢، رقم١٢٥٣)-، والبيهقي في القضاء والقدر (ص٣١٤، رقم٥١٨)، وصحَّحهُ الألباني في سنن أبي داود (رقم٤٦٢٢).

ثالثًا: انتساب الأشاعرة إلى السَّلَف:

انتسابُ الأشاعرةِ للسَّلَف أكثرُ وأظهر منه لدى المعتزلة، ولعلَّ سبَبَ ذلكَ أنَّ مذهبَ الأشاعِرةِ - لا سيّما مذهب متقدِّميهم - أقربُ إلى مذهب السلفِ من المعتزلة، وكذلكَ فإنّ أبا الحسن الأشعريَّ أظهر نُصرةَ مذهب السلف والردَّ على المعتزلة، وإن كان يُخالفُ السَّلف في حقيقة أقوالهم، وفي مآخِذهم التي بنَوا عليها تلك الأقوال.

ولأجل ذلكَ يُكثر الأشاعرة من الاعتزاءِ إلى السَّلف والانتسابِ إليهم، مع أنّ مذهبهم بعيدٌ عن مذهب السلف ومباينٌ له، بل كلامُ السلف في ذمِّ المقالات التي يقولُ بمثلها الأشاعرةُ -لا سيّما المتأخِّرينَ منهُم- كثيرٌ معروف.

ومن كلامِ الأشاعرة في هذا الباب قول أبي منصورٍ البغدادي: «ولَسنا نجدُ اليوم من فِرَقِ الأمّة من هم على موافقة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ غيرَ أهل السنّة والجماعةِ من فُقهاء الأمّة ومتكلِّميهم الصِّفاتيَّة، دون الرافضَة والقدريّة والخوارجِ والجهميّة والنَّجاريّة[1] والمشبِّهة[2] والغُلاةِ والحلوليّة»[3]. ومرادُه بالمتكلِّمين الصِّفاتيةِ جماعةُ الأشعرية؛ كما بيَّنه شرحُه لاعتقادهم بعدَ كلامه هذا[4].

---

(١) النَّجَّارية: هم أتباع حُسين بن محمدٍ النجّار، وافقُوا المعتزِلة في نفيِ الصِّفات وإنكارِ الرُّؤية، وخالفُوهم بإثباتِ القَدَر، وبقَولِهم إنَّ الإيمان هو التصديق، وإنّ صاحبَ الكبيرة يعاقبُ عليها ثمّ يخرج من النار، وإنّ الإيمان يزيد ولا ينقص. والنجارية فرق، وهي البرغوثية والزعفرانية والمستدرِكة. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص١٨٢، ٢٨٣)، والفرق بين الفرق (ص٢٠٥-٢٠٧)، والملل والنحل (١/١٣٨-١٤١).

(٢) المشبِّهة: هم من شبَّه الله تعالى في ذاته أو في صفاته بخلقه. وكانَ أوّل ظهور التشبيه على يد الرافضة، كالسبئية وبيانِ بن سمعان وهشام بن الحكم والجواليقي. ولكنَ وقعَ تلبيسٌ في هذا الاسم، فصار كل من ينفي شيئًا من الصِّفات يطلقه على من أثبتها، ويزعم أن ذلكَ تشبيه، ينظر: الفرق بين الفرق (ص٢٢٥-٢٢٨)، والتبصير في الدين (ص١٠٠-١٠٢)، وما يأتي (ص٩٢٨).

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٣٢٥).

(٤) ينظر: المصدر السابق (ص٣٢٩-٣٥٠).

ويقول أبو حامد الغزاليّ منوِّهًا بطائفتِه: «الحمدُ لله الذي ميَّز عصابةَ السُّنة بأنوارِ اليقين... ووفَّقَهم للاقتداء بسيدِ المرسلين، وسدَّدَهم للتأسِّي بصَحبِه الأكرمين، ويسَّر لهم اقتفاءَ آثارِ السَّلفِ الصَّالحين، حتى اعتصَموا مِن مقتَضَيات العقولِ بالحَبل المتين، ومن سِيَرِ الأوَّلين وعقائدِهم بالمنهجِ المبين، فجمَعوا بالقول بين نتائجِ العُقول وقضايَا الشَّرعِ المنقول»[١].

ومن كلامِ متأخِّريهم قولُ اللّقاني في «جوهرةِ التوحيد»:

فكلُّ خيرٍ في اتِّباعِ من سَلَف وكلُّ شّرٍّ في ابتِداعِ من خَلف[٢]

ومن خلال النَّظرِ في كلام الأشاعرة، نجدُ أنَّهم يبنُون نِسبَةَ مذهبهم إلى السَّلفِ على أمور، أهمُّها ما يلي:

الأمر الأول: ظنُّ الأشاعرة المتأخِّرين أنّ مذهبَ السلفِ هو صرفُ نصوصِ الصفاتِ عن ظواهرها من غيرِ تعيينٍ لمدلولها، وهو ما يسمونه بالتفويض، ومذهبُ التفويض يشتَرِكُ مع التأويل -الذي هو مذهبُ جمهورهم- في صَرفِ النصّ عن معناهُ الظاهِرِ مِنه ونفيِ ما دلَّ عليه من الصِّفات، ولذا عدَّ بعضُهم التفويضَ تأويلًا إجماليًّا[٣]. ونتجَ عَن ذلكَ أنَّ الأشاعرة نحَلوا السلفَ مقالتَهم في نفيِ الصِّفات ونسَبوها إليهم.

يقول الجوينيّ: «ذهبَ أئمةُ السلف إلى الانكفافِ عن التأويل، وإجراءِ الظواهِر على مواردِها، وتفويضِ معانيها إلى الربِّ تعالى... وقد درجَ صحبُ رسولِ الله -ﷺ ورضيَ عنهم- على تركِ التعرُّضِ لمعانيها ودَرْكِ ما فيها»[٤].

ويقول الغزاليّ: «اعلم أنّ الحقّ الصَّريح الذي لا مراءَ فيه عند أهلِ البصائر هو مذهبُ السَّلف،

---

(١) قواعد العقائد (ص١٤٣-١٤٤)، وينظر أيضًا: الكتاب نفسه (ص٤٩-٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/٣٨٠، ٩/٣٦-٤٠).

(٢) شرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص٤١٨).

(٣) يُنظر: المواقف للإيجي (ص٢٧٢-٢٧٣)، وهداية المريد لجوهرة التوحيد للقاني (١/٤٨٨-٤٩٣).

(٤) العقيدة النظامية للجويني (ص١٦٥).

أعني مذهبَ الصحابةِ والتابعين، وها أنا أُورِد بيانَه وبيانَ برهانه. فأقول: حقيقةُ مذهبِ السَّلف -وهو الحقُّ عندنا- أنَّ كلَّ مَن بلغَهُ حديثٌ من هذِه الأحاديث من عَوامِّ الخَلق، يجِبُ عليه فيهِ سبعةُ أمور: التقديسُ، ثمّ التصديق، ثمّ الاعترافُ بالعجز، ثمّ السُّكوت، ثمّ الإمساك، ثمّ الكفّ، ثمّ التسليمُ لأهل المعرفة»[1]، ثمَّ فسَّر هذه الوظائف السبعة بما حاصِله مذهبُ التفويض.

وقال الرازيُّ بعدَ أن عقدَ فَصلًا «في تقرير مذهَبِ السلف»: «حاصلُ هذا المذهَب أنَّ هذهِ المتشابهاتِ يجبُ القطعُ فيهَا بأنَّ مرادَ اللهِ تعالَى منها شيءٌ غيرُ ظواهرها، ثمّ يجِبُ تفويضُ معنَاها إلى اللهِ تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها»[2].

والجوابُ عن ذلك من وجهين:

أولًا: أن طريقة السلفِ ليست كما ظنَّ الأشاعرة، بل طريقتُهم مبنيّةٌ على العلمِ باللهِ تعالى وأسمائِه وصفاتِه لفظًا ومعنىً، ودقةِ الفهم لما دلَّ على ذلك من نصوصِ الكتابِ والسنّة، وتَعليمِ ذلكَ للناسِ وإخبارِهم بمُقتضاه، والعملِ بموجَب ما يعتقدونه من كمالِ الله تعالى وعظمته ورحمتِه وقُدرته وعلمِه وإحاطته وعلوِّه على خلقه ونفاذِ مشيئته وأفعاله، وهذا من المعلوم بالاضطرار من مذهب السلف، وكلامُهم كثيرٌ جدًّا في بيان ذلك إجمالًا وتفصيلًا[3].

ثانيًا: أنَّه لم يرِد عن السلفِ خلافُ ذلك ممّا يدلُّ على تفويضِ معاني الصفات ونفيِ ظواهرِ النصوص الدالّة عليها، وما يَستدلُّ به الأشاعرة من ذلك فإمّا أنَّه لا يصحُّ عنهم، وإما أنّه ممّا حُرِّف

---

(١) إلجام العوام (ص٤-٥).

(٢) أساس التقديس (ص٣٣٣)، وينظر أيضًا: معالم السنن للخطابي (٤/٣٣١)، والملل والنحل (١/١٤٦-١٤٧)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/١٩١)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص٥٠).

(٣) ينظر ما رواه عنهم الأئمة في الكتب المصنفة في ذلك، مثل: السنّة لعبد الله بن الإمام أحمد، وخلق أفعال العباد للبخاري، والتوحيد لابن خزيمة، وعقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني، وشرح أصول اعتقاد أهل السنّة للالكائي، واجتماع الجيوش الإسلاميّة لابن القيم، والعلو للذهبي، وجمع بعضُ الباحثين عباراتٍ صريحةً وردت عن السلف في الإثبات، ردًّا على من نسبَ إليهم التفويض، ينظر: مذهب أهل التفويض لأحمد القاضي (ص٣٩٤-٤٣٧).

عن مواضِعه، من جِنس ما يفعل المتكلِّمون بكلام الله ورسوله، وإمّا أنَّه من المتشابِهِ المحتَمِل الذي فيه من الإجمَال ما يمنعُ الاستدلالَ بِهِ دونَ ردِّه إلى المحكمِ المبَيَّن من كلامِهِم[١].

الأمر الثاني: إحسانُ الأشاعرةِ الظنَّ بالسَّلف بأنَّهم -لعلمِهم وفضلهم- لا يُخالفونَ ما يزعُم الأشاعرةُ أنَّه مدلولاتُ العقول، وأنَّهم أرفعُ من أن يقولوا بالتشبيه ونحوِه من العقائد الباطلة.

وقد أشار الغزالي إلى ذلك بعد أن ذكر الوظائفَ السبعة السابقَ نقلُها، فقال: «فهذه سبعُ وظائفَ اعتقدَ كافّةُ السَّلَفِ وجوبَها على كُلِّ العوامّ، لا ينبغي أن يُظنَّ بالسَّلَفِ الخلافُ في شيءٍ منها»[٢].

والجواب عن ذلكَ أن يقال:

أولًا: أنّ إحسانَ الظنّ ليس حجّةً في نسبةِ الأقوال والمذاهب، لا سيَّما ومصادرها موجودةٌ معروفة، وفتحُ هذا الباب يدفعُ بكلِّ مبطلٍ إلى أن ينسبَ باطلهُ إلى السّلف بحجّةِ إحسانه الظنَّ بهم أنّهم لا يخالفونَ ما ذهبَ إليه وزعَمَهُ عقلًا أو ذَوقًا أو قَولًا مقبولًا.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن المعلوم: أنّ مذهب السلفِ إن كان يُعرَفُ بالنَّقل عَنهم فليُرجع في ذلك إلى الآثارِ المنقولةِ عنهم، وإن كان إنّما يُعرَف بالاستدلالِ المحضِ بأن يكونَ كُلُّ من رأَى قولًا عندَه هو الصَّواب قال: "هذا قولُ السّلف؛ لأنّ السلف لا يقولون إلّا الصَّواب، وهذا هو الصواب"، فهذا هو الذي يجرِّئُ المبتدِعة على أن يزعُمَ كلٌّ منهم أنّه على مذهبِ السلف، فقائلُ هذا القول قد عابَ نفسَه بنفسِه؛ حيثُ انتحلَ مذهبَ السَّلفِ بلا نَقلٍ عنهم، بل بدعواه: أنَّ قولَه هو الحقّ. وأمّا أهلُ الحديث: فإنّما يذكرون مذهبَ السلف بالنُّقولِ المتواترة»[٣].

ثانيًا: أنّ ما يذكرُه الأشاعرةُ من مدلولاتِ العَقل لا يُسلَّم لهم، بلِ هو مخالفٌ للعقل الصريح،

---

(١) ينظر: مذهب أهل التفويض لأحمد القاضي (ص٣٥٦-٣٩١).

(٢) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٥)، وينظر: الكتاب نفسه (ص٦٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/١٥١).

فيمتنع أن يقولَ بمثله السلف، وقد بسَط أئمةُ السنّةِ ذلك وبيَّنوه[١].

ثالثًا: أنّ ما يذكره الأشاعرة من كونِ السلف لا يخالفونَ مدلولاتِ العقلِ كلامٌ صحيح، والعقل الصريح يدلُّ على إثباتِ كثيرٍ من الصفات، كإثباتِ كمالِ ربوبية الله وأفعالِه المتعلّقةِ بمشيئته، وإثباتِ تكليمِه، وإثباتِ علوِّه على خلقه، وغيرِ ذلكَ من المعقولاتِ التي لا ينازعُ فيها ذو عقلٍ سليم لم يتأثّر بتُرَّهاتِ الفلاسفة وبدَع المتكلِّمين، فضلًا عن أكمَلِ الناسِ عقولًا مِن الصّحابةِ والتابعين وسَلَفِ الأمّة، فيكونُ مقتضى إحسانِ الظنِّ بالسلفِ وعقولهم أنّهم لا يخالفونَ هذه المعقولات.

رابعًا: أنّ إحسانَ الظنِّ بالسَّلف يقتضِي ألا يُنسبَ إليهم مخالفةُ الوحي وعدمُ الإيمانِ بمعانيه، أو النهيُ عن ذلك، واعتقادُ أن ظاهرَه دالٌّ على الباطل والكفر بالله، بل ليس بعدَ هذا الظنِّ إساءةٌ وتنقُّصٌ للسَّلَف.

خامسًا: أن إحسانَ الظنِّ بالسَّلف يمنعُ من وَصفهم بأنَّهم كانوا يُطلِقون ألفاظَ النصوص معتقدِين بطلانَ ذلكَ ساكتينَ عن بيانِ الحقِّ فيه، وأيُّ تقصيرٍ أعظم من هذا؟!

الأمر الثالث: إحسانُهم الظنّ بمذهبهم وطريقةِ مشايخِهم الأوائل، وأنّهم كانُوا علماءَ خيارًا صالحين، يعرِفُونَ للسَّلَفِ فضلَهم، فلا يخرجُون عن طريقتهم[٢].

والجواب عن هذا:

أولًا: أنّ إحسانَ الظنِّ بمشايخهم لا يصلحُ مستَندًا لأن يُنسبَ إلى السَّلف قولٌ لم يقولوه، وتجويزُ ذلك يستلزمُ التجويزَ لكلِّ من يَثِقُ بمشايخِهِ أن ينسبَ مذهبَهم إلى السَّلف بنظيرِ تلك الحجّة.

ثانيًا: أنّ هذه الطريقة مبنيّةٌ على استبعادِ وقوعِ أئمّة الأشاعرة في مخالفةِ السلف، مع أنّ أئمّة

---

(١) أفضل ما كُتبَ في هذا الباب كتابُ شيخِ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ «درءُ تعارض العقل والنقل».

(٢) ينظر لهذا الأمر والجواب عليه: التنكيل للمعلمي (٢/ ٣٤٤-٣٤٧).

الأشاعرة ليسوا معصومين، بل الغلَطُ جائزٌ عليهم.

ثالثًا: أنّ مِن مذهبِ مشايخ الأشاعرة عدمُ الاحتجاجِ في أصولِ العقائد بالكتاب والسنّة فضلًا عن أقوالِ السلف، فلا عجبَ إذن أن يخالِفوهم.

رابِعًا: أنّ مشايخَ الأشاعرة قد خالفوا نصوص الكتاب والسنّة الظاهرة في كثيرٍ من أبوابِ أصول الدين، فلا تُستنكر إذن مخالفتُهم لأقوال السلف.

خامسًا: أنّ مخالفةَ أئمّة الأشاعرة لأئمّة السلف ظاهِرةٌ وثابِتة، وذلكَ من جهةِ مخالفةِ نصوصهم لصريح مذهبِ السلف كما في بابِ أفعال الله وكلامه، وكذلك من جهةِ مخالفتهم لأدلّة الكتاب والسنّة التي لم يخرُج السلف عن ظواهِرها.

سادسًا: أنَّه لم تكُن لأئمَّةِ الأشاعرة النُّظَّار عنايةٌ بأقوال السلف، بل كانوا معرِضين عنهُم وعن طريقتِهم، جاهلِينَ بما يُروى عنهُم في أبوابِ الاعتقَاد، فلو أرادُوا متابعتَهم لما قدِروا على ذلك وهم في هذه الحال من الجهلِ والإعراضِ عن آثارهم.

سابِعًا: أنَّ مشايخَ أهلِ الحديث والسنّة المثبتينَ للصِّفاتِ أجَلُّ قَدرًا وأكثَرُ عِلمًا وأوسَعُ درايةً وأكثرُ عنايةً بالكتابِ والسُّنة وأقوالِ السلف، وهم أهلُ رِوايتِها وتنقيحِها والتفقُّهِ فيها، فإحسانُ الظنِّ بهم ألَّا يخالفوا طريقةَ السلف أولى وأحرى، لا سيَّما وهم يذكرونَ اعتقادهم مقرونًا بآثارِ السَّلف، بخلافِ أئمة الأشاعرة.

ويكفي في الردِّ على نسبة الأشاعرةِ مذهبَهم إلى السَّلَف ما جاءَ عن أئمّتهم من أقوالٍ تدلُّ على اعترافِهم بمخالفتِهم لطريقة السلف ومذهبهم، وفيما يلي بيانُ شيءٍ منها:

١. أنّ طريقة التأويل التي يسلكُها أغلب الأشاعرة يعترفُ أئمتُهم أنّها مخالفةٌ لطريقةِ السّلف، وسواءٌ اعتقدوا أنّ طريقةَ السلف هي التفويض أو لا، وسواءٌ سمَّوا التفويض تأويلًا إجماليًّا أم لم يسمّوه، فإنّ الحاصلَ أنّهم خالفُوا الطريقةَ التي سلكَها السَّلف باعترافهم.

٢. أنّ مِن كِبارهم من صَرّحَ قبلَ موته بالرجوعِ إلى طريقةِ السَّلف، ممّا يعني اعترافَه بأنَّه كانَ على غيرِ طريقِهم، مثل ما جاء عن أبي المعالي الجويني أنَّه قال في مرضه: «اشهدوا عليَّ أنّي قد

رجعتُ عن كلّ مقالةٍ تخالِفُ السَّلف، وأنّي أمُوتُ على ما تَموتُ عليه عجائزُ نيسابور»[١].

٣. اعترافُهم بمُخالَفةِ السَّلف في كثيرٍ من أبوابِ الاعتقاد تفصِيلًا، وذلك بأَن يذكُرُوا مذهبَ السّلفِ في مسألةٍ ثمّ يرجّحوا خلافها.

فمن ذلك: تصريحُ الجويني بأنّ قولَ أئمّة السلف في الإيمان هو أنَّه معرفةٌ بالجَنان وإقرارٌ باللِّسان وعملٌ بالأركان[٢]، هذا مع قوله: «حقيقة الإيمان عندنا التصديق»[٣].

وكاعتراف الشَّهرَستاني بأنّ مذهب الأشعري في القُرآن وكلامِ الله قولٌ مبتدَعٌ حادثٌ مخالفٌ لمذهَب السلف، وخرقٌ للإجماع[٤].

ومن ذلك أنّ الآمدي يعزو إلى السَّلفِ القولَ بإثباتِ الوَجهِ صِفَةً زائدةً، ثمّ يحكي قولَ أكثرِ أئمّة الأشاعرة بأن وجهَ الله هو وجوده، ويرجِّح ذلك. وفعَل نحوَ ذلك في صفات اليدَينِ والعينَين والسَّاق والاستواء والنُّزول[٥]. وتبِعهُ في بعضِ ذلك الإيجي في «المواقف»[٦].

٤. وقوعُ عددٍ من أئمّة الأشاعرة في الطعن في السَّلف، إمّا بكلامٍ يتضمّن ذلك، أو بما يستلزمه، وستأتي الإشارةُ إليه في الفصل القادم[٧]، وهذا لا يتفق مع الانتسابِ إلى السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

رابعًا: انتساب المتكلِّمين إلى الأئمّة الأربعة:

مِن دعَاوى المتكلِّمين في هذا الباب أنّهم ينتسبُون إلى أئمّة الفقه الأربعة المعروفين: أبي حنيفةَ

(١) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠/٤٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٧٥)، وابن كثير في طبقات الشافعية (١/٤٤٨).

(٢) العقيدة النِّظامية (ص٢٦٥).

(٣) المصدر السابق (ص٢٥٧)، وينظر: الإرشاد (ص٣٩٦-٣٩٧)، والتسعينية لابن تيمية (٢/٦٥٩-٦٦١).

(٤) ينظر: نهاية الإقدام (ص٣٠٢-٣٠٣).

(٥) ينظر: أبكار الأفكار في أصول الدين (١/٤٥١، ٤٥٣-٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٤).

(٦) (ص٢٩٨).

(٧) ينظر: (ص٩٢٥).

ومالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، مع مخالفَتِهم لهُم في أصولِ الدِّين، وهذ الانتسابُ مِنهم يأتي على درجتين، أُولاهُما: أن يَنتسبوا إليهم في الفقه دونَ الاعتقاد، فيغترَّ بهم الناسُ من جهةِ كونِهم حنفِيّةً أو مالِكيَّةً أو شافعيَّةً أو حنابلة، ولا ينتبهون إلى كونِهم في أبواب الاعتقادِ ليسوا كذلك، وإنّما هم معتزلةٌ أو أشعريّة أو ماتريديّة. والدرجة الثانية: أن ينتسِبُوا إليهم في الاعتقادِ أيضًا، فيدّعون أنّ ما كان عليه هؤلاء الأئمّة هو مذهبُ الأشاعرة مثلًا. وهذه الدرجةُ أخطر من سابقتها وأضرّ.

فأمّا الدَّرجة الأولى: فوقوع المتكلِّمين فيها لا يحتاجُ إلى شواهدَ لإثباتِه؛ إذ إنّ من المعلومِ أنّ جمهورَ المعتزلةَ والأشاعرة ينتسبون في الفقه إلى بعض المذاهب الأربعة، بل منهم من خدمَ هذه المذاهبَ الفقهية خدمةً جليلة، ولكنّهم ينتسبون إليهم في الفروع، وينتسبون إلى الاعتزال أو الأشعريّة في الأصول.

ويظهرُ تسبُّب هذا المسلكِ في انتشارِ مذاهبِ المتكلِّمين، من وجهين:

١. اغترارُ الناسِ بهؤلاءِ لكونِهم يظهرونَ الاعتزاءَ والاتّباعَ لأئمّة الفقهِ المتبوعين، وقد نبَّه على ذلك ابنُ أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال بعد ذكر كلامَ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثباتِ العلوّ: «ولا يُلتَفَتُ إلى من أنكرَ ذلكَ ممن ينتسِبُ إلى مذهَب أبي حَنيفة، فقَد انتسَب إليه طوائفُ معتزلةٌ وغيرُهم، مخالفون له في كثيرٍ من اعتقاداتِه. وقد ينتسب إلى مالكٍ والشافعيِّ وأحمدَ من يُخالِفُهم في بعضِ اعتقاداتِهم»[1].

٢. أنّ المتكلِّمين يصنِّفون لمذاهبهم الفقهيّةِ كُتبًا في الفقهِ وأُصولِه، ويُدخلونَ فيها مِن البِدَعِ الكلاميّة ما يُشعِر غيرَ العارفِ بأمرِهم أنّ هذا فقهُ الأئمّةِ وأصولُهم، فيكونُ ذلك سببًا في دسِّ البِدَعِ الكلاميّة إلى قلوبِ النّاسِ المعظِّمين للأئمّة.

ولا شكّ أنّ الانتسابَ إلى الأئمّة الأربعة الفقهاء في الفقه دونَ الاعتقاد مَسلكٌ منحرف؛ لأنّ لهؤلاء الأئمة طريقةً معروفةً في أصولِ الدين، فالثِّقة بقولهم في فروعِ الدينِ مع مناقَضةِ طريقتهم في الأصول تناقض.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٣٨٧).

وقد أنكرَ أهلُ العلمِ قديمًا على أهلِ الكلامِ تولِّيَهم عن اعتقادِ أئمتهم وأخذِهم بأقوالِ أئمّة الكلام، وعابوهم بهذا، ومن ذلك قولُ ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينَ ترجمَ لأبي الحسنِ الأشعري: «وكَثُرَ أتباعه، حتى تَركتِ الشافعيّةُ معتقدَ الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ودانُوا بقَولِ الأشعريّ»[١].

وممن بيَّنَ هذَا الأمرَ واهتمّ به أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكَرَجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢] في كتابٍ ألّفه جمعَ فيه من كلامِ عشَرةٍ من الأئمة المتبوعين، منهم مالكٌ والشافعي وأحمد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[٣]، وذكرَ من كلامهم في الاعتقادِ ما يبيِّنُ ما كانوا عليه، وسمّاه: "الفصول في الأصول، عن الأئمّة الفحول، إلزامًا لذوي البدع والفضول"[٤]. وذكرَ في أسبابِ تأليفِه قولَه: «إنّ في النقلِ عن هؤلاء إلزامًا للحجَّة على كلِّ من ينتحل مذهبَ إمامٍ يخالفُه في العقيدة، فإنّ أحدَهُما لا محالةَ يضلِّلُ صاحبَه أو يبدِّعُه أو يكفرُه؛ فانتحالُ مذهبه - مع مخالفتِه له في العقيدة - مستنكَرٌ واللهِ شَرعًا وطبعًا، فمَن قال: "أنا شافعيُّ الشَّرع أشعريُّ الاعتقاد" قلنا له: هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد، إذ لم يكن الشافعيُّ أشعريَّ الاعتقاد. ومن قال: "أنا حنبليٌّ في الفروع معتزليٌّ في الأصول"، قُلنا: قد ضللتَ إذاً عن سواءِ السبيل فيما تزعمُه؛ إذ لم يكن أحمدُ معتزلِي الدِّين والاجتهاد». قال: «وقد افتُتِنَ أيضًا خلقٌ من المالكيَّة بمذاهبِ الأشعريَّة، وهذهِ -واللهِ- سُبَّةٌ وعار، وفلتةٌ تعودُ بالوبالِ والنكالِ وسوء الدار، على منتحِلِ مذاهبِ هؤلاء الأئمّة الكبار»[٥].

وأمّا الدرجة الثانية من هذا المسلك -وهي نسبةُ المتكلِّمينَ بِدَعَهُم إلى الأئمَّة الأربعة- فهي من

---

(١) المنتظَم (٢٩/١٤).

(٢) هو: محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر، أبو الحَسَن الكَرَجيّ، الإمام الفقيه الشافعي. مفتٍ محدِّثٌ أديبٌ شاعر. أفنى عُمره في جمع العِلم ونشره. له قصيدة مشهورة في السنّة شرح فيها عقيدة السلف، وله تصانيف في الفقه الشافعي والتفسير، ولد سنة ٤٥٨هـ، وتوفي سنة ٥٣٢هـ. ينظر: تاريخ الإسلام (٥٧٨/١١)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٣٧/٦-١٤٧).

(٣) والباقون هم: الأوزاعي والثوري وعبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه والبخاري رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

(٤) الكتاب في عداد المفقود، والنقل عنه بواسطة ما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنه.

(٥) مجموع الفتاوى (١٧٦/٤-١٧٧).

الأمور التي أرادَ بها المتكلِّمون تنفيقَ قولهم بين الناس، مع ما في ذلكَ من التخلُّصِ من الاستنكارِ عليهم فيما لو ظهرت مخالفتهم لأئمَّتهم.

ومن أقوال الأشاعرةِ في هذا الباب، ما ذكره أبو القاسم ابن عساكر ردًّا على من قال إنّ أبا الحسن الأشعري خالفَ الأئمَّة الأربعَةَ وأحدَثَ مذهبًا جديدًا، فقال: «ولسنَا نُسَلِّمُ أنّ أبا الحَسن اخترعَ مذهبًا خامِسًا، وإنّما أقامَ من مذاهِبِ أهل السنّة ما صارَ عندَ المبتدِعة دارِسًا، وأوضَحَ من أقوالِ مَن تقدَّمه من الأربعةِ وغيرِهم ما غَدا ملتبِسًا... ولَسنا نرى الأئمّةَ الأربعةَ الذين عنَيتُم في أصولِ الدين مختلِفِين، بل نَراهُم في القولِ بتوحيد الله وتنزيهِهِ في ذاتِه مؤتلفِين، وعلى نفي التشبيهِ عن القدِيمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مجتمعين، والأشعريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأُصولِ على مِنهاجِهم أجمعين، فَما على مَن انتسَب إليهِ عَلى هذا الوجهِ جُناح، ولا يُرجَى لِمن تبرَّأَ من عقيدتِه الصحيحةِ فَلاح»[١].

ويقول تاج الدين السُّبكي في نونيَّته بعد أن ذكر أنّ الحقَّ هو مذهبُ الصحابة ومن تبعهم من الأئمَّة الأربعة وغيرهم من الأئمّة المتبوعين:

وأتى أَبُو الْحسن الإمَامُ الأشعريُّ ... مُبيِّـــنًا للحـــقِّ أيَّ بَيَـــان
ومناضِـلًا عَـمَّا عَلَيْـهِ أُولَئِـكَ الـ ... أســلافُ بـالتحريرِ والإتقـان
مَـا إن يُخَـالف مَالِكًـا والشـافعيَّ ... وَأحمـدَ بـنَ مُحَمَّـد الشـيباني
لَكِـن يُوَافـقُ قَـوْلَهم ويزيـدُه ... حُسـنًا بتحقيـقٍ وَفضـلِ بَيَـان[٢]

وفي تاريخ الأشاعرة حوادثُ تدلُّ على أنَّ من أسبابِ انتشارِ مذهبهم انتسابَ أئمَّتهم إلى الإمام أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث كان الإمامُ أحمد عَلمًا على موافقةِ السنّة ومذهبِ السَّلف؛ لأنّه امتُحنَ بسببِ ذلك فبيَّنَ ما لم يبيِّنه غيرُه، وكان أتباعُه معروفين بتقريرِ طريقتِه والذَّبِّ عنها، فكانَ انتسابُ أئمة الأشعرية كأبي الحسن الأشعري وأبي بكر الباقلاني إليه سببًا في قبولِ كثيرٍ من الناسِ لقولهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الباقلاني: «كانَ القاضي أبو بكر بنُ الطيِّب يكتبُ في

(١) تبيين كذب المفتري (ص٢٦٨).
(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٨٠).

أجوبته أحيانًا: "محمدُ بن الطيِّب الحنبَليّ"، كما كان يقول الأشعريُّ، إذ كان الأشعريُّ وأصحابُه منتسِبين إلى أحمدَ بن حنبل وأمثالِه من أئمّةِ السنّة»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان (أي الباقلاني) منتسبًا إلى الإمام أحمدَ وأهلِ السنّة وأهلِ الحديث والسَّلف، مع انتسابه إلى مالكٍ والشافعيِّ وغيرِهما من الأئمّة، حتى كان يكتب في بعض أجوبته: "محمد بن الطيب الحنبلي"»[٢].

ولذا اعترف أبو إسحاق الشيرازي بهذا الأمر فقال: «إنّما نفقت الأشعريَّة عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة»[٣].

ويذكرُ أبو نصر السجزيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثالًا على هذا المسلكِ بقوله: «وقفتُ على رِسالةٍ عمِلَها رجلٌ من أهلِ أصبَهان[٤]، يُعرف بابنِ اللَّبّان[٥]، وهو حيٌّ بعدُ فيما بلَغني، وسمّاها بـ"شرح مقالةِ الإمامِ الأوحَد أبي عبد الله أحمدَ بن محمّد بن حنبل"، وذَكر فيها مذهبَ الأشعريِّ المخالف لأحمد، أعطَى منها نُسَخًا إلى جماعةٍ يطُوفون بها في البِلاد، ويقولُونَ: "هذا إمامٌ من أئمّة أصحابِ أحمدَ رحمةُ اللهِ عليه"، قد شرَح مقالته ليكتُبَها العوامُّ ويظنُّوا صِدقَ النَّاقل فيقَعوا في الضلالة. وأُخرِجَ هذا الرجل من بَغدادَ بِهذا السَّبب، وعادَ إلى أصبهان، وهو من أصحاب أبي بكر ابن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٠٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٨).

(٤) أصبهان: مدينةٌ كبيرةٌ مشهورةٌ من أعلام المدن وأعيانها في إقليم الجبال: شمالَ غرب فارس، وهي مدينةٌ كثيرةُ الخيرات يجري بها نهرٌ، وكانت مدينتُها أوّلًا «جيّ» ثمّ صارت «اليهودية» (سُمِّيت بذلك نسبةً لليهود الذين سباهم بُختَنصَّر وأنزلهم فيها). فُتِحت أصبهان في عهد عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وتقعُ اليوم في إيران، على مسافة ٣٤٠ كيلًا تقريبًا جنوبِيَّ طهران. ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٠٦-٢١٠)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص٢٣٨).

(٥) هو: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد الوائلي، أبو محمد الأصبهاني الشافعي، المعروف بابن اللبّان، كانَ من أهل العلمِ والدِّين والفضل، وكان ثقةً حسنَ التلاوة، وجيزَ العبارة. أخذَ الأشعريّة عن الباقلّاني. توفّي بأصبهان سنة ٤٤٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٧٥- ٣٧٧)، والمنتظم (١٥/ ٣٤٦).

الباقلاني»[١].

ويتبيَّن الردُّ على المتكلِّمين الناسِبينَ مقالاتِهم للأئمّة المتبوعين من وجوه:

١. أنّ طريقةَ الأئمّة الأربعةِ في أصولِ الدين مباينةٌ تمامَ المباينة لمذاهبِ المتكلِّمين، ويُعلم ذلكَ بمطالعةِ كلامهم المنقولِ عنهم بنقلِ الثقاتِ من أصحابهم، فقد كانوا آخذين بما دلَّت عليه النصوص في أبواب الاعتقاد، ولا ينطقون إلّا بما نطقت به من إثبات صفات الله تعالى وأفعاله، مع إنكارهم لبدع الكلام كالقول بخلق القرآن وإنكار العلوّ[٢].

٢. أنّ ذمّ الأئمّةِ الأربعةِ وأصحابِهم لعلمِ الكلامِ كثيرٌ شهير، وقد سبقَ نقلُ طرفٍ منه في التمهيد[٣]، وتبيّن أنّ علمَ الكلامِ الذي ذمّوه ليس هو قولَ الجهميّة أو المعتزلةِ فحسب، بل ذمُّهم شاملٌ لجنسِ الكلامِ المخالفِ لما جاءَ عن الله ورسولِه في أبوابِ الاعتقاد.

٣. أنّ مُعتَمَدَ المتكلِّمينَ في انتسابِهم هذا إمّا أن يكونَ على نُقُولاتٍ مكذوبةٍ عن الأئمّة، وإمّا أن يكونَ على إحسانِ الظنّ بهم أنّهم لا يخالفونَ ما يظنّه المتكلِّمون حقًّا وقطعيًّا[٤]، وقد يحملُهم هذا الظنّ على تأويل كلامهم بما يوافق مذاهِبهم[٥].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكثيرٌ من هؤلاء ينسِبُ إلى أئمّة المسلمين ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشّافعي وأحمدَ بن حنبلٍ ومالكٍ وأبي حنيفةَ مِن الاعتقادات ما لم يقولوه، ويقولونَ لمن اتَّبعهم: هذا اعتقادُ الإمامِ الفلاني، فإذا طُولبوا بالنقلِ الصّحيحِ عن الأئمةِ تبيَّن كذِبُهم في ذلك، كما يتبيّنُ

(١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٣٥٧-٣٥٨).

(٢) ينظر للتوسع: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلِّمين المبتدعة: د. عبد العزيز الحميدي، وينظر فيما جُمع من كلام الأئمة الأربعة في أبواب الاعتقاد: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة: د. محمد الخميس، ومنهج الإمام مالك في إثبات العقيدة: د. سعود الدعجان، ومنهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة: د. محمد العقيل، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة: أ. د. عبد الإله بن سلمان الأحمدي.

(٣) ينظر: (ص٤٣).

(٤) ينظر مثلًا: قواعد العقائد للغزالي (ص١٣٤-١٣٦).

(٥) ينظر مثلًا: مناقب الشافعي للرازي (ص١١٤).

كذِبُهم فيما ينقلونَه عن النبيِّ ﷺ في كثيرٍ من البدع والأقوال الباطلة، ومنهُم من إذا طُولب بتحقيقِ نقلِه يقول: "هذا القولُ قالَه العُقَلاء، والإمامُ الفلانيّ لا يخالِف العقلاء". ويكونُ أولئكَ العقلاءُ طائفةً من أهلِ الكلام الذين ذمَّهُم الأئمة»(١).

ولذلك حذّر الإمام أبو نصر السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الرُّكونِ إلى المتكلِّمينَ في مثلِ ذلك، وبيَّن أنّه قد دخلَ على الناسِ بلاءٌ بإهمالِ العنايةِ بتحقيق ذلك، قال: «وذلكَ أنّ أحوالَ أهل الزمانِ قد اضطربت، والمعتمَدَ فيهم قد عزّ، ومن يبيع دينه بعَرَضٍ يَسيرٍ أو تحبُّبًا إلى من يراهُ قد كثُر، والكذبَ على المذاهبِ قد انتشَر، فالواجبُ على كلِّ مسلم يحبُّ الخلاصَ أن لا يركَنَ إلى كلِّ أحد، ولا يعتَمِدَ على كلِّ كتاب»(٢).

٤. أنّه قد وجِد في كلامِ أئمّة المتكلِّمين من اعترفَ بالمخالفةِ لإمامه والخروجِ عن قوله، ومن ذلك ما وقعَ من الرازي في استشكاله كلامَ إمامه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بابِ الإيمان، حتّى اعتبره متناقضًا(٣).

ويتلخَّص ما وقع في المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله من الانتساب إلى معظَّمٍ مع مخالفته، فيما يلي:

١. أنّهم نَحلوا مذاهبَهم الباطِلة لأئمَّةِ الهُدى المعظَّمينَ مِن السَّابقِين، وأرادُوا بذلكَ تقويةَ باطِلِهم عِندَ من يعظِّمهم.

٢. أنّهم في واقعِ الحالِ جاهلون بمذهبِ أولئكَ المعظَّمين وحقيقةِ قولِهم، وليس لديهم دليلٌ على تلك النسبة، وإنَّما عُمدتُهم الدعاوى العريَّةُ عن البرهان.

٣. أنَّ أولئكَ الأئمَّةَ سابقُون لظهور مقالاتهم الباطلة، فلا يصحُّ انتحالهم إيّاهم وانتسابهم إليهم.

٤. أنَّ الأخبارَ الصَّحيحةَ المنقولةَ عن أولئكَ المعظَّمين تكذِّب هذه الدعَاوى؛ لأنّهم كانوا على نقيضِ مذاهبِ هؤلاء.

(١) جامع المسائل لابن تيمية (٣/٢٠٥-٢٠٦).

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص٣٥٧).

(٣) ينظر: أصول الدين للرازي (ص١٣٩-١٤٠)، وشرح حديث جبريل لابن تيمية (ص٣٨٤-٣٨٥).

المبحث الثامن

الموافقةُ في دَعوى العِلمِ والعَقلِ مع مُخالفَة الواقِعِ لذلك

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى دعوى العِلمِ والعَقلِ مع مُخالفةِ الواقعِ لذلك.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك

من طُرق المبطلين في تأييد باطلهم والاستشهادِ على صَوابِ مذهبِهم ادّعاؤُهم لأنفسهم وُفورَ العقول، وكمالَ العلوم، وصحَّة الفهُوم، وأنّ مقتضَى العقلِ والعِلمِ اتباعُ طريقتِهم وسلوكُ سبيلِهم، وقد بيَّن الله تعالى هذا المسلكَ لديهم، وأبطلَ دعواهم هذه، وفَضحَ عوارها وكشفَ بُطلانها.

فممّا جاءَ في كتابِ الله من بيانِ ذلك قولهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما جاءتهم الرسل بالبيِّنات، والحُججِ القاطِعات، والبراهينِ الدامِغات، لم يلتفتُوا إليهم، ولا أقبَلُوا عليهِم، واستغنَوا بما عِندهم مِن العِلمِ -في زَعمهم- عمّا جاءتهم به الرسل»(١).

وهذا العِلم الذي استغنَوا به هو ظنُّهم أنْ لن يُبعثوا ولَن يحاسَبُوا على صنِيعِهم، كما قال مجاهدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قولُهم: نحنُ أعلم منهم؛ لن نُعذَّب ولن نُبعَث»(٢).

وقيل: هو عِلمهم بالدُّنيا ومعايِشها؛ فقد كانت لديهم علومٌ دنيويةٌ اغترّوا وأَشِرُوا بها، واستبدلوها بما جاءتهم به الرسل من العلوم الأخروية، كما بيَّنه الله تعالى في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٦ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ عَنِ ٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ غَٰفِلُونَ ٧﴾ [الروم: ٦ - ٧](٣)، فعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «يعني الكفّار، يعرِفُون عُمرانَ الدنيا، وهُم في أمرِ الدِّين جُهَّال»(٤).

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١٢/ ٢١٢).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٢٠/ ٣٧٢)، وذكره الثعلبي في الكشف والبيان (٨/ ٢٨٣).

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكّي القيسي (١٠/ ٦٤٧١)، والمحرَّر الوجيز لابن عطية (٧/ ٤٦٠).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (١٨/ ٤٦٢).

وفَرَحُهم بهذا العِلم الذي لديهم هو من الفرحِ المذموم، لأنّه فرحٌ بالباطلِ المناقِضِ لما جاءت به الرُّسل[١]، وقَد توعَّد الله على مثلِ هذا الفرح، فقال: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الآية السابقة: «ويدخل في هذه الآية الكريمةِ أهلُ الكتابِ الذين فرِحوا بما عندَهم من العِلم ولم ينقادُوا للرسول، وزعَموا أنَّهم هم المُحِقُّون في حالِهم ومقالِهم، وكذلكَ كلُّ من ابتدَع بِدعةً قوليةً أو فعليةً وفرِحَ بها ودعَا إليها، وزعَم أنَّه مُحِقٌّ وغيرُه مبطِل، كما هو الواقِعُ من أهلِ البدع»[٢].

ومن دَعوَى أهلِ الباطلِ العلمَ والعقلَ لأنفسهم واستعلائِهم بذلك أنَّهم كانوا يصِفونَ مخالِفيهم من أهل الإيمانِ بالسفاهَة وينعَتونهم بقلةِ العقولِ والفهوم، ومن ذلك قولُ أهل النفاقِ عن أصحابِ النبي ﷺ: ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣]، والسَّفَهُ خِفَّةُ العقل ورِقّةُ الحِلم[٣]، ومرادُهم: «أنؤمنُ كما آمنَ أهلُ الجهلِ، ونصَدِّق بمحمدٍ كما صدَّقَ به هؤلاءِ الذينَ لا عُقولَ لهُم ولا أفهَام»[٤]، فهم يشعرونَ في أنفسهم أنَّهم أهل الذكاءِ والنَّباهة، بخلافِ المؤمنين.

وكذلك أخبرَ الله عن عادٍ قومِ هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنَّهم قالوا له: ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ ﴾ [الأعراف: ٦٦]، فوصفوه بالجهالةِ والحماقة[٥]؛ لأنّه جاءَ بخلافِ ما يظنُّونه كمالَ العقل والحِلم، حيث دعاهُم إلى توحيدِ الله وتركِ عبادة غيره.

ونظيرُ ذلكَ وصفُهم لأتباعِ نبيِّهم بما أخبرَ اللهُ عنهُم مِن قولِهم لَهُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾ [هود: ٢٧]، فقولُه تعالى: ﴿ بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾، قُرِئَ هكذا،

---

(١) ينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٢/٧١٧-٧١٨).

(٢) المصدر السابق (١/٢٦٨).

(٣) ينظر: معاني القرآن للنحاس (١/٩٤)، والمفردات للراغب (ص٤١٤)، ولسان العرب (١٣/٤٩٨).

(٤) جامع البيان للطبري (١/٣٠٣).

(٥) ينظر: الوجيز للواحدي (١/٣٩٩)، وتفسير السمعاني (٢/١٩٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢/١١٥).

وقُرِئَ بالهمز: ﴿بَادِئَ﴾[(١)]، فالمعنَى على الأوّل: «ظاهرَ الرأي، من قولهم: بدَا الشيءُ: إذا ظَهر، معناه: اتَّبعُوكَ ظاهرًا من غيرِ أن يتدبَّرُوا ويتفكَّرُوا باطنًا»[(٢)]، ومعناهُ على الثاني: «أي: أوّلَ الرأي، يريدون أنَّهم اتَّبعُوك في أَوَّلِ الرأيِ من غير رويَّةٍ وتفكُّر، ولو تفكَّروا لم يتَّبعوك»[(٣)]، كذا قال البغويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والقراءتان متقاربتان في المعنى.

وقولهم هذا تنقُّصٌ منهم لعقولِ أهلِ الإيمانِ، وزعمٌ منهم أنّهم أهل العقول الرشيدة، وأنّ العقلَ لو أعطيَ حقَّه من التفكُّر والتدبُّر لما قبِل دعوةَ هودٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ومِن لَمزِ المُبطلينَ أيضًا لرسُلِهم بِقلَّةِ العقولِ قولُ قومِ شعيبٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ له: ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، فقولهم: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ إنّما قالُوهُ على وَجهِ التَّهَكُّمِ والاستِهزاء -كما فسّره ابنُ جريج وابنُ زَيد[(٤)]-، ومرادُهم ضِدُّ ذلك، أي: إنَّك أنتَ السَّفيه الغاوي[(٥)]؛ وذلكَ لأنَّه أمرَهم بتركِ ما يَعبدُ آباؤهم الذين ظنُّوا فيهم كمالَ العقل والرُّشد، قال ابن سِعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: كيفَ تكونُ أنتَ الحليمَ الرشيد، وآباؤنا هم السفهاءُ الغاوون؟!»[(٦)].

وقد بلغَ الحدُّ بأعداءِ الرُّسلِ في إعجابِهم بعقولهم واستخفافِهم بعقولِ أنبيائهم واستِسخافِهم لها أن وَصفُوهم بالجنون، فقد قيل ذلك للنبي ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وقيلَ للرسُلِ مِن قبله، كما قالَ قومُ نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ له: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٢٥]، وكما قالَ فِرعونُ للمَلأِ من قومِه عَن مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٦ - ٢٧].

---

(١) في قراءة أبي عمرو البصري، ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣١٦/١).

(٢) معالم التنزيل للبغوي (٣٩٦/٢).

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) روى الأثرين الطبري في جامع البيان (٥٤٨/١٢).

(٥) ينظر: معالم التنزيل للبغوي (٤٢٠/٢).

(٦) تيسير الكريم الرحمن (٧٦٢/٢-٧٦٣).

وهذه الحالةُ التي كانَ أهلُ الباطلِ يحاولُون تصويرَها وتقريرها في أذهانِ الناس، من أنّهم هم أهلُ الحُلومِ والعلوم، وأنَ الرُّسلَ وأتباعهم بالضدِّ من ذلك، هي صورةٌ باطلة، لم تُبنَ إلّا على الافتراءِ والكذب، كما هي عادةُ المبطلين، فقد بيّنَ اللهُ تعالى في كتابِه أنَّ واقِعَ الحالِ ليسَ كما وصفُوا، بل إنّ الأمرَ بعكسِ ذلك؛ فالحقيقة أن أهلَ الباطل هم الذينَ لا عُقولَ لهم، وأنّ العقلَ والعلم هو مع أهل الحقّ من الرُّسل وأتباعهم.

فقد بيّن سبحانه أن أهل الحقِّ هم أولُو الألباب، وهُم المؤمنون بما جاءت به الرُّسل، المسلِّمون المنقادون له؛ لعلمهم أنَّه الحقُّ من الله، فقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [الرعد: ١٩]، وقال جلَّ شأنه: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦].

وبيّنَ أنّ المخالِفين للرسل هم السفهاءُ على التَّحقيق، وإن كانوا يظنُّون الأمر بخلافِ ذلك، فقالَ جلّ وعلا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَـٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

وبيَّن في كثيرٍ من المواضِع أنَّهم لا يفقهون، كقوله: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقوله: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨٧]، وقوله: ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧].

وبيّن في مواضعَ أخرى كثيرةٍ أيضًا بأنّهم لا يعلمون، كقوله: ﴿أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]، وقوله: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨].

وبيّن أنَّ أكثرهم لا يعقلون، كما في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ١٠٣].

بل جعلهم -مع ذلك- من جنسِ الدّوابِّ، وشرَّ أنواعها، فقال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢].

ووصفَهم بأنّهم كالأنعام، بل أشدُّ جهلًا وضلالةً منها، فقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقد جاءَ في بعضِ الآياتِ إثباتُ العلوم والعقول لهم، لكنّ هذا له أوجُه:

الأوّل: أنَّ ما لديهم من العِلم هو علمٌ باعتبارِ ظنِّهم واعتقادِهم، لا باعتبارِ حقيقة الحال، وهذا كما في قولِه تعالى: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سُمِّيَ ذلك عِلمًا على ما يدَّعونَه ويزعُمونه، وهو في الحقيقةِ جهل»[(١)].

الثاني: أنّ العلمَ المثبتَ لهم هو العلمُ الدنيويُّ الذي ليسَ من زادِ الآخرة، وأنَّ العلمَ المنفيَّ هو العلمُ النافِع، ولاختلافِ الاعتبارَين جمعَ اللهُ بينَ الإثباتِ والنفيِ في قولِه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ۝٧﴾ [الروم: ٦ - ٧].

الثالث: أنّ وصفَهُم بالعُقولِ هُو باعتِبار سَلامةِ آلاتِ الإدراكِ لديهم، فإنّ عُقولهم صحيحةٌ سليمةٌ في أصلِها، ولولا ذلك لسقَط التكليف عنهم، بل قد كانوا ذوي عقولٍ رَزينةٍ وبصَائر، لكنّهم لم ينتفعُوا بها، لأنّهم عطَّلوها عن فهمِ الحقِّ واتباعه، فصاروا في حالةِ من لا يعقلُ.

وممّا يبيِّن ذلك قوله تعالى عن عادٍ وثمود: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، قال الفرّاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]: «كانوا عقلاءَ ذوِي بصائرَ فلَم تنفعهُم بصائرُهم»[(٣)]. ويبيِّنه قولُه تعالى عن عادٍ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

---

(١) التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٢٣)، وينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/ ٣٧٢)، وتفسير السمعاني (٥/ ٣٤).

(٢) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الفرّاء، كان علّامةً ثقة إمامًا، عُرفَ بالفرّاء لأنّه كان يَفري الكلام، ولقِّبَ: أمير المؤمنين في النحو. من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الجمع والتثنية في القرآن»، توفي في طريقه إلى الحج سنة ٢٠٧هـ. يُنظر: تاريخ بغداد (١٦/ ٢٢٤-٢٣٠)، وإنباه الرواة (٤/ ٧-٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٨-١٢١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ٣٦٢).

وبيّن سبحانَه أيضًا أنَّه أضلَّهم على علمٍ، بأَن ختمَ على قلوبِهم وآلاتِ إدراكهم فلَم ينتفعُوا بها، فقال: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

ولذلك رويَ أن رجلًا قال لعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنكَ في هذهِ البلاغةِ والنَّصاعَة والرَّأيِ الفاضِل، كنتَ تأتِي حجرًا فتعبُده!»، فقالَ له: «واللهِ لقَد كنتُ أجالسُ أقوامًا تزِنُ حُلومُهم الجبالَ الرَّواسِي، ولكِن ما قولُكَ في عقولٍ كادَها خالقُها»[(١)]، أي منعهَا خالقها من التوفيق[(٢)].

ولذلك ذكر الله تعالى هذه الأحلام مُزريًا بها، فقال: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾ [الطور: ٣٢]، «قال المفسرون: كانت عُظماءُ قريشٍ توصَف بالأحلَامِ، وهي العقول، فأزرَى اللهُ بحُلومِهم إذ لم تُثمِر لهم معرفةَ الحقِّ من الباطل»[(٣)]، ومعنى الآية أنّ الله يقول: «أهذَا التكذيبُ لكَ والأقوالُ التي قالوها، هَل صدرت عن عُقولهم وأحلامِهم؟! فبئسَ العقول والأحلامُ التي هذه نتائجُها وهذه ثمراتها؛ فإنّ عقولًا جعلَت أكمل الخلق عقلًا: مجنونًا، وجَعلت أصدقَ الصِّدقِ وأحقَّ الحقِّ كذِبًا وباطلًا، لَهي العقول التي يُنزَّه المجانين عنها!»[(٤)].

وتتبيَّن وجوهُ فسادِ عقولِ أهلِ الباطل من خلال ما يلي:

أولًا: فساد طريقتِهم ومنهجِهم العامّ عقلًا، ويدلُ على ذلكَ أمور، منها:

١- اتباعُهم الظُّنونَ مع كونها لا تغني من الحقِّ شيئًا، وقد تقدّم بيانُ ذلك في مبحثٍ سابق[(٥)].

٢- عدم انتفاعهم بالحجج العقلية والأمثال القياسيّة المضروبة، مع كثرتِها وتنوُّعها وتقريبِها من الأفهام.

---

(١) رواه الخطّابي في غريب الحديث (٤٨٦/٢) عن الكسائيّ به مرسلًا، وهو معضل، وينظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤٤٣/٣).

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطّابي (٤٨٧/٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (٥٥/٨).

(٣) زاد المسير لابن الجوزي (٥٤/٨).

(٤) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١٧٢٥/٤).

(٥) ينظر ما مضى (ص٣٦٧).

٣- عدمُ اعتبارهم بمصائر الأمم السابقة، مع علمهم بأخبارهم وأسبابِ هلاكهم.

٤- إيثارهم الدنيا على الآخرة، مع كون الدنيا ناقصةً فانية، وكونِ الآخرةِ كاملةً خالدَة.

٥- تناقضُهم الظاهر، فإنّ العقلَ السليم يدرك أن قبول أمرٍ وردَّ لازمِه غير مقبول، لا سيَّما مع وضوح التلازم وظهوره، كما قال تعالى منكرًا على عقولِ أهل الكتاب: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، فلو كانوا يعقلون لما تناقضوا.

٦- وهاءُ حججهم وفسادُ قياساتِهم العقليّة التي عارضوا بها الوحي، ولذلك وصف الله من عارَض تشريعه لتحويل القبلة بالسفاهة، وردَّ شبهتَهم، فقال: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

ومن تأمّل الشُّبهاتِ التي عارضَ بها أهل الباطِل رُسلهم وجدَها ظاهرةَ الفساد، ليسَ لها حظٌّ من العلم والحقيقةِ عند كلِّ عاقل، فهي للمتأَمِّل أدلَّةٌ على كونهم مبطلين(١).

٧- ركونهم إلى تقليد الآباء؛ فإنّ تسليمَهم رقابهم لدين الآباءِ والأجداد مع اتِّضاح البراهينِ لهم ضَربٌ من السَّفه ورِقَّة العقل، ولذلك وصفهم الله بأنّهم لا يعقلون، فقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة: ١٧٠ - ١٧١].

ثانيًا: فساد عقائدِهم عقلًا:

وقد مضى بيانُ شيءٍ من ذلك عندِ ذكر بعضِ تناقضاتهم العقليّة(٢)، فمن عقائدهم التي لا يقبلها العقلُ السَّليم:

١- شِركُهم في الإلهيَّة، مع كونهم يقرّون بوحدانيّةِ اللهِ تعالى في خَلقه ورَزقه وملكه.

٢- تسويتُهم الله تعالى بخلقِه، مع اعتلافِهم بكمالِه ومشاهدتِهم نقصَ معبوداتِهم المخلوقة.

---

(١) ينظر: تيسير اللطيف المنان خلاصة تفسير القرآن للسعدي (ص٢٧٥).

(٢) ينظر ما مضى (ص٦٠٩).

٣- عبادتُهم لأصنامٍ من جَماد، يصنعونَها بأيديهم ويسمُّونها هم وآباؤُهم، ثمّ يبنون اعتقاداتِهم فيها على أوهامٍ وظنون.

٤- شكُّهم في قدرةِ الله على البعث، مع إقرارهم بقدرته سبحانُه على النشأة الأولى، ومعرفتهم بقدرتهِ على خلقِ السماوات والأرض، التي خلقها أكبر من خلقِ الناس، كما قال تعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [غافر: ٥٧].

٥- جهلهم بحكمةِ الله تعالى في بعثِ الناسِ وحسابهم، كما قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [النحل: ٣٨ - ٣٩]. فوصفَهم بعدمِ العلم، وذكرَ بعضَ حكمه التي استوجبت بعثَ الأمواتِ وحسابهم.

٦- تكذيبهم برسالةِ أنبيائهم، مع ظهورِ براهينهم وحججهم، ومع علمِهم بنُصحِ الرُّسُلِ لهم وصدقِهم معهم، ومعرفتِهم بكمالِهم وحُسنِ شمائلهم، ولذلك وصفَ الله من رغِبَ عن ملَّةِ إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالسفاهةِ فقال: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠].

٧- تكذيبهم بالقرآن الكريم، مع اعترافهم بعجزهم عن الإتيانِ بمثله، ولم تكن نتيجة إعمالهم الفكرَ والنَّظرَ فيه إلّا أن زعموا أنَّه سحر، كما قال تعالى عن مُفكِّرهم: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٦].

وأمّا عاقبةُ المبطلينَ من أهلِ هذا المسلك، فإنّهم في يومِ القيامة، حينَ تظهر الأمور، وتنكشفُ الستور، يعترفُون بغباوَتهم وفسادِ عقولهم، فيقولون: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، فيقرُّون على أنفسهم أنّهم لم ينتفعوا بالسمع ولا بالعقل، ويُقسمون على أنّهم كانوا في ضلالٍ ظاهرٍ حينَ سوَّوا بين الله خالقِهم وبين المخلوقين الذين عبدوهم من دونه سبحانه، فيقولون لهم: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧ - ٩٨].

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

العقلُ هو أكثر ما يُظهر المتكلِّمون تحقيقَ أدلته والعنايةَ بها، ويدّعون لذلكَ أنّهم أهلُ النظَر والاستدلال العقلي، ويجعلونَه أساسًا عامًّا لمنهجهم وبحثِهم، ويَغلُون فيه إلى حدِّ جعلِه الحاكمَ على الوَحي، فيقبلونَ من وحيِ الله ما قبلته عقولهم، ويردُّون منه ما ردَّته[١].

ومنهجُ كثيرٍ منهم ما لخَّصه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «يجعلونَ العقلَ وحدَه أصلَ علمِهم، ويُفردونه، ويجعلونَ الإيمان والقرآن تابعَين له. والمعقولاتُ عندهم هي الأصول الكليَّة الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن»[٢].

ولأجلِ ذلك فالمتكلِّمون يرفعون شعارَ العقل دائمًا، ويسمّون أنفسهم بالنُّظَّار وأهلِ النظَر، ويسيرون على قواعدِ المنطق، الذي يذكرون أن مراعاتِه تعصِمُ الذِّهن من الخَطأ في الفكر[٣]، بل زعمَ بعضهم أنَّه لا يُفرَّقُ بينَ فاسدِ الدَّليلِ وقَويمِهِ، وصَحيحه وسقيمه إلّا به، فكلُّ نظرٍ لا يتَّزنُ به ولا يعايَر به فهو فاسد[٤].

ثمّ يزعمون في كثيرٍ من مقالاتهم أنّها على مقتضى العقلِ الصحيح، وأن مَن خالفها فقد خالفَ القواطعَ العقليّة، بل قد يزعُمون اتفاقَ جماهيرِ العقلاء على ما ذهبوا إليه، ويعنُون بذلك أهلَ الكلام والفلسفة، مثل قولِ الرازي: «إنّ جمهورَ العقلاءِ المعتَبَرين اتفقوا على أنَّه تعالى ليسَ بمتحيِّزٍ ولا مختَصٍّ بشيءٍ من الجِهات، وأنَّه تعالى غيرُ حالٍّ في العالَمِ ولا مبايِنٍ عَنه في شيءٍ من

---

(١) سبق تفصيل مسلكهم هذا وذكر شواهدَ من كلامهم عليه (ص٢٣٧) وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨).

(٣) ينظر: التعريفات للجرجاني (ص١٨٥)، والمعجم الفلسفي (٢/٤٢٨).

(٤) ينظر: معيار العلم للغزالي (ص٦٠)، وتحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي (ص٣).

الجهات»(١)، مع أن جميع الأنبياءِ وأتباعهم كالصحابةِ والتابعين لا يدخلون في اتفاقِ "جمهورِ العقلاء" هذا، وهكذا أيضًا قولُه: «اتفقتِ العقلاء على استحالَةِ كون الباري جسمًا إلّا جماعةً من الحشوية وضُعفَاءِ العُقول»(٢)، وقولُ الآمدي: «مذهب أصحابنا وأكثرِ العقلاء أنّ الأفعالَ لا توصَفُ بالحُسن والقبحِ لذَواتِها، وأنّ العقلَ لا يحسِّن ولا يقبِّح»(٣).

والمتكلِّمون يسمُّون أدلّتهم -التي هي شُبُهات- بالبراهينِ والقواطعِ العقليّة، ويُطلقون على كتبهم أساميَ توحِي باشتمالها على ما لا ينبغي أن يردَّه عاقلٌ لكونِه قطعيًّا، مثل: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للباقلاني، و«الإرشاد إلى قواطِع الأدلة في أصول الاعتقاد» للجويني، و«أم البراهين» للسنوسي، وغيرها.

وفي مقابل ذلك يصف المتكلِّمونَ أهلَ السنّة بترك العناية بأدلةِ العقل، وأنّهم وقَعوا في مخالفتها لكونهم قنِعوا من العلم بمجرَّدِ النقل، الذي هو الكتابُ والسنّة، حتّى قال بعض أئمتهم: «الاقتصار على جمع الحديث بضاعةُ النَّوكى»(٤)، أي الحَمقى(٥).

ويقول ابن المرتضى المعتزلي عمَّن يتمسَكون بظواهِر الأخبار- ويعني بهم أهل السنّة- بأنّهم «لا يرجعون الى تحقيقٍ ولا نظَر»(٦).

ويصفُ الغزالي طائفته بأنّهم اهتدوا إلى أسرارِ ما أنزله على لسان نبيه محمدٍ ﷺ، واطَّلعوا على طريقِ التَّلفيقِ بين مقتَضَيات الشرائع وموجَباتِ العقول؛ وتحقَّقوا أن لا معاندة بين الشَّرع المنقول والحقِّ المعقول(٧).

---

(١) أساس التقديس في علم الكلام (ص٧٠)، وينظر نحوه في: إيضاح الدليل لابن جماعة (ص١٠٥).

(٢) الإشارة في أصول الكلام (ص١١٠).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١١٢).

(٤) حكاه البدر ابن جماعة عن «بعضِ الأئمة». إيضاح الدليل (ص٢٣٣-٢٣٤).

(٥) ينظر: لسان العرب (١٠/ ٥٠١)، مادة (ن و ك).

(٦) المنية والأمل لابن المرتضى (ص١١).

(٧) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٧)، وهذا الكلامُ قد عُرفَ ما وراءه لدى الأشاعرة، وأنَّ التلفيق بين =

ثمّ واصلَ كلامه نابِزًا من اكتفى بالاستمساكِ بنصوصِ الكتابِ والسنّة بقلةِ العقل والفهم، فقال: «وعَرفُوا أن من ظَنَّ من الحشْويَّةِ وجوبَ الجُمود على التقليدِ واتِّباعِ الظَّواهِر، ما أُتوا به إلّا من ضعف العقول وقلة البصائر... وأنّى يستَتِبُّ الرشادُ لمن يقنعُ بتقليد الأثَر والخَبر، ويُنكِر مناهِج البحث والنظر؟!»[١].

ويصفُ في كتابٍ آخر من اعتقدَ الصفاتِ اعتمادًا على ما يظهرُ من نصوص الوحيين فيسمِّيها: «الأخبار الموهِمةَ للتشبيه عند الرَّعاع والجهَّال، من الحشويّةِ الضُّلّال»[٢].

ويصف الآمدي من أثبتَ الحرف والصوتَ في كلامِ الله تعالى صفةً قائمةً بالذات -وهُم السلفُ وأتباعهم- بأنّهم «لم يعلَموا ما في طيِّ ذلكَ من السَّفاهَة، وفي ضِمنِهِ من الفَهاهَة»[٣].

ومن المتكلِّمين من يصف أعيانَ أئمةِ أهلِ السنّة، بمثلِ هذه الأوصافِ.

فمن ذلكَ وصفُ بعضِ أئمتهم الكبار لأبي نصر السِّجزي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّه: «أبدَى من غَمَراتِ جهلَه فُصُولًا، وسوَّى على قَصبةِ سَخافَةِ عقلِه نُصُولًا، ومَخايِلُ الحُمقِ في تضاعِيفِها مصقُولَة، وبعَثاتُ الحقائِقِ دُونَها مَعقُولَة»[٤]، أي محبوسَة، ووصفَه بـ«الجاهل الغِرّ، المتمادي في الجهلِ المُصرّ»[٥].

وآخرُ منهم يصفُ إمامَ الأئمة ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ بأنّه «وإن كان إمامًا في النَّقل والحديث، فهو

=

مقتضياتِ الشرع والعقلِ عندهُم هو ليُّ النصوصِ المعصومة لتوافِقَ العقول الموهومة، لا اعتقادُ كمالِ النّصوص ونفيُ معارضتها للعقول، وكذلك نفيُ المعاندة بين النقل والعقل، فهو أن يُتصرَّفَ في النقل لتزولَ معاندته للعقل، ثمّ يسمّى ذلكَ تأويلًا؛ تهوينًا من شأنه وتسهيلًا، مع أن كلامه هذا متناقض، فإنّ الأمرين اللذَين لا معاندةَ بينهما لا يُحتاجُ فيهما إلى التلفيقِ، وإنّما يُحتاجُ إلى إحسانِ الفهم لكلٍّ منهما ليزول ما يُظنّ أنّه تعارُض.

(١) المصدر السابق (ص٢٧-٢٨).

(٢) إلجام العوام (ص٣).

(٣) غاية المرام (ص١٣٧).

(٤) نقله التقي السبكي في السيف الصقيل (ص٢٥) عن كتاب نقض كتابِ السجزي للجويني.

(٥) المصدر السابق، نفس الصفحة.

عنِ النَّظر في العقليَّات وعن التَّحقيق بمعزِل»[١]، بل يصفه آخرُ بأنّه «كانَ رجُلًا مضطَربَ الكَلام، قليلَ الفَهم، ناقِصَ العَقل»[٢].

ووصفَ كبيرٌ آخرُ منهم العلّامةَ ابنَ القيم بأنَّه «فَدْمٌ[٣] بليدُ الفَهم»[٤]، كما وصَفَه بالسفاهَة وبالجهل والبلادة[٥].

ومن أكابرِ معاصِريهم من توسَّعَ في هذا الباب، وهو محمد زاهد الكوثري، فله من تسخيفِ عقولِ قدماءِ أهل الحديثِ ونقلَته ما لا يكادُ يُرَى عند غيرِه، ومن ذلك قوله: «لا يُعَوَّلُ في العقائد إلّا على أئمّةِ أصولِ الدِّين، لا على الرُّواةِ البعيدين عن النظر، وكم بينَهم مَن يُرْثَى لمدارِكِه، حيث يقِلُّ عقلُه عن عُقولِ الأطفال، وإن بلغَ في السِّنِّ مبلَغَ الرِّجال. ومَن طالعَ ما أَلَّفه بعضُ الرُّواة على طُول القُرون مِن كُتُبٍ في التوحيدِ والصِّفاتِ والسُّنَّة والردودِ على أهل النظر، يشكر اللهَ سبحانَه على النُّورِ الذي أفاضَه على عقلِه حتى نبذَ مثلَ تلكَ الطَّاماتِ بأوَّلِ نظرة»[٦].

ثم يقولُ تحتَ عنوان: «محاولةُ ابنِ تيميةَ بعثَ الحشويّةِ مِن مَرقَدِها»: «وقدِ استمرَّت فتَنُ المخدوعِينَ من الرُّواة على طُولِ القُرون مجلبةً لسخَطِ الله تعالى ولاستِسخافِ العُقَلاء، مِن غَيرِ أن يخطُر ببالِ عاقلٍ أن يُناضِل عن سخَافاتِ هؤلاء، إلى أن نبغَ في أواخِر القرنِ السابع بدمشق، حرَّانيٌّ تجرَّدَ للدَّعوةِ إلى مذهبِ هؤلاءِ الحشويَّة السُّخفاء، متظاهِرًا بالجَمعِ بين العَقلِ والنَّقل على حَسَبِ فهمِه من الكتب، بدونِ أُستاذٍ يرشِدُه في مواطِنِ الزلل. وحاشا العقلَ الناهِض والنقلَ الصحيحَ أن

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص١٦١).

(٢) مفاتيح الغيب للرازي (٢٧/١٥١).

(٣) الفَدم: العيِيُّ عن الكلام في ثِقلٍ ورَخاوةٍ وقلَّةِ فهم، والغليظُ الأحمقُ الجافي. القاموس المحيط (ص١١٤٤)، مادة (ف د م).

(٤) السيف الصقيل للتقي السبكي (ص٣١).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٩٧، ٩٩، ٦١).

(٦) مقدِّمة تحقيقه للسيف الصقيل للتقي السبكي (ص١٢).

يتضافَرا في الدِّفاعِ عن تحريفِ السُّخَفاء، إلّا إذا كان العقلُ عقلَ صابئٍ والنقلُ نقلَ صبيّ»[(١)]!!

والمقصودُ من إيرادِ هذه النصوص بيانُ ما لدى المتكلِّمين من هذا المسلك، وهيَ مجرّد شواهدَ قليلةٍ للُغةٍ ظاهرةٍ لدى المتكلِّمين، فإنّ ديدنَهم الحديثُ عن أنفسِهم بلسانِ العُقَلاءِ الألبّاء، ووصفُ أهلِ السنّة بنقيضِ ذلك، وقد كانَت هذه النبرةُ سببًا للتّغرير بكثيرٍ من الناس، لأنّ المتكلِّمينَ أشعرُوهُم بأنَّ مَن أرادَ أن يوصفَ بسلامة الذِّهن ورجاحَةِ العقل فعليه أن يقولَ بقولهم ويتَّبعَ مذهبهم، ومن اختارَ الاكتفاءَ بما يسمُّونه الظواهرَ النقلية، والتي هي كلامُ الربِّ تعالى وكلامُ نبيِّه ﷺ، الذي هوَ هُدىً وشفاء، ونورٌ وضياء، فإنّه سيقعُ في الجهلِ والغباوةِ، والحمقِ والسفاهةِ.

والناظرُ بعَينِ البَصيرةِ يجدُ أنّ المتَّبعينَ للكتابِ والسُّنة، المؤمنين بخبَرِ الله تعالى عِلمًا وفهمًا وانقيادًا وتسليمًا، هم أهلُ العقولِ الرَّجيحةِ والأذهانِ الصحيحة؛ لأنّهم فهِمُوا صحّة البراهينَ التي جاء بها الوحي، فآمنوا به دونَ اعتراض، ولأنّهم عَلِموا أنّ الغيبَ لا تُدركَ معرفتُه لمن لم يرَهُ أو يرَ ما يماثِله إلّا بخبرٍ من الصادِق العالِمِ به، فأمسَكوا عن الخوضِ في كُنهِ الغيبيَّات، وعلِمُوا أنّ الربَّ لم يكُن ليخاطِبَهم بما لا تَفهَمُ عقولُهم شيئًا من معانيه، ففهِموا من أخبارِه ما ظهرَ من ألفاظها، معَ عِلمهم بتنزُّهِ الربِّ عن أن يماثِلَ خلقَه في شيءٍ من خصائصهم.

وأمّا المتكلِّمون فهم -مع مخالفتهم للسَّمع- قد خالفُوا العقلَ أيضًا، وذلكَ يتبيَّنُ بمعرِفَةِ الفسادِ العقليِّ في مناهِجهم وأقوالِهم وأثرِ علم الكلامِ عليهم، وهذه إشَارةٌ موجَزةٌ إلى شيءٍ من ذلك:

أولًا: فسادُ منهَجِهم العامِّ عقلًا:

منهجُ المُتكلِّمينَ يقومُ على تقديمِ العقلِ على النَّقل وتحكيمه فيه، والعقلُ الصحيحَ يوجِبُ التسليمَ لخبرِ الوحي في باب الغيبيّات والكفَّ عن الاعتراض عليه، فإنّ العقلَ يقضي بأن لا يَبحث فيما لا يُدركُه من الأمور، وأمّا ما كانَ يُدرِكُه من معرفةِ الله تعالى وصفاته فإنّ الوحيَ جاءَ بأدلّتِها العقليّة الصحيحة، فمعارضتها معارضةٌ للعقل، وإفسادٌ له.

---

(١) المصدر السابق (ص١٣).

كما أنّ العقلَ قد دلَّ على صِحّةِ النّقلِ وثُبوتِ نِسبتِه إلى الرَّبِّ جلَّ وعَلا، فلو عَادَ فقدَحَ فيهِ بالاعتراضِ عليه لكانَ ذلكَ قَدحًا في شَهادتِه للنَّقلِ ودلالَتِه علَيه[١].

وأيضًا فالعَقلُ الصَّريح لا يُمكنُ أن يعارضَ النقل الصحيح، فمن توهَّم تعارضَهُما فهذا من فسادِ عقله.

ويُنبَّهُ على أن مناقضةَ عقولِ المتكلِّمين للوحيِ -مع كونها فاسدةً عقلًا كما تبيّن- هي سببُ فسادِ سائرِ أدلّتهم وأقوالِهم في مِيزانِ العقلِ أيضًا، وهذا جزاءُ كلِّ من عارضَ بعقله وحيَ الله، فإنّ عقلَه لا يسلمُ من أن يفسُدَ ويضطرب.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما أعرضَ الناسُ عن تحكيمِ الكتابِ والسُّنة والمحاكمةِ إليهما، واعتقَدوا عدمَ الاكتفاءِ بهما، وعدَلوا الى الآراءِ والقياسِ والاستحسانِ وأقوال الشيوخ، عرضَ لهم مِن ذلك فسادٌ في فِطَرهم، وظُلمةٌ في قلوبهم، وكَدَرٌ في أفهامِهم، ومَحْقٌ في عقولهم، وعمَّتهم هذه الأمور وغلَبت عليهم، حتى رَبِيَ فيها الصغير، وهرِمَ عليها الكبير، فلم يرَوها منكرًا»[٢].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ منبِّهًا على عِظَم هذا الملحَظ: «وهذا مقامٌ شريفٌ، مَن تدبَّرهُ وتصوَّره تبيَّنَ له أنّه لا بدّ مِن الإقرارِ بما جاءَ به الرسول، وأنّه هو الذي يوافِق صريحَ المعقول، وأنَّ من خالفه فهو ممن لا يسمَعُ ولا يعقِل... فمَن فرَّ من حُكمِ اللهِ ورَسوله أمرًا وخبرًا، أو ارتدَّ عن الإسلام أو بعضِ شرائعِه خوفًا من محذورٍ في عقلِه أو عملِه أو دينه أو دُنياه، كانَ ما يُصيبُه من الشَّرِّ أضعافَ ما ظنَّه شرًّا في اتِّباع الرسول»[٣].

ثانيًا: فساد كثيرٍ من المسالكِ العقليّة التي يسلكونها في إثباتِ العقائد:

وذلك أنّهم يبنونَ أهمَّ عقائدِهم على مسالكَ فاسدةٍ عقلًا، كدليلِ حُدوث الأجسام، ودليلِ

(١) ينظر: درء التعارض لابن تيمية (١/١٣٨).

(٢) الفوائد لابن القيم (ص٦٥).

(٣) النبوات لابن تيمية (١/٤٣٨-٤٣٩).

التَّركيب، وهذه طرقٌ ينقضُها العقل الصحيح ويردُّها، ويظهر ذلك إجمالًا[١] من جِهةِ أنّ العقلَ قد دلَّ على ثُبوتِ الصفاتِ لله جلّ وعلا، وذلك إما بدلالته على صدقِ الوحي الآتي بإثباتها، وإما بدلالته على ثبوتِ بعضِها بالطرق العقليّة، كإثباتِ العقلِ أن للهِ تعالى القوةَ الكاملة؛ من جهة كونِهِ أعطَى خلقَه قُوىً، ومعطِي الكمالِ أولى به، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وكإثباتِ العقل أنّ الفاعلَ لِما يُريدُ أكمل من العاجِز عن فِعلِ ما يريد، واللهُ أولى بالكمال، فهو يفعلُ ما يُريد. والطرقُ المبتدَعَةُ السابقةُ التي يسلُكُها المتكلِّمون أدَّت بهم إلى نفيِ هذه الصفاتِ -على تفاوتٍ بينهم-، فإذا كانت تستلزمُ نفيَ ما أثبته العقلُ، فإنَّها فاسدةٌ عقلًا.

ثالثًا: فسادُ أقوالهم في الطبيعيّات عقلًا:

أظهرَ كلام المتكلِّمين في الطبيعيّات كثيرًا من الفسادِ العقليِّ الذي لديهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمنها قول بعض المعتزلة بالطَّفرة، وهي أمرٌ لا يُعقل، ومثلها قولُ بعض المعتزلة والأشاعرة بالأحوال، وقول المعتزلة بأنّ الصفة هي عينُ الصِّفةِ الأخرى، وأنّها عينُ الموصوف، وأنّ المتكلِّم ليس من قامَ به الكلام، وإنّما هو من خلقَ الكلام، وأنّ بعضَ الصفاتِ تقوم بنفسِها لا في محلّ، كقولهم في الإرادة، وقولُ الأشاعرة بأنّ العرَض لا يبقى زمانَين، وقولُهم بصحّةِ إدراكِ جميع الموجودات بالحواسّ الخمس، وإنكارُهم للأسباب، وإثباتهم رؤيةً بلا جهة، وإنكارُ بعضِهم لكُرويَّةِ الأرض[٢]، إلى غيرِ ذلكَ من آرائهم التي يُعلم فسادُها عَقلًا بمجرَّد التصور اليسيرِ لها[٣].

---

(١) مضت الإشارةُ إلى فسادِ هذا الدليل في الفصل الأول عند الحديث عن معارضة المتكلِّمين الوحيَ بالقياس الفاسد، وينظر للردّ التفصيليّ من كلامِ شيخِ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذين الدّليلين: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات: أ. د. عبد القادر صوفي (٢/٢٠٧-٤٢٦، ٣/١٥٣-٢٦٩).

(٢) ينظر: المواقف للإيجي (ص٢١٧-٢١٨).

(٣) ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١٩٤-١٩٥)، ودرء التعارض (٦/٢٦٨-٢٨٨)، والتسعينية لابن تيمية (٣/٩٤٨-٩٥٢)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٩٢-٩٩٤)، وموقف المعتزلة من السنّة النبوية لأبي لبابة حسين (ص١٥١-١٥٥).

رابعًا: فساد أقوالهم في الإلهيّات عقلًا:

كثيرٌ من آراءِ المتكلِّمين في الله تعالى يُعلمُ فسادها عقلًا، وإن كانوا هم لا يُقرُّونَ بذلك.

فمنها أنَّهم يثبتون ربًّا خالقًا رازِقًا مدبِّرًا، مع كونهِ لا يقومُ به فِعلٌ متعلِّقٌ بمشيئته، وإنّما أفعاله هي مفعولاته المخلوقة.

وهم يثبتونَه موجودًا، ثمّ هو عندَ أكثرِهم لا داخِلَ العالمِ ولا خارجَه، ولا يُشارُ إليه بالحسّ.

والمعتزلةُ يقولون هو حيٌّ لكن بلا حياة، وبصيرٌ لكن بلا بصر، وسميعٌ لكن بلا سمع، وهكذا.

ويقولون هو ربٌّ كاملٌ لكن ليست له أيُّ صفةٍ تقومُ به.

والأشاعرةُ يقولون إنَّ له سَمعًا وبصَرًا، لكن لا تتَجدَّدُ له صِفةٌ حين يسمعُ ويُبصر، وإنّما سَمِعَ وأبصرَ في الأزل قبل وجودِ الموجودات.

ويقولونَ في كلامه إنّ الأمر والنهي والخبرَ والاستخبارَ شيءٌ واحدٌ ومعنىً واحد، لا يتعدّد ولا يتنوّع.

خامِسًا: دلالةُ أثَر علم الكلامِ على الفسادِ العقليِّ في طريقتهم:

تبيَّن في الفصل الثالث بعضُ آثارِ علم الكلامِ على أهله، وفيها دلالةٌ على ما في منهجهم من فسادٍ عقلي.

فكثرةُ التناقضِ والاضطرابِ أمرٌ تأباهُ العقولُ الصحيحة، ووقوع المتكلِّمين فيه يدلُّ على خلافِ ما يدّعونه من صحّة العقول والأنظار.

ومصيرُ أمرِهم إلى الحيرةِ والشكوكِ يدلُّ أيضًا على ما طَرَأَ على عقولِهم من الفساد.

وكذلكَ فإنّ تعصُّبَهم لقولهم وتفرُّقَهم وفَرحَ كلِّ فرقَةٍ بما لديها أوجبَ لهم عدمَ الخروج عن قولهم حتّى لو تبيّن لهم فسادُه عقلًا، وأوقَعهم في اختيارِ الفُرقةِ والتشتُّت على الاجتماعِ

والوَحدَة[1]، وهذا يدلُّ على بطلانِ دعواهُم اتباعَ العُقول.

ويتلخَّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمه الله تعالى من دَعوى العلمِ والعَقل مع مخالفة الواقع لذلك، فيما يلي:

١. ادِّعاؤُهم لأنفسِهِم كمالَ العُقول والعُلومِ وصِحَّةَ الفهوم، وفرَحُهم بذلكَ واطمئنانُهُم إليه.

٢. استِعلاؤُهم بهذه الدَّعوى على أهل الحقّ، ورميُهم لهم بنقيضِها مِن الجَهلِ والسَّفَه.

٣. أنَّهم في الواقع بالضِّدِّ من ذلك، فإنَّ عقولَهم ناقصةٌ، وعلومَهم باطِلَة، وعقولَ أهل الإيمانِ بالوحيِ كاملةٌ رَجيحةٌ، وعلومَهم سليمةٌ صحيحةٌ.

(١) ينظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٢/ ٥٣٤).

الفَصْلُ الخَامِسُ

الموافقةُ في منهَجِ مُعامَلةِ أهلِ الحقِّ ودُعاتِهِ

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول : **الموافقة في إيذاء أهل الحقّ والطعن فيهم**.
- المبحث الثاني : **الموافقة في الاستعانة بالسُّلطةِ والتهديدِ عند انهزام الحجة**.

المبحث الأول

الموافقةُ في إيذاءِ أهلِ الحقِّ والطعنِ فيهِم

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى إيذاءَ أهلِ الحقِّ والطَّعنَ فيهِم**.

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إيذاءِ أهلِ الحقِّ والطَّعنِ فيهِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك**.

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى إيذاءَ أهلِ الحقِّ والطَّعنَ فيهِم

إيذاء أهلِ الباطلِ وظلمهم لأهلِ الحقِّ سنّةٌ من سنن الله تعالى الكونيّةِ منذ بعثَ رُسلَه وأنزل شرائعَه، فإنَّ أهلَ الحقِّ يأتونَهم بما يخالِفُ عوائِدهم ودينَهم الفاسِد، ولا يملك هؤلاءِ إلّا أن يواجِهُوهم بالأذى والافتراءِ؛ لِخَواءِ أيديهم من الحُججِ والبراهين، فتارةً يؤذونَهم ويلمِزُونَهم بالألقابِ القَبيحَة، وتارةً يفترونَ عليهم ويطعَنونَ فيهم بما هم بريئون منه.

ويضافُ إلى ذلك أنّ المُبطِلينَ لا يمنعُهم عِلمٌ ولا تقوىً من ذلك، مع كونهم يعتقدونَ في أنفسهم مِن الكمال والغِنى ما أوجبَ لهم البغيَ على عبادِ الله والإفسادَ في أرضِه.

وقد ذكرَ الله تعالى في كتابِه كثيرًا من الأمثلةِ على إيذاء أهل الباطل للمؤمنين واستهزائهم بهم؛ تسليةً لأهلِ الإيمانِ في كلِّ زمن، وتوبيخًا للمبطِلين ووعيدًا لهم؛ فإنّه يُريهم مصيرَ أضرابِهم وأسلافِهم المستهزئين بأوليائِه، ليعتَبِروا ويَرجعوا عن باطلهم.

وممّا بيَّنَه سبحانه أنّ جميعَ الرُّسل قد وجدُوا من أقوامهم الأذى والسُّخرية، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجر: ١٠ - ١١]، وقال: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٧﴾﴾ [الزخرف: ٦ - ٧].

وأخبرَ سبحانه عن إيذاءِ كثيرٍ من الأمَم لرسُلِهم، فقومُ نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أولِ الرُّسل طعنوا فيه فقالوا له: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]، ووصفُوا أصحابَه المؤمنين بأنّهم سِفلةُ الناس وغوغاؤُهم وأراذِلُهم، فقالوا له: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، وحينَ أمرهُ الله بصُنعِ السفينةِ هَزِئُوا به، كما قال تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ﴾ [هود: ٣٨].

وكذلكَ فعلت ثمودُ بنبيِّهم صالحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقالوا: ﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾

[القمر: ٢٥]، قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: كذَّابٌ متكبِّرٌ، والأَشِر: البطِرُ الفَرِح، كأنّه يتكبَّر بطَرًا وفَرَحًا»(١).

وبنو إسرائيل آذوا نبيَّهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فبرّأه الله(٢)، ونهى المؤمنين أن يفعلوا بنبيِّهم مثلَ ما فعلوا، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾ [الأحزاب: ٦٩].

وكانَ المشركونَ الذين بَعثَ اللهُ إليهم محمّدًا ﷺ يستهزئُون ويستخِفُّونَ به كلَّما رأوه، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وقال: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١].

ومن سخريتهم به وطعنهم في رسالتِه ما ذكره الله عنهم بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ۝٧ أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ ﴾ [سبأ: ٧ – ٨].

وكذلك فعل اليهودُ به حينَ هاجر إلى المدينة، فكانوا يطعَنون فيه ويؤذونه بأُسلوبٍ ماكرٍ خَفيّ، كما قال تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا وَٱسۡمَعۡ وَٱنظُرۡنَا لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَقۡوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ

---

(١) تفسير السمعاني (٥/ ٣١٣).

(٢) جاءَ خبرُه في الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «قال رسول الله ﷺ: إنَّ موسى كانَ رجلًا حييًّا سِتِّيرًا، لا يُرى مِن جِلده شيءٌ استحياءً مِنه، فآذاهُ مَن آذاه من بني إسرائيل فقالوا: "ما يستَتِرُ هذا التستُّرَ إلّا من عِيب بجِلدِه: إما برصٌ وإما أُدرَةٌ وإما آفَة، وإنّ الله أرادَ أن يبرِّئَه ممّا قالوا لموسَى، فخلا يومًا وحدَه، فوضعَ ثيابَه على الحجر ثمّ اغتسل، فلما فرغَ أَقبلَ إلى ثيابِه ليأخُذَها، وإنَّ الحجرَ عَدا بثوبِه، فأخذَ موسى عصاهُ وطَلب الحجر، فجعلَ يقول: ثوبِي حجرُ! ثوبِي حجر! حتى انتَهى إلى ملإٍ مِن بني إسرائيلَ، فرأَوه عُريانًا أحسنَ ما خلقَ اللهُ، وأبرأَه ممّا يقولون، وقام الحجر، فأخذ ثوبه فلبسه، وطَفِقَ بالحجَر ضربًا بعصَاه، فوالله إنَّ بالحجر لنُدَبًا من أثَرِ ضَربِه، ثلاثًا أو أَربعًا أو خمسًا، فذلك قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾ [الأحزاب: ٦٩]»، صحيح البخاري، كتاب أحاديثِ الأنبياء: باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (رقم٣٤٠٤)، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل: باب من فضائل موسى ﷺ، (رقم٣٣٩).

ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٤٦]. قال ابن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: ﴿ وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ ﴾: «هذا قولُ أهلِ الكِتاب يهودَ، كهيئةِ ما يقولُ الإنسان: اسمَع لا سَمِعتَ، أذىً لرسولِ اللهِ ﷺ وشَتمًا له واستِهزاءً»(١).

والمنافقونَ أيضًا آذَوا نبيَّ الله ﷺ وأصحابَه، وتجرّؤوا على الطعنِ فيهم، فمِن ذلكَ قولهم: ﴿ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقون: ٨]، وقولُهم عن النبيِّ ﷺ إيذاءً له: ﴿ هُوَ أُذُنٌ ﴾ [التوبة: ٦١]، أي يعيبُونَه بأنّه يسمعُ من كلِّ أحد ما يقول فيقبله ويصدِّقه(٢). وقد ردّ الله عليهم وكذّبهم في جميعِ ذلك.

وبلغَ أذاهم للمؤمنين أنّهم كانوا يلمزونَهم ويسخَرون منهم على كلِّ حالٍ، كما قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ٧٩]. قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يسلمُ أحدٌ من عَيبِهم ولَمزهم في جميع الأحوال، حتّى ولا المتصدِّقون يسلَمُون منهم، إن جاءَ أحدٌ منهُم بمالٍ جزيلٍ قالوا: هذا مُراءٍ، وإن جاء بشيءٍ يسيرٍ قالوا: إنَّ الله لغنيٌّ عن صَدَقةِ هذا!»(٣).

وممّا جَرى من استهزائِهم بالنبيِّ ﷺ وأصحابِه، قولُ أحدِهم وهم في غزوةِ تبوك: «ما رَأينا مثلَ قُرّائِنا هؤلاءِ، أرغبَ بُطونًا، ولا أكذبَ ألسِنةً، ولا أجبَنَ عند اللِّقاء»(٤)، فأنزلَ الله تعالى قوله: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [التوبة: ٦٤ - ٦٦].

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٧/١٠٥).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١١/٥٣٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٢٢٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٧/٢٤٧).

(٤) رواه الطبري في جامع البيان (١١/٥٤٣-٥٤٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/١٨٢٩، رقم١٠٠٤٧) وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/٤٢٥) إلى أبي الشيخ وابن مردويه، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

ومضى في المبحثِ السابقِ بيانُ وصفِ المبطلينَ لأهل الإيمانِ من الرُّسلِ وأتباعهم بالسفاهةِ وضعفِ العقول، أو بالجنونِ[(١)]، وهو من الطعنِ الكاذبِ والأذى والاستهزاءِ الباطل.

ومن أهمِّ أسبابِ استهزاءِ هؤلاءِ عمومًا وإيذائِهم لأهل الحقِّ كِبْرُهم في أنفسهم معَ ثِقَلِ الحقِّ عليهم، فيحتاجُونَ لدَفعِهِ بالاستخفافِ بِهِ والاحتقارِ لأهله، ولذلكَ فإنَّهم لا يكادونَ يرونَ آيةً أو يسمعونَ حجّةً إلّا قابلُوها بالسخريَة؛ دفعًا لها وتخلُّصًا من سطوةِ الحقِّ عليهِم، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾ [الصافات: ١٤]، وأخبرَ أنَّهم يستكبُرون حينَ تقرعُ حقيقةُ التوحيد سَمعهم، فيجيبونَ بالطَّعنِ والاستخفاف، فقال: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الصافات: ٣٥ - ٣٦]، وأخبرَ جلَّ شأنُه عن طعنِهم في النبي ﷺ بأنّه مسحورٌ وتَناجِيهِم فيما بينهم بالاستهزاءِ به إذا استمعوا إليه يقرأُ القرآن، فقال: ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٧].

ومن أسبابِ استهزاءِ أهل الباطِل بالمؤمنين كراهيَتُهُم لهم؛ وذلكَ لاتِّباعِ المؤمنينَ للحقِّ وإيمانهم بما كفروا هُم به، وقد دلّ على ذلك قوله سبحانه بعدَ ذكرِ استهزاءِ الكافرينَ بدينِ المؤمنين: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٥٩]، قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المعنى: هل تكرهون منَّا إلا إيمانَنا وفسقَكم، لأنَّكم علمتُم أنَّنا على حقٍّ وأنكم فسقتُم»[(٢)]، وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى: قُل يا محمّدُ لهؤلاءِ الذين اتَّخذوا دينكُم هزُوًا ولعبا من أهلِ الكتاب: ﴿ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ ﴾، أي: هل لكُم علينَا مطعَنٌ أو عيبٌ إلّا هَذا؟ وهذا ليسَ بعيبٍ ولا مذَمَّة»[(٣)].

ومِن أذى أهل الباطلِ للمؤمنين ما كانوا يفترونه عليهم من البُهتانِ والكذِب، كافترائِهم على أنبيائِهم بأنَّهم كاذِبون، وهو مذكورٌ في القرآن كثيرًا، وكدَعواهم عليهم زُورًا أنّهم سحَرةٌ، كما قال

---

(١) ينظر (ص٨٩٢).

(٢) زاد المسير (٢/ ٣٨٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٥/ ٢٧٢).

فرعونُ ومَلَؤُه عن مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٠٩]، وكما قال كفّارُ بني إسرائيل لعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لمّا جاءهم بالآيات البيِّنات فقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، وكذلكَ قال تعالى عن مشركي قريش: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]. وكدعوى المشركينَ على النبيِّ ﷺ أنّه كاهنٌ يتلقَّى الوحي عن الشياطين، وأنّ القرآنَ ما هو إلّا قول شيطانٍ رجيم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥]، وقال: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠].

ومن افتراءِ الكافرينَ على أهل الحقِّ وظلمهم لهم ما فعلَه اليهودِ حينَ افتروا على مريمَ عليها السلام واتهموها بالفاحشة، قال تعالى: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٦]. ومثلُه رَميُ المنافقين لعائشة أم المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بذلكَ زورًا وبهتانًا، كما هو معروفٌ في حديثِ الإفك[1].

وقد توعّد الله تعالى من رمى مؤمنًا وآذاهُ زورًا وبهتانًا، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وممّا ردّ به سبحانه على من وصفَ أنبياءه وأولياءَه بالباطِلِ أنّهم أولى بتلكَ الأوصافِ والطُّعونِ التي رمَوا بها أهل الحقّ وافتروها عليهم، فهم الكاذبون إذ رموهم بالكذب، كما قال جلّ وعلا: ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ۝٢٥ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ۝٢٦﴾ [القمر: ٢٥ - ٢٦]، وقال: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].

وهم المتلقّون عن الشياطينِ، كما قال سبحانه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٢٢٢ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ۝٢٢٣﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣]، وقال: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥

(١) روى خبرَ الإفك مطوَّلًا: البخاري، كتاب المغازي: باب حديث الإفك، (رقم ٤١٤١)، ومسلم، كتاب التوبة: بابٌ في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، (رقم ٢٧٧٠)، من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ [القلم: ٥ - ٦]، أي ستعلمون بأيِّكُم الشَّيطان(١).

وهم الأهلُ للسخرية كما قال تعالى عن نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُۚ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ۝٣٨ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ۝٣٩﴾ [هود: ٣٨ - ٣٩].

وأمّا ما توعّد الله به الساخِرين بالمؤمنين المستهزِئين بهم فعذابٌ شديدٌ وعاقبةٌ وخيمةٌ، والاستهزاءُ والطعنُ بالرُّسل أشدُّ وعيدًا وأسوأُ عاقبةً(٢).

فقد تكفّل اللهُ لرسوله ﷺ أن يكفيَه شرَّ من استهزأ به، فقال: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ۝٩٥ ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٩٦﴾ [الحجر: ٩٥ - ٩٦]، وتوعّد سبحانه الذين يُؤذون رسولَه باللَّعنةِ في الدنيا والآخرة وبالعذابِ المهين الأليم، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١].

وأخبرَ عن الساخرينَ برسله بأنّه أَحاقَ بهم العذابَ الذي أنكرُوه وهزئوا به، فقال: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ١٠]، وأخبرَ أنَّه وإن أمهلَهم قليلًا وأملى لهم، فإنَّه يأخذُهم أخذًا شديدًا ويُريهم عقابه الأليم، فقال: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢].

وأمّا المستهزئون بالمؤمنينَ فقد أخبرَ الله تعالى أنَّه يسخرُ منهم كما سخِروا من أوليائه، ويعذِّبُهم العذابَ الأليم، فقال عن المنافقينَ وسخريتهم بالمؤمنين: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩].

وممّا أخبر به من عاقِبتهم أنَّه يبدِّل حالَ الفريقينِ يومَ القيامة، فيرفَع المؤمنين ويجعلُهم الفائزين،

(١) ينظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (١/ ١٥٣-١٥٩).

(٢) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٤٧٣).

ويخفضُ الكافرينَ ويجعلُهم سُخرِيةً لعبادِهِ المتَّقين، كما قالَ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ وَمَآ أُرْسِلُواْ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ ﴿٣٣﴾ فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [المطففين: ٢٩ - ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وحينَ يسترحمونَ اللهَ يومَ القيامةِ وهم في العذاب، يوبِّخهم ويقول لهم: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [المؤمنون: ١٠٩ - ١١١].

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إيذاءِ أهلِ الحقِّ والطَّعنِ فيهِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك

اقتضَى مذهبُ المتكلِّمين وقواعدُهم المنحرفةُ أن وقعوا في إيذاءِ أهل الحقِّ والطعنِ فيهم، وذلكَ لما يقتضيه الباطلُ دومًا من الطعنِ فيمن خالفَه وهَتَكَ السِّتر عن بُطلانه، لا سيّما والمتكلِّمون لا يملِكونَ من الحجّةِ الصحيحة نقلًا أو عقلًا ما يدفَعُ تقريراتِ أهلِ الحقِّ وحججَهم، مع كونِهم بما لديهم فرحينَ مطمئنّين إلى قولِ طائفتهم، لا يقبلونَ ما يخالِفُها.

والأذَى الذي أصابَ به أهلُ الكلامِ أهلَ الحقِّ والإيمانِ كانَ على أنواعٍ، فمنه ما كانَ بأقوالٍ تستلزم الطعنَ في خيارِهم، ومنه ما كانَ بعيبِهم جُملةً بألقابٍ وأوصافٍ سيئة، ومنه ما كانَ بعيبِهم بأقوالٍ لم يقولوها، فيدَّعونَها عليهِم زُورًا وبهتانًا ليشنِّعوا عَلَيهِم.

وفيما يلي بيانُ أبرزِ وجوهِ الأذى التي وقعت من المتكلِّمينَ على أهلِ الحقّ:

١- أقوال أهل الكلام التي استلزمت الطعن في خيار المؤمنين وساداتهم:

خيرُ البشر علمًا بالله تعالى وإيمانًا به هم أنبياؤه الكرام عليهم الصلاةُ والسلام، ثمَّ أتباعُهم من بعدهم على الهدى، وخيرُ أتباعِ الأنبياء صحابةُ نبيِّنا محمدٍ ﷺ أفضلِ الأنبياء والرسل.

ولما كان العلمُ بالله تعالى وصفاته الموجِبُ لعبادته وحده أهمَّ ما اشتملت عليه الرسالاتُ، وأشرفَ مقصودٍ منها، والأساسَ الذي ينبني عليه الدينُ كله، فإنّ من المستحيل أن يُهمل الأنبياءُ بيانَ هذا الباب والدعوةَ إليه، وتوفِيَتَهُ حقَّه من التقرير والتفصيل، لا سِيّما وموجِبُ البيانِ حاصلٌ لهم على أتمّ وجه، فهم أعلَمُ الناس بربهم، وأحسنُهم بيانًا للحقِّ وتعليمًا للخلق، وأصدقُهم نُصحًا لهم وقصدًا لنفعهم.

والنبيُّ ﷺ أكملهم في هذه الأوصاف وأتمّهم استيفاءً لها، فلا يمكن بحالٍ ألَّا يقع منه بيانُ هذا الباب لأمَّته على أتمّ الوجوه وأكملها، لا سيّما وقد بيَّن ﷺ لهم أقلَّ ما يحتاجُونَ إليه في دِينِهم

كالآدابِ العامّة ونحوِها.

وكذلك صحابتُه من بعدِه والتابِعونَ لهم بإحسان، هم أحرصُ الناسِ على تلقِّي العلمِ باللهِ عنه ﷺ حِفظًا وفهمًا، وأحسنُ الأمة في ذلك علمًا وعَملًا، وأحرصهم على تبليغ ذلك لمن بعدهم، فيمتَنع مع كلِّ ذلك أن يسكتوا عن بيان الحقّ في هذا الباب، فضلًا عن أن يتكلّموا فيه بخلاف الحق.

ولمّا عَزَل أهلُ الكلام وحيَ الله تعالى عَن أن يكون مصدرَ الهُدى والعِلم به سبحانه، ووقعوا فيما يعارضه ويناقضه من الأقوال الباطلة، اضطرّهم ذلك إلى أن يقولوا في أولئك الخيار ما يخالف هذا التقرير؛ لأنّهم لم يجدوا في كلامِ الرّسول ﷺ وصحابتِه وجميعِ الأنبياءِ من قبلُ ما يُوافِقُ ما قرَّروه، بل وجدوا فيه خلافَ ذلك. فلزِمَهم من بدعتهم اتِّهامُ خيارِ أهلِ الإيمانِ بالقُصور عن معرفةِ اللهِ تعالى وما يجِبُ له أو يجوزُ أو يمتنِع، أو بالتَّقصير في بيانِ ذلك وتقريرِه(١).

ولا محيدَ لأهل الكلامِ عن هذا اللازم، فإمّا أن يكونَ علمُ الكلامِ باطلًا، أو يكونَ في هؤلاءِ الخيارِ نَقصٌ وعَيب، ولذا قال ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنا أقطعُ أنَّ الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهَرَ والعرض، فإن رضيتَ أن تكون مثلهم فكُن، وإن رأيتَ أنّ طريقة المتكلِّمين أولى من طريقة أبي بكرٍ وعُمرَ فبِئسَ ما رَأيتَ!»(٢).

ثمّ تنوّعَ أهلُ الكلام حيالَ هذا اللازم القبيح إلى أنواع:

أ- فمنهم من تهرّب من هذا اللازم، فتلمَّس التأويلاتِ البعيدةَ لئلّا يقع في اتهامِ هؤلاءِ بالقصور أو التقصير، مثلَ قولِهم إنّ المصلحةَ اقتضت ألا يُخاطَبَ الناسُ بالحقِّ في هذا الباب، لعدمِ صلاحيّة عقولهم لذلك، ومثلِ قولهم إنّ الصحابةَ انشغلوا بالعبادةِ أو بالجهادِ والفتوحاتِ عن

---

(١) ينظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (ص١٧٧-١٨٥)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٢٨)، وصونُ المنطق والكلام للسيوطي (ص١٤٥)، وفتح ربِّ البرية لابن عثيمين (ص٩-١٣).

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي (٢/٥٠١)، والمفهم للقرطبي (٦/٦٩١-٦٩٢)، وينظر: نفس الكتاب (٦/٦٩٣)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/١٥٢).

تحرير تلكَ المقامات.

وهذا الكلامُ يقوله كثيرٌ من أئمّة المتكلِّمين، كقولِ الجويني اعتذارًا عن كون الصحابةِ لم يمهِّدوا أصول الدين ولم يقرِّروا قواعده: «لأنّهم كانوا مشغولينَ بالجهادِ والقتالِ عن ذلك»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على هذا: «وهذا إنّما قالوه لأنَّ هذه الأصولَ والقواعدَ التي يزعمون أنّها أصول الدين قد علموا أنّ الصحابة لم يقولوها، وهم يظنُّون أنّها أصولٌ صحيحةٌ، وأنَّ الدين لا يتمُّ إلّا بها، وللصّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أيضًا من العَظَمة في القلوب ما لم يُمكِنهُم دفعُه حتى يصيروا بمنزلةِ الرافضة القادِحين في الصحابة، ولكِن أخذوا من الرَّفضِ شُعبةً، كما أخذوا من التجهُّمِ شعبةً، وذلكَ دون ما أخذتهُ المعتزلةُ من الرَّفض والتجهُّم»(٢).

ب- ومنهم من التزمَ بهذا اللازمِ، لكنّه زَخرفَه بالحقّ، فحاولَ أن يُظهر ذلك في صورةٍ حَسنَة، مثلِ التعظيمِ لله وأنَّه أجلُّ من أن يعرفَه نبيٌّ أو ولي.

مثل قولِ ابن أبي الحديد المعتزلي ناظِمًا هذا المعنى في دعاءٍ له:

والله لا موسى ولا عيـ ... ـسى المسيحُ ولا مُحمَّدْ
عِلموا ولا جِبريلُ وهْـ ... ـو إلى محلِّ القُدسِ يصعَدْ
كلّا ولا النفسُ البسيـ ... ـطَةُ، لا ولا العقلُ المجرَّد
مِن كُنهِ ذاتِكَ غيرَ أنْـ ... ـنَك واحِديُّ الذات سَرمَد
وجدُوا إضافَاتٍ وسلْـ ... ـبًا والحقيقةُ ليسَ توجد
ورأَوا وُجودًا واجِبًا ... يفنَى الزمانُ وليسَ ينفد(٣)

فخيارُ الأنبياءِ وجبريل عليهم السلام لم يعلموا -حسَبَ قوله- عن الله تعالى شيئًا سوى أنَّه واحدٌ أزليّ، وما سِوى ذلكَ فهي أوصافٌ سلبيَّةٌ وإضافاتٌ لا حقيقةَ تحتها ولا صِفة!

---

(١) نقله ابن تيمية في التسعينية (٣/ ٩٤١).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة، وينظر: درء التعارض (٢/ ١٤-١٥)، والنبوات (٢/ ٦٣٤-٦٣٩).

(٣) شرح نهج البلاغة (١٣/ ٥٠).

ومثلِ زعمهم أن هؤلاءِ اجتنبوا المخاطَرة في القولِ بمقتضى العلمِ والحكمة، واختاروا سلوكَ طريقِ السلامة، وهذا كما في عبارتهم المشهورة: مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم، وهذا مجرّد تزويقٍ لمقالتهم الباطلة، وإنّما حقيقتُه «استجهالُ السابقينَ الأولين واستبلاهُهم، واعتقادُ أنّهم كانُوا قومًا أميّين، بمنزلةِ الصالحين من العامَّة، لم يتبحَّروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطَّنوا لدقائق العلم الإلهي، وأنَّ الخَلَفَ الفُضلاء حازوا قَصَبَ السَّبقِ في هذا كلِّه!»[1].

ويقربُ منه زعم بعضهم أنّ السلفَ كانوا سليمي القلوبِ غافلينَ عن التأمُّل في الحقائق، وأنّ ما نقلوه إلينا من الرواياتِ المثبتةِ للصفاتِ دخلَت عليهم من وضعِ الملاحدة دونَ أن يفطنوا لما فيها من المنكرِ العظيم[2]، وهذا قدحٌ عظيمٌ في هؤلاءِ الأئمة، ورميٌ لهم بالحماقةَ والبَلَه في صورةِ السلامةِ والطِّيبة.

ج- ومن أهلِ الكلامِ من صرَّح بهذا اللازم والتزمه، وأوقَعه ذلكَ في الطعن الصريح في الأنبياءِ أو الصحابةِ، وهؤلاءِ هم شرُّ أهل الكلام.

فمن هؤلاء شيخ الجهمية بشر المريسيّ، فقد قال عبد الله بن الإمام أحمد رَحِمَهُمَاٱللَّهُ: أُخبِرتُ عن يَحيى بن أيّوب[3] أنَّه قال: «كنتُ أسمعُ الناس يتكلَّمون في المريسيّ، فكرهتُ أن أُقدِمَ عليه حتى أسمَع كلامه؛ لأقولَ فيه بعِلم، فأتيتُه فإذا هو يُكثِرُ الصلاةَ على عيسَى بن مريم صلوات الله عليه، فقلتُ له: إنّك تكثر الصلاة على عيسى فأهلُ ذاكَ هو، ولا أراكَ تصلي على نبيِّنا، ونبيُّنا ﷺ أفضلُ منه، فقال لي: ذلكَ كان مشغولًا بالمرآةِ والمِشطِ والنِّساء»[4].

ومنهم خليفة المريسيِّ أحمدُ بن أبي دؤاد، فقد قال أحمد بن سنان الواسطي رَحِمَهُٱللَّهُ[5]: «بلَغني

---

(١) الفتوى الحموية لابن تيمية (ص١٩٠).

(٢) ينظر: أساس التقديس للرازي (ص٣١٢).

(٣) هو المقابري، تقدّمت ترجمته.

(٤) السنّة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧١).

(٥) هو: أحمد بن سنان بن أسد بن حِبّان الواسطي. أبو جعفر القطّان. الإمام الثقة الحافظ، قال أبو حاتم: «هو إمام =

عن ابنِ أبي دؤاد -يعني قاضِي أيامِ المحنة- أنّه قال: "ثلاثةٌ من الأنبياء مشبِّهة: عيسى بنُ مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[المائدة: ١١٦]، وموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حيثُ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[الأعراف: ١٤٣]، ومحمدٌ ﷺ حيثُ قال: «إنَّكم ترون ربكم»[(١)]"»[(٢)]، وذكرَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ نحوَهُ عن ثُمامة بن أشرس[(٣)].

وقائلُ هذا يلزمه تكفيرُ هؤلاءِ الرُّسل الكرام من أولي العَزم، ومنهم خيرُ البشر ﷺ، عياذًا بالله من هذا الكفر والضلال.

وأمّا الطّعنُ في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فهو أكثرُ عندهم، وكانَ رأسُ المعتزلة أبو إسحاقَ النظّام كثيرَ الطعنِ فيهم، وقد نقلَ ابنُ قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مخازيهِ في هذا البابِ أنَّه كانَ يغمِزُ الصحابةَ ويطعَنُ فيهم[(٤)]، وأنّه رمى عبدَ الله بنَ مسعودٍ بالكذب[(٥)]، وشتمَ زيدَ بن ثابت[(٦)]، وكذَّبَ أبا هريرة[(٧)]، وافترى على عمرَ بن الخطّابِ[(٨)]، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين. وكلُّ ذلكَ من شُؤمِ علم الكلام وسوءِ غائلتِه.

=
أهل زمانه». ولد بعد سنة ١٧٠هـ، وتوفي سنة ٢٥٩هـ وقيل قبلها. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٤٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٤)، وتقريب التهذيب (ص٨٠).

(١) هذا من الأحاديثِ المتواترةِ عن النبي ﷺ، رواه عنه عددٌ من الصحابة منهم جرير بن عبد الله، وحديثه في الصحيحين، رواه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة: باب فضل صلاة العصر، (رقم٥٥٤)، ومسلم، كتاب المساجد: باب فضل صلاتي الصبح والعصر، (رقم٦٣٣)، بلفظ: «إنكم سترون ربكم». وينظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/ ٣٠)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٤/ ١٩٨)، ونظم المتناثر للكتّاني (ص٢٣٨-٢٤٠).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية، كما ذكر الذهبي في العلو (٢/ ١١٦٥، رقم٤٧٠).

(٣) الفتوى الحموية الكبرى (ص٥٣٢).

(٤) ينظر: تأويل مختلف الحديث (ص٨٤-١٢٠).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٨٧).

(٦) ينظر: المصدر السابق (ص٩٢).

(٧) ينظر: المصدر السابق (ص٩٤).

(٨) ينظر: المصدر السابق (ص٩٧).

وأمّا الأشاعرة فهم أسلمُ المتكلِّمينَ في هذا الباب، لا سيّما أئمتهم المتقدمون؛ لقُربِهم من الحقّ وإظهارِهم نُصرةَ السَّلف، لكن وُجِد لدى متأخِّريهم الميلُ إلى طريقةِ الجهميّة أكثر من طريقة السلف، ولذا قاربوا طريقتهم في غمزِ السلف وتنقُّصهم.

ومن هؤلاءِ الفخرُ الرازي، فإنَّه وقعَ في الطعنِ صراحةً في الصحابةِ ورُواةِ الحديث من أئمة السلف، ليُبطِل بذلك ما رووه من أحاديث الصفاتِ، فزعم أنّ الصحابة تكلَّم بعضهم في بعضٍ قدحًا وطعنًا، ونقلَ كلامَ بعضهم في بعض، ثمّ قال: «واعلم أنك إذا طالعت كُتبَ الحديث، وجدتَ من هذا الباب ما لا يعدُّ ولا يُحصى، وإذا ثبتَ هذا فنقول: الطاعِنُ إن صدقَ فقد توجَّه الطعنُ على المطعون، وإن كَذَب فقد توجَّه على الطَّاعن، فكيفَ كانَ فتوجُّه الطَّعنِ لازمٌ، إلَّا أنَّا قُلنا إنّ الله تَعالى أثنَى على الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في القُرآن على سبيلِ العُموم، وذلكَ يُفيدُ ظَنَّ الصِّدق، فلِهذا الترجُّح قَبِلنَا رِوايتَهم في فُروعِ الشّريعة، أمّا الكلامُ في ذاتِ الله تعالى وصفاتِه فكيف يُمكِنُ بناؤُه على هذه الروايات الضعيفة؟!»[١].

ثم قال: «إنَّ هؤلاءِ المحدثين [يجرَحونَ][٢] الرِّواياتِ بأقلِّ العِلل، مثل: "إنَّه كان مائلًا إلى حُبِّ عليٍّ، فكان رافضيًّا، فلا تُقبَلُ روايتُه"، ومثل: "كان معبدُ الجهني قائلًا بالقَدَر فلا تُقبَلُ رِوايتُه"، وما كان فيهم عاقلٌ يقول: "إنَّه وصَف الله تعالى بما يُبطِل إلهيَّته وربوبيَّته فلا تُقبل روايتُه"؟! إنَّ هذا من العجائب!!»[٣].

ويقرّر في موضعٍ آخر تجويز الكَذِب على الصحَّابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، بدعوى أنَّه يجوزُ عليهم أن يضعوا على النبيِّ ﷺ ما اعتقدوه حقًّا، ظنًّا منهم جوازَ تقرير الحقِّ بأي طريق[٤]، ويجوِّزُ عليهم أن يطلبوا

---

(١) أساس التقديس (ص٣١١-٣١٢)، وله نحوه في المطالب العالية (٩/١٢٧-١٢٩)، مع تقريره للطعنِ الشديد في راويةِ الصحابةِ وحافظهم أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في المصدر (يخرجون)، ويظهر أنّه تصحيف.

(٣) أساس التقديس (ص٣١٢)، وينظر: المطالب العالية (٩/١٣٣).

(٤) المطالب العالية (٩/١٣٢-١٣٣).

الرئاسةَ والجاهَ بوضعِ الأحاديث، ويقولُ: إنّ ذلكَ بعيدٌ في حقِّهم لكنّه جائزٌ عليهم؛ لأنّهم اختلفوا وتقاتلوا على الجاه والرئاسة![١].

وهذه الطعونُ الصريحة التي يُلقيها الرازيُّ في الصحابة وأئمَّة السَّلفِ من رواةِ السنن هي لوازمُ بدعةِ الكلام المشؤومة، وفعلُه هذا خروجٌ عن مذهَبِ أهل السنَّة والجماعَة في تعظِيمِ الصَّحابة والتَّابِعين واعتقادِ خيريَّتِهم وفَضلهم، وأنَّ الصَّحابةَ عُدولٌ بتعديلِ الله لهم.

٢- أقوالهم في الطَّعنِ في أهل الحقِّ بتلقيبِهم بألقابٍ سيّئة:

ممّا ألحقه المتكلِّمون بأهل السنّة والجماعة من الأذى والطعن، ما لقَّبوهم به من ألقابٍ قبيحةٍ مستنكَرة، قصدوا بها التشويه والتشنيع، مع كونِها عريّةً عن العدل والصدقِ، فمن ذلكَ:

أ- وصفهم أهل السنّة بالحَشْويَّة والنَّوابِتِ والغُثَاء:

الحشوُ مِن الكلام هو الفضلُ الذي لا يُعتَمدُ عليه، وكذلكَ حشوُ الناس هم رُذالتُهُم من العامّة الذين لا يُعْبَأ بهم، ولا يقام لهم وزن[٢]، فهذا ما يقصده أهل الكلامِ من نبزِ أهل السنّة بذلك.

وقد يريدُ به بعضُ من يطلقُه اشتغالَ أهل السنّة -زعمَ- بجمعِ الأخبارِ وروايةِ الأحاديث من غير تمييزٍ للثابتِ من الواهي[٣].

وذكرَ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ بَعضَ جُهّالِ المعطِّلة يطلِقُ على أهل السنّة هذا اللقبَ مريدًا بِهِ أنّهم اعتقدوا أنَّ الله حَشوُ هذا العالَمِ، أي داخلَه[٤].

وكانت بدايةُ هذا اللقَب أنّ رأسَ الاعتزال عمرَو بنَ عُبيدٍ أطلقَه على ابنِ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فقال:

---

(١) المصدر السابق (١٣٣/٩).

(٢) ينظر: المحكم لابن سيده (٤٦٤/٣)، والكافية الشافية لابن القيم (ص١٣١).

(٣) ينظر: الروض الباسم لابن الوزير (٢٣٤/١)، ووسطية أهل السنّة بين الفرق: د. محمد باكريم (ص١٦٣)، ويوحي استعمالُ الغزاليِّ له بإرادته هذا المعنى، ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٧-٢٨)، وإلجام العوام (ص٣).

(٤) ينظر: الكافية الشافية لابن القيم (ص١٣١)، وشرح النونية للهراس (٣٣٩/١).

«كان عبدُ الله بن عمرَ حشْويًّا»[١].

يقـول شيخ الإسـلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هـذا اللفـظُ أول مـن ابتدعـه المعتزلـة، فـإنَّهم يسـمُّون الجماعـةَ والسـوادَ الأعظـمَ الـحَشْو، كـما تسـمِّيهِم الرافضـةُ الجمهـور، وحشـو النـاس: هـم عمـوم النـاس وجُمهـورهم، وهـم غـير الأعيـان المتميـزين، يقولـون: هـذا مـن حشـو النـاس، كـما يقـال: هـذا مـن جمهورِهم. وأولُ من تكلَّمَ بهذا عمرُو بن عبيد»[٢].

والمعتزلـة لم يسـتثنوا مـن هـذا اللقـبِ الأئمـةَ المشـهورينَ كمالـكٍ والشـافعيِّ وأحمـد وأصـحابِهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ لأنَّهم خالَفوا تعطيلَهم وقالوا بإثباتِ الصفاتِ[٣].

وحيثُ إنّ رأسَ المعتزلة هو مبتدعُ هذا اللقبِ، فإنّ من أطلقه من أهل الكلامِ تابعٌ له، ولأهلِ السنّة إذن أسوةٌ بابنِ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا إذ سمّاهُ رأسُ الكلامِ حشْويًّا، ولكلِّ قومٍ وارث[٤].

ويقرُبُ من هذا اللقَب -بمعناهُ الأوّل- تلقيبُ بعضِهم لأهلِ السنّة بالنوابِت أو النّابتة[٥]، وهم الأحداثُ الأغمار[٦]، الذين لا خِبرةَ لـهُم ولا دِراية، أو أنّهم نبتوا في الإسلامِ بآراءٍ محدثةٍ لا قيمةَ لها[٧].

ونحوُه أَيضًا لقَبُ «الغُثَاء» و«الغَثْرَاء» وهم أَرذالُ الناسِ وسَقَطهم وسفلتهم[٨]، فهو كلقبِ الحشوية.

---

(١) ذكره ابن البنا الحنبلي في المختار في أصول السنّة (ص٩٣)، وابن ماكولا في الإكمال (٣٤٧/٧)، وابن تيمية في منهاج السنّة (٥٢٠/٢)، وابنُ العماد في شذرات الذهب (١٩٦/٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٨٥/٣-١٨٦)، وينظر: منهاج السنّة (٥٢٠/٢-٥٢١).

(٣) ينظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص٦٩٧).

(٤) ينظر: الكافية الشافية لابن القيم (ص١٣١-١٣٢)، وشرحها لابن عيسى (٧٦/٢-٨٠).

(٥) ينظر مثلًا: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار (ص٥٢٧).

(٦) ينظر: لسان العرب (٩٦/٢) مادة (ن ب ت).

(٧) ينظر: شرح النونية للهراس (٣٣٩/١).

(٨) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤١٢/٤)، ولسان العرب (١١٦/١٥) مادة (غ ث و)، (٧/٥) مادة (غ ث ر).

وقد كانَ السلفُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يعدُّون تلقيبَ أهل السنّة بألقابِ السُّوء - ومنها هذا اللقب- علامةً على البدعة أو الزّندقة، كما جاءَ عن أبي حاتم الرازيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «علامةُ أهلِ البِدع الوقيعةُ في أهل الأثر، وعلامةُ الزنادقة تسميتُهم أهلَ الأثَر حَشوية، يُريدون بذلك إبطالَ الآثار، وعلامةُ القدريَّةِ تسميتُهم أهلَ السُّنّة مجبِّرة، وعلامةُ الجهميَّة تسميتُهم أهلَ السنّة مشبِّهة، وعلامة الرافضة تسميتُهم أهلَ الأثر نَابتةً وناصِبةً، قلتُ: وكلُّ ذلك عصبيَّة، ولا يلحَقُ أهلَ السنّة إلّا اسمٌ واحد وهو أصحاب الحديث»[(١)].

ب- وصفهم أهل السنّة بالمشبِّهة:

يرمي المتكلِّمون أهل السنّة بأنّهم مشبّهة، والذي دعاهم إلى ذلك توهُّمهم أن إثباتَ الصفاتِ على الوجه الذي دلّت عليه النصوص يُعدّ تشبيهًا، وهو ظنٌّ باطل، وسبقت الإشارةُ إلى ذلك[(٢)]. وخلاصةُ الأمر أنَّ حقيقةَ التشبيهِ المحذور ليسَ هو إثباتَ الصفات على الوجه اللائق بالله، بل المشبِّهُ هو ما بيَّنه الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «المشبِّهةُ تقول: بَصَرٌ كبصَرِي، ويدٌ كَيدي، وقدَمٌ كقَدَمي، ومَن قالَ ذلكَ فقد شبَّه الله بخلقه»[(٣)]. وجاءَ نحوه عن إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)(٥)].

وهذا التشبيهُ ينكرُه أهل السنّة ويتبرّؤون منه، بل يكفِّرون القائلَ به، كما قال نعيم بن حماد

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/٢٩٦، رقم٣٢١)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٠٣-٣٠٥). ورواه الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٣٨٩، رقم١٢٦٦) ط. الغرباء، عن عبد الرحمن بن أبي حاتم به، وقد يكون سقط ذكر أبيه.

(٢) ينظر ما سبق (ص٦٧٨).

(٣) إبطال التأويلات لأبي يعلى (١/٤٣).

(٤) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلَد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو محمّد وأبو يعقوب، المعروف بابن راهويه المروزي، نزيل نيسابور، الإمام الكبير شيخ المشرق. كان ثقةً حافظًا إمامًا في التفسير رأسًا في الفقه من أئمة الاجتهاد. قال الإمام أحمد: لا أعرفُ له في الدنيا نظيرًا. وُلد سنة ١٦١هـ، وتوفي سنة ٢٣٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٣٥٨-٣٨٣)، وتهذيب التهذيب (١/٢١٦-٢١٩)، وتقريب التهذيب (ص ٩٩).

(٥) ذكره الترمذي في الجامع (٢/٤٣)، كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة، بعد حديث (رقم٦٦٢).

رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]: «من شبَّه الله بشيءٍ من خَلقِه فقد كَفَر، ومن أنكَرَ ما وصفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كفر، وليسَ ما وصفَ الله به نفسه ورسولُه تشبيهًا»[(٢)].

ويقول أبو سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على بعض الجهميّة: «أمّا قولُك: "إنّ كيفيّة هذه الصفاتِ وتشبيهَها بما هو موجودٌ في الخلق خَطأ"، فإنَّا لا نقول: "إنَّه خطأٌ" كما قلتَ، بل هو عندنَا كفرٌ، ونحن لكيفيَّتها وتشبيهِها بما هو موجودٌ في الخلق أشدُّ أَنَفًا مِنكم، غيرَ أنا كَما لا نشبِّهُها ولا نكيِّفها، لا نَكفُر بها ولا نكذِّبُ ولا نبطِلُها بتأويلِ الضُّلّال»[(٣)].

وعقد أبو القاسم اللالكائيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٤)] في كتابه «شرح أصول اعتقادِ أهل السنّة وجماعة» بابًا ساق فيه ما رُوي عن أئمة السلف في تكفير المشبهة[(٥)].

ولذلكَ فإنّ من فهمَ مذهب أهلِ السنّة ثمّ رماهُم بالتشبِيه لا يكونُ إلّا معطِّلًا للصِّفات؛ لأنّه

---

(١) هو: نعيم بن حماد بن معاوية الخُزاعي، أبو عبد الله المروزي، الإمام العلامة الحافظ الأعور الفارِض، كانَ من كبار أوعية العلم، ومن أعلم الناس بالفرائض، لكنّه يخطئُ كثيرًا في الرواية. كان جهميًّا ثمّ طلب الحديث وتاب، فاجتهدَ في الرّدِّ عليهم لعِلمه بحقيقةِ أمرهم، وكان صَلبًا في السنّة. توفّي مسجونًا بسامرّاء، وقيل ببغداد سنة ٢٢٨هـ بسببِ محنة القول بخلق القرآن. ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢/٢٤٥)، وتاريخ بغداد (١٥/٤١٩-٤٢٩)، وتاريخ دمشق(٦٢/١٤٩-١٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/٥٩٥-٦١٢)، وتقريب التهذيب (ص٥٦٤).

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/٢٢٢، رقم٩٣٦). والذهبي في العلو (٢/١٠٩٣، رقم٤٢٨)، وقال في سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٩): «سمعناه بأصحِّ إسناد»، وكذلك صحَّح إسناده الألباني في مختصرِ العلو (ص١٨٤، رقم٢١٧).

(٣) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص٥٤).

(٤) هو: هبة الله بن الحسَن بن منصور الرازي الطبري الأصل، أبو القاسم اللالكائي الشافعي، الإمام الحافظ المجوِّد المفتي، درس فقه، صنّف كتابًا في السنن، وكتابًا في معرفة أسماءِ مَن في الصحيحين، وكتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة»، توفي بالدينوَر ٤١٨هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٦/١٠٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٤١٩-٤٢٠).

(٥) (٢/٢١٥-٢٢٣، رقم٩٣١-٩٣٩)، وينظر: المختار في أصول السنّة لابن البنا الحنبلي (ص٩١).

يعدُّ إثباتها تشبيهًا، ومن هنا كانَ رأسُ المعطِّلةِ الجهمُ بن صفوانَ يرمي السلف المثبتين للصفاتِ بذلك، ولعلّه أولُ من أطلقَ هذا اللقب عليهم، وقد ذكر عنه الإمامُ أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه «زعَم أنَّ من وصفَ من اللهِ شيئًا ممّا وصف به نفسَه في كتابه، أو حدَّثَ به عنه رسولُه ﷺ كان كافرًا وكانَ من المشبِّهة»[1].

ونصَّ أئمة السَّلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أن إطلاقَ هذا اللقبِ على أهل السنّة هو من سِماتِ الجهميّة، كقولِ وكيع بن الجراح وأبي حاتم الرازي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ: «مِن علامَة الجهميَّة أن يُسَمُّوا أصحابَ الحديثِ مشبِّهة»[2]، وقولِ إسحاقَ بن راهُويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «علامةُ جَهمٍ وأصحابِه دَعواهُم على أهلِ الجماعَة وما أُولعوا به من الكذِب أنَّهُم مشبِّهة، بل هم المعطلة»[3].

وكلامُ إسحاقَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشيرُ على أن هذا اللقبَ هو محضُ افتراءٍ وكذبٍ اعتاد الجهمية على إلصاقِهِ بأهل الأثر، ومثلُه قول الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاسمَعوا - يا ذوي الحجا[4]- ما نقول في هذا البابِ ونذكرُ بَهْتَ الجهمية وزُورَهم، وكذِبَهم على علماءِ أهلِ الآثارِ، ورميَهُم خيارَ الخلق بعد الأنبياء بما الله قد نزَّههم عنه وبرَّأهم منه، بتزوُّرِ الجهميةِ على علمائنا أنَّهُم مشبِّهة، فاسمعوا ما أقول وأبيِّن من مذاهب علمائنا، تعلَموا وتستيقِنوا -بتوفيقِ خالقنا- أنَّ هؤلاء المعطلةَ يبهتونَ العلماءَ ويرمُونهم بما اللهُ نزَّهَهُم عنه»[5].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٦).

(٢) قول أبي حاتم سبق تخريجه في الصفحة السابقة، وأمّا قولُ وكيع فقد رواه ابن منده في «جزء فيه ذكر أبي القاسم الطبراني»، وهو ملحقٌ بآخر «المعجم الكبير» للطبراني (٣٥٦/٢٥)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ أن رواه: «وكذلك قال عبدُ الله بن المبارك، ووهب بن جرير، وعاصم النبيل، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، وعتبة بن وهب، وحرب بن إسماعيل، وأبو مسعود الرازي، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وبشر بن الوليد، وعبد الله بن محمد بن النعمان، وغيرهم من أئمة الدين رحمة الله عليهم أجمعين»، وينظر أيضًا: إبطال التأويلات لأبي يعلى (٤٦/١)، وطبقات الحنابلة لابنه (٧٢/١)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص١٧٠).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٢٢/٢-٢٢٣، رقم٩٣٨).

(٤) الحِجَا: العقل والفطنة، وجمعه: أَحجَاء، ينظر: لسان العرب (١٦٥/١٤)، مادة (ح ج و).

(٥) التوحيد لابن خزيمة (١١٤/١)، وينظر الكتاب نفسه: (١٩٣/١).

ج- وصفهم أهل السنّة بالمجسِّمة:

يصفُ المتكلِّمونَ أهل السنّة بأنّهم مجسِّمة، بدعوى أنّهم يصفون الله تعالى بصفاتِ الأجسام، وهذا يعني -بحسَب قولهم- أنَّهم يصفونه بالجسمية.

ويعني أهل الكلامِ بصفاتِ الأجسامِ هذه ما وصفَ الله به نفسه من أنَّه مستوٍ على عرشه، وأنّه ينزل في ثلث الليلِ الأخير، وأنّه يُرى بالأبصار، وأن له وجهًا ويدينِ كما وصفَ نفسَه، إلى غيرِ ذلك ممّا هُو في الكتابِ والسُّنَّة الصحيحة، فليسَ لأهلِ السُّنة ذنبٌ فيما لُقِّبوا به من هذا اللقب سوى نُطقِهم بما نطقَ به الوحيُ واطمئنانِهم إليه. ويظهرُ ذلكَ جليًّا في قولِ أبي المعالي الجويني بعد أن سعَى في تأويل أدلّة صفات اليدين والعينين والوجه عن ظاهرها: «قد صرّح بالاسترواحِ إليها الحشويةُ الرَّعَاعُ المجسِّمة»(١).

وأهل السنّة مع إثباتهم لهذه الصفاتِ لا يلتزِمُون وصفَ الله بالجسميّة، لما في هذا اللفظِ من احتمالٍ للحقِّ والباطل، ولعدمِ ورودِ النصِّ به، وإنّما يطلقون ما أطلقه الله ورسوله، ويكفُّون عمّا زادَ عن ذلك.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردِّه على ما نبزَ به المعطِّلةُ أهل السنّة:

كَم ذَا «مشبِّهةٌ» «مجسِّمةٌ» «نَوا	بِتةٌ» مَسبَّةُ جاهِلٍ فتّانِ
أسماءُ سمَّيتُمْ بها أهلَ الحدِيـ	ـثِ ونَاصري القُرآنِ والإيمانِ
سمَّيتُمُوهُم أنتمُ وشُيوخُكم	بَهتًا بها مِن غَير ما سُلطانِ
وجعلتُموهَا سُبَّةً لتُنَفِّرُوا	عنهُم كفِعلِ السَّاحِرِ الشَّيطانِ
ما ذنبهُم واللهِ إلّا أنّهُم	أخَذُوا بِوَحيِ اللهِ والفُرقانِ
وأبَوا بأَن يتحيَّزُوا لِمقالةٍ	غيرِ الحديثِ ومقتضَى القُرآنِ
وأبَوا يَدينُوا بالذي دِنتُم بِه	مِن هذِه الآراءِ والهَذَيانِ
وصفُوه بالأوصافِ في النَّصَّين مِن	خَبَرٍ صَحيحٍ ثمَّ مِن قُرآنِ

(١) الإرشاد للجويني (ص١٥٨).

إن كـانَ ذا التجسـيمُ عنـدكمُ فيَـا أهـلًا بـِهِ مـا فيـهِ مِـن نُكـرانِ
إنَّــا مُجسِّـــمةٌ بحَمـــدِ اللهِ لَم نَجحَـد صِـفاتِ الخـالقِ الـدّيَّانِ
واللهِ مَـا قـالَ امـرؤٌ مِنَّـا بـأنْ نَ اللهَ جِسـمٌ يـا أُولي البُهتَـانِ
واللهُ يَعلَـمُ أنَّنَـا فِي وَصـفِهِ لَم نَعْـدُ مـا قَـد قَـالَ فِي القُـرآنِ
أو قالَـه أيضًـا رَسُـولُ اللهِ فهْــ ـوَ الصّـادِقُ المصدوقُ بالبُرهـانِ
أو قالَـهُ أصـحابُه مِـن بعـدِه فهُـمُ النُّجُـومُ مَطـالِعُ الإِيـمانِ
سـمُّوهُ تَجسِـيمًا وتَشـبِيهًا فلَسْـ ـنا جاحِدِيـه لِـذلِكَ الـهَذَيانِ(١)

٣- الافتراء عليهم بنسبة أقوالٍ إليهم لم يقولوها؛ لأجل التشنيع عليهم:

من صورِ أذى أهل الكلامِ لأهلِ السنّة، نسبةُ أقوالٍ مفتراةٍ عليهم لم يقولوها، تشنيعًا عليهم وتشـويهًا لمـذهبهم، فيقولـونَ: قالـتِ الحنابلـةُ كـذا وكـذا، أو قالـت المجسِّـمة أو الحشـويّة كـذا، ويذكرونَ أقوالًا يبرأ منها أهل السنّةِ ويقولونَ بخلافها.

ومن أسبابِ ذلكَ أنّهم يسيئونَ فهم كلامِ أهل السنّة، كما أساؤوا فهم النصوص، فيفهمونَ من بعضِ كلامهم ما هو باطلٌ لم يريدوه.

وقد يكونُ من أسبابِه إلزامُهم أهلَ السنّةِ بقولٍ باطلٍ لا يكونُ لازمًا لهم، وإنّما يظنُّ المتكلِّمون لزومَه فينسبُ بعضهم هذا اللازمَ إليهم على أنَّه قولٌ لهم.

ومن ذلكَ دعواهم على أهلِ السنّة أنَّهم يقولونَ بأنّ الله متحيِّزٌ في مكانٍ، وأنّه جِسمٌ، وأنّه مؤلَّفٌ مُركَّب، وأنّهم يثبتون له الأعضاء والجوارحَ، تعالى الله عمّا يقولُ الظالمون علوًا كبيرًا. وأنَّهم يقولُون إنّ صوتَ قارِئِ القُرآن هو عَينُ كلامِ الله، وأنّ أصواتَ القارئين ومدادَ الكاتبينَ هي نفسُ القرآن، وأنّها قديمةٌ أزليّة(٢).

---

(١) الكافية الشافية (ص١٣٢).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (ص١٢٨-١٢٩)، ومفاتيح الغيب للرازي (٣٩/١)، والمطالب العالية، له (١٠/٢، ١٧، ٢٥)، والتسعينية لابن تيمية (٥٤٨/٢)، ومجموع الفتاوى (١٨٦/٣)، والكافية الشافية لابن القيم (ص٢٣٠).

ومن هذا البابِ قولُ الرازي: «أطبقَ أهل السنّة (يعني الأشاعرة) على أنَّ اللهَ تعالى يصِحُّ أن يُرى. وأنكرَتِ الفلاسفةُ والمعتزلةُ والكراميَّة والمجسِّمةُ ذلك. أمَّا إنكارُ الفلاسِفَةِ والمعتزلةِ فظاهر، وأمّا إنكار الكراميَّة والحنابِلَة فلأنَّهم أطبقوا على أنَّه تعالى لو لم يكن جِسمًا وفي مكانٍ لامتنعَت رُؤيتُه»(١).

وهذا من الافتراءِ الواضحِ على أهل السنَّة، وإلزامِهم القولَ الباطلَ بناءً على ما ابتدعه المتكلِّمون من اللوازم الفاسدة، وكلامُ أهلِ السنّةِ من الحنابلةِ وغيرهم كثيرٌ شهيرٌ في إثباتِ الرُّؤية والرَّدِّ على منكريها، والتَّشنيعِ عليهم وإبطالِ شُبهاتهم.

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقَةِ ما ذمّه الله تعالى من إيذاءِ أهل الحقِّ والطعنِ فيهم فيما يلي:

١. وقوعُهم في القَدحِ في أهلِ الحقِّ والطعنِ فيهم بتلقيبِهم بألقابِ السُّوء، ووصفِ خِيارهِم وأعيانِهم بما يتضَمَّنُ النَّقصَ والعَيب.

٢. استخفافُهم بعقولِ أهلِ الإيمانِ والهُدى، وانتقاصُهم فهمَهم.

٣. إيذاؤُهم أهلَ الحقِّ بافتراءِ الباطِلِ عَليهِم ونِسبةِ ما هُم بَراءٌ منه إليهِم.

٤. استعمالُهم هذا المسلكَ في دَفعِ الحججِ الوارِدةِ عليهِم من أهلِ الحقّ، وتَشويهِ صورتِهم لإِطفاءِ النُّورِ الذي معَهم.

٥. أنَّهم أولى بكثيرٍ من تلكَ الطعون التي رمَوا بها أهلَ الحقّ، وهي بهِم ألصَق.

---

(١) أصول الدين للرازي (ص٧١)، وينظر للرد عليه: شرح قصيدة ابن القيم لابن عيسى (٢/٣٩٧ - ٤٠١).

المبحث الثاني

الموافقةُ في الاستعانةِ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحجَّة

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الاستعانةَ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة**.

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الاستعانةِ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك**.

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الاستعانةَ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة

ممّا دأَبَ عليه أهلُ الباطلِ على اختلافِ أزمَانِهم وأماكنِهم الاستِعلاءُ على أهلِ الحقِّ بالقوةِ والسُّلطان، وذلكَ عند إفلاسِهم من أن يظهروا عليهم بالحجّة والبرهان، وبعدَ استنفاذهم سُبُلَ ردِّ الحقِّ بالكتمانِ أو بالاستهزاءِ والعيبِ والبُهتان.

والمرادُ بالاستعانةِ بالسُّلطةِ هنا اللجوءُ إلى القوّةِ، وذلكَ قد يكونُ باستعانةِ أهل الباطل بالملوكِ والأمراءِ وقد يكونُ بتعدِّيهم بأنفسِهم على أهل الحقِّ أو تهديدِهم لهم بسُلطتِهم عليهم.

وقد أخبرَ اللهُ تعالَى عن طريقةِ أعداءِ الرُّسل منذ قديم الدّهر، بأنّهم كانوا إذا عَجَزوا عن مقابَلَتِهم بالأدلّةِ والحجَج، يلجؤون إلى الاستظهارِ عليهم بالقوّة والتجبُّر والتهدِيد.

ومن ذلك قولهُ تعالى مُخبرًا عمّا جرى بَينَ الرُّسُلِ وأقوامِهم: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ [إبراهيم: ٩]، ثمّ قَصَّ اللهُ سبحانَه ما جَرى من جِدالِهم لرُسُلِهم، ورَدِّ الرُّسُلِ عليهِم، ثمّ قالَ في آخرِ ذلك: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ [إبراهيم: ١٣]، فبيَّن أنّهم بعدَ عَجزِهم عن مقارعَةِ الحُجّةِ بالحجّة لم يلجؤُوا إلّا إلى القُوّة، فهدّدوهم إن لم يتّبعوا ملَّتَهم الباطلَة بأن يُخرجوهم من أرضِهم ويَنفوهم مِن بين أظهُرهم. قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذِه سِيرةُ اللهِ تعالى في رُسُلِه وعبادِه»[1].

وأمَّا ما قصَّهُ اللهُ من خبرِ رُسلِه تفصيلًا وما واجهَهم به قومُهم من التجبُّر عليهم فكثيرٌ في القرآن، فِمن ذلك ما فعله المبطلون مع أوَّل الرُّسُل نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فإنَّه لمّا دعاهم إلى التوحيد جادَلوه وعارضوه، ثمّ لمّا عَجَزوا عن دحضِ حجّته ودَعوتِه قالوا له: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٢/ ١١٦).

ٱلۡمَرۡجُومِينَ ﴾ [الشعراء: ١١٦]، وكذلكَ أخبر اللهُ عنهم أنَّهم زَجرُوه وتوعّدوه[1]، فقال: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ ﴾ [القمر: ٩].

وهو كذلكَ ما فعله آزرُ أبو إبراهيمَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ معه، حينَ نهاه عن عبادةِ الأصنام، فأجابه بقوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾ [مريم: ٤٦]، فهدّده بالرّجم إذا لم يكفّ عن ذكر آلهتِه بسوء، وأعلنَ هجره له.

بل فَعلَ قومُه عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ معَه لمّا أرسَلَه الله إليهم ما هو أشدّ من ذلك، فألقَوهُ في النارِ بُغيةَ إحراقَه، وذلك حينَ دعاهم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ إلى عبادةِ الله وأثبتَ لهم بُطلانَ ألوهيةِ أصنامِهم بتحطيمِهِ لها وجعلِها جُذاذًا، فلم يَجدُوا جَوابًا عن عَجزِها عن حمايةِ نفسها إلّا تعذيبَه وقَتله حَرقًا، كما قال الله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، فهذا ما وجدوه من الجوابِ، وليس عندَهم ولا عندَ أهل الباطل سواه.

وقومُ لوطٍ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ أيضًا سلكُوا هذا المسلَك، فإنَّه نهاهُم عن إتيانِ الذُّكران، واحتجَّ عليهم بقُبحِ صنيعِهم ومخالفتِهم للفطرة السويّة، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [النمل: ٥٦]، فبيَّن أنّ جوابَهم تهديدُهم إيّاهُ وأهلَه بالإخراجِ والنفي من قريتهم، والتهمةُ التي رموهُم بها هي أنَّهُم تنزَّهُوا عن أدناسِهم وقبائحهم.

وكذلكَ قومُ شعيبٍ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ استخفُّوا بنبيِّهم وهدَّدوه بالرَّجم، فقالُوا له: ﴿وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفٗاۖ وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ﴾ [هود: ٩١]، وكانوا يقعدونَ في الطُّرقاتِ يحذِّرون الناسَ من الإيمانِ به ويتوعّدونهم، فنهاهم عن ذلك وقال: ﴿ وَلَا تَقۡعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٖ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبۡغُونَهَا عِوَجٗا ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وكذلكَ هدّدوه بإخراجِه من قريتهم هُو والمؤمنينَ به، كما قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ [الأعراف: ٨٨].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٢/٤٣٩)، والتفسير الوسيط للواحدي (٤/٢٠٩).

ولـمّا أرسل اللهُ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بآياتِه وبراهينِه، أمرَهُ بالذّهابِ إلى فِرعونَ ومحاورتِه؛ لعلّه يتذكرُ أو يخشى، فحاجَجَهُ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وأثبتَ له ما كانَ يجحدُه من ربوبيَّةِ اللهِ جلّ وعلا، يقول تعالى مخبِرًا عمّا جرى بينهما: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الشعراء: ٢٣ – ٢٩].

فموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أجابَ فرعونَ عن سؤالِه المستنكرِ لربوبيَّةِ الله، ببيانِ أنّ الربَّ سبحانَه معروفٌ وأدلتُه ظاهرة، وهم يستيقنونه بقلوبهم وإن كانوا يجحدون به بألسنتهم، فقرَع موسى أسماعَهم بدليلٍ بعد آخر، فلم يحِر فرعونُ جوابًا، بل بدَأ بالتهكُّم وتعجيبِ قومِه من موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ثمّ لجأَ إلى الطَّعنِ فيه وتسفيهِهِ ورميِه بالجنون، ثمّ أتاه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بحجّةٍ قاهرة له، وهي دلالةُ المشرِقِ والمغرب على الربِّ جلّ وعلا، مشيرًا إلى عَجز فرعونَ عن عَكسِ هذا النظام[١]، «فلمّا خَنَقت فرعونَ الحجَّةُ، وعجَزَت قدرتُه وبيانُه عن المعارضَة، قالَ متوعِّدا لموسَى بسُلطانِه: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾»[٢]، فلم يكتفِ منه بأن يترك دعوتَه إلى التوحيدِ حتّى كلّفه أن يتّخذه إلهًا وحده، إمعانًا في العتوِّ والغلو[٣].

وأظهرُ من هذا – في بيانِ تسلُّط فرعونَ ولُجوئه إلى البطش بأهل الحقّ حين تَدحضُ حجّتُه – ما فعلهُ بالسّحرةِ حينَ أبطلَ الله سحرَهم وآمنُوا بالله، فإنّهم كانوا قد استعدُّوا لموسَى أتمَّ استعداد، وجُمعَ الناسُ ليَروا تغلُّبَ سِحرهم على آياتِ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ثمّ ألقَوا حبالَهم موقِنين بأنّهم هم الغالِبون، فلمّا ألقَى موسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عصاهُ وابتلعَت إفكَهم، أيقَنُوا أنَّه مؤيّدٌ مِنَ الربِّ جلَّ وعلا، قال تعالى: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾ وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣٤١/١٠).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (١٢١٧/٣).

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود (٢٠٩/٤).

سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [الأعراف: ١١٨ - ١٢٢].

يقول ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكانَ هذا أمرًا عظيمًا جدًّا، وبُرهانًا قاطِعًا للعُذر، وحجةً دامغة؛ وذلك أنَّ الذينَ استَنصرَ بِهم وطلبَ منهم أن يَغلِبوا قد غُلِبوا وخَضَعُوا وآمَنُوا بموسى في السَّاعة الراهنة، وسَجَدُوا للهِ ربِّ العالمين، الذي أرسلَ موسى وهارونَ بالحقِّ والمُعجِزة الباهرَة، فغُلب فِرعون غَلَبًا لم يُشاهِدِ العالَمُ مِثلَه، وكانَ وَقِحًا جَريئًا -عليهِ لعنةُ الله-، فعَدَلَ إلى المكابَرَة والعِنَاد ودَعوى البَاطِل، فشَرعَ يتهدَّدُهُم ويتوعَّدُهم، ويقول: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَ ﴾ [الشعراء: ٤٩]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكۡرٞ مَّكَرۡتُمُوهُ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لِتُخۡرِجُواْ مِنۡهَآ أَهۡلَهَاۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، ﴿قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَ فَلَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَۚ لَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤٩]»(١).

وأخبرَ الله تعالى عن الطاغيةِ فِرعون أنّه أوقَعَ بالمؤمنين من بني إسرائيل النَّكالَ والعذاب، لِما جاءه به موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ من الحقِّ الذي ينقضُ كُفره وإلحادَه، فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ مِنۡ عِندِنَا قَالُواْ ٱقۡتُلُوٓاْ أَبۡنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ وَٱسۡتَحۡيُواْ نِسَآءَهُمۡۚ وَمَا كَيۡدُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ﴾ [غافر: ٢٥]، وكانَ مَن آمنَ مِن قومِ موسى يخشونَ من بطشِه بهم وفتنتهِ إياهم بالتعذيبِ على إيمانهم، كما قال تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ [يونس: ٨٣].

والتعدِّي على أهلِ الحقِّ بالقتل والتَّنكيل لأجلِ إبطالِ دعوتهم وإسكاتِ حقِّهم هو ممّا ذمّ الله عليه كفّارَ أهل الكتابِ، الذينَ كانَ الله يبعَثُ إليهم رَسُولًا تِلْوَ رسولٍ، فيكذِّبون بعضًا ويقتلون آخرين بغير الحقّ، كما قال الله عنهم: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٠]، وأخبر عن سوءِ عاقبة صنيعهم هذا في الدنيا والآخرة، فأمَّا في الدنيا ففي قوله سبحانه: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٦١]، وأمَّا في الآخِرة،

(١) تفسير القرآن العظيم (١٠/ ٣٤٤).

ففي قولِه سبحانه: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقولِه جلّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [آل عمران: ٢١ - ٢٢].

ومن أهلِ الباطِلِ من كانَ يستعمِلُ المَكرَ ليفتِكَ بأهلِ الإيمان ويوقِعَ بهم القتلَ والعذاب، مثل ما فعلَ الرّهطُ من قومِ صالحٍ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ حينَ تعاهدوا على أن يغتالوهُ وأهلَه ليلًا، ثمّ يكذِبوا على وليِّ دمِه ويتنصّلوا من قتلهم(١)، كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾ وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النمل: ٤٨ - ٥٠].

وكذلكَ فعلَ اليهودُ بعيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ حينَ تمالؤوا عليه ووشَوا به إلى السلطان زاعِمين أنّه يُضِلُّ الناس، فذكرَ الله تعالى مكرهم هذا بقوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤](٢).

وكذلكَ فعلَ كفَّارُ قريشٍ بالنبي ﷺ حينَ مكروا به، وتواعدوا بينهم على أن يحبسوه ويقيّدوه، أو يقتلوه، أو يُخرجوه، كما ذكره الله بقوله: ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ أَوۡ يُخۡرِجُوكَۚ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠](٣).

وممّا يدلُّ على أنّ سببَ هذا المسلك لدى أهلِ الباطل هو ما يسمعونه من أدلَّة الحقِّ وبراهينه التي يكرهونها ولا يحتملونها ما أخبرَ به سبحانه عن حالتهم عندَ سماعِ آياته، فقال: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ

---

(١) ينظر: معالم التنزيل للبغوي (٣/٤٠٨).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٥/٤٤٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/٦٨).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١١/١٣١-١٣٩)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢/٢١٥-٢١٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٥٩-٦٣).

عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ﴾ [الحج: ٧٢].

فقولهُ: ﴿يَسْطُونَ﴾، أي يبطِشُونَ، كما قَال ابنُ عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١]، وعن الضّحّاك رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال: «يكادُونَ يأخذونَهم بأيديهم أخذًا»[٢].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «السَّطوةُ شدَّةُ البَطش»[٣]، وقال الواحديّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقالُ: سَطا عليهِ وسَطا بِه، إذا تناولَه بالبَطشِ والعُنفِ والشِّدة»[٤].

وسببُ هذا البطشِ -كما دلّتِ الآية- «شدّة تكرُّهِهم أن يسمَعوا القرآنَ ويُتلى عليهم»[٥].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ أي: وإذا ذُكرَت لهم آياتُ القرآن والحُججُ والدلائلُ الواضحاتُ على توحيدِ الله، وأنَّه لا إله إلّا هو، وأن رسُلَه الكرام حقٌّ وصِدقٌ، ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ أي: يكادُون يبادِرُون الذين يحتجُّونَ عليهِم بالدَّلائِل الصَّحِيحَة من القُرآن، ويَبسُطُونَ إليهِم أيديَهم وألسِنَتهم بالسُّوء!»[٦].

(١) رواه الطبري في جامع البيان (١٦/٦٣٣)، وابن أبي حاتمٍ في تفسيره (٨/٢٥٠٥، رقم١٤٠٢٣).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٦/٦٣٤).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١٤/٤٥٥)، وينظر: معاني القرآن للنحاس (٤/٤٣١)، والمفردات للراغب (ص٤١٠).

(٤) التفسير الوسيط (٣/٢٨٠).

(٥) جامع البيان للطبري (١٦/٦٣٢-٦٣٣).

(٦) تفسير القرآن العظيم (١٠/٩٦-٩٧).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الاستعانةِ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الحُجَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

مرَّت على أمَّة المسلمين أوقاتٌ عصيبة، قدّر الله تعالى فيها بحكمته أن يكونَ لأهلِ الباطلِ قوةٌ وصَولَة، يستذلّون بها أهل الحقِّ ويحاولونَ صدّهم عن دينهم، ولكنّ الله تعالى أبقى فيها طائفةً ظاهرةً على الحقّ، تقفُ في وجهِ هؤلاء المبطلين، وتصبرُ على ما تناله من الأذى، فيحفظُ الله بها الدين، وهم أهل السنّة والجماعة، الذين يتمسّكون بما كانَ عليه النبي ﷺ وأصحابُه.

وهذا المسلك الذي وقع من المبطلينَ هو من سُنّةِ الله القدريَّة في أهل الحقّ من الأنبياء وأتباعهم وورثتهم من العلماء، من تسلُّطِ أهل الباطلِ عليهم حينَ تعُوزُهم الحجّة والبراهين، ولكنّ ممّا يزيدُ هذا الأمرَ نكارةً أن يقعَ من أهل الكلام، الذين أسّسوا كلامهم على ما يزعمونه الحجج والقواطع العقلية، وعلى ما امتهنوه ومهروا فيه من صنعة الجدل والحِجاج.

وتاريخُ المسلمينَ شهدَ وقائعَ كثيرة، لجأ فيها المتكلِّمون إلى البطشِ والسَّطوةِ بأهلِ السنّة، ليجبروهم على قبولِ بدعتهم واتباعِ قولهم، وفي هذا المطلب عرضٌ لوقائعَ بارزةٍ في هذا الشأن:

١- فتنة القول بخلق القرآن:

كانت بدايةُ هذه الفتنة على يدِ الخليفةِ المأمون سنة ٢١٨ هـ، حيثُ كانَت الجهميّة قد أمالتهُ إلى رأيها، وغرّته بحبِّه للمعقولاتِ للقولِ ببدعةِ التعطيلِ وخلق القرآن، فرفعت الجهمية والمعتزلة رؤوسها في زمانه، وآل به الأمر إلى إجبارِ الأمَّة على القولِ بخلقِ القرآن، وحَملِ العلماءِ على ذلك، فأخذه الله في عامِه ولم يُمهله[١].

يقول عبد العزيز الكنانيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصفًا حالة الأمة في تلك الفترة: «وكان الناس في ذلك

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٢٨٠)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١/٢٤٠)، وينظر لتفصيل خبر المحنة وما فعله المأمون: تاريخ الرسل والملوك للطبري (٨/٦٣١-٦٤٦).

الزمان وذلكَ الوقت في أمرٍ عظيم، قد مُنعَ الفقهاءُ والمحدِّثون والمذكِّرون والدَّاعون من القعود في الجامِعَين ببغداد وفي غيرهما من سائر المواضع، إلّا بشرَ المريسي وابنَ الجهم[1] ومن كان موافِقًا لهُما على مذهبِهِما، فإنَّهم كانوا يقعُدون... ويجتَمِعُ الناسُ إليهِم فيعلِّمُونَهم الكفرَ والضَّلال. وكلُّ من أظهَر مخالَفَتهُم وذمَّ مذهبهم أو اتُّهِم بذلك أُحضر، فإن وافَقَهُم ودَخَل في كُفرهم وأجابهم إلى ما يدعونه إليه، وإلّا قتلوه سرًّا وحمَلوه من بلدٍ إلى بَلَد، فكَم من قتيلٍ لم يُعلم به، وكَم مِن مضروبٍ قد ظَهر أمرُه، وكَم ممن قد أجابهم واتَّبعهم على قولهم من العلماء خوفًا على أنفسهم؛ لـمّا عُرضوا على السيفِ والقَتلِ أجابُوا كَرهًا وفارقُوا الحقَّ عَيانًا وهم يَعلمون، لِما حَذِروا من بأسِهم والوقوع بهم»[2].

ثمّ تلا المأمونَ أخوهُ المعتصم، وخلفَه في أمرِ الفتنة ومِحنةِ العلماء، ثمَّ جاءَ من بعدِه ابنُه الواثِقُ[3] كذلك، ولم تُرفعِ المحنةُ وتَخمَد الفتنة حتّى ماتَ في سنة ٢٣٢هـ، وجاءَ بعده أخُوه المتوكِّل، فأعادَ نورَ السنّة وأطفأَ البدعة.

وقد كانت هذه الفتنة من أشدِّ ما مرّ على الإسلام والمسلمينَ، فقد استمرَّت أربعةَ عشَرَ عامًا، وكانت مستظهِرةً بسُلطةِ الخلفاءِ وبطشِهم، ويذكرُ ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما فعلوه بأهل السُّنة بقوله:

---

(١) ذكره الكناني في موضع آخر من الحيدة (ص٣٦) باسم «محمد بن الجهم» وأنّه كانَ حاضرًا في المناظرة، وأقربُ من وقفتُ عليه ممن اسمه كذلك: محمد بن الجهم البرمكي، أبو جعفر أو أبو محمد، ذكره ابن قتيبة في أهل الكلام، وقال: «مصحفُه كتُب أرسطاطاليس في الكون والفساد والكيان وحدود المنطق، بها يقطع دهرَه، ولا يصومُ شهر رمضان؛ لأنّه -فيما ذكر- لا يقدرُ على الصوم»، ثمّ ذكر بعضَ شناعاته. تأويل مختلف الحديث (ص١٢٧)، وينظر: الكتاب نفسه (ص١٢٠)، وأدب الكاتب، له (ص٨)، ولسان الميزان لابن حجر (٤١/٧، رقم٦٦٠٥).

(٢) الحيدة والاعتذار (ص٢٢-٢٣).

(٣) هو: هارون الواثق بالله بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد بن محمّد المهدي بن عبد الله المنصور، أبو جعفر، وقيل: أبو القاسم، العباسيّ البغدادي، استُخلف بعد أبيه المعتصِم، وكان وافِرَ الأدب. قيل إنّه ماتَ وقد تاب عن القول بخلق القرآن، وكانَت خلافَتُه خمسَ سنواتٍ ونصف، وُلد سنةَ ١٩٦هـ، وتوفِّي سنةَ ٢٣٢هـ بسامرّاء. ينظر: تاريخ بغداد (٢٢/١٦-٢٨)، وسير أعلام النبلاء (٣٠٦/١٠-٣١٤).

«اجترؤوا على دُعاء الناس إلى القولِ بخلقِ القرآن، وامتحانِهم على ذلك، وعقوبةِ مَن لم يُجِبهم بالحَبسِ، والضَّربِ، والقَتل، وقَطعِ الرزق، والعَزلِ عَن الولايات، ومَنعِ قَبولِ الشَّهادة، وتركِ افتِدائِهم مِن أسرِ العدوّ، إلى غيرِ ذلكَ من العُقوباتِ التي إنّما تصلحُ لمَن خَرجَ عن الإسلام. وبدَّلوا بذلك الدِّين نحوَ تبديلِ كثيرٍ من المرتدِّين»[1].

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واصِفًا تأثير الجهميّة على المأمون وما فعلوه بسببِ ذلك بأهل السنّة:

فلقَد رأيتُم ما جَرى لأئمة الـ ... إسلام من مِحَنٍ عَلى الأزمانِ
لا سيَّما لما استَمالوا جَاهلًا ... ذَا قُدرةٍ في النَّاسِ مَع سُلطانِ
وسَعَوا أليهِ بكُلِّ إفكٍ بيِّنٍ ... بَل قاسَمُوهُ بِأغلَظِ الأَيمانِ
إنَّ النصيحَةَ قَصدُهُم كنصيحةِ الشَّـ ... ـيطانِ حِينَ خَلا بِه الأبَوانِ

حتى قال:

فهُنالِك ابتُلِيَت جُنُودُ اللهِ مِن ... جُندِ اللَّعينِ بسَائرِ الأَلوانِ
ضَربًا وحَبسًا ثُمَّ تَكفيرًا وتَبْـ ... ـديعًا وشَتمًا ظَاهرَ البُهتانِ[2]

وفيما يلي بيانُ ما جرى لعددٍ من أئمة السنّة في هذه المِحنة، وأثرُ سلوكِ الجهمية هذا المسلك:

أ- ما جرى للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كانَ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبرزَ العلماءِ الذين امتنعُوا عن الإجابةِ في هذه الفتنة، وصدَعوا بالقولِ الحقّ الذي عليه أئمة السَّلف من أنّ القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، مع ما وقعَ عليه من بلاءِ الجهميّة وسَجنهم وتعذيبهم، ولذلكَ لُقِّبَ بإمامِ أهلِ السنّة والجماعة.

والمقصود من الكلامِ عن محنته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا المقامِ الإشارةُ إلى ما كانَ من تأليبِ الجهميّة عليه واستعدائهم الولاةَ للتنكيل به، لمّا عَجَزوا عن مناظرته وإقامةِ الحجّة عليه.

---

(١) التسعينية لابن تيمية (١/ ٢٣٠-٢٣١).

(٢) الكافية الشافية لابن القيم (ص١٣٥-١٣٦).

وممّا جرى في ذلك أنّهم ناظروه ليومَينِ بحضرة المعتصم، ولم يقدِروا على إفحامِهِ وإلزامِه بقولهم، وكانوا في ضمن ذلكَ يُغرونَ به المعتصِم، كما فعلوا حينَ قال الإمامُ أحمد: «القرآن من عِلم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوقٌ فقد كفر بالله»، فقالوا فيما بينهم: «يا أميرَ المؤمنين! أكفَرَنا وأكفَرَك»[1]، أي انظر إليه كيفَ يكفِّرُنا ويكفِّرُك!

ومن ذلكَ أن برغوثًا الجهميّ كانَ يناظرُه معهم، وكانَ يحرِّضُ المعتصِمَ على قتله، فيقولُ: «يا أميرَ المؤمنين! كافِرٌ حلالُ الدّم، اضرِب عنقه، ودمهُ في عنقي»[2].

ثمّ جاؤوا به في اليوم الثالث وقد حضَّروا السيوفَ والسِّياط، فناظَروه وكّلموه، وهو يجيبُهم ويَردُّ عليهم، ثمّ خلا به المعتصمُ وحاوَل أن يَثنِيَهُ عن قولِه فأبى، فَغضِبَ المعتصمُ ولَعَنهُ وأمَرَ بِه أن يُؤخَذَ ويُضرَب، فلمّا عُلِّق ليُضربَ ذكَّرَ المعتصمَ بوقوفه بين يديِ الله، وخوّفَه من استحلال دمِه، ورأَى المعتصِم ثباتَه وتصميمه، فكأنَّه أمسكَ عنه وألانَ في أمرِه، فخاف ابن أبي دُواد أن يكونَ منه عطفٌ أو رأفة، فقال: «إنَّه كافرٌ بالله، ضالٌّ مضلّ». وقال: «يا أميرَ المؤمنين! إن تَركتَه قيل: قد تركَ مذهبَ المأمُونِ وسَخِط قولَه»، فهيّجَهُ ذلكَ على ضربِه.

ثمّ أمر المعتصم الجلَّادين أن يضربُوه، فجعلوا يضربونه ضَربًا شديدًا، كلّما ضربه رجلٌ منهم سَوطَينِ، قال له المعتصِم: «شُدَّ، قطعَ اللهُ يدك!»، ثمّ يتنحَّى الجلادُ ويتقدَّمُ آخر، فيضربه سَوطَين، والمعتصمُ يقول في كلِّ ذلك: «شُدَّ، قطعَ اللهُ يدك!»، فلما ضَربوهُ سبعةَ عشرَ سَوطًا، قامَ إليه المعتصمُ، فقال: «يا أحمد، علامَ تقتُلُ نفسك؟! إني واللهِ عليكَ لشفِيق». فجعلَ بعضُ الجهميّة من حاشيته يقول لأحمَد: «ويلَك! إمامُك على رأسِك قائم!»، وقال بعضهم: «يا أمير المؤمنين! دَمُه في عنقِي، اقتُله!»، وجعلوا يحرِّضونَ عليه ويقولون: «يا أميرَ المؤمنين، أنتَ صائِم، وأنتَ في الشمسِ قائِم!»، فقالَ له المعتصِم: «ويحكَ يا أحمد! ما تقُول؟»، فقالَ: «أعطونِي شيئًا مِن كِتابِ اللهِ أو سُنّة رسول الله أقولُ به». فرجع المعتصمُ وجلس، وقال للجلَّاد: «تقدَّم، وأوجِع، قطعَ اللهُ يدك!». ثمَّ

(١) ذكر محنة الإمام أحمد، لحنبل بن إسحاق (ص٤٥).

(٢) المصدر السابق (ص٥٠)، وينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٢٦١).

قام الثانية، وجعل يقول: «ويحك يا أحمد! أجِبني». فجعلُوا يُقبِلون عليه، ويقولون: «يا أحمد! إمامُك على رأسِكَ قائم!»(١).

وهذا يعطي صورةً عن دَور الجهميّة في تأليب المعتصم على تعذيب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقتلِه.

وقد بقيَتِ فتنةُ القَولِ بخلقِ القرآن حتى رفَعَها المتوكِّل، ومع ذلكَ لم يكِلَّ الجهمية عن الاستعداءِ على الإمام أحمد والتربُّصِ به، فقام ابن الثلجيِّ الجهمي برفعِ خبرٍ إلى المتوكِّل بأنّ الإمام أحمد ينوي الخروجَ عليه ومبايعةِ بعضِ آل علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثمّ اكتُشفَ أنّ الخبر كَذِبٌ، وكُتِبَ بذلك إلى المتوكِّل، فوقَعَ منه موقِعًا حَسنًا، وعَلم أنّ الإمامَ مكذوبٌ عليه(٢).

بل جاءَ أنَّ ابنَ الثلجيِّ هذا كانَ يفتري على الإمام أحمد كَذِبًا وبهتانًا أنَّه من المانَوية، وأنّه يعبد ماني(٣)، عياذًا بالله، وحاشا أحمدَ عن هذا البُهتان.

ب- ما جرى لأحمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أحمد بن نصر الخزاعي المروزيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤) هو أحد من امتُحنوا للقول بخلقِ القرآن، وقُتل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لامتناعه عن القول بذلك، وكانَ قتلُه على يدِ الخليفةِ الواثق، فإنَّه استدعاه ثمّ سأله: «ما تقول في القرآن؟» قال: «كَلامُ الله»، قال: «أفمخلوقٌ هُو؟» قال: «هُوَ كلامُ الله»، قالَ: «أفترَى ربَّك في القِيامَة؟» قال: «كذَا جاءَت الرِّواية»، فقالَ: «ويحَك! يُرَى كما يُرى المحدُودُ المتجَسِّم، ويحويهِ مَكان، ويحصُرُه الناظر؟! أنا أكفُرُ بربٍّ هذهِ صِفَتُه، ما تقولونَ فِيه؟» فقال أحدُ قُضاتهم: «هُوَ حلالُ الدم»، وقال جماعةٌ من الفُقَهاء كما قال، فأظهرَ ابن أبي دُؤَادٍ أنّه كارِهٌ لقَتلِه، فقال

---

(١) ينظر: سيرة الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح (ص٦١-٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٢٥٠-٢٥١، ٢٦٢).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٦٦-٢٦٧).

(٣) ينظر: سيرة الإمام أحمد بن حنبل، لابنه صالح (ص ٩٨)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٢٧٣-٢٧٤).

(٤) هو: أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي، أبو عبد الله المروزي ثمّ البغدادي، من أهل الفضل والعلم، كان مشهورًا بالخير أمَّارًا بالمعروف، قوَّالًا بالحق، ختم الله له بالشهادة حيث قتل في خلافة الواثق لامتناعه عن القول بخلق القرآن وذلك سنة ٢٣١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٩٧-٤٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٦٦-١٦٩)، وتقريب التهذيب (ص ٨٥).

للواثق: «يا أميرَ المؤمنين! شيخٌ مُختلّ، لعلَّ بهِ عاهةً أو تَغيُّرَ عَقلٍ، يؤُخَّرُ أمرُه ويُستتاب»، فقال الواثق: «ما أراهُ إلّا مؤدِّيًا لكُفرِه قائِمًا بِما يعتقِدُه مِنه»، ودعا الواثقُ بالسَّيف، وقال: «أحتسِبُ خُطايَ إلى هذا الكافِرِ الذي يعبُد ربًّا لا نعبُدُه ولا نعرِفُه بالصِّفةِ التي وصَفَه بها»، ثمّ مشَى إليهِ حتّى ضرَبَ عُنُقَه، وأمَر بحملِ رأسِه إلى بغداد. فكانَ رأسُه بعدَ قتله يقول: «لا إله إلّا الله»، ويقرأُ القرآن![1]

وقد نقل بعضهم أنّ الذي سعى إلى الواثقِ به هو ثمامةُ بن أشرس المعتزلي، وأنّه ذَكر له أنَّه يكَفِّر من يُنكِر رؤيةَ اللهِ تعالى ومن يَقول بخلق القرآن، فلأجلِ ذلك قتله[2]، وفي ذلكَ نظر؛ لأنَّ ثمامةَ ماتَ قبل قتلِ أحمدَ بن نصر بعشرِ سنين[3].

ولمّا وليَ المتوكِّل، حزِنَ على أنَّ أخاه الواثق قتلَ أحمدَ بن نصر، فدخلَ عليه ثلاثةٌ من رؤوس الجهميّة، منهُم أحمدُ بن أبي دؤاد، فأخبرَهم بما في نفسه، فقالَ كلُّ واحدٍ منهم: قتلنِي الله بكذا إن لم يكُن الواثقُ قتلَه إلّا كافرًا، فمات كلٌّ منهم بمثلِ المِيتة التي دعا بها على نفسه[4].

ج- ما جرى لنعيم بن حماد الخزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كانَ نعيم بن حمّادٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شديدًا على الجهميّة، وقد كانَ مِنهم قبل أن يطلبَ الحديث، ثمّ عرفَ أن أمرهم يرجعُ إلى التعطيل فترَكهم، ولذا كانَ خبيرًا بأقوالهم، ووضع ثلاثةَ عشرَ كتابًا في الرَّد عليهم، وفي خلافةِ المعتصم طُلبَ من مصرَ إلى العراق، فسُئِل عن القرآن، فأبَى أن يجيبَ فيه بشيءٍ ممّا أرادُوه عليه، فحُبِسَ، ولم يزل محبوسًا مقيَّدًا حتى ماتَ في السِّجن، لامتناعه من القول بخلق القرآن، وكانَ أوصَى أن يُدفن في قيوده، فجُرَّ بها، فأُلقي في حُفرةٍ، ولم يكفَّن ولَم يُصَلَّ عَليه، رحمه

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/٤٠١-٤٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/١٦٧- ١٦٨).

(٢) ينظر: الفرق بين الفِرق للبغدادي (ص١٧٣-١٧٤)، والمنتظم لابن الجوزي (١٠/٢٥٥-٢٥٦).

(٣) ينظر: لسان الميزان لابن حجر (٢/٣٩٩-٤٠٠).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٦/٤٠٢-٤٠٣).

الله تعالى وأجزلَ له المثوبة[١].

د- ما جرى للبُويطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

جرَى للإمامِ البويطيّ[٢] قريبٌ ممّا جرى لنُعَيم بن حمّادٍ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، فقد حُمِلَ مِن مصرَ أيامَ الفتنةِ والمحنةِ بالقُرآنِ إلى العِراق، فأرادُوه على الفتنة فامتَنع، فسُجن ببغدادَ وقُيِّد، وأقامَ مسجونًا إلى أن تُوفِّي في السِّجنِ والقيدِ[٣].

وكانَ قد سعى فيه الجهميّةُ من أصحابِ ابن أبي دوادَ وغيرِه، حتى كتب فيه ابن أبي دواد إلى والِي مصر أن يمتحنه، فلم يُجب، فطُلِبَ إلى العراق[٤].

قال الرَّبيع بن سُليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٥]: «رأيتُ البويطي على بَغلٍ في عُنقه غُلٌّ، وفي رِجلَيه قَيدٌ، وبينَ الغُلِّ والقَيد سِلسلةُ حَديد، فيها طُوبَة وزنُها أَربعونَ رِطلًا، وهو يقُولُ: "إنّما خلقَ اللهُ الخلقَ بـ«كُن»، فإذا كانتَ «كُن» مخلوقةً فكأنَّ مخلوقًا خلقَ مخلوقًا، فواللهِ لأموتنَّ في حديدِي هذا، حتَّى يأتيَ مِن بعدي قَومٌ يعلمُون أنّهُ قَد ماتَ في هذا الشَّأنِ قَومٌ في حَديدِهم، ولَئِن أُدخِلتُ إليهِ

(١) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد (٥٢٧/٩، رقم٤٩١٤)، وتاريخ بغداد للخطيب (٤١٩/١٥)، وسير أعلام النبلاء (٥٩٧/١٠، ٥٩٩-٦٠٠).

(٢) هو: يوسف بن يحيى البويطي، أبو يعقوب المصري، وبويط من صعيد مصر. الإمام العلامة أكبر أصحاب الشافعي المصريين، كان إمامًا في العلم قدوة في العمَل زاهدًا ربّانيا متهجِّدا دائمَ الذكر والعُكوف على الفقه، ومن كبار العالمين بمذهب مالك، توفِّي في السِّجن والقيد بسببِ محنة خلق القرآن ببغداد سنة ٢٣١هـ، وقيل سنة ٢٣٢هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٤٣٩/١٦-٤٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٨/١٢-٦١)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٦٢/٢-١٦٥)، وتهذيب التهذيب (٤٢٧/١١-٤٢٩).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٤٤٠/١٦، ٤٤٤).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٦٠/١٢-٦١).

(٥) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المُرادي، أبو محمد المصري، الإمام المحدِّث الفقيه الكبير الثقة، صاحب الشافعي وناقل علمه، ولد سنة ١٧٤ أو ١٧٣هـ، وتوفي سنة ٢٧٠هـ. ينظر: تاريخ ابن يونس المصري (١٧٠/١)، وسير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٢-٥٩١)، والطبقات الكبرى للسبكي (١٣١/٢-١٣٥)، وتقريب التهذيب (ص٢٠٦).

لأصدُقَنّه"، يعني: الواثِق»[١].

٢- افتراء بعض مشايخ المتكلِّمين على أبي إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسعيُهم للإيقاع به:

كانَ شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ شديدًا على الأشاعرة والمتكلِّمين، وصنّف في الردِّ عليهم كتابَ «ذمّ الكلام»، ووقعَت له بسببِهم محنٌ وابتلاءات[٢]، حتّى كانَ يقول: «عُرِضتُ على السَّيف خمسَ مرّات، لا يُقال لي: ارجِع عن مذهَبِك، لكن يُقال لي: اسكُت عمّن خالَفك، فأقولُ: لا أَسكُت»[٣].

وقد جرت له معهُم واقِعةٌ فيها دَلالةٌ على سلوكِ بعضِ المتكلِّمين مسلكَ المَكرِ والبُهتانِ؛ لأجل تأليبِ السُّلطانِ على أهل السنّة، وذلكَ أنّه لـمّا قَدِم السُّلطان ألب أرسَلان إلى هَراة، اجتَمع مشايخُ البَلدِ ورُؤَساؤُه ودخلوا على أبي إسماعيل الهروي وسلَّموا عليه، وقالُوا: «وردَ السُّلطانُ، ونحنُ على عَزمٍ أن نخرجَ ونسلِّم عليه، فأحبَبنا أن نبدَأ بالسَّلام عَليك»، وكانوا قد تواطؤوا على أن حمَلوا معهم صنَمًا من نُحاسٍ صغيرًا، وجعلوهُ في المحرابِ تحتَ سَجَّادَة الشيخ وخرجوا، وقامَ الشيخُ إلى خلوته.

ثمّ دخلوا على السُّلطان، واستغاثوا به من الهَروي، وذكروا له أنّه مجسِّمٌ، وأنَّه يترُك في مِحرابه صَنمًا يزعُم أنّ الله تعالى على صُورته، وإن بعث السلطان الآن يجِده!

فعظُم ذلك على السُّلطان، وبعثَ جماعةً فدخَلوا وقصَدوا المِحراب، فأخذُوا الصَّنم، فأتوا به فألقوه عندَ السُّلطان، فبعث السّلطان من أحضر أبا إسماعيل الهروي، فأتَى ورأَى الصنم والعلماء، وقد اشتدَّ غضَبُ السُّلطان، فقال له السُّلطان: «ما هذا؟» قال: «صَنمٌ يُعمَل من الصُّفر، شِبهَ

---

(١) رواه الخطيب في تاريخ بغداد (١٦/٤٤٢-٤٤٣)، ومن طريقه ابنُ الجوزي في المنتظم (١١/١٧٥)، وذكر بعضَه الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء (١٢/٥٩).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٥١٠)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٠/٤٩٠).

(٣) تاريخ الإسلام (١٠/٤٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٥٠٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/١٢٣).

اللُّعبَة». فقال: «لست عن ذا أسألك». قال: «فعمَّ يسألُني السلطان؟» قال: «إنَّ هؤلاء يزعُمون أنّكَ تعبُد هذا، وأنَّك تقول: إنَّ اللهَ على صُورتِه». فقال الهرويُّ بصَولةٍ وصَوت جَهُوريّ: «سبحانَك! هذَا بهتانٌ عظيم!».

فوقَع في قلبِ السلطانِ أنَّهم كذَبوا عليه، فأمَر به فأُخرج إلى دارِه مكرَّمًا. ثمّ قالَ لهم: «اصدُقوني». وهدَّدهم. فقالُوا: «نحنُ في يَدِ هذا في بَليّةٍ من استيلائِه علينا بالعامّة، فأردنا أن نقطع شرَّهُ عنّا». فأمر بهم السلطانُ ووكّل بهم وصادرهم وأخذ منهم وأهانَهم[1].

٣- فتنة ابن تومرت وتسلّط الموحدين على أهل المغرب:

رحلَ ابن تومرت من بلده في المغرب إلى المشرق طلبًا للعِلم، ولقي الغزالي وبعضَ أئمةِ الأشاعرة، وأخذ عنهم علم الكلامِ، ثمّ رجعَ إلى بلَدِه يُظهر الأمرَ بالمعروفِ وإنكارَ المنكَر، وكانَ جلُّ ما يدعو إليه عِلمَ الاعتقاد على طريقةِ الأشعريَّةِ ممزوجةً بشيءٍ من الاعتزالِ كنفيِ جميع الصفات. وكانت دولةُ المرابِطينَ القائمةَ إذ ذاكَ على اعتقاد السلفِ وتحريمِ علم الكلام وكتُب المتكلِّمين، فاتّبعَ ابنَ تومرت في دعوتِه كثيرٌ من الأغمارِ الذينَ استمالَ قلوبَهم، وكتبَ لهم «المُرشِدة» و«أعزّ ما يطلب» في تقرير اعتقادِه، وادّعى أنَّه المهديّ، وسمَّى أصحابَه وأتباعَه بالموحِّدِين، وسمّى مخالِفيه من أهل السُّنَّة بالمجسِّمين، وكفَّرهم بجهلهم بالعرَضِ والجوهر، وأنَّ من لَا يعرف ذلك لَا يَعرفُ المخلوقَ ولا الخالق، فقاتَلَهُم واستباحَ دماءهم، فأوقَع تلكَ البلاد بسببِ دعوته هذه في فتنٍ وسفكِ دماء، وأجبرَهم على اعتناقِ الأشعريّة بالقوّة، فكان ذلك سببَ انتشارِ المذهبِ الأشعريِّ في المغرب ونسيانِ غيره من المذاهب بما فيها مذهبُ السلفِ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ[2].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف ابنِ تومرت: «رجلٌ كذّابٌ ظالمٌ متغلِّبٌ بالباطل، مَلَك بالظُّلم

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٥١٢).

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/٤١٣-٤١٧)، والعِبر في خَبر من غبر، له (٢/٤٢١، ٤٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٥٤٠-٥٤١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/١١٦)، وتاريخ ابن خلدون (٦/٣٠٢)، ودرء تعارض العقل والنقل (٣/٤٣٨)، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (٢/٣٥٨).

والتغلُّبِ والتحيُّل، فقتَلَ النُّفوسَ وأَبَاح حَريمَ المسلمين، وسَبى ذراريَهم، وأخَذَ أموالَهم... وسمّى أصحابَهُ الجهميَّةَ نُفاةَ صِفاتِ الرَّبِّ وكَلامِه وعُلوِّه على خلقِه واستوائِه على عرشِه ورؤيةِ المؤمنينَ له بالأبصارِ يوم القيامة: «الموحِّدين»، واستباحَ قتلَ من خالفَهُم مِن أَهلِ العلم والإيمان»[١].

٤- محنة الحافظ عبد الغني المقدسي:

كانَ الحافظُ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلَمًا في السنّة ونشرِ عقيدةِ السَّلف، وكان ذلكَ مُغِيظًا لمخالفيه من الأشعرية المتعصِّبة، وقد بلغَ بهم ذلك إلى أن رفعوا أمره إلى الوالي واضطروه لمجلسٍ يناظِرونَه في اعتقادِه بحضرته؛ وناقشُوه في مسألةِ الاستواءِ على العرش والنزولِ والحَرفِ والصَّوت، وألزموهُ لكونهِ يثبتُ الصفاتِ بإلزاماتٍ باطلةٍ لم يلتزِمها، وكانوا قد كتبوا شيئًا من الاعتقاد على طريقتهم، وأرادوه أن يكتبَ موافقته لهم، فأبى، فقالوا للوالي: «الفقهاءُ كلُّهم قد اتفَقُوا على شيءٍ وهُوَ يُخالِفُهم!»، واستَأذنوه في رفع منبره، فبَعَثَ من يرفع منبره من جامع دمشق، ثمّ كسروه، وأباحوا إراقة دمه، حتّى شفعَ فيه جماعةٌ وتوسَّطوا على أن يخرج من دمشق، فأُخرج[٢].

٥- امتحان الأشاعرة لابن تيمية وأصحابه:

امتُحنَ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرارًا بسببِ مخالفته للأشاعرةِ وردِّه عليهم، وكانوا يرفعونَ أمرهُ إلى السُّلطانِ ليوقفه عن مخالفتهم، ومن ذلكَ ما فعلوه لمّا تَسلطَنَ أحد مناصرِيهم على مصر، وهو الأمير ركن الدين الجاشنكير[٣]، فسعوا في أمر الشيخِ ومالَؤُوا الأمير عليه، فطُلبَ إلى مصر، واجتمع به قضاتهم وفقهاؤهم، وادّعوا عليه دعاوى وأقوالًا في الصفات، وطالبوا بعقوبته

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص١٥٣-١٥٤).

(٢) ينظر: الذيل على الروضتين لأبي شامة (ص٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٦٠)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ١١، ٣١).

(٣) هو: بيبرس بن عبد الله، الملكُ المظفَّر رُكن الدين البُرجي المنصوري الجاشنكير، أصلُه من مماليك الملِك المنصور قلاوون وعُتقائه، كان ديِّنًا عفيفًا تامَّ العقل مَلِكًا ثابتًا كثيرَ السكون والوقار، تسلطنَ على مصر سنة ٧٠٨هـ، ثمّ عُزِلَ عنها، قُتل سنة ٧٠٩هـ خنقًا بوتَر بيد الملكِ الناصر. ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٤١-٤٧)، والمنهل الصافي (٣/ ٤٦٧-٤٧٣).

عليها بما يصِل إلى حدِّ القتل، ثمّ طُلِبَ منه الجوابُ ولم يمكِّنوه من ذلك، ثمّ أقاموه وسَجَنوه، وكُتِب إلى الشام كتابٌ سلطاني بالحطِّ على الشيخ، وأُلزِم النَّاسُ -خصُوصًا أهلُ مذهبه- بالرجوعِ عَن عقيدتِه، وهدَّدوا بالعَزلِ والحَبس، ونودي بذلك في الأسواق، وقرئَ الكتابُ في الجامِع، وحصَلَ كذلك أذىً كثيرٌ للحنابلة بالقاهرة، وحُبس بعضُهم، وأُخذُت خطوطُ بعضِهم بالرجوع[1].

وممّا جرى لأصحابِهِ أيضًا ممن نصروا عقيدة أهل السنّة: ما وقع للحافظ جمال الدين المزيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]، لمّا قرَأَ على الناسِ من كتاب «خلق أفعال العباد» للإمام البخاري فصلًا في الرَّدّ على الجهمية وأنّ الله فوقَ العرش، فغضب لذلك بعض من حضرَ من فقهائهم، وقالُوا: «نحنُ المقصودُونَ بهذَا!»[3]، ورفعوا الأمر إلى القاضي، وهو مِنهم، فطلبَ الحافظَ المزّي وأمرَ بحبسِه[4].

وبعدَ موتِ ابن تيمية وأصحابه استمرّ الأشاعرةُ في فرضِ مذهبهم على الناسِ فرضًا، حتّى كانوا في القرن التاسع يقتلونَ مَن قالَ بخلافِ قولهم، كما أشار إليه المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[5] بعدَ أن بيّن

---

(١) ينظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢٥٠-٢٥٢)، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/٥١١-٥١٣).

(٢) هو: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ثمّ الكلبي الدمشقي الشافعي، جمال الدين، أبو الحجّاج، العالِم الحَبر الحافِظ إمام المحدّثين، كان ثقةً حجّةً كثيرَ العلم حسنَ الأخلاق، مهرَ في اللغة والتصريف والعربية، وأمّا معرفة الرِّجال فهو حامِل لوائها والقائم بأعبائِها لم ترَ العيون مثلَه، وانتهت إليه رِئاسة المحدِّثين في وقته، وكان يقرِّر طريقَة السَّلَف في الاعتقاد، من مصنّفاته «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، ولد بحَلب سنة ٦٥٤هـ، وتوفي سنة ٧٤٢هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٩٣-١٩٤)، وفَوات الوفيات (٤/٣٥٣)، وأعيان العصر للصفدي (٥/٦٤٤-٦٥٧)، والطبقات الكبرى للسبكي (١٠/٣٩٥-٤٣٠).

(٣) ظاهرٌ أنّهم يُدركونَ مخالفتهم لأئمة السَّلف، وموافقتهم للجهميّة في كثيرٍ من مقالاتهم، وأنّ ذمَّ الأئمّةِ للجهمية يتنزَّلُ عَليهم وينقُضُ مذهبهم، ومع ذلكَ يُصرّون على أن يُحرِّفوا كلام السلف وينسِبوا أنفسهم إليهم!

(٤) ينظر: العقود الدرية (ص٢٦٠-٢٦١)، والبداية والنهاية (١٨/٥٤).

(٥) هو: أحمد بن عليّ بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم البعلبكي الأصل القاهري، ويعرف بابن المقريزي نسبةً لحارة المقارِزة في بَعلَبك. كانَ إمامًا بارعًا ضابطًا مؤرِّخًا مُحدِّثًا معظَّمًا في الدول، تفقّه على مذهب الحنفيّة ثمّ تحوّل شافعيًّا بعد مدّةٍ طويلة، وكان كثيرَ الكتابة والتصنيف. من مصنّفاته: «إمتاع الأسماع في ما للنبيِّ ﷺ من الحفَدة
=

عقيدة الأشعري، فقد ذكر أن من جَهر في زمانِهِ بخلافِ هذه العقيدة أُريقَ دمُه[(١)].

والحاصِل أن أهل الكلامِ -على تفاوتِ مقالاتهم- استغلّوا قوتَهم وسلطانَهم وقربَهم من الولاةِ في قمعِ أهل السنّة ومحاربتهم وإكراهِهم على القولِ ببدعتهم، مع أنّ المتكلِّمين يُظهرونَ في حالِ ضعفهم وعجزِهم موافقةَ أهل السّنة -كما سبق التنبيه عليه[(٢)]-، وقد وصفهم بهاتين الحالتين شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ردٍّ له عليهم بقوله: «ولهذا كثيرًا ما يكون أهلُ البِدَع مع القُدرةِ يُشبِهون الكُفَّار في استِحلالِ قتلِ المؤمنِين وتَكفيرِهم، كما يفعلُه الخَوارجُ والرافضة والمعتزلَةُ والجهميَّةُ وفروعُهم، لكنّ فيهِم مَن يقاتل بطائفةٍ ممتنعةٍ كالخوارج والزيديَّة، ومنهم من يَسعى في قَتلِ المقدورِ عليهِ مِن مخالفِيه، إمَّا بسُلطانِهِ، وإما بحِيلتِه. ومَع العَجز يُشبِهونَ المنافِقِين، يَستعمِلونَ التقيَّة والنِّفاق، كحَالِ المنافِقِين، وذلك لأنَّ البِدَع مشتقَّةٌ من الكفر، فإنّ المشرِكينَ وأهلَ الكتابِ هُم مع القُدرَةِ يُحارِبون المؤمنين، ومع العجز ينافقونهم»[(٣)].

وهذا الذي فعله أهل الكلامِ بأهلِ السنّة هو ميراثٌ ورِثوه عن أهل الباطلِ السابقين، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديثِه عن سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «فأقبلَ يناظِرُ أباهُ في دين الشِّرك، فلما علاه بالحُجّة لم يكن له جوابٌ إلّا القيد، وهذا جوابٌ يتداولُهُ أهلُ الباطل مِن يوم ﴿حَرِّقُوهُ﴾[(٤)] [الأنبياء: ٦٨]، وبه أجَابَ فرعونُ مُوسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي﴾ [الشعراء: ٢٩]، وبه أجابَ الجهميَّةُ الإمامَ أحمد لمـّا عرَضُوهُ على السِّياط، وبه أجابَ أهلُ البِدَع شيخَ الإسلامِ حينَ استودعُوهُ السِّجن، وها نحنُ على الأثر!»[(٥)].

=
والمتاع»، و«الخبر عن البشر»، و«السلوك في معرفة دول الملوك»، ولد بعد سنة ٧٦٠هـ، وتوفي سنة ٨٤٥هـ بالقاهرة. ينظر: المنهل الصافي (١/٤١٥-٤٢٠)، والضوء اللامع (٢/٢١-٢٥)، والبدر الطالع (١/٧٩-٨١).

(١) ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٢/٣٦٠).

(٢) ينظر: (ص٨٢١).

(٣) التسعينية (٢/٦٩٨-٦٩٩).

(٤) في المصدر: (حرَّفوه)، ولا معنى مفهومَ لها، والصواب ما أثبتّ.

(٥) الفوائد لابن القيم (ص٥٣).

ويتلخَّصُ ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقَةِ ما ذمّه الله تعالى من الاستعانةِ بالسُّلطانِ عندَ انهزامِ الحجَّة، فيما يلي:

١. لجوؤُهم إلى البطش بأهل الحقِّ أو تهديدهم بالعذابِ أو القتل عندَ عجزهم عن مواجهَةِ حجَجهم وبراهينهم.

٢. استعمالُهم المكرَ والحيلة في الوِشايةِ بأهل الحقِّ عندَ السُّلطان، وتأجيجِ حميَّته عليهم، وتشجيعه على الفتكِ والتنكيلِ بهم.

٣. أنَّ الدافِع لهم إلى هذا المسلك شِدَّةُ كراهتهم للحقّ الذي جاءَ به أهل الإيمان، وقوّةِ ما يرِدُ عليهم منه.

الباب الثاني

الموافقةُ بين عَقائِد المتكلِّمين وما ذمّه الله من العَقائد

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: **الموافقة في الانحراف في بابَي الربوبية والألوهية.**
- الفصل الثاني: **الموافقة في الانحراف في باب الأسماء والصفات.**
- الفصل الثالث: **الموافقة في الانحراف في باب القدَر.**
- الفصل الرابع: **الموافقة في الانحراف في باب اليوم الآخر.**

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الموافقةُ في الانحراف في بابَي الربوبيَّة والألوهيَّة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: **الموافقة في الانحرافِ في توحيد الرُّبوبِيّة.**
- المبحث الثاني: **الموافقة في الانحرافِ في توحيد الأُلوهيّة.**

المبحث الأول

الموافقةُ في الانحرافِ في توحيدِ الربوبيَّة

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحِيد الرُّبوبِية.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحِيد الرُّبوبِية، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحِيد الرُّبوبِية

توحيدُ الربوبيّة هو الإقرارُ بأنَّ اللهَ تعالى رَبُّ كلِّ شيءٍ ومالكُه وخالقُه ورازِقُه، وأنَّه المُحيي المميتُ، النافع الضارّ، المتفرِّدُ بإجابةِ الدُّعاء، الذي له الأمر كلُّه وبيدِه الخيرُ كلُّه، ليسَ له في ذلك شريك(١).

وقد فطرَ الله عباده على معرفته سبحانه والإيمانِ بربوبيّته، وأخذ عليهم الميثاقَ والعهدَ بالإقرارِ بذلك والشهادةِ به، ونصبَ عليهِ مِنَ الآياتِ الكونيّة والشرعيَّة ما لا يدَعُ لأحَدٍ طَريقًا لإنكارِه وجحدِه، وهذا شأنُ كلِّ ما عظمت حاجةُ الناسِ إليه؛ رحمةً من الله بخلقه(٢).

وهذه الحقيقةُ هي أعظم أَسَاسٍ يوجِبُ على الخلق إفرادَ الله تعالى بالعبادة، وبذلكَ جاءتِ الرسالات، تذكيرًا للناسِ بحقِّ خالقهم الواحد وميثاقِه، بأن يألَهُوه ويعبدوه، ولا يصرِفوا شيئًا من التألُّه لأحدٍ سواه.

ومع ذلك فقد وقعَ أهلُ الباطلِ في مخالفةِ هذا الأمر العظيم، وكانوا في ذلك على أنواعٍ:

النوع الأول: مَن كابَر هذِه الحقيقةَ فجحدَ وُجودَ الله تعَالى بالكُلِّيّة، وادّعَى ربًّا آخرَ غيرَه، وهذا قد وُجدَ من بعضِ الكُفّار على نُدرَة، وكانَ إنكارُهم لذلكَ إنكارَ جحودٍ لا إنكارَ تكذيب.

ومن شرِّ أولئكَ الجاحدين فرعونُ وقومه، فإنّ فِرعونَ ادّعى لنفسه أنّه هو الرَّبُّ المستحقُّ للعبادة، فقال للناسِ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال مقرِّرًا ذلك لملَئِه، جاحدًا وُجودَ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨]، وحينَ أبلغه موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/٣٣١)، وتيسير العزيز الحميد لسليمان آل الشيخ (١/١٤٠-١٤١)، وأضواء البيان للشنقيطي (٣/١٧-١٨).

(٢) ينظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص١٣٣).

رسالةَ ربِّه جلّ وعلا، قال منكِرًا: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كانُوا يجحدون الصانعَ تعالى ويعتقِدون أنَّه لا ربَّ لهُم سِوَى فرعون، فلما قال لَه موسى: ﴿إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزخرف: ٤٦]، قال له: "ومَن هذا الذي تزعُم أنَّه ربُّ العالمينَ غيري؟!" هكذا فسَّره علماءُ السَّلفِ وأئمةُ الخَلف»[١].

وهذا الإنكارُ كانَ مجرّدَ جُحودٍ وتَجاهلٍ في الظاهر؛ لأنّ باطنهم كانَ مستيقِنًا بوجودِ الربِّ جلّ وعلا، كما قال سبحانه عنهم: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، ولذا قال موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لفِرعونَ حينَ أراه الآيات[٢]: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

ونظيرُ إنكارِ فرعونَ للخالقِ جلَّ وعلا إنكارُ النمرودِ قبلَه لذلك ودعواه الربوبيّةَ لنفسِه، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، قال الحافظ ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:«أي: في وجودِ ربِّه، وذلك أنَّه أنكر أن يكون ثمَّ إلهٌ غيرُه... وكأنَّه طلبَ من إبراهيمَ دليلًا على وُجودِ الرَّب الذي يدعُو إليه، فقال إبراهيم: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ أي: إنّما الدليلُ على وُجودِه حدوثُ هذِه الأشياءِ المشاهدةِ بعدَ عدَمِها، وعدمُهَا بعدَ وُجُودِها، وهذَا دليلٌ على وُجودِ الفاعِلِ المختارِ ضَرورةً؛ لأنَّها لم تحدُث بنفسِها، فلا بدَّ لها من مُوجِد أوجدَها، وهو الربُّ الذي أدعو إلى عبادتِه وحده لا شريك له. فعندَ ذلك قال المُحاجّ -وهو النمروذ-: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾»[٣].

وهؤلاء الأفرادُ الجاحدون لوجودِ الخالقِ جلّ وعزّ هُم الأقلُّ بينَ الكفرة، ومقالتهم شاذّةٌ لا يُعبأ بها[٤]، وإنكارُهم هذا لا يزيلُ المركوزَ في فِطَرهم والمشاهَدَ أمامَ أعينهم من الأدلّةِ الباهرة على إثباتِ الخالقِ جلّ وعلا.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١٠/ ٣٤١)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣٤)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العزّ (١/ ٢٦).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/ ١٠٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤١).

(٤) ينظر: نهاية الإقدام للشهرستاني (ص١١٨-١١٩).

النوع الثاني ممن خالفَ توحيدَ الربوبية: هم من أقرَّ بوجودِ الله لكن مع تعطيله عن ربوبيّتِه، فَلم يثبِت هؤلاءِ له الخَلقَ والتدبير، وإنّما جعلوه علّة تامّةً مصاحبةً لمعلولها وهو هذا العالَم، وهذا قولُ الفلاسفةِ الملاحدةِ، القائلينَ بقِدَمِ العالَمِ وأزليَّتِه، وأنّه لم يأتِ عليه وقتٌ كانَ معدومًا فيه، بل لم يزل ولا يزال، وينسبونَ الحوادثَ إلى أسبابٍ ووسائط معلولةٍ لله تعالى قديمة، يسمُّونها العقولَ والنفُوس(١).

النوع الثالث: هم من أقرّ بربوبيّة الخالقِ سبحانه، لكن لم يُفردوه في ربوبيَّته، بل جعلوا له شركاء فيها(٢).

ومن ذلكَ شِركُ النَّصارى، الذين جعلوا الربَّ الواحدَ ثلاثةً، وزعموا لله الولدَ سبحانه، فجعلوا له جُزءًا من خلقه(٣)، ونسبوا إليه الربوبيّة(٤).

ومنه شِركُ عبّادِ الشمسِ وعبّادِ الكواكبِ، الذين يعتقدونَ تأثيرها وتصرُّفَها في الكون.

ومنه أيضًا شِركُ المجوسِ القائلين بإسنادِ الحوادث إلى النور والظلمة، فيُسنِدون الخيرَ إلى النور، والشرَّ إلى الظُّلمة(٥).

وهؤلاءِ جميعًا مشركونَ في ربوبيّة الله تعالى، وإن لم يكونوا قائلين بأنّ الله تعالى مكافئٌ ومساوٍ للأربابِ الآخرين، بل هو عندهُم أعظمُها وأجلُّها(٦).

---

(١) ينظر: النجاة لابن سينا (٢/١٠٨-١١٥)، وتفسير ما بعد الطبيعة لأرسطو: ابن رشد (٣/١٥٦٢-١٥٧٤)، والصفدية لابن تيمية (١/٨)، والداء والدواء الابن القيم (ص٣٠٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/٥٦١)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٥/١٢٨٨).

(٤) ينظر: حقائق أساسيّة في الإيمان المسيحي للقسّ فايز فارس (ص٥٣، ٧٧، ٨٠-٨١)، وعلم اللاهوت النظامي (ص٣١٦-٣١٩)، والفصل لابن حزم (١/٩٠)، والجواب الصحيح لابن تيمية (٣/٣٠٢).

(٥) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٨٤-٢٨٥)، والفصل لابن حزم (١/٨٦-٨٧، ٩١)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٥٦٦-٥٦٩).

(٦) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص١٧٦ - ١٧٨).

النوع الرابع: هم الذين يقرُّون ظاهرًا وباطنًا في الجملة بوحدانيَّة الخالقِ سبحانه في ربوبيته، وهذا كحالِ أكثرِ أقوامِ الرُّسُل، ومنهم العربُ الجاهليُّون الذين بُعثَ فيهم النبيُّ ﷺ، فإنَّهم إذا سئلوا عن خالق الكون وخالقهم ورازقهم لم يذكروا غيرَ الله تعالى، وإنّما كانوا يشركون في عبادته.

وبيان ذلك أنَّ هؤلاءِ كانوا يعترفونَ بأنَّ الله تعالَى هو خالقُهم وخَالقُ آبائِهم الأوَّلين، وأنّه خالقُ السماواتِ والأرَضين، وأنّه الذي يرزقهم ويدبِّرُ أمورهم، كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[الزمر: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩].

وقال تعالى مبيِّنًا جمعَهم بينَ الإقرارِ به ربًّا والإشراكِ به معبودًا: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[سورة يوسف: ١٠٦]، جاءَ عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيرِها أنَّه قال: «مِن إيمانهم: إذا قيلَ لهُم: "مَن خلقَ السماء؟ ومن خَلَق الأرض؟ ومن خَلَق الجبال؟" قالوا: "الله"، وهم مُشرِكُون»(١). وقالَ مُجاهِد رَحِمَهُ اللَّهُ:«إيمانُهم قولهم: "اللهُ خالقُنا ويرزقُنا ويميتُنا"، فهذا إيمانٌ، مع شركِ عبادتِهم غيرَه»(٢).

ومع ذلك فإنَّ هؤلاء لا يُقرُّون تمامَ الإقرار بتوحيدِ الربوبيَّة، بل تظهرُ مخالفتُهم له من جِهَتين: من جهةِ الإخلالِ بتفاصيله وأفرادِه، ومن جهةِ تركِ لازمه ومقتضَاه، وفيما يلي بيانُ هاتين الجهتين:

أمّا الجهةُ الأولى: فهي أنَّ هؤلاءِ المشركينَ -مع إقرارِهم العامِّ بأنَّ اللهَ هُوَ خالقُ الكائناتِ ومدبِّرُها- ينسِبونَ بعضَ الحوادِث إلى معبوداتهم، ويعتقدونَ أنَّ بيدِها شيئًا من التأثير، وهذا من أسبابِ عبادتِهم لها وتقرُّبِهم إليها.

ومن هذا قولُ قومِ عادٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ لنبيِّهم: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ﴾[هود: ٥٤]؛

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (١٣/ ٣٧٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٠٧، رقم١٢٠٣٤).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٣/ ٣٧٤)، ورواه مختصرًا ابنُ أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٠٧، رقم١٢٠٣٥).

اعتقادًا منهم في أصنامهم أنّها تصيبُ بسوءٍ بمشيئَتها وقدرتها من غير مباشرة سببٍ[١].

ومن هذا البابِ أيضًا تطيُّرُ المشركينَ وتشاؤمُهم، فإنَّ في التطيُّرِ نِسبةَ تأثيرٍ لأسبابٍ وهميَّة، وقد وقَع هذا مِن أهل الشركِ، كقولِ ثمودَ لنبيِّهم صالحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ [النمل: ٤٧].

ومن ذلكَ أيضًا استسقاؤُهم بالأنواءِ، وهو زعمُهم تأثيرَ النجومِ في سُقيا المطر[٢]، كما أخبرَ اللهُ تعالى عنهم بقوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمعَ المفسِّرون على أنّ الآيةَ توبيخٌ للقائلِين في المطر الذي ينزله الله للعباد: هذا بنَوءِ كذا وكذا»[٣].

وكذلكَ يَضعُفُ لدى هؤلاء المشركينَ الإقرارُ بربوبيّة الله تعالى، من جِهةِ شكِّهم في بعض أفعال الله واستبعادِهم قدرتَه عليها، كإنكارِهم إعادةَ الأجسادِ وبعثَها بعد الموت، كما قال تعالى ردًّا على بعضِ المنكِرين لقدرةِ الله على ذلك[٤]: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ۝٨٠ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ۝٨١ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٧٨ - ٨٢].

فبيّنَ سبحانَه قُدرتَه على إحياءِ العظامِ بعدَ أن تَبلى، واستدلّ على ذلكَ بما يُقِرُّ به المشركُون من قدرته على إنشائِها ابتداءً، وقدرتِه على تبديلِ طبائع المخلوقات، وقدرته على خلقِ السماوات والأرض، التي خَلْقُها أعظمُ من خلق الناس، كما قال تعالى أيضًا: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ۝٩٨ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٨ - ٩٩].

---

(١) ينظر: تيسير العزيز الحميد لسليمان آل الشيخ (١/١٥١).

(٢) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٢٤٨).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية (٨/٢١٢)، وينظر: جامع البيان للطبري (٢٢/٣٦٨).

(٤) ينظر: جامع البيان لطبري (١٩/٤٨٨).

وأمَّا الجهةُ الثانية: فهي أنّهم أَخلُّوا بلازمِ ما أقرُّوا به من ربوبيّة الله تعالى وحده، وهو إفرادُ الله بالعبادة، فأشركوا مع الله تعالى آلهةً أخرى يعبدونها ويرجُونها معَه، وهذا الشِّركُ يناقِضُ إقرارَهم ذلكَ ويخالِفُه، ويدلُّ على خللٍ في إقرارهم به(١).

وبينَ الربوبيةِ والألوهيّة فرقٌ في المعنى؛ لأنّ الرُّبوبيّةَ تتضمّن معانيَ الخلقِ والملك والتدبير(٢)، كالإحياءِ والإماتة، والعَطاءِ والإنعام، والمنعِ والحرمان، وغيرِها من أنواعِ الرُّبوبية، وأمّا الألوهيَّةُ فهي استحقاقُ العبادَةِ بأنواعها، من الصلاةِ والدعاءِ والخشيةِ والرجاء والحبِّ والتعظيم والتوكُّل والاستعانةِ والتحليلِ والتحريم، وغيرِ ذلكَ ممّا يحبُّه الله ويرضاه ممّا هو حقٌّ خالصٌ له.

ومع هذا التغايُرِ بينَ الرُّبوبيّةِ والألوهية إلّا أنّهما متلازِمان(٣)، فمَن كانَ ربًّا فهو إله، أي مستحقٌّ للعبادة، ومن لم يكُن ربًّا فليسَ بإلهٍ، وإن ادُّعِي فيه ذلك.

ولذلكَ كانَ من اتّخذ معبودًا مع الله مُنزَّلًا منزلةَ من اتّخذه ربًّا دونَ الله، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، «يعني بذلك: آلهةً يُعبَدُون من دون الله»(٤)، فسمّى المعبوداتِ من دون الله أربابًا بهذا الاعتبار.

وقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، فبيَّنَ أنّهم اتخذُوهُم أربابًا مِن دُونِ الله معَ كَونهم أُمِروا بتَوحيدِ العبادة(٥)، ممّا يدلُّ على أن

(١) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٦٤).

(٢) ينظر: الربوبيّة، أ.د. محمد الجهني (ص٧-١٨).

(٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٢٨٤)، وبدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٧٨٠).

(٤) جامع البيان للطبري (٥/ ٥٣٥).

(٥) وقد فهم عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من هذه الآيةِ أنّهم اتّخذوهم معبودين، فقال: «إنا لسنا نعبدهم»، فقال النبي ﷺ: «أليسَ يحرِّمون ما أحلَّ الله فتحرمونه، ويُحلُّون ما حرَّم الله فتُحِلُّونه؟» قال: «بلى»، قال: «فتِلكَ عِبادَتُهم»، وسبق تخريجه (ص٥٨٤).

شركَهم في العبادةِ نُزِّلَ منزلةَ شِركِهم في الربوبيّة.

وحينَ دعَا يوسُفُ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ صاحبَيه في السِّجن إلى توحِيد العبادة قالَ لهما: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٣٩ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٠ ﴾ [يوسف: ٣٩ - ٤٠]، فسمَّى معبوداتهم أربابًا باعتِبارِ زعمِهم، وهُم لم يزعُموا أنّها تخلُقُ وترزُق، وإنَّما عَبدوها من دونِ الله وسمَّوها آلهةً من عِندهم وتبعًا لآبائهم، فكانت عبادتُهم لها وتسميتُها آلهةً اتخاذًا لها أربابًا.

فيُؤخَذ ممّا سبق أنّ من عبدَ غيرَ الله فقدِ اتخذَ ذلكَ المعبودَ ربًّا، فإن أقرَّ مع ذلكَ أنّ الله هو الخالقُ الرازِق وحده كانَ متناقِضًا، ويلزَمه أحدُ أمرين: إمّا أن يعملَ بلازمِ إقراره بوحدانيَّةِ الله في الربوبيّة، فيوحِّده في العبادة، وهذا هو الواجب عليه، وإمّا أن يرجِعَ عن إقراره هذا، ويقيمَ الدليلَ على ربوبيّة ذلكَ المعبود، وهذا ما لا سبيلَ له إليه.

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحِيد الرُّبوبِية، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

من أهمِّ أسبابِ ظهورِ علمِ الكلامِ سعي المُتكلِّمين للرد على من أنكرَ وجودَ اللهِ وربوبيَّتَه، وإثباتِ ذاتِه سبحانه وإحداثِه للخلق، كما ظهرَ هذا في قصة الجهم مع السُّمَنيَّة[١]، واهتمامُ المتكلِّمين بهذا الأمرِ ظاهرٌ في كُتُبِهم، ولكنّ هذا القصدَ الحسنَ لم يوصِل أهلَه إلى مرادِهم، بسببِ انحرافِهم عن النَّهجِ السويِّ في ذلك، بل عادَ عليهم انحرافُهم هذا بالإخلالِ بمقصِدهم، والقولِ بمقالاتٍ تُخالِفه وتناقِضه.

ومظاهِرُ انحرافِ المتكلِّمين في تقريرِ توحيد الربوبيّة متعدِّدة، فإنَّهم انحرفُوا في طريقةِ إثباته، وفي تقريرِه وبيانِ حقيقتِه، ويتبينُ هذان الوجهانِ بما يلي:

أولاً: انحرافُهم في طريقةِ إثباتِ توحيد الربوبية:

أنكرَ جمهورُ المتكلِّمين فطريّةَ معرفةِ اللهِ وضرورةَ الإقرارِ بربوبيّته لدَى الخلق[٢]؛ ولذلك أوجَبُوا النظَر للوصولِ إليه وتقريرِه.

يقول عبد الجبّار الهمداني: «إن سألَ سائلٌ فقال: ما أوَّلُ ما أوجبَ اللهُ عليك؟ فقل: النظرُ المؤدّي إلى معرفة الله تعالى، لأنّه تعالى لا يُعرفُ ضرورةً ولا بالمشاهدة، فيجبُ أن نعرفه بالتفكُّرِ والنظر»[٣].

---

(١) سبق ذكرها مرارًا، ينظر: (ص٣٥، ٣٥٢، ٦٤٣).

(٢) قد خالفَ في ذلكَ بعضُهم، فأثبتَ فِطريّة معرفة الله تعالى، كما في نهاية الإقدام للشهرستاني (ص١١٨-١١٩)، والمسايرة للكمال ابن الهمام مع شرحه: المسامرة لابن أبي شريف (١/١٧).

(٣) شرح الأصول الخمسة (ص٣٩)، وينظر: المنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٤٠).

ويقـول البـاقلاني: «أول مـا فـرضَ الله عـزَّ وجـل عـلى جميـع العبـاد النظـرُ في آياتِـه، والاعتبـارُ بمقدوراتِه، والاستدلالُ عليه بآثارِ قُدرتِه، وشَواهدِ ربوبيَّتِه؛ لأنَّه سُبحانه غيرُ معلومٍ باضطرارٍ، ولا مُشاهَدٍ بالحواسّ، وإنَّما يُعلَمُ وُجودُه وكَونُه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة»(١).

ويقول أبو منصور الماتريدي: «الأصلُ أنَّ اللهَ تعالى إذ لا سبيلَ إلى العلمِ به إلّا مِن طريقِ دلالَةِ العالَمَ عليه، بانقطاعِ وُجوهِ الوُصولِ إلى معرفتِه من طريقِ الحواسِّ علَيهِ أو شَهادةِ السَّمع...»(٢).

وقد ألجأ هذا التقريرُ المتكلِّمين لوَضعِ طريقةٍ تكونُ بديلةً عن الفطرة، يثبتونَ بها وجود الربِّ تعالى، وهذه الطريقةُ ليسَت طريقةً صحيحةً تقومُ على النظرِ في الآياتِ الكونية الدالّةِ مباشرةً وبوضوحٍ على وجودِ خالقٍ مُبدِعٍ لها(٣)، وإنّما طريقتُهم هي النَّظر في إثباتِ حُدوثِ الأجسامِ من جِهة امتناع عروِّها عن الأعراض الحادثة، بناءً على أنّ الحادث لا يقومُ إلّا بحادث، ثمّ بعدَ إثباتِ حدوثها يُستَدلُّ بذلكَ على وجودِ المحدِث لها، لافتقارِ الحادث إلى المحدِث. وطريقتُهم في تقريرِ حدوثِ الأجسامِ طريقةٌ صعبةٌ شديدةُ الوُعورة، مع كونها منحرفةً باطلةً في نفسها، تؤدِّي إلى خلاف المقصود منها، كما سيأتي بيانه.

ثمّ بعدَ تقريرهم لوجودِ الخالق سَعوا في تقريرِ وحدانيَّته في الربوبيّة والخلق، وأشهر أدلتهم على ذلك دليلُ التمانع، وهو عمدة أكثرهِم في هذا الباب(٤)، وهو أنّهم قالوا: لو كانَ للعالمِ صانِعان، فلا بدّ أن يكونا قادرينِ مريدين، فإذا أراد أحدهما تحريك جِسمٍ وأرادَ الآخرُ تَسكينَه، فإمّا أن تَنفُذَ إرادتهما، وإمّا أن لا تنفذ إرادةُ أيٍّ منهما، وإما أن تنفذ إرادة أحدهما دونَ الآخر. والأوّل ممتنعٌ؛

(١) الإنصاف للباقلاني (ص٢٢)، وينظر: الإرشاد للجويني (ص١١)، والمحصّل للرازي (ص٤٤-٤٦).

(٢) التوحيد (ص١٩٧).

(٣) ينظر: الربوبية، أ. د. محمد أبو سيف الجهني (ص٣٩-٤١).

(٤) ينظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٢٣٤).

لامتناع اجتماعِ النقيضَين، والثاني ممتنعٌ؛ لدلالته على عجزِهما وقد سبق لزومُ كونهما قادرَين، ولامتناعِ ارتفاعِ النقيضين، فإنَّه لا يمكنُ أن ينفَى عن الجسمِ الحركة والسكونُ معًا، والثالثُ أيضًا ممتنع؛ لدلالتِهِ على عجزِ من لم تَنفُذ إرادتُه، وهذا يخالفُ كمالَ قدرتِهِ. فثبتَ أنّ للعالمِ صانِعًا واحدًا[(١)].

وهذا الدليلُ العقليُّ صحيحٌ لا مطعَنَ فيه، وإن كانت دلالةُ الفِطرةِ أقوى منه وأوضح، فخطؤهم من جهةِ حصرِهم الدلالةَ فيه، ومن جهةِ نزولهم من الدليلِ الأعلَى إلى الأَدنى.

ثانيًا: انحرافهم في تقريرهم لتوحيد الربوبية وبيانِ حقيقته:

عرَّف المتكلِّمونَ التوحيد بتعريفاتٍ عِدَّة، فمنهُم من عرَّفهُ بإفرادِ الله بما يختَصُّ به من الصفات[(٢)]، ومنهم من عرَّفهُ بنفيِ المثيلِ عنه، وبِنفيِ الانقِسام والتَّبعيض عنه[(٣)]، وهذه التَّعاريفُ الثلاثةُ موجُودةٌ لدى المعتزلةِ والأشَاعرة والماتريديَّة، وهي تجعَلُ مفهومَ التَّوحِيد هو توحيدَ الصِّفاتِ، وإن كانت تتضمّنُ عندهم توحيدَ الربوبيّة[(٤)]، كما أنّ جميعَ المتكلِّمين يقرِّرون إحداثَ الله للعالَمِ، ويقيمون على ذلك الأدلّة التي سبقتِ الإشارةُ إليها.

ومعَ ذلكَ فإنّ تقريرَهم لوجودِ الصانِع ولوحدانيّته فيه خللٌ كبيرٌ يعودُ على تقريرِهم هذا

---

(١) ينظر: اللمع للأشعري (ص٢٠-٢١)، والإنصاف للباقلاني (ص٣٤)، وشرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (ص٢٧٨)، والإرشاد للجويني (ص٥٣)، وأبكار الأفكار للآمدي (٢/ ٩٧)، والتمهيد لأبي المعين النسفي (ص٢٣).

(٢) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص١٨٦)، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٧٧)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٨٥).

(٣) ينظر: المغني للقاضي عبد الجبار (١/ ٢٤١، ٥/ ٢٤٤)، والشامل للجويني (ص١٦٨)، والإرشاد، له (ص٥٢)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١٠٣)، التوحيد للماتريدي (ص١٨٦)، وبحر الكلام لأبي المعين النسفي (ص٩٦).

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٨٤)، والمسائل في الخلاف لأبي رشيد النيسابوري (ص٣٢٣)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٨٥).

بالإبطالِ والردّ، وذلكَ من جهةِ لوازمِ أدلَّتِهم عليه، ومن جهةِ تعريفهم له، ومن جهةِ أقوالِهم وبدِعهم الأخرى التي تنقضُ توحيدهم. وفيما يلي بيانُ ذلك:

أ- ما تستلزمه أدلتُهم من الانحرافِ في إثباتِ وجودِ الربِّ ووحدانيَّته، ويظهر ذلك في أمور:

١. أنّ وعورةَ دليلهم على وجودِ الخالق وكثرةَ مقدِّماته وشدّة افتقارِها إلى الجدل ودفعِ المعارَضات الكثيرةِ الواردةِ عليه جعلَ إثباتَ وجودِه سبحانه أمرًا صعبًا لا يخلو من الشكِّ والرِّيبة، وهذا إخلالٌ عظيمٌ بهذه القضيّة الضروريّة، وبسبب ذلكَ آلَ الأمرُ بشيخِ المتكلِّمينَ الجهم بن صفوان إلى أن شكّ وتحيّر في وجود ربّه أربعين يومًا[١]، وقيل لَه وهو بالشام: أين تريد؟ فقال: «أطلُب ربًّا أعبده!»[٢].

٢. أنّ دليلهم يتضمّن أن كلَّ ما قامَت به الحوادث فهو حادث، وهذِه الحوادثُ عندهم أعراض، وجعلوا قيامَ الأعراضِ بالأجسام دليلًا على خَلقها. ثمّ انقسموا: فأمّا الجهميّة والمعتزلة فجميع الصِّفاتِ عندهم أعراض، وهذا ألزمهم نفي صفاتِ الله تعالى وأفعالِه، ليحافِظوا على دليلِهم في إثباتِ وجوده، فإنّها لو قامت به لكانَ حادِثًا[٣]، وهذا النفيُ أدَّى بهِم إلى وصفِ اللهِ تعالى بِوَصفِ المعدوم، فإنّه ما من موجودٍ إلّا له صفاتٌ وقدرٌ يتميَّز به عن سائر الموجودات، وهذه قضيةٌ كلِّيةٌ لا يخرجُ عنها موجود، لأنَّ هذا من مقتضَى الوُجود، والجهميةُ والمعتزِلَةُ لم يُثبتوا لله تعالى أيَّ صِفة، بل جعلوه ذاتًا مجرّدةً من الصفات، وهذه الذاتُ لا يمكنُ أن توجدَ إلّا في تصوُّر الذهن، أمّا وجودُها خارج الذهن فممتنع، فهؤلاءِ إذن قد وصفوا صانعَ العالم بما يقتضي عدَمَه في الخارج.

ولذلكَ قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُّ قَومٍ يَعرِفونَ ما يعبُدونَ إلّا الجهميّة»[٤].

---

(١) سبقت حكاية خبره مرارًا، ينظر: (ص٣٥، ٣٥٢، ٦٤٣).

(٢) ذكره ابن بطة في الشرح والإبانة (ص١٩١)، وابن البنا الحنبلي في المختار في أصول السنّة (ص٩٢).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٩٣، ٢٣١)، ودرء التعارض (١/ ٣٠٥).

(٤) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/ ٤٢، رقم٧٣).

وقال يزيد بن هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجهميّة أيضًا: «هُم كفّار؛ لا يعبدون شيئًا»[١].

وقال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جلَّ ربنا عن مقالة المعطلين، وعزَّ أن يكون عدمًا كما قاله المبطلون؛ لأنّ ما لا صفة له عدم، تعالى الله عما يقول الجهميُّون الذين ينكرون صفات خالقنا الذى وصف بها نفسه في مُحكَم تنزيله، وعلى لسانِ نبيه محمدٍ ﷺ»[٢].

وقال أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ أن ذكرَ إنكارَ الجهميَّةِ والمعتزلة للصفات جميعها: «وهُم -عندَ من أثبتَها- نافُونَ للمعبُود»[٣].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهُم في هذا التعطيل موافِقون في الحقيقة لِفرعونَ رئيسِ الكفَّار الذي جَحَدَ الصانعَ بالكلِّية؛ فإنّ جحودَ صفاتِه مستلزمٌ لجُحودِ ذاتِه»[٤].

والقولُ بأنّ الربَّ الذي أثبتوه عدَمٌ لا وجودَ له هو من اللوازمِ الحتميّةِ لمذهبِ هؤلاء، ولكنّهم لا يلتزِمون بها، فلذلكَ لم يُنسب القولُ بها إليهم، لكنّها تدلُّ على أنَّهم في مآلِ الأمر وحقيقتِه لم يثبتوا وجودَ الربّ ووافقوا قولَ من نفَاه، وأنَّ قولهم متناقِض، بل وصفهم له بالوجودِ مع وصفهم له بوصفِ العدم يقتضي وصفه بوصفِ الممتنِعات.

وأمّا الأشاعرةُ فالأَعراضُ عندهم الصِّفاتُ الحادِثَة، أمّا الصِّفاتُ القديمة فليست أَعراضًا؛ لأنَّهم قالوا: إنّ العرَض لا يبقى زمانَين[٥]، فالتزَمُوا لأَجلِ ذلكَ نفيَ قيامِ صفةٍ متجدِّدةٍ بالله تعالى -وهو أمرٌ تنفيهِ المعتزلةُ والجهميَّةُ من بابِ أولى- فنفَوا بذلكَ الكلامَ والفِعلَ عنه سبحانه، ووصفوه بوصفِ الجمادِ. وقالوا إنّ الفِعلَ هو عينُ المفعول، فلم يثبتوا بذلكَ ربوبيَّةً وفِعلًا يقوم بالربِّ جلّ وعلا، فإنّ حقيقةَ الربوبيّة لا يمكن أن تُثبَتَ لله دونَ إثباتِ قيامِ الأفعالِ به سبحانه،

---

(١) رواه الخلال في السنّة (٥/٩١، رقم١٦٩٧)، وابن بطة في الإبانة (٦/١٠٠، رقم٣٣٨).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (١/٢٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/١٤٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٣٥١)، وينظر: شرح حديث النزول (ص١٢٧-١٢٩).

(٥) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦-١٧)، والمواقف للإيجي (ص١٠١)، ومجموع الفتاوى (٥/٥٣٦).

وذلكَ بتقرير أنَّه يخلقُ متى شاء بخلقٍ هو صفةٌ له، ويرزُق كذلكَ برَزْقٍ هوَ صفةٌ له، ويُدبِّرُ بتدبيرٍ هو صفةٌ له، وهكذا. وكذلك فإنّ الله تعالى يخلُقُ بأمره وكلامهِ، فيقولُ لما أراده: كُن، فيكونُ، فمن لم يثبِت لله فعلًا وكلامًا لم يُثبِت ربًّا خالقًا رازِقًا مدبِّرًا، وهم لم يعجِزوا عن تقريرِ ذلكَ فحسب، بل جعلوه ممّا يمتنعُ عليه، فجعلوا حقيقةَ الربوبيّة ممتنعةً على الربِّ جلّ وعلا. ولذا قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيام الأفعالِ به هُوَ مَعنى الربوبيَّةِ وحقيقتُها، ونافِي هذِهِ المسألةِ نافٍ لأصلِ الربوبية، جَاحدٌ لها رأسًا»(١).

ومن جهةٍ أخرى فإنّ قول المتكلِّمين «كلُّ ما قامت به الحوادث فهو حادث» يُلزِمهم حدوثَ الربِّ جلّ وعلا ونفيَ أزليَّته، لأنّه قد ثبتَ اتصافُ الربِّ جلّ وعلا بالصفات والأفعال بضرورةِ الفطرةِ والعقلِ والشرع، وإذا كانَ هذا عند المتكلِّمينَ يستلزم الحدوث، فإنَّه يَلزمهم القولُ بحدوثِ الباري جلّ وعلا(٢).

٣. أن دليلَهم يتضمّن أنّ الأجسامَ لا تخلو من الأعراض، ومن خصائص الأجسامِ عندهم الانقسامُ والتحيُّز، فالتزمَ أكثرُهم لأَجلِ ذلكَ نفيَ ما وصفَ الله به نفسه من الصفاتِ الخبريّة الذاتيّة، كالوجه واليدين لئلّا يجوزَ عليه الانقسامُ فيكون جسمًا، ونفيَ علوِّ الله تعالى على خلقِه لئلّا يكونَ متحيِّزًا فيكونَ جسمًا أيضًا. ثمّ لمّا نفَوا العلوّ قال نُظّارهم: إنَّه لا داخل العالم ولا خارجه، وقال آخرونَ منهم: إنَّه في كلّ مكان(٣)، وكلاهما لم يثبت خالقًا للكون.

فأمّا من قال إنّه لا داخل العالم ولا خارجه فإنَّه وصفه بوصفِ العدم، إذ ليسَ ثمّ موجودٌ يُنفى عنه هذانِ النقيضان، فهؤلاء في الحقيقةِ أضاعوا ربَّهم، كما قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقضه على المريسيّ: «وكيف يهتدي بِشرٌ للتوحيد وهو لا يعرف مكان واحِدِه، ولا هو بزعمه في الدنيا والآخرة بواجِدِه؟! فهو إلى التعطيلِ أقربُ منه إلى التَّوحيد، وواحدُه بالمعدومِ أشبهُ منه

(١) مدارج السالكين (٤/٤٣٧).
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/١٥٢، ١٦/٤٥٤).
(٣) ينظر ما يأتي (ص١٠٦٥).

بالموجود»[١].

وأمّا من قال إنَّه في كلِّ مكانٍ فإنَّه لم يُثبِت للربِّ وُجودًا يتميَّزُ به عن خلقه، فليسَ عنده خالقٌ ومخلوق. وهذا نفيٌ للخالقِ في الحقيقة. وهو من وجهٍ موافقٌ لقولِ النَّصارى الذين جعلوا الربَّ متّحدًا ببعضِ خلقه، بل قولُ حلوليَّة الجهمية أشدُّ من وجهين:

الأول: أنّ النصارى تجعلُ الربَّ متّحدًا بشَخصِ المسيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ[٢]، وهو نبِيٌّ شريف، لكنّ حلوليَّة الجهميةَ يجعلونه حالًّا في كلِّ شيءٍ: شريفٍ وحقير، طاهرٍ ودَنِس، تعالى الله عمّا يفترون علوًّا كبيرًا.

الثاني: أنّ النصارى يجعلونه حالًّا أو متّحدًا بمخلوقٍ واحدٍ، وهؤلاءِ يجعلونه حالًّا في جميعِ المخلوقات، «بحيثُ لا يبقَى له عندَهم حقيقةٌ خارجيَّة من الأرض والسماوات. تعالى الله عن افتراء الظالمين. فشاركُوا النَّصارى في الحلول والاتحاد، وزادوا عليهم بعمومِ الحلول والاتحاد في الموجودين»[٣].

٤. أن دليلهم يتضمّن منعَ حوادِثَ لا أوّلَ لها، وهذا جعلهم يقولون بتعطيلِ الله تعالى عن الفِعلِ في الأزل وأنّه لم يكن قادِرًا عليه ثمّ فعلَ بعد أن كانَ الفِعلُ ممتنعًا عليه، وهذا أمرٌ ممتَنعٌ عقلًا، ويلزمهم عليه بقاءُ امتناعِ الفعلِ ونفيُه بالكلِّية، وهذا نفيٌ للربوبيَّة[٤].

٥. أنّ من المتكلِّمينَ من أوردَ على دليلِ التمانُعِ من التشكيكات ما منعَه من إقامةِ دليلٍ عقليٍّ على توحيد الربوبية، كما فعلَ الآمدي ومن تبعَه[٥]، وألجأَه هذا إلى الرجوعِ إلى الدليلِ السمعي، ونسبَ ذلك لحُذَّاقِ المعتزلة[٦]، مع أنّ مثلَ هذه الأدلةِ السمعيَّة عنده لا تفيدُ اليقين، ويلزمُه على

---

(١) نقض الدارمي (ص٣).

(٢) ينظر: حقائق أساسيّة في الإيمان المسيحي للقسّ فايز فارس (ص٨١)، وعلم اللّاهوت النظامي (ص٧٧٨-٧٨٣).

(٣) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس (٥/٣٨).

(٤) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٩/١٤٩).

(٥) ينظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص١٠٥-١٠٧).

(٦) ينظر: أبكار الأفكار (٢/١٠٦)، ومنهم أبو هاشم الجبائي، ينظر: تبصرة الأدلة للنسفي (١/٢٣٤).

هذا أن تصيرَ هذه القضيّة ظنيَّةً، ولا يجوزُ اعتمادُ الظنِّ في هذا البابِ بحسبَ تقريره[١].

وأبو المعالي الجوينيِّ نسبَ هذا القولَ إلى متأخِّري المعتزلة، وأنّهم فرُّوا إلى السمع بسببِ اضطرابِ أدلة هذا التوحيد بحسبِ أصولهم، وعدَّ هذا انسلالًا منهم عن رِبقةِ الدين؛ لأنّه تجويزٌ لوجودِ صانعين لولا ورودُ السمعِ بخلافه[٢].

ب- ما يستلزمه تعريفهم للتوحيدِ من الانحرافِ في إثباتِ وجودِ الربِّ ووحدانيَّته، ويظهرُ ذلك فيما يلي:

١. أنّ من مدلولِ نفيِ المثيلِ والندِّ عندَهم نفيَ الصفات أو كثيرٍ منها، فالمعتزلة يقولون إنَّ إثباتَ الصفاتِ يقتضي وجودَ مثيلٍ لله، من جهةِ كونِ المخلوقاتِ تتصفُ بالصفاتِ أيضًا، ومن جهةِ أن إثباتَها يستلزم تعدُّدَ الموصوفينَ بالقدم، الذي هو أخصُّ أوصافِ الله عندَهم[٣]، وهاتان الجهتان تنافيانِ توحيدهم؛ فلأجلِ ذلكَ نفوا الصفاتِ عنه وقالوا إنَّه يمتنع أن يُرى. والأشعريّة يجعلونَ إثباتَ كثيرٍ من الصفاتِ أو أكثرَها تشبيهًا، فيجعلونَ التوحيدَ موجِبًا لنفيها عن الله تعالى، ونفيُ الفريقينِ لتلكَ الصفاتِ أوجبَ وصفَهم له بوصفِ العدم.

٢. أنَّ من عرّفه بنفيِ الانقسامِ والتبعيض جعلَ من مدلولِ ذلكَ نفيَ الجسميّة[٤]، وذلك يستلزم على أصولهم نفيَ كثيرٍ من الصفات التي يمتنعُ وجودُ الخالقِ وكونُه خالقًا مِن غيرِ الاتِّصافِ بها، كما سبقَ بيانه.

ج- ما تستلزمه بدِعُهم الأخرى من الانحرافِ في إثباتِ وجودِ الربِّ ووحدانيَّته، ويدخلُ في ذلك أمورٌ، منها:

أنّ المعتزلةَ ينفونَ القدر، ومعلومٌ أنّ الإيمانَ بالقدر يتضمّن إثباتَ عمومِ مشيئة الله لأفعال

(١) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٨٠، ٢/ ٤٦)، وغاية المرام للآمدي أيضًا (ص١٤٧، ١٨٤، ٢٠٤).

(٢) ينظر: الشامل للجويني (ص٢٠٣).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٩٥-١٩٩).

(٤) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦)، الإرشاد للجويني (ص٤٢-٤٣).

العبادِ وخلقِه لها، وهذا داخلٌ في توحيدِ الله سبحانه، كما رُويَ عن ابن عبّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «القدَرُ نِظامُ التَّوحِيد، فمن وحَّد اللهَ وآمنَ بالقَدَر فهي العُروةُ الوُثقى التي لا انفِصَام لها، ومن وحَّد الله تعالى وكذَّب بالقدر فقد نَقَضَ التوحيد»[1]. قال ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا لأنَّ الإيمانَ بالقدَر يتضمَّنُ الإيمانَ بعلمِ الله القديم، وما أظهرَ من عِلمِه بخطابِه وكتابِه مقاديرَ الخلائق»[2].

وقَولُ المعتزلة بنفي القدر، أوقعهم في تقرير الشركِ في الربوبيّة، لأنّهم نفوا دخولَ أفعالِ العباد ضِمن مشيئة الله تعالى وخَلقِه، وجَعلُوا العَبدَ خَالقًا لِفعلِهِ، فأثبتُوا معَ اللهِ خَالقِين بعدَدِ العِباد. وهم يصرِّحون بـ«أنَّ أفعال العبادِ غيرُ مخلوقةٍ فيهم، وأنَّهم المُحدثونَ لها»[3]، و«أنَّ غيرَ اللهِ تعالَى قَد يَجوزُ أن يَكونَ خالِقًا ويُوصَف بذلك»[4] كما قاله القاضي عبد الجبّار.

وقال أيضًا: «اعلم أن كون القديمِ تعالى مخترِعًا ومُحدثًا لم يثبُت أنّه ممّا يختصُّ به ولا يشرَكُه فيه غيره، بل قد دلّلنا على أن غيرَه يَشرَكُه فيه»[5].

ولأجل هذه العقيدةِ الفاسدة، عُدَّ المعتزلة القدريّة مجوسَ هذه الأمة، كما وردَ عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا[6] وجَمْعٍ من السلف؛ وذلكَ لأنَّهم بإضافة بعض الخلق إلى الله دونَ بَعض ضاهَوا المجوسَ في قَولِهم بِالأَصلينِ: النُّورِ والظُّلمة، وأنَّ الخَيرَ مِن فعلِ النُّورِ والشَّرَّ مِن فعلِ الظُّلمة[7].

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/ ٤٢٠، ٤٢١، رقم٩٢٥، ٩٢٨)، والفريابي في القدر (ص١٤٣، رقم٢٠٥)، والآجري في الشريعة (١/ ٥٢٤-٥٢٥، رقم٤٥٦)، وابنُ بطة في الإبانة الكبرى (٣/ ١٢٧-١٢٨، رقم١٦٢٦، ١٦٢٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٣٤٧-٣٤٨، ٤١٣، رقم١١١٢، ١٢٢٤).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٥٨).

(٣) شرح الأصول الخمسة (ص٣٢٣).

(٤) المغني للقاضي عبد الجبار (٨/ ٢٨٣)، وينظر: الكتاب نفسه (٨/ ٢٨٣).

(٥) المصدر السابق (٨/ ٢٩٨).

(٦) سبق تخريجه (ص١١١).

(٧) ينظر: الاعتقاد للبيهقي (ص٢٧٥)، ومعالم السنن للخطابي (٤/ ٣١٧).

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقدرية نفاةُ القدر جعلوا العباد خالِقِين مع الله تعالى، ولهذا كانوا مجوسَ هذه الأمة، بل أردأَ من المجوس، من حيثُ إنَّ المجوس أثبتُوا خالقَيْنِ، وهُم أثبتوا خالِقِين!»[(١)]. وقال: «من زعَم خالقًا غيرَ الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كلَّ أحدٍ يَخْلُقُ فعله؟!»[(٢)].

ويصوِّرُ أبو المظفر الإسفراييني مذهبهم هذا وكثرةَ ما أثبتوا من خالقين في قولِه حاكِيًا مذهبَ المعتزلة: «وممّا اتفقوا عليه: قولُهم إنّ أفعال العباد مخلوقةٌ لهم، وإنَّ كلَّ واحدٍ منهُم ومن جُملة الحيوانات[(٣)] -كالبَقَّةِ والبعوضِ والنَّملَةِ والنَّحلة والدودة والسمكة- خالقٌ خلَقَ أفعاله، وليس الباري خالقًا لأفعالهم ولا قادِرًا على شيءٍ من أعمالِهم، وأنَّه قطُّ لا يقدِر على شيءٍ ممّا يفعلُه الحيوانات كلُّها، ففِعلُ الذُّبَاب والبَقَّةِ والجرادةِ أفعالٌ هي خالقةٌ لها وليس الباري سبحانه قادرًا عليها؛ فأثبتُوا خالقِينَ لا يُحصَون ولا يُحصَرُون، حتى أنَّ مِذَبَّة لو تحرَّكَت على دَنٍّ[(٤)] مِن الخلّ، تطايرَ عنهَا أكثَرُ من أَلفِ خَالِقٍ أو قَرِيبٍ مِنها!»[(٥)].

وكما اقتضى شركُهم في الربوبيّة تمثيلَهم بالمجوس، فإنَّهم أيضًا مضاهونَ لكلِّ من أشركَ في ربوبيّة الله تعالى، كمن قال إنّ للهِ ولدًا من النصارى واليهود، ولذلك قال يونس بن ميسرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللّهم إني أُشهِدُكَ وكفَى بِكَ شَهيدًا، أُشهدك شهادةً توقِفُني عليها ثمَّ تسألُني عنها: أنَّ النصارى أشركَت المسيح، وأنّ اليهود أشرَكَت عُزَيرًا، وأنّ القدريَّةَ أشرَكت أنفُسَها والشَّيطَان»[(٦)].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/٦٤٠).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٥٦).

(٣) نقل ابن المرتضى اتفاق المعتزلة على ذلك أيضًا. المنية والأمل (ص١٤).

(٤) المذبّة: ما يُذَبُّ به، القاموس المحيط (ص٨٥) مادة (ذ ب ب)، والدنّ: وعاءٌ ضَخم للخمرِ ونحوها. المعجم الوسيط، (ص٢٩٩) مادة (د ن ن).

(٥) التبصير في الدين (ص٥٤).

(٦) سبق تخريجه (ص١١٣).

وقال حَرب الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)] فيما حكاه من إجماع السلف في الاعتقاد: «مَن زعم أنّ الزِّنا ليسَ بقَدَرٍ، قيلَ له: أرأيتَ هذِهِ المرأَةَ التي حمَلَت مِنَ الزِّنَا وجاءَت بوَلد، هل شاءَ اللهُ عزّ وجلّ أن يخلُقَ هذا الولد؟ وهل مضى هذَا في سابقِ علمه؟ فإن قال: لا، فقَد زعَم أنَّ معَ اللهِ خَالقًا، وهذا قولٌ يضارِعُ الشِّرك، بل هو الشِّرك. ومَن زعَم أنّ السَّرِقة وشُربَ الخمرِ وأكلَ المال الحرام ليس بقضاءٍ وقدرٍ مِن الله، فقد زَعَم أن هذا الإنسانَ قادرٌ على أنْ يأكُلَ برَزقِ غيره، وهذَا القولُ يُضارع قولَ المجوسيّة والنصرانيّة»[(٢)].

وأمّا الأشعريُّ وأتباعُه فقد سلِموا من الوقوعِ في هذه المقولةِ الشِّركية، فهم في إثباتِ هذا التوحيدِ خيرٌ حالًا من المعتزلة، لأنّهم يثبتونَ لله كمال القدرة وكمال المشيئة وكمالَ الخلق، وانفرادَه بذلكَ كلِّه[(٣)]، لكنهم انحرفوا من حيث غلوُّهم في الإثباتِ، حتّى إنَّهم نفوا الأسبابَ وتأثيرَها، ونفَوا أن يكون لأحدٍ من الخلقِ فعلٌ على الحقيقة[(٤)].

ويتلخّص ما وقع فيه المُتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من الانحراف في توحيد الربوبية، فيما يلي:

١. أن طُرق المتكلِّمين ومقالاتِهم تقتضي تعطيلَ وُجودِ الربِّ جلَّ وعلا، ويظهرُ ذلكَ في:

أ- طريقتهم الفاسدة الوَعِرة في إثباتِ وجوده، حيث اقتضَت الوقوعَ في الشُّكوك والحَيرة في إثباتِ وجود الصَّانع، والمصيرَ إلى قولِ الملاحدة النُّفاة الذين ذمَّهم الله تعالى كفرعون والنمرود، وقد وقع هذا للجَهم بن صفوان.

---

(١) هو: حَرب بن إسماعيل بن خلف الحنظليّ الكرماني، أبو محمّد، وقيل: أبو عبد الله. الإمام العلّامة الفقيه، تلميذ أحمد بن حنبل، له كتابُ المسائل وهو مِن أنفسِ كتب الحنابلة، توفي سنة ٢٨٠هـ. ينظر: طبقات الحنابلة (١/١٤٥-١٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٤-٢٤٥).

(٢) إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه حرب الكرماني (ص٤٢-٤٣).

(٣) منهاج السنّة لابن تيمية (٣/٢٩٣).

(٤) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص٩٣).

ب- أنّ قولَ مَن نفَى الصِّفاتِ منهُم مطلَقًا يستلزمُ نفيَ وجودِ الله تعالى؛ لأنَّ ما لا صفةَ له لا وجودَ لَه؛ ولذلك نصَّ أئمَّةُ السَّلف على أنّ الجهميّة كفّار جَاحدون للصَّانع، وأنَّهم موافقون لفرعونَ كبيرِ الجاحِدين له.

ج- أن قولَ أكثرِهم: "إنَّ اللهَ لا داخلَ العالم ولا خارجَه"، يتضمَّن وصفَه سُبحانه بوَصف العدم، ويقتضي الوقوعَ في تعطيلِ وُجودِ الصَّانع، فهُم -في الحقيقةِ- يعبُدونَ عدَمًا كما نبّه على ذلكَ أئمَّةُ السلف.

٢. أنَّ مقالاتِهم تتضَمَّنُ تعطيلَه سبحانَه عن الفِعل، الذي هو حقيقةُ الرُّبوبيَّة، وهذا يَظهرُ في منعِهِم قيامَ الأفعالِ الاختياريّة بالله تعالى، ومنعِهم تكلُّمَه سبحانه، وهُو في الحقيقة جحدٌ لربوبيَّته وصُنعه، فيكونُ مآلُ قولِهم موافقًا لقولِ ملاحدةِ الفلاسفة المقرِّين بوُجودِ مَبدأٍ للكون، معَ نفيهم لربوبيّتِه، ولذلك عَجَزوا عن الردِّ عليهم وإبطالِ قولهم.

٣. أنَّ مقالاتِ بعضِهم تستلزِمُ تقريرَ وجودَ شريكٍ لله سبحانه في ربوبيّته، ويظهر ذلكَ بما يلي:

أ- أنّ من يقول منهم: إنَّه في كلِّ مكان، فإنّ قوله موافِقٌ لقولِ القائلينَ بالحُلول والاتِّحاد كالنصارى، ويزيدُ عليهم من جِهة تعميمه الحلولَ في كل شيءٍ حتى لا يتميَّز الصانعُ عن مصنوعه، ومن جِهةِ جعلهِ الرَّبَّ حالًّا في الأمور الحقيرة المستقذرة، تعالى الله عن قولهم.

ب- أنَّ القدريّةَ النفاةَ منهم قرَّروا استقلالَ العبادِ بمشيئة أفعالهم وخلقها، وهذا فيه موافقةٌ لمن قال بتعدُّد الأرباب كالمجوس، بل هو أشدُّ من جهة أنَّ المجوس أثبتوا ربَّين، وهؤلاءِ أثبتوا أربابًا لا يحصيهم إلَّا الله.

المبحث الثاني

الموافقةُ في الانحرافِ في توحيدِ الألوهيَّة

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحيد الألوهيَّة.**
- □ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحيد الألوهيَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحيد الألوهيَّة

توحيد الألوهية هو إفرادُ الله تعالى في عبادتِه، وهو الغايةُ التي خلقَ الله لأجلِها الخلق، كما قال سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولذلك أرسلَ سبحانَه الرُّسلَ وأنزل الكُتبَ لبيان هذه الحقيقة للناس ودعوتِهم إليها، كما قال جلّ وعلا: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وهذا التوحيد هو أولُ ما يجبُ على الناس، كما يدلُّ عليه ما رواهُ الشَيخان عن ابن عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّ رسول الله ﷺ لما بعثَ مُعاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن، قالَ: «إنك تقدُم على قَومٍ أهلِ كتاب، فَلْيَكُن أولَ ما تدعُوهم إليه عبادةُ اللهِ عزَّ وجلّ» الحديث[(١)]. وفي روايةٍ عندَهما: «فادعُهم إلى أن يشهَدوا أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمَّدًا رسولُ الله»[(٢)]. وفي روايةٍ عندَ البخاريّ: «فليَكُن أوّلَ ما تدعوهم إلى أن يوحِّدوا اللهَ تعالى»[(٣)]. وهذا يدلُّ على أنَّ توحيدَ العِبادة هو أوّل الواجبات، وأنَّه هو معنى شهادةِ أن لا إله إلّا الله. فإنَّ الإلهَ هو المستحقُّ للعبادة[(٤)]، ومعنى لا إله إلّا الله: أنَّه لا

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة: باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، (رقم١٤٥٨)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، (رقم١٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي: باب بعث أبي موسى، ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، (رقم٤٣٤٧)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، (رقم١٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب التوحيد: باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمتَه إلى توحيد الله تبارك وتعالى، (رقم٧٣٧٢).

(٤) هذا هو الأقرب في تعريفِ الإله، وهو معنى قولِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللهُ: ذُو الألوهيّة والعُبوديَّة على خلقِه أجمَعين»، أي المستحِقُّ لذلكَ عليهِم، فهو أصحُّ من القولِ بأنَّ الإله هو المعبودُ مطلقًا، ولأنّ الألوهيّة صفةٌ ذاتيةٌ للهِ تعالى قائمةٌ به، وليست مجرَّد وصفٍ إضافيٍّ يحصلُ بفِعل العباد؛ ولذلكَ فإنَّها لا تتوقّفُ على عِبادَةِ الخلقِ لَهُ، فهوَ إلهٌ وإن لم يعبُدوه، ولو عَبدوا غيره لم تكُن الألوهيّةُ صِفةً لذلكَ الغَير، وأمّا مَن فسَّر الإلهَ بأنّه المعبودُ، فإمَّا =

معبودَ بحقٍّ إلّا الله، كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢].

وحيثُ إنّ توحيدَ العبادةِ بهذه المنزلةِ من الدين، فإنَّه أعظمُ الأمور التي وقعَ أعداءُ الرسل في مخالفَتها ودارَ النزاعُ عليها بين أهل الإيمانِ وأهل الكفر، فإنَّ الله تعالى لم يقبل منهم ما أقرُّوا به من ربوبيّته إذ لم يعملوا بمقتضى ذلك من توحيدِه في عبادته، وجعلَ شركهم به في ألوهيّته أخطرَ الذنوبِ وأسوأها، فبدأ به في تحريمِ المحرّمات، كما في آياتِ سورةِ الأنعام التي سردَ فيها المحرَّمات وبدأها بقوله: ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وجعل الشرك به موجبًا لتحريمِ الجنّة عليهم والخلودِ في النار، فقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴾ [المائدة: ٧٢].

وحرَمَ صاحبه من المغفرةِ إذا لم يتب، فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨].

وجعَلَه مُحبِطًا لجميعِ الأعمال، وسَببًا للخسارةِ الأبديّة، ولو صدرَ من خَيرِ الخلقِ وأشرفِهم

= أَن يريدَ أنّه المعبودُ صِدقًا وحقًّا، وهذا حقٌّ، وإمَّا أن يريدَ أنّه كلُّ معبودٍ، وهذا فيه نظر؛ لما سبق. وأمّا وصفُ الأصنامِ في القرآن بأنّها آلهةٌ فهو باعتبارِ ما زعمَ المشركون، ولهذا يأتي التعبير عنهم بأنّهم هم من اتخذها آلهةً، مع كونها ليست كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ هُمۡ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢١ - ٢٢]، وهو نظيرُ ما ذكرَ الله عنهم أنّهم اتخذوها أربابًا، أي عامَلُوها معامَلةَ الأرباب، لا أنّها أربابٌ حقًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وكما قال يوسفُ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾ [يوسف: ٣٩]، فسمّاها أربابًا باعتبارِ صنيعهم، وقال تعالى: ﴿ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ ﴾[يوسف: ٤٠]، قال أئمّةُ التفسير: أي أنّهم سمّوها آلهةً تشبيهًا لها بالله تعالى. ينظر: جامع البيان للطبري (١٣/ ١٦٥)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٤٣). وينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ص٣١)، ولسان العرب (١٣/ ٤٦٧)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٢٤٩، ١٤/ ١٧٢، ١٦/ ٥٧٥-٥٨٠)، ودرء التعارض (٩/ ٣٧٧)، وبدائع الفوائد (٢/ ٧٨٢)، وتفسير المنار (١/ ٤٥).

منزلةً -على سبيلِ الفَرَض- وهم الأنبياء، كما قال سبحانه: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [الزمر: ٦٤ - ٦٦]، وقال تعالى عن أنبيائه: ﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨].

وفي الصحيحين عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه سأل النبيَّ ﷺ: أيُّ الذنبِ أعظمُ عندَ الله؟ قال: «أن تجعل لله نِدًّا وهُو خَلقَك»(١).

وهذا التوحيد لا يقوم إلّا برُكنَين، وهما النفيُ والإثبات، فالنَّفيُ بالبَراءةِ من كُلِّ المعبوداتِ الباطِلة والكُفرِ بها، والإثباتُ باعتقادِ استحقاق الله تعالى العبادةَ وصَرفِها له، وهذِه هِي طريقةُ القرآن في تقرير هذا التوحيد، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[النحل: ٣٦]، وقولِه: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ [يونس: ١٠٤]، وقولِه سُبحانه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ ﴾[الزخرف: ٢٦ - ٢٧]. فالقُرآنُ «يقرنُ النفيَ بالإثباتِ، فيَنفي عِبادةَ ما سِوى اللهِ، ويُثبتُ عِبادته. وهَذا هو حقيقةُ التوحيد، والنفيُ المحضُ ليسَ بتوحيدٍ، وكذلك الإثباتُ بِدُونِ النَّفيِ. فَلا يكونُ التوحيدُ إلَّا متضمِّنًا للنَّفيِ والإثبات، وهذا حقيقةُ لا إله إلّا الله»(٢).

وقد انحرفَ أكثرُ النّاسِ منذ قديمِ الدَّهر عَن هذا التوحيد، واستحقُّوا غضبَ الله تعالى وعِقابَه، وتتلخّصُ أوجهُ انحرافِهم عنه في الأمور التالية:

أولًا: عبادتُهم غيرَ الله تعالى، وهذا أعظمُ وجهٍ لانحرافِهم في هذا الباب. وقد صَرفَ بعضُهم

---

(١) رواه البخاري، كتاب تفسير القرآن: باب قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] (رقم٤٤٧٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب (رقم٨٦).

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٣٦)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٤/١٧١)، ومنهاج السنّة (٥/٣٤٧).

هذه العِبادةَ لغيرِ الله بالكُلِّية، لجحدهِ وجودَ الله تعالى، كما وقعَ من فرعون وقومِه، وأكثرُهم صرَفها لغيرِ الله على جِهةِ الشِّركةِ ومُساواةِ اللهِ بخَلقِه، وهذا كما فَعلَ مُشرِكُو العرب، إذ صَرفُوا من عبادتِهم لأصنامهم، مع كونِهم يُقرُّون بربوبيّته سبحانَه، وأنَّه لا خالقَ ولا رازقَ لهم غيره.

ويكثُرُ في القرآن الكريمِ الاستدلالُ عليهم بإقرارهم بربوبيّةِ الله وحده على وجوبِ إفراده بالعبادة[١]، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]، وقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

ثانيًا: أنّ الذين كانوا منهم يَعبدُون الله مع آلهتهم الأخرى فإنّهم بسببِ شركهم في العبادة أفسدُوا عبادتهم لله تعالى وتعظيمَهم له، فأخلُّوا بجانبِ الإثباتِ الذي هو عِبادةُ الله، بعدَ أن هدَموا جانبَ النفي؛ الذي هوَ البراءةُ مِن عِبادةِ مَن سِواه.

وقد دلّ كتاب الله تعالى على هذا، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فحبُّ المشركينَ لله دونَ حبِّ المؤمنين له، لأنّ المؤمنينَ وحّدوا حبَّهم ولم يقسِّموه على معبوداتٍ متعدِّدة[٢]، بخلاف المشركين الذين شغلَ حبُّ معبوداتِهم قلوبَهم، كما قال تعالى عن عَبَدَة العجل من بني إسرائيل: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي

---

(١) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١٥٤٢/٤)، وطريق الهجرتين، له (٩٢/١)، وتيسير العزيز الحميد لسليمان آل الشيخ (١٤٩/١).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٤٠٢/١)، ومدارج السالكين لابن القيم (٤٥٢/٣)، ونظم الدرر للبقاعي (٣٠٢/٢)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (١٢٢/١).

قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[البقرة: ٩٣].

ويدلُّ على هذا الأمر أيضًا نهيُه سبحانه عن مَسبَّةِ آلِهَةِ المشركين، لئلّا يدفعهم ذلكَ إلى مسبَّةِ الله تعالى، كما قال: ﴿ وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوَاۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[الأنعام: ١٠٨]. قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «قالوا: يا محمد! لتنتهينَّ عن سَبِّ آلهَتِنا أو لنهجُوَنَّ ربَّك»(١)، فهم يسبُّونه مع إقرارهم بربوبيَّتِه، ومعَ عبادتِهم له، لكنّ ذلكَ ضعيفٌ بإزاء حبِّهم لأصنامهم وعبادتهم لها(٢)، فقد يسبُّونَه لأجلِها عياذًا بالله.

ثالثًا: أنَّهم انحرفوا في موضع العبادة ومحلِّها، فوضعوها في غير موضِعِها وجعَلُوا للمخْلوقَاتِ الناقِصَةِ في صفاتِها وأفعالِها حقًّا فيها، وهذا ممّا أنكرَهُ اللهُ تعالى عَليهِم، فقد أنكرَ عليهم عبادةَ ما لا يملكُ لهم الضرَّ والنفع، كما في قوله جلّ وعلا: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[يونس: ١٨]، وأنكرَ عليهم عبادتها وهي مخلوقةٌ ولا تَخلُق، وميتةٌ غيرُ حيّة، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[النحل: ٢٠ - ٢١].

وقال جلّ شأنُه مخاطِبًا عقولهم ببيانِ بطلانِ عبادتهم لتلكَ الأصنامِ من دونه: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾[الأعراف: ١٩٥]، فأبطلَ عبادتها ببيانِ عجزها عن البطش والمشيِ وهي من أنواعِ الأفعال، وسَلبِ السَّمعَ والبَصَر عنها وهيَ من أنواعِ الصِّفات(٣).

وأنكرَ سبحانه كذلكَ على بني إسرائيلَ اتخاذهم العِجلَ معبودًا مع عَجزِه عن أن يُكلِّمَهُم أو يُرشِدَهم(٤)، فقال: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (٩/ ٤٨٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٣٦٦، رقم٧٧٦٠).

(٢) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٢/ ٣٩٥).

(٣) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٩١٥).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/ ٤٤٧).

وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالى مبيِّنًا ضعفَ عُقُولِهِم في فعلهم هذا: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه: ٨٩].

وأنكرَ سبحانَه على النصارى عِبادتهم المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وأمّه، مع كونهما كانا يأكلانِ الطعامَ، الذي يستلزمُ الحاجةَ وغيرَها ممّا لا يليقُ بالربِّ المعبود[١]، فقال سُبحانه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾ [المائدة: ٧٥].

وأنكرَ إبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ على أبيه عبادةَ ما لا يسمَعُ ولا يُبصِر فقال له: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴾ [مريم: ٤٢]، وسألهُ وقومَه عن أصنامِهم مبيِّنًا بطلانَ عبادتها، فقال: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٢]، وطالَبهم حينَ كسَّر أصنامهم أن يسألوها إن كانت تنطِق، فغُلبوا في الحجّة وظهر بطلانُ عبادتهم لها، قال تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُوا۟ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الأنبياء: ٦٣ - ٦٧]، فتعجَّبَ من نقصِ عقولهم كيفَ عبدوا ما قد عرفوا عجزَهُ ونقصَهُ عَن الكَمالِ في الصِّفةِ وفي الفِعل.

وهذا يدلُّ دلالةً واضِحةً على أنّ من ضلالِ هؤلاءِ الكفّار اعتقادَهم استحقاقَ العبادة فيما سِمَتُهُ النقصُ والعجز.

وقد سمّى الله تعالى فِعلَ الكفّارِ هذا ظُلمًا؛ فقال: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٦] قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: الواضعين العبادةَ في غير موضعها»[٢]، وذلكَ لأن موضعها الصحيح أن تُصرفَ لمالكِ النفع والضّر، السَّالِمِ مِن كلِّ نَقصٍ في صِفاتِه، المستَحِقِّ للحَمدِ على كَمالِه وآلائِه.

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٨/ ٥٨٢-٥٨٣)، والوجيز للواحدي (١/ ٣٣٠).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١١/ ٦٠)، وينظر: تفسير السَّمعاني (٢/ ٤٠٩)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢/ ٣٨٣).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحيد الألوهيَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك

انحرفَ أهلُ الكلام عن الحقِّ الذي أراده الله تعالى من عباده بتوحيده في عبادته، وظهرَ انحرافهم من جوانب عدّة، تتبيّن بما يلي:

أولًا: أن أهلَ الكلامِ لم يقرِّروا أَوّليةَ وجوبِ التوحيد على المكلَّف، بل جعلوا أوَّلَ الواجبات هو النظَر، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، وإذا عُلم أنَّ توحيدَ الله في عبادتِه هُو أوّلُ واجباتِ الشَّرع والمقدَّمُ عليها، فإنَّ أهل الكلام قد انحرفوا عن هذا الأساس.

ثانيًا: أنَّهم لم يُدخلوا توحيدَ العبادةِ في التوحيد الواجِبِ على المُكلَّف، بل جعلُوا توحيدَ الرُّبوبية هو غايةَ ما يجِبُ عليهم، فهم إذا عرَّفوا التوحيد عرَّفوه بما يتضمّن التوحيد العلميَّ الخَبَريّ، أمّا توحيدُ العملِ والقصدِ والإرادة فلا يجعلونه من ضمن ما يجبُ من التوحيد، وإن كانَ كثيرٌ منهم يقرِّرُ وجوبَ عبادةِ اللهِ وحده، لا سيَّما في كلامه على تفسير القرآن أو شرح الأحاديث، إلّا أنّ ذلكَ ليس من مسمّى التوحيد لديهم[١].

فمنهم من يجعلُ التوحيدَ هو نفيَ التركيبِ والانقِسام، ومنهُم من يُدخِلُ فيه تَوحيدَ الأفعَال، وهوَ توحيدُ الرُّبوبيّة، ثمّ يطيلونَ في تقريره والاستدلالِ عليه بالنظر، ويظنُّونَ أنَّهم بذلك قد حقَّقوا تقريرَ التوحيدِ الذي أرسلَ الله تعالى به الرسل[٢]، مع أنّ هذا الذي قرَّروه لم يخالفهم فيه مشركو العرب الذين بُعث فيهم النبيُّ ﷺ، بل كانوا يعرفونه ويُقرُّون به، لكنّهم كانوا يقِفونَ عنده ولا يقرُّون بلازِمه من توحيدِ العبادة، وكانت هذه نقطةَ النزاعِ بين الحقِّ والباطل[٣].

---

(١) ينظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنّة والمتكلِّمين: د. عبد الرحيم السلمي (ص١٢٤-١٢٦).

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٥٦٦)، والتدمرية لابن تيمية (ص١٧٩-١٨٠).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٥-٢٢٧).

ولذلكَ فإنَّ الإنسانَ لو أقرَّ بالتوحيد الذي يجعله المُتكلِّمون غايةَ التوحيد الواجب، ولكنّه لم يبرأ من الشِّرك فهو مشرك(١).

وهذا يدلُّ على أنَّ أهل الكلامِ وافقوا أولئك المشركينَ من وجهٍ، وهو جعلُهم الإقرارَ بتوحيدِ الربوبيّة كافيًا في تحقيق الإيمان بالله، دونَ الحاجةِ إلى توحيدِ الألوهيّة، وإن كانَ أهلُ الشركِ يقعونَ في ما يُناقِضُ ذلكَ بإشراكِهم في العبادة، وأمّا أهلُ الكلامِ فيقرِّر كثيرٌ منهم وجوبَ عبادةِ الله وحدَه، دونَ أن يكونَ هذا من مسمّى التوحيد عندهم.

ثالثًا: أنّهم فسَّروا الإلهَ بغيرِ معناه الصحيح، بل جعلوه بمعنَى القادِر على الاختراع، وجعلوا معنى كلمةِ التوحيد «لا إله إلّا الله» أنَّه لا خالقَ إلّا الله، وجعلوا الإلهةَ فِعلَ الله، لا العبادةَ التي هي فِعلُ العبد، والإله عندهم هو الآلِه الذي يَألَهُ عِبادَه، لا أنَّه المألوهُ الذي يَألهُهُ عبادُه(٢).

وهذا القول هو قولُ الأشعريّة(٣)، والماتريديّة(٤)، وأمّا المعتزلة فيعبِّرُ القاضي عبد الجبّار عن مذهبِه ومذهبِ الجُبَّائيَّين بما حاصِله أنّ الإله هو مَن **تحِقُّ له** العبادة، لكنَّه فسَّره بقوله: «وأمَّا قولُنا: إنّ العبادة تحقُّ له؛ يُراد بذلكَ أنّه في ذاتِه ممن يصِحُّ أن يُنعِم الإنعامَ الذي يستحقُّ به العبادة، فتحقيقُه يرجِعُ إلى أنَّه قادِرٌ على خلقِ الأجسامِ وإحيائِها والإنعامِ عليها النِّعمةَ العظيمة التي مَعَها تصحُّ العبادة»(٥).

وما ختمَ به تقريرَه هذا يبيِّنُ أنّ مُرادَه بالإلهِ يرجع إلى القُدرةِ على الخلق، وإن كانَ ذلكَ مستلزمًا للعبادة، ويؤكّد ذلك أنَّه يعبِّر في مواضع عن الربوبيّة بالألوهيّة(٦).

---

(١) ينظر: شرح الأصبهانية (ص١٣١).

(٢) ينظر: التدمرية (ص١٨٥-١٨٦)، والنبوات لابن تيمية (١/ ٢٨٥).

(٣) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص٤٨)، وأصول الدين للبغدادي (ص١٤٥)، والشامل للجويني (ص١٧٣)، ونهاية الإقدام (ص٨٦) والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٦٣)، والنبوات لابن تيمية (١/ ٢٨٥).

(٤) ينظر: التوحيد للماتريدي (ص٨٦-٨٧)، وبحر الكلام للنسفي (ص٩٦)، وتبصرة الأدلة، له (١/ ٢٢٧).

(٥) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٥/ ٢١٠).

(٦) ينظر مثلًا: شرح الأصول الخمسة (ص٢٧٨، ٢٨٣-٢٨٤)، والظاهرُ - والله أعلم- أنَّ ما ذكَره من إحقاقِ =

وقولُ المتكلِّمين هذا انحِرافٌ عن الجادّة التي دلَّت عليها الأدلّة. قالَ ابنُ تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإله: هو المـألوهُ الذي يستحقُّ أن يُؤلَه ويُعبَد، والتألُّه والتعبُّد: يتضمَّن غايةَ الحُبِّ بغايةِ الذُّلّ. ولكن غَلِطَ كثيرٌ من أولئك فظنُّوا أنّ الإلهيّة هي القُدرةُ على الخَلق، وأنّ الإلهَ بمعنى الآلِه، وأنّ العِباد يَألَهُهم الله، لا أنّهُم هم يألَهُون الله؛ كما ذكر ذلك طائفة منهم الأشعري وغيره»(١).

رابعًا: أنّ انحِرافَهُم في تَوحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ بتعطيلِهم اللهَ تعالى عن كمالِه الواجِبِ لهُ أفسدَ اعتقَادَهم في معبُودِهم، وجعلَه من جِنسِ معبوداتِ أهل الشّركِ، الذين يَعبدونَ من هو ناقِصٌ في صفِته عاجزٌ في فِعله، فوافقوهم في صرفِ العبادة إلى من اعتقدوه موصوفًا بصفاتِ نقصٍ وعجزٍ.

وبيانُ ذلك أنَّ أهلَ الكلامِ الذينَ ينفونَ عن الله صفة الكلامِ قد جعلوا معبودَهم كمَعبودِ بني إسرائِيل الذي لا يَرجعُ إليهم قَولًا، وكمَعبُوداتِ قَومِ إبراهِيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ التي لا تَنطِق(٢).

والذين ينفونَ منهم السَّمع والبصر والفِعل، قد جعلوا معبودَهم كمعبودِ آزرَ الذي لا يسمَعُ ولا يُبصِر ولا يُغني عن عابِدِه شيئًا، وهذا ممّا ردَّ به أبو سعيدٍ الدارميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على المريسيِّ بقوله: «وممّا يزيدك بيانًا: قولُ إبراهيم الخليلِ -خليلِ الله صلواتُ الله عليه- حين قال لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]، يَعنِي إبراهيمُ أنَّ إلهَه بخِلافِ الصنم، يَسمَعُ بسَمعٍ، ويُبصِر بِبَصر، ولو كانَ على ما أوّلتَ أيُّها المريسيّ، لقال أبو إبراهيم لإبراهيم: فإلهُك أيضًا لا يسمَعُ

=

العبادة لله هو قيدٌ يريدُ به إخراجَ الخَلق والإنعام الذي لا تحقُّ به العبادة؛ وذلك أنَّ المعتزلة يقولون بأنّ العبادَ هُم الخالقون لأفعالهم، ولذلك اقتصَر عبد الجبار في العبارة المنقولة أعلاه على خَلق الأجسَامِ دونَ الأعراض التي يدخُل فيها الأفعالُ عندهم، وحَيثُ إنَّ الخَلق ليس مقصورًا عندهم على الله تعالى؛ فإنّهم احتاجوا إلى تحديدِ تعريفِهم للألوهيَّة بربوبيّةٍ خاصّةٍ بالله، تجعَلُ لَهُ حقَّ العبادة دون من سواه من الخالقين، فاحتاجوا إلى هذا القيد، لا أنَّ حقيقَةَ الألوهيَّة عندهم هي كونُه تحقُّ له العبادة، والله أعلم.

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٢٨٥).

(٢) ينظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص١٩٦-١٩٧)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٧٥).

بِسَمعٍ ولا يُبصر ببصر»(١).

وقال ابن خزيمةَ ردًّا على المعطِّلةِ أيضًا: «ألم تسمع مخاطبةَ خليلِ الله -صلواتُ الله عليهِ- أباه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]؟، أفلا يَعقِل يا ذوي الحِجا مَن فهم عن الله تبارك وتعالى هذا: أن خليلَ اللهِ- صلوات الله عليه وسلامه- لا يوبِّخ أباهُ على عِبادةِ ما لا يَسمعُ ولا يُبصر، ثمَّ يدعُو إلى عِبادةِ مَن لا يسمع ولا يبصر؟ ولو قال الخليلُ - صلوات الله عليه- لأبيهِ: "أدعوكَ إلى ربّي الذي لا يسمعُ ولا يُبصِر" لأشبهَ أن يقول: "فما الفرق بين معبودك ومعبودي؟!"»(٢).

وهذا يشير أيضًا إلى أنَّ قولَ المتكلِّمين قد أبطلَ لدَيهم القاعدةَ التي تحصُر استحقاقَ العِبادة فيمن كان كامِلَ الصفات. فإنّهم بنفيهم صفةَ السمع والبصر والكلام قد جوَّزوا عبادةَ ما لا يسمَع ولا يبصر ولا يتكلّم، وأسقطُوا حجّةً صحيحةً تُبطِلُ عبادةَ الأصنام من دون الله.

فانحرافهم في هذا الوجه أدّى إلى خَلَلين في باب توحيد العبادة، أحدُهما في جانبِ النفيّ، والآخرُ في جانبِ الإثبات، أمّا في جانِبِ النفي فإنّه يلزمهم تجويزُ عبادةِ الأصنام مع كونها لا تنطِق ولا تسمع ولا تبصِر ولا تفعل، وأمّا في جانب الإثباتِ فإنّهم جعلُوا معبودَهم ناقِصًا كمعبودِ المشركينَ العابدين للأصنام.

يقول أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الإبانة»: «واعلموا - رحمكم الله - أن قولَ الجهمية: " إنّ كلامَ الله مخلوقٌ، يلزمهم به أن يكون اللهُ عزَّ وجل لم يزَل كالأصنامِ التي لا تنطِقُ ولا تتكلَّم، لو كان لم يزَل غيرَ متكلِّم؛ لأنَّ الله تعالى يُخبر عن إبراهيم عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنَّه قال لقومِه لمّا قالوا له: ﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ٦٢ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ٦٣﴾ [الأنبياء: ٦٢ - ٦٣]، فاحتجَّ عليهِم بأنَّ الأصنامَ إذا لم تكُن ناطقةً متكلِّمةً لم تكن آلهةً، وأنَّ الإلهَ لا يكونُ غيرَ ناطقٍ ولا متكلِّم، فلما كانتِ الأصنامُ التي لا يستحيلُ أن يُحيِيَها

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي (ص١٣١)، وينظر: مدارج السالكين لابن القيم (١/٧٨).
(٢) التوحيد لابن خزيمة (١/٥٧-٥٨).

اللهُ ويُنطقَها لا تكونُ آلهةً فكيفَ يجوزُ أن يكون من يستحيل عليه الكلام في قِدَمِه إلهًا؟ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»(١).

خامسًا: أن انحرافهم في توحيد الربوبية أثّر على بابِ العبادةِ لديهم، فإنَّ اعتقادَ ربٍّ موصوفٍ بوصفِ العدَم لا يحرِّكُ النفسَ إلى التوجُّهِ إليه بعبادَتِه والتقرُّبِ إليه ومحبتِهِ وتعظيمِه والالتجاءِ إليه. ولهذا جاءَ عن الجهمِ ما سبق ذكره من فُقدانِهِ ربًّا يعبده؛ بسببِ الشبهاتِ الكلاميّة التي أفسدت فطرته ومعرفته بالربِّ جلَّ وعلا، ولذلك قالَ كثيرٌ من المتكلِّمين من غير نُظّارهم بعقيدةِ الحلولِ وهي أنّ الله في كلِّ مكان، فإنّ سببَ ذلكَ أنّ القولَ بأنّ الله لا داخلَ العالمِ ولا خارجه يُفقِدُ العابدَ مطلوبه ويجعلهُ عدمًا(٢).

وكذلكَ فإنّ اعتقادَ ربٍّ هو كالجمادِ الذي لا يفعلُ ولا تتجدّد له صفةٌ يُفسدُ التوجُّهَ إليه وعبادته، ولهذا اضطربَ بعضُ رؤوسهم في تفسير تأثيرِ الدّعاءِ والعبادةِ في حصولِ المطلوب(٣)، وسببُ ذلكَ قولُهم بمنع حلول الحوادث في الباري جلّ وعلا.

سادسًا: أن جمهورَ المتكلِّمين ينكرونَ محبةَ العبدِ للربِّ جلّ وعلا، وهذا انحرافٌ كبيرٌ بل هدمٌ لأساسِ العبوديةِ ورُكنِها.

وذلكَ أنَّهم ينفونَ أن يكون الله تعالى محبوبًا لعباده، أي: أن يُحِبَّ العبدُ ربَّه، ويبيِّن هذا قولُ الفخرِ الرَّازي في كلامه عن محبّةِ العبدِ لله تعالى: «اعلَم أنَّ الأمّةَ وإن اتفقوا في إطلاقِ هذه اللفظة، لكنَّهم اختلفُوا في معنَاها، فقالَ **جُمهور المتُكلِّمين**: إنّ المحبَّةَ نَوعٌ من أنواعِ الإرادة، والإرادةُ لا تعلُّقَ لَها إلّا بالجائزات، **فيستحيلُ تعلُّقُ المحبَّة بذات الله تعالى وصِفاته**، فإذا قلنا: نُحِبُّ اللهَ، فمعناه: نُحبُّ طاعةَ الله وخِدمته، أو نُحِبُّ ثوابَه وإحسانَه»(٤).

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص٧٦).

(٢) ينظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (ص١١٤).

(٣) ينظر: المطالب العالية للرازي (٧/١٦٠-١٦١).

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (٤/٢٢٧)، وينظر: روح المعاني للآلوسي (٤/١٢٤).

ويقول الجويني: «فإذا ثبتَ أنّ المحبّةَ هي الإرادة، فيترتَّب على ذلك... أن تعلمَ **أنّ الربَّ تعالى لا تتعلّق به المحبّة على الحقيقة**؛ فإنَّ الإرادةَ لا تتعلّق إلّا بمتجدِّد، والربُّ تعالى أزليٌّ لا أوّلَ له»(١).

ونقلَ عن بعضِ أصحابه الأشاعرة أنّ «محبَّةَ العبدِ لربِّه تعالى إذعانُه له وانقياده لطاعته، فإنّه تعالى يتقدّس عن أن يميلَ أو يُمالَ إليه»(٢).

وإلى هذا المعنى أوّلَ المتكلِّمون من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية ما وردَ من النصوص في إثبات محبة العباد لربّهم، فقال ابنُ فورك فيما حكاهُ من مذهبِ أبي الحسن الأشعري: «وهو (أي الله تعالى) محبوبُ المؤمنينَ ومَودودُهم، والتحقيقُ من معنى ذلكَ يرجعُ إلى أنّه محبوبٌ طاعتُه للمؤمنين، ومودودٌ عبادتُه للعارفينَ به»(٣).

وبمثلِ ذلك أوّلوا قولَه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فقال عبد الجبّار المعتزلي: «بيَّنَ أنّ الذين آمنوا أشدُّ حُبًّا للهِ، أي: لعبادَتِه وتعظيمِه»(٤)، وقال البيضاويّ: «ومحبَّةُ العبدِ للهِ تعالى: إرادةُ طاعتِه، والاعتناءُ بتحصيلِ مَراضيه»(٥).

وكذا قالوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ الآية، [آل عمران: ٣١]، فقال الزمخشريّ المعتزليّ: «محبَّةُ العِبادِ لله مَجازٌ عن إرادةِ نُفوسِهم اختصَاصَهُ بالعِبادةِ دونَ غيرِه ورغبتُهم فيها»(٦)،

---

(١) الإرشاد (ص٢٣٩).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣٨).

(٣) مقالات الأشعري لابن فورك (ص٥١).

(٤) تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبّار (ص٣٦).

(٥) أنوار التنزيل (١/١١٧)، وينظر: الكتاب نفسه (٢/١٣، ١٣٢)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/٣٠٤).

(٦) الكشاف للزمخشري (١/٥٤٦)، وينظر: الكتاب نفسه (١/٣٥٤).

وقال أبو البركات النَّسَفِيّ الماتريديّ(١): «محبةُ العبدِ للهِ إيثارُ طاعتِه عَلى غيرِ ذلك»(٢)، وهو قولُ شيخ طائفته أبي منصور الماتريدي (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقَد أنكرَ جُمهورُ أولئكَ المتكلِّمينَ أَن يكونَ اللهُ مَحبُوبًا، أو أنَّه يُحِبُّ شيئًا، أو يحبُّه أحدٌ. وهذا في الحقيقة إنكارٌ لكونه إلهًا معبودًا؛ فإنّ الإله: هو المألوه الذي يستحقُّ أن يُؤلَه ويُعبَد، والتألُّه والتعبُّد: يتضمَّنُ غايةَ الحبِّ بغاية الذُّلّ»(٤).

وقد حكى ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ القولَ بإنكارِ محبَّةِ الله تعالى لذاتِه عن الجهميّةِ والمعتزلة ورُؤوسِ الأشاعرةِ كالأشعري والباقلانيّ وأبي المعالي الجويني والرازيّ وغيرِهم(٥)، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وادَّعى أبو المعالِي أن إنكارَ محبَّتِه من أَسرارِ التَّوحيد، وهو من أسرار توحِيدِ الجهميَّة المعطِّلَة المبدِّلة. وحُكِي عن ابنِ عقيلٍ أنَّه سَمِع رجُلًا يقول: "أسألُكَ لذَّةَ النَّظرِ إلى وجهِك الكريم". فقال له: "هَب أنَّ له وجهًا، أَلَهُ وجهٌ يُلتَذُّ بالنَّظَرِ إليهِ؟!" وهذا بناءً على هذا الأصل؛ فإنَّهُ وشيخَه أبَا يعلى ونحوَهما وافقُوا الجهميَّة في إنكارِ أن يكون الله محبوبًا، واتَّبعوا في ذلكَ قولَ أبي بكرِ ابن الباقلاني ونحوِه ممن يُنكرُ محبَّةَ الله، وجَعل القولَ بإثباتها قولَ الحلوليّة»(٦).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والذي عليه سَلَفُ الأمّة وأئمّتُها وأهلُ السنّة والحديثِ وجميعُ مشايخ الدين

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النسفي. علّامةٌ زاهد، له تصانيف، منها: «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» في التفسير، و«المنار» في أصول الفقه، و«العمدة» في الاعتقاد، وشرحها: «الاعتماد». وهو على طريقة الماتريدية في الاعتقاد. توفّي سنة ٧٠١هـ، وقيل سنة ٧١٠هـ. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٢٧٠)، والدرر الكامنة (١٧/٣)، وهدية العارفين (١/ ٤٦٤)، ومقدمة محقّق «الاعتماد في الاعتقاد» للنسفي (ص٩-٨٢).

(٢) مدارك التنزيل للنسفي (١/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: تأويلات أهل السنّة للماتريدي (١/ ٦١٤-٦١٥).

(٤) النبوات (١/ ٢٨٤-٢٨٥)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٧٣، ٧٤)، ومنهاج السنّة (٥/ ٤٠٤)، ومدارج السالكين لابن القيم (٤/ ٤٦١).

(٥) ينظر: منهاج السنّة (٥/ ٣٩٢)، وشرح الأصبهانية (ص٣٩)، والنبوات (١/ ٣٣٩).

(٦) النبوات لابن تيمية (١/ ٣٤٢).

المتّبعون وأئمة التصوُّف أنّ الله سبحانه محبوبٌ لذاتِه محبّةً حقيقيّةً؛ بل هي أكملُ محبّة؛ فإنَّها كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وكذلكَ هوَ سبحانه يُحِبُّ عبادهُ المؤمنين محبّةً حقيقيّة. وأنكرَتِ الجهميةُ حقيقةَ المحبّة من الطرفَين زعمًا منهم أنّ المحبّةَ لا تكونُ إلّا لمناسبةٍ بين المحبِّ والمحبوب، وأنّه لا مناسبةَ بين القديمِ والمحدَث توجِب المحبّة[١]، وكان أوَّلُ من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعدُ بن درهم في أوائل المائة الثانية»[٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمّا السلف والأئمّة وأئمّةُ أهلِ الحديث وأئمّةُ التصوف، وكثيرٌ من أهل الكلام والنظر، فأقرُّوا بأنّه محبوبٌ لذاتِه، بل لا يستحقُّ أن يُحبَّ لذاتِه إلّا هو، **وهذا حقيقة الألوهيّة، وهو حقيقة ملّة إبراهيم**، ومَن لم يقر بذلك لم يفرِّق بين الرُّبوبيّة والإلهية، ولم يجعل الله معبودًا لذاتِه، ولا أثبتَ التلذُّذَ بالنظر إليه، ولا أنّه أحبُّ إلى أهل الجنة من كلِّ شيءٍ. وهذا القول في الحقيقة هو من أقوالِ الخارجين عن ملّة إبراهيمَ من المنكِرين لكونِ الله هو المعبودَ دون ما سواه، ولهذا لمّا ظهرَ هذا القول في أوائل الإسلام قُتلَ من أظهرَه وهو الجعدُ بن دِرهم يوم الأضحَى، قتلَهُ خالدُ بن عبدِ الله القسريُّ[٣] برضا علماءِ الإسلام، وقال: "ضحُّوا أيها الناس! تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنّه زعم أنّ الله لم يتَّخِذ إبراهيمَ خليلًا، ولم يكلِّم

(١) قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ردًّا على هذه الشبهة: «وأمّا قولهم: "إنّه لا مناسبةَ بين المحدَث والقَديم توجِب محبّته له وتمتُّعه بالنظر إليه". فهذا الكلام مُجمَل، فإن أرادوا بالمناسَبة أنّه ليس بينهما توالُدٌ فهذا حقّ، وإن أرادوا أنّه ليس بينهما من المناسَبة ما بينَ الناكِح والمنكوح والآكل والمأكول أو نحو ذلك فهذا أيضًا حقّ، وإن أرادوا أنّه لا مناسبةَ بينهما توجِب أن يكون أحدهما محبًّا عابدًا والآخرُ معبودًا محبوبًا فهذا هو رأسُ المسألة، فالاحتجاج به مصادَرةٌ على المطلوب، ويكفي في ذلك المنع. ثمّ يقال: بل لا مناسبةَ تقتضي المحبَّة الكاملة إلّا المناسبة التي بين المخلوق والخالق الذي لا إله غيره، الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله، وله المثل الأعلى في السموات والأرض» مجموع الفتاوى (١٠/٧٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٦٦)، وينظر: الصفدية لابن تيمية (٢/٢٦٣).

(٣) هو: خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري، أبو القاسم -وقيل: أبو الهيثم- الدمشقي، الأمير الكبير، كان جوادًا ممدَّحًا معظَّمًا عاليَ الرتبة من نُبلاء الرجال لكنّه كانَ ناصبيًّا. توفي مقتولًا بالحِيرة سنة ١٢٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٢/٢٢٦-٢٣١)، وسير أعلام النبلاء (٥/٤٢٥-٤٣٢)، وتقريب التهذيب (ص ١٨٩).

موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعدُ عُلوًّا كبيرًا " ثمّ نزل فذبحَه»[١].

والمتكلِّمونَ -بنفيِهم محبّةَ العبد لله تعالى- جعلُوا الباعثَ على عبادتِهِ طلبَ الثَّوابِ والهَربَ من العقابِ فحسب، من غير أن يقومَ بقلبِ العبدِ محرِّكٌ من المحبَّةِ لله والشوقِ إليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا عليهم: «ما لا يُحَبُّ يمتنعُ كونُه معبودًا ومألوهًا، ومُطمأَنًّا بذكرِه، ومَن أُطيعَ لِعِوضٍ يُؤخذ منه أو لدفعِ ضرَرِه فهذَا ليسَ بمعبودٍ ولا إله، بَل قد يكون الشخصُ كافِرًا وظالِمًا يُبغَض ويُلعَنُ، ومَعَ هذَا يُعمَل معه عملٌ بعِوض. فمن جعل العمل لله لا يكون إلّا لذلك، فلم يثبت الربَّ إلهًا معبودًا، ولا ربًّا محمودًا، وهو حقيقةُ قولِ النُّفاةِ من الجهمية، والقدريّة النافية، والمثبتة»[٢].

ويقرُبُ من ذلكَ أيضًا نفيُهم للرؤية، سواءٌ نفَوها أصلًا كما فعل الجهميّة والمعتزلة، أو نفَوا حقيقتها كما فعل الماتريديّة ومتأخّرو الأشاعرة، فإنّ ذلكَ مُفسِدٌ للعِبادةِ والشَّوقِ إلى الله، كما قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو عَلم العابدُون في الدُّنيا أنَّهم لا يرَونَ ربَّهم جلَّ وعزَّ في الآخرة لذابَت أنفسُهم في الدنيا»[٣]، وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو لم يوقِن محمدُ بن إدريسَ أنَّه يرى اللهَ لما عبَدَ الله تعالى»[٤].

ومعَ فسادِ تقريرِ المتكلِّمين للألوهيّة والعبادة، إلّا أنّ هذا لا يوجِبُ كونَهم في قَرارةِ أنفسهم على هذه الحالِ التي قرّروها، بل قد يوجدُ هذا في عبادتهم وقد لا يوجد، وأحوالُ كثيرٍ منهم تُنبئُ عن وجودِ محبَّةِ الله في نفوسِهم، وهذا لأنّهم في الأصلِ مؤمنون، والإيمانُ لا يوجدُ بغير محبّةٍ لله تعالى.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهؤلاء الذين أنكروا محبّته من أهل الكلام وهم مؤمنون، لو رجعوا

(١) منهاج السنّة (٣/١٦٥-١٦٦).

(٢) النبوات (١/٣٣٨-٣٣٩)، وينظر: الصفدية (٢/٢٣٤-٢٣٥).

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٤٦٨، رقم١٠٧٢)، والآجري في الشريعة (١/٥٨٧-٥٨٨، رقم٥٧١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/١٧٦، رقم٨٦٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/١٥٩).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/١٨٤ رقم٨٨٣)، والواحدي في التفسير الوسيط (٤/٤٤٦).

إلى فِطرتهم التي فُطِروا عليها واعتَبروا أحوالَ قُلوبِهم عِندَ عِبادته، لوَجَدُوا في قُلوبِهم من محبَّتِه مَا لا يُعبَّرُ عَن قَدرِه، وهم من أكثَرِ النَّاسِ نظَرًا في العِلمِ به وبِصفاته وذِكره، وذلك كلُّه من محبَّته، وإلاّ فَما لا يُحَبُّ لا تَحرِصُ النُّفوسُ عَلى ذِكره إلّا لتعَلُّقِ حاجَتِها به؛ ولهذا يقال: من أحبَّ شيئًا أكثرَ من ذِكرِه»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن قالَ: إنِّي لا أجدُ في قلبِي أنَّ اللهَ أحبُّ إليَّ ممّا سِواه، فأحدُ الأَمرين لازمٌ: إمّا أن يكون صادقًا، فيكون كافرًا مخلدا في النار، مِن الذين اتخذوا من دون الله أندادًا يحبّونهم كَحُبِّ الله، وإمّا أن يكون غالِطًا في قوله: لا أجد في قلبي هذا. والإنسانُ قد يكون في قلبِه مَعارفُ وإراداتٌ ولا يَدري أنّها في قلبِه، فوجودُ الشيء في القلب شيءٌ، والدِّرايةُ به شيءٌ آخر... وكذلكَ كثيرٌ من المعارِف، قد يكونُ في نفسِ الإنسانِ ضرُوريًّا وفِطريًّا، وهو يَطلبُ الدليلَ عليه؛ لإعراضِه عمّا في نفسِه، وعدَمِ شُعورِه بشُعورِه. فهكذا كثيرٌ من المؤمنينَ يكونُ في قلبِه محبّةٌ لله ورسولِه، وقد نظرَ في كلام الجهمية والمعتزلة نفاةِ المحبَّة، واعتقدَ ذلك قولًا صحيحًا ؛ لِما ظَنَّهُ من صِحّة شُبهاتِهم، أو تقليدًا لهُم، فصارَ يقولُ بموجَبِ ذلكَ الاعتقاد، وينكِر ما في نفسه»[٢].

سابعًا: ما نتجَ عن وجوهِ الخلل السابقة في تقرير توحيد الألوهية من الخلل العمليِّ فيه.

وهذا يظهرُ في جانبِي النفيِ والإثباتِ، فإنّ جانبَ الإثباتِ لدى المتكلِّمين -وهو عبادةُ الله تعالى وطاعتُه- وقع فيه خللٌ سبقَ بيانه في مطلبٍ خاص[٣]، وكانَ من أهمِّ أسبابِه فسادُ تقريرهم لِبابِ التَّوحيد.

وأمَّا جانبُ النفيِ وهو البراءَةُ من عبادةِ غيرِ الله تعالى فقد ظهرَ الخللُ فيه عندَ بعضِ كبارِ متأخِّريهم، وذلكَ بالتوجُّهِ إلى غيرِ الله تعالى بالعِبادة، وأهمُّ أسبابِ ذلكَ إخراجُهم عبادةَ الله تعالى وحدَه من مُسمّى التّوحيدِ الواجِب واكتفاؤُهم فيه بتوحيد الربوبية، ممّا أدّى إلى غفلتهم عن أنّ

(١) منهاج السنّة (٥/٣٩٣).

(٢) منهاج السنّة لابن تيمية (٥/٣٩٨-٤٠٠)، وينظر: الكتاب نفسه (٥/٣٩٦).

(٣) ينظر: (ص٧١٠).

الوقوعَ في الشِّرك هو ممّا ينافي التوحيدَ الذي بعث الله به رُسله عليهم الصلاة والسلام[١]، فأدّى حصرُهم التّوحيد في الربوبية إلى الوقوع في الشرك في الألوهية.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا كانَ من أتباعِ هؤلاء من يسجُد للشَّمس والقمرِ والكَواكب، ويدعُوها كما يدعو اللهَ تعالى، ويصومُ لها، وينسُكُ لها، ويتقربُ إليها، ثمّ يقول: إنّ هذا ليسَ بشركٍ، وإنّما الشِّركُ إذا اعتقدتُ أنَّها هي المدبِّرة لي، فإذا جعلتُها سَببًا وواسطةً لم أكن مشركًا»[٢].

ومن أمثلةِ هذا الانحرافِ الخطير ما قرّرهُ الرازيّ في آخِر مصنَّفاتِه، من التّوجُّه إلى الكَواكِبِ والقُبور واعتِقادِ التّأثيرِ فيها، وما ينبغِي فعلُه تجاهَ الأصنامِ والتماثيلِ التي يُسَمُّونها «الأجسامَ القابلة السُّفليّة» مِن التّعظيم والتّمجِيد والتقرُّب والشّعائِر والنُّسُك[٣]. وكذلكَ تقريرُه لعِلم السِّحر، واجتهادُه في تلخيصِه وتحريرِه[٤]، وتأكيده أهميّتَه وفائدتَه، ومن ذلكَ قولُه بعدَ بيانِ وُجوهِ عُسر هذا العِلم جِدًّا: «فهذا العِلمُ وإن كانَ صعبَ المرام من هذه الوجوه، إلّا أنّ الاستقراءَ يدلُّ على حُصولِ النَّفعِ العظيمِ منه. وإذا كانَ كذلك؛ وجبَ الاشتغالُ بتحصيلِه، والاعتناءُ بشأنِه، فإنّ القليلَ منه كثيرٌ بالنسبةِ إلى أحوالِ مصالحِ البشَر»[٥].

---

(١) ينظر: التسعينية لابن تيمية (٣/٨٠١-٨٠٢).

(٢) درء التعارض (١/٢٢٧).

(٣) ينظر: المطالب العالية (٧/١٦١، ١٦٣، ٨/١٠٧-١١٤)، وليسَ هو في هذا مجرَّد ناقلٍ كما قد يُظنّ، فإنّه يُصرِّح باختياره لتلكَ العقائد، كقوله (٨/١١٣): «**فالحقُّ عندي** أنَّ الإنسانَ كُلَّما كانَ وقوفُه على صِفاتِ الكوكَبِ المعيَّنِ أكثر، وعِلمُه بأَفعالِه المخصوصةِ أتمّ، كانت قدرتُه على إحصاءِ صِفاتِ كمالِه أتمّ، وانفعالُ نفسِه عندَ ذِكر تلكَ الصِّفات أتمّ، وكلَّما كانَ ذلك الانفعالُ أكملَ، كانَ انجذابُ نفسِه إلى رُوحِ ذلكَ الكوكَبِ أكمَل، فكانَت قُدرتُه على التّأثيرِ أقوى...».

(٤) ينظر: المصدر السابق (٨/٨٥)، وذكر الباحث محمد صالح الزركان مؤلفاتِ الرازي المستقلَّة في هذا الباب، ومنها كتابه «السرّ المكتوم في مخاطبة الشمسِ والنُّجوم» وذكر أنّه من أشهر كُتب السِّحر، حتّى إنّ السّحرةَ ينقلونَ عنه كثيرًا! ينظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلاميّة والفلسفية (ص٥٢-٥٤).

(٥) المطالب العالية (٨/٩٩)، وينظر: الكتاب نفسه (٨/١٠٣).

وكذلكَ فإنَّ تعطيلهم لربُوبيّةِ اللهِ يصيِّرهم بين تَعطيلِ العبادَةِ رأسًا، أو طَلَبِ معبودٍ غيرِ الله، كقولِهم: إنّ اللهَ في كلِّ مكان، وكلا الأمرَين يهدِمُ التوحيد العَمَليَّ، إمّا في الإثبات وإمّا في النَّفي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولـمّا كان قولُ هؤلاء مستلزمًا لتعطيلِ الخالق تعالى، ولم يكن عامَّتُهم يهتدون إلى هذا التلازُم، صاروا بين أمرَينِ: إمّا أن يُعطِّلوا العبادةَ ويغلبَ عليهم الغَيُّ واتباعُ الهوى والشّهوات، وإمَّا أن تكون فيهم عبادةٌ وتألُّه، وإذا صارَ فيهم عبادةٌ وتألُّه فالغالبُ عليهم الشِّرك بعبادةِ غير الله تعالى، تارةً يعبدون سَببًا معيَّنًا من المخلوقات - إمّا مع القولِ بالحُلولِ والاتحادِ فيه، وإما بِدونِ ذلك- وتارةً يقولونَ بالحُلولِ والاتِّحادِ في جميعِ المخلوقات... فمن غلبَ عليه التعطيلُ من الجهميّة لا يعبدُ شيئًا، ومن عبدَ منهم شيئًا صارَ إلى الحُلول، ولهذا - كما قيل- متكلِّمةُ الجهميّةِ لا يعبُدونَ شيئًا، ومتصوِّفةُ الجهميَّةِ يعبدونَ كلَّ شيء»[1].

ويتلخّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من الانحراف في توحيد الألوهيَّة، فيما يلي:

١. أنّ المُتكلِّمين وافقوا ما ذمَّه اللهُ تعالى من الاقتصارِ على توحيد الربوبيّة والاكتفاءِ به في تحقيقِ الإيمان؛ وذلك لأنّهم أخرجُوا توحيدَ العبادة من مُسمَّى التوحيد وجعلوا مَعنى الإله: القادرَ على الاختراع، وإن كانوا لم يقرّروا جوازَ عبادة غير الله تعالى كما فعل المشركون.

٢. أنّهم وافقوا ما ذمَّه الله تعالى من انحراف أهل الشِّرك بتجويزهم عبادةَ من انتفَت عنهُ صفاتُ الكمال، كالسَّمع والبصَرِ والكلامِ والفِعل، لكنَّ المشركين عبدوا الأصنام الفاقدةَ لصفات الكمال هذه، والمُتكلِّمون عبدُوا الله مع نفيهم عنه هذه الصفات.

٣. أنّهم وافقُوا ما ذمَّ الله به السابقين من الانحراف في جانب الإثباتِ، وذلك من جِهَةِ أقوالِهم التي تستلزِم نفيَ وجود المعبود سبحانه، ونفيَ صفاتِه وأفعالِه المقتضيةِ لأن يُعبَد ويُؤْلَه، ومن جِهة تقرير جمهورهِم لعَدَمِ جَواز محبَّة العبادِ لربِّهم، فوقعوا في تقريرِ ما هو أشدُّ ممّا وقع فيه من لم ينفِ الصِّفات أو ضَعُفَت عندَه محبَّة الله تعالى من أهلِ الضَّلال السابقين.

---

(١) شرح الأصبهانية (ص١١٤).

٤. أنّ كثيرًا مِن متأخِّريهم وافقُوا ما ذمَّه اللهُ تعالى منَ الانحرافِ في جانبِ النَّفي، بعِبادةِ غيرِ الله تعالى، وذلك إمَّا بإشراكِهم معبوداتٍ غيرَ الله يزعُمونها أسبابًا ووسائط، وإمَّا باعتقادهم حلولَ الله فيها، كالقائلين منهم بأنَّ الله في كلِّ مكان.

الفَصْلُ الثَّانِي

الموافقةُ في الانحرافِ في بابِ الأسماءِ والصِّفات

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول : **الموافقة في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتعطيلِها.**
- المبحث الثاني : **الموافقة في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتمثيله بخلقه.**
- المبحث الثالث : **الموافقة في نِسبةِ النقائِصِ إلى اللهِ وسوءِ الظنِّ به.**
- المبحث الرابع : **الموافقة في إنكارِ وجودِ رَبٍّ فوقَ السَّماء.**
- المبحث الخامس : **الموافقة في إنكارِ أنّ القرآنَ كلامُ الله، وأنّه أنزله على محمد ﷺ.**

المبحث الأول

الموافقةُ في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِهِ بتعطيلِها

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الإلحادَ في أسمائِه وصِفاتِه بتعطيلِها.**
- المطلب الثاني : **ما وقَعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإلحادِ في أسماءِ الله وصِفاته بتعطيلِها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى الإلحادَ في أسمائِه وصِفاتِه بتعطيلِها

سمّى اللهُ تعالى نفسهُ بالأسماءِ الحسنى، ووصفَها بالصِّفاتِ العُلى، وأوجَبَ على عبادِه الإيمانَ بِها، ولا يكونُ ذلك إلّا بإثباتِها له سبحانه كما أثبتها لنفسه، من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيل، بل باتِّباعِ ما جاءَ في وحيِه إثباتًا ونفيًا.

وذمّ الله تعالى الإلحادَ في أسمائِه الحسنى، وهو الميلُ عمّا أوجبهُ الله فيها، فإنَّ الإلحاد هو الميل، ومنه قيل: لَحدُ القَبر؛ لأنّه في جانبه(١).

وقد ذمّ الله تعالى في كتابِه الملحِدينَ في أسمائِه، وتوعَّدهم بالجزاءِ على ما عملوا، فقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وجاءَ عن السلف في تفسير قوله: ﴿يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾ عدّة أقوال:

فجاء عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا أنَّه قال: «الإلحاد: التكذيب»(٢).

وجاء عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «يَكذِبونَ في أسمائه»(٣).

وعن الأعمش رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «يُدخِلون فيها ما لَيسَ مِنها»(٤)، وقرأها: ﴿يَلۡحَدُونَ﴾.

وعن عطاء الخراساني رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٥) أنَّه قال: «الإلحادُ: المضاهاة»(٦).

---

(١) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة (ص١٧٥)، ولسان العرب (٣/٣٨٨) مادة (ل ح د).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٠/٥٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٢٣، رقم٨٥٨٣)، وابن المنذر، كما في الدر المنثور للسيوطي (٦/٦٨٨).

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/٦٨٩) لعبد بن حميد وأبي الشيخ.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٢٣، رقم٨٥٨٧).

(٥) هو: عطاء بن أبي مُسلم واسمه: ميسرة، وقيل: عبد الله، أبو عُثمان الخراسانيّ، المحدِّث الواعِظ، صَدوقٌ في الحديث إلّا أنّه يهِم كثيرًا ويُرسِل ويدلِّس، معروفٌ بالفتوى والجهاد، وُلد سنة ٥٠هـ، وتوفّي بأريحا سنة ١٣٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٤٠-١٤٣)، وتهذيب التهذيب (٧/٢١٢-٢١٥)، وتقريب التهذيب (ص٣٩٢).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في المصدر السابق، نفس الصفحة (رقم٨٥٨٥).

وعن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «يُشرِكون»(١).

ورُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنّه قال: «إلحادُ الملحِدين أَن دعَوا اللّاتَ والعُزّى في أسماءِ اللهِ عزَّ وجلّ»(٢)، ونحوُه قولُ مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اشتَقُّوا "العُزَّى" مِن "العَزيز"، واشتقُّوا "اللَّاتَ" من "الله"»(٣).

ولا تعارُضَ بين عباراتِ السلف هذه؛ لأنَّ اختلافها هُو مِن قَبيلِ اختِلافِ التنوُّع، فإنّ في كلٍّ مِنها تَنبيهًا على جَانبٍ من جَوانبِ الإِلحادِ في أسماءِ الله تعالى، وبيان ذلك أنّ الميلَ والعدولَ عن الواجِب فيها يكونُ على أنواع(٤):

أولها: أن يُنقصَ عن القدرِ الواجبِ فيها بإنكارِها أو إنكارِ بعض مضمونها، ويدخلُ في هذا المعنى قولُ مَن فسَّرَ الإِلحادَ بالتكذيب، كالمرويِّ عن ابن عباسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الثاني: أن يُزادَ عن الحدِّ الواجبِ فيها، بإضافةِ ما ليس فيها إليها، وذلكَ بتسميةِ الله تعالى بما لم يُسمِّ به نفسه، أو بالزيادةِ في مضمونها ومعناها بما ليسَ منها. وهذا معنى قولِ الأعمش: «يُدخِلون فيها ما لَيسَ مِنها»، وقولِ قتادة: «يَكذِبونَ في أسمائه».

قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعلى هذا فكلُّ من سمّى اللهَ بما لم يسمِّ به نفسَه، ولم ينطِق به كتابٌ ولا وردَ به توقيفٌ، فقد كذَب في ذلكَ ومالَ عَن الحق»(٥).

---

(١) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/٢٤٤)، والطبري في جامع البيان (١٠/٥٩٧-٥٩٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٢٣، رقم٨٥٨٦).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (١٠/٥٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/١٦٢٣، رقم٨٥٨٤).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (١٠/٥٩٧).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/٣٩٥-٣٩٦)، وبدائع الفوائد (١/٢٩٨-٢٩٩)، ومدارج السالكين (١/٨٥-٨٦)، والكافية الشافية لابن القيم (ص١٨٦)، ونظم الدرر للبقاعي (٨/١٧٦)، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود (٢/٤٣٨-٤٣٩)، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي (٢/٥٩٥)، والقواعد المثلى لابن عثيمين (ص٤٩-٥٠).

(٥) التفسير الوسيط (٢/٤٣١).

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال أهلُ المعاني: الإلحادُ في أسماء الله: تسميتُهُ بما لم يُسمَّ بِهِ، ولم ينطِق بِه كتابُ الله ولا سنةُ رسولِ الله ﷺ، وجملَتُه: أنّ أسماء الله تعالى على التوقيف، فإنَّه يُسمَّى جوادًا ولا يُسمّى سخيًّا وإن كان في معنى الجواد، ويُسمّى رحيمًا ولا يسمّى رفيقًا، ويسمّى عالِمًا ولا يسمّى عاقلًا»(١).

ومن هذا الباب تسميةُ النصارى لله تعالى أبًا، وتسميةُ الفلاسفة له موجِبًا بذاتِه، أو علةً فاعلة بالطَّبع، ونحو ذلك(٢).

ومنه «ما يفعله الجهال الذين يخترعون أدعيةً يُسمُّون فيها اللهَ تعالى بغير أسمائه، ويذكرونَه بغير ما يُذكَر من أفعاله، إلى غير ذلك ممّا لا يليق به»(٣).

الثالث: أن تُجعل دالَّةً على صِفاتٍ تُشابِهُ صفاتِ المخلوقين. وهذا معنى تفسيرِ عطاءٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للإلحاد بأنّه المضاهاة؛ لأنّ المضاهاة تتضمّنُ المشابهة(٤).

الرابع: أن تُشتقَّ من أسمائه تعالى أسماءٌ للمعبُودات، كما فعلَ المشرِكُون في اشتقاق العزَّى من العزيز، واللَّات من الإله، وهو ما دلّ عليه القول الثاني لابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وقولُ مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو المرادُ من تفسير قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله «يُشرِكون»، وإن كانَ لفظُه يعمُّ كلَّ تشريكٍ بين الله وبين غيره فيها، فيدلُّ على النوعِ الثالثِ أيضًا.

والمقصود في هذا المبحث النوعُ الأوّل، المتضمِّنُ لتعطيلِ الله تعالى عمّا يجبُ له من الأسماءِ والصفات التي سمّى ووصفَ نفسَه بِها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُّ من جَحَد شيئًا ممّا وصفَ اللهُ به نفسَه أو وصفَه به رسولُه فقد ألحدَ في ذلك، فليستقلَّ أو ليستكثِر»(٥).

---

(١) معالم التنزيل للبغوي (٢/١٧٥-١٧٦)، وينظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/٢٩٣).

(٢) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٩٨).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/٣٩٥).

(٤) ينظر: لسان العرب (١٤/٤٨٧-٤٨٨) مادة (ض ه ي).

(٥) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٩٩).

ووجه كونِ ذلكَ إلحادًا في أسماءِ الله تعالى أنّه عدولٌ عمّا أوجبه الله فيها، ويظهرُ من خلالِ الآية: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَـٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فالإلحادُ في الأسماءِ جاءَ مقابِلًا لإثباتِ الأسماءِ لله واختصاصه بها، ولاعتقادِ كونِها حسنى، ولدعاءِ الله بها، وهذه الثلاثة تنافي تعطيلَ شيءٍ من الأسماءِ أو ما تضمَّنته من الصِّفات، وبيانُ ذلكَ بما يلي:

١. أنّ الله تعالى سمَّى نفسه بهذه الأسماء ووصفَ نفسه بهذه الصفات، فالواجِبُ الإيمانُ بخبره سبحانه، ومن نفاها أو نفى شيئًا منها عن الله فقد عدلَ بها عمّا يجبُ فيها.

٢. أنّ أسماءَ الله تعالى حُسنى كما وصفها سبحانه، ومعناه أنّها بالغةٌ الغايةَ في الحُسن، ومن أوجُه كونها كذلكَ تضمُّنها لصفاتٍ كريمة(١)، واقتضاؤُها لآثارٍ عظيمة، فمن سلبَ عن اللهِ تعالى شيئًا من هذه الأسماء، أو نفَى شيئًا ممّا تضمّنته من الكمالات، فإنَّه يكونُ قد عدلَ بها عن كمالها وألحد فيها(٢).

٣. أنّ الله أمرَ عبادَه أن يدعُوهُ بأسمائه الحسنى، ثمّ نهاهُم عن الإلحاد فيها، وإنكارُ شيءٍ من الأسماءِ أو شيءٍ ممّا تضمَّنته مانعٌ من دعائه بما أُنكِرَ منها، ولذلكَ فرَّعَ الأمرَ بدعائه بها على ثبوتِها له، وعلى كونها حسنى، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾(٣). ودعاءُ الله بأسمائه يشملُ دعاءَ المسألةِ ودعاءَ العبادة، فدعاءُ المسألةِ أن يسأل الله باسمِه المناسبِ لمقصوده، فيقول: يا قادِرُ أعنّي، ويا رحيمُ ارحمني، ونحوَ ذلك(٤). وأمّا دعاءُ العبادةِ فأن يتعبّد الله بمقتضى أسمائه، فيذكره بِلسانه لأنَّه سميع، ويراقِبه في أعماله لأنّه بصير، ويرجو رحمته لأنّه رحمن رحيم، ويحبّه ويرجو حبّه لأنّه ودود، وهكذا(٥). وكلا النوعين يتوقّف على إثباتِ الاسم لله، وإثباتِ ما تضمَّنه مِن معنىً.

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (١٥/ ٧٠)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١٨٧/٩).

(٢) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (٣/ ١٣٣٠).

(٣) ينظر: التحرير والتنوير (١٨٧/٩).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/ ٣٩٣-٣٩٤).

(٥) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٢٨٨/١)، والقواعد المثلى لابن عثيمين (ص١٧-١٨).

فمن عطّل اسمَ اللهِ «الرحمنَ» مثلًا أو عطَّلَ معناه، لم يدعُهُ بهذا الاسم، فيكونُ تارِكًا لأمرِ الله بدعائه بأسمائه الحسنى، وهذا عدولٌ عن أمرِ الله فيها.

وممّا ينبغي أن يعلم أنّ إثباتَ أسماءِ الله تعالى يتضمّنُ ثلاثة أمورٍ وهي: إثباتُ تسمِّي الله بها، وإثباتُ اتصافِه بما تضمّنته من المعنى، وإثباتُ الحُكم المترتِّب على تلك الصفة إن كانت متعدِّية(١).

فإثبات اسمِ الله القادِر -مثلًا- يتضمَّنُ إثباتَ كونِه اسمًا للهِ، وإثباتَ اتصافِه سبحانه بالقُدرةِ على أتمِّ وجه، وإثباتَ آثارِ قدرته في أفعاله، وأنّها تجرِي بهذه القدرة. وإنكارُ أيٍّ من هذه المراتب يدخُل في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاته بتعطيلها.

قال العلّامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلَم أنَّ من القواعِدِ المتفَقِ عليهَا بينَ سلفِ الأُمَّةِ وأَئمتَّها: الإيمانَ بأسماء الله وصفاتِه وأحكامِ الصفات. فيُؤمِنونَ مثلًا بأنَّه رحمنٌ رحيم، ذُو الرَّحمةِ التي اتصفَ بِها، المتعلقَةِ بالمرحُوم، فالنِّعمُ كلُّها أثرٌ من آثارِ رحمتِه، وهكذا في سائر الأسماء؛ يقالُ في العَليم: إنَّه عليمٌ ذُو عِلمٍ، يَعلم به كلَّ شيء، قديرٌ ذُو قدرةٍ يقدِرُ على كلِّ شيء»(٢).

وقد وقع الإلحادُ في أسماءِ الله تعالى بتعطيلِها من مشرِكِي قُريش، وذمَّهُم الله تعالى عَليه، فإنّهم كانُوا يَجحَدُون اسمَه «الرَّحمن»، وممّا يدلُّ على ذلك ما جاءَ في الصحيحين أنّ النبيَّ ﷺ قال في كتابةِ صُلح الحديبية(٣): «اكتُب "بسم الله الرحمن الرحيم"»، فقال سُهيلُ بن عمرو(٤): «أمَّا

---

(١) ينظر: القواعد المثلى (ص٢٨-٢٩).

(٢) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/ ٣١).

(٣) الحُدَيبِية -على خلافٍ في تشديد الياء وتخفيفها-: قريةٌ صغيرةٌ سمِّيت ببئرٍ فيها، وقيلَ بشجرةٍ حدباءَ كانت فيها. وتقع على مسافة ٢٢ كيلًا غربَ مكة، وهي أبعدُ الحلِّ من البيت مثلَ زاويةٍ فيه. وتقع اليوم على طريق جدَّة القديم، وبها مسجدٌ وبعض البيوت. ينظر: معجم البلدان (٢/ ٢٢٩-٢٣٠)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي (ص٩٤).

(٤) هو: سُهيل بن عمرو بن عبد شمس بن عبد وُدّ بن نصر بن مالك، أبو يزيد القرشي العامري. كانَ خطيبَ قريش وأحدَ أشرافهم وساداتِهم في الجاهلية، ثمّ أسلم. أُسِر يوم بَدرٍ كافِرًا، وهوَ الذي جاءَ في الصُّلح يومَ الحديبية، فقال رسول الله ﷺ حين رآه: قد سَهُل لكم من أمركم، وعقد معه الصُّلح يومئذ، ثمّ كانَ محمودَ =

"الرّحمن" فواللهِ ما أدري ما هو، ولكن اكتب: "باسمك اللّهم"»[1].

وقيلَ: إنَّه نزلَ بسببِ ذلكَ قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾[الرعد: ٣٠][2].

وقيل: إنّ صلحَ الحديبية كانَ بعدَ الهجرة، وهذه الآيةُ مكيّةٌ نزلت قبل ذلك.

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعروفُ أنّ الآيةَ مكيَّة، وسبَبُ نزولها أنَّ أبا جهلٍ سَمعَ النبي ﷺ وهو في الحِجر يدعو يا الله! يا رحمٰن! فرجَع إلى المشركين فقال: إنّ محمَّدًا يدعُو إلهين؛ يدعو الله، ويدعُو إلهًا آخر يُسمّى الرَّحمن، ولا نعرِف الرَّحمن إلّا رحمٰنَ اليمامة، فنزَلت هذِه الآية، ونزلَ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠]»[3]. ويعنُون برحمن اليمامة مسيلمة الكذاب، كانوا يُسمُّونه رحمنَ اليمامة[4].

ومن هذا البابِ أيضًا قوله تعالى عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾[الفرقان: ٦٠]، ومنه أيضًا - في بعضِ الأقوال- قولُه تعالى: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾[الأنبياء: ٣٦]، «وذلك أنّهم قالوا: ما نعرِفُ الرحمن. فكفَروا بالرحمن»، قاله الواحدي وابنُ الجوزي وغيرُهما[5].

= الإسلام من حين أسلَم. توفي سنة ١٨هـ بطاعون عَمَواس، وقيل: قُتل في معركة اليرموك. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (٢/٦٦٩-٦٧٢)، والإصابة لابن حجر (٤/٥١٩-٥٢١).

(١) رواه البخاري، كتاب الشروط: باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب (رقم٢٧٣١) من حديث المسورِ بن مخرمة ومروان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وروى نحوه مسلم، كتاب الجهاد والسير: باب صلح الحديبية (رقم١٧٨٤) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١٣/٥٣٠-٥٣١)، وزاد المسير لابن الجوزي (٤/٣٢٩).

(٣) معالم التنزيل للبغوي (٢/٥٣٢)، وينظر: الهداية لمكي القيسي (٥/٣٧٤١)، والتفسير الوسيط للواحدي (٣/١٦)، وتفسير السمعاني (٣/٩٣).

(٤) ينظر: معالم التنزيل للبغوي (٣/٣٤٠).

(٥) التفسير الوسيط (٣/٢٣٧)، وزاد المسير (٥/٣٥٠)، وينظر: الوجيز (٢/٥٧٢)، وتفسير السمعاني (٣/٣٨٠).

وهذا الإنكارُ الواقعُ من المشركين هو مجرَّدُ جحودٍ للاسمِ مع علمهم به، فإنّ العربَ تعرف اسم الرحمن لله جلّ وعلا، وهو موجودٌ في كلامهم.

قال ابن جريرٍ الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد زعم بعضُ أهلِ الغَباء أنّ العربَ كانت لا تعرف الرحمن، ولم يكن ذلك في لُغَتها؛ ولذلك قالَ المشركون للنبي ﷺ: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ أَنَسۡجُدُ لِمَا تَأۡمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠]، إنكارًا مِنهم لهذا الاسم، فكأنَّه كانَ مُحالًا عِندَه أن يُنكِرَ أهلُ الشِّركِ ما كانوا بصحَّتِه عالِمين، أو كأنَه لم يتلُ من كتاب الله قولَ الله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ﴾ يعني محمدًا ﷺ ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وهُم معَ ذلكَ بِهِ مكذِّبُون، ولنبوَّتِه جاحِدُون! فيُعلَمُ بذلكَ أنَّهم قَد كانوا يُدافِعون حقيقةَ ما قَد ثبَتَ عِندَهم صحَّتُه واستَحكَمت لديهِم معرفتُه. وقَد أُنشد لِبعضِ الجاهليَّة الجَهْلاء:

ألا ضَربَت تِلكَ الفتاةُ هَجِينَها ... ألا قَضَبَ الرَّحمنُ ربِّي يمينَها[١]

وقال سلامةُ بن جَندل [الطهويّ][٢][٣]:

عجِلتُم علينَا عجلَتَينا عليكُمُ ... وما يَشأِ الرَّحمن يَعقِد ويُطلِقِ[٤]»[٥].

ويؤيِّد هذا أن بعض الجاهليّين العرب كانوا يُسمُّون: عبد الرحمن[٦].

ومع إنكارِ المشركينَ لهذا الاسم، إلّا أنّه لم يُعرَف عنهم جحودُ غيره من أسماءِ الله تعالى، مع

---

(١) ذكره ابن دريد في الاشتقاق (ص٥٨) ونسبه للشنفَرى.

(٢) في المصدر: (السّعدي)، وهو من صنيع المحقِّق خلافًا للنُّسخ الخطية.

(٣) هو: سلامة بن جندل بن عبد عمرو بن الحارث التميمي. جاهليٌّ قديم، من وُصّاف الخَيل. يُنظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٢٦٤)، وخزانة الأدب للبغدادي (٤/ ٢٩).

(٤) هو في ديوانه (ص١٨٢) بلفظ: (عجلتم علينا حِجَّتين عليكم..)، وكذا أيضًا ذكره الأصمعي في اختياره «الأصمعيّات» (ص١٣٦).

(٥) جامع البيان (١/ ١٣٠-١٣١)، وينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ١٩٩).

(٦) قال ابنُ الكلبيّ: «وقد سمَّت العربُ في الجاهلية عبدَ الرحمن. سمَّى عامرُ بن عُتْوارةَ ابنَه: عبد الرحمن» الاشتقاق لابن دريد (ص٥٨)، وينظر: المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام: د. جواد علي (١١/ ٣٩).

كثرةِ ما أخبرَ به النبيُّ ﷺ منها عن ربِّه. وأيضًا فإنَّهم لم ينكروا جنسَ الصفات، ولا انسحبَ إنكارُهم لاسم الرحمن على صفةِ الرحمة؛ ولذلك لم يرِد أنَّهم جحَدوا اسمَ الرَّحيم مع تضمّنه للصفةِ نفسِها. فإنكارهم «لم يُقدِمهُم عليه جهلُهُم بأنَّ الله موصوفٌ بما يدل عليه وصفُ "رحمٰن" مِن شِدَّة الرحمة، وإنَّما أقدَمَهُم عليهِ ما يُقدِمُ كلَّ مُعانِدٍ مِن تطَلُّبِ التغليطِ والتخطِئةِ للمخالف، ولو فيما يعرِفُ أنّه حقٌّ»[1].

يقولُ العلامة سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والكفّارُ يقرُّونَ بجِنس هذا النوع، وإن كانَ بعضُهم قد ينكِرُ بعضَ ذلك إما جهلًا وإما عنادًا، كما قالوا: لا نعرِفُ الرحمن إلّا رحمنَ اليمامَة... ولم يُعرف عنهم إنكارُ شَيءٍ من هذا التوحيدِ إلّا في اسمِ الرحمنِ خاصةً، ولو كانوا يُنكِرونَه لردُّوا على النبي ﷺ ذلكَ كما ردُّوا عليه توحيد الإلهية، فقالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ٥]، لا سيَّما والسُّوَر المكيّة مملوءةٌ بهذا التوحيد»[2].

بل كان من الجاهليِّين من يقرُّ أنّ الله يعلم جزئيّاتِ الأمور ودقائقَها وبواطنَها، كقولِ زهير بن أبي سُلمى[3] في مُعَلَّقَتِه:

فلا تكتُمُنَّ اللهَ ما في صُدورِكُم ... لِيَخفَى ومَهما يُكتَمِ اللهُ يَعلَمِ

يُؤَخَّر فَيُودَع في كِتابٍ فَيُدَّخَر ... لِيومِ الحِسابِ أو يُعجَّل فيُنقَمِ[4]

قال ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد اعترفَ هذا الشاعرُ الجاهليّ بوُجودِ الصَّانِع، وعِلمِهِ بالجُزئيّات، وبالمَعادِ، وبالجَزاء، وبكتابة الأعمال في الصحف ليوم القيامة»[5].

---

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور (٩/١٨٥-١٨٦).

(٢) تيسير العزيز الحميد (١/١٤٣، ١٤٤).

(٣) هو: زُهَير بن ربيعَة أَبي سلمى بن قرط الغطفاني، وقيل: المزني. من فُحول شعراء العرب، وكان يتألّهُ ويتعفّف في شِعره. وكان جاهليًّا لم يدرك الإسلام، وأدركَه ابناه كَعبٌ وبُجير. ينظر: طبقات فحول الشعراء (١/٥١)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/١٣٧).

(٤) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري (ص٢٣٨).

(٥) تفسير القرآن العظيم (٧/٤١٤).

وقد جاءت بعض الأدلة التي قد يُفهم منها أنّ المشركينَ كانوا ينفونَ عِلم الله تعالى بالأمور، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [هود: ٥]، وجاءَ عن بعضِ السلف بيان أنَّهم «كانوا يفعلون ذلكَ جهلًا منهم بالله وظنًّا أنّ الله يخفى عليه ما تُضمِرهُ صدورُهم إذا فَعلُوا ذلك»(١)، وهو ما اختاره الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره(٢)، وكقوله تعالى مخاطِبًا الكفّار: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢].

والصوابُ أنّ هذا لا يدلُّ على جحدِهم صفةَ العلم، بل يدلُّ على إثباتهم لنوعِها، لكن مع شكٍّ في سَعةِ علمِ الله تعالى للخفايا والبواطن، وهذا من جهلهم بالله تعالى وعظيمِ قَدره وكمالِ صفاته. ودلالتُه على إثباتهم لها هو من جهةِ أنّهم كانوا يستَخفُون ويَثنُون صدورهم علمًا منهم بأنّ الله تعالى يعلمُ بهم في غَيرِ تِلكَ الحال، وكذلكَ الآيةُ الثانيةُ، فقد جاءَ سببُ نُزولها في الصحيحين عن عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «اجتَمعَ عندَ البيتِ ثلاثةُ نفر، قُرشيَّان وثقفيٌّ، أو ثقَفيَّان وقُرشيّ، قليلٌ فِقهُ قُلوبِهم، كثيرٌ شحمُ بُطونِهم، فقالَ أحدُهم: أترونَ الله يسمَعُ ما نقول؟ وقال الآخر: يَسمع إن جَهَرنا، ولا يسمع إن أخفينا، وقال الآخر: إن كان يَسمع إذا جَهَرنا، فهو يسمع إذا أخفينا، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ الآية [فصلت: ٢٢]»(٣).

فقولهم هذا هو من جهلهم بعظمةِ الله تعالى وكمالِ صفاته، وهو مع كونِه ليسَ جحدًا لاسم العليم ولصفةِ العلم، لكنّه داخلٌ في الإلحادِ في هذه الصفة، لأنّه شكٌّ في كمالها وسعتها.

وهذا الشكُّ في كمالِ الصِّفاتِ يقعُ لجميعِ المشركين وأهلِ الضلال، فإنّ جميعَ الكفّار جاهلونَ

(١) جامع البيان للطبري (١٢/٣١٧) وروى معنى ذلك عن مجاهدٍ والحسن.

(٢) المصدر السابق (١٢/٣٢٢)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/٥٤٠).

(٣) رواه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ [فصلت: ٢٢] (رقم٤٨١٦)، ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، (رقم٢٧٧٥).

بالله وبعظمةِ صِفاتِه، وكلُّ مَن كَمُلَ عِلمُه باللهِ وبصفاتِه لا بدّ أن يُؤمِن به ويُحبَّه ويعظِّمه ويُسلِمَ وجهه إليه[١]، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾[فاطر: ٢٨]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أَي: إنَّما يخشاهُ حقَّ خَشيتِه العُلماءُ العَارِفونَ به؛ لأنَّه كلَّما كانَت المعرِفَةُ للعظِيمِ القَدير العَليم الموصوف بصفاتِ الكمال المنعوتِ بالأسماء الحسنى؛ كلَّما كانتِ المعرَفةُ به أتمَّ والعلمُ به أكملَ، كانَتِ الخَشيةُ لهُ أعظمَ وأكثر»[٢].

(١) ينظر: جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس (١/١٣١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١١/٣١٩-٣٢٠).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإلحادِ في أسماءِ الله وصِفاته بتعطيلِها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

بدعةُ تعطيلِ الأسماءِ والصفات هي شرُّ بِدع أهل الكلامِ، وأشدُّها تأثيرًا وإفسادًا في المسلمين؛ لأنّها واقِعةٌ في أشرفِ المعلوماتِ وأعظمِها وهي أسماءُ الباري تعالى وصفاتُه.

وكانَ مُبتدَؤُها في أواخرِ الدولةِ الأموية على يدِ الجعدِ بن درهم الذي جحدَ أسماءَ الله تعَالى وصِفاتِه، وزعَمَ أنّ اللهَ لم يتّخِذ إبراهيمَ خليلًا، ولا كلّم موسى تكليمًا، وقال بخَلق القرآن، ثمّ أخذها عنه الجهم بن صفوان، وتوارثتها الطوائف بعده، وتفاوتَ اقتباسهم منها، فاشتركوا في أصلِ البدعة، واختلفوا في درجتها.

فأمّا **الجهمُ وأتباعُه الأوائل**: فأنكروا جميعَ أسماءِ الله وصفاته، وجعلوها من قبيلِ المجاز، وزعموا أنّ إثباتَ الأسماءِ يستلزم التشبيه، وذلكَ لأنّ هذه الأسماءَ ممّا يُسمَّى بها غيرُه، فاشتراكُهما في الاسم تشبيهٌ يتنزّه الله عنه، ولأنّ إثباتَ الاسم يستلزم إثباتَ ما تضمّنه من الصفة، وهذا محالٌ عندهم(١).

وحُكِيَ عن الجهم أنَّه سمّى الله خالقًا وقادِرًا وفاعلًا ومُحييًا ومميتًا، لأن هذهِ الأسماءَ عندَه لا تَصدُق على المخلوق، فإنّ الجهمَ جبريٌّ لا يثبت قدرةً ولا فِعلًا للعَبد(٢).

وقد كفَّر أئمة السلفِ الجهمَ بن صفوان وخليفتَه بِشرًا المريسي، وكفَّر عامَّتُهم الجهميَّة تكفيرًا مُطلقًا(٣)؛ لمخالفتِهم الصريحةِ لملّةِ الإسلام، من جحدِهم للخالقِ وأسمائه وصفاته، وتكذيبهم

---

(١) ينظر: الأنساب للسمعاني (٤٣٧/٣)، ومجموع الفتاوى (٣٥/٦)، ودرء التعارض (٣٦٧/٣).

(٢) ينظر: الفرق بين الفرق (ص٢٠٩)، والملل والنحل (١٣٥/١)، والأنساب للسمعاني (٤٣٧/٣)، ومجموع الفتاوى (٣١١/١٢)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (٣٨٤/١-٣٩٠).

(٣) ينظر: خلق أفعال العباد للبخاري (٦/٢- ٤٥، رقم١- ٨٢)، والسنّة لعبد الله (١٠٣/١-١٣٣، رقم١-٧٨)، =

للرسول ﷺ.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتحقيق: أنّ التجهُّمَ المحضَ، وهو نفيُ الأسماءِ والصفات -كما يُحكى عن جهمٍ والغاليةِ من الملاحدةِ ونحوِهم ممن نفَى أسماءَ الله الحسنى- كُفرٌ بَيِّنٌ مخالِفٌ لِما عُلِمَ بالاضطِرار مِن دِينِ الرَّسول»[١].

وأمّا **المعتزلةُ**: فأطلَقوا إثباتَ الأسماءِ وجحَدوا الصفات، وقد حكى كبيرُ متأخِّريهم القاضي عبد الجبار إجماعَهم على نفيِ قيامِ المعانِي بذاتِ الله تعالى[٢]، وقال ابن المرتضى: «أجمعَت المعتزلة على أن للعالَمِ مُحدِثًا قديمًا قادِرًا عالمًا حيًّا لا لِمعانٍ»[٣].

وأقوالهم في تفسيرِ مذهبهم مختلفة، وإن كانت عندَ التحصيلِ تؤول إلى نتيجةٍ واحدة، وهي نفي الصفاتِ[٤].

وزعموا أنّ الصفاتِ أعراضٌ لا تقومُ إلّا بجِسم، والأجسامَ بأسِرها حادِثة، فمحالٌ أن يكونَ الربُّ القديم متّصفًا بِصِفَة.

وقالوا: لو كانت الصفات قديمةً للزم تعدُّد القدماء، فتقعُ الشِّركة في أخصِّ أوصاف الربِّ وهو القِدم، فتكونُ مشاركةً له في الربوبية[٥].

=

والسنّة للخلال (٥/٨٤-١٢٣)، وشرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/٣٧٤-٤٦٥، ٢/١٨-٢١).

(١) النبوات لابن تيمية (١/٥٧٨)، وينظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٧٣)، ودرء التعارض (٥/٢٥٧).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٣٤٧)، وينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١١٩).

(٣) المنية والأمل (ص١٣)، وينظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢١٢).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٦٤-١٦٨)، والفرق بين الفرق (ص١٣٠-١٣١)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٧١)، وتأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة للحفظي (ص٣٤-٣٨).

(٥) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص١٩٥-١٩٩)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص١٨)، والملل والنحل للشهرستاني (١/٦٢).

وأمّا **الكلّابية والأشاعرةُ والماتريديّة** فأطلَقوا إثباتَ الأسماءِ وبعضَ الصفاتِ، ونفَوا بعضَها الآخر.

فالكلابيّة ومتقَدِّمو الأشاعرةِ نفَوا الصفاتِ الفعليّة، وأثبتُوا ما سِوى ذلكَ منَ الأسماءِ والصِّفات في الجُملة، كإثباتِ الصّفاتِ الأزليّة، وبعضِ الصفاتِ الخبريَّة، قالَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيانِ مذهبِهم فيها: «وعِمادُ المذهب عنهم: إثباتُ كلِّ صِفةٍ في القرآن. وأمّا الصِّفاتُ التي في الحديث: فمِنهم من يُثبتها ومنهم من لا يثبتها»[(١)].

وهؤلاءِ أقربُ إلى الحقّ من سائرِ فرق المتكلِّمين، وأقلُّ منهم انحرافًا.

وقد بنوا أصلَهم في نَفيِ ما نفَوه على مَنع قِيامِ صِفةٍ باللهِ تعالى تتعلَّق بمشيئتِه وقدرته[(٢)]؛ منعًا لحلولِ الحوادث بذات الله.

وأمّا الماتريديّة ومتأخِّرو الأشاعرة، فأثبتوا الأسماءَ وبعضَ الصفاتِ، وهي الحياة والعِلمُ والسمع والبصرَ والقدرة والإرادة والكلامَ النفسي[(٣)]. وزادَ الماتريديّة إثباتَ صفةِ التكوين[(٤)]. ونفوا ما سوى ذلكَ من الصفاتِ، فنفوا ما نفاهُ الفريقُ الأول من الصفاتِ الفعلية المتعلقة بالاختيار والمشيئة، وزادوا على ذلكَ نفيَ العلوِّ ونفيَ الصفاتِ الخبريَّة.

وهؤلاءِ جعلوا العمدةَ في الإثباتِ أدلةَ العقل، ولم يُثبتوا صفةً بالسمع، وهذا بسببِ تأثرهم بالمعتزلة[(٥)].

وجميعُ هؤلاءِ المعطِّلة المستقلّون منهم والمستكثرون قد وقعوا في الإلحاد في أسماءِ الله تعالى وصفاته بتعطيلها، وبيانه بما يلي:

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/١٤٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/٥٢٢).

(٣) ينظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص٥٨-٥٩)، وشرح أم البراهين للسنوسي (ص١١٢-١٣٥).

(٤) ينظر: تبصرة الأدلّة للنسفي (١/٤٩٤)، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف (١/٨٩).

(٥) ينظر: درء التعارض (٧/٩٧).

١. أنّ الواجِبَ في أسماءِ الله تعالى وصفاتِه الإيمانُ بها وتلقِّيها بالقَبول، ونفيُ المتكلِّمين شيئًا من الأسماءِ أو الصفات إلحادٌ عمّا أوجبه الله فيها، وبقدرِ ما يكون النفيُ فيها يكونُ الإلحاد.

٢. أنّ من أثبتَ الاسم ونفى ما تضمّنَه من الصفة -كما وقعَ فيه المعتزلةُ في جميعِ الأسماءِ، والأشاعرةُ والماتريديّة في كثيرٍ منها- قد نقصَ من الحُسنِ الذي صارت به أسماؤُه سبحانه الأسماءَ الحسنى[١]، وعدَل بها عن الكمالِ الواجِبِ فيها، فيكون مُلحِدًا فيها.

٣. أنّ من المتكلِّمين من يحرِّفُ معنى الاسمِ ليصيرَ موافِقًا لقولِه المبتدَع، كقولهِم في معنى اسمِه «الواحِد» واسمه «الأحَد»: إنّه الذي لا ينقَسم ولا يتجزّأ، ويفسِّرونَ مرادُهم بأنّه لا يشارُ إلى شيءٍ منه دونَ شيء، ولا يتميَّز شيءٌ منه عن شيء، ويجعلونَ من مدلوله نفي العلو ونفيَ كثيرٍ من الصفات[٢]، وهذا المعنى في الحقيقةِ ليس كمالًا، بل هو مستلزمٌ للعدمِ والتعطيلِ للخالق[٣]، فتسميةُ الله به على هذا المعنى يسلبُه الحُسنَ الذي فيه على أقلِّ تقدير.

٤. أنّ من أنكرَ الأسماءَ من الجهميّة لم يدعُ الله بها؛ لأنّه لا يسمِّيه بها حقيقةً. ومن أنكرَ ما تضمّنته الأسماءُ أو بعضها من المعاني لَزمه ألا يدعُوَ الله بذلكَ الاسمِ الذي أنكرَ معناه؛ لأنّه إذا نفى الصِّفة لم يصحّ أن يدعوَهُ به دعاءَ عبادة؛ فإنّ عبادته بمقتضى الاسم متوقِّفٌ على إثباتِ ما تضمّنه ذلكَ الاسم. وكذلكَ إذا دعاهُ دعاءَ مسألةٍ لزمه أن لا يدعوَ بما يناسبُ مطلوبه، لأنّ المناسبةَ تابعةٌ لمعنى الاسم لا لمجرّد لفظه. وعليهِ فإنَّ من لم يدعُ الله بأسمائه الحسنى يكونُ مائلًا عن الواجبِ فيها.

وإذا كانَ الله تعالى قد ذمّ بعض المشركينَ على ما ألحدوا فيه من اسمه «الرحمن»، فإنّ المتكلِّمينَ وافقوا هؤلاء من عدّةِ أوجه، فكانوا خيرًا منهم من وجهٍ وشرًّا منهم من وجه، وبيانُ ذلكَ بما يلي:

١. أن إنكارَ الكفّارِ أشدُّ من جهةِ جحدِهم للمعلومِ ضرورةً من لفظِ القرآنِ، ومن جهةِ تكذيبهم

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٣٨).

(٢) ينظر: المقصد الأسنى للغزالي (ص١١٨)، وأساس التقديس للرازي (ص٨٧).

(٣) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/١٣٠، ١٦٤).

للرسول. وأمّا المتكلِّمونَ فيقرّون في الجملة بثبوت اللفظ، ويصدِّقونَ الرَّسولَ في إطلاقه.

٢. أنّ الله تعالى أنكرَ على المشركينَ جحدَهم اسمًا واحدًا من أسمائِه الحسنى وهو اسمُ «الرحمن»، وجعلَهم بجحدهم هذا كافرين بالرحمن وبذكرِه، فقال: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال: ﴿وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، فكيفَ بالجهميّة الذين جحدوا جميعَ أسمائِه سبحانَه وصفاتِه، وجعلُوها مَجازاتٍ لا حقيقةَ تحتها؟!

٣. أنّ المعتزلةَ جعلت اسمَ الرحمن -كغيره من الأسماء عندهم- لا يتضمّنُ أيّ صِفةٍ ثبوتيّة، فأبطلوا دلالتَه اللغوية، وخالفوا بذلك الشرعَ والعقلَ واللغة، والمشركونَ إنّما خالفوا الشَّرعَ في نفيهم الاسم.

٤. أنّ المتكلِّمينَ جحدوا حقيقة الرَّحمة، فادّعوا أنّها مجاز، وادّعى بعضهم أنّ اسمَ الرحمنِ مجازٌ[(١)]؛ بدعوى أنّ الرَّحمةَ رِقّةٌ تعتري القلب، وهي من الكيفيّات النفسيّة التي يتنزّه الله عنها، ويلزمُ من قولهم هذا صحَّةُ نفي هذا الاسمِ عند الإطلاق، بأن يقال: إنّ الله ليس برحمن ولا رحيمٍ[(٢)] ولا له رحمة، وهذا لم يقُله الكفَّار، ولم يُنكروا رحمةَ الله، وإنّما أنكروا ثبوتَ الاسم.

٥. أنّ الكفّارَ أنكروا اسم الرحمن، والمتكلِّمونَ أنكروا حقيقةَ الرحمنِ والرحيم، فإنكارُهم أشدّ من جهة أنّ إنكارَ حقيقةِ الرحمة يشمل كلّ اسمٍ مشتقٍّ منها.

٦. أنّ الكفّارَ مع إنكارهم للاسم، لَم يدَّعوا أن تسمِّية الله به محال، وإنّما غايةُ ما ذكروه أنّهم لا يعرفونَ إلّا رحمَن اليمامة، فكذّبوا به لتكذِيبهم للرسول ﷺ لا لإحَالتهم إياه. والمتكلّمون أثبتوا الاسم، لكن ادّعوا أن وصفَ الله بحقيقته محال، مع تصديقهم للرسول ﷺ في

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (٣/ ٨٦٠)، وقد حكى الأشعري في مقالات الإسلاميين (ص١٨٣) أنّ قول «أكثر المعتزلة: أنَّ الله عالمٌ قادرٌ سميعٌ بصيرٌ في الحقيقة»، فهم يُثبتون الأسماء حقيقةً مع نفيهم لقيامِ معانيها بالله، وهو الفارقُ بينهم وبين الجهميّة القائلين بأنّ الأسماءَ مجاز، وقولُ المعتزلة بإثباتِ الأسماءِ حقيقةً ونفي قيام معانيها بالذّات متناقِض، لكن لا يُنسَب لهم أنَّ إثباتَ الأسماءِ مجازٌ.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٧)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/ ٨٦٥).

الجملة، فكان كلٌّ من الفريقينِ أشدّ جحودًا من وجه.

٧. أنّه من المعلوم أنَّ مَضمون اسم الرحمن وحقيقتَه وصفُ اللهِ تعالى بصفةِ الرَّحمة وقيامَها بِهِ، فلو صدقَ قولُ المتكلِّمينَ بانتفاءِ هذه الحقيقة، لكانَ قولُ المشركينَ وجيهًا في نفي هذا الاسم، ولكانَ طعنهمُ أقوى؛ لأنَّ وصفه بالرّحمة حينئذٍ يكونُ بمنزلةِ وصفه بالنقائص كالأكلِ والشُّربِ والنومِ والظلم ونحوها ممّا لا يليقُ به[١]، فتكونُ تسمية الله بالرحمنِ تنقُّصًا لله تعالى، وهذا أمرٌ لم يقله أهل الشِّركِ ولا خطرَ ببالهم، ولذا قال بعضُ من وصفَ حقيقةَ قولهم:

قد عطَّلوا أسماءَهُ وتبَدَّلوا بنصُوصِ وَحْيِ اللهِ رأيَ الفلسفَةْ

كفَرُوا كأَهلِ الشِّركِ بالرَّحمن إلْـ ـلَا في مَجازٍ أبدَعُوهُ زَخرفَة

وَقَضَوا بأنّ الحقَّ قَطعًا نفيُه وبأنَّه لإلهِنا بِئسَ الصِّفَة[٢]

٨. أنّ قولَ من نفى الصفاتِ بحجّةِ منعِ تعدُّدِ القدماء شبيهٌ بقولِ المشركين الذينَ منعوا دُعاءَ الله باسمِ الرَّحمن منعًا لتعدُّدِ الآلهة؛ فإنّ المشركينَ لمّا سَمعوا النبيَّ ﷺ يدعُو يا الله! يا رحمن! قالوا: إنَّ محمَّدًا يدعُو إلهين؛ يدعو الله، ويدعُو إلهًا آخرَ يُسمّى الرحمن، فنزلَ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فبيّن أنّها أسماءٌ لمسمًّى واحدٍ، وكذلكَ يُقال لهؤلاء المعطِّلة: إنّ هذه الصفاتِ والنعوت لا تستلزمُ تعدُّدَ القدماء، فكما أنّ الله تعالى بأسمائه الكثيرةِ إلهٌ واحد، فهو بصفات كماله ونعوت جلالِه ربٌّ واحد[٣].

ويتلخّص ما وقع فيه المتكلّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من الإلحاد في أسمائه وصفاته بتعطيلها، فيما يلي:

١. أنّهم وقعوا في تعطيل ما أثبتَهُ الله لنفسه من الأسماءِ والصفات، وهو من الإلحادِ فيها.

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (٣/٨٦٢).

(٢) العواصم والقواصم لابن الوزير (٤/١٤٦).

(٣) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٣٧-٩٣٨)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (٩/١٨٦).

٢. أنَّ تعطيلَهم لها أوقَعهم في الإلحادِ فيها بسلَبِها بعضَ ما استحقَّت به وَصفَ الحُسنى.

٣. أنَّ تعطيلَهم لها أوقَعهم في الإلحادِ فيها بتركِ دعاءِ اللهِ بها على الوجه الذي شرعه.

٤. أنَّ من أنكر اسم الرَّحمنِ أو معناهُ مِن المتكلِّمين فقَد وافقَ مُنكرِي هذَا الاسمِ ممَّن ذمَّهُم اللهُ تعالى من وجوهٍ، وقَولُ المُتكلِّمين أخفُّ من قولِ أولئك في بعضِ هذه الوجوه، وأشدّ منهُ في بعض.

المبحث الثاني

الموافقةُ في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى الإلحادَ في أسمائِه وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى الإلحادَ في أسمائِه وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه

سبق في المبحث الأول الحديثُ عن الإلحادِ في أسماءِ الله تعالى وصفاته إجمالًا، وعن خصوصِ الإلحادِ فيها بتعطيلِها ونفيِها. وسبقَ أن من أنواعِ الإلحادِ فيها:

١. أن تُجعلَ دالّةً على صفاتٍ تشابه صفات المخلوقين وتضاهيها.

٢. أن يُشتق منها أسماءٌ للمعبودَات، كما فعلَ المشركُون في اشتقاقِ العُزَّى من العزيز، واللات من الإله.

فكلا هذينِ النوعينِ داخلان في الإلحاد الذي حرّمه الله تعالى وتوعّد أهله في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ١٨٠].

ووجهُ دخولِهما في الإلحادِ أنّ الواجِبَ في أسماءِ الله تعالى وصفاته توحيدُ الله بها، بجعلها مختصَّةً به دونَ من سواه، فلا تُجعلَ مثلَ اسمِ المخلوقِ وصفتِه، ولا يُجعلَ للمخلوقِ اسمٌ أو صفةٌ مثلُها، كتسميةِ المشركينَ معبوداتِهم بما اشتقّوه منها، فإنّ ذلكَ عدولٌ بها عمّا هي عليه[1].

وهذان النوعان يجمعُهما التمثيلُ بينَ الله تعالى وخلقه، الذي هو نوعٌ من الشِّركِ المنافي لتوحيدِه سبحانه في أسمائِه وصفاته، وهو ما فسّر به قتادةُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله تعالى: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ فقال: «يُشرِكون»[2].

لكنّ النوعَ الأوّلَ يكون بتمثيلِ الخالقِ بالمخلوق، والنوع الثاني يتضمّنُ تمثيلَ المخلوقِ بالخالق.

فحقيقةُ الأول: أن يُثبَتَ للهِ تعالى في ذاتِه أو صفاتِه من الخصائصِ مثلُ ما يُثبَتُ للمخلوقِ من ذلك، ويدخُلُ في ذلكَ تمثيلُ صفاتِ الله تعالى بصفاتِ خلقه، كقولِ المشبِّهة: يد الله كيد المخلوق،

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (١٠/٥٩٦).

(٢) سبقَ تخريجه (ص١٠١٠).

ونحوِ ذلك[١]. ويدخُلُ فيه أيضًا وصفُ الله تعالى بالنقائصِ التي لا تليقُ به وإنّما يوصفُ بها المخلوق، كوصفِه بالسِّنةِ والنومِ وما أشبهَ ذلك، تعالى الله وتقدَّس[٢].

وأمّا النوع الثاني: فحقيقته أن يُثبَت للمخلوقِ شيءٌ ممّا يَختصُّ به الخالقُ جلَّ وعَلا من الأفعالِ والحقوق والصفات.

فأمّا في الأفعال: فبإثباتِ شيءٍ من معاني الربوبيّة لأحدٍ من المخلوقين، كالخَلق أو الرَّزق.

وأمّا في الحقوق: فبصرفِ أهلِ الشرك حقّ العبادةَ لغيرِ الله تعالى.

وأمّا في الصفات: فبوصفِ المخلوقِ بشيءٍ من الأوصافِ التي اختصَّ بها الخالق جلّ وعلا[٣].

وكلا النوعين باطلٌ وشركٌ بالله تعالى، فإنّ اللهَ تعالى قد نفى أَن تكُونَ هناكَ مُماثلةٌ بينَه سبحانه وبينَ خلقه فقال: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ليس كخالق الأزواج كلِّها شيءٌ؛ لأنّه الفرد الصَّمَد الذي لا نظير له»[٤]، وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ليس يُشبهه تعالى ولا يماثِلُه شيءٌ من مخلوقاته، لا في ذاته، ولا في أسمائِه، ولا في صفاتِه، ولا في أفعالِه؛ لأن أسماءَه كلَّها حُسنى، وصفاتِه صفاتُ كمالٍ وعظمة، وأفعالَه تعالى أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارِك، فليسَ كمثله شيءٌ؛ لانفرادِه وتوحُّدِه بالكمالِ من كلِّ وَجه»[٥].

وقال تعالى منكرًا على من جعلَ بعضَ خلقهِ مثلَه فصرفَ له شيئًا من العبادة: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[النحل: ١٧].

---

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٢/٥٩٥)، وفتح ربِّ البريّة لابن عثيمين (ص١٨).

(٢) ينظر: منهاج السنّة (٥/١٦٨)، والجواب الصحيح لابن تيمية (٢/٢٦٠).

(٣) ينظر: منهاج السنّة (٢/٥٩٥)، وإغاثة اللهفان لابن القيم (٢/٩٧٩)، وفتح ربِّ البريّة (ص١٨).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٢/٢٦١).

(٥) تيسير الكريم الرحمن (٤/١٥٨٤).

ونهى عباده أن يضربوا له سبحانه الأمثال، فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقولُ: فلا تمثِّلُوا للهِ الأمثالَ، ولا تُشبِّهوا له الأشبَاه، فإنَّه لا مِثلَ له ولا شِبه»[(١)]، ثمّ روى عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «الأمثال: الأشباه»[(٢)]. وقال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ولا تُشبِّهُوه بِخَلقِه؛ لأنَّه لا يُشبِه شيئًا ولا يُشبهه شيء»[(٣)].

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، «أي: لم يكن أحدٌ نظيرًا له ولا شَبِيهًا»[(٤)]، قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في تفسيرها: «ليسَ كمثلِه شيءٌ، فسُبحانَ اللهِ الواحِد القهَّار»[(٥)]، وقال أبو العالية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يكن له شبيهٌ ولا عِدلٌ، وليسَ كمثلِه شيء»[(٦)].

وكذلكَ قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا «يقول: هل تعلمُ للرَّبِّ مِثلًا أو شبيهًا»[(٧)].

ونهى سُبحانه أن يُجعلَ له أندادٌ من خلقِه، فقال جلَّ شأنُه: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، والأندَادُ: الأَكفَاءُ والأَشباه[(٨)]، قال مجاهِدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه: «أي عُدَلاء»[(٩)]. وقال الطبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأندادُ جمعُ نِدّ، والنِّدُّ: العِدلُ والمِثلُ... وكلُّ شَيءٍ كانَ نَظيرَ الشيءِ ولهُ

---

(١) جامع البيان للطبري (١٤/٣٠٥).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) التفسير الوسيط (٣/٧٤)، وينظر: معالم التنزيل للبغوي (٢/٦٢٦).

(٤) تفسير السمعاني (٦/٣٠٤).

(٥) رواه الطبري في جامع البيان (٢٤/٧٣٨).

(٦) رواه الطبري في المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٧) رواه الطبري في المصدر السابق (١٥/٥٨٥)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٠/١٠٨) لابن المنذر وابن أبي حاتم.

(٨) ينظر: جامع البيان للطبري (١/٣٩١).

(٩) رواه الطبري في جامع البيان (١/٣٩١)، وعزاهُ السيوطي في الدر المنثور (١/١٨٨) لوكيع، وعَبد بن حُمَيد، وروى الطبري عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في نفسِ الموضع- مثلَه.

شبيهًا فهُو له ندّ»(١).

وكلُّ ما فيه النهيُ عن جعلِ شريكٍ لله تعالى فإنّ لفظَه يتناول النهيَ عن كلِّ أنواعِ الشِّرك به، ومنه تمثيلُه بخلقه أو تمثيلُ خلقِه به، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَم بِظَاهِرٍ مِّنَ الْقَوْلِ﴾[الرعد: ٣٣]، وكذا ما فيه ذمُّ عَدلِ المخلوقِ بالخالق وتسويتُه به، فإنّه يتناول ذمَّ تمثيلِ خلقِه به، ويستلزمُ النهي عن تمثيلِه بخلقه(٢)، كقوله تعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾[النمل: ٦٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[الأنعام: ١]، أي يُسوُّون غيرَه به سُبحانه(٣)، وقولُه حكايةً عن قولِ المشركينَ إذا أُلقوا في جهنّم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾[الشعراء: ٩٧ - ٩٨].

والنوعُ الثاني من التمثيلِ المذموم هو الغالبُ على أهل الضلال والكفر، وهو التشبيهُ المذمومُ في القرآن أصالةً، فالقرآنُ مملوءٌ من إبطالِ ما كانَ عليه المشرِكونَ والمشبِّهون العادِلون بالله تعالى غيرَه، الذينَ جعلوا للمخلوقِ ما للخالقِ سبحانه وتعالى من الخصائص، وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ فيما اختصَّ به من الألوهيّة جلّ وعلا، وقد يكونُ في الربوبيّة بنسبةِ أفعالهِ إلى بعضِ خلقه، أو في الأسماءِ والصفاتِ بوصفِ المخلوقِ بمثلِ ما يتَّصف به سبحانه، كقولِ النصارى في المسيح وتشبيههم له بالخالقِ فيما اختصّ به من الصفات(٤)، كقولهم إنَّه قديمٌ أزليٌّ يعلمُ الغيوب ويقدر على كُلِّ شيءٍ(٥).

ومنه قولُ من زعمَ لله ولدًا من العرب، كقولِ المشركين بأنّ الملائكةَ بناتُ الله، فقد ذمّهم الله

---

(١) جامع البيان (١/٣٩٠-٣٩١).

(٢) ينظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٣/١٠٠).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٩/١٤٧)، والتفسير الوسيط للواحدي (٢/٢٥١)، وتفسير السمعاني (٢/٨٦).

(٤) ينظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٢/٢٦٠)، ومنهاج السنّة النبوية (٥/١٦٩)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/٥٧).

(٥) ينظر: حقائق أساسيّة في الإيمان المسيحي للقس فايز فارس (ص٨٠).

على ذلكَ، لأنّهم جعلوا له ولدًا يُشبِهه من الإناث، مع كونهم يأنفونَ منها ولا يرضَون لأنفسهم بها، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [الزخرف: ١٧]، والشاهد قوله: ﴿ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ﴾ أي: بما جعلَ شَبيهًا للهِ من البناتِ اللاتي يَحزنُ أحدهُم إن بُشِّر بهنّ، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: بما مثَّلَ لله، فشبَّهَه شَبَهًا، وذلكَ ما وَصفهُ بِهِ مِن أنَّ له بناتٍ»(١)، وقال الوحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بما جعل لله شِبهًا، وذلكَ أن ولدَ كلِّ شيءٍ شبيهُه وجنسُه»(٢).

وأمّا النوعُ الأول الذي هو تمثيلُ الخالقِ بالمخلوق، فهو على نوعين: نوعٌ يمثِّلُ فيه الخالقُ بجِنسِ ما عليهِ المخلوقون من الصفاتِ والخصائص، ونوعٌ يوصَفُ فيه الخالقُ بالنقائص التي يُعلم أنّها إنّما تليقُ بالمخلوقِ العاجزِ الناقص.

فالأول لم يكُن قولًا مشهورًا في الأمم(٣)، وإنّما وُجدَ فيها على وجهِ القلّة، كما وُجدَت في هذه الأمّة مقالةُ التشبيه، مثلَ قول داود الجواربي(٤) إنّ معبودَه جُثّةٌ على صورة الإنسان لحمٌ ودمٌ وشعرٌ وعَظم(٥)، تعالى الله عن قوله.

والثاني هو كقولِ اليهودِ - عليهِم لعائنُ الله - الذين قالوا بأنّ الله فقيرٌ وبخيل، وبأنّه لمّا خلقَ السّماواتِ والأرضَ تَعِبَ واستراح(٦)، سبحانَه وتعالى عمّا يصفون.

---

(١) جامع البيان (٢٠/٥٦٢).

(٢) التفسير الوسيط (٤/٦٦).

(٣) ينظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/٩٨٠)، ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٣/٨٦٢-٨٦٤).

(٤) داود الجواربيّ. قال الذهبي: «رأسٌ في الرفض والتجسيم، من قَرامي جهنم». كفّره يزيد بن هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من علماء واسط وأفتوا بسفكِ دمه، فماتَ من أيامِه فلَم يُصلّوا عليه. ينظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٢/٢٢١رقم٩٣٣)، وميزان الاعتدال (٢/٢٣).

(٥) ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٠٩)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/٤٠).

(٦) ينظر: منهاج السنّة النبوية (٥/١٦٨)، والجواب الصحيح (٢/٢٦٠، ٣/١٠٠)، وجامع المسائل لابن تيمية (٢/١١١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِه بتمثيلِه بخلقِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

يكثر أهل الكلام من ذمّ التشبيه والتشنيعِ على القائلينَ به، وينسبونه إلى أهل السنّة ظلمًا وجهلًا، وينسبُه الغالي من المعطِّلة إلى مَن هو دونه؛ فمن نفَى الأسماءَ الحسنى جعلَ من أثبتَها مشبِّهًا، ومن نفى الصفاتِ جعلَ من أثبتَ شيئًا منها مشبِّهًا(١).

والمتأمِّل في حقيقةِ مقالةِ المعطِّلة يجد أنَّهم جميعًا واقِعون في التشبيه والتمثيلِ الذي يفرُّون منه، ويزعمون البراءة والحذر من الوقوعِ فيه، وذلك من وجوه:

١. أنّ المعطِّلة لم تفهم من النصِّ إلّا ما هو مماثلٌ لصفاتِ الخلق، فأدخلَت في مدلُولِها ما هو من خصائصِ المخلوق، وهذا من التمثيل المذموم:

وبيانُ ذلكَ أنّ المعطِّلَ إذا قرأَ -مثلًا- قولَه تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[الفتح: ١٠]، فَهِم يدًا من جِنسِ أَيدي المخلوقين، وجعلَ ذلكَ هُو ظاهرَ النصّ، فلذلكَ يقول: ظاهرُ النصِّ لا يُمكن أن يكونَ مرادًا، فينفي الصفة(٢). ولو أنَّه فهِم من الآيةِ ما أرادَه الله، وعلِم أنَّ اليدَ إذا أُضيفَت إلى اللهِ تعالى استحالَ أن تدلَّ على شيءٍ من خصائصِ الخَلق، لجعلَ ظاهرَ النصِّ حقًّا منزَّهًا عن المعاني الباطلة، ولم يكن في إثباتِ ذلكَ المعنى الحقِّ أيُّ محذور.

وكذلك إذا قرأ قولَه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[طه: ٥]، توهَّمَ من استواءِ الربِّ جلّ وعلا ما هو من جِنسِ استواءِ المخلوقين، بحيثُ يكونُ المستوِي محتاجًا إلى ما استَوى عليه، فلأجلِ

---

(١) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص١٨٣).

(٢) ينظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص٦٢٠)، وأساس التقديس للرازي (ص٢٣٣)، ومدارك التنزيل للنسفي (٣/٣٣٥).

ذلك يقول: هذا يمتنعُ على الله، فينفي الاستواءَ بالكلِّيّة[١]. ولو أنَّه رأى النصَّ قد أضافَ الاستواءَ إلى الله، ففهم أنّ الاستواءَ هو استواءٌ لائقٌ بالله، يتنزّه عن الافتقار والحاجة، لما نفاه لأجلِ ذلك.

وهذا التمثيلِ في فهم النصِّ من أهمّ أسبابِ انحراف المعطِّلة، فهم قد مثّلوا قبلَ أن يعطِّلوا، وهذا أحدُ أسبابِ تصرِيحهم بأنَّ ظواهرَ النصوص توهِمُ التشبيه[٢].

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومنشأ الضلالِ أن يُظَنَّ أن صفاتِ الربِّ كصِفاتِ خلقِه، فيُظنَّ أنّ الله سبحانه على عرشِه كالملِك المخلوق على سريره، **فهذا تمثيلٌ وضلال**. وذلكَ أنّ الملِكَ مفتقِر إلى سريره، ولو زال سريره لسَقط، واللهُ غنيٌّ عن العرش وعن كل شيءٍ، والعرشُ وكل ما سِواه فقيرٌ إلى الله، وهو حاملُ العرش وحملةِ العرش، وعلوُّه عليه لا يوجِب افتقارَه إليه»[٣].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حياة العبد تعرِضُ لها الآفاتُ المضادَّةُ لها، مِن المرَضِ والنَّومِ والموت، وكذلك عِلمُهُ يعرِضُ له النِّسيانُ والجَهل المضادُّ له، وهذا محالٌ في حياةِ الربِّ وعِلمِه، فمن نفى عِلمَ الرَّبِّ وحياتَه لما يعرِضُ فيهما للمخلوق فقد أبطَل، وهو نظيرُ نَفي من نفَى رحمةَ الربِّ سبحانَه وتعالى عنهُ لِما يعرِض في رَحمةِ المخلوقِ من رِقَّة الطَّبع. وتوهُّمُ المتوهِّمِ أنَّه لا تُعقل رحمةٌ إلّا هكَذا، نظيرُ تَوهُّمِ المتوهِّم أنَّه لا يُعقَل عِلمٌ ولا حياةٌ ولا إرادةٌ إلّا مع خصائصِ المخلوق. وهذا الغلطُ منشؤه إنّما هو تَوهُّم صِفةِ المخلوقِ المقيَّدة به أولًا، وتوهُّمُ أنَّ إثباتَها لله هو مع هذا القَيد، وهذان وهمانِ باطلان؛ فإنَّ الصفةَ الثابتةَ للهِ مضافةً إليه لا يُتوهَّم فيها شيءٌ من خصائصِ المخلوقين، لا في لفظِها ولا في ثُبوتِ معناها. وكلُّ من نفَى عنِ الربِّ تعالى صفةً من صفاتِه لهذا الخيالِ الباطل لزِمَه نفيُ جَميع صفاتِ كمالِه لأنَّه لا يَعقل منها إلّا صفةَ المخلوق، بل ويَلزَمُه نفيُ

---

(١) ينظر ما سبق (ص٣١٥).

(٢) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص٦٩-٨٠)، وتُراجع نصوص المتكلِّمين فيما سبق نقله (ص٢١٤).

(٣) جامع المسائل لابن تيمية (٣/٢٠١)، وينظر: التدمرية (ص٧٩، ٨١)، والفتوى الحموية (ص٢٦٧-٢٧٠).

ذاتِه لأنَّه لا يعقِل مِن الذواتِ إلَّا الذَّواتَ المخلوقة»(١).

٢. أنَّهم حينَ يؤوِّلون النصوصَ الواردةَ في حقِّ الله تعالى يحمِلونها على نظيرِها في حقِّ المخلوقاتِ النَّاقِصةِ أو الجمادات:

هذا المسلكُ قد أوردهم الموارِدَ في تمثيلِ الله تعالى بالمخلوقات وهم لا يشعرون؛ فإنّ الجهميَّةَ -مثلًا- إذا عطّلوا صفة الكلام، احتجّ عليهم أهلُ السنّةِ بنصوصٍ فيها إضافة الكلامِ والقولِ إلى الله تعالى، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، فإنَّهم يُجِيبُون بأنَّ الكلامَ قد نُسبَ إلى بعضِ المخلوقاتِ التي لا تتكلّم حقيقةً -في زعمهم-، كقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فيجعلون ما أُضيفَ إلى الربِّ من الكلام نظير ذلك، وهم بذلكَ قد شبّهوا الله تعالى بهذه المخلوقاتِ الجامدة، حيثُ حملوا ما أضيفَ إليه على ما أضيفَ إليها، تعالى الله عن قولهم.

وقد بيّن الإمام أبو سعيدٍ الدارميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما في مسلكهم هذا بقوله ردًّا على معارِضه الجهميّ: «ثمّ تقلَّدت أيها المُعارِضُ أفحشَ حُججِ الجهميَّة في نفيِ الكَلام عن الله تعالى، لـمّا أنّ اللهَ قد نَسَب الكلامَ إلى الجِبالِ والشَّجَر والشَّمسِ والقَمَر، التي لا تَقدِر على الكلام ولا لها أسماعٌ ولا أبصار. وهذا من أعظَمِ حُجَج الجهميّة؛ يجعلُونَ اللهَ الحيَّ القيُّومَ المتكلِّمَ بالكلام، السميعَ البصيرَ القابضَ الباسط، كالمَدَرِ والحِجَارة والجِبالِ والتِّلال الصُّمِّ البُكمِ التي ليسَ لها كلامٌ ولا أسماعٌ ولا أبصَار. فقال: كما يجوزُ عندنا في المجازِ أن يُنسب الكلامُ إلى هذه الأشياءِ الصُّمِّ البُكم، فكذَلِكَ يجوزُ في المجَازِ أن يُنسَبَ الكلامُ إلى اللهِ مِن غَير أن يَقدِرَ الله على الكَلام في دعواكُم إلّا كَقُدرة الجِبَالِ والشَّجَر والشَّمسِ والقمر. فهل مِن شيء أشبهُ بالكُفرِ البيِّن من هذا المذهَب؟ بل هُو الكُفرُ صُراحًا: أن يكونَ منزلةُ كلامِ الله تعالى عندهم كَكَلام الجِبال والشَجر والحجر والشَّمسِ والقمر والأشياءِ المخلوقةِ البيِّنة»(٢).

(١) جلاء الأفهام لابن القيم(ص١٨٠-١٨١).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (ص٣٢٣).

ونظيرُ ذلكَ ما يحتجُّ به المتكلِّمون في تحريفِ ما ثبت لله تعالى من صِفةِ الضحك، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النبي ﷺ قال: «يضحُك الله إلى رَجُلينِ يقتُل أحدُهما الآخرَ يدخُلان الجنة»(١)، فيقولون: الضَّحِكُ هنا هو كما «تقول: ضحِكَت الأرضُ بالنَّباتِ، إذا ظَهر فيها النباتُ وانفَتقَ عن زَهرِه»(٢)، وكما أن «العربَ تقولُ للطريقِ الواضِح البيِّن: هذا طريقٌ ضاحِك»(٣). فمن أوَّلَ النصَّ بمثلِ هذا فقد جعلَ الضحِكَ المضافَ إلى الله تعالى كالضحكِ المضافِ إلى الأرض أو إلى الطريق، فِرارًا بزعمه من التشبيه، فيقعُ في تشبيهٍ أسوأَ منه.

وهذا ممّا ردّ به الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ على الجهمية في نقضِه على المريسي فقال: «ادّعى المعارِضُ في تفسيره أن ضحكَ الربِّ رضاهُ ورحمتهُ وصَفْحُه عن الذُّنوب، ألا ترى أنكَ تقول: رأيتُ زَرعًا يضحك؟ فيُقال لهذا المعارِض: قد كذَّبتَ بما رويتَ عن النبي ﷺ في الضَّحِك؛ إذ شبَّهتَ ضحِكَهُ بضحِك الزَّرع؛ لأن ضَحِكَ الزَّرع ليس بضحكٍ، إنّما هو خُضرتُه ونضَارتُه، فجُعل مَثلًا للضَّحِك. فعمَّن رويتَ هذا التفسيرَ من العلماء: أنَّ ضَحِك الربِّ رضاهُ ورحمتُه؟ فسمِّهِ، وإلا فأنتَ المحرِّف قولَ رسول الله ﷺ بتأويلِ ضَلالٍ، إذ شَبَّهتَ ضَحِكَ اللهِ الحيِّ القيُّوم الفعّالِ لِما يَشاء ذِي الوَجهِ الكريم، والسَّمعِ السَّميعِ والبَصَرِ البَصير، بِضَحكِ الزَّرعِ الميِّت الذي لا ضَحِكَ له ولا قُدرةَ لَه، ولا يَقدِر على الضَّحك وإنّما ضحكه يُمثَّل، وضَحكُ الله ليسَ يُمثَّل.

ويحَكَ أيُّها المعارِض! إنَّ ضحِك الزرع نضَارتُه وزُهرتُه وخُضرتُه، فهو أبدًا -ما دامَ أخضرَ- ضاحكٌ لكلِّ أحدٍ، للوليِّ والعدوِّ، ولِمَن يسقيه ولمن يحصِده، لا يقصِدُ بضحِكِه إلى شيءٍ. واللهُ يقصِد بضحِكه إلى أوليائه عندما يُعجِبُه فِعالهم، ويَصرفُه عن أعدائِه فيما يَسخَطُه مِن أفعالِهم»(٤).

ونحوُ ذلكَ ما يحتجُّون به على تحريفِ ما ثبتَ لله من صِفةِ الوجه، مِن زعمهم أنّ قوله: ﴿وَجۡهُ

---

(١) رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير: باب الكافر يقتلُ المسلم ثمّ يُسلم، فيُسدِّدُ بعد ويُقتل، (رقم٢٨٢٦)، ومسلم، كتاب الإمارة: باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، (رقم١٨٩٠).

(٢) مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٦٧).

(٣) المصدر السابق (ص٦٨).

(٤) نقض الدارمي على المريسي (ص٤٨٤-٤٨٥).

ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] إنّما هو كقولِهم: وجهُ الطريق، ووجهُ الحائط، ووجهُ الثَّوب، ووجهُ الأمر[١].

وقد ردَّ الإمامُ ابنُ خزيمةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تحريفهم هذا بقوله: «وزعمَت المعطِّلة من الجهمية... أن معنى قوله: ﴿ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]، كقولِ العرب: وجهُ الكلامِ، ووجهُ الدَّار، ووجهُ الثوب، وزعمت أنّ الوجوهَ من صفات المخلوقين. وهذه فضيحةٌ في الدَّعوى، ووقوعٌ في أقبحِ ما زعموا أنَّهم يهربون منه. فيُقال لهم: أفليس كلامُ بني آدم، والثيابُ والدُّورُ مخلوقة؟ فمن زعَم منكُم أن معنى قولِه: ﴿ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾، كقولِ العرب: وجهُ الكلام، ووجهُ الثَّوب، ووجهُ الدَّار، أليسَ قد شبَّه -على أصلِكم- وجهَ الله بوجهِ المَوَتان؟ لزعمِكم -يا جهلة!- أنَّ من قال من أهل السنّة والآثار، القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ: لله وجه، وعينان، ونفس، وأنّ الله يبصر ويرى ويسمع: أنَّه مشبِّه عندَكم خالقَه بالمخلوقين، حاشَ لله أن يكون أحدٌ من أهل السنّة والأثرِ شبَّه خالقَه بأحدٍ من المخلوقين. فإذا كانَ على ما زعَمتم بجهلِكم، فأنتُم شبَّهتُم معبودَكم بالمَوَتان!»[٢].

٣. أنّ قولهم في صِفاتِ الله تعالى يؤول إلى تمثيله سبحانه بالناقصاتِ أو بالجمادات أو بالمعدومات أو بالممتنعات:

وذلكَ أنّ أهل الكلامِ ينفونَ الصِّفاتِ حذرًا من التشبيه، ثمَّ يصيرون إلى مقالةٍ أسوأ من التشبيهِ الذي فرُّوا منه، لأنَّهم إذا كانَ فرارهم هو من تشبيه الله تعلى بالآدميِّين، فإنّ قولَهم الذي يصيرون إليه تكونُ حقيقته تشبيهَ الله تعالى بالنّاقصاتِ أو بالجماداتِ أو بالمعدوماتِ أو بالممتنعات[٣].

فأمّا تشبيهُهم الله تعالى بالناقِصاتِ، فإنّ من نفى منهم سمعَ اللهِ وبصرَه فقد شبَّهه بالأصمِّ الأعمى، ومن نفى منهم كلامهُ فقد شبّهه بالأبكمِ الذي لا يقدرُ على الكلام، ومن نفى عنه صفةَ اليدِ فقد شبّهه بالأقطعِ الذي لا يدَ له[٤]، وفي هذا من القُبحِ والشناعةِ ما هو أشدُّ ممّا فرُّوا منه، سبحان الله وتعالى عما يقولون.

---

(١) ينظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص٢٠٦-٢٠٧)، حيثُ حكى هذا المذهبَ عن المعتزلة.

(٢) التوحيد لابن خزيمة (١/٥٦-٥٧).

(٣) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص٣٠، ١٨٢-١٨٣).

(٤) ينظر: نقض الدارمي على المريسي (ص٦٦، ٥١٠).

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال بعض أهل العلم: إنّ الجهميّة هم المشبِّهة؛ لأنّهم شبَّهوا ربهم بالصَّنَمِ والأصمِّ والأبكَم الذي لا يسمَع ولا يُبصر ولا يتكلَّم ولا يَخلُق. وقالَت الجهميَّة: وكذلك لا يتكلَّم، ولا يُبصر نفسَه»(١).

وقال أبو سعيدٍ الدَّارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقضه على المريسيّ: «وكيفَ استجزتَ أن تُسمِّيَ أهلَ السُّنّة وأهلَ المعرفةِ بصفاتِ الله المقدسة: مشبِّهةً، إذ وَصفوا اللهَ بما وصف به نفسَه في كتابِهِ بالأشياءِ التي أسماؤُها موجودةٌ في صفاتِ بني آدمَ بلا تكييف، وأنتَ قد شبَّهتَ إلهكَ في يدَيه وسَمعِه وبصرِه بأعمَى وأقطَع، وتوهَّمت في معبودك ما توهَّمت في الأعمَى والأقطَع، فمعبودُك مخدَّجٌ منقوصٌ أعمَى لا بصرَ له، وأبكمُ لا كلامَ له، وأصمُّ لا سمعَ لَه، وأجذمُ لا يدَان له، ومُقعَدٌ لا حِراكَ به، وليسَ هذا بصفةِ إلهِ المصلِّين، فأنت أوحشُ مذهبًا في تشبيهِك إلهَك بهؤلاءِ العِميان والمقطُوعين، أم هؤلاءِ الذين سمَّيتهم مشبِّهةً أنْ وصفُوهُ بما وصَفَ به نفسَه بلا تَشبيه؟ فلولَا أنّها كلِمةٌ هي محنةُ الجهميَّة التي بها ينبِزُونَ المؤمنِين، ما سمَّينا مشبِّهًا غيرَك؛ لسَماجة ما شبَّهتَ ومثَّلت»(٢).

وأمّا تشبيهُهم له بالجمادات، فهو في نفيهم قيامَ الأفعالِ به وتجدُّدَ الصفاتِ له، فإنّ نفيهم أن يكونَ الله تعالى يفعلُ متى شاء ويتكلّم متى شاءَ تشبيهٌ له بالجَمادات أو بالأمواتِ الذين لا يشعُرونَ ولا يتحرّكون ولا يتكلّمون.

وهم يقولونَ إنَّ الله لا يجوزُ عليهِ أن يتكلّم، فهُم بهذا القولِ قد تجاوزوا تشبيهَ الله تعالى بالأبكمِ الذي يمنعُه مانعٌ من الكلامِ مع صلاحيّة محلِّه للصفة، فشبّهوه بالصَّنمِ الذي ليسَ فيه تلكَ الصلاحيَّة(٣). ولذا قال بعضُ السلف: «من زعم أنّ الله، عز وجل لا يتكلَّم فهو يعبدُ الأصنام»(٤).

---

(١) خلق أفعال العباد (٢/٥٩).

(٢) نقض الدارمي (ص١٢٩).

(٣) ينظر: التدمريّة لابن تيمية (ص١٥٩).

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (١/١٧٤، رقم٢٠٩) من قولِ هارون بن معروف.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ رادًّا على الجهمية: «قد أعظمتُم على اللهِ الفريةَ حينَ زعمتُم أنَّه لا يتكلَّم، فشبهتموه بالأصنامِ التي تُعبد من دون الله؛ لأنّ الأصنام لا تتكلَّمُ ولا تنطِقُ ولا تتحرَّك»(١).

وقال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال هؤلاء:... لم يَخرُج منه كلامٌ قطّ، ولا يَخرُج، ولا هو يَقدِرُ على الكَلام في دعواهُم، فالصَّنم في دعواهُم والرحمنُ بمنزلةٍ واحِدةٍ في الكَلام، فأيُّ كُفرٍ أوضَحُ مِن هذا»(٢).

وكذلكَ نفيُهم جوازَ السمعِ والبصرِ على الله تعالى كما تقوله الجهمية والمعتزلة، أو أن تقومَ به صفةٌ متجدِّدةٌ عند سماعه وإبصارِه سبحانه كما تقوله الأشعرية، فإنّ هذا النفيَ تشبيهٌ بالجماداتِ التي لا يجوزُ عليها عادةً هذه الصفة(٣).

وأمّا تشبيهُهم له بالمعدومات، ففي قولِ كثيرٍ منهم بأنّ الله تعالى لا داخل العالمِ ولا خارجه، فإنّ هذا وصفُ العدم(٤). وكذلكَ في قولِ من نفى عنه الصِّفاتِ مُطلقًا كما تقوله الجهمية والمعتزلة، فإنّ الذات المجرّدةَ عن الصفات إنّما توجدُ في الذهن، أمّا في الخارج فإنّها معدومةٌ لا

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٢٧٤).

(٢) الرد على الجهمية للدارمي (ص٢٥٤).

(٣) ينظر: التوحيد لابن خزيمة (١/٥٧-٥٨، ١٠٩).

(٤) تكلَّف بعض المتكلِّمين -كالرازي- إثباتَ وجودِ موجودٍ لا يُشار إليه بالحسّ، وكابرَ الضرورة والعقلَ البدَهيَّ القاضيَ بامتناعِ ذلك، وجعَلَ من حُجّته على جوازِ ذلكَ ما أثبتَه الفلاسِفةُ وبعضُ متفلسِفةِ المتكلِّمين من الجواهر الرَّوحانية، مثل: النّفوس والعقول، فهذه عندهم قائمةٌ بنفسِها لا متحيِّزةٌ ولا حالّةٌ بمتحيِّز. وعلى فرَضِ التسليم بوجود هذه الأشياء، فإنّ قولهم هذا في الحقيقةِ يقتضي تشبيهَ الربِّ بها، وقد حاولَ المتكلِّمون الخلوصَ من هذا المأزق، فلجَأَ بعضهم إلى الاستدلال بالسنّة والإجماع على نفي مشاركتِها لله! وهذا لا يصحُّ على أصولهم؛ لأنّهم يعدّون دلالتها ظنّيّةً. ولجأَ آخرون إلى القولِ بأنّه مجرَّدُ اشتراكٍ في السُّلوب. وقد جزمَ الجويني أنَّ الموجودَين إذا لم يكونا متحيِّزَين ولا أحدُهما مختصًّا بالآخر، فهُما شيءٌ واحد، وجعلَ ذلكَ عُمدةً في الدّلالة على التوحيد، وهذا نقيضُ قولهم. ينظر: أساس التقديس للرازي (ص٧٠)، وأصول الدين، له (ص٢٨)، وحاشية الدسوقي على شرح أم البراهين (ص١٥٤)، والعقيدة النظامية للجويني (ص١٨٢).

وُجودَ لها، فيكونونَ قد شبَّهوا الله تعالى بالمعاني المطلقة التي لا تتحقّق إلّا في الأذهان، ولا وجودَ لها يتحصّل في الأعيان.

وأمّا تشبيهُهم له بالممتنعات، فهو أنّهم يثبتون له الوجودَ مع وصفهم له بوصفِ العدم، وهم وإن كانوا لا يلتزمونَ ذلك لكنّ قولَهم متناقِض(١)، ومعلومٌ أن إثباتَ موجودٍ ووصفَه بوصفِ العدم ممتنعٌ في العقل، لأنّه جمعٌ بينَ النقيضينِ، فلذا كانَ قولهم يقتضي تشبيهَه سبحانه بالممتنعات(٢).

٤. أنّ المتكلِّمين مثّلوا الله بخلقه في باب الأفعال:

المتكلِّمون يقيسُون أفعالَ اللهِ تعالى على أفعالِ الخلقِ في بابِ الحِكمةِ والتَّعليل، فيتوهَّمون في عِلل أفعالِ الله تعالى ما هو من جنسِ علل أفعالِ المخلوقين. لكنّ القدريةَ يلتزمونَ ذلك، والجبريّة يفرُّونَ منه بنفي الحِكمة.

فأمّا القدريّةُ منهم فإنّهم وقعوا في التشبيه في هذا الباب من ثلاثة أوجه:

١. أنّهم يقِيسون أفعالَ اللهِ تعالى على أفعال خلقِه، وعدلَه على عدلِهم، ويجعلونَ ما يَحسُن من العباد يحسُن منه، وما يقبُح من العبادِ يقبُحُ مِنه، ويقولون: يجبُ عَليه أن يفعلَ كذا، ولا يَجوزُ له أن يفعلَ كذا(٣)، فيضعونَ له شريعَةً بمُقتضى ذلكَ القياسِ الفاسِد؛ ولذلكَ سُمُّوا مشبِّهة الأفعال(٤).

---

(١) ينظر: جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص١٣٧-١٣٨).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٧٢)، والتدمرية لابن تيمية (ص ٦٤).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٢٣، ٥٢١)، والمختصر في أصول الدين: له، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢٥٧-٢٥٩)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٤١-٤٦).

(٤) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١٦)، ومنهاج السنّة لابن تيمية (١/٤٤٧، ٣/١٥٢-١٥٣)، ومجموع الفتاوى (٨/٩١)، وشرح الأصبهانية (ص٦٩٧)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/٧٩٢)، ورفع الشبهة والغرر لمرعي الكرمي (ص٥٨).

٢. أنّهم يشبِّهونَ الله من جِهةٍ أخرى بالنّاقِصات، لأنّهم لا يُثبتون للهِ حِكمةً تعُودُ إليه، وإنَّما يثبتونَ حكمةً تعودُ إلى المخلوق[1]، ومعلومٌ أنّ الفاعلَ إذا كانَ فِعلهُ لحكمةٍ لا تعود بوجهٍ إليهِ وإنّما تعودُ إلى المفعول، فإنَّه يكونُ سفيهًا[2].

٣. أنّهم مشبِّهةٌ من جهةِ كونهم جعلوا العبادَ خالقينَ لأفعالهم، وهذا قد سبقَ بيانُه في الحديثِ عن انحرافهم في توحيد الربوبية[3]، فحقيقة قولهم أنَّهم شبَّهوا المخلوقَ بالخالقِ في كونه خالقًا.

فهذه ثلاثةُ أوجُهٍ لتشبيهِ القدريّة في بابِ أفعالِ الله، اثنانِ منها من تشبيهِ الخَالقِ بالمخلوق، والثالثُ في تشبيهِ المخلوقِ بالخالق.

وأمّا الجبريّة نفاةُ الحِكمة فإنَّ تشبيههم في هذا الباب من وجهين، وذلك أنَّهم بعدَ أن توهَّموا في عِلل أفعالِ الله تعالى ما هو من جِنسِ عِلَل أفعالِ المخلوقين فرُّوا من ذلكَ فنزَّهوا الله عن أن يكونَ لفعلِه غايةٌ وغرَض، فوقعوا في تشبيهٍ أسوأَ ممّا فرُّوا منه.

فهم شبَّهوا في فهمِهم عللَ أفعالِ الله تعالى أوّلَ الأمرِ، ثمّ فرُّوا من التزامِ ذلكَ فعطّلوه عن الحكمة والتعليل، فوقَعوا في تشبيهٍ شرٍّ من الأوّل.

فأمّا تشبيههم الأوّل، فهو أنَّهم يقيسون أفعالَ الله على أفعالِ خلقه في الأغراضِ والغايات، فيقولون مثلًا: لو كانَ يفعلُ لحكمةٍ للزِمَ أن يكونَ مُحتاجًا لغيرِه[4]، والله منزّهٌ عن الحاجة، فوجبَ نفيُ الحكمة.

وهذا الكلامُ وأمثالهُ هوَ من قياسِ الله تعالى على خلقه؛ فإنَّهم لم يفهموا من إثباتِ الحكمة لله

---

(١) ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار (٦/١/٣٤، ٤٨).

(٢) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٣/١٩٢ - ١٩٣).

(٣) ينظر: (ص٩٧٧).

(٤) ينظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/٣٥٠)، ومجموع الفتاوى (٨/٣٧، ٨٣، ٣٧٧، ١٦/١٣٢)، والنبوات لابن تيمية (١/٤٤٢، ٢/٩٥٥).

إلّا ما يثبُتُ لمخلوقاتهِ من الحِكَم، وما جعلوه لازمًا لثُبوتها هوَ تابعٌ لهذا المفهوم، فلم يحمِلوا حكمتَه على ما هو مقتضَى غِناهُ عن خلقه وأنّهم لا يبلغونَ نَفعَه ولا ضَرَّه[١].

وكذلكَ استبعدوا أن تكونَ لله حكمةٌ لِما رأَوهُ مِن خلقِ الشُّرورِ التي لم تُدرِك عقولُهم وجهَ الحكمةِ فيها[٢]، وهذا بسببِ قياسهم أفعالَ الله على أفعالِ خلقه، وحصرِهم ما يُتصَوَّر من عِلَلِ أفعالِهِ بما أدركوهُ من عِلَلِ أفعال الخَلق، وذلك نحوُ ما قاله شيخُهم الأوّل الجهم بن صفوان حينَ كانَ يمرُّ على المجذومين فيقول: أرحمُ الرّاحمينَ يفعلُ هذا؟![٣]، يريدُ بذلكَ أنَّها «الأمرُ راجعٌ إلى محضِ المشيئةِ الخاليةِ عن الحِكمة والرَّحمة»[٤]، وهذا لأنَّه لم يحمِل أفعالَ الله تعالى على حِكَمٍ تليقُ به سبحانه وإن لم يكُن عقلُه يُدركها، ولذلكَ كانَ من ردِّ أهل السنّة على الجبريّة أنّ حكمةَ الله تعالى ليست كحِكمةِ خلقه، فإنَّه سبحانه ليس كمثلِه شيءٌ في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله[٥].

وأمّا تشبيههم الثاني فهو أنّهم -بنفيهم حكمَ الله تعالى- قد شبَّهوه سبحانَه بمن يَفعلُ الفعلَ لا لغرضٍ ولا لغاية، كأهل السَّفَه والعَبث الذين لا يقصِدُونَ بأفعَالِهم غايةً محمودَةً ولا غَرضًا مطلوبًا محبوبًا[٦]، أو كالمجانينِ والصِّبيانِ ونحوهم ممن لا عقولَ لهم، بل قد زادوا في تشبيهه سوءًا على ذلك. وهو ما يُبيِّنه العلامة ابن الوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «وقد تقرَّر في قواعد أهل الاسلام نفيُ التشبيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله، وتقرَّر أنّ المرادَ بنفي التشبيه تعظيمُ الرب جلّ وعّز في ذاته وصفاته وأفعاله لا نفي الصفات والأسماء والمادح. فمن الواجب في نفي التشبيه عن أفعاله أن تكون أكمل من أفعال المخلوقين من جميع الوجوه لا أنّها تكون أخسَّ ولا أنقصَ في وجهٍ واحدٍ من الوجوه المحمودة. ولا ريب ولا شُبهةَ أن قاعِدةَ الكمالِ في الأفعَالِ أن يكونَ صُدورُها عن

---

(١) ينظر: النبوّات لابن تيمية (٤٤٣/١-٤٤٥).

(٢) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (١١١٨/٣-١١١٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٦٠/٨).

(٤) شفاء العليل لابن القيم (١٠٧٣/٣).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١١٢٤/٣-١١٢٥).

(٦) ينظر: طريق الهجرتين لابن القيم (ص١/٣٤٦).

الحكمةِ البالغة في توجيهِها إلى المصالحِ الراجِحة والعواقبِ الحميدة، فكلَّما ظهَرَ ذلكَ فيها كانت أدلَّ على حِكمةِ فاعلِها وعِلمه وحُسنِ اختياره ومحامِدِه، وكلَّما بعُدت عن ذلكَ كانَت أشبهَ بالآثار الاتّفاقِيّة، وما يتولَّد عن العِلل الموجِبة، وأشبهَت أفعالَ الصِّبيان في ملاعبهم والمجانين في خيالاتهم فلا يوجد في أفعال المخلوقين أخسُّ ولا أنقصُ من أفعال الصِّبيان والمجانين لِخُلُوِّها عن الحكمة، مع أنّها لم تخلُ من موافقةِ شَهَواتهم ولم تجرَّد عن كل داعٍ. فمَن نفَى عن أفعال الله كلَّ داعٍ وحكمةٍ فقد جعَلَها من هذه الجهة أنقصَ قدرًا من أفعال الصبيان والمجانين في ملاعِبهم وجنونهم»(١).

ويتلخّص ما وقع فيه المتكلّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من الإلحاد في أسمائه وصفاته بتمثيلها بالخَلق، فيما يلي:

١. أنَّ المتكلِّمينَ شبَّهوا الخالِقَ بالمخلوقِ من وجوه، من أظهرها:

أ- تشبيههم الخالقَ بالمخلوق من جهةِ فهمِهم لظواهر نصوصِ الصِّفات، حيث زعموا أنَّها تدلُّ على التشبيه، وفهموها على ما يليق بالمخلوق. وكذلكَ من جهةِ كلامهم في أفعال الله تعالى، حيثُ قاسوا عِللَ أفعالِه على عِللِ أفعالِ خلقِه، لكنَّ القدريَّة التزمت ذلك، والجبريَّة فرَّت منه.

ب- تشبيههم الخالق بالناقص من المخلوقات فيما تقتضيه كثيرٌ من أقوالهم، كنفيهم السَّمعَ والبصرَ والكلام، حيث يقتضي ذلكَ تشبيهه بالأصمِّ والأعمى والأبكم، تعالى الله وتقدَّس. وكقولِ قدريَّتهم بأنّ حكمته لا تعودُ إليه، وذلكَ يقتضي تشبيهه بالسُّفَهاء. وكنفي جبريَّتهم للحِكمة، وذلكَ يقتضي تشبيهه بالمجانين والصِّبيان، بل بما هو أنقصُ من ذلك.

ج- تشبيههم الخالق بالجمادات فيما تقتضيه كثيرٌ من أقوالهم، كنفي الأفعال الاختياريّة، وكالقولِ بامتناع الكلامِ عليه. وكذلك فيما يفسِّرون به نصوصَ الصِّفات، حيثُ يجعلونها شبيهةً بما يُطلَقُ من ذلكَ على الجمادات.

---

(١) إيثار الحقّ على الخلق (ص١٩٥).

٢. أنّهم شبَّهوا المخلوقَ بالخالق، وذلكَ في قولِ القدريّة منهم بأنّ العبادَ يَخلُقون أفعالَهم، فأثبتُوا للعِبادِ الخلقَ الذي اختصَّ اللهُ تعالى بهِ، وشبَّهُوهم بهِ في كَونِهِ خالقًا.

٣. أنّهم زادوا على ما ذمَّه اللهُ تعالى من تَشبيهِ الخالقِ بالمخلوق وتشبيهِ المخلوقِ بالخالق، بوقوعهم في تشبيه الخالقِ بالمعدوم، وذلكَ من جهةِ ما تقتضيه أقوالُ من نَفى منهم جميعَ الصِّفات، وكذلكَ من قال منهم إنّ الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه؛ فإنّ هذه أوصافُ المعدوم.

٤. أنّهم زادوا على ذلكَ كلِّه بتشبيههم الخالقَ بالممتنع، فإنّهم بوصفهم إياه بوصفِ المعدوم مع قولهم بإثباتِه موجودًا قد جمعوا بين النقيضين، فآل قولهم إلى وصفِه بوصفِ الممتنع.

المبحث الثالث

الموافقةُ في نِسبةِ النقائِصِ إلى اللهِ وسوءِ الظَّنِّ به

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى نِسبةَ النقائصِ إليهِ وسُوءَ الظنِّ به سبحانه.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبةِ النقائصِ إلى اللهِ وسُوءِ الظنِّ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى نِسبةَ النقائصِ إليهِ وسُوءَ الظنِّ به سبحانه

عظمةُ الربِّ جلّ وعلا وقُدسيّته أمرٌ فوقَ ما يتصوّر البشر، وما فُتِح لهم من محامِده سبحانه ومعرفةِ جلاله وجَماله بعضٌ ممّا يستحقُّه جلّ وعزّ؛ فإنّ لله تعالى أسماءً استأثَرَ بها في علمِ الغيبِ عنده، وله محامدُ لم يُعلِم بها أشرفَ خلقه وخيرته من رُسلِه ﷺ.

وأعظمُ مقاصدِ الرسالاتِ تعظيمُ الله تعالى حقّ التعظيم، وتنزيهه عن كلِّ نقصٍ لا يليقُ بجنابه الكريم، فإنّ التوحيدَ الذي بُعثَ به الأنبياءُ هو إفرادُه سبحانه بالعبادة، التي حقيقتها التعظيمُ والخضوع والمحبّة، والتنزيهُ عن النقصِ الحاصل بمشاركةِ أحدٍ من الخلقِ للربِّ الخالقِ جلَّ وعلا في شيءٍ من خصائصه، وحولَ هذا الأصل تدور جميعُ الرِّسالات، وإليه ترجعُ كلُّ الشرائع.

وطريقةُ أعداءِ الرُّسل وأقوالهم هي بالضدِّ من ذلك، فإنّهم لا يعظِّمونَ الله تعالى ولا يُنزِّهونه عن النقائِص، بل ينتقصونَ حقَّه، ويجترئونَ على جنابه، وذلكَ ظاهرٌ في جميع ضلالاتهم وانحرافاتهم، وإن كانوا يزعمونَ أنّهم يعظِّمونه ويُجِلُّونه وينزِّهونه(١)، وفيما يلي التنبيه بإيجازٍ على اقتضاءِ أصولِهم ذلك:

١. الشركُ بالله:

الإشراكُ باللهِ في العبادةِ يتضمَّن أعظمَ التنقُّصِ لَه وسوءِ الظنِّ به سبحانه، فهوَ كما يقولُ العلَّامةُ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هَضمٌ لحقِّ الربوبيَّة، وتنقيصٌ لعظَمَة الإلهيّة، وسوءُ ظنٍّ بربِّ العالَمين، كما قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦]. فلَم يَجمع على أحَدٍ مِن الوَعيد والعقوبةِ ما جَمعَ على أهل الإشراك؛ فإنَّهم ظنُّوا بهِ ظنَّ السَّوءِ حتّى أشركُوا به، ولو أحسَنُوا بِه الظَّنّ لوحَّدُوهُ حقَّ توحِيدِه»(٢).

---

(١) ينظر ما سبق (ص٨٥١).

(٢) إغاثة اللهفان (١/١٠٢).

ووجهُ تنقُّصِهم لله تعالى في إشراكهم به أنّهم يسوُّونَه سبحانَه -وهو العظيمُ الغنيُّ الجليل- بالمخلوقِ الضعيفِ الفقيرِ الضئيلِ، فيجعلونه له ندًّا وعِدلًا ونظيرًا؛ يحبُّونه كما يحبُّونَ الله، ويتضرّعونَ إليه ويرجونه ويخافونه ويتقرّبون إليه كما يفعلون مع الله تعالى سواءً، فهذه التسوية أقبحُ التسوية، وتتضمّن أعظمَ المسبَّةِ والأذى لله تعالى.

فمبنى الشِّركِ إذن -كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «على سوءِ الظنِّ بالله تعالى، ولهذا قال إمامُ الحنفاء لخُصَمائِه من المشركين: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الصافات: ٨٦ - ٨٧]، وإن كان المعنَى: ما ظنُّكُم به أن يعامِلَكُم ويجازِيكُم بِه، وقد عبدُتُم معَه غيرَه وجَعلتُم لهُ ندًّا؟! فأنت تجد تحتَ هذا التهديد: ما ظننتم بربكم من السّوءِ حتَّى عبدتم معه غيره؟!... فالشِّركُ ملزومٌ لتنقُّصِ الربِّ سُبحانَه، والتنقُّصُ لازمٌ لهُ ضرورةً شاء المشركُ أم أبى؛ ولهذا اقتضى حمدُه سبحانه وكمالُ ربوبيته أن لا يغفرَه، وأن يخلِّدَ صاحبَه في العذاب الأليم، ويجعله أشقى البرية؛ فلا تجد مشركًا قطُّ إلّا وهو متنقِّصٌ لله سبحانه؛ وإن زعم أنَّه يعظِّمه بذلك»(١).

٢. تعطيل أسماءِ الله وصفاته:

من أعظم ما يقتضي تنقُّصَ الله تعالى الإلحادُ في أسمائه سبحانه وصفاته بنفيِ شيءٍ منها. فإنّ أسماءه وصِفاته هي من كمالِه وعظمته سبحانه، والشكُّ في كمالِ شيءٍ منها فضلًا عن نفيِه وإنكاره هوَ تنقُّصٌ ظاهرٌ وسلبٌ لذلكَ الكمال.

وقد ذمّ الله تعالى من شكّ في سَعةِ سمعه للأصوات، وتوعّدهم على سوءِ ظنّهم به، فقد سبقَ ذكرُ خبرِ ابن مسعودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ بعضَ المشركين قال: أترون أنّ الله يسمعُ ما نَقول؟ فقال آخر: يسمع إن جَهَرنا ولا يسمع إن أخفَينا. وقال الآخر: إن كان يسمعُ إذا جهرنا فإنَّه يسمع إذا أخفينا. فأنزل اللهُ قولَه: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [فصلت:

---

(١) المصدر السابق (١/١٠٣).

٢٢ - ٢٣][(١)]، فبيّن سبحانه أن شَكَّهم في سَعة سَمعِه للأصواتِ وعِلمِه بخَفَايا الأمور سوءُ ظنٍّ منهم بِه، وأنَّه مُجازيهم أسوأَ الجزاءِ على ظَنِّهم ذلك.

٣. إنكار حكمةِ الله:

من صُوَرِ سوءِ ظنِّ أهل الضلالِ بالله تعالى إنكارُهم حكمتَه في خلقه وشرعه، وذلكَ حينَ قالوا بإنكارِ يوم القيامة، وهو ما يلزمُ عنه كونُ الله تعالى قد خلقَ الخلقَ لغيرِ غايةٍ تنتهي إليها حكمته سبحانه، وقد جعلَ اللهُ ذلكَ سوءَ ظنٍّ منهم به، فقال جلّ وعلا: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]. يقول الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقولُ: إنَّ ظنًّا أنَّا خلقنَا ذلكَ باطلًا ولعِبًا: ظنُّ الذين كفروا بالله فلم يوحِّدوه، ولم يعرِفُوا عظمتَه، وأنَّه لا ينبغي أن يعبَث، فيتيقّنوا بذلك أنَّه لا يخلق شيئًا باطلًا»[(٢)].

وكذلك ذمَّ حُسبانهم وظنَّهم أنَّه لن يبعثَ الموتى، وأنَّه خلقَهُم عَبثًا لغير حكمةٍ، فقال مُنكرًا عليهم: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. «قال المفسرون: العَبَثُ أن يَعمل عَمَلًا لا لحكمةٍ، وهو جنسٌ من اللعب»[(٣)]. وهو نظيرُ قولِه تعالى أيضًا: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، أي: هَل يَظُنُّ أن يُترك مُهمَلًا لا يُؤمر ولا يُنهى؛ فهذَا من سُوءِ الظنِّ بالله. ثمّ نَزَّه اللهُ نفسَه عن هذا الظنِّ الباطِل والحُسبان الفاسد، فقال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

٤. إنكار البعث:

ممّا تنقَّصَ به أهلُ الشركِ الربَّ جلَّ وعلا إنكارُهم البعث؛ فإنّ في إنكارِهم وقوعَه القدحَ في

---

(١) أصله في الصحيحين وسبق تخريجه (ص١٠١٧)، والرواية التي فيها ذكر الآيتين رواها أحمد (١٠٩/٦، رقم٣٦١٤)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن: باب: ومن سورة السجدة، (رقم٣٢٤٩) وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) جامع البيان (٧٩/٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧٤/١٧).

حكمةِ الله تعالى كما سبق، وفي إنكارِهم جوازَه الشكّ في قُدرتِه، ولذلك قالوا «تكذيبًا منهم بقُدرةِ الله»(١): ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، فقالَ اللهُ سُبحانَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٥]. وقال الله تعالى منكرًا عليهم: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [الإسراء: ٩٨ - ٩٩].

٥. إنكار الرِّسالات:

ممّا تنقَّصَ به أهل الشركِ الربَّ جلَّ وعلا إنكارهم أن يكونَ الله تعالى أنزلَ الكتب وأرسلَ الرسل، وقد بيّن ذلك سبحانه بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]. ومعناه أنَّ الذين أنكروا أن يكونَ الله أنزلَ وحيًا على بعضِ بني آدم لم يُجلُّوا الله تعالى حقَّ إجلالِه ولم يعظِّموه حقَّ تعظيمه(٢)، وسببُ ذلكَ أنّهم بهذا الاعتقاد الباطلِ والظَّنِّ الفاسد «نسبُوا اللهَ عزَّ وجل إلى أنّه لا يُقيمُ الحجَّةَ على عِباده، ولا يأمُرُهم بما لهم فيه الصَّلاح، فلم يعظِّموه حق عظَمَتِه ولا عَرفُوه حقَّ معرفته»(٣)، مع أنَّ حكمةَ الله تعالى ورحمته وصفاتِ كمالِه تقتضي أن لا يتركَ خلقه هَملًا، دونَ أن يرسل إليهم الرسل وينزل الكتبَ هاديةً ومرقِّيَةً لهم في معارجِ الكمال(٤).

٦. الطعنُ في كتاب الله ووحيه:

طعنُ المشركينَ في كتابِ الله تعالى وإلصاقُهم المعائبَ به يستلزمُ عودَ ذلك التنقُّصَ على من تكلَّم به وأنزلَه(٥)، وقد تقدَّمَ بيانُ تنقُّصِ أهل الضلالِ لنصوص الوحيِ وتحرُّجهم منها في مبحثٍ

(١) المصدر السابق (١٣/٤٣٢).

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (٩/٣٩٣).

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨/٤٥٥).

(٤) ينظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (٧/٦١٢-٦١٣).

(٥) ينظر: الاستغاثة لابن تيمية (ص٣٧٧).

سابق[١]. فهذا داخلٌ في جملةِ ما تنقَّصوا به الربَّ جلَّ وعلا وأساؤوا به الظنّ.

٧. الطَّعنُ في أنبياء الله ورُسُله:

الرُّسُل هم المبلِّغونَ عن الله تعالى رسالاتِه، وقد اختارَهم الله من خيرةِ خلقه، فلم يطعَن فيهِم مَن طعنَ إلّا من جهةِ كُفرِه بالله تعالى وعدمِ تعظيمه لهُ، فلذا كانَ الطعنُ فيهم مستلزمًا القدحَ في حِكمةِ الله تعالى الذي اختارَهم، ويستلزمُ الطعنَ فيما جاؤُوا به من شَرعِ الله تعالى ووحيِه. وقَد كانَ دأبَ أهلِ الباطلِ منذُ قديمِ الدَّهر التطاولُ على الأنبياءِ الكرامِ، ونبزُهم بألقابِ السوء، والتعدِّي عليهم بأنواعِ الأذى؛ فاقتضى ذلكَ تنقُّصَهم لصفاتِ الله تعالى ونعوتِ كمالِه.

٨. سوءُ الظنِّ بوعدِ الله تعالى ونصرِه رسله:

ذكرَ الله تعالى عن أهلِ الضلال أنَّهم أساؤوا به الظنَّ فيما أصابَ المسلمينَ من المصائبِ والمحَن، ومنها ظنُّهم أنّ الله لا ينصر رسوله، ولا يُوفي وعده، كما حصلَ من المنافقينَ في غزوةِ أُحُد حينَ رأوا ما حلَ بالمسلمين، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾[آل عمران: ١٥٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد فسِّر هذا الظنُّ الذي لا يليقُ بالله بأنّه سبحانَه لا ينصر رَسوله، وأنَّ أمرَه سيضمحِلّ، وأنّه يُسلِمُه للقَتل، وقد فُسِّر بظنِّهِم أنَّ ما أصابَهم لم يكُن بقَضائِه وقدَره ولا حِكمةَ لهُ فيه، ففسر بإنكارِ الحِكمةِ، وإنكارِ القدر، وإنكارِ أن يُتِمَّ أمرَ رَسولِه، ويُظهرَه على الدِّين كلِّه، وهذا هو ظنُّ السَّوء الذي ظنّه المنافِقون والمشركونَ به سبحانه وتعالى في سورة الفتح حيث يقــــول: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[الفتح: ٦]، وإنَّما كان هذا ظَنَّ السَّوءِ، وظَنَّ الجاهِليَّة المنسوبَ إلى أهلِ الجهل وظنَّ غيرِ الحقّ؛ لأنَّه ظنُّ غيرِ ما يليقُ بأسمائِه الحُسنى

(١) ينظر: (ص١٩٩).

وصِفاتِه العُليا وذاتِه المبرَّأةِ مِن كلِّ عَيب وسُوء، بخِلاف ما يليق بحكمته وحمدِه وتفرُّده بالربوبية والإلهية، وما يليقُ بوعده الصادق الذي لا يخلفه، وبكلمتِه التي سبقَت لرُسُلِه أنّه ينصرُهم ولا يخذُلُهم، ولِجُندِه بأنّهم هُم الغالبون»(١).

ومن هذا البابِ ما أخبر الله به عن المشركينَ في قوله: ﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص: ٥٧]، قال ابنُ سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الكلام منهم يدلُّ على سوءِ الظنِّ بالله تعالى، وأنّه لا ينصرُ دينه ولا يُعلِي كلمتَه، بل يمكِّنُ الناس من أهلِ دينه، فيسُومُونهم سوءَ العَذاب، وظنُّوا أنّ الباطلَ سيعلُو على الحقّ»(٢).

وبالجملة فكلُّ عقيدةٍ فاسدة فهي مستلزمةٌ لسُوءِ الظن بالله، ولو لم يكُن فيها من سوءِ الظنِّ به سوى ما تقتضيه من أنّه أخبرَ بخِلافها لكانَ كافيًا؛ لأنّه تعالى لا أحدَ أصدقُ منه قيلًا ولا أحسنُ حديثًا، فيتنزّه عن أن يُخبرَ بخلافِ الحقيقةِ أو يوهِمَ ذلك، سبحانَه وتعالى.

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٢٠٥).

(٢) تيسير الكريم الرحمن للسعدي (٣/ ١٢٩١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبةِ النقائصِ إلى اللهِ وسُوءِ الظنِّ به، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

اتفقَ أهل الكلامِ والمسلمونَ عمومًا على وجوب نفيِ النقائصِ عن الله تعالى وتنزيهه عن كلِّ قبيح(١)، لكنّ بدعةَ الكلامِ لم تسلِّم لأصحابها هذا الأصل، بل أوقعتهم في نقيضِه، وصارُوا إلى القولِ بأقوالٍ تتضمّن النقصَ والقدحَ في الله جلّ وعلا، فرجعوا يفسِّرونَ تنزيههم الله عن النقائص بما لا يخرِمُ أقوالَهم ولا يُبطلها.

ولا تخلو عقيدةٌ من العقائدِ الكلاميّة من استلزامِ تنقُّصِ الله وسوءِ الظنِّ به، ولذلك سيُكتفى بالتنبيه على تعلُّقِ أهمِّ أقوالِهم بهذا المطلب - مع أنَّه سبقَت الإشارةُ إلى كثيرٍ من ذلك- وبيانُه بما يلي:

١. منهجهم في التعاملِ مع النصوص:

مضى في أوَّل البحث الحديثُ عن منهج المتكلِّمين في التعامل مع النُّصوص، وهذا المنهج ظاهرٌ في اقتضائه نسبةَ النقائصِ إلى اللهِ تعالى وسوءَ الظنِّ به، ويظهر ذلك بما يلي:

أ- إعراضُهم عن الوحي وعزلُهم إيَّاه عن الحُكم في بابِ العقائد، فإنّ في هذا تنقُّصًا للهِ جَلَّ وعلا الذي أنزله إلى رُسلِه، وامتنَّ به على خلقِه، وجعلَه كافِيًا في هِدايتِهم وإرشادِهم.

ب- طُعونُهم في نصوصِ الوَحي، كزعمِهم أنَّها لا تُفيدُ عِلمًا، ولا تكفِي في الدَّلالةِ على المطالِب العقليّة، وأنَّ ظواهرها تُخالِف العقل، بل تدلُّ على معانيَ فاسدةٍ وعقائد كفريَّةٍ كالتشبيه، فمن أخذَها على ظاهرها ضلَّ وزاغ، ومن أرادَ الهدايةَ فعليه أن يجتهدَ في صرفِها وتنزيهِ الله عن مضمونها.

ج- معارضتُهم الوحيَ بقياساتِ العقولِ الفاسدة، ممّا يقتضي سوءَ ظنِّهم بمن تكلَّم به،

(١) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣٢٨).

واستعلاءَهم على كلامِه وإبطالَهم دلالتَه بمحضِ العقلِ المزعوم والرأيِ الموهوم.

د- تسلُّطهم على النُّصوص بالتحريف والتلاعبِ بمعانيها، وصرفِها إلى وجوهٍ بعيدةٍ غريبة، ممّا يستلزمُ التنقُّصَ لله جلَّ وعلا الذي لا أحدَ أحسنُ حديثًا منه ولا أصدق قِيلًا.

فهذه المناهجِ التي يسلكها أهل الكلامِ تتناقضُ مع تعظيمِ الربِّ جلّ وعلا وتقديس كلامه، ووصفِه بما يليقُ به سبحانه من الكمالِ والجلال.

٢. نفيُ الصفات:

نفيُ أهلِ الكلامِ لصفاتِ الله تعالى من أعظمِ تنقُّصِهم له؛ لأنَّ صفاتِه سبحانه هي من كماله المطلق، ونفيُ شيءٍ منها تنقيصٌ لذلكَ الكمال. فإنّ جماهيرَهم نفَوا عن الله تعالى قيامَ الأفعالِ الاختياريّة به، فنفوا عنه أن يفعلَ أو يتكلّم أو أن يسمع ويُبصِرَ على الحقيقة، مع أنّ هذه الصِّفاتِ ممّا لا يختلفُ العقلاءِ في كونها كمالًا واجبًا لله تعالى، فمن نفاها عنه فقد تنقَّصَ اللهَ تعالى وإن لم يشعُر بذلك.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد وصَفَ اللهُ تعالى نفسَه بأنَّ له المَثَلَ الأعلى، فقال تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾[النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [الروم: ٢٧]. فجعل سبحانه مَثَلَ السَّوْء -المتضمِّنَ للعيوب والنقائص وسلب الكمال- لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أنّ المثل الأعلى -المتضمِّنَ لإثبات الكمال كلِّه- لله وحده. فمن سلب صفات الكمال عن الله تعالى فقد جعل له مَثَلَ السَّوْء، ونفى عنه ما وصف به نفسَه من المثلِ الأعلى، وهو الكمال المطلق المتضمِّنُ للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلَّما كانت أكثرَ في الموصوف وأكملَ كان بها أكملَ وأعلى من غيره»(١).

٣. نفيُ القدر:

المعتزلة ينفونَ القدر المتعلِّقَ بأفعالِ العباد، فلم يجعلوا الله تعالى خالقَ كلِّ شيء، ولم يجعلوا

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ١١٩).

مشيئته شاملةً ونافذةً في كلِّ شيء، بل هي عندهم خاصّةٌ ببعضِ الخلقِ دونَ بعض[١]، وهذا من أسوأِ الظنِّ بالله تعالى والتنقُّصِ له، فإنّ الله تمدّحَ نفسَه كثيرًا بكونِه خالقَ كلِّ شيءٍ، كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢ لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[الزمر: ٦٢ - ٦٣]، ودلّل على نقص المعبوداتِ من دونِه بكونها لا تخلقُ كخلقِه، كما قال: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾[الرعد: ١٦]، فمن جعلَ الله يخلق فِعلَه والعبدَ يخلق فعله -كما تقوله المعتزلة- فقد سوَّى الله تعالى بخلقِهِ في خصائصه وتنقَّصه بمقتضَى ذلك.

وقد أوقعَهم نفيُ القدر في التحكُّمِ في أفعالِ الله تعالى والتطاوُلِ على جنابِه بالإيجابِ عليه والمنع، فأوجبوا عليه أفعالًا لو لم يفعلها لَلَحِقَه الذمّ، وزعموا أنّهم بذلكَ ينزِّهونَ الله عن القبيحِ[٢]، مع أنّ هذه الأقوالَ تتضمن سوء الظن بالله تعالى وقلة التعظيم له.

٤. القول بخروجِ الفاسِق من الإيمان وخلودِه في النار:

من الأصولِ الخمسة للمعتزلة أصلا المنزلةِ بين المنزلتين، والوعيد، فأصلُ المنزلةِ بينَ المنزلتين يقومُ على إخراجِ صاحبِ الكبيرةِ من الإسلام، وتنزيله منزلةً بين الإسلامِ والكفر[٣]، وأصل الوعيد يقومُ على أنّه لا بدّ من عِقابِ من لقيَ الله فاسِقًا، وأنّه يخلّد في جهنّم إلى الأبد[٤].

وهذه العقيدة فيها سوءُ ظنٍّ بعدلِ الله تعالى ووعده، لأنّه سبحانه وعدَ بالجزاءِ على الحسنة ومضاعفتها مهما صَغُرَت وبمحوِ السيئة بها، كما قال: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا

---

(١) ينظر ما سبق (ص٩٧٧)، وما يأتي (ص١١٠٠).

(٢) سيأتي بيان مذهبهم في هذا (ص١١٢٥)، وإنّما المقصود هنا التنبيهُ على اقتضائه تنقُّصَ الربِّ سبحانه وسوءَ الظنِّ به.

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٦٩٧)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٥٣)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ٦٣).

(٤) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص٢٧٤)، وشرح الأصول الخمسة (ص١٣٥-١٣٦)، وكتاب فيه معرفة الله من العدل والتوحيد، ليحيى بن الحسين الرسّي، ضمن رسائل العدل والتوحيد (٢/ ٦٧)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٥٣).

يَـرَهُۥ ﴾[الزلزلـة: ٧]، وقــال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ [النساء: ٤٠]. وإذا كـانَ الأمـر كـذلك، فـإنّ حسـنة التوحيـدِ عظيمـة، ولا تقابِلهـا سـيئةُ الكبيرة، فلا تُحبطُ حسنةَ الإيمان بالكلية.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...أنّ الله – جلّ ثناؤه – وعَد على الطاعةِ الثواب، وأوعدَ على المعصيةِ العِقاب، ووعَد أن يمحُوَ بالحسنةِ السيئة ما لم تكُن السيئةُ شِركًا. فإذا كان ذلك كذلك، فغيرُ جائزٍ أن يُبطِل بعِقاب عَبدٍ على معصيتِه إياهُ ثوابَه على طاعتِه؛ لأنَّ ذلك محوٌ بالسَّيِّئةِ الحسنةَ لا بالحسَنةِ السيئة، وذَلك خلافُ الوَعد الذي وعَدَ عِبادَه، وغير الذي هو موصوفٌ به من العدلِ والفضلِ والعفوِ عن الجُرم»(١).

٥. نفي الحِكمة:

الجبريّة من المتكلّمين ينفونَ عن الله تعالى الحِكمة والتعليلَ في أفعاله، فيجعلون فعلهُ تابعًا للمشيئةِ المحضةِ الخاليةِ عن الغاياتِ والحِكم، وهذا من سوءِ الظنِّ الذي ذمّه الله تعالى، وجعله ظنّ الذين كفروا، كما قال: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: ٢٧].

وقد ألجأَهُم نفيُ الحِكمةِ إلى ظنٍّ أقبحَ وأسوأ، فقالوا بجوازِ كلِّ ممكنٍ على الله تعالى، ولم ينزِّهوه عن شيءٍ يمكنُه فعله، مع أنّ الله تعالى نزّه نفسه عن القبائحِ لكمالِه وقُدسيّته، وذمّ من قالَ بخلافِ ذلك، كقوله: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وهم يقولونَ لا يتنزّه إلّا عمّا لا يُمكنُ، وما نفاهُ عن نفسِه من الممكناتِ فإنّه لا يفعله لمجرّد إخبارِه بذلك(٢). وسيأتي مزيدُ بيانٍ لإنكارِهم الحكمة في الفصل القادمِ بإذن الله(٣).

وبناءً على معتقدِ الأشاعرةِ في هذا البابِ، فإنّ أئمّتَهم المتأخرينَ لم يجِدُوا دليلًا من العقلِ على تنزيهِ الله عن النقائصِ، فقالوا بأنّ المعتمدَ في ذلك هو الدليلُ السمعي، وأمّا العقل فليس فيه ما

(١) التبصير في معالم الدين للطبري (١٨٤–١٨٥)، وينظر: الاعتقاد للبيهقي (ص٢٠٥).

(٢) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٤)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٣، ٣٢٨).

(٣) ينظر: (ص١١٤٢).

يدلُّ على ذلك.

يقول الجُويني عن مسلكِ كثيرٍ من المتكلِّمين في تنزيهِ الله تعالى عن الآفاتِ المضادّة للسمع والبصر: «لا نرتَضي ما ذكرُوه في هذا المدخل إلّا الالتجاءَ إلى السمع؛ إذ قد أجمعت الأئمةُ وكلُّ من آمن بالله على تقدُّسِ البارئ عن الآفات»(١).

وتمسُّكهم بالدَّليلِ السمعي في نفيِ النقائصِ والآفاتِ عن الله لا يجري وَفق قواعدِهم؛ لأنَّه دليلٌ ظنِّيّ عندَهم وعُرضَةٌ للتأويلات، فيلزمُهم أَن يكونُ تنزُّه الله تعالى عن المعائِب لدَيهم ظنًّا غيرَ مجزومٍ به، ولأنَّ ثُبوتَ السَّمعِ مبنيٌّ على تَنزُّه اللهِ عن النقائِص، فالاستدلالُ عليه بالسَّمع دورٌ ممتنع. فمن لم ينزِّه الله تعالى عن العَجز عنِ الكلامِ أو عن أن يصدِّق المتنبِّئَ الكذّاب أو أن يُخبر بخلافِ الواقع لم يُمكنه أن يثبتَ دليلًا سَمعيًّا يستدلُّ به، وقد أتعبَ الأشاعرة أنفسهم للخُروجِ من هذا المأزق فلم يأتوا بمقنع(٢).

والعجَبُ أنّ عقولَهم دلّتهُم على نفيِ الأفعالِ الاختياريَّة ونفيِ العلوِّ وسائرِ الصِّفات ونفيِ الحِكمة، ولم تُحسن أن تَدُلَّهم على نفي النقصِ والعيبِ عن الله تعالى، فهذا من أقبحِ تناقضاتهم.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخاطِبًا لهم: «إنّ من أئمَّتكم من يقولُ: إنَّه ليس في العقلِ ما يوجِبُ تنزيهَ الرَّبِّ سبحانَه عن النقائص، ولم يقُم على ذلك دليلٌ عقليٌّ أصلًا، صرَّح به الرّازي(٣)؛ وتلقَّاه عن الجُوينِيِّ وأمثالِه، قالوا: وإنَّما نفينا عنه النقائصَ بالإجماع؛ وقد قدَح الرازيُّ وغيرُه من النفاة في دَلالة الإجماع، وبيَّنُوا أنّها ظنيَّةٌ لا قطعيّة(٤)، فالقومُ ليسُوا قاطِعِينَ بتنزيهِ اللهِ عنِ النقائص، بل غاية ما عندهم في ذلك الظنّ. فيا أُولي الألباب! كيفَ تقومُ الأدلّة القطعيّة على نفيِ صِفاتِ اللهِ ونُعوتِ جَلاله وعلوِّه على خلقِه واستوائِه على عرشِه، وتكلُّمِه بالقُرآن حقيقةً وتكليمِه لموسى، حتَّى يُدَّعى

(١) الإرشاد (ص٧٤).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (٧٤-٧٥)، وغاية المرام للآمدي (ص٣٠٨-٣١٠).

(٣) ينظر: الأربعين في أصول الدين (١/ ٢٤٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق، نفس الصفحة، والمحصول في أصول الفقه (٤/ ٥٠).

أنّ الأدلة السمعية على ذلك قد عارضَها صريحُ العقل، وأمَّا تنزيهُه عن العُيوب والنقائِص فلم يقُم عليه دليلٌ عقليٌّ ولكن علمناه بالإجماع، وقلتم: إنّ دلالتَه ظنية؟! ويكفيكَ من فساد عقلِ معارِض الوحي أنَّه لم يقُم عندَهُ دليلٌ عقليٌّ على تنزيهِ ربِّه عن العيوب والنقائص»(١).

ويتلخّص ما وقعَ فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من نِسبةِ النقائِصِ إليه سبحانَه وسوءِ الظنِّ به، فيما يلي:

١. أنَّ عقائِدَهُم الباطلةَ أوقعتهم في نسبةِ النقصِ إلى اللهِ تعالى، معَ زَعمِهم أنَّهم أرادُوا بها تعظيمَه وتنزيهَه.

٢. أنَّهم عطَّلوا اللهَ تعالى عمّا يجبُ له من الكمال في صِفاته، وفي أفعاله، وفي حِكمته، فأساؤوا به الظنَّ، ونسبوا إليه ما لا يليق به.

٣. أنَّهم أساؤوا به الظنَّ من جهةِ القدحِ في رسالتِه ووحيِه.

٤. أنَّ كلَّ مقالةٍ باطلةٍ لهم تقتضِي تنقُّصَ الله تعالى وسوءَ الظنِّ به.

٥. أنَّ مِن المتكلِّمين الجبريّة مَن زادُوا على من ذمّهم الله تعالى من جهةِ فشَلِهم في تقريرِ تنزُّهِه سبحانه عن الآفاتِ والنَّقائص، حيثُ بنَوه على ما يعدُّونه ظنّيًّا غيرَ يقينيّ، ومنعُوا العَقلَ مِن الدّلالةِ عليه.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي (٢/٥٠١-٥٠٢).

المبحث الرابع

الموافقةُ في إنكارِ وجودِ ربٍّ فوقَ السَّماءِ

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ وجودَ ربٍّ فَوقَ السَّماء.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ وجودِ ربٍّ فَوقَ السَّماء، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ وجودَ رَبٍّ فَوقَ السَّماء

علوُّ الله سبحانه على خلقِه قضيَّةٌ ضروريةٌ يقينية، جاءت بتقريرِها جميع الرسالات، مؤكِّدةً لما استقرّ في العقول والفِطرِ من الإقرارِ بها، ومع هذا فقد أنكرَ وجودَ الله تعالى فوقَ السَّماءِ بعضُ الخلق.

ومن ذلكَ ما ذكرَه اللهُ تعالى عن الطاغِيةِ فِرعونَ أنَّه جَحدَ هذِه العقيدة؛ تبَعًا لجَحدِه وُجودَ الخالقِ جلَّ وعَلا، فإنَّ مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لمّا أخبرهُ برسالتِه وأنّ ربَّه هو اللهُ تعالى، أنكر فرعونُ ذلكَ وكفرَ به كفرَ جحودٍ واستكبارٍ، ثمّ أمرَ وزيرَه هامانَ أن يبنيَ لهُ صَرحًا ليصعَدَ إلى السَّماءِ ويطَّلِعَ إلى إله موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [القصص: ٣٨]، وقال تعالى في آيةٍ أخرى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧].

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الآية الأولى: «قوله: ﴿ لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ يقول: أَنظُرُ إلى مَعبودِ مُوسى الذي يعبُدُه ويدعُو إلى عِبادته، ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ ﴾ فيما يقولُ مِن أنَّ لَهُ مَعبودًا يعبُدُه في السماءِ وأنَّه هُو الذي يؤيِّدُه وينصرُه وهو الذي أرسله إلينا ﴿ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الآيةِ الثانية: «وقولُه: ﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾ يقول: وإنّي لأظنُّ موسَى كاذِبًا فيما يَقولُ ويدَّعي من أنَّ له في السماء ربًّا أرسلَهُ إلَينا»(٢).

---

(١) جامع البيان للطبري (١٨/٢٥٥).

(٢) المصدر السابق (٢٠/٣٢٧).

ففي هذه الآيات أنّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ جاءَ بالخَبَرِ عن الله تعالى أنَّه في السَّماء، كما جاءت بذلك سائرُ الرِّسالات، وكما هي الفِطرةُ المستقرّة في قلوبِ الناس، ولكنّ فِرعونَ لمّا كانَ جاحدًا لوجودِ الله تعالى فإنَّه كَذّب نبيَّ الله موسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما بلّغَه به، وكابَرَ فِطرتَهَ ظُلمًا وعلوًّا، فأمرَ ببناءٍ صَرحٍ ليصعدَ به إلى أسبابِ السماء، وهي أبوابُها[1]، ليطَّلع منها إلى الإله الذي ذكرَ له موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّه فوقَها.

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/٣٢٥)، وتفسير السمعاني (٥/٢١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢/١٩١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ وجودِ رَبٍّ فَوقَ السَّماء، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

ينفي الجهمية والمعتزلة ومتأخرو الأشاعرة صفةَ العلوِّ عن الله جلّ وعلا، ويردّون كلّ الأدلةِ الصّريحة التي جاءت في إثباتها، وأثبتها من المتكلّمين بعض متقدمي الأشاعرةِ كالأشعريِّ، والباقلاني في «التمهيد»(١).

ونفاةُ العلوِّ قد خالَفوا ما قد عُلِمَ ضرورةً من دين الإسلام ومن العقلِ والفِطرة من أنّ الله تعالى فوقَ خلقه، فإنّ الأدلّةَ على ذلكَ من الكثرةِ بحيثُ يصعُبُ إحصاؤُها، فأمّا الأدلّةُ السَّمعيّة عليها فتُقارِب ألفَ دليلٍ من الكتابِ والسنَّة والإجماع. وأمّا أدلّةُ العَقلِ والفِطرة فهي من الثبوت والظُّهورِ بحيث توجِبُ العِلم الضروريّ بمدلولها(٢).

وليسَ لدى المتكلِّمين من ردٍّ على هذه الأدلةِ سوى مدافعتها بشبُهاتٍ يدَّعونَ أنّها عقليّةٌ قطعيّة، في حين أنَّ العقلَ القاطع على خلافها.

والمتكلِّمون النافونَ للعلوّ على قسمين:

- منهم من يقولُ: إنّه لا داخِل العالَمَ ولا خارجَه، ولا مباينَ له ولا محايثَ له، وهو معنى قولِهم: ليس في جهةٍ، وليس في مكانٍ، وهو القولُ الغالب على نُظّارِهم، ويقولُ به أكثرُ

---

(١) ينظر: الإبانة للأشعري (ص٩٧)، والتمهيد للباقلاني (ص٢٦٠-٢٦٢)، ويُقارَن بكتابه الإنصاف (ص٤١-٤٢).

(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (١/٩٩)، وينظر للتوسع: العلو للعلي العظيم للذهبي، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، وعلوّ الله على خلقه: د. موسى الدويّش.

الجهمية والمعتزلةِ والضِّراريَّةُ[(١)] وأئمّةُ الأشاعرة والماتريديّة[(٢)].

- ومنهم من يقول: إنَّه في كلِّ مكانٍ بذاته، وهو القولُ الغالب على متصوِّفتِهم وعُبّادهم كمحمد بن شجاعٍ الثَّلجي[(٣)]، وقولُ النَّجّاريّة[(٤)].

وفي كلا القولَين نفيٌ للعلوِّ وجحدٌ لأدلّته الضرورية، والقائلونَ به قد وقعوا في موافقَةِ فِرعونَ من جهةِ نفيِ وجودِ ربٍّ فوقَ السماء، وإن كانَ فِرعونُ نفى أن يوجدَ ربٌّ أصلًا غيرُه، فنفى لذلكَ وجودَ ربٍّ فوقَ السماء، والمتكلِّمون نفَوا وجودَ ربٍّ فوقَ السماء، وأثبتَوا وجودَه مطلقًا، لكنّ قولهم يؤول إلى قولِ فرعونَ بنفي وجود الربِّ وتعطيله.

وحيثُ إنّ عادةَ المتكلِّمين تأويلَ النصوصِ الدالّةِ على خِلافِ قولهم، فقد سلَّطوا تأويلَهم على الآياتِ المبيِّنةِ لمذهبِ فرعونَ في إنكارِ العلوّ، بل جاوزوا ذلك بأن رمَوا بها أهلَ السنّة وجُمهورَ المسلمين المثبتينَ لهذه الصفة.

ومجملُ ما ردّوا به كلامَ أهل السنّة أن قالوا: إنّ موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ لم يقل لفرعونَ بأن ربّه في

---

(١) الضرارية: هم أصحاب ضِرار بن عمرو، يقولون بتَعطيل الصِّفات، وبأنَّ الله يُرى يوم القيامة بحاسّة سادسةٍ يخلقها الله له، وأثبتوا القدر قائلينَ إنّ الله فاعلٌ لأفعالِ العباد في الحقيقة وهم فاعِلون لها في الحقيقة، ومن الضِّرارية: حفصٌ الفرد الذي ناظرة الشافعي. ينظر: مقالات الإسلاميين (ص٢٨١)، والفرق بين الفرق (ص٢١١-٢١٣)، التبصير في الدين (ص٨٨-٨٩)، والملل والنحل (١/١٤٢-١٤٤).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٥٥)، والتنبيه والرد للملطي (ص١١٢)، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبّار، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢١٩)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص١٦)، والفصل لابن حزم (٢/٢٨٧)، والإرشاد للجويني (ص٣٩)، والاقتصاد للغزالي (ص٨١)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص١٠٥)، وأصول الدين للرازي (ص٤٣)، وأبكار الأفكار للآمدي (٢/٤٥)، والمواقف للإيجي (ص٢٧٠-٢٧٣)، والتوحيد لأبي منصور الماتريدي (ص١٣٢، ١٥١)، وتبصرة الأدلّة للنسفي (١/٣٢٥)، ومجموع الفتاوى (٢/٢٩٨، ٥/٢٧٢، ٧/٣٨٠-٣٨١).

(٣) ينظر: مشكل الحديث لابن فورك (ص٨٠)، والتنبيه والرد للملطي (ص١١٢).

(٤) ينظر: الفصل لابن حزم (٢/٢٨٧)، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٤٠)، ومجموع الفتاوى (٢/٢٩٨، ٥/٢٧٢، ٧/٣٨٠-٣٨١)، وجامع المسائل-عزير شمس (٣/٢٠٣).

السماء، وإنّما زعمَ ذلك فرعونُ من نفسه، فبنى الصَّرحَ وصعدَ عليه بناءً على ما زعم، وجعلَ المتكلِّمون من أثبتَ العلوّ متبّعًا لفرعون في هذا الزعم، وأنّهم ضلّالٌ سُفَهاء![1]

وذكرَ الرازي أنّ فرعونَ لما سأل موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن ربِّه وأجابه موسى بقوله: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤]، أوهمَ فِرعونُ الحاضرينَ بأنّه يقول إنّ إلهَه في السماء، وذكر أن هذا من خُبثِ فرعون ودهائِه ومكره[2]، وذكرَ في موضعٍ آخر أن فرعونَ كانَ قد بلغ من الجهلِ والحماقة إلى حيثُ جازَ عليه لمّا سمع جوابَ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في قوله: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أن ظَنَّ أنَّه عنَى بأنّه «ربُّ السموات»، ثمّ فهِمَ من ذلكَ أنَّه ساكِنٌ فيها، كما يقال للواحِد منّا إنَّه ربُّ الدار بمعنى كونِه ساكِنًا فيها بحسَبِ قول الرازي، وزعمَ أنّ من استبعد نسبةَ هذا الخيالِ إلى فرعون ممّن أثبتَ العلو فإنّما ذلكَ لأجلِ أنَّه متّبعٌ لدينِ فرعون، فوجبَ عليه تعظيمُه![3] وذَكَر في موضعٍ آخرَ أنّ موسى أجابَ فِرعونَ حين سألهُ عن ربِّه بقولِهِ: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، فظنّ فرعونُ أنّ الإله مستقِرٌّ في السماء[4].

والجوابُ على قولِ المتكلِّمينَ هؤلاء من وجوه:

١. أنّ ظاهرَ الآيةِ تكذيبُ فرعونَ لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما سبقَ ذكره في نفس الآية، وهو وجود ربِّ موسى في السماء، حيثُ قال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، فتقديرُ الكلام: وإني لأظنُّه كاذبًا فيما زعمَ من أن ربَّه حيثُ أريدُ الاطلاع إليه، أي في السماء. وهذا ظاهر.

٢. أنّ فرعونَ لم يكُن ليتكلَّفَ بناءَ صَرحٍ يُنفِق فيه كلَّ ما أنفق، ويُشغِلُ به رعيَّته وعمّاله تكذيبًا

---

(١) ينظر: المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي (٣/٤٥١)، ومفاتيح الغيب للرازي (٢٤/٢٥٢-٢٥٣، ٦٥/٢٧).

(٢) مفاتيح الغيب (٢٤/٢٥٢-٢٥٣).

(٣) المصدر السابق (٢٧/٦٥).

(٤) أساس التقديس (ص٣٠٤).

لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ بناءً على دعوىً مجرّدةٍ اختلقَها من نفسِه، ولو كانَ الأمر كذلكَ لكانَ يكفي موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في ردِّها أن يقولَ له: أنا لم أقل إنّ ربّي فوقَ السماءِ حتى يكونَ اطّلاعُكَ إليها بصَرحِكَ تكذيبًا لي.

٣. أنّ ما فعله فِرعونُ من تكذيبِ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ببناءِ الصَّرحِ أَقوَى -من وجهٍ- في الدَّلالةِ على تصريحِ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ له بأنّ ربّه فوقَ السَّماء، ممّا لو جاءَ ذلكَ إخبارًا مجرَّدًا عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من لفظِه؛ لأنّ سعيَ فرعونَ إلى ذلكَ بتلكَ الطريقة لا يكونُ إلّا لقوّةِ ما وردَ عليه من تقريرِ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وتصريحِه، فلو لم يكن كلام موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ صريحًا في إثباتِ وجودِ ربِّهِ في السّماء لما تحدّاه فرعونُ فبنى الصّرحَ قاصدًا تكذيبه.

٤. أنّ ما ذكره الله تعالى من ذمِّ فرعونَ على تكذيبه لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو أبلغُ في إحكامِ الدلالة على العلوّ ومنعِ معارَضَتها ممّا لو ذكرَ مجرّد قولِ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لفِرعون بأن ربَّه في السماء؛ فإنَّ الردَّ على المنكِرِ أبلغُ في إثباتِ نقيضِ قوله من الإخبارِ المجرّد عن ذلك[1].

٥. أنّ الفهمَ السابقَ للآيةِ ودلالتِها على أنّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخبر فرعونَ بعلوِّ الله هوَ ما نصَّ عليه شيخُ المفسِّرينَ وإمامُهم أبو جعفرٍ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كِلتا الآيتين، وقد سبقَ النقلُ عنه.

٦. أنّه قد فهمَ ذلكَ أيضًا جمعٌ من أهلِ العلم السابقين، وجعلوه دليلًا على إثباتِ العلو، وردُّوا به على المعطِّلة النفاة، كالإمام ابنِ خزيمةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيثُ يقول في ردِّه على من نفى العلوّ: «ففِرعونُ -عليهِ لعنةُ الله- يأمرُ ببناءِ صَرحٍ يحسِب أنّه يطَّلِعُ إلى إلهِ مُوسى، وفي قوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ دلالةٌ على أنَّ مُوسَى قَد كانَ أَعلَمهُ أنَّ ربه -جلَّ وعَلا- أعلَى وفوقُ»[2].

وكذلكَ قال الحارثُ المحاسِبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: «قال تعالى عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٨٩/٣).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (٢٦٤/١).

(٣) الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله البغدادي، الزاهد العارف، شيخ الصوفية. قال الذهبي: «المحاسبي كبير القدر، وقد دخل في شيءٍ يسيرٍ من الكلام، فنُقِم عليه. وورد أنّ الإمام أحمدَ أثنى على حالِ الحارث من
=

﴿٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، ثمّ استأنفَ فقال: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧] فيما قالَ لي إنَّه في السَّماء. فطلَبَهُ حيثُ قالَ لهُ موسى، مع الظنِّ منهُ بموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنَّه كاذِب، ولَو أنّ موسَى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخبرَه أنَّه في كلِّ مكانٍ بذاته، لطلَبَهُ في الأرضِ أو في بيته وبدنِه، ولم يتعزَّ ببُنيان الصَّرح»(١).

وقال الكَرَجيّ القصَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢): «قولُه تعالى إخبارًا عن فرعون: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٣٨]، حُجّةٌ على من يَزعُمُ أنَّ اللهَ بنفسِه في الأرض، حالٌّ في كلِّ مكان، وينكر كينونَتَهُ بنفسِهِ في السماءِ وعلمُه في الأرض؛ إذ محالٌ أن يقولَ فِرعونُ هذا القولَ إلّا وقد دَلَّه موسى ﷺ أنّ إلهَه في السَّماءِ دونَ الأرض»(٣).

وقال الإمام أبو عُثمانَ الصابونيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤): «أخبرَ الله سبحانه عن فرعونَ اللَّعينِ أنّه قال

= وجهٍ، وحذَّر منه». وقال الخطيب: «للحارث كُتبٌ كثيرةٌ في الزهد، وفي أصول الديانات، والردِّ على المخالفين من المعتزلة والرافضة وغيرهما». توفي ببغداد سنة ٢٤٣هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١١٠). وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٥).

(١) فهم القرآن للحارث المحاسبي (ص٣٥١-٣٥٢)، ونقله ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص٣٩٧-٣٩٨)، وابن القيم في اجتماع الجيوشِ الإسلامية (ص٤٢٠) ببعض الاختلاف، وفي آخره: «...ولم يجهد نفسه ببناءِ الصَّرح».

(٢) هو: محمد بن علي بن محمد الكرجي، أبو أحمد القصّاب، الحافظ الغازي المجاهِد. عُرف بالقصّاب لكثرة ما قتل في مغازيه. صنف كتاب «ثواب الأعمال»، و«عقاب الأعمال»، و«السنّة». توفي سنة ٣٦٠هـ تقريبًا. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٣)، والوافي بالوفيات (٤/ ٨٥).

(٣) نكت القرآن (٣/ ٥٦٧)، وينظر: الكتاب نفسه (٤/ ٤٧-٤٨).

(٤) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عثمان النيسابوريّ الصابونيّ الشافعي، الإمام العلّامة، شيخ الإسلام، الخطيب المفسِّرُ المحدِّث الواعِظ. جلسَ للوعظ سبعين سنةً، وكان حافظًا، كثيرَ السماعِ والتصانيف، حريصًا على العلم، مقبولًا لدى الموافِق والمخالف، مُجمَعًا على إمامته وتفرّده، مضرِبًا للمثل في كثرةِ عبادته وطاعته. وُلدَ سنة ٣٧٣هـ، وتوفّي سنة ٤٤٩هـ. ينظر: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور =

لهامان: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ وإنّما قال ذلكَ لأنّه سَمعَ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يذكُر أنَّ ربَّهُ في السَّماء، ألا ترى إلى قولِه: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾، يعني: في قوله: إنّ في السَّماءِ إلهًا»(١).

وقال الحافظ ابنِ عبد البرّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التمهيد» ردًّا على نُفاةِ العلوّ: «أمّا سَمعُوا اللهَ عزّ وجلّ حيثُ يقول: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]؟ فدلَّ على أنّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كانَ يقولُ: "إلهي في السَّماءِ"، وفرعونُ يظنُّه كاذبًا»(٢)، وقالَ في «الاستذكار»: «ولولا أنَّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ قال لهم: "إلهي في السماء"، ما قال فرعونُ: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ﴾»(٣).

ونصَّ على ذلكَ غيرُهم أيضًا، كأبي القاسم التيمي(٤)، والموفّقِ ابن قدامة رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وسيأتي نقلُ كلامهم قريبًا.

٧. أنّه قد فهمَ هذا الفهم أيضًا بعضُ أئمة الأشاعرةِ المتقدِّمينَ المثبتينَ للعلوّ، بل استدلَّ به شيخُهم ورأسُهم أبُو الحَسنِ الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ على إثباتِ العلوّ، فقال: «قال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى

=
(ص١٣١-١٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠-٤٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٢٧١-٢٩٢).

(١) عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث (ص١٧٦).

(٢) التمهيد (٧/ ١٣٣).

(٣) الاستذكار (٨/ ١٥٠).

(٤) هو: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي ثمّ الطَّلحي من جهةِ أمّه، أبو القاسم الأصبهاني الشافعي، الملقّب: بقوَام السُّنة، يلقّب بالجُوزي. الإمام العلامة الحافظ، إمام أئمّة وقته، وأستاذ علماء عصره، وقدوة أهل السنّة في زمانه. كانَ حافظًا للحديث، عالمًا بالعربيّة والتفسير. صنّف كتاب «الترغيب والترهيب»، وتفاسير عدّة، و«دلائل النبوة». ولد سنة ٤٥٧هـ، وتوفي بأصبهان سنة ٥٣٥هـ. ينظر: المنتظم (١٨/ ١٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٠-٨٦).

﴿لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، فكذَّبَ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في قولِه: إنّ الله عزّ وجلّ فوق السماوات»[(١)].

وقال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ أن ذكرَ آياتٍ دالّةً على العلوّ: «وقال حكايةً عن فرعون أنَّه قال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، فوقَع قصدُ الكافِرِ إلى الجِهةِ التي أخبرَهُ موسى عنها، ولذلكَ لم يطلبهُ في طُولِ الأرض وعَرْضِها، ولم ينزِل إلى طَبَقَاتِ الأَرض سُفلًا فدلَّ ما تلَوناهُ من هذه الآيةِ على أنَّ الله سبحانه في السَّماء مستوٍ على العرش، ولو كانَ بكلِّ مكانٍ لم يكُن لهذَا التَّخصيصِ معنىً ولا فيه فائدة»[(٢)].

٨. أنّ تأويلَ أهلِ الكلام لهذِه الآيات هو من جنسِ تأويلهم لسائرِ آيِ الصفاتِ، وهوَ تأويلٌ ضعيف، بل حقيقته التحريف، وإذا كانَ صريحُ قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] لم يسلَم من تَحريفِهم، فلا عجَبَ إذن أن يحرِّفوا هذه الآيات.

٩. أنّ الفخر الرازي إمامَ متأخِّريهم قد اضطربَ اضطرابًا ظاهرًا في تحريفِ هذه الآيات، فزعمَ مرَّةً أنّ قول فرعون ناشئٌ من خبثه ودَهائِه، وزعمَ مرةً أنّه من جهلِهِ وغبائه، وهذا تناقض! كما أنّه زعمَ في موضعٍ أنّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لمّا قالَ عن اللهِ تعالى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، أوهمَ فرعونُ حاضِريه أنَّه يقول: إنّ إلهه في السماء، وكأنّ الحاضرين يسمعونَ كلامَ فِرعون ولا يسمعونَ كلامَ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ! وزعَمَ في موضعٍ آخرَ أنّ موسى قال له: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وسكتَ عن إتمامِ الآية، تحريفًا للكلمِ وبترًا للنصِّ إذْ خالفَ مذهبه في التعطيل، لأنّه لو أتمّ الآيةَ فقال: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٤]، لم يستقِم له الاستدلالُ بالآية، فهذا بعضُ ما في كلامه من التناقض والاضطرابِ والتحريفِ المُبينِ عن فسادِ قوله.

١٠. أنّ من جعلَ مُثبتة العلوِّ متَّبعين لقولِ فرعون فإنّما يُريدُ أن يوهِم أنّ إثباتَ العلوِّ متوقِّفٌ على هذا الدليل المعيَّن، مع أنّ الحقيقةَ أنّه ثابتٌ بمئاتِ الأدلة السَّمعيَّة الواضحة، بل بالضَّرورة

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص٩٧).

(٢) تهذيب السنن لابن القيم (٤/٢٢٠٦-٢٢٠٧)، نقلًا عن «شعار الدين» للخطابي.

العقلية والفطرية، وعليه فإنَّ نفيَ هذه الدَّلالةِ أو إثباتَها لا يؤثِّر في إثباتِ هذه الصِّفة، وليس إثباتُها متوقفًا على ثبوت هذه الدلالَةِ فضلًا عن كون القائل بها متَّبِعًا لفِرعون.

١١. أنّ ما ذكره الرازي وغيره من التشنيعِ على أهلِ السنّة في استدلالهم بهذه الآية، كزعمِ تعظيمهم لفرعونَ واتّباعِهم له، هو من طريقةِ أهل الأهواءِ المعروفة في الافتراءِ على أهل الحقّ، وهو أمرٌ لا يضرُّهم. لكن يلزم من كلامه رميُ جميعِ من استدلّ بالآيةِ على إثباتِ العلو بمثل هذه التهمة، ومنهم إمامه أبو الحسنِ الأشعري وغيره.

وبهذا يُعلم أنّ هذه الشبهة داحضَة، وأنّ عقيدةَ نفيِ وجودِ الربِّ فوقَ السماءِ هي عقيدةُ فرعونَ وملئِه، فنفاةُ العلو من المتكلِّمين قد شاركُوهم في أنّه ليسَ ثمَّ إلهٌ فوقَ السماوات، ولا ربٌّ استوى على عرشِه، ولا خالقٌ بائن من خلقه. وأمّا إثباتُ العلوّ فهو عقيدةُ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ومن آمنَ به وسائر الأنبياء والمؤمنين، «فمن نفَى العُلوَّ من الجهميَّة فهو فِرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي»[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإمامُ كلِّ معطِّلٍ في نفيِهِ ... فِرعونُ مَع نُمرودَ مَع هامَانِ
طَلَبَ الصُّعُودَ إلى السَّماءِ مكذِّبًا ... مُوسَى ورامَ الصَّرحَ بالبُنيانِ
بل قالَ: مُوسَى كاذبٌ في زعمِهِ: ... فوقَ السَّماءِ الرَّبُّ ذُو السُّلطانِ[2]

وإذا عُلمَ وجه الموافقةِ بين الفريقين، فإنّ كُلًّا منهما زادَ على الآخرِ من وجه، وبيان ذلك:

١. أنّ مقالةَ فِرعونَ أشدُّ ضلالةً وكُفرًا، لأنّ إنكارَ كونِ الخالقِ في السماءِ مع الإقرارِ بوجوده أهونُ شرًّا من جَحدِ وجودِه بالكلِّيّة، وجَحدُ وجودِه يدلُّ على إنكارِ علوّه بالتضمُّن، وإنكارُ علوِّه يدلُّ على جحدِ وجودِه باللزوم، ولازِم القول ليسَ قولًا[3].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/٣٨٥)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٣/١٧٣)، وجامع المسائل (٣/١٩٩).

(٢) الكافية الشافية (ص٩٢).

(٣) ينظر: القواعد النورانية لابن تيمية (ص١٨٥-١٨٦)، ومجموع الفتاوى (٢٠/٢١٧ - ٢١٩)، وشرح قصيدة =

٢. أنّ أهلَ الكلامِ المعطِّلين للعلوّ «أجهلُ من فِرعون، وفِرعونُ أعظمُ عنادًا مِنهم؛ فإنّ فرعون كانَ في الباطن مُقِرًّا بالصانع المبايِن للأفلاك، ولكن أظهرَ الإنكار طلبًا للعلوِّ والفساد، وأظهر أنّ ما قاله موسى لا حقيقةَ له... وأمّا هَؤلاءِ فإنّهم - عندَ أنفسهم- مقرُّون بالصَّانع مُثبِتونَ له، لكِن لم يُثبِتُوه مُبايِنًا للعالم»(١).

٣. أنّ فِرعونَ - مع كُفره - فهِمَ خطابَ موسى عَلَيْهِٱلسَّلَامُ له بأنّ ربَّه في السماء، والمعطِّلة لم يفهموا خطابَ النبيِّ ﷺ بأنّ ربَّه في السماء على كثرةِ ما بلّغه عن ربِّه من الوحيِ المتلوِّ وغيرِ المتلوّ.

قال أبو القاسِم التَّيمي رَحِمَهُٱللَّهُ: «فكانَ فرعونُ قد فَهِم عن موسى أنَّه يُثبت إلهًا فوق السماء حتّى رامَ بصَرحِه أن يطّلع إليه، وأتّهم مُوسى بالكَذِب في ذلك. والجهميةُ لا تعلَم أنّ الله فوقه بوجود ذاته، فهم أعجزُ فَهمًا مِن فرعون!»(٢).

٤. أنّ فرعون ذَكرَ أنَّ جَحدَه لوُجودِ ربٍّ فوقَ السّماء هو ظَنٌّ منه، فقال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]، بخلافِ المعطِّلة الذين جَعلُوا ذلكَ مُحالًا مقطُوعًا بكَذِبه.

قال ابنُ قدامة رَحِمَهُٱللَّهُ -وذَكر الآية-: «...﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾، يعني أظنُّ موسَى كاذِبًا في أنَّ اللهَ إلهَه في السماء، والمخالِفُ في هذِه المسألةِ قد أنكرَ هذا، يزعمُ أنّ موسى كاذبٌ في هذا بطريقِ القَطعِ واليقين، مع مخالفتِه لربِّ العالمين، وتخطئتِه لنبيّه الصادقِ الأمين، وتركِه منهجَ الصّحابةِ والتابعين، والأئمّة السابقين، وسائرِ الخلق أجمعين»(٣).

=
ابن القيم لابن عيسى (٢/٣٩٤ - ٤٠١).

(١) الصفدية لابن تيمية (١/٢٦٢-٢٦٣)، وينظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص٨٩-٩٠).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/١١٨).

(٣) إثبات صفة العلو (ص٦٥).

المبحث الخامس

الموافقةُ في إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أنَّ القرآنَ كلامُهُ، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم.**

□ المطلب الثاني: **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أنَّ القرآنَ كلامُهُ، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم

اقتضت حِكمةُ الله تعالى ورحمتُه بالخلق أن يُوحيَ إلى أنبياءَ مِنهُم بكلامه، ويُرسِلَهم مُبلِّغينَ هذا الكلامَ إلى الناس، ليعرِّفوهم به أنّ مرادَه من خلقِهم هوَ عِبادتُه وحدَه على الوجهِ الذي شرعَه لهم، ويبشِّروا مُطيعَهم بجنّتِهِ ونعيمه، وينذروا عاصِيَهم بنارِه وعذابِه.

وكانَ من سُنّةِ الله تعالى الكونيّة أن جعلَ لكلِّ رسولٍ من رُسلهِ أعداءَ ردّوا دعوتَهم، وكذَّبوا رسالتَهم، وأنكروا الوحيَ الذي بُعثوا بِه، كما قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لَـْٔيْكَةِ ۚ أُولَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾ [ص: ١٢ - ١٤]، وزعموا أنّ الله تعالى لَم ينزِّل عليهم كلامًا من عنده، كما قال تعالى عن أصحابِ القرية في خِطابِهم للمُرسلين: ﴿قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]، وقال سُبحانه عن حالِ أهل الكفر والتكذيبِ في جهنَّم: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾ [الملك: ٨ - ٩].

وقد جَرى لخاتَمِ الرُّسلِ محمَّدٍ ﷺ ما جرَى للرسلِ من قبله، فكانت له فيهم أُسوَة، كما قالَ تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [فاطر: ٤]. فأنكرَ قومُه رسالتَه، وكذَّبوه فيما جاءهم به من القرآن، وكفروا بكونِ الله تعالى أنزله إليه.

وكان الكفّار يصوغونَ إنكارهم للقرآن وتكذيبَ نسبته إلى الله بأنواعٍ من المقالاتِ والآراء، فمنهم من يقول: هو اختِلاقٌ ائتفكه الرسول من عنده وافتراه، كما حَكَى اللهُ تعالَى عَنهم قولَهم: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧]، قال الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: افتعالٌ

وافتراءٌ مِن غيرِ سَبق مثلٍ له»(١)، «يقال: خلقَ واختلقَ، أي ابتَدَع»(٢). ونحوه قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤].

ومنهم من كان يقولُ بأنّه سحرٌ، كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠].

ومنهم من يقولُ بل هو شعر، كما ذكر الله عنهم قولَهم: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات: ٣٦].

ومنهم من قال إنَّه أساطير الأولين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤].

ومنهم من كانَ يجمعُ أقوالًا متناقِضةً فيه، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [سبأ: ٤٣]، وقال: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥].

ومنهم من أعمَلَ العقلَ والتفكير، واستغرقَ في النظر والتقدير، لأجلِ أن يصلَ إلى مقالةٍ يقولها في القرآن، ينفِي بها نِسبته إلى الله تعالى، وهو ما فعله الوليدُ بن المغيرة، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٥].

وسبب نزولِ الآيةِ فيما جاءَ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ الوليدَ بن المغيرة جاء إلى النبيِّ ﷺ فقرأَ عليه القُرآنَ، فكأنَّه رقَّ له، فبلغ ذلك أبا جهلٍ، فأتاهُ فقال: يا عمّ! إنَّ قومك يرَون أن يجمعُوا لك مالًا، قال: لِم؟ قال: لِيعطُوكه؛ فإنَّك أتيتَ محمدًا لتعرِضَ لِما قِبلَه. قال: قد علِمت قريشٌ أنِّي من أكثرِها مالًا. قال: فقُل فيهِ قولًا يبلغ قومك أنَّك منكِرٌ له، أو أنّك كارهٌ له. قال: وماذا أقول؟! فواللهِ ما فيكُم رجلٌ أعلمُ بالأشعارِ منِّي، ولا أعلم برجَزٍ ولا بِقصيدةٍ مِنِّي ولا بِأشعارِ الجِنِّ، واللهِ

---

(١) روح المعاني (٢٣/٢٢١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨/١٣٥).

ما يُشبهُ الذي يقول شيئًا مِن هذا، ووالله إنَّ لِقولِه الذي يقولُ حلاوةً، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّه لمُثمِرٌ أعلاهُ مُغدِقٌ أسفلُه، وإنَّه لَيعلُو ولا يُعلى، وإنَّه ليَحطِم ما تحته. قال: لا يرضى عنك قومُك حتّى تقول فِيه. قال: فدعنِي حتّى أُفكِّر. فلمّا فكّر قال: هذَا سِحرٌ يُؤثَر، يَأثُرُه عن غيرِه. فنزلت: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ۝١٢ وَبَنِينَ شُهُودًا ۝١٣﴾ [المدثر: ١١-١٣] الآيات»(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره: إنّ هذا الذي خلقته وحيدا، فكَّر فيما أَنزل اللهُ على عَبدِه محمدٍ ﷺ من القُرآن، وقدَّر ما يقولُ فيه. ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ يقول تعالى ذكرهُ: فلُعِنَ كيف قدر ما هوَ قائلٌ فيه، ﴿ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ يقول: ثمّ لُعِنَ كيف قدَّر القولَ فيه، ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ يقول: ثمّ روَّى في ذلك، ﴿ثُمَّ عَبَسَ﴾ يقولُ: ثمَّ قَبضَ ما بينَ عَينيه، ﴿وَبَسَرَ﴾ يقول: كلَح وكرُهَ وجهُه»(٢).

وحاصِلُ القولِ الذي انتهى إليه الوليد بن المغيرة ليُبطلَ القرآن أن زعم أنَّه من قولِ البشر، لا من قولِ الله تعالى، فتوعّده سبحانه بوعيدٍ شديد، فقال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ۝٢٧ لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ۝٢٨ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ۝٢٩ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠﴾ [المدثر: ٢٦ - ٣٠].

وأكثرُ الكفّارِ كانُوا يعتَمِدُونَ في تَكذِيبِ الوَحيِ على مُعارَضاتٍ عقليّةٍ لا وَزنَ لها، كقياسِهم أنبياءَهم على البشر، فيستبعدونَ أن يُنزِل الله تعالى على أحدٍ منهم وَحيًا مِن عِندِه، وقد سَبقَت الإشارةُ إلى هذا في الحديث عن معارضةِ الوحي بالقياسِ الفاسد.

وقد ردَّ الله تعالى في كتابه على زعم هؤلاء الكفرة وتكذيبهم لرسوله، فأخبرَ سبحانَه أن ما يؤتاهُ محمّدٌ ﷺ من القرآن إنّما يُلقّاه من لدُنه سبحانه، وينزَّلُ إليه من عنده، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ

---

(١) رواه الحاكم (٢/٥٠٧)، وقال: «صحيح الإسناد على شرط البخاري»، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١/٢٧٢-٢٧٣، رقم١٣٣)، والواحدي في أسباب النزول (ص٧٠٠، رقم٤٣٦)، من طريق عكرمة به، وصحَّحه الألباني في صحيح السيرة النبوية (ص١٥٨). ورويَ عن عِكرمةَ مرسلًا، رواه عبد الرزاق في تفسيره (٣/٣٢٨)، والطبري في جامع البيان (٢٣/٤٢٩).

(٢) جامع البيان (٢٣/٤٢٨).

مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل: ٦]، وقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾ [الإنسان: ٢٣]، وتحدّى المكذِّبين أن يأتوا بمثلِ هذا القرآن إن كانوا صادقين في زعمهم أنَّه من قولِ البشر، فقال: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، بل تحدّاهم بأن يأتوا بعشرِ سور من مثله، وأنّ عجزهم عن ذلكَ دليلٌ على أنَّه ليسَ مفترىً عليه، وإنّما أُنزلَ بعِلمه، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [هود: ١٣ - ١٤]، بل تحدّى من شكّ في تنزيلِه من عنده أن يأتي بسورةٍ واحدة هوَ وشركاؤه، فقال: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣].

وأخبرَ تعالى أنّ هذا الكتابَ تنزيله هو سبحانه، وأنّه لا يُمكنُ أن يفتريَ عليه أحدٌ من عبادهِ ويزعمَ أنّه يوحى إليه، معَ عِلمه سبحانه بكلِّ شيءٍ وشهادتهِ على كلِّ شيء، فقال: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٦﴾ ﴾ [الفرقان: ٥ - ٦]، وقال: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [يونس: ٣٧ - ٣٨]، وقال مبيِّنًا كفايةَ شهادته على ما أنزل: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٦٦]، أي: مهما كذّبوا فليس الأمرُ كما قالوا، «لكنِ اللهُ يشهدُ بتنزيلِه إليكَ ما أنزلَ من كتابِه ووحيِه، أنزلَ ذلكَ إليكَ بعلمٍ مِنه بأنَّك خِيرته من خَلقِه وصفيُّه من عباده، ويَشهدُ لك بذلك ملائكتُه، فلا يحزُنْكَ تكذيبُ من كذَّبك، وخلافُ من خالفك، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾»[1].

وبيّن سبحانه أنَّ من زعمَ من مشركي قريش[2] أنّ الله لم ينزِّل على رسله كلامًا من عنده فإنَّه لم

---

(١) جامع البيان للطبري (٧/ ٦٩٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٩/ ٣٩٣).

يقدُر الله حقَّ قدره، فقال: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما أجلُّوا اللهَ حق إجلاله، ولا عظُّموه حق تعظيمه ﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾، يقول: حينَ قالوا: لَم يُنزلِ اللهُ على آدميٍّ كتابًا ولا وحيًا»(١).

وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا تشنيعٌ على من نفى الرِّسالة... وزعَم أنّ اللهَ ما أنزلَ على بشرٍ مِن شَيء، فمَن قالَ هذا فما قدرَ الله حقَّ قَدرِه، ولا عظَّمهُ حقَّ عظَمتِه، إذ هذا قدحٌ في حكمتِه، وزعمٌ أنَّه يَتركُ عِبادَه هملًا لا يأمرُهم ولا ينهاهُم، ونفيٌ لأعظمِ منَّةٍ امتنَّ اللهُ بها على عِبادِه، وهي الرِّسالة، التي لا طريقَ للعبادِ إلى نيلِ السَّعادة والكرامة والفلاحِ إلّا بِها، فأيُّ قدح في الله أعظمُ من هذا؟»(٢).

(١) المصدر السابق (٩/٣٩٧).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (١/ ٤٩٠).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.

أوَّلُ أركانِ الإسلامِ شهادةُ أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدًا رسول الله، فلا إسلامَ لامرِئٍ إلّا بها، والشطر الثاني من هذه الشهادة يتضمّن الإيمانَ برسالةِ محمّدٍ ﷺ، وأنّ ما بُعثَ به وحيٌ من الله، ولذلك فإنّ هذا الأمر يقِرُّ به جميعُ المسلمين، سواءٌ كانوا من أهل السنّة أو من أهل البدعة، ولكنّ البدعَ جميعَها تُضعِفُ هذا الإقرارَ وتُخِلُّ به؛ لأنّ الابتداع إحداثٌ في الدين، وهو مستلزمٌ للطعنِ في الرِّسالةِ واتهامها بالنقص، وأنّها بحالٍ احتاجت فيه إلى التتميم بتلك البدع.

ومن البدعِ الكُبرى التي وقعت في هذا الخلل بدعةُ الكلام، لكنّ إخلالها لم يكُن من هذا الوجهِ فحَسب، بل مسّت في حقيقتِها أصلَ الرِّسالةِ والوحيِ بالنقضِ والإبطال، فوقعَ المتكلِّمونَ في مقالةٍ حقيقتُها إنكارُ كونِ القرآنِ الكريمِ كلامَ الله تعالى الذي أنزله على محمّدٍ ﷺ.

وقضيّةُ كلامِ الله تعالى هي أشهرُ القضايا التي احتدمَ فيها النزاعُ بين الجهميّة وأهل السنّة، حتّى قيلَ: إنَّه لأجلِ ذلك سمِّي علمُ الكلامِ بهذا الاسم(١)، فكانَ شعارُ الجهميّة القولَ بأنّ القرآن مخلوق، وكانَ إجماعُ أئمةِ المسلمينَ قولَهم: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق(٢)، ثمَّ توارثَت أكثرُ الفرقُ الكلاميّة هذه البدعةَ على تفاوُتٍ بينَها، وتتبيَّن أقوالهم بما يلي:

١. القول بأنّ القرآنَ مخلوقٌ لفظًا ومعنىً، وأنّ كلامَ الله تعالى هو ما يخلقُه من الكلامِ مُنفصِلًا عنه. وهذه مقالةُ الجهميّة والمعتزلة. وقد امتحنوا عليها المسلمينَ، وصمدَ الإمامُ أحمدُ وغيرُه من أئمّة السنّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في وجهِهم، فثبّت الله بهم أهلَ الإسلام.

٢. القول بأنّ كلامَ الله تعالى هو معنىً واحدٌ أزليٌّ قائمٌ بذاتِ الله، يُسمّى الكلامَ النفسي، وهو

---

(١) سبقت الإشارةُ إليه (ص٣٠).

(٢) ينظر: التمهيد للباقلاني (ص١٥٢، ٢٥٠-٢٥١).

الأمرُ والنهيُ والخبرُ والاستخبار، وأنَّ حروفَ القرآنِ وأصواتَه مخلوقةٌ، وأنَّما هو عبارةٌ عن كلامِ الله تعالى، وأنّه إن عُبِّر عنه بالعربيةِ كان قرآنًا، وإن عُبِّر عنه بالعِبريةِ كان توراةً. وأصحابُ هذا القول هم الكلابية والأشعريّة والماتريديّة(١).

وهؤلاءِ لمّا أظهروا نُصرةَ مذهبِ الأئمَّة والردَّ على المعتزلة، أظهرُوا القولَ بأنَّ القرآن غيرُ مخلوق، وردُّوا على من قال بضدِّه من المعتزلة، وإنَّما أرادوا إثباتَ أن معنى القرآن صفةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بالله، وليسَ مرادُهم الإنكارَ عليهم في قولهم بأنَّ ما بأيدينا من ألفاظِ القرآن الذي نقرؤه مخلوقة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، بل هذِه الحروفُ والألفاظُ مخلوقةٌ عندَ الفريقين، لم يتكلَّم الله بها حقيقةً.

وقد حكى الشَّهرَستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأشعري أنَّه قال: «العباراتُ والألفاظ المنزَّلة على لسانِ الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالاتٌ على الكلام الأزليِّ، والدَّلالة مخلوقَةٌ محدثةٌ، والمدلولُ قديمٌ أزلي»(٢).

والتعبيرُ عن القرآن في رأي الباقلّاني هو من جبريلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقد صرّح بأنّ النظمَ العربي الذي نقرؤُه هو قولُ جبريل(٣).

ولقد بيّن الأئمة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنّ قولَ الأشاعرة بخلقِ الألفاظ قولٌ بأن بعضَ القرآنِ مخلوق، بل إنّ اللفظَ هو الذي يدلُّ على المعنى ويحمله إلى السامع، فإذا كانَ مخلوقًا كان قولُ هؤلاءِ في الحقيقةِ قولًا بخلقِ القرآن.

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص٥٨٤-٥٨٥)، وتأويل مشكل الحديث لابن فورك (ص٢٠٣-٢٠٤)، والتمهيد للباقلّاني (ص١٥٢)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص١٤٣)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٥)، والإرشاد للجويني (ص١٣٦)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١٥٢)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٥٤)، والإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٩١)، والمحصَّل، له (ص١٨٥)، وتبصرة الأدلّة للنسفي (١/ ٤٣٥)، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف (١/ ٧٨).

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٥٤).

(٣) الإنصاف (ص٩٧).

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدَ أن بيّن ثباتَ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ردِّ مقالةِ الجهميّة بخلق القرآن: «ثمَّ لم يختلف الناس في غيرِ ذلك، إلى أن نشَأ عليُّ بن إسماعيلَ الأشعري، فقال مرَّةً بقولِ المعتزلة، ثمّ عنَّ له فادّعى أنّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ بالنفس، فأوجَبت دعواه هذه أن ما عندنَا مخلوق»[1].

وبيّن الموفَّق ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بينَ مقالةِ الأشاعرة ومقالة المعتزلة من الموافقة فقال: «ومدارُ القومِ على القولِ بخلقِ القرآن ووِفاق المعتزلة، ولكِن أحبُّوا أن لا يُعلم بهِم، فارتكَبوا مكابرةَ العَيان، وجَحدَ الحقائق، ومخالفةَ الإجماع، ونبذَ الكتاب والسنّة وراءَ ظهورهم، والقولَ بشَيءٍ لم يقلهُ قبلَهُم مُسلمٌ ولا كافر»[2].

ويظهر أن تكتُّمَ الأشعرية على مقالتِهم كانَ أشدّ في القرونِ قريبةِ العَهد بوقتِ المحنة، وإلّا فقد ظهرَ في متأخِّريهم التصريحُ بخَلقِ القرآن وموافقةِ المعتزلة، وإن كانوا يزعمونَ أنّ القرآن يُطلق باعتبارٍ آخر، وهو معناه القائم بالله، أي الكلام النفسيّ.

يقولُ الجويني في معرِضِ ردّه على المعتزلة في نفيهم لصفةِ الكلام: «فإنَّ معنى قولهم: "هذه العباراتُ كلامُ الله" أنَّها خلقُه، **ونحن لا نُنكرُ أنَّها خلقُ الله**، ولكن نمنعُ من تسميةِ خالقِ الكلامِ متكلِّمًا به؛ **فقد أطبقنا على المعنى، وتنازعنا بعدَ الاتِّفاق في تَسميته**. والكلام الذي يقضي أهلُ الحقِّ بقِدَمه هو الكلامُ القائمُ بالنَّفس...»[3].

فالجويني يقرُّ بالاتِّفاق بين الأشاعرةِ والمعتزِلة في حكمهم على «العِبارات» التي بين أيدِينا أنَّها مخلوقَة، وأنَّ نِزاعهم في ذلكَ إنّما هُو نِزاعٌ لفظيّ. وما يُسمُّونه العِبارات هو ما يُسمِّيه المسلمُون: ألفاظ القُرآن الكَريم.

ويقول الرّازي مناقِشًا المعتزلةَ فيما استدلّوا به مِن شُبُهَاتٍ سَمعيّةٍ على أنّ كلامَ الله مخلوق: «أمّا

---

(١) صيد الخاطر (ص١٩٧).

(٢) حكاية المناظرة في القرآن لابن قدامة (ص٣٤)، وينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٠-١٢١).

(٣) الإرشاد (ص١١٦-١١٧).

جميعُ الشُّبه السمعية فالجوابُ عنها شيءٌ واحِد، وهو أن تُصرفَ كلُّ تلك الوجوه إلى هذه الحروف والأصوات، **فإنّا معترفونَ بأنّها مُحدَثة**، وعندهم القرآنُ ليس إلّا ما تركّبَ عن هذه الحروف والأصوات، فكانت الدلائلُ التي ذكروها دالّةً على حدوثِ هذه الحروفِ والأصوات، ونحنُ لا ننازِعُ في ذلك، وإنّما ندّعي قِدمَ القرآنِ بمعنىً آخر»(١).

فالرازي يقولُ للمعتزلة: نحن لا نخالفُكم فيما تحتجون به على خلقِ القرآن الذي هو هذه الحروف والأصوات، لكنّنا نزيدُ بإثباتِ معنىً آخرَ للقرآن غيرِ مخلوق، وهو يريدُ بذلكَ المعنى: الكلامَ النفسيّ.

ويقول الباجوري في شرحه للجوهرة: «ومذهب أهل السنّة (أي أصحابه الأشاعرة) أنّ القرآن الكريم بمعنى الكلامِ النفسي ليسَ بمخلوق، وأمّا **القُرآن بمعنى اللفظِ الذي نقرؤُه فهو مخلوقٌ،** لكنّه يمتنعُ أن يُقال: "القرآن مخلوقٌ" ويرادَ به اللفظُ الذي نقرؤه إلّا في مقامِ التعليم؛ لأنّه ربّما أوهَم أنّ القرآن بمعنى الكلامِ النَّفسي مخلوق»(٢).

وقال شارحًا قول اللَّقاني:

فكلُّ نصٍّ للحدوثِ دلَّا   احمِل على اللفظِ الذي قد دلّا

قال: «**فكلُّ نصٍّ دلَّ ظاهرُه على حُدوثِ القرآن، يُحملُ على اللفظِ المنزَّل على نبيِّنا ﷺ**»(٣).

وكذلكَ نصَّ التَّفتازاني من الماتريديّة على نحوِ ذلكَ فقال ردًّا على المعتزلة: «وأمَّا استدلالهم بأنَّ القرآنَ متَّصِفٌ بما هو من صِفاتِ المخلوق وسماتِ الحدوث، من التأليفِ والتنظيمِ والإنزالِ والتنزيل، وكونه عربيًّا مسموعًا فصيحًا معجِزًا إلى غير ذلك، فإنّما يقومُ حجّةً على الحنابلةِ لا علينا؛

---

(١) الأربعين في أصول الدين (١/٢٥٧)، وينظر: الكتاب نفسه (١/٢٤٩)، وما نقله ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن كتاب الرازي «نهاية العقول» في التسعينية (٢/٥٩٦-٥٩٧)، ونحوُه في المواقف للإيجي (ص٢٩٣-٢٩٤).

(٢) شرح جوهرة التوحيد (ص١٦٦)، وينظر: الكتاب نفسه (ص١١٩).

(٣) المصدر السابق (ص١٦٧)، وهذا ما يقرِّره معاصروهم، كالبوطي في كبرى اليقينيات الكونية (ص١٢٦).

لأنَّا قائلونَ بحدوثِ التنظيم، وإنَّما الكلامُ في المعنى القديم»(١).

وقال: «التحقيقُ أنَّ "كلامَ اللهِ تعالى" اسمٌ مشترَكٌ بين الكلام النفسيِّ القديم، ومعنى الإضافة كونُه صفةً لله تعالى، وبينَ **اللفظيِّ الحادِث المؤلَّف مِن السُّور والآيات، ومعنى الإضافةِ أنّه مخلوقٌ لله تعالى** ليس من تأليفات المخلوقين»(٢).

فالحاصلُ أنّ القرآنَ الذي نزل على نبيِّنا محمّدٍ ﷺ عندَ الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريديّة ليسَ كلامَ الله تعالى، وإنّما هو قولٌ مخلوقٌ، وفي هذا موافقةٌ كبيرةٌ لقولِ أهلِ الضَّلال الذين نفَوا نِسبةَ القرآن إلى الله تعالى، وزعموا أنّ الله لم يوحِ إلى أنبيائه كلامًا منه، وأنّ القرآنَ قول البشر. وفيما يلي بيانُ ذلك:

١. أنّ الكفّارَ أنكروا الرِّسالةَ جُملةً وتفصيلًا، ونفوا أن يكونَ النبي ﷺ مبلِّغًا عن الله تعالى، فكفروا بذلكَ. والمتكلِّمون أقرُّوا بالرسالةِ جملةً، وأثبتوا نبوةَ الأنبياءَ وتبليغَهم عن الله، وإن كانَ قولهم يؤول إلى نفي الرِّسالةِ والتبليغِ عن الله.

٢. أنّ الكفّارَ زعموا أنّ القرآن الذي سمعوه من النبيِّ ﷺ ليس كلامَ الله تعالى، وهذا ما يعتقده المتكلِّمون أيضًا، وأمَّا قولُ المعتزلة بأنّه كلامُ الله تعالى بناءً على أنّ الكلامَ يُنسَبُ إلى خالقه لا إلى من قامَ به فهو قولٌ مناقِضٌ للشرعِ وللُغاتِ الخلقِ جميعهم، وهو مجرَّدُ مكابرةٍ ارتكبوها خوفًا من عِظمِ الشناعةِ عليهم، وإلّا فهم ينفُون أنَّ الله تكلَّم، وأمَّا الكلابية والأشاعرة والماتريدية فإنَّهم صرَّحوا بأنّه عبارةٌ عن كلامِ الله، فهو ليسَ كلامَ الله تعالى عندهم. وإذن فهم متَّفقون في هذه المقالة، وإن كان المتكلِّمون ينسبون القرآن إلى الله بوجهٍ آخر، فالجهمية والمعتزِلة ينسِبُونه إليهِ خَلقًا للفظِه ومعنَاه وتشريعًا لِما فِيه، والكلابية والأشاعرة والماتريدية ينسبون إليه معناه على أنَّه صفةٌ قائمة به.

---

(١) شرح العقائد النسفية (ص٦٣-٦٤).

(٢) المصدر السابق (ص٦٦)، وينظر: شرح المقاصد للتفتازاني أيضًا (٤/١٤٦)، وشرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي (٥/٦٤).

٣. أنّ المشركينَ لم يجعلوا تكلُّمَ الله تعالى مستحيلًا كما زعمَ المتكلِّمون، بل غايةُ ما زعموه إنكار أن يكونَ الله تعالى أوحى كلامه إلى البشر، ولم يطعن أحدٌ منهم في الرسالةِ من جهةِ منع تكلُّمِ الله تعالى، ولو كانَ الأمرُ على ما زعمَ أهلُ الكلام لكان للمشركينَ حجّةٌ فيما جحدوه من رسالةِ أنبيائهم.

فالمُتكلِّمونَ -من هذه الجهة- أشدُّ انحرافًا من أهل الشِّركِ السابقين؛ لأنّهم أنكروا جنسَ الكلام المُوحى المنزَّل مع إثباتِهم للرِّسالة، والمشركونَ أنكروا الرِّسالة مع عدمِ إنكارهم جنسَ الكلام.

٤. أنّ المشركينَ يقرُّونَ بأنّ الله خالقُ كلِّ شيء، ولم يُنكر أحدٌ منهم أن أفعال الخلق مخلوقة(١)، وعليه: فلو كانَ الأمر على ما زعمَ المعتزلة من أنَّ ما خلقه الله من الكلامِ يكونُ كلامًا له، لكانَ في ذلكَ أكبرُ الطعنِ لهم في الرسالة؛ لأنَّ كلامَ كلِّ البشر يكونُ حينئذٍ كلامَ الله تعالى، ولا مزيّة لنبيٍّ على غيره(٢). وقد التزمَ بهذا غلاةُ الجهمية الحلوليَّة فقالوا:

وكلُّ كلامٍ في الوُجُودِ كلامُهُ   سواءٌ علينَا نثرُهُ ونِظَامُه(٣)

٥. أنّ من جعلَ من المتكلِّمينَ القرآنَ الذي بأيدينا قولَ الخلقِ لا قولَ الله، فقد وافقَ من وجهٍ من قال ذلكَ مِن أهل الضلالِ السابقين الذينَ جعلوه من قولِ البشر، كالوليد بن المغيرة. ولو كانَ قول هؤلاء المتكلِّمينَ صحيحًا لصحّ قولُ الوليد ولما استحقّ وعيدَ الله تعالى.

وقد قرّر أئمَّة السلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هذه القضيّة، وردُّوا بها على كلِّ من قال بخلق القرآن، فأبو سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول ردًّا عليهم: «أخبر الله تعالى في كتابه عن زعيم هؤلاء الأكبَر، وإمامِهم الأكفَر، الذي ادّعى أوّلًا أنّه مخلوق، وهو الوحيد، واسمه الوليد بن المغيرة، فأخبر اللهُ

---

(١) بل جاءَ عن بعضهم الاعترافُ بالقضاء والقدر، وأنّه من عندِ الله تعالى، كقول زهيرِ بن أبي سُلمى (وقد سبق):
فلا تكتُمُنَّ اللهَ ما في صُدورِكُم   لِيَخفَى ومَهما يُكتَمِ اللهُ يَعلَمِ
يُؤخَّر فَيُودَع في كِتابٍ فَيُدَّخَر   لِيومِ الحِسابِ أو يُعجَّل فيُنقَمِ

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٠).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٥٢)، ونسبه لابن عربيّ، ينظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٢).

عن الكافر دعواه فيه، ثمّ أنكرَ عليه دعواه، وردَّها عليه، ووعَده النار أن ادّعى أن قولَ الله قولُ البشر. وقولُه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، وقولُ هؤلاء الجهمية: هو مخلوق، واحدٌ لا فرق بينهما، فبئسَ التابعُ، وبئس المتبوع. قال الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾، إلى قوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ١١-٢٦]. يعني أنَّه ليس بقولِ البشر كما ادَّعى الوليد، ولكنَّه قولُ الله عز وجل»[(١)].

ويقولُ الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّ القرآن كلامُ الله، منهُ بدَا بلا كيفيَّةٍ قولًا، وأنزلَه على رَسولِه وَحيًا، وصدَّقَه المؤمنونَ على ذلكَ حقًّا، وأيقنُوا أنَّه كلامُ الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوقٍ ككلام البريَّة، فمن سمِعه فزعَم أنَّه كلامُ البشر فقد كفَر، وقد ذمَّه الله وعابَه وأوْعَدَه بسقَر حيثُ قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، عَلِمنا وأيقنَّا أنَّه قولُ خالق البشر، ولا يشبه قولَ البشر»[(٢)].

قال شارِحهُ ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقوله: "ومن سمعه، وقال: إنَّه كلام البشر، فقد كفر"، لا شكَّ في تكفير من أنكر أنّ القرآن كلام الله، بل قال: إنَّه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملكًا كان أو بشرًا. وأمّا إذا أقرَّ أنَّه كلام الله، ثمّ أوَّلَ وحرَّفَ، فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] في بَعضِ ما به كفر، وأولئكَ الذين اسْتَزَلَّهُم الشيطان»[(٣)].

٦. أنّ الوليدَ إنّما قالَ هذا القولَ بعدَ إعمال عقله في التفكير، وتكرارِه وتأمُّله في النَّظَر والتقدير، كما بيّنه سبحانه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٥]. وهذا شبيهٌ بما فعله المتكلِّمون من تقريرِ المقدِّمات العقليّة الطويلةِ التي توصَّلوا بها إلى مقالتهم في القرآن، المعارِضةِ لما جاءت به الرُّسل من أنّ الكتبَ التي بأيديهم هي كلام الله الـمُوحَى إليهم، ولكلٍّ قومٍ وارث.

---

(١) الرد على الجهمية للدارمي (ص٢٣٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/١٧٢).

(٣) المصدر السابق (١/٢٠٤)، وينظر: البرهان في بيان القرآن لابن قدامة المقدسي (ص٨٠).

ويتلخّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله أنزله على محمدٍ ﷺ، فيما يلي:

١. إنكارهم أنَّ القُرآنَ الذي بينَ أيدينا هوَ كلامُ الله تعالى.

٢. إنكارُهم إنزالَ الله تعالى كلامَه على محمَّدٍ ﷺ.

٣. اعتقادهم كونَ القرآن الكريم من كلام البشر لفظًا، أو أنَّه مخلوقٌ لفظًا ومعنىً كَكَلام البشر.

٤. احتجاجهم على أقوالهم هذه بالمعارضات القياسيَّة العقليَّة الفاسِدة.

الفَصْلُ الثَّالِث

الموافقة في الانحرافِ في باب القدر

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول : **الموافقةُ في إِنكارِ القَدر.**
- المبحث الثاني : **الموافقةُ في المعارضَةِ بين الشَّرع والقدر.**
- المبحث الثالث : **الموافقةُ في التَّحكُّم والإيجابِ على اللهِ سبحانَه في أفعاله.**
- المبحث الرابع : **الموافقةُ في نِسبةِ الفَضل واستِحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس.**
- المبحث الخامس : **الموافقةُ في إنكار حِكمة الله تعالى في قَضَائِه.**

المبحث الأول

الموافقةُ في إنكارِ القَدَر

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ القدر.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ القدر، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ القدر

الإيمانُ بالقضاء والقدر يتضمَّنُ الإيمانَ بعلمِ الله تعالى بجميعِ المخلوقاتِ في الأزل، وكتابته لها قبل خلقِ السماواتِ والأرضِ بخمسينَ ألف سنة، ثمّ مشيئتَه لوقوعها في الوقتِ الذي قدّره، وخلقَه لها على الكيفيّة التي شاء. فهذه المراتبُ الأربعُ هي مراتبُ القضاءِ والقدر(١).

وقد دلَّت على هذه المراتب نصوص الكتاب والسنّة، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥]، وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتَبَ اللهُ مقاديرَ الخلائق قبل أن يخلُقَ السماوات والأرض بخمسينَ ألفَ سنةٍ، قال: وعرشه على الماء»(٢).

وإذا عُلمَ ما يتضمّنه إثباتُ القدر، عُلم أنَّه داخلٌ في التوحيد العِلميِّ الخبري؛ لأنّه من بابِ ربوبيّة الله تعالى وأسمائه وصِفاته.

وحيثُ إنّ الفِطرَ مجبولةٌ على الإقرارِ بربوبيّة الله تعالى وكمال صِفاته، فإنّ ذلكَ يتضمّنُ إقرارَ الفطرةِ بالقضاءِ والقدر، فالخلقُ مجبولونَ على الإقرارِ في الجملة بأنّ الله تعالى عليمٌ بما سيكون، وأنّه لا يخرجُ شيءٌ في ملكه عن مشيئته وخلقه سبحانه.

وقد كانَ الإقرارُ بالقدر ومعرفتُه أمرًا ظاهرًا عندَ العربِ الجاهليِّين، ومشهورًا في قصائدهم(٣)،

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (١/ ٣٢٥)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (ص٥٨).

(٢) صحيح مسلم، كتاب القدر: باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، (رقم٢٦٥٣).

(٣) ينظر: القضاء والقدر: د. عبد الرحمن المحمود (ص١٤١-١٤٤)، والإيمان بالقضاء والقدر: محمد بن إبراهيم الحمد (ص٤٣-٤٦).

كقول عنترةَ بن شدَّاد[١]:

يـا عَبْـلُ أيـنَ مـن المنيـَّة مَهْرَبـي   إنْ كـانَ ربّي في السَّـماءِ قَضَـاها؟!‏[٢]

وقوله أيضًا:

إِذا كـانَ أَمـرُ اللهِ أَمـرًا يُقَـدَّرُ   فَكَيـفَ يَفِـرُّ المَـرءُ مِنـهُ وَيَحـذَرُ ؟!

وَمَن ذا يَرُدُّ المَوتَ أَو يَدفَعُ القَضا   وَضَربَتُـهُ مَحتومَـةٌ لَـيسَ تَعـبُرُ؟!‏[٣]

وقول طرفةَ بن العَبد[٤] في معلَّقته:

فَلَـو شَـاءَ رَبِّي كُنـتُ قَـيْسَ بـنَ خَالـدٍ   وَلَـوْ شَـاءَ رَبِّي كُنْتُ عَمرَو بنَ مَرثَدِ[٥]

ومع ذلكَ فقد وُجد في الأمم السابقة من أنكرَ القدرَ وانحرف فيه، فإنّ شأنَ القدر وتوجُّه في شؤون الحياة وارتباطه بها ظلّ مدعاةً إلى بحثه وكشفِ سرِّه لدى كثيرٍ من الأمم التي لم تهتدِ بنورِ الله تعالى، وكانَت نتيجةُ ذلكَ أن وقعَ بعضُهم في إنكارِ القدر.

وقد ذكرَ الله تعالى في كتابِه مقالةَ إنكارِ القدر عن بعضِ أهل الضلال، وذمّهم على مقالتهم، فمن ذلك ما ذكره سبحانه عن أهلِ النفاق الذينَ لم يكونوا يؤمنون بقدر الله تعالى، كما في قوله

---

(١) هو: عنترة بن عمرو بن شدّاد بن عمرو بن قراد العَبسي. فشدّاد على هذا جدُّه، وقيل: شدّادٌ عمّه، نشأَ عنترة في حجره فنُسِب إليه دُونَ أبيه. أمُّه أمَةٌ سوداءُ اسمها زبيبة. وهو أحد أصحابِ المعلّقات، وكان من أشدّ أهل زمانه وأشجعهم وأجودِهم. قيل إنّه مات بعد أن كَبر وعجز، وقيل إنّ طَيِّئًا قتلته. ينظر: الشعر والشعراء (١/٢٤٣- ٢٤٧)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/١٢٨).

(٢) ديوان عنترة (ص٩٢).

(٣) المصدر السابق (ص٤٠).

(٤) هو: طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثَعلَبة. من فحول شعراءِ الجاهليّة أصحابِ المعلّقات. كانَ في حَسَبٍ من قومِه، جريئًا على هِجائهم وهِجاءِ غيرهم. قتلَه عمرو بن هندٍ لهجائِه إيّاه، وكانَ عُمره إذ ذاك عشرين سنة، فكان أحدثَ الشعراء سنًّا وأقلَّهم عُمرًا. يُنظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (١/١٣٧)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/١٨٢ – ١٨٥).

(٥) شرح القصائد السبع الطِّوال لابن الأنباري (ص١٩٩).

تعـــــالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[آل عمران: ١٦٨]، وهذا في المنافقين، فإنَّه عائدٌ على قوله قبلُ: ﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ﴾[آل عمران: ١٦٧]، وعن ابن جريج رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ﴾: «قولُ المنافقِ عبدِ الله بن أبيٍّ بن سَلول[1] وإخوانِهم الذينَ خَرجوا مع النبي ﷺ يومَ أُحُد»[2].

وهؤلاءِ المنافقون قد قالوا هذا القولَ تكذيبًا بالقدر، وتعليقًا للحوادِثِ بالأسباب، فزعموا أن إخوانَهم لو أطاعُوهم في القُعودِ عن القتال يوم غزوة أُحُدٍ لما قُتلوا، وقد ردَّ الله عليهم هذا المعتقدَ الفاسدَ بقوله: ﴿قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿فَٱدۡرَءُواْ﴾: فادفعوا، ﴿عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾؛ إنّ الحذَرَ لا يُغنِي عن القَدَر»[3].

وقد بينَ الله تعالى لعباده المؤمنين الحقّ في هذا الباب، فافتتح هذه الآية ببيانِ أن ماجرى كانَ بقضائه التابعِ لحكمه البالغة، فقال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٦٦ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ﴾[آل عمران: ١٦٦ - ١٦٧]، قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرَ أن ما أصابَهم يومَ التقى الجَمعان-جَمعُ المسلمين وجَمعُ المشركين في أُحُدٍ- من القَتلِ والهزيمة، أنَّه بإذنِه وقَضائِه وقَدَرِه، لا مردَّ لَه، ولا بُدَّ مِن وُقوعِه، والأمرُ القدريُّ إذا نَفذَ لم يبقَ إلّا التسليمُ له، وأنَّه قدَّره لِحِكَمٍ عَظيمةٍ وفوائدَ جَسيمة»[4].

---

(١) هو: عبد الله بن أبيّ بن مالك بن الحارث، وهو المعروف بابنِ سلول، من بني عوف بن الخزرج. كان رأسَ المنافقين وإليه يجتمعون، ولما تهيَّأ الرسول ﷺ لغزوة أحد انخزَل مع ثلاثمائة من أصحابِه وعاد بهم إلى المدينة. كان يشمَت بالمسلمين كلَّما حلت بهم نازلة، وهو الذي أثار فتنةَ الإفك وتكلَّم في عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا، وكان رأسًا في تدبيرِ المكائد للمسلمين والتربُّصِ بهم، توفي سنة ٩هـ وصلّى عليه النبي ﷺ فنهاه الله عن ذلك. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٥٢٦، ٢/٥٥٢)، والكامل في التاريخ (٢/١٥٦)، والمحبّر (ص ٢٧٩-٢٨٠).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٦/٢٢٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٨١١، رقم٤٤٨٣).

(٣) معالم التنزيل للبغوي (١/٤٤٣).

(٤) تيسير الكريم الرحمن (١/٢٥٩).

ونهى سُبحانه عباده المؤمنين عن التشبُّه بالمنافقينَ(١) في معتقَدهم هذا، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينهى تعالى عبادَه المؤمنين عن مشابهة الكفّار في اعتقادهم الفاسد، الدالِّ عليه قولُهم عن إخوانِهم الذينَ مَاتُوا في الأسفار وفي الحروب: لو كانوا تركوا ذلك لما أصابهم ما أصابهم. فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ ﴾ أي: عن إخوانهم ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: سافَروا للتِّجارة ونحوها ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى ﴾ أي: في الغزو ﴿لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا ﴾ أي: في البلد ﴿مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾ أي: ما ماتوا في السفر ولا قُتِلوا في الغزو»(٢). قال الواحِدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تكذيبًا مِنهُم بالقَضاءِ والقَدَر»(٣).

وقد جعلَ الله عاقبةَ هؤلاءِ المكذِّبين بالقدر في الدنيا قبل الآخرة، فأعقَبَهُم حسرةً في قلوبهم لقلّةِ يقينهم به سبحانه(٤)، وردَّ عليهم بشمولِ قدرته وتصرُّفه، وأن مردَّ الإحياءَ والإماتة إليه وحده، فقال جلَّ شأنه: ﴿لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[آل عمران: ١٥٦]. قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: ليجعل ظنهَّم أنّهم لو لم يحضُروا الحربَ اندفعَ عنهم القتل حسرةً في قُلوبِهم، وحسرتُهم في مقالتِهم التي كانوا كاذِبين فيها على القضاءِ والقدَر أشدُّ عليهِم ممّا نازَلهم في قتل إخوانهم وموتهم»(٥).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال تعالى ردًّا عليهم: ﴿وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ أي: بيدِه الخلقُ وإليهِ يُرجَعُ الأمر، ولا يَحيا أحدٌ ولا يَموتُ إلّا بمشيئتِه وقَدَره، ولا يُزادُ في عُمُر أحدٍ ولا يُنقَصُ مِنه إلّا بِقَضائِه

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٦/١٧٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/٢٣١)، وينظر: تيسير الكريم الرحمن للسعدي (١/٢٥٤).

(٣) الوجيز (١/٢٣٩).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (٦/١٨٠).

(٥) التفسير الوسيط (١/٥١١).

وقدره، ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ أي: علمُه وبصره نافذٌ في جميع خلقه، لا يخفى عليه من أمورهم شيء»[١].

ومن عظيمِ الوعيد الذي أنزله الله تعالى في المكذِّبين بالقدر، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ ٤٧ يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ٤٨ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: ٤٧ - ٤٩]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره: إنَّا خلَقنا كُلَّ شيءٍ بِمِقدارٍ قدَّرناهُ وقَضيناه، وفي هذا بيانٌ أنَّ الله عز وجلَّ توعَّدَ هؤلاءِ المجرمينَ على تَكذيبِهم بالقَدَر مع كُفرِهم به»[٢].

وهذه الآيةُ قد ثبتَ أنّها نزلت في المشركينَ الذين خاصموا النبي ﷺ وجادَلوه في القدر، فتوعّدهم الله تعالى على ذلك بأن يُصليَهم سقَر، كما روى مسلمٌ عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال جاءَ مُشركُو قريشٍ يُخاصِمون رسولَ الله ﷺ في القَدَر، فنزَلت: ﴿يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ٤٨ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: ٤٨ - ٤٩]»[٣].

وقد سمّاهم الله تعالى بالمجرمينَ، كما قال محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لقَد سمَّى اللهُ عزّ وجلَّ المكذِّبين بالقدَر باسمٍ نسَبَهُم إليهِ في القُرآن، فقال: ﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ ٤٧ يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ٤٨ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: ٤٧ - ٤٩]، فقال: هم المجرمون»[٤].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/٢٣١).

(٢) جامع البيان (٢٢/١٦٠).

(٣) رواه مسلم، كتاب القدر: بابٌ كلُّ شيءٍ بقدر، (رقم٢٦٥٦).

(٤) رواه الفريابي في القدر (ص١٧١، رقم٢٥٠) - وعنه الآجري في الشريعة (١/٥٣٦، رقم٤٨٥) -، وابنُ بطة في الإبانة الكبرى (٤/١٨٢، رقم١٧٨٠).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ القدر، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمَّه اللهُ من ذلك

ظهرت مقالةُ إنكارِ القَدَر في الإسلام -أوّلَ ماظهرت- على يدِ معبَدٍ الـجُهني، الذي تلقّاها عن سوسَن النّصراني، ثمّ أخذها عنه غيلان الدِّمشقي، كما جاء عن الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: «أوّلُ من نطَقَ في القدر رجلٌ من أهل العراق يقال له سوسن، كان نصرانيًّا، فأسلَم، ثمّ تنصَّر، وأخذَ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلانُ عن معبد»(١).

وكانَ القولُ بالقدر عند هؤلاء هو نفيُه بالكلِّية، وذلكَ بنفيِ عِلمِ الله تعالى بالكائناتِ قبلَ وقوعها وإحصائِها لديه في كتاب، فضلًا عن نفيِ مشيئتِه وخَلقِه لَها، ولذلك كانت مقولتهم كُفرًا صريحًا(٢)، ونصّ من أدركها من الصحابةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ على البراءةِ من قائليها.

ومن ذلك ما رواه مسلمٌ في الصحيح بإسناده عن يحيى بن يعمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٣) أنَّه قال: كان أولُ من قالَ في القدَر بالبصرةِ معبدُ الجهنيّ، فانطلقتُ أنا وحُميدُ بن عبد الرَّحمن الحِمْيَري(٤)، حاجَّينِ أو معتمِرَين، فقُلنَا: لو لقِينا أَحَدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناهُ عمّا يقولُ هؤلاءِ في القَدَر، فوُفِّق لنا عبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ الخطَّابِ داخلًا المسجِد، فاكتنفتُه أنا وصاحِبي(٥)، أحدُنا عن يمينه

---

(١) سبق تخريجه (ص١٣٠).

(٢) ينظر: المفهم للقرطبي (١/١٣٢)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (ص٥٨).

(٣) هو: يحيى بن يَعْمَر العَدواني، أبو سليمان -وقيل: أبو عدي- البصري، الفقيه العلّامة المقرئ، قاضي مرو، كان من أوعية العلم وحملة الحجّة فصيحًا مفوهًا، وهو أوَّلُ من نقَط المصحف، توفّي قبل سنة ١٠٠هـ وقيل: بعدها. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٤١-٤٤٣)، ومعرفة القراء الكبار (ص٦٧-٦٨)، وتهذيب التهذيب (١١/٣٠٥-٣٠٦).

(٤) هو: حُمَيد بن عبد الرحمن الحِميَري البصري، تابعيٌّ ثقةٌ فقيهٌ عالم، كان ابن سيرين يقول: هو أفقهُ أهل البصرة، من الطبقة الوسطى من التابعين. ينظر: تهذيب الكمال (٧/٣٨١-٣٨٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/٢٩٣-٢٩٤)، وتهذيب التهذيب (٣/٤٦).

(٥) أي: أحاطَا به من جانبيه. ينظر: النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٠٥).

والآخرُ عن شماله، فظننت أن صاحبي سَيَكِلُ الكلامَ إليَّ، فقلت: أبَا عبد الرحمن! إنَّه قد ظهَر قِبَلنا ناسٌ يقرَؤون القرآنَ، ويتقفَّرون العلم[١]، وذكَر مِن شأنِهم، وأنَّهم يزعمون أن لا قدرَ، وأنّ الأمر أُنُف، قال: «فإذا لقِيتَ أولئكَ فأخبِرهم أني بريءٌ منهُم، وأنَّهم بُرآءُ مِنِّي، والذي يحلِفُ به عبدُ اللهِ بن عمر، لو أنّ لِأحدِهم مثلَ أُحدٍ ذَهبًا فأنفقَه، ما قَبِلَ اللهُ منهُ حتَّى يُؤمِن بالقَدَر»[٢]. ثمّ ذكرَ حديث جبريل المشهور.

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا معنى قولهم: «إنّ الأمرَ أُنُف»: «أي مُستأنفٌ لم يَسبق به قَدرٌ ولا عِلمٌ مِن الله تعالى، وإنّما يعلمُه بعد وقوعه»[٣]، وهذا كما سبقَ من بيانِ مذهبهم.

وقد سمِّي منكرو القدر قدريّةً لأنّهم ينسبون القدرَ إلى أنفسهم لا إلى الله تعالى، كما يقول ابن قتيبةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنّما لزِمهُم (أي اسم القدرية) لأنّهم يضيفونَ إلى أنفُسِهم القدَر. وغيرُهم يجعلهُ للهِ عزّ وجلّ دُونَ نفسِه، ومُدّعي الشيءِ لنفسِه أحرى بأن يُنسَب إلى ذلكَ الشيء مِن جَعلِه لِغَيره»[٤].

وهذه الفرقة من القدريّة الغلاةِ بادَت وانقرضت[٥]، ولكن خلفَهُم من قالَ ببعضِ قولهم من القدريَّة، وهُم أهلُ الاعتِزال، فقَد تلقّى واصلُ بن عطاءٍ وعمرُو بن عبيدٍ هذِه المقالةَ، ومَع إقرارِهم بالعِلمِ وخَلقِ اللهِ لِما لدَى العبادِ من قُدرةٍ على الفعل[٦]، إلّا أنّهم زعموا أنّ أفعال العِباد غيرُ واقعةٍ بمشيئة الله وخلقه، وزعموا أنّ هذا هو مقتضى عدل الله تعالى وتنزيهه عن الظُّلمِ والجور، ولذا جعلوا هذه المقالة ثانيَ أصولِهم وسمَّوها «العَدل»، وسمّوا أنفسهم «أهلَ العَدل»،

(١) «أي: يتطلَّبونه» النهاية لابن الأثير (٤/ ٩٠)، وينظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٢٠).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، (رقم٨).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١١١)، وينظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٣٢٠)، وكشف المشكل لابن الجوزي (١/ ١٣٠)، وجامع العلوم والحكم (ص٥٨).

(٤) غريب الحديث (١/ ٢٥٥)، وينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٠٩).

(٥) ينظر: المفهم للقرطبي (١/ ١٣٢-١٣٣)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ١١٩).

(٦) ينظر: الانتصار للخياط (ص١١٧-١١٨)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة: د. عواد المعتق (ص١٧٠).

و«العدلية»(١).

وقد اتفقت المعتزلةُ جميعًا على هذا الأصل، كما قال القاضي عبد الجبار: «اتفق كلُّ أهل العدل على أن أفعال العبادِ، من تصرُّفهم وقيامهم وقعودهم: حادثةٌ مِن جهتهم، وأنّ الله أَقدَرَهُم على ذلك، ولا فاعِل لها ولا مُحدثَ سِواهم، وأنّ مَن قال إنّ الله سبحانه خالقُها ومُحدثها فقد عَظُم خطؤه. وأحالوا حدوثَ فِعلٍ من فاعِلَين»(٢).

وقال: «فإن قال: أتقولون في أفعال العباد إنّ الله جلّ وعلا لم يخلقها؟ قيل له: نعم، بل هيَ من جهتهم واقِعةٌ حادثة»(٣).

وقد وقعَ المعتزلةُ القدريّة في موافقةِ ما ذمّه الله تعالى من إنكَارِ القدر والتكذيب به، فإنّهم علّقوا أفعال العبادِ بمحض إرادتهم وقُدَرِهم وأفعالهم، وجعلوها مستقلّةً عن مشيئةِ الله تعالى واختياره، ولذلك قال ابن شهابٍ الزهريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ الله عزَّ وجل أنزلَ على نبيِّه في القدريَّة: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾»(٤). فهؤلاءِ وأولئك قدريّةٌ منكرون لعمومِ مشيئةِ الله ونفاذها في جميعِ خلقه.

وقد نصّ بعضُ السَّلف الذين أدركوا القدريّة الأوائل على أنّهم استحقّوا وعيدَ الله تعالى في منكري القدر، ووافقوا ما ذمّه الله من ذلك.

فجاءَ عن عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٥) أنَّه قال: أتيتُ ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وهو يَنزِعُ من زَمزَم،

---

(١) ينظر: المنية والأمل لابن المرتضى (ص٤، ٦).

(٢) المغني في أبوابِ التوحيد والعدل (٨/٣)، وينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٣٢٣)، والانتصار لأبي الحسين الخيّاط (ص١٢٦-١٢٧).

(٣) المختصر في أصول الدين، ضمن رسائل العدل والتوحيد (٢٣٨/١)، وينظر: إنقاذ البشر من الجبر والقدر للشريف المرتضى، ضمن الكتاب نفسه (٣٠١/١).

(٤) رواه ابن أبي حاتم (٨١١/٣، رقم٤٤٨٤).

(٥) هو: عطاء بن أسلم أبي رَبَاح، أبو محمد القرشي مولاهم المكي، الإمام شيخُ الإسلام، انتهَت فتوى أهلِ مكة إليه، وكان ثقةً فقيهًا عالِمًا كثير الحديث، لكنّه كثير الإرسال، وُلد لعامَين خلوَا من خلافَةِ عثمان، وتوفي سنة =

وقد ابتلَّت أسافلُ ثِيابه، فقلتُ لَه: قد تُكلِّمَ في القَدَر، فقال: «أَوَقد فعَلوها؟!» قلتُ: نعم، قال: «فواللهِ ما نزلت هذه الآية إلّا فيهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٨ - ٤٩]، أولئكَ شِرارُ هذِه الأمَّة، لا تَعُودوا مَرضَاهُم، ولا تُصَلُّوا على مَوتاهُم، إن أَرَيتَني أحدًا مِنهُم فقَأتُ عينَه بإِصبعَيَّ هاتَين»(١).

وعن محمد بن كعب القرظي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال في قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، قال: «نزلت تعييرًا لأهل القدر»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما تكلَّم الناسُ في القَدَر، نظرتُ فإذا هذه الآية أنزلت فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ۝٤٧ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٧ - ٤٩]»(٣).

=
١١٤هـ على الأشهر. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٧٨-٨٨)، وتهذيب التهذيب (٧/١٩٩-٢٠٣)، وتقريب التهذيب (ص ٣٩١).

(١) رواه الحسن بن عرفة في جزئه (ص٤٧، رقم١٠)، ومِن طريقه: ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣٣٢١، رقم١٨٧١٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/٢٣٣، رقم٩٤٨)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص٢٨١، رقم٤٠٦).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في السنّة (٢/٤٢٥، رقم٩٤١)، والفريابي في القدر (ص١٦٩، رقم٢٤٦)، والطبري في جامع البيان (٢٢/١٦٢).

(٣) رواه الفريابي في القدر (ص٢٢٦، رقم٤٠٩)، والطبري في جامع البيان (٢٢/١٦٢).

المبحث الثاني

الموافقةُ في المُعارَضَةِ بينَ الشَّرعِ والقَدَر

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول: **ذمُّ اللهِ تعالى المعارَضَةَ بينَ الشَّرعِ والقَدر.**

□ المطلب الثاني: **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن المعارَضَةِ بينَ الشَّرعِ والقَدر، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ الله تعالى المعارَضَةَ بينَ الشَّـرعِ والقَدر

دلّت النصوص الشّرعية الكثيرة على أن إرادةَ الله تعالى على نوعين:

الأولى: ما أراده سبحانه دينًا وشرعًا، وهو ما أحبَّه من الأقوال والأعمال وأمرَ به عباده أمرَ تشريعٍ، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧].

والثانية: ما أراده كونًا وقدَرًا، وهو ما شاءَ خَلْقَه من الكائناتِ، فهذه الإرادةُ شامِلةٌ لجميع المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقال: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

ولا تلازُمَ بين نوعَي الإرادة، كما أنّه لا تعارضَ بينَ إثباتها، فالمراد إرادةً شرعيّةً قد يقع وقد لا يقع، ووقوعُه لا يكونُ إلّا إذا كان أيضًا مرادًا إرادةً كونيةً، والإرادةُ الكونية تتعلّق بما كانَ محبوبًا لله وبما كانَ مكروهًا مُبغَضًا له، فليسَ كلُّ ما شاءَه سبحانه قد أحبَّ حصوله(١).

وإثباتُ هاتينِ الإرادتين -كما أنّه مقتضى الإيمان بالنصوص الشرعية- هو مقتَضى حَمدِ الله تعالى واعتقادِ كمالِه؛ لأنّ الإرادة الأولى -أي الشرعية- هي مقتضى إلهيّته سبحانه واستحقاقِه العبادة، والثانيةُ هي مقتضى ربوبيّته سبحانه وشمولِ قُدرته ونفاذِ مشيئته، والله تعالى كما أخبر عن نفسه: ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤](٢). فلا تتمُّ هداية العبدِ ولا يتحقّق إيمانُه بالله إلّا بالإيمانِ بالأمرين معًا، فيؤمن بأنّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكه وأنّه على كلِّ شيءٍ قدير، وأنّه ما شاءَ كانَ وما لم يشأ لم يكن، وأنّ كلَّ ما كانَ وما سيكونُ فالله عليمٌ به، وقدّر

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٥٨/٨، ١٨٧-١٨٨، ١٩٧-١٩٨)، ومنهاج السنّة (١٨٠/٣)، وشفاء العليل لابن القيم (٣٤١/١-٣٤٢، ٤٤١-٤٤٥، ١٣٧٣/٣-١٣٨٤).

(٢) ينظر: شفاء العليل (١٣٧٣/٣).

مقاديره وكتبَها عنده. ويؤمن مع ذلكَ بما أمرَ الله به وأحبّه من عِبادته وحده لا شريك له، ويمتثِلُ ذلكَ بتحقيقِ ما أُمرَ به من العبادة، بطاعةِ الله ورسوله في فِعل المأمور واجتنابِ المحظور[1]، ولا بدَّ من النظرِ إلى الأمرين معًا، «فمَن نظَر إلى الأَعمالِ بهاتَين العَينينِ كانَ بَصيرًا، ومن نَظَر إلى القَدَر دونَ الشَّرع أو الشَّرعِ دونَ القدر كان أعورَ»[2].

ومِن شرِّ العقائدِ الباطلة التي قالَ بها أهلُ الضَّلالِ: المعارضةُ بين ما شرعه الله تعالى وأراده دينًا، وما قدّره سبحانه وأراده كونًا، وهذه المعارضةُ لها صورٌ ثلاث، قال بكلٍّ منها طوائفُ من أهل الضلال، وبيانها بما يلي:

أولاً: المعارضة بين الشرعِ والقدر بإثباتِ كلٍّ منهما مع جعلهما متناقضَين:

هذه أوّلُ تلك الصُّوَر نشأةً وابتداعًا، وشيخُ هذه الضلالة ومبتدِعها هو إبليسُ اللعين[3]، فإنَّه -فيما قيل- أَوَّلُ من عارض بين الشرع والقدر، وجعلَ ما أمره الله به من السجودِ لآدم معارِضًا لما قدّره عليه من الضلال والغواية، وقد نقلَ الشَّهرَستاني من كلامِ أهل الكتابِ ما وقع من إبليسَ في معارضته بين الشَّرعِ والقدر في مناظرةٍ جَرت بينه وبينَ الملائكةِ بعد امتناعه عن السجودِ لآدم، وحاصلها يدورُ على إقرارِ اللعينِ بربوبيّة الله تعالى وشُمول قدرته ومشيئته، وأنّه خَلَقه وهو يعلمُ أنَّه سيعصي، وأنّه قدَّر عليه العقوبةَ لامتناعِه عن امتثال الأمر. وإقرارِه أيضًا بأنّ الله كلَّفه بالإيمانِ به وبطاعته، وأمره بالسجودِ لآدم. ثمّ أورد أسئلةً عن الحكمةِ من الجمع بينَ هذين الأمرين، وهي أسئلةُ كُفرٍ منه واعتراضٍ على ربِّه، يريدُ بها فرضَ التناقُضِ بين إرادةِ الله الكونية وإرادته الشرعية[4].

---

(١) ينظر: التدمرية لابن تيمية (ص١١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩٨/٨).

(٣) ينظر: تفليس إبليس للعز بن عبد السلام (ص٢٧).

(٤) ينظر: الملل والنحل (١/١٢-١٤)، وقد نقل ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام الشهرستاني ثمّ قال: «فهذه القصة في المناظرة هي نقلُ أهل الكِتاب، ونحن لا نصدِّقُها ولا نكذِّبُها، وكأنّها -والله أعلم- مناظرةٌ وُضِعَت على لِسانِ إبليس، وعلَى كلِّ حالٍ فلا بدَّ مِن الجوابِ عَنها، سَواءٌ صَدَرت عَنه أو قِيلت على لِسانِه، فلا رَيب أنَّها من كيده»، ثمّ شرعَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجوابِ عنها. مختصر الصواعق (٥٥٣/٢) وما بعدها.

ثانيًا: المعارضة بين الشرعِ والقدر بإنكارِ الشَّرع لأجلِ مخالفته للقدر:

ممن سلك هذه الطريقةَ أهلُ الشِّركِ الذين بُعث فيهم النبي ﷺ، فإنَّهم عارضوا أمرَ الله ونهيه محتجّين بالقدر، كما ذكر الله عنهم ذلك بقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨ - ١٤٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

فالمشركون احتجُّوا على شركهم وتحريمهم ما أحلّ الله بشُبهةٍ ساقطة، ذكر الله تعالى أنَّه قد سبقَهُم إليها أقوامٌ من الأمم السابقة، وهذه الشبهة هي أنّهم قالوا: إنّ مشيئة الله تعالى نافذةٌ، ولا تخرجُ عنها أعمالُنا، وهو قادرٌ على أن يحولَ بيننا وبينها لو شاء(١)، فلو كانَ الله لا يرضى وقوعَها لما قدّرها، وحيثُ إنَّه قد قدّرها وشاءَها فإنَّه يُحبُّها ويرضاها.

قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال المفسِّرون: إنّ المشركين جعلوا قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] حُجّةً على إقامَتِهم على الشِّرك، فقالوا: إنَّ اللهَ تعالى رضيَ منَّا ما نحنُ عليهِ وأرادَه مِنّا وأَمرَنَا به، ولَو لَم يرضَ ذلكَ مِنَّا لحالَ بينَنا وبينَه»(٢).

فالمشركونَ جعلوا مشيئة الله تعالى ملازِمةً لرضاه ومحبَّتهِ(٣)، واحتجُّوا بذلكَ على عصيانِهم، وكذّبوا بأمرِ الله تعالى وشرعِه، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي كذَّبوا بأمرِ اللهِ ونهيه وخبرِه الذي بعثَ به رُسُله، فإنَّ هذا تكذيبٌ منهُم للشرع محتجِّين عليه بالقدر»(٤).

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٩/٦٤٩).

(٢) التفسير الوسيط(٢/٣٣٤)، ينظر: مجموع الفتاوى (٨/١٩٨).

(٣) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (٢/٧٧٤).

(٤) جامع المسائل لابن تيمية، جمع: عزير شمس(٢/٨٤-٨٥).

وقد ردَّ الله تعالى عليهم في هذه الآيات من وجوهٍ، منها:

١. أنّ الأممَ السابقةَ قالت بقولِهم سواءً، فعذّبهم الله تعالى وأذاقهم بأسه، كما تضمّنه قوله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فلو كانَ يرضى شِركهم كما زعموا لما عذّبهم، ولو كانت حجّتُهُم صحيحةً لدَفعَت عنهُم العِقاب، ولما أحلَّ الله بهم العذاب(١).

٢. أنّه طالبهم بإخراجِ الدليل على أنّ الله رضيَ الشِّركَ وشرعه، فإنّهم ليس لهم عِلمٌ بذلك، كما قال: ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾، وقال أيضًا: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ٢٠ أَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ كِتَٰبٗا مِّن قَبۡلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسۡتَمۡسِكُونَ ٢١﴾ [الزخرف: ٢٠ - ٢١]، فغايةُ ما يعتمدونَه ظنُّهم وخرصُهم وتوهُّمهم أنّ كلَّ ما قدّره الله فقد شرعه(٢).

٣. أنّ الله تعالى قد أرسلَ رُسُلًا إلى جميعِ الأمم السابقة، يأمرونَ بعبادتِه وحده واجتنابِ الطاغوت، كما قال بعدَ آية النّحل السابقة: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فليسَ الأمر كما زعمَ أسلافكُم وزعمتُم أنّ الله لم يُنكر شِرككم وضلالكم، بل قد أنكره عليكُم أشدَّ الإنكار، ونهاكُم عنه آكدَ النّهي، منذ حدثَ الشِّرك في بني آدم، فكيفَ يسوغُ لكم بعد ذلكَ الافتراءُ عليه بأنّه رَضِيَه لكم؟!(٣)

٤. أنّ الله تعالى بإرساله رُسله قد أقامَ بذلكَ الحجّة عليهم، معَ كونِ قَدَره نافذًا فيهم، كما جمع الله بين الأمرين في قوله: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وفي قوله: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ

---

(١) ينظر: شفاء العليل لابن القيم (٢/ ٧٧٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٢٠٤)، وتيسير الكريم الرّحمن للسعدي (١/ ٥٢٠).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٩٨).

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٣١٠).

لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فحُجَّته سبحانه قائمةٌ على عباده بإرساله الرُّسل، وقدَرهُ نافذٌ فيهم بهدايةِ من شاءَ وإضلالِ من شاء، على وَفقِ حكمتهِ البالغةِ سبحانه، ولا تعارضَ بين الأمرين.

ومن معارضات المشركينَ للشرعِ وإبطالِه بالقدرِ أيضًا، ما ذكره الله عنهم بقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ٤٧]، قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: نحنُ نوافِقُ مشيئَة الله، فلا نُطعِمُ مَن لم يُطعِمه الله. وهذا خطأٌ منهم، لأنَّ الله تعالى أغنَى بعضَ الخلق وأفقرَ بعضَها ليبلُوَ الغني بالفقير فيما فرضَ لهُ في مالِه من الزكاة، والمؤمنُ لا يعترضُ على المشيئة، وإنّما يوافق الأمر»(١).

ثالثًا: المعارضة بين الشرعِ والقدر بإنكارِ القدر لأجلِ مخالفته للشرع:

هذه طريقةُ المنكِرينَ للقدر، وقد مضَى الحديثُ عن إنكارِ القدر في المبحث السابق، وما وقع فيه المنافقون والمشركون من ذلك، لكنّ هذا الصِّنفَ من المنكرين للقدر لم يُنكروه إلّا لأجلِ إثباتِ الشرع، وظنُّوا أنَّهم لا يتمُّ لهم إثباته مع إثبات كونِ العبادِ لا يخرجونَ عن مشيئة الله واختياره، فعارضوا القدر وأنكروه، وجعلوا للهِ من يشاركه في المشيئةِ والإحداث.

وهؤلاءِ قد وافقوا الفريقَ السابقَ على تسويتهم بينَ ما يُحِبُّه الله تعالى وما يشاؤه، لكنّ أولئكَ أثبتوا مشيئته للمعاصي واستدلُّوا بذلكَ على محبّة الله لها. وهؤلاءِ أثبتوا كُرهه للمعاصي وعدمَ محبَّته لها، واستدلُّوا بذلكَ على عدمِ مشيئته لها. فكلٌّ منهما انحرفَ إلى أحد الجانبين، لكنّ هؤلاء أخفُّ شرًّا وأقلُّ ضلالة من أولئك؛ لأنّهم أثبتوا المقصود من الشرائعِ ولم يُبطلوها كما فعل الأوّلون(٢).

(١) التفسير الوسيط (٣/٥١٥)، وينظر: معالم التنزيل للبغوي (٣/٦٤٢-٦٤٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٧/٢٤).

(٢) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٣/٢٤).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن المعارَضَةِ بينَ الشَّرعِ والقَدر، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

المعارضةُ بين الشرعِ والقدر هو أصلُ انحرافِ الفِرَقِ المنتسبة للإسلام في بابِ القدر[١]، فإنّ الفريقَينِ المتقابِلينِ من أَهلِ الكلامِ مِن الجبريّة والقدرية ضربوا كتابَ الله بعضَه ببعضٍ، فضربوا أدلةَ ربُوبيّته وعمومَ مشيئته بأدلّةِ تشريعِه لما يحبُّه ويرضَاه، وعارضوا بينهما. وكلا الفريقينِ جعلوا المشيئةَ مستلزِمةً للرِّضا والمحبّة، ولم يميِّزوا بين الإرادةِ الشرعية والكونيّة، فلذا وقعَ لديهم هذا التضارب والتعارض، وافترقوا على قولين رئيسَين، وفيما يلي بيانُ معارضةِ كلِّ فريقٍ منهما بين القدر والشرع:

أولاً: المعتزِلة القدرية:

مضى الحديث عن إنكار المعتزلةِ للقدر في المبحث السابق، والذي يُحتاجُ إلى بيانِه هنا أنَّ أهمَّ الدوافعِ التي دفعتهم إلى هذا الاعتقادِ الفاسد معارضَتُهم بين الشرعِ والقدر.

وبيان ذلك أنَّ من أكبرِ حججهم على نفي دُخولِ أفعال العبادِ تحتَ مشيئة الله تعالى وخلقه أنّهم يقولون: «لو كانت هذه الأفاعيل اللهُ خَلَقها، لبطلَ الأمر والنهي وبعِثةُ الأنبياءِ والأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكر، وقَبُحت المُساءَلةُ والمحاسَبة والمعاقَبة؛ لأنّه تعالى لا يجوزُ أن يأمر بما يفعلُه، وينهى عمّا خلقه. والنبيُّ كيف يدعو الكفّار إلى العدول عن الكفرِ إلى الإيمان والله تعالى هو الخالقُ للكفرِ فيهم والمانعُ لهم عن الإيمان؟! ومن يأمُر بالمعروفِ كيفَ يأمر به والمعروفُ ليسَ من فِعله؟! وكيفَ يُنكر المنكرَ وإنّما خلَقَهُ فيه؟! ولماذا نُجاهدُ أعداءَ الله والله خلقهم لذلك؟!»[٢].

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢١١).

(٢) المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبّار، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢٣٩)، وينظر: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسّي، ضمن الكتاب نفسه (١/١٤٥)، والانتصار =

فيُلاحَظ أن هؤلاء عارضوا بين شريعةِ الله وقدر الله، وجعلوا تقديرَ الله تعالى لأفعالِ العبادِ لا يُمكن أن يجتمع مع تشريعه للشرائع، ولا مع وعدهِ على الطاعاتِ بالثواب، ووعيده على المعاصي بالعقاب، كما قال عبد الجبار: «لو كان الله تعالى هو الخالق لأفعالهم لوجبَ أن لا يستحقُّوا الذمَّ على قَبيحه، والمدحَ على حَسَنه؛ لأنّ استحقاقَ الذمِّ والمدحِ على فِعلِ الغيرِ لا يصح»[(١)].

وبعد معارضة المعتزلة هذه بين الشرع والقدر، أرادوا حِفظَ جانبِ الشريعة وما فيها من الأمر والنهي، ورأوها معارضِةً للقدر، فأهدرُوه وأنكَرُوه.

ومن أهمِّ أسبابِ هذا الانحراف أنَّهم لم يفرِّقوا بينَ ما يشاؤه الله تعالى ويقدِّره كونًا، وبينَ ما يُحبُّه ويرضاه دينًا، بل جعلوهما متلازِمين، ومنعوا أن يكونَ الله تعالى مريدًا للشيء من وجهٍ كارهًا له من وجه، ولذلك يقرِّر القاضي عبد الجبّار «أنّ حالَ المحبّ هو حالُ المريد»[(٢)]، و«أنّ كلَّ من جازَت عليه الإرادة جازت عليه المحبّة، وأنّه تعالى إذا صحّ كونه مريدًا صحّ كونه محبًّا، وكلُّ ما صحّ أن يريده صحّ أن يحبّه، وكلّ ما أوجبَ قُبحَ محبَّته أوجبَ قُبحَ إرادته»[(٣)].

فهذا قول أهل الاعتزال، ثمّ لمّا رأوا أنّ الله تعالى لا يُحِبُّ الكفرَ والذنوب والمعاصي ولا يرضاها مع وقوعها من العِباد، قالوا: فهو إذَن لم يُرِد أفعالَ العبادِ منهم، فلم تقَع بمشيئته ولا بِخلقه. فأصابوا في نفيهم محبّة الله تعالى للمعاصي والمنكرات ورِضاه بها، وأخطؤوا إذ ظنّوا أن ذلكَ مستلزمٌ لعدمِ إرادتها قدرًا وكونًا؛ لعدمِ تمييزهم بينَ الإرادتين[(٤)].

ثانيًا: الأشعريّة الجبريّة:

قابل الجبريّة قولَ القدرية وانحرافهم، بقولٍ منحرفٍ آخر على الجهةِ الأخرى، وكانَ سببُ ذلكَ

=
للخياط (ص١١٧)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبّار (١٩٢/٨).

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٩٣/٨).

(٢) المصدر السابق (٥١/٦).

(٣) المصدر السابق (٥٤/٦)، وينظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار أيضًا، ضمن رسائل العدل والتوحيد (٢٢٧/١)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٢٥، ٣١).

(٤) ينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (٣١٤/١).

أيضًا معارضتهم بين الشرعِ والقدر.

وذلكَ أنَّهم يقولون: لو كانَ اللهُ تعالى لا يُريدُ أفعالَ العِبادِ لَمَا وُجِدَت منهم؛ لأن مشيئتَه عامّةٌ وخلقَه شاملٌ لكلِّ شيء، فثبتَ أنَّ الله تعالى مريدٌ لها، كما يقول الباقلاني: «ويجبُ أن يُعلَمَ أنَّ الحوادِثَ كلَّها مخلوقةٌ للهِ تعالى، نفعَها وضُرَّها، إيمانَها وكُفرَها، طاعتَها ومعصِيتَها... ويجِب أن يُعلَم أنَّ الحوادِثَ كلَّها تقعُ مرادةً لله تعالى، وأنّه لا يُتَصوَّر أن يوجَد في الدُّنيا والآخِرة شيءٌ لم يُرِدهُ تعالى؛ مِن نفعٍ وضُرٍّ، ورِزقٍ وأَجلٍ، وطاعةٍ ومعصيةٍ، إلى غير ذلك من سائر الموجودات، والدليلُ على ذلك ما بيّناه من قبلُ وأنّه خالقٌ لها، وإذا صحّ ذلكَ ترتَّب عليه أنَّه مُريدٌ لِما خَلق، قاصِدٌ إلى إبدَاعِ ما اختَرع»(١).

وهكذا يستدلُّ الباقلانيُّ على إرادةِ الله لأفعال العبادِ: إيمانِهم وكُفرِهم بأنّه خالقُ كلِّ شيءٍ، وكلامه صحيحٌ لو كان مقصودهُ بتلك الإرادةِ الإرادةَ الكونيَّةَ بمعنى المشيئة، لكنَّه لا يفرّق بين إرادةٍ كونيةٍ وأخرى شرعيةٍ، بل يجعلها شيئًا واحدًا، فليست الإرادةُ التي يقصِدها إلّا مساويةً للرِّضا والمحبّة، ولذلك قال بعد كلامِه السابق: «واعلم أنَّه لا فرقَ بين الإرادة والمشيئةِ والاختيارِ والرِّضَا والمحبَّة»(٢).

ونظيرُ ذلك قول الفخر الرازي في تقريرِ القضيّةِ نفسِها: «لو أرادَ الله تعالى من عبيدِه ما لم يكن، وكَرِه منهم ما كان، أدّى إلى انتسابِه إلى الضَّعفِ والقصور...»(٣).

فالإرادة عندَه مقابِلةٌ للكراهية؛ لأنّها إرادةٌ تساوي الحبَّ والرضا، ولا يسعُه إثباتُ ربوبيّةِ اللهِ ونفاذِ مشيئتِه إلّا بإثباتِ إرادتِه ومحبَّتِه لكلِّ ما يَفعلُ العِبادُ.

وحقيقة هذا القولِ إبطالُ ما جاءَت به الشريعةُ من كَراهيةِ الله تعالى للمعاصي وحُبِّه للطاعات من جميعِ عباده، وهو لازِمٌ لهم إذ لم يفرِّقوا بينَ محبّة الله تعالى ومشيئته(٤)، كما فعلَت المعتزلةُ سواءً.

---

(١) الإنصاف (ص٤٣)، وينظر: المواقف للإيجي (ص٣٢٠-٣٢١).

(٢) الإنصاف (ص٤٤).

(٣) الإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٧٦).

(٤) نسبَ الآمديّ عدم التفريق بين المحبّة والرضا والإرادة إلى أكثر الأشاعرة. ينظر: أبكار الأفكار (١/٣٠٣).

ولذلكَ أطلقَ الأشعريُّ بأنّ «الله تعالى يريدُ الكُفرَ ويُحبُّه ويرضى به»(١).

ومن الأشاعرةِ من امتنعَ عن إطلاقِ القولِ بإرادةِ الله لذلك من بابِ التأدُّب مع الله تعالى(٢).

قال الجويني: «ومن حقّقَ من أئمتنا أضافَ الإرادةَ إلى كلِّ حادثٍ معمّمًا ومخصّصًا، مجمَلًا ومفصَّلًا»(٣). ثمّ حكى خلافَ أصحابِهِ في إطلاقِ محبّةِ الله ورضاه عن كُفرِ الكفّار، ثمّ قال: «ومن حقّقَ من أئمتنا لم يَكِعَّ عن تهويلِ المعتزلة، وقال: المحبّةُ بمعنى الإرادة، وكذلكَ الرِّضا، والربُّ تعالى يحبُّ الكفر ويرضاه كُفرًا معاقَبًا عليه»(٤).

ولم تَقفِ النُّصوص الصَّريحة حائلًا أمامَ الجبريةِ عن هذا المُعتَقَد، إذ لم يَشُقَّ عليهم تأويلُها وصرفُها عن دلالاتِها الواضحةِ، كما فعلوا في أبوابِ الاعتقاد الأخرى، فجاؤوا إلى مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[الزمر: ٧]، وزعموا أنّ المرادَ: أنّه لا يَرضى الكُفرَ ممن آمنَ منهم(٥).

وكذلك فعَلوا بقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾[الإسراء: ٣٨]، فقالوا: أي «مكروهًا للعُقلاء منكَرًا لهم في مَجارِي عاداتِهم؛ لمخالفتِه المصلحة، أو منهيًّا عنه: مجازًا؛ توفيقًا للأدلّة»(٦).

ومع قُبحِ هذه النتيجةِ التي وصلَ إليها الأشاعرة، فإنَّه يلزمهم ألا تكون الطاعات التي أمرَ الله بها الكفّارَ مرادةً له تعالى، وهذا تناقُض، وقد التزموا هذا القَول، ومنعوا التلازمَ بين الأمر والإرادة، فقالوا: إنّ الأمرَ بالشيءِ لا يقتضي كونَه مرادًا(٧). وإنَّما قالوا ذلك وتكلَّفوه لأجلِ

---

(١) الإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٧٣)، وينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص٧١).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٢٣٨)، والإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٧٣).

(٣) الإرشاد (ص٢٣٨).

(٤) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٢٥٠)، والإنصاف للباقلاني (ص١٦٥).

(٦) المواقف للإيجي (ص٣٢٢).

(٧) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٢٤٥)، وقواعد العقائد للغزالي (ص٢٠٠)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٢٤٢-٢٤٤)، والمواقف للإيجي (ص٣٢١-٣٢٢).

الإبقاءِ على إثباتِ صورةِ الشَرائع والأحكام؛ لأنّهم لو قالوا باستلزامِ الأمرِ للإرادة، لكانَتِ الطاعاتُ غيرَ مأمورٍ بها، ولا المعاصي منهيًّا عنها، ولبطَلت الأديان.

والحاصِلُ أنّ الأشاعرةَ أصابوا في كونِ المخلوقاتِ جميعِها صادرةً بمشيئةِ الله وخَلقه، بما في ذلكَ أفعالُ العباد، لكنّهم أخطؤوا في جعلها مُرادةً لله من كلِّ وجه، فلم يفرِّقوا بين ما أراده شرعًا وما أراده كونًا، بل اقتصروا على إثباتِ الإرادةِ الكونيَّة، ثمّ جعلوا الإرادةَ والمحبّة متلازِمَين، فالتزمَ أئمّتُهم كونَ المعاصي محبوبةً مرضيّةً لله.

وفي بيانِ ما عليه الفريقانِ من الانحرافِ في هذا الباب، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مسالةُ القدر... اجتمع في الأفعالِ الواقعةِ التي نهى اللهُ عنها: أنّها مرادةٌ له؛ لكونها من الموجودات، وأنّها غيرُ محبوبةٍ له ولا مرضيةٍ بل ممقوتةٌ مبغوضةٌ لكَونِها من المنهيّات. فقالَ طوائفُ من أهلِ الكلام: الإرادةُ والمحبَّةُ والرِّضا واحدةٌ، أو متلازمة. ثمّ قالت القدريّة: والله لم يُحبَّ هذهِ الأفعالَ ولَم يرضَها؛ فلَم يُرِدها. فأثبتُوا وجودَ الكائنات بدون مشيئة...

وقال من عارَضَ القدرية: بل كلُّ ما أرادَه فقَد أحبَّه ورَضِيه. ولَزِمهُم أن يكونَ الكُفرُ والفُسوقُ والعِصيانُ محبوبًا للهِ مَرضيًّا. وقالوا أيضًا: يأمُر بما لا يُريدُه، وكلُّ ما أمَر بِه مِن الحسنات فإنَّه لَم يُرِده -وربَّما قالوا: ولم يُحبَّه ولم يرضَه- إلّا إذا وُجِد، ولكن أمَر بِه وطَلَبه.

فقيل لهم: هل يكونُ طَلَبٌ وإرادةٌ واستِدعاءٌ بِلا إرادةٍ ولا محبَّةٍ ولا رِضًا؟ هذا جمعٌ بين النقيضين! فتحيّروا.

فأولئكَ سَلبوا الربَّ خلْقَهُ وقُدرتَه وإرادتَه، وهؤلاء سلَبوه محبَّته ورِضاه وإرادتَه الدّينيّة، وما يصحبُه أمرُه ونهيُه مِن ذلك... فهؤلاء لم يبيِّنوا أنّ الفعلَ الواحِدَ يكونُ مُرادًا مِن وجهٍ دُونَ وجهٍ، مرادًا غيرَ محبُوب، بل إمَّا مرادٌ محبوبٌ وإما غيرُ مرادٍ ولا محبُوب. ولَم يجعَلُوا الإرادةَ إلّا نَوعًا واحِدًا... وانقسموا إلى قدريَّةٍ مجوسيّة تُثبِتُ الأمرَ والنهيَ وتنفي القَضاءَ والقَدر، وإلى قدريَّةٍ مُشركيّةٍ شَرٍّ منهُم، تُثبتُ القَضَاءَ والقَدَر وتُكذِّبُ بالأمرِ والنَّهي أو ببعضِ ذلك. وإلى قدريَّةٍ

إبليسيَّةٍ تُصدِّقُ بالأَمرَين، لكِن ترَى ذلكَ تناقُضًا مخالِفًا للحقِّ والحِكمة(١)»(٢).

وهذان الفريقان واقعانِ فيما ذمّه الله تعالى من المعارضةِ بين الشَّرعِ والقَدَر(٣)، وبالأخصِّ ما وقع فيه مَن ذمّهم الله تعالى مِن جعلهم مشيئةَ اللهِ تعالى ملازِمةً لِرضَاه ومحبَّتِهِ، وعدمِ تفريقهم بين ما يحبّه ويريده دينًا وشرعًا، وبينَ ما يشاؤه ويريدُه قدَرًا وكَونًا.

وقول الأشاعرة أكثرُ موافَقَةً لما ذمّه الله تعالى في قوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ لأنّهم أثبتوا القدَر وعمومَ المشيئة على حِسابِ الشرعِ، وإن كانَ الأشاعرةُ حافظُوا على إثباتِ الشرعِ بتكلُّفٍ كما سبق. وهذه الآية ممّا يُردُّ به على الأشاعرة، لكنَّهم يخرجونَ من ذلكَ بحملِ كلامِ المشركينَ على الاستهزاء(٤)، ومقتَضى ذلك أنّ احتجاجَ المشركينَ صحيحٌ إذا كانَ على وجه الاعتقادِ لا الاستهزاء(٥)، وبعضُهم يبني تأويلَه هذا على زعمِه بأنّ الكفّار لم يكونوا يعرِفون الله(٦)، وهذا قولٌ باطل وَتخلُّصٌ واهٍ، وهو معارِضٌ للمعلومِ عِلمًا ظاهرًا مستفيضًا بدلالةِ النُّصوص ممّا كانَت عليه عقائد المشركين(٧).

---

(١) هذه المقالة ليست -فيما يظهر- مقالةَ طائفةٍ من المتكلِّمين، وإنّما صدرت عن بعضِ الزنادقة والملاحدة، ومن ذلك ما ذكره ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هشامِ بن الحكم الرافضي أنّه كانَ جبريًّا غاليًا، فسأله سائلٌ فقال: أترَى اللهَ تعالى -معَ رأفتِه ورحمتِه وحكمته وعدله- يكلِّفُنا شيئًا ثمَّ يحولُ بيننَا وبينَه ويعذِّبُنا؟ فقال: قَد واللهِ فعَل، ولكنَّا لا نستطيع أن نتكلَّم!» تأويل مختلف الحديث (ص١٢٦). وكذبَ الفاجر عدوُّ الله؛ فإنَّ الله أقدرَ الخلقَ وأصحَّ لهم الآلاتِ، ولم يكلِّف نفسًا إلّا وُسعها، وأعطى العبادَ إراداتٍ وقُدَرًا بها يفعلون، وعلى عملهم يُحاسبون، ولا يتنافى ذلكَ مع كونِ إرادتهم تابعةً لإرادتِه ومشيئته إلَّا عند إبليس اللعين وشيعتِه هؤلاء. وينظر أمثلةً أخرى في مدارج السالكين لابن القيم (١/٣٥٢-٣٥٤)، وطريق الهجرتين، له أيضًا (١/١٧٩-١٨٥).

(٢) الاستقامة (١/٤٣١-٤٣٣)، وينظر: منهاج السنّة النبوية (٣/١٨١-١٨٢).

(٣) ينظر: طريق الهجرتين لابن القيم (١/١٨٧، ١٩٠، ١٩٢).

(٤) ينظر: الإنصاف للباقلاني (ص١٦٣)، والإرشاد للجويني (ص٢٥٠).

(٥) ينظر: طريق الهجرتين لابن القيم (١/١٨٩).

(٦) ينظر: الإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٨٧).

(٧) ينظر ما سبق (ص٩٦٦).

المبحث الثالث

الموافقةُ في التَّحكُّم والإيجابِ على اللهِ سُبحانَه في أفعالِه

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى التَّحكُّمَ والإيجابَ عليهِ سبحانه في أفعالِه.**
- المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحكُّمِ والإيجابِ على اللهِ سبحانه في أفعالِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى التَّحكُّمَ والإيجابَ عليهِ سبحانه في أفعالِه

من ألوانِ عتوِّ أهل الضلال واستكبارِهم في أنفسهم، وقلّةِ تعظيمِهم وتوقيرِهم للربِّ جلّ وعلا، ما ذكره الله تعالى عنهم مِن تحكُّمِهم واقتراحِهم عليه بما يرِدُ على أهوائهم من المُطالَباتِ، فتارةً يقترحونَ إنزالَ الله للآيات، وتارةً يستحسنونَ أن يفعلَ الله كذا بدلَ فِعله كذا، فيتحكّمون ويختارونَ متقدِّمين علَى اختيارهِ ومشيئته، وتارةً يتمنّون الأماني عليه ويوجِبونَ أن يفعلَ بهم ما اشتهتهُ أنفسهم.

وقد وقعَ في ذلكَ فئامٌ من أهل الضّلال، قصَّ الله خبرهم في كتابه، وردّ عليهم وذمّهم على ذلك، وبيّن ما فعله بهم من العقابِ والنّكال.

فمن ذلكَ ما أخبر الله تعالى به عن المشركين من تحكُّمهم على الله تعالى في أفعاله واقتراحهم عليه سبحانه في قوله: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١]، أي: «إن كانَ حقًّا فهلّا نزلَ على رجُلٍ عظيمٍ مِن إحدَى هاتَين القريتَين: مكةَ أو الطائف»[١]، وهذا من تحكُّمهم وتنصيبِهم أنفسَهم منصِبَ من يتخيَّر أصنافَ النّاسِ للرِّسالة عن الله، فجعلوا اختيارَ الأنسبِ حقًّا لِأنفُسِهم، وكأنّهم جعلوا اصطفاء الرسالة بأيديهِم[٢]، فردَّ الله عليهم بقوله: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وفي هذا الرّدِّ بيانُ أنّ ما اقترحوه من القسمةِ ليسَ إليهم، وإنّما هو لله وحده، فهو الذي يختارُ من يشاءُ لرسالته، فيجعل كرامته لمن شاء، وفضله لمن أراد، كما اختارَ من شاءَ لَرزقه في المعائش الدنيوية، وقسّم الأرزاقَ بمشيئته وحده، فهكذا يعطي النبوة لمن يريد[٣].

(١) جامع البيان لطبري (٢٠/ ٥٨٠).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور (٢٥/ ٢٠٠).

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢/ ٣١٠).

قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وذلك أنَّهم اعترضوا على الله بقولهم: لِمَ لَمْ يُنزِّل هذا القرآنَ على غير محمدٍ ﷺ؟ فبيَّن اللهُ أنّه هو الذي يقسِم النبوةَ لا غيرُه... ثمّ قال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ أي: قسَمنا الرِّزق في المعيشَة، وليسَ لأحدٍ أن يتحكَّم في شيءٍ مِن ذلِك، فكَما فضَّلنا بعضَهُم على بَعضٍ في الرِّزق، كذلكَ اصطَفينا للرِّسالة من نشاء، ومعنى الآية: إنَّا تولينا قَسْمَ معايِشهم، فكذلك تولّينا قَسْمَ النُّبوّة»(١).

فالآية تتضمَّن ردَّ تحكُّمِهم واقتراحِهم من جِهَتَين: الأُولى مِن جِهةِ أنَّه سُبحانَه كما أنّه لا يُشارِكه أحدٌ فيما يختارُه ويشاؤه من رَزقه وإنعامه على العِبادِ في دُنياهم، فكذلكَ لا يحقُّ لأحدٍ أن يشاركه في اختياره لأنبيائه وأصفيائه. والثانية من جِهةِ أنَّه ليسَ لهم قِسمةُ رحمة الله تعالى، بل هم مربوبون مقهورون ينتظرون أن يقسمَ الله عليهم رِزقه ورحمته كسائرِ خلقه، فكيفَ يوجِبونَ عليه ويتحكّمون في أفعاله؟!

وممّا ردّ الله تعالى به قولهم وقَطَع اقتراحهم عليه بيانه سبحانه لكونه هو المنفَرِدَ بالخلقِ والاختيار، ليس له في ذلك منازِعٌ ولا معقِّب(٢)، كما قال جلّ وعلا: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، قال ابنُ قُتيبةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي لا يُرسِلُ اللّهُ الرسُلَ على اختيارِهم»(٣)، وقال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني: أنّ الاختيار إليه، وليس لهم اختيارٌ على الله»(٤)، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نزلَت هذه الآيةُ جوابًا للمُشرِكين حينَ قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]»(٥).

وكذلك بيّن سبحانه أنّ من موجِبات انفراده بالاختِيار انفرادَه بكمالِ العِلم بمواضِع نِعمتِه ورحمَتِه التي تليقُ بها، كما في قوله: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ

---

(١) التفسير الوسيط (٤/٧٠).

(٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢/٣١٠).

(٣) غريب القرآن (ص٣٣٤)، وينظر: التفسير الوسيط للواحدي (٣/٤٠٦).

(٤) تفسير السمعاني (٤/١٥٣).

(٥) معالم التنزيل (٣/٤٥٠).

﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام: ١٢٤]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول جلّ ثناؤه: فأنَا أعلم بمواضع رِسالَاتِي ومَن هوَ لها أهلٌ؛ فليسَ لكم أيّها المشركون أن تتخيَّروا ذلكَ عليَّ أنتم؛ لأنّ تَخيُّرَ الرسول إلى المُرسِل دونَ المُرسَل إليه، والله أعلم إذا أرسل رسالةً بموضِعِ رِسالاتِه»(١).

ويقرُب من ذلكَ قولُه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾[يونس: ٢٠]، فأرجعَ الله تعالى الأمرَ إليه وحدَه، وذكر الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أنَّ سُؤالَ القوم -قاتلهم الله تعالى- متضمِّنٌ لدعوَى أنّ الصَّلاح في إنزالِ آيةٍ ممّا اقترحوا؛ حيثُ لم يعتبرُوا ما نَزَل، ولم يلتَفِتُوا إليه، فكأنَّهم قالوا: لا صلاحَ في نُزولِ ما نزَل، وإنّما الصَّلاحُ في إنزالِ آيةٍ ممّا نقترِح، فلولَا نزلت. وفي ذلك دعوَى الغيبِ بلا ريب، فأُجِيبوا بأنّ الغيبَ مُختصٌّ باللهِ فهُو الذي يعلَمُ ما به الصَّلاحُ، لا أنتم ولا غيركم»(٢).

وكذلك فإنّ الله تعالى يردُّ على الموجِبين عليه في مواضِعَ أخرى ببيانِ جهلهم بحِكَمِه سبحانه من أفعاله، وأنّهم لا يعلمونَ مآلاتِ ما يقترحونَ ويحكُمون، كما في قوله تعالى ردًّا على من اقترحَ إنزاله سبحانه للآيات: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الأنعام: ٣٧]. قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني: أنَّه قادرٌ على إنزال الآيات، وقد أنزل كثيرًا من الآيات والمعجِزات، ولكن لا يُنزِّل الآياتِ على اقتراحِ الكُفّار ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾»(٣). قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول: ولكنَّ أكثرَ الذين يقولونَ ذلكَ فيسألونكَ آيةً لا يعلَمون ما علَيهِم في الآيةِ -إن نزَّلَها- من البلاء، ولا يدرُون ما وجهُ تركِ إنزالِ ذلكَ عليك، ولو عَلِمُوا السّببَ الذي من أجلِه لم أُنزلها عليكَ لم يقولُوا ذلكَ ولم يسألوكَهُ، ولكنَّ أكثرَهم لا يعلمون ذلك»(٤).

---

(١) جامع البيان (٩/٥٣٩-٥٤٠).

(٢) روح المعاني (١١/٨٠-٨١).

(٣) تفسير السمعاني (٢/١٠١).

(٤) جامع البيان (٩/٢٣١-٢٣٢).

وممّا يردُّ الله تعالى به عليهم أنَّه يُظهر بعضَ حكمه التي يجهلونها، ويُعلِمُهُم بها، إبطالًا لما اقترحُوه بآرائِهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ٣٣﴾ [الفرقان: ٣٢ - ٣٣]، فبيّنَ سبحانه أنّ في فِعله تعالى -خلافَ ما اقترحوا- الحكمةَ والنَّفع لرسوله، بتثبيتِ فؤاده وتشجيعِه وتصحيح عزمِهِ[(١)].

ومن ذلكَ أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، قال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول الأغنياءُ: أهؤلاءِ الفقراءُ سبقونا بالإيمان؟ ثمّ يقول الله تعالى: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ يعني: أليسَ اللهُ بأعلمَ مَن هُو أهلٌ للإسلام؛ فيدخل في الإسلام؟»[(٢)]. فبيّن بعضَ حِكمِهِ في اختيارِ موضِع نعمتِه بالهداية، وهو أنَّ الموضعَ اللائقَ بها هو القلبُ الشاكر المعترِف بالنعماء، المقابِل لها بالشُّكر والثناء، فهذا هو المحلُّ القابِلُ الذي تقتضي الحكمةُ إمدادَه بنورِ الهداية، لا القلب الكفورُ الجاحدُ للنعمة المتنكِّرُ لها.

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (١٧/٤٤٦).

(٢) تفسير السمعاني (٢/١٠٨)، وينظر: التفسير الوسيط للواحدي (٢/٢٧٦).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحكُّمِ والإيجابِ على اللهِ سبحانه في أفعالِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

أقحم المعتزِلةُ القدرية أحكامَهم العقليّة في بابِ أفعال الله تعالى، وجعلوا تحسينَ العقلِ وتقبيحَهُ حكمًا فصلًا فيها، ورتّبوا تبعًا لهذا التحسينِ والتقبيحِ شريعةً لله تعالى، فيها ما يجبُ عليه أن يفعله، وما لا يجوزُ له أن يفعله(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أوجبوا على الرب -تعالى- وحرَّموا أشياءَ بعُقولِهم جَعلُوها شريعةً له، يجِبُ عليه مراعاتُها، مِن غير أن يوجِبَها هُو على نَفسِه ولا حرَّمها، وأوجَبوا عليه من جِنسِ ما يجب على العِباد وحرَّموا عليه من جِنسِ ما يحرُم عليهم»(٢).

وبناءً على مذهبهم في تعليلِ أفعالِ الله تعالى فقد أوجبوا على الله تعالى اللُّطفَ بعبادِه، ومرادُهم به أن يفعلَ الله لعبده ما يجعله يختار الواجِب ويجتنبُ القبيح، أو يفعلَ له ما يُقرِّبه من ذلك(٣)، فهو بعبارةٍ مختصرة: «ما فيه فائدةٌ للمكلَّف في أداء ما كُلِّف»(٤).

وقد استدلّوا على هذا الإيجاب بقُبحِ إخلالِ الله به، كما أنّ نظير ذلكَ يقبُحُ من العبد، ويبيّن مَبنَى مذهبِهم القاضي عبدُ الجبار بقولِه: «الذي يدلُّ على صحّةِ ما اخترناه من المذهب، هو أنَّه تعالى إذا كلّف المكلّف وكانَ غرضُه بذلكَ تعريضَه إلى درجةِ الثَّواب، وعَلِم أنّ في مقدورِه ما لو فعلَ به لاختارَ عنده الواجبَ واجتنبَ القبيح، فلا بُدَّ أن يفعلَ به ذلك الفِعل، وإلّا عادَ بالنّقضِ على غرضه، وصارَ الحالُ فيه كالحالِ في أحدنا إذا أراد من بعضِ أصدقائه أن يجيبَه إلى طعامٍ قد

---

(١) ينظر مثلًا: المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٣/١٤، ٥٣).

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (٦٤٨/٢).

(٣) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٥١٩)، والانتصار للخياط (ص٦٤-٦٥)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٣٩٩)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٩).

(٤) المنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٤١).

اتّخذه، وعلمَ من حاله أنّه لا يُجيبه إلى طعامه إلّا إذا بعثَ إليه بعضَ أعزّته مِن ولدٍ أو غيره، فإنَّه يجبُ عليه أن يبعَث، حتّى إذا لم يفعل عادَ بالنقضِ على غرضه، كذلكَ هٰهنا»(١). فظاهر كلامِه أنَّه اعتمد في الحكم بوجوب اللُّطف على الله على كون الإخلالِ به قبيحًا في حقِّه كما أنَّه قبيحٌ في حقِّنا.

وفيما يتعلَّقُ بذلك أيضًا أوجبَ المعتزلة على الله تعالى رعاية الصَّلاحِ أو الأصلحِ لعباده، ومعناهُ عندهم -كما يحكيه الشَّهرَستاني- أن «الصلاحَ ضِدُّ الفَساد، وكلُّ ما عَرِيَ عن الفساد يُسمَّى صَلاحًا. وهُو الفِعلُ المتوجِّهُ إلى الخَير؛ من قِوام العالَمَ وبَقاءِ النَّوعِ عاجِلًا، والمؤدِّي إلى السَّعادة السَّرمدية آجِلًا والأصلحُ هو إذا صلاحَانِ وخَيران، فكانَ أحدُهُما أقربَ إلى الخيرِ المطلَق فهُو الأصلَح»(٢).

ويقولُ مبيِّنًا مذهَبَهُم في هذا الأمر: «اتفقُوا على أنّ الله تعالى لا يفعَلُ إلّا الصَّلاح والخَير، ويجِبُ مِن حيث الحكمةُ رعاية مصالح العباد. وأمّا الأَصلحُ واللُّطف(٣) ففي وجوبه خلاف عندهم»(٤).

وممّا حكاه الأشعريُّ عنهم في وجوبِ رعاية الصّلاحِ في الخلقِ قوله: «أجمعت المعتزلة على أنّ الله سبحانه خلق عباده لينفعهم لا ليضُرَّهم وأن ما كانَ من الخَلق غيرَ مكلَّف فإنّما خَلقَه لينتفِعَ به المكلَّف ممن خلق، ولِيكونَ عِبرةً لمن يخلقُه ودَليلًا»(٥).

وأمّا رِعايةُ الأصلح، فهم على قولينِ فيها(٦):

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٥٢١)، وينظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن: رسائل العدل والتوحيد (١/٢٥٩).

(٢) نهاية الإقدام (ص٣٩٨-٣٩٩)، وينظر: المعتزلة لزهدي جار الله (ص١٠٢-١٠٣).

(٣) خالف في وجوبِ اللطف بشر بن المعتمر، ولكنّهم حكوا عنه رجوعه إلى قولهم. ينظر: الانتصار للخياط (ص٦٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص٥١٩-٥٢٠).

(٤) الملل والنحل (١/٦٣).

(٥) مقالات الإسلاميين (ص٢٥١).

(٦) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبّار (١٤/٦١)، وشرح الأصول الخمسة، له (ص٦٤٤)، والإرشاد للجويني (ص٢٨٧)، ونهاية الإقدام للشهرستاني (ص٣٩٨)، والمحصّل للرازي =

فالبغداديّونَ يوجبونَه على الله تعالى لعباده في الدُّنيا والدِّين، ويُدخلون فيه الثوابَ والعِقاب، ولم يجوِّزوا عليه إبقاءَ وجهٍ ممكنٍ في الصلاحِ العاجِل والآجلِ لعباده دونَ فِعله، بل عليهِ أن يفعلَ أقصى ما يقدر عليه في استصلاحِهم، وإلّا كانَ ظالمًا بخيلًا. ودخلوا في تفصيلِهم لذلكَ في أقوالٍ مستنكرةٍ ممجوجة، كإيجابهم على الله أن يفعلَ أقصى ما يقدرِ في تكميلِ عقولِ الخلق وإقدارِهم على النّظر، وكلِّ ما يصيبهم في الدنيا من الأحوال، وجعلوا الواقِع من ذلكَ هو غايةُ ما قدِرَ الله عليه.

والبصريون أنكروا رأيَ البغداديِّين، وجعلوا الأصلحَ واجِبًا على الله في الدين فقَط، ولم يدخلوا العقاب في ذلك، فأوجبوا عليه إزاحةَ العلل المانعةِ من هداية الخلق عنهم من كلِّ وجه.

وبالجملة فمذهبُ المعتزلة وطريقتهم فيما يوجِبونه على الله تعالى فيه تجرُّؤٌ على جنابِ الربوبيّة، وترفُّعٌ عن مقامِ العبوديّة، ويتلخَّص ما وقعوا فيه ممّا ذمّه الله تعالى من التحكُّم والإيجاب عليه في أفعاله فيما يلي:

١. إيجابُهم عليه وتحكُّمهم في أفعالِه، باقتراحهم عليه أمورًا يوجِبون عليه أن يفعلها، ويكون فعلُه لها أمرًا مستحسنًا لدَيهم في رأيِهم، وتركُه لها أمرًا قبيحًا يرَونه غير لائقٍ به، وإن كانَ المعتزلةُ خالفوا من ذمّهم الله تعالى من جهةِ أنّهم يعتقدون أنّ الله تعالى لا يُخلُّ بما وجبَ عليه، فأثبتوا له الكمال لأجلِ ذلك، بخلافِ المذمومين الذي لا يعتقدون هذا الأمر، فيكونُ عدمُ فِعل الله لما اقترحوه مستلزِمًا اعتقادَهم فيه النقصَ والعَيب.

٢. تدخُّلهم في عِلَل أفعالِه سُبحانه وغاياتِها، وتقدُّمهم بين يديه في الكَشف عَنها، معَ كَونهم لا يحيطون بها علمًا ولا يفهمون منها سِوى القليل ممّا أعلمَ الله خلقَه به.

=
(ص٢٠٤)، والقضاء والقدر للمحمود (ص٢٦٢).

المبحث الرابع

الموافقةُ في نِسبةِ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى نِسبَةَ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبَةِ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى نِسبَةَ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس

من الضلالاتِ القبيحة والانحرافاتِ السيئة التي أبطلها الله تعالى في كتابه وذمّ أصحابها اعتقادُ الإنسانِ في نفسه استحقاقَ الفضلِ واستِئهالَ النِّعمة، وعدمُ نسبته إياها إلى الله تعالى تفضُّلًا ومَنًّا.

وقد بيّن الله تعالى ما في هذا المسلكِ من الضلالِ والزيغ، فقال في وصفِ الكافر لنعمته[1]: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ لِى عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ ۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾[فصلت: ٥٠].

فأخبر سبحانه عما يفعله الجاحد لنعمةِ ربِّه، أنّه إذا أصابته منه نعمةٌ قال: ﴿ هَٰذَا لِى ﴾، قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: بعَمَلي، وأنا محقوقٌ بهذا»[2]. وقال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: هذا واجبٌ لي، بعَمَلي استحقَقتُه»[3]. وقال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: باجتهادي واستحقاقي»[4]. وقال ابن عطيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: بفعلي وبما سَعيتُ، ولا يرى أنّ النِّعم إنّما هي بتفضُّلٍ من الله تعالى»[5]. وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي هذا شيءٌ أستحقُّه على الله لرضاهُ بعمَلي، فيرى النعمة حتمًا واجبًا على الله تعالى، ولم يعلَم أنَّه ابتلاه بالنعمة والمحنة؛ ليتبيَّنَ شُكرَه وصبره»[6].

فهذا الإنسان الذي ذمّه الله تعالى يجعلُ نِعمةَ الله تعالى له واجبًا مستحقًّا عليه؛ لاعتقادِه الفضلَ في نفسه وأنّه أهلٌ لها.

ويقول تعالى: ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾[الزمر:

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٠/٤٥٧-٤٥٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٧/٢٦٦).

(٢) رواه الطبري في جامع البيان (٢٠/٤٥٨-٤٥٩).

(٣) الوجيز للواحدي (٢/٩٥٩).

(٤) تفسير السمعاني (٥/٥٩).

(٥) المحرر الوجيز (٧/٤٩٤).

(٦) الجامع لأحكام القرآن (١٨/٤٣٥).

٤٩]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني على علمٍ من الله بأني له أهل؛ لشرَفِي ورِضاهُ بعَمَلي عِندي»[(١)]. وقالَ البغوي: «أي: على علمٍ مِنَ اللهِ أنِّي له أهل»[(٢)]. وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: لما يعلم الله من استحقاقي له، ولولا أني عند الله تعالى خصيصٌ لما خوَّلَني هذا»[(٣)].

قال ابن عطيّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُحتمَل أن يُريد: عَلى عِلمٍ منِّي بوجهِ المكَاسِب والتِّجارات وغيرِ ذلك... ففي هذا التأويل إعجابٌ بالنَّفسِ وتعاطٍ مُفرِطٌ ونحوُ هذا، ويُحتمَل أن يُريد: على علمٍ من الله فيَّ، وشيءٍ سبقَ لي، واستحقاقٍ حُزتُه عندَ الله لا يضُرُّني معه شيءٌ، ففي هذا التأويل اغترارٌ باللهِ تعالى، وعجزٌ وتمنٍّ على الله»[(٤)].

وقد ذمّ الله تعالى قارونَ على نظيرِ هذا القول، فقال: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًاۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [القصص: ٧٨].

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره: قال قارون لقومه الذين وَعَظُوه: إنَّما أُوتيتُ هذه الكنوزَ على فضلِ علمٍ عندِي، علِمَهُ اللهُ مِنِّي، فرضيَ بذلكَ عنِّي، وفضَّلنِي بهذا المال عليكم، لعِلمه بفضلي عليكم»[(٥)].

ثمّ روى عن قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «على خيرٍ عندي»[(٦)]، وعن ابن زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ انه قال: «لولا رضا الله عني ومعرفتُه بفضلي ما أعطاني هذا»[(٧)].

---

(١) جامع البيان (٢٠/٢٢١).

(٢) معالم التنزيل (٤/٢١).

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٢/١٣٧).

(٤) المحرر الوجيز (٧/٤٠٢).

(٥) جامع البيان (١٨/٣٢٥).

(٦) رواه عبد الرزاق في التفسير (٣/١٧٤)، -ومن طريقه الطبري في الموضعِ السابق- وابنُ أبي حاتم تفسيره (٩/٣٠١٢، رقم١٧١٢٣).

(٧) الموضع السابق: (١٨/٣٢٦)، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٣٠١٢، رقم١٧١٢٤).

وقد ذكرَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ نحوًا ممّا ذكره ابنُ عطيَّةَ في الآية السابقة من احتمالِ الآيةِ لمعنيَين، فذكرَ «أن قولَه ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ ﴾ [القصص: ٧٨] إن أريد به علمُه نفسِه، كان المعنى: أوتيتُه على ما عِندِي من العِلم والخِبرَة والمعرِفةِ التي توصَّلتُ بها إلى ذلك وحصلتُه بها، وإن أُريد به عِلمُ الله، كان المعنى: أوتيتُه على مَا علِمَ اللهُ عِندِي مِن الخَيرِ والاستحقَاقِ، وأنِّي أهلُه، وذلك من كرامتي عليه. وقد يترجح هذا القولُ بقولِه ﴿أُوتِيتُهُۥ ﴾، ولم يقُل حصَّلتُه واكتسَبتُه بعِلمِي ومعرِفتِي، فدلَّ على اعترافِه بأنَّ غيرَه آتاهُ إيّاه. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ ﴾ [الزمر: ٤٩]، أي محنةٌ واختِبار، والمعنَى أنَّه لم يؤتَ هذا لِكرامَته عَلينا، بل أُوتيَه امتِحانًا مِنَّا وابتلاءً واختِبارًا: هل يشكر فيه أم يكفر. وأيضا فهذا يوافق قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦ ﴾ [الفجر: ١٥ - ١٦]، فهو قد اعترفَ بأنَّ ربَّه هو الذي آتاه ذلك ولكن ظنَّ أنَّه لكرامته عليه.

فالآيةُ -على التقدير الأول- تتضمَّنُ ذمَّ مَن أضافَ النِّعَم إلى نفسِه وعِلمِه وقُوَّتِه، ولَم يُضِفهَا إلى فَضلِ اللهِ وإحسَانِه، وذلك محضُ الكفرِ بها؛ فإنَّ رأسَ الشُّكرِ الاعترافُ بالنِّعمةِ وأنَّها من المُنعِمِ وحدَه، فإذا أُضيفَت إلى غيرِه كان جحدًا لها، فإذا قالَ: أوتيته على ما عِندِي من العِلم والخِبرة التي حَصّلت بها ذلك، فقد أضافَها إلى نفسه، وأُعجِب بها...

وعلى التقديرِ الثَّانِي يتضمَّن ذمَّ من اعتقدَ أن إنعام اللهِ عليهِ لِكونه أهلًا ومستحِقًّا لهَا، فقَد جعَل سببَ النِّعمةِ ما قَامَ بِه مِن الصِّفَات التي يستحِقُّ بِها على اللهِ أن يُنعِمَ عليه، وأنَّ تِلكَ النِّعمةَ جزاءٌ له على إحسانِه وخيرِه. فقَد جعلَ سبَبَها ما اتّصفَ بِه هُو، لا ما قام بربِّه من الجُودِ والإحسانِ والفَضل والمِنّة... ولو كانَ ذلك جزاءً على عمَلٍ عَملَه أو خَيرٍ قامَ بِه فاللهُ سُبحانَه هوَ المُنعِم عليهِ بذلِكَ السَّبَب، فهُو المنعِم بالسبَبِ والجَزاء، والكلُّ محضُ مِنَّتِه وفَضلِه وجُوده. وليسَ للعَبدِ من نفسه مثقالُ ذرّةٍ من الخَير. وعلى التَّقديرَين، فهو لَم يُضِف النِّعمةَ إلى الرَّب من كلِّ وجه، وإن أضافها إليهِ من وَجهٍ دُونَ وَجه»(١).

---

(١) شفاء العليل لابن القيم (١/٣٦٦-٣٦٨).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ من نِسبَةِ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

ممّا سبقَ بيانه من اعتقادِ أهل الكلامِ أنّ المعتزلةَ منهم ينكرونَ القدر، وينفونَ أن تكونَ أفعال العبادِ مخلوقةً لله، بل يجعلونها مخلوقةً لهم ومن جهتهم[1]، وحملهم على ذلكَ - في ظنّهم- إرادةُ تنزيهِ الله تعالى عن الظُّلم والقبائح.

وهذه العقيدةُ الباطلة جعلت أصحابَها يرونَ أنّ إيمانَهم وصلاتهم وصيامهم وذِكرهم وغيرَ ذلك من الأعمال الصالحة ليسَت واقِعةً بمشيئةِ الله تعالى وخلقِه، وليسَ هو المتفضِّلَ عليهم بالتوفيقِ إليها وخلقِها فيهم، بل غَايةُ ما فعله الربّ عندهم أن بصّرَهُم الأدلة وبعثَ إليهم الرُّسل وصحّح لهم آلاتِ الإدراك وأزاحَ عنهم العلل، ثمّ تركهم وشأنَهم ليرجِّحوا بينَ الخيرِ والشر، والهدى والضّلال، ولم يُنعِم على المؤمنِ بنعمةٍ فوقَ ما أنعمَ به على الكافر.

فهم بذلكَ لا يعتقدونَ أنّ أعمالهم الصَّالحةَ مِنّةٌ وتوفيقٌ من الله تعالى، وإنّما يجعلونَ أنفسهم مستقلِّينَ بإيجادِها دونَ مزيدِ فضلٍ من الله تعالى عليهم ولا نِعمة.

يقولُ القاضي عبدُ الجبّار مبيِّنًا حدودَ نعمةِ الله على العباد في الإيمان: «هو الذي خَلقَنا وأحيانا وأقدَرَنا وأكملَ عُقولَنا وخلقَ فينا شهوةَ القبيحِ أو نُفرةَ الحسن، وكلّفَنا وجعلَنا بحيثُ أمكننا اختيارُ الإيمانِ بَدَلًا من الكفر، والكفرَ بدلًا من الإيمان، وعرَّضنا بذلكَ إلى درجَةِ الثّواب، فكأنّه هُو الذي خلَقَ الإيمانَ فينا وأنعَمَ بهِ علَينا، إلّا أنّا لا نُطلق القولَ بذلك؛ لِما ذكرناه من كونه موهِمًا للخطأ، حتّى لو لم يُوهم ذلك، وعُرفَ من حالِنا أنّا لا نعنِي به أنّه هو الذي خَلقَ الإيمانَ فينا، **وأنّه**

(١) ينظر ما سبق (ص١١٠٢).

لا يستحقُّ الشُّكرَ عليه نفسِه، وإنّما يستحِقُّ الشكرَ على مقدِّماته، لجوَّزنا إطلاقَ القولِ في ذلك»(١).

ويقول الزَّمخشرِيّ: «فإن قلتَ: الحسنةُ والسيِّئةُ مِن اللهِ أم من العَبد؟ قلتُ: الحسنةُ التي هيَ الخصبُ والصِّحّة من الله تعالى، وأمّا الطاعةُ فمِن العبد، ولكنَّ اللهَ قد لطفَ به في أدائها، وبعثَهُ عليها بما وعده...»(٢).

وقد جرَت مناظرةٌ بين بعضِ المعتزلة وبعضِ مخالفيهم حولَ هذه القضيّة، وذلك فيما ذكره القاضي عبد الجبّار أنّ بعض الإباضيّة سألَ رَجُلًا من المعتزِلة: هل تحمَدُ اللهَ على الإيمان؟ قال: نَعم. قال: فالإيمانُ فِعلُك، فكيفَ تحمدُه على فِعلك، وقد قال تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]؟ فقال الرّجل: إنّما أحمدُهُ على إقوائي عليه ودُعائِي إليه. فقال: فهذه الأشياءُ هي الإيمانُ أم غيرُه؟ فانقطع! فأقبلَ ثُمامةُ بن أشرس المعتزليّ، فألحُّوا على الإباضيّ أن يسألَه، فسألَه، فقال: «بلِ الله يحمدُني على الإيمان، وأنا أحمدُه على إقوائِي عليه ودُعائي إليه وهُدايَ له»، فانقَطعَ الإباضي(٣).

هكذا ذكرَ عبد الجبار هذه القصّةَ منوِّهًا ببلاغةِ ثمامةَ وفَهمه، مع أنّها تتضمّن نقيضَ ما عليه عبادُ الله المؤمنين، من نسبةِ النِّعمِ جميعها إلى الله، وأولى النّعمِ بذلكَ نِعمةُ الإيمان التي بها سعادةُ الدُّنيا والآخرة.

وقد ترتّبَ على عقيدةِ المعتزلة في أفعالِهم ونسبةِ طاعاتهم إلى أنفُسِهم معَ ما أوجبوه على اللهِ تعالى في مذهبهم: أن جعلُوا أنفُسَهُم مستحِقِّينَ بما عمِلوهُ من أعمالٍ صالحةٍ أن يثيبَهم الله تعالى ويجازِيهم عليها، وجعلُوا ذلكَ واجبًا عليه لا يجوزُ أن يُخِلَّ به، وإلّا كانَ ظالِمًا.

فثوابُ اللهِ لهم على الطاعات ليس تفضُّلًا وامتنانًا منه عليهم، وإنّما هو عِوَضٌ مستحقٌّ عليه،

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٦).

(٢) المنهاج في أصول الدين (ص٢٧).

(٣) ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٧٣).

يفعله بهم على جهةِ التعظيمِ والتبجيلِ لهم والاستحقاق[1].

يقول القاضي عبد الجبّار الهمذاني: «الثوابُ حقٌّ على اللهِ للمطيع، فلو لَم يفعلهُ تعالى لَلَحِقَهُ ذمٌّ؛ لوجوبِه، فلا بدَّ مِن أن يفعَلَه، وإلّا كانَ في حُكم الظالِمِ»[2].

وهاتانِ المقولتانِ لدى المعتزلة، وهما قولُهم باستِقلالِ أنفُسِهم بالطَّاعاتِ، وقولِهم باستحقاقِهم على الله الثواب، أوقعتَاهُم فيما ذمّه الله تعالى من نسبةِ الفضلِ واستحقاقِ الثوابِ إلى النفس، ويكونُ قولهم موافِقًا لمن قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍۭ﴾ [الزمر: ٤٩]؛ لأنّهم بجعلِهم الأعمالَ واقِعةً بخلقِهم ومشيئتهم المستقلّة، وافقُوا هذا القولَ على معنى: عَلى علمٍ منِّي بوجوهِ المكَاسِب والتِّجارات، فيكونُ مذمومًا لإضافته النِّعمةَ إلى نفسِه وعِلمِه وقُوَّتِه، وعدمِ إضافتها لمُسديها ومُوليها سبحانه وتعالى.

وأيضًا فإنَّهم بِجعلِهم الثوابَ مستحَقًّا لهم على أعمالهم وافقُوا هذا القولَ على معنى: على عِلمٍ من الله أنِّي له أهلٌ. فإنَّهم يرونَ أنفُسَهم مستأهِلينَ تمامًا لهذا الثواب، وأنَّ سببَه ما قامَ بهم من الصِّفاتِ التي أهّلتهُم لذلِك، لا ما قامَ بالرَّبِّ من الكَرَمِ والإحسانِ والجُود، ويقولونَ إنَّهم يأخذُونه على جِهةِ التعظيمِ والاستِحقاق، ولو لم يُعطِهم اللهُ إياهُ لاستحقّ الذم، عياذًا بالله من قولهم.

(١) ينظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار، ضمن: رسائل العدل والتوحيد (١/ ٢٥٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٦٢)، وينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦٣٨-٦٣٩)، والمجموع في المحيط بالتكليف، جمع: النجراني (٣/ ٣٠٧-٣٠٩).

المبحث الخامس

الموافقةُ في إنكارِ حِكمةِ اللهِ تعالى في قضائِه

وفيه مطلبان:

- □ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ حكمتهِ في قضائِه.**
- □ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ حكمةِ الله تعالى في قضائِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ حكمتهِ في قضائِه

من الاعتقاداتِ الفاسدة والظنون الباطلة التي وُجدت في أهل الباطل، ما كانَ عليه بعضُهم مِن إنكارِ حِكمةَ الله تعالى في خلقه وأمره، وقد ذمّ الله تعالى هؤلاءِ على هذا الظنّ الفاسِد، ونزّه نفسه عنه، وأوعدهم عليه عذابَه وانتقامه.

فمن ذلكَ أنَّه سبحانه أنكر على من ظنّ أنَّه جلّ وعلا خلقَ الخلق بلا غايةٍ ولا حِكمة، فقال: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى ذكره: أفحسِبتُم أيُّها الأشقياءُ أنَّا إنّما خلقناكم -إذ خلَقناكم- لعِبًا وباطلًا، وأنّكم إلى ربّكم بعد مماتكم لا تصيرُون أحياءً فتُجزَون بما كنتم في الدُّنيا تعمَلُون؟»[١]. ثمّ قال سبحانه منزِّهًا نفسه عن هذا الأمر: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، قال ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: تقدَّسَ أن يخلُق شيئًا عبثًا، فإنَّه الملِكُ الحقُّ المنزَّه عن ذلك»[٢]، وقال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: تعاظَم وارتفَع عن هذا الظنِّ الباطل، الذي يرجع إلى القدح في حكمته»[٣].

ونظيرُ هذه الآية قوله سبحانَه «مُخبِرًا عن عدلِه وتنزيهِه نفسَه عن اللَّعِب والعَبَث والباطِل»[٤]: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الدخان: ٣٨ - ٣٩]، فاللهُ تعالى خلقَ ما خلقَه بالحقِّ، لا باطِلًا ولعبًا، ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون أنّ الأمر كذلك، وهم المشركون[٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥]، وقال جلّ شأنه:

---

(١) جامع البيان (١٧/ ١٣٢-١٣٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٠/ ١٥٥-١٥٦).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (٣/ ١١٤٩).

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٢/ ٣٥٠).

(٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني (٤/ ٦٦١).

﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٥]، «أي: لم يخلقه عبثًا بل له حكمةٌ عظيمة في ذلك، وحجةٌ بالغة»(١)، فقوله: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ «هوَ الحِكمُ والغَاياتُ المحمودَة التي لأجلها خلق ذلكَ كلِّه»(٢).

وقد بيّن سبحانه أنّ الذين يظنُّون أنَّه خلق خلقَه باطِلًا لا لحكمةٍ هم الكفّار، وهدَّدهم على ذلك الظنِّ الكاذب بالويل من النار؛ وذلك في قوله تعالى(٣): ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: ٢٧]. يقول الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقولُ: إنّ ظنًّا أنَّا خلقنا ذلكَ باطلًا ولعبًا ظنُّ الذين كفروا بالله فلم يوحِّدوه، ولم يعرِفُوا عظمتَه، وأنَّه لا ينبغي أن يعبَث، فيتيقّنوا بذلك أنّه لا يخلق شيئًا باطلًا»(٤).

وفي مقابلِ ذمِّ الله تعالى للكفَرَةِ ووعيدِهم علَى هذا الظنِّ الفاسدِ فقد «أثنى تعالى على عِباده المؤمنينَ حيثُ نزَّهُوه عَن إيجادِ الخَلق لا لشيءٍ ولا لِغايَة، فقال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ ﴾ [آل عمران: ١٩١]»(٥).

وممّا أنكره الله تعالى على أهل الضلال المبطلين تجويزُهم أن يسوِّيَ سبحانه بين المختلِفين، لكونِ حكمتِه وعدلِه يأبَيان ذلك(٦)، وذلك كقولِه تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص: ٢٨]، وقوله: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١]، «فجعلَ سُبحانه ذلكَ حُكمًا سَيِّئًا يتعالَى ويتقدَّسُ عَن أن يجوزَ عليه، فَضلًا عَن أن يُنسب إليه.

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٣٣٥).

(٢) شفاء العليل لابن القيم (٣/١٠٥٦).

(٣) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي (٦/١٦٩).

(٤) جامع البيان (٢٠/٧٨).

(٥) شفاء العليل (٣/١٠٥٨).

(٦) ينظر: المصدر السابق (٣/١٠٦٠).

بل أبلغُ من هذا أنَّه أنكرَ على مَن حسِب أنّه يدخُل الجنَّة بغيرِ امتِحانٍ له وتَكليفٍ يتبيَّن بِه صبرُه وشُكرُه، وأنَّ حِكمتَه تأبى ذلك، كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦]، فأنكرَ عليهِم هذا الظنَّ والحُسبانَ؛ لمخالفَتِه لِحكمَتِه»[1].

(١) المصدر السابق (٣/ ١٠٦٠-١٠٦١).

المطلب الثاني

ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ حكمةِ الله تعالى في قضائِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

من المقاصِد التي يتّفقُ عليها المسلمونَ عمومًا -بما فيهم أهلُ الكلامِ- ما عُلمَ بالضّرورةِ الفِطريّة والعقليّة والشرعيّة مِن تنزُّهِ الله تعالى عن القبائح(١)، ولكنّ المتكلِّمينَ معَ إقرارِهم بإطلاقِ هذا القَول، ينحرفونَ عن الجادّة في تفسيرِه وحقيقتِه، فيقعونَ في البِدعِ والمخالفات.

ومن ذلكَ أنّهم لمّا نظروا فيما وُجد من الشرِّ في المخلوقات، وأرادوا تنزيهَ الله تعالى عن القَبيح، افترَقوا على قولين: قولِ القدريّة وقول الجبريّة.

فأمّا القدَريّة فإنّهم أجهدُوا عُقولهم في تَفسيرِ حُسنِ أفعالِ الله تعالى على مُقتضى مصالحِ الخَلق، وقَاسُوا ما يَحسُنُ من الرَّبِّ على ما يحسُن من العَبد، وفتحُوا البابَ للعَقلِ على مِصراعَيه ليخُوضَ في تعليلِ أفعالِ الله تعالى وحَملِها على ما يراهُ من الحُسنِ(٢)، لكنّهم -لنفيِهم الصفات(٣)- لم يثبتوا حِكمةً تقومُ بالله جلّ وعلا ويتّصفُ بها، وإنّما أثبتوها مخلوقًا من مخلوقاتِه، كما قالوا في كلامِه وإرادتِه، ونفيُ قيامِ الحكمةِ بالحكيمِ نفيٌ لها في الحقيقة، لأنّه لا تُعقلُ حكمةٌ لا تقومُ بالحكيم، فهم جاحدونَ لها وإن أقرّوا بلفظها(٤).

وأيضًا فهم إنّما يُثبِتونَ حِكمًا وعِللًا تعودُ إلى مصلحةِ المخلوق، لا إلى الخالقِ الفاعل(٥)، ومعلومٌ أنّ الفاعلَ الحكيم يمتنع أن يكونَ فِعلهُ لحكمةٍ لا تعود بوجهٍ إليهِ وإنّما تعودُ إلى المفعول، فقولهم

---

(١) ينظر: المواقف للإيجي (ص٣٢٨).

(٢) ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٢٣، ٥٢١)، والمختصر في أصول الدين: له، ضمن رسائل العدل والتوحيد (١/٢٥٧-٢٥٩)، والمنهاج في أصول الدين للزمخشري (ص٤١-٤٦).

(٣) ينظر ما سبق (ص١٠٢٠).

(٤) ينظر: طريق الهجرتين لابن القيم (١/١٩٤، ١٩٥).

(٥) ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار (٦/١/٣٤، ٤٨).

هذا يؤول أيضًا إلى نفي الحكمةِ في الحقيقة(١).

وأمّا الجبريّة فإنّهم سَدّوا هذا البابَ بالكلّية، فجَعلُوا القبيحَ هو الممتنعَ فعلُه من الربِّ، الذي لا يقدرُ عليه، وجوّزوا عليهِ لأجلِ ذلكَ فِعلَ كلِّ ممكِن. واضطرّهم هذا الأمرُ إلى أن ينفُوا عن الله تعالى الحِكمَ والغايات، ويجعلوا أفعالَه صادرةً بمحضِ المشيئة، فقالوا: «أفعالُ الله تعالى ليست معلّلةً بالأغراض»(٢)، «وقالوا: لا يجوز تعليلُ أفعالِه تعالى بشيءٍ من الأغراض والعِلل الغائية»(٣).

يقول أبو الحسن الأشعري: «...ولا لأفعالِه عِلل؛ لأنّه مالكٌ غيرُ مملوكٍ ولا مأمورٍ ولا منهيّ»(٤).

ويقول الشَّهرَستاني واصفًا مذهبَ أصحابِه: «مذهبُ أهل الحقِّ أنّ الله تعالى خلقَ العالم بما فيه من الجواهر والأعراض وأصناف الخلق والأنواع، لا لعلّةٍ حاملةٍ له على الفعل، سواءٌ قُدِّرت تلك العلّةُ نافعةً له أو غيرَ نافعةٍ؛ إذ ليس يقبل النفع والضُّر، أو قُدِّرت تلك العلة نافعةً للخلق؛ إذ ليس يبعثُه على الفعل باعثٌ. فلا غَرضَ لهُ في أفعالِه ولا حامِل، بل علّةُ كلِّ شَيءٍ صُنعه، ولا علَّةَ لصنعه»(٥).

ونحوه قول الآمدي: «مذهبُ أهل الحقّ أنّ الباري تعالى خلَق العالَم وأبدعه، لا لِغايةٍ يستند الإبداع إليها، ولا لِحِكمةٍ يتوقَّف الخلقُ عليها»(٦).

ولا يُشكل على هذا أنّ الأشاعرة يُطلِقُون إثباتَ اسمِ الحكيم للهِ تعالى، وأنّه موصوفٌ بالحكمة،

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (٣/١٩٢- ١٩٣).

(٢) المصدر السابق (ص٣٣١).

(٣) شرح المواقف للجرجاني (٨/٢٢٤).

(٤) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢٥١).

(٥) نهاية الإقدام (ص٣٩٠).

(٦) غاية المرام للآمدي (ص٢٢٤)، وينظر: شرح مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٢)، والتمهيد للباقلاني (ص٣٠-٣٣)، والإرشاد للجويني (ص٢٧١)، والمحصَّل للرازي (ص٢٠٥، ٢٠٧)، والمحصول، له (٥/١٨٥)، والمطالب العالية، له أيضًا (٣/١٧٥-٢١١).

وأنّ أفعالَه حكيمة، فإنّ هذا لم يُخالِف في إطلاقِه أحدٌ من المسلمين(١)؛ لكنّ إثباتَ الأشاعرة لذلك لا يتضمّن إثباتَ حكمةٍ مقصودةٍ لله تعالى بخلقه وشرعه، هي الغاية المحبوبة المطلوبة له، التي لأجلها خلقَ وشرع، وإنّما يريدون كونَ أفعالِه محكمةً مُتقَنَة واقعةً على وَفق علمه وقدرته وإرادتِه(٢)، وإثباتَ وجودِ الخير والصّلاح في خلق الله وشرعِه دونَ أن يكون ذلك علّةً ومقصودًا له. يقول الشّهرستاني: «نحنُ لا نُنكِرُ أنَّ أفعالَ اللهِ تعالى اشتملَت على خَيرٍ وتوجَّهت إلى صَلاح، وأنّه لم يَخلُق الخلقَ لأجلِ الفسَاد، ولكنّ الكلام إنّما وقع في أنَّ الحاملَ لهُ على الفِعل ما كان صلاحًا يرتقبُه وخيرًا يتوقّعه، بل لا حاملَ له»(٣). يعني أنّ الصّلاحَ والخيرَ لم يكُن مقصودًا له من أفعاله سُبحانه.

وقد صرّحَ أئمّة الأشاعرةِ في ضِمنِ هذا الأصل بأنّ كلَّ ما يُمكنُ وقوعه من الباري جلّ وعلا فإنّه جائزٌ عليه أن يفعله، ولا يتنزّهُ عنه، وإنّما يتنزَّه عن الممتنعِ الذي لا يمكنُ وقوعه؛ لأنّه لا يحسُن ولا يقبُح من كلِّ ما يُتصوَّرُ من أفعالِه شيءٌ، وذلكَ بدعوى أنَّ الله تعالى يفعلُ ما يشاء، ويحكُم ما يريد، لا معقِّب لحكمه(٤). ويلخِّصُ مذهبهم قولُ اللقاني في الجوهرة:

وجائزٌ في حقِّه ما أمكَنَا(٥) . . . .

قال شارحه: «جائزٌ في حقِّه فِعلُ كلِّ ممكنٍ وتركُه»(٦).

فعلَى مذهبهم يجوزُ على الله تعالى تعذيبُ الطائعين ولو لَم يعصُوا، معَ تنعيمِ المجرمينَ الكفرةِ ولو لم يأتوا بحَسنة، كما يقول الجويني: «لو ابتدَأ الربّ تعالى عبدَه بنعيمٍ مقيم أو بعذابٍ أليم لكانَ

---

(١) ينظر: منهاج السنّة لابن تيمية (١/١٣٤، ١٤١، ٢/٢٩٤).

(٢) ينظر: نهاية الإقدام للشهرستاني (ص٣٩٤).

(٣) المصدر السابق (ص٣٩٢-٣٩٣).

(٤) ينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٢-١٤٤)، وشرح المواقف للجرجاني (٨/٢١٦-٢١٧، ٢٢٢).

(٥) شرح الجوهرة للباجوري (ص١٨٤).

(٦) المصدر السابق، نفس الصفحة.

ذلكَ ممكنًا غيرَ مستحيل»[١].

ويقول الغزالي: «إنّ لله عزَّ وجلَّ إيلامَ الخلقِ وتعذيبَهم مِن غيرِ جُرمٍ سَابق، ومِن غَير ثَوابٍ لاحِق»[٢].

ويقول: «ولا يُبالي لو غَفَر لجَميعِ الكافِرين وعاقَبَ جميعَ المُؤمنين، ولا يستَحيلُ ذلك في نفسِه، ولا يُناقِضُ صِفةً من صفاتِ الإلهية»[٣].

ويتلخّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من إنكارِ حِكمتِه في قضائه، فيما يلي:

١. أنّ أولئكَ السَّابقين قالوا أقوالًا لزِمَ منها إنكارُ حكمةِ الله تعالى، وأنّه خلقَ الخلقَ باطلًا لا لغايةٍ، وأنّه سُبحانه يسوِّيَ بين المختلِفِين، فيسوِّي بينَ المتَّقِين والفجار، وظَنُّوا هذا الظنَّ السَّيِّءَ، فأنكرهُ الله عليهم، وبيّنَ أنّ حِكمتَه سبحانَه وعدلَه يأبَيانِ ذلِك. وأمّا المتكلِّمون: فجبريّتُهم يُصرِّحونَ بما كانَ يُفهم لزومًا من قولِ أولئك، فيتنزَّل عليهم إنكارُ الله تعالى لهذه الأقوالِ من بابِ أَولى، وقدريّتهم أثبتُوا حِكمةً لا تُعقل، فآلَ قولُهُم إلى نفي الحكمةِ أيضًا.

٢. أنّ الله أنكرَ على من جوّزَ عليه التسويةَ بين المؤمنين والكفّار، والجبريّةُ يجوِّزون عليه تفضيلَ الكُفّارِ على المؤمنين، بل تمحِيضَ فَضلِه ونِعمتِه للكافرينَ الفجَّار، وتمحيضَ عذابِه ونعمتِهِ لأنبيائه وأوليائه الأبرار، فقولهم أشدُّ نكارةً من قولِ السابقين من هذا الوجه.

---

(١) الإرشاد (ص٢٠٨)، وينظر: مقالات الأشعري لابن فورك (ص١٤٤)، والمواقف للإيجي (ص٣٢٣، ٣٢٨)، وشرحه للجرجاني (٨/٢١٦).

(٢) قواعد العقائد (ص٢٠٤).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢٠٧).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

الموافقةُ في الانحرافِ في بابِ اليومِ الآخِرِ

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: **الموافقةُ في إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القِيامة.**
- المبحث الثاني: **الموافقةُ في إنكارِ أخبارٍ تتعلّقُ بيومِ القِيامة.**

المبحث الأول

الموافقةُ في إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القيامة

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ لقائِهِ يومَ القيامة.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القيامة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول
ذمُّ الله تعالى إنكارَ لقائه يومَ القيامة

الإيمانُ باليوم الآخر رُكنٌ من أركانِ الإيمان، وهو أحد الدعائم الكبرى والقضايا العِظام التي جاءت الرُّسُل بإثباتها ودعوة الخلقِ إلى الإقرارِ بها والاستعدادِ لها، وكثيرًا ما تأتي مقرونةً بالإيمان بالله تعالى في كتابه.

والإيمانُ باليومِ الآخِر يتضمّن الإيمانَ بمُلاقاةِ الله تعالى، وهو ما يقرُّ بِهِ أهل اليقين والإيمان، ويكذِّبُ به أهل الباطل والكُفران.

قال تعالى مثنيًا على أوليائه المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقال في ذمِّ أعدائه الكافرين: ﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠]، وقال: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: ٨].

ولِقاءُ الله تعالى يتضمَّنُ رؤيته ومُعاينَته، وقد فسّره بذلكَ طائفةٌ من السَّلف والأئمة، فقد سُئل عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، فقال: «مَن أرادَ النظَر إلى وجهِ خالقِه فليَعمَل عملًا صالِحًا ولا يُخبِر بِه أَحدًا»(١).

وروى ابن بطةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناده عن إمام العربية أبي العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢) أنّه قال في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣ - ٤٤]:

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/٥٦٥، رقم٨٩٥)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١٢٥).

(٢) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني مولاهم، أبو العباس النحوي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. قال الخطيب: «كان ثقةً حجّةً دَيِّنا صالحًا مشهورًا بالحفظ وصِدق اللَّهجة، والمعرفة بالغريب ورواية الشِّعر القديم، مقدَّمًا عند الشيوخ مُذْ هو حدَث». له من التصانيف: كتاب «اختلاف النحويين»، و«معاني الشعر». ولد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٦/٤٤٨-٤٥٦)، وإنباه الرواة (١/١٧٣-١٨٦).

«أجمعَ أهلُ اللُّغَة أنّ اللقاءَ هاهُنا لا يكونُ إلّا مُعاينةً ونَظرًا بالأَبصَار»(١).

ونحوه قول أبي بكر الآجرّي رَحِمَهُ اللَّهُ في نفسِ الآية: «اعلَم -رحِمكَ الله- أن عندَ أهل العلم باللغة أنَّ اللقاءَ ههُنا لا يكون إلّا مُعاينةً، سَيَراهُم الله عز وجلَ ويَرونَه، ويسلِّم عليهم ويكلِّمُهم ويكلِّمونه»(٢).

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكرَ آيًا من القرآن في إثبات لِقاءِ الله تعالى: «أجمَع أهلُ اللِّسانِ على أنّ اللِّقاءَ متى نُسِبَ إلى الحيِّ السَّليمِ مِن العَمى والمانِع اقتضَى المُعاينَةَ والرُّؤيَة»(٣).

ومعَ اقتضاءِ اللقاءِ للمعَاينة أو تضمُّنه لها، فإنّه يتضمّن أمرًا آخر، يبيِّنه شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «أمّا اللِّقاء فقد فسَّره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة والمشاهدَةَ بعدَ السُّلوك والمسير؛ وقالوا: إنّ لقاء الله يتضمن رؤيته سبحانه... وجعلوا اللِّقاءَ يتضمَّن معنَيين: أحدهما: السَّيرُ إلى الملِك، والثاني: معاينتُه. كما قال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ [الانشقاق: ٦]، فذكَر أنَّه يكدَحُ إلى اللهِ فيلاقِيه، والكَدحُ إليهِ يتضمَّن السلوكَ والسَّيرَ إليه، واللقاءُ يعقبُهُما. وأمّا المُعاينَةُ مِن غير مَسيرٍ إليه، كمُعاينَة الشَّمسِ والقَمر، فلا يسمى لقاءً»(٤).

وبناءً على ذلكَ فإنَّ من أنكرَ لِقاءَ الله تعالى فقد أنكرَ المصيرَ إليه يوم القيامة، وأنكرَ رؤيته.

وحيثُ إنّ الإيمانَ باليوم الآخر يتضمّن الإيمانَ بلِقاءِ الله تعالى، فإنّ المكذِّبينَ باليومِ الآخر قد كفرُوا بلقاءِ الله تعالى وأنكروه، واستحقُّوا بذلكَ الذمّ الشديد، والوعيد الأكيد.

فمن ذلكَ قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [العنكبوت: ٢٣]، فأيَسَهُم الله تعالى من رحمته ولم يجعل لهم نصيبًا فيها، وتوعّدهم

---

(١) الإبانة الكبرى (٦٢/٧، رقم٥٨)، وقال ابن القيم عن إسناده: «حسبُك بهذا الإسنادِ صحّةً». حادي الأرواح (٧١٠/٢).

(٢) الشريعة (٥٨٧/١، قبل رقم٥٧١).

(٣) حادي الأرواح (٦٠٨/٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٤٦٢/٦-٤٦٣).

بالعذابِ الموجِعِ في الدنيا والآخرة(١).

وأخبرَ اللهُ تعالى عن خَسارةِ من كذّبَ بلقائه، فقال: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ [يونس: ٤٥]، ومن أعظمِ خسارتهم حبوطُ أعمالهم وضياعُ أقدارِهم وانعدامُ أوزانِهم عندَ الله يوم القيامة، كما قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾ [الكهف: ١٠٥].

ويتكرّر في القرآن ذِكر الكفرةِ بوصفِهم بأنّهم لا يرجونَ لقاءَ الله تعالى، فإنّهم لكفرِهم بالله وباليومِ الآخر لا يطمعونَ في لِقائه سبحانه(٢)، ولشقائِهم تعوَّضوا عن رجاء لقائِه بالاطمئنانِ إلى الدنيا والرِّضا بها(٣)، كما قال تعالى عنهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۝٧ أُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ۝٨﴾ [يونس: ٧ - ٨].

وذكرهم الله تعالى بهذا الوصفِ عندَ ذِكره لطلبِهم رؤيتَه في الدُّنيا تكبُّرًا وعتوًّا، منبِّهًا على تناقُضِهم في عدمِ رجائهم لقاءَه مع مطالبَتِهم برؤيته، فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ وَعَتَوۡ عُتُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢١]. قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد عَنوَنَ... هذه المقالة بـ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ وعنونَ عليهم في المقالات السابقة بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الفرقان: ٤]، وبـ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]؛ لأنَّ بينَ هذَا الوصفِ وبينَ مقالتهم انتقاضًا، فهُم كذَّبوا بلِقاءِ الآخرَة بما فيه من رُؤيةِ اللهِ والملائكَة، وطلَبُوا رؤيةَ اللهِ في الدُّنيا ونُزولَ الملائكةِ عليهِم في الدنيا، وأرادُوا تلقِّي الدينِ من الملائكَة أو من الله مباشرة، فكان في حكاية قولهم وذِكر وصفهم تعجيبٌ من تناقُض مدارِكِهم»(٤).

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/٣٥٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١٠/٥٠٢).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب (١٧/٤٠).

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٧/٣٣٦).

(٤) التحرير والتنوير (١٩/٥).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القيامة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

يقرِّر أهل الكلامِ الإيمانَ بالمعادِ في كتبهم، ويردُّون فيها على من أنكره من الملاحدةِ وأهلِ الضّلال، ولذلكَ فإنّ الإيمانَ باليومِ الآخر ثابتٌ لهم ولجميعِ المسلمين، فإنَّه لا يصحُّ إيمانٌ إلّا به؛ لكونه رُكنًا من أركانِ الإيمان.

ومع هذا الإقرارِ يُنكرُ أكثر أهلِ الكلامِ حقيقةَ لقاءِ الله تعالى يوم القيامة، فهم وإن كانوا يؤمنون بالبعثِ والنشورِ والحسابِ والجزاءِ والجنّة والنار، لكنّهم لا يُثبتونَ ما يتضمّنه لقاءُ الله تعالى من الوصولِ إليه، ومعاينته.

فأمّا المصيرُ إلى الله تعالى والعَرضُ عليه، فإنّ من قال مِن أهل الكلامِ بنفي العلوّ، لم يثبت المباينة بينَ الخالقِ والمخلوق، وعليه فالعبدُ يوم القيامةِ لا يصير إلى ربِّه ولا يقربُ منه عندهم.

وأمّا الرُّؤيةُ والمعاينة، فإنّ من لم يقُل بمباينةِ الله تعالى لخلقهِ لم يُثبت للعبدِ رؤيةً ومعاينةً لله تعالى، وإن كان منهم من يطلق إثباتَها لفظًا.

فأمّا الجهميّة والمعتزِلة، فقد صرّحوا بنفيِ الرؤية وإنكارِها:

فالجهم بن صفوان وأتباعه أنكروا رؤيةَ الله تعالى[1]، والجهمُ أوّلُ من أنكرها من المنتسبين للإسلام[2].

ثمَّ تبعت المعتزلةُ الجهميّةَ في إنكارها.

---

(١) ينظر: السنّة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٣٤، رقم٤١٧)، والتوحيد لابن خزيمة (٢/ ٤٠٦)، والتنبيه والرد للملطي (ص١١٢، ١٢٣)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٣٧).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٢)، ومقالات الجهم بن صفوان لياسر القاضي (١/ ٥١٧).

يقول القاضي عبد الجبار: «وممّا يجبُ نفيه عن الله تعالى: الرؤية»(١).

وذكر «أنّه تعالى لا يجوز أن يُرى بالأبصارِ والعيون، على وجهٍ، في كلِّ وقتٍ، مِن غيرِ تخصيصٍ»(٢)، أي لا في الدنيا ولا في الآخرة.

ويحكي إجماعَ المعتزلةِ على هذا الأمر فيقول: «فأمّا أهل العدل بأسرِهم... فإنّهم قالوا: لا يجوزُ أن يُرى اللهُ تعالى بالبَصر، ولا يُدرَكَ بهِ على وجهٍ، لا لحجابٍ ومانعٍ، لكنْ لأنّ ذلكَ يستحيل»(٣).

وكذلك يقول ابن المرتضى: «أجمعَت المعتزلة على أنّ للعالَمِ مُحدِثًا قديمًا... لا يُدرَكُ بحاسّة»(٤).

وحكى إجماعَهم أيضًا الأشعريُّ فقال: «أجمعَت المعتزلةُ على أنَّ اللهَ سبحانه لا يُرى بالأبصار»(٥).

وهم يستدلّون على مذهبهم هذا بشبهاتٍ عقليّة، ومُتشابهاتٍ نقليّة، ليسَ هذا مقامَ تفصِيلها(٦)، وإنّما المقصودُ هنا أنّ نفيهم للرؤيةِ جعلهم ينفونَ لِقاء الله تعالى ويُنكرونه، ولذلكَ حرّفوا ما وردَ من الأدلةِ على لقاءِ الله تعالى بتحريفاتٍ بعيدة، ويبيِّن ذلكَ قول القاضي عبد الجبّار بعد أن أوردَ استدلالَ مثبتي الرؤية بالآياتِ التي فيها إثباتُ لقاء الله تعالى: «يجبُ أن نحمل هذه الآيةَ على وجهٍ يوافقُ العقل، فنقول: المراد بقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، أي يومَ يلقون ملائكته، كما قال في موضعٍ آخر: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٣).

(٢) متشابه القرآن (ص٢٥٥).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل (١٣٩/٤)، وينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٣٤٦).

(٤) المنية والأمل (ص١٣).

(٥) مقالات الإسلاميين (ص١٥٧)، وينظر: الكتاب نفسه (ص٢١٦).

(٦) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٢-٢٧٧)، وللتوسع ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد، المجلّد الرابع. وينظر في الردِّ على شبهاتهم: الشريعة للآجري (٥٨٥/١-٦٢٨)، ومنهاج السنّة النبوية لابن تيمية (٣١٥/٢-٣٥٨)، وحادي الأرواح لابن القيم (٦٠٥/٢-٦٢٢)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢١٢/١-٢٢٥).

٢٤]، وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، أي: ثوابَ ربِّه؛ ذكَرَ نفسه وأرادَ غيره»[١].

وهذا التّحريف مردُودٌ عليهم من وجوه[٢]، منها:

١. أنّه خلافُ ما تقدّم ذكره في المطلبِ السابق؛ من تفسيرِ السَّلفِ وإجماعِ أهل اللغة.

٢. أنّ تقدير المحذوفِ الذي ذكرُوه لا دليلَ عليه، فإنَّه لا بدّ في الحذفِ من قرينةٍ تبيِّنه، وإلّا كانَ تلبيسًا على المخاطَب.

٣. أنّه قد تكرَّر لفظُ لقاءِ الله تعالى نحوًا من عشرينَ مرّة في القرآن[٣]، وتكرارُ اللفظِ ودورانه على وجهٍ واحدٍ يوجِبُ كونَ ظاهرِه مرادًا، ولو كانَ المرادُ به في مواضِعِ تَكراره غيرُ مفهومه ومقتضَاه عند الإطلاق ولم يبيِّن ذلك لكانَ تدليسًا وتَلبيسًا يجِبُ أن يُصان عنه كلامُ اللهِ.

٤. أنّه لو كان المرادُ بلقاء الله لقاءَ بعضِ مخلوقاته لكانَ ذلكَ واقِعًا في الدنيا والآخرة، فإنّ العبد لم يزل ملاقيًا مخلوقاتِ الله، وكذلكَ فإنّ الله يجازي بعضَ خلقه على أعمالهم في الدنيا بالثوابِ وبالعقاب، ولم يقل أحدٌ من المسلمين لأجل ذلكَ إنَّه لقي الله.

٥. أنّه لم يرِد استعمالُ اللقاء في غيرِ الملاقَى حقيقةً، فلا يقول من لقي زيدًا: لقيتُ ابنه، أو أباه، أو داره، ونحو ذلك.

وأمَّا بالنسبة للأشاعرة والماتريديّة، فإنّهم يُثبِتُون الرُّؤيةَ مِن جِهَةِ اللَّفظ، لكنَّ أكثرهم -ممن نفَى العلوَّ منهم- يُقرِّر ثبوتَ الرُّؤية على وجهٍ ينافي حقيقتَها.

وبيانُ ذلكَ أنَّهم يمنعونَ أن تكونَ الرؤيةُ تقتضي المقابلةَ بين الرائِي والمرئيّ، وحيثُ إنّهم ينفونَ

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٤٧١) وما بعدها.

(٣) ينظر: حُجج القرآن لبدر الدين الرازيّ الحنفي(ص٦٨).

مباينةَ الله لخلقه؛ فإنَّهم يقولون: يُرى لا في جهة[١].

وهذا قولٌ لم يَقُل به أحدٌ من الناس غيرُ الأشاعرةِ والماتريدية باعترافِهم، فقد ذكرَ الرّازي أنّ الرؤية التي يثبتها أصحابه لم يقُل بها أحدٌ من الفرق؛ لأنَّ المعتزلةَ نفَتها، والمشبِّهةَ والكرَّامية أثبتُوها لاعتقادِهم كونَه تعالى في المكان والجهة[٢].

وعندَ التأمُّل في مذهبِ هؤلاءِ في الرؤية، لا يظهرُ كبير فرقٍ بينهم وبينَ من نفاها من المعتزلة، ويظهر ذلكَ في قول الرازي: «لا بدّ من تلخيصِ محلِّ النزاع، فإنّ لقائلٍ أن يقول: إن أردتَ بالرؤيةِ الكشفَ التامّ فذلكَ مسلّم؛ لأنّ المعارفَ تصيرُ يوم القيامةِ ضروريّة، وإن أردتَ بها الحالةَ التي نجدها من أنفسنا عند إبصارنا الأجسام، فذلكَ ممّا لا نزاعَ في انتفائه؛ لأنّه عندنا عبارةٌ عن ارتسامِ صورةِ المرئيِّ في العينِ، أو عن اتصال الشُّعاعِ بالخارج من العين إلى المرئيّ، أو عن حالةٍ مستلزِمةٍ لارتسامِ الصورةِ أو لخروجِ الشعاع، وكلُّ ذلكَ في حقِّ الله تعالى محال، وإن أردتَ به أمرًا ثالثًا فلا بدّ من إفادةِ تصوُّره، فإنّ التصديقَ مسبوقٌ بالتصوُّر. والجواب: أنّا إذا علمنا الشيءَ حالَ ما لا نراه، ثمّ رأيناه، فإنّا ندركُ تفرقةً بين الحالين، وقد عرفتَ أنّ تلكَ التفرقةَ لا يجوز عَودها إلى ارتِسامِ الشَّبحِ في العَينِ ولا إلى خُروجِ الشُّعاعِ منها، فهي عائدةٌ إلى حالةٍ أخرى مسمَّاةٍ بالرؤية، فندّعي أنّ تعلُّقَ هذه الصِّفة بذاتِ الله تعالى جائز»[٣].

فالحاصِلُ من كلامِه أنّه أتى إلى رؤيةِ الأبصار التي لا يخفى معناها على أحدٍ، وجميعُ أهلِ اللغاتِ يطلقونها بنفسِ المعنى، فأعادَ تعريفها بأمرٍ غامض، لينفيَ الرؤيةَ الحقيقية التي تقتضي المقابلة. وسبب هذا المسلك أنّ الأشاعرة أظهروا موافقةَ السلف بإثباتِ الرؤية، ثمّ نفَوا العلوّ، فاستظهرت

---

(١) ينظر: الإرشاد للجويني (ص١٨١)، وقواعد العقائد للغزالي (ص١٧١)، والإشارة للرازي (ص١٠٨-١٠٩)، والمواقف للإيجي (ص٣١٠)، والتمهيد للنسفي (ص٦٤)، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص٧٧).

(٢) ينظر: المحصّل (ص١٨٩).

(٣) المحصّل (ص١٨٩)، وينظر: الاقتصاد في الاعتقاد (٩٩)، وقواعد العقائد للغزالي (ص١٧١)، وأبكار الأفكار للآمدي (١/٥١٤)، وغاية المرام، له (ص١٨١-١٨٢)، والمواقف للإيجي (ص٢٩٩)، والمسامرة شرح المسايرة لابن أبي شريف (١/٤٠-٤١).

عليهم المعتزلةُ نفاةُ الرؤية وألزموهم بنفيها أو بإثباتِ الجهةِ والمقابلة[1]، فصاروا إلى قولٍ متناقضٍ غير مفهوم.

وقد صرّح الغزالي بأنّ الرؤيةَ التي يثبتونها «لا حقيقةَ لها إلّا أنّها نوعُ إدراكٍ هوَ كمالٌ ومزيد كشفٍ، بالإضافةِ إلى التخيُّل»[2]، وذكرَ أنّ هذا المعنى سُمّي مشاهدةً ورؤيةً وإبصارًا ولقاءً لله تعالى من بابِ التعبيرِ عن المرادِ من غيرِ مشاحّةٍ في اللفظ، وأنّ من فهم هذا المعنى من مخالفيهم النافينَ للرؤية ثمّ نازعهم فهو إمّا معاندٌ، أو مشاحٌّ لهم في الإطلاق، أو لم يدرك المعنى الدقيق للرؤيةِ التي ذكرها[3].

وكذلك الماتريديّة يقرِّرون مثلَ هذا القول، فالكمال ابن الهمام يقول: «الرؤية نوعُ كشفٍ وعلمٍ للمدرِك بالمرئيّ يخلقه الله تعالى»[4]، وإنّها «نوعُ علمٍ خاصّ»[5].

والكمال بن أبي شريف يقول: «مسمَّى الرؤية هو الإدراكُ المشتمِلُ على الزيادةِ على الإدراك الذي هو علمٌ جليّ»[6].

وبهذا يُعلمُ أنّ مذهبَ نفاةِ العلوِّ من الأشاعرةِ والماتريديّة في الرؤيةِ مقاربٌ جدًّا لمذهبِ المعتزلة، وأنّ المعنى الذي أثبتوه لا ينازِعهم النفاةُ فيه[7].

---

(١) ينظر: الإشارة في أصول الكلام للرازي (ص١٠٨-١٠٩).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص٩٧).

(٣) المصدر السابق (ص٩٩).

(٤) المسامرة شرح المسايرة (١/ ٤٠).

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٣).

(٦) المصدر السابق (١/ ٤٠-٤١).

(٧) ينظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص١٧٢-١٧٤، ٢٠٣-٢٠٤)، والتسعينية لابن تيمية (٣/ ٩٦١)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٨٤-٨٩)، وبيان تلبيس الجهمية (٤/ ٣٩٩-٤٨٠). وقد نبَّه ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أمرٍ زائدٍ على ما سبق، وهو أن من أنكر حقيقةَ صفةَ الوجهِ الثابتةِ لله تعالى -كما هو مذهب متأخِّري الأشاعرة- لم يعُد للنظر عنده حقيقة، بل يعودُ إلى خيالٍ مجرَّد. ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٠٩).

ويُعلم أيضًا أنَّهم لا يُثبتونَ لقاءَ الله تعالى، وإنّما يُطلِقونَه ويحرِّفونَه إلى معنىً آخر. وذلكَ لكونِ اللِّقاءِ يقتضي رؤيةً بمقابَلةٍ، ويقتضي سَيرًا إلى المُلاقَى ووُصولًا إليه، وكِلا الأمرينِ منتفٍ لدَيهم.

ولذلكَ قال الرازيّ: «اللِّقاء هو الوصولُ إلى الشَّيء، وهذا في حقِّ الله تعالى محالٌ؛ لكَونِه منزَّهًا عن الحدِّ والنِّهايَة، فوجَب أن يُجعَلَ مَجازًا عن الرُّؤية، وهذا مجازٌ ظاهرٌ، فإنّه يُقال: لَقِيتُ فلانًا، إذا رأيته»(١).

وتأويلُه اللقاءَ بالرُّؤية هو بناءً على ما سَبقَ بيانُه من مُرادِهم بالرُّؤيةِ، وإلّا فهو لم يُثبت لقاءً ولا رؤيةً في الحقيقة.

ويقولُ البدر ابن جماعة(٢) في ضمنِ ما أرادَ تأويله من آيات الصفات: «قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠]. اعلَم أنّ اللِّقاء لغةً هو الاجتماعُ المحسُوسُ قُربُه في مَكان، وهُوَ مِن صِفاتِ الأَجسام، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أي: قرُبَ أحدُهُما من الآخر. ولمّا ثبتَ أنَّه تعالى ليسَ بجِسمٍ، وجَبَ تأويلُ ذلكَ على ما يليقُ بجَلالِه، وهو إمَّا رؤيتُه كما يقول أهل السنّة؛ لأنّ من لقيَ شيئًا أبصرَه، فأُطلقَ السَّببُ على المسبَّب، وإمّا ظُهورُ عظَمَتِه وسُلطانِه وقُدرَته وقهرِه؛ لأنَّ من لقيَ مَن هذهِ صفتُه ظهرَ له ذلك، فأُطلِقَ اسمُ السَّببِ على المسبَّبِ»(٣).

والجوابُ عن هذا الكلامُ هو إبطالُ قولهمِ الذي سمّوه نفيَ التجسيم، وإثباتُ ما دلَّ عليه القرآن والسنّة والإجماعُ والعقل والفِطرة، من علوِّ الله تعالى ومباينته لخلقه؛ فإنَّ نفيهم لذلكَ هو

(١) مفاتيح الغيب (٣٢/١٧).

(٢) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكِناني، بدر الدين أبو عبد الله الحموي الشافعي، قاضي القضاة، محدِّثٌ فقيهٌ، له مصنّفاتٌ في الفِقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك، وله مشاركةٌ في علوم الإسلام مع دينٍ وتعبُّدٍ وأوصافٍ حميدة، وأحكامٍ محمودة، وهو أشعريُّ المعتقد. ولد بحماة سنة ٦٣٩هـ، وتوفي بمصر سنة ٧٣٣هـ. ينظر: معجم الشيوخ الكبير للذهبي (١٣٠/٢)، والطبقات الكبرى للسبكي (١٣٩/٩-١٤٠).

(٣) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص١٤١).

سببُ نفيهم للقاءِ الله تعالى، سواءٌ ما تضمّنه اللقاءُ من المقابلةِ والوصول، أو ما تضمّنه من المشاهدةِ الحقيقية بالأبصار.

ومن هؤلاءِ مَن أوَّلَ لِقاءَ الله بلقاءِ وعدِه ووعيدِه، كما فعل أبو منصور الماتريديّ وبعضُ أتباعه(١). وهذا أيضًا باطل؛ لمخالفته ظاهرَ اللفظِ بلا قرينةٍ تدلُّ على المحذوف، ولأنّه فهمٌ مبتدعٌ مخالفٌ لفهم السلفِ رَحِمَهُمُٱللَّهُ، ولأنّ العبدَ يلاقي الوعدَ والوعيد منذُ أن يموت، في حينِ أنّ النُّصوصَ تدلُّ على أنّ اللقاءَ يكونُ يومَ القيامة، كقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤].

وبهذا يُعلم ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من إنكارِ لقائه سبحانَه يومَ القيامةِ، وإن كانَ الكُفَّار كذّبوا بالمعاد، فتضمَّن ذلكَ إنكارَهم لقاءَ اللهِ تعالى، والمتكلِّمون أثبَتُوا المعادَ لكن نفَوا الرُّؤيةَ والقرب، فالتزمُوا إنكارَ لِقاء اللهِ تعَالى، وتأوَّلوا ما ورد من النصوص في ذلك.

---

(١) ينظر: تأويلات أهل السنّة (٤/٦٦، ٣٢٧)، ومدارك التنزيل للنسفي (١/٨٦، ٢/٦٦٥).

المبحث الثاني

الموافقةُ في إنكارِ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة

وفيه مطلبان:

□ المطلب الأول : **ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة.**

□ المطلب الثاني : **ما وقعَ فيه المتكلّمونَ مِن أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.**

المطلب الأول

ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة

الإيمانُ باليوم الآخر من الأصولِ العُظمىٰ التي اجتمعت الرُّسل على تقريرِها وتبليغها لأقوامهم. ولِعِظَمِ هذا الأمر فقد أقامَ الله تعالى عليهِ الحجج الكثيرة الظاهرة. وأبدأ وأعادَ في بيانها وتقريرِها، ومعَ ذلكَ أصرَّ الجاحدونَ المكذِّبونَ على الكفرِ بها وردِّها.

وإنكارُ أعداءِ الرُّسلِ للبعثِ ولليوم الآخِر وما يكونُ فيها من الجزاءِ والحساب، وإنكارُهم للجنّة والنار، قضيّةٌ مشهورةٌ ظاهرةٌ في كتابِ الله تعالى، وكثيرًا ما يقترن ذِكرُ كُفرِهم باليَومِ الآخِر بكفرِهم بالله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[التوبة: ٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، أي: يُشركونَ بالله[1]، وقوله: ﴿ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٞ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ ﴾[النحل: ٢٢]، وقوله سبحانه فيما حكاهُ عن يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنِّي تَرَكۡتُ مِلَّةَ قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ ﴾[يوسف: ٣٧].

والكفّار باليوم الآخرِ لم يستندوا في تكذيبهم به إلّا على الشُّبهاتِ الباطلةِ، كاستبعادِهم القُدرةَ على إعادةِ الخلقِ، ومطالبتهم بإعادةِ آبائهم الموتَى للتدليلِ على صِدقِ البعث، ونحوِ ذلكَ ممّا هو ساقِطٌ في الحجّة، ومعارضٌ للبراهين القطعيّة الواضحة، الدالّةِ على عظيمِ قدرةِ الله تعالى، وعلى حِكمته في خلقه.

ولذلكَ فقد عَجِبَ اللهُ تعالى من قولهم وإنكارِهم بعثَ أجسادِهم وإعادتها بعد أن تَبلى، فقال: ﴿ وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (١٤٦/٩).

فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [الرعد: ٥]. قال قتادةُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عجِبَ الرحمنُ مِن تكذيبهم بالبعث»[(١)].

يقولُ ابن كثيرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى لرسوله محمَّدٍ -صلوات الله وسلامه عليه-: ﴿ وَإِن تَعۡجَبۡ ﴾ مِن تكذيبِ هؤلاءِ المشركين بأمر المَعَاد مع ما يشاهدونه من آيات الله سبحانه ودلالاته في خلقه على أنَّه القادر على ما يشاء، ومع ما يعترفون به من أنَّه ابتَدأَ خلقَ الأشياء، فكوَّنَها بعد أَن لم تكُن شيئًا مذكورًا، ثمّ هُم بعد هذا يكذِّبون خبرَه في أنَّه سيُعيد العالَمِين خَلقًا جديدًا، وقد اعترفوا وشاهدوا ما هو أعجبُ ممّا كذَّبوا به، فالعَجَبُ مِن قولهم: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ ﴾ وقد علِمَ كلُّ عالمٍ وعاقلٍ أن خَلقَ السَّماوات والأرضِ أكبرُ من خلقِ الناس، وأنَّ من بدأَ الخلقَ فالإعادةُ سهلةٌ عليهِ»[(٢)].

ولأنّه ليسَ للمكذِّبينَ بالآخرةِ دليلٌ على قولهم الباطل، فإنَّهم ليسوا على يقينٍ من تكذيبهم بها، بل هم يظنُّونَ ذلكَ ظنًّا، كما قال تعالى عنهم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا قُلۡتُم مَّا نَدۡرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ ﴾ [الجاثية: ٣٢]. وقال: ﴿ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴾ [ق: ١٥]، قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا: «يقول: في شكٍّ من البعث»[(٣)]. وقال تعالى: ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلۡمُهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ بَلۡ هُمۡ فِي شَكّٖ مِّنۡهَاۖ ﴾ [النمل: ٦٦].

ومِن الكفّار من أنكرَ بعضَ ما يكون يوم القيامة، كإنكارِ النصارى الملذَّاتِ الحسِّيّة التي تكونُ في الجنّة، وحقيقة قولهم هذا الكفرُ بالجنَّة، كما قال سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ: «النصارَى كَفَروا بالجنَّة، وقالوا لا طعامَ فيها ولا شَراب»[(٤)].

---

(١) رواه الطبري في جامع البيان (١٣/ ٤٣٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٢٢، رقم١٢١٣١)، وعزاهُ في الدر المنثور (٨/ ٣٧١) إلى أبي الشيخ.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٨/ ١٠٧).

(٣) رواه الطبري في جامع البيان (٢١/ ٤٢٠-٤٢١).

(٤) سبق تخريجه (ص١١٤).

ومن الكفّار من أنكرَ بعض ما فيها من تفصيلِ ما أخبرهم به النبيُّ ﷺ، تبعًا لكفرهم به جُملةً، مثلما فعلوا حينَ نزلَ قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فإنَّهم كذّبوا بهذه الجزئية وعارضُوها بعقولهم الفاسدة، وقالوا: إنَّ عيسى عُبدَ من دونِ الله، فرضِينا أن تكُونَ آلهتُنا بمنزِلتِه[١]، فأنزلَ الله تعالى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وقولَه تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾﴾ [الزخرف: ٥٧ - ٥٩]. فبرَّأَ الله تعالى أنبياءَه وأولياءَه من أن يعذِّبهم بالنار، لأنّ من عُبدَ منهم كعيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يُعبَد برِضىً منهُ ولا عن إرادة، ولا له في ذلك ذنب[٢]. وبيَّن سُبحانه أنّ معارضَة الكفّار ما هي إلّا جدلٌ وخصومةٌ باطلة، وإلّا فقد عرفوا أنَّ المرادَ الأصنام[٣].

---

(١) ينظر: الوجيز للواحدي (٢/٩٧٦-٩٧٧).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٧/٥٥٧).

(٣) ينظر: تفسير السمعاني (٣/٤١٠).

المطلب الثاني
ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك

أقرَّ أهلُ الكلامِ عمومًا باليوم الآخر وما فيه من الأهوال والأحداث، بناءً على جوازِه في العقل وورودِ السمع به[١].

ومع ذلكَ فقد أنكرَ بعضُهم بعضَ ما يكونُ فيه من الأمورِ التي جاءت بها الأدلة، واستدلُّوا على إنكارِها بشبهاتٍ عقليّة فاسدة، وأكثر هؤلاءِ هم الجهميّة الأوائل، ويليهم المعتزلة.

فقد نقل الملَطي أنّ الجهمَ بن صفوان أنكر قبضَ ملكِ الموتِ للأرواح[٢]، وأنكرَ عذابَ القبرِ، ومُنكرًا ونكيرًا[٣]، وأنكرَ الصِّراطَ وأنّ الله يجيزُ عليه عباده[٤]، وأنّه زعمَ «أنّ الجنّة والنارَ تفنَيان بعدَ خلقِهما، فيَخرج أهلُ الطَّاعة مِن الجنة بعد دخولهم، ويَخرُجُ أهلُ النَّارِ بعدَ دُخولِهم، وأن أهلَ الجنَّة إذا دخلُوها لبِثُوا فيهَا دهرًا طَويلًا، فتبيدُ الجنَّة وأهلُها، ويَبيدُ نعيمُها، وتهلَكُ النارُ ويبيدُ عذابُها»[٥].

وقد كانَ الجهمُ يمنعُ تسلسُلَ الحوادِثِ في المستقبَل، فلأجلِ ذلكَ منَعَ من بقاءِ الجنّة والنار، ووافقَه على بعضِ ذلكَ أبو الهُذَيلِ العلَّاف[٦].

يقول شيخُ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إمام الجهمية الجهم بن صفوان، وأبو الهذيل العلَّاف

---

(١) ينظر: فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار (ص٢٠٢)، وشرح المواقف للإيجي (ص٣٨٣).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص١٣٣).

(٣) المصدر السابق(ص١٣٤).

(٤) المصدر السابق (ص١٢١).

(٥) المصدر السابق (ص١٥٠).

(٦) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص٤٧٥).

إمامُ المعتزلة... قالا بامتناع دوام الحوادث في المستقبل والماضي. ثمَّ إنَّ جهمًا قال: إذا كانَ الأمرُ كذلك، لَزِمَ فناءُ الجنَّة والنَّار، وأنَّه يعدَمُ كلُّ ما سِوى الله، كما كان ما سِواه معدومًا. وكانَ هذا ممّا أنكرهُ السَّلف والأئمة على الجهميّة، وعدُّوه من كفرِهم، وقالوا: إنّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [ص: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، إلى غير ذلك من النصوص الدالَّة على بقاء نعيم الجنة. وأمّا أبو الهُذَيل فقال: إنَّ الدليل إنّما دلَّ على انقِطاع الحوادِث فقَط، فيُمكِنُ بقاءُ الجنَّة والنَّار، لكن تنقَطِعُ الحرَكات، فيبقَى أهلُ الجنة والنار ساكنِين ليسَ فيهما حركةٌ أصلًا، ولا شيءَ يحدُث»[1].

وذكرَ الملَطيُّ بعضَ مقالاتِ الجهمِ عن أتباعه من الجهميّة[2]، وزادَ على ما ذكرَ عنه أنّ مِن الجهمية صنفًا أنكرُوا الميزان، وأنّه ليس لله ميزانٌ يزنُ فيه أعمال الخلق[3].

وقد تأثّر بعضُ المتكلِّمين بمقَالاتِ الجهم، فمِن ذلكَ قولُ أبي الهذيلِ العلّاف السابق بانقطاعِ حركاتِ أهل الجنّة والنار، ومنهُ ما نُقلَ عن بعض المعتزلة من إنكارِهم عذابَ القبر، وقد عزا الأشعريُّ هذا القولَ إليهم بالعموم[4]، ولكن نفى القاضي عبد الجبّار نسبةَ ذلكَ إليهم، وذكرَ أنَّه قول الضِّرارية[5]. وذكرَ شيخ الإسلام ابنُ تيمية أنَّ «تأويلَ الميزانِ، والصِّراط، وعذابِ القبر... إنَّما هو قولُ البغداديِّين مِن المعتزِلةِ دُونَ البصريّة»[6].

---

(١) منهاج السنّة (١/ ٣١٠).

(٢) التنبيه والرد (ص١١٢-١١٣).

(٣) المصدر السابق (ص١١٣).

(٤) مقالات الإسلاميين (ص٤٣٠).

(٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (ص٢٠٢)، وينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٧٣٠)، وأصول الدين للبغدادي (ص٢٦٩).

(٦) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٨)، وينظر: شرح الأصبهانية (ص٤٧٦)، ومقالات الجهم لياسر القاضي (٢/ ٦٩٣).

وأنكرَ أكثرُ المعتزلةِ كونَ الجنّة والنارِ مخلوقتَين الآن، زعمًا بأنَّه لا فائدةَ من ذلك[١]، وهذا مجرّدُ استبعادٍ عقليٍّ وتحكُّمٍ على الله، ردُّوا به النصوصَ الواضِحة التي تدلُّ على خلافِ قولهم[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وما دلّ عليه قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ١٣ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ ١٥﴾ [النجم: ١٣ - ١٥].

وممّا ينكرُه المعتزلة من أمورِ اليومِ الآخر ما تواترت به النصوص من إثباتِ الشفاعة لأهل الكبائر، وإثباتِ خروجِ بعضِ الموحِّدين من النار، وذلكَ بناءً على أصلِهم في وُجوبِ إنفاذ الوعيد. وقَصَرَ بعضهم الشفاعة على الطائعين التّائبين المستحقِّين للثواب، لأجلِ زيادةِ ثوابهم[٣]، ومنهم من نفَاها مُطلقًا[٤].

وممّا أنكره أهل الكلامِ من حوادثِ اليوم الآخِر: إتيانُ اللهِ تعالى ومجيئُه، كما أخبر عن ذلك سبحانه بقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]. وذلكَ بناءً على منعهم قيامَ الأفعال الاختياريّة بالله تعالى، وأنكروا أيضًا -تبعًا لذلك- تكليمَه سبحانَه لعبادِه، كما جاءَت بذلك الآياتُ والأحاديث[٥].

وأمَّا رُؤيةِ المؤمنينَ له سبحانه، فقَد سبقَ بيانُ مذهبهم فيها وإنكارُ أكثرهم لها إمَّا تصريحًا وإمَّا حُكمًا[٦]، وهي أعظمُ النّعيم الذي يُعطيهِ اللهُ لعبادِهِ المؤمنينَ يوم القيامة، فنسألُ الله أن يجعلنا منهم بمنِّه وكَرمِه وجُودِه وإحسانِه.

---

(١) ينظر: الإرشاد للجويني (ص٣٧٨)، والمواقف للإيجي (ص٣٧٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٥٤٥).

(٢) ينظر: حادي الأرواح لابن القيم (١/٢٤-٤٦، ٩١-١٠٠).

(٣) ينظر: فضل الاعتزال (ص٢٠٧)، وشرح الأصول الخمسة (ص٦٨٨)، وأصول الدين للبغدادي (٢٦٨).

(٤) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص٢٦٧).

(٥) ينظر: حادي الأرواح لابن القيم (٢/٧١٥).

(٦) ينظر: (ص١١٥٤).

ويتلخّص ما وقع فيه المتكلِّمون من موافقة ما ذمّه الله تعالى من إنكارِ أخبارٍ تتعلّق بيوم القيامة فيما يلي:

١. إنكارُهم أخبارًا متعلِّقَةً باليومِ الآخِر، معَ كَونِ الكفَّار أنكروا اليومَ الآخرَ جملةً، وبعضُ المُتكلِّمين أنكر بعضَه، فالمتكلِّمون أخذوا شُعبةً من قولِ المشركين، وبينَ الفريقين قدرٌ مشتركٌ توافقَا عليه.

٢. استنادُهم إلى شبهاتٍ عقليّةٍ واهية، كاستبعادِ العقلِ لما أخبرَ به الوَحي، فعقول المشركين استبعدت وقوعَ البعث والحسابِ الأخرويّ، وعقولُ المتكلِّمين استبعَدت بعضَ الأخبارِ المتعلِّقةِ بذلك، كاستِبعادِ المعتزِلةِ كون الجنّة والنارِ مخلوقتينِ الآن.

الخاتمة

الحمد لله الكريم الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والشكرُ له على ما منّ به من العطَايا والمكرُمات، والصّلاة والسّلام الأتمّانِ الأكملانِ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابِه ومن اتّبعهم على الطاعات.

وبعدُ، ففي ختامِ هذا البحث، أُوجزُ أهمَّ النتائج التي وصلتُ إليها من خلاله فيما يلي:

١- يشملُ اسمُ علمِ الكَلام كلَّ ما عُورِضَت به النُّصوصُ الشَّرعِيَّةُ مِن الأدلّة العقليّة، والسَّلفُ مُجمِعون على ذمِّه والتحذيرِ منه، وأهمّ من يدخل في أهلِ الكلام: الجهميّة والمعتزلة والأشعريّة والماتريديّة.

٢- نوَّع الشارع في التَّحذير من الوقوع فيما ذمَّ الله به السابقين، مع إخبارِه بأنَّ مِن هذِه الأمّة من سيقع في ذلك، وليس بينَ تحذيرِه منه وإخبارِه بوقوعِه تعارض.

٣- كانَ للسَّلفِ رحِمهُم اللهُ تعالَى منهجٌ في قياسِ ضلالاتِ أهل البدع على ضَلالات الأُمَم السَّابقة، وهو مَنهجٌ امتاز بالأصالَة والاعتماد على الوحي، مع الدِّقة في الحُكم والوَصف، والتنوّعِ في القياس بحسَبِ وجهِ المقارنة، ومراعاةِ المصلحة في التحذير والتنفير.

٤- وقوعُ المتكلِّمين فيما ذمّه الله تعالى له أسبابٌ عدَّة، أهمُّها إعراضُهم عن الاهتداءِ بوحي الله، وعدولُهم عن طريقِ السَّلف.

٥- وقوع المتكلمين فيما ذمّه الله تعالى له آثارٌ في بابِ الأسماءِ والأحكام، وآثارٌ تتعلّق بتعامُل أهلِ السنة معهُم، وجميعُ ذلكَ موزونٌ بميزانِ الشّرع القائم على العدلِ في الأوصافِ والأحكام.

٦- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله تعالى من الإعراضِ عن الوحي، وذلك بتركهم التلقي منه في أهم أبواب الاعتقاد، وظهرَ ذلكَ أيضًا في اطّراحهم أكثرَ السنة النبوية من الاعتمادِ عليها في الأمور اليقينية، مع جهلهم بالكتابِ والسنة عمومًا، وإعراضِهم عَن إيرادِ نصوصهما في كتب العقائد، وكلُّ ذلك داخلٌ في التولِّي عن الوحي والإعراضِ عنه وتركِ الانقياد له.

٧- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله تعالى من تنقُّص النصوص والتحرُّج منها، وذلك بوصفهم لها بالأوصاف الدالة على النقص والعيب، مثل كونها لا تفيدُ عِلمًا، وأنها تخالفُ العقل، وأنها موهمةٌ

للتشبيه وللمعاني الفاسدة، مع قلةِ تعظيمهم لها بتلاعبهم بتأويلها وتحريفها، وبتحرجهم منها بنفرتهم من إيرادها والاستدلال عليهم بها.

٨- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من التحاكم إلى الطاغوت مع زعم إرادة الإحسان والتوفيق، فإنهم جعلوا العقل حاكمًا على الوحي، وسوَّغوا ذلك بزَعم طَلَبِ التوفيقِ بين النَّقلِ والعَقل.

٩- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من مُعارضة الوَحي بالقياس الفاسد؛ فإنّهم عارضوا نصوص الاعتقاد بما قرّروه من الأدلّة العقليّة القياسيّة، مع كونها فاسدةً في نفسِها، ومخالفةً للوحي.

١٠- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من قبول بعض الوحيِ وردِّ بعضه، فكلُّ فِرقةٍ منهم أخذت من الوحيِ ما وافق أصولها وردّت ما يخالف ذلكَ.

١١- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الجهل بمعاني الوحي أو تجاهلها، وذلكَ ظاهرٌ في مسلكِ من أوّل الصفاتِ منهم ومَن فوّضها، فإنّهم لم يفهموا من النصِّ المعنى الصحيحَ الذي أُريدَ به، ثمّ صرفوه عن حقيقته إلى معنىً آخر غير المعنى المراد، كما فعل المؤوِّلون، أو إلى غيرِ معنىً معيّن كما فعل المفوِّضون.

١٢- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من مضاهاة قول الذين كفروا من قبل، فإنّهم تأثّروا بضلالات الأمم السابقة وتلقَّوها عنهم، كالفلاسفة اليونانيين والصابئة، واليهود والنصارى، وشابهوهم في كثيرٍ من مقالاتهم وأصولهم.

١٣- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من اتّباع الظنِّ والهوى، فإنّهم بنَوا أصولَهم على مقدّماتٍ وهميّةٍ ظنُّوها يقينيّات، وخاضُوا فيما لا سبيلَ للعقلِ أن يحكُم فيهِ، ورجّحَ ظنونَهم تلك أهواؤُهم وميلُهم لأصولِهم وتقريراتهم وتعصُّبُهم لها. واتباعُهم للهوى معلومٌ بما بيّنه الله من أَمارات ذلك.

١٤- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من القول عليه بلا علم، فإنّهم قالوا عليه سبحانه ما لا عِلم لهم به في أسمائه وصفاته وفي أفعاله، وفي دينه وشرعه، وفي بيان معاني كلامِه وكلام رسوله، وفي نسبة ما لم يقُله الرسول ﷺ إليه.

١٥- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من تحريف الكلم؛ فإنّهم حرَّفوا النصوص التي قسَت قلوبُهم عن قَبولها، ووقعوا في التحريف اللفظي والمعنوي، وصرفوا الأدلة الظاهرة ولَوَوهَا عن دلالتها إلى معانيَ بعيدةٍ مستنكَرة.

١٦- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من ترك المحكم واتباع المتشابه، وذلك أنّهم استدلُّوا بما احتملَ معناه من النُّصوص ليحملوه على الوَجهِ الموافِق لقَولهم، وتركُوا الواضِحَ المحكَم الذي لا يحتَمل وجعلوه متشابهًا. بل إنّهم جعلوا عقولَهم هي الحاكمة المحكَمَة، وألقَوا بجميع النصوص في دائرة المتشابِه.

١٧- وافقَ المتكلِّمون ما ذمَّه الله من تكلُّفِ البَحثِ عمّا لم يؤمروا به؛ فإنهم خاضوا فيما لم يشرعه الله من الكلام في حقائق ذاته وصفاته، وغاصوا في البحث عن علل أفعاله، وتكلَّفوا التنقيب عن حقائق الموجودات والطبيعيات، وجعلوها من أصول الدين، فعادَ ذلكَ عليهم بالعنَت والنَّصب.

١٨- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من التفرُّقِ في الدين؛ فإنّ كلَّ فريقٍ منهُم فارقَ الحقَّ المطلَق، وأخذَ ببعضِ الدِّينِ وتَركَ بعضَه، وفرِحَ بما عندَه، ثمّ تفرَّقُوا إلى فِرقٍ، وتفرّقت كلُّ فِرقةٍ في أقوالها وآرائها.

١٩- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من دعوى كلِّ فِرقةٍ أنها الناجيةُ وتضليلِها الأخرى بلا برهان، فإن كلّ فرقةٍ منهم اعتقدَت الحقَّ محصورًا فيها وضلّلت مخالفيها، ومِنهم مَن كفَّرَ مخالفيهِ جميعًا ، وأسوأُ ذلكَ قولُ من كفّر معتقدِي الصِّفاتِ الواردةِ في الكتابِ والسنة.

٢٠- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من التّناقُض والاضطِراب، فقد قالوا أقوالًا واعتقدوا آراءً شديدةَ التناقض، وكانَ ذلكَ بسببِ تركهم بعضَ الحقِّ. وتناقضُهم هو من أدلّة فسادِ مذهبهم وبطلانِه.

٢١- وافقَ المتكلِّمون ما ذمَّه اللهُ من الحَيرة والشكِّ، فشكُّوا في الحقّ، وشكُّوا في مذهبهم، فإنّ ذلكَ غايةُ ما انتهَى إليه أئمَّتُهم واعترَفُوا به، وكانَ ذلكَ نتيجةً حتميّةً للاشتغالِ بعلمِ الكَلام والإِعراضِ عَن نورِ الوَحيِ الرَّبَّاني.

٢٢- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الغلوِّ في الدين؛ فإنّهم تجاوزوا الحدَّ الذي جعله الله تعالى لشرائعه، وابتدعوا ما لم يأذن به، فلم يوافقوا ما شرع الله، بل وقعوا في نقيضِ مقصودهم.

٢٣- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من التّذبذب بين أهل الهدى وأهل الضّلال، فإنهم تردّدوا بين الفريقين في مناهجهم التي تلقوا بها علومهم، وفي أقوالهم واعتقاداتهم، وفي ولائهم وانتمائهم، فتأرجحوا بين أهل الحقِّ وأوليائه، وبينَ أهلِ الباطلِ وأوليائه، بل منهم من جعلَ بعضَ المبطلين أهدى سبيلًا من المؤمنين.

٢٤- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من وجود الفسق في العلماءِ المقتدى بهم، فوقعَ في كثيرٍ منهم الفسادُ العملي، وكانَ ذلكَ مترتِّبًا على الانحرافِ العِلميّ الاعتقادي.

٢٥- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من تصنيف الكتب الباطلة ونسبتها إلى الشرع؛ فإنّ مِنهُم مَن وضعَ أحاديثَ أو روَاها نصرةً لمذهبِه الكلامي، وأكثرُهم صنّفَ كتبًا كلاميّةً عَزاها إلى أصول دينِ الإسلام، أو فسَّر القرآن وشرحَ الأحاديث بمقتضى الكلامِ المذموم.

٢٦- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الجِدال والـمُحاجَّة بالباطِل، وذلكَ باستعمالهم الجدَل في ردِّ النصوص، وصرفِهم جُهدهم فيه لإثباتِ عقائدهم، معَ استظهارهِم به على الـخُصوم وعلى الأغرارِ من الناس، إشعارًا لهم بقوّةِ حجتهم وصحةِ منهجهم، مع كونِ حججهم داحضةً، وكونهم لا ينهضون على مقارعة أئمّة الحقّ، وكونهم لا يَرجعونَ إلى قولِ خصمهم إذا أفحَمهم وظهرَ عليهم.

٢٧- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من لَبسِ الحقِّ بالباطل؛ وذلك لأنَّهم خلَطُوا قَبولَهم بعضَ الحقِّ بردِّهم لبعضِه الآخر، ولبَسُوا الألفاظ الحقَّة بالمعانِي الباطلَة التي حرَّفوها إليها، وتكلّموا بالكلماتِ المجملَة المشتبِهة المحتمِلة للحقِّ والباطل، فلبّسوا على الناس.

٢٨- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من سَتر المعتقد الباطل بتسميته باسم الحقّ، أو بإظهار موافقة أهل الحقّ، لأنّهم سمّوا أقوالَهم المنحرفةَ بأسماءَ برّاقةٍ مزخرَفَة مقبولَة تشبهُ أسماءَ الحقّ، فغرُّوا بها النّاس، وحاولُوا إظهارَ الموافقةِ لأهل الحقِّ في التعبيرِ عن أقوالِهم المخالِفة، لا سيّما في أوقاتِ ضعفهم وذهابِ سلطانهم.

٢٩- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من كِتمان الحقّ مع العلم به، فإنّهم كَتموا كثيرًا من الأدلّة التي تُعارِضُ مذهبهم، لا سيَّما إن كانَت من السُّنَّة أو آثارِ السلف، ومنَعُوا -في أوقاتِ قُوَّتهم- أهلَ السنَّة من نَشرِها والتحديثِ بها.

٣٠- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من ادِّعاء أنّ ما هُم عليه من الباطِل تعظيمٌ لله، فإنّهم ادّعوا في كلِّ ما ذهبوا إليه من المخالَفاتِ أنّ قولَهم هو مقتضى تعظيمَ الله وتنزيهَه عن النقص، مع أنّ واقعَ مقالاتهم بضدِّ ذلك.

٣١- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الانتساب إلى معظّمٍ مع مخالفته؛ فإن كثيرًا منهم انتسَبَ إلى السَّلَفِ المعظَّمين لدَى أهلِ الإسلام، وإلى الأئمّة الأَربعةِ المتبوعِين، مع أنَّ واقعَ مذهَبهم مُناقضٌ وبعيدٌ جدًّا عن أقوالِ من انتَسبُوا إليهِم، وظهور بدعتهم متأخِّرٌ عنهم، كما أنّهم جهلةٌ بحقيقةِ مذهبِ من انتسبوا إليه.

٣٢- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من دعوى العِلم والعَقل مع مخالفَة الواقِع لذلك ، فإنّهم يسمُّون أنفسَهم العُقَلاء وأهلَ النظر، ويَصفون أهلَ الحق من أَتباع السَّلف بالجَهل، هذا مع أنّهم يُناقِضون العقلَ البدَهي في كثيرٍ من القضَايا.

٣٣- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من إيذاءِ أهلِ الحق والطَّعنِ فيهم، فإنَّهم وَقعُوا في أقوالٍ استلزمَت الطعنَ في الأنبياءِ والسلفِ الصالحين، ولقَّبوا أهلَ السُّنة بألقابٍ قبيحةٍ، كالمشبهة والحشوية والمجسِّمة، وافتروا عليهم بأَن نسَبوا إليهم ما هُم برآء منه.

٣٤- وافقَ المتكلِّمون ما ذمَّهُ الله من الاستعانَة بالقوّة والسُّلطةِ والتهديدِ عند انهزام الحجّة، وشهِد تاريخُهم وقائعَ عدّةً لجؤُوا فيها إلى سَجن أهل السنة وتعذيبِهم أو قتلِهم ليُجبرُوهم على القولِ ببدعِتهم، لا سيّما حينَ عَجَزوا عن إقَامة الحجة عليهم.

٣٥- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الانحرافِ في توحيدِ الربوبية، فإنّهم لم يُثبتوا ربًّا مبايِنًا لخلقِه، يخلُق ويرزُق ويفعَلُ ويتكلّم وإنما أثبتُوا لهُ صفاتٍ تقتَضي بطلانَ رُبوبيّته أو انتفاءَ وجوده، والحلولية والقدريّة منهم جعلوا له شريكًا في الربوبية.

٣٦- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الانحرافِ في توحيد الأُلوهيّة، فإنّهم جعلُوا الإقرارَ بالرُّبوبيّة مجزئًا في الإيمان، كما أنّ عقائدَهم تقتضِي تجويزَ عبادةِ من سُلبت عنه الأفعالُ وصفاتُ الكمال،

وتقتضي ضعفَ العبادةِ أو عدَمها، لا سيّما وقد أنكرَ جُمهورهم ركنَ العبادةِ ولبّها وهو محبة الربِّ جلّ وعلا.

٣٧- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الإلحاد في أسماء الله وصفاته بتعطيلها، فإنّهم نفَوا حقيقةَ أسمائه وصفاته أو أكثرها، وسلَبوها حُسنها الذي كانت به حسنى، وهدَموا من معناها ما يُتعبَّدُ الله به.

٣٨- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من الإلحادِ في أسمائِه وَصِفاتِه بتمثيلِه بخَلقِه، فإنّهم مثّلوا الله تعالى بخلقه في فهمِهم لنُصوصِ الصفات، بل مثَّلوه -فيما آلَ إليه قولُهم- بالناقِصات أو المعدومات أو بالممتنعات، كما أنّهم مثّلوه بخلقه في أفعالِه، ففهِموا مِن عِللها ما يُفهَم من علل أفعالِ خلقه.

٣٩- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من نسبة النقائص إليه وسوءِ الظن به سبحانه، وكانَ ذلكَ في جميعِ عقائدهم، فإنّهم نفوا عنه كماله اللائقَ به، ووصفوه بنقيضِ ذلك من النقصِ أو العدم، وجعلوه كلامهُ دالًّا على الباطل، ومنهم من أنكر أقداره، ومنهم من أنكرَ حكمته ولم ينزِّهه عن أيّ ممكن.

٤٠- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من إنكارِ وجودِ رَبٍّ فَوقَ السَّماء، فإنّهم قالوا بأنه ليسَ في السماءِ إله يُعبد، فوافقُوا -من وجهٍ- قولَ فرعونَ حينَ جحدَ كونَ ربِّ موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في السَّماء.

٤١- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من إنكارِ أنّ القرآنَ كلامُه سبحانه، وأنّه أنزلَه على محمّدٍ ﷺ؛ فإنّهم جعلُوا القرآن مخلُوقًا لم يتكلَّم اللهُ به على الحقيقَة، ولم ينزل كلامًا منه على أحدٍ من رُسله.

٤٢- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من إنكار القدر، فإنّ المعتزلة منهم جعلوا أفعالَ العِبادِ غيرَ مخلوقةٍ لله ولا واقعةٍ تحتَ مشيئته.

٤٣- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من المعارضة بين الشَّرع والقدر؛ فإنّ من أهم أسبابِ انحرافِ قدريِّهم وجَبريِّهم معارضتَهم بين أمرِ الله وشَرعِه، وبين مشيئَتِه وخلقه، فمنهم من غلّب هذا ومنهم من غلّبَ هذا.

٤٤- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من التحكُّم والإيجاب عليه سبحانه في أفعاله، فإنّ المعتزلةَ منهم أوجَبُوا عليهِ ما استحسَنوهُ من أفعالِه، ولم يجوِّزوا عليه ما استَقبحوهُ منها، ووضعُوا له شريعةً

بعقولهم.

٤٥- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من نسبة الفضل واستحقاق الثواب إلى النفس، فإنّ المعتزلةَ منهم جعَلوا أعمالَهم واقِعةً بمشيئتهم المستقلّة، وأنّهم هم المُحدثونَ لها، ثمّ جعلوا ثوابَ أعمالِهم مستحَقًّا على الله على جهةِ التعظيمِ لهُم وإيفاءِ حقّهم، ولا يجوزُ له الإخلالُ به.

٤٦- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من إنكار حكمة الله تعالى في قضائه، فإنّ الجبريّة منهم نفَوا حِكمةَ الله تعالى في أفعاله، وجعلوها واقِعةً منه بمحضِ المشيئةِ من غير غايةٍ يفعلُ لأجلها، والقدريّةَ نفوا حِكمةً تقومُ به وترجعُ إليه.

٤٧- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله من إنكارِ لقاء الله يوم القيامة، فإنَّ أكثرَهم نفى رؤيتَه سبحانه صَراحةً أو حُكمًا، ونفَوا أن يقرُبَ العبدُ من ربِّه يومَ القيامة، ولذا حرّفوا النصوص الدالّة على لقاءِ العبادِ ربّهم.

٤٨- وافقَ المتكلِّمون ما ذمّهُ الله مِن إنكارِ أخبارٍ تتعلّقُ بيوم القيامة، وذلكَ أنّ مِنهم من أَنكرَ بعضَ ما أخبرَ الله به من وقائع يومِ القيامةِ وأحداثه، على تفاوتٍ بينهم في ذلك.

ومن التَّوصيات التي ظهرت لي من خلال البحث، ما يلي:

١. البحثُ في مناهج أهل الباطل في تقرير العقيدة من خلالِ القرآن الكريم، وكشفُ ما بيّنه من تفاصيلها وآثارِها، فإنّ في كتابِ الله أصولَ هذا الباب وجُمَلَه، مع الإشارةِ إلى دقائقِه ولطائِفه، ومن أمثلة ذلك: دراسة تناقُض عقائد المبطلين من خلال القرآن، وهكذا.

٢. البحث في آثار المناهج والعقائِد الكلاميّة على الجانبِ العَمَلي التعبّدي.

٣. دراسة التقيّة لدى المتكلِّمين، وقد تطرَّق هذا البحث إلى جانبٍ منه في مبحث «الموافقة في سَتر المعتقد الباطل...».

٤. بحث تحريفات المتكلِّمين للنُّصوص المبيِّنة لمنهج التلقّي والاستدلال، كتحريفهم للنصوص المفرِّقة بين المحكم والمتشابه، والنصوص التي تحصُر الهُدى في الوحي، والنُّصوص التي تذمّ اتِّباع الظنّ بحملِهم لها على الأدلّة الظنّية عندَهم كخبرِ الآحاد.

وأخيرًا فما ينبغي تقريره في هذا المقام بعد خِتام البحثِ فيما ذمّه الله تعالى من المناهجِ والعقائد، والوقوفِ على مناهج المتكلِّمينَ وعقائدهم: أنّ من أرادَ لنفسه السلامةَ من الوُقوعِ في ذمِّ الله تعالى

ووعيدِه فعليه أن يُجانِبَ مذاهبَ أهلِ الكلامِ وأقوالَهم، ويلزمَ مذهبَ السَّلفِ من الصَّحابةِ والتابعين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ورحِمهم، ويتمسّكَ بالكِتابِ والسّنة معتقِدًا فيهِما الكفايةَ والخَيريّة؛ فهُما وحيُ الله والنورُ والهدى االذي جاءَ به رسوله ﷺ، ولا هُدى إلا بهما. والله الهادي بتوفيقه إلى سواءِ السبيل، وصلّى الله على نبيِّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

وتشمل:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس تراجم الأعلام.
- فهرس الفِرق والطوائف والأديان.
- فهرس الأماكن والبُلدان.
- فهرس المُصطلحات العلميّة.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآيـــــــات	الرقم	الصفحة
١- سورة الفاتحة		
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧ ﴾	٦ – ٧	٥، ٦١، ٧٦، ١٢٦، ٣٦٨، ٧١٦
٢- سورة البقرة		
﴿ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	٢	٢١١
﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾	٩	٨١٠
﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗا ﴾	١٠	١٣٥
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾	١١	٨٠٦
﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴾	١٢	٨٠٦
﴿ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾	١٣	٨٩٢
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	١٣	٨٩٤
﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾	١٤	٣٣٠، ٦٨٨، ٦٨٩، ٨١١، ٨٢٧
﴿ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾	١٥	٦٤٠
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾	١٦	٢٣٢، ٦٤١
﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا ﴾	١٧	٨٥٣
﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	١٩	٤٩٥
﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾	١٩	٨٥٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٢ ﴾	٢١ – ٢٢	٩٨٨

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٢٢	١٠٣١
﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾	٢٣	١٠٨٠
﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾	٢٥	٤٧٩
﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٢٥	٥٠٢
﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾	٢٦	٢٩١، ٣٩٣
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾	٢٦	٨٥٣
﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾	٢٧	١١٤
﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾	٣٢	١١٩
﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٤٢	٤٤٢، ٧٨٣، ٧٨٩، ٨٣٧
﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	٤٤	٦١٤، ٨٩٧
﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾	٤٦	١١٥١، ١١٥٩
﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾	٤٧	٩٤
﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ (٥٨) فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ (٥٩)﴾	٥٨ – ٥٩	٤٣٣، ٤٣٩
﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾	٥٩	٧٥١
﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾	٦١	٢٣٢
﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	٦١	١٠٧
﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾	٦١	٧٠٦، ٩٤٠
﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	٦٧	٣٠٣
﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً ۖ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٦٧) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ (٦٨) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ (٦٩) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ	٦٧ – ٧١	٥١٧

ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾		
﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾	٧٠	٤٧٩
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٧٤	٤٤٦
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	٧٥	١٥٧، ٣٠٧، ٤٣٧، ٤٤٦
﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٧﴾ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾	٧٥ – ٧٩	٣١٩، ٧٥١
﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	٧٦	٨٤٠
﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾	٧٨	١٢٥، ١٥٧، ٣٠٧
﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾	٧٩	٤٣٨، ٧٣٢
﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾	٧٩	٧٣٣، ٧٥٠
﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٨٠	٤٠٠
﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾	٨٣	١٥٢
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾	٨٣	١٥٨
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾	٨٥	٦١٣

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٨٥	٢٨٥، ٦١٣
﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾	٨٥	٧٨٨
﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾	٨٦	٢٨٦
﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾	٨٧	٢٨٥، ٣٧٦
﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٢٨٤
﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٢٨٥
﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٣٠٨
﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ۚ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ (٨٩) بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾	٨٩ – ٩٠	٢٨٥
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾	٩١	٢٨١، ٦١٠
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٩١) وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ (٩٢) وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا ۖ قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٩٣)﴾	٩١ – ٩٣	٦١٣
﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾	٩٣	٩٨٩
﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٩٤) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٩٥)﴾	٩٤ – ٩٥	٥٨٢، ٥٨٥
﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٩٤) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٩٥) وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ (٩٦)﴾	٩٤ – ٩٦	٦١١
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾	٩٦	٣٢٩
﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾	١٠١	١٥٤
﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ	١٠١	١٥٥

كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾		
﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ نَبَذَ فَرِيقٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ١٠١ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾	١٠١ - ١٠٢	١٨٤، ٢٣١
﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾	١٠٢	٥٩٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾	١٠٤	٧٨٩
﴿ أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾	١٠٨	٧٢، ٥٢٣
﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ ﴾	١١١	٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢
﴿ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾	١١١	٥٨٠
﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾	١١١	٥٨٤
﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١١١ بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ١١٢ ﴾	١١١ - ١١٢	٦٠٣
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡ ﴾	١١٣	٨٩، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩٠، ٦٠٣
﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ ﴾	١١٥	
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴾	١١٨	١٢٨، ١٢٩، ١٤٣
﴿ وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ ﴾	١٢٠	٦٤، ٣٣١
﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾	١٢١	٤٤٠
﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾	١٣٠	٨٩٨
﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِيۖ قَالُواْ نَعۡبُدُ	١٣٣	٨٦٦

إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗا وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾		
﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	١٣٥	٨٦٨،٥٧٩
﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ (١٣٦) فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ (١٣٧) ﴾	١٣٦ - ١٣٧	٢٨٥
﴿ قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ ﴾	١٣٩	٦٥
﴿ أَمۡ تَقُولُونَ إِنَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾	١٤٠	٨٦٦،٨٤٠
﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَا ﴾	١٤٢	٤٩٥،٢٦٤
﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُ ﴾	١٤٢	٨٩٧
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ ﴾	١٤٣	٥٠٢،٢٩٣
﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾	١٤٣	٤٩٦،٤٩٥
﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٤٥	٣٣١،٦٣
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾	١٤٦	٨٣٨
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ ﴾	١٤٦	١٠١٥
﴿ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾	١٤٧	٦٤٢
﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾	١٥٨	٥٥٨
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾	١٥٩	٨٤٦،٤٤٢
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ (١٥٩) إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ (١٦٠) ﴾	١٥٩ - ١٦٠	٨٤٠
﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ (١٦٣) إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	١٦٣ - ١٦٤	٥٢٨
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ ﴾	١٦٥	٩٩٦
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ ﴾	١٦٥	٩٩٨

﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾	١٦٥ – ١٦٧	٣٣٤
﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ﴾	١٦٦ – ١٦٧	٥٩١
﴿ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾	١٦٨ – ١٦٩	٣٩٩، ٤١٨
﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	١٦٩	٤٠١
﴿ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	١٦٩	٤٠٨
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾	١٧٠	٣٣٠
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾	١٧٠ – ١٧١	٨٩٧
﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾	١٧١	٣٠٤
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ ﴾	١٧٤	٨٣٩، ٨٤٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾ ﴾	١٧٤ – ١٧٥	٨٤٠
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾	١٧٥	٢٣٢
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾	١٧٦	٢٨٣، ٥٥٠
﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾	١٧٦	٥٥٢
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾	١٨٥	٤٩٦، ٧٩٣
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾	١٨٥	١١٠٧
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾	٢٠٤	٦١٥، ٨١٠

﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾	٢١٠	٤٦٨، ١١٦٨
﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	٢١٢	٩١٩
﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾	٢١٣	٣٨١، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٦٢
﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ﴾	٢١٤	١١٤١
﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾	٢٢٨	٤٨١
﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗا﴾	٢٣١	٢٠٢
﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾	٢٤٢	٦٧٦
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ تَوَلَّوۡاْ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٢٤٦	٦١٤
﴿وَقَالَ لَهُمۡ نَبِيُّهُمۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ بَعَثَ لَكُمۡ طَالُوتَ مَلِكٗاۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ وَٱللَّهُ يُؤۡتِي مُلۡكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ﴾	٢٤٧	٢٦٠
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾	٢٥٥	٨٦٢
﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾	٢٥٥	٢١٥، ٥٠٥
﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾	٢٥٦	٧٨٣
﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾	٢٥٧	٣٣٠، ٥٥٩
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٢٥٨	٣١٠، ٧٥٨
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ﴾	٢٥٨	٩٦٤

﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٢٦٩	٦٧٦
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾	٢٧٥	٢٦١، ١٤٣
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٨٢	٧٩٢
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾	٢٨٦	٦٠٢
٣- سورة آل عمران		
﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾	٧	٣٧٧
﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٧	٤٨٩، ٤٧٩
﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٧	٥٣١، ٤٩٩، ٥٤٧
﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾	٧	٤٩٨
﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	٨	٣٧٧
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾	١٨	٧٠٣، ٥٨٩
﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾	١٩	٥٨٩، ٥٦١
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٢١) أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ (٢٢)﴾	٢١ - ٢٢	٩٤١
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾	٢٣	١٥٨
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعْدُودَٰتٖۖ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾	٢٤	٧٣٢، ٤١٠
﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾	٢٦	٤٦٨
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾	٣١	٩٩٦، ٨٥٤
﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾	٥٤	٩٤١
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٥٩	٤٩٠، ٤٨٤
﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـٔٗا﴾	٦٤	٩٦٨

وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾		
﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾	٦٥ – ٦٨	٨٦٧
﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾	٦٦	٧٦٣
﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٧١	٧٨٧، ٧٨٣، ٨٣٨
﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾	٧١	٧٨٦
﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾	٧١ – ٧٣	٧٨٧
﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾	٧٢	٧٨٧
﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾	٧٥	٤٠٥
﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾	٧٥	٧٣١
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ ﴾	٧٥	٧٣٣
﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾	٧٨	٤٢٦
﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾	٧٨	٤٣٤، ٧٣٣
﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾	٧٩ – ٨٠	٨٦٩
﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾	٨٣	٢٣٢
﴿ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾	٩٤	٧٣٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾	١٠٠	٦٤، ٣٣٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ	١٠٠ – ١٠١	١٢٤

مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾		
﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	١٠١	٧٢٢
﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾	١٠٣	٥٥٦
﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾	١٠٣ - ١٠٥	٥٤٧
﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١٠٥	٧١، ٥
﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾	١٠٥ - ١٠٦	٩١
﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾	١٠٦	٩٠
﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	١١٠	٧٠٦
﴿ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾	١١٩	٨١١
﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾	١٣١	١١٦٨
﴿ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾	١٣٣	١١٦٨
﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٢	١١٤١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴾	١٤٩	٣٣١، ٦٥
﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ﴾	١٥٤	١٠٥٣
﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ ﴾	١٥٤	٦٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾	١٥٦	١٠٩٨

﴿لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	١٥٦	١٠٩٨
﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ (١٦٦) وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟﴾	١٦٦ – ١٦٧	١٠٩٧
﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾	١٦٧	٨١١، ١٠٩٧
﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾	١٦٨	١٠٩٧
﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾	١٨١	٧٧٠
﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾	١٨١	٩٤١
﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾	١٨٣	٧٣٢
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾	١٨٧	٨٣٨، ٤٣٩
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾	١٨٧	٨٤٦
﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	١٨٨	٨٩٢
﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾	١٨٨	١١٣٥
﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾	١٩١	١١٤٠
٤- سورة النساء		
﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾	١٤	٥٠١، ٢٩٢
﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾	١٧	٧٠٤
﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾	٢٥	٦٦
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	٢٦	٧٥
﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾	٢٧	١١٠٧
﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾	٣٧	٨٣٩

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾	٤٠	١٠٥٨
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يَشۡتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾	٤٤	٢٣٢
﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	٤٦	٩٨، ١٠٧، ٤٣٦
﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا فِي ٱلدِّينِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا وَٱسۡمَعۡ وَٱنظُرۡنَا لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَقۡوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾	٤٦	٧٩٠، ٩١٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٤٨	٢٩٢، ٥٠٢، ٥١١، ٥٨٩، ٦٨٣
﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾	٤٨	٤٠٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾	٤٨	٩٨٦
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ٤٩ ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا ٥٠﴾	٤٩ – ٥٠	٤٠٩، ٥٨١
﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا﴾	٥٠	٤٠٤، ٧٣٦
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ٥١﴾	٥١	٣٢٨، ٦٩١، ٦٩٢
﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا﴾	٥١	٧٠٠
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾	٥٢	١٠٧
﴿فَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ ءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَءَاتَيۡنَٰهُم مُّلۡكًا عَظِيمٗا ٥٤ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ بِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن صَدَّ عَنۡهُۚ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ٥٥﴾	٥٤ – ٥٥	١٥٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾	٥٩	٥٥٧
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا﴾	٦٠	٢٣٣، ٢٣٧
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ	٦٠ – ٦٢	٢٥٠

صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ ﴾		
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ ﴾	٦٠ – ٦٣	٢٣٤
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾	٦١	١٥٣، ١٥٨، ١٥٩
﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾	٦٢	٢٣٢
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾	٦٥	١٥٩، ٢٥٠، ٢٧٧
﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ ﴾	٦٦ – ٦٨	٥٢٤، ٥٤٠
﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾	٦٩	٧٦
﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾	٧٦	١٠٧
﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾	٧٦	٢٣٤
﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾	٧٨	٣٠٤
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾	٧٨	٥٠٤
﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	٧٨	٦٥٥
﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾	٧٩	٦٥٥
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾	٨٠	١٨٢
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾	٨٠	٤١٠

﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾	٨٢	٤٨٦، ٥٧٢، ٥٧٤، ٦١٧، ٦١٩، ٦٣٠
﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾	٨٢	٤٩٧، ٥٨٦
﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ﴾	٩١	٦٨٨
﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾	٩٣	٢٩٢
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾	١١٥	١٢٥، ٢٣١، ٢٣٢
﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾	١٢٠	٨٠٥
﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾	١٢٣	٢٩١، ٥٠١
﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾	١٢٣	٥٨٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾	١٣٥	٣٧٨
﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾	١٣٥	٣٩٢
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا ﴾	١٣٧	١٣٥
﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	١٣٨	٨١٣
﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾	١٤٠	٣٣٤، ٥٤٧
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾	١٤٠	٨١٣
﴿ ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾	١٤١	٦٨٩
﴿ ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٤١	٨١١
﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾	١٤٢	٨١٣
﴿ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴾	١٤٣	٦٨٧، ٦٩٠، ٦٩٥

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴾	١٤٤	٦٩١
﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾	١٤٥	٨١٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾ ﴾	١٥٠ - ١٥٢	٢٨٢
﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١٥٥	٢٨٤
﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾	١٥٥	٣٠٨
﴿ وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا ﴾	١٥٦	٩١٧
﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾	١٥٧	٣٧٢، ٥٦٠، ٦٣٨
﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	٤٥٣، ٤٥٤، ٥٠٥، ١٠٣٦
﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	١٦٦	١٠٨٠
﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	١٧١	٤٠٢، ٦٧٠، ٦٧١
﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ ۘ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾	١٧١	٦٦٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾	١٧٤	٧٨٣
٥- سورة المائدة		
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾	٣	٤١٦، ٤٢٤
﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ﴾	١٢	١٠٣٦
﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾	١٣	٤٣٢
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ ﴾	١٣	٤٤٥

﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾	١٣	٤٥١
﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾	١٣	٤٧١
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾	١٣	٧٠٦
﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾	١٤	٥٥١، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٧١
﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾	١٤	٥٩١
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣) وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (١٤)﴾	١٣ - ١٤	١٥٨
﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾	١٥	٨٣٩
﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (١٦)﴾	١٥ - ١٦	٥٣٧
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾	١٨	٥٨١، ٥٨٤
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾	١٨	٥٨٢، ٧٣٣، ٧٣٤
﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾	٢٤	١٢٧
﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾	٤١	٢٨٧، ٢٩٧
﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾	٤١	٤٣٢
﴿الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾	٤١	٤٤١، ٨٢٧
﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ	٤١	٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٦، ٨٠٩

لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ﴾		
﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾	٤١ – ٤٢	٢٩٧
﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	٤٤	٨١، ٩٣، ١٦٠
﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾	٤٥	١٦٠
﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	٤٧	١٦٠
﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾	٤٩	٦٣، ٦٤، ٣٣٢
﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾	٤٩	٢٣٦
﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾	٥٠	٦٩
﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	٥٠	٢٣٢
﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	٥٠	٢٣٦
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾	٥١	٥٦٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	٥١	٦٩١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾	٥٧ – ٥٨	٢٠٣
﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾	٥٩	٩١٦
﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ ﴾	٦١	٨١١
﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾	٦٣	٧٠٦
﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾	٦٤	١٠١
﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ	٦٤	٥٦٣

كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾		
﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾	٦٤	٤٦٨، ٤٦٩
﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾	٦٤	١٣٥، ٤٤٨
﴿ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	٦٤	٥٥١
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ﴾	٦٦	١٦١
﴿ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾	٦٦	٨٤
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾	٦٧	٤٢٤
﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	٦٨	٢٨٣
﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾	٧٠	٢٨٦
﴿ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾	٧٠	٩٤٠
﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾	٧٢	٨٦٥
﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾	٧٢	٩٨٦
﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾	٧٥	٩٩٠
﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾	٧٧	٦٧، ٣٢٧، ٦٧٢
﴿ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾	٧٧	٦٢٠
﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾	٧٧	٦٧٠
﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾	٧٨	٧٠٦
﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨١﴾ ﴾	٨٠ – ٨١	٦٩١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾	١٠١ – ١٠٢	٥٢٢

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾	١٠٣	٤٠٦
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾	١٠٣	٨٩٤
﴿وَإِذۡ كَفَفۡتُ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذۡ جِئۡتَهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾	١١٠	٩١٧
﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾	١١٦	٩٢٤
﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ (١١٦) مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾	١١٦ - ١١٧	٨٦٥
﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾	١١٧	٦٧٥
٦- سورة الأنعام		
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾	١	٩٨٨،٢٥٩
﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾	١	٥٦٠
﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾	١	١٠٣٢
﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	٣	٥٠٧
﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبٗا فِي قِرۡطَاسٖ فَلَمَسُوهُ بِأَيۡدِيهِمۡ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾	٧	٧٦٢،١٥٨
﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ﴾	٩	٧٨٤
﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾	١٠	٩١٨
﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	٢١	٧٣٦
﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ (٢٢) ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ (٢٣) ٱنظُرۡ كَيۡفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡۚ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ (٢٤)﴾	٢٢ - ٢٤	٤٠٤
﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا﴾	٢٥	٣٠٤،١٥٦
﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ (٣٣) وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ (٣٤)﴾	٣٣ - ٣٤	١٤٢

﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ ﴾	٣٥	٥٠٤
﴿ وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	٣٧	١١٢٣
﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ فَإِذَا هُم مُّبۡلِسُونَ ﴾	٤٤	١٦١
﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾	٥٣	١١٢٤
﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾	٥٥	٥، ٧٨٣
﴿ قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَفۡقَهُونَ ﴾	٦٥	٥٤٦
﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ ﴾	٦٨	٩٩
﴿ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	٧١	٢٠٥، ٥٢١
﴿ ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ ﴾	٧١	٥٢٨
﴿ قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَابِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	٧١	٦٣٩
﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ﴾	٧٦	٤٧٣، ٤٧٤
﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾	٨٢	٧٨٦
﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	٨٨	٩٨٧
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ ﴾	٩٠	٧٥
﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖ ﴾	٩١	٨٦٠، ١٠٥٢، ١٠٨١
﴿ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗا ﴾	٩١	٤٣٨، ٧٣٤، ٨٣٩
﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾	٩٣	٤٠٢
﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَوۡنَ عَذَابَ ٱلۡهُونِ بِمَا كُنتُمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَكُنتُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهِۦ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾	٩٣	٧٣٦

﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	١٠٢	٢٩١
﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾	١٠٣	٥٠٧، ١٨٥، ٨٦١
﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾	١٠٨	٩٨٩
﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾	١١١	٣٠٣
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾	١١٢	١٣١، ٨١٥، ٨٢١
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١١٢) وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ (١١٣) ﴾	١١٢ - ١١٣	٨٠٣
﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾	١١٣	٨١٥
﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾	١١٤	٢٣٢
﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾	١١٦	٣٧١
﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾	١١٦	٥٧٥
﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾	١١٩	٣٧٣
﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾	١٢١	٦٤، ٢٥٩، ٢٦٣، ٣٣٠
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾	١٢١	٢٦١، ٧٦٢
﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ۘ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾	١٢٤	١١٢٢
﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	١٢٥	٥٠٤
﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾	١٣٦	٨٥٢

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡ﴾	١٣٧	٨٠٦
﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦ﴾	١٤١	٤٨١
﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾	١٤٣	٣٧٠
﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾	١٤٨	١١١٧
﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾	١٤٨	١١١٠
﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾	١٤٨	٣٧٠
﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ (١٤٨) قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ (١٤٩)﴾	١٤٨ – ١٤٩	١١٠٩
﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾	١٤٩	١١١١
﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾	١٥٠	٦٣، ٣٣٢، ١١٦٣
﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾	١٥١	٩٨٦
﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾	١٥٣	٥٤٧، ٥٥٧
﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾	١٥٣	١٢٦، ١٢٧، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦٥
﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنۡهَاۗ سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ﴾	١٥٧	١٥٣
﴿سَنَجۡزِي ٱلَّذِينَ يَصۡدِفُونَ عَنۡ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصۡدِفُونَ﴾	١٥٧	١٦٢
﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾	١٥٨	٤٨٧
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾	١٥٩	٦٥، ٥٥٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾	١٥٩	٥٤٧، ٥٥١، ٥٧٣، ٥٨٣
٧- سورة الأعراف		
﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٢	٢٠٥
﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	٣	٢٣١، ٢٣٣

﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾	١٢	٢٥٧
﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾	١٢	٢٧٥
﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	١٦	١١٩
﴿وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ (٢٠) وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ (٢١) فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾	٢٠ – ٢٢	٨٠٥
﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٢٨	٣٩٩، ٤٢١
﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٢٨	١٠٥٨
﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٢٨	٤٠٣
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٣٣	٤٠٠، ٤١٨
﴿يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٣٥	٣٩
﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ (٣٨)﴾	٣٨	٣٣٤
﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾	٤٣	١١٩
﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٥٢) هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾	٥٢ – ٥٣	٤٨٧
﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤	٤٦٦
﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾	٥٤	١١٠٧
﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾	٦٠	٩١٣
﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾	٦٦	٨٩٢
﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾	٧٠	٧٥٨
﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾	٧١	٧٥٨
﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾	٨٦	٩٣٨
﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي	٨٨	٩٣٨

مِلَّتِنَا ﴾		
﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾	٨٩	١١٩
﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾	١٠٩	٩١٧
﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ (١١٨) فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ (١١٩) وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ (١٢٠) قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ (١٢١) رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ (١٢٢) ﴾	١١٨ - ١٢٢	٩٣٩
﴿ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾	١٢٣	٩٤٠
﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾	١٢٧	٨٠٧
﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾	١٣٨	٣٢٩
﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ (١٣٨) إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ (١٣٩) ﴾	١٣٨ - ١٣٩	٦٨
﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾	١٤٣	٤٥٣، ٤٥٥
﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾	١٤٣	٩٢٤
﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾	١٤٦	٤٤٨
﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾	١٤٨	٩٨٩
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾	١٥٢	٩٤
﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾	١٥٩	٨٤
﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾	١٦٢	٤٣٩
﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ﴾	١٦٨	٨٤
﴿ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾	١٦٩	٩٨
﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	١٦٩	٤٠٢
﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾	١٦٩	٤٠٩، ٤٢٣

﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ ﴾	١٧٥ - ١٧٦	٩٧، ١٠٤، ٧٠٧
﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾	١٧٩	٣٠٤
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾	١٨٠	١٠٠٩، ١٠١٢، ١٠٢٩
﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ۖ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾	١٩٥	٩٨٩
٨- سورة الأنفال		
﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾	١ - ٤	٥٠٣
﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾	٨	٧٨٣
﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾	١٧	٥٠٤
﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾	٢١	٦
﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢١ - ٢٢	١٥٥
﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٢ - ٢٣	٣٠٤
﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾	٢٢	٦٧٦، ٨٩٤
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾	٢٩	٧٩٢
﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾	٣٠	٩٤١
﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	٣١	١٩٩

﴿وَمَا كَانُوٓا۟ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٣٤	٤٧٥
﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾	٤١	١١٥٩
﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾	٦٢	٨١٢
﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾	٦٥	٨٩٤
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ﴾	٧٤	١٢٥
٩- سورة التوبة		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	٦	٧٥١
﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾	٩	٢٣٢
﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾	١٢	٢٠٣
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾	١٦	١١٤١
﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾	٢٩	١١٦٣
﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾	٣٠	٦٨، ٩٠، ٣٢٤
﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾	٣٠	٤٠٢
﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾	٣١	٣٣٠
﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	٣١	٦٧٢، ٩٦٨
﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾	٣٢ - ٣٣	٨٤١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣٤	٧٠٦
﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾	٣٧	١٣٤
﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾	٤٢	٢٨٧

﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾	٤٦	٦١٥
﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾	٤٧	٣٣١
﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾	٥٦	٨١١
﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾	٥٨	٢٨٧
﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾	٦١	٩١٥
﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٦١	٩١٨
﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ (٦٤) وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ (٦٦)﴾	٦٤ – ٦٦	٢٠٣، ٩١٥
﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	٦٩	٦٢، ٧٢، ٨١، ١٣٩
﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾	٧٠	١٤٠
﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ (٧٦) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (٧٧)﴾	٧٥ – ٧٧	٦١٥
﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٧٩	٩١٥
﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٧٩	٩١٨
﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾	٨٧	٨٩٤
﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾	١٠١	٨١٣
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾	١١٥	٤١٦
﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤) وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ (١٢٥)﴾	١٢٤ – ١٢٥	١٣٥

﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾	١٢٧	١٥٦
﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾	١٢٧	٨٩٤
١٠- سورة يونس		
﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾	٥	١١٤٠
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٨﴾ ﴾	٧ – ٨	٣٠٤، ١١٥٣
﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ ﴾	١٥	٤٣٦
﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾	١٨	٨٥١، ٩٨٩
﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴾	٢٠	١١٢٣
﴿ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٣٣	٤٤٨
﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾	٣٦	٣٧٠
﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾	٣٧ – ٣٨	١٠٨٠
﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	٤١	٦٥
﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴾	٤٥	١١٥٣
﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٥٥	٣٠٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٥٧	١٢٣، ٢٠٥
﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾	٥٩	٤٠٦
﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	٥٩ – ٦٠	٤٠٤
﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٦٨	٣٩٩

﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٦٨﴾ قُلۡ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾	٦٨ – ٦٩	٤٠٣
﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴿٦٩﴾ مَتَٰعٞ فِي ٱلدُّنۡيَا ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلۡعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾	٦٩ – ٧٠	٧٣٦
﴿ مَتَٰعٞ فِي ٱلدُّنۡيَا ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُهُمۡ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلۡعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ﴾	٧٠	٤٠٣
﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾	٨٣	٩٤٠
﴿ قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	٨٩	٥
﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾	٩٤	٦٤٢
﴿ وَيَجۡعَلُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾	١٠٠	٦٧٦
﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾	١٠١	١٦٥
﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي فَلَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنۡ أَعۡبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمۡ ﴾	١٠٤	٩٨٧
﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٠٦	٩٩٠
١١- سورة هود		
﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾	١	٤٩٧
﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾	٥	١٠١٧
﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٤﴾ ﴾	١٣ – ١٤	١٠٨٠
﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٨	٤٠٤
﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ ﴾	٢٧	٨٩٢
﴿ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ ﴾	٣٤	١١٠٧
﴿ وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُ ﴾	٣٨	٩١٣

﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ قَالَ إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ (٣٨) فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ (٣٩)﴾	٣٨ – ٣٩	٩١٨
﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖ﴾	٥٤	٩٦٦
﴿وَتِلۡكَ عَادٞۖ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَعَصَوۡاْ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ﴾	٥٩	٣٢٩
﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدۡ كُنتَ فِينَا مَرۡجُوّٗا قَبۡلَ هَٰذَآۖ أَتَنۡهَىٰنَآ أَن نَّعۡبُدَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ﴾	٦٢	٦٣٦
﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾	٨٧	٣٧٩، ٨٩٣
﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُ﴾	٨٨	٦١٥
﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ﴾	٩١	٣٠٩
﴿وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفٗاۖ وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾	٩١	٩٣٨
﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ (٩٦) إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ (٩٧)﴾	٩٦ – ٩٧	٣٢٩
﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ (٩٧) يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ وَبِئۡسَ ٱلۡوِرۡدُ ٱلۡمَوۡرُودُ (٩٨)﴾	٩٧ – ٩٨	٣٣٤
﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾	٩٧	٨٠٨
﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٠٧	١١٠٧
﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾	١١٢	٦٧٢
﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾	١١٣	٦٩١
﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ (١١٩)﴾	١١٨ – ١١٩	٥٤٦
﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡ﴾	١١٨ – ١١٩	٥٥٨، ٥٧٢
﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾	١١٩	٧٦٧
١٢- سورة يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾	٢	٦٧٦
﴿وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾	٣٣	٧٠٤
﴿إِنِّي تَرَكۡتُ مِلَّةَ قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾	٣٧	١١٦٣

﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾	٣٩ - ٤٠	٩٦٩
﴿ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ ﴾	٤٠	٩٨٧
﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾	٦٨	٧٠٣
﴿ وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ﴾	١٠٦	٩٦٦
﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾	١٠٨	١٢٦
﴿ لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾	١١١	٦٧
﴿ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾	١١١	٢٤٠
١٣- سورة الرعد		
﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ ﴾	٢	٥
﴿ وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	٥	١٠٥٢، ١١٦٣
﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾	٩	٥٠٥
﴿ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ ﴾	١٦	٥٠٣، ١٠٥٧
﴿ أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾	١٩	٨٩٤
﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾	٢٣-٢٤	١١٥٥
﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ﴾	٢٨	٢٢٦، ٦٤٣
﴿ وَهُمۡ يَكۡفُرُونَ بِٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾	٣٠	١٠١٤، ١٠٢٣
﴿ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَأَمۡلَيۡتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذۡتُهُمۡۖ فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ ﴾	٣٢	٩١٨
﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾	٣٣	١٠٣٢
﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَا ﴾	٣٥	١١٦٧
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَۖ وَمِنَ ٱلۡأَحۡزَابِ مَن يُنكِرُ بَعۡضَهُۥ ﴾	٣٦	٦٣، ٢٨١
﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا وَاقٖ ﴾	٣٧	٦٣، ٣٣١
١٤- سورة إبراهيم		
﴿ وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ ﴾	٧	٧٢٢
﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا	٩	١٥٧، ٩٣٧

يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾		
﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	٩ – ١٠	٧٥٩،٦٣٥
﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾	١٠ – ١١	٢٥٩،١٤٣
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾	١٣	٩٣٧
١٥- سورة الحجر		
﴿ وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾	٦	٨٩٣،٣٠٣
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾ ﴾	١٠ – ١١	٩١٣
﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴿١٥﴾ ﴾	١٤ – ١٥	٧٦٢،١٥٨
﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾	٣٩	١٢٠
﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾	٨٥	١١٣٩
﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾	٩١	٢٨١،٢٠٠
﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾	٩٤	٤٢٤
﴿ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴿٩٥﴾ ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾	٩٥ – ٩٦	٩١٨
١٦- سورة النحل		
﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	١	٢١٥
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾	١٢	٦٧٦
﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾	١٧	١٠٣٠
﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾	٢٠ – ٢١	٩٨٩
﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾	٢٢	،٢٠٦

		١١٦٣
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	٢٤	١٠٧٨
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾	٣٥	١١٠٩
﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّـٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ ﴾	٣٦	٢٣٣، ١١١٠
﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّـٰغُوتَ ﴾	٣٦	٩٨٥، ٩٨٧
﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَـٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٨ – ٣٩	٨٩٨
﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ ﴾	٤٨	٥٦٠
﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾	٥٠	٦٥٥
﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾	٥٦	٤٠٤
﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾	٦٠	١٠٥٦
﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٧٤	١٠٣١
﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾	١٠٥	٤٠٤
﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾	١٢٥	٧٥٧
١٧- سورة الإسراء		
﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾	٣٦	٣٧٠
﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾	٣٨	١١١٥
﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾	٤١	١٥٣
﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْاْ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾ ﴾	٤٦ – ٤٧	٢٠١
﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾	٤٧	٩١٦
﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾	٥٩	١٢٩
﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ﴾	٦٠	٤٩٦
﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾	٨٢	١٣٥، ٤٤٨
﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾	٨٣	١٥٤
﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾	٨٥	٥١٨

﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾	٨٨	١٠٨٠
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾	٩٤	٨٥٤
﴿ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾ ﴾	٩٨ – ٩٩	٩٦٧، ١٠٥٢
﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾	١٠٢	٩٦٤
﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	١٠١٤، ١٠٢٤
١٨- سورة الكهف		
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾	١ – ٢	٦١٧
﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾	١٥	٤٠٦
﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾	٢٨	١٦١
﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾	٢٩	٥٠٣، ٥٠٦
﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾	٤٩	٥٠٩، ٦٨١
﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾	٥٤	١٣٦
﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴾	٥٤	٧٦٢
﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴾	٥٦	٢٠٠، ٧٦٠
﴿ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴾	٥٦	٢٦٥
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴾	٥٧	١٦٠
﴿ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾	٨٦	٤٧٥
﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾	١٠٣ – ١٠٤	١١٣، ٣٧٢
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾	١٠٥	١١٥٣
﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ ﴾	١١٠	١١٥٩
﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾	١١٠	١١٥١،

		١١٥٦
١٩- سورة مريم		
﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴾	٣٧	٥٤٦، ٥٥١
﴿ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴾	٤٢	٧٧٦، ٩٩٠، ٩٩٤
﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَۖ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾	٤٦	٩٣٨
﴿ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾	٦٥	١٠٣١
﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗى ﴾	٧٦	١٣٥
﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلۡمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوۡمٗا لُّدّٗا ﴾	٩٧	٧٦١
٢٠- سورة طه		
﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾	٥	٢١٩، ٢٢٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٨، ٤٥٦، ٤٩٩، ٥٠٥، ٥٣٠، ٦٤٨، ٦٥٥، ٧٩٥، ١٠٣٤، ١٠٧١
﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ (١٥) فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ (١٦) ﴾	١٥ – ١٦	٣٧٤
﴿ وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾	٧٩	٨٠٨
﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا وَلَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا ﴾	٨٩	٩٩٠
﴿ كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ مَا قَدۡ سَبَقَۚ وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرٗا (٩٩) مَّنۡ أَعۡرَضَ عَنۡهُ فَإِنَّهُۥ يَحۡمِلُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وِزۡرًا (١٠٠) خَٰلِدِينَ فِيهِۖ وَسَآءَ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ حِمۡلٗا (١٠١) ﴾	٩٩ – ١٠١	١٦٢
﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ﴾	١١٠	٤٩٨
﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴾	١٢٣	٧٩٣
﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴾	١٢٣	١٢٣
﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ (١٢٣) وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ	١٢٣ – ١٢٤	٤٠، ١٥١

أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾		
﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾	١٢٣- ١٢٦	٥
﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾	١٢٤	١٦١
٢١- سورة الأنبياء		
﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٢﴾﴾	١ - ٢	٢٠٠
﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾	١ - ٣	٢٠١
﴿بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بَلۡ هُوَ شَاعِرٞ﴾	٥	١٠٧٨
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾	٢٥	٩٨٥
﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾	٣٦	٩١٤
﴿وَهُم بِذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ هُمۡ كَٰفِرُونَ﴾	٣٦	١٠١٤، ١٠٢٣
﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٖ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾	٤١	١٤٢
﴿ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾	٦٢ - ٦٣	٩٩٤
﴿قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ﴿٦٦﴾ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾	٦٣ - ٦٧	٩٩٠
﴿قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمۡ﴾	٦٨	٩٥٤
﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾	٩٨	٢٦٢، ١١٦٥
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾	١٠١	٢٦٢، ١١٦٥
﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ﴿٩٣﴾﴾	٩٢ - ٩٣	٥٤٥

﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾	٩٣	٥٤٧
٢٢- سورة الحج		
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ٣ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ٤﴾	٣ – ٤	٣٢٩، ٧٦٣
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ٩﴾	٨ – ٩	٢٦٦، ٧٦٣، ٧٦٥
﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٩	١٥٤
﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾	٤٦	٣٠٥
﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾	٥٢	٣٠٧
﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرۡيَةٖ مِّنۡهُ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً أَوۡ يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَقِيمٍ﴾	٥٥	٦٣٨
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾	٦٢	٩٨٦
﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾	٧٠	١٠٩٥
﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا﴾	٧٢	١٥٦، ٢٠٦، ٩٤٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ﴾	٧٣	٨٥٣
٢٣- سورة المؤمنون		
﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا رَجُلُۢ بِهِۦ جِنَّةٞ﴾	٢٥	٨٩٣
﴿أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾	٤٧	٣٧٩
﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ٥٢ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۢ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٥٣﴾	٥٢ – ٥٣	٥٦٢
﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۢ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾	٥٣	٥٥٣، ٥٥٤، ٥٨٢، ٧٣٦
﴿فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	٥٤	٥٨٢
﴿قَدۡ كَانَتۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَكُنتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ تَنكِصُونَ﴾	٦٦	١٥٤
﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾	٦٨	١٥٦
﴿بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ ٧٠ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾	٧٠ – ٧١	٢٠٦
﴿بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ ٨١ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ	٨١ – ٨٢	٧١، ٩٠،

﴿ ٨٢ ﴾		٣٢٣
﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ٨١ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ٨٢ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَـٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٨٣ ﴾	٨١ – ٨٣	١٩٩
﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٨٥ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٨٧ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ٨٩ ﴾	٨٤ – ٨٩	٩٦٦
﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾	١٠٦	١١٩
﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ١٠٩ فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ١١٠ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ١١١ ﴾	١٠٩ – ١١١	٩١٩
﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ١١٥ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴾	١١٥ – ١١٦	١٠٥١، ١١٣٩
٢٤- سورة النور		
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾	٣٩	٨٠٩
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ٣٩ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠ ﴾	٣٩ – ٤٠	٣٧١، ٣٨٦، ٥٣٤
﴿ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾	٤٠	٦٥٣
﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾	٤٠	٦٥٨
﴿ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٤٥	١٩٥
﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٤٧	٦١٥
﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ٤٧ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ٤٨ ﴾	٤٧ – ٤٨	١٥٩
﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ٤٧ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ٤٩ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ٥٠ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ	٤٧ – ٥٢	٢٩٧

ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾		
﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾	٤٨ – ٤٩	١٥٩
﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾	٤٨ – ٥٠	٢٨٦، ٣٧٦
﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّۖ قُل لَّا تُقْسِمُواْۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾	٥٣	٦١٥
٢٥- سورة الفرقان		
﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾	١	٧٨٣، ٧٩٣
﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾	٢	٦٨١
﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ﴾	٤	١٠٧٨، ١١٥٣
﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٦﴾ ﴾	٥ – ٦	١٠٨٠
﴿ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾	٨	١١٥٣
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَاۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾	٢١	١١٥٣
﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾	٣٠	١٥٤
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةًۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾	٣٢	٢٦٢
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةًۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾	٣٢ – ٣٣	١١٢٤
﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾	٣٣	٢٦٤
﴿ ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾	٣٤	٥٢١
﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	٩١٤
﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾	٤٣	٣٧٤
﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾	٤٤	٨٩٥
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾	٦٠	١٠١٤
﴿ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴾	٦٠	١٠١٥

٢٦- سورة الشعراء

﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾	٥	١٥١
﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴿٥﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦﴾ ﴾	٥ – ٦	٢٠١
﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾	١٨ – ١٩	٣٧٩
﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢٣	٩٦٤
﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٣ – ٢٩	٩٣٩
﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ﴾	٢٤	١٠٦٧، ١٠٧١
﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾	٢٦ – ٢٧	٨٩٣
﴿ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾	٢٩	٩٥٤
﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾	٤٩	٩٤٠
﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾	٧٢	٤٧٤، ٩٩٠
﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾	٩٧ – ٩٨	٢٦٦، ٨٩٨، ١٠٣٢
﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١٠٥	٢٨٢
﴿ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾	١١١	٣٧٩، ٩١٣
﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴾	١١٦	٩٣٧
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾	١٣٦	١٥٥
﴿ قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾ ﴾	١٣٦ – ١٣٧	٢٠٤
﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾	٢١٠	٩١٧
﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿٢١٢﴾ ﴾	٢١٠ – ٢١٢	٢٦٣

﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ ﴾	٢٢١ - ٢٢٦	٢٦٣، ٩١٧
٢٧- سورة النمل		
﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾	٦	١٠٧٩
﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾	١٤	٩٦٤
﴿ قَالُوا۟ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ﴾	٤٧	٩٦٧
﴿ وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾ قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾	٤٨ – ٥٠	٩٤١
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾	٥٦	٩٣٨
﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾	٦٠	١٠٣٢
﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٦١	٨٩٤
﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾	٦٦	٦٣٦، ١١٦٤
٢٨- سورة القصص		
﴿ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ ﴾	٣	٤٩٠
﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	٣٨	٩٦٣، ١٠٦٣، ١٠٦٩
﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ﴾	٤٨	٢٦٢
﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ ﴾	٤٨ – ٥٠	٣٧٨
﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	٥٠	٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨١
﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	٥٠	٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٩١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلۡهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفۡ مِنۡ أَرۡضِنَآۚ أَوَلَمۡ نُمَكِّن لَّهُمۡ حَرَمًا ءَامِنٗا يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ رِّزۡقٗا مِّن لَّدُنَّا﴾	٥٧	٣٧٩، ١٠٥٤
﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾	٦٨	١١٢٢
﴿وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾	٧٣	٦٢٣
﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ (٧٤) وَنَزَعۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدٗا فَقُلۡنَا هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلۡحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ (٧٥)﴾	٧٤ - ٧٥	٤٠٤
﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَهۡلَكَ مِن قَبۡلِهِۦ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مَنۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرُ جَمۡعٗاۚ وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾	٧٨	١١٣٢

٢٩- سورة العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصۡرٞ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمۡۚ أَوَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلۡعَٰلَمِينَ (١٠) وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ (١١)﴾	١٠ - ١١	٦١٥
﴿وَلَيُسۡـَٔلُنَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾	١٣	٤٠٤
﴿وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾	١٨	٧٢، ٣٣٣
﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾	٢٣	١١٥٢
﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	٢٤	٩٣٨
﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ﴾	٣٨	٨٩٥
﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗا﴾	٤١	٨٥٣
﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾	٤٦	٧٥٧
﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦۖ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ (٥٠) أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ (٥١)﴾	٥٠ - ٥١	٢٠٤
﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾	٥١	١٢٣، ٢١٣
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ (٦١) ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ (٦٢) وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ (٦٣)﴾	٦١ - ٦٣	٦١١

٣٠- سورة الروم

﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ۝٧ ﴾	٦ – ٧	٨٩١، ٨٩٥
﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾	٨	١١٥١
﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾	٢٧	١٠٥٦
﴿ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾	٢٩	٣٧٤
﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٣٢ ﴾	٣١ – ٣٢	٦، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٦٢
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٤٧	١٤٢
﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾	٥٠	١٦٥
﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	٥٠	٦٢٣
﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٥٩	٨٩٤
٣١- سورة لقمان		
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٦ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٧ ﴾	٦ – ٧	٢٠١
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٢٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٢١ ﴾	٢٠ – ٢١	٧٦٣
٣٢- سورة السجدة		
﴿ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ ﴾	١٠	١١٥١
﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾	١٧	٢٩١
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾	٢٢	١٦٠، ١٦٢
٣٣- سورة الأحزاب		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾	١	٦٤، ٣٣٢
﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ ﴾	٥	٦٠٢
﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾	٢٢	٥٧٦
﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾	٣٣	٦٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ٤٣ تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ ﴾	٤٣ – ٤٤	١١٥١
﴿ تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ ﴾	٤٤	١١٥٥، ١١٦٠
﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾	٤٨	٦٤
﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَدَعۡ أَذَىٰهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴾	٤٨	٣٣٢
﴿ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ تَعۡتَدُّونَهَاۖ ﴾	٤٩	١٨٨
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴾	٥٧	٩١٨
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ﴾	٥٨	٩١٧
﴿ يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ ٦٦ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ٦٧ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا ٦٨ ﴾	٦٦ – ٦٨	٣٣٤
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾	٦٩	٩١٤
﴿ وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ﴾	٧٢	٣٦٨
٣٤- سورة سبأ		
﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾	٦	٦٢٤، ٨٩٤
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ٧ أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢۗ ﴾	٧ – ٨	٩١٤
﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُوٓاْ أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُمۖ بَلۡ كُنتُم مُّجۡرِمِينَ ٣٢ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجۡعَلَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَجَعَلۡنَا ٱلۡأَغۡلَٰلَ فِيٓ أَعۡنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ هَلۡ يُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٣٣ ﴾	٣١ – ٣٣	٣٣٥
﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٞ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمۡ عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُكُمۡ وَقَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٞ مُّفۡتَرٗىۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ﴾	٤٣	١٩٩
﴿ وَقَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٞ مُّفۡتَرٗىۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ﴾	٤٣	١٠٧٨
﴿ وَمَآ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّن كُتُبٖ يَدۡرُسُونَهَاۖ وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٖ ﴾	٤٤	٢٠٠
٣٥- سورة فاطر		

﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾	٤	١٠٧٧
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴿٥﴾ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾ ﴾	٥ – ٦	٨٠٥
﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾	١٠	٦٥٥
﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾	٢٨	٧٠٤، ١٠١٨
﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ ﴾	٣٥	٢٩١
٣٦- سورة يس		
﴿ يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ ﴾	١ – ٢	٤٩٧
﴿ قَالُوا مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾	١٥	١٠٧٧
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾	٤٧	١١١١
﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾	٧٧	٧٦٤
﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾	٧٨ – ٨٢	٩٦٧
٣٧- سورة الصافات		
﴿ وَإِذَا رَأَوْا ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾	١٤	٩١٦
﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٥ – ٣٦	٩١٦
﴿ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴾	٣٦	١٠٧٨
﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴾	٦٤	٤٩٦
﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾	٦٩ – ٧٠	٣٣٠
﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾	٨٦ – ٨٧	١٠٥٠
٣٨- سورة ص		
﴿ وَعَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾	٤	٩١٧
﴿ أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾	٥	١٠١٦
﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴾	٧	١٠٧٧

﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾	٨	٦٣٨
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾	١٢ – ١٤	١٠٧٧
﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٢٦	٣٧٢
﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾	٢٦	٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	٢٧	٣٧١، ١٠٥١، ١٠٥٨، ١١٤٠
﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾	٢٨	١١٤٠
﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾	٥٤	١١٦٧
﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾	٧٥	٢١٩، ٤٦٩، ٤٨٨
﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٨٥	٧٦٨
﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾	٨٦	٥٢٠، ٥٢١
٣٩- سورة الزمر		
﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾	٣	٨٥١، ٨٦١
﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾	٧	٢٩٠، ٢٩١، ١١١٥
﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٩	٧٠٣
﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٩	٧٠٣
﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾	١٧	٢٣٣
﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾	٢٣	٤٩٧
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾	٣٨	٩٨٨

﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾	٤٥	٢٠٦
﴿ فَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾	٤٩	١١٣٢
﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾	٤٩	٦٧، ١١٣٦
﴿ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ﴾	٤٩	١١٣٣
﴿ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٥٠) فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَٰؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ (٥١) ﴾	٥٠-٥١	٦٧
﴿ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَٰؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴾	٥١	٣٣٣
﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	٦٢	٦٢٦، ٦٢٧
﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (٦٢) لَّهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	٦٢ – ٦٣	١٠٥٧
﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ (٦٤) وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٦٥) بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ (٦٦) ﴾	٦٤ – ٦٦	٩٨٧
﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾	٦٧	٤٦٩
﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾	٧٠	٥٠٤
٤٠- سورة غافر		
﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	٤	٢٦٥، ٧٦٠
﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾	٥	٧٥٧
﴿ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾	٥	٢٦٦، ٧٥٩، ٧٦٥
﴿ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾	١٦	٤٥٧
﴿ الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ ﴾	١٧	٥٠٣
﴿ وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾	٢٥	١٠٨
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْحَقِّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا اقْتُلُوا أَبْنَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ وَاسْتَحْيُوا نِسَاءَهُمْ وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴾	٢٥	٩٤٠
﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾	٢٦	٨٠٦
﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ	٢٨ – ٢٩	١٠٧

جَآءَكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمۡۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ (٢٨) يَٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَاۚ ﴾		
﴿مَآ أُرِيكُمۡ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾	٢٩	٨٠٧، ٨١٦
﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾	٣١	٢٩٠
﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ مُّرۡتَابٌ﴾	٣٤	٦٣٦
﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ مُّرۡتَابٌ (٣٤) ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ (٣٥)﴾	٣٤ – ٣٥	٢٧٥
﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾	٣٥	٢٦٥، ٧٦٤
﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ (٣٦) أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ (٣٧)﴾	٣٦ – ٣٧	١٠٦٣، ١٠٦٧، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٣
﴿وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ﴾	٣٧	١٠٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾	٥٦	٧٦٤
﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾	٥٧	٨٩٨
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ﴾	٦٩	٧٦٠
﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾	٨٣	٢٦٥
﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾	٨٣	٨٩١
﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾	٨٣	٨٩٥
﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ (٨٣) فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ وَكَفَرۡنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشۡرِكِينَ (٨٤)﴾	٨٣ – ٨٤	٥٨٣

٤١- سورة فصلت		
﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ﴾	٥	٣٠٨
﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾	١١	١٠٣٦
﴿ فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ ﴾	١٣	١٦١، ١٣٩
﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ ﴾	١٥	٩٠٥
﴿ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ وَلَا جُلُودُكُمۡ وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾	٢٢	١٠١٧
﴿ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ وَلَا جُلُودُكُمۡ وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ (٢٢) وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ (٢٣) ﴾	٢٢ – ٢٣	١٠٥٠
﴿ وَقَيَّضۡنَا لَهُمۡ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ ﴾	٢٥	٨٠٦
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ ﴾	٢٦	٢٠٧
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾	٤٠	٤٤١، ٤٣٤
﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ ﴾	٤٣	٣٢٣، ١٤٢
﴿ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًى ﴾	٤٤	٤٤٨
﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ فَٱخۡتُلِفَ فِيهِۗ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ ﴾	٤٥	٦٣٧
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾	٤٦	٦٨١
﴿ وَلَئِنۡ أَذَقۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنَّا مِنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةٗ وَلَئِن رُّجِعۡتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلۡحُسۡنَىٰۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِمَا عَمِلُواْ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنۡ عَذَابٍ غَلِيظٖ ﴾	٥٠	١١٣١
٤٢- سورة الشورى		
﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾	١١	١٨٥، ٢٩٠، ٣١٧، ٣٩٣، ٤٥٦، ٤٧٢، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠،

		٦٥٥،٥٣٨، ٧٩٥،٦٨٠، ٨١٧
﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًاۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾	١١	٦٧٨، ١٠٣٠
﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾	١٣	٥٤٥
﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾	١٣	٥٥٣،٥٤٧
﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾	١٣	٢٠٧
﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾	١٤	٥٦١
﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾	١٤	٦٣٧
﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَاۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾	١٥	٦٥
﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾	١٦	٧٦٥،٧٥٩
﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾	١٨	٧٦٠
﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٢١	٤٠٧
٤٣- سورة الزخرف		
﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾	٣	٥٠٨
﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِىٍّ فِى ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِىٍّ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٧﴾﴾	٦ - ٧	٩١٣
﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾	١٧	١٠٣٣
﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾	١٩	٤٠٤
﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴿٢١﴾﴾	٢٠ – ٢١	١١١٠
﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾	٢٣	٣٧٩
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾	٢٦ - ٢٧	٩٨٧

﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ ﴾	٣٠	١٠٧٨
﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾	٣١	١١٢١، ١١٢٢
﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	٣٢	١١٢١
﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾	٣٦	١٦١
﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (٣٦) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ (٣٧) ﴾	٣٦ – ٣٧	١٥٧، ٢٣٤
﴿ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٤٦	٩٦٤
﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾	٥٤	٣٢٩، ٨٠٧
﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ (٥٧) وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ (٥٨) ﴾	٥٧ – ٥٨	٧٦١
﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ (٥٧) وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ (٥٨) إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ (٥٩) ﴾	٥٧ – ٥٩	٢٦٢، ١١٦٥
﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾	٥٩	٤٨٤
﴿ فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِن بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾	٦٥	٥٤٦
٤٤- سورة الدخان		
﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (٣٨) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٣٩) ﴾	٣٨ – ٣٩	١١٣٩
٤٥- سورة الجاثية		
﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾	٦	٢٠٥
﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ (١٦) وَآتَيْنَاهُم بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ ۖ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ (١٧) ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) ﴾	١٦ – ١٨	٦٤
﴿ وَآتَيْنَاهُم بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْأَمْرِ ۖ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾	١٧	٥٦١
﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ۚ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۖ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ (١٩) ﴾	١٨ – ١٩	٣٣٢، ٣٧٥

﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾	٢١	١١٤٠
﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾	٢٣	٣٧٥، ٨٩٦
﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	٢٤	٣٧٠، ٣٧١
﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾	٣٢	٦٣٦، ١١٦٤
﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ۚ فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾	٣٥	٢٠٣
٤٦- سورة الأحقاف		
﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾	٢٦	٨٩٥
٤٧- سورة محمد		
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ﴾	٣	٢٣٤
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ (٨) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (٩)﴾	٨ – ٩	٢٠٨
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾	١٦	٢٠٢
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾	١٦	٣٧٤
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	٢٤	٣٠٥
﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ۙ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ (٢٥) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ۖ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ (٢٦) فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ (٢٧) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (٢٨)﴾	٢٥ – ٢٨	٢٠٨
﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ (٢٩) وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ (٣٠)﴾	٢٩ – ٣٠	٨١٢
﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾	٣٨	٦٥٥
٤٨- سورة الفتح		
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾	١	٤٩٠
﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ	٦	١٠٤٩،

﴿ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾		١٠٥٣
﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ إلى قوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾﴾	٦-١٢	٣٧٢
﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾	١٠	٤٦٨، ١٠٣٤
٤٩- سورة الحجرات		
﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾	٦	٣٠٣
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾	٩	٢٩٣
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾	٩ - ١٠	٥٠٢، ٦٨٢
﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾	١١	٢٩١، ٥٠١
٥٠- سورة ق		
﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾	٥	٦١٦، ٦١٧، ٦٢٤
﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٥	١١٦٤
﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٢٥﴾﴾	٢٤ - ٢٥	٦٤١
٥١- سورة الذاريات		
﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴿١﴾ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ﴿٢﴾ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا ﴿٣﴾ فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ﴿٤﴾ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ﴿٧﴾ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴿١١﴾﴾	١ - ١١	٥٧٤
﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴿١١﴾﴾	٨ - ١١	٦٠٩، ٦١٧
﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾	١٠	٦٤١
﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾﴾	٥٢ - ٥٣	١٢٨، ٣٢٣
﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	٩٨٥

٥٢- سورة الطور		
﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ﴾	٣٢	٨٩٦
٥٣- سورة النجم		
﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾	٢	٣٦٨
﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾	١٣ – ١٥	١١٦٨
﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾	٢٣	٣٦٩
﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾	٢٣	٣٨١، ٣٩١، ٣٩٣
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾	٢٧ – ٢٨	٣٧١
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿٣٠﴾﴾	٢٧ – ٣٠	٣٦٩
﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾	٢٩ – ٣٠	١٦١
٥٤- سورة القمر		
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا وَقَالُوا۟ مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ﴾	٩	٩٣٨
﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾	٢٣	٢٨٢
﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾	٢٥	٩١٣
﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ ﴿٢٥﴾ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴿٢٦﴾﴾	٢٥ – ٢٦	٩١٧
﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُو۟لَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِى ٱلزُّبُرِ﴾	٤٣	٦٦، ٣٣٣
﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾	٤٧ – ٤٩	١٠٩٩، ١١٠٣
﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾	٥١	٦٧، ٣٣٣
٥٦- سورة الواقعة		
﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾	٨٢	٩٦٧
٥٧- سورة الحديد		
﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ﴾	٣	٤٧٣

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾	٤	١٨٥
﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ (١٣) يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ (١٤) فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (١٥)﴾	١٣ – ١٥	٨١٣
﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾	١٤	٦٣٨
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾	١٦	٧٢، ٤٤٧، ٧٠٦، ٧٠٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾	٢٨	٧٩٢
٥٨- سورة المجادلة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾	١١	٧٠٣
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ﴾	١٤	٦٨٨
﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾	٢٢	٢٩٣، ٥٠٢
٥٩- سورة الحشر		
﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾	٢	٦٧
﴿بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾	١٤	٥٥٥
﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾	١٤	٥٦٤، ٥٩١
٦١- سورة الصف		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣)﴾	٢ – ٣	٦١٥
﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾	٥	٩٦، ١٠٠
٦٢- سورة الجمعة		
﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾	٥	٩٤، ١٥٦، ٣٠٦، ٧٠٧
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٦) وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٧)﴾	٦ – ٧	٦١١

٦٣- سورة المنافقون		
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾	١	٨٠٩
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢﴾	١ - ٢	٨١٠
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ﴾	٥	١٥٤
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٨	٨٩٤
﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾	٨	٩١٥
٦٥- سورة الطلاق		
﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ۝٨ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَٰقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ۝٩ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠﴾	٨ - ١٠	٦٦، ٣٣٢
٦٧- سورة الملك		
﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩﴾	٨ - ٩	١٠٧٧
﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾	١٠	٨٩٨
﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾	١٦	٢١٩، ٤٧١، ٥٠٥
٦٨- سورة القلم		
﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾	٥ - ٦	٩١٧
٦٩- سورة الحاقة		
﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾	١١	٦٧٣
٧٠- سورة المعارج		
﴿تَدْعُوا۟ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾	١٧	١٥٤
﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۝٣٦ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ۝٣٧﴾	٣٦ - ٣٧	٥٦٤
٧١- سورة نوح		
﴿وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا﴾	٧	١٥٦، ٢٠٧
﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى وَٱتَّبَعُوا۟ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾	٢١	٣٢٩

٧٢- سورة الجن		
﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾	١٧	١٦١
٧٤- سورة المدثر		
﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ إلى قوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾	١١-٢٦	١٠٨٨
﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴿١٣﴾﴾	١١-١٣	١٠٧٩
﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾	١٨ – ٢٦	٢٤٨، ٨٩٨، ١٠٧٨، ١٠٨٨
﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾	٢٦ – ٣٠	١٠٧٩
﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾	٣١	٣٩٣
﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَـٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَـٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾	٣١	٤٩٥
﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	٣١	٤٩٦
﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾﴾	٤٩ – ٥٠	١٦٠
﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ ﴿٥١﴾﴾	٤٩ – ٥١	١٥٦
٧٥- سورة القيامة		
﴿فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾	١٨	٤٩٠
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾	٢٢ – ٢٣	٣٩٤
﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾	٣٦	١٠٥١
٧٦- سورة الإنسان		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾	٢٣	١٠٨٠
﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	٣٠	١١٩، ٥٠٦
٧٧- سورة المرسلات		
﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾	٥٠	٢٠٥
٧٩- سورة النازعات		
﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٢٤	٩٦٣
﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾	٤٠ – ٤١	٣٧٢
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾﴾	٤٢ – ٤٤	٥١٨

٨١- سورة التكوير		
﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴾	٢٥	٩١٧
﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ (٢٩) ﴾	٢٨ - ٢٩	٦٨١
﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢٩	٥٠٣
٨٣- سورة المطففين		
﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (١) ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلَا يَظُنُّ أُو۟لَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (٥) يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ (٦) ﴾	١ - ٦	٦١٢
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ (٢٩) وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ (٣٠) وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُوا۟ فَكِهِينَ (٣١) وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ (٣٢) وَمَآ أُرْسِلُوا۟ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ (٣٣) فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ (٣٤) عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ (٣٥) هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ (٣٦) ﴾	٢٩ - ٣٦	٩١٩
٨٤- سورة الانشقاق		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴾	٦	١١٥٢
﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا (١٣) إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ (١٤) بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا (١٥) ﴾	١٣ - ١٥	٣٧١
﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾	١٩	٧٧
٨٧- سورة الأعلى		
﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾	١	٢١٥
٨٩- سورة الفجر		
﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ (١٥) وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ (١٦) ﴾	١٥ - ١٦	١١٣٣
﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾	٢٢	٤٦٨، ٤٧٠، ١١٦٨
٩٢- سورة الليل		
﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ (١٤) لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى (١٥) ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٦) ﴾	١٤ - ١٦	١٦٢
٩٦- سورة العلق		
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (١٦) ﴾	١٥ - ١٦	٩١٧
٩٨- سورة البينة		
﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾	٤	٥٤٨، ٥٦١
٩٩- سورة الزلزلة		

﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾	٧	١٠٥٧
﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾	٧ – ٨	٥٨٣
١٠٩- سورة الكافرون		
﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦ ﴾	١ – ٦	٦٥
١١٢- سورة الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٥٠٩، ٥١٠، ٦٥٥
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾	١ – ٤	٥٠٩
﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾	٢	٥١٠
﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾	٤	١٠٣١

فهرس الأحاديث

الحديث	الراوي	الصفحة
أبغضُ الرجال إلى الله الألَدُّ الخَصِم	عائشة	٧٦١
أبغضُ الناس إلى الله ثلاثة: ملحدٌ في الحَرَم، ومبتغٍ في الإسلامِ سُنةَ الجاهلية	ابن عباس	٧٠
أتقعُد قِعْدَةَ المغضوب عليهم	الشريد بن سويد	٧٤
اجتمعت نصارَى نجرانَ وأحبارُ يهود عندَ رسول الله ﷺ، فتنازَعُوا عندَه	ابن عباس	٨٦٧
احتج آدمُ وموسى، فقال له موسى: أنتَ آدم الذي أخرجتكَ خطيئتُك	أبو هريرة	٤٦٠
إذا تكلم الله بالوحي	ابن مسعود	٢٢٤
إذا رأيتُم الذين يتَّبعون ما تشابَهَ مِنهُ، فأولئكَ الذينَ سمَّى اللهُ فَاحذَرُوهُم	عائشة	٤٨٩
إذا رأيتُم معاوية على المنبر فاقتلوه (موضوع)	الحسن البصري	٧٤٤
اصنعُوا كلَّ شيءٍ إلا النكاح	أنس بن مالك	٧٥
افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدةٌ في الجنة، وسبعون في النار	عوف بن مالك	٨٥
افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترِقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة، أبرُّها وأتقاها الفئةُ المعتزلة(موضوع)	جابر بن عبد الله	٧٤٧
اكتُب «بسم الله الرحمن الرحيم»، فقال سهيلُ بن عمرو: أمَّا الرّحمن، فواللهِ ما أدري ما هو!	أنس بن مالك	١٠١٤
ألا وإنَّ في الجسدِ مضغةً: إذا صلَحَت صلحَ الجسدُ كلُّه	النعمان بن بشير	٧١٥
ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورَ أنبيائهم وصالحيهم مساجد	جندب بن عبد الله	٧٢
أليس الذي أمشاه على رجليه في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه	أنس بن مالك	٥٢١
أمَا إنَّهم لم يكونُوا يعبدونَهم، ولكنَّهم كانُوا إذا أحلُّوا لهم شيئًا استحلُّوه	عدي بن حاتم	٦٧٢
أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني	أبو هريرة	٤٦
إنَّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمّه أربعين يومًا	ابن مسعود	٢٧٣
إنَّ أخوفَ ما أخاف عليكم شهوات الغيِّ في بطونكم وفروجكم	أبو برزة الأسلمي	٧١٦
إن استقرَّ مكانه فسوف تَراني وإن لم يستقرَّ فلا تراني في الدنيا ولا في الآخرة (موضوع)	جابر بن عبد الله	٧٤٢
إن الله عز وجل خلقَ القرآن خلقًا، فجعله على الألسُن حِفظًا، وفي المصاحِفِ خطًّا	---	٧٤٣

(موضوع)		
أنَّ الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة	أنس بن مالك	٨٤
أن الله لا يُدرَك بشيءٍ من الحواسِّ الخمس(موضوع)	ابن عباس	٧٤٤
أنَّ الله لا يزال يغرس في هذا الدين غَرسًا يستعملهم فيه بطاعته	أبو عنبة الخولاني	٨٤
إنَّ الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب	عياض بن حمار	٨٥
أنَّ الله يجعلُ السمواتِ على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجرَ على إصبع، والماء والثَّرى	ابن مسعود	٤٦٩
أنَّ النبي ﷺ سمَّى أبا جهل «فرعون هذه الأمة	ابن مسعود	٩٠
أنَّ النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يصلي، يقول: "اللَّهم ربَّ جبريل وميكائيل	عائشة	٣٦٨
إنَّ اليهودَ والنصارى لا يصبُغُون فخالِفوهم	أبو هريرة	٧٤
إنَّ أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثِنتين وسبعين ملّة	معاوية بن أبي سفيان	٥٤٩
إنَّ أولَ الناسِ يُقضى يومَ القيامة عليهِ: رجلٌ استُشهد، فأُتي به فعرَّفه نعمَه	أبو هريرة	٧٠٨
أن جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عَرَضَ له في جانِبِ الحَرَّة فقال له: بشِّر أُمَّتَك أنه من ماتَ لا يُشرك بالله شيئًا دخلَ الجنة	أبو ذر الغفاري	٦٨٣
أن رسول الله ﷺ طرقَه وفاطمةَ بنت النبي ﷺ ليلةً، فقال: «ألا تصليان	علي بن أبي طالب	١٣٦
أنَّ رسولَ الله ﷺ لـمّا خرجَ إلى خَيبر، مرَّ بشجرةٍ للمُشركين يقال لها: ذاتُ أنواط	أبو واقد الليثي	٧٩
إنَّ رسول الله ﷺ لما قدِم (يعني إلى مكَّةَ يوم فتحِها)، أبَى أن يدخُل البيتَ وفيهِ الآلِهة	ابن عباس	٨٦٨
أن رسول الله ﷺ نظرَ إلى السماء يومًا فقال: هذا أوانُ يُرفَعُ العِلم	عوف بن مالك	٣٠٦
إن شرَّ الناس ذو الوجهين، الذي يأتي هؤلاءِ بوجه، وهؤلاء بوجه	أبو هريرة	٦٩٠
إن كَذِبًا عليَّ ليسَ ككذِبٍ على أحَد	المغيرة بن شعبة	٧٣٧، ٤١٠
إن نبيَّكم ﷺ قد برِئَ ممن فرَّق دينَهُ واحتزَب	أم سلمة	٥٤٨
إن نزولَ الله تعالى إلى الشيء إقبالُه عليهِ من غيرِ نزول(موضوع)	عبد الرحمن بن عوف	٧٤٦
إن هذه من ثياب الكفَّار؛ فلا تلبسها	عبد الله بن عمرو	٧٤
أنت منّي وأنا منك	البراء بن عازب	٦٦
إنك امرؤٌ فيكَ جاهلية	أبو ذر الغفاري	٧١، ١٠٢، ١٣٦
إنك تقدُم على قَومٍ أهلِ كتاب، فليكن أولَ ما تدعُوهم إليه	ابن عباس	٩٨٥

إنَّكم ترون ربكم	جرير بن عبد الله	٩٢٤
إنما هلَكَ من كان قبلَكُم بسؤالِهم واختلافِهم على أنبيائهم	أبو هريرة	٥٢٤
إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب	عبد الله بن عمرو	٥٥٥
أنه سأل النبيَّ ﷺ: أيُّ الذنبِ أعظمُ عندَ الله؟ قال: «أن تجعل لله نِدًّا وهُو خَلقَك	ابن مسعود	٩٨٧
إيَّاكم والغلوَّ في الدين؛ فإنما هلَك من كان قبلكم بالغلوِّ في الدين	ابن عباس	٦، ٦٧٤
أين الله، قالت: في السماء، قال: من أنا، قالت: أنت رسول الله	معاوية بن الحكم	٤٢٧
تُعرَضُ الفتن على القلوب كالحصيرِ عُودًا عُودًا، فأيُّ قلبٍ أُشرِبَها	حذيفة بن اليمان	٣٧٧
جاءَ مُشركُو قريشٍ يُخاصِمون رسولَ الله ﷺ في القَدَر	أبو هريرة	١٠٩٩
جُزّوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالِفوا المجوس	أبو هريرة	٧٤
حديث عرق الخيل (موضوع)	أبو هريرة	٧٤٠
خالِفوا المشركين، أَحفُوا الشوارب، وأَوْفُوا اللِّحَى	ابن عمر	٧٤
خالِفوا اليهود، فإنهم لا يُصلُّونَ في نِعالِهم ولا في خفافهم	شداد بن أوس	٧٣
خطّ لنا رسولُ اللهِ ﷺ خطًّا وقال: هذا سبيل الله، ثم خطَّ خطوطًا عن يمينِه وعن يساره	ابن مسعود	١٢٦
خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم	ابن مسعود	١٢٥
دعُونِي ما تركتُكُم، إنما هلَكَ من كان قبلَكُم بسؤالِهم	أبو هريرة	٧٢، ٥١٩
الذي أيَّنَ الأينَ فلا يقال له: أين (موضوع)	شيحة العوسجي	٤٢٧، ٧٣٩
ستفترق أمتي على فِرق، خيرها وأبرُّها المعتزلةموضوع	قتادة	٧٤٧
سمعتُ رجلًا قرأ آية، وسمعتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ خلافَها، فجِئت به النبيَّ ﷺ	ابن مسعود	٥٥٤
صَلِّ فإنك لم تُصَلّ	أبو هريرة	٣٠٥
عليكم بالصدق، فإنّ الصدق يهدي إلى البر، والبر يهدي إلى الجنة	ابن مسعود	٦٩٤
فأهلَّ رسولُ الله ﷺ بالتوحيد: لبَّيكَ اللّهمَّ لبَّيك	جابر بن عبد الله	٨١٨
فَصلُ ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أَكلةُ السَّحَر	عمرو بن العاص	٧٣
فلهُ الأمانُ حتى يسمعَ كلامَ الله	ابن عباس	٧٥٢
قاتَلهُم الله، أما والله لقد عَلِمُوا أنَّهما لم يَستقسِما بها قطّ	ابن عباس	٨٦٨
قام رجلٌ فقال: يا رسول الله! إنّ حمدي زَينٌ وإن ذمي شَين، فقال النبي ﷺ: ذاكَ الله عز وجل	البراء بن عازب	١٣٣
القدرية مجوس هذه الأمة	ابن عمر	٥٩٤
قلتُم والذي نفسي بيده كما قال قومُ موسى ﴿اجعَل لنَا إِلهًا كَما لهُم آلِهَة﴾	أبو واقد الليثي	٦٩

كَتَبَ اللهُ مقاديرَ الخلائق قبل أن يخلُقَ السماوات والأرض بخمسينَ ألفَ سنةٍ	عبد الله بن عمرو	١٠٩٥
كلابُ النار، شرُّ قتلى تحت أديم السماء، خيرُ قتلى من قتلوه	أبو أمامة	٩٠
كنت مع النبي ﷺ في حَرثٍ بالمدينة، وهو يتوكأُ على عسِيب، فمرَّ بنفرٍ من اليهود (وفيه سؤالهم عن الرّوح)	ابن مسعود	٥١٨
لا أشكُّ ولا أسأل	قتادة بن دعامة	٦٤٢
لا تَتركُ هذهِ الأمةُ شَيئًا من سُنن الأولين حتى تأتيَه	المستورد بن شداد	٨٠
لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا صلاة المغرب حتى تشتبك النجوم	العبّاس بن عبد المطلب	١٠٩
لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع ربُّ العِزَّة فيها قَدَمهُ	أنس بن مالك	٤٥٩، ٤٦٩، ٧٦٧
لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة	المغيرة بن شعبة	٨٤
لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض	عبد الله بن عمرو	٤٩٣
لا تُطروني كما أطرَت النصارى عيسى ابنَ مريم، فإنما أنا عبدُه	عمر بن الخطاب	٧٣، ٦٧٣
لا تقوم الساعةُ حتى تأخذ أمتي بأَخْذِ القُرون قَبلَها، شِبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ، قالوا: يا رسول الله! فارس والروم؟	أبو هريرة	٧٨، ٣٣٨
لايزالُ الدينُ ظاهرًا ما عجَّل الناسُ الفِطر؛ لأن اليهودَ والنصارى يؤخرون	أبو هريرة	١٤٠
لتتبعن سنن من قبلكم شبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ	أبو سعيد الخدري	٦، ٧٨، ٤٥١
لن يَبرَح الناس يتساءَلون حتى يقولوا: هذا الله خالقُ كلِّ شيءٍ	أنس بن مالك	٥٢٣
اللّٰهمَّ فقِّهه في الدين وعلِّمه التأويل	ابن عباس	٤٦٢
ليَحمِلَنَّ شِرارُ هذه الأمة على سنَن الذين خلَوا من قبلهم	شداد بن أوس	٨٠
ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن	أبو هريرة	٢٠٤
مثلُ المنافِق كمثلِ الشاةِ العائرةِ بينَ الغنَمين تعِيرُ إلى هذِه مرَّةً وإلى هذه مرّةً	ابن عمر	٦٨٩
من تشبّه بقومٍ فهو منهم	ابن عمر	٦٢
من حدَّث عنِّي بحديثٍ يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذِبَين	المغيرة بن شعبة	٧٣٧
من زعمَ أن الله يُرى جهرةً فقد أشرك، ومن زَعَم أن مُوسى سألَ ربه أن يراهُ جهرة فقد أشرك (موضوع)	ابن مسعود	٧٤٦
مَن سُئلَ عن عِلمٍ فكَتمَه ألجمَهُ اللهُ بِلجامٍ من نارٍ يومَ القِيامة	أبو هريرة	٨٤١
من قال لأخيه المسلم يا كافر فقد باء به أحدهما	ابن عمر	٥٩٩
هل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة	ابن عباس،	٥٠٣

هَلَكَ المتَنَطِّعون	ابن مسعود	٥٢٠، ٥٢٤، ٥٣٧، ٦٧٤
هلمَّ القُط لي	ابن عباس	٦٧٣
والذي نفسي بيده لتركبنَّ سُنَن من كان قبلكم مثلًا بمثلٍ	سهل بن سعد	٧٩
وأمّا النار فيلقون فيها فتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع قدمه فيها	أبو هريرة	٤٩٤
وحتَّى لو أنَّ أحدَهم ضاجَع أمَّه بالطريقِ لفعلتُم	ابن عباس	٧٩
وعظَنا رسول الله ﷺ يومًا بعد صلاةِ الغداة موعظةً بليغة، ذرَفت منها العيون	العرباض بن سارية	٥٤٩
يا أيُّها الناس! إياكم والغلوَّ في الدين، فإنما أهلَك من كان قبلكم الغلو في الدين	ابن عباس	٦
يا ربِّ! لا تجعلني أشقى خلقك، فيَضْحَكُ اللهُ عزّ وجلّ مِنه	أبو هريرة	٤٥٨
يا رسول الله! إنا لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾	المقداد بن الأسود	١٢٧
يأتِي في آخرِ الزمان قومٌ حدثاءُ الأسنان، سُفهاء الأحلام	علي بن أبي طالب	٦٧٤
يحقر أحدُكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم	أبو سعيد الخدري	٦٠٢
يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان	أبو سعيد الخدري	١٣٤
يضحُك الله إلى رَجُلينِ يقتُل أحدُهما الآخرَ يدخُلان الجنة	أبو هريرة	١٠٣٧
يَنزِلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السّماءِ الدنيا حين يبقى ثُلثُ الليلِ الآخِر	أبو هريرة	٣١٦، ٤٥٧
اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنصارَى ضالون	عديّ بن حاتم	٦١، ٧١٦
يوشِكُ الكفرُ أن يدخل من دارٍ إلى دار، ومن رَبْعٍ إلى رَبعٍ(موضوع)	أنس بن مالك	٧٤٥

فهرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
أتيتُ ابنَ عباس رَضِوَاللَّهُعَنْهُمَا وهو يَنزِعُ من زَمزَم، وقد ابتلَّت أسافلُ ثِيابه، فقلتُ لَه: قد تُكلِّمَ في القَدَر	عطاء بن أبي رباح	١١٠٣
اجتَمعَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ فرأَوا أن كلَّ شيءٍ عُصيَ به تعالى فهو جهالةٌ	قتادة	٧٠٤
اجتَمعَ عندَ البيتِ ثلاثةُ نفر، قُرشيَّان وثقفيٌّ، أو ثقَفيَّان وقُرشيّ، قليلٌ فِقهُ قُلوبِهم	ابن مسعود	١٠١٧
أحذرك الأهواء المضلة، وشرُّها الرافضة	الشعبي	١٠٨
أدرِك هذه الأمةَ، لا تختلِف في الكتاب كما اختلف فيه الأمم قبلهم	حذيفة	٥٥٤
إذا تكلَّفت ما لا يعنِيك، لقِيت ما يُعنِّيك	يونس بن ميسرة	٥٢٢
الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول	مالك بن أنس	٣١٤، ٤٧٥
الاستواء معلوم والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة، والايمان به واجب	مالك بن أنس	٣١٧
استواؤُه غيرُ محدُود، والجوابُ فيه تكلُّف، ومسألتُك عن ذلكَ بدعةٌ	منصور بن عمار	٤٩٩، ٥٣١
أغرى بعضهم ببعض بخصوماتٍ بالجدال في الدين	إبراهيم النخعي	٥٥٣
أكثرُ ما يخطِئُ الناس من جهة التأويل والقياس	أحمد بن حنبل	٢٦٧
أما بعد فاتخذ الحق إمامًا، ولا تكن ممن يقبله إذا وافق هواه، ويدعُه إذا خالفَ هواه	عمر بن عبد العزيز	٢٩٤
أمِرُّوها كما جاءَت	جمع من السلف	٣١١
إن الجهم اشتقَّ هذا الكلام من كلامِ السُّمَنية، وهم صنفٌ من العجم	بعض أهل العلم	٣٥١
أن بعضَ المشركين قال: أترون أن الله يسمع ما نقول؟ فقال آخر: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا	ابن مسعود	١٠٥٠
إن بني إسرائيل لما طال عليهم الأمَد فقَست قلوبُهم	ابن مسعود	٧٣٥
أن رجلًا ألحَّ عليه في السؤال عن آية، فقال: «أتدرون ما مَثَلُ هذا؟ مثلُ صبيغٍ الذي ضربَه عمَر	ابن عباس	٤٩٢
أنَّ رجلًا يقال له صَبِيغ قدِم المدينةَ، فجعل يسأل عن متشابِه القرآن، فأرسلَ إليه عمر	عمر بن الخطاب	٤٩٢
إن لم يكن أهلُ القدر من الذين يخوضون في آيات الله عز وجل فلا أدري ما هم	ابن سيرين	٩٩
إن لم يكونوا الحرورية والسبئية فلا أدري من هم؟	قتادة	٤٩١
إن معبدًا يقول بقولِ النصارى	مسلم بن يسار	١١٢

إنّ من ثوابِ الحسنةِ الحسنةَ بعدها، وإنّ من عقوبةِ السيئةِ السيئةَ بعدها	سعيد بن جبير	٦٩٤
إنَّا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية	ابن المبارك	١١٦
أنتم أشبهُ الناسِ سَمتًا وهَديًا ببني إسرائيل، لتسلُكُنَّ طريقَهم حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّة	ابن مسعود	٨٢
انظروا هذا الحديثَ عمَّن تأخذُونَه؛ فإنا كُنّا إذا رأينا رأيًا جعلناه حديثًا	عبد الله بن يزيد المقرئ،أو ابن لهيعة	٧٣٨
إنما تُنقَضُ عُرى الإسلام عُروةً عروةً إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية	عمر بن الخطاب	٩٦
إنما فشَا القدرفي البصرة لما أسلمَ النصارى واليهود	داود بن أبي هند	٣٥٧
أنه دخل عليه بشر المريسي، فقال لبشر: أخبرني عما تدعو إليه	الشافعي	٤١، ٣٩٥
إني اطلعت من أهل الكلام على شيءٍ والله ما توهّمتُه قط	الشافعي	٤٨
إني أكره هذا، بل أنهى عنه، كما نهى عنه الشافعي	المزني	٤٥
أهلُ البِدع بمنزلةِ اليهود والنصارى	الحسن البصري	١٠٢
أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم	وكيع بن الجراح	٢٩٧، ٨٤٣
أهلُ الكلام وأهلُ الرأي قد عَدِموا علمَ الحديث الذي ينجو به الرجلُ	أبو مزاحم الخاقاني	٤١
أَوَقد فعَلوها؟!» قلتُ: نعم، قال: «فواللهِ ما نزلت هذه الآية إلا فيهم: ذوقوا مس سقر	ابن عباس	١١٠٣
أوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد	مالك بن أنس	٦٢٥
أولُ من قاسَ إبليس، وما عُبِدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس	ابن سيرين	٢٥٨
أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن	الأوزاعي	١٣٠، ١١٠٠
أي أرضٍ تُقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كلام الله ما لا أعلم	أبو بكر الصديق	٤٢٥
إياكم والبدَع...أهلُ البدع الذين يتكلَّمون في أسماءِ الله وصفاته	مالك بن أنس	٣٢، ٤١١
إياكم والشكَّ والريبَة؛ فإنه من ماتَ على شكٍّ بُعِثَ عليه	قتادة	٦٤١
إياكم وهذه الأهواء التي تُلقي بين الناس العداوةَ والبغضاء	أبو العالية	٥٥٨
آيةُ المتكلِّفِ ثلاثٌ: يتكلَّم فيما لا يعلم، ويُنازعُ من فوقَه، ويتعاطَى ما لا ينال	أرطاة بن المنذر	٥٢٤
بلَغَني عن ابنِ أبي دؤاد أنّه قال: "ثلاثةٌ من الأنبياء مشبِّهة	أحمد بن سنان الواسطي	٩٢٤
بلَغَني عن ابنِ أبي دؤاد أنّه قال: "ثلاثةٌ من الأنبياء مشبِّهة	يحيى بن أيوب	٩٢٣
ترك الجهم الصلاة أربعينَ يوما على وجه الشكِّ، فخاصمه بعض السمنية	ابن شوذب	٦٤٤

تسمَّوا بهذا الاسم؛ لأنَّكم اعتزلتُم الظَّلَمة(موضوع)	سفيان الثوري	٧٤٧
تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فِيهِ أن لا يضِلَّ في الدنيا ولا يشقى في الآخرة	ابن عباس	١٢٣
الجهمية أشرُّ قولًا من اليهود والنصارى	سعيد بن عامر الضبعي	١١٨
حجَّ بشر المريسيّ، ثمّ قدم، فقال: لقد رأيتُ بالحجاز رجلًا	الحسن الزعفراني	١٠٤
حُكمي في أصحاب الكلام أن يُضرَبوا بالجريد، ويُحملوا على الإبل	الشافعي	٤٨
دعِ الباطل، أين أنت عن الحق؟ اتبع السنة ودع الباطل	سفيان الثوري	٤٥
ذهبتُ إلى محمد بن سُوقَة، فقال: ها هنا رجلٌ (أي الجهم) قَد بلغني أنه لم يصلّ	علي بن عاصم	٧١٠
سأَل ابن الكوّاء عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن قوله: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾، قال: «أنتُم يا أهل حروراء»	أبو الطفيل	١١٤
سألت أبا عبد الله عن الكرابيسيّ وما أظهر، فَكَلَح وجهه	الفضل بن زياد	٧٥١
سألتُ أبي: ﴿قل هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ هم الحَروريَّة؟ قال: لا، هم اليهود والنصارى	مصعب بن سعد	١١٤
سمعت عمرو بن عبيد يقول: يؤتى بي يوم القيامة، فأقام بين يدي الله	قريش بن أنس	٢٩٢
سئل عن شيءٍ من تفسير القرآن، فقال: اتق الله، وعليك بالسداد	عَبِيدة السلماني	٤٢٥
صدق أبو العالية ونصح	الحسن البصري	١٢٦
علامةُ أهلِ البِدع الوقيعةُ في أهل الأثر، وعلامةُ الزنادقة تسميتُهم أهلَ الأثَر حَشوية	أبو حاتم الرازي	٩٢٨
علامةُ جَهمٍ وأصحابِهِ دَعواهُم على أهلِ الجماعَة وما أُولعوا به من الكذِب أنَّهُم مشبِّهة	إسحاق بن راهوية	٩٣٠
العلمُ بالخصومةِ والكلام جهلٌ، والجهل بالخصومة والكلام عِلم	أبو يوسف القاضي	٤٧، ٣٨٢
فإذا لقِيتَ أولئكَ فأخبِرهم أني بريءٌ منهُم، وأنَّهم بُرآءُ مِنِّي	ابن عمر	١١٠١
فلا أقول بقول الجهم إنَّ له قولًا يُضارِع قول الشِّرك أحيانًا	ابن المبارك	١٠٣
قاتل الله القدريّة، لَإبليسُ أعلمُ بالله منهم	محمد بن كعب القرظي	١١٩
قاسَ إبليس، وهو أولُ من قاس	الحسن البصري	٢٥٧
قَد هلكَ قومٌ مِن هذَا الوجه، يعني: من وجهِ التعظيم، قالوا: اللهُ أعظمُ مِن أن ينزِّلَ كِتابًا أو يُرسِلَ رَسولًا	عبد الرحمن بن مهدي	٨٦٠
القدَرُ نِظامُ التَّوحِيد، فمن وحَّد اللهَ وآمنَ بالقَدَر فهي العُروةُ الوُثقى	ابن عباس	٩٧٨
القدرية مجوسُ هذه الأمة	ابن عمر	١١١

القدريةُ يهود	سعيد بن جبير	١١٢
القرآنُ كلامُ الله، نزل به جبريل، ما يُحاوِلون إلا أن ليس في السماء إله	حماد بن زيد	٨٢٢
قلت لجهم بن صفوان: هل نطقَ الرب قال: لا. قلتُ: فينطق قال: لا	زرزر بن صالح	٤٥٧
كان أبو حنيفة يحثُّنا على الفقه، وينهانا عن الكلام	محمد بن الحسن الشيباني	٤٤
كان إذا تلا: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ قال: مضى القوم، وانما يُعنَى به أنتم	عمر بن الخطاب	٩٥
كان أولُ من قالَ في القدَر بالبصرةِ معبدُ الجهنيّ، فانطلقتُ أنا وحُميدُ	يحيى بن يعمر	١١٠٠
كان بشرٌ يحضرُ مجلسَ أبي يوسف، فيصيحُ ويستغيث، فقال له أبو يوسف مرّةً: لا تنتهي أو تُفسِدَ خشبة	أحمد بن حنبل	٧٧٥
كان جهمٌ على معبر ترمِذ، وكان رجلًا كوفيَّ الأصل، فصيحَ اللسان	خالد البلخي	٣٧، ٣٥٠
كان رجل من أهل مَروٍ صديقًا لجهم ثم قَطَعَهُ وجفاه، فقيل له: لم جفوته	أبو نعيم البلخي	٢٢٣
كان يرى أن هذه الآية نزَلت في أهلِ الأهواء ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾	محمد بن سيرين	٩٩
كانوا يقولون: من فسدَ من العلماءِ ففيه شَبَهٌ من اليهود، ومن فسدَ من العُبّاد	سفيان بن عيينة	١٠٥
كذَبَ على الحسَن ضربان من الناس: قومٌ القدَرُ رأيُهم	أيوب السختياني	٨٧٥
كلُّ قَومٍ يَعرِفونَ ما يعبُدونَ إلّا الجهميّة	عبد الله بن المبارك	٩٧٣
كلُّ متكلِّمٍ على الكتاب والسنة فهو الجِدّ، وما سواهُ فهو هذيان	الشافعي	٥٠
كلُّ من عصى ربَّه فهو جَاهل، حتى ينزعَ عن معصيته	مجاهد	٧٠٤
كلامُ الجهميَّة أوله عسَلٌ، وآخِرُه سُمّ! وإنما يحاوِلونَ أن يقولوا: ليسَ في السماءِ إله	جرير بن عبد الحميد	٨١٥
كلّمتُ الناس، وكلّمتُ أهل الكتاب، فلم أر قوما أوسخَ... من الرافضة	أبو عُبيد القاسم بن سلام	١١٦
كلمتُ بشر المريسيَّ وأصحابَ بِشرٍ فرأيتُ آخرَ كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء شيء	عباد بن العوام الواسطي	٨٢٢
الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه	مالك بن أنس	٥٣٠
لا تجالسوا أهلَ الخصومات، فإنهم الذين يخوضون في آيات الله	محمد بن علي بن الحسين	١٠٠
لا تجالسوا أهلَ الكلام وإن ذبُّوا عن السنة	أحمد بن حنبل	٤٩

لا تجوز شهادةُ أهل البدع وأهل الأهواء	مالك بن أنس	٥٧
لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالِفُه إذا خالف هواه	عمر بن عبد العزيز	١٨٤
لا يُشبِهُ الزِّيُّ الزيَّ حتّى تُشبَهَ القلوبُ القلوبَ	ابن مسعود	١٢٩
لتركبُنَّ سنَّة بني إسرائيل حذوَ النعلِ بالنعل، والقُذَّةِ بالقذة	حذيفة بن اليمان	٨١
لتركبن سُنَّة من قبلكم حُلوَها ومُرَّها	عبد الله بن عمرو	٨٠، ٨٥
لتعمَلُنَّ عمل بني إسرائيل فلا يكونُ فيهم شيءٌ إلا كان فيكم مثلُه	حذيفة بن اليمان	٨١
لستُ بصاحبِ كلام، ولا أرى الكلامَ في شيءٍ إلا ما كان في كتاب الله	أحمد بن حنبل	٤٨
لعلَّك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعنَ الله عمرًا، فإنه ابتدع هذه البدَع من الكلام	مالك بن أنس	٤٥
لعنَ الله عمرَو بن عُبيد، فإنه فتح للناس الطريقَ إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام	أبو حنيفة	٣٢، ٤٤
لقد غَلَت هذه الشيعة في عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ كما غَلَت النصارى في عيسى ابن مريم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ	علقمة	١١١، ١١٥
لم يزَل أمرُ بني إسرائيل معتدِلًا حتى نشأَ فيهم أبناء سبايا الأمم، فقالوا فيهم بالرأي	عبد الله بن عمرو	٣٢٨
لم يُعدَّ قط من أهل العلم(يعني الجهم)، ولقد سئلَ عن رجل طلَّق امرأته قبل أن يدخل بها، فقال: عليها العِدّة!	عبد العزيز الماجشون	١٨٨
لم يكُن في بني اسرائيل شيءٌ إلا كائنٌ فيكم	ابن عباس	٨١
اللّهم إني أُشهدك وكفى بك شهيدًا، أُشهدك شهادة توقِفُني عليها	يونس بن ميسرة بن حلبس	١١٣، ٩٧٩
لو تدبَّر إنسانٌ القرآنَ كان فيه ما يردُّ على كل مبتدعٍ بدعته	أحمد بن حنبل	٨٩
لو طهرت قلوبنا لما شبعَت من كلام الله	عثمان بن عفان	٤٤٧
لو علم العابدُون في الدُّنيا أنَّهم لا يرَونَ ربَّهم جلَّ وعزَّ في الآخرة لذابَت أنفسُهم في الدنيا	الحسن البصري	٩٩٩
لو لم يوقِن محمدُ بن إدريسَ أنه يرى اللهَ لما عبَدَ الله تعالى	الشافعي	٩٩٩
ليس في أصحاب الأهواء شرٌّ من أصحاب جهم يَدُورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيءٌ	عبد الرحمن بن مهدي	٨٢٣
ليسَ في الأرض صاحبُ بدعةٍ إلا وهو يجِدُ ذِلَّةً تغشاه	سفيان بن عيينة	٩٤
ما أبالي صليتُ خلف الجهميِّ والرافضيّ، أم صليتُ خلفَ اليهود والنصارى	البخاري	١١٧
ما ابتدع أحد بدعة إلا خرجت حلاوة الحديث من قلبه	أحمد بن سنان	٢٢٤، ٨٤٣

	الواسطي	
ما ابتدعَ أحدٌ في الإسلام بدعةً إلا وفي كتاب الله عزَّ وجل ما يكذِّبه	الشعبي	٨٩
ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح	الشافعي	٤٨
ما أسر أحدٌ سريرةً إلا أبداها الله على صفحاتِ وجهه، وفلَتاتِ لِسانه	عثمان بن عفان	٨١٢
ما أشبه الليلةَ بالبارحة... هؤلاء بنو إسرائيل أشبهناهم	ابن عباس	٨١
ما أعلم أحدًا من أهل الأهواء إلا يخاصِم بالمتشابه	أيوب السختياني	٥٠٠
ما أعلم الناس في زمانٍ أحوج منهم إلى طلب الحديث من هذا الزمان	أحمد بن حنبل	٤٠
ما الذين قالوا: إن لله ولدًا أكفرَ من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم	علي بن عاصم	١١٧
ما أمَر الله تعالى عبادَه بأمرٍ إلا وللشيطانِ فيه نزعتان	ابن عائشة	٦٦٩
ما آيةٌ في كتاب الله أشدَّ على أهل الأهواءِ من هذه الآيات	مالك بن أنس	٩٢
ما بالُ هؤلاء؟! يجِدُّون عند مُحكَمه، ويهلِكون عند متشابهه	ابن عباس	٤٩٤
ما ذكر الله هَوىً في القرآن إلا عابَه	طاووس	٣٧٣
ما ليلٌ بليلٍ، ولا نهارٌ بنهارٍ أشبهَ من المرجئةِ باليهود	محمد الباقر	١٠٣
ما من ضلالةٍ إلا ولها زِينة، فلا تعرض دينك إلى من يبغِّضُه إليك	سفيان الثوري	٨٠٨
ما نعرف القرآن إلا كلامَ الله، ومن قال غيرَ هذا فعليه لعنةُ الله	سفيان بن عيينة	١١٥
محالٌ أن يُظن بالنبي ﷺ أنه علَّم أمته الاستنجاء ولم يعلِّمهم التوحيد	مالك بن أنس	٤٦
المرجئة تقول: حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة	ابن المبارك	٤٢٣
المرجئةُ يهودُ القبلة	سعيد بن جبير	٩٨، ١٠١
المريسي أضرُّ من ماني	يزيد بن هارون	١٠٣
المريسيّ عندنا خليفةُ جهم بن صفوان الضالّ، وهو وليُّ عهده	هشام بن عبيد الله الرازي	٩٧، ١٠٤
مقالات الفلاسفة. عليك بالأثر وطريقةِ السلف، وإياك وكلَّ محدثة؛ فإنها بدعة	أبو حنيفة	٤٤
من أحبَّ الكلام لا يفلح؛ لا يؤول أمرهم إلى خير	أحمد بن حنبل	٤٨
مَن أرادَ النظَرَ إلى وجهِ خالقِه فليَعمَل عملًا صالحًا ولا يُخبِر بِه أَحدًا	ابن المبارك	١١٥١
من زعم أن الله، عز وجل لا يتكلَّم فهو يعبدُ الأصنام	هارون بن معروف	١٠٣٩
من شبَّه الله بشيءٍ من خَلقِه فقد كَفَر، ومن أنكرَ ما وصفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كفر	نعيم بن حماد	٩٢٩
من طلبَ الحديث كما جاء فهو صاحبُ سنةٍ، ومن طلبه ليُقَوِّيَ به رأيَه فهو صاحبُ بدعة	وكيع بن الجراح	٢٩٦

من طلب المال بالكيمياءِ أفلس، ومن طلب الدين بالكلام تزندَق	أبو يوسف القاضي	٤٧
مِن علامة الجهمية أن يسموا أصحاب الحديث مشبِّهة	وكيع بن الجراح	٩٣٠
من علَّمهُ اللهُ علمًا فليُعَلِّمه، ولا يقولَنَّ ما لَيس له به عِلم فيكونَ من المتكَلِّفين	أبو موسى الأشعري	٥٢٣
من قال هذا (أي إنكار كلام الله) فليس شيءٌ من الكفر إلا وهو دونَه، ومن قال هذا فقد قال على الله ما لم يقله اليهود والنصارى	القاسم بن سلام	١١٨
من كان أبوهُ يهوديًّا؛ أيش تراه يكون؟!	أحمد بن حنبل	٣٥٤
من كان منكم متأسِّيًا فليتأسَّ بأصحابِ محمد ﷺ	ابن مسعود	٥٢٢
نزلت تعييرًا لأهل القدر	محمد بن كعب القرظي	١١٠٣
نزلَت هؤلاءِ الآياتُ في بني إسرائيل ، ورضيَ لهذه الأمة بها	إبراهيم النخعي	٩٣
النصارى كَفَروا بالجنة، وقالوا لا طعامَ فيها ولا شراب	سعد بن أبي وقاص	١١٦٤
نِعمَ الإِخوةُ لكم بنو إسرائيل إن كان لكم الحلوُ ولهم المرّ	حذيفة بن اليمان	٨٢، ٩٣
نُهينا عن التكلف	عمر بن الخطاب	٥٢١
نُؤمِنُ بِها ونصدِّقُ بِها، ولا كيفَ ولا معنَى، ولا نردُّ منها شيئًا	أحمد بن حنبل	٧٦٩
هم أشدُّ على الناس تزيينًا من الجهميَّة، هم يشكِّكُون الناس	أحمد بن حنبل	٨٢٤
هم الخوارج (في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾)	أبو أمامة	٩٦، ١٠٠
هم شرٌّ من الجهميَّة، استتروا بالوقف	أحمد بن حنبل	٨٢٤
هُم كفار؛ لا يعبدون شيئًا	عبد الله بن المبارك	٩٧٤
هو رسول الله ﷺ، وصاحباه من بعدِه أبو بكر وعمر	أبو العالية	١٢٦
واللهِ لقَد كنتُ أجالسُ أقوامًا تزِنُ حُلومُهم الجِبالَ الرَّواسِي	عمرو بن العاص	٨٩٦
والله ما قالت القدرية كما قال الله عز وجل، ولا كما قالت الملائكة	زيد بن أسلم	١١٩
ولا أقولُ تخلَّى من بريَّتِه ربُّ العِبادِ	ابن المبارك	١١٨
ولشأني كان أحقرَ من أن يتكلَّم الله فيَّ بوحيٍ يُتلى	عائشة	٢٢٤
ويحك ما أنجَسَكم! فإنَّ الحنابلة إذا قيلَ لهم: ما الدليل على أن القرآن بحرف وصوت؟	أبو البيان السُّلَمي	٣٥٦
يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا فرَّ قُرَّاؤُكم وعلماؤُكم منكم، حتى يصيرُوا في رؤوسِ	عبادة بن	٨٢

الجبال مع الوَحش؟	الصامت	
يا أمير المؤمنين! أَدرِك هذه الأُمَّةَ قبلَ أن يختلِفُوا في الكِتابِ اختلافَ اليهودِ والنَّصارى	حذيفة بن اليمان	١٢٨
يا أيُّها الناس، مَن علِم شيئًا فليقُل به، ومَن لم يعلَم فليقُل: اللهُ أعلم	ابن مسعود	٥٢٠
يا غَيلان! إنَّ يكُن لِساني يَكِلُّ عن جوابِك، فإن قلبي ينكِرُ ما تقول	حسان بن عطية	٧٧٢
يا فرقد! ضع نصرانيَّتك هذه عنك؛ فلقد رأيتُنا نأتي إبراهيمَ النخعي	حماد بن أبي سليمان	١٠٢

فهرس تراجم الأعلام

الآجريُّ ٨٦
أبان بن سمعان ٣٤
إبراهيم النخعي ٩٣
إبراهيم بن السِّندي ٥٨٨
ابن إبراهيم ٤٨١
ابن الأثير ٨٥٥
أحمد بن سنان الواسطي ٩٢٣
أحمد بن نصر الخزاعي ٩٤٧
الأخطل ٣٥٥
الأخفش الأصغر ٧٩١
الأخنس بن شريق ٨١٠
أرسطو ٣٤٥
أرطاة بن المنذر ٥٢٣
الأرموي ٢٤٦
إسحاق بن إبراهيم الخزاعي ٧٧٦
إسحاق بن راهويه ٩٢٨
أبو إسحاق الشيرازي ٥٩٥
الإسفراييني: أبو المظفّر ٥٩٨
الإسكافي ٧٧٣
أبو إسماعيل الهروي ١٩٣
الأعمش ٢٧٣
أفلاطون ٣٤٦
ألب أرسلان ١٩٣
الآلوسي ٧٦
الآمدي ١٦٤
أبو أمامة ٩٠
الأوزاعي ١٣٠
الإيجي ٢٧
الأيكي ١٩٢
أيوب السختياني ٥٠٠
الباجوري ٢١٧
الباقلّاني: أبو بكر ١٩٠
البدر ابن جماعة ١١٥٩
البربهاري ٢٤٧
بُرغوث: محمد بن عيسى ٧٧٤
بشر المريسي ٤١
ابن بطال ٨٦٩
ابن بطة ٢٧٧
البقاعي ١٥٥
ابن البقَّال الزيدي ٧٤٦
بكر العمّي ٥٦٨
أبو بكر بن الخاضِبة ٤٦٠
أبو بكر بن عيّاش ٤٥٤
بَلعام بن باعُورا ٩٧
بولس ١٠٨
البويطي ٩٤٩

أبو البيان محمد بن محفوظ السلمي ٣٥٥
البيضاوي ٣١٥
البيهقي ٥٠
التفتازاني ٢٨
تقيُّ الدين سليمان ٧١٤
ابن تومرت ٤١٥
الثعلبي ٦٧١
ثمامة بن أشرس ٥٦٧
الجاحظ ٢٤٢
الجرجاني ٢٧
ابن جريج ٤٣٥
جرير بن عبد الحميد الرازي ٨١٤
جرير بن عبد الله البَجَلي ١٨٨
ابن الجزري ٤٥٥
الجصّاص ٤٣٢
الجعد بن درهم ٣٤
جعفر بن حرب ٥١٢
أبو جعفر الهمذاني ٦٤٨
جُندب بن عبد الله البجلي ٧٢
ابن جنِّي ٤٥٥
الجهم بن صفوان ٣٦
الجورقاني ٧٤١
الجوهري ٧٨٥
الجويني: أبو المعالي ١٦٣
الجويني: أبو محمد ٣٨٩
أبو حاتم الرازي ٣٥٠
الحارث المحاسِبي ١٠٦٨
الحارث بن عوف ٧٨٧
حرب الكرماني ٩٨٠
حسان بن عطيّة ٧٧٢
الحسن الزّعفراني ١٠٤
أبو الحسن الأشعري ٥٥
حسين الكرابيسيّ ٧٥١
حسين النّجّار ٥٩٠
أبو الحسين البصري ١٧١
حفص الفرد ٥٦٨
حفصة بنت سيرين ٥٥٩
حماد بن أبي سليمان ١٠٢
حماد بن زيد ٧٤٤
ابنِ أبي الحديد البغدادي ٦٤٦
حميد بن عبد الرحمن الحميري ١١٠٠
حنبل بن إسحاق ٤٥٦
أبو حيّان التّوحيدي ٣٤٤
خالد بن عبد الله القسري ٩٩٨
ابن خزيمة ٤٦٦
الخطّابي ٥٣٧
الخطيب البغدادي ٢٥٧
ابن خلدون ٢٨
ابن خويز منداد ٥٧
الدارمي:عثمان بن سعيد ٩٥

داود الجواربي ١٠٣٣
داود بن أبي هند ٣٥٧
ابن دريد ٣٢٥
الدسوقي ١٧٤
ابن أبي دُواد ٣٥٩
الدواني ٥٩٢
الرازي: فخر الدين محمد بن عمر ١٦٥
الراغب الأصفهاني ٣٠٣
رافع بن حريملة ٥٨١
الربيع بن سليمان ٩٤٩
الربيع بن عميلة الفزاري ٧٣٥
ابن رشد ٦٦١
ركن الدين الجاشنكير ٩٥٢
أبو الزبير ٧٤٢
الزجاج ٣٢٤
زرزر بن صالح السدوسي ٤٥٧
الزركشي ٩٩
الزمخشري ٢٤٠
ابن أبي زمنِين ٦٨٨
الزهريّ ٤٦١
زهير بن أبي سلمى ١٠١٦
زياد بن لبيد ٣٠٦
زيد بن أسلم ١١٩
زيد بن وهب ٢٧٣
ابن أبي زيد القيرواني ٣٩
ابن سبعين ٦٩٧
السبكي: تاج الدين ٥٦٩
السُّدي ٧٧
أبو السعود ٢٠٢
سعيد بن جُبير ٩٨
سعيد بن عامر الضبعي ١١٨
السفاريني ٥٣٣
سفيان الثوري ٤٥
سفيان بن عُيينة ٩٣
سلامة بن جندل الطهوي ١٠١٥
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ٤٦١
سليمان بن سحمان ١٣١
سليمان بن عبد الله آل الشيخ ٩٦
السَّنوسي ١٧٤
سُهيل بن عمرو ١٠١٣
سوسن ١٣٠
ابن سيرين ٩٨
ابن سينا ١٦٩
الشاطبي ١٨٦
شدّاد بن أوس ٧٣
الشَّرِيد بن سُويد ٧٤
الشريف المرتضى ٨٧٤
الشعبي:عامر بن شراحيل ٨٩
شمس الدين الأصبهاني ١٩٢
شمس الدين السَّمرقندي ٢٧

شمس الدين بن أبي عمر ٧١٤
الشهرستاني ٣٩
ابن شوذب ٦٤٤
شِيحَة العوسَجِي ٧٣٩
صالح قبة ٥٦٨
الصّاوي ٢٢٠
صَبِيغ بن عسل ٤٩٢
الضحاك ٩٤
ضمرة ٦٤٣
الطاهر بن عاشور ٦٩
طاووس ٣٧٣
طرفة بن العبد ١٠٩٦
أبو الطفيل ١١٣
ابن طُفيل ٣٤٧
الطِّيبي ١٤٠
ابن عائشة ٦٦٩
عاصم الأحول ١٢٦
أبو العالية الرِّياحيّ ١٢٦
عباد بن العوام الواسطي ٨٢٢
أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ١١٥١
ابن عبد البر ٤٦
عبد الجبار الهمذاني ١٧٠
أبو عبدِ الرّحمن السُّلَمي ٤٥٤
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ٤٨٧
عبد الرحمن بن مالك بن مغول ١٠٨
عبد الرحمن بن مهدي ٤٥
عبد العزيز الكناني ١٠٦
عبد العزيز الماجِشون بن أبي سلمة ١٨٨
عبد الغني المقدسي ٥٩٨
عبد القاهر البغدادي ١٨١
عبد الله بن أبيِّ بن سَلول ١٠٩٧
عبد الله بن الصيف ٧٨٧
عبد الله بن الكوّاء ١١٣
عبد الله بن المبارك ١٠٣
عبد الله بن رباح الأنصاري ٥٥٥
عبد الله بن سلّام ١٠٤
عبد الله بن صوريا الأعور ٥٧٩
عبد الله بن عَون ٩٩
عبد الوهاب بن أبي حيَّة البغدادي ١٨٧
عبيد الله بن الحسن ٥٦٨
عَبِيدة السلماني ٤٢٥
أبو عبيدة معمر بن المثنى ٧٧
عثمان الطويل ٧٤٧
أبو عُثمانَ الصابونيّ ١٠٦٩
ابن عدي ٧٤١
عديّ بن حاتم ٦٧٢
عدي بن زيد ٧٨٧
ابن عراق الكناني ٧٤٥
العرباض بن سارية ٥٤٩
ابن العربي ١٧٤

ابن عربيّ ٢١٦
ابن أبي العز الحنفي ١٠٦
ابن عساكر ٥٠
عطاء الخراساني ١٠٠٩
عطاء بن أبي رباح ١١٠٢
أبو عطاء اليحبوري ٨٢
أبو العطوف ٧٤٢
ابن عطية ١٥٣
ابن عقيل ٣٥٩
عكرمة مولى ابن عباس ٦٩٢
علقمة ١١١
علي بن أبي طلحة ٤٨٣
علي بن الجهم ٨٤٥
علي بن عاصم ١١٧
أبو عليّ الجُبَّائي ٣٥٩
عمرو بن عُبيد ٣٢
عمرو بن لحي ٨٦٩
أبو عمرو بن العلاء ٤٥٣
عنترة بن شداد ١٠٩٦
عوف بن مالك الأشجعي ٨٥
عياض بن حمار المجاشعي ٨٤
عياض: القاضي عياض ٧٨
عيسى بن صبيح: المردار ٥٨٧
ابن عيسى ٨٥٢
أبو غالب ٩٠
الغزالي ١٧٢
غيلان الدمشقي ١٣٠
الفارابي ٣٣٩
ابن فارس ٧٨٣
الفرّاء ٨٩٥
فرقد السبخي ١٠٢
الفضل بن زياد ٧٥١
ابن فورك ١٧٥
الفيومي ٣٢٥
القاسم ابن قطلوبغا ٣١٨
القاسم الرسِّي ٢٤١
القاسم بن سلّام: أبو عبيد ١١٦
أبو القاسم البلخيّ ٦٤٦
أبو القاسم التيمي ١٠٧٠
أبو القاسم اللالكائي ٩٢٩
قتادة بن دعامة ٩١
ابن قتيبة ٢٧٢
القحطاني ٦٥٩
ابن قدامة المقدسي ٣٥٥
القرافي ٤١٤
قريش بن أنس ٢٩٢
قيس بن أبي حازم ١٨٨
الكَرَجيّ القصَّاب ١٠٦٩
كعب بن الأشرف ٢٣٥
الكمال ابن أبي شريف ٢٤١

الكمال ابن الهمام ٢٨
كمال الدين بن الزَّمْلَكاني ٧٧٨
الكوثري ٥٩٩
ابن اللبان ٨٨٦
اللقاني ٢١٧
مالك بن مغول ١٠٨
المأمون ٣٨
ماني ١٠٣
المتوكّل ٨٤٥
مجاهد بن جبر ١١١
محمد الزَّركان ٣٤٨
محمد بن إسحاق ٤٨٠
محمد بن الحسن الشيباني ٤٤
محمد بن جعفر بن الزبير ٤٨٠
محمد بن سُوقَة ٧١٠
محمد بن شجاع الثلجي ١٧٦
محمد بن عبد الملك الكرَجي ٨٨٤
محمد بن علي بن الحسين ١٠٠
محمد بن كعب القرظي ١١٩
محمد بن يزداذ ٧٤٧
محمد رشيد رضا ٣٠٩
ابن المرتضى ١٧٨
المروذي ٧٤٢
أبو مُزاحم الخاقاني ٤١
المُزَني ٤٥
المِزِّي: جمال الدين ٩٥٣
المُسْتَورِد بن شَدّاد ٨٠
مسعود بن ناصر السجزي ٤٦٠
مسكويه: أحمد بن محمد بن يعقوب ٣٤٥
مسلم بن يسار ١١٢
مصعب بن سعد بن أبي وقاص ١١٤
أبو المظفر السمعاني ٢٣٨
أبو معاذ البلخي ٣٦
معبد الجهني ١١٢
المعتصِم ٧٧٤
المعرور بن سويد ٧١
المعلِّمي ١٦٨
مقاتل بن سليمان ٧٨٨
المقداد بن الأسود ١٢٧
المقريزي ٩٥٣
المَلَطي ٥٦٧
منصور بن عمّار ٤٩٩
أبو منصور الأزهري ٧٨٤
أبو منصور الماتريدي ٥٧
مُوَيس ٥٦٧
النحّاس ٣٢٤
النسفي: أبو البركات ٩٩٧
النَّسَفي: أبو المعين ٤٥٩
ابن النجار ٣٨٩
أبو نصر السِّجزي ٦٧٩

النظّام ١٨١
نظامُ الملك ١٩٣
أبو نعيم البلخي ٢٢٣
نعيم بن حماد ٩٢٨
النمرود ٣١٠
أبو الهذيل العلاف ٣٤١
أبو هاشم الجبّائي ٣٨٤
هاشم الأوقَص ٥٦٧
هشام الفوطي ٥٦٧
هشام بن عبد الملك ٧٧٢
هشام بن عُبيد الله الرازي ٩٧
الواثق ٩٤٤
الواحدي ٦٧
واصل بن عطاء ٣٢
الواعظ البكريّ الأشعري ٥٩٨
أبو واقِد اللَّيْثي ٦٨
ابن الوزير ٤٩٨
وكيع بن الجراح ٢٩٦
الوليد بن المغيرة المخزومي ٢٤٨
وهب بن منبِّه ٤٣٨
يحيى البرمَكي ٣٩
يحيى بن أبي كثير ١١١
يحيى بن أيوب المقابري ٢٢٣
يحيى بن وثَّاب ٤٥٤
يحيى بن يعمر ١١٠٠
يزيد بن هارون ١٠٣
أبو يعلى ٤٥٨
يوحنّا الدمشقي ٣٥٣
أبو يوسف القاضي ٤٦
يونس بن ميسرة بن حلبس ١١٣

فهرس الفِرَقِ والطَّوائِف والأديان

إخوان الصَّفا ٣٤٤
البراهمة ٢٥٠
البَربَرِ ١٥١
التُّرك ١٥١
الثَّنوية........ ٣٤١
الجبريّة ٥٦
الحرورية ١١٣
الحَشوية ١٧٨
الحلولية ١٤١
الخوارج........ ٤٢
السبئية ٤٩١
السُّمَنِيّة ٣٦
الشيعة ٣٨
الصابئة ٣٥
الصفاتيَّة ٢٥٢
الضِّراريَّة........ ١٠٦٦
الفَلاسِفة ٣٥
القدرية........ ٤٢
الكرّامية........ ٥٧١
الكشدانيون ١٥٢
الكلّابية........ ٥٥
المجوس ٧٠
المرجئة........ ٤٣
المشبِّهة........ ٨٧٦

فهرس الأماكِن والبُلدان

أصبَهان.. ٨٨٦
بدر ١٢٧
تِرمِذ... ٣٧
الحديبية... ١٠١٣
حرّان ٣٥
حروراء.. ١١٤
حُنَين ٦٨
خُراسَان ٣٧
مَرو ٢٢٣
نجران ٤٨٩
نيسابور... ٦٥٠
هَراة ١٩٣

فهرس المُصطَلحاتِ العِلميّة

الاتّحاد	١٠٦
الأحوال	٣٨٤
الافتقار	٧٩٦
الأَكوان	٥٣٨
التأويل	٣١٢
التركيب	٢٣٨
التسلسل	٢٦٩
التفويض	٣١٢
الجَبر	٥٦
الجزء الذي لا يتجزّأ	٣٤٢
الجسم	٤٤
الجهة	١٦٤
الجوهر	٣٣٧
الجوهر الفرد	٣٨٨
الحُدوث	١٧٣
الحلول	١٠٥
الحيِّز	٢١٥
دليل التمانع	٩٧١
الزِّندِيق	٤٧
السفسطة	٢١٦
الصفات الخبرية	٥٦
الصفات الفعلية الاختيارية	٥٦
صفة التكوين	٥٨
الطفرة	٣٨٥
العرَض	٤٤
العقل الفعّال	٢٩٩
علم الرياضَة	٥٣٧
علم الطبيعة	٥٣٧
علم ما وراء الطبيعة	٥٣٧
الغَير	٧٩٦
القِدَم	٧٩٧
الكسب	٥٦
الكيمياء	٤٦
المكان	٢١٥

فهرس المصادر والمراجع

- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني، (المتوفى سنة ٦٨٢هـ)، بيروت، دار صادر.
- الآثار الواردة عن الحسن البصري في العقيدة جمعًا ودراسةً، صفوت بن حسين هاسكتش، إشراف: أ. د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، بحث غير منشور، رسالة عِلمية (ماجستير) بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، العام الجامعي ١٤٣٢-١٤٣٣.
- الآداب الشرعية، محمد بن مفلح المقدسي، (المتوفى سنة ٧٦٣هـ)، تحقيق وضبط وتخريج: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ، الطبعة الرابعة.
- آراء المرجئة في مصنّفات شيخ الإسلام ابن تيمية: عرض ونقد، عبد الله بن محمد السند، الرياض، دار التوحيد، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمذاني، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٢هـ، الطبعة الرابعة.
- الإبانة الكبرى = الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية.
- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، (المتوفى سنة ٣٢٤هـ)، تحقيق وتعليق وتخريج: بشير محمد عيون، دمشق، دار البيان، ١٤٢٤هـ، الطبعة الخامسة.
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري، (المتوفى سنة ٣٨٧هـ)، تحقيق: الحسن بن عباس بن قطب، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى. (والإحالة في الأصل على هذه الطبعة).
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري، (المتوفى سنة ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، ثم عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، ثم يوسف الوابل، ثم حمد بن عبد المحسن التويجري، الرياض، دار الراية، ١٤١٥هـ، ١٤١٨هـ، ١٤٢٦هـ.
- أبجد العلوم، صديق بن حسن خان القنوجي، (المتوفى سنة ١٣٠٧هـ)، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية، محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن حمد الحمود النجدي، الكويت، مكتبة الذهبي – دار إيلاف الدولية، ١٤١٠، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى.
- أبكار الأفكار في أصول الدين، علي بن أبي علي محمد الآمدي، (المتوفى سنة ٦٣١هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد المهدي، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثالثة.

- إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٤هـ.
- إثبات صفة العلو، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، (المتوفى سنة ٦٢٠هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد بن عطية الغامدي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ، الطبعة الثانية.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد أحمد النشيري، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني، حرب بن إسماعيل الكرماني، (المتوفى سنة ٢٨٠هـ)، تحقيق وتعليق: أسعد الزعتري، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- الأحاديث المختارة، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، (المتوفى سنة ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك الدهيش، بيروت، دار خضر، ١٤٢١، الطبعة الرابعة.
- أحاديث في ذم الكلام وأهله، عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل المقرئ، (المتوفى سنة ٤٥٤هـ)، دراسة وتحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الرياض، دار أطلس، ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب، (المتوفى سنة ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٩٤هـ، الطبعة الأولى.
- أحكام القرآن، أبو الحسن عماد الدين علي بن محمد : المعروف بالكيا الهرّاسي، (المتوفى سنة ٥٠٤هـ)، ضبط وتصحيح: جماعة من العلماء، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣، الطبعة الأولى.
- أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، (المتوفى سنة ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ.
- أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن العربي، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، مراجعة وتخريج وتعليق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي محمد الآمدي، (المتوفى سنة ٦٣١هـ)، تعليق: العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، (المتوفى سنة ٤٥٦هـ)، قوبلت على تحقيق: أحمد شاكر، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، وبهامشه: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (المتوفى سنة ٨٠٦هـ)، القاهرة، دار الشعب، د ت.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، (المتوفى سنة ٦٤٦هـ)، تعليق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م، الطبعة الأولى.

- أخبار عمرو بن عبيد بن باب المعتزلي، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، الرياض، دار التوحيد، ١٤٢٧هـ، الطبعة الأولى.
- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى.
- كتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات، أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الملقب بالأخفش الأصغر، (المتوفى سنة ٣١٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠، الطبعة الأولى.
- أخلاق العلماء، محمد بن الحسين الآجري، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، اعتناء: أحمد حاج محمد عثمان، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- الأخلاق عند الغزالي، زكي مبارك، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٦، الطبعة الأولى.
- الإخنائية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي، جدة، دار الخراز، ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.
- الأربعين في أصول الدين، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد حجازي السقا، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م، الطبعة الأولى.
- الأربعين في صفات رب العالمين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد القادر بن محمد عطا صوفي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٣، الطبعة الأولى.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي، (المتوفى سنة ٩٨٢هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، منشور في الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، تحقيق وتعليق وتخريج: محمد صبحي حسن حلاق، دمشق، دار ابن كثير، ١٤٢٨هـ، الطبعة الثالثة.
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني، (المتوفى سنة ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، مراجعة: أحمد حلمي عبد الرحمن، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤١١هـ.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، عبد الملك بن عبد الله الجويني (إمام الحرمين)، (المتوفى سنة ٤٧٨هـ)، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٢هـ، الطبعة الثالثة.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، إشراف: محمد زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، الطبعة الثانية.
- أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (المتوفى سنة ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩، الطبعة الأولى.
- أساس التقديس، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد إسماعيل، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.

- أسباب نزول القرآن، علي بن أحمد بن محمد الواحدي، (المتوفى سنة ٤٦٨هـ)، رواية بدر الدين أبي نصر محمد بن عبد الله الأرغياني، (المتوفى سنة ٥٢٩هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الرياض، دار الميمان،١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- الاستذكار، يوسف بن عبد البر النمري، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، القاهرة، دار الوعي، ١٤١٤.
- الاستغاثة في الرد على البكري، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، الرياض، مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- الاستقامة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣، الطبعة الأولى.
- الاستقامة، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام، ١٤١١، الطبعة الثانية.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢ هـ، الطبعة الأولى.
- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، الرياض، مكتبة السوادي، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- الإشارة إلى مذهب أهل الحق، أبو إسحاق الشيرازي، (المتوفى سنة ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد السيد الجليند، القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠.
- الإشارة إلى مذهب أهل الحق، أبو إسحاق الشيرازي، (المتوفى سنة ٤٧٦هـ)، تحقيق: محمد السيد جليند، القاهرة، ١٤٢٠.
- الإشارة في أصول الكلام، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمد صبحي العايدي وربيع صبحي العايدي، مركز نور العلوم للبحوث والدراسات، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (المتوفى سنة ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك، البصرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، (المتوفى سنة ٣٢١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، المعروف بالأصمعي، (المتوفى سنة ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد القادر بن محمد صوفي، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثانية.

- أصول الدين (معالم أصول الدين)، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، مراجعة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، محمد بن عبد الرحمن الخميس، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٨هـ، الطبعة الثانية.
- أصول الدين، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، (المتوفى سنة ٤٢٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- أصول السنة، محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن أبي زمنين)، (المتوفى سنة ٣٩٩هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق: عبد الله بن عبد الرحيم البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى.
- الأصول الوثنية للمسيحية، إندريه نايتون، وإدغار ويند، وكارل غوستاف يونغ، ترجمة: سميرة عزمي الزين، سلسلة: من أجل الحقيقة (رقم٤)، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإنسانية. د.ت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، (المتوفى سنة ١٣٩٣هـ)، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- إظهار الحق، رحمة الله بن خليل الرحمن الكيرواني الهندي، (المتوفى سنة ١٣٠٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمد أحمد محمد عبد القادر ملكاوي، الرياض، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٤٣٠هـ، الطبعة الخامسة.
- الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (المتوفى سنة ٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الشقير، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تخريج وتعليق: فريح بن صالح البهلال، الرياض، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثالثة.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، دراسة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- الاعتماد في الاعتقاد = شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (المتوفى سنة ٣٣٨هـ)، تحقيق د.زهير غازي زاهد، بيروت دار عالم الكتب، ١٤٠٥، الطبعة الثانية.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، دراسة وتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، (المتوفى سنة ١٣٩٦هـ)، بيروت، دار العلم للملايين، مايو ٢٠٠٢ م، الطبعة الخامسة عشرة.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التأريخ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: د. صالح أحمد العلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى.

- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفدي، (المتوفّى سنة ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، د. نبيل أبو عمشة، د. محمد موعد، د. محمود سالم محمد، تقديم: مازن عبد القادر المبارك، دمشق، دار الفكر، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، تخريج: مصطفى بن سعيد إيتيم، الرياض، دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- الاقتصاد في الاعتقاد، محمد بن محمد الطوسي (أبو حامد الغزالي)، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، تعليق وشرح: علي بو ملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى.
- اقتضاء الصراط المستقيم، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، أ.د. ناصر بن عبد الكريم العقل، الرياض، بيروت، دار الفضيلة، دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- اقتضاء العلم العمل، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- إكمال المُعلِم بفوائد مسلم، القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (المتوفى سنة ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، المنصورة، مصر، دار الوفاء، ١٤١٩، الطبعة الأولى.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الحافظ ابن ماكولا، (المتوفى سنة ٤٧٥هـ)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٣م، الطبعة الثانية.
- إلجام العوام عن علم الكلام، محمد بن محمد الطوسي (أبو حامد الغزالي)، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٨.
- أمالي المرتضى المسمّى غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، (المتوفى سنة ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الدكتور مروان العطية، ١٣٧٣، الطبعة الأولى.
- الأمالي المطلقة، أحمد بن علي بن بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٦، الطبعة الأولى.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، (المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ)، تصحيح وضبط: أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، مصوّرة عن طبعة مصرية سنة ١٩٤٢م.
- كتاب الأموال، حميد بن زنجويه، (المتوفى سنة ٢٥١هـ)، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- إنباء الغمر بأبناء العمر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (المتوفى سنة ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة –دار الفكر العربي، وبيروت–مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى.

- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، (المتوفى سنة ٥٥٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. سعود بن عبد العزيز الخلف، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- الانتصار للقرآن، محمد بن الطيب الباقلاني، (المتوفى سنة ٤٠٣هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه: عمر حسن القيام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- كتاب الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، (المتوفى نحو سنة ٣٠٠ هـ)، تحقيق: الدكتور نيبرج، بيروت، أوراق شرقية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٣، الطبعة الثانية.
- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (المتوفى سنة ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ، الطبعة الأولى.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أبو بكر بن الطيب الباقلاني، (المتوفى سنة ٤٠٣هـ)، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، الطبعة الرابعة.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ« تفسير البيضاوي»، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، (المتوفى سنة٦٩١هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- إيثار الحق على الخلق، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، (المتوفى سنة ٨٤٠هـ)، القاهرة، نشر: مكتبة ابن تيمية.
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني، (المتوفى سنة ٧٢٧هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، القاهرة، دار السلام، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى.
- الإيضاح في أصول الدين، أبو الحسن علي بن عبيد الله بن الزاغوني، (المتوفى سنة ٥٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: عصام السيد محمود، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- كتاب الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته، أبو عبيد القاسم بن سلام، (المتوفى سنة ٢٢٤هـ)، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى.
- بحر الكلام، أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الماتريدي، (المتوفى سنة ٥٠٨هـ)،دراسة وتعليق: د. ولي الدين محمد صالح الفرفور، دمشق، مكتبة دار الفرفور، ١٤٢١هـ، الطبعة الثانية.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (المتوفى سنة ٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى.
- بدّ العارف، عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر: ابن سبعين الإشبيلي، (المتوفى سنة ٦٦٩هـ)، تحقيق: جورج كتورة، بيروت، دار الأندلس، ١٩٧٨م، الطبعة الأولى.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (المتوفى سنة٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٧-١٤١٩، الطبعة الأولى.
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.

- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني، (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، بيروت، دار المعرفة.
- كتاب البدع، محمد بن وضاح القرطبي، (المتوفى سنة ٢٨٧هـ)، تحقيق وتوثيق وتخريج: عمرو عبد المنعم سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٩هـ، الطبعة الثالثة.
- براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، عبد العزيز بن أحمد الحميدي، الرياض، دار ابن القيم، ١٤٢٩هـ، الطبعة الثانية.
- براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة، بكر بن عبد الله أبو زيد، (المتوفى سنة ١٤٢٩هـ)، الرياض، ١٤٠٨، الطبعة الثانية.
- برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي، (المتوفى سنة ٨٦٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الاجفان، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٢م، الطبعة الأولى.
- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، (المتوفى سنة ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، جامعة قطر، كلية الشريعة، طبع على نفقة: الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني: أمير قطر، ١٣٩٩هـ، الطبعة الأولى.
- البرهان في بيان القرآن، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، (المتوفى سنة٦٢٠ هـ)، تحقيق: د. سعود الفنيسان، مصر، بورسعيد، مكتبة الهدي النبوي الإسلامية، ١٤٠٩، الطبعة الثانية (مصورة عن نشرة مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٩، الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والدعوة بالرياض).
- البرهان في علوم القرآن، المؤلف : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (المتوفى سنة ٧٩٤هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار التراث، د ت.
- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، عباس بن منصور السكسكي، (المتوفى سنة ٦٨٣هـ)، تحقيق: بسام العموش، الزرقاء – الأردن، مكتبة المنار، ١٤١٧، الطبعة الثانية.
- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم الشريف المليتي المديوني التلمساني، (المتوفى بعد سنة ١٠١٤ هـ)، بعناية: الشيخ محمد بن أبي شنب، الجزائر، المطبعة الثعالبية لصاحبيها أحمد بن مراد التركي وأخيه، ١٣٢٦هـ، ١٩٠٨م.
- كتاب بغداد، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، (المتوفى سنة ٢٨٠هـ)، تصحيح وتقديم: محمد زاهد الكوثري، نشر ومراجعة: السيد عزت العطار الحسيني، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٦٨هـ.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، (المتوفى سنة ٥٩٩هـ)، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، الطبعة الثانية.

- بلدان الخلافة الشرقية، (يتناول صفة العراق والجزيرة وإيران وأقاليم آسية الوسطى منذ الفتح الإسلامي حتى أيام تيمور)، كي ليسترنج، ترجمه إلى العربية وعلّق عليه: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، الطبعة الثانية.
- البلدان، أحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي، (المتوفى بعد سنة ٢٩٢هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ، الطبعة الأولى.
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولّى مُلك اليمن من مَلكٍ وإمام، القاضي حسين بن أحمد العرشي، (المتوفى سنة ١٣٢٩هـ)، أكمله: الأب أنستاس ماري الكرملي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.
- بولس وتحريف المسيحية، هيم ماكبي، ترجمة سميرة عزمي الزين، سلسلة: من أجل الحقيقة/٣، المعهد الدولي للدراسات الإنسانية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- بيان الدليل على بطلان التحليل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى.
- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي، (المتوفى سنة ٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨، الطبعة الأولى.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، المدينة المنورة، ١٤٢٦.
- بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف، محمد بن عبد الرحمن الخميس، الشارقة، دار الفتح، ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى.
- البيهقي وموقفه من الإلهيات، أ. د.أحمد بن عطية بن علي الغامدي، (المتوفى سنة١٤٣٢هـ)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ، الطبعة الرابعة.
- تأثير المعتزلة في خوارج والشيعة أسبابه ومظاهره، عبد اللطيف بن عبد القادر الحفظي، جدة، دار الأندلس الخضراء، ١٤٢١، الطبعة الأولى.
- تاج التراجم، قاسم بن قُطلُوبغا السودوني، (المتوفى سنة ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، (المتوفى سنة ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، بمراجعة لجنة من وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن خلدون، (المتوفى سنة ٨٠٨هـ)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١هـ.
- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، (المتوفى سنة ٣٤٧هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ، الطبعة الأولى.

- تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤، الطبعة الأولى.
- التاريخ الأوسط، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٨، الطبعة الأولى.
- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، محمد بن جرير الطبري، (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى.
- تاريخ اليمن- المسمّى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني (زيدي)، (المتوفى سنة ١٣٧٩هـ)، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٦هـ.
- تاريخ بغداد، علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ.
- تاريخ مدينة السلام(بغداد)، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عوّاد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢، الطبعة الأولى.
- تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، (المتوفى سنة ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- تأويل مختلف الحديث والرد على من يريب في الأخبار المدعى عليها التناقض، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، تحقيق وضبط وتخريج وتعليق: سليم بن عيد الهلالي، الرياض، دار ابن القيم، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثانية.
- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، ١٣٩٣هـ، الطبعة الثانية.
- تأويلات أهل السنة تفسير الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ)، تحقيق: مجدي با سلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦، الطبعة الأولى.
- تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب.
- تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين ميمون النسفي الماتريدي، (المتوفى سنة ٥٠٨هـ)، تحقيق: محمد الأنور حامد عيسى، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر الاسفراييني، (المتوفى سنة ٤٧١هـ)، تخريج وتعليق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- التبصير في معالم الدين (تبصير أولي النهى معالم الهدى)، محمد بن جرير الطبري، (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق وتعليق: علي بن عبد العزيز الشبل، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.

- التبيان في أيمان القرآن، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، (المتوفى سنة ٥٧١هـ)، تعليق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- تثبيت دلائل النبوة، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، (المتوفى سنة ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم عثمان، القاهرة، دار المصطفى.
- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه، (المتوفى سنة ٤٢١هـ)، تحقيق: أبي القاسم إمامي، طهران، سروش، ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية.
- تجريد أسماء الصحابة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، بيروت، دار المعرفة.
- تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، قطب الدين الرازي، (المتوفى سنة ٧٦٦هـ)، مع حاشية الشريف الجرجاني، (المتوفى سنة ٨١٦هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.
- تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، محمد بن أحمد البيروني، (المتوفى سنة ٤٤٠هـ)، الهند- حيدر آباد الدكن، مجلس مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٧هـ.
- تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، صالح بن حسين الجعفري الهاشمي، (المتوفى سنة ٦٦٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود عبد الرحمن قدح، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- التدمرية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ، الطبعة السابعة.
- تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، حيدر آباد الدكن - الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٧هـ، الطبعة الثالثة.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (المتوفى سنة ٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، المغرب، مطبعة فضالة – المحمدية، الطبعة الأولى.
- التسعينية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم العجلان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.
- التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، (المتوفى سنة ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد بن سيدي محمد مولاي، الكويت، دار الضياء، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- تشبُّه الخسيس بأهل الخميس، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، عمّان، دار عمار، ١٤٠٨، الطبعة الأولى.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، (المتوفى سنة ٨١٦هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٣.

- تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، (المتوفى سنة ٢٩٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن سليمان الربيش، الرياض، دار الفضيلة، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- التعليقات على شرح العقائد العضدية، جمال الدين الحسيني الأفغاني، محمد عبده، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٣، الطبعة الأولى.
- تغليق التعليق، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد القزقي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥، الطبعة الأولى.
- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، (المتوفى سنة ١٣٩٤هـ)، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة.
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (المتوفى سنة٣١٠هـ)، تحقيق وتعليق: محمود محمد شاكر، مراجعة وتخريج: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مكتبة ابن تيمية (تصويرًا عن طبعة دار المعارف)، الطبعة الثانية.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ(التفسير الكبير) و(مفاتيح الغيب)، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٤هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بـ«تفسير المنار»، محمد رشيد رضا، (المتوفى سنة ١٣٥٤هـ)، القاهرة، دار المنار، ١٣٦٧، الطبعة الثانية.
- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي «ابن أبي حاتم»، (المتوفى سنة ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الرياض- مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير الدمشقي، (المتوفى سنة ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى السيد وآخرِين، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، (المتوفى سنة ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الرياض، مدار الوطن، ١٤٣٢هـ، الطبعة الثانية.
- تفسير القرآن، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، (المتوفى سنة ٣١٨هـ)، تحقيق: سعد بن محمد السعد، المدينة النبوية، دار المآثر، ١٤٢٣، الطبعة الأولى.
- تفسير القرآن، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (المتوفى سنة ٢١١هـ)، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الثانية.
- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثالثة.
- تفسير غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، تحقيق : أحمد صقر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٨.

- تفسير ما بعد الطبيعة لأرسطو، ، أبو الوليد محمد بن رشد، (المتوفى سنة ٥٩٥هـ)، تحقيق: موريس بويج، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، منشور بدعم من أكاديمية المخطوطات والأدب بمعهد فرنسا، ١٩٣٨م. (البيانات مترجمة من الفرنسية).
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، القاهرة، ١٣٩٦هـ تصوير وزارة الأوقاف السعودية، ١٤٢٤هـ.
- تفليس إبليس مقدمة في ذكر تلبيس إبليس، عز الدين بن عبد السلام بن أحمد المقدسي، (المتوفى سنة ٦٧٨هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية.
- تقريب التهذيب، الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى.
- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، (المتوفى سنة ٦٢٩هـ)، حيد آباد الدكن- الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى.
- التلخيص الحبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- تلخيص الموضوعات، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض، دار الفرقان، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- التلمود وموقفه من الإلهيات، أبو بكر محمد ثاني، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٣هـ، الطبعة الأولى.
- التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد، أبو المعين النسفي الحنفي الماتريدي، (المتوفى سنة ٥٠٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٦م.
- تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية، مصطفى عبد الرزاق، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٣هـ.
- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد الملطي الشافعي، (المتوفى سنة ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: يمان بن سعد الدين المياديني، الدمام، رمادي للنشر، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن عراق الكناني، (المتوفى سنة ٩٦٣هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ، الطبعة الأولى.
- تنزيه القرآن عن المطاعن، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، (المتوفى سنة ٤١٥هـ)، دار طلاب المعرفة.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (المتوفى سنة ١٣٨٦هـ)، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثالثة.
- تهافت التهافت، أبو الوليد محمد بن رشد، (المتوفى سنة ٥٩٥هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- تهافت الفلاسفة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، تحقيق وتقديم: سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثامنة.
- تهذيب الآثار، محمد بن جرير الطبري، (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني.

- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، (المتوفى سنة ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣، الطبعة الثانية.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (المتوفى سنة ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، (المتوفى سنة ٣١١هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٩هـ، الطبعة السابعة.
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، أحمد بن إبراهيم العيسى، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثالثة.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن المناوي، (المتوفى سنة ١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة، عالم الكتب، ١٤١٠، الطبعة الأولى.
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، (المتوفى سنة ١٢٣٣هـ)، تحقيق: أسامة بن عطايا العتيبي، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٩هـ، الطبعة الثانية.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (المتوفى سنة ١٣٧٦هـ)، عناية: سعد بن فواز الصميل، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثانية.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (المتوفى سنة١٣٧٦هـ)، عناية وتحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٢، الطبعة الأولى.
- تيسير اللطيف المنان خلاصة تفسير القرآن، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (المتوفى سنة ١٣٧٦هـ)، الرياض، دار العاصمة، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (المتوفى سنة ٤٤٤هـ)، تصحيح: أوتو رتزل، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤، الطبعة الثانية.
- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي، (المتوفى سنة ٣٥٤هـ)، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، الهند- حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية،١٣٩٣هـ، الطبعة الأولى.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، (المتوفى سنة ٤٢٩هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، دمشق، دار البشائر، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.

- جامع البيان في تفسير القرآن، معين الدين محمد بن عبد الرحمن الحسيني الإيجي، (المتوفى سنة ٨٩٤هـ)، تقديم ومراجعة: صلاح الدين مقبول أحمد، علق عليه: العلامة السيد محمد بن عبد الله الغزنوي، الكويت، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- جامع الرسائل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، دار العطاء، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ، الطبعة التاسعة.
- الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، (المتوفى سنة ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٨هـ، الطبعة الثانية.
- جامع المسائل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- جامع المسائل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، علي بن محمد العمران، المجموعتان: السابعة والثامنة، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- جامع المسائل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، المجموعة: الخامسة، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الثانية.
- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (المتوفى سنة ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، بيروت، دار خضر، ١٤١٩ هـ، الطبعة الثانية.
- جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر النمري، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٤هـ، الطبعة السادسة.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، (المتوفى سنة ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧، الطبعة الأولى.
- الجامع لشعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، التحقيق والتخريج بإشراف: مختار أحمد الندوي، بومباي– الهند، الدار السلفية، ١٤٢٩.
- الجامع للبحوث والرسائل، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الرياض، كنوز إشبيليا، ١٤٢٦، الطبعة الأولى.
- الجامع للمتون العلمية، عبد الله بن محمد الشمراني، الرياض، مدار الوطن، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثالثة.
- الجامع، تفسير القرآن، عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري، (المتوفى سنة ١٩٧هـ)، برواية سحنون بن سعيد، تحقيق: ميكلوش موراني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد، (المتوفى سنة ٤٨٨هـ)، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والنشر،١٩٦٦ م.

- جزء الحسن بن عرفة العبدي، أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي، (المتوفى سنة ٢٥٧هـ)، تحقيق وتعليق وتخريج: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الكويت، دار الأقصى، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- جلباب المرأة المسلمة، محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، دار السلام، ٢٠٠٢م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، (المتوفى سنة ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، الطبعة الأولى.
- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، محمد أحمد لوح، الدمام، دار ابن القيم، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق وتعليق: علي بن حسن، عبد العزيز العسكر، حمدان الحمدان، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، (المتوفى سنة ٧٧٥هـ)، كراتشي، مير محمد كتب خانه
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، أحمد بن محمد المالكي الصاوي، (المتوفى سنة ١٢٤٩هـ)، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية.
- حاشية العلامة الدسوقي على شرح أم البراهين، محمد بن يوسف السنوسي، (المتوفى سنة ٨٩٥هـ)، القاهرة، دار البصائر، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني، (المتوفى سنة ٥٣٥هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن محمود أبو رحيم، الرياض، دار الراية، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- حجج القرآن، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار، أبو الفضائل بدر الدين الرازيّ الحنفي، (المتوفى بعد سنة ٦٣٠هـ)، تصحيح وضبط: أحمد عمر المحمصاني الأزهري، القاهرة، مطبعة الموسوعات بباب الخلق، لصاحبها إسماعيل حافظ الخبير بالمحاكم الأهلية، ١٣٢٠هـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧ هـ، الطبعة الأولى.
- حقائق أساسية في الإيمان المسيحي، القسّ فايز فارس، القاهرة، دار الثقافة المسيحية، طبع بمطبعة القاهرة الجديدة، الطبعة الثانية.

- حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الرياض، دار المعلمة، ١٤٢١هـ، الطبعة الأولى.
- الحقيقة في نظر الغزالي، د. سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة، عبد الله بن أحمد المقدسي، (المتوفى سنة ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد الله الجديع، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ، الطبعة الثانية.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (المتوفى سنة ٤٣٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩، الطبعة الأولى.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي، (المتوفى سنة ١٣٣٥هـ)، تحقيق وتنسيق وتعليق: محمد بهجت البيطار، بيروت، دار صادر، ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية.
- حي بن يقظان، محمد بن عبد الملك بن طفيل، (المتوفى سنة ٥٨١هـ)، تقديم وتعليق وشرح: علي بو ملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى.
- الحيدة والاعتذار، عبد العزيز بن يحيى الكناني، (المتوفى سنة ٢٤٠هـ)، تحقيق وتعليق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (المتوفى سنة ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ، الطبعة الرابعة.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبِّي الحموي ثم الدمشقي، (المتوفى سنة ١١١١هـ)، بيروت، دار صادر.
- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، دراسة وتحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، الرياض، دار أطلس الخضراء، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثانية.
- الداء والدواء، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، وتخريج: زائد النشيري، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- الدر المنثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١هـ، الطبعة الثانية.
- دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، سعود بن عبد العزيز الخلف، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٧هـ، الطبعة الخامسة.
- الدرة فيما يجب اعتقاده، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، (المتوفّى سنة ٤٥٦هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحقّ التركماني، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.

- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، (المتوفى سنة ١٣٩٢هـ)، ١٤٢٥هـ، الطبعة السابعة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة٨٥٢هـ)، تحقيق بمراقبة: محمد عبد المعيد ضان، الهند - حيدر اباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ، الطبعة الثانية.
- دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، تحقيق: حسن السقاف، عمان، دار الإمام النووي، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثالثة.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة٤٥٨هـ)، توثيق وتخريج وتعليق: عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨، الطبعة الأولى.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، القاضي إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن فرحون المالكي، (المتوفى سنة ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة ، دار التراث للطبع والنشر.
- ديوان ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج، (المتوفى سنة ٢٨٣هـ)، شرح: أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ، الطبعة الثالثة.
- ديوان ابن مشرف، أحمد بن علي بن الحسين بن مشرف وهيبي التميمي المالكي الإحسائي، (المتوفى سنة ١٢٨٥هـ)، الإحساء، الهفوف، مكتبة الفلاح، الطبعة الرابعة.
- ديوان الأعشى الكبيرميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
- ديوان سلامة بن جندل، صنعة: محمد بن الحسن الأحول، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثانية.
- ديوان علي بن الجهم، علي بن الجهم بن بدر القرشي الساميّ، (المتوفى سنة ٢٤٩هـ)، تحقيق: خليل مردم بك، وزارة المعارف السعودية، الناشر: بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ، الطبعة الثانية.
- ديوان عنتر، بيروت، مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري، مطبوع بنفقة خليل الخوري، صاحب المكتبة الجامعة، ١٨٩٣م، الطبعة الرابعة.
- الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، (المتوفى سنة ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م، الطبعة الأولى.
- ذكر أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (المتوفى سنة ٤٣٠هـ)، نشر: دار الكتاب الإسلامي، طبع: مطابع الفاروق الحديثة بالقاهرة (طبعة قديمة).
- ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل، حنبل بن إسحاق بن حنبل، (المتوفى سنة ٢٧٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد نغش، ١٤٠٣، الطبعة الثانية.
- ذمّ التأويل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (المتوفى سنة ٦٢٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى.

- ذمّ الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، (المتوفى سنة ٤٨١هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى. (والإحالة في الأصل على هذه الطبعة).
- ذمّ الكلام وأهله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، (المتوفى سنة ٤٨١هـ)، ضبط وتخريج: عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- ذمّ الهوى، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٨، الطبعة الأولى.
- ذمّ لذّات الدنيا، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٤هـ)، تحقيق: أيمن شحادة، هولندا، ليدن، منشورات بريل، ٢٠٠٦م. مطبوعٌ ملحقًا بـ: (الأخلاق الغائية عند فخر الدين الرازي) :

The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Razi, Ayman Shihadeh, The Netherlands, Leiden, Koninklijke Brill NV, 2006.

- ذيل تاريخ بغداد، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن، المعروف بابن النجار البغدادي، (المتوفى سنة ٦٤٣هـ)،تصحيح وتعليق: السيد الحافظ عزيز بك، دائرة المعارف العثمانية، نشر: بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ.
- ذيل تاريخ مدينة السلام، أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي، (المتوفى سنة ٦٣٧هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٧ هـ، الطبعة الأولى.
- الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- الربوبية، محمد بن عبد الرحمن أبو سيف، ١٤٣٣هـ، الطبعة الأولى.
- الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، (المتوفى سنة ٢٨٠هـ)، تحقيق وتعليق وتخريج: أحمد بن علي بن المثنى القفيلي، صنعاء، مكتبة الإمام الوادعي، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، أحمد بن محمد بن حنبل، (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، تقريظ: صالح الفوزان، صالح آل الشيخ، الكويت، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- الردود، بكر بن عبد الله أبو زيد، (المتوفى سنة ١٤٢٩هـ)، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٤، الطبعة الأولى.
- الرسالة التسعينية في الأصول الدينية، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي، (المتوفى سنة ٧١٥ هـ)، بعناية: جلال علي عامر وعبد الملك محمد أحمد، نسخة مصوّرة.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد السجزي، (المتوفى سنة ٤٤٤هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد باكريم باعبد الله، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ، الطبعة الثانية.

- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، عثمان بن سعيد الداني، (المتوفى سنة ٤٤٤هـ)، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، (المتوفى سنة ٣٢٤هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الله شاكر الجنيدي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- رسائل العدل والتوحيد، القاسم الرسي – القاضي عبد الجبار – الشريف المرتضى – يحيى بن الحسين، عناية: محمد عمارة، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- رفع الإصر عن قضاة مصر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ، الطبعة الأولى.
- رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، (المتوفى سنة ١٠٣٣هـ)، تحقيق: أسعد محمد المغربي، مكة المكرمة، دار حراء، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى.
- رفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، تخريج: بديع الدين الراشدي، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦، الطبعة الأولى.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي، (المتوفى سنة ١٢٧٠هـ)، تحقيق جماعة من الباحثين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- الروح في الكلام عن أرواح الأموات والأحياء، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، دراسة وتحقيق: بسام علي العموش، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى.
- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم –، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، (المتوفى سنة ٨٤٠هـ)، عناية : علي بن محمد العمران، الرياض، دار عالم الفوائد، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- روضة الناظر وجنة المناظر في علم الأصول ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر، عبد الله بن أحمد بن قدامة، (المتوفى سنة ٦٢٠هـ)، تعليق وتوثيق: سعد بن ناصر الشثري، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية – ومعه الذيل على الروضتين، شهاب الدين أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، (المتوفى سنة٦٦٥هـ)، تعليق: إبرهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢، الطبعة الأولى.
- رياض الصالحين، يحيى بن شرف النووي، (المتوفى سنة ٦٧٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: الألباني، إشراف: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ، الطبعة الرابعة.
- زاد المعاد في هدي خير المعاد، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، الطبعة الرابعة.
- الزهد، أحمد بن محمد بن حنبل، (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى.

- كتاب الزهد ويليه كتاب الرقائق، عبد الله بن المبارك المروزي، (المتوفى سنة ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الزهد، هنّاد بن السري الكوفي، (المتوفى سنة ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٦، الطبعة الأولى.
- الزهد، وكيع بن الجراح، (المتوفى سنة ١٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٥، الطبعة الثانية.
- زيادة الإيمان ونقصانُه وحكمُ الاستثناءِ فيه، أ. د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الرياض، كنوز إشبيليا، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- السببية عند الأشاعرة، جمعان بن محمد الشهري، مكة المكرمة، دار طيبة الخضراء، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي، (المتوفى سنة ١٢٩٥هـ) مكتبة الإمام أحمد، ١٩٨٩م، الطبعة الأولى.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٥.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل محمد خليل بن علي المرادي، (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي. (مصوّر عن طبعة حجريّة).
- السنة، أبو بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، (المتوفى سنة ٢٨٧هـ)، تحقيق وتخريج: باسم بن فيصل الجوابرة، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٣هـ، الطبعة الثانية.
- السنة، أحمد بن محمد الخلال، (المتوفى سنة ٣١١هـ)، دراسة وتحقيق: عطية بن عتيق الزهراني، الرياض، دار الراية، ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.
- السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، (المتوفى سنة ٢٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن سعيد القحطاني، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- السنة، محمد بن نصر المروزي، (المتوفى سنة ٢٩٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، الرياض، دار العاصمة، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- سنن ابن ماجه بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، (المتوفى سنة ١١٣٨هـ)، وبحاشيته تعليقات: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للإمام أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن قايماز البوصيري، (المتوفى سنة٨٤٠هـ)، تحقيق:خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٦، الطبعة الأولى.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني الشهير بـ (ابن ماجه)، (المتوفى سنة ٢٧٣هـ)، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، حكم وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (المتوفى سنة ٢٧٥هـ)، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، حكم وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، (المتوفى سنة ٢٧٩هـ)، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، حكم وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- سنن الدارمي = مسند الدارمي.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، وبذيله: الجوهر النقي لابن التركماني، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ، الطبعة الأولى.
- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، (المتوفى سنة ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١، الطبعة الأولى.
- السنن المأثورة، محمد بن إدريس الشافعي، (المتوفى سنة ٢٠٤هـ)، رواية الطحاوي عن المزني، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦، الطبعة الأولى.
- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (المتوفى سنة ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى.
- سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور، (المتوفى سنة ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥، الطبعة الأولى.
- سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور، (المتوفى سنة ٢٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: سعد بن عبد الله آل حميِّد، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٤، الطبعة الأولى.
- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، (المتوفى سنة ٣٠٣هـ)، اعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، حكم وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ، الطبعة الحادية عشرة.
- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل، (المتوفى سنة٢٦٥هـ)، دراسة وتحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض، دار السلف، ١٤١٥، الطبعة الثالثة.
- السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، (المتوفى سنة ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ، الطبعة الثانية.
- الشامل في أصول الدين، عبد الملك بن عبد الله الجويني (إمام الحرمين)، (المتوفى سنة ٤٧٨هـ)، تعليق: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٩هـ.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري (ابن العماد)، (المتوفى سنة ١٠٨٩هـ)، أشرف على التحقيق وخرّج الأحاديث: عبد القادر الأرناؤوط، تحقيق وتعليق: محمود الأرناؤوط، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، (المتوفى سنة ٤١٨هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق: نشأت بن كمال المصري، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ١٤٣١هـ، الطبعة السادسة.
- شرح الأصبهانية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، الرياض، مكتبة دار المنهاج، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، (المتوفى سنة ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩م.
- شرح السنة، الحسن بن علي البربهاري، (المتوفى سنة ٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٥هـ، الطبعة الخامسة.
- شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، (المتوفى سنة ٥١٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية.
- شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، أحمد بن محمد المالكي الصاوي، (المتوفى سنة ١٢٤٩هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح البزم، دمشق، دار ابن كثير، ١٤٣١هـ، الطبعة السابعة.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، (المتوفى سنة ٧٩٣هـ)، تحقيق وتعليق وتخريج: عبد الله التركي، شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، الطبعة الثالثة عشرة.
- شرح العقيدة الكبرى المسماة (عقيدة أهل التوحيد)، محمد بن يوسف التلمساني الحسيني السنوسي، (المتوفى سنة ٨٩٥هـ)، تحقيق: السيد يوسف أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ، الطبعة الأولى.
- شرح العلامة التفتازاني على العقائد النسفية للإمام النسفي، مسعود بن عمر بن عبدالله (التفتازاني)، (المتوفى سنة ٧٩٣هـ)، مذيلا بحاشية الخيالي ومهمشا بشرح العصام على الشرح المذكور، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمّى بـ الاعتماد في الاعتقاد، أبو البركات النسفي، (المتوفى سنة ٧١٠هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، (المتوفى سنة ٣٨٩هـ)، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبود، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- شرح القصيدة النونية المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، محمد خليل هراس، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي (ابن النجار)، (المتوفى سنة ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٤.

- شرح المقاصد، مسعود بن عمر (سعد الدين التفتازاني)، (المتوفى سنة ٧٩٣هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- شرح المقدمات، محمد بن يوسف السنوسي الحسني، (المتوفى سنة٨٩٥هـ)، تحقيق: نزار حمادي، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٣٠، الطبعة الأولى.
- شرح المواقف، علي بن محمد الجرجاني، (المتوفى سنة ٨١٦هـ)، ضبط وتصحيح: محمود عمر الدمياطي، ومعه: حاشيتا السيالكوتي والجلبي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- شرح الناظم على الجوهرة وهو الشرح الصغير المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد، إبراهيم اللقاني المالكي، (المتوفى سنة ١٠٤١هـ)، تحقيق وضبط: مروان حسين البجاوي، القاهرة، دار البصائر، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، (المتوفى سنة ١٢٧٧هـ)، مراجعة: عبد الكريم الرفاعي، تعليق وتصحيح: محمد الشاوي، علاء الدين الحموي، دار العصماء، ١٤٢٩.
- شرح حديث النزول، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن الخميس، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٨هـ، الطبعة الثانية.
- شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين، (المتوفى سنة ١٤٢١هـ)، الرياض، مدار الوطن، ١٤٢٦.
- شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك (ابن بطال)، ضبط وتعليق: ياسر بن إبراهيم، الرياض، مكتبة الرشد.
- شرح عقيدة الإمام الغزالي، أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي المعروف بـ (زرُّوق)، (المتوفى سنة ٨٩٩هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر نصار، القاهرة، دارة الكرز، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، (المتوفى سنة ٨٦١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤، الطبعة الأولى.
- شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي الطوفي، (المتوفى سنة ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، الطبعة الرابعة.
- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، جدة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى.
- شرح مشكاة المصابيح، المسمّى بالكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطِّيبي، (المتوفى سنة ٧٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الحميد الهنداوي، مكة المكرمة، مكتبة نزار الباز، ١٤١٧، الطبعة الأولى.
- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، (المتوفى سنة ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥، الطبعة الأولى.
- شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، (المتوفى سنة٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ١٤١٦، الطبعة الثانية.

- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري، (المتوفى سنة ٣٨٧هـ)، اعتناء وضبط: علي بن حسن الحلبي، عمّان، الدار الأثرية، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق وتخريج: عمرو بن عبد المنعم سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٨هـ، الطبعة الثانية.
- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الله بن عمر الدميجي، الرياض، المنصورة، دار الفضيلة، دار الهدي النبوي، ١٤٢٨هـ، الطبعة الرابعة.
- الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٣هـ.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: أحمد الصمعاني، علي العجلان، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- الشفاء، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)، تحقيق الأساتذة: الأب قنواتي، محمود الخضيري، فؤاد الإهواني، القاهرة، المطبعة الأميرية، نشر وزارة المعارف العمومية، ١٣٧١.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زاده، (المتوفى سنة ٩٦٨هـ)، ويليه: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم، علي بن بالي، (المتوفى سنة ٩٩٢هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، (المتوفى سنة ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م، الطبعة الرابعة.
- الصحائف الإلهية، شمس الدين السمرقندي، (المتوفى بعد سنة ٦٩٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الرحمن الشريف.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان البستي، (المتوفى سنة ٣٥٤هـ)، تحقيق وتخريج: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، الطبعة الثالثة.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، (المتوفى سنة ٣١١هـ)، تحقيق وتعليق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٢٤هـ، الطبعة الثالثة.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (المتوفى سنة ٢٥٦هـ)، الرياض، دار السلام، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- صحيح السيرة النبوية، محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، عمّان، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى.
- صحيح سنن أبي داود (الكتاب الكبير)، محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، الكويت، دار غراس، ١٤٢٣، الطبعة الأولى.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، (المتوفى سنة ٢٦١هـ)، الرياض، دار السلام، ١٤٢١هـ، الطبعة الثانية.
- صريح السنة، محمد بن جرير الطبري، (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق وتعليق: بدر بن يوسف المعتوق، الكويت، مكتبة أهل الأثر، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثانية.
- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، محمد أمان الجامي، (المتوفى سنة ١٤١٦هـ)، الإمارات – عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢٣هـ، الطبعة الثالثة.

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني.، ١٤١٠، الطبعة الأولى.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق وتخريج: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٨هـ، الطبعة الثالثة.
- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: علي سامي النشار والسيدة سعاد علي عبد الرزاق، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.
- صيد الخاطر، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، بعناية: حسن المساحي سويدان، دمشق، دار القلم، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، (المتوفى سنة ١٣٧٣هـ)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٧، د ت.
- الضعفاء، أبو جعفر محمد بن عَمْرو بن موسى بن حمّاد العُقَيْلِيّ، (المتوفى سنة ٣٢٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠، الطبعة الأولى.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى (مصوّرة عن طبعةٍ قديمة).
- طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى سنة ٩١١هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى.
- طبقات الحنابلة، محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي، (المتوفى سنة ٥٢٦هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، الأمانة العامة للاحتفال بمئة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (المتوفى سنة ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، دارهجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية.
- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، (المتوفى سنة ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى.
- طبقات الشافعية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (المتوفى سنة٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، بيروت دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤م، الطبعة الأولى.
- طبقات الفقهاء الشافعية، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى سنة ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م، الطبعة الأولى.
- كتاب الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، (المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١، الطبعة الأولى.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، (المتوفى سنة ٣٦٩هـ)، تحقيق شيخنا: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي حفظه الله، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، الطبعة الثانية.

- طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى المرتضى(المتوفى سنة ٨٤٠ هـ)، (مختزَل من كتاب المنية والأمل شرح كتاب الملل والنحل)، تحقيق: سُوسَنّه ديفَلد – فِلزَر، بيروت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية – النشرات الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي،(المتوفى بعد سنة ٩٤٥هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، (المتوفى سنة ٢٣١هـ)، شرح: محمود محمد شاكر ، جدة، دار المدني.
- الطيوريات، أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني، (المتوفى سنة ٥٧٦هـ)، تحقيق: دسمان يحي معالي، وعباس صخر الحسن، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٥، الطبعة الأولى.
- ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، (المتوفى سنة ١٤٢٠هـ)، بيروت، دمشق، عمّان، المكتب الإسلامي، ١٤١٩هـ، الطبعة الرابعة.
- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق وضبط: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية.
- العجاب في بيان الأسباب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثانية.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (المتوفى سنة ١٢٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تقديم : د. عبد العظيم رمضان، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٧ – ١٩٩٨م.
- عداء الماتريدية للعقيدة السلفية وموقفهم من الأسماء والصفات اللهية، شمس الدين السلفي الأفغاني، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين الفراء البغدادي (أبو يعلى)، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تحقيق وتعليق وتخريج: أحمد بن علي المباركي، الرياض، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٤٣٢هـ، الطبعة الرابعة.
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، (المتوفى سنة ١٣٩٣هـ)، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثانية.
- العزلة، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، (المتوفى سنة ٣٨٨هـ)، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٠، الطبعة الثانية.
- عقائد الأشاعرة، مصطفى باحو، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ١٤٣٣هـ، الطبعة الأولى.
- العقائد الوثنية في الديانة النصرانية لمحمد بن طاهر التنير البيروتي، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد الله الشرقاوي، القاهرة، دار الصحوة للنشر.
- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، (المتوفى سنة ٣٢٨هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية.

- العقل، وفهم القرآن، الحارث بن أسد المحاسبي، (المتوفى سنة ٢٤٣هـ)، تحقيق: حسين القوتلي، دار الفكر، ١٣٩١، الطبعة الأولى.
- العقوبات، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، (المتوفى سنة ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦، الطبعة الأولى.
- العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، (المتوفى سنة ٧٤٤هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- عقيدة الأشاعرة – دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، حسان بن إبراهيم الرديعان، الرياض، دار التوحيد للنشر، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، (المتوفى سنة ٤٤٩هـ)، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- العقيدة النظامية، عبد الملك بن عبد الله الجويني (إمام الحرمين)، (المتوفى سنة ٤٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمد الزبيدي، بيروت، دار سبيل الرشاد، ١٤٢٤هـ، الطبعة الأولى.
- العلل، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله(ج١–١١)الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥، الطبعة الأولى، ثم بتحقيق: محمد بن صالح الدباسي(ج١٢–١٥)، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧، الطبعة الأولى.
- كتاب العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل، (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، تحقيق وتخريج: وصي الله بن محمد إدريس، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢، الطبعة الثانية.
- العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ – وزوائده: الأرواح النوافخ، صالح بن المهدي بن علي المقبلي اليمني، (المتوفى سنة ١١٠٨هـ)، اعتنى به: وليد عبد الرحمن الربيعي، صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- علم اللاهوت النظامي، القاهرة، دار الثقافة المسيحية، مطبعة دار الجيل، ١٩٧١م، الطبعة الأولى.
- العلو للعلي العظيم في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن صالح البراك، الرياض، ١٤٢٤هـ.
- العواصم من القواصم، أبو بكر بن محمد بن العربي، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، القاهرة، مكتبة الأنصار، ١٤٢٧هـ، الطبعة الأولى.
- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم –، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، (المتوفى سنة ٨٤٠هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، الطبعة الثالثة.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المتوفى سنة١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، القاهرة، دار الكتب المصرية، تصوير: دار الكتاب العربي: بيروت.
- عيون الحكمة، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)، تحقيق وتقديم: عبد الرحمن بدوي، الكويت – وكالة المطبوعات، بيروت – دار القلم، ١٩٨٠م، الطبعة الثانية.
- غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي محمد الآمدي، (المتوفى سنة ٦٣١هـ)، ضبط وتحقيق: أحمد السايح، توفيق وهبة، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، (المتوفى سنة ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، من الجزء الرابع الورقة (٢٣٠) من حديث يا أيها الناس اتخذوا السراويلات" إلى نهاية الكتاب بتجزئة نسخة (بين جامع) والتي رقمها (١٩٩)، دراسة وتحقيق: حسن علي ورسمه، بحث غير منشور – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، كلية الحديث الشريف، قسم علوم الحديث، لعام ١٤٢٩–١٤٣٠، بإشراف: د. عبد الصمد بن بكر آل عابد.
- غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم البستي، (المتوفى سنة ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢، الطبعة الثانية.
- غريب القرآن، محمد بن عُزيز السجستاني، أبو بكر العُزيزي، (المتوفى سنة ٣٣٠هـ)، تحقيق : محمد أديب عبد الواحد جمران، سوريا، دار قتيبة، ١٤١٦، الطبعة الأولى.
- الغنية في أصول الدين، عبد الرحمن النيسابوري المعروف بـ(المتولي الشافعي)، (المتوفى سنة ٤٧٨هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦، الطبعة الأولى.
- غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، أبو إسحاق الحويني، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٣.
- الفتاوى الهندية، المعروفة بالفتاوى العالمكيرية، الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند، ضبط وتصحيح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١، الطبعة الأولى.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، اعتناء: نظر محمد الفاريابي، تعليق: عبد الرحمن البراك، عبد العزيز بن باز، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد الرحمن عميرة، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثالثة.
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية، محمد بن صالح العثيمين، (المتوفى سنة ١٤٢١هـ)، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٤.
- الفتن = السنن الواردة في الفتن.

- الفتوى الحموية الكبرى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: حمد التويجري، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٥هـ، الطبعة الثانية.
- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، محمد صالح للزركان، بيروت، دار الفكر.
- الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، (المتوفى سنة ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٤٢٨.
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، الرياض، مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- الفروع، محمد بن مفلح المقدسي، (المتوفى سنة ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤، الطبعة الأولى.
- الفروق، أحمد بن إدريس المالكي القرافي، (المتوفى سنة ٦٨٤هـ)، تحقيق: عمر حسن القِيّام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ، الطبعة الثانية.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، (المتوفى في حدود الأربعمائة)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، د ت.
- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، (المتوفى سنة ٥٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، (المتوفى سنة ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، ١٤١٦، الطبعة الثانية.
- كتاب فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق، وصي الله بن محمد عباس، الدمام، دار ابن الجوزي.
- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، أبو عبيد القاسم بن سلام، (المتوفى سنة ٢٢٤هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٥.
- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلامالهروي، (المتوفى سنة٢٢٤هـ)، تحقيق وشرح: مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، بيروت، دار ابن كثير.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي، (المتوفى سنة ٣١٩هـ)، القاضي عبد الجبّار، (المتوفى سنة ٤١٥هـ)، الحاكم أبو سعد الحسن بن محمد بن كرامة الجشمي، (المتوفى سنة ٤٩٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيّد، الدار التونسية للنشر.
- الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ، الطبعة الثالثة.
- كتاب الفهرست للنديم، محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بـ(الوراق)، تحقيق، رضا – تجدّد المازندراني، طهران ، حقوق الطبع للمؤلف.
- فهم القرآن، الحارث بن أسد المحاسبي = العقل وفهم القرآن.

- فوات الوفيات، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، (المتوفى سنة ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٧٣م، الطبعة الأولى.
- الفوائد، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، قراءة وتعليق: محمود بيجو، ١٤١٣، الطبعة الأولى.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، (المتوفى سنة ١٠٣١هـ)، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩١، الطبعة الثانية. (مصوَّرة عن الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية بمصر، ١٣٥٦هـ).
- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- قاموس الكتاب المقدس، تأليف: نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص ومن اللاهوتيين، هيئة التحرير: د. بطرس عبد الملك، د. جون الكساندر طمسن، أ. إبراهيم مطر، القاهرة، دار الثقافة، بالاتفاق مع رابطة الإنجيليِّين بالشرق الأوسط، طبع بدار الجيل، ١٩٩٤م، الطبعة التاسعة.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (المتوفى سنة ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، الطبعة السادسة.
- قانون التأويل، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، قراءة وتعليق: محمود بيجو، ١٤١٣، الطبعة الأولى.
- قانون التأويل، محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، (المتوفى سنة ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد السليماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م، الطبعة الثانية.
- القدر، جعفر بن محمد الفريابي، (المتوفى سنة ٣٠١هـ)، تحقيق وتخريج: عبد الله بن محمد المنصور، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- القصيدة النونية للقحطاني، عبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني، (المتوفى سنة ٣٨٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الجربوع، الرياض، دار الذكرى، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، عبد الرحمن بن صالح المحمود، الرياض، مدار الوطن، ١٤٣٢هـ، الطبعة الثانية.
- القواطع في أصول الفقه، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، (المتوفى سنة ٤٨٩هـ)، تحقيق: صالح سهيل علي حمودة، عمان، دار الفاروق، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- قواعد الأحكام = القواعد الكبرى.
- قواعد العقائد، محمد بن محمد الطوسي (أبو حامد الغزالي)، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، تحقيق: موسى محمد علي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ، الطبعة الثانية.

- القواعد الكبرى، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، (المتوفى سنة ٦٦٠هـ)، تحقيق: نزيه كمال حماد وعثمان ضميرية، دمشق، دار القلم، ١٤٢٨هـ، الطبعة الثانية.
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح العثيمين، (المتوفى سنة ١٤٢١هـ)، تخريج وتعليق: أشرف بن عبد المقصود، الرياض، دار أضواء السلف، بريدة، أصداء المجتمع، ١٤١٦.
- القواعد النورانية الفقهية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق وتخريج: أحمد بن محمد الخليل، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، مطبوع بذيل كتاب الكشاف للزمخشري في المجلد الرابع، بيروت، دار عالم المعرفة، بدون تاريخ.
- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق وتعليق: محمد العريفي، ناصر الحنيني، عبد الله الهذيل، فهد المساعد، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، تقي الدين مختار بن محمود العجالي النجراني المعتزلي، (توفي في القرن السابع الهجري)، دراسة وتحقيق: د. السيد محمد الشاهد، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير، (المتوفى سنة ٦٣٠هـ)، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧، الطبعة الأولى.
- الكامل في الضعفاء، عبد الله بن عدي الجرجاني، (المتوفى سنة ٣٦٥هـ)، تحقيق: سهيل زكّار ويحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩، الطبعة الثالثة.
- الكامل، محمد بن يزيد المبرِّد، (المتوفى سنة ٢٨٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ، الطبعة الخامسة.
- كبرى اليقينيات الكونية: وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤٣١هـ، الطبعة الحادية والثلاثون.
- الكتاب المقدّس، لجنة من علماء كتابيّين ولاهوتيّين من مختلَف الكنائِس: كاثوليكية وأرثوذوكسية وإنجيلية، بيروت، دار الكتاب المقدس، العهد القديم ١٩٩٥م، الطبعة الرابعة، العهد الجديد ١٩٩٣، الطبعة الثلاثون.
- كشاف اصطلاحات الفنون = موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (المتوفى سنة ٥٣٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود معوّض، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨، الطبعة الأولى.

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (المتوفى سنة ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥، الطبعة الأولى.
- كشف الشبهتين، سليمان بن سحمان، (المتوفى سنة ١٣٩٤هـ)، صححه: عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، الرياض، دار العاصمة، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسن البواب، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، (المتوفى سنة ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨، الطبعة الخامسة.
- الكشف والبيان في تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (المتوفى سنة ٤٢٧هـ)، دراسة وتحقيق: أبي محمد ابن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢، الطبعة الأولى.
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (المتوفى سنة ٤٦٣هـ)، تحقيق وتعليق: إبراهيم الدمياطي، سمنود - مصر، مكتبة ابن عباس.
- الكلام على مسألة الاستواء على العرش، محمد بن عبد الهادي المقدسي، (المتوفى سنة ٧٤٤هـ)، تحقيق: ناصر بن سعود السلامة، الفيوم – مصر، دار الفلاح.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، (المتوفى سنة ١٠٩٤هـ)، مقابلة وفهرسة: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق: نظر الفاريابي، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١، الطبعة الأولى.
- الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، عبد العزيز المحمد السلمان، الرياض، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، ١٤٠٢، الطبعة الحادية عشرة.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة،نجم الدين محمد بن محمد الغزي، (المتوفى سنة ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ، الطبعة الأولى.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة أو التذكرة في الأحاديث المشتهرة، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (المتوفى سنة٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٧، الطبعة الأولى.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، (المتوفى سنة ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية: د. محمد سعد رمضان حسن ود. محمد المتولي الدسوقي حرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩، الطبعة الأولى.
- اللزوميات، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي، (المتوفى سنة ٤٤٩هـ)، تحقيق: أمين عبد العزيز الخانجي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٤٢هـ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، (المتوفى سنة ٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، ١٤١٧هـ، الطبعة السادسة.

- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية – دار البشائر، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٤٢١هـ، الطبعة السادسة.
- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، عبد الملك بن عبد الله الجويني (إمام الحرمين)، (المتوفى سنة ٤٧٨هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، مراجعة: محمد الخضيري، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثانية.
- كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، (المتوفى سنة ٣٣٠هـ)، تصحيح وتقديم وتعليق: حمودة غرابة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- كتاب لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني، دمشق، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – محمد مفيد الخيمي، ١٤٠٢هـ، الطبعة الثانية.
- لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، مراجعة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠.
- الماتريدية دراسة وتقويما، أحمد بن عوض الله الحربي، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢١هـ، الطبعة الثانية.
- المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم، أحمد سردار محمد مهر الدين شيخ، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، طهران، مكتبة بيدار، الطبعة الثانية.
- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين علي بن أبي علي محمد الآمدي، (المتوفى سنة٦٣١هـ)، تحقيق وتقديم: حسن محمود الشافعي، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثالثة.
- متشابه القرآن، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، (المتوفى سنة ٤١٥هـ)، تحقيق: عدنان محمد زرزور، القاهرة، مكتبة دار التراث.
- مجاز القرآن، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (العز بن عبد السلام)، (المتوفى سنة ٦٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى حسين الذهبي، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤١٩.
- مجاز القرآن، معمر بن المثنى التيمي، (المتوفى سنة ٢١٠هـ)، معارضة وتعليق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- كتاب المجازات النبوية، الشريف الرضي محمد بن الحسين الموسوي العلوي، (المتوفى سنة ٤٠٦هـ)، بغداد، مطبعة الآداب، ١٣٢٣.
- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، (المتوفى سنة ٣٣٣هـ)، تحقيق : مشهور بن حسن آل سلمان، البحرين – أم الحصم، جمعية التربية الإسلامية، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩، الطبعة الأولى.

- مجلة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، لندن، السنة العاشرة، العدد ٩٥، رجب ١٤١٦هـ، نوفمبر – ديسمبر ١٩٩٥م.
- مجلة الرسالة (مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون)، صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول: أحمد حسن الزيات، (المتوفى سنة ١٣٨٨هـ)، القاهرة، السنة الثالثة عشرة، الأعداد: (٦١٠ بتاريخ: ١٣٦٤/٣/٢٧هـ، الموافق: ١٩٤٥/٣/١٢)، و(٦١١ بتاريخ: ١٣٦٤/٤/٤هـ، الموافق: ١٩٤٥/٣/١٩)، و(٦١٢بتاريخ: ١٣٦٤/٤/١١هـ، الموافق: ١٩٤٥/٣/٢٦).
- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السادس، الرياض، المحرم ١٤١٣هـ، يوليو ١٩٩٢م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (المتوفى سنة ٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الدرويش، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤.
- مجموع الرسائل، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس، عبد الله المديفر، عبد الرحمن بن قائد، عبد الله البطاطي، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، (المتوفى سنة ٧٩٥هـ)، تحقيق: ناصر النجار، القاهرة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ١٤٣٠هـ، الطبعة الثالثة.
- مجموع رسائل العقيدة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (المتوفى سنة ١٣٨٦هـ)، تحقيق: عدنان بن صفاخان البخاري، المجلد السادس ضمن آثار الشيخ المعلمي، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٣٤هـ، الطبعة الأولى.
- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفى سنة ٦٧٦هـ)، جدة، مكتبة الإرشاد، تحقيق وتعليق: محمد نجيب المطيعي، بدون بيانات نشر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، المجلد ٢٦ مكرر، والمجلد ٣٥ مفقود، الرياضهـ، طباعة: ورثة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤٢٣هـ، الطبعة الأولى.
- مجموعة الرسائل المنيرية، بيروت، إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٧٠م.
- مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان، محمد بن عبد الوهاب، (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ)، مراجعة ومقابلة: الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٩هـ، الطبعة الثانية.
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، (المتوفى سنة ١٣٣٢هـ)، تصحيح وتخريج وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٦، الطبعة الأولى.
- محاضرات في النصرانية، محمد أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة.
- المحبر، محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي، بالولاء، أبو جعفر البغدادي، (المتوفى سنة ٢٤٥هـ)، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتر، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

- المحتسَب في تبيين ووجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي، (المتوفى سنة ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبدالحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، وزارة الأوقاف المصرية– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، (المتوفى سنة ٥٤١هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، قطر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ١٤٢٨هـ، الطبعة الثانية. (والإحالة في الأصل على هذه الطبعة).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، (المتوفى سنة ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢، الطبعة الأولى.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلّمين، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، مراجعة وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.
- المحصول في علم أصول الفقه، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، الطبعة الثالثة.
- المحيط في اللغة، الصاحب إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، مطبعة المعارف، ١٣٩٥، الطبعة الأولى.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، (المتوفى سنة بعد ٦٦٠هـ)، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٦م.
- المختار في أصول السنة، الحسن بن أحمد ابن البنا الحنبلي البغدادي، (المتوفى سنة ٤٧١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٥هـ، الطبعة الثانية.
- المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة الكتاب الثالث تتمة الرد على الجهمية، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري، (المتوفى سنة ٣٨٧هـ)، تحقيق: الوليد بم محمد نبيه بن سيف النصر، الرياض، دار الراية، ١٤١٨، الطبعة الأولى.
- مختصر الحجة على تارك المحجة، نصر بن إبراهيم المقدسي، (المتوفى سنة ٤٩٠هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: محمد ابراهيم محمد هارون، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد الموصلي، (المتوفى سنة ٧٧٤هـ)، تخريج وتعليق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر الجليل، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٩هـ، الطبعة الثانية.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، (المتوفى سنة ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بدوي، مراجعة: محيي الدين ديب مستو، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- المدخل إلى دراسة علم الكلام، حسن محمود عبد اللطيف، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤١١هـ، الطبعة الثانية.

- مذاهب الإسلاميين، عبد الرحمن بدوي، الجزء الأول (المعتزلة والأشاعرة)، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧١ه، الطبعة الأولى.
- مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، (المتوفى سنة ١٣٩٣ه)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٥ه، الطبعة الثالثة.
- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد بن عبد الرحمن القاضي، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦ه، الطبعة الأولى.
- مسألة القضاء والقدر نشأتها لدى الفلاسفة والمتكلمين وبحثُها على مقتضى منهج السلف، عبد الحليم محمد قنبس، بيروت، ١٩٨٠م.
- المسالك في شرح موطأ مالك، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، (المتوفى سنة ٥٤٣ه)، تعليق: محمد بن الحسين السليماني، عائشة بنت الحسين السليماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٨ه، الطبعة الأولى.
- المسالك والممالك، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، (المتوفى سنة ٤٨٧ه)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.
- المسامرة في شرح المسايرة لابن الهمام في علم الكلام، الكمال ابن أبي شريف، (المتوفى سنة ٩٠٦ه)، مع حاشية: القاسم بن قطلوبغا، (المتوفى سنة ٨٧٩ه)، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٦ه، الطبعة الأولى.
- مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد عبد اللطيف محمد نور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٦ه، الطبعة الأولى.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله بن أحمد، (المتوفى سنة ٢٩٠ه)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠١، الطبعة الأولى.
- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، مصر، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠، الطبعة الأولى.
- المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، (المتوفى سنة ١٢٠٦ه)، دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد السعيد، دار المؤيد، ١٤١٦، الطبعة الأولى.
- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، محمد العروسي عبد القادر، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٣٠ه، الطبعة الأولى.
- المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، أبو رشيد سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري المعتزلي، د. معن زيادة، د. رضوان السيد، طرابلس - ليبيا، معهد الإنماء العربي، ١٩٧٩م، الطبعة الأولى.
- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، عبد الإله بن سليمان الأحمدي، الرياض، دار طيبة، ١٤٣٠ه، الطبعة الثالثة.
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (المتوفى سنة ٤٠٥ه)، بيروت، الطبعة الهندية، نشر: دار المعرفة، د ت.

- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة.
- مسند ابن الجعد، جمعه: الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمدالبغوي، (المتوفى سنة ٣١٧هـ) من حديث علي بن الجعد، (المتوفى سنة ٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٥، الطبعة الأولى.
- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي، (المتوفى سنة ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر، ١٤١٩، الطبعة الأولى.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، (المتوفى سنة ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار الثقافة العربية، ١٤١٣، الطبعة الثانية.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ، الطبعة الثانية.
- مسند البزار المطبوع باسم(البحر الزخار)، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، (المتوفى سنة ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله(ج١–٩) ثم عادل بن سعد(ج١٠–١٧) ثم صبري بن عبد الخالق الشافعي(ج١٨)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩، الطبعة الأولى.
- مسند الحميدي، عبد الله بن الزبير القرشي الحميدي، (المتوفى سنة ٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار السقا، ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.
- مسند الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي، (المتوفى سنة ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الرياض، دار المغني، ١٤٣١هـ، الطبعة الثانية.
- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩، الطبعة الأولى.
- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأقواله على أبواب العلم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (المتوفى سنة٧٧٤هـ)، توثيق وتحقيق: عبد المعطي قلعجي، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، تحقيق وضبط وتعليق: أحمد بن إبراهيم الذروي، الرياض، دار الفضيلة، ١٤٢٢هـ، الطبعة الأولى.
- مشارق أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي، (المتوفى سنة ١٣٣٢هـ)، تعليق: أحمد بن حمد الخليلي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى.
- مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الرياض، طبع على نفقة المؤلف بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٩٢هـ، الطبعة الأولى.
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، (المتوفى سنة ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٩، الطبعة الثانية.

- مشكل الحديث، أبو بكر محمد بن الحسن ابن فورك، (المتوفى سنة ٤٠٦هـ)، تحقيق وتعليق: دانيال جيماريه، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ٢٠٠٣م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (المتوفى سنة ٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (المتوفى سنة ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، جدة، شركة دار القبلة، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (المتوفى سنة ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، جوهانسبورج، المجلس العلمي، ١٣٩٠، الطبعة الأولى.
- المطالب العالية من العلم الإلهي، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، ضبط وتخريج: محمد عبد السلام شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى.
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ بن أحمد الحكمي، (المتوفى سنة ١٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ، الطبعة الرابعة.
- معارج القدس في مدارج معرفة النفس، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩، الطبعة الأولى.
- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. ثروت عكاشة، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد محمد حسن شراب، دمشق، دار القلم، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى.
- معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، (المتوفى سنة ٥١٦هـ)، تحقيق وتخريج: محمد النمر، عثمان ضميرية، سليمان الحرش، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- معالم السنن، حمد بن محمد الخطابي البستي، (المتوفى سنة٣٨٨هـ)، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، حلب، المطبعه العلمية، ١٣٥١، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن الكريم، أحمد بن محمد المرادي المعروف بـ (النحاس)، (المتوفى سنة ٣٣٨هـ)، تحقيق: علي الصابوني، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج، (المتوفى سنة ٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨، الطبعة الأولى.
- المعتزلة بين القديم والحديث، محمد عبده وطارق عبد الحليم، برمنجهام، دار الأرقم، ١٤٠٨، الطبعة الأولى.
- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢١، الطبعة الرابعة.
- المعتزلة، زهدي جار الله، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤م، الطبعة الأولى.

- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي، (المتوفى سنة ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله، بتعاون: محمد بكر وحسن حنفي، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ١٣٨٤.
- معجم الأدباء: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، (المتوفى سنة ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي،١٤١٤هـ، الطبعة الأولى.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (المتوفى سنة ٦٢٦هـ)، بيروت ، دار صادر، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- معجم الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ)، تصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف كرنكو، ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ، الطبعة الثانية.
- معجم الشيوخ (المعجم الكبير)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، الطائف، مكتبة الصديق، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى.
- معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البغوي، (المتوفى سنة ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان، ١٤٢١، الطبعة الأولى.
- المعجم الصغير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣.
- المعجم الفلسفي (بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية)، د. جميل صليبا، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م.
- المعجم الكبير للطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د ت.
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث البلادي، (المتوفى سنة ١٤٣١هـ)، مكة المكرمة، دار مكة للنشر والتوزيع، ١٤٠٢ هـ، الطبعة الأولى.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥، الطبعة الرابعة.
- المعجم، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ، (المتوفى سنة ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ومسعد عبد الحميد السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤، الطبعة الأولى.
- المعجم، أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي، (المتوفى سنة ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الدمّام، دار ابن الجوزي، ١٤١٨، الطبعة الأولى.
- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، القاهرة، دار الوعي، ١٤١٢، الطبعة الأولى.

- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، (المتوفى سنة ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن، ١٤١٩ هـ، الطبعة الأولى.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى.
- معيار العلم، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، مصر، دار المعارف، ١٩٦١م.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبّار الأسدآبادي، (المتوفى سنة ٤١٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف د. طه حسين، المؤسسة المصرية العامّة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصريّة للتأليف والترجمة.
- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، (المتوفى سنة ٣٨٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٩هـ، الطبعة الثانية.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، الرياض، دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ، الطبعة الأولى.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، (المتوفى سنة ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ١٤٣٠هـ، الطبعة الرابعة.
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د.جواد علي، الناشر: منشورات الشريف الرضي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٨٠هـ، الطبعة الأولى.
- المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، (المتوفى سنة ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥، الطبعة الأولى.
- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر ابن عاشور، (المتوفى سنة١٣٩٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي، عمّان، دار النفائس، ١٤٢١هـ، الطبعة الثانية.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري، (المتوفى سنة ٣٢٤هـ)، عناية: هلموت ريتر، دار النشر، ١٤٠٠هـ، الطبعة الثالثة.
- مقالات الجهم بن صفوان وأثرها في الفرق الإسلامية، ياسر قاضي، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٦هـ، الطبعة الأولى.
- مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، محمد بن الحسن بن فورك، (المتوفى سنة ٤٠٦هـ)، تحقيق وضبط: أحمد عبد الرحيم السايح، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، (المتوفى سنة ١٣١٧هـ)، القاهرة، مطبعة الأنوار.

- مقالة التعطيل والجعد بن درهم، محمد بن خليفة بن علي التميمي، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، (المتوفى سنة ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ١٤٢٠.
- المقدمة، عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون، (المتوفى سنة ٨٠٨هـ)، تحقيق: عبد السلام الشدادي، الدار البيضاء، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، ٢٠٠٥م، الطبعة الأولى.
- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عثمان الخشت، القاهرة، مكتبة القرآن.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، (المتوفى سنة٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (المتوفى سنة ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن فتح الله بدران، القاهرة، مطبعة الأزهر، ١٣٦٦هـ، الطبعة الأولى.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، بدون بيانات نشر.
- مناقب الإمام الشافعي، محمد بن عمر الخطيب فخر الدين الرازي، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد حجازي السقا، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م، الطبعة الأولى.
- مناقب الشافعي، أحمد بن الحسين البيهقي، (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مكتبة دار التراث.
- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور للفارسي، انتخبه: إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني الحنبلي،(المتوفى سنة ٦٤١هـ)، من «السياق» تصنيف: أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي الحافظ، (المتوفى سنة ٥٢٩هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى.
- المنتخب من العلل للخلال، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (المتوفى سنة ٦٢٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٩، الطبعة الأولى.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد الكِسي، (المتوفى سنة ٢٤٩هـ)، تحقيق: مصطفى العدوي، الرياض، دار بلنسية، ١٤٢٣، الطبعة الثانية.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٤١٢، الطبعة الأولى.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن الجزري، (المتوفى سنة ٨٣٣ هـ)، اعتنى به : علي بن محمد العمران، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤١٩.

- المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، (المتوفى سنة ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. جميل صليبا و د.كامل عياد، بيروت، دار الأندلس، ١٩٦٧م، الطبعة السابعة.
- المنمّق في أخبار قريش، محمد بن حبيب البغدادي، (المتوفى سنة ٢٤٥هـ)، تصحيح وتعليق: خورشيد أحمد فاروق، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥ هـ، الطبعة الأولى.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، (المتوفى سنة ٦٧٦هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية عشرة.
- المنهاج في أصول الدين، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، (المتوفى سنة ٥٣٨هـ)، تحقيق وتقديم: سابينا شميدكه، بيروت، الدار العربية للعلوم- ناشرون، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- منهج الأشاعرة في العقيدة، سفر بن عبد الرحمن الحوالي، القاهرة، دار العلماء.
- منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، محمد بن عبد الوهاب العقيل، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤٢٥هـ، الطبعة الثانية.
- منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة، سعود بن عبد العزيز الدعجان، فاس – المغرب، دار التوحيد، ١٤٣١هـ، الطبعة الأولى.
- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، جابر إدريس علي أمير، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
- منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل: عرضٌ وتقويم، محمد بن ناصر بن صالح السحيباني، الرياض، دار الوطن.
- المنهج القويم بشرح مسائل التعليم، شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي، (المتوفى سنة ٩٧٤هـ)، جدّة، دار المنهاج، ١٤٢٤، الطبعة الأولى.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي، (المتوفى سنة ٨٧٤هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، : الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المنية والأمل، أحمد بن يحيى المرتضى، (المتوفى سنة ٨٤٠هـ)، تحقيق: عصام الدين محمد علي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، (المتوفى سنة ٨٤٥هـ)، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م، الطبعة الثانية.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، (المتوفى سنة ٧٩٠هـ)، ضبط وتعليق وتخريج: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، دار ابن القيم، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثانية.
- موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة ٨٥٠هـ)، تحقيق وتعليق: حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩، الطبعة الثالثة.

- المواقف في علم الكلام، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، (المتوفى سنة ٧٥٦هـ)، بيروت، عالم الكتب.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، (المتوفى بعد سنة ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦، الطبعة الأولى.
- كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، عبد الرحمن بن علي بن محمد الشهير بـ (ابن الجوزي)، (المتوفى سنة ٥٩٧هـ)، تحقيق وتعليق: نور الدين بن شكري جيلار، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، (المتوفى سنة ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي، مؤسسة زايد بن سلطان، ١٤٢٥هـ، الطبعة الأولى.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح المحمود، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٣٣هـ، الطبعة الأولى.
- موقف ابن حزم من المذهب الأشعري كما في كتابه الفصل في الملل والنحل، عبد الرحمن بن محمد دمشقية، ومعه: مقدمة حول موقف علماء آخرين من المذهب الأشعري، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً، سليمان بن صالح الغصن، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى.
- موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها، أبو لبابة حسين، الرياض، دار اللواء، ١٤٠٧هـ، الطبعة الثانية.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢، الطبعة الأولى.
- النبوات، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الرياض، دار أضواء السلف.
- النجاة في المنطق والإلهيات، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى.
- نزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة، شمس الدين محمد بن محمود الشهرزوري، (المتوفى بعد سنة ٦٨٧هـ)، عناية: خورشيد أحمد، حيدر أباد – الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن لأنباري، (المتوفى سنة ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن– الزرقاء، مكتبة المنار ، ١٤٠٥هـ، الطبعة الثالثة.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد ابن الجزري، (المتوفى سنة ٨٣٣هـ)، تخريج الآيات: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- نظرية الجوهر الفرد عند المتكلِّمين حقيقتها وتاريخها والأخطار العقدية المترتبة على الاعتقاد بها، د. سعيد بن محمد بن حسين بن معلوي، المدينة المنورة، دار النصيحة، ١٤٣٣هـ، الطبعة الأولى.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، (المتوفى سنة ٨٨٥هـ)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية (عن طبعته الأولى بدار المعارف العثمانية بالهند، عام ١٣٩٦هـ).
- نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المتوفى سنة ٩١١هـ)،تحقيق: فيليب حتي، بيروت، المكتبة العلمية.
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، أبو عبد الله محمد جعفر الكتاني، (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ)، مصر، دار الكتب السلفية، الطبعة الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية.
- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، عثمان بن سعيد الدارمي، (المتوفى سنة ٢٨٠هـ)، تحقيق وتعليق: رشيد بن حسن الألمعي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى.
- نقض الدارمي = نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد.
- نقض المنطق، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، (المتوفى سنة ٧٢٨هـ)، صححه: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية.
- نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (المتوفى سنة ٥٤٨هـ)، تحرير وتصحيح: ألفريد جيوم، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ، الطبعة الأولى.
- نهاية الوصول في دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، (المتوفى سنة ٧١٥هـ)، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، مكة المكرمة، مكتبة نزار المصطفى الباز، ١٤١٩، الطبعة الثانية.
- النهاية في غريب الحديث والأثر مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د ت.
- نواقض الإيمان القولية والعملية، عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، الرياض، مدار الوطن، ١٤٢٧هـ، الطبعة الثالثة.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيدروس الحسيني الحضرمي اليمني الهندي، (المتوفى سنة ١٠٣٨هـ)، تحقيق: د. أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، بيروت، دار صادر، ٢٠٠١م، الطبعة الأولى.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، (المتوفى سنة ١٠٣٦هـ)، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ليبيا – طرابلس، كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٨٩م، الطبعة الأولى.
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ، الطبعة الأولى.
- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)، (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.

- هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى سنة٨٥٢هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي الحلبي، الدمام، دار ابن القيم، القاهرة، دار ابن عفان، ١٤٢٢، الطبعة الأولى.
- الهداية الى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي، (المتوفى سنة ٤٣٧هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، بإشراف: د. الشاهد البوشيخي، الشارقة، جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، ١٤٢٩، الطبعة الأولى.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، (المتوفى سنة ١٣٩٩هـ)، استانبول، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، ١٩٥١م.
- هل العهد الجديد كلمة الله ؟، منقذ محمود السقار، دار الإسلام، ١٤٢٨هـ، الطبعة الأولى.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، (المتوفى سنة ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي، (المتوفى سنة ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوت عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ١٤١٥هـ، الطبعة الأولى.
- وسطية أهل السنة بين الفرق، محمد باكريم محمد باعبد الله، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٩هـ، الطبعة الأولى.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، (المتوفى سنة ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرِين، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ، الطبعة الأولى.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، (المتوفى سنة ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٧١-١٩٩٤م، الطبعة الأولى.
- اليواقيت الثمينة فى اعيان مذهب عالم المدينة، محمد البشير ظافر الأزهري (كان حيّا قبل ١٣١٠هـ)، القاهرة، مطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، ١٣٢٤ هـ.
- موقع «رابطة العلماء السوريين» على شبكة الإنترنت: ركن تراجم العلماء: علماء مدرِّسون. مقالة: «الشيخ محمد صالح الزركان»، تاريخ النشر: الأربعاء، ٢٦/ ذو الحجة / ١٤٣١هـ، الموافق: ١/ ديسمبر/٢٠١٠م. http://www.islamsyria.com/cvs.php?action=details&CVID=256

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

أهمّية الموضوع ٧

أسباب اختيار الموضوع ٨

الدراسات السابقة ٨

خطة البحث ٨

منهج البحث ١٨

شكر وتقدير ٢١

التمهيد ٢٣

المبحث الأول: التعريف بالمتكلمين ٢٥

المطلب الأول: تعريف علم الكلام ٢٧

المطلب الثاني: سبب تسميته ٣٠

المطلب الثالث عوامل نشأته ٣٣

المطلب الرابع: ذم السلف لعلم الكلام ٣٤

حقيقة الكلام الذي ذمّه السلف ٤٩

المطلب الخامس الطوائف الداخلة في مسمّى أهل الكلام ٥٢

المبحث الثاني: تحذير الشارع لهذه الأمة من الوقوع فيما ذم الله به السابقين، وإخبارُه بأن منها من سيقع في ذلك ٥٩

المطلب الأول: تحذير الشارع لهذه الأمّة من الوقوع فيما ذم الله به السابقين ٦١

١- النهيُ عن مشابهة الكفّار عمومًا، وأهلِ الكتاب خصوصًا ٦١

٢- النهيُ عن اتِّباعِ أهواءِ الكفّارِ وأهلِ الكتَاب واقتفاءِ سبُلِهم وطاعتِهم ٦٣

٣- إعلانُ البراءَة من المشركين ودينِهم وأعمالهم، وبيانُ المفاصلة لهم ٦٥

٤- التذكيرُ بمصير السابقين الأليم، تحذيرًا من سلوك سبيلهم ٦٦

٥- نهيُ أهلِ الكتابِ أو ذمُّهم على مشابهة الضُّلّال السابقين لهم ٦٧

٦- ذمُّ الجاهليّة وأمورها، والنهيُ عن ابتغاءِ سُنّة الجاهلية في الإسلام ٦٩
٧- النهيُ عن مشابَهة السابقِين في أوصافٍ مذمومةٍ مخصوصة ٧١
٨- النهي عن مشابهة الكفّار في صِفةِ عبادَتِهم أو في عاداتهم الخاصةِ بهم ٧٣
٩- الأمر باتِّباع الصالحين من السابقين، من الأنبياء والمؤمنين ٧٥
المطلب الثاني: إخبارُ الشارع بأنّ من هذه الأمّة من سيقع فيما ذم الله به السابقين............ ٧٧
المبحث الثالث: منهج السلف في قياس ضلالات المبتدِعة على ما ذمّ الله به السابقين ٨٧
المبحث الرابع: أسباب وقوع المتكلمين فيما ذمّه الله تعالى، والآثار المترتبة على ذلك ١٢١
المطلب الأول: أسبابُ وقوعِ المتكلمينَ فيما ذمَّه اللهُ تعالى..........................١٢٣
١. الإعراض عن الاهتداء بالوحي ١٢٣
٢. العدول عن طريقة السلف ١٢٤
٣. وجودُ نوعٍ من التشابه في الباطن بين المتكلمين ومن ذمّهم الله تعالى ١٢٨
٤. تلقي المتكلمين أصول علمهم الباطل عمّن ذمهم الله تعالى ١٣٠
٥. الاتفاق في مصدر الإغواء وهم الشياطين، مع اتحاد طبيعة البشر ١٣١
المطلب الثاني: الآثارُ المترتبةُ على وقوعِ المتكلمينَ فيما ذمَّه اللهُ تعالى..........................١٣٣
الباب الأول: الموافقة بين مناهج المتكلمين وما ذمّه الله من المناهج وآثارِها على ملتزِمها ١٤٥
الفصل الأول: الموافقة في منهج مصدر التلقي ١٤٧
المبحث الأول: الموافقة في الإعراضِ عن الوحي، وتركِ التحاكم إليه..........................١٤٩
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الإعراضَ عن الوَحي، وتركَ التحاكُمِ إليه ١٥١
• تصوير الإعراض في القرآن ١٥٢
• أنواعُ إعراض المخالفين عن الوحي ١٥٦
• عواقب الإعراض عن الوحي وآثاره ١٥٩
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإعراضِ عن الوَحي وتركِ التحاكُمِ إليه،
وبيانُ وجهِ موافقتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١٤٥
١- ترك التحاكم إلى الكتاب والسنة في مسائل العقيدة، من وجوه: ١٦٣
أ. قولُهم بعَدم إفادَة الأدلّة اللفظيّةِ لليقين..........................١٦٣
ب. زعمُهم أنّ ثبوت الأدلة السمعية يتوقّف على ثبوت أصولِها العقلية ١٧٠

ج. ظنُّهم أنّ في ظاهرِ نصوصِ الاعتقاد ما يُعارِض العقل ١٧٥
٢- اطّراحهم السنة كلَّها أو بعضَها في العقيدة ١٨٠
٣- قلّة إيراد نصوص الكتاب والسنة في كتب عقائدهم ١٨٣
٤- الجهل بالكتاب والسنة ١٨٧
المبحث الثاني: الموافقة في الإساءة إلى نصوص الوحي بتنقُّصِها والتحرّج منها ١٩٧
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى الإساءَةَ إلى نُصوصِ الوَحي بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها.............. ١٩٩
أولاً: ذم الله تنقّصَ المخالفين لنصوص الوحي ١٩٩
ثانيًا: ذم الله تحرّجَ المخالفين من نصوص الوحي ٢٠٥
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الإساءَةِ إلى نُصوصِ الوَحي
بتنقُّصها والتحرُّجِ مِنها، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٢٠٩
أولاً: تنقُّصُ المتكلِّمين للنصوص ٢٠٩
١- قولهم إنّ نصوصَ الكتابِ والسنَّةِ لا تُفيدُ عِلمًا يقينيًّا................................ ٢٠٩
٢- قولُهم إنّ الوحيَ ليسَ كافيًا في الـهُدى، بل الهدايةُ إلى أهمِّ المطالِب لا تحصُل به ٢١٠
٣- قولُهم إنّ في ظواهرِ النُّصوصِ ما يخالِفُ العقلَ الصَّحِيح ٢١٢
٤- قولهم إنّ النصوصَ تُوهِم معنىً فاسدًا في حقِّ الله تعالى، وهو تشبيهُه بخلقه........... ٢١٤
٥- قول بعضهم إنّ النصوص تدلّ في ظاهرها على الكفر ٢١٩
٦- تلاعبُهم بالنصوص بتحريفِها عن معناهَا الظاهرِ منها.................................. ٢٢٠
ثانيًا: تحرُّجُ المتكلِّمين من النصوص... ٢٢٢
المبحث الثالث: الموافقة في التحاكم إلى الطاغوت، مع زعم إرادة الإحسان والتوفيق ٢٢٩
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوت، مع زَعمِ إرادةِ الإحسانِ والتوفيق ٢٣١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ مع زَعمِ
إرادةِ الإحسانِ والتوفيق، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٢٣٧
المبحث الرابع: الموافقة في معارضة الوحي بالقياس الفاسد ٢٥٥
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى معارَضَةَ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد............................ ٢٥٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن معارَضَةِ الوَحيِ بالقِياس الفاسِد،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك... ٢٦٧

المبحث الخامس الموافقة في قبول بعض الوحي وردِّ بعضه ٢٧٩
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى قَبولَ بعضِ الوَحيِ وردَّ بعضِه ٢٨١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن قَبولِ بعضِ الوَحيِ وردِّ بعضِه،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٢٨٨
المبحث السادس: الموافقة في الجهل بمعاني الوحي أو تجاهلها ٣٠١
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الـجَهلَ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلَها ٣٠٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الـجَهلِ بمعاني الوحيِ أو تجاهُلِها،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٣١١
المبحث السابع: الموافقة في مضاهاة قول الذين كفروا من قبل ٣٢١
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى مضاهاةَ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل ٣٢٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن مضاهاةِ قولِ الذينَ كفرُوا مِن قبل،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٣٣٦
أولاً: مضاهاة فلاسفة الصابئة ٣٣٦
ثانيًا: مضاهاة فلاسفة اليونان ٣٣٩
ثالثًا: مضاهاة مشركي البراهمة الهنود ٣٥٠
رابعًا: مضاهاة اليهود والنصارى ٣٥٢
خامسًا: مضاهاةُ كفّارِ الجهميّة السابقين ٣٥٨
الفصل الثاني: الموافقة في منهج الاستدلال ٣٦٣
المبحث الأول: الموافقة في اتّباع الظن والهوى ٣٦٥
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى اتِّباعَ الظنِّ والهوى ٣٦٧
١. ذم الله تعالى اتّباعَ الظن ٣٧٠
٢. ذم الله تعالى اتباعَ الهوى ٣٧٢
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن اتِّباعِ الظنِّ والهوى،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٣٨٠
١. اتباع أهل الكلام للظن ٣٨٢
٢. اتباع أهل الكلام للهوى ٣٩١

المبحث الثاني: الموافقة في القول على الله بلا علم ٣٩٧

المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى القَولَ عليه بلا عِلم ٣٩٩

المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن القَولِ على اللهِ بلا عِلمٍ،

وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٤١١

١. وقوعهم في القول على الله بلا علم في شـرعه ودينه ٤١١

٢. وقوعهم في القول على الله بلا عِلمٍ في ذاته وصفاته ٤١٦

٣. وقوعهم في القول على الله بلا علم في أفعاله ٤٢٠

٤. وقوعهم في القول على الله بلا علم في تفسير كلامه وكلام رسوله ٤٢٣

٥. وقوعهم في نقل الأحاديث الموضوعة على النبي ﷺ ٤٢٦

المبحث الثالث: الموافقة في تحريف الكلم ٤٢٩

المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تحريفَ الكَلِم ٤٣١

• حقيقة التحريف وأنواعه ٤٣١

• المحرِّفون للكلم في القرآن ٤٣٦

• خطورة التحريف وعاقبته ٤٣٩

• سببُ التَّحريف وحَالُ أهله ٤٤٥

المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تحريفِ الكَلِم، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم

لما ذمّه اللهُ من ذلك ٤٤٩

• موافقة المتكلِّمين لأهل الكتاب في تحريفِهم الكلم ٤٥١

• وقوع المتكلِّمين في التحريف بنوعَيه؛ اللفظيّ والمعنويّ ٤٥٢

• أمثلة التحريف المعنوي للنصوص لدى المتكلِّمين. ٤٦٥

المبحث الرابع: الموافقة في ترك المحكم واتباع المتشابه ٤٧٧

المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تركَ المحكَم واتِّباعَ المتشَابِه ٤٧٩

المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تركِ المحكَم واتِّباعِ المتشَابِه،

وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٤٩٨

المبحث الخامس: الموافقة في تكلُّف البحث عمّا لم يأمُر الله به ٥١٥

المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تكلُّفَ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر به سبحانه........................٥١٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تكلُّفِ البَحثِ عمَّا لم يَأمُر الله به،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك..............................٥٢٦
الفصل الثالث: الموافقة في آثار منهج التلقي والاستدلال..............................٥٤١
المبحث الأول: الموافقة في التفرق في الدين..............................٥٤٣
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التفرُّقَ في الدِّين..............................٥٤٥
أسباب التفرُّق في الدِّين..............................٥٥١
سمات المتفرِّقين في الدين..............................٥٦٢
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التفرُّقِ في الدِّين، وبيانُ وجهِ
موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك..............................٥٦٥
أسباب شدَّة افتراق المتكلِّمين في الدين..............................٥٦٩
المبحث الثاني: الموافقة في دعوى كل فرقة أنها الناجية وتضليلِها الأخرى بلا برهان..............٥٧٧
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلَها الأُخرى بلا بُرهانٍ........٥٧٩
مطالبة أهل هذه الدعوى بالبرهان..............................٥٨٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دَعوى كلِّ فرقةٍ أنَّها الناجيةُ وتضليلِها
لأُخرى بلا بُرهانٍ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك..............................٥٨٦
أولاً: اعتقاد المعتزلة نجاتَهم دون غيرِهم، وتضليلهم وتكفيرهم لمن سواهم من الفرق..........٥٨٦
ثانيًا: اعتقاد الأشعرية والماتريدية نجاتهم دون غيرهم، وما عندهم من تضليلٍ وتكفيرٍ
لمن سواهم من الفرق..............................٥٩١
وجوه انحراف المتكلِّمين في هذا الباب..............................٦٠١
المبحث الثالث: الموافقة في التناقض والاضطراب..............................٦٠٧
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التَّناقُضَ والاضطِراب..............................٦٠٩
١- تناقض الأقوال بعضها مع بعض..............................٦٠٩
٢- تناقُض الأفعال بعضِها مع بعض..............................٦١٢
٣- تناقض الأقوال مع الأفعال..............................٦١٣

• سبب تناقض أهل الباطل ٦١٦
• مقتضى تناقض أهل الباطل ٦١٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّناقُضِ والاضطِراب،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٦١٩
أولاً: من أبرز تناقضات المعتزلة ٦٢٥
ثانيًا: من أبرز تناقضات الأشاعرة ٦٢٧
المبحث الرابع: الموافقة في الحيرة والشك ٦٣٣
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى الـحَيرةَ والشَّكّ ٦٣٥
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الـحَيرةِ والشَّكّ، وبيانُ وجهِ
موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٦٤٣
أهمّ أسباب حيرة المتكلِّمين وشكِّهم ٦٥٨
المبحث الخامس: الموافقة في الغلو في الدين ٦٦٧
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى الغلوَّ في الدين ٦٦٩
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الغلوِّ في الدين، وبيانُ وجهِ
موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٦٧٦
المبحث السادس: الموافقة في التذبذب بين أهل الهدى وأهل الضلال ٦٨٥
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى التّذبذُبَ بين أهلِ الـهُدى وأهلِ الضَّلال ٦٨٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التّذبذُبِ بين أهلِ الـهُدى
وأهلِ الضَّلال، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٦٩٣
المبحث السابع: الموافقة في حصول الفسق في العلماءِ المقتدَى بهم ٧٠١
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى حصولَ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم ٧٠٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن حصولِ الفِسقِ في العُلماءِ المقتدى بهم،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٧١٠
أهم أسباب حصول الفِسق لدى علماءِ أهل الكلام ٧١٤
الفصل الرابع: الموافقة في منهج نشـر الباطل ٧٢٧
المبحث الأول: الموافقة في تصنيف الكتب الباطلة ونسبتها إلى الشـرع ٧٢٩

المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى تصنيفَ الكُتُبِ الباطِلةِ ونِسبتَها إلى الشَّـرع ٧٣١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن تصنيفِ الكُتُبِ الباطِلةِ
ونِسبتِها إلى الشَّـرع، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٧٣٨
الطريقة الأولى: وضع الأحاديث في نصـرةِ مقالات المتكلِّمين أو روايتها ٧٣٨
الطريقة الثانية: تصنيف الكُتبِ المتضمِّنة لمقالات المتكلِّمين
ونسبةُ معناها إلى الشـرع ٧٤٩
المبحث الثاني: الموافقة في الجدال والمحاجّة بالباطل ٧٥٥
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الجِدالَ والمحاجَّةَ بالباطِل..........................٧٥٧
حالُ أهلِ الجِدال بالباطِل ٧٦٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الجِدالِ والمحاجَّةِ بالباطِل،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.......................................٧٦٦
المبحث الثالث: الموافقة في لَبس الحقّ بالباطل ٧١٩
المطلب الأول: ذم الله تعالى هذا الأمر..٧٢٠
• معنى لَبس الحقّ بالباطل ٧٢٠
• صور لَبس الحقّ بالباطل ٧٢٣
المطلب الثاني: ما وقع فيه المتكلمون من ذلك وبيان وجه الموافقة.....................٧٣١
المبحث الرابع: الموافقة في سَتر المعتقد الباطل بتسميته باسم الحق، أو بإظهار موافقة أهل الحق ٨٠١
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى سَترَ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ،
أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ ٨٠٣
أولاً: سَترُ المعتقد الباطل بتسميته باسم الحقّ ٨٠٣
ثانيًا: ستر المعتقد الباطل بإظهار موافقة أهل الحقّ ٨٠٩
عاقبةُ هذا المسلك:...٨١٢
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن سَترِ المعتقَد الباطِل بتَسميتِه باسمِ الحقِّ،
أو بإظهارِ موافقَةِ أهلِ الحقّ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك.........٨١٤
أولاً: سَترُ المعتقد الباطل بتسميته باسم الحقّ ٨١٤
ثانيًا: ستر المعتقَد الباطل بإظهار موافقة أهل الحقّ ٨٢١

المبحث الخامس: **الموافقةُ في كِتمانِ الحقّ مع العلم به** ٨٣٥
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى كِتمانَ الحقِّ معَ العِلمِ به ٨٣٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن كِتمانِ الحقِّ معَ العِلمِ به،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٨٤٢
أوّلًا: تركُهم روايةَ أحاديثِ الصِّفاتِ والقدر ونحوها ٨٤٢
ثانيًا: تركُهم روايةَ آثار السَّلف الواردةَ فيها ٨٤٣
ثالثًا: منعهم أئمّة السنّة من ذكر آيات الصفات أو التحديث بأحاديثِها،
وبُغضُهم وإيذاؤهم لمن يفعلُ ذلك ٨٤٤
رابعًا: كتمانهم بيانَ المعاني الصحيحة للكتاب والسنّة ٨٤٦
المبحث السادس: **الموافقة في ادعاء أن ما هم عليه من الباطل تعظيمٌ لله** ٨٤٩
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى ادِّعاءَ المُبطِلين أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله ٨٥١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن ادِّعاء أنَّ ما هُم عليهِ من الباطلِ تعظيمٌ لله،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٨٥٧
المبحث السابع: **الموافقة في الانتساب إلى معظّم مع مخالفته** ٨٦٣
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى الانتسابَ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه ٨٦٥
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانتسابِ إلى مُعظَّمٍ مع مخالفَتِه،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٨٧١
أولاً: انتسابُ المتكلِّمين إلى النبيِّ ﷺ ٨٧١
ثانيًا: انتسابُ المعتزِلة إلى السلف ٨٧٢
ثالثًا: انتساب الأشاعرة إلى السلف ٨٧٦
رابعًا: انتساب المتكلِّمين إلى الأئمّة الأربعة ٨٨٢
المبحث الثامن: **الموافقة في دعوى العلم والعقل مع مخالفة الواقع لذلك** ٨٨٩
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ الواقعِ لذلك ٨٩١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن دعوى العِلمِ والعَقلِ معَ مُخالفةِ
الواقعِ لذلك، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٨٩٩
الفصل الخامس: **الموافقة في منهج معاملة أهل الحق ودعاتِه** ٩٠٩

المبحث الأول: الموافقة في إيذاء أهل الحق والطعن فيهم ٩١١
المطلب الأول: ذمُّ الله تعالى إيذاءَ أهلِ الحقِّ والطَّعنَ فيهِم ٩١٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إيذاءِ أهلِ الحقِّ والطَّعنِ فيهِم،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٩٢٠
١- أقوال أهل الكلام التي استلزمت الطعن في خيار المؤمنين وساداتهم ٩٢٠
٢- أقوالهم في الطّعن في أهل الحق بتلقيبِهم بأوصافٍ سيئة ٩٢٦
أ- وصفهم أهل السنّة بالـحَشْويَّة والنَّوابِتِ والغُثَاء ٩٢٦
ب- وصفهم أهل السنّة بالمشبِّهة ٩٢٨
ج- وصفهم أهل السنّة بالمجسِّمة ٩٣١
٣- الافتراء عليهم بنسبة أقوالٍ إليهم لم يقولوها لأجل التشنيع عليهم ٩٣٢
المبحث الثاني: الموافقة في الاستعانة بالسُّلطةِ والتهديدِ عند انهزام الحجة ٩٣٥
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الاستعانةَ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ الـحُجَّة ٩٣٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الاستعانةِ بالسُّلطةِ والتهديدِ عندَ انهزامِ
الـحُجَّة، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ٩٤٣
١- فتنة القول بخلق القرآن ٩٤٣
أ-ما جرى للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٤٥
ب-ما جرى لأحمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٤٧
ج-ما جرى لنعيم بن حماد الخزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٤٨
د-ما جرى للبُويطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٤٩
٢- افتراء بعض مشايخ المتكلمين على أبي إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٥٠
٣- فتنة ابن تومرت وتسلّط الموحدين على أهل المغرب ٩٥١
٤- محنة الحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ٩٥٢
٥- امتحان الأشاعرة لابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأصحابه ٩٥٢
الباب الثاني: الموافقة بين عقائد المتكلمين وما ذمّه الله من العقائد ٩٥٧
الفصل الأول: الموافقة في الانحراف في بابَي الربوبية والألوهية ٩٥٩
المبحث الأول: الموافقة في الانحراف في توحيد الربوبية ٩٦١

المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحِيد الرُّبوبِية ٩٦٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحِيد الرُّبوبِية،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك................................٩٧٠
أولًا: انحرافُهم في طريقةِ إثباتِ توحيد الربوبية ٩٧٠
ثانيًا: انحرافهم في تقريرهم لتوحيد الربوبية وبيانِ حقيقته...................٩٧٢
المبحث الثاني: الموافقة في الانحراف في توحيد الألوهية ٩٨٣
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى الانحرافَ في توحيد الألوهيَّة..............................٩٨٥
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن الانحرافِ في توحيد الألوهيَّة،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك................................٩٩١
الفصل الثاني: الموافقة في الانحراف في باب الأسماء والصفات ١٠٠٥
المبحث الأول: الموافقة في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاتِهِ بتعطيلِها........................١٠٠٧
المطلب الأول: ذم الله تعالى هذا الأمر..١٠٠٩
المطلب الثاني: ما وقع فيه المتكلمون من ذلك وبيان وجه الموافقة........................١٠١٩
المبحث الثاني: الموافقة في الإلحادِ في أسماءِ الله وصفاته بتمثيله بخلقِه ١٠٢٧
المطلب الأول: ذم الله تعالى هذا الأمر..١٠٢٩
المطلب الثاني: ما وقع فيه المتكلمون من ذلك وبيان وجه الموافقة........................١٠٣٤
١- أنّ المعطِّلة لم تفهم من النصِّ إلّا ما هو مماثلٌ لصفاتِ الخلق........................١٠٣٤
٢- أنّهم حينَ يؤوِّلون النصوصَ يحمِلونها على نظيرِها في حقِّ
المخلوقاتِ النّاقِصةِ أو الجمادات..١٠٣٦
٣- أنّ قولهم يؤول إلى تمثيله سبحانه بالناقصاتِ أو بالجمادات
أو بالمعدومات أو بالممتنعات..١٠٣٨
٤- أنّهم مثَّلوا الله بخلقه في باب الأفعال..١٠٤١
المبحث الثالث: الموافقة في نِسبةِ النقائِصِ إلى اللهِ وسوءِ الظن به........................١٠٤٧
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى نِسبةَ النقائصِ إليهِ وسُوءَ الظنِّ به سبحانه ١٠٤٩
١- الشـركُ بالله ١٠٤٩
٢- تعطيل أسماءِ الله وصفاته ١٠٥٠

٣- إنكار حكمةِ الله ١٠٥١
٤- إنكار البعث ١٠٥١
٥- إنكار الرِّسالات ١٠٥٢
٦- الطعنُ في كتاب الله ووحيِه ١٠٥٢
٧- الطَّعنُ في أنبياء الله ورُسُله ١٠٥٣
٨- سوءُ الظنِّ بوعدِ الله تعالى ونصـرِه رسله ١٠٥٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبةِ النقائصِ إلى اللهِ وسُوءِ الظنِّ به،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١٠٥٥
١- منهجهم في التعاملِ مع النصوص ١٠٥٥
٢- نفيُ الصفات ١٠٥٦
٣- نفيُ القدر ١٠٥٦
٤- القول بخروجِ الفاسِق من الإيمان وخلودِه في النار ١٠٥٧
٥- نفي الحِكمة ١٠٥٨
المبحث الرابع: الموافقة في إنكارِ وجودِ رَبٍّ فوقَ السَّماء ١٠٦١
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ وجودَ رَبٍّ فَوقَ السَّماء ١٠٦٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ وجودِ رَبٍّ فَوقَ السَّماء،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١٠٦٥
المبحث الخامس: الموافقة في إنكارِ أن القرآنَ كلامُ الله، وأنه أنزله على محمد ﷺ ١٠٧٥
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أنَّ القرآنَ كلامُهُ، وأنَّه أنزلَه على محمَّدٍ ﷺ ١٠٧٧
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وأنَّه أنزلَه
على محمَّدٍ ﷺ، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١٠٨٢
الفصل الثالث: الموافقة في الانحراف في باب القدر ١٠٩١
المبحث الأول: الموافقة في إنكار القدر ١٠٩٣
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ القدر ١٠٩٥
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ القدر، وبيانُ وجهِ
موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١٠٠

المبحث الثاني: **الموافقة في المعارضة بين الشرع والقدر** ١١٠٥
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى المعارَضَةَ بينَ الشَّرعِ والقَدر ١١٠٧
أولاً: المعارضة بين الشرعِ والقدر بإثباتِ كلٍّ منهما، مع جعلهما متناقضَين ١١٠٨
ثانيًا: المعارضة بين الشرعِ والقدر بإنكارِ الشَّرع لأجلِ مخالفته للقدر ١١٠٩
ثالثًا: المعارضة بين الشرعِ والقدر بإنكارِ القدر لأجلِ مخالفته للشرع ١١١١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن المعارَضَةِ بينَ الشَّرعِ والقَدر،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١١٢
أولاً: المعتزلة القدرية ١١١٣
ثانيًا: الأشعريّة الجبريّة ١١١٩
المبحث الثالث: **الموافقة في التحكم والإيجاب على الله سبحانه في أفعاله** ١١١٩
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى التَّحكُّمَ والإيجابَ عليهِ سبحانه في أفعالِه ١١٢١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن التَّحكُّمِ والإيجابِ على اللهِ سبحانه
في أفعالِه، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١٢٥
المبحث الرابع: **الموافقة في نسبة الفضل واستحقاق الثواب إلى النفس** ١١٢٩
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى نِسبَةَ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ إلى النَّفس ١١٣١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن نِسبَةِ الفَضلِ واستحقاقِ الثَّوابِ
إلى النَّفس، وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١٣٤
المبحث الخامس: **الموافقة في إنكار حكمة الله تعالى في قضائه** ١١٣٧
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ حكمتهِ في قضائِه ١١٣٩
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ حكمةِ الله تعالى في قضائِه،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١٤٢
الفصل الرابع: **الموافقة في الانحراف في باب اليوم الآخر** ١١٤٧
المبحث الأول: **الموافقة في إنكار لقاء الله يوم القيامة** ١١٤٩
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ لقائِهِ يومَ القيامة ١١٥١
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ لقاءِ اللهِ يومَ القيامة،
وبيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١٥٤

المبحث الثاني: الموافقةُ في إنكارِ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة ١١٦١
المطلب الأول: ذمُّ اللهِ تعالى إنكارَ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة........ ١١٦٣
المطلب الثاني: ما وقعَ فيه المتكلِّمونَ مِن إنكارِ أخبارٍ تتعلّق بيومِ القيامة،
بيانُ وجهِ موافقَتِهم لما ذمّه اللهُ من ذلك ١١٦٦
الخاتمة ١١٧١
الفهارس ١١٧٩
□ **فهرس الآيات** ١١٨١
□ **فهرس الأحاديث** ١٢٤١
□ **فهرس الآثار** ١٢٤٦
□ **فهرس تراجم الأعلام** ١٢٥٤
□ **فهرس الفِرق والطوائف والأديان** ١٢٦١
□ **فهرس الأماكن والبُلدان** ١٢٦٢
□ **فهرس المُصطلحات العلميّة** ١٢٦٣
□ **فهرس المصادر والمراجع** ١٢٦٤
□ **فهرس الموضوعات** ١٣١١

تم بحمد الله